



SÜLEYMANIYE
183
Hacı İsmail Paşa



الطهارات ٣	فصل في نواقض الوضوء ٤	فصل في الغسل ٥	الذي يجوز به الوضوء ٦
فصل في البئر ٧	فصل في الآبار وغيرها ٨	التيمم ٩	المسح على الخفين ١٠
الحض والاستحاضة ١٠	فصل في المسح في المشيمة ١١	فصل في النفاس ١٢	الأنجاس وتطهيرها ١٣
فصل في الاستنجاء ١٤	كتاب الصلوة ١٥	المواقيت ١٦	مصل في سجائب المواقيت ١٧
فصل في الاوقات ١٨	الاذان ١٩	شروط الصلوة التي تنقضيها ٢٠	صفة الصلوة ٢١
فصل في القراءة ٢٢	الامامة ٢٣	الحديث في الصلوة ٢٤	ما يفيد الصلوة وما يكره فيها ٢٥
فصل في ركعة ٢٦	فصل في ركعة استقبال القبلة ٢٧	صلوة الوتر ٢٨	النوافل ٢٩
فصل في القراءة في الغرض ٣٠	قيام شهر رمضان ٣١	ادراك الفريضة ٣٢	قضاء النوازل ٣٣
سجود السهو ٣٤	صلوة المريض ٣٥	سجود التلاوة ٣٦	صلوة المسافر ٣٧
صلوة الجمعة ٣٨	العدين ٣٩	فصل في تكبير التثنية ٤٠	صلوة الكسوف ٤١

الاستسقاء ٢٢	صلوة الخوف ٢٣	الجنائز ٢٤	فصل في الغسل ٢٥
فصل في التفتين ٢٦	فصل في الصلوة على الميت ٢٧	فصل في حل الجنائز ٢٨	فصل في الدفن ٢٩
الشهيد ٢٨	الصلوة في الكعبة ٢٩	كتاب الزكاة ٣٠	صدقة السوايم ٣١
فصل في الابل ٣٢	فصل في الغنم ٣٣	فصل في البقر ٣٤	فصل في الخيل ٣٥
فصل في اطلاق الفصائل ٣٦	ومن وجب عليه سن ٣٧	فصل في وجوب الفدية في الزكاة ٣٨	زكاة المال ٣٩
فصل في الفضة ٤٠	فصل في الذهب ٤١	فصل في العروض ٤٢	يمن بخر على العاشر ٤٣
فصل في المعادن والركاز ٤٤	زكاة الزروع والثمار ٤٥	من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز ٤٦	صدقة الفطر ٤٧
فصل في مقدار الواجب ٤٨	كتاب الصوم ٤٩	ما يوجب القضاء والتخارة ٥٠	مصل ومن كان مريضاً في رمضان ٥١
فصل في ما يوجب عليه ٥٢	الاعتكاف ٥٣	كتاب الحج ٥٤	فصل في المواقيت ٥٥
الاحرام ٥٦	فصل في ما لم يدخل الحرم مكة وتوجد في عزات ٥٧	القران ٥٨	التقصير ٥٩

بجنايات ٣١	فصل وان نظر الى فرج امراة	فصل ومن طاف طواف القدوم	بمجاورة الوقت بغير احرام ٢٥
باضافة الاحرام الى الاحرام	الاحصار ٣٦	الفوات	بالج عن الغير ٣٧
المهدي	مشورة ٣٨	كتاب النكاح	فصل في بيان المحرمات
في الاولياء ولا كفارة	فصل في الكفارة ٥٣	فصل في الوكالة بالنكاح ٥٤	المهر ٥٥
فصل اذا تزوج النضراني على ميتة	نكاح الرقيق ٥٩	نكاح اهل الشرك ٦٠	القسم ٦٢
كتاب الرضاع ٦٢	كتاب الطلاق ٦٤	طلاق السنة	فصل وليق طلاق كل
بإتباع الطلاق ٦٦	فصل في اضافة الطلاق ٦٨	فصل قال لا طارة انا منك طالق	فصل في الطلاق ٦٩
فصل في الطلاق قبل الدخول	بتنويع الطلاق ٧٠	فصل في الامر باليد ٧١	فصل في المشيئة ٧٢
باليان في الطلاق ٧٣	فصل في الاستثناء ٧٣	بطلاق المريض	بالترجيع ٧٤
فصل فيما يحل من الطلقة	باليان ٧٥	بالخلع ٧٥	بالظهار ٧٦

فصل في الكفارة ٧٧	باللعان ٧٨	بالغنين ٨٠	بالعتة ٨١
فصل وعلى المبتوتة	بثبوت النسب ٨٢	بالحضانة للولدين حق	فصل واذا ارادت المطلقة
بالنفقة ٨٤	فصل الزوج ان يسكنها	فصل واذا طلق الرجل امراة فلها النفقة	فصل وعلى الرجل ان ينفق على ابويه
كتاب العقاق ٨٥	فصل ومن ملك ذرا رحم محرم	بالعبد الذي يعتق بعضه	بالعتق اطعبدين ٨٨
بالخلف بالعتق ٨٩	بالعتق على جمل ٨٩	بالدبير ٩٠	بالاستيلاد ٩٠
كتاب الايان ٩١	بما يكون يمينا وما لا يكون	فصل في الكفارة	بالبين في الدخول وانتسكني
بالبين في الطلاق والزكوة وغير ذلك	بالبين في الاكل والشرب	بالبين في الكلام	فصل ومن حلف بكلمة جنا و زانا
بالبين في العتق والطلاق	بالبين في البيع والشراء والترقيج وغير ذلك	بالبين في الحج والصلوة والصوم	بالبين في الضرب والقتل
بالبين في نقاض الذراحم	كتاب الحدود ٩٦	فصل في كيفية الحدود واقامة	بالطبي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
بمباداة على الزنا والا يوع عنها	بالحد الشرع ٩١	بالحد الفذف ٩٢	فصل في التعزير ٩٣

السيرة ١٠٦	ما ينقطع منه وما لا ينقطع ١٠٧	فصل في الطهر	فصل في كيفية القطع والقباية ١٠٨
ما يحرم في الشرقة ١٠٩	قطع الطريق ١١٠	كتاب السير	كيفية القتال ١١٣
كيفية المودعة ومن يجوز امانه	فصل اذا امن رجل ١١٤	الغنايم ومقتبها ١١٥	فصل في كيفية العتمة
فصل في التفصيل ١١٦	استيلاء الكفار ١١٦	المستامن ١١٦	فصل اذا دخل الطريق في الليل ١١٧
العشر واخراج ١١٨	الطرية ١١٨	فصل ولا يجوز اجداث بيعة ١١٨	فصل ويضاري بني تغلب
احكام المدينين ١١٩	البغاة ١٢١	كتاب اللايط ١٢١	كتاب اللقطة
كتاب الاباق ١٢٢	المفقود ١٢٣	كتاب الشركة ١٢٣	فصل لا ينعقد الشركة ١٢٤
فصل في الشركة الفاسدة ١٢٦	فصل وليس لاجل الشركاء ١٢٦	كتاب الوقف ١٢٦	كتاب السوء وفي اوله رسالة الشيخ الفاضل صاحب كتاب الوقف ١٢٦
فصل ومن باع دارا الخ ١٣١	خيار الشرط ١٣٣	خيار الزويرة ١٣٥	خيار العيب ١٣٧
البيع الفاسد ١٣٩	فصل في حكامه ١٤٠	فصل فيما يكروه ١٤٢	الاقالة ١٤٢

المراحمه والتولية ١٤٣	فصل من اشترى شيئا تما يقتل	الربا ١٤٤	الحقوق ١٤٧
الاستحقاق ١٤٨	فصل في بيع الفضولي	السلم ١٤٩	مسائل منشورة
كتاب الضرب ١٥١	كتاب الكفالة ١٥٣	فصل في الضمان ١٥٥	كفالة الرجلين ١٥٩
كفالة العبد وعنه ١٥٦	كتاب الحوالة	كتاب ادب القاضي ١٥٧	فصل في الجلس ١٥٩
كتاب المعنى ١٦٠	فصل ويجوز قضاء المرأة الا في الحدود والخ ١٦١	التحكيم ١٦٢	مسائل من كتاب المعنى
فصل في القضاء في الموارث ١٦٥	فصل اذا قال القاضي قضيت بكذا وسكت ان تخله ١٦٥	كتاب الشهادات ١٦٦	فصل وما يتحمل الشاهد على نوعين ١٦٩
من يقبل شهادة ومن لا ١٧١	الاختلاف في الشهادة ١٧٥	فصل في الشهادة على الارث ١٧٨	الشهادة على الشهادة ١٧٩
فصل في تشهير شاهد الزور ١٨١	الرجوع عن الشهادة ١٨١	كتاب الوكالة ١٨٣	الوكالة بالبيع والشراء ١٨٧
فصل في الشراء ١٩١	فصل في التوكيل بشراء والبيع ١٩١	فصل في بيع ١٩٢	فصل اذا وكل وكيلين ١٩٢
الوكالة بالخصومة ١٩٨	عزل الوكيل ١٩٨	كتاب الدعوى ٢٠٠	اليمين في الدعوى ٢٠٢

مصل في كيفية البين والاختلاف ٢٠٥	التحالف ٢٠٦	مصل فيمن لا يكون حصلا ٢٠٨	ما يدعيه الرجلان ٢٠٩
مصل في الشائع بالأيدي ٢١٢	دعوى النسب ٢١٣	كتاب الاقرار ٢١٥	مصل ومن قال ظل ثلاثة على الف ٢١٨
الاستثناء وما في معناه ٢١٩	اقرار المريض ٢٢١	مصل ومن اقرب غلام ٢٢٢	كتاب الصلح ٢٢٢
الصلح جائز عن دعوى الاصل ٢٢٣	التبرع بالصلح ٢٢٤	الصلح في الدين ٢٢٤	مصل في الدين المشترك ٢٢٥
فصل في التخرج ٢٢٦	كتاب المضاربة ٢٢٦	المضارب ٢٢٧	فصل اذا شرط المضارب رب المال ٢٢٧
مصل في الغزل والقسم ٢٢٧	فصل فيما يفعله المضارب ٢٢٧	فصل اخر ٢٢٧	كتاب الوديعة ٢٢٧
كتاب العارية ٢٢٨	كتاب ائحة ٢٢٨	الرجوع عن الهبة ٢٣١	مصل ومن وهب جارية الاصلها ٢٣٢
مصل في الصدقة ٢٣٢	كتاب الاجارات ٢٣٢	الاجير متى يستحق ٢٣٥	مصل ومن استأجر رجلا ٢٣٥
ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ٢٣٦	الاجارة الفاسدة ٢٣٧	ضمان الاجير ٢٣٨	الاجارة على احد الطرفين ٢٣٨
اجارة العبد ٢٣٩	الاختلاف في الاجارة ٢٣٩	منع الاجارة ٢٣٩	مشورة ٢٣٩

المكاتب ٢٤٣	مصل في المكاتب الفاسدة ٢٤٥	ما يجوز للمكاتب ان يفعل ٢٤٦	مصل واذا اشترى المكاتب اباه ٢٤٧
مصل واذا ولد له المكاتب ٢٤٧	من يكاتب عن العبد ٢٤٨	كتاب العبد المشترك ٢٤٨	مصل عتق المكاتب وعجزه وموت المولى ٢٤٩
كتاب الولاء ٢٥٠	مصل في ولأه الموالة ٢٥١	كتاب الاكراه ٢٥١	مصل وان اكره على ان ياكل ميتة او يشرب خمر ٢٥١
كتاب الطهر ٢٥٢	الطهر للفرد ٢٥٢	مصل في حد البلوغ ٢٥٢	الطهر لسب الدين ٢٥٢
كتاب الماذون ٢٥٣	فصل واذا اذن ولي الصبي ٢٥٣	كتاب الغصب ٢٥٦	مصل ما يتغير بجل الغاصب ٢٥٩
مصل ومن غصب عينا فغصبها ٢٦٠	فصل في غصب مال لا يتقوم ٢٦١	كتاب الشفعة ٢٦١	طلب الشفعة ٢٦١
مصل في الاختلاف بين الشئع والمشتري ٢٦٣	مصل فيما يؤخذ بالشفعة ٢٦٣	مصل واذا اشترى ٢٦٣	ما يجب عليه الشفعة وما لا يجب ٢٦٣
ما بطل الشفعة ٢٦٥	فصل واذا باع دارا الاوراها ٢٦٥	كتاب الفسقة ٢٦٥	مصل فيما يقتسمون فيما لا يتكلم ٢٦٥
فصل في كيفية الفسقة ٢٦٦	دعوى الغلط في الفسقة والاختلاف ٢٦٦	مصل واذا استحق نصيب احد ما بعينه ٢٦٧	مصل في المماثلة ٢٦٧
كتاب اقامة ٢٦٩	كتاب الزنا ٢٦٩	مصل فيما يحل كله وما لا يحل ٢٦٩	

عفو
عن
صبر

2

سید علی الهدایه



۱۸۴



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Eski Kütüphane No	183

الحمد لمن غايته العناية بالارتقاء والاهتمام بالمدارية العلية . ولا ينكر من ارسل النبي
التصفي لا يمين . فاطمة الشيخ البهني المين . والكامل الدين يحيى المين . محمد المين
بالبحر الحلي . عليه صلوات الله الملك العلي . ضلوة بكتير عدو . ويتوفى عدو .
في النعم . ولوح في الظلم سعد . وعليه اوجباية . وذرية واصحابه . الذين هم
كالنجوم في الدجا . فمن اهدى بهم فقد سعد ونجا . **بسم** فاذن العبد الفقير الى عناية الله
الملك المستعان . المدعو بعبد الرحمن . يقول ايها الاخوان . هذا نبذ من فوائد الاستاذ
النافع . والسعد البارع . والسيد المتواضع . اعني المغفور السعيد . والمبرور الشهيد
سعد بن سبي بن امير خان . افاض الله عليهم بياض الرحمة والفرحان . وهو الامام
الموثوق به في روايته . والهمام المعول به في درايته . **بسم** فاذن في عرفان الفهم
وقدم راسخ في ميدان البلاء والبراعة . وقد انعقد الاجماع على تبحره وتعمقه . وتفتحه
الاراء على تميزه وتفوقه . يقدمه بالطلع من هو غافل . ونعده بالطلع من هو غافل .
وكيف لان فان ذلك الاستاذ من حداثته . الى زمان شبيه . بل الى قضا خبيب .
صرف عمر الشريف الى مدارسة العلم النافع . وممارسة كتيبه وكتبه . فذات له رعايا
ولانت له صواب الشك . حتى ما يمداه ارا انه عرض له المرض . المؤدي الى الضعف
والمرض . لم ينكر شيئا من ذلك . واشتغاله . ولم يلبث في مرضه وضعف حاله . على
ذلك الخبير ان يرفع بالخير مرضه . ويرفع بل حظه غوامض تفسير مرضه . ولا يخفى على
ان عنده المرتبة نهاية مراتب السعي والانهام . بل هي ملكة مضمونة بذلك الاستاذ الهمام .
فوضع دليل تفرد . وعلو شأنه . واتضح برهانه تفوقه . وسمو مكانه . **بسم**
وقد نسا سعدا . بارعا متفردا . ولم يبق في الدنيا له من مضارع . فوضع بالاطفال للناس ما

فقره اسمي سيد المتواضع . الا ان ذلك الاستاذ لم يرتب ما ربه من التفرقات الشريفة
والاعتراف باللطيفة . في تطبيق الدلائل . وتوفيق المسائل . ولم يوجب ما يستنبط
من القواعد المفيدة المتعلقة بالعلوم العرفية . وما التقطه من القواعد العديدة اللامعة في
الادوية . بل اكتفى بالكتب على ما اشتركت به لتفرقة بخط الجليل . وتحرير الجليل . لكن ذلك
في تحرير اكثر المباحث . مسك صنفه الاجازة فاجزأه من فروع . وفي بعضه اشبه على طريقه
فاورث التبع للماهرين . وفي كل الصنفين فابقى ليس عذاره . وسابقى كليس
عذاره . ثم ابتلى المرحوم بجملة الفتوى . فصرف عنان غرضه الى علي . الى جميع ما حرمه علي
بما اشتركت به . وشرع في جميع ما كتبه على سبيل الامام العلي . والخبر به القامه . فبقي لها
البياض . فيستلزم تقاضي امانته في حياته بالخبر ما من الملح السماوي . فصارت لها
شرفا وقيا . وتضيفا لطيفا ايقا . بحيث توارث حديث مسلسل الى .
فاشتهر واشتهر . حتى حل عند الفضل محل سواد البصرة وسواد البصر .
وبعد ذلك لم يسعه طرفة الشرف الا قليلا فانتقل الى جوار الملك الغفار . على مقتضى
ان الكرام قلبه الامار . ودفن في الحرم الشريف لابي ايوب الانصاري . رضي الله عنه
وعليه رحمة ابارتي . وبعد ذلك لم يمكث خلفه الخبيب . وانتقل ايضا الى جوار الملك
الحبيب . في دار السلطنة العلية . في دار السلطنة الحنية . ولم يبق لكاستاذ المغفور
خلف اخر من الذكور . فذهب اكثر نفائس كتبه ايدي سبابا . بحيث لم يبق كل واحد
شفاؤه منجيا . ومن اعجاب اتفاق الدامر . ان الفقير في ذلك العصر . وجد مقيدا
بقضاء دار النصر . اعني بلدة ادرنة حيث عن البلية والفتنة . ولذلك لم اقدر على ملك
ورق من الاوراق البالية . فضل عن ملك كتاب من كتبه المصححة العالية . ثم يسر الله لي
الوصول الى دار السلطنة المذكورة بالركاب الالي . فتفحصت عن كتب المرحوم في تلك
مرة بعد اخرى . فوجدت من كتبه كتابا العناية للهداية في بعض الورثة . فاخذت ذلك
الكتاب بطريق الابتياح . حذر اعني ملك الغبي المتع من الانتفاع . ثم وجدت من كتبه
كتاب الهداية في ملك بعض الاعيان . فسلت عنه ذلك الكتاب بطريق العارية
فارس الى بلاد اسنان . فلما يسر الله الفوز بهذين الكتابين اللذين صرف الاستاذ
اكثر عمره . الى تشبههما بحيث صار كل منهما نتيجة عمره . وغرة عينه . وجلاء

قوي مني على عطفه الكمال . وصفي في صرف استه الاقلام . الي جميع ما نشره . ونشر ما نشره
او اوقعه الذي تصانف علي . ونزاد في من لطاف عطفه . واصناف الطهارة . فانه عرفتني
في محافل الصدوق والتفوق والاستحقاق . ونشرني في منزل الوزير البشتاق علي يدي
بالمراتب العلية علي الاطلاق . حتي لم يبق من الشرف الجليل . في تكميل الطريق . الا حصل لي في شرف
معاشية التقب . وما هذا الا بميامن حسن تربية . ودعائه . وبجس اطرافه في مدحه وثباته
بيت وما كنت اقضي بعض واجب حقه . ولا كنت احصي من حسنه عشر . فلي تترك علي في
من الحقوق المكون وجوب اشعة غر فوايد فضل المكنون الجود . واذا عرفت در فوايد
تبدل المستور . في هذا الشرح والواق وخلا السطور . شرعت في جمع ما كتبه علي نحو الشرح
وشرح اكل الدين . واسرعت الي تكميله وتيسيره بالمدون . ليلا يتفرق علي سبل النسخة
تبدل الاجزاء والاوراق . فبسم الله الملك القدير . تمام تحريره في الزمان
اليسير . فصار كتابا فائدا ممتازا من سائر الكتب . بجزالة كلامه وتجدة تراكيبه في
والفواشي . حاويا علي ثلثة الاف من النقص والمباهم . سوي التصرفات المتعلقة برفع
الابهام . ودفع الالهام . المشبهة من مخالفة الكلام . ومدافعة المرام . ثم علم
انه اذا ذكر قال المصن بالامر فالمراد منه صاحب الهداية . واذا ذكر قوله بالامر فالمراد
منه الشرح اكل الدين . واذا ذكر قوله في الامور المستندة الي الله والدين .
واما سائر الشرح والمؤلفين . رحمة الله عليهم جميعين . يذكر ان شاء الله تعالى بقية
بزيل الاشتباه . ويقيد الانتباه . ثم ان العبد الفقير الاله . **قال** انفس بولاه .
الليس عن سواه . يقول هذا وان شرعي في متوكلا علي الله . **ومستغنيا** بغير
الملك الاله **قوله** الشرح يعني الشرح او بمعنى الشرح . ويكون من شين قامة المظهر من المصنف
اقول هذه الافة علي تقدير ان يكون يعني الشرح **قوله** واجبت بان المراد بالاسم
والانبياء ومعهم علي الله عليه وسلم لكن جموعهم لا وجل لا قدره . وهو محتمل انتهى كلامه **اقول**
بعيد غاية البعد بعد التاكيد جميعين **قوله** مسترشد من حال من ضمير يسكون **اقول** ان كان
يسكون حال يكون مسترشد من الاحوال المتداخلة **قال المصنف** لفظ في الموضوع **اقول** مسترشد
جليل **قوله** وجين اكاد اني عنده انحاء الفرغ قبل عني الاكاد يعني وان كانت نوازل علي
تضمن معنى الفرغ ورده بان معناه يكون . وجين كاد افرغ عنه فرغ الفرغ وهو مركب

قاسم والبصير ان عنده الفرغ قدم رعاية للشيخ **اقول** معقول المصدر لا يتقدم عليه
ما نص عليه في كتب النحو ثم اقول قد كتب في ما نشره كتابا هو مودته ويمكن ان يقال علي تقدير
تضمن معنى الفرغ ليس معنى التركيب ما ذكره هذا الراوي بل معناه اكاد اني فانه معناه انحاء الفرغ
الي يري الي صاحب الكتاب عند قوله تعالى وتكبروا لله علي ما يحكمون انما عدي فعل تكبير
بحرف الاستعلاء لكونه متضمنا معنى كانه قيسل وتكبروا الله حامدين علي ما يحكمون حيث اني
الفعل المتضمن علي حاله . وبرز المتضمن حالا وجعل الجار متعلقا به فكذا بقدر ما في في لا يبرأ
ف والتركيبة التي في ما قول الامام . اكاد افرغ عنه شيئا انحاء الفرغ علي ان يكون
المتضمن فيه حالا وهو اكثر وقيل صرح به الشيخ في شرحه **قال المصنف**
يستحب قول اي يخرج قوله حتى ان من سميت متصل تبارك الله ابد وبصرف **اقول** ويجوز
ان يكون غاية للتوفيق او لواله علي تقدير تشيئة الضمير **قوله** ومن اجله لوقته بمعنى علي
اقول اي حمله علي الجمل **قوله** واسماده الي الوقت حجاز عني كصيام الزمان **اقول** الا
كانت الربيع البقل **قوله** والشولابي فرانس وقيل **اقول** علي ربيع العامرة وقفة
المتني علي الشوق والربيع كاتب الخليفة علي فان كان بهذا اخبارا عن الوجوب كان من عادي
عطفها عليه او اعتراضا او حالا عن الجور في علي وان كان ان شاء الله تعالى باعني فظهر
انه اعتراض وحال **قوله** ومن عادي جب ان يار واهلها والناس في يعشقون هذا
اقول والناس يحيل العطف علي من عادي والاعتراض والحالية وما في قوله في يعشقون
او موصولة **قال المصنف** والفن **اقول** اي الفقه والعلم الذي هو فن من فنون الكمال
قال المصنف خير كله **اقول** مطبوعة او موهبة **قال المصنف** فافتحه **اقول** في الجمع الثاني والاول
قال المصنف ما قاله **اقول** اي قوله **قال المصنف** لا او حاوله **اقول** الي وله طلب الشئ في كماله
كتاب الظاهر **قوله** والكتاب قد يعرف **اقول** يعني الكتاب الذي يذكر في الكتب
الفقرية حتي لا ينقص باقي غير **قوله** بانه طائفة من المسائل الفقيرية **اقول** اي الانحاء
المخصوصة الدالة علي طائفة آه **قوله** وايضا اسم لنوع يشمل علي اشخاص **اقول** الظاهر
قوله والطرائق في اللفظ ظاهرة وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لمزيل الحدث والحدث
اقول انما **قوله** بحت **قوله** او مشرعا **اقول** كاتبة **قوله** وسبب وجوب الصلوة لا وجود
اقول اي سبب وجوبها ثم اقول في بحت **قوله** تفادى من حيث الحقيقة الي اخره **اقول**

فيه بحث **قوله** بخلاف أنواع الصلوة والركعة **اقول** فان حقيقة الركعة ايتا للركعة المألوفة
ولا يشكل بصلوة الجنزة لانها داء **اقول** واطلاق الصلوة عليها مجاز وذكرنا في الصلوة
سجدة التلاوة فيه **قوله** وانما ابتداء بكتاب الطهارة لانها مفتاح الصلوة **اقول**
وتخصيص الطهارة من بين شرائط التقديم لكثرة مباحثها وزيادة ما كان في حيث لا يقطع
اصلا والنية وان كانت كذلك الا ان الطهارة اقدم منها وجودا وخصص بصلوة التلاوة
نسبة النية الى جميع العبادات **قوله** ومعنى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اقموا الصلوة **اقول**
او اذا اذتم الصلوة **قوله** وللمجهر وعليه خلا قالوا معناه اذا قمتم الى الصلوة وانتم تحذرون
ليكن غير تقويت المقصود الاسمي بالاشتغال بمقدار ما آه **اقول** فيه ان المجهر قالوا
القيام مجازا عن ارادته او ارادة الصلوة وح اذا لم يقيد الالية بقوله وانتم تحذرون
المجهر المنفرد الذي ذكره فان ارادة القيام لا يتجدد كالقيام او يجوز ان يريد قبله بعبارة
فان يقيد الوجه الاول وجوب تقيد ما على غير المجهر كما لا يخفى نعم هو دليل على ان القيام
ليس على حقيقة بل ارادة الارادة وجوابه انه فاش مع اهل النظر في انه ليس في العمل
الارادة فقال **قوله** وانما النية شرطا صحة التيمم **اقول** يجوز في حاله البديل لاسلخ
الارادة انما يتبع الاسلخ شرط صحة البديل ولا يتصور اشتراطه لغيره اصل
قوله والمراد بالطهارة الوضوء والافق كلبان **اقول** ويجوز ان يكون بمعنى الامام **قوله**
لان المواجهة تقع بمنزلة الجملد وهو مشتق من **اقول** لقول بشتقاق اشكال من المير
اذا كان المراد اشهره المعنى الذي يشتركان في شايع كما جعل صاحب الكتاب مشتقا
من الارباع ولانه اشهر في المعنى لا يضطر **قوله** وما نحن فيه من الثاني لان ذكر اليد
الابطا آه **اقول** منقوض بقراءة الحداية الى اليسوع **قوله** والباطل الكفاية من باب كمال
وارادة المحل **اقول** اذ المراد ملحق كذا مستعمل **قوله** والجواب ان العمل قبل البياح
اقول ظاهر ما ذكره مقابلة المنع بالمنع والظاهر ان كلاهما مسامحة قبيح **قوله** فكان من باب
لخاص وارادة العام وهو مجاز شايع وكانا متساويين في العموم **اقول** فيه بحث
قوله وعلى حق الرواية لوضع الاصابع ولم يحد بما جاز بخلاف الاول **اقول** وفي
فانه لا يجوز حتى يدا فيصيب اليه ربيع **قوله** انتهى **قوله** وسنن الطهارة والوضوء
والاخافة للبيان **اقول** بل معنى الامام **قوله** خصل لخص **اقول** في الغسل المستعمل

قوله والغسل حرم **اقول** يقتضي ظهور النية **قوله** فكان دليل على التوسع والاحتياط **اقول**
فلا يفرم السنية بل يكفي الاستحباب **قوله** اجيب بان خبر الفاتحة مشهور دونها ولكم شيت بقوله
قوله اوجب شيت بخبر الواحد على تقريره في موضعه فلا يلزم له **قوله** وبان ليس على
عليه وسلم **اقول** هذا جواب ثان وسقط في قوله بان خبر الفاتحة آه في قوله وجب
بان خبر الفاتحة آه **قوله** ولنا ان الغم والاف عضوان منفردان **قوله** يعني انهما من الوجوه
فلا يكون عضوين منفردين **قال المصنف** مسح الاذنين **قوله** ظاهرهما وباطنهما **قوله** وهذا
المذكور في معنى بخلاف آه **اقول** هذا غير ظاهر الا ان يلاحظ كون التكبير من التكبير **قوله** او
انهم مسحوا كمالا كمالا كمالا كمالا **قوله** وايضا اذا كان المراد التكبير كمالا كمالا
تخصيصه بالمسح فقط تخصيصا بالتحقيق **قوله** والحق ان الواجب شيت لولا طبعه من غير تكبير
ولم شيت ذلك فانه روي عن ابي حنيفة رجا انه قال روي ان عليا عليه السلام وسلم اخذ
كفا من ماء فغسل به وجهه وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد التيمم بهذا التيمم شيت الامة واحق **قوله**
قوله ما روي مبتدأ وقوله لم شيت خبره ثم **اقول** فيه انه لم يكن في هذا القدر في اعادة الواجب
وعدم الشوت ليس بشبوت العلم ولا شتت **قوله** واعترض بان التخصيص الى قوله
واجب بان الغم والاف نفس الواجب **قوله** وكذا الكلام في مسح الاذنين **قوله** اشارة الى
انها على الثالث **اقول** وانما اختاره لظهور ان الاشارة راجع الى المرة والزيادة
والنقص باعتبار العدد **قوله** ولان الاول مدلول اللفظ واشتغال القلب ولا دلالة
لاحد على الآخر **اقول** فيه بحث **قوله** لم يصير مستعملا **قوله** حقيقة وان لم يصير مستعملا
حكما في عضو واحد فلا يخالف الاستعمال **قال المصنف** ولان المفروض هو المسح **اقول**
عطف على تقدم من حيث المعنى كانه قال التشبث ليس بتمسك لا ذكرنا ولان المفروض آه
قال المصنف ويرتب الوضوء فيبدأ **اقول** في التشبث لرتبه كما في قوله تعالى وما ينج
رتبه فقال **قال المصنف** وبالميلان **اقول** اي في الايدي والارجل **فصل في ان الوضوء**
قوله اذ العارضين انما يكون متافرا عن المفروض **اقول** والظاهر ان يقال اذ ارفع
الشيء يكون **قوله** يعرف الفصل بانه طائفة من المسائل الفقهاء **قوله** المشهور في
انها انما هي الدالة على المسائل المفصولة **قوله** اجب بانه مفصول من العموم لان البرج
لا ينبعث من الذكر وانما هو احتمال **قوله** فكيف يكون مفصولا من العموم **قوله**

المطهر

وجه الاستدلال في قوله ان الله رب وجوب التيمم **اقول** وجه الاستدلال مستند
وخبره قوله ان الله رب وجوب التيمم **قول** وكلمة ما عادت تباينها والمعاذ وغيره في
لوقوله ما كذا **اقول** والرجح الخارج من القبل ليس راجحاً حقيقة بل معنى اختلاف وجوب التيمم
فالعلم بعد التخصيص يبقى حجة في الباقي لعمومه **قول** وجه الاستدلال ان مثل هذا الخبر
يفهم منه الوجوب كما في قوله في خمس من الابل ثمانية **اقول** الوجوب فيه يتفاهت
فيما ذكره قد يكون كسبب يتبع ان قوله في خمس من الابل لا يشبه الوضوء في كل يوم فان من
في الابل للثمين وفي الثاني ثلث ثلثه ولو كان لفظ الحديث من خمس كان شبيهاً به
قول والثاني الامر بالوضوء **اقول** معطوف على قوله احداً الا بالانصراف
قول ويجاب اي قوله بان ذلك الشرط ليس يلتزم عليه **اقول** ويجوز ذلك على التبريل
حيث انما الخصم النص في النوع **قول** فاقترع على الاعضاء لظاهرة تيسر علينا **اقول** فيكون
الافتقار على الاربعه يحقول المعنى وقد نقاه المص **قول** فقلنا اذا اكثر يتحقق لانه
يخرج غالباً حيث لا يقدر الا ان على ضبط الابل كلفه فاعتبر خارجاً واذا قل لا يتحقق
فيصير تبعاً للبرق **اقول** متبيل وفيه بحث لانه انما يتم اذا لم يخرج القليل من القسم
اذ لو خرج يحقق انتقاله الى الطاهر من كل وجه وان لم يكن لهم جهة ظهور صلا
فضل عن كونها وجوبه فلا يثبت به المذهب وهو اطلاق في الانتقال بالقليل
الا ان يقال المراد في اطلاق الانتقال رداً على زفر انتهى وكذا ان تقول
انما خرج بعد ما احكم البراق يجعل لهم باطناً فلا يتم الانتقال **قول** فلو اب ان هذا
المنع لا يضر لان الاستسنا لا يخرج عن كونه مقطوعاً وهو ظاهر **اقول** بل يخرج كما
لكن **قول** ثم لا يكون حدثاً لا يكون نجساً **اقول** عندنا بعض الذين كذبوا في القليل
والدم والقيح ونحوه اذا لم يتجاوز موضع وجوب التطهير فانهم وقوله ما لا يكون
حدثاً اي لقلته ولفظ النجس كبير الجرم وهو ما لا يكون طاراً **قول** وفائدة يظهر في قوله
لا ينجس الا عند ابي يوسف خلافاً لما في **اقول** فانه ينجس لما وان قل وان لم يخرج به النجس
ينجس ايضا ان جاوز قدر الدرهم **قول** وهو مصدرة على المطلوب من **اقول**
اوليها قوله لا ينجس عن غير عين المدعي وثانيتها قوله حيث لم يتحقق الطهارة
وانما انه لا يتبدل بعدم نقض الطهارة على عدم النجاسة لان عدم النقض يجوز

ان يكون كونه غير خارج **اقول** فان المستدل فرضه في تقرير الدليل كيف
يتوجه هذا السؤال قلنا حاصل الدليل ان ليس يحدث ان كان خارجاً كالتقي القليل ليس
ينجس لا نقاء التيمم وان كان غير خارج فهو لا يطهر له حكم النجاسة والام لا يطهر صلوته
الان اصلاً قد تبرر **قول** وعن ابينا بان غير الخارج لا يطهر له حكم النجاسة كونه في حله
فان من صلى وهو حامل سحله او بيضته حاله نجسا وما جازت صلوته **اقول** لو كان له
ما ذكره لم يترتب الفائدة التي قدمها للخلاف فان من كسر البيض وطلع بذلك الدم
نوبة او اخذه والقاء في الماء يتنجس الماء فانهم وقوله نجسا بالاء المهملة **قال المص**
ولو قاذوا وهو علق **اقول** اراد بالدم المصورة بصورة الدم سواء كان دماً
حقيقاً او لم يكن حيث جعل العلق اي الغليظ المنجم قسماً منه قال عصام الدين اما علق
النازل من الرأس فلا يتحقق الوضوء ذكره في المحيط انتهى **قال المص** كانه سودا
محرقة **اقول** هذا الاستدلال انما يحتاج اليه على قبحه والافهم راجح بشرط لا
وان كان دماً حقيقاً **قال المص** فيكون من قرحة في الجوف **اقول** بناء على ان
الوقت **قول** لان عند زفر لا ينقض بوضوءه الا قصبة الانف **اقول** وعند
ينقض **قول** وقوله لوصوله الى موضع يجره حكم التطهير يعني بالاتفاق لعدم الظهور
قبل ذلك عند زفر **اقول** فيه بحث **قال المص** او متنجساً **اقول** المراد به الميذان كذا
بحيث تجاني مقهدة **قال المص** والعقود **اقول** اي المستوي **قال المص** اذ لو
لنقط **اقول** لكنه لم يسقط فلم ينزل الاستسنا **قول** والاصل فيه ان يكون النوم
غير ناقص للوضوء في هذه الاحوال **اقول** وفيه بحث والاولى ان يقال اي في النوم
مطلقاً الا يرد الى التعرض بنقص نوم المضطجع صريحاً ونوم المستحي والمستند
في ضمن التعليل **قال المص** والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء على من
قائماً او ركباً **اقول** ونوم الصائم ثبت فيه الحكم بطريق الدلالة ومن التعليل فيها
قال المص انما الوضوء على من نام مضطجماً **اقول** الا انما في معاملة القائم ومن ذكر
بمعناه التعليل **قول** في يتنقض اول الحديث **اقول** اي في غير ارادة ال
رخاء **قال المص** الا انما عرفناه **اقول** اي عرفنا عدم كون النوم حدثاً في الاحوال
كلها **قال المص** بالنص **اقول** وهو حديث لا وضوء على من نام قائماً **قول** ومن الشايخ

من تلك بعينه المسترخاء **اقول** كما فعلنا شرح حيث ارجع ضمير لانه الى كل من لا غناء
والجئون **قال المصنف** القمقة **اقول** عند اكان او سهاوا ياك ان او يلقا **قوله** ورتبا يوم
اي قوله ففسر بنينا لانه **اقول** يعني **قال المصنف** انتم اتم اختصاص الدابة **قوله** وهذا ليس بصحيح
والاول صواب **اقول** لا يلزم لعل فرض ان يكون قيسا استثنائيا حتى يتوجه ما ذكره وحال
المعنى ان المفروض كونه نجسا ما عليها والفرض كايح التوقع وغيره فقيتنا على ما في الجرح والذبح
قال المصنف فان قشرت نقطة **اقول** ان زيد ففسر **قال المصنف** ان من ماء **اقول** اي طهره فلو
قوله ان سائل الخوا لا يراى لم يسل شيئا **قوله** قال بعض الشرحين وهذا هو المختار عندى
اقول نعم لا تقا في فصل الفصل **قوله** فان وصل الى بعض نون **اقول** يجوز ان يضاف
اليه بعده **قوله** والاف **اقول** فيه انه يجوز تنوينه على ان يكون خبر مبتدأ مخدوف
قوله ولا وجه **اقول** لان كلمة الشك تامة فان العجدة تقضى التقرر **قوله** او على والاد
لشانه لان كون النجاسة كذا في بدنه محال واقفا وسو الجرح الذي لا يتجزى غير اذ
اه **اقول** الشك في الوجود والمعنى وسو كذا في التقرر في الذكر والعلم على ان
امتنع العهد بانه لا مهور وممنا ويجوز ان يقال كون الكلام في الفصل كذا في بعض
النجاسة وايضا يجوز ان يقال جمل النجاسة بقرينة وقوعه مفعول يزيل على يقصدا
لانه عرفا ومقدار الجرح ليس كذلك لا يري انه اذا قال انما بعد عبده اشترى النجاسة
العلم بانعار في شراؤه في الاسواق حتى لو اشترى بعد فقد لا يقد تمثيل على انه
اخرج ما ذكره لم يصح تنكير النجاسة ايضا حيث يتناول النجاسة فردا اما اي فرد كان
وليس على ما قلناه وانها **اقول** الذواتية يشا ول الشعور الطاهرة وما في ذلكها فبها
الماء اليها جميعا لا ماء الماء على الطواهر فقط **قال المصنف** والمعاني الموجبة **اقول** الجاهل
هذه المتعالي اسبابا لما فاته الطاهرة ففعل ما وجبت **قوله** ورد بان النجاسة
واورد عليه الخبيث **اقول** اراد الاتقاني **قال المصنف** والنجاسة في اللغة خروج النجاسة
في تفسير النجاسة بفتح والماء الحالكه لما صلبه **قال المصنف** وعند ابو يوسف ظهوره **قوله**
يعني ظهوره مع الانقضاء شهوة **قال المصنف** فالاحتياط في الايجاب **اقول** اي انما
قوله فمنهم من حملاه **اقول** المراد من الاول الاتقاني ومن الثاني حافظ الدين
ومن الثالث حميد الدين الفير **قوله** والا كانت حرمته مؤبدة **اقول** وفيه ان حرمته

له اذيل فشرط

تنتهي بمضى وقت صلوة عليها وان لم يتسل فسل يلزم من عدم انقضاء حرمته لحرمة مؤبدة
قوله والتبعية لاجتماع من الرجل والمرأة ان يقول الماء اني يخرج من بين سلبا رجل وقبر
المرأة **اقول** وفيه لا يصدق على واحد منهما **باب** **قال المصنف** فيقدر المصنف **قوله**
بالسلب على الماء **قال المصنف** لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا **اقول** في الاستدلال
بالآية نوع ففهم ان المفهوم منها ان ما طهروا انزل من السماء والمعنى ان كل ما انزل
من السماء طهور والفرق بين المعنيين بين **قوله** لا يقال لآية تل على ان الماء انزل من
طهورا اه **اقول** ان تقول اني ذلك لغرض المصنف ان الاستدلال على بعض المذاهب
ثم الكل طريقة بسببها **قال المصنف** كثر **قوله** لكن لما كان التبعيت للمحصل في الوضوء وذكره **قوله**
وانما كان التبعيت له لانه ذكرناه اقضية قبله وما يوجب الفصل في ذكر الحديث ناسب
ان يذكر ما يزيله **قال المصنف** ومطلق الاسم ينطلق على هذه المياه **اقول** سببها
بحديث اي مطلق اسم الماء المذكور في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم خلق الماء
طهورا **قوله** قلت قيا سالا لانه لانه معقول المعنى **اقول** فانه معلول بآية الغرض
عن المجل **قوله** ووجهه الى قوله فتحيته النجاسة اه اي ان يكون نجسا **اقول** فيه حيث
قوله لان تاكيده وتقييده بالامم اه **اقول** يعني تاكيده بالنعون ثم ان هذا القول
لعله لا يقال يجوز اه **قال المصنف** وفي الكتاب اشارة اليه **اقول** اي الى جوارحه
بما يقطر من الكرم **قال المصنف** كما في المذاهب **اقول** المذهب السيل **قال المصنف** الا يرب
انه لم يحد له اسم على حدة **اقول** قال عصام الدين منقوض بما ابا قل حيث
لم يحد له اسم ولم يبق ما مطلقا والجواب ان المراد هو استلزام الاكثر في انما
في المقيد تجد الاسم كالمطر والمرتة والصبيغ ونحو ذلك بخلاف المطلق وهذا القدر
في موضعنا اذ لا ولي في الفرد الذي يشبهه حاله ان يلحق بالاشهر الاغلب انتهى كذا
ان تمنع الاكثرية لا يري الماء الورد وماء الحنظل وماء الخلف وشبابها **قوله**
وقال الشافعي في كتابه بلفظ **باب** لا يحفر في من ذكره ومثل هذا دون المرسيل
اقول ومثل هذا دون المرسيل مردود بان في عدم حضور الاستدلال
الاشرف وهو مسبوق بالعلم في ان يبقى العلم بذاته وصفته ثم يذهب عن ظاهر
تعيين ذاته ويبقى العلم بصفته وهي انه كان من الشك بخلاف الارسل ان العلم

فيه بالبراءة اي اصله **قول** ويحمل اذا قلنا الما خرج انتهى الى القلتين فانه يصف عن
احتمال ان ثبت فينجس **قول** فلا يكون في التقييد بيلوغ القلتين فائدة اذ في الاكثر من ذلك
القدر الحكم كذا وكلام الشرح مصون على شكله كما سبق **قول** وقوله اذا لم يرها
اشراى لم يصرها اثر **قول** فيه بحث فان قوله والاثر هو الطعم او الرائحة او اللون
يمنع حمل قوله اذا لم يرها اثر على ذكره الشرح بل معناه اذا لم يعلم لها اثر بالطريق
الموضوع عليه كالذوق والشم والابصار **قول** فانه خبر التجريب الوسيط وهو التجريب بالوضوء
قول فيه بحث **قال المص** اذا اثر التجريب في السراة فوق اثر الحجة **قول** فيكون
عدم وصول النجاسة الى الجانب الآخر قطعيا لا ظاهريا وجوابه ان ذلك بناء على شرط
النور في التجريب فقل **قال المص** لان النجس هو احتياط الدم **قول** الموت **قال المص**
هو احتياط بسلامة اجزائه **قول** المراد بالاجزاء غير معان الدم **قال المص** حتى حل المكنة
قول لو قال حتى ظهر المكان اشتمل **قال المص** والبركة **قول** الما لعدم اي طهارة لا لكونها
قال المص كطين **قول** اي كبره الطين **قول** وكما جعل ذلك كذا جعل ذبيحة المسلم اذ لم يسئل
منه الدم اه **قول** وايضا ذلك العارض اذا كان مانعا من سيلان الدم فانظروا انه
يمنع عن احتياط الاجزاء ايضا اذا احتياط بالثقل بالدم من معدنه فلم يوجد النجس **قول**
لكن احتمل تغير صفة الماء **قول** بان يخرج من الطهارة **قول** قيل في هذا التعليل شيك
قول التماثل سواء اتفان **قول** قيل في كل واحد من التعليلين نظر **قول** التماثل هو الا
ايضا **قول** والجواب انه المحكي عن تعجب ورد عليه بان هذا اه **قول** الرد على التعجب
والعبارة عبارة **قول** والافليس فعول من التفعيل شي **قول** انتهى عبارة الكتاب
هذا المقام **قول** واذا كان بينا لنهايته فيما يستدل به اه **قول** فيه بحث وكيف
وقد استدلت المقصود اول الباب عليه **قال المص** لان الاعضا ظاهرة حقيقة **قول**
وليس للثاني ويعلم منه دليل الاول **قول** فتغيرت به اي باستعمال صفة الماء **قول**
الظاهر اي بالاقامة وذكر الصفة لكونه الاقامة في تأويل مع الفعل **قول** ووجه الاستدلال
لابي حنيفة وابي يوسف بقوله صلى الله عليه وسلم لا يموتن احدكم في الماء الا بعد العيش
قول ماله الى الاستدلال بالقرآن في النظم على القرآن في الحكم والظاهر ان الشبهة
بنية كيد لغسل على كون النجس للحرم **قال المص** ولانه ما ازيلت بالنجاسة **قول** الدليل

هذا هو المقام الذي استدل به في الباب الاول من كتاب الطهارة في قوله لا يموتن احدكم في الماء الا بعد العيش

احسن من المدعى حيث لا يدل بحال ما اقيمت بالقرينة دون رفع الحاشية ولكن لا بد بعد يوم الابل
الاول **قال المص** وانما تنزل بالقرينة **قول** لقوله تعالى ان النجاسة نجس الشبهة والنجاسة
الدال على خروج خطايا عن الاضواء عند غسل الاعضاء مع الماء اي اومع اذ هو قطر الماء
المص وابي يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثرا ايضا **قول** لانه تطهير مقصود لا راحة
منتقلة الى الماء **قول** وسواء ساء الفعل الى الزمان فيكون مجازا عقليا **قول** فيه بحث **قول**
وهو مناقض لاصل المذهب **قول** فيه بحث فان مواقع الضرورة مستثناة من قواعد
الشرع **قال المص** للجنة النفس في البر للطلب لدلو **قول** فيه اشارة الى فقه الماء
المص والماء لعدم نية القرينة **قول** الماء استعمل طاهر عند غسله لوجه لهدا الكلام الى
من اياهما تجب الا ان يكون مبنيا على تسليمه تنجيس استعمال بطريق التفرع **قول**
فقد الماء عند الكل **قول** لا نعم ذلك عند ابي يوسف فانه يشترط الصب **قول** فان قيل
اشق اسقاط الفرض ممنوع الى قوله اجيب بان تركه اصله **قول** لا توجه لهذا المنع بعد ما بين
كون اسقاط الفرض شرطا وجبده بالصب فانهم وكتب في ما يشترط هذا التعليل
عن خط المص وهو صورة هذا السؤال بناء على ان السائل سئل عن ابي يوسف ان يسقط
الفرض باستعمال الماء في البدن من غمرته والاشراط صب كما في الوضوء والجماع
بناء على انه ترك هذا السائل المذكور في مسئلة الخصال وشرط الصب
فروق الحاجة الى طلب لدلو انتهى فيه بحث فانه بين قبلا ان اشراط الصب
لكون الصب بمنزلة الماء فسواء تحقق تلك الفروق او لم يتحقق شرط الصب على حاله
قول وعلى ان يجوز له القراءة دون الصلوة وفيه نظر **قول** وكتب في ما يشترط المقام
نظرا عن خط المص وهو صورة وجه النظر ان الماء لم يدخل الفم لا يجوز له القراءة وكذا
ان دخل لانه نجس بل انما الرجل انتهى كيف تجب وقد شرط الانفصال في استعماله
قول طهارة ومعنى يتعلق بكتاب الصيد **قول** فيه بحث **قول** ولانه مضمون عليه
اي تطهير الثوب **قول** وانما ذكر الحكمين الاخيرين وان كان يفهم ذلك من الاول
احتراز عن قولك فانه يقول يطهر ظاهره دون باطنه فيصلى عليه فيه **قول**
فانه وجه اخر لقوله والصلوة فيه دون عليه اذ لا يصلح الرد على كذا كذا في علم
ان ما كانا نذهب الى طهارة طاهرة دون باطنه دفعا للتعارض بين الحديثين **قال المص**

لوجود سقوط الغرض عن غير بشره **اقول** يمكن ان يجاب عنه بان ما يلحق بالمانس فيه
ويستقطب الغرض مشروب فلا يلزم بجاسته **قوله** لانه تعليل في مقابلة النص **اقول**
في هذا الجواب نظر لان هذا التعليل لا ينافي النص فان ما يفيد النص تنافي التبع
الحقيقة وما يفيد التعليل نجاسته ما ازال عنه النجاسة لكنية على ما هو من جهة قبال
فان التعويل على الجواب الذي ذكرنا **قوله** يجوز ان يكون المراد بولوع الكلب لانه
لانه **اقول** لا يضر بثبوت المدعي لانه اذا نجس الماء نجس الماء **قال المصنف** وهو
على الشك **اقول** الحسن ان يقال فهو بالفاء **قال المصنف** ولان ما يصيبه بولع الكلب
اقول عطف على قوله وهو على الشك في حيث المعنى **قال المصنف** وهو قوله اولي **اقول**
وله ان يقال البيوع تعبدية فلا يتعدي **قوله** اجب بانه لو كان كذلك الى قوله لانه لا رآه
النجاسة لا للتباعد **اقول** هو بقول التعبدية هو بعد البيع كما في الاقتصار على
في الوضوء **قال المصنف** الا اذا امكنا **اقول** استثناء منقطع **قال المصنف** والبيعة على
في نظر **قوله** والمبينة مبتدأ وقوله في الحرة خبره **قال المصنف** وقيل الشك في طهارته
قوله وطهوريته **قال المصنف** وقيل الشك في طهوريته **اقول** يعني في طهوريته فقط **قوله**
وقيل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب عليه غسل راسه معنى بعد مسح راسه
بسور الحمار ولو كان الشك في طهارته لوجب **اقول** فان قيل احتمل ان نجس الراس
مع التيقن بطهارته في الاصل لا بوجوب غسله جيب بان الكلام فيها اذا وجد ماء اخر بعد
احث فان مسح عليه لم يجز الاخر لا يرفع الحدث المتيقن به لاحتمال نجس البقاء بعبادة الراس
المتحمل نجسه بعبادته هذا **قال المصنف** **قوله** قيل هذا ليس بطاهر الرواية وانما
نجس **اقول** لغزو في قوله انما هو راجع الى طاهر الرواية والضمير في قوله راجع الى طاهر
قوله ثم قال والاصح ان يعلل الشك الى قوله لا يخلو المصنف دون الحمار **اقول**
لوضوح هذا المكان سور الكلب ايضا متوكلا لا اقل لتحقق تلك الضرورة فيه الماء
يقال هذا التعليل في مقابلة النص **قوله** فبقى الامر مشكلا نجس وجه طاهر
من وجه الى قوله لا لا شك كالحمار **اقول** فيكون الشك في طهارته لانه في طهوريته **قوله**
قوله اضافة للحكم الى الفارق صيانة لحكم الفسخ عن المنفعة طاهر **اقول** لا يخلو
من بيان تأثير الفارق وبين صدر الشريعة حل تلك البكته باب طمس هذا

في شرح الوفاية فداجعه **قال المصنف** والبطل من سئل الحمار فيكون بغير لته
اقول **قال** عصم الدين يشك بالثبوت في كتاب الاضحية من ان المولود بين الماء
والوحشي يتبع الام لانها هي الاسل في التبعية حتى اذا نزل الذئب على ان
ينتهي المولود فمقتضى هذه الرواية ان يكون البطل المتولد من الرمة تابع لها
ولا يسلك في سور الماء يمكن تعليل الشك في سوية بتعارض الادلة في حرمة واجبه
لانه **قوله** في حرمة صريح الحديث الوارد باباته الفرس **قال المصنف** وهو في
اباحته انتهى في بحث **قوله** **قال المصنف** عليه السلام مرة طيبة وماء طهور **اقول** مرة
باجته **قال المصنف** وان لم يجد غيرها **اقول** اي غير السورتين **قال المصنف**
فان شبه الماء المطلق **اقول** في عدم جواز التيمم عند وجوده **قال المصنف** ولسور
الفرس طاهر **اقول** وطهور **قال المصنف** او هو منسوخ بها **اقول** هذا عند
يوسف او الشافعي ما يري التمسح بين الكفا والسنة **قال المصنف** فلما قيل للمبني
اقول رد على ابي يوسف **قال المصنف** والحديث **اقول** رد على الكل **باب التيمم**
قال المصنف ومن لم يجد الماء **اقول** المراد بعدم الوضوء في حينه حقيقة لا عدم الماء
على استعماله كما سياتي لقوله ولو كان يجد الماء **قال المصنف** او خارج المصنف **اقول**
لما احتشلت او لا احتشلت او غيرهما **قوله** او خارج المصنف منسوب لكونه حالا الى قوله ويجوز
يكون منفعلا لا فيه **اقول** قال العلامة الرضوي يشي من مكان المبهمة خائب ومبناه
الى ان قال فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنته بل في جانبه والى جانبه وكذا خارج الوا
كما قبل **قال** سبويه في خارجها **قال المصنف** او اكثر **اقول** قوله الاكثر لكثرة الاء الى
هذا التقدير بابل لا يمنع الزيادة **قال المصنف** لان التفریط **اقول** اي التخصيص
الصلوة المؤدية الى حذف فوطها في الوقت **قال المصنف** ولان الضر في زيادة المثل
فوق الضر في زيادة ثمن الماء **اقول** قال النفس ان من المال اذ المال تابع للنفس **قال**
المصنف واخبر الشافعي خوف التلف **اقول** اي تلف النفس او منفعته **قوله** وهو اي
الشرع رافع مودد الى قوله الا انه فيج من لا يشترط منه بياق الماية **اقول**
اشارة الى شك اخر في لانه سلكه القاض ابو زيد وشيخ الاسلام **قال المصنف** لانه ليق
بوضوح الطهارة **اقول** اي الذي يخفى فيه دليل قوله سلكا ولكن يريد ليطهركم **قوله** في كل علم

في شرح الوفاية
في كتاب الاضحية
من ان المولود بين الماء
والوحشي يتبع الام
لانها هي الاسل
في التبعية حتى اذا
نزل الذئب على ان
ينتهي المولود
فمقتضى هذه
الرواية ان يكون
البطل المتولد
من الرمة تابع
لها ولا يسلك
في سور الماء
يمكن تعليل
الشك في سوية
بتعارض الادلة
في حرمة واجبه
لانه في حرمة
صريح الحديث
الوارد باباته
الفرس قال
المصنف وهو في
اباحته انتهى
في بحث قوله
قال المصنف
عليه السلام
مرة طيبة
وماء طهور
اقول مرة
باجته قال
المصنف وان لم
وجد غيرها
اقول اي غير
السورتين
قال المصنف
فان شبه
الماء المطلق
اقول في عدم
جواز التيمم
عند وجوده
قال المصنف
ولسور
الفرس طاهر
اقول وطهور
قال المصنف
او هو منسوخ
بها اقول
هذا عند
يوسف او
الشافعي ما
يري التمسح
بين الكفا
والسنة قال
المصنف فلما
قيل للمبني
اقول رد على
ابي يوسف
قال المصنف
والحديث
اقول رد على
الكل باب
التيمم

ذكر اقول فيه بحث قوله وابو يوسف لم يوزع مع القدرة على الصعيد لان الغبار ليس
خالصا الى قوله واقام عند البحر فيجوز قوله اذا لم يتناول الصعيد الغبار عند شاطئ
يجوز استعماله عند البحر لا راي في التيمم بعد ذلك من التيمم **قال المصنف** اقول
في حالة مخصوصة **اقول** وسيارة الصلوة **قال المصنف** والاصل في قوله تصح بوجها
اقول يقتضي انه لو تيمم للصلوة صح عند كل مكان والاصل ان لا يقتضي ان تيمم
اصلا بناء على عدم صحة التيمم منه **قوله** لا يلزم من اتساع ظهورية التبرك انتفاء الطهارة للاحقة
اقول الطهارة ان يقال الطهارة **قوله** واجتنب ان الطهارة الحاصلة **اقول** الجيب
المتصف في كل ما هو كذلك فالابتداء والبقاء فيه سواء **اقول** الكلية
ممنوعة والاصل ان تكون المودة مبطلة للتيمم **قوله** والرتب **اقول** الرتبة سال عنها
حين كان قاضيا بالرتبة وسي واسطة ديار ربيع **قوله** والكيسانية **اقول** ابو عمرو
بن شعيب الكساني من اصحاب محمد ومنه قوله لم يرد في الكيسانية او في اصل الكيسانية
قال المصنف وله ان الخوف بان **اقول** الطهارة ان يقال الخوف موجود **قوله** وقيل لانه
علل **اقول** التكال سواء الاتفاق **قوله** الما فاذ انسى الما في رحله الى قوله او لم
بانه وضعه غيره بغيره **اقول** فيه بحث لانه يجوز ان يضعه بغيره لانه لا يمان
الثاني على اعادة عليه بالاتفاق **اقول** في الاتفاق نظره ذكره الاتفاق **قوله** بل هو
واجله عادة **اقول** الاولى ان يقال واجله حقيقة **قوله** وكل ما هو معدن للماء
بغرض على التيمم طلب الماء فيه **اقول** وانت خبير بان هذه الكسنة فيما اذا علم
وضع الما في رحله اصلا اذ لا فرق في كون رحله الما فرمعا للماء بين التيمم
وهذه الصورة لا يقال رحله الرجل لا يكون معدنا لما وضعه فيه غيره بغيره لانه لا
هذا لا يجدى فان الطلب يعرض عليه لكونه معدنا لما وضعه فيه بنفسه او وضعه
غيره بعلمه فادخل وجد الماء وان وضعه غيره بغيره لانه يجوز تيممه وصلوه به لا
ترك الطلب يعرض عليه للموصل الى الماء **قوله** وكل ما لا يمان انه واجد لان المراد
بالوجود القدرة كما تقدم والقدرة الا بالعلم **اقول** لو كان المراد بالوجود حقيقة
والشيء يمانية ايضا لانها ممانا مقدرة وجدة الشيء اي صادقة والاصل في
على الجاهل بالشيء مع قرينه منه سواء علمه سابقا او لا **قال المصنف** هو المراد بالوجود **قوله**

هذا هو المراد بالوجود
في قوله لا يمان انه واجد لان المراد بالوجود حقيقة
والشيء يمانية ايضا لانها ممانا مقدرة وجدة الشيء اي صادقة والاصل في
على الجاهل بالشيء مع قرينه منه سواء علمه سابقا او لا

اي الموجود بشرط انقائه في جوار التيمم **قال المصنف** وليس على التيمم ايراد التيمم
من ايراد التيمم **قال المصنف** فليكن واجدا **اقول** حكم **قال المصنف** لان التيمم **اقول** اي التيمم
باب المسح على الخفين قوله وعن هذا قيل لم ير المسح على الخفين اى لم يعتقد جواز
كان مشددا **اقول** اى تركها لكسيرة **قال المصنف** لكن من اذ لم يمسح اذ ابا بغيره
ما جاز **اقول** في غير موضع التيمم **قوله** واما عايشة رضي الله عنها التي قوله وروي جواز
ايضا شيخ بن عايشة هذا ليس برجع **قال المصنف** خص القدوري المسح على الخفين
للموضوء اخر از لجبا **اقول** الظاهر ان يقال اخر از عن جبا **قال المصنف** وقوله اذ البسها
على طهارة كانه لا يفيد اشتراط الكمال فت البس اه **اقول** قال بن الحزم ليس المراد
لا يفيد اللفظ لانه مقيد بل القدوري لا يفيد بهذا اللفظ هذا المعنى بل مقصده
الى افادة ما ذكره المصنف وعلى هذا يكون الجار والجزء متصلان بحدث موجب للموضوء
والتقدير جاريا بالسنن من كل حدث موجب للموضوء وعلى طهارة كانه اذ البسها
ولقد روي موضع الحال في من كل حدث كانه او جازا على طهارة كانه انتهى يكون في
كلام القدوري تعقيد **قوله** فكل الما القدوري تسامح **اقول** بنذرع بان يقال بوام
الامور المستمرة حكم لا ابتداء كما في سئل اليمين على ان لا يلبس هذا الثوب وسوكت
وسيجب في الايمان **قوله** فان عدم جواز المسح هنا **اقول** عند المصنف **قوله** والاشافي
اقول الاشفاء المثقب والمراد بجزبه وبوثت **قوله** لان الخرق اذا كان مقفلا
ثلاث اصابع منع قطع السفر **اقول** فيه بحث **قوله** بجل فاطت الاصفهانة اوجب
غسل اعضا يمكن ان يجمع بينه وبين مسح الخي **اقول** فيه ان من حمله تلك الاعضا التي يجب
غسل الرجل كيف يمكن الجمع **قوله** وقال مولانا حميد الدين الموضع موضع النقي فليتيح
الى التصوير **اقول** لا النقي حتى يقتضي المشروعية فيحتاج الى التصوير **قوله** لا روبا
من رواية صفوان ان لا يترع خفا قنائله ايام **اقول** ذلك مخصوص بالسنن والطا
ان المراد قوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها
قوله وقوله لان عند الترع دليل على المدة **اقول** السراية تتحقق بغض المدة ولا يتعلق
بالترع في الصورة الاولى فلا يلزم قوله لان عند الترع اه بل الظاهر انه دليل ثالثة **قوله**
بعدها **اقول** ورجح **قوله** والظاهر اذا حاضت فيه سقطت عنها **اقول** وفيه خلل ان معنى **قال المصنف**

هذا هو المراد بالوجود
في قوله لا يمان انه واجد لان المراد بالوجود حقيقة
والشيء يمانية ايضا لانها ممانا مقدرة وجدة الشيء اي صادقة والاصل في
على الجاهل بالشيء مع قرينه منه سواء علمه سابقا او لا

وقال لا يجوز اذا كانا يتخذهن لا يشقان **اقول** صفه للتخمين او خبرتان ويروى لا يشقان
اي انما لا يشق **قوله** تنزع حمارا ثم تنزع براسها **اقول** فيه بحث **باب** **الفيض** **قوله**
قوله قيل عليه السلام لم يفيض سودا عيط يدل على ان هذه الاشياء لا يفيض
اقول لان السكوت في موضع الحاجة الى البيان في الجواب بحث وهو قوله اجيب بان
باب تخصيص الشيء بالذكر ولا دلالة على نفي عده وقوله عيط بالعين المهملة **قوله** واما
قوله غيره فيكون تسقط جازا للتمتع **اقول** ان يقال يمنع بل قلة للتمتع **قوله** فلا
من الاختلال التخرج جانب الانقطاع بوجود ما زاد على زمان عادتها من مدة الاستحالة
اقول فيه بحث بل بوجود الاعتقال نفسه فانه لكونه مطرا يخرج جانب الانقطاع
في المستحالة **قوله** ثم اعقبه الاستحالة لانه اكثر وقوعا من النفس باقيا كثره
اسبابها **قوله** لا ذكره ليس اسبابا لها بل زمنه وطرفه **قوله** وروى
لان ان صلوة ههنا مطلق بل عام **قوله** فيه نظر **قوله** يجوز ان يبقى
حتى النوبة للخاصة ولا يبقى في حق المكتوبة لارتفاعها بالنسبة اليها كما في المتيمة
لصلوة لخاصة على نحو بعد طور **قوله** لان الكلام يتعارف للوقت **اقول**
فيقول المعنى الى قوله لا يتضاء وقت كل صلوة وليس كذلك مذهبنا ولا يتضاء
بالاول فتأمل **قوله** وهو اي الوقت مراد بالاول **اقول** الظاهر ان يقال وهو
اي هذا المعنى فتأمل **قوله** وما رويناه مفسرا لا يحتمل **اقول** لم لا يجوز ان يكون
من صفة الصفه الى الموصوف اي لكل صلوة موقته مثل حصول الصورة **قوله** والكل
ان ارتفاع الحج يمنع اه **قوله** هذا على تقدير صحته وجه اخر لما قلناه الوقت مقام
الاداء غير ما ذكره مثل لانه فلا يندفع به النظر عنه كما في **قوله** او مكتوبة اخرى **اقول**
فيه بحث **قوله** في وقت اخر **قوله** يعني اذ اجمع صلوة مع اخرى في وقت الاستحالة
على سوادهم ونحن نقول به ايضا في الحج **قوله** واجيب بانه قد لا يستلزم
كالتميم لصلوة الجنازة في المصر الى قوله وفيه تمثيل كما يري **اقول** قيل بطلان التيميم
بالنسبة الى غير صلوة الجنازة ليس سببا لعدم لصلوة عليها بخلاف وضوء المعة ورفقه
بطلان سبب عن خروج الوقت ولعل ذلك وجه التحمل وفيه بحث لظهور ان
المجيب جواز ان يظل الوضوء في حق بعض الصلوة بخروج الوقت دون بعض ما يرا

الاستحالة بالنسبة اليها ويقول المصل ساقط الوضوء لصلوة اخرى يندفع ذلك
الصلوة فيقال **قوله** ربما يقولون فقد ثبت ان الوضوء باطل باطله لساقط **قوله** لا
على ما يدل عليه الشريعة الدالة على السببية وفيه بحث **قوله** بيان موضع الخلاف **قوله** بل
ثمة الخلاف والصحيح من مذهبه ان شئ من ذلك يعني الخروج والدخول ليس بحدث
اي الخروج المطلق لو ما قصا بل يتيقن الخروج الكلي من كل وجه **قوله** لقيام مقام الاداء
الاظهر ان يقال لان الاداء لا يكون الا فيه **قوله** اي ليقضي حكم الاداء ودخول الوقت
ان يقال لا يمكن من الاداء معاجيا ودخول الوقت **قوله** وهذا لان الوقت قائم مقام الاداء
لا يطابق المخرج فان قلت ففي عبادة المصل مسح الى قوله فالجواب ان المصل قد
اقول ولكنه ان تقول ان مسح المصباح في كل المصل فوجوب تقديم الطهارة على الوقت للتميز بين
كما دخل ما لا يقبل التشكيك وانما لم يحجب بغيره لعدم وجوب الاداء كما دخل الوقت فالمراد بالتميز
موالفة المقارنة للفعل فتأمل **قوله** لا يطابق **قوله** لا اضافة الى غير ما لا يجازي
اقول يعني مرادها محله **قوله** اجيب بان ذلك مجاز الى قوله فيكون امره بتطهير الثوب نقضاء اه
اقول لا يكون امره بقاءه فافقنا وبحث لا يخفى على من يعرف الاقضاء في اصطلاحهم **قوله** وكذا حكم
في المستعمل **اقول** على القول بان جسد **قوله** وحاصله ان الاستحالة في العقلية يوجب في المصباح
اقول يعني وجوب الاستحالة في المصباح **قوله** يعني في المصباح **قوله** عليك بدراجه نرج
تاج الشريعة فتأمل **قوله** قال المصباح لم ينجذ به كجرم **قوله** اي جرم النجاسة **قوله** ولنا قوله
السلام وكثرة الارض سيرا اي طارضا جافا اطلاقا لان السبب على السبب لان النجاسة
النجاسة بسبب الطهارة في النجاسة **قوله** فيكون من شرط في النجاسة ان يكون سببا
عن خصوص هذا السبب **قوله** فلا يكون الطهارة قطعية جاف الارض والنجاسة تقضي ذلك **قوله**
وفي كنهه لا يري ان التيميم بطر والطرع النورة وامثالها فيه خلاف في الشافعي واذ في
الاختلاف ايراث الشبهة **قوله** اجيب بان لايه منها فية لان المفسرين اختلفوا في تفسيرها
اقول وكذلك اختلفوا في الصعيد على امر ولم يوثق **قوله** وقوله اخذ المفعول مطلقا
لان فيه معنى لا اخذ **قوله** لا يحتمل طائفة **قوله** والمراد بقدر الدورهم موضع خروج المصباح
فيه بحث **قوله** وهذا لان حكم النجاسة التي طهرها الى قوله حتى سقط اعبا ما على سبيل
اقول تأمل في هذا المقام **قوله** قال المصباح او لتعارض النصين **قوله** يعني حديث شمر عن النبي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لو كان الناس ائمة لكانت الدنيا حراما

لأنه ثبت الاستصحاب على ما عليه وسلم كما سلف **قوله** ثبت ما دون الوجوب
السنة **أقول** السنة ما واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاد لآله في الحديث على ذلك فيكتب
السنة **قوله** ونفس التأخير لم يكن للوجوب بالندب والاستحباب **أقول** إن قيل إذا كان التأخير
للندب والاستحباب كيف يلزم المشتق على لآله ولا يخرج في ترك المستحب المراد بالآله هو الذي
يصدق خلفه صلى الله عليه وسلم **قوله** واجيب بأن المعارض هناك موجود أيضا وهو قوله
وسار عوا إلى المغفرة **أقول** المعقول كيف يعارض النقص ثم ينبغي أن يكون التأخير إلى النقص
سنة لا ما يملك رقة عن المعارض **قوله** ثبت ألا باء كذلك بخلاف تأخير الغناء إلى النقص
فيلزم أن يكون التأخير أيضا مباحا وليس كذلك وجوابه أنه وقع التعارض بين سار عوا
فبقى ليل الندب وهو كثير الجاهة سالما عن المعارض فيه بحث **فصل في الأوقات**
التي تكرر الصلوة فيها **قال المصنف** ولا عند قيامها في الظهيرة **أقول** في الظهيرة الظهيرة
حد انتصاف النهار وإنما ذلك في القنطرة انتهى لكن هنا لا يتقيد به **أقول** لكن يجب عليه قضاء
ذكره ثم السنة في أصول **قوله** وذكره صاحب الطهارة أيضا في كتاب الصوم في آخر فصل
بوجوبه على نفسه **أقول** وفي النوافل بمعنى فرائده يجعله فيها **قوله** الضمير قوله فيها راجع إلى النوافل
قوله وغيره جعل الإمام **أقول** يعني غير صاحبها لآله **قوله** فيستقص وضوء الفضاك **أقول**
جواب النفي **قوله** اجيب بأن لآله في قوله فيبعد الوضوء والصلوة للمهد التي وجدت فيها
لا للجنس **أقول** ليس لموصوف ظاهر في الكلام **قوله** فكان في معناه فالحق به كذا في شرو
أقول فيه أن شرط الإطلاق لا بد لآله أن يفهم العلة من فهم اللغة وليس هنا كذلك **قوله**
كما لعصية تائف **أقول** قوله تائف صفة للعصر من قبل ولقد أمر علي عليه السلام
وأقول في جواب ما لي قوله ولا يمكن أن يكون كل الوقت شرطا **أقول** فيه بحث **قوله** وجهه
ما ذكرناه **أقول** وهو أن السبب كل الوقت أن لم يقع اللاحقة **قوله** قلت بعد الفعل
في المعطوف بمعنى الكرامة إلى قوله ولا محذور فيه **أقول** وفيه بحث فان شرط البدل
أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمر ضارب وتريد بضارب محذوف
بغض خالف المذكور بأن يقدح أحدهما بمعنى السفر والآخر بمعنى الإلزام ومن صرح بذلك
في معنى اللبيب **قوله** قلت حكاية فعله **أقول** لا يندفع به الإشكال الوارد على قوله الراوي
نأنا فانه بمعنى لنفي بالنسبة إلى الفرائض وعلى حقيقة بالنسبة إلى صلوة المأذنة وسجودها

فليس **قوله** ولأنه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وأنه لا يجوز **قوله** فيه شئ إلا أن يكون
الواو بمعنى أو يعني أن تأويل قوله لا تجز الصلوة المفروض والنقل غير مستقيم لاحد من فائز
ينفي بجواز عدم الصحة يلزم خلاف نقل الاستحباب عليه في النقل وإن اراد به عدم الصحة
والكرامة مع الجواز في النقل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** والحق أن يقال هنا حتى يقرط
وحتى لا يتغير الغروب فانه لو كان على حقيقة **أقول** لا يقال إلا الجاهل إلى أن ويلتزم في الغروب
قبل الغروب وقت مكرره وأما قبل الطلوع فانه وقت كامل لا كرامة حقيقة فلو تجزى على هذا
شئ لانا نقول على يلزم فإن الراجح دخول بعد حتى في حكم ما قبل نعم يلزم الإشكال في حديث
ابن عمر إلا أن يكون اقرب منه فيه أيضا فيقال **باب الأذان** **قوله** وسبب شروعيته
ابتداء إلى قوله وبقائه **أقول** قوله وبقائه معطوف على قوله ابتداء **قال المصنف** وقال في فتح
فيه ذلك حديث أبي عذرة **أقول** اسمه سمر بن معيركة في القاكوس وقال في العود والجود
أوس وسمر بن معيركة في قش في سنة **قال المصنف** وكان يرواه يعلى فطنه ترجيعا **أقول**
يعلى مرة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكرامة حاله التعليم بحسن تعليمه وذلك من عادة من يعلم
فطن الراوي أنه امره بالتبرج **قوله** فلم يبلغ كلمات الشهادته خفض صوته حياء من قومه
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر الحديث **أقول** الحديث أنما ذكرنا يكون سببا
الصوت في الشهادة الثانية **قوله** قلنا المعتمد **أقول** هو مصدر **قوله** وهي نوعان ما يرجع
إلى نفس الأذان **أقول** اكتفى بذكر الأذان عن الأقامة والأفقيه يما يرجع إلى نفس الأذان
أيضا **قوله** لأنه وإن لم يكن من السنن الأصلية حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد **أقول**
فلما تكون الصلوة خيرا من النوم من السنن الأصلية أيضا **قوله** والمناخرون استحسنوا
التشبيب الحديث **أقول** فيه بحث **قوله** لأن التشبيب لا يصلي كان الصلوة خيرا من النوم
أقول التشبيب هو العود إلى العلم بعد العلم والالتفات بالأذان فالتدني في سنن
ليس عودا إلى العلم بعد العلم **قوله** وأحدث على الكوفة حتى على الصلوة حتى على الفلك
بين الأذان والأقامة في الخبر فانه مع إبقاء الأول **أقول** فيه بحث أي في قوله مع إبقاء الأول
قوله لأنه يصير داعيا إلى الإكباب بنفسه **أقول** فيه بحث **قوله** ولو كان صلوة على الحقيقة
ولم يكره مع الحدث اعتبارا للحقيقة **أقول** فعلى هذا يكون قوله عملا بالشيئين من التشبيب
وفي رواية الكرخي **قوله** هذا ينبغي أن يكون على قول من يوجب الأذان **قوله** بخلاف

اقول فيه بحث **باب شروط الصلوة** التي يتقدمها **قوله** والشروط جميع شرط وهو العلم
اقول الذي هو بمعنى العلم الشرط بالحرك دون الشرط بكونه **قوله** لا يكون **قوله** لا يكون
على جملة الشروط **اقول** التي في قدره المصلحة وليس الوقت منها ولا يدور نقضا **قوله** لا يكون
وهي ستر العورة **اقول** قوله مع راجع الى النية **قوله** لان اخذ النية تقسمها **اقول** لان
لقوله الباق وهو قوله فكما معناه **قوله** واجيب بان الالية قطع الثبوت **قوله** **اقول**
قوله وبهذا يتبين ان السترة ليست من العترة **اقول** الاولى ان جعل الالية في الرو
الثانية فلا يتبين من الاولى كون الركبة عورة كما اذا قال من اري ما بين هذا الى
الى هذا الحائط وقوله وكلمة الى اه يحقق قلنا فاعلم **قوله** وفيه نظر لان حتى الى قوله لا
بينهما **اقول** المراد عملا بالحدوث الذي فيه كلمة حتى في كل اوفى مسامحة **قوله** وكان ينبغي ان
وعلم بقول النبي عليه السلام بالواو **اقول** كلمة او فيها من الدلالة على الاستقلال
ما ليس في الواو فلو اتى بالواو لا وهم خل في المقصود **قوله** ولكن الاول استلزامه
على جهة **اقول** الظاهر من تقرير الكلام المقصود في كتاب الكراهة كونه عورة مستقلة
تأويله فراجع **قوله** فكانت القدم كشوفة لا محالة **اقول** فيه بحث **قوله** والثلث اجابنا
اقول اي بحديث الوصية وهو والثلث كثير **قوله** وبان الرابع مع القدم والثلث
اقول فيه بحث **قوله** وبان ابا حنيفة **اقول** فيه بحث فانه ينقل الكلام الى المقادير
قوله واجيب بان الاصل في الراس **قوله** **اقول** مني على كونه اية الوضوء معقول اي
قال المصنف وفي الصلوة عار يترك الفروض **اقول** اي على تقدير ان يصل في عدة امورا
الذي هو افضل الصور **قال المصنف** وينوي الصلوة التي يدخل فيها نية لا تفصل **قوله**
وهو عطف على قوله ويستمر عورته وقوله لا يفصل صفة لقوله نية **قال المصنف** ولا يقبل
منه لانه ماضى لم يقع عبادة لعدم النية **اقول** ويعلم من هذا التقرير ان كل
فانهم **قوله** ولم يستقل بعد النية باليس من جنس الصلوة **قوله** **اقول** ولشئ الى الصلوة عند
من جنسها كونه توجها الى اقل المراد باليس من جنس الصلوة ما يدل على الغرض منها
كالاكل والكلام **قوله** لان ذلك وقت نوم **اقول** انما مقدر اى لان وقت ذلك **قوله**
واقول اري انه اراد بذلك ذكرت انما سوان يخبرم تجفص الصلوة التي يدخل فيها
ويتم **اقول** فيكون الشئ شرطه **قال المصنف** ثم ان كان الصلوة نقلا كيفية مطلقا

اقول

اقول لا يظهر ان يقال كيفية نية مطلقا الصلوة **قوله** يريد بذلك الى قوله لان اصباغها
قوله لان اصباغها دليل لقوله يريد بذلك **قوله** وكذا لو كان من ايضا لا يقدر على التوكل
الى التلبية **اقول** ليس فيه عذر خوف **قوله** ثم ذكر واذا ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم ينكر عليهم **اقول** لا يلزم من عدم الانكار الوجوب **قال المصنف** وتحري من خلفه
واحد منهم الى جهته وكلمته خلفه **اقول** قوله وتحري من خلفه اي الذين حققتم ان يكونوا
وقوله كلمته خلفه اي ليسوا بمتقدمين عليه **قوله** وفيه نظر لان قوله ومن علم منهم **اقول** من
شرطية تقابلها في الاستقبال **باب صفة الصلوة** **قوله** والتحرير جعل الشئ حراما
والثالث تحقيقه كاستمته **اقول** فيه بحث بل الى الدلالة على المرة **قوله** كانه قيل ما كان **اقول**
لفظة مباشرة في قوله ما كان **قوله** وكل ما علق بشئ لا يوجد وانه **اقول** ممنوع
فالشرطية لا تدل على العدم عند العدم عندنا ولا لا يعتبر مفهوم الشرط **قوله** **قوله**
الا بعد **اقول** التكرار في السنة يكون لعل الامور **قوله** لانها سنة **اقول** جواب
قوله فانها تجب بترك سنة ثلثا الى جملة الصلوة **اقول** فتلخص من كل الجاهل في
جواب القياس الاستحسان وقد جعلنا المقصود من اجبا الصلوة وسببها المقصود
على وجوب القنون والشهد وتكبيرات العيد في باب سجود اسماء طهية النبي صلى الله عليه وسلم
عليها من غير ترك وباضافتها الى جميع الصلوة **قوله** والواجب ان يستلزم المذكور في هذا
داخل تحت هذه اللفظة بطريق حقيقة **اقول** فيكون من بعلوم المجاز **قوله** **قوله**
حرم وهو مضى الى فاعلم وهو الصلوة **اقول** ويجوز ان يكون التحريم بمعنى الحرمان
بعضي في كما لا يخفى **قوله** لان تحريم الصلوة غير افعال الصلوة **اقول** قوله غير مفعول
قال المصنف ولهذا لا يتكرر تكرار الا كما **قوله** قال ابن السكيت زيادة فلا يضر عدم
اذ لا يلزم من الركنية التكرار كالفقعة انتهى وفيه بحث لانه صرح فيما قبل ان الفقعة
فرض غير ركن **قال المصنف** وفيه وراه يحمل على حال الفروع **اقول** يعني حاله كالحائض
بالاكسيت في الشتاء فان لا يبط مشغول بحفظها **قال المصنف** واختلاف في الاعتماد او
انه لا فساد **اقول** مخالف لما ذكره نجم الدين النفي والفاخر الدين انها يفسد
والوجه ان كان المفروض مكان القصص الامور انتهى ان يفسد بقرائة لا يخرج
بكلام غير قرآن بخلاف اذا كان ذكر او تنزلها فانما يفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب القوة

عن القواة ولو قراء بقرأة شاذة لا تصح صلوة ذكره في الحاشية **قوله** خبر الجهر بالتسمية عام
السوى **قوله** المحض ان يرتقى الاشتغال ويتسكك بجديت معاوية رضي الله عنه **قوله**
قوله ويسر بها البنا زيادة وقع سموا **قوله** زيادة البنا في المفعول كثيرة فلا يجوز
السوى **قوله** ولا يتأتى بها فيما يحتمل لاختلاف نظم القراءة **قوله** اي باسرارها مع
القراءة **قوله** او لنفي الفصيحة **قوله** فيبحث **قوله** وهذا يقتضي ان يكون التكبير في محض القيام
قوله لان ذلك دلالة له لئلا يرفع على الترتيب نعم لا يقتضي المقارنة فالاولى ان يقال
يقتضي ان يكون التكبير في محض القيام **قوله** لا يقال هذا الحديث يدل الى قوله ليس بشيء
قوله دلالة الحديث اعلى على سنوية التكبير عند كل خفض ورفع ولوم التسمية والتجمل
اعلى نفي مشروعيتهما **قوله** ان عبد الرحمن لم يسمع اه **قوله** فيما يغفل لقوله وانما تكبر اذ
راى منه **قوله** او بان الرجاء حديث القسمة لانه مرفوع اه **قوله** لكن ان تقول المرفوع
في مثله حكم المرفوع **قوله** وفيه نظر لانه اذا كان غيبا او مرفوعا لم يكن تحته اه **قوله** مطلقا
اذا وجد دليل اقوى منه الاول ممنوع والثاني لا يضر ثم انما هو ان الحكم على غير ما
في السرار انما هو عند التمسك من تلك الاربع لاجتماع حديث وشهد ذلك ترك النص
الرابع فقال **قوله** ولم يشع لا انتقال الاعتدال ذكر مسنون كما في القعدة بين الحديثين
قوله والاكراهية لا اعتدال موضع الاتي **قوله** قال المصنف قال ابو يوسف يفرض ذلك
قوله اي يفرض المذكور والجواب **قوله** قال المصنف فتعلق الركبة بالادنى فيها **قوله** لان
بالفعل لا يقتضي الدوام ثم اقول فيه بحث لانه لم لا يعرف المطلق الكمال فاجب الجمل الركبي
على ذكر في وجب التحريك **قوله** كذا في الانتقال اذ هو غير مقصود **قوله** بل المقصود هو
اداء الركبتين ثم قوله وكذا في الانتقال عطف على ما قبله على المعنى **قوله** ما نقصت من هذا
قوله اي عارضية **قوله** قال المصنف ويعمد بيديه على الارض **قوله** يعني في حال السجود **قوله**
ورفع يديه **قوله** العجزة العجوة هي المرأة خاصة فاستقارها للرجل كذا في نهاية ابن الاثير
واما في القاموس العجزة مثلثة وكندس وكندس مؤخر الشيء ويؤتى **قوله** انتهى **قوله** المصنف
عليه السلام امرت ان يسجد على سبعة اعظم **قوله** اراد بها سبعة اعضا **قوله** قال المصنف
منها الجبهة **قوله** لا الانف **قوله** واجيب بان الاستدلال بهذا الحديث انما هو
على ان محلي السجدة هذه الاعضاء اعلى ان وضعها لارض لا محالة **قوله** لكن امرت يدل على

قوله العجزة العجوة هي المرأة خاصة فاستقارها للرجل كذا في نهاية ابن الاثير

وجوب **قوله** لان قراءة القرآن في القعدة مكرهة فكيف يستحبها بقرأة **قوله** يخالف ما سبق
ودعا بجائزها **قوله** فان وجب التحريك بين اثنين الا انما جاء بهما اه **قوله** في
قوله وجب التحريك لان الف واللام للمعتمد مهمود فكما استغوا في الجهر في الجهر
في الصلوة بالسلم **قوله** لا يخفى الاستدلال بان يكون الالف المستغوا في هذا كما لا يخفى
يقال المصدر المختص من ضيع العموم على ما تبين في مقامه فيفيد ان كل جليل بن فاهم **قوله**
قوله لان الجهر من شأن الاداء الكامل **قوله** وهو ما يكون بالجماعة **قوله** فاجماع الامة قال
اجتمع من كون رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا على الجهر فيما يحرم وعلى الخ في ما يباح **قوله**
في دلالة ما ذكره على الوجوب **قوله** قال المصنف وهو الفرق بين الوجوبين **قوله** المخرج
عن دليل ابو يوسف فقال ويلوز ان يقال انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
اذا لم يمنع مانع لا بسبب جديد فيكون اشارة الى الخلاف المشهور في الاصول **قوله** وقوله
ثم ذكر جهتها اي في الجاهل الصغير ما يدل على الوجوب لانه قال فوافقه بخبره الامام
قوله انما يكون دليل انما كان في الامر الاجابي وهو ممنوع كما يكون المراد الامر
ويكون التورية عليه ما في الاصل كما يريد بما مر من قوله اقرش رجله اليسرى ووضع يده
على فخذه وامثاله ذلك المعنى **قوله** واما وجه ما ذكر في الجاهل وقديناه **قوله** لم يفر
دلالة ما بينه على الوجوب **قوله** لو وقع الفصل بالفتحة الثانية اه **قوله** وانما
يخص تحليل نفي الموصولة بما ذكر فان الفصل يقع بالركوع والسجود والقعدة والتشهد
لا يخفى فيكون نونه قوله ولم يذكر الشق الاخر اه **قوله** اخر از عماد روي ابن سماعه عن
ابو يوسف **قوله** انما هو رواية اخرى نحو القضا ويكون قوله فذل
اي حقيقته في المراجعة **قوله** اما ان يكون افادة النسبة للمحتاج او لا **قوله** فله
من الكلام لازم الفائدة فينبغي ان يتم النسبة لانه لا انه قد يقصد التحريك
وتحقيق **قوله** والافادة **قوله** قد يكون الفرض من القواة ايضا افادة النسبة
الا يري الى قراءة القصصون من كتب الحكايا فان قصدتم الافادة الى التماس
قوله وفيه نظر لان من راي المصنف الاطروش اه **قوله** وانما هو ان اجاب
ذلك بطريق الاستدلال وقوانين الاحوال ثم المراد باسماع نفسه ان يكون هناك
بحيث لو لم يكن في اذنه اذ سمعه **قوله** لان القراءة فعل الذئ **قوله** نعم الا انه

العارضة للصوت فلا بد أن يسمع **قوله** دون الصبح **اقول** معاقبة **قوله** وهو كما يجب
جعل الخافقة من الكيفية المبصرة **اقول** فيه بحث **قوله** واقرض عليه أن الكتابة يوجد بها
الطروف ولا تسمى قرأة لعدم الصوت **اقول** الموجود في الكتابة تصحيح لنقص الطروف لا يصح
الطروف إلا بالجماع إذا الظاهر أن الطروف هو الكيفية العارضة للصوت أو مجموع العارض
والمعروض **قال المصنف** وأدلى ما يخبرني من القوادة في الصلوة أنه عند أبي حنيفة **اقول** قال
الحكام ثم عنده لو قرأه طاماً وكلمته نحو قتل كيف قدر أو ثم نظرت جائزة الصلوة بلا خلاف
بين المساجد أما لو كانت كلمة اسم أو حرفاً نحو ما في **ص ق ن** فإن هذه أياً بعد
اختلف فيه على قوله والراجح أنه لا يجوز لأنه يسمى عادةً لا قارئاً وكون **م** حرفاً غير
الطرف يسمى ذلك وهو ليس المقروء والمقروء هو الهم صار كلمة انتهى ونحوه **قوله** لعل الحرف
الحرف باعتبار الكتابة فإن المكتوب هو صورة الحرف **قوله** وإن كانت كلمة واحدة ككلمة
أو حرفاً واحد كـ **اقول** ص كلمة أو المقروء اسمها لا يسمى حتى يكون حرفاً **قوله** وقيل طوافه
للجواز إلى عيسى **اقول** أدخل العناية بهما في المعنى بخلاف أخواته **قال المصنف** وقد تعيّن في
غيره **اقول** أي بعد تأخيرها إلى الوقت الذي ينبغي تأخيرها إليه لو طال الوقت قد
في وقت غير سبب إلى وهو أعم من المكروه **قوله** وقتنا بعارض من غير اختيار في لينج صلوته
لأن تطويل الركعة الأولى يتفق عليها ولتأخيرها **اقول** قوله لأن تطويل الركعة
عليه لأن فاجع بل انظر إلى خصوصية الخروج وقوله لتأخيرها **قوله** علة لتسقيط هذا القيد
لأن عطلتم ذلك اختيارهم اهـ **اقول** هذا ناطر لقوله فيما تقدم قبل أسطر وهو قوله لتأخيرها
قوله وبما روي أنه أقام عليه السلام بقبول أربعين ليلاً وكان يوماً في البحر الفاتكة
وأنزلت **اقول** ذلك في السفر والكل من الحضر **قوله** فعلم أنه عليه السلام ما واصل الصلاة
اهـ **قوله** لو كانت الموطأة لما ترك إذا دة الوجوب ولو شح ما ذكره لم يوجد ترك السنة
منه صلى الله عليه وسلم **قوله** نعم لو فصل ذلك إلى قوله قلنا يستحب لتبركه بقرأة النبي
عليه السلام **اقول** جواب بتغييره ليس **قوله** ولما روى أبو هريرة أنه عليه السلام قال أما
جعل الأيام أماناً ليؤتم به فإذا كثرة فكبروا وإذا قرأوا انصتوا **اقول** المقصود هو
الترجم الشافعي ويجعل ذلك بما روي **قوله** من قرأ حلف الأهم فسدت صلوة **اقول**
فيترجم أن لا يكبره بل يفيد الصلوة عندها رجمها الله **باب** لأقامة **قوله** وذلك ليدل

اقول

اقول لم يكن يقيد الوجوب كما ذهب اليه عامة شايخنا **قال المصنف** قد مضى العلم **قوله** نعم ان
 مدلول الحديث تقديم الاقرار بالعلم بكتاب الله وليس فيه ما يدل على تقديم الامر بالغير
 العلم لا نقيا ولا اثباتا فمضى العلم عليه بالذي **قوله** فان المدعى تقديم العلم بالنسبة
اقول فيه تسامح فان المدعى تقديم الاقرار بعد التسامح في العلم بالنسبة **قوله** ليس
 في لفظ الحديث اه **اقول** اعني ليس بهذا اللفظ وهو قوله فان ت وادافا وعلم في
 لفظ الحديث الوارد في ترتيب الاقامة **قوله** وحمله القول ان المستحب في التقديم
 يكون افضل القوم قراءة وعلم اه **قوله** الا نسب تقديم العلم على القراءة ولحقق
 على النسب وذكر الاستنباط **قوله** قال ان في لا يخرج تهر عليه اذا استويا **قوله**
 اه **اقول** يجوز ان يقال ذلك في درو ولا حكم **قوله** لقوله عليه السلام هموا وطعوا
 ولو لم عليكم عبد حبشي جلع **اقول** فيه بحث فان فيه الدالة على المرجح **قوله** ولم
 بالجدية الامانة **اقول** الا مير يكون اما ايضا **قوله** لانهم في ذلك لا يلحق
 محرم اى مكروه **اقول** سيجي في الهداية انه مباح بعد سطر **قوله** وترك ما يستهكف
 من ارتكاب مكروه **اقول** ترك السنة مكروه ايضا كما سبق في المخرج **قوله** والذي
 كان في ضمن السنة اه **اقول** اى يجوز الذي كان اه **قوله** والاستدلال بفعل
 بنيةاتها كانت سنة **اقول** فيه بحث **قوله** من ارتكاب المحرم **اقول** اى المكروه **قال المصنف**
 والاثردليل الاباحة **اقول** مخالف لقوله ارتكاب محرم **قوله** ولان المجازات دليل
اقول لا يدل المقبول على تأخير حق عن الصبي اذ لا يفيد صلوة الصبي مجازا
 ولكن بائنا في دليل الف والمجازات فان الصبي ليس بمجاطب فعلى هذا لا
 ان يقال الدليل هو الجميع الحديث لتأخير الصبيان والمقبول لتأخير النساء
 الصبيان نعم هو دليل على تأخير حق عن الرجال ولو استدلال تأخير حق حديث
 وحق لعلمه كان اولى **قال المصنف** وان حاذته وسما شتركا في صلوة فسد صلوة
 الجميع لشرايط المجازات المفردة ان يقال مجازا مشناه سنوية الامام في ركعتي
 مطلقة مشتركة خيرة واداء مع اتحاد وجهه دون حائل وفرجه لو كان احدا
 على وكان قدرا القامة والاخر اسفله فلما مجازات **قال المصنف** في اعي جميع ما ورد به
اقول وفيه بحث اذ لا تعرض فيه الصلوة فضلا عن هذه القيود **قوله** وهو ما روي

قالوا جيبه يا ابن السرحه جيبه ما انا في العلم او اجيبه انما جيبه ما انا في العلم او اجيبه انما جيبه ما انا في العلم

انش الى اخر قوله في اعي جميع ما ورد به **اقول** ليس في حديث انسا يدل على كون الجاهل
 مفسدة حيث لا يدل على فرضية التأخير **قوله** فان قيل هذا جزوا لا يثبت الفرضية
اقول يجوز ان يقال المراد الغرض على زعم المجتهد **قوله** واجيب بان من حيث
 الغرض لا يثبت الا بدليل قطعي وليس المشهور كذلك فان اراد الغرض العملي فلا حاجة الى
قوله ولا تأخيرها في الصلوة المشتركة فرض بدلالة الاجماع **اقول** لم يلزم كما
 كون تأخيرها فرضا بدلالة الاجماع بل بالقياس نعم المقيس عليه مجمع عليه وبطلان
 الفرضية **قوله** واعترض بان كان مأثورا بالتأخير كانت مأثورة بالتأخير **قوله**
 فانه لا يمكن لرجل تأخيرها الا بتأخرها **قوله** واجيب بالمنع اه **اقول** اي يمنع الضرر
قوله لانا يعلم بيقين ان معناه ليس لضم في الامة اه **اقول** فيه بحث دللنا على
 بمعناه ذلك بل الكلام على التشبيه الى الامام كما لفتنا في كونه مطالبيا بصلواتهم
 بالترام الامة فتأمل **قوله** ولان ان الامام يدل على الركوع اه **اقول** في غير ذلك
 الصلوة ان الامام خلف عن الامام **قوله** واجواب ان الاشتراك انما هو في
 الى الترخيم اه **اقول** بل المقصد بان تحريره على تحريره الامام كما مر في مسئلة الجاهل
 فالاولى ان يمنع اقضا الشبهة مطلقا فاحد الشريكين قد يملك المشترك فيبعد
قوله وقوله وهذا اشارة الى ترك فرض القراءة اه **اقول** فالظاهر اشارة
 الى القدرة على **قوله** لما جاز صلوة الامة وحده والقاري وحده لا قدر اه
 يحصل صلوة بقراءة بالاقراء بالقاري **اقول** يخالف لما سلفه في مسئلة الجاهل
 قبل ورقي حيث قال ان القاري لو صلى وحده والامام وحده واكن للامام اقتدا
 به فسد ايضا صلوة **باب احدث في الصلوة قال المصنف** وان كان اماما
 استخلف **اقول** يأخذ ثوبه ويحضر الى الخطاب سواء كان المقصد مدركا او متوقفا
 اولها **قوله** فان قيل الامر في قوله فليتوضأ للجواب اه **اقول** المأمور هو المأمور
 عقيب سبق لحدث بلا توقف وظاهر ان ذلك ليس بواجب **قوله** لانه اقدر على
 اتمام الصلوة من المسبوق فتقليده يكون حيا **قوله** اشارة الى قوله صلى الله
 وسلم من قلنا اننا عملنا وفي رعيته من هو اول من فقد خان الله ورسوله
 وجماعة المسلمين **قوله** والظاهر ان مراده ترك الحاق العمد باليق اه **اقول**

في قوله فليتوضأ للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور
 في قوله فليتوضأ للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور

ولفظ

ولفظ الحاق يدل على ذكره **قوله** فليبين في العمد الحاق به **اقول** اي الحاقا بالادلة
قوله والشيء انما يمتنع بغيره اذا كان في معناه **اقول** اي من كل وجه **قوله** واعلم ان النبي
 المذكور انما يقع في الاحداث الخارجة من بدنه الموجبة للوضوء لا الفصل من غير قصد منه
 او لسببه ولما من غيره اه **اقول** قوله من غير قصد متعلق بقوله الخارجة من بدنه وقوله
 غيره معطوف على منه يعني من غير قصد منه ومن غيره اه **قوله** قوله فهذا الذي
 ذكرناه ان الانصراف اذا كان على قصد الاصلاح لم تقصد صلوة ما لم يخرج او يتخلف
 كان على قصد الاعراض والرفض فسدت وهو اطراف الاصل اه **اقول** قال ابن القيم
 في شرحه اي لاصل انما اذا انصرف لظن فان كان متعلقا وكان تابعا جاز النبي فظهر
 خلفه جاز النبي واد كان لو كان لم يخرج فظهر خلافه فليعلم ان النبي ولا شك ان هذا هو
 لقوله **قوله** يعني بعد التشهد **اقول** الاول ان يقال يعني بعده ما تعدد التشهد **قوله**
 يتحقق هذا الخلاف اه **اقول** ذلك ان نقول لم لا يجوز ان يكون من قبل تفرع الى خمسة
 المارقة **قوله** فالصلوة الاولى جازية **اقول** اذا خرج عنها البصحة **قوله** ولان النبي
 فرض ولم يبق لهذه الخروج صحيحة **اقول** مطالب بدليل مطرد على هذه المقدمة **قوله** فلو
 الخروج على غير ما صححه دار **قوله** فيه بحث **قوله** ورد باننا لم **اقول** الرد على الثاني
قوله وصحيها فرض المسئلة فيما اذا كان بعد **اقول** لا عذر في تقديم من لا يخرج
باب فيفسد الصلوة قال المصنف ومن تكلم في صلوة عاذا او ساهيا **اقول** ارادوا
 ما يتم الحاطي والشيء **قوله** معنى الخيا في عند القصد **اقول** اي السلام وفيه ضمة الخيا
قوله لان فيه اطهارا لطيفا في المعية اه **اقول** قول المصنف كان من كلام الناس يدل على
 افساده لكونه نفسه من كلام الناس لا فائدة اطهارا لطيفا والتاسف ويدل على ذلك ما
 في جواب ابى يوسف ايضا فلا يطابق ما ذكره المشرح فتأمل **قوله** المراد بجمع فيه
اقول اي ما يشمل التشية **قوله** قبلنا قال سعي **اقول** صاحب البقل صوابا
 لا يستلزم ذلك **اقول** اي انما لفظ ينبغي **قوله** ولا وقع في هذا الكتاب في موضع من اجل
 المشي كذا **قوله** اي انما هذا اللفظ **قوله** فان حمل الجمع على ما ايضا على التشية
 النظر الثاني **قوله** لكن قوله ارجح بمنع عن ذلك الحمل **قوله** فيه نقل عن لائمه **اقول**
 يعني المنقذ من **قوله** لان الجدار والاسطوانة لا يتصوان يكون بينه وبين

في قوله فليتوضأ للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور
 في قوله فليتوضأ للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور

سبحوا **اقول** لا يلزم ان يكون الحائل جارا او اسطوانة بل يجوز ان يكون اسما في صورة
لا يلزم ويجوز ان يكون سارية معلقة اذ ارفع او سجدة كثره **اقول** المصلي في ركعة
موضع سجدة ثم يعود اذ اقام او بعد **فصل في كبره** للمصلي **قوله** وقال بر الدين الكروكي
اي قوله وقال حميد الدين العيني كل يتيقن فيه غرض صحيح **اقول** فيه ان الكلام في اجاب
شرعا والظاهر ان كل ما متحد والنفي في التعريف الثاني داخل على القيد والتعريف
شرعا **قوله** كمال في صورة **اقول** يعني حكاية صورة الالهية **قال المصنف** ولا يفسر
اقول اي يلقيها على الارض **قوله** ولا ياكل ولا يشرب **اقول** كان الظاهر ان يكون
المسئلة وما يليها قبل الفصل **قوله** لان تنزيهه مكان الصلوة عما يمنع دخول الملك اليه
اقول فتكون الكراهة تنزيهية **قوله** وقيد بالتبنيح والاي اصرار عن عد التماس
فانه لا يكره بل خلاف **اقول** وفيه بحث **باب صلواته** وفيه نظر **اقول** فان ما رواه
الاذان المعروف ولا يجوز العلم **قوله** والزيادة انما يتحقق في الواجب لانها محصورة
اقول على قول ان انها سنة مؤكدة وهي محصورة ايضا **قوله** وفيه نظر لان كان
فرضا لا واجب **اقول** يجوز ان يرد بالوجوب ليعلم الغرض على ما هو السامع لا المتكلم
له فلا يرد شي **قوله** قيل ولا حجة له فيما روى لان الله وتر لا من حيث العبد
ثابت **قوله** وما رواه **اقول** فيه بحث **قوله** واذا اراد ان يقتل كبره ان كان
قد اختلف من حقيقة القراءة الى شبهتها **اقول** وانما قال شبهتها لان قوله لا يحكم انما
كان مكتوبا في مصحف ابي وابن سعود وكان ابن سعود يسميه صورة العنوت
ولهذا كره ابو حنيفة وتجرهما الله قرأته للجنب **قوله** واجيب بانه ثبتاه **اقول**
تسليم لورود السؤال على تعليل المصنف حيث اجاب بتغيير الاليل **قوله** لان الخلف
في المتابعة في قنوت الفجر مع انه اتباع في المطا اجماع على المتابعة في الركعة المستقلة
الوتر صواب يتيقن **اقول** قال ابن الحارث وفيه نظر اذ لا ملازمة بين المتابعة في قنوت
يدعي وتكونها في مسنون جواز ان يمنع فيها بل الوجه ان المانع انما عطل بينه فاعلم
غير منسوخ لثبوتها لا تعال مثلا لا يتابعه لا ذكر لا يترك فيه المأموم اما في القراءة
والتبنيح فاعلم لعل قطر بك كان طاهرا في ان علة ما وتبعه عنده انتهى **باب التوسل**
قوله واول صلوة فرضت على النبي ثم **اقول** يعني اول صلوة صليت بعد الاقراض **قوله** وقتل

ان يكون ذكره في خيفة لا اصرار عن قولنا نعم **اقول** لا يذنب بك قارة صاحبها
حضوره اذا نظر الى جعله كالمصلي في محابته **فصل في القراءة** **قوله** وقد شرع في
القراءة التي تختلف وجوبها **اقول** يعني عندنا **قوله** بل في كل من حيث اصل **اقول** كما
في فصل في القراءة بعد بضعه الصلوة **قوله** فان التكرار فرض لا يثبت ذلك فعل
ابن عليه السلام **اقول** لا يقال وكذلك القراءة في الركعات داوم عليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم يغيره التكرار لانه تركها احياها كما يقرح به الشارح **قوله**
وما ذكرتم خبر واحد **اقول** جواب تنزيه **قوله** وصفة القراءة اه **اقول** الجفوة المنة
قوله قلنا يعلم كل فرداه **اقول** بقى الكلام ان الاخرى ايضا صلوة فيدخل تحت العموم
قوله لكن الركعة الواحدة ليست من الافراد شغل لنهيه عليه السلام عن التكرار **اقول** النفي
يقضي المشروعية كما عرف في الاصول ولو لم يكن الركعة الواحدة صلوة شرعا لما خست الحاشي
انه لا يصلي بركعة **قوله** فيكره اطلاقه اه **اقول** كراهة تحريم **قوله** لانه فرض في ركعتين لا
باعتبارهما اه **اقول** في التعليل الذي ذكره لمقتضى بل على تعين الاولين لا يرى في قوله
والاخرى يفارقانها في حق السقوط اه فيسأل **قوله** اذ خلف الام **اقول** فيه ان قرأه الا
قراءة **قوله** اجبت ان هذا ترك اه **قوله** اذ لم يسألنا ذكره ثم مر المقلد ولا يفرق
كونه بذكره تركا قائل **قوله** لان ان لف لا يزيد على مثل هذا الترك **اقول** خصوصا اذا كان
خلفا لاه **قوله** فان قيل بالفرق بين الكلام واحداث التوسين **اقول** ضمير بينه رجع
الى ترك القراءة **قوله** واعتذر لابي يوسف بان ما حفظه هو كذا في باب **اقول**
وفيه بحث **قوله** والحديث ليس انها فرض في التطوع ركعة تركه **اقول** يعني انها ركعة
تعيين محل القراءة في التطوع ولا محذور فيه **قوله** ولا في خيفة رحمة الله ما تقدم ان
اه **اقول** الظاهر ان مراد المصنف غير هذا التفسير بل مراده ان القيام ليس شرعا فيه
بل من صفاته فلا يلزمه لافي الاولى ولا في الثانية **قوله** بدليل حاله الغدر **اقول**
كما اذا فرض في الثانية وفي الاولى بعد افتتاحها **قوله** وفي قوله حتى لو لم ينص
نظر اه **اقول** الظاهر ان المراد لا يلزمه القيام عند بعض الشايع اخذ من اصول في حقيقة
وقوله حتى اه انما ذكره توضيحا ودفع لسؤال مقدرو وهو انه اذا لم ينص عليه لم يضر
الشروع به فاجاب بمنع الضرر **قوله** وعلم ان الاليل المذكور في الكتاب اه **اقول** فيه بحث

فان قول المص لم ياتر اقيام فيما بقي ثم ما بقي من الركعة الاولى ايضا والمدعى ثم قوله
في الركعة الاولى ايضا **قوله** وكون لك في شيئا كبيرا لا يجزئ بركبة **قوله** يشير الى انه
لو وجد من بركبة ينزل وسيصح ان لا تقدر على الشئ في التكليف انما يعبر بقدر
المكلف لا بقدره غيره **قوله** ومن افتتح التطوع راكبا ثم نزل نبي وان صلى ركعة نازلا
ثم ركب استقبال الى قوله وما يصلي بعد الركوب يا موحبي حرة واحدة فلا يجوز رباه
عليه **قوله** وفي الحيط البرقاني ولو ركب وانه فسدت صلوة لان ركوب لولاه على عليه
الغالب يقوم الا باليدن ولو نزل من الدابة لا تقصد صلوة لان النزول يمكن بدو
استعمال اليدين فيل يترك هذا با اذا حمله غيره ووضع على السرج فما كان تقصد
صلوته وان كان هذا امر لا يجي فيه الى اليد فضل عن اليدين قلنا اجواب من وجهين
احدهما ان الحكم ينشئ على الغالب والغالب ركوب الدابة بنفسه اما ان كان
فليس يغالب وركوبه بنفسه لا يقوم الا باليدين وانما ان غيره لا يركبه على الدابة
وفعل الامر بغيره يتقيد الله وكانه يركب بنفسه انتهى وتبين من هذا ان كل كلام التراجع ثم
وفي الجاه الضعيف الامم فخر الاسلام سلمه محمد بن يعقوب عن ابي في التطوع اذا صلى ركعة
راكبا يوي ثم نزل نبي وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبال فيل الفرق بينهما ان الركوب
على كثير فيقطع والنزول على كثير فيقطع وهذا امر مضطرب لا يحسمه عند عامة الناس
اربايعا لو وضع موضع في السرج وضعا والفرق ان احرام الصلوة من الركبا تقصد بركبة
بالركوع والسجدة لانه يومى مع القدرة على النزول فيل اذا دعى سجدة واذا ركع وسجد
ايضا فاما اذا احرم نازلا ففقد انعقاد احرامه لوجوب الركوع والسجدة لا يلزم ان يركع
بكنه ترك الزم بغيره لازم انتهى وهكذا في شرح فاني كان وشرح صدر الشهداء في
ما يكره من العمل ثم اقول وهذا وان كان فيه اشارة الى ما يخالف المنتقول من الجواب لكن
يظهر منه ان الشرح خلط بين التعليين وان القدرة الغير اعتبارا منها وكيف لا فعلية
الشرح يكون اعتبارا كون انعقاد احرام الركبا تجوزا للركوع والسجدة وكون انعقاد
احرام النازل موجبا لما لا فائدة فيه لظهور كفاية ابطال الركوب دون النزول في
اثبات المدعى فليكن ولعل كما في الشرح على كل كلام المص على عمله انما ينقص بركبته
اذا افتتحها ما قام بعد الامن غدر على استيقظ هذه المسئلة لكن قول المطر وقع

تليل

الميزاب **قوله** لا يقال القدرة على الركوب الى قوله لان لا تقدر على الشئ اه **قوله** لا يخفى
عليك ان عدم جواز بناء الركب في هذه الصورة مع انه لا يبطل بغيره بل لا يبطل في ركبة
في موضع اجواب ما يدفعه **قوله** لان لا تقدر على الشئ اه **قوله** جواب بقوله لا يقال
على الركوب **فصل في بيان شهر رمضان** **قوله** وفيه نظر لانه قال ينبغي ان يجمع الناس
قوله في ان المراد من المص انه سكت عن بيان صفة التراويح استقلا لا وذكره في الكلام
فالظاهر استحبابه على جميع الصلوة والاجتماع والتسليم من كل طرفين والجلوس في الركوع
فانه سبق بيان صفة **قوله** فان قيل لو كانت سنة لوجب على النبي عليه السلام **قوله**
ذلك سنة النبي عليه السلام وهذا سنة الخلفاء وهم واجبوا عليها غير انهم لم يركبوا
عنهم **قوله** واصل الحديث بصلوة بدل ذلك اربع ركعات **قوله** يعني بصلوة اربع ركعات
باب ادراك الفريضة **قوله** لان ليس منتهى عن **قوله** يعلم منه ان انتهى معنى التقى وال
لم يلزم البطلان **قوله** واجبت ان تقصد ليس فائدة السنة بل لفائدة الفريضة **قوله** ان
ان يقول بل لفائدة الفريضة **قوله** بطل اصلها الصلوة على سائر **قوله** في الثاني
قوله لا تجزئ قطعا لحكم الدنيا اه **قوله** اي قطع الصلوة المفروضة **قوله** فقيل تشديدا
الفعدة الاولى لم تكن فعدة حرم وقد صارت تشديدا **قوله** وانما قال وقد صارت لان الفعدة
المعقدة بعد من جهة الاولى وفيه بحث **قوله** قوله واذا انما مسطوح على قوله بغير **قوله**
ويجوز عطفه على الجملة الشرطية **قوله** واشد كراهة الى قوله والذي يلي ذلك اه **قوله**
قوله والذي يلي ذلك معناه ان اشد الكراهة في الصلوة ان يصليها خالطا وانما
خلف الصلوة ان لم يكن مكروهة اشد الكراهة الا انها مكروهة ايضا وممنه كراهة
يلي ذلك اشد الكراهة فيكون كراهة شديدة بالنسبة اليها **قال المص** وبذلك لا يخفى
قوله يعني يلى من قيل علفق بنبا واما بارد اي ورجي ان يدرك او هو طاعة الله
فيكون مرفوعا **قوله** وبان هذا احرا بالافتتاح على قصد ان يقطعها وهذا غير صحيح
شرعا **قوله** قال ابن الحام في اول باب سجود السهون شرح في الصلوة بقصد ان يصليها
لا تقصد الا بتحقيق ذلك القصد بالفعل وبينة لغوا انتهى **قوله** والقصد المقطع تقصير لكل حال
قوله فيبحث اذا لا اكمل فيها فاتها لا تؤذي بالجملة الا يرى الى امر من قوله بغير العمل
لان ليس للاكمل وكان المصواب لتؤذيها من اخرى وجوابه ان ابطال العمل قصد مني دور

المقدم على حب المصحة **قوله** وصواله وتي عن رسول الله عليه السلام يعني قوله دم نور
يوكم بصلوة ولا تجعلوها قبورا **اقول** فيه ما مل **قوله** لا ينبغي نقلا مطلقا **اقول** فيه ما مل
غير مسلم عند قتال وذكر الفيربأ ويل النعل وصولت **قوله** ومنهم من جعل
وقال الخلاف في ان لو قضى كما نقلا مبتدأ او سنة **اقول** فعلى هذا ينبغي ان يكون الجواب
فيما قبل الطلوع **قوله** لا اختصاص القضا بالواجب **اقول** لو صح هذا لم يكن
الظاهر الا في قضا وليس كذلك وكل ان ذلك تعريف قضا الواجب حيث ذكره في
تقسيم حكم الامر قضا لو احكم الامر نوعا او هو تسليم مثل الواجب **قوله** لا انقص
وروفي الوقت المصلاة **اقول** وصوما بين الطلوع الى الزوال ومعنى كونه مطلقا ان ليس وقت
الشي من الصلوة الخمس **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا لا ينبغي لاجلها **اقول** قد يتم التثبت
لما ثبت تبعا ولا يلزم ان يكون كل ضمني جزء وذلك ظاهر للتمتع **قوله** لان الكوع شبه
القيام حقيقة الى قوله كما اه **قوله** فيه انه قيم حكما لانه يشبه حكما **باب قضا الفوت**
قوله وفيه بحث من اوجبه الاول انه من ترك الصلاة **اقول** انت خيرنا ليس مترك
الظاهر بل ساكن عن العادة **قوله** وشرايط الصلوة لا تسقط بشئ من ذلك كما لم يرد
القبلة **قوله** فيه بحث **قوله** والجواب عن الاول ان قضا الصلوة رحمة الى قوله بطريق الما
اقول نعم راقته صلى الله عليه وسلم عاقبة للمؤمنين ولكن لا نعم مساواة الطلوع والعا فيهما
عن زيادة الرافعة المعنى حتى ثبت الى ولوية التي ذكره **قوله** وعن الثاني ما ابطأ
العمل بالمشهور الى قوله من اصحاب العمل بخبر الواحد اه **قوله** لا يلزم اصحاب الخبر اقلها
بما يتم من شغل الوقت قبل قضا الفاتنة مع صحتها كما في الفاتحة قبل خروج الجواب عنه
بما سبق من المبسوط **قوله** بخلاف صورة النزاع فان فيها عمل بالاجل ونحو جميعا الى قوله
فعلمنا **قوله** مقتضى نص الحكم ان يجوز الوقت في وقت لو كان مطلقا ومقتضى خبر ان لا
عند الدلو ك قبل قضا الفاتنة وطا رانه نسخ فانه تقييد لمطلق **قال المص** الا ان يزيد
الفوات على صلتها **اقول** قال ابن القيم استثناء من قوله رتبها في القضا ولا يستلزم
الفوات المعينة سبعا لانه زيادة لا يوجب الخط كونه قاتلا بل اذا انضم الى صلوة
صدق المسمى **قوله** ورد بانه يستدعي زيادة الاوقات على سبب صلواتها بالفوات راد
وان تكن فاته انتهى فيه بحث فانه يظهر قولنا زادت لادن على سنة درهم **قوله** والظاهر

ان الكلام على القلب الى ان يزيد الصلوة المفروضة على ست فوات بعد ان يجمع لها
عليه والقلب من جبر من البلاء سمى عند صاحبها **قوله** وذلك ما يكون بقوت
وقت السابعة **اقول** لا يقال يجوز ان يكون بدخل قضا لان الرائد فانية **قوله**
وحتى ان يقدر مضانا في تقديره الى ان يزيد او ما الغوايت على اوقات صلواته
اقول لا ينبغي عليك ان تزيد على اوقات صلواتك ليس وقت الفاتنة بل على كل حسب
على اوقات الفوات الستة وقت صلوة اخرى **قوله** ويجوز ان يقال اصل ذلك القضا
بالاعمال الى قوله وعند الله ابن عمر اعلم عليه اكثر من يوم وليمة فلم يقض من فعل على
الكثرار معتبر **اقول** فيه ما مل **قوله** لانه متى ادي صلوة من الوقت صار في سائبة
المستروكات لانه لما قضى متركه بعد ما عادت المستروكات خشيتم لا يزال هكذا فلا يعود
اقول قال ابن القيم وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب صلواتا تسقطه بخرج وقتها
وتمت بخرج حتى صار خسا بقضا الفاتنة ولا يمكن تخرجه على روي من محمد من اعتاد دخول
وقت السادسة لانه لو كان كذلك لم يفسد الوقت اتم في بحث لان قوله فان سقطت
وقت السادسة او ممنوع بل ذلك دالم يؤد ما فاسد في الوقت فاذا اداها كذلك كما
اذ لم يعد فانه بالترتيب مل **قوله** فلا يتعدى حكمه الى صلوة اخرى **اقول** فعلى هذا
ان يصح العشاء قدمت او اوقت واتحى الجواب بخارج الى تفصيل ذكر في فتح القدير
قوله سقط الترتيب **اقول** بالاتفاق **قوله** وعليه اداء العشاء بالاتفاق
قوله لان التيمية وسبيله اه **قوله** ولا يتقضى بالوضوء لانه ليس وسبيله هذه الصلوة
تقط بخلاف التيمية **قوله** والجواب عن الاول ان الوصف لا يجوز ان يكون محصلا لان المحصل
تقديره والوصف لا يتقدم على الموصوف **اقول** فما بقول الشرح في الاوصاف النقية
قوله جاز ان يكون لكل واحدة من افا دنا **اقول** يعني بطريق الاول في المصباح
ان يقال جاز ان يكون له لكل واحدة اه والظاهر ان لفظة العلة سقطت من كلامه
قوله لا تخافوها من حب الوجود اه **اقول** وجود الشئ على ما هو ايضا غفلا
باب سجود السهو قال المص لم يشهد ثم سلم **اقول** قال ابن القيم اشار الى
سجود السهو رفع الشك واما رفع القعدة فلا بخلاف سجدة الصلابة وسجدة الاذان
اذا ذكرها او احدها في القعدة فسخها فلهما برفع القعدة حتى يقرض القعدة ويذكرها

لان ما قبله على هذا الوجه من سجد السجدة السجدة الواجب لا يفسد بغيره
اولا لم يقعد بعد تلك السجدة حيث تفسد ترك الفرض وهذا في سجدة التلاوة على وجه
وهو المختار انتهى في الاشارة كلاما لا يبعد ان يدعى الاشارة الى رفع القعدة لان السجدة
الا فيها **قوله** فلان يكون فعله على وجه قباله بعض العلماء او ليس ان يكون على وجهه فعله احد
منهم **قوله** فيكون خلافه في حقيقته مبنيا على قول ان في الذي وجده جعله بعده ولم يعمله في
في موضع الا ان يكون مراده ببعض العلماء سلفا في هذا القول **قوله** بناء على
ان سلام من عليه السجدة من صلوة عند هذا **قوله** لا يقال لتعليل المقصود لان
موضع الصلاة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلاة فكان اختياره من وجهه
علم لان عند هذا علمه انما يخرج من وجوهه فاما باننا على سبيل تفصيله فيم التعليل
على وجهها ايضا **قوله** والمضامين جمع خصيصته بمعنى الخاص **قوله** الظاهر في النية
قوله وفيه نظر لانه يتشبه بان يكون المراد بالواجب الفرض والواجب **قوله** ولا يقال
على عموم المجاز لا يقتضيه وجوب السجدة بترك الفرض كالركوع والسجود مثل ما قيل
الا انه يرد على ما ذكره الشرح ايضا **قوله** وفي ذلك جمع بين الحقيقة المجاز في معنى
قوله ومع ذلك لا يفسد الكلام لانه على وجوب السجدة بترك الفرض **قوله** لكن لا بد من
مرتبة الفرض اه **قوله** فيثبت فان الواجب ثابت بدليل ظني ومجرد لفظ المرتبة لا يفسد
طبيعة الدليل **قوله** وصيانته عن ذلك واجبه اه **قوله** مع الفرض على تقدير معناه
قوله واجبه ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك ليبيح ان القراءة مشروعة فيها اه **قوله**
لكن يلزم التعمد على ترك الواجب وخاشه وم عن ذلك وجه المشروعة يكون بالقول
خارج الصلوة **قوله** اذا جاز ان ياتي المأموم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم
مع عدم انيائه ما بهما ولم يبعد هذا قطعاً لشركه فكيف يبعد قطعاً لاجا اذا لم يجر
احصل تركها بعد فراغ الامام عنها فليكن **قوله** حين لم يتم تأميا اه **قوله** في اطلاق
القيام على من لم يرفع ركبته ما لا يخفى **قوله** فلا يخلو من ان يكون بعد ما قصد على الركعة
اولا يكون **قوله** الكلام فيمن سجد على القعدة الاخيرة فكيف يكون من فعله
من محتملانه فيفعل بغيره شيئا من **قوله** فالحاصل وسجد السجدة اه **قوله** واجبا **قوله**
اعترض عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب مكان في السجدة من القعدة

قوله واما قوله فيمن سجد على القعدة الاخيرة فكيف يكون من فعله
قوله واجبا قوله وسجد السجدة اه قوله واجبا قوله

اقول يمكن ان يفرق بينهما بان الفرض من السجدة وان جاز ان يحكم القاعد الا ان
حقيقته ما يعتبر بانها حقيقة فيما اودى من الثانية واعطى حكم القاعد في السجدة الاولى
انها والتفاوت بين الواجب والفرض طرفة عين ان في الواجب بها الواجب
هو لصيب والاشكال الفرق **قوله** وهو اصانة لفظ السلام **قوله** ولعل لا يفتي
ان يقال وهو التشهد **قوله** ويجوز على الاول ان الحكم انما يكون بالوجود في الخارج **قوله**
الكلام في الوجود الشرعي للمشي **قوله** وتكونه نظرا الى من طالع من الصلوة اه **قوله**
لو سلمنا تمام الجواب عن طرفيها الجواب عن طرف محمد وهو لا يقول بتكونه نظرا لمكان
حقيقته في وضع الجبهة **قوله** ممنوع عند ابي حنيفة وقد سبق في صفة الصلوة **قوله** لا يقال
اذا كان بقاء التحية اه **قوله** فيثبت **قوله** ولو لم يسجد بالوضع لما احتج الى انما
قوله ولو لم ياتر الى قوله ولا بناء على الفاسد وجوابه تقريره لانه فساد السجدة بغير
لجبهة او لوضوح ما ذكره من تمام السجود بالوضع لما احتج الى اعادته بغيره اه **قوله**
والضرورة في البناء بل فيه وفي قوله احواف فضيلة لادام وفيه نقص الى الواجب **قوله** اليه في
بل فيه وفي قوله وفيه راجعا الى البناء في قوله ولا ضرورة في البناء **قوله** وعن الثاني الى
قوله وليس من قصد من يولي الاشراك **قوله** ولك ان تقول بغير الوصف احسن من ان
الاصل فاذا جاز ان ياتي بالاول بالطريق الاولى والاولى في الجواز ان يقال لا ياتي في الجواز
فيه الاشراك لتضاؤل كذا كذا فعال الجواز فيقال **باب صلوة المريض** **قوله** لا ياتي في الجواز
قوله اي المريض السهون **قوله** اذا عجز المريض بالتحية بالقيام فراه **قوله** المنع المأذون
هنا انهم من عدم القدرة حقيقة ومن حقوق الفريضة فلا وجه للقصر عليه **قوله** ومن كان في
عند ذلك قال حتى يقبل غدا الاسقاط وهو الراجح **قوله** فيه ان القائل بسقوط
ان يقر بانه حتى يقبل غدا التاخير اذ قلنا وغدا الاسقاط اذا كثرت قتال **قوله** وبه
بوقوع الاشارة الى هواء الكعبة **قوله** ويجوز ان يكون تكبير الضمير كونه اشارة بمعنى ان
الفعل **قوله** ليس هذا من باب نصب لابدان المرأى بل باقتبال على الرأس **قوله** فيه ان
من اقسام الراي **قوله** فكذا لا ينبغي في حق نفسه اه **قوله** تقدم ان جواز اقتداء العلماء
بالقاعدة ثبت على خلاف اقسام فينبغي ان يقتصر على موده الا ان يلحق بالادلة وفيه
قال المصنف لانه لو قعد عنده يجوز من غير عذر فكذا لا يكره الانحاء **قوله** المأذون

قوله واما قوله فيمن سجد على القعدة الاخيرة فكيف يكون من فعله

قوله واما قوله فيمن سجد على القعدة الاخيرة فكيف يكون من فعله

قوله واما قوله فيمن سجد على القعدة الاخيرة فكيف يكون من فعله

منه قوله بل ان لا يكون الصلوة وكبره الا كما كان بعد السجدة او بدون النعوت
ان الغالب من حال ركبة السجدة دوران الركبتين عند القيام **اقول** ذاك في الذم
ركوب السجدة واما المعنى في لا ليس كما ذكره **قوله** والموتوقه بانحرافه مغربا لركبته
لمساة في وجه البحر **اقول** قوله في وجه متعلق بقوله الموتوقه **قوله** وقوله هو الموتوقه
واينحرافه الى اليمين من حيث السجدة هو الموتوقه **اقول** فذاير وما ذكره
الشرح في وجه اعتبار الركبتين في قضاء العوائق **باب السجدة والتملاوة قوله**
فان قيل كان الواجب ان يقول سجدة والتملاوة والتملاوة لان السجدة سببها التلاوة **اقول**
يسجد من الشرح ان الصحيح ان السجدة هي السجدة ايضا هي التلاوة فيكون اللفظ اللفظ
على ذلك لكن تحت المصنف كون السجدة هي السجدة على ما سيجر **قال المصنف** لا الزم
متابعة **اقول** قال ابن القيم على ما تقرر المتابعة لان الفرض فيما اذيني في السجدة اما
في في السجدة حتى يسمع المقدي فلما حجة الى هذا التعليل في السجدة سجد عليه
انتهى في الاول على هذا ان يقول لان الفرض في السجدة المقدي **قوله** فانما
اعاد السجدة فيجوز ان يقدم سجدة والثانية **اقول** في الوجوب كلام بل هو مندوب **قال**
المصنف لا كما ليست بصلوة **اقول** قال ابن القيم صواب النسبة في صلوة انتهى فيهم جوابا عما
الشرح في هذا الورق حيث قال انه خطأ مستعمل وسوغه الفقهاء من صوابه **قوله** ففقد
بشرؤه في واجب **اقول** اي في نفسه بشرؤه في سجدة التلاوة **قوله** غير متعلقة
اقول خبر بعد خبر **قال المصنف** وان قرأ الامام وسمع رجل يسجد في الصلوة فدخل
اقول يفتح دخل معه في تلك الركعة اما لو دخل في الثانية كما عليه ان يسجد فبعد الفراغ
وقوله لانه صار مدركا لها بادر كل الركعة فيده والنية وان كانت لا تجزئ في الصلاة
الا انها اثر القراءة فاطقت بها **قوله** لانه لو لم يسمع بان اتخاها الامام سجدة فافضل
اولي **اقول** فيه بحث فانه اذا اراد ان يسمع في هذه الصورة ففقد مضادة وان
لو لم يسمع حال لا تقدر فالا ولو لم يسمع فاقبل **قوله** فانها سجدة وجبت في الصلوة
ويسجدونها بعد ذلك كما تقدم **اقول** لانه ذلك فان المراد وجوبها او لا يجزئ ادائها
فيها على الخرف به **قوله** اجيب على الاول ان تقديره وكل سجدة صلوة واجبة في الصلوة
اقول اذا كان التلاوة مصلية والسمع ليس كذلك صدق على السجدة الواجبة على السمع انها صلوة

في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة
في سجدة التلاوة في الصلاة

على تقديره عدم وجوبها على السمع في الصلوة **قوله** والبصائر ان يقال تقديره وكل سجدة
اقول وفيه بحث **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المصير الى الاتصال انما كان على وجه الترتيب
المصير والتملاوة صلوة اتقوا من سبق ولا ياب ولا يبق **اقول** وفيه ما لا يقال
بالمقصود وكون الحاق الاول بالثانية خلاف موضع التلاوة كيف لا يرجح **قوله** ليس
بواجب بل ان يكون قوله في الاصح متعلقا بالسجدة بل من عينا **اقول** انما نرى في
الظاهر **باب صلوة المسافر قوله** ولو قصد ولو لم يقرأ ذلك بالفعل حكمه **قوله**
كيف يتصور ذلك وقد قال المتأخرين لما غزم الا ان يحل التجوز **قوله** وقوله ليس بال
بالنصب بل من قوله سورة ثلثة ايام **اقول** وفيه بحث والظاهر انه نصب على السجدة
قوله فتكون الرخصة وهو المسح عاما بالنسبة الى من هو من هذا الجنس وذلك تسليم
ان يكون تقديره **اقول** لو قال ولو لم يمسح ثلثة ايام كاستغنى عن قوله وذلك
يتلزم اه كما لا يخفى **قوله** او عدم الاشارة لانه انما كانت بطلينه وذلك لا يجوز **قوله**
فيه بحث فان الطلب ليس بالواجب حتى يلزم الاشارة لا يري الى قول المصنف فيما سبق من
ثم لم يمسح احد الاخرية كما يجوز ان يجاب بان المراد الاشارة الى اعتدائها وحقيقة
فليس لم يمكن ايراد البحث من وجه اخر بان يقال ما من عام الا وقد خص منه البعض
يلزم حاشي ما ذكره نعم لا بد من تدعي التخصيص من دليل **قوله** فيجوز ان يكون
يوما وليتمة او اقل مسح بدليل اخر وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه في
اقول لا يترك كون الحديث دليل على المسح بل هو دليل على قصر من يسري مثل ما في الكتاب
واطن ان لفظ مسح في السؤال ونقط المسح في الجواب كلهما هو اما في السجدة
او من السجدة وصوابه بقصر والقصر **قوله** والثاني انه يشترط ان يكون طاهر
يقضي استيفاء ثلثة ايام **اقول** انما هو ان المراد استيفاء السجدة في جواز
تأمل **قوله** فنبقى القول بالمسح لليوم وليتمة قوله لا بد دليل **اقول** فيه بحث **قوله**
لكن لا يجوز ان يكون ثلثة ايام طر فالمراد انما الكتاب قوله مسح يوم وليتمة كذلك
حكم المقيم والمسا في مدة المسح واحدا في بعض الصورة اه **اقول** قوله في بعض الصور
بعض صورة مسافر يوم وليتمة وفيه بحث لانه لا يتوقف لزوم تسوية المقيم والمسا
في بعض الصور على كون يوم وليتمة طر فالمقيم بل هو يلزم على تقدير كونه طرا ليس

ان شرطه للمقيم محذور مستقل **قوله** والجماع على الاول ان النص مشترك الامر الى قوله
فان متعلقا بقصر الاوقات **قوله** فلا يخفى ضعفه كنهه والامة كالمجتمعين على الامة
في قراجه الصلوة في التلويح ثم ان الكلام في ذلك الجواب مبني على ما ذهب اليه من
اتفاق الحكم عند اتفاق الشرط لازم البته وان لم يكن مدلول اللفظ والالفاظ التفسير
لا يدل على عدم الحكم عند عدم الشرط ويجاب عن طريق التفتيح والاية منه فان العباد
من احوالهم في ذلك الوقت كان الحرف في تمام الفصل التلويح في القسم الثاني **قوله** قال
وغيره من الاصولين على كل وجه يحلون الاية دليل على ما ذهبوا اليه من ان التعليق بال
الامام الترمذي لا يشبه ان يكون قد غلوه واعترض بان صلوة الجمعة والعيد **قوله**
الا لا يرضى لا يرد على ما ذكره الترمذي بل هو رده ما في الكتاب تفسيره في ركعة **قوله** ويجوز
الاول بقوله شيخنا واذا فرضتم في الارض الى احوال الامة **قوله** وقد وضع الشرح ان يكون
المراد قراجه الصلوة السابقة **قوله** ويعقده ما روى جابر بن عبد الله الى ابي
احدث **قوله** انما يعقده لو ثبت منه الامة فيه **قوله** فالحال على ما تغيره من التبعية
قوله الطاهر ان قوله للتبعية مناه كما قوله بنية الامة فيه بعده **قوله** قلت ذلك
للمقبس عليه ومناه ان الجامع موجود **قوله** لا يكون تعليق المقبس عليه بل بتدريج
المشتركة **قوله** والقعدة الاولى فرض في حقه نقل في حق الامام **قوله** لعل المراد
كالنقل في كون تركها مفسدا والامام واجبة **قوله** وذلك ايضا مفسد **قوله** يعقده
الي قوله وهو مفسد **قوله** وكذلك القراءة في الاخيرين **قوله** القراءة في الاخيرين
فرض في حقه لا يخفى نقله في فرض القراءة بخلاف الامام فانه لا تصد صلوة ترك القراءة
في الاخيرين ولهذا لو افسد لتفصل صلوة بعد الاقراء وجب قضاء ما اربع **قوله**
بخلاف المسافر المقدم المقيم كما في **قوله** فبالشرط ان يكون مقتديا كانت بدعة **قوله**
غيره احرام بالبدعة هنا لتحويله بالنسبة الى ترك الفرض فانه محذور فيه بخلاف
ترك فرض القراءة **قوله** فان الظاهر عدم **قوله** فيه بحث **قوله** يصير مقبلا
صلوته لما ذكره من قبل **قوله** ذكره في هذا الباب قبل ورقتين تحيينا وهو قوله وقيل لو ثبت
في المأثرة انما يصح اذا احصا رتبة ايام بيته السفر فانه قبل ذلك فصحة **قوله** لان صفة
قوله لظهور مصادفة السفر الامة **قوله** فان قيل فحوضه للوطى لاصلي ايضا **قوله**

وك

وكذا ان يمنع ذلك ان تقوم الدليل على ان الجماع المأثورة بوجوبه ولم ينو الامة
قبل يصير مقبلا وقيل لا انتهى **قوله** وانما ان السببية تثبت بعد انقضاء الكل الوقت ليطهر اثره
في عدم جواز قضاء العصر العاين في اليوم الثاني وقت الاحرام فذلك شئ اخر **قوله**
فيه بحث فانه لم لا يتصل بها ايضا الكل الوقت ليطهر اثره في مقبلا ففرغ من احوال الوقت
صلوة اربع كما ذكره مقبلا في اكثر باب **صلوة الجمعة** **قوله** ان كل منعه ينصف بوسط
اه **قوله** فيه ان قوله ان كل منعه ينصف بوسط يحل الى قوله صلوة الجمعة صلوة في وقت
لا فرض مبتدأ ولا تخفى عليك توجيها **قوله** ولما شرط زائده على شرطها
الصلوة الى قوله ومنها ما هو في غيره كالمصالح والصلوات والجمعة والخطبة
والاخرى **قوله** فيه بحث اما لا فلان الوقت سببا شرط ان ايضا
الى الجواز وانما ثانيا فلان الوقت لا بد له في سائر الصلوات ايضا واجاب ان سببا للجواز
وشرط لصحة المؤدى وشرطية للجمعة ليس كشرطية لسائر الصلوات فان خروج
الوقت لا يتبع صحة للجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف سائر ما في المراد من قوله ان
الاولى العام وسواها يخرج ابواب الجمع ويؤذن للناس كانه **قوله** وانما في القسم
الحل وبعد قوله وينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام اه **قوله** الا ان النص في الاحكام
اذا كان للامتغرافي وهو الظاهر اذ لا عهد لظهور عدم صحة ما ذكره فليست
من عليه الجمعة **قوله** الى هذا كلام ابن شهاب **قوله** ولما روى ان اول جمعة
من الاسلام **قوله** يعني في عهد رسول الله عليه السلام وكتابه الى هجرته رضي الله عنه
لتروده في كون قاتلها فيها بامر الله عليه وسلم او لامر حط مثل تفريقه في
فلان يراد به ان لا يقيم الجمعة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمنه صلى
رضي الله عنه بكنهه على توجبه بعض كبار العلماء اعني الاستاد والعلامة ابن حبان
في مجلس بعض عظم الوزراء **قال** **القص** بل يجوز في جميع امنية مصر **قوله** اي وان كان
في مصلي فيها **قوله** وذلك اتفاق منهم على ان المصير من شرط الجمعة بل عليه
يدل على كونه شرط الوجوب وجوابه انه لو صح لنعطوا في موضع اعلا ما للجواز
قوله لان امانته غيره انما يجوز بامر اه **قوله** ولا تله على ادعاء من وجوبه
على خليفة اذا طاف في ولايته بغير طاعة اه **قوله** فامانه اولى **قوله** يتقضى

اقول قال ابن القيم الذي نسب ابو يوسف بعد صلواته فان العادة انما سوتها اليك
الاول وسواها كان عقيبها فخره واما بعد نواي ثلث اوقات كبر فيها الى الرابع فلم يجر العادة
بنسبة لعدم بعد النبي انتهى **باب صلوة الكسوف قوله** ان صلوات العبد **قوله** ولا صلاة
كثيرة الوقوع **قوله** واجتنب في المصحح **اقول** صلوة الكسوف سنة على وجهها على ما في **قوله** وحي
سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها **اقول** فيه بحث **قوله** النبي عليه السلام صلى
صلوة الكسوف ركعتين بربع ركعة **اقول** اي ركعتين **قوله** ان النبي عليه السلام صلى في
الشمس ركعتين اه **اقول** الركعة في عرف اهل الشرع الافعال المخصوصة التي هي قيام واحد
وقراءة واحد وركوع واحد وسجدة واحدة لا غير **قوله** واحال كشف على حال التوهم **اقول**
تقدم ان ابن عباس رضي الله عنه كان صبيًا **قوله** والعادة ذهبت الى كونها سنة لانها
لبن من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض **اقول** ما الملح في تعليقها هو شعائر
بعارض تأمل وقوله بعارض يعني عارض الكسوف **قوله** ولما لم يقل اه **قوله** كيف نقل
افصح السنة عنها **قوله** وان صح فتاويله انه صلى الله عليه وسلم خطب لان الناس كانوا يظنون
انها كسوف لوقتها برأهم فاراد ان يدعيهم **قوله** لا لشرعية المحظية **باب الاستسقاء قوله**
وما روى انس رضي الله عنه يدل على انه لا يجوز **قوله** بل موساكت عنه **قوله** وعن ابن عباس
ان النبي عليه السلام يجوز ان يكون علم بالوصي اه **اقول** فيه بحث فان لاصل في فعله صلى الله
وسلم ان يكون شرعًا تام لم يثبت دليل المخصوص **قوله** فان قيل قد روى ان النعمان
قلبوا او رتبهم اه **اقول** يعني فلم يكن العلم متعينه **قوله** اجيب بان قلبهم هذا الحكم العام
اقول فيه انه ثبت فيه دليل المخصوص على ما بين في الاصول **باب صلوات الخوف قوله** لا يجوز
ان حزن هذا في غاية البعد **اقول** القائل هو الاتقاني **قوله** وجواب انه حجة على ما في
من حيث الالالة اه **اقول** لا يوجب نيل من كون المناط الخوف فقط لم لا يجوز ان يكون
موجب فضل الصلوة خلفه صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر من التعليل **باب انجبار**
اي باب صلواته بغيره واستطرد **قوله** وقوله ثم فيه حجة اه **قوله** فيكون
المراد بالجب ان ازاله في المصطر **فصل** واذا اراد غسله **قال المص** غير ان فخرج
الما منه متغير فيه كان **اقول** لانه لا بد في المصضة والاستسقاء من الاخراج
يكون سيقا لا مضمضة ولا استسقاء **قوله** واما الوضوء فلان الخارج ان كان

انما سوتها اليك
الاول وسواها كان عقيبها فخره
بنسبة لعدم بعد النبي انتهى
كثيرة الوقوع
واجتنب في المصحح
صلوة الكسوف سنة على وجهها
ان النبي عليه السلام صلى
صلوة الكسوف ركعتين بربع ركعة
ان النبي عليه السلام صلى في
الشمس ركعتين اه
الركعة في عرف اهل الشرع
افعال المخصوصة التي هي قيام واحد
وقراءة واحد وركوع واحد وسجدة واحدة
لا غير
اقول ما الملح في تعليقها هو شعائر
بعارض تأمل وقوله بعارض يعني عارض الكسوف
ولما لم يقل اه
قوله كيف نقل
افصح السنة عنها
وان صح فتاويله انه صلى الله عليه وسلم خطب لان الناس كانوا يظنون
انها كسوف لوقتها برأهم فاراد ان يدعيهم
قوله لا لشرعية المحظية
باب الاستسقاء قوله
وما روى انس رضي الله عنه يدل على انه لا يجوز
قوله بل موساكت عنه
قوله وعن ابن عباس
ان النبي عليه السلام يجوز ان يكون علم بالوصي اه
اقول فيه بحث فان لاصل في فعله صلى الله عليه وسلم
ان يكون شرعًا تام لم يثبت دليل المخصوص
قوله فان قيل قد روى ان النعمان
قلبوا او رتبهم اه
اقول يعني فلم يكن العلم متعينه
قوله اجيب بان قلبهم هذا الحكم العام
اقول فيه انه ثبت فيه دليل المخصوص على ما بين في الاصول
باب صلوات الخوف قوله
لا يجوز ان حزن هذا في غاية البعد
اقول القائل هو الاتقاني
قوله وجواب انه حجة على ما في
من حيث الالالة اه
اقول لا يوجب نيل من كون المناط الخوف فقط لم لا يجوز ان يكون
موجب فضل الصلوة خلفه صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر من التعليل
باب انجبار
اي باب صلواته بغيره واستطرد
قوله وقوله ثم فيه حجة اه
قوله فيكون
المراد بالجب ان ازاله في المصطر
فصل واذا اراد غسله
قال المص غير ان فخرج
الما منه متغير فيه كان
اقول لانه لا بد في المصضة والاستسقاء من الاخراج
يكون سيقا لا مضمضة ولا استسقاء
قوله واما الوضوء فلان الخارج ان كان

فانكر

فانكرت ايضا حدث وسو لا يوجب الوضوء وكذا اخذ الحديث **اقول** لو لم يوجب لم يثبت
غايته ان يكون مثل المغدور لما يتوضأ مرة اخرى لهذا الحديث التام واما عدم التوضيخ
فلما ذكر عليه فان المغدور اذا حدث بحدث اخر يجب عليه الوضوء **قوله** وقال بعض
ترك المصاه **اقول** القائل هو الاتقاني **قوله** ورد بانه قال بعد ذلك وغسل يديه
بالخطمي وعمل الركنين بعد الوضوء قبل الغسل لا يجمع فكيف يكون ثابته اه **اقول** لانه
على الترتيب **قال المص** ثم ينشئه ثوب **اقول** اي ينشئ ماؤه قال في المغدور تنق الماء
اخذه من ارض او غير حرقه او غير ما ضرب **قال المص** والمتا اولى **اقول** يجمع
بفتح الجيم وهو موضع السجود **قال المص** لقوله عايشه رضي الله عنها علم تنصونكم **قوله**
تنصونون يكون قال ابو عبيد هو ما خوذ من نصوت الرجل اذا مدت ياقبه **قوله**
قال في النهاية **قوله** وفي الحديث كان يخطبها بوجه اشكال اي لا يشكك عليها تارة **قوله** لا بد
من ان كل كفي يمشي لا شك ان كل كفي ولعل ذلك هو الذي اتى رايه ان ح **قوله**
ولم اجده ربطا وكذلك **قوله** ولا يعبر في حقه زوال الجزء اه لا ربط له بكلام المصطفى
تقديره قائل **قوله** فكذا في كل زينة ينقض باثنا عشر بيان يفرق بينهما **اقول** يشهد
ان كل زينة لا يتضمها لا يفرق بينهما وهو مخالف لقوله المص وقد استغنى الميت عنها
قوله ولم اجده ربطا بكلام المص اصلا وكنتي **اقول** قوله ولان هذه الاشياء للزينة
لزينة الميت وقد استغنى الميت عنها اي عن الزينة واستغنى عن هذه الاشياء
فان قيل نعم ان هذه الاشياء للزينة الميت فانها تفعل تأني ايضا اه **اقول** انما
ان مراد المصطلح ان هذه الاشياء اذا فعلت ما يثبت كون لزينة لا مطلقا فانها
بالعقل وح لا يرتبط بالاشياء بالمنع ولا يتأيد به ثم السال ان يمنع انها ما كانت تفعل
من حيث انها زينة بل الظاهر انها تفعل طاعتا كون هذه الاشياء في احدى زينة كمالها
كونها في الميت لزينة حتى يبدل السعي في دفعه فليقل **قوله** يعني ما كانت تفعل من احدى **قوله**
لفظة ما في قوله ما كانت ما فيه **قوله** ويمكن ان يقال تخطيها بانه جزء ذلك في الميت
مستوفى كما في **اقول** فليقل بذلك من قال لا مولى **فصل** الصلوة على الميت **قوله**
اما فرضيت فلان الله امر بقوله وصل على جميع **اقول** اجمع اصل التفسير على ان المأمور
والاستغفار للمصدق **قوله** وقوله في الجنازة السلطان يجوز ان يراد به الامام

لو لم يوجب لم يثبت
غايته ان يكون مثل المغدور
فلما ذكر عليه فان المغدور اذا حدث بحدث اخر
ترك المصاه
اقول القائل هو الاتقاني
ورد بانه قال بعد ذلك وغسل يديه
بالخطمي وعمل الركنين بعد الوضوء قبل الغسل
لا يجمع فكيف يكون ثابته اه
اقول لانه
على الترتيب
قال المص ثم ينشئه ثوب
اي ينشئ ماؤه
قال في المغدور تنق الماء
اخذه من ارض او غير حرقه او غير ما ضرب
قال المص والمتا اولى
اقول يجمع
بفتح الجيم وهو موضع السجود
قال المص لقوله عايشه رضي الله عنها علم تنصونكم
تنصونون يكون قال ابو عبيد هو ما خوذ من نصوت الرجل اذا مدت ياقبه
قوله
قال في النهاية
قوله وفي الحديث كان يخطبها بوجه اشكال
اي لا يشكك عليها تارة
قوله لا بد
من ان كل كفي يمشي لا شك ان كل كفي
ولعل ذلك هو الذي اتى رايه ان ح
قوله
ولم اجده ربطا وكذلك
قوله ولا يعبر في حقه زوال الجزء اه
لا ربط له بكلام المصطفى
تقديره قائل
قوله فكذا في كل زينة ينقض باثنا عشر بيان يفرق بينهما
اقول يشهد
ان كل زينة لا يتضمها لا يفرق بينهما وهو مخالف لقوله المص
وقد استغنى الميت عنها
قوله ولم اجده ربطا بكلام المص اصلا وكنتي
اقول قوله ولان هذه الاشياء للزينة
لزينة الميت وقد استغنى الميت عنها اي عن الزينة واستغنى عن هذه الاشياء
فان قيل نعم ان هذه الاشياء للزينة الميت فانها تفعل تأني ايضا اه
اقول انما
ان مراد المصطلح ان هذه الاشياء اذا فعلت ما يثبت كون لزينة لا مطلقا فانها
بالعقل وح لا يرتبط بالاشياء بالمنع ولا يتأيد به ثم السال ان يمنع انها ما كانت تفعل
من حيث انها زينة بل الظاهر انها تفعل طاعتا كون هذه الاشياء في احدى زينة كمالها
كونها في الميت لزينة حتى يبدل السعي في دفعه فليقل
قوله يعني ما كانت تفعل من احدى
قوله
لفظة ما في قوله ما كانت ما فيه
قوله ويمكن ان يقال تخطيها بانه جزء ذلك في الميت
مستوفى كما في
اقول فليقل بذلك من قال لا مولى
فصل الصلوة على الميت
قوله
اما فرضيت فلان الله امر بقوله وصل على جميع
اقول اجمع اصل التفسير على ان المأمور
والاستغفار للمصدق
قوله وقوله في الجنازة السلطان يجوز ان يراد به الامام

لو لم يوجب لم يثبت
غايته ان يكون مثل المغدور
فلما ذكر عليه فان المغدور اذا حدث بحدث اخر
ترك المصاه
اقول القائل هو الاتقاني
ورد بانه قال بعد ذلك وغسل يديه
بالخطمي وعمل الركنين بعد الوضوء قبل الغسل
لا يجمع فكيف يكون ثابته اه
اقول لانه
على الترتيب
قال المص ثم ينشئه ثوب
اي ينشئ ماؤه
قال في المغدور تنق الماء
اخذه من ارض او غير حرقه او غير ما ضرب
قال المص والمتا اولى
اقول يجمع
بفتح الجيم وهو موضع السجود
قال المص لقوله عايشه رضي الله عنها علم تنصونكم
تنصونون يكون قال ابو عبيد هو ما خوذ من نصوت الرجل اذا مدت ياقبه
قوله
قال في النهاية
قوله وفي الحديث كان يخطبها بوجه اشكال
اي لا يشكك عليها تارة
قوله لا بد
من ان كل كفي يمشي لا شك ان كل كفي
ولعل ذلك هو الذي اتى رايه ان ح
قوله
ولم اجده ربطا وكذلك
قوله ولا يعبر في حقه زوال الجزء اه
لا ربط له بكلام المصطفى
تقديره قائل
قوله فكذا في كل زينة ينقض باثنا عشر بيان يفرق بينهما
اقول يشهد
ان كل زينة لا يتضمها لا يفرق بينهما وهو مخالف لقوله المص
وقد استغنى الميت عنها
قوله ولم اجده ربطا بكلام المص اصلا وكنتي
اقول قوله ولان هذه الاشياء للزينة
لزينة الميت وقد استغنى الميت عنها اي عن الزينة واستغنى عن هذه الاشياء
فان قيل نعم ان هذه الاشياء للزينة الميت فانها تفعل تأني ايضا اه
اقول انما
ان مراد المصطلح ان هذه الاشياء اذا فعلت ما يثبت كون لزينة لا مطلقا فانها
بالعقل وح لا يرتبط بالاشياء بالمنع ولا يتأيد به ثم السال ان يمنع انها ما كانت تفعل
من حيث انها زينة بل الظاهر انها تفعل طاعتا كون هذه الاشياء في احدى زينة كمالها
كونها في الميت لزينة حتى يبدل السعي في دفعه فليقل
قوله يعني ما كانت تفعل من احدى
قوله
لفظة ما في قوله ما كانت ما فيه
قوله ويمكن ان يقال تخطيها بانه جزء ذلك في الميت
مستوفى كما في
اقول فليقل بذلك من قال لا مولى
فصل الصلوة على الميت
قوله
اما فرضيت فلان الله امر بقوله وصل على جميع
اقول اجمع اصل التفسير على ان المأمور
والاستغفار للمصدق
قوله وقوله في الجنازة السلطان يجوز ان يراد به الامام

ان خروا المصراة **اقول** يعني يسجد المصراة على انفسه فلا يتناول العبادة الا ان كان
نعم يعلم حكمه بالذلة ثم اقول في قوله ان خروا بحت **قوله** والاية بمكة على الموازين **اقول**
لا بد لتقييد الاطلاق من ليل **قوله** لانه لا يخفى لمع وجوده **قوله** فكل ذلك لا موضع
قوله واري انه مختار المص حيث اثار اليه بقوله والبداءة بالثبات المص من الشك
اقول نعم انما ان شئت الدعاء ليس انما المصود فالظاهر ان مراده بالثبات المص المص
عليه بقوله بكتله اذ اجمد هو انما كما خوف **قوله** والبداءة بالثبات المص على النبي
عليه وسلم شئت الدعاء الى قوله فقال صلى الله عليه وسلم اوعى فقد استجبت لك **اقول**
حكاية حال ولا تتحا على سببه المصوبة غير ظاهر **قال المص** لانه بمنزلة المصرك **قوله** فيغيره
بدر كحقيقة بل اعتبر مدر كالحضرة التكية دفعا لمخرج اذ حقيقة ادراك الركعة بفعلها عام
قال المص واليسل عايت في مسجد جمعة **اقول** قوله في مسجد جمعة لقوله ثم اقتطف فويل
لوصلي فيه كره كراهته خرم وقيل كراهته تنزيه **قوله** وان كانت الجمعة والامام وقيل
القوم خارج المسجد والباقي فيه لم يكره بالاثبات **اقول** فيه انه ينبغي ان يكره بنظر
التعليل الاول لان يقال يعطي للجمعة حكم الامام **قوله** يا صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم
على جنازة سهيل بن سفيان الا في المسجد **اقول** لفظه ما لفتي **قوله** وعند اذ كانت
خارج المسجد لم يكره ان يصلي انما في المسجد كما يكره **اقول** نعم اذ كان
الامام في الخارج والافيه الاختلاف **قوله** لقوله ام الوليد تسبح خير الابوين
اقول فيه بحت **قوله** وهذا الاطلاق لفظا صحيح الضمير **اقول** يعني عدم التقييد
اذا لم يكن هناك من قربا بلكفا من بنو امية **فصل في حمل الجملة قوله** حتى لو لم
يتبعه احد كان هو لا جملة **اقول** وفيه شئ **قوله** اجنب ضرب من العود وودون الفتى
اقول العنق ضرب من سير الدابة والابل **قوله** فتميمه اليه **اقول** يعني الى البيت **فصل**
في الاقضية في خلفه اني بكر رضي الله عنه **اقول** وفي شرح تاج الشريعة في من عاين
الله عنه **قوله** ورد بان مسس ان راه **اقول** وقد ايجاز عن هذا الرد الكافي
والربيعي كل من كان مستقل ما الربيعي قال وطهده يكره الاجاز باننا رعد القبر
الجماعة بما لان القبر اول من من منازل الاخوة ومحل الجن بجلال البت حيث لا ينبغي فيه
الاجاز ولا غسل بالما اجماعا ولا شك ان هذا يدفع ذلك التردد بالثبوت

قوله
قوله
قوله

قوله قيل هذا اذ علم قائله غيباه **اقول** كذا في النجاة وفي شرح الكافي وقيل في قوله
والا تقاتني **قوله** والظاهر عن الذنوب لا يستغنى عن دعاء كالبني صلى الله عليه وسلم
والبني **اقول** قال ابن الهيثم لو اقتص على تسبيح عم كان اولى فان الدعاء في الصلوة
لا يويه انتهى وفيه بحت **قوله** لان ما وجب بالجملة سقط بالموت لانه خرج عن كونه كفا
بالفعل عن اجابة ما **اقول** فيه بحت فان لا وليا يخلصونه **باب الصلوة في الكعبة قوله**
وفيه نظر لانها من الاسماء الاضافية وليس للاضافة تقييد بالجملة **اقول** فيه بحت **كتاب**
الركوة قوله والركوة من اللفظة عبارة عن التمازكي الزرع اذ هي **اقول** مصدر في
الزرع هو الركاء والركو ولم يذكر على اللفظة الركوة في مصدره **قوله** وسبب
النصب في النامي **اقول** من صفة الضميمة الى الموصوف الى النصب النامي للموصوف
السبب **قوله** وانما عدل عن لفظ الفرض الى الواجب لانه بعض مقاديرها وكيفية
ثابت باخبار الاما **اقول** لكن قول المص والمراد بالوجوب لفرض لانه كشيء في باب
عن هذا التوجيه **قوله** اولان استعمال احد هما في موضع الاخر **اقول** هذا الصلح
ان يكون سببا للعدول **قوله** وانما قال كاتا ما احتراز عن مال الكتاب **اقول**
الا احتراز عنه قد حصل باشتراط التوبة **قال المص** خلافا للشافعي فانه يقول عن
ماله **اقول** قال العلامة الكافي اي وجوبه في وفي المفردات الزام شئ ليس
وفي الكافي في هذا اللفظ ترك الادب لان الركوة ليست بواجب بل هي قول كافي
الاعراب من تتخذ ما يتفق مع ما دام الله تعالى قول الاعراب تنهي الظاهر انه اراد
معنى الموتة قال في الايضاح وتختلف بيننا وبينه راجع الى اصل وسواء اوجب
عنده مؤنة تجب حقا للمفقر هذا النقل عن الايضاح في شرح الكافي **قال المص** ولما
انه عبادته **اقول** اي ليست بواجبة والمراد انها عبادته تكليفية يدل على ذلك قوله
لنحس الا ابتلاء فلا يرد صلواته ونقصه على الدليل **قوله** وقد قال صلى الله عليه وسلم
بني الاسلام على خمس الحديث وغيرها عبادته بالاتفاق فذلك هي **اقول** التوافق
لا يقتضي الركوة الحكم والاولى ان يقال اذ انما مبني الاسلام تكون عبادته بلك شئ
قوله ولا اختيار لهما اه **اقول** قوله ولا اختيار لهما اي الاختيار الكمال الذي هو
مدار السلطنة فلا يرد النقص بصلوته وصومه فكل **قوله** فاجاب ان الموتة ما يجاز

كلام ناهل

قوله هذا الامام الربيعي قال
الكافي انما الضمير في قوله
قوله لا يكره

قوله

قوله

الى النفقة والركوة ليست سبب البقاء المال اه **اقول** وكذا النفقة ليست سبب البقاء
 المال بل بقا الزوجة مثلا وكذا الركوة لبقاء الفقراء **قوله** وعنه في يوسف بن
 اكره لحواله **اقول** النصف كما لا تفرق في حق الجفون فيهم ذلك من سبب كمال الحق
قوله فان لصاحب الدين ان يأخذ من غير رضا ولا قضاء **اقول** هذا اذا كان المال من
 جنس حق الدين واما اذا لم يكن من جنس فليس كذلك **قوله** او بالاعداد للجهل **قوله**
 النما وما يكون بالاعداد للجهل يكون بالنوم ايضا فانما سبب ذكر النوم
 وعلى هذا كذا العلم الى قوله فان كان يتجوز اليها للتدريس نحوه جازم في الركوة
 اليه والافلا **قوله** لم يبين مما قرره كونه مفيدا كما لا يخفى والاولى ان يقال ان كتب
 العلم اذا كانت له كتب يحتاج اليها للتدريس ونحوه وهي تاتي في دفعها
 صرفا لركوة اليه بخلاف غير اهلها حيث يجوز الصرف اليه او كانت له كتب في
 لانه غير محتاج اليها **قوله** وقوله لما قلنا يغنيها ليست بامية **قوله** فيه ان الظاهر
 انه اثره الى قوله لا ظاهرا مشغولة اه فلا يبرد قوله ان قوله لا اهلها غير مفيد
 صحتها لان الكلام اذا كان في الحواجز الاصلية لا بد من التقييد فلا وجه
 شارة الى التقليل الثاني مع كونه خلاف الظاهر ثم الامر اض عليه فائلا **قوله**
 شرع في بيان الاموال التي لا يجب فيها **اقول** الشرع في ذلك كما قيل هذه المسئلة
 وليس في دوارة الكسبي وشيا البدن **قوله** وعنه في يوسف لا يسقط لان النعمان
 غير متعين اه **قوله** قال العلل الكافي لان كل بعض محل للواجب ثم انه يتجوز استلزام
 الواجب على المودعي يخرج الى استلزام الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في
 جاز ان يقع على الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية وجود الزاوية مع عدم طابع الزاوية بخلاف
 بالودي القفل فان الزاوية ان عرفت منها فقط عند الواجب ضرورة لوجوده
 وعدم الزاوية انتهى وانت خبير بان قوله لعدم الاولوية قابل للنقض **قوله** ولقابل ان
 يقول الباقي محل للواجب كله او حصته اه **قوله** كما ان الباقي يصلح ان يؤدب
 الواجب كله فلا يتعين لبعض البعض وجه لتفريقه لخصه بعض الواجب الذي يخصه
 فلا حكم بسقوطه فليتأمل **باب صدقة السوايم فصل في الابل** **قوله** وهو خلاف
 الركوة فان مبناها على ان الرقص يملو الوجوب **قوله** لعل المراد ركوة الابل

قوله

قولي ركوة لبقوة لا يتكوا الوصل الوجوب محال بين لا ربعين ويستعين على ظاهره
 كما سيجي **قوله** وقيل في ذلك بان الشرع **اقول** القائل هو صاحب النجاة **قوله** وانما
 بالشيء فصاعدا **قوله** يعني من السديس والباذل **قوله** بل ليلانه لا يجوز الاضحية
 اه **قوله** لئلا يعقل الواجب وينقطع بالصرف الى الاضحية **فصل في النعمان** **قوله** وهو
 كلما بعد الخرج اه **قوله** قوله هو راجع الى قوله والشيء اه المذكور قبل سطرين
 ويخرج يقارب الشيء في ذلك **قوله** يعني لا يقارب في القيمة **فصل في الجمل** **قوله**
 واما ما جسر لطلبه لهما اه **قوله** اجترأ فخرج الدواب للدرعي **قوله** والتجيز من الدواب
 والتعويم ما ثور عن عمر رضي الله عنه **قوله** اذا كان التخيير وما عن رسول الله
 عليه وسلم وما ثور عن عبيد بن ثابت رضي الله عنه فما وجه تخصيص عمر رضي الله عنه
فصل وليس الفصل **قوله** حتى لو حال الحول عليها من جنس ملكها وجبت الركوة
قوله فيه انه لم يبق محل النزاع حيث يوجد الواجب وهو الطاعن في التوبة
 والظاهر ان تصور المسئلة في صورة الضم **قوله** واجيب بان الواجب في
 الكثرة اه **قوله** راي في مقابلة النص مع انه منقوض باذا كان له تسع وثلاثون
 وواحدة مستترة تحت مستترة بالاجماع مع جوا ما ذكره فيه مثل **قوله** والظاهر ان
 المسلم **قوله** الظاهر ان يقال ان الظاهر **قوله** واخذ شاتين او عشرين
قوله فحين قوله فيما سبق ان السادة كانت يقوم بجنته وراهم هناك حيث
 ما ذكره هناك ان قيمته كانت عشرة وراهم قائل **قوله** فعلى النسخة الاولى تقررها
 الامر بادراك الركوة الى الفقير اه **قوله** قياسي شتائي استثنى فيه عين المقدم
 كلما ثبت الامر بالاداء الفقير ايضا لا للرزق المعهود تبطل تعيين ان ذكرا كان
 المقدم حق وكذا التام **قوله** والجواب عن الاول ان المطلوق ليس على ظاهره بل على
 الا بربا منطلق عن حوالا **قوله** وعن اعتبار النسخة ايضا **قوله** لئلا يبرم
 النسخ مرتين اه **قوله** بل اذا قدم المطلق يكرر النسخ اذا صل عدم الوجوب المقيد
 سلبا لا دفع عدم الاصل قائل **قوله** فان لاصل هو الاطلاق كونه عا **قوله**
 كيف يكون عدا ومفاده الوجوب في الجمع ثم علم ان الضمير في قوله كونه راجع الى
 في قوله فان لاصل هو الاطلاق والمغني ان لاصل هو الاطلاق اه الى اخره **قوله** وكذا

وقوله الركوة لبقوة لا يتكوا الوصل الوجوب محال بين لا ربعين ويستعين على ظاهره
 كما سيجي قوله وقيل في ذلك بان الشرع اقول القائل هو صاحب النجاة قوله وانما
 بالشيء فصاعدا قوله يعني من السديس والباذل قوله بل ليلانه لا يجوز الاضحية
 اه اقول لئلا يعقل الواجب وينقطع بالصرف الى الاضحية فصل في النعمان قوله وهو
 كلما بعد الخرج اه اقول قوله هو راجع الى قوله والشيء اه المذكور قبل سطرين
 ويخرج يقارب الشيء في ذلك قوله يعني لا يقارب في القيمة فصل في الجمل قوله
 واما ما جسر لطلبه لهما اه اقول اجترأ فخرج الدواب للدرعي قوله والتجيز من الدواب
 والتعويم ما ثور عن عمر رضي الله عنه قوله اذا كان التخيير وما عن رسول الله
 عليه وسلم وما ثور عن عبيد بن ثابت رضي الله عنه فما وجه تخصيص عمر رضي الله عنه
 فصل وليس الفصل قوله حتى لو حال الحول عليها من جنس ملكها وجبت الركوة
 قوله فيه انه لم يبق محل النزاع حيث يوجد الواجب وهو الطاعن في التوبة
 والظاهر ان تصور المسئلة في صورة الضم قوله واجيب بان الواجب في
 الكثرة اه اقول راي في مقابلة النص مع انه منقوض باذا كان له تسع وثلاثون
 وواحدة مستترة تحت مستترة بالاجماع مع جوا ما ذكره فيه مثل قوله والظاهر ان
 المسلم اقول الظاهر ان يقال ان الظاهر قوله واخذ شاتين او عشرين
 قوله فحين قوله فيما سبق ان السادة كانت يقوم بجنته وراهم هناك حيث
 ما ذكره هناك ان قيمته كانت عشرة وراهم قائل قوله فعلى النسخة الاولى تقررها
 الامر بادراك الركوة الى الفقير اه اقول قياسي شتائي استثنى فيه عين المقدم
 كلما ثبت الامر بالاداء الفقير ايضا لا للرزق المعهود تبطل تعيين ان ذكرا كان
 المقدم حق وكذا التام قوله والجواب عن الاول ان المطلوق ليس على ظاهره بل على
 الا بربا منطلق عن حوالا قوله وعن اعتبار النسخة ايضا قوله لئلا يبرم
 النسخ مرتين اه اقول بل اذا قدم المطلق يكرر النسخ اذا صل عدم الوجوب المقيد
 سلبا لا دفع عدم الاصل قائل قوله فان لاصل هو الاطلاق كونه عا قوله
 كيف يكون عدا ومفاده الوجوب في الجمع ثم علم ان الضمير في قوله كونه راجع الى
 في قوله فان لاصل هو الاطلاق والمغني ان لاصل هو الاطلاق اه الى اخره قوله وكذا

بأن لا سائمة والعلف متساويان إلى قوله ولا كذلك التجاني **أقول** وإذا أوردوا الهمزة
 المقيدة للتجارة نقضوا للدليل ما جاز فيها مع خلق المذلولين في ذكره في موضع آخر
 بمول عن دفعه **قوله** وأما الصدقات فتصرفها الفقراء وهم لا يعرفونها البهيم **أقول** إذا كان
 المراد بالجوارح ما ذكره كيف لا يعرفونها المصداق في الركة واعتقادهم أن من ذنب
 فقد كفوا والاصوب أن يكون الجوارح الكافة كالحاجة عن طاعة الامام مطلقا
 وكذا الذرع إلى كل جائز لا يحرم عليهم من البتة ف**أقول** قال ابن القيم قال في شرح
 وما يأخذه طاعة زمانا من الصدقات والعشور والجوارح والكنيا والمصداق
 أنه يسقط جميع ذلك عن أرباب الأموال إذا توافقت الصدقة عليهم لأن ما بينهم
 أموال كسبهم من البتة فلو لم يوافقوا فلوردها عليهم لم يبق في أيديهم شي
 وكانوا فقرا انتهى **وقال** ابن سبويه يجوز أخذ الصدقة لعلي بن أبي طالب والفرج
 وكان أمير بني جندب عليه كفارة بين قتلى فاقوا بالصيام فجعل يحيى ويقول شهادتي
 يقولون ما عليكم من البتة فوق ذلك من المال فاختار كفارة بين من لا يملك شيئا
 هذا هو أو صحت ما لا يفرق فرفع إلى السلطان الجائر سقط ذكره فاضى خان في
 الضعيف وعلى هذا فانكارهم يحيى يحيى يميز ما لك حيث اتقى بعض هؤلاء المعارضة
 كفارة بالصوم غير لازم وتعليقهم بأنه اعتبار للمعنى بالمعلوم لا باللفظ غير لازم
 لجواز أن يكون للمعارض الذي ذكرناه من فروع لا يكونه اشتق عليهم من الاعتق
 لتكون سوا المنسب للمعلوم لا لافا وكوهم لم مال وما خذوه فطوباه وذلك مستبعد
 إذا كان لا يمكن تميزه عنه عند أبي حنيفة رح فيملكه وجب عليه الصيام حتى قالوا يحيى
 الزكوة وبورث عنهم غير ضائر كاشتغالهم بملكهم والمديون بقدر ما في يدهم
 انتهى كلام ابن القيم وكونه مخرجا للزكوة لا ينافي وجوب الزكوة عليه كما في الب
 بحث إذ قد سبق في كتابه من حيث بطلان ما لا زكوة عليه فمثل ما ذكره ما أورد
 له ما في غير ما استهلكه بالخط يفصل عنه فلا يحيط الدين له **قال المصنف** والاول
أقول قال ابن القيم أي لا يفتى بالاعادة بناء على أن علم من يأخذ ما يخرجه شرط
 شرط على روايته **قوله** وهذا لأن الزكوة حتى تدفع إلى أهله **أقول** قال كثر أصحابنا
 رح أن الزكوة واجبة على التراجعي فلا يقيم هذا التعليق على قوله فمثل **فصل**

هذا هو الأصل في الصدقة على الفقراء
 والفقراء هم الذين لا يجدون ما يكفونهم

مطلوب جواز الصدقة على الفقراء
 السلطان بجائز

قوله فإذا كانت مائتين وحال عليها كحال **قوله** قال ابن القيم سوا مسكوكه وكذا غيرة
 المراد في غير الذهب والفضة لا تجب الزكوة ما لم يبلغ قيمته نقبا مسكوكا من
 لأن الزكوة تنبني على التقويم والوفاء فيقوم بالمسكوك وكذا البتة المستقر
 للدرء انتهى فالمراد بالدرهم سوا الدرهم الذي يقدر به الأشياء لا النقصة
 أو بقدر المصفاة في قيمته دون وزن مائتي درهم **قوله** أجاب بقوله كثر من
 غير موجود في محل النزاع **أقول** أي التثقيص الذي بعد عينا **قوله** ولا يبيح خفية
 قوله عليه السلام لمعا ورضي الله عنه حين وجهه إلى اليمن لما أخذ من الكسور شيئا
 قيل معناه لا تأخذ من الشيء الذي يكون لما خذ منه كسورا **أقول** وكذا إن يكون
 الكسور بياضا شيئا **قوله** فسمي كسورا باعتبار ما يجب فيه **أقول** فيكون من ذكر
 واردة المتأخر أن المال حال الزكوة **قوله** فان قيل يجوز أن يكون المراد بثلث
 بدليل أنه قال عقيب هذا في حديثه ما يبلغه **أقول** يعني قال في حديثه ما بلغه
 فاذ بلغ بالقاء التعقيب **قوله** والجواب أن المراد به ما قبل المائتين وما بعده
 لا تخفى عليك فمما ذكره ليس فيه دلالة على ادعاه وكيف يلزم التكرار أو العمل
 على ما قبل المائتين وما بعده فتوجه على المصنف أنه كان ينبغي له أن يستدل بقوله
 عليه وسلم ولا تأخذ بما زاد حتى يبلغ أربعين ورعا فانه حكم بقوله لا تأخذ من الكسور
 محتمل للحمل على ما قبل المائتين **قوله** فيجعل قوله أو يبلغ الورق إلى آخر الحديث بياضا
أقول فلا يكون القاء التعقيب بل التفسير كما في قوله فنادي نوح ربه فقال
 لأنه قبل ليس فيه **أقول** أنا يعلم ذلك بتعليمه صلى الله عليه وسلم فلا يدل على عدم
 جواز الحمل على ما قبل المائتين والاولى أن يقال قوله عليه السلام ليس فيما دون الأربعين
 صدقة عام يتناول ما قبل المائتين وما بعده فقيم المرام **قوله** وهذا الحكم لا ينافي
 حديثه **أقول** أي كما لم يكن القوة لا أنه حكم حقيقة وكيف وسو يحل المستأخر **قوله** فقل
 به **أقول** فيه اشكال فيكون يوافق في ربه صلى الله عليه وسلم زكوة من النقصة
 بجس الدرهم ولم يكن هذا الوزن في ذلك زمان فتعلق الحكم بهذا الوزن دون
 وزن خمسة ولا يستتبع يؤدي إلى النسخ ولا نسخ بعده عدم **قال المصنف** وهو أن
 على المصنف **أقول** تذكر النصير الرجوع إلى الغلبة كونه في تأويل أن مع الفعل

هذا هو الأصل في الصدقة على الفقراء
 والفقراء هم الذين لا يجدون ما يكفونهم

مطلوب جواز الصدقة على الفقراء
 السلطان بجائز

فصل في الوصية قوله فتوقف مؤلف كل نص على ما هو دور **اقول** اي توقف
كل من المصنف والدرهم **قوله** ولا يخالف بينهما **اقول** ولا يخالف بينهما **فصل**
الوصية في المصنف كائنه ما كانت اذا بلغ قيمته نصا من الورق والذهب **قوله** اي
المسكون فالاولى ان يقال والدينار وقوله ما في قوله ما كانت موصولة او مصدرة
قوله كالسوايم اه **اقول** اي السوايم التي للتجارة والافاق التي اتميت للدرهم
من الكتاب **قوله** كذا في النية **اقول** ويوافق النية ما في الحلاصة حيث قال ان شاء فوجها
وان شاء بالفضة وعن أبي خنيفة رحمه الله انه يقوم بما هو نفع للفقراء وعن أبي يوسف
يقوم بما اشترى هذا اذا كان يتم المصنف بما يتجرع قوم ملوك يتم باجدها دون ان
قوم بما يصير نصا انتهى **قوله** وتفسير النفع ان يقوم بها ما يبلغ نصا **اقول** اي
في تعيين النفع بهذا المعنى على يقينه لفظ النجاة والحلاصة فتعلم المصنف كلام
والتفصيل في شرح ابن الهمام **باب فيمن يبر على العاشر قوله** الحق هذا
بما الزكاة اتباعا لليسوط وشرح الحاج الصغير بالنسبة وهي ان العشر
من المملوك العاشر هو الزكاة بعينها **اقول** المأخوذ هو ربع العشر لا العشر
ان يقال ان العشر وارادة ربعه مجازا من ان ذكر الكل وارادة جزءه او يقال
صار علميا يأخذ العاشر سواء كان المأخوذ عشرين او ثلثا او نصفه ونحوه
من الشرح مثل هذا الكلام في شرح قول المصنف وكل شيء اخرجته الارض من بيتك
الزروع والتم فلما حجة الى ان يقال العاشر تسببه الشيء باعتبار بعض احواله
قوله اي من الاول لباطنه اه **اقول** فيه بحث الا يري الى قول المصنف وكذا الجواب
في صدقة السوايم **قوله** وان لم يبر صاحب المال عليه **اقول** ممنوع فان العاشر
الامام على الطريق اه فلا يكون له ولالة على من لم يبر قبل **قوله** ولم يكن في يده
اقول الوالو الحال **قوله** لم يصدق **اقول** ولكن لا يفيد فالاولى ان يقال المأخوذ
قوله او قال على دين **اقول** معطوف على قوله وقال اصب منذ شهر **قوله** قيل في
كلام المصنف **اقول** القائل هو الثاني **قال المصنف** وكذا الجواب في صدقة
السوايم في ثلثة فصول **اقول** هي السابقة على قوله اديتها **قوله** يعني ان
الشيء انما يتحقق اذا كان المصنف على اوصاف المصنف عليه اه **اقول** فيه بحث

المصنف عليه

المصنف عليه زكوة وليس المصنف كذا كذا فالطاهر انه ونجاسة ابتدائية وليس تصديقا
والتصديق لقوله عدم العلم ان الحديث فليقل **قوله** ثم لم يزل من الذي عزله الذي
اقول لا طهر ان يقول ثم ان لم يخرج الى الحجة من الذي فان الذي يدخل في
كان كواحد من السوايم ما علم وعليه عليهم بخلاف آخرى فكان الطبع في ما اقول
وما ذكره الشرح من باب الولاية ليس بما نحن فيه بصدده في شيء **قوله** ان اخذنا
اخذنا اه **اقول** لا يلزم من كون اخذنا بما قبله اخذنا ان يكون اخذنا ايضا فلما
يرى ان القصص مما قبله قتل النفس بالنفس مع اخرى وكذا اسباب الاجرة الشرعية
قوله لا نقول ان اخذنا منهم معلول له الحجة **اقول** لم لا يجوز ان يكون فيما يؤخذ من
معنى الحجة والمجاز ايضا كما في نظائره من العشر مثلا ثم لو كان نفس المأخوذ معلول
كان ينبغي ان يوجد منهم وان لم يأخذوا انتا وجوابه ظاهر **قوله** ووجه الفرق على
ان القيمة في ذوات القيم لحكم العين **اقول** قال ابن القيم تشكك سائل الاول في
الشفقة من قوله اذا اشترى دارا بخر او خنزير وشفقه ما سلم اخذ بغيره
وثانيتها لو اتى مسلم خنزير ذي ضمن فتمته وثالثها لو اخذ ذي قيمة خنزيره من ذي
بها دين المسلم عليه لم يسلم ذلكا جيب عن الاجر بان حلال والسبب كحلال العين
وملك المسلم بسبب اخر وهو قبضه عن الدين وعما قبله باليمن لسقوط الماتية في الغنم
وذلك بالنسبة اليها لا اليهم فيتحقق المنع بالنسبة اليها عند القبض والحياة لا عند
اليهم لان غايته ان يكون من عندها وهو تجريد وازالة فهو ككسب الخنزير والافاق
بالسريقتين يستهل كما انتهى وفيه بحث لان المسلم يمنع عن ملكه الخنزير
وفي الرفع ذلك فلا بد من فهم كلام اخوكم في الغاية قال العلاء الكاكي وفي الغاية
اقيمت القيمة مقام العين في حق العبد وهو الشفقة لا حياجه ولم يبرمها حتى
لاستفائه نقلنا بغيره دون الخنزير ولانا نقول لو لم يأخذ الشفيع يبطل حكمه
فبالضرورة لم يوط القيمة حكم الغنم وموضع الفروزة مستثناة عن قواعد الشرع
انتهى **باب في المعادن والركاز** **اقول** ما يأخذ من المعدن والركاز ليس بركن
عندنا بل يعرف سعره القيمة فوضع المصنف كذا السبر ويجوز ان يقال لما كان
زكوة مقصودا بالنفق على اذهب اليه كشافه راجع اوردته هنا بهذه العلة **قوله**

والمال المستخرج من الارض **اقول** لا ولي ان يقال الكائن في الارض **قوله** يوم خلق
الارض **اقول** خلقه يوم خلق الارض غير معلوم فالاولى ترك هذه الزيادة **قوله** وعلى
كل واحد منهما ما يفراده **اقول** وعلى كل واحد منهما معطوف على قوله عليهما في قوله وعلى
جاء اطلاقه عليهما اه **قوله** احدهما ان هذا البيت يشمل ان على بيان المعاني
قوله والثاني **اقول** الوجه الاول لا يتم وجهه دون ضم الثاني **قوله** واجيب بان التيميز
اقول كيف يقول الشارح اذا ورد كتنقص على قول المقص لان الخبر لا يخالف
الجملة **قوله** فالتمسك به اولى وذلك لانه استدلال بالعام اه **اقول** ليس في كلام
ما يرفع اولوية الاستدلال المفرد من النقص ثم **اقول** اذا قيل العام بالخاص يرد به
ذلك الخاص وقد قرع الشارح في قول ابن بنة اذا اريد بالركاز معنى يعم المعدود
والكثر ندم التكرار في تخيص الركاز في الحديث بالبعدن ولا يمكن الاستدلال
لكنه يقتضي ثم **اقول** وقرع ايضا بانه عطف الركاز على المدفون وذلك على ان الركاز
المعدن **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم لا تخسروا ما في بطونكم من الذهب والفضة
اه **اقول** فيه انه اذا كان للتمارة لا يؤخذ منه بل ربع الشراكا سائر اموال التجار
والاطهار ان يقول لم يرد به ما كان مضمونا من الخراج نعم لو كان اللفظ لا زكوة
في الجرح كما وقع في بعض الشروح كان هذا الكلام في حرة **قوله** واستدل
بالغير لانه يخرج من غير **اقول** الضمير في قوله لانه راجع الى الغير **قوله** والمراد
جواب عن الاستدلال بجوابه **اقول** الجار في قوله بجوابه متعلق بالاستدلال في قوله
جواب عن الاستدلال والضمير في قوله بجوابه الى غير ضمه **قوله** ومما رده الى قوله انما
قلنا ذلك **اقول** وقوله وذلك اشارة الى قوله ومما رده **باب زكوة الزرع والما**
قوله قال ابو حنيفة رحمه الله في كل ما ينبت الارض الى قوله العشر **اقول** وفي قوله كل
الارض غير مقدم وقوله العشر متبدا **قوله** وهذا لا يشترط لانه اه **قوله**
الضمير في قوله راجع الى المحل **قوله** كما تولى الخراج من المكنت عند التعطيل ناظرا
الخارج عند خروج **اقول** قوله عند التعطيل ناظرا الى المكنت وقوله عند خروج ناظرا
الى الخارج **قال المصنف** ولما ايجب فيها المخرج **اقول** فيه بحث لان الخراج يخرج في
انما التقدير ولا يرم حقيقة النماء بجلال العشر فلا يفتس على الخراج فتأمل

وجوابه انه يتناول المكنت الى الخارج عند الخراج في غير النماء حقيقة فتأمل **قوله** تقريبا
المغرب في التمهيد عن ثعلب وخالد بن زيد **قوله** والطاهر ان يقال عن التمهيد
ان يتقدر تقريبا فيجوز يستقيم الكلام **قوله** كل شئ اخوجه الارض مما فيه الواجب **قوله**
الاولى ان يقال من الواجب كما لا يخفى **قوله** العشر **قوله** ونسبة العشر من شئ
الى العام كما في اطلاق قوله انما في نفسه **قوله** غير ان كان ونصفه **قوله** العشر
كان راجع الى الواجب في قوله مما فيه الواجب العشر **قوله** ونسبة **قوله** العشر
ستقمة السهم الى قوله وهذا الكل من خواص هذا الشرح **قوله** فيه ثلث لانه اولها
المؤنة يكون الواجب فقيرين ايضا فانها نصف العشر والاولى ان يقرب ما
من المؤنة فيما ستقمة السهم **قوله** قيل كان من حق الكلام الى قوله ولجواب **قوله**
القائل هو صاحب النجاة ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان يقال يجوز ان يكون ذلك
من قبيل لاكتفاء بذكر العشر عن نصفه وله نظائر **قوله** ولجواب لا خفية
الى قوله والارض ارضي حيث كذلك **قوله** فيه ان الارض العشرية يسقط عنها
باحتطاطها واراد ذلك المخرج على نصوا **قوله** وانما قيد بقوله وقبضه **قوله**
فيه بحث اوله دلالة على ذلك القيد على ذكره الا يرى انه يأخذها منه مستمرا
بالشفقة وورد عليه **قوله** وما يكون في الارض الغنية **قوله** ما يكون خبر كان في
قوله ولو كان ماء العشاء **باب من يجوز دفع الصدقة اليه من الخراج**
فلو كان العشر من الارباء والعيون ما يكون في الارض الغنية لم يفد شيئا اه **قوله**
قوله ما يكون خبر كان في قوله فلو كان وقوله لم يفد جواب قوله فلو كان **قوله**
الى ابي بكر رضه فقالوا ان الحليقة او عربدان انما وفرقة عن حقها
شأنه **اقول** يعني هو الحليقة ان شاء الله **قوله** اما وجه الاول هو ان يكون
اسو حالا من كغيره **قوله** نعم او كينا او مرتبة اي لا صفا بالبر والكرم
والورى **اقول** لا يجوز ان لا يكون قوله تعالى واقربته منه كاشفة كسب
قيد له فليس من **قوله** لان التسمية يقتضي ما **قوله** الطاهر ان يقال لا
لقسمة اه **قوله** واجيب بان المؤنة فلو لم يكن وكفار والساطع
فقط اه **قوله** يعني عند الشافعي ربح وفيه بحث بل سقط سهم الكل الا يرى الى قوله

الله عنه فان ثبت على الاسلام والجواب ان التسامح في تسليم المولقة اربعة اقوال
في قول يعطون من الصدقة كما كان **قوله** وتأويله ان قوله لا يحل له طلب الصدقة الا
اذا كان غاذا اياه **اقول** انت خبير بان لا طلب للصدقة في الغنى المهدى اليه ففي هذا
التأويل كلام **قوله** وسم احد وعشرون اه **اقول** مخالف لما سبق من اشراج حكايت
الاصح ثم ثمانية وجوابه ان ذلك ايضا قول منه **قوله** لان الاضافة بحرف اللام لكل شخص
لكونه موضوعا للملك **اقول** المستحق احد معاني اللام وذكره ابن هشام **قوله** ينبغي
الحاجة اه **اقول** ممنوع في العمل والمولقة **قوله** وقوله ولا يجوز ان يدفع الركوة في
واضع والضمير من غناهم راجع الى المسلمين بالاجماع اه **اقول** هذا لا يدل
على التسامح عما عداهم ولذلك كان يؤدي الركوة في زمنه عليه السلام الى الكافرين
المولقة فلو لم **قوله** واجبيته شهورا **اقول** ويجوز ان يجاب ايضا بان يقال
المردون بالية الفقراء المعهودون وقول المسلمين **قوله** وليس ينبغي للمطلين
ليس بعام **اقول** مع ان التامخ غير معلوم **قوله** ومنهم من يقول معنى ام **قوله** مرادة
عموم اصل الاديان به فبما **قوله** واستأنس بقوله تعالى يا نبيكم الله اه **قوله**
هذه الآية في سورة التهمزة **قوله** وفيه نظر لانه لانه بيان التقرير **قوله** يعني قوله كلها
في قوله تصدقوا على اهل الاديان كلها **قوله** ولا يدفع ما قيل **قوله** القائل هو
الكاكي **قوله** مرنا بالحق لم يلبس المسلمين **قوله** اذ ليس في الادلة العقلية المنقولة في
هذا البحث ما يدل على ذلك بخلاف قوله تعالى انما الصدقات للفقراء واكرم علم
اللام للعاقبة دون التملك **قوله** ممنوع فان تد تعالى سماها صدقة وحقبة
الصدقة تملك المال من الفقير كما يجي في الهبة **قوله** ثم يحصل لهم الملك في العاقبة
له اللام **اقول** لا يدل لام العاقبة على التملك كما في قوله تعالى فان تقطال فربوا
ليكون لهم عداوة او فرأوا كما في قوله ان اعداء الموت وابناء الخراب **قوله** حاله
البار والعاد **قوله** اي حاله بين المرأة وعارها **قوله** وقوله ولا ينج
الي مني هشام اه **اقول** قال في النهاية يجوز النقل للحشمتي بالاجماع وكذا يجوز
النقل للغني كذا في فتوى العنابي **قال** اللص ومواليهم **اقول** عطف على بني هاشم
والظاهر ان يكون معطوفا على قوله ال على فيكون كمراد بن هاشم في قوله ولا ينج الي مني

الى المذكورين وسواهم عليهم السلام قوله وعلم ان عليا بيان لذلك واما عطية علي
 بن هاشم فبما به اما واما فقل ان ابن الحجاج قوله وعلم ان عليا ما كان المراد من
 هاشم الذي علم الحكم المذكور ليس كلهم بن المراد منهم بعد وعلم فخرج ابو الهيثم
 بخوارزمي الى بيده لان حرمه الصدقة بنى هاشم كرامة من الله لهم ولذر هاشم
 نضوه صلى الله عليه وسلم في جاهلهم وفي اسلهم وابولجهم كان حريصا على ذلك
 وم فلم يسمع ما يرويه **قال المصنف** ما حول ذلك فلم يسمع يسيبون الى ما ثم بن عبد
اقول فيه بحث فان الى يجب مقتضاها في ثبوتها ويجوز الصدقة **قوله** واما ما يرويه
 روى مولى رسول الله ع ما اتحل الى الصدقة فقال لا ان مولانا **اقول** في ذلك
 على المطالع ان ذوقه مولاه صلى الله عليه وسلم ليس بها حرمه مولى غيره كما في
 الغني والهاشمي يقتصر على موره الا ان يراد بغيره المكنى مع الغني فله كبره
 وبغره من بني هاشم فيكون من قبيل بني فلان فقلوا **قال المصنف** واذا دفع الزكوة
 الى رجل نظيف فقير **اقول** الا وان يقال في مرفا **قوله** اولان مطلق الصدقة
 الى الغني **اقول** سخي من المصنف استدلال بقوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا
 فله غنى على عدم وجوب صدقة الفطر على المعسر فخرج ما ذكره الشرح لم يستقم ذلك
 استدلال **قال المصنف** ولان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع **قوله**
 يمكن القطع في بيده وابنه قال ابن الهيثم بخلافه فانه يوقف على حقيقة بالاجتهاد
 انتهى وفيه مثل **قوله** فيجوز الى جهة ثم اعرض **اقول** اولم تجز فاضلي الى جهة ثم بين
 اصابت **قوله** واما التصديق على الغني فصحيح **قوله** فيه بحث الا ان يراد بالتصدق
 مجاره وسبب التفصيل في الجهة **قوله** فمنهم من قال معنى قوله الغنا حكم **اقول**
 التفاضل والسفاهة في باب صدقة الفطر **قوله** مع الاحتياط وجهها **قوله** لا يثبت
قوله ثم اتبع بقوله ع اما الصدقة ما كان عن طهر غنى **قوله** وفيه بحث فان
 لا يثبت الا باخراج الذي يدعي انه مانع ولم يعلم **اقول** لم يجوز ان يراد
 الزكوة دفعا للعارض وقد مر نظيره من الشرح **قوله** واما على النذر لانه قال
 اخوه اما عيتكم فيركب الله واما فقيركم فيعطيه الله افضل مما اعطى **قوله** ليس فيه
 ينفي الوجوب مع ان صدره فرض رسول الله ع لكانت **قوله** على ما عرف في الاصول

الملكوت

اقول يعني في سباحة لا حور **قوله** قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة
 الفطر والاشي الحديث **اقول** لفظة على في قوله صلى الله عليه وسلم على الذكر والذكر
 عن كاسبي **قوله** لا طلاق قوله وصلى الله عليه وسلم في الصدقة **قوله** يجوز ان
 على تسليم نبوت الحديث المراد بالصدقة هي الزكاة المفروضة كما سبق من الشرح
 مثله دفعها للفقراء من بين اطلاق حديث الفطرة **قوله** وحمل الصدقة والصدقة
اقول حتى لا تسقط بفروض الفقه بعد الوجوب **قوله** اجيب بان الشرع نهي ان
 جواب تعبير الدليل **قوله** وان الملك موقوف **قوله** وهذا لا يكون جوابا
 ما قاله زفر جرح والجواب عنه ان يقال وكذا الولاية موقوفة فخرج الجرح عما
 زفر جرح **فصل** في مقدار الواجب وقته **قوله** وصاعا وصاعا الصبي **اقول**
 وجميع الصبي باعتبار شجر افراد الكاشمي **كتاب الصوم** **قوله** لان كل من عا
 بدينه **اقول** كون الصوم عبادة بدينه باعتبار انه شرك لا عمل بالبدنية **قوله** خطا
 لرتبة الوسيلة عن المقصود **اقول** اراد بالمقصود ههنا الركوة يعني نظرها
 المكون الركوة مقصودة فقدم على الصوم نظرا الى كونه وسيلة للصلاة **قال**
المص الصوم ضربا **اقول** الصوم المعتد به شرعا الموعود به بالثواب **قوله**
 وتوحيها على وجهين **قوله** كيف يعبر التوفيق لشمس الجمع فهو
 التوفيق الذي ذكره في اخر هذا الباب جميعا ولعل معنى ذكره صاحب النهاية ان
 موقوفة مقارنة للنية لاسكان التي من اجزاء التوفيق موقوفة على التقدير
 بعض الاقسام لا بد منه من التيسير وبعضها ليس كذلك على ما بين فتا **قوله** واريد به
 الفرض والواجب في ذلك المخذور المعوف على مذهبا **قوله** وهو كالحج كالتفدية
 والنجار **قال المص** لقوله تعالى وليوفوا نذورهم **قوله** لم يتوضوا للجماع فيه كان
 ثبت عنده ولذلك حكم بوجوبه قال ابن القيم فان قيل لم كان المنذور واجبا
 مع ان ثبوته بقوله تعالى وليوفوا نذورهم اجيب بانه عام دخله خصوص في حق
 النذر بالوعية وبما ليس من جهنم واجبا كعبادة المريض وكان كمنه غير مقصود
 بل غيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلوته لم يلزم فضا رت طينة كالا لاله في فقه
 وقد علم ما ذكرنا من شرط لزوم النذر وعلى كون المنذور من جنسه واجبا

في سباحة لا حور
 في سباحة لا حور
 في سباحة لا حور

كلمة

على سدا تطافرت كلمات الاصحاب فقول صاحب الجمع تبعا لصاحبها ليس بقوله
 صوم رمضان وصوم المنذور والكفارة على غير ما ينبغي على هذا الكثر ان كان
 للاجماع على لزومها انتهى وفي اوابل كتاب اليسر من المحيط البرهان والذخيرة النور
 والواجب كما هو نظرا الى الاحكام حتى ان الصلوة المنذورة لا يودي بوجوبها
 وتقتضي الغوات بعد صلوة العصر انتهى فظهر مما ذكر ان قوله لكن ان كان من
 للاجماع على لزومها ليس على ما ينبغي **قوله** فان كان السبب من ان شرع كشمود انتهى
 من صحتها يكون الثابت بفرض **اقول** منقوضا لكونه سببا لوقوعه مع انه وجب
 فاقول وكذا اصل العيد **قوله** وان كان من العيد يكون واجبا **قوله** الكفارة
 فعل العيد وفرض كما نصوا عليه كالميلعي ووجهه لكن في الوقاية ان صوم الكفارة
 ثم اقول قد تقرر في الاصول ان الحكم هو الله تعالى سواء كان الحاكم تكليفيا او
 فهو الجاهل فعل العيد سببا لا العبد المايرى انه لا يصح التذرع باليسر من جهة
 واجب ثم الفرق بين الفرض والواجب على اجمعوا عليه هو ان كان ثبوته بدليل
 منه الفرض وما كان ثبوته بدليل فلهي فهو الواجب فبعد ما كان ثبوت النذر
 بتعين فرضية ويكون جاحده فليست **قوله** وقد قيل في الجواب **قوله** ان العقل
 ودخل المجازين والصبي واصحاب الاعداء **قوله** في ذلك العقل مع علم قول
 اصحاب الاعداء من المرضى اول فزين لخصيص النفس بحت كما هو **قوله** واراد
 ببيان النية ما ذكره بعد هذا الى اخره **قوله** فيه بحت لان ذلك ليس من باب النية في
 شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا القرب من الصوم تبادي على
 النية اه فليست **قوله** كذا في بعض الشرح **قوله** يعني غايه النبي **قال المص** ولا يؤم
 صوم الى قوله كالتعل **قوله** هذا تارة والمختلف على المختلف اذ هي على هذا المعنى
 لا يلزم ذلك في النفل على ما في **قوله** ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في المقام
 اقامة البنية اه **قوله** لا يظهر مما ذكره جواب عن تمسك زفر الى اطلاقه
 ذلك للفرق بين صوم رمضان وصوم القضاء على ما بين **قوله** بان يقول نويت
 القول ليس بل لازم في النية لكن يجوز ان يراد به ما يتم القول النفس في **قوله**
 لان كل فرد يتبادي بالجموع اه **قوله** انت خبير بان السبب من ذلك الكلام في

قوله في سباحة لا حور
 في سباحة لا حور
 في سباحة لا حور

في سباحة لا حور
 في سباحة لا حور
 في سباحة لا حور

ان يتاخر في كل فرد بل يجمع ولكن ان تقول سوكذلك لا يرى انه لو نوى التاخر بعد ما صبح
في يوم النعيس عن واجبا فويكون عن غيره وهذا القدر يكفي في نفيح الاطلاق
قوله واذا اقدمت الصفة **اقول** لا تقدم النية **قوله** يقدم الصوم فزوت
اقول فيه بحث فانها ليس بفصل منوع كما هي **قوله** فلا صوم الا رمضان **اقول** الى
صوم رمضان على خوف المصنوع **قوله** دفعنا الحكم **قوله** فيه بحث فانما ذكره من الصوم
المشروع في الوقت من قبل التقييد النوع بما يقصده في شئ من ذلك بل هو الحكم **قوله** ان
المتوطئ بالاسم جنبه لا بهم غيره **اقول** ممنوع **قال الله** وينبغي للسائل ان ينسب
الحكم في اليوم التاسع والخمسين **اقول** قال ابن الحارث في تساهل فان التمر في انا
يجب ليلة الاثنين في اليوم التي هي غنينة نعيم ورأي في التاسع والخمسين
بعد الزوال كان كروته في ليلة الاثنين لا تفارق انتهى فيه بحث لانه بالاسم
قبل الفروب كما هو العادة **قال المصنف** ولا يصومون يوم الشك **قوله** قال
الافام العلامة الربيعي في شرح الكثر وقوع الشك بعد امين اما ان يعجز
او يصل الى شعبان فيقع الشك انه اول يوم من رمضان او اخير يوم من شعبان
انتهى فيه بحث فانه اذا لم يقم بالامام رمضان فلا شك واذا تم فقد جاز الشك
ولا وجه لقوله باحد الامرين وقوله او بالامام شعبان وجوابه اذا تم فصل
نسيبته ليلة الاثنين منه فيحقق الشك في الاثنين لاخير من فليسا **قوله** لا يلزم
اقول جواب لقوله لا يقال لا يصح صيغة ضيغتك **قوله** لان حقيقة المظنون
له الطن **اقول** فيه تباح وحقيقته الشئ الذي يشرع فيه على من انه لم يؤدى الواجب
انه اذاه بعد وجوبه بغير **قوله** واما ههنا فلم يثبت وجوبه **اقول** وما شرع فيه على
فان لم يؤده والحال انه اذاه **قوله** لا طرما **اقول** اي على نفسه **قوله** لعدم
التشبه باهل الكتاب **قوله** فيه تامل **قوله** قال في النهاية الا انا اثبتا الكراهة
عموم في حديث اخواه **قوله** فيه بحث **قال المصنف** تقدم يصوم رمضان **اقول** قال تاج
الشرعة في شرح الهداية لان التقدم على الشئ ما يشي انما يكون من جنس الشئ
فيكون التقدم على رمضان يصوم رمضان والمراد بالتقدم القصد والنية والى
لا يمكن لحم غير ذلك فان قلت اي فائدة في تخصيص يوم او يومين والحكم ثابت في الزيادة

کینک

مجلس
در این مجلس که در روز شنبه
اول ماه رجب سال ۱۰۸۵
عقد شد و در آنجا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

توکل و مسوئول الکفر فی ذات
 علی بن ابی طالب
 علی بن ابی طالب
 علی بن ابی طالب

و دود و انصاف از حق و غیر متفق
نکاح کلا و زنی و بیعتی از حق و غیر متفق

صوم الروية **قول** ولعل لا طهر الاستدلال بقوله تعالى في شهر رمضان شهر مبارك
لان الواجب عليه الاحتياط **قول** يعني لا يتيقن بانه ربه **قول** وعمل بقوله صلى الله عليه وسلم
وفطركم يوم بظهور **قول** فيه شيء **قول** لان قول الناس في التيات غير مقبول
قول التوفيق ليس تمام اذ ليس في التعليل ما يدل على عدم اعتبار قول المستوفين
قول ومن حيث اشتراط العدالة **قول** فيه بحث **قال المصنف** ولا فرق بين اهل المصنف
وروي جاز **المصنف** **قول** قال في الكفر ولا قوة لاختلاف المطلق قال الربيعي
والشبه ان يعبر لا كل قوم يحاطون باعدهم الى قوله هكذا احرار رسول الله
عليه وسلم انتهى ونحو نقول جواب قصه كبريانه لم يأت بلفظ الشهادة ولو سلم فهو
لا يثبت شهاده وجواب القضاء على القاضي وتفصيله في شرح ابن القيم
وقال ابن القيم وجه عدم اعتبار الخلاف عموم الحكم في قوله صوموا مستعلقا بطريق
الرؤية في قوله لرؤية وبرؤية قوم يصدق اسم الرؤية فيصدق ما يتعلق بعموم
الحكم فيجب الوجوب بخلاف الزوال واخيه فانه لم يثبت تعلق عموم الوجوب بطريق
في حكم من الشارع والله اعلم انتهى وفيه ما لا يوافق **ابن ابي عمير** **قول** واجبات
في الحكم لا اله الا الله سبحانه لقوله تعالى ربنا لا تأخذنا ان نسيناه **قول**
فيه بحث **قول** ويحمل قوله تعالى ثم اتوا الصيام على حالة انتهاء الايام **قول** فيه بحث **قول**
والنسيان ليس باختيار فلا يفوت **قول** فيه بحث **قول** اخلف المباح في مرجع هذا
في قوله محمد بن فقال بعضهم اه **قول** فيه بحث فليس فيه مرجع الضمير في مفعول
بما لا يخفى **قال المصنف** لا يمكن الاستدلال اذا اواه خيمه او سقى قال ابن التوفيق تعليلا
نظرا فانه قد لا يكون عنده خيمه ولا سقى ولو علم ما كان اتزان عنه بفهم الحكم
انتهى وفيه ما لا يخفى **قال المصنف** ولما ان التعليل تابع للثبوت رتبة **قول** الا طهر
يقول تابع لرتبه ولا يظهر التعليل بكونه تابعا لاسانه لانه لا يتبع اسانه بكونه
القليل تابعا لها وانما يتبع رتبة **قول** وقوله فان استقام بعد ايشرا له لو
ناسيا صومه لا يفيد صومه كما لو اكل ناسيا **قول** وبهذا الكلام يظهر معنى
ما ذكره الاتفاق ان ذكر العهد كيد لان الاستقام والاستفعال من التقي وهو
التكليف فيه ولا يكون التكليف الا بالعهده انتهى فمما لا يخفى **قال المصنف** استدراك المصنف

الفائدة

انما شبه **قول** فان الحكم ابداء العبادة في هذا اليوم وامره الى الجواهر من حكمه
ما ذكره في هذا اليوم يقتضيه لتبدار كل حكمه والحكم **قال المصنف** اعتبارا بالان
قول الاول ان يعبر بالجد الذي يندري بالسياسة او ان لا يعبر بالاحتياط
قول فاجوز انما يمنع اه **قول** لم يأت بالجو من عدم صحة التمسك بقوله لان التمسك
وسلم بالزم الكثرة الا في مقابلة ما يستلزمه من لوائح **قول** في حكمه كما خفي
رواه من الحديثين على خلافه **قال المصنف** ولو افطر فما ذكرا او دخله لا يفيد صومه
فعدم المغني والصورة **قول** في الجواب عن الحديث **قال المصنف** لا فيه التسمية
قول ينبغي ان يكون تعليل كراهته **قال المصنف** وقد ذهب النجاشي الى الاحتياط يوم
عاشور **قول** قال ابن القيم يفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء وغير صومه وانما الر
وقضى ما ابتدوا اقامته الماتم واطلوا في يوم عاشوراء كون الحسن رضي الله عنه
قتل فيه ابدء جملة اهل السنة اطهار السرور واتحاد الجواب لا طاعة ولا كمال
ذلك ورواه الاحاديث موضوعه في الاحتياط والتوسعة على الوفاء فيه انتهى
حديث التوسعة رواه الثقات وقد قد هذا القول فيما قال ابن تيمية وقدر عليه
ما قاله لابن الوافي فخرج فيه حديث التوسعة من طرق **قال المصنف** والما لا يخفى
قول لانهم ذلك في الفرائض في السنون فيها الاطهار على قر في مقامه **فصل**
ومن كان مريضا **قال المصنف** وفي هذه المسئلة السبب **قول** اي سبب وجوب القضاء
الما لا يخفى لا سبب نفس الوجوب **قول** والمأمور بالافطار مع الكثرة الى قوله
قول متضمن بحديث فليخفف وليكفر فمما لا يخفى الجواب **قال المصنف** هو بغير الشرح الثاني
قول قال ابن القيم اي كل من حال والمرضع انتهى والاطهار ارجاع الضمير الى الجمل
قول والولد لا وجوب عليه اصلا الا يرى اه **قول** يعني ان الولد لا يجب عليه القية
ولا يخفى عليك ان عدم الوجوب عليه اجلي من ان يحتاج الى مثل هذا التوسعة **قول**
عليه ولم يضاخ **قول** يعني ان الكفة لم يجبا ولم يضاخف **قول** كمنان وعليه صوم
قول فيه نوع مصادرة فان جواز مية بطريق الثاني في الشرح الثاني كما في **قول** فان
وي الشعي الى قوله والمنسوخ لا يجوز الاستدلال **قول** الشرح الثاني على هذا التفسير
ليس من متساوي الاية الكريمة حتى يكون الاستدلال بالمنسوخ فالاطهار تمام الكلام

فلما تبين ان الآية الكريمة محل النزاع **قوله** فبقى الشيخ الفاني على ما لا **قوله** كيف ينبغي ان لا
على حاله وقوله تعالى وعلى الذين يطيقون لم تبين له على هذا التفسير **قال المصنف** لان
شرط الخلق استمرار العمل فان قوله تعالى لا يطيقون على استمرار العمل
الفقيه على المريض والمسن **قال المصنف** واذ انوى المسافر لا فطر **قوله** اي في غير رمضان
به ليل قوله وان كان في رمضان **قوله** وقوله ثم عندنا كما نبين لبنى لا خلافا **قوله**
فيه بحث **قوله** وبان معنى المعنى المصطلح **قوله** معطوف على قوله بان سنة الاولى
واجيب بان سنة الاولى في غير رمضان **قوله** لان السبب او كلكه لرفع الصوم
في شوال **قوله** لان السبب يتقدم على السبب **قوله** والمجتهد الذي لم يستفرغ حوائج
الشهر قد شرب بعض الشر فيصوم كله **قوله** يلزم على ظاهره ان يجب على المكمل
اسلم في بعض الصوم كركعة وكذا الصبي الذي بلغ في بعضه فليس **قوله** اجاب بان
هذه الوجوب بالذمة وكونه اه **قوله** الذمة صفة بخاصة لا ان اشكل على المكمل
والكسب كما صح به في باب المحكوم به من التوضيح في كلام الشرح تسليح كما لا يخفى
قوله والحاصل ان الوجوب في الذمة لا ينفع اه **قوله** يخالف ظاهر ما تقدم
من قوله لو وجب لسقط **قوله** واليه اشار بقوله هذا اي المروي اه **قوله** تأمل في قوله
الاشارة **قوله** واوكلوا بان يكون مريضاً او مسناً او متسكلاً او اكل في رمضان
اه **قوله** لا يستقيم خلاف زفر على هذا التأويل **قال المصنف** ومن اصبح غير نائم للصوم **قوله**
قال في الكافي وان اصبح غير نائم للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فله كفارة عليه
وعن ابي يوسف انها تلزمه لا تشترط في الصوم صح فكل جناية باللفظ وطهارة
قوله صلح لا صيام لمن لم يفرغ الصيام من الليل متى كونه صائماً بهذه النية فله كفارة
وان ترك العمل بطاهره يبقى شبهة في ذمه ما يستقطب بالشباكس وطهارة به
مع العلم بالبرمة لا يجد بطاهره قوله عليه السلام انت وما لك لا بيك انتهى فيحتاج ابي يوسف
على طاهر الرواية عنه ومحمد الى الفرق بين سنة البكاء وهذه السنة **قوله** لان السنة
شرط التقوى الى قوله فلم يكن الا للتقوى **قوله** يخالف لقوله وتقوى كان الشك
تملك **قوله** الذي اخطأ في المصنعة اه **قوله** يجوز ان يكون مراده كما مضى على قدم
قوله لان هذا الوقت معظم ولهذا وجبت الكفارة على المصنعة اه **قوله** الفقيه

فيه راجح الى الوقت **قال المصنف** كما لم يطرعه او عطفها **قوله** فيه ان المكمل كالمستحسنة
وجوابه طاهر **قوله** فيه ولا تله على لزوم الصوم وعدم النائم اه **قوله** ولكن قول المصنف
اجابة قاصرة بوقوع بوجوه فممكن ان لا يبعد ان يقال المنقضي هو جناية ان فطر
والذي انبته المصنف هو جناية ترك التمسك كما سيأتي نظره في الفصل الخامس من كتابنا
او يكون كل المصنعة متباعدة عن التمسك **قوله** واذ اسكت في غروب الشمس جناية **قوله**
رواية **قوله** لا يترك متيقناً بالنجاسة كما بالدليل اليقيني لا يزول اي بالثبوت **قوله**
قوله متيقناً بالنجاسة اي اولاً وقوله شاكاً بالدليل اي ثانياً وقوله واليقين لا يزول
اي حكم اليقين **قوله** وهي التي يتحقق بقيام الدليل النافي للحكمة في ذمته **قوله** البنا
قوله بقيام الدليل للثبوت **قوله** والعقد لا يفسد كذا الجناية **قوله** معنى قال
الشيخ ابن الحسن على ابن الخوف في كتابه التبيين على شكل الهداية قال انك لو جازمت
تفطر اختلفوا في العقد ونحوه والاضح انه ذلك مثل الجناية **قوله** اجيب بان صلاة الله
وسلم اجمع وموصاهم اه **قوله** القائلون انهم لا يقولون حديث ابن عباس
عليه منسوخ مسند ليلين ياروي عن ابن عباس ايضاً انه اجتمع رسول الله صلى الله عليه
السلام وموخرهم صائم فوجد ذلك ضعفاً شديد افعلى ان يجمع الصائم وقيل ان
رضي الله عنه وسور اوى حديثاً كان يجد الجاهل المجامع فاذا عاتبه فيهم لم يليل
عليه يارواه ابو اسحاق بن جوز جاني فانه يدل على انه علم نسخ الحديث وقام التفصيل
في معنى ابن قدامة فراجع **قوله** وان بلغه الحديث الى قوله واعلم **قوله** الفقيه في قوله
راجع الى الحديث **قوله** وقيل انه غشي الى قوله فقال النبي عليه السلام افطر المحرم
وطره اه **قوله** فيه نظر **قوله** يجب الكفارة لا تنقضاء الشبهة **قوله** جواب لما تقدم
اسطره وسوقه وان عرفنا ويكفي ان عرفنا ويكفي الكفارة لا تنقضاء الشبهة
فضل فيما يوجب عليه نفسه **قوله** والتفتي عن هذه جناية شكل **قوله** يتغنى عنه
باركنا بالجاز في قوله محاور **قوله** وتقريرنا كذا اه **قوله** يعني شره لا اصول
الشر وى **قوله** لانه ليقينه لعينه **قوله** لانه موضوع له **قال المصنف** فانها ايم اكل ويش
ويقال **قوله** هو المباحلة وهو مباحلة الرجل اهلكه **قال المصنف** ولا يصير مباحلة للشيء
النذر **قوله** الصوم على المنع عنه ويكفي لا يكون مباحلة للشيء **قوله** لان ما شاع فيه

لا يكون صلواتي نيم ركة الى قوله فبقي البقيتها والقضا بتركها اه **اقول** قال العلماء
 انهم لم يوافقوا في ان يقطع بعد السجدة لا يجب قضاها ولا وجوبها على من
 انتهى فكل **باب الاحتكاك قوله** اجيبنا به صلى الله عليه وسلم لم يترك
 من تركه اه **قوله** فان قيل يتحقق تعريفه بركعة اذا ترك احبنا ما خذ منه
 قلنا لم يترك التارك كان في حكم التارك اذا ترك كان لتعليم الجوار وعدم
 التارك يفيد تعليم الجوار فيكون المراد مع التارك احبنا حقيقة او حكما فليس
 واجيب عن الاول بان الامساك اه **قوله** لوضع ما ذكره كان الامساك على شدة
 البطل في اليل شرطا لا عكسا فكل الامساك عن شدة الفرج فيه ولا الصوم
 لصحة الاحكام لما ذكره اول رقة فيه بالنص **قوله** في رواية الحسن وسفيان
 محمد آفته سبعة فيكون من غير صوم **قوله** فيه بحث اذ لا مانع من اعتبار شرط يكون
 من شرط **قوله** وفيه شغلها **قوله** اي من غير ضرورة **قوله** الى قوله
 ويعلم وشراؤكم **قوله** فكل كيف خفي المعكفة من هذا الصوم **قوله** كنهه
 ما يكون ما **قوله** فائدة هذا الكلام سوال العلم بتناول الخبز المباح ايضا **قوله**
 ويجوز ان جاز ايضا بان ينسب الكلام على ان كان مخطو را اه **قوله** فيه ان الشبهة
 بالحققة في بابها وسوال يوق بن الحظور على التفسير المذكور وغيره **قوله**
 قيل الاحتكاك في فرع على الصوم اه **قوله** ولك ان تنازع في الترخية وكيف وهو
 والمشروط اصل ثم ذكره لا يكون جوابا عن هذا التقرير **قوله** ولان الاحتكاك
 مغير بالصوم اه **قوله** تأمل فان حرمته الاحتكاك بالصوم فلا وجه لا اعتبار
 بالصوم **قوله** في الشريعة زيادة البيت على وجه التعميم **قوله** فيه بحث
 اذ ليس كل زيادة البيت فانه قد يزار في غير شهر الحج ولا يستعمل الزمان حاجا
 ثم ليس الحج مجرد الزيادة فان الوقوف بوقت من اركانه **قوله** فلم يكن عنده توقف
قوله التثنية بوقت الصلوات لا يتم ان يكون من جميع الوجوه كما لا يخفى **قوله** يقال
 بالغا رتبة سرباري **قوله** فيه ان سربار هو الجمل لا البعير **قوله** لان النفقة
 مستحق للمرأة **قوله** يعني للمرأة مثلا والاطلاق لا يقول مستحق لم **قوله** وان لم يكن
 محرم اه **قوله** هذا على رائي من جعل المحرم شرط الوجوب تامن جملة شرط الا

فوجب

فيوجب ذلك وكذا الزيلعي **قوله** في قوله عليه السلام لا يجزئ امرأة ان
 محرم **قوله** ظاهر الاستثناء يفيد عدم جواز الحج لمن سح از او اجتن اذا لم يكن محرم
 كما لا يخفى وجوابه انه يعلم جوازه معه بالادلة **قوله** فبقيت عن دفعها في السفر
 المعنى معدوم في السفر لا مكانه الاستثناء **قوله** كيف يعجز عن الاستثناء في السفر
 والمفروض خروجها في زوجه فليس **قوله** ان حق الزوج لا يظهر في حق المرأة
 اه **قوله** هذا الدليل انما يقع اذا كان الوجوب على الفور ولعل هذا الكلام
 بناء على ما ابتدأ في **فصل** والموافق **قوله** شرع في نيك اول امك **قوله**
 زائد لا طائل تحته **قوله** لانه قصد مجاوزة ميقاتين اه **قوله** طاهر لانه طاهر
 انتهى عن مجاوزة الميقاتين بغير احرام من غير تعقيد بقصد مجاوزة ميقاتين وقصد
 دخول مكة كما لا يخفى **قوله** ولان وجوب الاحرام لتعليم هذه البقعة الشريفة
 الى قوله وما رواه **قوله** فيه بحث **قوله** وقال الشافعي الاحرام من الميقاتين
 الاحرام عنده من الاداء **قوله** فينفي ان لا يجوز التعميم عنده لانه يكون تعقيد
 التعميم على الوقت فليس **باب الاحرام قوله** الا انه استثنى من قوله **قوله**
قوله فيه بحث بل هو استثناء منقطع من قوله لا روى اه **قوله** وهي من المصاوي
 تحذف فعلا لوقوعها من **قوله** لا طاهر ان يقال يجب حذف فعلا للميقاتين
 فبذلك لا يجب حذف فعلا كقولك قربت من بيتين وفي شرح الرضي ليس في قوله
 من المضوابط التي يوق بها وجوب حذف فعلا سواء كان كرا او بائنة الميقاتين
 تعالى فارجع البصر كرتين اي راجعا كرا او كرا كرا كرا كرا كرا كرا كرا كرا
 اي مختلفين بل ايضا بوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافة الى انما لا يكون
 ثم قال العلامة الرضي لا يثبت النوع اقرارا عن قوله تعالى كرا وكرا وكرا وكرا
 سعيها انتهى كلام الرضي في شرح الكافية **قوله** اذ الفحة صفة الاولى **قوله**
 او ذوالنقمة والمراد هو ما خيره **قوله** وتفسيره التي ان الحمد او النعمة لك **قوله**
 لعل الاستقامة تبصير التبيين مع الذكر اي التي ذكر ان الحمد او يكون في
 التي والمعنى اجيبك بالحمد والنعمة لك بقى الكلام في كونه منقلا ولا في ان
 للكلمة الاولى فينفي ان يكون مراده انه منقلا لا اربوا بالكلية الاولى وهي بالكلية

قوله المص

قوله وان كان غير ذلك ياقض كلامه اه **قوله** فيبحث فانه لما يلزم التخصيص والشوار
او جعل كل منهما حكمة مستقلة للتقديم لم لا يجوز ان يكون جزءه عليه **قوله** ولكنهم انقصوا
في وجوده غيره الى اخر قوله وقال بل نعمة غير **قوله** قوله اول من انشا لا يناسب هذا الكلام
او من فاده عدم توقف هذا المقصود على التقديم مطلقا **قوله** وسواء له من ضيعة
الجملة اه **قوله** ولك ان تقول اذا قلنا المقصود ينبغي ان يبحث في تحصيل المقصود
الاول حتى لا يغفلوا الوقوف عن مقاصده بالكلية فان ما لا بدرك كلمة لا تترك كلمة **قوله**
وسرطان التي سبقتها **قوله** منقول في موضوعه فانه شرط جوار الصلوة وشرط ان
يسبقه جوار الصلوة يتحقق اذا رأت الشمس مقارنا مع انه لا يلزم ان يقدم
قوله ليس البر في الجاني الخيلة اه **قوله** الا يجان الاسراع وكذا الا يفتاع **قوله**
وقوله لما بينا اشارة الى قوله لانه يدعو اه **قوله** فيبحث بل سوانته الى قوله
مستقبل القبلة اذا اولوا الوقوف ورأى الامام كان معلقا به واما قوله لانه يدعو
فانه كان عليه لا ولو تبه الوقوف بقرب الامام **قوله** لما ماروى ان النبي عليه السلام
قال لانه وقال له يا رسول الله ايصلي الصلوة اما كنت **قوله** الصلوة اما كنت
قال لانه **قوله** ايضي وقف الصلوة اه **قوله** لا يلزم من هذا ان يكون ذلك الوقت
الا يرى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وقد بالغ في الوعظ وقوله
المعصية قال له معاوية الصلوة الصلوة الصلوة اما كنت فمثل نعم اعلم ان قوله الصلوة
ما كنت مقول قول النبي **قوله** وتوفيت الصلوة عن وقتها لا يجوز لغيره فضلا عنه
السلام **قوله** ايضي بلا غرد الا فقد شغل صلى الله عليه وسلم يوم الحندق عن الصلوة
ثم قلنا ما **قوله** فيحيط النظر في سببه **قوله** اي في سبب وجوب التأخير **قوله** لا يضر اعيان
قوله الضمير في خبره راجع الى الجمع في قوله او امكن اجمع **قوله** والاما كان لم يطرح
يعني والاما كانت لم يطرح الخبر **قوله** وتعيين ثابت اما حديث جبريل او غيره من
الاخا الى اخره **قوله** بل لا ينقل المتواتر استغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ينظم
اذا قرأ ولو كان الشمس غروبها **قوله** ثم يعمل بفعله وم **قوله** المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم
كون الوقت الذي صلى فيه محبوب فيه وقته ايضا ولا بد ان على ان يكون وقته المعهود
وما المفضل لذلك **قوله** وفي بعض الشرح ما قلنا من ان النبوة **قوله** اي غايه النبي **قوله**

اما الكفوف

انما المقول انما لا يملكه **قوله** فيجب **قوله** لان ما سوركن لا يجوز تركه **قوله** انما لا يجوز
 بالركن الزائد كما لا يوزن في **قوله** المعلق به عام **قوله** لا يرد عليه ما يرد في فصل
 عقيب هذا **قوله** صلح من وقع بوقته ساحة من ليل ونهار فقدم حجة لان ضد الجواب
 يدل على الركبة وسوقه عليه السلام **قوله** في عرقه **قوله** المص **قوله** هذا يصلح اشارة للموجب
 لعدم القطعية او لانه علق به عام **قوله** لان **قوله** نفسه **قوله** فاعلم من هذا الحديث ان كل ما يعلق
قوله فيجب ان لا حاجة لنا الى ضم هذا الحديث لان فائدة ان كل اودنه ما ذكره بل
 يفيد تعلق عام **قوله** لان **قوله** نفسه على نعم من تعبر **قوله** المص **قوله** فقال **قوله** انما لا يعلق
 من رفع حصاه ومن لم يقبل حجة برك حصاه **قوله** لان **قوله** لا يقول احل لها حلية كانه على
 ولا يقبل على لشرك فبقي اشكال لم تضر صفنا **قوله** واجيب بان الجواب شرط
 بالمتجانبية **قوله** لانم ذلك فانه قال في الغاية يجوز الرمي بكل ما في من احوال
 كالحجر والدار والطين والكمرة والنورة والزرنج والابجار النقية كالنات
 والزر والبلخس ونحوها والمخ الجبلي والكل وقبضة من بر وبالرجمه **قوله**
 والعقيق واليفه ورج بخلا وكثبت الغبر والؤلؤ والذهب والفضة والجرار
 الحبت والؤلؤ والجواهر وهي كجار اللؤلؤ والغبر فانها ليست من اجزاء الارض
 الذهب والفضة فان فعلها يسمى نار الاريا انتهى ومثله في شرح الخز لا اقام الغفر
 واعلم ذلك علما في كلام السارح **قوله** واختلفوا في كونه واجبا او مستحبا **قوله**
 وفي الغاية واجزاء الكوسى على الاقرع واجب وهو المتى رعدا وعندا ما كان في
 المحيط وقيل سنة وعند الشامي وابن جنبل مستحب انتهى **قوله** لان دواعي الجاه
 ملحق به **قوله** لا حاجة الى هذا بل ثبت الحرمة بلفظ الحديث وسوقه الى النساء فاقدم
 لا مثالا **قوله** المص **قوله** لان ان يكون محلا يكون جانية في غير اوانه **قوله** الشامي ان ينافى
 كيف وهو اول المسئلة **قوله** المص **قوله** لان التحلل في حق **قوله** فيجب **قوله** المص **قوله**
 وليطوفوا مكان وقبها واحدا **قوله** كيف يكون واحدا فوطى على الاول بكلمة
 فتأمل قال ابن القيم يعني مكان وقت الذبح وقت اللطو لان وقت اللطو اقل
 لا يتوقف ايام التحريم حتى يقوت بفواتها بل وقتها العر لا ان يكره تأخيرها عن هذا الام
 وجنود فوجه الاستدلال بالوطى انه عطى طلبا على الكل من لا يخيه المروءة

قوله ههنا قال في قوله انما

في قوله تعالى فكلوا منها الاية فكان على الذبح المأمور ومن ضرورة صحيح طلبها المطلق
بكل منهما من حين تحقق وقت احدهما والذبح يتحقق وقته من غير ان يتحقق وقتا
الطواف الحاصل ان وقت الطواف اوله طلوع الفجر من يوم النحر لانه ليلة كان
التمتع لان ذلك وقت الوقوف لا اوله بل وقته المبرأ من فقه قوله ومن خروجه
جميع طلبها اه بخلافه على قوله الترامي **قال المصنف** اذ هو المحل لا بالطواف **اوله** الترامي
يمنعه ويستدبر طاهر الاستثناء في الحديث لكن في شرح الكثر للربيعي بالصلح جوابا عن
قوله والذليل على ذلك انه لم يعلق حتى طاف بالبيت لم يعلق شيئا حتى يعلق الترامي
احتمال كون كل منهما جزءا عنه فليسا **قوله** فمن جعل في اليوم الثاني والثالث **الاول**
التفريق في اليوم الثالث ويصدق بغيره في يومين فمثل **قال المصنف** في الاول
اولى **قوله** فيه بحث **قوله** والالم يكن لتخصيص الرخصة بالفيض **قوله** وانما جاز
ماله الاستدلال بفهوم الجملة ونحن لا نقول **قوله** وقوله يأتي زفر من اهل
القبلة واتباعه الملتزم والصاقه هذه الجدة **قوله** فيحتاج ما في البداية من
ايمان الملتزم على ان يفرم بكلمة يوم الى تاويل ونقص عبارة ثم يأتي زفر من تفسيره
ثم يأتي الملتزم قال الربيعي واختلفوا اهل بدءا بالملتزم او بزفرم والاخر ابدأ
بزفرم انتهى وطاهر كلام المصنف اختيارا لبدء بالملتزم كما لا يخفى **فصل** في
يدخل الحرم مكة اه **قوله** وكما نبينا وقت الوقوف بعملة **قوله** فيه بحث اذ لا اجماع في
الذي داه ماك حتى يحتاج الى البيضا فمثل والحديث في عرفة فمن وقف بعرفة
من ليل او نهار فقد تم حجه **قوله** وقل هذه الزيادة غير مشهورة اه **قوله** في
في اكب السائق وسبغ في اول دبا كفا في ان مثل ذلك لا يفراد اجماعا على
وايضا استدلالا لا بما بهذا الحديث انما على مطلق فمثل ولعل الاول في
ان يخص حديثا لك من فاته الوقوف بعرفة نهار او ليل والله اعلم ومن فاته عرفة
وقد فاته نهار دفعا للتعارض الواقع بينه وبين حديث الحج عرفة اه فليست **قوله**
عند الرقعة **قوله** فيه بحث **قوله** يعطوف على اعم **قوله** يعني في قوله لا لا يفعل **قوله** قلنا
قوله على رواية المبسوط والاولى ان يقول او اذكرها وفيه شيء **باب التمرن** **قال المصنف**
القول افضل من التمتع والافراد **قوله** ثم لم يرد بالافراد فيحتاج فيه الى البيان على

افراد حجة والعمره او افراد كل واحد منهما باجم قال في البهجة المراد الثاني وهو
الاولين استدلالا بوضوح الاحتجاج فانه قال من جهة التام لان في الافراد
زيادة التلبية والسفر والحلق وهذا لا يكون الا باجم الكل واحدهما وكذا في
محمد ربه انه قال بخبره وفيه وعمره كوفية افضل عندى من الفان فعلم بذلك ان الاحتجاج
الواقع فيه ما هو في الحج والعمره كل واحد منهما على الافراد افضل او الجمع بينهما
واما القارون افضل من الحج وحده فاما لا خلاف فيدلان في القارون الحج وزيادة حلق
هذا الاحتجاج افضل في اربع ركعات تحريم واحدة افضل من تحريم فصل
ولم ينقل فيه شيئا وانما قاله فورا واستدلالا بوضوح الاحتجاج والظاهر ان القارون
من الافراد يرد لان طاهره يراى بالافراد بالجمع وايضا لو كان الاحتجاج بالافراد
او كل واحد منهما لكان محذورا من ان قولنا طاف ذلك فيجعل ان يكون مجزا على
قوله لان محذورا من ان ليس بسيد لان محذورا من ان يكون محذورا من ان يكون
يكن ان يجاب عنه بان يقال يجوز ان يكون محذورا من ان يكون محذورا من ان يكون
بين العمره والحج في الاحكام **قوله** ويدخل احدهم الحج على احكام العمره **قوله** اي افراد
واحد من الحج والعمره باجم على هذه **قوله** فيه بحث بل المراد افراد الحج **قوله** ويكون
استقاه **قوله** فيه بحث فانه لو حمل على رخصة الاستسقاء لم يأتى بان يكون
مشروعه اذ كانا الرخصة للاستسقاء كما في ذكره من قصر كصوفيا فان كان
نعم لم يبق مشروعه في حق القارون كما لتعين في السهم وتفصيله في الاصول **قوله** شروع في
قوله اي برج كقارون على التمتع **قوله** بعد عام اية **قوله** اي الجواب عن الكفره فان كان
بالجمع اه **قوله** معارضة لدليل فضيلة القارون **قوله** وان كان الثاني لا يكون مخالفا لائم
فانه ما مور برفق النقة الى عبادة تقع الامر خاصة ولم يفعل المأمور فصا مخالفا
مثل **قوله** يعني كتران لفظي **قوله** يعني على تران معنى **قوله** لان الله تعاقد ذكرنا
وكي قد ذكر في الحج القارون وموقوله تعا والتمتع والحج والعمره **قال المصنف** لان ذلك جاز على
احكام الحج وهذا هو المهم انه لا يكون جازية على احكام العمره وليس كذلك لانه لا يحمل الا
بعد الذبح كالمتمتع الذي يسوق الهدى ولهذا يبي عليه ما ذكره في كنفه في كنفه
في شرح الكثر للعلامة الربيعي **قوله** لان ذكره في كنفه لايقال قوله

قال المصنف رحمه الله تعالى في قوله لا حاجة الى تقرير وقت العبرة **قوله** لا حاجة الى تقرير وقت العبرة
طواف النجدة عليه **قوله** قال الاتقاني ينبغي ان يكون المراد به طواف الكربة في التفصيل في
فراجه من مثل **قوله** على كل واحد من معيته **قوله** كل ليست في موضع ما ثم الطاهر البديهي
بينهما اشتراكا محتويا على كون واحد منهما **قوله** ولكن ثبت جواز سبع البذرة او غير
بجود جابر اه **قوله** فتكون السنة المشهورة باسمه الكتاب **قوله** قلت اطلاق ذكر الجواز
عن ذكر الاصل **قوله** في صحة كون ما ذكره قرينة صارفة بحث **قوله** قال المصنف رجاء ان يتقدم على
قوله قوله رجاء بالنسبة على انه مفعول له **قوله** لا يتعلق بالرجوع **قوله** ولكن ان
برجع التمتع او بروجع النفس الاول يمنع بغير ذلك من التمسك في التمسك والتمتع
ولا يفيد اذ المعنى وعليه صيام سبعة ايام وقد رجوعكم فان اذ التمتع وقت
عن اعمال الحج وقد الرجوع للنفس **قوله** لو لم يقيد به **قوله** نص الكتاب فلا فقه
ان يورث النقص في صوم هذه الايام **قوله** وقيد بحث من اوجه احدها ان البذل
اذا كان لا اصل متصورا ومعه ما ليس كذلك **قوله** الاصل هو الحج يوم
بدل عنه ولا شك في كونه متصورا ومن اين ثبت وجوب كونه متصورا في وقت البذل
قوله فكيف يجوز البذل عنه قبله **قوله** جاز بالنسبة فان قلنا لا يعيده عليه جاز البذل
بل حكمه تحقق الحج يوم النحر حكم الاستباحت **قوله** والجواب عن الاول اه **قوله** فيه لا يجوز
جوابا عن البحث المذكور وعلى ذلك القائل **قوله** فانه لا يجوز في يوم النحر **قوله** الا في يوم
بعد يوم النحر او بعد ايام التشريق اذ الكلام في عدم جوازه عندنا فيه وقوله جواز
التمتع لرفع سوال مقدريه في جواز بعد الدم وسواها بدل الصوم والاصل
لا ينصب لاشرا فاجاب بان جوازه كونه اصلا لا للبدلية **قوله** وتفصيل في النجدة
فيها **قوله** وتفصيل في كونه على قوله ويلزم عليه دم **باب التمتع** **قوله** قال المصنف
عرف المصنف **قوله** اراد الاتقاني **قوله** واعترض عليه بانه غير مانع لدخول ما يرقى به
والعبرة في غير شهر الحج اه **قوله** المصنف بقدر اى لدخول عمل من يرقى اه او يرقى
يرقى وكذا في قوله ومن يرقى به كما لا يخفى وقوله والعبرة هو الاول لما قيل ثم قول هذا
غير جامع ايضا لعدم تناوله من يرقى بها وقد اتم بينهما لما غير صحيح فان ترقى
بسفر واحد من التمتع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى هو سفر واحد وان المراد في سفر

حقيقة

حقيقة او حكما فاقول ثم قول هذا التوفيق يصدق على القارئ ايضا **قوله** ان
ليس بخروج **قوله** وكان الجواب بان يقول هذا التوفيق **قوله** الطاهر ان يقول هو
قوله والجواب ان ما ذكره المصنف هو تفسيره اه **قوله** اني اراد وليس من لوازم التفسير
وفيه ما فيه وقوله وانما كون التوفيق اه فلا يفيد شيئا فان كونه جامع ما اتفق
والاجماع المعروف فليس **قوله** قال المصنف وسفره واقع بغيره **قوله** اي سفر التمتع
لجدة مع ان السفر غير مقصود على اسفه المصنف في القرآن **قوله** قال المصنف في سفر واحد
غير ان يلزم باطله **قوله** انت خير بان قوله في سفر واحد يعني غناء هذا القيد في
الاحراز **قوله** فهو شرط **قوله** وكذا عدم الامام باطله شرط التمتع وقد
قوله ولكن ثبت بالنسبة على خلاف القياس **قوله** فيه بحث فانه اذا كان على خلاف القياس
كيف يصير مقبلا عليه **قوله** حيث اعتبر رطله وسعيه **قوله** فيه بحث لما قلناه قوله انما هو
رطل او لم يرسل قوله وسعيه حيث فيه ابن الحكم ما نفا وجوب كون السعي طواف
النجدة نعم يجب كونه بعد الطواف الا ان الكلام في وجوب بقائه بكونه طواف النجدة
فتبين **قوله** وسعيه فيه **قوله** فانه ان السعي بعد الطواف لا ان يكون في معنى كماله
في حصول صورة الشيء في العقل **قوله** قال المصنف وهذا افضل **قوله** قال الاتقاني في
الذي يسوق الهدى افضل من التمتع الذي لا يسوق الهدى او معناه يسوق
الهدى بعد الاحرام بالبلية افضل من الاحرام بتقليد البذرة وسوقها بعد
او لم يتب والمراد من التمتع الذي اراد التمتع لانه قيل الاحرام لا يكون متع
انتحي لا يخفى عدم ملائمة لساو الكلام واقضاه الى التكرار **قوله** قال المصنف فمن هذا الوجه
يكون سنة **قوله** فيه بحث يظهر من علم السنة **قوله** حتى يرقى به **قوله** قال المصنف
برفع اليهم لا ان يلقوا حتى ليست غاية الف والمعنى انتهى وفيه بحث لان في
معنى الغاية سواء كانت جارة او عاطفة او ابتداءية على ما مر جوابه والكلام في
ولايتم الفان مفهوم الغاية لو سلم اعتبارها فلا يخفى ان سقوطه وعدم جواز
تحلل الحرم باط الى وقت معلوم مما سبق قلنا **قوله** ولم يتقوا جازا واسا **قوله**
كذا قال صاحب تحفة الفقهاء وان الذي يدل عليه كلام المصنف في هذا الباب
تسهم كما لا يخفى على الناظر المتأمل **قوله** قال المصنف ولجته قوله كما ذكرنا في

مسجد الحرم **اقول** قال النسي في تغيير اختلافوا في الكلام بخافى المسجد الحرم فخذوا
 رة اهل المواقيت وسوؤا الخليفة والنجفة وقرن وبلهم وذات عوق وكل من كان من اهل
 هذه المواضع اومن اهل اورا الى مكة فهو من خافى المسجد الحرم لانهم يكن من
 المسافرين رة انتهى وفيه بحث لانه لم يرم على هذا ان يكون كل مكان بنبه وبين مكة
 اقصر من هذه السفر من خافى المسجد الحرم وان كان مكانه دون ليقتا كما هو
 الشفعي رة **قوله** ووجهه ان موضع ذلك في الكلام الوب كبعيد والقوان نزل
 لسانهم وما ذكرتم من الهدى قريب لا يصلح حقيقة له **اقول** يجوز ان يكون من قبل المزمع
 التبا كما في الكثرة تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على النفي على عداة **اقول** الاستدلال ليس
 بالنفهم حتى يرد ما ذكره بل مطلق **قوله** كما لم يكن فان الكلام الاختصاصية
 على النفي عن مكان من خافى المسجد الحرم فمثل بعد ما كتبت هذا راجعا ليدان
 فوجدته قد استدل على المطلوب بهذا الوجه فكترت الله تعا **قوله** والاصل في الكلام
اقول غير مسلم ومن ثبت ذلك **قوله** لان الالمام قطع متعمده **اقول** انتا خير بان **قوله**
 ان الالمام قطع متعمده ان كان صحيحا في نفس يلزم بطلان كتمعه ولا يصح ما قاله
 ولومتعوا جازوا ساوا وان لم يكن صحيحا فلا بد من بيان وجه عدم صحته والى له
قوله وفيه نظر لانه استدلاله **اقول** لكان تقول ضافة الفضيلة الى المنع بيان **قوله**
الحص ولان كتحج بقوت بعضي شري كتحج **قوله** فيه بحث لان طواف الافاضة بخروج
 عشر والثاني عشر على سبق **قوله** ولم يذكر كيفية الدلالة على ذلك **قوله** اي كيفية
 دلالة لفظ الاشر على شهرين وبعض لا كيفية دلالة ما روى عن العبد له وما ذكر
 من كقول **قوله** والظرف لا يستلزم الاستغناء **اقول** لا يجوز ان يقال لا يباح
 الاستغناء **قوله** وكان البعض مراده **اقول** فيه بحثان **قال** المس فان فهم الكلام
 على جازا مراده **اقول** ومن تغيير الدليل ليظهر وجه التفسير فانه شرط منقطع
 على ان لا يكون يوم عرفة وما بعد فجزا التقديم على وقته ايضا وهذا ليس
 فانه شرط متصل **قوله** فان قيل كذا مراده **اقول** يعني قوله لانه ركن عنده **قوله** وقول
 المقى فليس لانه **قوله** لا اسبغ فيه لظهور ان مراد المقى هو الاول والاثني الذي
 ذكره للخصائص في كونه متعفا قال لالمام في الكلام في شرح الجامع الصغير من يعجب

کتابخانه

عن أبي خنيفة رضى عنى كوفى ابنى بقرى كى شهر كى طافا لهما وسى بين الصفا والكر
ثم خلقا او قصرتم اتخذ مكة دارا والكبيرة مأخذا ودار انتم حج من عاتمة قال فحدثنا
وذكر الطحاوى فى هذه المسئلة ان عبد بن يوسف ومحمد لا يصير متمتعاً قال الحسن
وندا اسهوا والاصوب انهما خلفا كما ذكر فى الكتاب فى شرح الامام فاصحان
للجامع الصغير واما الوجه الثالث اذا اعتمر فى شهر الحج ثم رجع الى غير بلد الى
الكبيرة والى الطحائي ونحو ذلك ثم حج من عاتمة ذلك فهو متمتع وذكر الطحاوى
ان هذا قول ابنى خنيفة رضى اما على قول ابنى يوسف ومحمد لا يجوز ان متمتعاً وذكر الحسن
ان المذكور فى الكتاب قول الكل لا خلاف فى هذا فیه وهكذا فى شرح الصدر وشهدنا
وذكر فى المحيط على نقله الشرح الا ان المصنف اختار قول شراح الجامع الصغير
لا تعرض عليه بان قوله ليس بقصر والله الموفق **قوله** لا تحا فحدثنا قبل الحج
فيه بحث الا اذا فرض خلقا **باب الجنات قوله** او بعضونه **قوله** قال ابن تيمية
لعلمه تدارك ان قوله بدين الحرم يعنى عنه ولذا لم يذكره فى قوله ولم ينصق بدين
اخره **قوله** والكتيب يزيل هذه الضيقة **اقول** فيه كلام **قوله** اذا اعطى يوما الى الليل
اقول اوليا كما لا **قوله** لا تحا جيتب شعرا فحيا الدم بكتيما لغد تخير من الدم والضم
والاطعام انتهى ونحن نقول وهو الصحيح كما سيجى فان كان على وجه التداوى
قال ابن القيم اذا كان استعمال تخير من الدم والضم والاطعام انتهى ونحن نقول
وسو الصحيح فى احوالها **قوله** لان المراد يرجع الى بيته **اقول** فيه كلام **قال** الحسن
عليه ليس الجبل وقوله بعاد بعض الناس كل لاراك والاكرا وفاقم يعطون ايام
بانفلاس الضعاف وبعدون ذلك رفقا كما لا **قال** الحسن اراد به الصدور
اقول تغيير المراد باهو اخض من مؤدى اللفظ لنخرج بذلك الركن والنفى
الربع من كل منها الدم بخلاف هذه الاعضاء والفارق الحادة ثم جعله
والصدور مقصودين بالخلق موافق حاج في الاسلام مخالف لما فى البسوط
متى خلق عضو مقصودا بالخلق فعليه دم وان خلق لاجس مقصود فصدقه **قوله**
فانه بمنزلة ان ليس غيره محيطا فى عدم ارتفاقه فحالا يجب عليه فى الكلبان
صهنا **قوله** وجوابه ان الفارق طاهر لان يجر وليس المحيط لا يلزم شئ بل بدو

يوما ولد واحد حكم المبتدأ فيكون في ابقائه عليه مقفرا بجل في **فصل** وان نظر الى
 امرأة **قال المصنف** ومن التفتي غا بفلسفه **اقول** يعني الحكم في تلك الصور لا الف بالانزال
 بجميع الامرين من الكف بالانزال وعدم وجوب شي عند علم الانزال ويلمح ان كلمة غا في
قوله وروى عن الشافعي انه انزل اه **اقول** على شربه يكون كقوله غا في كلام المصنف انه
 لا يخفى **قال المصنف** فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفتح **اقول** اما في الفتح فيحصل فيه
 فان قيل المطلق يفرق الى الكمال **اقول** وفي فتح القدير الواجب انظر الى المطلق الى الكمال
 لا الى الاكل ويحيته الهدى كانه في الشاة بخلاف السمكة بالنسبة الى الفطر العلم فان تربية السمكة
 ما قصته **قوله** لان الجماع قبل الوقوف اه **اقول** فعلى هذا يكون الوجه الثاني من شبهة الاول
 وينبغي استقلال كل منها **قوله** قيل غا ذكر بكلمة او يكون انما بين يدي شرب
اقول ان استفاد من تلك الكلمة جواز السمكة بغيره مستقلا كما لا يخفى **قوله** وهو مثبت في خبر
 لا يتوقف على اثباتها **اقول** وهذا ينسب على الوجه الثاني من وجهي الاستدلال بان
 على وجه الاول فلا حاجة اليه فانه اذا دخل على الجماع يكون من قبل المشاهدة **قوله**
 والنوم كالنساء اه **اقول** كان المنسب لساق كلامه ان بين وجه الحاق بالنساء وفعل
فصل من طاف قال المصنف وان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت الحبيب **اقول** المأمور به في الآية
 طواف النسبة الزيادة على سبق لا بطواف القدوم فوجه دلالة على عدم شرط
 الطهارة في طواف القدوم والحواس به يعلم منه ذلك بطريق الدلالة والاولى فليقل
قوله قال فاذا شئخ في هذا الطواف دليل الى قوله وقبلة حيث من وجهين **قوله** فينبغي ان
 ما ذكره جوابا ليس يوردهما من ان طواف القدوم مستلزم لترك لا يلزم شي فاف
 ان لا يلزم ترك الطهارة فيه وظهر باذنه لا وجه لما قاله الشارح على تقدير كونها مستلزمة
 وليس في الحكم على سنوية الطهارة بل على سنوية الطواف وينفع خبره الاول
 فانه كلام واحد شاع عن سنوئته اه **قال المصنف** ومن طاف طواف الصدرة محذورا فعليه
 الى قوله ولو طاف حيا فعليه شاة اه **اقول** قال العلامة الزملي فان قيل فعلى هذا سويتم
 الواجب والتفان في طواف القدوم ما اوجبتم في طواف الصدرة قلنا طواف القدوم
 يجب بشرط فيه فاستويا انتهى ونحن نقول نعم الا انه يجب بالحياء الجسد فلا بد ان
 بينه وبين حيا يجب بالحياء لئلا يقع على ما قرأنا فقل **قال المصنف** فان رجع الى الحكم

كلامه في قوله
 لا يتوقف على اثباتها

فيليه

فعليه دم **اقول** في شرح الكفر ولو عاد الى اهلده ولم يعد الطواف فيزده دم في التكرار
 ترك شرط منه بوجوب الدم وهذا اولى لانه قريب من الموضع وان كان في الكون
 ان يجب فيه الصدقة على فداها انتهى فعلى هذا يكون الواجب قول المصنف
 الطواف في الواجب يعني الغرض **قوله** فالافاضة قبل الامام لا يكون الا قبل الكون
 يجوز ان يفيض بعد الخوض قبل الامام او لا يجب على الامام ان يفيض مع الخوض
 بحيث لا يتحمل من افاضته والخوض كما مع انه لا يلزم على ذلك المفيض بعد الخوض
 قبل الامام شئ ومقتضى كلام الكتاب ان يذره فاذ صاحب الحاجة على حاله **قوله** فليقل
 ترك طهارة اه **اقول** لانهم ذكروا ان في غير شرط ولا بالاستدانة بل بشرط
 فليقل طهارة مذكورة فقل **قوله** ان التمر وكسرة الخبز مع الامام **اقول** بل واجبا
 بعد الخوض وانما كان في التمر الخبز لان وجوبه ثابت بها وقوله مع الامام بمنع
 على اسنقه **قوله** وقوله ان ان يكون التمر وكسرة الخبز من النصف استثنائا
اقول فيه بحث فانه كان في كلامه سخرا **اقول** فيه بحث اوله يلزم السكرار لظهور ان
 في تقديم السكر على سوي وكره اوله ولم يثبت بهذا مع امكان الاكتفاء بالسكر
 ما ذكره اربعة التفصيل والتوضيح **قال المصنف** والحاصل ان المصنف توقع **قوله** يجوز ان
 قيل غفقه تينا وما و بار و افان التوقيت لا يكون بالحياء بل بالكرامة ويجوز ان يرا
 التعيين بما **قوله** فالجواب ان محل الفعل الزايل اه **قوله** فيه بحث فان محل الفعل
 الفرج هو الهدى ولا يجوز في خارج الحرم كاسبي في باب الهدى ولعل قول
 وهذا الكلام في التوقيت في حق التعيين اه يخفى ثبوت الجواب **قوله** وفيه نظر لانها
 في ايام التمر وكسرة مكان موقفة **اقول** فيها اذا كانت جائرة فيها لا يخرج
 وفيها **قوله** وقوله بخلاف المكاني قوله واليه ذهب صاحب الحاجة ويكون معناه
 يتوقف به عند ابي حنيفة وغيرهما التمسك على تقدم من الاتح وجوز ان يكون
 مستصلا اه **اقول** انت خير بانه ينبغي ان يكون المعنى على افاذه صاحب الحاجة فان لم يكن
 بين الاصل ومن توقع الحلق في الحج بالزوا والكم اراد ان بين حال توقيت في الحج
 وعلى ذكر الشارح بغير توقيت بالمكسرة وكذا ذكرها فقل **قال المصنف** فان طاف
 قبل ان يذبح فعليه دم عند ابي حنيفة دم بمحلق في غير اوانه اه **اقول** قال الا

فخط صاحب البيت لانه جعل الدين جميعا لها ليجازي وجعل في بابها كوا احد
والا فليجزيه انتهى وتعالى ان يقول لا خط او الكوا بها فكذلك دم الجناية على الا حرام
بالتي في غير اوانه وانما في تاخير الذبح فهو من رخص لا يجب به الدم عند اذ القرض
على الكوى ولهذا لم يتقل منها الا اختلاس ثمنها ولو كان الكوا يجب دم جناية النحر
لما خلا في كالا ينجي فان قلت فذلك في الجناية على الاحرام قلت نعم ولكن الكوا
في الجنبين على المعصية وانما التاخير فانه لما كان حلالا لاختلاف مكان اذون وامر
فتأمل **قوله** وهذا في ذكركم كمن غير مطابق **قوله** بل مطابق له على رواية الكشي
قوله ومع عدم مطابقه فهو من قبض **قوله** لا ما تقتضيه او الكشي فيما سبق
والذي اثبتته هذا دم الجناية على الاحرام فتأمل **قوله** فانه يترجح ما تجي لا يقول الكاشي
الصورة لوجوب بشي يغلق بالكمارة اصلا **قوله** لانم ذلك بل كراو لا يجب
بسبب تاخير السكا اذا كان الكلام فيه **قوله** لم يجب عليه شي **قوله** فيه كذا فانه انما يجب عليه
لجناية منه على احواله لعدم توقع الخلق في جده يكونه قبل الذبح وانما الكاشي
والاولي ان يقال في الجواب انه لم يكن الا على احواله فلو اذعن عن فعال كونه
دم واحد فتأمل **قوله** ودم اذ الى قوله واجبا ايضا **قوله** دم تبدأ وقوله واد
فصل علم ان صيد البر **قال المصنف** وصيد البر ما يكون توالده **قوله** الموصول
عن الصيد فلا يدرم عموم التوقيف عن الكوف **قوله** اي بين عدم دخولها الى قوله
قوله ويجوز ان يكون استثنى بغيره استثناء اذ يجوز ان يستثنى الله سبحانه
متعلق فيظهر صلي الله عليه وسلم **قوله** اما بقوايها وبجناحه **قوله** فيخرج مثل الكبيك **قوله**
وسباني الغدر عن ذلك **قوله** لا يصلح ما ذكره عذرا على سبب البرية وذكر الكوف
ان شاء الله تعالى **قوله** وقيل لوجوبه **قوله** فان الكشي يمنع المخرج **قال المصنف** فتأمل
لا تقبلوا الصيد وانتم حرم الالبه **قوله** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقطروا
وانتم حرم ومن قبله منكم صيدا فخر او شل اقل من النعم حكم به ذوا عدل منكم صيدا
بارك الكعبة او كفارة طعام فكين او عدل ذلك صيدا ليدوق وبال امره **قوله**
لنعم ومن عاد فتيقن الله منه والله عزير ذواتهم قال في تفسير الميرزا **قوله**
هدايا حال من الكاشي في اي حكمه في حال الهدى انتهى ونحن نقول ينبغي ان يكون حال

اي صائرا

اي صائرا هديا وقوله او كفارة معطوف على ذواته وقوله طعام بل من كفارة او
مبتدأ محذوف اي طعام وقوله صيدا ما يمينه للعدل **قال المصنف** فاشبهه بالاكل حلالا
قوله قال ابن المصنف كون الكوا حلالا لا اتقاني والكر او اشبهه بالاكل حلالا على صيد غير
حلالا كان او حراما فانه استثنى الا بخلوله في الحرم كما استثنى الصيد مطلقا الا من
لا حرام فكان ان تعويت الا من استثنى ما يلزم لا يوجب الجواز كذا تعويت استثنى
لا يوجب انتهى والكوا فندى ان قوله والذئب عطف بغيره للكل لا يجوز صيد
من قال كراو بالكل الكفور الذئب كما يجب ووجهه ان ليس بصيد فلا يحتاج الى
فتأمل **قال المصنف** ولما ماروينا من حديث ابي قتادة رضي الله عنه **قوله** اي في باب الاحرام
انه لا يدل على الجواز **قوله** وانه يدل على انه الكوا لانه **قوله** المقصود من الاشياء
هو وجوب الجواز على هذا التفصيل الواقع في النظم لا مجرد كونه **قوله** من محذور الاحرام
ولان الكوا لانه من محذورات الاحرام **قوله** جعل كل واحد من قول المصنف ان الكوا
اه وانه تعويت الا من اه انما الى دليل يستقل على الخط ولا يخفى عليك ونحوه
الا فقام على محذور الاحرام لا يوجب الجواز الذي نحن بعده واثباته المبته فلا يخفى
كون هذا المحذور في النقص الا لما في حق نيم الحرم ويؤيد كون الثاني من ثمة الاول
بترك الكلام التعليلية فيه في كلام المصنف **قوله** وذكر الصيغ لغيره الى الخبر وهو تفويض
من الصيد **قوله** او يكون الكوا لانه في تأويل ان مع الفعل **قوله** والثالث ان ياجده
اه **قوله** والاولي ان يقال ان تعويله الكوا لانه **قوله** فالحال ان مناط الاطلاق في
ويبطل القياس **قوله** فيه بحث **قوله** فحاز ان نيت حكم النسيان بليل او وهو قوله
اه **قوله** بالقياس كما را ايضا **قوله** على ان صفة التعبد في الفعل يمنع اه **قوله** مسلم في
ولكن قتل البهيمة سيما اذا كان مباح الاصل لا يشهد به فلا يكون فظاوه او في
لا يخفى **قوله** ولكننا نقول ان ذلك داعا مستحلا او مستحبا به اه **قوله** كما ان
ما الدليل على هذا التقييد ولم لا يجوز ان يكون العود متعديا من وجوب الكوا لانه
والحاق العباد بالبيد بالذلة كالحاق الخطي بالمتعدي عند مخالفا العباد الحكم فاما
الا يرى ان الصيغة بالاحرام تصير كبيرة **قال المصنف** الجواز عند ان خيفة واهي
رحمها الله ان يقوم الصيد في الكاشي قبل **قوله** فيه تسامح لظهور ان الجواز

بالاشتقاق **قوله** ولا يمكن الحمل عليه خروج ما ليس له مثل **قوله** اقبل اليك يا رب
 شيئا من الصبوة والاتقاء المثلثة بين الحيوة صورة ومعنى **قوله** اوحى الله لاهل صورته ومعنى
 المثلثة اما **قوله** المثلثان حي الموجود وان الشرك كان في جميع الصفات النفسية وهي
 في وصف الشئ به الى تعقل رفرز ايد عليه ويقابلها الصفات المعنوية **قوله** اولا بالنفس في
قوله كما بين في الاصول **قوله** والمجاهر منها مراد بالاجماع اه **قوله** الفع المجازي لفظ
 يتم المثل الصوري والمعنوي فلا يلزم عموم المثلثة ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله**
 وبمثل ذلك نقول في الآية الاخرى **قوله** لا تاتيه وتنت على ايها المثلث بامثل صورته ومعنى
 غضبته فليكن كما سيأتي في كتاب الغضب وعلى ايجاب النسخ بالمثلث معنى في غيب القبيح
 اذا هلك غير المغضوب كما اتفرقه به هنا فانظم لفظ المثلث كليهما فوروا الى غير
 العين او افرغ ليس من ايجاب فتح المثل فتأمل **قوله** فان قيل ما تضع قوله هدايا وسواها
 من جواهر اه **قوله** بل من الضمير في به فان جواهر اما ابتداء او خبر والحال اما يجوز على الفعل
 المفعول به على الاشتداد **قوله** اجيب بان معناه اه **قوله** لم يحصل مما ذكره الجواب على السؤال
 والاولى ان يقال قوله تعالى هدايا حال مقدرة اي صائرا هدايا به اسلمه الشراء به
 بل لا عنه **قوله** وقيل اي التبرير **قوله** يعنى الاتعاني **قوله** فلم يكن في الآية ولا له اجيبا **قوله**
 فان قلنا عدم الدلالة لا يستلزم الدلالة على عدمه وقد بين انهم نبوت الانبياء في الحديث
 فثبت في الاخرين بالاجماع المركب ولا يفيد ما ذكره بدون ابطال متمسكة قد انكسر
 بقوله وانما يرجع اليه في يقوم المتعلق **قوله** وقال **قوله** بالصا والمهمله اي اختصها
 وتعطى فيها **قوله** وقوله لان الارقاع لا تنوب عنها **قوله** والاطهر عندي ان ضمير عنه عايد
 يعنى ان جرد الارقاع بدون التصديق لا تنوب عن الطعام وانما تنوبها بتجسس الهدى
 علم قوله والهدى لا يذبح الا بكه **قوله** وقيل هو محمد حبا لمثل **قوله** صاحب القليل هو محمد بن ابي
 ولكن انكره الانقباة على ما في شرح مختصر الكرخي والايضاح وشرح الاشع وشرح
 الضيوع الاسلام من انه غير قيمة المتعلق عند محمد **قوله** اه **قوله** او بجته والعقوب في القراءات
 والكلاب العقور **قوله** اتفقوا على ما على ذكر القارة في المشتبهات فلا وجه تركها في
 انه انما لم يذكر بالانقباة من الصبوة فلا معنى لذكرها في شيئا من مشتبهات منها وليس في الحديث
 فظ الاستثنا حتى يرد عليه شئ فتأمل **قوله** وذكر القصة في اول هذا الفصل الستة **قوله**

فغان

فكان الوجه لا ينص على الجنس كما لا يخفى والاولى ان يقال ان ذكر الذنب بعد الكل العقول
القطعية لتفريق ترجيحها من المعنى كونها اولى من الكل العقول والذنب فان الكل ليس
الصحيح فلا حاجة الى استثناء من الآية فليس **قال الحق** والرد بالخواص الذي ياكل الجاني **قوله**
ولا على التخصيص فتشفي في تفسيره روى ابو داود وعن الحذري روى عن علي بن ابي حمزة
عنه يقول الحرم فان قيل الحرم الحية والغرب والفويستقة والكل العقول وهذا
العاوى ويرى الخواص فلا يتصور ما بدس على الواجب كما هو متصور قبله على ما ذكره ابو سعيد
عن قتادة على الخواص لا يقع وهو الذي ياكل الذرع لنزع التعارض **قوله** وقع تكرار الآية
الى قوله وكان يستغنى عن ذكره **قوله** فيه زيادة الحط فلا يكون تكرار المحضات **قوله** اذكر
في هذا الباب قبل ورتين ونصفا ورق تخميناً وهو قول الحسن الفواشي في قوله
سنة وسيا في الحذر عن ذلك **قوله** وقيل فعلى هذا انه **قوله** يعني الاتفا **قوله** ان هذا
بصيلة **قوله** فلا يحتاج الى الاستثناء من الآية **قوله** فيه نظر لانه **قوله** لو صح هذا السطر لم
مفهوم الضعفة بل يابى انما يحتمل **قال الحق** الضب والبر بوع ليس من خمسة المستثناة
قوله يعني ليس احكام من قبل خمسة المستثناة وانما اولها بليتقيم التعليل الذي ذكره
لانها اه فتأمل **قوله** كما انه يتبقى اثبات الوحدة **اقول** يعني اذا اخبرت عليه السوء
فيها انما اذ اثبت الحكم لجعل شيء فلو ثبت شيء منها لم يتبقى الحكم **قوله** وليس
لذلك بعده عنهما فلا يكون في منع الفواشي ليلحق بها **اقول** وهذا يدل على تناسخ
التعاليق ايضا **قوله** وقال زفر بن يحيى فيمنعه **اقول** الظاهر ما قاله
كون ظاهر الآية معه على ما ترفيعه ما وكل الباس على الضعيف فان
ما يباع باعلى الاثام كالليل والاسد والبير والنام ان جلد كل منها لا يباع
على قيمة الشاة وجواب الاول يعلم من قوله لانه محارب اه فتأمل **قوله** فيمنعه
لان قول عمر رضي في هذا التحل بمنزلة خطاب الشارع **اقول** والجواب ان عدم
التخصيص على نفي الحكم عن عداه انما هو في كلام الله تعالى وكلام نبوته صلى الله عليه
وسلم واما كلام غيره فليس كذلك بل بمنزلة الروايات كما يعلم من الاصول وهذا
مراد الجيب ولا شك في صحة **قوله** والجواب ان الاستدلال انما هو بفعله
اقول كيف يستدل بفعله ولا يتعلق بالمدعى **قوله** والثانية كثيرة **قوله**

والمشيت ان خضبت في جنة النقي ابدى رسول الله عليه السلام في الزمان هو في جنة

انما انكره في شرع الرافضين لشرع الناس **قال المصنف** مع وجود الادل
 الشرع لا يجب ان يكون له **قوله** منقول بقوله صلى الله عليه وسلم فليكن
 ان يقال انك على خلاف القياس **قال المصنف** والمراد من البطل الذي يكون
 والقياس **قوله** واما البطل الذي يطير فهو صيد يحيا بالبراءة بقوله كذا في
 مختلفين والاشتمال الوجودي **قوله** فان قلت عبارة المصنف وتعليل يدل على
 محل له وغيره **قوله** فان قيل مقتضى هذا التعليل ان لا يجل فيه اذا كان ذلك
 لما انتقل فعل الذبح اليه كان ذابحا وذبيحة الحرم تحرم عليه قلنا ذلك
 مباشرة حقيقة فلا يكون سببا لمحرمة عليه **قوله** وذلك لان التعليل لا يستقيم
 من غير بل اذا اتفق محققين ايضا وكونه عالما له انما هو في حكم التمسك فانه لما حرم عليه
 الشرع عالما لنفسه بل في غير قائل **قوله** حرم عليه لانه ايضا قولا واحدا **قوله** فليس
 حل من الحرم بل في له ايضا محذور خرج به الرمي **قوله** ولما سمع عنه الى قوله بمعنى التمسك
 او التمسك في لا معا لحيثية بمعنى التمسك كما حقق في علم الاصول **قوله** اجيب بان وجوب
 في ان يفسر ليس له انه **قوله** توضيحه انه لا مجال في ان يفسر ان يجعل ميتة اوكس محلا للذبح
 يجري فيه ما قيل في ذبيحة الحرم **قال المصنف** **قوله** صلى الله عليه وسلم لا بأس بان ياكل حرم
 صيد ما لم يصده او يصاد له **قوله** قال الفاضل الطيبي في التمسك في شكا لان الظاهر
 يقتضي الحرم وغاية ما يمكن فيه ان يقال انه عطف على المعنى فانه لو قيل لا يصيد في
 الحرم لان ظاهر بقوله هذا المنع **قوله** وقوله فيما اصطاده لاجل الحرم **قوله** في
 يخرج امره اما اذا اصطاد لطلب الحرم صيدا بامره اختلف فيه عندنا فذكر الطيبي
 يخرج على الحرم وقال الجرجاني لا يحرم قال القذوري هذا اصطاد وانما على روى
 انتهى **قوله** سواء امره بذلك **قوله** في غير بحث فانه على الوفاق لا على الخلاف كما يدل عليه
قوله واعلم ان هذا الحديث روى بالرفع الى قوله لانه صار معطوفا على المعنى لا
قوله فيبغي ان يكون منصوبا الا ان يقال هو معطوف على ان مع الفعل فلي حذف
 في المعطوف كما في الا ايضا الزاجري احضره او يقال قد تخمّل ان انما صيد
 على انهما المصدرة كما في رواية ابن عيينة من راد ان تيم الرضا عنه وقولنا
 ان يقرآن على اسمي السلام وان شأنا احد علي هو قولنا كبريتي نص

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له
 لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

ابن هشام في معنى اليبس من اللحم يقول هو عطف على الحرم **قوله** وقد وجدنا
 وجه القياس الى قوله فاستمع الا منصف الاقوال **قوله** في قوله وجه القياس
 والوجه جوابا لقياس **قال المصنف** طافا لث في فانه يقول في شرع **قوله** ولا يفتن
 وكثره التمسك بالحرم فان عليه ان يرسل الصيد عند ما سيبي بعد طرفة لا
 لا ترميه باجره ان لا يعرض للصيد لاجل الشرع بخلافه **قال المصنف** **قوله** اذا صار
 صيد الحرم فاستحق الا ان **قوله** اذ لا واما الامور المستمرة حكم الاندك في
قوله وقوله لما قلنا ان رة الى قوله لان البيع لم يجر **قوله** وسواها ان
 لانه توفى للصيد بتقويت الامن فان قوله وكذلك ثارته الى رد البيع حال
 وجوب لجره حال ملكه **قال المصنف** وقيل اذا كان العتصم فيه لزمه ان ياكل
 لا يبيع **قوله** ومنه يعلم ان يفعل الناس من شرا الطيور من القبان في
 اطلاقها حتى عند لائها ملكه وتضييع الملك حتى **قال المصنف** فان قطع حبش الحرم
 وليس يملكه ولا هو متا نيبة الناس فعليه قيمته الا فيما جف عنه لان حرمه
 الحرم في حلية السلام لا يختص في لائها ولا يفسد شرها **قوله** صلى الله عليه وسلم
 لا ياكل اي لا يقطع يقال طلاه واخذاه فطعمه ثم يبيعه ما ياكل لان
 الرطب والحبش اسمه اذا يبيس في الصبح ولا ياكله رطب حبش وجوانه في
 احمر خرأ بقرينة وما جف من شجر الحرم لا ياكل فيه **قال المصنف** وقيمة اخي ضياء
قوله قال ابن القيم هذا على قولها انما على قولنا في حقيقته فلا يتصور لانه لا يبيع
 عنك ارض الحرم بل هي سواها عنده انتهى مع على طاهر الرواية عنه واما على روى
 فقولنا كقولنا وعليه الفتوى كما نصوا عليه **قوله** ولنا ما روي الى قوله وانما
 فيما لا يكون فيه نقص بجلانه **قوله** فان توفى موضع الضرورة مشناه من
 الشرع فلا يكون القطع بالمشا فرفضه القطع بالجلان في الحق به ثم اقول في قوله
 ولنا ما رويناه بحث اذا لا واما ان يقال ولا ياكل لان كماله في قوله **قوله** يبيع
 ان انقص في القطع لان الرعي لكن لان الضرورة **قوله** حتى هذا المنع هو
 وتقريره على الترتيب الطبيعي ان يقال لان الضرورة لان حمل الحبش من الحرم
 ولو سلم فاعبانا فيما لا نقص فيه ثم اقول اي حجة الى اثبات الضرورة اذ لم يبا

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

لا بأس بان ياكل حرم صيد ما لم يصده او يصاد له

انقص الكرمي **قوله** وقد ذكرنا ان لا ضرورة في كرمي **قوله** وكذلك في الاذخاري
 انما من الكل **قال المص** ان نجا وزا ليقا بغير احوام **قوله** استثنى
 ذلك ليس مما ذكره بل بكرة **قال المص** واذا اشترى حلالا بين في قتل صيد لم يملكها
 جازوا **قوله** فان قيل الفرق بين هذه مسئلة وما اخرج مما نحن فيه صيد
 من الحرم فانه يجب على كل واحد منهم جواز كامل فلما اخرج كرمي على الاحرام **قوله** **قال المص**
 ومن اخرج طيئة من الحرم **قوله** وفي كتاب النصب تفصيل يتعلق بهذه مسئلة **قوله**
 انقص بصفة شرعية صفة تلك ترى الى الاولاد **قوله** قوله صفة تلك مبتدأ وقوله
 الى الاولاد خبره والضمير قوله صفة راجع الى ما في قوله وكل **قوله** ونقص بكونه
 فانها **قوله** الضمير في قوله فانها راجع الى الموصوفة **قوله** وهذه صفة شرعية ولم يشر
قوله لانهم ذلك فان لها ولها واجب الرد ايضا ولهذا الوضوع بعد طلب المالك ذلك
 اذ في تعدى فيه والتفصيل في كتاب النصب لو منع المالك وله الموصوفة بعد طلب
 حتى ان ضمة ايضا كذا في كتاب النصب **قوله** فان زو ايد النصب غير مضمومة **قوله** الى
 على عدم السرية **قوله** لانها ليست بصفة شرعية **قوله** انت خير بما نابع سيرة المص
 لا سيرة وجوب الرد ولا يمكن ان يقال خلاصة الجواب منع وجوب كل صفة شرعية مستند
 ان يمنع منه مانع يقول كذا في الكلام على السند لا يخفى عن كمال **قوله** ولا يخفى
 لا يتحقق **قوله** عدم تصور الموصوفة ليس لعدم تصور وجوب الرد الى المالك
 وفيه الكلام ثم اعلم ان قوله ولان تصوتا معطوف على قوله لانها ليست بصفة شرعية
باب مجاوزة الوقت بغير احوام **قوله** استعمال الوقت بمعنى مكان الاحرام **قوله**
 بناء على ما مر حال الكوفة **قوله** من انه اذا اراد بالرجوع فانه يرجع الى بقية الذي كان
قوله وطهر كذا ذكرنا ان قوله وسلم لرجلنا المتعبر في ذلك **قوله** فيه بحث اذ
 يكون ايضا قبل الابتداء بالطواف فلا دلالة لئلا على الترتيب نعم لو كانت العبارة
 فاستلم المص لا ذكره **قوله** بالعمرة المنصورة **قوله** الطاهر المظفر زائدة **بالنصب**
الاحرام الى الاحرام **قوله** فباعتبار معنى الجانية وكذا عقيب الجانية وابتاعا رعدة جملته في
قوله وايضا ما ذكر في هذا الباب تصانح الاحرام وفي الكتاب ان ياتي بغيره فكان في سبيل
 المقابل فذكر عقيبه في باب على حدة ولعل هذا الوجه اولى **قوله** وقوله لا كذا كذا طافا للعمرة اقل

قوله لا يملكها جازوا
 قوله من الحرم فانه يجب على كل واحد منهم جواز كامل
 قوله وفي كتاب النصب تفصيل يتعلق بهذه مسئلة
 قوله قوله صفة تلك ترى الى الاولاد
 قوله قوله صفة تلك مبتدأ وقوله الى الاولاد خبره
 قوله فانها راجع الى الموصوفة
 قوله وهذه صفة شرعية ولم يشر
 قوله لانهم ذلك فان لها ولها واجب الرد ايضا
 قوله اذ في تعدى فيه والتفصيل في كتاب النصب
 قوله حتى ان ضمة ايضا كذا في كتاب النصب
 قوله فان زو ايد النصب غير مضمومة
 قوله على عدم السرية
 قوله لانها ليست بصفة شرعية
 قوله انت خير بما نابع سيرة المص
 قوله لا سيرة وجوب الرد ولا يمكن ان يقال خلاصة الجواب منع وجوب كل صفة شرعية مستند
 قوله ان يمنع منه مانع يقول كذا في الكلام على السند لا يخفى عن كمال
 قوله ولا يخفى لا يتحقق
 قوله عدم تصور الموصوفة ليس لعدم تصور وجوب الرد الى المالك
 وفيه الكلام ثم اعلم ان قوله ولان تصوتا معطوف على قوله لانها ليست بصفة شرعية
 باب مجاوزة الوقت بغير احوام
 قوله استعمال الوقت بمعنى مكان الاحرام
 قوله بناء على ما مر حال الكوفة
 قوله من انه اذا اراد بالرجوع فانه يرجع الى بقية الذي كان
 قوله وطهر كذا ذكرنا ان قوله وسلم لرجلنا المتعبر في ذلك
 قوله فيه بحث اذ يكون ايضا قبل الابتداء بالطواف فلا دلالة لئلا على الترتيب نعم لو كانت العبارة فاستلم المص لا ذكره
 قوله بالعمرة المنصورة
 قوله الطاهر المظفر زائدة
 بالنصب الاحرام الى الاحرام
 قوله فباعتبار معنى الجانية وكذا عقيب الجانية وابتاعا رعدة جملته في
 قوله وايضا ما ذكر في هذا الباب تصانح الاحرام وفي الكتاب ان ياتي بغيره فكان في سبيل المقابل فذكر عقيبه في باب على حدة ولعل هذا الوجه اولى
 قوله وقوله لا كذا كذا طافا للعمرة اقل

قوله لا يملكها جازوا
 قوله من الحرم فانه يجب على كل واحد منهم جواز كامل
 قوله وفي كتاب النصب تفصيل يتعلق بهذه مسئلة
 قوله قوله صفة تلك ترى الى الاولاد
 قوله قوله صفة تلك مبتدأ وقوله الى الاولاد خبره
 قوله فانها راجع الى الموصوفة
 قوله وهذه صفة شرعية ولم يشر
 قوله لانهم ذلك فان لها ولها واجب الرد ايضا
 قوله اذ في تعدى فيه والتفصيل في كتاب النصب
 قوله حتى ان ضمة ايضا كذا في كتاب النصب
 قوله فان زو ايد النصب غير مضمومة
 قوله على عدم السرية
 قوله لانها ليست بصفة شرعية
 قوله انت خير بما نابع سيرة المص
 قوله لا سيرة وجوب الرد ولا يمكن ان يقال خلاصة الجواب منع وجوب كل صفة شرعية مستند
 قوله ان يمنع منه مانع يقول كذا في الكلام على السند لا يخفى عن كمال
 قوله ولا يخفى لا يتحقق
 قوله عدم تصور الموصوفة ليس لعدم تصور وجوب الرد الى المالك
 وفيه الكلام ثم اعلم ان قوله ولان تصوتا معطوف على قوله لانها ليست بصفة شرعية
 باب مجاوزة الوقت بغير احوام
 قوله استعمال الوقت بمعنى مكان الاحرام
 قوله بناء على ما مر حال الكوفة
 قوله من انه اذا اراد بالرجوع فانه يرجع الى بقية الذي كان
 قوله وطهر كذا ذكرنا ان قوله وسلم لرجلنا المتعبر في ذلك
 قوله فيه بحث اذ يكون ايضا قبل الابتداء بالطواف فلا دلالة لئلا على الترتيب نعم لو كانت العبارة فاستلم المص لا ذكره
 قوله بالعمرة المنصورة
 قوله الطاهر المظفر زائدة
 بالنصب الاحرام الى الاحرام
 قوله فباعتبار معنى الجانية وكذا عقيب الجانية وابتاعا رعدة جملته في
 قوله وايضا ما ذكر في هذا الباب تصانح الاحرام وفي الكتاب ان ياتي بغيره فكان في سبيل المقابل فذكر عقيبه في باب على حدة ولعل هذا الوجه اولى
 قوله وقوله لا كذا كذا طافا للعمرة اقل

عند هذا قوله وهذا الوجهين **قوله** ويجوز ان يكون لازمة بقية السباقي السابق
 وانما اذا كان لفظا فيعمل به الوجهين **قوله** فيبحث فان ما من جنسه واجبه على
 مما ليس من جنسه واجب **قوله** فيبحث هذا قال ابو خنيفة رحمه الله ان توجه الى اداء احد صلاتي
 للآخر **قوله** فيبحث فانه لا يغير سجدة التوجه الى سجدة رافعة كما يشبهه كقوله انما في سجدة
 سكونه في الاصل **قوله** فذكر ان لا لفظ احتق ثم لفظ التقصير لان لا فصل في حق
قوله لا يقع من كذا العبارة هذا التفصيل الاول ان يقال كذا مرة لفظ احتق بانه
 التقصير باجواز كل منهما **قوله** فاما ان يكون هو في نقله من سجدة **قوله** باجواز
 يلزم احدهما **قوله** لان كسبة احوال كسبة على العمرة لا ادخال العمرة على كسبة الى قوله لا يغير
 في الاصل **قوله** فيبحث فانه يستدل بالية على كسبة واحدة ما يستدل الى البنيان
 القرآن في مثل قوله جعل الحج احوال بين بين كعبه وامنته وقوله وجعل في الاصل
 الاول ان يقال يوجد في الاصل **قوله** والعامل فيها من الكسبة في معنى قوله في
قوله فان كانت من كسبة الاشارة بل العامل فيها هو انساب الجبل الى كعبه كما قرأه
قوله والطاهر لا طلاق على ذكره **قوله** يبرش كذا كعبه قول كسبة ما في الاحرام وفي
 الاعمال الباقية **قوله** لما بين الى قوله لان الجميع بينهما شروع **قوله** والطاهر ان يبرش
 قوله تصح شروع فيهما **قوله** اجيبان بحد شروع في كسبهما **قوله** وان اردت ربا
 فراجع قيل بان لا يمكن من الهداية وشروحه **قال المص** لان كذا كعبه عليه مانع في
قوله بين وجه الحل من بناء افعال كسبة على افعال **قوله** فلا حاجة الى قوله في كسبة
 لا سيما وقد ذكر بطلان **قوله** يجوز ان يبرش كذا كعبه مني الحج في كسبة قولان
 في حقه **قوله** لان معناه يلزمه الرقص مطلقا **قوله** وفيه انه لو كان مني ذلك كذا وقيل
 تكرار دلالة لقوله وقيل اذ اطلق على ذكره بل دلالة على تنقيده **قوله** بالاحصاء
قال المص واليه الاشارة **قوله** مرجع الضمير التوقيت باطم المصنوع من قوله مني كسبة
 والارادة لم توف قريبا في زمانا **قوله** فان قيل هذا ما ذكره من الدليل بل على قوله
 ذلك لان مجرد فعل النبي ثم **قوله** قل علما اصول اذ نقل عن النبي ثم فعل فان كان
 او حاصلا به فلا ايجاب اجمالا وان كان بيان الجمل يجب تنبيه اجمالا وان كان غير ذلك
 يجب تنبيه ام لا لان البعض من الشريعة نعم وقال لا كسبة لا وهو الحق اذ اوقف

في السجدة السابعة من الحج
 في قوله لا يغير سجدة التوجه الى سجدة رافعة
 في قوله لا يقع من كذا العبارة هذا التفصيل الاول

عندنا

ان قوله ان جرد فعل النبي صلى الله عليه وسلم انه يتطرق اليه كمنع ثم ان امره هذا هو الذي
لا خالفه البتة على نقل من الصحاح **قوله** اجيبنا في هذه المسئلة عن ابي يوسف التي هو
او رد دليل وانه الوجوب **قوله** فيكون في عبارة الفضل الكسب حيث يفهم منه ان
من تمت الاول هو الطاهر وقوله عليه ذلك يبيح قد استعمل عليه في غير
فضل كما من الكساح وقوله ولو لم يفعل لاشي عليه فربية لذلك **قوله** فلا يحتاج الى
قوله مع ان تحليلها هو عدم توقف العدة فلا يتوقف التحليل منه ايضا فصار
الحكم **قوله** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته عتقه بديل فقد فاته الحج فليحل عليه كالحج
قوله فانه فليحل عتقه يدل على ان كراهة وجوبه في الحج بغير الاحصاء اذا تحلل بالحج
لا بالعدة فصار **قوله** قلنا هذا رأي في ما يذهب اليه النسخة **قوله** غرض المقترض ان يبين
فان قيل لا يحصل لوجود الفارق وقد حصل للحديث الذي رواه علي ان التحلل بان
في المحرم بالعدة وليس الامر كذلك ان يقال للحديث ولا لقان وجوب العدة على
وكون التحلل بعد العدة والنظم يدل على كون التحلل بالعدة فلا بد لانه الثانية
واقول لا كما حكم لفظ قبل هذا في الفارق لم يرد في النظم فصار **قوله** في هذا
قوله هذا عذر بار **قوله** بل ربما لو قال فان بعت المحرم كان مبسا في حقها رن فيقول
حديثي كان غير صحيح لانه هم جنس واحد فلا ينبغي **قوله** فيه بحث **قوله** وهذا
على قولها الى قوله وانما يستقيم على قول ابي حنيفة وفي المحرم بالعدة
قوله لكن لا يستقيم القسم الاول والثاني فيها لانه اذا زال الاحصاء والعدة غير موقوفة
كيف لا يدركها **قوله** فان كانت به من الشين لا يقتضي تحا واما **قوله** انما يستقيم
لا يستلزم الانحاض ومن كل وجه فلا وجه لهذا التحليل بل لا ولي ان يقول فان وجه
يكون في المشبهة اتوى وانما هو به اشهر كما هو جوابه **قوله** اجيبنا به متمسك على التحليل
الا في حق النساء **قوله** واما النساء في باب الفوات **قوله** وكان عرضة بني عمار
قوله اي يقول بعد النسي **قوله** وقلوا لجماعة موقفة **قوله** وادركوا كل الجواهر
التي في عالم يكن ذكره في صلوة الجماعة جوابا كما لا يخفى **قوله** وان الحكم فيما
قوله على ان يكون كل واحد منهما اماره مستقلة **قوله** والصواب لا يثبت الفرضية مع التحليل
الانما **قوله** وفي بعض النسخ اول نيت ولا يظهر له من صحيح ومما قاله الاشاعرة في شرحه

مقدرة

مقدرة باعمال كج وهذا لان لا اصل في الالام المتعارضة لجمع بينهما اذا كان
في غاية الحاجة فان عدم ثبوت الفرضية مع التعارض من كون اصله النسخة
المتعارضة لجمع امر اخر لا يصلح انما في شر حاله اول كما لا يخفى على من قبل **قوله**
قوله وقد لا جعل سعية لغيرها وسعية كسيرة لغيرها **قوله** وانما خير به لا يسير
الغير اذا سعى احده فلم يحصل الجواب **قوله** والصواب لا يثبت الفرضية مع التحليل
وشتمه بالبيان **قوله** اقرار عن انه العدة **قوله** فالجواب ان ما لم يستلزم هذه المسئلة
الاصل والحلف **قوله** سكك الاصل والحلف طريقين لسلكهما صاحب اذا سلكهما فوجه
قوله لا يصلح دليلا على شرط الخ الالام ليجلوه عنه فانه شرط الجواب **قوله** في غير
الى الخ **قوله** والجواب ان الاوليل يتقدم الاول **قوله** في نوعه **قوله** فانه صلى الله عليه وسلم
للمخينة الى قوله عن ابيك **قوله** فانه عن ابيك واعترى يقول النبي **قوله** في غير
ان الحج يقع عن كسيرة عنه **قوله** قال الامام النعماني في شرح جامع الصغير قال
هذه المسئلة تدل على ان الصحيح من كسيرة فيمن يخرج عن غيره ان اصل الحج يكون عن غيره
ولا يسقط به فرض الحج عن الحاج وعن غيره للمخرج عنه ثوابا بنفقة واما الحج كونه عن الحاج
وفي التعاريف عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله مثله ولفظ الكتاب بوجه خلافه في
الكفاية فاهروا له الاصل ان الحج عن كسيرة عنه وفي شرح بكر عن الحاج على قوله عليا
وقال النسخة عن الامر في زيادة برها قيل عن الحج عنه واليه مال كسيرة
عن الحاج واليه مال كسيرة ولكن لا يسقط عنه فرض الحج لان فرض الحج لا يباين في الالام
او بمطلق النسبة ولم توجد واما وجدت النية عن الامر انتهى قال الشيخ اكل الدين قال
الالام الى هذا القول لعمامة المتأخرين انتهى وقال العلامة الزمخشري والصواب
وهذا لا يسقط به الفرض في المأمور وهو الحاج انتهى **قوله** ثم قال صاحب النسخة
وتقدير الكلام وينقض النفقة لانه **قوله** لا قرينة على هذا التقدير **قوله** وقال
فيه اقدم الشرحين **قوله** انما هو الاتفاقي **قوله** ولا يمكن ههنا ايقاع عن الامر
لغيره لا يمكن اصلا وادراك الشرح لهذا الكلام الروي على الاشاعرة فانه زعم ان في هذه
يقع عن الامر من وجه **قوله** والصواب لا يثبت الفرضية مع التحليل
الحكم فديقا لا يلزم هذه الشهادة انما سلك ان الافعال اما وجدت من المأمور حقيقة

على المسلم كما قلنا لم يسمها كلام **المسلم قوله** وكان الظاهر ان يستدل على مطلوبه بان يقال لا حجة
هذه الشهادة لجواز شهادة الكافر على المسلم والتي لا يطلو بها بان يقال لا حجة
والشهادة شرط على العقد **قوله** يقع على اعتبار اثبات الملك عليها بسبب هذا العقد فكيف
هذا الكلام لقوله ان شهادة شرط في الكساح اه فليس مل **قوله** وتركيب لوجه هذا التمسك
في الكساح شهادة شرط اه **قوله** ينبغي ان يتصور تركيب لوجه هذا التمسك اه
شهادة شرط على اعتبار اثبات الملك عليها وكل شهادة شرط على اعتبار اثبات الملك
شهادة عليها **قوله** واما المقدمة الثانية اه **قوله** فيه بحث فان حصر شرط اثبات الملك
في التمسك اه مما لا غنى احبته اليه اصلا وليس كذلك بل لا مقدمة ثمانية لا مخرج
ويكون في اثبات المطلوب كون الشهادة من شرطه كما لا يخفى على من يوفق لفصل
البحر **قال** لان الباب يجعل مباشرة الاتحاد ويجلس الى قوله لان المجلس مختلف **قوله** فيه
اذ لا يظهر ان يقول بدل قوله الاتحاد ويجلس لحضوره في المجلس وبدل قوله لان المجلس
لعدم حضوره في المجلس لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الباب مباشرة **قوله** فيه بحث
واقول ارى انه لا فرق الى قوله لان الالباب اذا كان حاضرا **قوله** يؤيد كلام صاحب النجاة
ما سيخبر في الهداية في باب المحضر ان اقول في ترفيح الصغيرة سفيرة ومقبر لا تحاقد
فراجع **قوله** لا يقال للمولى ليس بوجيل عن العبد فكيف يتقبل مباشرة اليه لان العقد
له بمنزلة الموكلا اه **قوله** هذا الكلام جاز في المسئلة السابقة ايضا **فصل في بيان**
قال الحق لقوله تعاومت عليكم **قوله** قال الله تعالى عومت عليكم امهاتكم ونسائكم وبناتكم
وعمتكم وحالاتكم وبنات الاح وبنات الاخ واما نسائكم الا اني ارضعكم
من الرضاعة واما نسائكم وبناتكم الا اني في حجركم من نسائكم الا اني واطعمكم
فلا جناح عليكم وحلالا ابائكم الذين من اصلكم وان تجووا من الاثنين الا ما فطرنا
الله كان غفورا رحيمًا والمحرمات من النساء الا ما ملكت ابائكم كتاب الله عليكم
ما وراءكم ان تتبعوا باموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فآنس
اجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما ارضيتم به من بعد الفريضة ان الله كان
حيكا لانه قال العا في تفسير قوله تعالى واحل لكم ما وراء ما سويكم ما انما
الأكوارة وخص غدا بالسنة ما في معنى المذكور كما يرحمنا الرضا والجميع بينكم

وَعَنْهَا

وغيرها وخالفها انتهى **قوله** والسيما ومنه تنوع الى تسعة انواع الى قوله **قوله**
فيه ان الحج حرام كما يدل عليه نظم القرآن لانه سبب الحجة **قوله** وكلما ليس **قوله**
قوله وكل ما فيه من الفوعة **قوله** فيه بحث فان طلاق البنت على الفرج مطلقا **قوله** كما
قوله حرمه النسيان ثبت بانص **قوله** النسيان **قوله** له كما ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم **قوله** في النسيان
يتناول مسكوحة الاب وطبا وعقد اصحبها ولا كذلك لفظ الابا يتناول الاب والابا
وان كان فيه جمع بين الحقيقة والجمالية لانه نفى وفي النفي يجوز الجمع بينهما كما يجوز في خبر
ان لم يجمع معانيد في النفي انتهى **قوله** في وما ياله الدابة جواز الجمع بين معاني الحجة
في النفي **قوله** واما بالاجماع **قوله** في ان دلالة قوله كما على الجدا بالاجماع لا نعني **قوله**
واما المراد بالكتاب **قوله** في قوله كما مانع **قوله** وذكر الاختلاف لا سقط احكاما
قوله ويجوز ان يكون تلكا كقوله كما ولا طائر يطير بجناحيه **قوله** فيقتضيه دليله لان
الرضاع واحده تحت قوله صلى الله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **قوله** في ان
ان لم يكن شهورا لا يراد به على الكتاب على ما تقرر في الاصول وان كان شهورا يجوز
منع الكتاب في الحاحه الى جعل من صلحكم احراز احكام النسيان والجواب **قوله** النسيان
ولا يملك ليس وطبا متعلق بوطا المقدر بقرينة كونه **قوله** النسيان فان تزوج احدا
قوله وطبا مع الكتاب **قوله** وانما جيران الطاهر كان ان يجب عليه تحريم الامة لكونه
على نفسه بسبب من لا سببا بحقيق الكتاب احكاما كذا لم يجمع بينهما فليس في غاية
بانها وطبا حكما لا مقبولا **قوله** من باب الاستحرام **قوله** لا استنواش **قوله** في
بما لك **قوله** فيه ان ذلك من هذا بعض لا يكفيه **قوله** في جرحا معانيهما وطبا حقيقة **قوله**
فيه شيء **قوله** وبالجملة على نفسه سبيل حكم ذلك لو طى **قوله** فيه بحث فان كان ينبغي ان يحكم
على نفع عقوب الكتاب بسبب من لا سببا كذا لم يجمع فليس في غاية وطبا حكما في الحقيقة
ولا يمنع الجمع بينهما **قوله** في ان من استعمال رحمها بانه حقيقة وكما **قوله** فان قيل اوضح ان
لم يجب الاستبراء على البائع قلنا ذلك ليس بالاستعمال بل المحرمية على ما فصله صدر الشرح **قوله**
قوله والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وابنته **قوله** تكرار لغير داع الا ان يكون
للمباينة في نفى الجمع بخلاف ما في الحديث بانه لا يتقدم مع كتاب اكرامة على عمها وخالتها
منع القبل لجواز تخصيص العمه ولخالفه منع كتاب ابنة الناح والاختصاص **قوله** في

[illegible]

على الآية لزيادة كرمها على الآية قال صلى الله عليه وسلم الحكمة تتركز في الآية وتكون
 الآية على الآية مع حوار القلب كان الشكر ارفع توهم ذلك بخلاف المذكور في الكتاب
 لم يذكره الا بلفظ الجمع فلا يجري فيه ذلك لوعده وهذا ظاهر **قوله** سلم جوار الاصل
قوله في بحث فان لا يرد الثاني لا يرد على من لم يرد في العود ونفسه حيث سلم تخصيص
 الشاكر النسخ **قوله** حتى لا يلزم حل الشكر في العلم الاتقاء **قوله** اراد ان بين ان الزيادة
 حرة الصادرة **قوله** فكان الاشب تقويمه على الجمع وتعلق خبره بكونه مكانا لا جوار
قوله وتقرره الولد جزء من هو من مائة والاستتماع بالجزء **قوله** الكلي
 من هذا القيس جزء الاستتماع بالولد وفوقه ليس الا ولا يطلبه بنفسه جزء
 كل شيء لا خواصا والصلوب تركيب القيس الاستتماع بحيث يتم الكل **قوله** فالحق
 ولما ان الوطى بسبب الجزئية بواسطة الولد **قوله** فان الولد جزء من الاب وهو جزء
 الام ايضا متصل بها متصل حتى يفصل بها بالقرار **قوله** وكذا ليس بالولد
 الولد **قوله** في بحث **قوله** فان قيل لو كان اه **قوله** محل هذا السؤال كان غيبا في الكسرية
قوله بعد ما ولد **قوله** بل بعد الوطى وهذا اولى في بيان كمال العود على موضع في
 بل بعد الوطى هو الاصل في كونه جزء **قوله** اي حديث آدم وعم **قوله** فان قيل ذكره
قوله اي ذكره حلق في التفعي فيها فان لا ولوية في جانبه كما لا يخفى في عبارة قصور
 كما في الطلاق الرجعي ولهذا اتبع القيد **قوله** حتى لا يجوز لها ان تخرج بغيره **قوله** لا
 ولا تخرج كولي امته ولا امرأة عبد **قوله** قال الشكر وفي شرحه لان مقتضى الزوجية
 الرجل على المرأة بالحفظ والصيانة لا صلاح الاطلاق قال الله تعالى
 قوامون على انفسكم واستتروا ما بغيركم منكم ذلكم احسن ما استطاعتم ولا تنسوا
 فيعذر ان يكون زوجة لعبد ما وسيدته لتنافي البابين انتهى ونحن نقول بذكره
 تفصل **قوله** احمله كقوله استدلوا بعبودته تعالى الى قوله وقوله تعالى **قوله** الآية الاولى
 والثانية في سورة النحل **قوله** لا يجاب هذه الاثرتان المشتركة بينهما الى قوله وبينهما
 اه **قوله** لا يخفى عليك في تقريره من الكل حين يلزم منه ان لا يتم النكاح غرضان مشتركة
 لاستلزام الجمع بين مكتبا بينين والاولى ان يعول فلو صح نكاح السيد امه
 عبدا كان المملوك المختص بالكلية وبغيرها مائة فليس كذلك فان ملكه في

هذا القول هو الذي في المتن
 من قوله حتى لا يلزم حل الشكر في العلم الاتقاء
 اراد ان بين ان الزيادة حرة الصادرة
 فكان الاشب تقويمه على الجمع وتعلق خبره بكونه مكانا لا جوار

الكلية

النكاح عن هذا قلنا باختلاف المآتين فانه كما هر فيه ولا يمكن ان يتركب في ذلك
 العبد وسيدته لان العبد مقهور ومختص بالخدمة فلا يمكن ان يكون قاهر
قوله واعترض في انهما من جهتين مختلفتين **قوله** لان كونها ملكية بجهة ملك ابيها
 ملكية بجهة ملك امته **قوله** الجواب لانهم انما لم يملك منافع بعصه **قوله** في
 لو كانت ملكية منافع بعصه فجاز لها ان تمكن نفسها من عبدها حتى يبطاها
 فيما ذكره هو لجزء بنفسه لا المنافع وكما من شئ شيئا وتبعها ولا تبت
 استقلالها واصالة على ان ذلك ليس بصحيح ايضا فانه تقر في الاصول
 ان الرقيق ليس بملك في حكم الحيوة والدم بغيره المقتضى على اصل الحرية ولهذا
 يصح منه الاقرار بالحد والقصاص والسرقة تهمة قال في التلويح لان
 والدم حقه لا حيا بها لهما في البقاء ولهذا لا يملك كولي لانها انتهى **قوله** في
 قوله تعالى **قوله** هذه الآية في سورة النور **قوله** فان قيل لا يملكه عن يمينه
قوله غير المملوك لا يعارض المملوك على فصل في موضوعه وهذا بعد تقرير تسليم ذكر
 وذلك ايضا فيه ما فيه **قوله** في قوله تعالى **قوله** اي تزوجها او غيرها
 تزويجا من نفسه **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى هذه الآية في سورة
 النور **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى هذه الآية في سورة
 البقرة في الحزن الثالث من الجزء الثاني **قوله** قال الله تعالى وقالت اليهود
 ابن الله **قوله** هذه الآية في سورة التوبة **قوله** وانتم ضربان اهل الكتاب
 مشركوه الى قوله والجواب **قوله** واجاب في الشكاف بانه اية البقرة منسوبة بعباده
 والخصاس من الذين اتوا الكتاب من قبلكم وسورة المائدة كلها ثابتة لم يخرج
 شيئا قط **قوله** والجواب ان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب **قوله** انما يصح
 الى ارتكاب الجوار في الآية لو كانت دلالة العطف على المغايرة افعول من دلالة
 على الاتحاد مع ان قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
 وقوله تعالى لعنوا الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة وامن آله الا الله واحل
 على انهم مشركوه وتقرير النسخة اوضح منه حيث قال العلم من العطف ان معنى
 مغلوبا فيهم ولم يلفظ بوجوده وفي قوله القدير كقولهم ومن ارادوا ان

هذا القول هو الذي في المتن
 من قوله حتى لا يلزم حل الشكر في العلم الاتقاء
 اراد ان بين ان الزيادة حرة الصادرة
 فكان الاشب تقويمه على الجمع وتعلق خبره بكونه مكانا لا جوار

لا يدل عليه فان وجد كما قل العبد كماله كذا وهو محذور عن كثر من كثر في
 الحال والوضع فرق **قوله** قلت في ظاهر الرواية فلا يرد عليه **قوله** انت خبير
 متوجه الى الروايتين ظاهرهما وغيرهما ولا يقدح في ذلك قوله وهذا لا يجوز
 تنوير السند والمنع تيمم بدونه الا بيري ان المولى حتى يفتخ في ظاهر الرواية فلم
 حقه لمكان كذا **قوله** فان قيل هذا استدلال الى قوله واما ان كان مقتضى
 فلا تفصله من ان يتجلى زواجره من المولى على الفصل وهو المنع **قوله** وهذا لا
 منهم انما يقع اذا كان لا تفصله من المولى وهو ممنوع بل لا يجوز ان يكون
 يقع في شرط بل اجزاء التفصيل الشيع في التفسير الكبير للامام في الدين كذا **قوله** وانما
 يتحقق منه المنع اذا كان ممنوع في يده **قوله** من عدم الانتفاء بعبارته من **قوله** وانما
 تعالى فلا جناح عليه ان اراد اذا كان ممنوع في يده شرعا فليس كذا **قوله** فان
 فان انما يفتق منه لا يقتضي مشروعية على ما يجي تفصيله في البيع الكفاي ان يكون
 مرادهم المالك وهو بعيد وان اراد غير ذلك لا يفيد ولا يفرض **قوله** فانما
 ان الامة مشتركة الامام **قوله** ويرد ايضا ان واحدا من هؤلاء لا يستدل بالبيان
 على مطلوب الخصم فيما فعله النفس **قوله** اي فيما فعل في النفس بالموافقة
 وتزويجها من الكون فكل بالموافقة فوجب ان يقع **قوله** وقوله ان يتجلى من وجه
قوله فان الله تعالى اصناف الكساح البهت اضافة الفعل الى فاعله والتصرف في
قوله ولان عايشة علمت **قوله** قال الشيخ الامام علا الدين الكركاني في كتابه
 بالجوهر النقي في الرواية على سبيل غم عايشة الرواية الحديث خالقه على سبيل كره
 البهت في هذا الكتاب كذا كذا الزهري ايضا روى الحديث ثم خالقه قال صاحب
 الاستدكان ان الزهري يقول اذا تزوج المرأة بغير اذن وليها جاز
 قول الشيعي والحنيفة وزفرانتي **قوله** وذلك يدل على صحة **قوله** بل يدل على
 ووهنه **قوله** لان الكون انما جعل رضا في حق الكساح **قوله** سقوط حق الشيع
 لم يكن جعل الكون رضا بل يصح الولد عن يمينه كذا لا تخفى **قوله** واحبا للمولى
 بجبا به عهده **قوله** لا يخفى ان يقول وجبا به العبد **قوله** وذلك لا يكون الا بالنسبة **قوله**
 في الحكم كذا لاجاز ان يكون بالان زواجره والكساح **قوله** واذا لم يكن في معناه لا يخفى

قوله

قوله في عدم لزوم وقيل الكسوت مقامه **قوله** ولان الكسوت صار رضا للمولى
قوله لظاهر الرواية لا فرق بين ذلك لتعليق لاف في العبرة الا بيري الى قوله في
 فيعيونها بالنسبة فينبغي فليست **قوله** وهذه كذا كذا مستحق من البكر **قوله** بل
 بالاشتقاق الكبير ثم انما علم الكلام مقتضى شيق منه البكر **قوله** وتعليق
 على جواز قول في الاشتقاق الكبير بالشتقاق في كل منها من الاخر فندبر **قوله**
 من مقتضى **قوله** اشتقاق كبير **قوله** على روي من حديث عايشة رضى روى ذلك
 عشرة اسطر تحب وهو قوله فان عايشة رضى الله عنها لما اقرت ان الكسوت
 انما عليه السلام سكتها رضاها **قوله** لان هذا عمل لعلة مخصوص عليها لا يخل
 من مقتضى **قوله** لا يخرج كون العلة منصوصا عليها كونه تعليلا في مقابلته
 لا يخفى على من نظر في كتاب الاصول ثم اذا خالف لالة العبرة فالتقديم
 كما في الاصول **قوله** لان المنصوص عليها كونه من كرم الى قوله فليس من
قوله فيه نكاح فان اظهر ان ذلك ايضا من كرم الطبيعة ولو لا ذلك
 عن الاظهار والعلان ولا يجز عليها كذا هذا المقدار **قوله** فان قيل يجازي
 بسكونها في ثابتي صورتين ايضا **قوله** يعني في صورة اقامة تحت وصورة
 عادة **قوله** احبب بانها مقبولة اذا كان علم ان هذا محبط به **قوله** انما
 المقتضى في باب يمين في الحج والصلوة من ان الكسوة على التقى غير مقبولة
 به علم ان هذا اول والاولى ان يجاب بمنع كون الكسوت عدا على ما يجز
 نقل من فاضل **قوله** فان ائاما السه قال الامام الكرماني **قوله** فكذا
 الجرح الصغير فافهم **قوله** والولى هو العصبية **قوله** هذا جوابا لغيره
 هو العصبية وما يلحق به لسلكا لافا كسبي **قوله** او زوج الشيب الصغيرة والاب
قوله قوله كذا مستور كذا فانه لو روجها طوعا لا يجوز ايضا عهده فان اذ
 البلوغ غير معتبر **قوله** لا ينفذ الكساح **قوله** لظاهر الرواية لا ينفذ **قوله** ولا ينفذ
قوله لانه لا على خلاف القياس **قوله** فافهم فانما بان من غير تكرار عايشة
 ان خير بان لا تكرار الكساح يمكن الكساح بالنو قنفا ايضا بالنسبة الى زوجها
 بلحق تحت كساحه بخلاف المال اذ لا يمكن فيه اصلا التقيد من يده مال **قوله** فانما

قوله في عدم لزوم وقيل الكسوت مقامه قوله ولان الكسوت صار رضا للمولى قوله لظاهر الرواية لا فرق بين ذلك لتعليق لاف في العبرة الا بيري الى قوله في فيعيونها بالنسبة فينبغي فليست قوله وهذه كذا كذا مستحق من البكر قوله بل بالاشتقاق الكبير ثم انما علم الكلام مقتضى شيق منه البكر قوله وتعليق على جواز قول في الاشتقاق الكبير بالشتقاق في كل منها من الاخر فندبر قوله من مقتضى قوله اشتقاق كبير قوله على روي من حديث عايشة رضى روى ذلك عشرة اسطر تحب وهو قوله فان عايشة رضى الله عنها لما اقرت ان الكسوت انما عليه السلام سكتها رضاها قوله لان هذا عمل لعلة مخصوص عليها لا يخل من مقتضى قوله لا يخرج كون العلة منصوصا عليها كونه تعليلا في مقابلته لا يخفى على من نظر في كتاب الاصول ثم اذا خالف لالة العبرة فالتقديم كما في الاصول قوله لان المنصوص عليها كونه من كرم الى قوله فليس من قوله فيه نكاح فان اظهر ان ذلك ايضا من كرم الطبيعة ولو لا ذلك عن الاظهار والعلان ولا يجز عليها كذا هذا المقدار قوله فان قيل يجازي بسكونها في ثابتي صورتين ايضا قوله يعني في صورة اقامة تحت وصورة عادة قوله احبب بانها مقبولة اذا كان علم ان هذا محبط به قوله انما المقتضى في باب يمين في الحج والصلوة من ان الكسوة على التقى غير مقبولة به علم ان هذا اول والاولى ان يجاب بمنع كون الكسوت عدا على ما يجز نقل من فاضل قوله فان ائاما السه قال الامام الكرماني قوله فكذا الجرح الصغير فافهم قوله والولى هو العصبية قوله هذا جوابا لغيره هو العصبية وما يلحق به لسلكا لافا كسبي قوله او زوج الشيب الصغيرة والاب قوله قوله كذا مستور كذا فانه لو روجها طوعا لا يجوز ايضا عهده فان اذ البلوغ غير معتبر قوله لا ينفذ الكساح قوله لظاهر الرواية لا ينفذ قوله ولا ينفذ قوله لانه لا على خلاف القياس قوله فافهم فانما بان من غير تكرار عايشة ان خير بان لا تكرار الكساح يمكن الكساح بالنو قنفا ايضا بالنسبة الى زوجها بلحق تحت كساحه بخلاف المال اذ لا يمكن فيه اصلا التقيد من يده مال قوله فانما

من تحقق الجاهل وفور كشفه **قوله** ما ثبت هذا الدليل ولا كساح الاب وتجدد
الاولى هو التعميم **قال المحقق** ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله صلى الله عليه وسلم
الى العصب **قوله** فيه بحث لان هذا الحديث يدل على شيق كساح امرأة بدون كولي فيكون
لنا نفع علينا وجوابه انه لما دلت الدلائل على جواز كساح المرأة نفسها ولو لم يأت بحكم
هذا الكساح بطريق الاخبار دفعا للتعارض **قال المحقق** ويشترط فيه القضا **قوله** قال
ابن الكمام اي في كسحه ويشترط القضا في الفرقة من موانع هذه والفرقة بعلم الكفاة
ونقصان المحرم وكما طلاق وبأبأ زوج الذمية التي كسحت وصح طلاق حلالا لان
وقد جمع بعض القضا فرق الطلاق والكسح وما يحتاج منها الى القضا في قوله
في خيار الكسح والاعتاق • فرقة حكمها بغير طلاق • فقد كفوا او نقصا
بغير • في نكاح فاده باتفاق • ملكا الزوجين ولو بعض زوج • وارتد او كسح ^{الطلاق}
ثم جت وعنه ولعان • وابي الزوج فرقة بطلاق • وقضا القاضى في كل
غير ملك وردة وعناق • قوله باتفاق اخر عن الحسن من زنى فان نكاحها جائز
عند ابي حنيفة رحمه وتجدد فاسد عند ابي يوسف رحمه فالفرقة منه بطلاق عندهما
ونسح عنده لعمري وقوله على الاطلاق اخر عن قول تجدده فانه يفرق بين
من الزوج في فرقة بطلاق وبين امرأة منى نسح وكل فرقة بطلاق اذا وقع عليها
في الحدة طلقه وقت الا في النكاح لانه يوجب حرمة مؤبدة وكل فرقة توجب حرمة
مؤبدة لا يقع الطلاق بعدها انتهى قوله فقد كفوا اي في تزويج المرأة نفسها
باتفاق اخر عن الحسن من زنى فان نكاحها جائز عند ابي حنيفة رحمه وتجدد فاسد
ابي يوسف رحمه فالفرقة بطلاق عندها اه اقول لكان يقول اذا كان جائزا عند
فالفرقة لما دافعا مل قوله ونسح عنده يعني ان هذا الكساح فاسد عند من
فسح عنده **قال المحقق** وهو عن الحسن **قوله** اي ما يقول بعد استئذانهم
ويجوز ان يقال امراد من الحسن كقولهم الا انه لا يلزم لقوله لرفع فرضه فليس كذلك
لان فرض كسحه فيما اذا كان الزوج كفوا وامرأته ما اه **قوله** فيه بحث فانه اذا
لم يكن الزوج كفوا او لم يكن امرأته يحتاج الفرقة الى القضا ايضا كما مر
فيستقضى كلام الدليلين به على ذكره والجواب ان ذلك فيما اذا زوجت المرأة

وأما إذا تزوجها الأولى فليس العقد ينفذ حتى يحتاج إلى الفسخ وبشيء من
 الكفاية **قوله** لأنه بعد العقد يتقدم **قوله** أي يعلم الزيادة **قوله** عالما لها
 بخيار العتق **قوله** خيار العتق بثبوت بالنقض **قوله** وقوله نعم عندها إلى قوله نعم
 بالذكر لأن من ذهب إلى أن يوسف أه **قوله** هذا مسلم إلا أن الخطأ هو أن يذكر قوله
 عند قوله ويشترط فيه القضاء فيحتاج وجه تأخيره إلى هذا إلى قوله ثم لا
 أن إلى يوسف بشرط وقوع الفسخ بالقضاء لأنه قضاء في المحبة وفيه فسخ
 ولا يلزم منه أن يرى خيار البلوغ **قال المحقق** وإن لم تعلم فلها الخيار حتى تعلم
 فسكت **قوله** فيه بحث **قوله** فإن الصغيرة البكر إذا أدركت واستؤمرت للبكر
 فسكت **قوله** الأظهر أن يقول البكر الباتة إذا بلغوا خبرها حرما فسكت **قوله**
قوله وقوله لأن ما ثبت دليل عدم البطلان في حق الكشيبة **قوله** أن خبره
 ينتقض دليلا على عدم امتداد اختيار البكر إلى آخر المجلس بل على عدم بطلان
 في حق الغلام أيضا لأن صدقه يكون باقيا كالفروج كما يظهر من قوله فخص
 بما لا وجه له **قوله** وما لم ثبت بثبوت الفروج أه **قوله** منقوض بخيار العتق على ما
 سطر وكان الأصوب أن يقول ثابت بثبوت الفروج **قوله** دليل شمل الغلام
قوله كما يشمل الكشيبة **قوله** دون سكوت الغلام **قوله** دون سكوت الكشيبة **قال المحقق**
 لأنه يصح من لا شيء **قوله** أن أعيد الضمير إلى المفرقة فهذا الكلام في المفرقة بخيار
 العتق مسلم دون ما نحن فيه لأنه يفوق القاضي كما في الحب والغنة وإن أوجع
 إلى الخيار ففي المتوهم بكلام مع أنه منقوض بالحب والغنة والجواب أن الفسخ في خيار
 البلوغ يقع من امرأة الأيرى أنه يجب أن تقول امرأة حين يلقى فسخ الكفاية
 ويحكم القاضي بفسخه بخلافه في الحب والغنة **قوله** ثم ذو والأرحام أه **قوله** ذو
 الأرحام هنا ليس على صطلح الفرائض بل على معنى اللغو فان كنت وتبنا
 من أصحاب الفرائض وكذا الأخوات **قوله** والثاني أن الأولوية ثبت لعلمهم
 بطريق الدلالة **قوله** القول بأنها بطريق الدلالة مشكل وليس رأي
 كراي الرجال في الكمال وقد سبق **قوله** والقول بتوريث ذو الأرحام
قوله المناسب له ليله أن يقول والقول أنهم ذو الأرحام وتورثهم مع الأولاد

وَأَمَّا

بعد الكساح اه كما لا يخفى **قال** في قوله ولتين تبس **قوله** قال الكساح
قد استفيد مما ذكره ان كولين اثنين او استويا كما خوين شقيقتين ايها زوج نفوذ
من علي من قال لا يجوز ما لم يمتحما على العقد والعمل فان زوجها كل منهما فانفصل
لتا بق وان لم يعلم كساح بنى او وقع معا بطلا لعدم الاولوية بالتصحيح انتهى
على ذلك ما ينبغي في باب يوجب كساح وما لا يوجب ان ولاية الكساح شيا
من الاوليات **قوله** لنزوان ولاية الاقرب فاية لانها **قوله** فاية لانها راجع
الى ولاية **فصل الكهانة قال** كساح ولان انتظام المصالح بين المتكافئين **قوله**
بين المتكافئين خبر ان في قوله ولان **قوله** قلت جاز ان يكون نكاحا **قوله** لا يخفى
هذا الجواب اعتراف بفساد الكساح فهو صحيح من غير تراخي الخصمين لان الكساح الكاهن
لا يفيد حكمه وهو ملك كلاف الكساح فانه يفيد حكمه كما طرحه ابن القيم في
فصل الثاني ثم لو طرح ما ذكره لكان ترويج الاوليات من غير الاكراه مشروعا
منعقداً بعين ما ذكره وليس كذلك على ما يجي تفصيله وتعلل الاول ان يجازي
التعارض بين المصالح كدالة على جواز الكساح بدون الولي وبين المصالح كدالة
على عدم جوارها ما الى الكساح على ما سبق تفصيله **قوله** الا يرى ان كساح
عليه وسلم هذا التفسير لا يدل على تمام الكدعي فان نسب عثمان رضي الله عنه
انساب قريش وان لم يبلغ رتبة بني هاشم **قوله** ولعله ابو يوسف مذهب
قوله لفظه ابو يوسف مع ليس من قول كساح فقله وقوله ابو يوسف مذهب
قوله هو كساح واحترز بذلك عن رواية اخواه **قوله** قال ابن القيم هو اخر اعمار
روى عن ابي حنيفة رحمه الله مع خبره ورجحه كساح وقال كساح من مذهب
حنيفة رحمه الله ان الكهانة من حيثها لصلاح غير معتبرة انتهى **قوله** فلا ينبغي عليه الحكم
قوله قال ابن القيم في التفرع هل على ان لم يبنى الا على امر ونيوى وهو كساح
من ان امرأة تفرع بفسق الزوج فوق ما تفرع بفسقة نسبه انتهى ونحو قولنا
التفرع لا يحتاج الى مثل بل الواقع ان بناء امر الدنيا على امر الاخرة لا يرى ان يبنى
الكساح من امور الدنيا ويتبنى على الدنيا **قوله** وزوجته بادن صداق **قوله**
ذلك ان نقول ان تبدل الزنا والادنى بتغير كساح والى ما فعل ذلك فقد ارى

من حال كان بعد من كساح في تلك الاحوال ثم كون بانه على الله عليه وسلم حسن زوجه
صحا يرفعها **قوله** وهو وصفا مؤثر في ابنا **قوله** انما يظهر تاثيره لم يكن طاعة
عليه الا يكون تعليل في مقابلة كساح مكانه في كساح في الجواب **قوله** كساح
مؤثر طاهر لعدم الكهانة فلا يجوز **قوله** ان قيل هذا نكاحا مستحق في قول
من ان الكهانة من جانبها غير معتبرة قلنا فرق ما بين كهانة وكهانة فاعلم خبر
الكهانة باقية من جانبها دون غيرها لان رقية الفروج تستبح رقية الاولاد والاولاد
انما باقية ردة فرق بين كهانة في الدنيا وبينها في غير ما على ذكره ابن القيم في
هذا ذلك ان نقول ما سبق في اول الفصل هو من وجه الى حنيفة رحمه الله ومذهبها
معتبرة من جانبها ايضا وينقل الشراح عن الكساح في اول الفصل ان في ذلك
مثل والله اعلم **فصل في الوكالة بالكساح** **قوله** بان يقول تزوجت بنت فلان
اه **قوله** هذا ليس من الترويج بالوكالة بالولاية **قال** كساح الا ان لم يبنى
فروزه اه **قوله** قال ابن القيم هذا الاستثناء بناء على ان كساح كساح في
الله يقول في كساح الاول والى الجوار كقولنا ولذا اقصره نقل الخلاف فيما عدا
زوجه رحمه الله لكن الواقع بثبوت خلاف ان كساح في كساح لانه لا يثبت ولاية الجوار
الاب والجد ولا يتصور ان يجر ترويج ابن كساح بنت عمه من نفسه والذي يجزى كساح
من تولى كساح كساح هو ترويج كساح بنت ابنه من ابنه وليس هو في كساح
من كساح لا يطلع مستثنى ولو جعل منقطع لم يقع تعليله بكساح فانه من كساح
لا يقع بابشه الكلام من كساح شرعا الا في الولي فح كساح فروزه كساح
لا يثبت الكهانة الى ولاية الاجبار فان كساح ترويج ابن كساح بنت عمه البالغة
فروزه فائت مل الا انه لا يجوز ذلك عند الشافعي ايضا الا في وجه ابعد كما طرح
في كتابهم **قال** كساح ولا يرجع الحق البده اه **قوله** قال كساح جى قوله ولا يرجع
اليه قلنا تعليل صحيح لو سلم من التقض ولم يعلم فان الوكيل لو تزوج متوكلة على كساح
بسلطة انتهى ويمكن ان يقال من كساح كساح لا يرجع اليه الحق بغيره كونه عامدا وجعل
نفسه مزارا على العقد فاصل **قوله** وهذا اي مجموع ما ذكره **قوله** او التفصيل كذا
قوله والجاس اجاب كساح في كساح فان هذا الجاس يوجب حل العقد ولا يوجب

قال لم يأت في الشرط العقد **اقول** يعني ان يكون له في الشرط شرعاً وهو شرط العقد
 وهذا يشمل ما اذا كان الحكم الفصولي بكلام واحد او كلامين ايجاب وقبول فان قوله في الشرط
 كما في حاله كونه فكذا في الغيبة فيلحق بالعلم والتداعيل **قال** وكان ابو يوسف
 الى قوله لانه ليس كالطلاق **اقول** قلت انما هو من تعليل تقريره اني انما فاسد حال
 النكاح كمال بقاءه لا النكاح بالطلاق فكان الاول في بيان ضعفه في فرق
 البقاء والابتداء وكم من شئ ثبت ضماً ولا يثبت استقلالاً **قال** وما لا يخفى ان
 بالشرط لا يثبت في الجمول اه **اقول** قال السروجي قلت يرد على هذه العلة مع عبد
 من عبد بن علي ان المشتري بائناً رايته ايجازاً على ما ياتي في قول البصير انما انما
 انتهى ويجوز ان يقال جوازاً ذكرتم انما ثبت على خلاف القياس كما ستبين كونه في
 ما ورد به شرعاً وهو متفق **قال** لم يأت في الشرط تفريقاً **اقول** يعني بينه وبين كل شئ قال
 ان الحكم وهذا يخرج مطابقاً لدعوى لائقها عدم لزوم واحدة منها لا لزوم التوفيق
 ولا يساويها اذ لا ان يخرج بها جميعاً او نكاح احدهما ولا يولزم بما ذكره بل لا يلزم
 عدم إمكان تنفيذهما وتنفيذ احدهما بهما ومعها ما تنقي لزوم مطلقاً وهو كذا
 ويمكن ان يقال فلو كسفت فمقتضى التفرقة اذ لم يترتب وجبها ورتبه بقوته سابق
 كلامه فليسا **قال** واما ما قيل اه **اقول** واما ليعلم جواب النكاح فليس في قوله
 اولى **قال** الكشاف في ذلك المسئلة **اقول** ان اراد ذلك على وجهه في قوله
 عند ما علم بالنظر الى دليلهما وان اراد مطلقاً فممنوع **قال** قلت انما هو شرطي
 او هو عرف على فلا يصلح مقيد **اقول** فيه بحث **قال** فلا يصلح مقيد الاطلاق في لفظ
 الى قوله والتقييد يقابل من شرط التعادل كما ذكرنا **اقول** فيه بحث في المقيد
 سواء لفظاً غاية ان البعث للتقييد شئ غيره ولا ينبغي بذلك كما لا يخفى على
 يتأمل ثم كيف يقع ان يقال ان الفرق على لا يصلح مقيداً وقد اتفقوا على ان المقيد
 اذا اطلقا فمقتضى التعادل نقول كبدلاً لانه كوفي على سبيل باب **قال**
 فان لم يمتلحس بالعقد اه **قال** لا ادري لم خص به كل واحد كذا الحال ان وجوب
 الحكم مطلقاً مستمراً او مطلقاً من حكم النكاح فكان الاول في سبيل الجواب
قال فان قبل هذا دعوى فلا بد من دليل **قال** لا قيم الدليل عليها بما لم يرد

في قوله لانه ليس كالطلاق
 في قوله لانه ليس كالطلاق
 في قوله لانه ليس كالطلاق
 في قوله لانه ليس كالطلاق

كسفت

كسفت لان يكون كذا ومن دليل اتوى وفيه ما فيه **قال** لان كسفت بمعنى كسفت
اقول فيه بحث **قال** وعن الثاني ان قوله ولو لم يعرف نسماً ما فعله وكذا **قال**
 في كلامه كلاماً جازماً كثيراً ما يقع العمل من كسفت به بطلان كونه اما لعدم وصول
 الطريق اليه واما لضعفه واما لوجود معارض اتوى منه او يركن فيعمل بالقياس
 سكتة بالحققة كلام على كسفت **قال** لانه يتلف به عضو محترم فلا يتلف به
 بفسح كان او **قال** انت خبير بان هذا التعليل على تقريره لا يكون لازماً انما
 انما كان في قول كسفت اربعون درهما وليس الحكم مع بل مع انما في **قال**
 الاقيسة متعارضة **قال** واده القياس وهو جواب سؤال هذا كانه قيل ان
 الاحكام كسفتة باثبات بالادلة الاربعه ومنها بطلان منها وبطلان فكل واحد
 ان ثبت هذا الحكم بالقياس ايضا كما ثبتت كسفتة فاجاب بان الاقيسة متعارضة
 مع ما نقلنا للتقريب ايضا فلا يمكن العمل بها مكان كسفتة فقط فليسا هذا ما لا
قال لان قوت ما ملكت **اقول** ان ارادته قوته عن نفسه فليس يمكن لانه يقيم كسفتة
 بالتلف في الجميع فانما هو واقع هنا لغيره في كسفتة بل يسمي الى صاحبها سالماً واه
 وان ارادته انفسه فقد عرف حاله والامر جعل التقييد على كسفتة في جميع قبيل **قال**
 وفيه بحث من وجه الاول ان القياس كواحد لا وجوده على ما نقلنا فليسا على كسفتة
اقول اي لا وجود له شرعاً بحيث يترتب عليه الاثبات بان يعمل به ومورد كسفتة في
 من كل كسفتة من كسفتة لا تعارض في قياس بين العمل باجدها وانت خير من قواضيا
 الاقيسة محل بحث **قال** واجيب عن الاول **اقول** انما هو صاحب كسفتة **قال** فيه بحث
اقول صورة **قال** وكما نقلنا من كسفتة **قال** هذا لا يترك كسفتة كل كسفتة **قال**
 احسن ما وجدته في الاخذ **اقول** واحسن من هذا ما ذكره العلامة كسفتة في كسفتة
 لو ثبتت خصيص كسفتة بالجملة وحلوة فراجع **قال** للمفوضة **اقول** قال لا تاتي في كسفتة
 التي فوضت **قال** كسفتة ان كسفتة خالص هذا اه **قال** قال ابن الحكم لا يخفى ان
 الاستدلال يقتضي نفي وجوب مطلقاً قبل الدخول وبعده وهو خلاف ما نقلنا
 الاكثر انتهى فيه **قال** ان الله تعالى قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما كن
 متزوجات **قال** قال القولي في تفسيره ان لفظه ما موصولة في قوله تعالى ما كن متزوجات

ومعنى على الوجوب **اقول** قوله راجع الى الامر من يعنى ان مره على الوجوب **قوله** لان
تعالى سبحانه احتانا **اقول** والاحتمال هو التطلع **قوله** وفيه نظر لان متاعا مصدا
مؤكد **اقول** فيه ان تجيب ان يقول كطرف الى التي لها مره او نصفه هو قوله تعالى على
الحسين قوله تعالى مصداك **اقول** اي حق حقا فالمراد من ضمير حق متبع من سبب
لرفع التعارض ولا يتوجه ان متاعا مصدا **قوله** ويريدون على ذلك حاشا
اقول فيه بحث فانه يوجب ان يجب على غير من يفعل ذلك ليس كذلك والاحتمال
المراد الذي يحسنون الى انفسهم بالمسارعة الى الامتثال والى المطلقة بالمتبع
وسماهم حينئذ لثأرة وترغيبا وتخريفا كذا في تفسير القاضى وقد ذكرنا على غير ذلك
قال القاضى والمتفق عليه ان ثوابه مروي عن عايشة رضي الله عنها **اقول** تقييد طلاق
لا يكون الا بانكسر المشهور لا اقل فليتأمل **قوله** في النهاية الى قوله فكذا فيما هم متعا
اقول الى هنا كلام النهاية **قوله** ولكن تعذر تصنيفه لجهالة **اقول** فيه بحث فانه اذا
تعذر تصنيفه لجهالة كيف يعلم انه زائد على نصف مهر كمثل ان قضى وصا فبان
خرج معلومته كمنصف ثم كيف يصار الى حلفه وقد علم وراثتها لجهالة قبل كسبها في الحلف
فهذا حلف **قوله** فالجواب ان قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم الى قوله كان متعا
لاية المتفق **قوله** فيه بحث فان الشارة لا تعارض العبارة ولو سلم فلم لا يجوز
ان يكون الجواب متفق مقدرة باقتربا الى ذلك كمنع الحمل في خصوصه فوضعه
شرط في الاحراز ان لا يمحط اذا اطلق قبل الدخول وكلفه الصيغة ولو سلم فلم لا
في التي تلا على عموم الاحوال والارمان فيا في التوفيق بجملة التمسك على حال الطلاق
قبل الدخول فيما لم يتم فيه مهر على ما هو صريح الامة وما تراه على محله وعليك التمسك
فان للكلام مجالا **قوله** انما هو كمثل طاعة الواجب بهذا العقد **اقول** لم لا يجوز تأكيد وجوبه
على عدم التسمية بعد العقد فاذا تراضيا على تسمية المهر لا يبقى مهر كمثل واجبا فليتأمل
يقال اصله مهر كمثل تعيينه الا ان ذلك عند ابن حنيفة وعند صاحب الصالة للمكسبي
بعد ذلك **قوله** وقوله لان كالتصنيف عند صاحبها بخصوصه بمفروض **اقول** فيه مثل فان
فان كان من التصنيف وهو التقييم مقام مهر كمثل غير موجود هنا والمتفق هو
باصل العقد موجودا كذا بقوله لان المتفق هو التسمية عند العقد وفيه بحث **قوله**

وهذا القول في كونه كسحيح الى قوله دفعها للبر زعما هو اما في حق حوز الاطلاق فليس
غير رواية المتكفي وهو انه لا يباح الاطلاق لمن غير عذر **اقول** لعل هذا يجعل عذر
اباؤه الاطلاق فليس في هذا المقام فانه لا يخلو عن الكمال **قوله** فلا يصيد في
الزوج في ابطال انهما بقوله **اقول** فيه انه لا يناسب الفئس والاطهر عندي فلا
منع في ابطال حق الغير والولد وهو شرع **قال المحقق** ولا شيا منه **قوله** لفظ من في قوله
منه هي الاتصالية اي ولا شيا متصلا به ككل المفروض عند كطلاق بعد دخول
او بعض المفروض عنده قبله **قوله** ليكون احدا لعقد من عوضا حسن لا خيرا **قوله** او باقدا
المعقود وهو كسحيح قال ابن الحام واما قيد به لانه لو لم يكن على ان يكون بضع كل صداقا
للاخرى او معناه بل قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بشك ولم يزد عليه فليس
اتفاقا ولا يكون شفا را ولو زاد قوله على ان يكون بضع بنتي صداقا لبنتك لم يقبل
بل زوجه بنته ولم يجعلها صداقا كان كالح الثاني صحيح الاتفاق والاولى على الخلاف
انتهى فعلى هذا كان الظاهر ان يقول ليكون كل من العقد من عوضا على ان حرق قبله
الزوج كما لا يخفى **قال المحقق** وان تزوج عبد بان مولاه على خدمته سنة **قوله** الاولي
تاخير قوله بادن مولاه عن قوله على خدمته سنة **قوله** التسليم تسليم رقبته **قوله** الذي
هو الحال **قوله** ولا كذلك **قوله** فان رقبته ليست بحال **قوله** وعلى هذه السنن
جواز الكساح على خدمته جوازا ورعي الغنم **قوله** ويدل على ذلك طلاق **قوله** ولا كذلك
لحر وعيكن ان يجاب الى قوله ثم على قول قد تجب قيمته لخدمته **اقول** مكان ما خشيته
ان يقول كذا المنافع على اصلها لئلا يلزم الاتساق ولعل الاولي ان يقال قد
متفق معهما في سلب الماتية عن الخدمة قبل العقد واما ثبوت لها الماتية بالعقد
لا شيا لها الماتية بجزء العقد بل بالتسليم بعده فان الضرورة انما تدفع به فان
الما قضة به والمحالقة **قوله** وذكر بعض الشرحين **اقول** راد الاتفاق **قوله** وعلى
ان قوله اذا لم يستحق فيه **قوله** بالاداء لانه على ان الخدمة ليس بحال **قوله** ولو جعل
وهذا اشارة الى وجه دلاله قوله اذا لم يستحق فيه بحال على عدم الماتية لا دفع
ما ذكره ثم اكراد من نفق مائة لخدمته نفق تقوم على يد عليه تشبه بتسليمه بغير
وقوله لان تقوم ا فليس **قال المحقق** وهذا لان تقوم بالعقد **قوله** لا تقوم

المسمى هو المسمى **قوله** وهذا اي وجوبه لكل **قوله** وعندي هو ان رتبة الوجود
ولانه **قوله** ان لا يستحق على عدم كماله لما كان كماله **قوله** فاذا لم يكن كماله
الى قوله ولو قال فاذا لم يكن تسليمه كان اول **قوله** وانما قال لم يجب ان رتبة الوجود
لا لا ينقلوا لوجوب تسليمه في عقود المعارضة **قوله** كالنقود **قوله** وسائر النقود
والكمبلكا اذا كانت في الذمة **قوله** كاللوازم والحظية **قوله** اذا اشترى اليها خبثا
قوله انما ان يكون الصداق مقبوضا لا **قوله** كذا او بعضا **قوله** وهو ان في رهن **قوله** يعني
مثلا **قوله** ان لم يصل بالجهة عين ما يستوجب **قوله** لان ما قبضته ليس عين جعل
مرا فانه وصف في الذمة ومقبوضا ليس **قوله** لان كزوج يستوجب عليها الرجوع
بنصف قبضت مالا بالطلاق قبل الدخول فانه ينصف الصداق بنصف **قوله** قوله
بالطلاق متعلق بقوله يستوجب وصغير فانه راجع الى الطلاق **قوله** لان الدخول
والدخول لا يتعين لتعيين في العقود وكسوخ **قوله** وبالله استعين لاشك
التي ومقتضاها هي التي قبضت الا يري انما لو وصفتها للجنسي فمادامت غير باقية
ولم يقوض عنها لرا الرجوع فلو لم تكن متعينة في الجهة لم يكن لا مركك لكن لان التي
قبضت ليس عينها جعل مالا كونه وصفا في الذمة والالف التي قبضت ليس عينها
يكن توجبه كلام الشارح باقائه ايضا ويؤيد ذلك ذكره في شرح قول الحق وهذا
لم يكن له دفع شئ اخر فقدر ثم علم ان قوله بالجهة متعلق بقوله لم يصل **قوله** ووجه ذلك
ان الخطا الى قوله يحتاج الى دفع الفين احد الجانين بالزيادة او الحذف والكساح
ليس كذا **قوله** فانه يجوز ان يكون للطل كونه مسمى زائدا على مهر المثل والزيادة
كونه ما قلناه نعم ليس المقصود من عقد الكساح التجارة والاستبراح **قوله**
وقوله ولهذا اي لان حقه عند الطلاق **قوله** بل هو ان رتبة الى تعيين المعلوم
من نسبة الكلام **قوله** فلذلك يرجع على بنصف المسمى **قوله** اي بقبضته **قوله** لانه سمي بالجهة
نفع **قوله** اي لتعريف قوله فلما مهر مثلها **قوله** اي ولو تزوجها على هذا العبد او على
هذا العبد **قوله** قال الزيلعي وعلى هذا الخلاف لو تزوجها على هذا او على هذا
وكذا لو تزوجها على الف او على الفين ومثلهما خلاف ان العبد لا يملك هو مهر المثل
عنده وانما يعدل عنه عند صحة التسمية وعندهما المسمى لا يملك ولا يصار الى مهر المثل

انما اذا صدق التسمية من كل وجه فلم يكن الجواب المسمى انتهى وسيصح المعنى في
اختلاف الزوجين حيث نقل دليله في حقه **قوله** ومعه ان مهر المثل هو الموجب
في باب النكاح **قوله** لان الواجب في الطلاق قبل الدخول بنصف المسمى **قوله** يعني
ان التسمية فاسدة فيجب بنصف المسمى **قوله** والحق ان يقال اراد الجلسي
مصطلح الفقهاء وهو النوع باصطلاح غيرهم **قوله** فانه حيث كان من العبد والمهر
جنس عند الفقهاء وليس نوعا باصطلاح غيرهم بل خص منه كما لا يخفى **قوله** ومثل
اختلافهم ان محمدا مع ابي يوسف **قوله** قال العلامة الزيلعي هذا الكلام لا يكاد
ابدا لان محمدا لم يعلق حكمه بكونه من ذوات الامثال ومن ذوات القيم ولم يغيره
لجهة اصلا وانما اخبر بكونه مسمى من جنس كذا رايه ام لا فان كان من جنس متعلق
بالمتا رايه وان كان من جنس متعلق بالمسمى سواء كان من ذوات الامثال او من ذوات
القيم انتهى الا يري انه اذا تزوجها على هذه الشاة فاداهو خيرا وهذه الجارية
فاداهو على ما يعتبر التسمية عند محمدا لخلاف الجنس واداهو خيرا على هذا الذي
من اجل فاداهو بنسب يعتبر الاشارة ويوجب مهر المثل لا الناحية والجنس وان اردت
زيادة التفصيل انظر الى الكافي والزيلعي **قوله** ويجوز اطلاق اللفظ وارادة
غير ما وضع له **قوله** فاني من قال هذه الكلبة طالق لامرأته او هذا الجارح حق اعبده
نفع الطلاق والعناق واطلاق الكلبة والجارح يجوز **قوله** احدهما ان مراد بالهبة
هو الحقيقة من حيث هي **قوله** اي بلا اعتبار الوجود والمخرج بلا اعتبار حقيقة مطلقا
ملايا في كلامه هذا ما سبكه في كتابه كسج ويدل على ذلك قوله بعد اسطر
وانما يدل على حقيقة فتأمل **قوله** وبالذات **قوله** في قوله والاشارة يوافق الذات
لاني قوله موجود في كسار ذاتا فان لفظ الذات فيه نفس معنى الحقيقة من حيث هي
الحقيقة **قوله** فيكون النفاوت يسيرا كالعبد والحر والعتية والذكور والانثى في غير
الانسان **قوله** والمالينة في العبد وحل الانتفاع في الكلبة من الاحكام دون الاذن
الا في ان الذكور والانثى كما لا يخفى **قوله** والمعنى كالاسكار **قوله** اعطى على كسبة **قوله**
والصنعة تتبع الموصوف في الاستحقاق **قوله** اي في استحقاق الارادة **قوله** لانه
هو ان رايه **قوله** لم يظهر ما ذكره وجه ترجيح جانب الاشارة على جانب التسمية

قوله واليه يرجع بان قوله حيث قبضت
انما هو في باب النكاح
قوله واليه يرجع بان قوله حيث قبضت
انما هو في باب النكاح
قوله واليه يرجع بان قوله حيث قبضت
انما هو في باب النكاح

فان دلالة التسمية على ذات موصوف بصفة كما ان كذا رالية ذات موصوفة بصفة
كقوله الضقة **اقول** التي في كذا رالية **قوله** ولم يعبر بصفة **اقول** التي تدل عليها التسمية **قوله** توفي
الما بصفة **اقول** التي هي الاصل **قوله** فان ضقة كونه عبدا او اارتفعت عاده العبد
او اسقط **اقول** فيجب ان يكون جارية كما يجوز ان يكون عبدا او ارتفع كونه جارية
ويجوز ان يجاب عنه بان يقال كذا اارتفع الضقة فقط مع بقاء الكذا ان وهو موصوف
في العبد هو الاثبات الكثر وفي كميته الكذا ان كذا في الكثر والاثبات منها
وفي الحل والحبس وفي جارية هو الاثبات الاثبات فليسا مل **قال** **الحص** لابي يوسف انه
اطعم ما لا ويجز عن تسليمه فتجب قيمته **قوله** قال ابن ابي عمير طاهر كلام العبدية في
في التعليل تقتضي اقرار الكثر في مباني الحكماء لانه خص ما يوسف با حاصله ما يستحق الا
وتعذر تسليمه فتجب قيمته في القتي والمكث في المكثلي والعبد قتي والحل شلي ثم قال واخبر
رحمة الله يقول لما اجتمعوا والتحقيق انه لا خلاف بينهم فيه انتهى اما في المكث في كتاب
هذا الاصل الى محمد واستدل على مسئلة وفاقية فالاصالة اليه تدل على تخصيص والا
والاستدلال على الوفاقية والظاهر هو الثاني والخصيص يجوز ان يكون ينتج في
قال **الحص** ومحمد يقول الاصل ان كسما اذا كان من جنس كذا رالية **قوله** هذا الاصل
متفق مجمع عليه لكن ابا يوسف يقول العبد كسما في الحل كسما في الحل
والحر والحر لا يصلح مكانا جنسين في كذا ابو حنيفة في العبد كذا والمغنيان للكنية
والرقية والحرة يتصور اثباتهما لوان واحدة على التعاقب فلم يتصور اختلاف
باختلاف المغنين وباني التفصيل في شرح الكاكي فعلى هذا اذا تروجا على هذه الحاية
فاذا هي غلام ينبغي ان يعبر التسمية عند ابي حنيفة في لا خلاف لخص عنده ايضا
كما ينبغي في كسج جلال في تقرير كسج فعليك بالتأمل والتتبع **قوله** وجبت تامر كسما
عنده **اقول** وكذا عند ابي حنيفة في ملا وجه التخصيص طاهر **اقول** يجب العبد وتمام العمل
اقول لا نعدم رضا بالباقي **قوله** ان كسما عليه با قال قيل هذا **قوله** كيف ينبغي
ولا وجوب التسمية فيه من حيث انه لفظ التسمية كذا نية تامل **قوله** وهذا يدل ان كسما
كسما **اقول** والانسبا ان يقول وجوب كسما **قوله** واجيب بان ذلك شرط
استحق بعقد الكسما **اقول** جواب عن كسما لثاني لان شرط عدم الاجاز

فاسد لا يستحق بالكساح ويرد عليه انه اذا كان مستحقا علم لا يجبر على نيافته **قوله**
يوجب فوات رضا **قوله** بالالف **قوله** وبان الوقوف على شرط غير ممكن **قوله** فيه بحث
فان عام التعليل بقدمه يذكره اولاً لتعد انقطاعا ذكره الشارع في السلم فراجع
فلو لم يجب لها **قوله** الرائد على الف **قوله** كون كل واحد منهما موجبا اصلها **قوله**
هذا الكلام لا يقيد بالالزام على ابي يوسف ومحمد رهما الله لان موجبا لاصل
عندهما المستسمى كما سبق **قوله** ولنا ان المستوفى اى من منافع البيع
بعض العقد **قوله** اى العقد الفاسد الذى سمي فيه كسر الف كساح الفاسد
اذا لم يسم فيه مخرج من مثل لها بالالف ما بلغ على ما مر جوابه **قوله** وهو ليس بالكل
ليس عال بيقوم **قوله** يشير الى انه معدو له حتى يوجد ايجاب كصوى **قوله** كمال
لعدم صحة التسمية **قوله** اى من كل وجه وهذا التعليل على هذا التقدير يخص
ابى خنيفة والافعهدها الموجبا لاصلها هو سمي لان لا يصح تسمية اصلا
فيعدل الى مهر كمثل وقد فرمى **قوله** كمال لان عدم التسمية **قوله** اى تسمية
على سمي قال ابن الهيثم لعدم التسمية اى لان لم تسمى وكانت راضية بالخط مقفلة
حقا في الزيادة الى عامه حين لم تسم عامه الى اى ما ذكره فراجع ما يفيد جدا
قوله ولا بد من تقوم المستوفى **قوله** لا يخفى عليك قصة اخوك لانه لا اوله فان
من اوله انه غير متقوم لافى نفسه ولا بالتسمية لبطلانها ومن اخوه انه متقوم
في نفسه بدون التسمية مع انه حصر تقوما اولاً في كونه بالتسمية فليسا له يجوز
ان يقال انه قصر اصابا بالنسبة الى تقومه في نفسه بحسب عرف التجار لا يرى انه
لا يتقوم في الزمان ولا كذلك الجميع ويجوز ان يقال ما اوده في الاول انه غير متقوم في
التجار كما يبيع فلا ياقض لافيه او لم اوده انه غير متقوم بتبصيص الشارع
الظاهر من تقريره وفيه بحث **قوله** قصرنا الى هو قينة في مثل هذا العقد وهو
التسمية وهو عقد المفوضة **قوله** قوله هو راجع الى مثل قوله في مثل هذا العقد
قلت هي صحيحة من وجه دون وجه **قوله** فعلى هذا يكون التعليل مختصا بابى خنيفة
والافعهدها اذا تمت التسمية من وجه لا يصار الى مهر كمثل كما سبق غير
الا يقال ذلك في الكساح الصحيح فليسا **قوله** انما قيدت المستوفى **قوله**

لا يفيد ذلك التقيد في دفع الاتصاف او التمسك به الكبري وصح على حاله **قوله** في غير ذلك
 بطريق العطف **قوله** في غير ذلك في باب الوصية من شرح الطحاوي ان لا يرد
 اذا تزوج الصغير امرأة **قوله** قال صاحب المخطوطة في باب فتاوى مالك رحمه الله
 وشك الابن الصغير بغير صداقة حين البضع وعدم وفي شرحه زوجة ابنا الصغير
 امرأة بغير معلوم والابن فقير فالكسر على الاب عنه وغدا لا الا ان يتبين
 انتهى وفي شرح الكاكي الصغير اذا تزوج ابوه فلم يرد ان يطالب بالبرء
 وان لم يتبين باللفظ ذكره في شرح الطحاوي والتمتة انتهى وفي بعض النسخ
 بين ما في المخطوطة وما نقله الكاكي من اطلاق شرح الطحاوي والظاهر ان
 الكاكي هو ما فصله الكاكي من اطلاق الابن في نقله فلا يوجب حديثا في قوله **قوله**
 الكاكي عند الاطلاق **قوله** يعني عن التجيل والتاويل **قوله** تسليم كماله لا يحيا كان
قوله منوع فان صاحب العناية نقله في محيطه انه اذا كان كماله عينا يتقانا في
 الصافيته ثم اقول ان كان كماله بالدين في قوله او دينا هو الدار بجم والدانير كماله
 فلا يتأهل حال شرط التاويل على حال الاطلاق **قوله** فان قلت فان سوا الكمالين
 غي التجيل والتاويل اذا يكون حكمه قلت بوجه لا **قوله** وفي الغاية في الواقعة تزوجها
 فاراد من نكاح حتى تأخذ كماله ليس لها في عرفنا ان بعض جعل والبعض من جعل
 والعمود في كماله شرط وينظر كم يكون المعجل مثل هذه المرأة من مثل هذا كماله
 منه فيضي بالعرف الا ان يشترط تعجيل الكل في العقد وهكذا في فتاوى قاضيها وغيره
 وفي الاستسجاء ان كان كماله او سكوت عنه فانه يجب لا لان الكمال عقد معا وصير
 تعين حقه في الزوجه فوجبان تعين حقه وذلك بالتسليم انتهى فطهران جواب الشرح
 لما ذكره الاستسجاء ومختلف لسائر الكتب **قوله** ولما الى قوله لم يثبت له كماله
 كوجوبه لا يصح في باب النكاح **قوله** فكذا موافق لما سبق قبل ورفقه فراجعه ويجوز في
 والصحيح ما نرى في فتاوى الاموال ان كماله هو كماله لا كماله لان الكمال **قوله**
 عند ابني يوسف ومحمد فلا يبا سب قول ابني خيفة والظاهر ان يقال اقراره وبذل **قوله**
 نكاح الزوج يقضي بالف وخمس مائة **قوله** بل يقضي الفين على كماله ان نكاحه دعوى لا
قوله هذا يخرج الرابي وقال الكرخي **قوله** في النكاح يخرج الرابي في شرحه نكاح

قوله في غير ذلك في باب الوصية من شرح الطحاوي
 قوله في غير ذلك في باب الوصية من شرح الطحاوي

اتضح **قوله** ولو كان لا خلاف في اصله سمي بغير كماله لا يجمع **قوله** الطاهر
 التسمية عند ابني يوسف فلم لا يكون القول قوله كونه **قوله** ولا يخيئه ان يثبت
 على القراض اقرارها فيه اثباته الى انه لا يقضي به عند تقاوم العمد لان كماله
 يختلف باختلاف الاثبات فاذ تقاوم العمد تعذر على القاضي الوقوف على قدره وطريقه
 ان من كل قيمة كبضع فيسبب سمي ويجب بغير شرط فيسبب كمنفعة فلتب الاول
 لا يسقط اصلا وللشبهة الثاني يسقط بغيره وموت احدهما فقلنا يسقط بغيره اعلى
 للشبهة الاول لا يسقط بغيره احدهما اجمالا للشبهة الثاني توقير اعلى من بين
 وهذا يقتضي لا يقتضي به وان كان كماله قريبا الى من الهمام وما قبله وجهه في
 وقال مشايخنا هذا اذا لم تسلم نفسا ما ستمت ثم وقع الاختلاف في حال الحياة او بعد
 فانه لا يحكم بغير كماله بل يقال لا بد ان توري والاحكام عليك بالمتعارف في المعجل ثم
 نعلم في الباقي كما ذكرنا انتهى **قوله** فيمنع من بقدر كفاي من كماله لا يجوز
 يعرف ذلك بالتضادة او بالتبينة كما في الوجه الاول **قوله** كما جازي في حقيقته في الاصل **قوله**
 اي في اصل التسمية **قوله** وكنته قبله **قوله** يعني بعد الطلاق **قوله** فقال اباي لو ادعى
 ورثة على رضى تدعنه على ورثة عرضي التدعنه **قوله** كماله في تلك الحققة سمي ابو خيفة
 معاني صورة كونه مستحق انه يأخذ ورثة الزوجه في تقريب هذا التعليل **قوله**
 لما بينا اشارته الى قوله وان الطاهر انه ينبغي **قوله** والطاهر انه اشارته الى مجموع
فصل اذا تزوج **قوله** لما ذكرنا احكام النكاح **قوله** الطاهر ان يقول الحكم
 كماله لكن مراد الشرح بالحكم النكاح كماله ايضا **قوله** واذا تزوج كماله
 الى قوله لبنا وان كنت من ايضا **قوله** ولو قال اذا تزوج كماله كماله
 اعلم واشتمل **قوله** وذلك في غيرهم اي النكاح بغيره **قوله** ولعل الاول ان يجعل
 اشارة الى مجموع ما ذكر من النكاح على القيمة وعلى غيرهم ويجوز ان يجعل قوله بغير
 متساو لا للنكاح بالقيمة ايضا **قوله** وهو ان النكاح معاوضة كبضع بالمال المتخصص
قوله ضمير عليه راجع الى النكاح قوله اذا بعث الخن والملاءة والملاءة ما ورثه قوله
 على كماله الاخرى وهو رواية الاصل الى قوله كالتبصيص على كماله بين
 يوجد التخصيص على كماله فيكون كماله كماله **قوله** فانه اذا ارجح بلا تسمية

قوله في غير ذلك في باب الوصية من شرح الطحاوي
 قوله في غير ذلك في باب الوصية من شرح الطحاوي

على ما قرأ والتمتية غير صحيحة لعدم صحة الكساح من لا تبدأ وهو زمان وجوده وتسميته
 فان قيل كيف يستدل الجواز **اقول** ان مراد من الجواز كذا **قوله** لان من منع من الجواز
 هو الملك **اقول** ولا يجد ان يقال مانع عن النفاذ ابتداءً على كونه ولا يمنع
 استنادا رعايته بل ايضا حيث يستحق حينئذ استمته وهو كونه على فرض
 وفيه شيء لا يخفى جوابه اما كونه في وقت كونهه فلان الجواز وهو انه **قوله** لا
 حرمه غلبه **اقول** بان طلقها ثنتين **قوله** وتزوجت بغير ان يكون له **اقول** لا
 بزواج اخر **قوله** ومستوفى بالوطي متلاش **اقول** اذا كان مستوفى
 بالوطي متلاشياً وكيف ندرم باعتبار مكره كامل لمولى اذا كان كوطي قبل النفاذ
 ولعل الاول ان يقال الكساح منصوص في التحليل فراجع وجوده على وجه
 كما قالوا في قضى كره الرضخ ومانعت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه
 فتأمل **قوله** لان مستحق زمان الثبوت **اقول** اي ثبوت الكساح ونفاذه
قوله ولما ان اتمه الابن حاله عن ملك الاب لان لابن كره من كل وجه **اقول**
 ليس فيما ذكره ما يدل على نفي حق الملك الا ان يتألف ملك مستدعي نوع ملك فلا يكون
 حق ملك بل حق الملك **قوله** تقديره انتفى الى قوله بطريق كوكالة **قوله**
 بطريق كوكالة متعلق بقوله انتفى **قوله** فان قيل لوقوعه بالبيع لم يقع انتفى
 الا من المأثور **اقول** لا انتفاء بقوله **قوله** ولو كانت انتفقه عنى ولم يتم
 ما لم يفسد **اقول** فان قيل لم يفسد ما لم يفسد في هذه المسئلة فان ذكر كونه
 لا يفسد في انتفاءه فليس قلنا المقصود بفساد كونهه وان لم يذكر كونهه فيفسد
 فاسد على ما هو جوابه **قوله** وقد امكن ذلك باسقاط القول الذي هو كونهه
اقول القول ركني زائد يوجد ببيع بدونه كما في البيع بالتعاطي **باب بيع**
اهل القرى **قوله** لا ذكر باب كونهه الى قوله واخس منه رتبة **اقول** قال تيسر
 ولعبد مؤمن خير من شرك **قوله** وهم اهل شرك الذين لا كتاب لهم **قوله**
 بل مراد من اهل شرك الكفار مطلقا بطريق التغليب لمعوم الاحكام المذكورة
قوله وفيه نظر لان كلاما **اقول** النظر مدفوع باقتضا **قوله** ويجوز ان يصح
اقول ويمكن ان يصور ذلك بان تكون كتابته من مسلم فظنهم كفر وجه شركه كالباب

قوله وان منع من الجواز هو الملك
 قوله ولا يجد ان يقال مانع عن النفاذ
 قوله مستوفى بالوطي متلاش
 قوله وان لم يذكر كونهه فيفسد
 قوله ويمكن ان يصور ذلك بان تكون كتابته من مسلم

في عدته وذلك في دونه جائزاً **قوله** بانى انتكرت بعد الطلاق **اقول** فان قيل لم يكره
 مرتدة لا يجوز كساحه قلنا لا يضر ما عتد ان يكون عدم جوازه معلل بعقوبت **قوله** كما
 قيل **اقول** في فصله من باب كونهه **قوله** فاذ انتكرت او اسلموا والمرتدة فائدة **قوله**
 قال الحاج النسيب **قوله** باقية حاله كونهه اما اذا كانت انتقضت لا يفرق بالاجماع
 انتفى فيه بحث فانه اذا انتقد في سدا لا ينعقد جائزاً على علم من اصله فوفى كساحه
 وغيره **قوله** **قوله** ولما ان حرمه كساح كونهه جمع عليها **اقول** قال الربيعي والحذافى
 في صحة كساحهم في العدة بناء على ان كونهه تجب عندها وعنده لا تجب حتى لا يثبت له الرجعة
 ولا يثبت نسب ولد ما اذا جاز به لاقول من سنة اشهر وقيل تجب عنده كساحه لا يمنع من
 من صحة الكساح لضعفه كما لا يخفى انتهى وانت خير بانه لا يظهر وجه عدم ثبوت كساحه
 على القول الاول **قوله** **قوله** لانهم لا يجادلون بحقوقه **اقول** قال ابن القيم وهذا
 يفيد ان العدة لا تجب صلاحه حتى لا يثبت للزوج الرجعة بخلافه لانها لا يملكها في العدة
 ولا يثبت نسب ولد ما اذا جاز به بعد الطلاق لاقول من سنة اشهر وبه قال طائفة من
 من مشايخ وقيل تجب كساحه ضعيفة لا يمنع صحة الكساح لضعفه كما لا يخفى بخلافه
 تزوج الامة في حال قيام وجوبه على سيدتها انتهى وانما كساحها الى هذا ايضا فيتم
 التعليل كساحها في باب تزوجها انه سيجب واجب فليتأمل ثم في قوله لاقول من سنة
 بحث **قوله** **قوله** لا ينعقد **قوله** قال الاثناي لا ينعقد الكساح والعدة وتزويج
 الضمير على ما قيل لا عند انتفى والاسن ان يقال الضمير راجع الى وجوب العدة المذكور
 المدلول عليه ببيان الكلام **قوله** **قوله** واذا صح الكساح حاله كونهه **قوله**
 قال الربيعي وفي النهاية موقفاً الى البسوط ان الاختلاف بينهم فيما اذا كانت كونهه او لا
 الاسلام والعدة غير منقضية واما اذا كانت كونهه او لا اسلام بعد انقضاء العدة
 لا يفرق بالاجماع انتهى وفي كلهم كساح وكذا العدة **قوله** **قوله** الى ذلك **قوله** بخلافه
 اذا كانت تحت مسلم **قوله** يلزم على اختياره الشرح ان يكون شركه كونهه مسلم
 وهذا كما يرى بشيرا الى ان العدة لا تجب على الكافر **قوله** يعني قوله ان كونهه
 اثباتها الى قوله بخلافه اذا كانت تحت مسلم ثم اقول ان خير بان قوله وكذا العدة الى ان
 بشيرا الى وجوبها فاللص جمع بين القولين جعل اول التعليل بتعليل بعضه ثم

قوله وان منع من الجواز هو الملك
 قوله ولا يجد ان يقال مانع عن النفاذ
 قوله مستوفى بالوطي متلاش
 قوله وان لم يذكر كونهه فيفسد
 قوله ويمكن ان يصور ذلك بان تكون كتابته من مسلم

واتم اخوه بتعليل لبعض الاقوال في النجاسة وقد شرحنا طرقي قبل ان اراد وتلا الفقه قوله
 ومال بعضهم بحكم كنفها ضعيفة لا يمنع النكاح بناء على اتفقوا هم كالشبرا في بن الحسين
اقول لكن صرح الشارح وغيره في ما بيننا بان استبرأ السيد ليس بواجب بل مستحب
 لفظة على معنى الاستحباب الا ان يقال التشبيه بالاستبراء ليس الا في عدم منع النكاح
 دون الوجوب فليقل **قوله** اول الزوج **اقول** فيه ان هذا غير محتمل **قال المصنف**
 اول لا يتغير به **اقول** ذكر ضمير كمرأته على ويل الرفع **قوله** واجب بان هذا مجموع
 حاله البقاء بان السمن كمرأة ولم يوض **اقول** هذا الحكم يتفاد من قوله وكذا
 اذا سلم احدهما بطريق الدلالة كما لا يخفى ولا يبعد ان يقال يحمل مسئلة ما اذا خرج
 الكافر بالتمسك بالقدور والعلبة كما وقع في الفتى التاميم عاين الله تترى **قوله** او كنفه
 واحدة **اقول** فيه بحث فان ذلك عندنا واما عنده ملك شقي والتفصيل في ما بيننا
 من الكافي وغيره على ان اثبات كنفه لا يتوقف عليه حتى يعتل به فانه لا يمكن ان يقال
 احدهما خير من الاخر حتى ترجح به **قوله** ويجوز ان يقال هذه مدة لم تعتبر لعدو
اقول فيه بحث فانه يقول اذا حاصت بعد اسلام من اكرم منها ثلث حيض انقضت عدتها
 فيحل لها الزوج بمن ساق صرح به كزبيعي في شرح الكفر ولا يصح ان يقال مدة كنفه
 لعدو **قوله** ولما انهما صدا بالنيكاح وفات وتغيره بالام لراة اوزوج حجة
 ماتت امها صدا بالنيكاح **اقول** انت خير بان فوات امها صدا حصل قبل عوض فكيف يجوز
 الابا سببا ثم ليت شوي ما الحاجة الى توسط فوات امها صدا فانه لو رد وحي سبب
 الفقة ابتداء لا يستقام الكلام والظاهر ان مراد كنف بالفوات المذكور هو كنفه
 فالانف والام في الفقة للعدو فليقل فان ذلك بعيد غاية البعد لا يري الى قول
 ليحصل المقاصد بالام **قوله** فلا بد من امر اخر غيرهما **اقول** يجوز ان يقال السبب هو خلا
 الدين مستلزم لذل سلم في الكتابي وفي غيره هو الاحتلاف في ذلكا كدين فليقل
 واذا اضيف فوات الى اضيفا ما يستلزمه لغوات وهو فقرة فكانت الفقرة مصداق
 الابا **اقول** الفوات مقدم على الابا فكيف يكون مضافا للمقدم **قوله** وجه قوله
 ان الفقة سبب يشترك فيه الزوجا **قوله** الا ان يقر هكذا هذه الفقرة فقرة سبب
 الزوجا الى اخوه قال ابن الحام على معنى انه يتحقق منها وهو الابا او يكون لمراد ان الابا يشتركا

فانه ممن اسلم عن الكفر وممن لم يسلم عن الكلام انتهى الا ان قوله كالفرقة بسبب ملكية
المعنى الاول ويجوز ان يقال الملك سببه يشترك فيه المنشأ **قوله** وقوله مع قدر عليه
بالاسم زيادة تأكيد وارى ان سره كان فضلا لانه لو كان شرطاً بطل فياسه بالجنب
والعنة **قوله** انا ذكر ذلك لما مر ان تفريقى كفاضى بها بالبطريق الاول حيث نجل
فى الامساك لمعروف بخلاف العيين والمجبوب فبطل **قوله** قال في النجاة وهو تفريق
عند آباء الفوج الكلام وكأنه اراد انه بسبب بطريق النسيابة والافق تقدم ان سببه
هو الآباء **قوله** الآباء سبب حكم كفاضى بالفرقة كالشهادة كعادته فى القضاء بالفرق
بالفرقة حقيقة بتفريق كفاضى **قوله** ولما ان مدة الحيف الى قوله فيستوي فيها **قوله** مثال
قوله فان والاية قد سقطت ذكرها بانقطاع الولاية سقوط ما كنية عن نفسه وماله **قوله**
لو انقطع الولاية لما جوى بينها النوارث **قوله** وهذا لا يملك دليل الخضم **قوله** فبطل
ذلك ايضا لاثبات مذهبه ان التباين ليس سببا للفرقة ولا يتعلق بدليل خضم وكما
ان كون التباين سببا للفرقة من مقتضى دليل مسئلة المذكورة فى المتن فانه كبر فى الحكم
بدليل ابطال الدليل **قال المحقق** واما السبب يقتضى صفات **قوله** هذا الكلام من منضمي
بخلاف ما ذكره فى تعليق عدم جواز جبار بعد على الكلام على فصل النجاة شرح
الكفر وغيره **قوله** وقوله اما السبب **قوله** هو مبتدأ وخبر بعد شرطين وهو قوله لا يشأ
المذهب **قال المحقق** ولما **قوله** فانه ان مع التباين حقيقة وحكما اشار الى جواز
عن قياس على كبرى المتناس وقوله والسبب يوجب لك كرقبة معارضة **قوله**
ثم هو يقتضى الصفات فى محل علمه اما قضية بمعنى ان ردت انه يقتضى صفات فى محل علمه
ولكن لما تم انه لا يتحقق الا بانقطاع الكلام وسقطا هو وان ردت انه يقتضى صفات
فى محل علمه وفى محل الكلام ايضا فغير مسلم **قوله** ولهذا لو كانت سببية مسكونة لمسلم
لا يبطل الكلام مع تفريق سبب **قوله** قال فى كلامهم وفى محيط مسلم تنوع حبيته فى ذلك
رجلها الى الاسلام بات من زوجها بالتباين ولو فوجت امرأة بنفسها قبل زوجها
لم تنبى لانها صارت من أهل دارها بالانضمام احكامهم ليس اولا كنى من العود والزوج
من أهل الاسلام فلا تباين يربط فى الصورة الاولى اذا فوجها الرجل ثم اخرجها كخبر
التباين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما اما حقيقة فقط واما حكما فلا خلاف فى ذلك

وزوجها في دار الاسلام حكما انتهى في كلام ابن الهيثم اعني قوله واما حكمها فلان في
الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما بحث فاسئل ثم على تقرير ابن الهيثم ينبغي ان يكون
التأخير الحمل الدين لو كانت مسيحية مذكورة مسلم او ذمي وخوفا من دار الاسلام
او قبلها **قوله** وقد اخرج في هذا الكلام الجواب عن قوله وهذا يسقط الدين عن
مسبب لان الدين في الزمة وصح من محل لا يراهي الرتبة **قوله** فيه بحث بل الزمة وصفا
في الانثى على بين في الاصول لم لو لم يذكره بدم ان يسقط الدين اذا كان مسيحي
وليس كذلك نص عليه الربيعي وغيره **قوله** ولو مات وجبت العدة **قوله** الم
فان الجرح لا يستلزم احكام الاسلام وايضا اعتقاده وجوب العدة غير معلوم
لانه لا قوة للحربي في هذه اولى **قوله** فيه ان جرحه اما مسلم او ذمي كما هو ظاهر
للمحبي فضلا عن الاولوية **قال المحقق** والجامع ما بين **قوله** من ان امتنع على
بالموقوف الا انه لا يجري هنا بما لم يعدم توقفه الكوفة هذا الى القضاء **قوله**
يتبع النفس والمال وتبطل الملك **قوله** وفيه بحث فان ملكه للمال لا يتوقف
ان مراد بالوصية قيمة النفس فذلك انشائه الى امر من النكاح بالشرع
الا لمصالحه ولمصلحة لا يتبطل بينهما كونه مستحقا لقتل قتيل ويجوز ان يكون
مراده بالابطال ما يتم الروايات الموقوفة **قال المحقق** وجه الفرق ان الردة منية
للكاح **قوله** تصوير القيس من شكل انثى في هكذا الردة تنع ابتداء النكاح
لما فاتها اياه ولا شيء من الطلاق كذلك بل هو رافع له فلا شيء من الردة
ويجوز تصويره من شكل الاول **قال المحقق** والطلاق رافع **قوله** يع الطلاق
رافع كذا وجد خلاف الردة فانها لا ترفع بغيره وينع الابتداء **قال المحقق** ولهذا
لا يتوقف الكوفة **قوله** اي يكون الا بانقضاء الماسك لاسان في النكاح خلافا
قوله مسبب عنه **قوله** مستغنى عنه في تمام الدليل مع انه كلام ونعم الدليل بان
الردة مبنية لا ابتداء النكاح وكذا في الطلاق وكذلك بل يرفع بعد وجود
ملك من الردة بطلاق **قوله** ما وقع طلاق امرته على امرته بعد الردة **قوله** في
العدة **قوله** والردة تنافي النكاح ابتداء فلذا ابتداء **قوله** وقد سبق دليلهم
التسا في ابتداء في هذا ايضا الا ان هذا الجواب منقوض لمعتدة فان العدة تنافي

ابتداء ولا تنافيه بعدا على امره في ايل **قوله** لان التباين الدارين منافيا
قوله بذكرهما في يخرج العود من خير التصور وتعلل لا ولي ان يقال لا ينفك
بالامتناع وطلاق كيف غير واقع **قوله** ان بني خنيفة وهم حتى من كسوف ارتدوا
الزكاة **قوله** واحد ابا قراضا **قوله** فان قيل لا ارتداد لم يقع منهم دفعة **قوله** وكان
فيه **قوله** فان التباين اذ اجهل لم يحكم بتقدم نشي على نشي **قوله** في كفو في تحرير
القسم **قال المحقق** وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بين
قوله فيه بحث فان فعل رسول الله عليه السلام لا يدل على الوجوب وقد مر جواب
القسم لم يكن واجبا عليه عدم فكيف يصح الاستدلال بهذا على وجوب قسم
الحديث لا يدل على الوجوب ايضا والا ان يجب كشوية في كوفيا والبسالة لا
يملك ويمكن ان يقال كموافقة كمولي عليها بقوله لا يعدل بل على الوجوب **قال المحقق**
ولا فصل فيما روي **قوله** قال لا تنكح ارا و بهلذين المذكورين قبل هذا ولكن
كتر من صاحب النخاية بلا فائدة لا عدم الفصل فيما روي يعلم من قوله لا طلاق
ما روي وما كان يحتاج الى ذكرها جميعا انتهى وجوابه لا يخفى فانه استدلال
على سلة المذكورة في المختصر ثم بين ان الجديده والقدية سوء استدلال
وكلاهما محل لخلق بينا وبين ثا فعية لكن الاول ان يقول لما ذكر من اية
أيدل قوله لا طلاق ما روي **قال المحقق** لان مستحق كشوية دون طرفة **قوله**
ذكره ضمير راجع الى كشوية ككوفها مصدا او كوفها بمعنى العدل او باعتبار
صحتي **قوله** وهذه بناء على الاولى **قوله** فيه بحث فانهم صرحوا انه لو اقام عند
منطق شهر في الحضر ورافعة الاغوى لم يؤمر بقضاء ما مضى في ما يؤمر بشي
بينهما في مستقبل فكيف يصح قوله وهذه بناء وقوله ولكن نقول فليتأمل **قال**
قوله فلذا انه ان يافوا واحدة منقضى **قوله** في صحة التفرع كلام **قال المحقق** لان
زمنه رضي عنها سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تراجعا وتجعل يوم
لعائشة رضي الله عنها **قوله** قد صرحوا ان القسم لم يكن واجبا عليه عدم فلا يصح
الواجب ومعه يقتضي في على الواجب فليتأمل جوازا ان يكون جعلها اياه لعائشة رضي
الله عنها لعدم وجوب قسم **كتاب الرضا** **قوله** وسبب الحرة بالرضا كالحرة **قوله**

يعني شبهة الجارية **قال** لعل الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم كعبته والكنعان والامانة
 الحديث **اقول** الامانة الارضانية والامانة للوحدة **قوله** لكن قولها ما يتلى رسول
 يصفه لانه لا نسخ بعده **اقول** قال الكافي في شرح الرضا وحمل ذلك على قوله
 انتهى في قولها وكان ذلك ما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله
 قرآنه لكم وبه يرفع ما ذكره الشيخ **قال** في حديثين في قوله **قوله** بغيره
قوله فلم تكن ولا له الكتاب **اقول** بل لا احتمال لك الدلالة والامانة في التفسير
 وما يتبع الاستدلال **قوله** واذا لم تكن ولا له على ذلك كما **قوله** يعني ذلك
 ولا تعلق عليه قطعية **قوله** وان لم يكن اثبات فرعية بآية مؤلة ولا بعد فيه **قوله** اما
 الاثبات لا يكون الا بالكتاب الجليل على ذلك معنى وذلك منق **قوله** والكبير لا يسمى
اقول فتبين ان كرسى في اللغة من كرسى من كرسى مطلقا وانما يتقضي صيغة
 راضعا ويطلق على الكبير في اللغة الرضا يقال لئن راضع اي يرضع عنه وقوله
 محقة ان يسمع صوت حليبه فيطلب منه اللبن **قوله** جاز ان يعلق لاخت **اقول** يعني
 والا فهو يجب صراحة حال من لأم **قوله** وكان اهم ان يفسر على **اقول** على ان
 على يشهد عليه كعب الاحاديث وغيرها **قوله** لا بد وان يكون من كرسى ارضه مرفوعة
اقول وانت خبير بان يرفع معنى بدون جعل كرسى مؤلفا بالام فان امرأة اذا وضعت
 ثم جاز من كرسى بفتح الضاء وولد لا يجوز لك المرأة ان تزوج ولد مضع **قوله** فتجد
 الغلبة قال ان لم يغير الدوا اللبن ثبت حكمته **اقول** فيه ان وضع كرسى في الحلب
 بالمال لا بدوا فلا يلزم هذا تفسيرها بخلاف ما فعله صاحب الكفاية **قوله** ولا يخرج
 الا بعد تعارض **قوله** لا يخرج ذلك عليه بعد ما بين مراده بالتعارض بقوله فانه ثمة لا
 لا يرد به التعارض مطلقا وكان يقول انما يخرج منه ان لو لم يكن له لبن لتعاضد حكمته
 على دليلها فليس **قوله** لان الحقيقة **اقول** اي الحقيقة كجرح عن الحكم الا ان الخصم يرفع
قوله وموضع الاصول **قوله** في باب كعارة **قوله** ويريد ما ذكر **قوله** يعني قوله
 لا تعارض الحكم **قوله** فيه نظر لان المعلوم بغير موجود **قوله** ويريد كرسى انه يصير كرسى
 حقيقة في انه بغير موجود كونه غير مفعول حكما وحاصله قياس على خلاف الجمل او ثوبا وجعل
 رائدة لا تعيد لانه ان ازيد انه معلوب حقيقة فظ انه ليس كذلك وان اريد انه معلوب حكما

هذا هو الذي لا ينفك عنه
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يخرج

حيث ان ليس بمفعول فتحت تشبيه ايضا بول الله **قوله** لان وصول مؤنة من قوله
 ان يقول له لان اللبن هو مفعول ثم يخرج ذلك الجواب **قوله** وانما سئل **قوله** وانما
 لم يبق محالها لعدم الفائدة ولهذا لا يجب وطعها من كرسى بآية مؤلة ولا بعد فيه
اقول ولكن ان يقول لوصح هذا الدليل يلزم ان لا يثبت الحرمة عليه فيما لو حلت قبل
 واوجب بعده الا ان يقال ثبت بسناد وفيه بحث **قوله** قال في النهاية وصوابه في قوله
 في استعمال النقص **اقول** الى هذا كلام النجاشي **قوله** فلهذا اتفقوا على تحقيق من ينقص
 الولادة **اقول** لانه هو كرسى لا كرسى **قوله** لكن اختصاصه بالاشياء كرسى
 وهو يكون اذ لا يضمن في غير الادنى ما هو ثابت بالاشياء لم يخلق **قوله**
 هو ثابت بغير كرسى وقوله هو راجع الى الولد وقال ابن حبان في ترجمته يرفع من الموضع
 كل مكان يبيض وكل شرفا كرسى كرسى لا اذن لها والشرقا التي لها اذن طرية
 والصواب عندهم ان كل حيوان اذن طرية فانه يلد وكل حيوان ليس له اذن طرية
 فانه يتبين **قوله** وهو دليل على ان ما في الادنى في الذكر ليس **قوله** في ذلك ما ذكره
 بحث الا ان يراى الدلالة الطنية الضعيفة وشكها يوجد فيما نقله من الكفاية ايضا
 ان قوله هو راجع الى الاستواء **قوله** وانما يخص عليه قوله ولا يقضي لها كرسى
اقول فلو صح ما ذكرتم يلزم ان يفي لها بالمرها بطريق الاولى **قوله** والجواب بانها
 كرسى وقوله فوقع بفعل من جهة استقلت عنها **اقول** في بحث والاصول لا يقطع عنها
 ويجوز ان يقال الضمير في قوله جهتها وقهرها راجع الى المرأة الكبيرة دون الصغيرة
 اذ لا فعل منها شرعا لعدم اعتبارها قليلا **قوله** وان اكدت ما كان على شرفي
 وهو نفس الذكر بتقبيل **قوله** في الزوج **قوله** هو راجع الى وقوله بتقبيل متعلق بقوله
قوله اذا بلغت حد ان يفتي **قوله** يعني الصغيرة كرسى **قوله** كرسى مسبية فيه اما
 لان الرضا ليس بانفسا والكساح **قوله** كيف يكون ذلك وجهها لها حر كرسى
 ان كرسى كرسى كرسى قال الا انها ما كان يحتاج الى كرسى كرسى كرسى
 وخبرها لانه لا يقع ان يقال ان زيد الكنة مطلقا وهذا لان قوله مسبية وقع خبرا في قوله
 لانها وان اكدت او انت خبر بان مسبية خبر كرسى وخبر اخذ وفي اي ليس بها شر **قوله**
 اولان احاد الكساح ليس بسبب الا لزم لانه غير مفعول بالامانة كونه الى قوله

قوله لا يخرج
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يخرج

ملك فروى يظهر في حق الاستيفال وسبب سقوط **قوله** الضمير لانه راجع الى الكفا
والضمير في كونه راجع الى الكفا ايضا وقوله هو في قوله هو ملك راجع الى الكفا ايضا
وقوله لما نظر الى قوله ليس بسبب ضمير سقوط راجع الى **قوله** الضمير لانه راجع الى الكفا
المتعة **قوله** قال الاشكاف لقائل ان يقول ان طرقة طريق المتعة لان المتعة آتيا بغير الطلاق
قبل الدخول اذ لم توجد كسمة وبها موجودة ولهذا يجب نفي كسمة لانه لو وجد
المتعة لا بسبيل الدم كسمة لوجب ثلثة اثواب بالنفي كسمة رتبه ونفي نقول امره ان
وجوب نفي كسمة مثل وجوب المتعة في كونه على حكمها في النفي لانه متعة في كسمة
المعترض **قوله** والمتعة تجب بالنفي ابتداء **قوله** لا يعني لا بالعقد **قوله** لا شبهة لكونه مع بقائه
قوله فيه مثل كتاب الطلاق **قوله** لما كان الطلاق ساقوا **قوله** كان الانسب للرجوع
تأخيره عن الرضخ بانه سبب كسمة كسمة دون الطلاق لعدم الاشكاف لانه نظر الى
الارضاع من تمام الكسمة فاقبل **قوله** في القراء **قوله** لعله منقوض النفي
القاضي اذا رخص الكسمة يكون في بعض كسمة او طلاقا وفي بعضه نفي واللفظ واضحا
باب طلاق السنة **قوله** يكون ذكر الله اعمى سطر **قوله** لعل الطلاق على ثلثة اوجه **قوله** قال
النفي في اكثر الطلاق رفع القيد ثلثة شرعا بالكسمة انتهى فيجب لانه منقوض
قال العلامة الرليعي في شرعه وهذا في شريعة وقوله شرعا يجوز عن رفع القيد
جاء وهو حلال في قوله بالكسمة كسمة عن القيد لانه رفع قيد ثابت شرعا
لكنه لا يثبت ذلك القيد بالكسمة وفي اللغة عبارة عن رفع القيد مطلقا يقال
الفس والاسير ولكن العمل في الكسمة بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا
لامرأة ان متعلقة بشد الام لا يحتاج فيها الى النية وتبقيها يحتاج الى نية
لم يطل محليا نظر اليه لان انا سح كسمة نعمة في حقها **قوله** فيه كسمة كسمة في
حياتها حق في بان كسمة كسمة على فصل في شروح **قوله** وسمى الواحد عددا
لكونه اصل العدد وهو ما يكون نفي حاشية **قوله** قوله هو راجع الى العبد **قوله**
قوله الحسن هو طلاق السنة **قوله** تخصيص هذا باسم طلاق السنة لا وجه له الا
ايضا طلاق الكسمة السنة **قوله** والظاهر ان يطلقها كما طهرت لانه لو طهرها
بجوامع **قوله** لا يقال ما ذكره موهوم لا يعارضه محقق هو بطول هذه لانه طويل

للعدة عما لا تنها ثم كيف كانت ولم يرد عليها شيء بخلافه اذا اطلقا حايطين كما في
الذي وقع فيه الطلاق لا يجتنب من العدة مع انه من جنسها ان يجتنب فيكمل بركة
ولا يتجزئ فيكمل كل ما صرح به في كتب الأصول وعلى هذا فتلزم العدة في غاية الظهور
قوله وطلاق البدعة ان يطلق **اقول** قال ابن القيم طلاق البدعة ما خالف قسمي سنة وذلك
بان يطلقها مثلما يجتمع واحدة او موقوفة في طهر واحد او متين كذلك واحد في كنفه او في
طهر قد جامعها فيه او جامعها في كنفه الذي يليه نحو تنجس في طهر الذي اوقع فيه
قال الحسن كل الطلاق يباح **قوله** من حيث انه طلاق **قال الحسن** ولما ان الاصل في الطلاق
الخط **اقول** قال في الكافي فانه قال انه ما سوره فاني يكون محطورا قبل الامر لا
لا ينفي الخط فان المحطور قد يرتفع بصفة الامر حتى لا يقع في محطور فوفد فالتفت
في الجين وقطع الصلوة الى احواله ما ذكره انتهى قوله كالتفت في الجين يعني قول النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
علي بن وراي غير ما خيرا منها فليات الذي هو خير منه ثم ليكفر عن عينيه وقوله ^{صلى الله عليه وسلم}
الصلوة يعني لا ذراك لجماعه **قوله** واجيب بان كصوص لم يثبت الى قوله بل بقوله
الله عليه وسلم لم يرض الله عنه مره فليكره **اقول** فاما الرجعة فتكون في العدة
وللعدة على غير ذلك قول بها **قال الحسن** واذا كانت المرأة لا تحيض من صفر او كبر
قوله او كبر يعني بانك انك ايسه بنت خمس فحين على الا طهر ولا تحيض بانك
حائمه **قال الحسن** فادان يطلقها المستند **اقول** هذا عند ابن خنيفة وابي يوسف
وسمي بعد سطور بدليل الخاص **قوله** والظاهر في ذكره بعض من رجع **اقول**
اراد الاطلاق **قوله** الحائز كما في ذوات الاقوال **اقول** سواء كان مع الطهر كما في
وكذا البعض ولا **قوله** وما ذكره صاحب السجاية الى قوله ليس شيء **قوله** وقوله
مبتدا وقوله ليس شيء خبره **قوله** وكوز ان يطلقها اي لا يسيد وكصغيرة **قوله**
والا طهر ان ما ذكره بيان حاصل معنى والآفاق لغير راجع الى من لا تحيض
او كبر **قال الحسن** ولما انه لا يتوعم الجبل فيها **اقول** قد سبق في باب كبره في الجبل
في الخلوة صحته كانت او فاسدة من التي لا تحيض او لا تتوعم الشغل **قال الحسن** لان
يشبه وجه العدة **اقول** قال ابن القيم هذا التعليل بالانكسار له لا انكسار الطلاق
مرتبة على كل حال الى ان يرى الامر من ثم او لا ثم افسر في العدة الى ان

للعدة لها

۱۱۱
 مرقاۃ المفاتیح فی شرح
 شرح معانی الآثار
 فی شرح معانی الآثار
 فی شرح معانی الآثار

هذا وتضع او يظهر انه امتداد لغيره في امارة هذا الطلاق لا يختلف بوجه
في الطلاق الذي فيه الطلاق وعدم وطنا انتهى وسمع هذا الخطر الفاتر قبل
الى هذا الكلام من شرح ثم قال الشيخ والشيخ انه كراهة الطلاق عقب الجلب
في ذات الخيض لعموم النكاح بطور الجلب كان الولد وشان حاله حاله
قوله وانما تأثيره ان لا يقع الطلاق **اقول** استعينا بالله تعالى تأثيره لان
ان لا يقع الطلاق الا حيث يوجد دليل الحاجة اليه على انتفى الدليل عقب
الوطي لم يجز الطلاق فيه فلا بد من زمان يتحقق فيه ذلك وهو شهر والى
ان يحل قوله والرغبة وان كانت تضر على منع وجود الرغبة فيه فانها وان
من جهة التي ذكرنا فقد وجدت من جهة اخرى فليسا **قوله** وقد سقطت
الرغبة الى اخره **اقول** اذا سقطت جهة الرغبة وابطاة الطلاق كان لا بد من
في زمانه وهذا لا يباح الطلاق فيه وهو معنى وجوب كفضيل **قوله** وقوله وقد
الشرع بالتفريق على فصول العدة يعني قوله تعالى فطلقوهن لعلهن
عقبس رفسه اي لا طارعهن في ذوات الا فرقة على الا طارعه في حق
والصغيرة على الاشهر لانها في حق كافر في حق ذوات الخيض **قوله** قال الشيخ
الاتقاني والاشع عندي مذهبا محمدا لان الله تعالى اوجب تفريق الطلاق في
فصول العدة في قوله تعالى فطلقوهن لعلهن وهذا في مدة الحمل لا بعد شهر
فصل من فصول العدة فلا يفرق الطلاق على الاشهر فلهذا ايقنوا
الحلي بوضع الحمل لا بالشهر انتهى **قال الشيخ** ولما ان الابطاة بعد الحاجة وشهد
وليها **اقول** لا يقال هذا محال لما في المراسن سابقا من ان وليها هو
الا قد تم عليه في زمانه والرغبة لان الطاهر ان الكسار مجازي **قوله** وهو
يعني من قوله لان الحر لم يطهر بل العدة **اقول** ولعل لا ولي ان يقال يعني من كونه
التفريق فالحق على عدم جوازها في زمان الخيض كما مر قبل **قوله** وقوله
الشاحين لراويهم **قوله** يعني ما في الشريعة **قوله** بقرينة ان الرجوع حتى لا يملك
لله تعالى فان الرجوع عن المعصية مما اوجبه الله تعالى على عباده **قوله** فان كان
من ذوات الاقراء لانيته له في حق طارعه عند كل طارعه **قوله** وان نوى ذلك طارعه

لان النكاح

لان الام للوقت وقت السنة طارعا لاجتماع فيه **قوله** قال ابن القيم وجوبه
هو التحقيق ان الام لا يختصص بالوقت المختص بالسنة وسنة طلق
الى الكامل وهو البني عدا ووقفا فوجب جعل الثلث مفعلا على الا طارعه
واحدة في كل طارعه وانما تعليل كقوله فلا يستلزم الجواب لان المعنى حينئذ ان الوقت
السنة وهذا يوجب تقييد الطلاق باحدى جملة سنة الطلاق وهو سنة
وخيشة فتاؤه ثلثا في وقت السنة ويصدق بوقوعها جملة في طارعه لاجتماع
فانه بهذا التفسير امتنع تعميم السنة في جميعها بجلالها ما قد رما انتهى وكذا
وقت السنة للطلاق الثلث ثلث طارعا لاجتماع فيها وذلك لانها في كل
قال الشيخ ويتبين عندئذ **قوله** قال ابن القيم ويكون الام للتعليل اي لاجل
التي اوجبت وقوع الثلث انتهى وعلى تقدير الشرح اكمل الدين الام للوقت
على كل حال **قوله** فادامح الوقوع صح الا يقع **قوله** اخذ من قوله واجبي ان الوقوع
لا يوصف باطرته **قوله** يعني ان قوله ان طارعا ثلثا فيه جملة البديعة والسنة
فان تكلم بهذا الكلام بقصد ايقاع الثلث جملة بدعة وحرام واتصافه بكونه
ثلثا شئ عري بالسنة والوقوع به ليس فيه حجة لزمه والبديعة مكان
بالسنة المرضية **قوله** لم يقع السنة **قوله** اذ لم ينو ذلك **قوله** فيعيد تعميم الوقوع
يعني اذ انوى ذلك **قوله** وقد ذكرنا الطرف في غير المطر وفي **قوله** فيه ان زيدا
موجود اليوم واليوم الذي قبله والطرف في لوجوده منكر وليس هو
منكر **قوله** وفيه نظر لانه يستلزم التاوي بيل العبارة والاقصا **قوله** ان
تمام تحقيق الكلام وتبيين كرام فارجح كتب الاصول وانطباعها
قال الشيخ ومن ضرورته تعميم الواقع فيه **قوله** قال الشيخ ولما فيه نظر لان
الوقت لا يستلزم تعميم الواقع فيه لا يري انه لو كان لا طارعه ان طارعا كل يوم
ولم يكن يثبت لا يقع الاطلاق واحدة عند ما خلا في الزمان ان الوقت عام
كما يري من لفظه ولا يلزم منه عموم الواقع انتهى وكما ان تقول وزيدا بكونه
وزان قولنا زيد موجود كل يوم فيجوز على ان طارعا الطلاق الواحد او اكثر
نية بجلال في قولنا ان طارعا السنة فانه يفيد اختصاصا لطلال لا وقت السنة

اذا اريد تعميم الوقت والطلاق المستمر لا يختص بوقت السنة بل يوجد كل
 خلا مجال الحمل عليه بل يحل على المتجدد في كل وقت في قوله تعميم الوقت للمعنى
 وقت السنة ومن ضرورة تعميم وقت السنة تعميم الواقع فيه فليقل **فصل**
قال المصنف لما ان قصد ايقاع الطلاق **اقول** اي قصد الكلام بما هو موضوع لا
 لا يقع الطلاق كذا قيل وفيه بحث **قوله** والمراد بالجوهر النفوذ دون
 الذي يقابل كحرمة **قوله** وايضا لو اريد ذلك كان الطلاق البدعي
 وليس كذلك **قوله** والمخبر عنه اذ ان كذا **اقول** اي غير واقع **قوله** لا يصير صدقا
 اي واقعا **قوله** او العلة فيه **اقول** اي في الطلاق **قوله** مكانا متساوينا **قوله**
 اي من تلك الجملة **قوله** ليس فيه انك انفصال **قوله** اي نظر الى الكثرة وحالة
 الاضطرار لا يفرق ذلك بخلاف السقاة نظر الى نفسه ليس بموصية كذا
 موصية انما هو بالنظر الى الغير **قوله** واما الاقرار بالجلد ودفع السكران
 يثبت على شيء فيجعل راجعا اقوية **اقول** اذ جعل مع ذوال عقل غير
 العقل زجرا فلم يجعل مع عدم رجوعه راجعا ذلك ليس بمناسب **قوله**
 فان قلنا الدليل اخضع من المدعي لان المدعي ان الطلاق بالزوج **قوله**
 او بعد الاول دليل يدل على ان الزوج اذ كان حيا **قوله** فيه ان حال العبد
 من قوله ومعنى الادمية في الواكل مكان ما كونه المبع وكثر فان الفعل
 الشريك في اصل الفعل **قوله** كان لبعض الاثام **قوله** لا يكون لكل الا
قوله اجيبا بانه يفيض الى قوله فيكون تخفيفا لها **قوله** مفهوم المأثرة غير
 مطلقا وعدا لتأنيده ايضا اذ كان في مقابلة المدقوق وهذا كذا **قوله**
 قوله صلى الله عليه وسلم العدة بالنساء **قوله** والجواب ان ذلك خطأ **قوله**
 اي ذكره لخصم في وجه الاستدلالين انه يجب ان يكون اعتبار الطلاق
 بالرجوع من حيث القدر تحقيقا لمقتضى **باب ايقاع الطلاق** **قال المصنف**
 ولا يستعمل في غيره **قوله** اي غالبا بقوته قوله لغلبة الاستعمال فيندفع التردد
 بين كلاميه **قال المصنف** لغلبة الاستعمال **قوله** قال ابن القيم لا يخفى عليك
 ان الموصوف بالغلبة هنا هو ما وصفه بعدم الاستعمال في غيره والغلبة

في منوها
 في منوها

في منوها

في منوها الاستعمال في الغير قليلا فنية دافع لقتل بل من الغلبة والاختصاص
 يجوز ان يكون كذا في سبقي ولا يستعمل في غيره غالبا بقوته كلامه الثاني كما ان
قوله واما لفظ الرد فقد يستعمل فيما لم ير ملكة **قوله** وايضا يستعمل كذا في الرد
 والعارية ولا زال ملك فيها **قوله** وقوله وكذا اذا نوى الالة معطوف على قوله وان
 الرجعية **قوله** فيكون في كلامه تعالى حيث جعله معطوفا على قوله وانه يعقب الرجعية مع
 على حذف وهو قوله وان لم ينو شيئا **قوله** جاز ان يكون كذا به فاعلم بنو البسوة **قوله**
 التعقيب بعدم رادة البسوة يقتضي دليلا **قوله** هو قيل اي المراد بتبديل الشخص
 وليس بشيء بل يعود الى القيد الذي يرفع الطلاق وهو الكحل وقبره والطلاق
 لرفع القيد الكحل والقيد الكحل غير مقيد بالعمل **قوله** اي معنى هذا قوله غير مقيد
 هم الفاعل لم اقول كذا في الاول من جهة المعنى هو ان يعود الى المرأة اي هي مقيدة بالعمل
 لاحقا وهو كذا هو ليس بقيد محسوس او شرعا لان المرأة لا يجب عليه العمل
 ويكون مضاعفا على التفسير **قوله** اي مضاعفا على التفسير في التلويح في بحث الامر لان تفسيره
 الى الجملة محقق للفظ ولهذا اقول ان قرن بالصفة ذكر العدد في الايقاع يكون
 الوقوع بلفظ العدد لا بالصفة حتى لو قال لامرأة طلعت ثوبا واحدة وقدمت
 قبل ذكر العدد ولم يقع شيء انتهى **قال المصنف** ولما انقضى **قوله** فيه نظر لان قوله
 فرد لا ينافي لما قام لان الكلام في عدم صحة نية الطلاقين بالطلاق لا في عدم صحة نية
 به فقل كذا قال الرنيعي والظاهر ان مراد المصنف سدا بابا بنية نية التثنية عن هذا اللفظ
 من جميع الجهات حتى يظهر لزوم مدعا بالاولوية قليلا **قال المصنف** معناه طلاقا ثانيا **قوله**
 بفعل محذوف وتقدير الكلام ان طالق لا يملكك طلاقا ثانيا **قوله** لان كل واحد منهما
 لا يقع بتقدير المبتدئ في الثاني **قوله** فيستدكان الاليم لقص ان يقول كانه قال ان طالق
 الطلاق ثم اقول ان قيل كيف يقع تقدير المبتدئ في الثاني وهو منصوب بالانه قد لا يلفظ الا
 خصوصا في العامي **قال المصنف** والى ما يقرب عن الجملة **قوله** يعني الى الجواز الذي يعبر عنه جملة
 من حيث انه فلا يراد باليد والعين لان التعبير فيها من حيث انه باجور وجاوس فليقل
 والتفصيل في مباحث البيان في المطول قبيل الاستعارة **قال المصنف** ولما ان التعميم
 وبوجه العرب **قوله** والكلام وان كان على الغيبة لانه لا يدل بعلمه جواز استعارة الرأى

في منوها
 في منوها
 في منوها

وكذا الوجه تبرك التسمية الا انه لا يدل على هذا جواز ارادة الشخص نفسه من الكلام
 الى غير ذلك كما في سبيل قوم ويستدل بالظاهر ان سبيل ان يقول امر في حق من سبيل
 سالما وقول في الدعا بعش راسك وقوله لها وبني وجه ريك **قوله** كالاصبع والشو والبطيخ
 من هذا يكون قول من وقع ثار في المختلف الى مختلف **قوله** احببت ان اكره به صاحب اليد على
 وعندنا ان الزوج اذا قال لا روت اخيرا راجعا طلق **قوله** يمكن ان يدعى مثل ذلك لمن يزوج
 كما جازعها به في بعض الروايات وكذا في قوله كما تفسر رقبته وغيره وقيل ان الفعل باي عن تقدير
 ولا يخفى عليك ان لما ثبت بقاء على كتابه من خصا في اليه والشرط موجود لا في الاخذ
 الى اليد ايضا **قوله** وانما الكلام من حيث الحقيقة **قوله** يعني بدون الالمام **قوله** وتصور حقيقة
 بجزاه عنده حنفية **قوله** فبني ان يكون له حنفية **قوله** لانه من باب كبره واردة الكل **قوله**
 فيه انه لا يعقل كون ثلثه انفسا في الشيء الا ان يكون في حنفية النصف **قوله** لفي قوله **قوله** يعني
 من واحدة الى واحدة **قوله** واجيب بان تسمى الى قوله والاقل من الأكثر شيئا **قوله** قبل من يتبع
 الشان عند قوله من واحد الى اثنين عند ابي حنيفة وليس كذلك **قوله** وانما الكلام في الاول
 والاكثر كلام الحكم والثالث غير مدكور فيه **قوله** لانه لا يري انه لو كان من واحدة الى
 يتبع شتان عند ابي حنيفة **قوله** ومسئلة في شرح اكثر للميل في وقع القديرة **قوله** وقول قوله ان
 به الاكثر من الاول معناه اذ كان بينهما عدد **قوله** في بحث فانه اذا حلت بينهما شيئا براء الاول من
 والاكثر من الاول ولا وجه للتخصيص الذي ذكره الشارح ولا يلزمه قول القاضى فانه لو لم يمتد
 من اثنين فليس **قوله** معناه اذ لم يكن بينهما ذلك **قوله** لا بد لك من دليل لم يذكر من طرفي
 حنفية رحم الله **قوله** ولا بد من وجود **قوله** اذا كان لطلقه الاولى موجودة قبل هذا الكلام
 ينبغي ان يقع بهذا الكلام واحدة عنده **قوله** واجيب بان قوله ثابته صار لغوا **قوله** ثم ثبت
 الطلقه الاولى اقضا ويعلق كلام العاقل ينبغي ان يمتثل فيه وحل وجهه ضوئي
 الكرامة فان ايقاع الطلقتين معا مكره كما سبق وسبب نظره في رأس التورقة التي
 وتفصيله ان صون كلامه عن الالمام وصون فعله عن كراهته تحا رضا فتبقى الاول
 عدم الاقضا **قوله** في ايقاع الطلاق بالاتفاق **قوله** يعني من ومن زفر **قوله** ولو نوى
 في قوله من واحدة الى اثنين **قوله** في بحث فانه اذا قال من واحدة الى اثنين او بين
 واحدة الى اثنين تقع واحدة عند ابي حنيفة **قوله** قضا ودياته ما وجه هذا الكلام ونحوه

والوجه تبرك التسمية الا انه لا يدل على هذا جواز ارادة الشخص نفسه من الكلام الى غير ذلك كما في سبيل قوم ويستدل بالظاهر ان سبيل ان يقول امر في حق من سبيل سالما وقول في الدعا بعش راسك وقوله لها وبني وجه ريك قوله كالاصبع والشو والبطيخ من هذا يكون قول من وقع ثار في المختلف الى مختلف قوله احببت ان اكره به صاحب اليد على وعندنا ان الزوج اذا قال لا روت اخيرا راجعا طلق قوله يمكن ان يدعى مثل ذلك لمن يزوج كما جازعها به في بعض الروايات وكذا في قوله كما تفسر رقبته وغيره وقيل ان الفعل باي عن تقدير ولا يخفى عليك ان لما ثبت بقاء على كتابه من خصا في اليه والشرط موجود لا في الاخذ الى اليد ايضا قوله وانما الكلام من حيث الحقيقة قوله يعني بدون الالمام قوله وتصور حقيقة بجزاه عنده حنفية قوله فبني ان يكون له حنفية قوله لانه من باب كبره واردة الكل قوله فيه انه لا يعقل كون ثلثه انفسا في الشيء الا ان يكون في حنفية النصف قوله لفي قوله قوله يعني من واحدة الى واحدة قوله واجيب بان تسمى الى قوله والاقل من الأكثر شيئا قوله قبل من يتبع الشان عند قوله من واحد الى اثنين عند ابي حنيفة وليس كذلك قوله وانما الكلام في الاول والاكثر كلام الحكم والثالث غير مدكور فيه قوله لانه لا يري انه لو كان من واحدة الى يتبع شتان عند ابي حنيفة قوله ومسئلة في شرح اكثر للميل في وقع القديرة قوله وقول قوله ان به الاكثر من الاول معناه اذ كان بينهما عدد قوله في بحث فانه اذا حلت بينهما شيئا براء الاول من والاكثر من الاول ولا وجه للتخصيص الذي ذكره الشارح ولا يلزمه قول القاضى فانه لو لم يمتد من اثنين فليس قوله معناه اذ لم يكن بينهما ذلك قوله لا بد لك من دليل لم يذكر من طرفي حنفية رحم الله قوله ولا بد من وجود قوله اذا كان لطلقه الاولى موجودة قبل هذا الكلام ينبغي ان يقع بهذا الكلام واحدة عنده قوله واجيب بان قوله ثابته صار لغوا قوله ثم ثبت الطلقه الاولى اقضا ويعلق كلام العاقل ينبغي ان يمتثل فيه وحل وجهه ضوئي الكرامة فان ايقاع الطلقتين معا مكره كما سبق وسبب نظره في رأس التورقة التي وتفصيله ان صون كلامه عن الالمام وصون فعله عن كراهته تحا رضا فتبقى الاول عدم الاقضا قوله في ايقاع الطلاق بالاتفاق قوله يعني من ومن زفر قوله ولو نوى في قوله من واحدة الى اثنين قوله في بحث فانه اذا قال من واحدة الى اثنين او بين واحدة الى اثنين تقع واحدة عند ابي حنيفة قوله قضا ودياته ما وجه هذا الكلام ونحوه

يقال مراده يصدق عندها وفي اسمها يصدق عنده وعندنا فليسا من ان
 قول القاضى وكذا ما بين بالي عن هذا **قوله** كما في قوله تعالى فاعلم في عبادي **قوله**
 ان خير ما به لا يمنع عنها عن حمل على طرقة بل هي الطاهرة فان من الحكم ولا
 ولا يخفى ان ما يولد مع نبوه عنده وادخل حتى فان دخلها مع لم يلبس الا الى حنفية
 فان لا وجه ان يستند على ذلك بخوفه تعالى ونجا وزعي سياتي في صاحب الحنفية
 انتهى **قوله** لانه وصفا الطلاق بالطول **قوله** قال لا يلحق لا يقال انه لو وضع
 لا يكون بانها عنده مخيف يمكن تصحيح البائن عنده بهذا القول لانه لو كان
 اقوى من الصريح فجاز ان يختلف لا يري ان قولهم فلان كغير الرما ابلغ في الصفا
 بالحكم من قولهم جواد ولان قوله الى انهم يفيد الطول وكفوض فجاز ان يقع
 عنده بخلافه اذا وصفه بالطول لانه لا يستقيم عادة وكثره في الكافي وجايزه
 له روايتان وفي العناية يمكن ان يشق ومن قوله من صهي الى انهم المباحة
 في الطول اي بالطول الكثير فخذ الصفة لقوله تعالى فخذ كل صفة غصبا
 كل صفة صحيحة او صالحة او سيئة انتهى وفي قول صاحب الكافي ولان قوله الى انهم
 يفيد الطول والموضع بحث لان الموضع غير مذكور في دليله على ذكره في هذا الكتاب
فصل في انفسا الطلاق **قوله** لا يفي التحصيل في عموم **قوله** فيه يجوز وحكمه ان يوي
 من الكل فتر لاجرا منفره الافراد والافلفط غذاخرة في سياتي في الاستيفاء
قوله لان الغد هم جميع اجزاء النهار **قوله** وهذا لا يفي كلام القاضى وكما قلنا
 ان يقول لهم جميع اجزاء اليوم من طلوع فجر الى غروب الشمس كما قاله الا **قوله**
 اجيب بان يقع التسمية فيها يفتي في المكره وهو ايقاع الطلقتين فوجه
 ولا تسعي لاثباتها **قوله** وهذا يحكي في الصورة الاولى ايضا **قوله** في
 لان حذف في **قوله** في كونه وصفا بالطلاق في جميع الفدا صيرورة بمرته عنده
 قبل فيه اشارته الى الجواز في قولها لانه لفظ **قوله** الطاهر ان كونه طاهرا
 غير مسموعه الى حنفية **قوله** في حنفية وصفا بهذه الصفة **قوله** تبين ليس بدليل اولي
 ولا مصدرة **قوله** مكان من الجائز قيل بان نيته ان يكون مراده بقوله في غدا حذره
 السبيل **قوله** اذا كان لا يسبعا منع مجازيا لفي غدا ينبغي ان لا يتعين لجزء الاول والكم

نية فان الجواز يوجب الى التيقن كما لا يخفى **قوله** ولا يبي حقيقته رحمه الله ان كلمة او لا
 الى قوله والسند على ذلك يقول الشافعي **قوله** فيه ان ما ذكره على تقدير صحة
 لا يدل على اشتراك فانه يجوز ان يكون بينهما في الاخر جازا ولا على عليه او لا
 من الاشتراك على علم وسيجي بعد سقوط **قوله** ووجه ذلك ان اصابه نصيب من
 المبررة **قوله** فيه كلام **قال المصنف** واذا اصبحت خصاصة فتجمل **قوله** الخبر في نصيبك
 على انه للشرط **قوله** فيخرج احد معيئة **قوله** فيه ان هذا على تقدير اشتراك **قوله**
 يلحق الوعيد ليلالكان **قوله** في الفوا **فصل** ومن قال لا لمرأة **قال المصنف** في
 التخرج مشترك **قوله** الى الملك الذي يوجد النكاح **قال المصنف** والطلاق وضع لا
 لاز التهم **قوله** قال ابن القيم المصنف للمكين للذلول عليها بقوله مشترك لان
 له ملك عليها ولها ملك عليه انتهى وفيه ان الطاهر انه راجع الى الملك لكل **قوله** في
 النكاح **قوله** الى ملك النكاح **قوله** ولا يبي يتيقن متاكفين ويذكر كل منهما **قوله** هذا
 على الاشتراك اي اراده فان المملوك كما يبيع يذكر في عقد البيع ولا اشتراك **قوله**
 في عقد النكاح والطلاق **قوله** والطلاق لا يبعد العهد **قال المصنف** ولما
 ان الطلاق لا رآه القيد **قوله** كما ينبغي عنه لفظ الطلاق فسبق ذلك في باب
 الطلاق **قال المصنف** وهو فيما دون الزوج مفيد من جفته ايضا حتى لا يخرج اخيرا
 ولا ارباعا سواء وجوابه مذکور في شرح الكثر لذي يتيقن وكذا في قول لو كان الزوج
 مفيدا من جهتها كان ارادته في يده وليس كذلك مع انه كلام على سند على لا
 ما لا يعلم من كلام الشراح **قوله** لكن كل نكاح له عليها **قوله** واذا كان ملك عليها
 فرفعه يكون بائنا فانه الى المملوك كما في الاصل فان حقه اذا اضيف الى كوفي
 اجماعا **قوله** ولا يمكن ان يفتح اليد في ملك شخص واحد **قوله** الملتصقا
 فان المهر والنفقة في مقابلته ملك منافع الزوج ايضا لا يلزم اجتماع اليد
 في ملك شخص واحد وموضع العلق قوله في مقابلته النكاح فليست الا وان
 يلزم اجتماع المالكية والمملوكية وذا غير جائز كما نظره بسقوط **قوله** في
 بين مسلمة **قوله** في بفرقا يتيقن به حكم مخالف حكم مسلمة الا ان على ما هو مصلح
 في لفظ الفوق **قوله** في ليل لو كان الزوج جاني اتباع **قوله** الطاهر ان يقال في كونه **قوله**

داما الزين

واما الزوج فله ملك على غيره **قوله** في غير ما **قوله** في غير ما من النساء **قوله** ولا فوق
 بين مسلمتين الى قوله في حق النكاح **قوله** في هذه لا يلزم كلام محمد رحمه الله
 فان النكاح عنده في نكاح مسلمتين اما هو في العدد دون الاصل الا ان
 المهر وجوبا وعدما **قوله** وذلك يستلزم ورود كذا بين **قوله** في كل مسلمة
قال المصنف ويبقى قوله ان طالق بطل في طالق اول لانه ادخل كذا في أصل النكاح
قوله كانه لم يلفظ بالعدد ولا يلزم منه ان يكون متحد خلافا للقاعدة الثانية
 ان الوصف قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد مطلقا على ما بين في
 او اذكر كلمة كذا حيث يستلزم سقوط اعتبار العدد ولا يلزم ان الكلام
 مطلقا فليست **قوله** وقوله على مراراد به قوله كان الوقوع بذكر العدد **قوله**
 والى ههنا ان رآه الى ما قرني باب يباح الطلاق **قوله** بيانه الى قوله فاد
 عليه لكل القوى وهو الملك كسبين **قوله** ولما قل ان يقول ثوبن ملك كسبين
 على الا دمي على خلاف كسبين ايضا فانه خلق مملوكا فبكرى منوقه وكفى
 ان مراد كسبين غير ما ذكره فليست ولو قال وهو حلال فكيف كسبين
 النكاح لكان **قوله** ففهم مقامه بغير **قوله** الا ولى اخيرا **قوله** في
 بعد العلق **قوله** في اي مع كذا ان بقوله مع عتيق مولاك اياك اي بعد عتيق
 او مراد البعدية الذاتية فليست **فصل في تشبيه الطلاق** و**قوله** في
 اذا اقرنت بالعدد كسبين **قوله** في حق النكاح الذي يعني به على العدد كسبين هو كسبين
 لا هذا او التفصيل في شرح ابن القيم ويؤيد ما ذكره غنوة الفصل بقوله في
 الطلاق **قوله** واجب الى قوله بل ليل انه لو قال ان طالق **قوله** في
 بقاء قوله ان طالق على خبرية كما قاله البعض **قوله** وهذا يشير الى ان الاول
 رجوعا ابتدا فيقلبها **قوله** وفيه بحث والطاهر ان الطلاق البائن عليه
 التعليل وجهه عدم ظهور ان رجوع **قال المصنف** في الاول فلا و**قوله** في
قوله فيه اشارة الى ان كذا يعني الشدي **قوله** كذا المصنف **قوله** في تقدير
 طالق طلاقا اشد الطلاق **قال المصنف** يقال هو انى وبراد به **قوله** في
 ان قوة الاله ان لا تحل حتى تنكح زوجا غيره **قال المصنف** في اصل عند ابن حنبل

انه متى شبه الطلاق بشئ يقع بآينا اي شئ كان شبه به ذكر العظماء ولم يذكر
قال الترمذي لان الشئ قد يشبه بغيره لعظمه وقد يشبه بغيره وكثير مكرره
عادة والباين مكرره فيكون عبارة عن الباين انتهى فذا الشك ان لا ينتج
او لم يختلف مقتضاه في الكيف مع ان كونه قليل لا يفر عادة والرجوع كذا
عبارة عن الرجوع **قال المصنف** ان التشبيه **اقول** فيه ثمانية **اسطر** **قال المصنف**
وعند ابي يوسف ان ذكر العظم يكون بآينا والآخر فلا اي شئ كان شبه به
قال ابن الهيثم وفي شرح الكفر للزبيدي كان في عيني عند ابي حنيفة وعند ابي ابراهيم
بباضه فرجعي وان اراد به بروه فباين انتهى وهذا يقتضي ان ابا يوسف لا يفر
البيوت في التشبيه على ذكر العظم بل يقع بدون عند قصد الغاية ولهذا ابي حنيفة
البعده ان يقع باين عند ابي حنيفة رحمه الله لو قال انت طالق كعدا لطلاق
وكما سنده وكما سنده انتهى وانت خير بما جرح فيه الثوب بوجهه ولذا اني اوجه
فصل الثالث في ادخال المصنف في الواقع مصدر محذوف **اقول** فيه سبع وجوه
هو مصدر محذوف مع صفته **قوله** لولا انه الوصف عليه **اقول** فيه بطلان
قوله والآخر اذ عدد الطلاق وهو غير مشروع **اقول** قيل ان الزيادة وتوعد
فلا تم ذلك لان الواقع ثلث لا يفر كما اذا قال للمدخول انت طالق الف وان
الزيادة لفظا فلا تم كونه محذورا **قوله** ولا كذا كذا طالق طالق طالق كذا
جلا **اقول** لك ان قول لم لا يجوز ان يكون من قبل قوله صلى الله عليه وسلم فها
باطل باطل طالق احتمال كونه جلا لا يجدي نفعه اذ الطلاق لا يشبه كذا
مع ان الخلاف خلاف الاصل واللاق بجائز سلم ان لا يخرج الشك في وقت
فايدة ما قلنا تظهر في المدخول **قال المصنف** او لم يذكر في قوله ما يفر
اقول سياتي في هذه المصنفه امثله **قال المصنف** وهذه تجالس بآينا
المعنى **اقول** قال ابن الهيثم وهو فوات الحمل عند الايقاع انتهى وهذا مبني على
ان يكون ما قبلها انشاده الى في خبر فان فرق الطلاق **قوله** بواحقا ملبها
من حيث الدليل **قوله** من حيث الدليل متعلق بقوله بواحق **قوله** وهو
ان الواقع فيها جميعا ذكر العدد **اقول** ان المراد من الذكر كذا كذا في العدد

في قوله المصنف في الواقع

قال المصنف وفي المدخول بما يقع بشأن في كونه كذا **اقول** قال ابن الهيثم
في واحدة قبل واحدة لان كون الشئ قبل غيره لا يقتضي وجوده ذلك الغير على
في الزيادة نحو تحرير رقبة من قبل ان يتيسر له ان يتفكك من رقبته
واجب بان اللفظ استوعب ما يقع وكون الشئ قبل غيره يقتضي وجوده
الغير كما هو وان لم يستدعه لاحاله والعمل بالظاهر واجب ما اسكن انتهى
قوله وقمع على الترتيب وبان بالاولى **اقول** لعل المراد انه يحتمل ان
ولا يقع بالثاني حتى لا يخالى ان كونه اوله **قوله** لانه غير موضوع **قوله** لا يفر
فيه دليل بل يحتمل وغيره **قال المصنف** فيقتضي طلاقا سابقا **اقول** بغير ان كان
بعد المدخول وان كان قبله يكون مستغارا عن الطلاق لانه سببه في كونه
وان لم يكن سببا له في هذه الحالة **قوله** ويحتمل استعبر السيل في قوله
اذ احكم غلوه من الولد **قال المصنف** لان قوله انت طالق فيها مقتضى ومنه **قوله**
مقتضى يعني في الآلين وقوله ضمير يعني في الثالثة **قوله** وامر بك **قوله** لا يفر
عليك ان قوله امر بك كناية عن التثنية في ما ياسب ذكره فقام وتوقع
بسبب ذكره هذا خطأ عظيم من بعض المتقنين فزعم انه يقع به الطلاق
وحرم حلا لا يعود بالتدريج **قال المصنف** ولما ان تقول لا بانه **قوله** لا يفر
في هذا المقام من المراجعة الى ذكره العلامة ابن الهيثم لينجى عليك غياضا
قوله واما المحل فثابتة **اقول** كما في الخلع والطلاق على ان لا يفر **قوله** لا يفر
على ولاية الابانة بوجهين **اقول** وانت خير انه لا يستقل واحد من وجهين
بانتها المطلوب فالوجه عدنا وجها واحدا كما لا يخفى **قوله** فدا الشك فلهذا
لان وقوع امر اجته من غير قصد لا يستقيم على مذهب **اقول** فيه بحث فانه لا
لا حاجة الى جعل الكلام الراميا ولو صح ما ذكره يدرم فدا الشك لا محالة
اذ لزم من كونه من مجموع فتأمل **قوله** ولما كان يقول هذا الدليل يدل على
على ان التصرف الابانة الى قوله فلا بد من اثباته **اقول** فيه بحث اذ يعلم
من قوله وليست كذايات **قوله** وتوهمه ان الكناية عن الطلاق **قوله** قيل
بل توهمه لان ما كذايات عن الطلاق حقيقة فالجواب ان في هذا توهم

في قوله المصنف

فالطلاق الكتابة عليها جاز وفي ظاهر تقريرنا مع قبول كونه كتابة على الطلاق
 كقصر وفيه ما فيه ويجوز ان يحايل بما ذكرناه في ذلك فان الامر كذلك لكنه
 مجاز على ما ذكره عليه السلام **قوله** وتقرين شرط الكنية لو كان لا جمل الطلاق
 كان دليلا على كونه وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي الكينونة العليقة والحققة
 اه **اقول** فيه بحث فان استقامت كماله ان كينونة الكتابة تحصل لا محالة كماله
 والتموه في العليقة والحققة وليس كذلك ولو صح طعن كينونة الحقيقة في
 الرضا بلانية لانها لا تدل في كينونة بل اذ من احد نوعي كينونة عن فعله
 النكاح فالتنوع الاخر كينونة عن غير ما قيل **قوله** كما لا يصح في قوله ان الطلاق
 لانه عام في **اقول** فيه ان عدم صحة الكنية ليس كونه عاملا في بل لعدم بلانية
 الطلاق الذي هو صفة لمرأة كذلك كما سبق **قال المصنف** حال ذكره الطلاق
اقول قد ظهر مما ذكرنا ان حالة ذكره الطلاق ولا يقصر على كونه
 وهو ما قد توه من انها حال سواها الجانبية طلاقا بل هي اعم من حاله سواء
 للطلاق ومن مجرد ابداء الايقاع **قال المصنف** فتعين التباين **اقول** في
 الجمع على كينونة **باب تفويض الطلاق قال المصنف** ينوي بذلك الطلاق **اقول** في
 الطلاق فالمتصاف بخلاف **قوله** وهو محال لما ذكرناه **اقول** يجوز ان يكون
 ما ذكره كقصر وجه الكينونة طلاقا لثبوتها **قوله** اعني في ان كينونة
 على كينونة **اقول** فيه لانه راجع الى التخيير **قال المصنف** لان صاحب الحق على **قوله**
 هذا التعديل لثبوت خيار المجلس لها كما لا يخفى **قوله** وهو لا يصح ذلك ان
 ذلك في الاصل **اقول** وقع في ضمن صحة وكالته **قوله** اي في ضمن عمله لكونه
 الموكل به حيث يصلح الثواب بهذا الامر الجمل الاختيار فلا يخرج ما
 ما اوردته من شرح فليس **اقول** والجواب عن الثانية **قوله** فيه بحث
 اذ ما ذكره يجر الى ان يوجب كماله ولا يحصل كماله كماله كما لا يخفى
قوله فانه عايشه رضي الله عنه خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فيه
 لان تخييره صلى الله عليه وسلم لم يكن تخييرا لذي فيه الكلام وهو ان يزوجها
 بل على انها ان اختارت لنفسها طلاقا لا يرى الى توكلها فتعالمين

في قوله لا يصح ذلك ان
 في قوله لا يصح ذلك ان

واهم في

واستحسن سراجا جليلا في حق النكاح كلامه وسبغني راية كلامه متعلقا بغيره **قال المصنف**
 لانه عرف بالاجماع **اقول** اي لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار **قال المصنف** وهو
اقول اي وقوع الطلاق بدلالة اللفظ **قوله** يعني ان راوت الاستقبال ويجمل ان
 ان لم يرد **اقول** فيه مثل فانه اذ لم يرد الاستقبال كيف يجمل كونه ولعل لا
 ان يقال جرد وعدان وضعت لكل استقبال فقط على ادخل اليه بعضهم او يجمل ان
 مشتركة **قوله** بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه الى اخر الحديث **اقول** فيه بحث لقد روي وجهه
 ان تقول انما تلجأ في تضييق هذا التعديل الى جعل ما وقع في الحديث التخيير الذي فيه الحكم
قال المصنف لان هذا الصيغة حقيقة في الحال **اقول** اراد الحقيقة بحسب الوضع كونه الطلاق
 على ما قالوا في اعمى الفعل والمفعول لا يخالف لما قاله النحويون من انها مشتركة بين الحال
 والاستقبال فان كان يجب الوضع انتهى **قوله** لانه ليس يجب عن حاله فاية **اقول** في
 ذلك لزم ان يكون اشهد في كل شهادة واذا الشاهد ادا به الحال لا يكون ان يكون
 حجة عن حاله فاية فان شهدا في غير يكون على مواطاة قلت قلنا هو حجة عما شهدا
 الا ان الاعتقاد والعتبة وهو العدة لا وجد عن السلف بلفظ شهد وخروجه
 يوجد عقبة في فصل عدل لا على ذكر في اثبات الحكم على حديث النبينا بل يترقا
 فراجع **قوله** ولم يصح فعل اللسان حكاية عن فعل قائم باللسان على سبيل الحال لا يعلم
 والحكاية تقتضي وجود المحكي عنه **اقول** لا ولي ان يعطل بعد التخيير ولو لم يعتد بالحكاية
 المحكي واما ما ذكره فلو صح يلزم ان لا تصح الحكاية عن الحال استقبله هذا اطلاق
 ان يا قول تعديله باقتنا ومراعاة ان الحكاية على اي وجه كانت تقتضي وجود المحكي
 ذلك الوجه ان حاله لا وان استقبل لا استقبالا **قوله** وهذا كما يراه ليس في
اقول لا يخفى ان جواب صاحب النتيجة جواب بتغيير الدليل فبذلك الكتب شحنة بل
 ان تقول قول الحق لان هذه الصيغة اه اشارة الى منع المقدمة الفاعلة في
 في وجه القياس ان هذا مجرد وعد اعم السند فجواب صاحب النسخة حاصله ان ذكر
 كلام على سند ان خص فان تقريره يتكفل بيان اخصيه لسند كما لا يخفى على كمال
قوله واول بحث الحقيقة والمجاز ليس بوطيفة النحوي فلا يجزى بغيره **اقول**
 فيه بحث فان المشغول من الحوسن مشترك الصيغة ولا شك انه بحث لغوي وهم

في قوله لا يصح ذلك ان
 في قوله لا يصح ذلك ان

اقول قيل بل لا وجه له لان كل عبارة ينبغي بيانها في نص عبارة يلحقها **قوله** وفي هذا
ترك المطابقة بين التوقيض والجواب **قوله** اذا كان لمفوض الطلاق والاثبات
الظاهر كيف يوجد ترك المطابقة والجواب ان الطلاق اذا اطلق لا يكون جوباً **قوله**
والحكم قد يتأخر فخرج **اقول** الظاهر ان يقال والحكم قد يتأخر وقد سبق ان
باليد معنى التعليق فيتوقف على وزر الجلس **قوله** يترب عليها اسم الفعل
ضمير تركه راجع الى الفعل **اقول** والاولى تامة في التوكيد الى قوله وان تامة
في الملاك **قوله** فيه ان الظاهر ان الثانية ايضا تامة لتوكيد ولهذا لا يجوز
كسره الذي وكالته عنه **اقول** سقط هذا الى عرض **قوله** فيه بحث فان كان
في التقييد بالمشية على نفس السرف ايضا فكيف يكون عليك **اقول** واذا ذكر ما
عليك **قوله** كيف يكون عليك والاقدار على محل السرف لغيره من لوازمه ولم
اقول حينئذ انه اعتبر التوكيد **قوله** فيه ان الاول قابل للتعليق بل في التاكيد
يعتبر **قوله** الواحد الموجود **قوله** من اين ثبت وجوده وهل الكلام التام
ان تعليل كقوله لان التثنية هم بعد ذلك **قوله** يدل على تعابير مختلفة
كما لا يخفى والاولى ان يقال مراده المعايير النوعية لا الاصطلاحية عليه مستكن **قوله**
قال المصنف اما ههنا لا يملك التثنية **قوله** الزوج ايضا لا يملك لانى فلا بد من فرق
وفيه بحث من وجهين احدهما انه كان ينبغي ان يقع بقوله شئت لانه يملك
الطلاق بهذا اللفظ **اقول** اذا كانت الطلاق مذكورا صريحاً في كلام المرأة **قوله**
لان كلامها لا يشترط بالاشتغال بالابتنينها فليحوا **قوله** انه لو اطلق هذا السبب
ان لا يكون الطلاق مقدر ان كل ما وان يلغوا ما يتبين عليه ولو صح ما ذكره
من التوقيض لزم ان يلغوا قوله شئت او انت المرأة في كلامها يصح لفظ الطلاق
قوله وعن الثاني الى قوله فلا بد من التثنية لتعين جهة الوجود وقوله **قوله** في
لما في خبر قيل بعد **قوله** بخلاف الارق فانها في اللغة عبارة عن
اقول فان قيل اذا كان الارادة بمعنى طلب يريم ان لا يشتم الوجود مطلقاً
كما في اوامر الله تعالى قلنا الطلب الذي هو موقوف لا مطلق فكيف والارادة
طلب يكونى وبنيها فرق وقد يكون لول بعض الاوامر طلباً تكميلاً ايضاً كما في

تساكن **قوله** لان عند ذلك ثبت المطابقة بين شيئها وارادته **قوله** اطلق المشية
في جانبها اذ بها ثبت وجود الطلاق والارادة في جانبها حيث لا يقع بها الطلاق
وكذا الكلام في قوله اما اذا اردت ثلثاً فليس لها ان لم ينتبه كشرح هذه الآية
فقالوا وان اختلفا بان ثلثاً بآية **قوله** وجوابه انه فوض اليها حال الطلاق
اقول فيه بحث **قوله** ان المفوض ههنا مستوع **قوله** فيه ان التوقيض ههنا على سبيل التوضيح
صفة تكون المفوض متوقفاً لا يفيد **قال المصنف** وهو جها في الحال **اقول** حراً على
ومتى يعني ان هذا عليك من غير عطف الى وقت من مستقبل **باب بيان**
في الطلاق **قوله** فرغ من بيان تنجز الطلاق صريحاً اه **اقول** في اكر التوقيض
يقع الطلاق بعبارة النساء **قوله** عبارة عن تعليقه بمر بآية **قوله**
البا، بما يتعلق بتعليقه بعد ما يقيد بقوله بمر فليتم تعلق حرفين من حرفين
واحد بفعل واحد وكان يمنع التام والمعنى فان الثاني في كل شيئاً او كلاً
والاول للام **قوله** واستدل على كونه بقوله عم لا طلاق قبل النكاح روى
عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انه خطب امرأة فابى اولياها
ان يزوجوها منه فقال ان نكحها فهي طالق ثلثاً فقال عن ذلك رسول
عليه السلام فقال لا طلاق قبل النكاح **قوله** معنى هذا لا يتوجه ما ذكره
في موضع الجواب من قوله الحديث محمول على التخيير اذ لا احتمال يكون ذلك الكلام
منجراً حتى يسألوا عن رسول الله وعم والحى في الكتاب ثارة الى ما
ابن ماجه من حديث المسور بن مخرمة قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل
ولا علق قبل ذلك الجواب عن حديث عبد الله منع صحته فليس **قوله** ولما نرى
يعين **قوله** اصافة بآية اي تصرف هو عيسى **قوله** وهو منقوض **قوله** في جواب
التفويض لا يخفى **قوله** وتحقيقه انهم سألوه رسول الله عم الى قوله فقال لا طلاق
قبل النكاح **قوله** فيه بحث من الاشارة اليه **قوله** فيه نظر لان التعليق
والصواب ان يقال **قوله** فيه بحث **قال المصنف** لان شرط شتم من العلانية **قوله** في
الدال على العلانية وهو شرط التبريد قال الله تعالى فاجراهما اي علانية **قوله**
فدليله معصاة لا يفيد مطلوبة **قوله** فيه بحث فان ما ذكره المصنف بيان وجه التسمية **قوله** في

ما يلحقها **أقوال** بالذات أو بواستقاهم **قوله** قد اشبهت كمين **أقوله** في كل محل يصح
قوله والافاعلم **أقوله** على محل وجود الحمل مثلا **قوله** بجلال في نحن فيه **أقوله** فانه تقضي عدم
عنا وجا فيه في حق طلاق التفرقة وعنا **قوله** ولما ان في الكلام اي محله هذا الكلام
ولا يحتاج الى ملك كمن شرط الملك كماله **قوله** فليخرج كمن يبين عن شرط
الملك عند التعليق لا يثبت ما ذكره الشارح فليقل **قوله** وحاله تمام **قوله** شرط **قوله**
على قوله حاله التعليق **قوله** وكل ما كان ما عا عن وجوده شرط **أقوله** فيه سوء ترتيب
نظر **قوله** وفي نظره نظره فان عدم الاختصاص فيها لا يخرج استلزامها عن خير النذر
ايضا اذ لا يخلف ما بنا لها في الاصل فليقل **فصل في الاستثناء** **قوله** لان كل واحد منها
يمنع اول الكلام لا الى غاية بجلال في الشرط فانه يمنع الى غاية **قوله** وشبهه الله سبحانه
كذلك لنبوتها فليقل **أقوله** فانه لا ان يكون الكلام مبنيا على رتبة تعليقه بها
تسا على هو مذهب قداما اصل استثناءه وما هو كونه **قوله** اي الذي اتى فيه كبري
قال كمن يتكون اعداها من الاصل **قوله** قال ابن القيم يشير الى التعليق بالمتبني
وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف تعليق ملاحظة لم يصنع
وهي لا خلاف المانع وهو اولى انتهى وفيه بحث فانما با يوسف استدلال بهذا ايضا
كما سيجي كتابا الاقرار **قوله** فليقل فانه يشاء يعني على قول قد اورد الشرط
يعني على قول ابي يوسف **قوله** لما سلفه انما لا ان يكون اشارته الى الاستثناء
الا في عنهما ثم اقول لا بعد ان يقال الظاهر ان المراد فيكون استثناءه في كونه
وذكر الشرط في سائر الشروط **قوله** وذكر كمن في رتبة استثناءه الكمال
من كمال الى قوله وان كان هو استثناء الكمال من كمال دليله مذكور في شرح
قوله في كونه **قوله** وتعليقها كلاً **قوله** لعل مراده تطبيقها نصف تطبيقها
او ما اشبه ذلك **قوله** لانه اذا كان يرصاها لا تترتب الى افرة **قوله** فانه انما اذا اطلق
تفسيرها فاجاز الزوج في مرضه ترث وليس كذلك اطلاق الرضا فليقل في الزوج
وليس كذلك ان تقول المراد تطبيق نصفها في صحة لا في العارية انما اذا اطلق
تفسيرها في مرض موته **قوله** وحكم الوارث كما ثبت الى قوله فانه يرثها **قوله** كيف يرث
ولا عدة في جانبها ولا قيام للكساح بوجه من كونه فلانها وسبب ما يقويه

قال المصنف ولما ان الزوجية سببا رتبا **قوله** اي سبب لتعلق حكمها بالذات
فما هو مصداقه **قوله** في رتبة عليه قصده بتأخير عمله **قوله** اي عمل الطلاق في الفهم
من السبب ويجوز ارجاع الصغير الى الاصل كما مر اذ اياه الطلاق في مجاز على
الاستخدام **قوله** اذ لانه رضى بزمانه **قوله** هذا الوجه اهم من الاول في تحمل
الطلاق في مرضه وتسا ايضا **قوله** فيبطل في حقه قال في النهاية ما بالنصب **قوله**
انما خيرانه على تقدير النصب يكون كمن يملك تبطل الزوجية وذلك ليس بمرجح
لما ان ينبغي ان يرثها وقد اختلفوا في نفسه ايضا حيث قال ان الكساح كمن
قا يا بوجه من الوجوه ويجوز ان يقال المانع على تقدير النصب فيبطل الا
بعد تحقق تشبيهه اي الزوجية في تلك الحالة ليست سببا له حتى يلزم المحل
الذي هو بطلان الارث بعد تحقق تشبيهه فالصحيح ارجاع الى الارث فيه بطلان
قوله وفي العيني راجع الى صلو الطهر **قوله** وايضا راجع الى كلام الابوين
الا بغير رتبة **قوله** وهو وجوب الكساح عليه **باب الرجعة** **قوله** وفيه
الى اخر **قوله** والحاصل ان تكون الحدة فانه **قوله** وجميع ذلك يفهم من كلام
الاسرط المدخوليه **قوله** بشرط العلم **قوله** فيه ان العلم مستحب ليس بشرط
قوله قال السمعى رحمه الله لا ترجع الرجعة الا بالقول مع القدرة عليه لا
بغيره ابتداء الكساح لثبوت اطلاقها وابتداء الكساح لا تصح بالوطى ودوام
قوله لا يخفى عليك فانه يرد الفعل قد يقع وليلا على الاستدانة **قوله**
استنتاج من الشكل استنتاج توافق مقدمتين في الكيفية لكن ان تقرر على
الصورة كرجعية استدانة الملك كل هو كذلك فليقل فعلى دليله عليه **قوله**
فلا يخفى الى رفع الطلاق **قوله** بل هو باق حكا وهذا يملكها بعد بالطلاق
اذ لم تنزع با **قوله** بل يحتاج الى دفع **قوله** وهو انقضاء العدة على الكساح
قوله لولا **قوله** اي لولا دفعه **قوله** ليرد **قوله** اي يرد **قوله** الكساح **قوله** وهذه الاية على
تحقيق **قوله** استنتاج من الشكل استنتاج توافق مقدمتين في الكيفية **قوله**
عاصيته وزوجها او فوائده سببا من قبيل حذف الموصول **قوله** اي
واذا قال الزوج قد رجا رجعت فليقل مجيبه له قد انقضت عدتي لم تصح

الرجعة عند ابي حنيفة **قوله** قال كرمي وابن الهيثم تتخلف لمرأها بالاجماع على
 عدتها كانت منقضية خالجا بها انتهى فيه بحث لان الرجعة صحت عندنا فمما تتخلف
 وجواب ان المراد انها لو قالها قال ابو حنيفة رجعت من عدم صحة الرجعة ونظر ذلك في كراهية
قوله والاجاب يقضي سيقبح خبره **قوله** الظاهر سبق خبره والافا كخبر عنه هو كذا
 وليس سبقه من مقتضود في شيء ويجوز ان يقال قولها انقضت عدتي في ويل حصل لانقضائها
 كذا سبق خبره متصفا بالخبر **قوله** والجواب ان الضرورة **قوله** فيه بحث فانه لو صح ما
 لم يستقم قوله في مسئلة الائمة ولا يخل لها التزوج اخذ بالاحتياط فان انقضت الرجعة
 لانقضائها لعدته ليس الا ويلزمه حل التزوج فليس **قوله** المص غيرة دون العضو **قوله** يجوز ان
 على تقدير كصافي اي غيرة ترك ما دون **قوله** المص لان في فرضية اخلافا **قوله** احي
 غسله في غسل ان ارجع ضمير هو الى الفم والاف وان ارجع الى المضمضة واستشاق
 على حجة هذا الى تقدير المصافي قوله غيرة ما دون العضو غسل ما دون العضو وان
 الى المصافي يترك المضمضة والاستشاق فالمقدر هو المص **قوله** والبصر فيقوى الدلالة
قوله الدلالة اذا عرفت عملها لا يعارضها الصريح فضلا عن ان يكون فوقها وبما في
قوله وان كان لا يلزمها جات بول لا تل من سنتين **قوله** اي لا يلزم الرجعة
في بيان المطلقة المص فيعدم قبله **قوله** وتذكير الضمير كارجع الى المطلقة ولما بالطلاق
 اجاب بقوله ومنع الغير في العدة الى قوله اذا اشتبه انما يكون **قوله** هذا ايضا
 قيل التعليل في مقابل النص الا ان يقال خص منه المطلق بالاجماع **قوله** المص وان كان
 ثلث **قوله** لم يقل ثلث لئلا ويل الطلاق بالطلاق **قوله** المص والزوجة المطلقة **قوله** جعل
 قيداً للزوج ودون الكاح ليمشي على كل وجه شرط الدخول فليس **قوله** المص وهو كذا
 الكاح على الوطى حمل الكلام على الامة **قوله** قال الزبيدي هكذا ذكر الاحكام
 وفيه نظر فان الكاح المنسوب الى المرأة يراد به العقد لتصوره معها دون الوطى
 لاستحالة منها ويمكن ان يقال يجوز نسبة اليها مجازا كما يقال زانية مجازا
 وهذا اقرب من جملة على العقد مجازين احدهما ان الكاح حقيقة للوطى ومجازا
 للعقد وفيه حجة عليه وانما في تسمية الجانبى زوجا باعتبار ما يسؤل فيه
 حمل اللفظ على الامة ايضا وفي جملة على الوطى مجاز واحد وهو نسبة الوطى اليها

فيما لا يملكها جات بول لا تل من سنتين

اولى انتهى وفيه بحث لان التمكن من الوطى لا يوجب الوطى ولا يلزمه الا ان يقال كذا
 التمكن لقانون الفعل فيه ما فيه ولا بعد ان يقال قوله حتى تلح زوجا غير من
 عايشه رافضة على كذا **قوله** لان الكاح عقد المص يفتق الحبل للمواصلة
 موت الثنا **قوله** وفيه شيء **قوله** فالجواب بان قد ذكرنا لقوله وهو محتمل **قوله** وكان ينبغي له
 ان يجيب ان شرط الحبل تمشي في غير المطلقة ثلث فانما نقول ثبت الزوج انما الحبل
 للزوج الاول فيملكها ثلث تطلقا **قوله** وحينئذ يندفع الامر الاول **قوله** فيه بحث
باب الابطال **قوله** واذا قال الرجل لامرأته **قوله** اي الغير لها بصفة **قوله** وقال
قوله في لامرأته سواء كانت حايضة او طاهرة **قوله** قال الشافعي **قوله** في القدم **قوله**
 بان حقه سقط بالاجماع **قوله** والظاهر ان كذا حقه في الجملة في كل اربعة اشهر مرة
 يؤيده قصة عمره حين سمع من تلك المرأة ما سمع فقال حفصة رضي الله عنها
 عن زوجها الى اخره على فصل في العدة **قوله** وفيه نظر لانه يستزم ان لا يكمل الكافي
قوله كيف لا يكمل وقد وقع الطلاق بفعل السابق الى منعها ديانة فان الطلاق لا ينعى
 بالديانة عاتية انه يترتب على ما يتعلق بها ثم يرد على ان الموقوف عند
 فليس في التفصيل في شرح الزبيدي وغيره ويفهم ذلك من قول الشافعي ايضا لان
 عندما فقل **قوله** فلم يفرق فيه الا بالثبوت على نطقه وتوقي الكافي
قوله وفيه ثلث **قوله** بطل الا ان عندنا خلافا لفرلان لا يلزم طلاق **قوله** قوله لان
 تعليل لقوله بطل **قوله** كذا سمعوا **قوله** اي محمدا على السماع **قوله** وبطله اي بطل
 الخلق **قوله** والظاهر ارجاع الضمير الى المتسارع **قوله** اربعة الايام **قوله** فيه شيء **قوله**
 يرميه بالزوج كذا **قوله** فيه نظر اذ لا يقبل وجه لزوم الكاهرتين فان كل من
 على حدة لا تدخل بين مدتيهما حتى يرمي الكاهرتين الا ان يراد بالزوجا في مدتي
 فتبين غرضه مع بعد لاي بعده كلهم ما في الشروع **قوله** ولا لذلك البين **قوله** قال
 الهيثم فيه ان قوله والدلالة اكتم زيد اسنة الايام عين مع انه ينصرف الى اليوم
 وجواب صاحب الفتاوى بان معين الحاصل هو المعايضة المقضية لعدم كل من
 منظوفيه بانه يشترك الالزام اذ الال لا ايضا يكون على المعايضة انتهى وقال بان
 الشريعة ونحو ثلث الفرق بين البينين ان لا تستثنى لو انصرف الى اخر

الظاهر ان كذا حقه في الجملة في كل اربعة اشهر مرة يؤيده قصة عمره حين سمع من تلك المرأة ما سمع فقال حفصة رضي الله عنها عن زوجها الى اخره على فصل في العدة

بزمه احد المكرهين لانه اما ان يفر بها فيزمره الكهانة او لا يفر بها فيزمره الكهانة
 عند انقضاء اربعه اشهر ولا كذلك ليمين انتهى وعلم مراده انه لما تعارضت جميعا
 المتعاضدة ولزوم احد المكرهين فيقتضي الاول في صرف اليوم الى احوال
 الاخوي خلفه تساقط وعمل بمقتضى اللفظ وهو التمكن فذلك في مدة الايام
اقول اي الفتوى لانه انما صار متوليا مع امها كقولها **اقول** تعيل لقوله ولا يشغل غيها
 اربع نسوة **اقول** لان اهل عدم ما يحدث **قوله** فيه بحث اذ المخرج من الكوفة ايضا
 كذلك **قوله** واجبا العلامة تمشي لانه الكردري **قوله** وهو اول من قرأ الجيد اعلى
 ثم اول يستفاد وهذا الجواب من كل مخرج لا طهر استاء والابا الى الكوفة كما هو
 في امثاله **قوله** فلا يكون رجوعه الا بايغائه حقه في الجمار **قوله** وليس هذا كالحكم
 في هذا الحكم فانه مسبب باختياره بطريق مخطو فيما لزمه فليست متحققا
 اذ لا حق لها فيه **قوله** لسقوطه بغيره وهو عدم قدرته كرجل او عدم قابلية كراهة
 كسقوط وجوب الوضوء بعد **اقول** ان لا يصلح فيه الجمار **قوله** يمكن ان يستدل
اقول على مقدرة كمنوعه بقوله كما فان فاذا ان الله غفور رحيم فان وعد الغفران
 انما يكون اذا جيت وذلك بالجوارح فانهم اتفقوا على ان وعد الغفران على الفخ لا الا
 كما سبق **باب الخلع قوله** والخلع نشو **اقول** اي مبني الخلع **قوله** تقدم ما بالرجل
اقول ولانه لا يحصل الفوتة بين الايام الا بعد مدة بجل في الخلع مكان نسبة الايام
 الى الخلع بنسبة الطلاق الرجعي الى البين **قوله** وحكم وقوع الطلاق البين **قوله** يوجب
قوله انه من جانب المرأة معاوضة **اقول** وعين من جانب الزوج **قال الحق** واذا تارة
 الزوج **اقول** قال ابي الحكم هذا الشرط خرج مخرج الغالب اذا لم يثبت على اقل
 عالما وذلك لانه شرط معتبر المفهوم وقد يكسب جوابا مستلما في كلام القدوري
 الا بانه فانه قال لا يثبت اباة الاخذ شرطه بمشاهة انتهى وفيه نوع **قوله**
 فاذا فعل ذلك **اقول** قال الرجل خالعتها وقبلكمراة **قوله** فقلت لا اعتبت
 الاعتب الموانعة والغضب من باب ضرب ومنه هذا الحديث **قوله** او الى ان يكون
اقول فيه بحث انما ذكره من الاولوية غيرنا **قوله** قوله كما وان اردتم شيئا
 زوج مكان زوج الى قوله فلما اخذوا منه شيئا **اقول** قال ابي الحكم فيه نظر

في قوله لا يفر بها
 في قوله لا يفر بها
 في قوله لا يفر بها

انتهى من الاخذ في هذه الآية مقيد بنشوء وحده واطلاق الاخذ منها قيد بنشوء
 منها على الاخذ فلا تعارض فلا تخصيص انتهى اقول ممنوع بل يكون كل منهما ان لا يقيم
 الله وذلك يحصل بنشوء الواحد فانه اذا انشئت المرأة فقط يجوز ان يخالع الرجل
 من استيلاء الغضب عليه فلا يقيم حدود الزوجية وكذا اذا انشئت الرجل قبل فذلك
 لانها تسمى **اقول** تعيل لقوله يكرم عليها **قوله** كتمها بالنظر الى ذلك
 ان راي قوله بوضيئة ان يصير **قال الحق** وقلت عليها معها **اقول** قال ابي الحكم
 قيل عليه يجب ان يكرم ما يصدق عليه اسم المال اقله درهم لما عرف في الاقرار
 وهو مذهب احمد والجواب الجاهل الفاشية توجب كفها ولان كونها خالعة
 ورعا ممنوع انتهى انت خبير بان كون اقل هو مال درهما مذكور ومفروض بني
 كذا الاقرار **قوله** وكأنه اراد بكونه صفة ان يكون يلبس على اصطلاح النجاشي **اقول**
 فيكون له في لفظ الصلة اصطلاح **قوله** ومنهم من ضبط فقال كل موضع يقع الكلام
 فيه بدونه فهو للتبعيض **اقول** تقدم في اخو فصل شبة ان من في قوله طلقني
 نفسك من ثلث ما شئت للتبعيض عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصح الكلام بدونه
قوله لان قوله وراهم يجوز ان يكون بدلا **اقول** فيصح فاجتنبوا الكبائر
 على البدلية **قوله** اللهم اودخل المحج **اقول** عمر ارضي **قوله** والجواب عن الثاني
اقول اذا كان مراد المقرض عدم صحة ما ذكره توفيقا على تلك الصابغة من كونها
 للصلة دون التبعض مع انها حقيقة فيه كما تقدم لم يوجب هذا الجواب **قوله** وعن
 بانما لزم انه لا مهود ثمة بل في يده مهود بالشارة اليها **اقول** وانت خبير بان هذا
 المقدار من التعيين لا يكفي في المعهودة الا يرفعهم لم يكتفوا في معهودة الذكر
 قوله تعالى وليس الذكر كالنشي بان ما في بطنها مهود بل ضموا لذلك كونه محررا
 فليس **قوله** ولا كذلك شتر اطا البراة عن الجيوب **قوله** فان الاصل هناك
 فيجوز العقد **قوله** كانت كمنسبة بينها **اقول** اي بين علي والشرط **قوله** وبين شرط
 والجواب **اقول** اي جنبها **قوله** والخلع معاوضة **اقول** اي من جهة المرأة فيه بحث
 او قد سبق في اول الباب ان الخلع عين من الجنبين عندها الا ان يكون
 الرابا **قوله** فيجعل الواو على معنى الباء **اقول** فيه بحث **قوله** لها ان هذا الحكم

الى قوله والخلع معا وفتنه **اقول** كون الخلع معا وفتنه مستلما لان الكلام في كون هذا
 التصرف حلالا **قوله** وعلما طريقا فهو ان يجعل الوالد لغيره **قوله** ولا يكون ذلك
 الا بعد قبولها **اقول** اذا الاحوال شرط **قوله** ولا يبي حنفية **قوله** **اقول** ان الحكم
 فالو او باقية على المعنى الحقيقي وهو العطي فيكون الزوج بعد المايعة عطفا على معنى
 المال عليها ابتداء انتهى محصل كلامه ان لما في الصورتين لا يبرم الا بالاول
 البينة وهما منفردان هما ادا القول ليس بقرار **قوله** فقلت والحياء جليل وانما
 الزوج **اقول** للبراءة كمرتبة هكذا انقلب فالحيا ربطا وانما الزوج وطلقت
 قوله جانر عطفا على اجل فتأمل كيف يكون المعنى فالأصل هو تأخير طلاق عن قوله
 للزوج حتى لا يلزم الخذف **قوله** فان بين الزوجين تم **قوله** في حق ترتيب لا شرط
 بالكونه شرط يعني **قوله** فيه بحث فانه اذا باع العبد فيما ذكره من الصور بالبر
 يعتق العبد سواء اشترى السبع بعده بحكم الحيا راو لا لوجود شرط اليمين
 الفسخ فالطاهر منع وجود الشرط اذ الشرط هو القبول الموجب لوجوب الحيا
 عليها وطاهر ان وجوبه بعد سقوط الحيا وهذا انما الكلام انما اخرج
قوله كلاهما سقط **اقول** كلاهما مبتدأ **قوله** والنفقة الماضية **اقول** كقوله
 سوى الصدق **اقول** لا اتفاق **قوله** كذا في بعض الشروح **قوله** في شراح لم يجز
قوله ونفقة العدة لم تكن واجبة **قوله** جوابا لسؤال **قوله** وقع الطلاق بغير دل **قوله**
 فكذا احذا **قوله** فان خالفها على انه لا ب صامن **قوله** فيه بحث فان الخلق
 لا ينزل قبل وجود الشرط كما تقدم وهذا لم يوجد شرط لان وجوده
 الالهي ولم يوجد قبوله وجوب ان هذا مثل الخلع على ان في بيان الكلام لم تكن
 له اذ الجعل ليس بعد زوال ومن المعلوم انه لا يجب في ما لها شي في شانه **قوله**
 كما يصح على له عليه **قوله** فيمن عليه راجع الى العبد **قوله** وفيه نظر **قوله** لعل وجه
 ان الكفا من عو الى النعم على تقدم وكيف يكون زواله نفعا محض بل عليه
 ان يكون شوبا بالنفع والضرر دائر بينهما **قوله** وذلك مما لا يجعل الكفا
اقول وقد مر جوابه **قوله** فان كانت عليها على الزوج **قوله** اي ان كانت مدخولا بها
قوله ان لم تكن **قوله** اي ان لم تكن مدخولا بها **قوله** بالطلاق **قوله** وانما قيد بقوله

فيه كلام لان قول لا يبرم له
 وجود الشرط في كل

وكذا في المذهبين من طائفتي اهل الحديث والشافعية والحنابلة والحنفية

في قوله ولا يكون ذلك الا بعد قبولها
 في قوله ولا يبي حنفية
 في قوله فقلت والحياء جليل وانما

في قوله فقلت والحياء جليل وانما

الى قوله فانه لا يكون لها **قوله** في المايعة طلاق **قوله** وسببه سبب الخلع وهو الشؤر
 فان اية الطهر **قوله** فيه بحث فتأمل ثم قوله وهو الشؤر بناء على ان الحكم **قوله** وقال
 ذلك في لا يبرم الا بعد قبولها **قوله** في قوله **قوله** واجبا صاحب اسرار بان الحكم
 حقيقة في المستند ليدل **قوله** لا لا دل ترك قوله باليد فان الحكم لا يخص بها يكون في الحكمين
 من التقييد غير **قوله** لان في ذلك تغيير موضوع الشرع **قوله** علم كونه ابل علم
 لان فيه تغيير موضوع شرع **قوله** في المصنف **قوله** كذا اذا اشتبهت ما بين لا يحل له **قوله**
 قال ابن الحكم فقتضى العبارة اذ لا يحل له النظر الى ختمه وغيره وليس كذلك **قوله**
 بجزء ولا يحل له النظر اليه انتهى فاستعمل من عني ما ومن في من عني ما به للتبعض قال
 اي اذا شبه امراته بتق لا يحل له النظر الى هذه الاشياء الطهر والبطن
 والفرج والفخذ على التام يدين بامر الحكم انتهى فعلى هذا الجواب الصلة على الجواب
 الا ان يقال ان هذا مقدار لا يحل له النظر الى اعضائها كمنهودة **قوله** على التام **قوله**
 قال ابن كثر في حق زينة عن المطلقة ثلثا وكذلك كل من كانت حاله لم تزل
 ام امراته انتهى كمن اذا شبهت بها يكون مطهرا **قوله** في التشبيه كجسمها **قوله**
 فان في الجميع ما يحل له النظر اليه كالجوارح وغيره **قوله** كذا في التشبيه **قوله** اي اذ
 الكلام في ثلث ان الكلام في ثلث اي وكما في جميعا واحد **قوله** في حق زينة
 استعمل فيه فلا يبرر شي **قوله** لا ابتداء والبقاء سواء **قوله** فيه بحث نعم كل ما
 حكم ابتداء يكون محال له بقاء وانما عكسه بغير دليل وما ذكره من حذو زينة
 لا يفيد **قوله** لا يبرر الا بالكلية **قوله** وعل معنى فقلت الطه بقاء **قوله**
فصل الكفا **قوله** قال المصنف للنقض الوار فيه **قوله** اي في الطه او الكفا
 بتاويل التكثير وترتيب الكفا زه المعلوم من سبب **قوله** كذا في الكلام
قوله بل لا لانه كنص على قره كنص فليس على سبب من كنص في تعييل جوابا
 المطهر منها في اثناء الاطعام ما يحل له **قوله** فلا يبرر من تقديمها على الوطى
 وهذا على سبيل الاستحباب حتى لو جامع في خلل الاطعام لا يبرمه استيفا كذا
 في شرح تاج الشريعة وفيه ما فيه **قوله** واجيب بان الازهر في حكمه ان السكينة
 جاء بعد مرقوق وكلها تنفع **قوله** في المصنف **قوله** واما مرقوقه او بعد مرقوقه كالحيا

بعد اغتسل

في قوله فقلت والحياء جليل وانما

في قوله فقلت والحياء جليل وانما

في قوله فقلت والحياء جليل وانما

ما ذكره من تسليتين ليل يلزم التفكيك **القول** قد قيل لا يجوز ذكره في الجمل هو صحيح
 كذا في النهاية واليه يشير قول المصنف ان اعطاني في يوم واحد لان الاعطى هو التملك في البيع
 ما ينفك ذلك كسلي لا تعويل عليه **القول** لان الحاجة الى التملك تجوز **القول** قال ابن القيم
 وربما يشترط ان يملك بعد حكاية القولين على توجيه هذا القول ان حيا راي ان
 ان الاول لا يحوط وكنته جوابه منع كون التملك لما يتم مقام الاطعم اغبرر رأيي
 من حيث هو عليك بل يجب اعتباره من حيث هو اطعم لانه الا يتم مقام التملك لا يثبت
 احكام ذلك الشيء انتهى وكذا ان تقول اقتصا رده على توجيه هذا القول لا تفهم جدا
 القول الاول بحيث يتحقق جواب وجه الشك عما قدمته **القول** لان التوفيق لا يثبت
القول وكذا ان تقول العدد ايضا مضمون عليه ينبغي ان لا يجوز اطعم مسكين واحد
 ويمكن ان يجاب بان نسبة امر الى المشتق تفيد عليه الماخوذ فيعلم ان المقصود تعدد ذلك
 وبه يتعد المسكين الواحد حكما فليس **القول** الا انه يمنع من المسكين قبله **القول** في
القول قال محمد بن حنبل في غريبه **القول** قال لا اشك وعندي قوله محمد بن حنبل في غريبه
 فراجع شرحه **القول** في ان النية في الجنس الواحد **القول** لم ذلك فان من وجب عليه
 كفارة طهارتها فاعتق عنها او صام شهرين كاملين ان يجعل ذلك عن ايجابها
 بعد **القول** المؤدى يصلح كفارة واحدة **القول** في القول به نظرا للشك في
 يخرج عن العهد يتبين **القول** وفيه بحث من وجب احدهما ان كل طهارتها وجب **القول** في
 ان المصنف قد راي كل كفارة طهارتها **القول** واجب على الاول انية معتبرة في الجنس
 بغيره الجنس وهو جنس واحد **القول** في بحثه فان كان القول في جنس واحد لا يثبت
 وظلما به كطهرتم قد يتجدد السبب بعد الكفارة كما اذا طهرت نساء بوطء
 على تقدم قبيل الفصل ولكن ذلك في طهرت في قول **القول** واما اطعم مسكينا
القول في بحثه فانه لم لا يكتفى بالتفريق الحكمي بنية التوزيع كما كفي التعداد الحكمي في
 اطعم مسكينا واحدا مستين يوما فليس **القول** **باب** **اللعان** **القول** لم لقب اليا باللعان
القول تسمية لكل بهم جزه **القول** وحكمه حرمه الوطئ والاستمتاع كما ذكرنا في **اللعان** **القول** في
 الكفائية لا تقع الفروقة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بايها يقع
 لو اكد بنفسه حل له الوطئ من غير تحريم النكاح انتهى **القول** وتخصيصه كراهة يكون من حيث هو

هذا هو اللفظ الذي مر عليه في قوله
 ما ذكره من تسليتين ليل يلزم التفكيك
 كذا في النهاية واليه يشير قول المصنف

لكنه

لكنه شرط في جانب الرجل ايضا اه **القول** قال العلما الزليعي هذا خطأ حيث
 من شرط اللعان ان يكون من اصل الشبهة لانه شهادة وكونه عن لا يتعدا ذلك
 كما ذكرنا لا يحل بهذا الشرط لان اللعان يجري من الفستين انما يشترط ذلك في
 عقربا لان هذا القول لا يجب الا اذا كانا في المقدوف عفيفا عن الزنا فكذا اللعان
 لانه قائم مقام حد قد فيها وهذا لا يشترط اللعان ان تطالب المرأة بموجب القول
 لحدوا اذا لم تكن ممن يجدها فذلك ليس لها المطالبة بذلك على ان يتصور **القول** ولم
 في حق هذا المصنف فلما في معنى يمنع قال العلما اه الامام كمال الدين بن القيم والحاصل ان
 المرأة هي المقدوفة دونه فاختصت بشروط كونها من يجدها فذلك بعد شرط ابعدها
 الشراطين بغيره ليس بمقدوف وهو شاهد فاشترط ابعدها كشهادة دون كونها
 ممن يجدها فذلك والعلما انتهى **القول** لو حكم للمكالم بشرا وطم جواره **القول** وكذا الجور
 في القذف **القول** بسبب الحكم **القول** وكذا في جانبها **القول** اجب بان اللعان قائم
 فلا يرد عليه الاجابة **القول** في جنة او الطاهر ان حكم نساءه في الابد ان كان
 الاجنبيات فينبو كسول ويجي بعد ثلثة **القول** في الابد ان كان
القول في الامران **القول** في هذا الحديث اه **القول** في كل هو **القول** في كل
القول كيف يجب الحد والمقدوفة غير مخففة بجلال في قذف المودة في القذف فانه
 لا ياتي في الاحصان **القول** لان له شهادته بعد القذف **القول** في هذا ينبغي ان كان
 الزوج القاذف اذا كان عبدا وصح محدود في قذف مع انه محذور الا انه كل على
 السند الاخص شرح به ابن القيم **القول** في قوله في كل مسته غضبا لله عليه
 قال الزليعي وانما خفف لكراهة بالعضل ان النساء يستعملن اللعان كثيرا فافترق
 المسئلة به وفيما من العقوب تنحى في الحديث انهن كثيرن اللعن ويغفرن بالعتير **القول**
 صلى الله عليه وسلم المتلذذ بها لا يجتمع ابدان في الاجماع **القول** هذا دليل اخر ما ذكره
 كما لا يخفى **القول** وهو تنقيص اه **القول** في نفي الاجتماع كما تنقيص في نفي الاجتماع
 يستلزم الانفراق **القول** وجه الاستدلال الى قوله ولو قال دل عليه ايضا كما
 فبال **القول** في بحثه فان زفر يقول يثبت التبرع بنفس التل عن الا ان يحل
 على المنع والسند في لائم ان ثبوت الحرمة يستلزم ثبوت الفروقة كذا اللعان

بل يستلزم فوات الاسكان لمعرفه وادامحل على ذكر ما يطهر وجهه من كل قسط بقية
 لعدم دما ما تقدمه لمطلوب تامل **قال** في قوله **اول** في حديثه فان قلت بضم
 تقرير الملاهي على قوله ان استجها فمعي طاتي ثلثا **قوله** اجيبان ذلك منصرفا الى طلبة
 المهر **قوله** الذي في كتب الحديث ان قوله صلعم لا سبيل لها عليك ما هو قيل سواك
 ولا يكون كغيره قبل السؤال **قال** في قوله لان فعل القضي نسبتا اليه **قوله** فعله هو
 المقرون بالمرته وذلك هو معنى البيان وسبب وجوه اخرون باب العنين **قوله** لا
 سلا عنين **قوله** الا طهر ان يقول وكونه سلا عنين **قوله** وجوبه عليه **قوله** لا يفيض
 التمس كما ينبغي **قوله** فبطلت اهلته **قوله** اهلته **قوله** اهلته انما يكون باقيا
 لا بوجوده فقط والاصوب طرح لفظ الا اهلته من البني قليل ويجوز بعد
 ينهك قد و ما عز الشرح الا قول المصنف في تعليل قول القدوري فان عاده
 واكذب نفسه **قوله** الان وضع مسئلة هناك فيما اذا اكد بنفسه بعد اقامه عليه
 وهذا ليس كذلك وهذا يطهر انه لا تكرار **قوله** في قوله عليه اي على الزوج مقصود **قوله**
 وعند ي ان مرجع البعيرين البارزين هو التمس والاصافة لا دني مل السبب
 فان عاده الزوج واكذب نفسه حله **قوله** في النية اذا لم يطلها بائنه بعد
 اتبع بغيره القد في قبل التمس **قوله** في النية هذا اذا لم يطلها **قوله** لا يفيض
 بعد تعييد مسئلة بعد التمس **قوله** في ما لو اكد بنفسه بعد لا غير **قوله** وان
 اكد بنفسه قبل التمس والتمس فانه يجد اذ خرج فيقلب قد سبب التمس
 من جهة ولا مجال لذلك المقال اذا اكد بعد التمس لان مقصود التمس
 كانه نفسه مقتر سببه التمس تامل ولقد المستفاد وبعبارة اخرى قد التمس
 لمخ من جهة فيصير الى موجب على ما سبق في الاكذب بعد التمس حصل
 بالخلق فلا يقا الى الاصل **قوله** تكرار قوله **قوله** في قوله في اول هذا القول
 ما يشهد على تكرار **قوله** روي انه صلى الله عليه وسلم قال ان جاء اصيب اربع
 الساتين فهو لعل الى الحديث **قوله** الا يصيب تصغيرا لاصرب هو الذي
 يفر من شدة الى كثرة والاربعة تصغيرا لاربعة هو قليل علم القدرين
 الساتين اي قتيلا بالجملة المقنونة **قوله** وان جاز به اود جعلا جملة الحديث **قوله**

ايها

الجمل الى بضم الجيم العليم الخلق كالجمل **قوله** لا احتمال قبله اي قبل الولادة
 وتذكر الخبير كونه في ما ويل ان مع الفعل **قوله** والحديث يحمل على انه عرف قيام
 الجمل بطريق الوجوه **قوله** فيه بحث لان حكمه عليه السلام عموما على النص الشريف
 الا ان يقوم دليل على كونهما في الاصل **باب العنين** **قوله** لا يفيض
 منزهة لذلك **قوله** وعلى المندواني تولى بطس فيه ما باره فيجلس فيه العنين فان كان
 يؤل الى التمس وينزوي علمه لا عنه فيه وان كان لا يؤل لا ينزوي علمه ان عنين كذا
 الكمال قال ابن القيم لو اعتبر هذا الزم ان لا يؤجل سته لان التمس ليس لا يوفاه عنين
 قالوا ولا يذره فيه **قوله** من ذلك سكت التمس لا يذره لانه حكمه **قوله** في قوله
 واما قبل تمام العقد فيقبل كما في جوار البوع وحيا رالتعقد قد تقدم **قوله** ولعل
 في التمس **قوله** اذ جسد الغنة الى قوله لانه يقين عينا وشما **قوله** الغنة بضم العين وقوله
 يقين اي يقين ذكره عينا وشما **قوله** الحديث يحمل على كونه باطلا **قوله** فيه بحث
 فمن المخدم فراك من **قوله** قال كزيلي لا يجز له فيه لانه يوجب كفو را لا ليا
 واما ليس بمرا داجما لانه يجوز ان يكون منه دينا ب على خدمته وعرضه وعلى قيم
 بعضا له انتهى فيه بحث اذا لم يذكره الشافعي دليل على انه يوجب الجوار بل على كونه
 عنه كما انه منفور عنه طبقا **قوله** ولما ان فوت كاستيفا اصلا بالموت لا
قوله وفيه نظر لان الكسح موقفا بجانها كما سيجي **قوله** لانها جملان بالمقصود
 له الكسح **قوله** فان قيل جعل في مسئلة التي قبلها استيفا الوطى من التمس فلا الجوار
 بقوله وهذا جعل المقصود وكسح له الكسح حتى يتخير في الفسخ بالحيث وهذا قد
 بان الوطى له جعنا من جهة كونه مقصودا بما عبا المقصود الذي شرع له الكسح وكسح
 فانه لا يحصل لاه وجهه كونه غرة حيث يقع كسح الرضيق والايسته فلو كان مقصودا
 لم يجر كسح هو لا كما لم يجر استيفاء الجوار والكسح فاعبرنا جهة الغرة فيما اذا كانت
 هذه المعيوب بها ولم يثبت له حيا ر كفسح جوا على الاصل من ان را كقيد الكسح بالطلا
 لا الفسخ كتمكته من ان التمس به ومن استتماع بغيرها وجهه المقصود به فيما اذا كانت
 لا كما لا يمكن من كسح ولا استتماع بغيره انتهى **قوله** في الشرح كحل الدين
 نشأ من تفسير مشروعه له الكسح بالوطى وليس كس عرا واما كسح الكسح

قوله كسح كونهما كراهة وادامحل على ذكر ما يطهر وجهه من كل قسط بقية
 كونهما كونهما كراهة وادامحل على ذكر ما يطهر وجهه من كل قسط بقية
 كونهما كونهما كراهة وادامحل على ذكر ما يطهر وجهه من كل قسط بقية

وهي كالتان به بخلاف عيوب الثلثة انتهى ونحو قول فيه بحث لان قصص صرح في اول الباب
التي تليها في الوطى **باب العدة قوله** عند زوال الحمل **قوله** اول شبهة **قوله** وهو
عند الزوال سبعا وشرطها وقوع النفقة **قوله** ليس وقوع نفقة هو نفس ذاك الحمل
وهل ذاك الحمل في الطلاق الرجعي ذلك ان تقول نعم فقال بطريق البين وقد سبق في باب
بين فصل كمال المطلقة **قوله** وكنها جوتا ثابته اه **قوله** اي حرمه لازدواج والخرج كمال
في هذا الباب من ذلك الجا فيكون التوفيق ليرتض عويضا بالدم **قوله** ولم يقل قد دخل بها
قوله رجيا يعني **قوله** الملبا ورجي مثاله هو التوزيع فلا يعنى ذكره عن ان قوله او حصة
في اكثر النسخ **قوله** النطق حقيقة فيها كمال من الالف المستكره **قوله** غير مطابق للشرح **قوله**
يقول لا يطاع **قوله** يعني عند الشفعي **قوله** ولفظ الثلثة في قوله كمال ثلثة قروا **قوله** فيه كمال
التوضيح لفظ الثلثة يوجب نفوية قوله العمل للفظ الجمع الى هنا فاكاد ان يفسر لفظ الجمع
المقص بالثلثة فانه جمع مني وان لم يكن صيغة والافاطع يطلق على فردين وبعضهما في ذك
الرجح مشهور **قوله** كمال **قوله** كمال **قوله** كمال **قوله** كمال **قوله** كمال **قوله** كمال
ثبنته اشهر لم تحض لصحة احواله لا ما ذكره فليس **قوله** وباعتبار اقامته العدة
قوله فيه بحث فانه لا تنهي بالموت وانها موجودة في طلاق الصحيح اذا قبل انقضاء العدة
لاها عنده **قوله** صغير عنده راجع الى الموت **قوله** واجيب بها انما تحولت لان سبعا
الزوال الى قوله فلم تحول العدة بالعتق **قوله** لا يابرو وهذا الجواب قول بعض اعيان النكاح
من كل وجه لان ذلك الثمن اذا رجع واما اذ لم يراجع فالمسبطل يعمل علمه في وقت وجوده
في باب الرجعة **قوله** اذا جرح عن الكرم **قوله** بسبب **قوله** بسبب **قوله** بسبب **قوله** بسبب
قوله فان الطهارة وان كانت فيها البديهة لكن لا جمع بينها **قوله** يعني ان المزاج
اكمال احدها بالآخر وليس ذلك بوجود في الطهارتين فانه لم يجمع بينهما في وقت
واحد بل رفع الحد الاول بالثاني بالترافع اجتماع في صلوه واحدة **قوله** والامة
بالشهور قبل عن الحيض **قوله** قال الله تعالى واللاتي يئسن من الحيض **قوله** فاما
عند ابى خنيفة رحمه الله يعني انه فاسد عند حملها لهما باطل عندها وسبب في الحد **قوله**
قوله لا للتوفيق عن فراغ الرحم لشرعها بالاشهر **قوله** والظاهر ان لو كانت التوفيق
ثبت المطلوب ايضا الا انه بني الكلام على الواقع ان قيل المراد عن كمال لفظي فلان الامة

هذا ما لا يمكن أن يقال في النكاح **قوله** لا يحل للمسلم أن يتزوج امرأة لا يملكها
 ليس كما هو **قوله** ولا يزوج من لا يكون للشرف من فروع الرحم في غير الحمل **قوله** ولا يزوج
 هذا منع لا يقر بشروط المطلوب على ذلك التقدير أيضا **قوله** وان كان لا يملكها من حيث كونه
 زوجها **قوله** لا يعني كالمعتق في غيرها **قوله** والدليل على أن العادة إلى قوله موجب هي
 ما هو من شرح تاج الشريعة لكنه مؤخذ ثم أقول بل موجب في النفس على المعنى عنه على
 ما حقق في الأصول أن يكون مراده موجبه في شيء لا يثبت له دليل بل عليه وهو ما ذكره
 فليس **قوله** فان ركنه الكف بقوله كما **قوله** لا يعني أنه ما مורה وكل ما هو كذلك
 عبادت فيكون كما **قوله** لا نسلم جواز التبدل **قوله** لا وجه لهذا منع بعد ما بين في مقدمة
 بالدليل وكذا في قوله العادة وذكرها هو التقصير لا الجواز **قوله** واجبت في العتبة التي تحمل الوطئ
قوله ما يقول في الصغيرة التي لا تحتمل فانه يجب العدة اذا طلقها زوجها عند كثر المتع
 وعلى الثاني ما لا يمكن للملازمة **قوله** مقابلته كمنع المنع اذا حمل على طاهر **قوله** وفيه نظر لا يثبت
قوله والصحيح في الجواز ان يقال المقصود من كونه هو التوفيق على جوارحه وحضه الحمل
 يجوز لانه مجتهد فيه فلا يقوى طلق كونه مرة لجواز كونه حياض الحمل عند من يقول
 واستحاضه معه عند ما يجلس اذا تكررت فانه يقوى بخلاف الاستبراء فان التوفيق
 لا على هذا الوجه فانه لم يمتنع له الا يرى انه يجب باستحاضه الملك من كراهة فوضا
 ان فيه شائبة التعبد فليس **قوله** اما انها لا يثبت الا بغير وطئه الى قوله فلما قال جواز
 وجود غيره **قوله** فيه بحث **قوله** مع جوارحه وغيره **قوله** بالنسبة الى كونه فانه يعلم الا
 حتى يبرق هكذا قيل وفيه بحث اذا مر انها ان معنى العادة مانع في العدة فاذا حلت
 ثلث حيف بعد الوطئ ينبغي ان يكون شرطها بزوج او لتعين في الوطئ فمثل **قوله** كما
 ام ولده **قوله** اي زوجته التي هي ام ولده اذا كانت آتمة فانه ينسخ النكاح بالشراب
 العدة حتى حل وطئها بملك كمين ثم بالحق بغير غير ان هنا يجب عليها عدة آخر لانها
 ولدا اعتقت وما اختلف العلماء فيجب عليه الاحداد الى ان تذهب عدة النكاح
 وهي خيف من وقت شر لانها عدة النكاح ولا يجب عليها فيها شيء من الخيفه الا في
 لانها عدة ام الولد اعتقت **قوله** تشبهه لا تحقيق بدليل قوله قبله **قوله** في ذلك على
 بمن لا لانه على ذلك كما ان لا يرد بتشبيه هذا المعنى **قوله** وانما قيد كصحي بقوله

اول وانما قيد بقوله ستمه ليعلم حال غير ما بالبريق الا واني قد اقصيت ان لقوته لو قوت
بسبب اخو وجبت العدة **اول** يمنع عنه ابي حنيفة رح **قول** ان منى منى **اول** فلا يميز من
منع الحمل منع الاكل **قول** والجواب ان قوله منى كان يؤمن بقوله **اول** فيه بحث والاصل
التبنيث بقوله كما واولا الاجل ايا فان كراد اول الاجل عند الفقرة والافقرة في
ثم الحديث لا يدل على نفى الكساح بل يدل على نفى الوطى **قول** ولأول وهو ان لا يجوز
المهاجرة الحامل اصر **اول** قد تقدم في فصل الحرام من كتاب الكساح ان منساع الكساح
في ثابت حتى صاحب الماء ولا حرمته للحرمي فينبغي ان يجوز **فصل** وعلى الميتونة **قول** فحينها
بعد وثا زوجا **اول** الكاوي ان يقال بعد فراق زوجها ليعم كسبوتة **قول** وقال في التمهيد
يكنى ان يقال الى قوله وهذا انبساط وتجد في الشرح **اول** ان اراد التحا والفينين نظاما ليس
وان اراد الاستلزام فعلى تقدير تسليم لا فزرة في جمل كسبوتة من التام ثم اقول لو خرج
لا طرد في امثاله وليس كذلك **قول** فان قيل لا حد او ان تنصف على قول النعم وهو مذموم
اول وكذا ان تقول المذموم هو التام ساف على فوته النعم الدينية المنقصة ونحو الكساح
كذلك فانه من سبب التحا في الماء والدينا **قول** ولم يفصل بين عقده الوفاة وغيره **اول** ففقه
ان يجب احدا وعلى كسبوتة المرجعية في العدة والجواب ان كونها مقدرة مترو وغير متبين
في المدة فاذا انقضت ولم يراجها طهر ان يبطل عمل علمه من وقت وجوده المدة عدة طهر
فلم تكن مقدرة على الكمال **قول** ويجوز ان يكون بيانا لا حاق كسبوتة بالكلية عنها روي بطريق
اول فيه بحث **قول** وسلكه اظهر التام ساف على فوته نية الكساح **اول** ظاهر قوله عليه السلام
الا على زوجها يدل على انه لو ان الزوج فتيلا **قول** روي عن ام سلمة رضي الله عنها في قوله
عليه السلام لا مرتين او ثلثا **اول** فان قيل تقتضي احديث ان لا يجوز بعد زكاه من هذا الباب
لا يجوزون الاكل ولو من وجع الحديث قلنا الجمهور حملوه على انه لم يتحقق التحاق عليها
قال الكمال الاخرى في شرح منهاج النووي زاد عند الحق فيه اما ما يارسل
اني حيث ان اتفقا عينا وان اتفقا انتهى هذا يدل على انه هب اليه الظاهر
الا ان يقال لعدم صحته وفيه تامل **قال** الفسق ولا حداد على كسبوتة **قول** قال ابن القيم
ولا حداد عندنا على كسبوتة ولا صغيرة ولا مجنون خلافا لشيخنا وما لك رحمهما
لانه يجب موت الزوج فيتم النساء كالعدة قلنا يجب الحداد عند فقد الزوج

منه

من حقوق الشرع ولقد اوامره الزوج بتركه لا يجوز لها تركه ولا يلزم طهره
ولقد اشرط ابن القيم فيه حيث قال وم لا يحل لا مرة تؤمن بالله واليوم الآخر
فولهم كما تم العدة عليهن قلنا العدة قد يقال على كف افقت عن الحرام الخاصة وعلى
الطهر كما وعلى نفى كسبوتة كما اسلفناه بتحقيقه والعدة الاخرى على بكل من المفوض
الاخرى على كل من عند البيوتة بالموت والطلاق ثبت شرعا عدم صحته كما حرم في اتفقا
مدة معينة فاذا ابشره ولي الصغيرة والمجنونة قبلها ليخرج شرعا ولا حظ للعباءة
بل هو من رباط المصباح بخلاف منعه عن اللبس والطهارة فعلا الجنسي يحكم بركته
فيه من حتى بالتكليف بخلاف الاول فانه محكوم بعدم صحته ولا يتوقف على خطا
معدا التحا او لابس المرفع او اختصص لا يثبت لعدم التكليف به نعم قد ثبت على
في العدة خطاب عدم التزوج حتى الزوج فان في العدة بهذا المعنى جها انتهى
فلانه فيه من خطاب التكليف بحث لانه لم لا يجوز ان يكون لا وليا **قول** وعلى ان الزوج
بيعتها لهما رخصا حوايلها جاز **اول** كان المرفق في وجهها لطلب المكش والمزوج
عما بينهما من مودتها غير ذلك فان المذهب ان الزوج يفر بامرأة على المزوج
من تركه بلا اذن الا ان احتاجت الى الاستعانة في حادثة ولم يرض الزوج
ان يستغنى لها وهو غير عالم فتيلا ذكره ابن القيم في الجوامع **قول** ورواية
اولي **قول** بل رعاية الواجب **قول** واذا مضت كانت مسافة **قول** في الاصل
يخبر ان لا يكون مرفعا ومدة شهر فالاولى ان يعلى ما يشتمل تلك الصورة
لان بعض المرفق مباح بالاتفاق **قول** فاما اذا كان في مرفق كان بينها وبين مرفق
مدة السوا الا ان الامام اباح رحمه الله يقول هو بناء على المرفق الما والاب
المرفق وفيما نحن فيه تكون منسية لتفرق برفق **قول** وهذا عذر اراة
اخوي **اول** يعني ستمه انه ليس عباح لكنه يرضى لها بعد فان قل الكساح كلام
الحق يعني لم يرضى بعد فلا فرق بين الكسبتين لا تحادها فلنا لام انه بلغى لرضى
اذا كان بينها وبين مرفق من مرفق وكاش في مرفق لها ان يخرج ويرج
الى مرفق فيكمل الا ذلك فتأمل **باب** ثبوت النكاح **قال** الفسق ونسأل
ان تزوجت فلانه نفى طالق **اول** وفي الوفاية من قال لها ان نكحتا فهي طالق

قوله نصف سنة مدة حكمها كزمنه نسبة ومهرها انتهى وقال العلل بعد كسرية في تعليلها
لانه لا يبعد ان الزوج والزوجته وكلما بالكناح فالوكيلان كخا ياني ليكنه مقيته في
والزوج وطبعا في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان الكناح مقدم على العلوق
او مؤخر فلا بد من الحمل على المقارنة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الكيفية
وانه لم يطأها حتى تكمل التيلة فهو قاطر على المصالح فلكم نيق كولو باللفظ فليس عليه
عن العواش مع تحقق الكناح انتهى وفيه بحث وكيف بقدر واللفظ لا يتم به من
المصالح قيم الزوجية وهي مطلقه عقيب الكناح قوله قرن بفعل غير ممتد قوله نفي الزوج
قوله فهو انبه قوله كان الظاهر منه ولله ولعل ذكر الابن على سبيل التعليل
وبدون ذلك لا يثبت النسب اقوله لا ريقوله ذلك الوطى قوله اما اذا اولدت
منها فلا يثبت النسب الى قوله ولم يتبين سببها هذا الحكم قوله وانت خير من تعينت
الطلاق وتغيره من وقت الكناح سيما بعد شهره وليس ينبغي تحلل زنا متغير
على ضد آخر كوقتن بل يتغير فليست برقوله الطلق اوقع من حيث الظاهر قوله فليكن
مبينا على الكناح فاذا بطل بطل قوله وفيه نظر لانه لا يقع اقول الظاهر ان حال
المحبب في المعارض بين تقضي الحاله الى اقوالا وابعدها واورثا الردوا
والشك في ان الشهادتي لم اجمعه مستحب للواقع الساكر وليس من النسب انتهى
تاركها من الشفاعة فلا يتعين به الا حاله الى الابد فليقل قوله لانا نقول
الكفوض انه لم يطأها في العدة اذ لو وطأها تثبت الرجوع اقول لا زوج ولا
الابن هو فيكون امره معلوما مشهورا بخلاف الوطى لانه يخفى ويشترط العلم
الا بدليله فليقل قوله وفيه نظر الى قوله بل التزم للسؤال اقول لان تمام الدليل احتج
الى مقدمه اجيبه قوله لان وطأها حرام اقول الظاهر من حال السلم ان لا يتجسس
قال مفسر كان كانت المبسوته صغيرة اقول وفي البيت لاقسبها واللاطوة
الابا دعاء حلا على وطئه في العدة التي لم تطلقه ثلثا والمخلو اذ لا يشترط
كذا في لطيف الشارح لانه سماوة تملغ هذه العبارة فغير
ذكره كصى قوله اما في ولم يوافق بقضا العدة لانها اذا اقرت اقول فيه شيء بل الظاهر
ان يقول اعانك ولو يقول لولا اقر باقضا كقده بالشرم جات بولد لشعة شرم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the lower half of the manuscript.

۵۴
 در این کتاب
 در این کتاب
 در این کتاب

الطلاق لم يبرمه بالاتفاق **قال المصنف** ولما ان لا نقصا عدتها حتى تنقضي **قوله**
الكثير فان لا نقصا عدتها حتى ياتي بها **قوله** او اذ ولدت المعتدة على ما اقول
او حتى ولدا وقد انكره الزوج لم يثبت نسبه **قوله** او كذا معتدة الوفاة ثم انكاره
كانكار الزوج **قوله** لان النسب اذا ثبت **قوله** هذا ظاهر والاذا انقضى الى هذا اقول
او الخواش فيم ليغم صورة قيم الكناح **قوله** اي اقر به جميع الوتره او جماعة منهم
لكم **قوله** اظاهرا ان لا يفيد الوتره هنا بهذا القيد فانه اذا كان المقيد رجلا
او امرأة واحدة ثبت نسبه في حق الاشياء وموضع التقييد في كل كلام **قوله**
المصنف فان كانت واحدة معتدة فصدقتها الوتره **قوله** اي اقر بها او شهيد كونه
قوله **المصنف** وبارهم **قال المصنف** فهو ابنه **قوله** اظاهرا انه ولادة **قال المصنف** واداء
شروج الرجل امرأة فجأت بولد لا قبل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها **قوله**
يوم استغنى عنه **قال المصنف** والتمس انما يجب بقوله **قوله** القدر الثاني في ضمن
الولد لا يفي الولد من حيث هو نفية **قال المصنف** فانه يقع بدونه **قوله** وان يقع
وقوعه في ضمنه **قال المصنف** لان الظاهر شهيد **قوله** وانما يقل لانها مدعى اذ انك
جلبى من انما يصح الكناح في الصحيح **قوله** واعرض بوجهين احدهما ان حرمة
هذا الاعراض معارضة وانما معارضة ايضا ثم قوله ان المرأة تسدق العلوق
تسدق العلوق من الزوج **قوله** واجب عن الاول بانه معارض **قوله** نعم في
سألا عن المعارض **قوله** يرجح المشت **قوله** اي مثبت النسب **قوله** فان كان كالحكم
قوله ان كان من الكناح فبالاجماع وان كان من الزنا فعند بعض المتأخرين
صحيح في الصحيح وفي الثاني لا يخفى **قوله** فليس له جيب **قوله** معارضة وكان
الا وان ياتي بدليل عدم التحريم او لا **قوله** وانما دعوا حنيفة **قوله** انها يقولون
انها تدعى الخث والثابتية كما يعلم من تقليدها **قوله** الثانية في شيعي
كلام الامام غير مقرر شرح ولا يحمل كلامه على تعيين **قوله** تحت ليس من
حرمة الولادة **قوله** مطلقا وفي هذا اليمين والمواسم وليس الكلام في
منوع **قوله** يطهر في حق الطلاق **قوله** بل يطهر في حق النكاح المختصة **قوله** ولما
ان يقول كلاما الى قوله والنسب اذا ثبت ثبت جميع لوازمه **قوله** للشرع ولا

قد ثبت امر في حق بعض الاشياء ولا يشترط في حق بعضها وله بطاير لا يحصى **قوله**
بالنظر الى لاية الكا **قوله** يعني قوله تعالى وحمله ونقصا نشون **قوله** وهذا بالنظر الى
الاخرى **قوله** يعني قوله تعالى وفصلنا بينكم وبينهم وبين عبادنا **قوله** يعني قوله تعالى
اشا الى تقم غانية **قوله** يعني قوله تعالى وهو قوله تعالى ان يقول كانه في الطلاق
قوله وجاز ان يكون لاية نظر الى ذاتها مقيدة بحكم بالنظر الى غيرها مقيدة بحكم
فما **قوله** فاما لما قلنا فلم يتضح لنا اندفاع المصلحة فانه جعل هناك كون المدة المذكورة
في الاية الكريمة مفروضة بمجموع الحل والفصل امر اقرأ ثم عمدا الى الاية الاخرى
بها ما اجاب الفصل من تلك المدة لعين مدة الحمل ثم لا يمكن ان يرد الكلام واحدا
متقابل في اطلاق واحد كما لا يخفى **قوله** كمنصف ومن تزوج امته فطلقها ثم تهرأ
فان جأت بولد لا قبل من ستة اشهر من ذيوم **قوله** لفظ يوم **قوله** غني عن **قوله**
اما اذا كان ثنتين ثبت النسب الى ستين من وقت الطلاق **قوله** قال لا يثبت
فيه ابهام لانه ربما يقضى طان ان الطلاق اذا كان واحدا بانما لا يثبت النسب فيه
الى ستين وليس كذلك لان النسب البين ثبت الى ستين من وقت الطلاق
وان لم يدع انتهي ولا يخفى عليك ان مراد هو ان يعتبر في الطلاق البين وقت التراف
ادامضي من وقت اقل من ستة اشهر فجات بولد يحكم له وان جأت لثنتين لا يحكم له
من وقت الطلاق سبوت شهر واما اذا كان الطلاق ثنتين فالمعتبر من وقت التراف
الطلاق لاسي وقت التراف فبان ذلك يفهم من كلام الحق **قوله** ورد بانما
قوله صاحبها ترد هو الاشارة **باب الولد من حق به** **قوله** فان لم يكن له ثم لا يفسر **قوله**
يعني انما بهرط وهو قوله فان لم يكن له بانما تت او تزوجت باجنبي **قوله** وان لم يكن
للبنتي امرأة من اهله فمهم الرجال **قوله** يعني فمهم فيه الرجال **قوله** الا ان يكون يوم
محرم سوى الام فيجوز على حسنة لئلا يفوت حق الولد اذا لا جنته لشقوقها
قوله وفيه ان غير ذي الرحم المحرم لا يلزم ان يكون اجنبيا وجوابه لا يخفى **قوله**
لنا يات الكفر **قوله** قال ابن الحكم **قوله** ويروي بالنسب ايضا على معنى ان
ان يخاف مثله في ذلك لا يترك او يقتضي حتى وكفى هذا في اوله في الوا
انتهي وهو وجود في نسبه هو او **فصل** اذا اراد المطلق **قوله** ويجوز ان

لا حاجة الى قوله لان التزوج في بلاء يصلح دليلا على الترم الكف فيه **قوله**
ولا يخفى عليك ما فيه من انه مخالف لما يذكروه كقوله وجه ما يحتمل القدر **قوله**
في دار النوبة ليس الترم الكف فيه عاقل من جوابه **قوله** وان ثبت في كذا
قوله فيه مثل **قوله** وفيه نظر لان كونه بالترج **قوله** فيه ان لا يفي قول العقد في كذا
يتشبه بالنظر **باب النفقة** **قوله** النفقة في الشرع الادارة على الشئ ما
قوله فان لم يكن في كتابه فيرضى لها نفقة **قوله** والحديث لا يارضى لاية كونه من
قوله لا يبعد ان ياتي شهر **قوله** فاجزا ان الحديث تفسير لقوله تعالى وعلى المولود له زكوة
وكسوة فمن بالمعروف فيكون كحارضة بين الاثنين **قوله** من ثلغ كلام الحق من
عدم ملابته هذا الشرح للمشروع فانه ياتي على ان حارضة بينهما **قوله** يستحق
وهو الجامع **قوله** لا طهر المواقف لما ذكر في ادوار باب العين ان يقول هو المكنى
بجامع **قوله** هذا لان وجوبها بسبب الحاجة **قوله** على هذا لا يكون عوضا في كذا
وفيه نظر لان لئلا يقبل القلب **قوله** وفيه بحث اوله ان مع قيام المنع من قبله حتى
النفقة وانما يستحقها ان لو وجد فيه شرط استحقات النفقة ولم توجد **قوله**
ومادة الامراكستدانة **قوله** وبسبب فائدة اخرى بعد **فصل**
وعلى الزوج ان سكنها في امر مودة **قوله** وقيل لا يمنع من الخروج الى الولد
وفي مجموع التوارف فان كانت فاقبله او غل او كان لها حق على او اولاد عليها
تخرج بالاذن وبغير الاذن والتج على هذا وما عدوا من زيادة الابا بغير
والوليمة لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن وخرب كانا عاقلين ومنع من الكلام
فالابن لهم وقول الفقيه ومنع من الكلام فانما في فصل الحمام من فتاوى
الحكم مشروع والنساء جميعا اخر ما قاله **قوله** لتعين طريقا بين الحق **قوله** على
الحق **قوله** لعدم اثباته **قوله** اي لعدم امكان ثباته **قوله** واجيب بان مرادنا ان
بارا له ملكة **قوله** وفيه اعتراض باجتناب ما ذكر في مقام التعليل الى ضيقه **قوله**
بالا تفاق عليها بالينة **قوله** فيه بحث لما تقدم انما ان طريقا ابنا لها
منحصر في احوالها وان مراده بالينة هو اقرار المودع **قوله** وقوله وهذا
اي ما ذكر من جواز رضائها النفقة **قوله** الزوجة او الولد او الوالدان على

لا

اعرف الموضع والمضارب والمدين بكلمة الاربعين او علم الحكماء بذلك وخبرني
 قول المحقق كذا كما لا يخفى **قوله** امتناعه المشروط **قوله** المشروط فانه لا يتبع له
 اعطاه النفقة نظر الغايب **قوله** وفي غايته اليك ولم يخيل بها ولا برأه منها
 الا ان يراؤا البراء في صورة الانفصال **قال المحقق** اما غيرهم من المحققين فنفقوا
قوله قال تخرج الشريعة يعني ان الاداء انما يجب به ان النفس الوجوب فتثبت عبدا
 انتهى والافليس كذا اي بلم يكن اوجبه شرع لانه يكون قد شرع وليس
 رسول الله **قوله** وفيه نظريا **قوله** يعني سيأتي بعد وقتين ولعل وجه
 ثابتة بالادلة القطعية وهو قوله كذا وعلى التواتر مثل ذلك فخلوا الشافعي
 لا يقيد به كلفان ابن المسيب في التحليل بالكاح وهكذا الشافعي في حل متروكة
 عاذا وسيعر الشرح ايا لاية دليل قطعي في ذلك العتاق **قال المحقق**
 ولولم يعلم الحكماء **قوله** ولوعلم الحكماء بالزوجية دون المدا واعرف الموضع بال
 دون الزوجية ينبغي ان يفرض النفقة ولم ار بعد عين مسئلة **قوله** يعني في الصوتين
 بل ذلك في الصورة الاولى واما الثانية في الصورة الثانية فيجوز ايضا عقوبة
 ومنها ما اذا لم يكن للزوج **قوله** فيه تسع والمراد من الفصل اذا اطلق الرجل
 امراته فلها النفقة **قال المحقق** اما الرجعي فلان الكاح بعده فام **قوله** فيه ان الزوجة
 زلت عند تسع رجوعه والطلاق على ما مر فاجاب بالرجعة **قوله** والليل على ان في
 في المطلقة غير معينة ٩ احوالا وهو قوله كذا حتى تضع حملها والنفقة في غير المطلقة
 غير معينة **قوله** فيه المفهوم الغايب غير مبررة عند الحنفية على ما سيجرح بالاشارة في
 كتاب البيع وان طرح غير محال والاكاذب استدلال رجوع الصغير الى المطلقة فانها باقية
 فبين ان يكون المراد بالانكاح **قوله** ويجوز ان يقال استدلال لاية **قوله** يابى عن الحمل على
 ذلك قوله فيما سيأتي اما الولد فلا طلاق المضي **قوله** لا يقبل كاشرا **قوله** فيه حمل
 وان كان معناه الامر وهو الطاهر كان يؤكل على الذب اه **قوله** لا امر للرجل والتقدير
 من دليل والاصوب هو الوجوب في القضا **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على
 واجداه الى اخره **قوله** لم يذكر كذا جهتها ان الاب اذا كان قاررا على كسب حمل
 الولد على الاتفاق عليه ولا قال شمس التاعه الرخصي وان كان ابنا كسوبا الابن ايضا

مکتبہ اسلامی

وادیون علیہ السلام
وادیون علیہ السلام

يخرج الابن على الكعب والنقطة على الالب وقال شمس الماتمة للكلواني لا يخرج على ذلك اعادة
بني الرحم المحرم ودور الفوق مذکور في الفتاوى وغيره وادخلنا ذكره في الحاشية
بعد سطور **قال المصنف** واما الابداد والبلد افلا علم من الالب والاشجار **قال** فتنها النقطة
وفيه نظر فاحكم في سنده الماتمة فيها اذ قالوا انهما على ابائنا حرموا بعدهم ودخلنا
لعدم انتظام اللفظ **قوله** لو قتلتك ثم انا **قال** فيه مثل **قوله** فاحكم في سنده الماتمة
فيه ان ام سعد لم تكن زينة ثم خرجي كتابا بسير ما يغافلها **قال** **قوله** وباللعن **قال** فتنها
ولكن ليس ليلا اغرب بالاطهار حكم تعليق الشرع اياها بالنقطة بقوله المحرمية بقيد الالب
وعتق القوي بالبلد **قوله** قلت الى قوله والنعمي لا يخرج النقطة على الداء ثلاث ركعة الى
قال فتنها الى اليقين بالجلوس فان لا يجامع لا يصلح تحييد **قوله** فان ذلك ثلاث ركعة الى
لا الى القوي الذي هو التحريم عن المضارة على شربه ايضا **قوله** احيى بان نقطة في العلم
قال في الجواب قصور فان وجوب النقطة معلق بقوله المحرمية الموتة وليس كذلك موجود
في الحال مع وجود ابني العلم فالظاهر ان قيل ليس كذلك بالاعتقاد فان ذلك بعد
الماتية عليه **قوله** لكن النصيب نصيب حرمان الصدقة **قال** لا كما روي ابو يوسف هكذا
فيلكن في شرح الكفر لاهم الزيلعي ان السيار هنا مقدر بنصيب حرمان الصدقة
ابي يوسف لانه هو المقبول لوجوب ذلك واعليه لوجوب البتة لصدقة لوط
قوله وصح موشه من كل جهه او الى **قال** فيه بحث فانها صدقة ايضا على دل عليه الاخبار
الصحيحة وجوابه ان شرعية الموتة ولا ينافي كونها عبارة بالنية بملك في صدقة لوط
ويخرج من كذا بالبحر ايضا انها ليست عبادة والما ذكرنا **قوله** من حيث انتفع
اليها وهو الظاهر **قال** لا يري الى قوله لخص بكذا غير الالب والاباء **قوله** **قال** المصنف
ولا بي خيفة رجح ان الالب ولاية المخطئ بما لا ينافي **قال** **قوله** قال الامام الزينبي في
نوع اشكال هو ان يقال اذا كان في حال غيبه ابنه ولاية المخطئ اجماعا في المانع
من البيع بالنقطة عندها او بالدين عند الكل انتهى جوابا لاشكال الاول فانها
تخرج بين البيع للمخطئ ثم الاتفاق والبيع بقصد الاتفاق وجوابه ان في نظري
الاجل فمثل فيه **قوله** لما نقل الاتفاق بكونه بعد وجوب النقطة وفي الحال لم يجز لانه
قال فيه بحثان الاول انه اذا وجب بوضعيها واذا نه في الاستدانة ينبغي ان لا يورس على

۲۰

على قوله والظاهر خلافه **قال المصنف** شرط الحرية لا أن العتق لا يصح إلا في ملك المالك
 بعد قوله في ملكه لا يحتاج إلى شرط الحرية والجبوا أن شرط الحرية مقصود بالماضي
 لم يتحقق بالملكية فيها **قوله** وتفسيره في اللغة **قوله** أي تفسير العتاق بالعتق فيه
 استخدام إذا كان المراد من لفظة معنى العتاق كما لا يخفى **قوله** ومنها زوال يد المالك عنه
 أو اشتري الحرية **قوله** لم يرل يد المالك عنه في هذه الصورة بل عتقه كما مر في كافي في
 السير وزوال يد عنه فيما إذا اشتريه من راسم أو ظهر عليه كما في أيضا **قوله** شرط
 العتق **قوله** فيه استخدام أيضا **قوله** لا يرى أن يبيلا أو بالبرق لزومه **قوله** العمل
 البقي الذي كان في يد صاحب اليد قبل أن يعبر عنه نفسه كما ستقف عليه في كتابنا
 الشرا **قوله** والجواب أنه ليس بمرم إلى قوله فإن الملك يزول بالبيع قبل التسليم اليد
 إلى أن يتم **قوله** قال المحقق في كثير من يفتق بآيات فيه كلام فإنه لا يجوز أن يعبر العمل
 بين زوال اليد والاعتاق فإن زوال اليد لازم للاعتاق فإن قلت الاعتاق
 إذا أتته الملك عند أبي خنيفة قلنا نعم لكنه أراه مخصوصة ولو سلم فتم بيع الكلام على
 وليس يكسبه خلاف سمرق بل الصواب في الجواب أن لفظ العتق لا يكتفي
 العبد إنما يحل على العتق مجازا إذا كان أصله مضافا لمعناه سواء كان مضافا
 بسبب العتق وبسبب آخر فلا حيل في العتق يحل عليه مع النية كما في كافي على ما
 أو لم يكن مضافا كما في لا بد لي عليك فلا لعدم الضرورة فتأمل انتهى وفيه بحث فالحق
 المستفاد من قوله أن ما يحل على العتق إلى آخره عنوان لا بد من دليل وكيف لا ينع
 والعتق من محله كلامه وفيه تشديد عليه ثم في جواب الشرح بحث من وجه آخر يقال
 وكذا زوال سبيل ليس بلام لزوم الملك فإن الملك يزول بالبيع قبل تسليم
 والتمن والبيع من حيث البيع إلى أن يتم التمن وجوب أن يسيل المصنف لأن ملكه
 ونفيه مزمع لتفصيله **قال المصنف** لأن المصنف لا يملك على الكتاب سبيلا **قوله** من مقتضى
 لا يحل نفي سبيل البيع والكتابة **قوله** كذا في بعض شروح **قوله** في شرح
 الشريعة **قال المصنف** أن كلامه حال فيه وهو يفتق **قوله** سيرد عليه هذا السد إلا أن يقول
 فرق بين إرادة الحكم الشرعي وغيره والكلام المحال لا يفيد الأول فتأمل **قال المصنف**
 ولست بآية في وصف يلزم من طرق الجواز **قوله** نعم إلا أن اعتبره شكله

في الاستعانة إلا أن يجعل مثل زيد أسيد مجازا وجوبه في التسليم **قوله** واجبا إلى التسليم
قوله فيه أن لا قوة في المجازة في صلبه أو رجم على قرحوا مجازا في غير **قوله** والوقوف
 التكتيل حقيقة المذكوكتين في الكتابان في الأولى منع المناسبة والظاهر
 بأن الاعتاق ثبات **قوله** بعد ما بيننا دليل الذي نقله من الكشاف في أن الاعتاق
 لا وجه له في المنع والسند ثم يفتق التوضيح على هذا القول الأول **فصل**
 ومن ذلك ذرهم حرمة **قوله** وولا الأمه من مولاها **قوله** فيه شيء فإن العتق بدونه
 المولى كما لا يخفى **قوله** الرجم في الأصل دعاء الولد إلى قوله ومنه ذرهم **قوله**
 فيه شيء **قوله** واجبا بان دليل صحيح الطواهد وليس يصح **قوله** المراد عدم صحة قوله
 لا نفي صحة الحديث **قوله** وكل تنفيه القيس لا يخفى شيء آخر بالقياس **قوله** ولا بعد
 نفي كل تنفيه القيس لا يخفى به بولادة النفي وكل لا يقتضيه لا يدخل فيه بال
 بالاسد لال بالقياس **قوله** حتى وجبت النفقة وحرم الكاح **قوله** لا يخفى على
 العتابة في نفس هذا الحكم وهو حرمة الكاح **قوله** فإن رافع الأعلى يرفع إلى
قوله عمل تأمل ويمكن جوابه بما مر من النص في فضل وعلى الرجل أن يتفق أبويه في بيع
 ولا يجب على الطرف في نفقة أخيه **قوله** لأن المكاتب ليس له ملك تام **قوله**
 فيه بحث فإن المكاتب أن يكاتب كاسبي في كتاب المكاتب فلو صح هذا الكلام يرد
 أن لا يجوز قبله **قوله** يجوز بيعا وكتبا والمطلوع وجودا **قوله** الكلام
 في عتقهم بالخروج لينا فينفق نيرم الاسترقاق ابتداء قبل ثبوت عتقهم قبل
 واعترض عليه بأنه لو لم يعق أمه لجاز بيعها وهو لا يجوز بخلاف الحقبة **قوله** لا ينفق
 تشيئة السؤال طرح قوله بخلاف الحقبة **قال المصنف** لو اعتق الحبل على الأصح **قوله**
 في الكافي ولو اعتق الحبل على ما لا بد أن قال لأمته استحققت أن ينفق على القدر
 فقلت انتهى وفيه بحث **قوله** فيه نظر لأن حق الحضنة **قوله** قال المحقق في الشرح
 اجب بان حق الحضنة حتى ثابت لأمه سواء كانت قبل الولادة أو بعد فيجوز أن يكون
 مرتجا جانب الأم والكلام في ترجيعه فيتم كما لا يخفى انتهى وفيه شيء **قوله** فيفتق
قوله قال أبي الطاهر الولد يعق حرافة يربى القبط بان أمه اسم ابن أبي الطاهر
 الله عليه وسلم ولم يخفى قط إلا أن الولد يعق مملوكا ثم يعق كما يوطئه

في الاستعانة إلا أن يجعل مثل زيد أسيد مجازا وجوبه في التسليم
 قوله فيه أن لا قوة في المجازة في صلبه أو رجم على قرحوا مجازا في غير
 التكتيل حقيقة المذكوكتين في الكتابان في الأولى منع المناسبة والظاهر
 بأن الاعتاق ثبات قوله بعد ما بيننا دليل الذي نقله من الكشاف في أن الاعتاق
 لا وجه له في المنع والسند ثم يفتق التوضيح على هذا القول الأول فصل
 ومن ذلك ذرهم حرمة قوله وولا الأمه من مولاها قوله فيه شيء فإن العتق بدونه
 المولى كما لا يخفى قوله الرجم في الأصل دعاء الولد إلى قوله ومنه ذرهم قوله
 فيه شيء قوله واجبا بان دليل صحيح الطواهد وليس يصح قوله المراد عدم صحة قوله
 لا نفي صحة الحديث قوله وكل تنفيه القيس لا يخفى شيء آخر بالقياس قوله ولا بعد
 نفي كل تنفيه القيس لا يخفى به بولادة النفي وكل لا يقتضيه لا يدخل فيه بال
 بالاسد لال بالقياس قوله حتى وجبت النفقة وحرم الكاح قوله لا يخفى على
 العتابة في نفس هذا الحكم وهو حرمة الكاح قوله فإن رافع الأعلى يرفع إلى
 قوله عمل تأمل ويمكن جوابه بما مر من النص في فضل وعلى الرجل أن يتفق أبويه في بيع
 ولا يجب على الطرف في نفقة أخيه قوله لأن المكاتب ليس له ملك تام قوله
 فيه بحث فإن المكاتب أن يكاتب كاسبي في كتاب المكاتب فلو صح هذا الكلام يرد
 أن لا يجوز قبله قوله يجوز بيعا وكتبا والمطلوع وجودا قوله الكلام
 في عتقهم بالخروج لينا فينفق نيرم الاسترقاق ابتداء قبل ثبوت عتقهم قبل
 واعترض عليه بأنه لو لم يعق أمه لجاز بيعها وهو لا يجوز بخلاف الحقبة قوله لا ينفق
 تشيئة السؤال طرح قوله بخلاف الحقبة قال المصنف لو اعتق الحبل على الأصح قوله
 في الكافي ولو اعتق الحبل على ما لا بد أن قال لأمته استحققت أن ينفق على القدر
 فقلت انتهى وفيه بحث قوله فيه نظر لأن حق الحضنة قوله قال المحقق في الشرح
 اجب بان حق الحضنة حتى ثابت لأمه سواء كانت قبل الولادة أو بعد فيجوز أن يكون
 مرتجا جانب الأم والكلام في ترجيعه فيتم كما لا يخفى انتهى وفيه شيء قوله فيفتق
 قوله قال أبي الطاهر الولد يعق حرافة يربى القبط بان أمه اسم ابن أبي الطاهر
 الله عليه وسلم ولم يخفى قط إلا أن الولد يعق مملوكا ثم يعق كما يوطئه

في البسوط الولد يعق واما المائتين انتهى ولو اجريت العبارة على ظاهرها لم يقع على
سبق كما لا يخفى **قال المصنف** هذا هو الاصل **قوله** ان يكون الولد مخلوقا من غير والديه
دخل فيه هو الكثير الغالب ان كان يقع خلافه قليلا كمنسج آدم عليه السلام فلا يرد
كيف يكون هذا هو الاصل مع ترجيح جانب الام فليقل **قوله** جواب عما يقال لا يخرج
يحتاج اليه بعد التعارض **قوله** لا بد لنا في التعارض من وجهين بطلان **قوله**
نظر لان العلم بكون الولد رقيقا ترفع الامة انما يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرع
في شرعية **قوله** لا يخرج عليك انه يتم لزام بعلمه بعد شرعية **باب العبد الذي يعق بنفسه**
اخر اعتاق البعض عن اعتاق الكل لكونه مختلفا فيه **قوله** اولان اعتاق الكل افضل
واكثر ثوابا ولانه اكثر وقوعا **قوله** حتى جازان سيج ويحيى **قوله** يعني عنه **قوله** وثبت بعضه
اي بعض العتق **قوله** ان الاعتاق اتيان العتق بآثار الملك هو الوصف **قوله** هو
راجع الى الملك **قوله** وحكم النصف ما يدخل تحت ولاية المتصرف **قوله** ان النصف الذي
هو النصف الذي يدخل اه حكم النصف من صفة النصف الى الموصوف **قوله** لان النصف
تصرف الى اخر قوله فولايتهم انما يكون على الملك **قوله** يكون الاعتاق هنا مجازا في ال
التي هي سببه كما لا يخفى حيث لم يوجد اثبات العتق ولا هو بقدر عليه **قوله** ولا عتق
لم يجد الجواب على مذهب الكوفيين **قوله** وتغير الما لاعتاق **قوله** فالاعتاق
على حقيقة **قوله** باعتبار العتق لانه لا يخرج **قوله** فيه ان العتق لم يحصل بعد عتقه
لان المصافة الى البعض توجب ثبوت الملكية في كلمة **قوله** فيه بحث فان النام عاقر
حلفا في كنه ولعل هذا مستغنى ويكفي في اثبات المطلقا كان بعضه مملوكا وبعضه غير مملوك
كما لمكان **قوله** وهو وقت اذا البديل **قوله** فيه بحث والظاهر هو وقت النسخ **قوله** حتى لو كان
المستول عتق من جميع المملوكين لو كان المذبح عتق من ثلث ماله **قال المصنف** كما في النكاح
في الرجل نصيبه ان كان غنيا فمضى وان كان فقيرا سعى في حصته الاخر قسم وآتته
تنازع الشتر **قوله** واجاب صاحب الكافي بان في الحديث بيان ان النصف يجب على
عندي **قوله** وهذا لا ينبغي وجوب السعاية على العبد الوصف التخيير فائدة البقية
في نوع النصف لو كان فقيرا انتهى واعرض عليه ابن الهمام بان هذه القضية كما تفيد
النصف لو كان فقيرا تفيد في الاستسقاء لو كان موصرا بين وجه التي تفيد بطلان

واجاب صاحب الفتاوى ايضا بان النبي عليه السلام قسم على وجه شرط والمعتق يستتر في
ولا يقتضي العدم عند العدم في ان ثبت السقي عند وجود الدليل ان كان موصرا **قوله**
وجد ذلك على ذكر من جازي حقيقة رده انتهى وفيه بحث **قوله** ولكنهم تركوا العتق في طاعة
قوله ويمكن ان يقال تركوا العتق للتعارض ايضا فليقل في الحكم فليقل بالعقود في الكافي
ليكون علما بها **قوله** لا يجيب بان النبي **قوله** فيه بحث **قوله** وقد قدماه جوابا بسؤال **قوله**
اراد بالقسم في ذلك الوقت وهو قوله قبل عليه الى قوله واجيب بان شرط المعتق منع
النسخ **قوله** اجيب بان لما كان من اعتقا وكل واحد منهما اه **قوله** وكذا ان يقول من علم
ان اعتقا وكل منهما ذلك فيجوز ان يكون خبره غير مطابق لاعتقاده لانه لا يثبت
فيه الا يري الى قوله شهد فان الشاهد لا يجازا لانه يكون عن موافقة بطلان
لو سلم ان عتقا ما ذكرته فالقاضي يحكم بالظاهر والله يتولى سيرا فان الحكم بعد تقريره
وهذا يخرج في التحليف في شتمه ولا معنى لقوله في الكتاب كاذبا كان او صادقا كان
ان الحكم بصدق كل منهما وقال شرح هذا كله اي يتعين استعانة العبد بعد
على عوي صاحبه لان كذا يدعي على اخر القضاة الصانع في شتمه خلف عليه وهو اوجب
المذكور وهو لزم سماعا كل منهما لبعدهما فيما ادا لم ترفع افاض بل خاطب كل منهما
الاخر بانك اعتقت نصيبك وهو غير فان هذه ليس كمال الاستسقاء اما لو اراد
احدهما ضمنيا واراداه ونصيبها مشافاة فترافعا او رفعها فوجبه فيما لو ترفع
بعد قولهما فان الشك لو سلمهما فاجابا لا كما خلف لا يترق لان كلا القولين صاغة
كاذبا واعتقاده ان العبد حرم استرقاقه وكل استساقه ولو اقرها انها اعتقا
او على التعاقب جيب ان لا يفي كل الاخران كما هو بين وليست العبد لا يفي
من جهتها لو اقرها احداهما وانما الاخران كالحرف في الخلف لان غير فائدة في الحكم
معرفا او باذلا وصار متفرقين فلما جيب على العبد سعاية كما قلنا انتهى في قوله وهذا
في انه لا تحليف في شتمه ولا معنى لقوله في الكتاب كاذبا كان او صادقا كان
بصدق كل منهما اه بحث لان الصدق ليس ملاقة الحكم للاعتاق بل رفع والاقدام على
بناء على الاعتقا ولما قل **قوله** انه اعتقه صاحبه خلف اه **قوله** ومن اين علم انه خلف
ان ينكر الشكول بول عند ابي حنيفة رده الله ثم لا يحلف على فعل صاحبه بل على فعله

يظهر وجه من كلام ابن القيم في شرحه حيث قال ويلزمه الوسط في السببية الحيوان والنبوة
 بعد بيان جنسهما من النور والجار والعبد والثوب الخودي ولو انه لكان
 الجلي على القول كما هو المستور وسوء فهم ما لك واجل لم يسمي الجنبين بان
 على ثوب او حيوان او دابة قبل عتق ولزم قيمة نفسه انتهى وانت خير بان جواب هذا
 البحث يظهر من التمسك بكلام القضا لا يرى الى حكمة اذ كان معلوم الجنبين قولنا
 قيل لا يمكن جعل معاوضة اصلا لان البدل والمبدل منه **قوله** فيه ان البدل هو ثوب
 القوة الحكيمة كاسبق وليس ذلك ملكا ولا نفسا لما جاز في تيمم السؤال الى
 البدل في حكمه بل كيف حصوله بسببه فتبين **قوله** ملكا **قوله** ليعني رقبته وتعرف **قوله**
 وفيه نظرم وجهين الى قوله فلا بد من ثبوت ما ذكره كص ولم تيمم ما عورض به لوجه
 المنع الى قوله كل ما عدا ذلك المولى وسنده انه يجوز ان يكون ذلك العبد
 ساقيا على الاداء بطريق لا يقتضي دفع النظر انما ايضا فان مراد الجنب
 انه يجوز ان يحصل التحريم لشرطها كما لا يقتضي قبل **قوله** لعل الصواب ان الجواب ان
 ان يقال لما حلت الكفاية والمنفعة وكذا قائم فيها **قوله** كيف يكون قايما فيها
 وليس للمولى ولاية التفرق في ماله **قوله** ويجوز ان يشر شخص ماله باله لا ستعادة
 ولاية التفرق فيه مخرج في المراجعة والتولية وغيره ولا يتعلق ليس كونه
 فلان يتحقق العتق على الوجود معنى التعليق او لي **قوله** فيه بحث او لا كلام لاحد
 في التعليق على مال واما النزاع في الاجبار على القبض ووجود معنى التعليق فيه
 يمنع من الاجبار ولا يفيد الا لآلية بالبريق فالمال الى نقل عن شيخ الاسلام
 كما لا يخفى على اولى الافهام **قوله** وما ذكره في مبسوط شيخ الاسلام الى قوله هو
 هو القيد **قوله** بان لا يذن يكون في اذا ادت او متى ادت فان
 فان الاداء فيها لا يقتصر على المجلس **قوله** لاقتضا على صورة اذا ومتى لا
 لا يلزم ظاهر تقدير المص فانه وضع مسئلة في ان حيث قال وذلك مثل ان
 ان يقول ان ادت **قوله** اجيب بان هذا يعنى اه **قوله** التدبير ليس يعني
 على ما في من المص الاشارة اليه ويفصله الشرح في الدرس الثاني
قوله وقوله وقد قرأه من قبل يعني في المص في مسئلة خلق الما باليسار

في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس

الصغيرة

الصغيرة على وجه الاستدلال وقد سبق في فصل ومن ملك ذار حرم
 انه احواله غير لا يخفى فراجع الى التمرج ولعل الاوان يجعل الى ما ذكره في المص
 والى ما ذكره في ذلك بالفصل فانه بين تحت قتل الجنب بل الطلاق في المص وعدم
 تحمله بل العتاق في الفصل قبل **قوله** تصير قابضة نفسها اذ في قبض **قوله** فغير
 نفسها بالعتق قبضا للمولى وان ضعف **باب التدبير** **قوله** في المص لان هذه الاقضية
قوله لا يخفى غير الاول او غلبا يصرح على غيره **قوله** كذا في كبر المقيد **قوله** يعني جوابه
 ان شئ شرطه انما **قوله** ان يكون سببا في الحال **قوله** فغير ترتيب لحي
 فقدم المؤخر و آخر المقدم **قوله** واقول قوله ثم جملة سببا في الحال **قوله** انت
 خير من المعبر ما قاله الدليل لادالة اللفظ والدليل يدل على التعيين فوجب
 الا وكوته على الوجوب الماري الى قوله فلا يمكن ما خيرا من اطلاق الاهلية وعلية
 انما قال او لم يقل يجب لئلا يتقضى الاول سائر التعليق فذلك لطلب الحكم
 من المص متضمنا لغيره بعد عام ما قرره في الفرق بين اتم الولد والمدر وفيه ما
 اذ السائر يعني **قوله** ان تقول السائر هنا يعني الجميع مخرج محبة لجد المص
 الجوهري **قوله** والجواب انه اضافته لا تعليق **قوله** وكذا انت خرج مولى اذ في مولى
 او اذا انت وجوابه انه لما كان اضافته الى مولى كان في حكم المص فانه حكمه فان
 المولى حال لطلان الاهلية تقي الكلام في انه لم لا يكون هذا الكلام سببا كما وجوه
 ومع انه اولى على دليل عليه الدليل الاول **قوله** فرق اخو بين التدبير اه **قوله** صرح
 في نكت الاصول في موضع من جعلها فصل مفهوما لما تقدم من التبع بان لاصحة
 سببا في الحال فيقتضي الدليل لها **قوله** والجواب عنهما جميعا ان ذلك في ضم
 لم تكن على وجه التعليق اه **قوله** انت خير بان عاتمة الوصايا على سبيل التعليق
 مع انه يجوز الرجوع عنها ويطلق لتقل **قوله** والتدبير كونه اعتقا لا يقبل
 فيه لا يخفى من عدم كونه وجه اشباع البيع فان التدبير ليس عتقا في الحال وكونه
 في المال سلم كمن يملك ببيع او لا هو محل النزاع **باب الاستبراء** **قوله**
 الاستبراء طلب الولد **قوله** يعني طلب مطلقا وخص بطلب ولا منه **قوله** فام الولد
 من الاستبراء الغاية كالصغيرة في الصفا الغاية **قوله** والافاق الولد تصدقا

فان اذن الاستبراء
 فان اذن الاستبراء
 فان اذن الاستبراء

ثم على الزوجة وغير ما من لها ولدتا بت النسب وغير ثابت النسب ثم قوله كما لصيغة
 كما يستعمل الصيغة في الذنوب **قوله** لا الجزية **قوله** عطف على قوله لقوله عم **قوله** ابا
 بقوله لا بعد لا تفصال يعني ان الولد انما يعلم بعد لا تفصال **قوله** اذا اقره المولى
 بالجل منه قبل لا تفصال لم لا يواخذ بآزاره وعنده من كلام المصنف غير ما ذكره السابق
قوله اجيب بان معنى قوله لا يجزى الى قوله فكان دفع الشخص من اختياره
 الموضوع والمحال **قوله** فيه بحث بل المراد لا يستقر على التجزى كما يعلم مما مر **قوله**
 وقوله لان هذا الظاهر **قوله** المراد هو كونه منه سبب ان الظاهر علم ربنا
 ظاهر احواله كونه من غيره لوجود احد الدليلين وانما ذكره الترخيص
 وانما ذكر الدين نفي ظاهر لسماحة **قوله** فيه انه ليس في السعاية مع فلا في غير
 الدين ما ذكره لو كان البعير لا يستعين لثم ما ذكره **قوله** ولا يجلس من انتباه
قوله يمنع فان المدبر لا يباع للحديث وسعي كارت **قوله** المنع وهذا لان اموتة المولى
 باعتبار علق الولد **قوله** قال الزبيعي ولا يبر ما ذكر من حوته لجنين لا يولد
 ما في نطفها لم يثبت لها حتى تعلق ولا حقيقة ولو كان لا جل لا تعلق
 وفيه بحث فان التفتي بغير في اموتة الولد علق الولد حراً وفي اعتاق الجنين
 رقاً ولم يبين حال ابتداء والبقاء ثم ان المولى باعتاده منفرداً بجهته شخصاً على حدة
 واوجه عن حكم الجزية فغلب جهة الانفصال على جهة التعلق فليقل **قوله** المنع ثبت
 الجزية بهذه الوسيلة **قوله** قال ابن الهمام يشكل على تعليلنا ما اذا استؤنست
 التي زوجها من عبده فان نسبها انما ثبت من العبد لان نسبها وتبرأ من ولده
 وجوابه ان ثبوت الامومة لا يراه ثبوت النسب منه وان لم يصدق الشرع في
 وانما مع ثبوت النسب شرعاً او غيراً انتهى وفيه بحث لان ولادتها كيف كانت
 نسبة بالاعتقاد وجوابه ان ذلك ثبت بالكتاب على خلاف القيس المراد
 بالاعتقاد هو الاقرار المضاف محله وهو الملك **قوله** المنع واذا وطئ حارماً
 فجاوز بولد واودعاه **قوله** لصحة هذه الدعوى شرابط مذكورة في شرح
 للزبيعي **قوله** ان المولى لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه **قوله**
 فيجزى كجره وغير نفسه راجعاً الى المولى **قوله** والاب يملك مال ابنه لانه لم يجز على

في قوله لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 في قوله والاب يملك مال ابنه لانه لم يجز على
 في قوله لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 في قوله والاب يملك مال ابنه لانه لم يجز على

فيجزى كجره وغير نفسه راجعاً الى الاب **قوله** المنع لما ذكره **قوله** لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 للمولى على المكاتب في كتابه بكتاب كذا قاله الشيخ اكل الذين قال ان المكاتب
 به قوله عقيب هذا انه كسب كسبه بخلاف الاب فانه ليس له حق ملك في الجزية
 فيقدم ملكه عليها لتصحح الاستيلاء فلا يجب العتق **قوله** المنع وهو انه كسب كسبه
 الضمير راجع الى الجزية باذيل الشخص او باعتبار **قوله** لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 المهور **قوله** على تقدير المصداق واردة المصنف اللغوي من ثم الولد **قوله** المنع
قوله وشروطها كون الخلف مكلفاً **قوله** وفي البديع اي سماً عاقلاً بالغاً
 يسكن كافر عندنا حتى ان الكافر او اختلف على من ثم اسلم تحت لا كفارة عليه
 حلان لثقتي انتهى قوله لا كفارة عليه هذا عندنا لانها عبادة والكافر
 ليس من اهلها بخلاف المشرك لان الكافر من اهل اليمين عنده وذلك يستلزم في
 الدعاوى والخصومات وكذا ابيح ايلاؤه **قوله** لان المنع بالبدن **قوله** خضع اليمين بالله
 بالله كذا لان اليمين والتبطل يتصوران في اليمين غير الله كالطلاق والعتاق
 ولا يتحقق هذا بقولهم هو يهودي او نصراني ان كان فعل كذا الشيء قد فعله فانه عوس
 كما سيجي مع انه ليس بمسماً بالله لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يفعل وبالله
 كما صرح به في البديع **قوله** طارط المومنين بها **قوله** فيه قب والمراء لا يتباط
 بالتمسك **قوله** والعبادة شدة واتباعها اياماً مباح لها **قوله** لا تخرى بال
 لانها رض عدم الوجوب الذي هو موعود على الاحباب والخيار ان لعبادة مباح
 لهم فاعل من محاديد عليه قوله **قوله** ويرفعها عنه الطرية **قوله** فيجزى كجره على نفسه
 الى المنع **قوله** ذلك غير معلوم بالنقض **قوله** لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 المواخذة **قوله** قال في تفسير اللغوي لا والله **قوله** في باب المعاقبة والترجيح
 من التوضيح والتلويح كلام متعلق بالمقام **قوله** لا تافأ يدها المنع **قوله**
 ولا حدان يمنع ذلك فان القايمة قد تكون تصديق السامع لغير الخلف
 كما في الايمان الصادقة على الامور الماضية فلا يكون القاصد لليمين بها وعلى غيرها
 لا غيراً ثم لوصح ما ذكره لكان المومنين لغوا ايضاً **قوله** ولتأويل يقول في
 في حصر الايمان على الثبوت على التفسير المذكور في الكتاب **قوله** لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه

قوله لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 قوله لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه
 قوله لا يملك التصرف في اكتب بكتابة كجره على نفسه

من شرح الوقاية لصدور الشريعة ما يصلح ان يكون جوابا عن هذا الاستحسان
قوله لما مر من توفيقها **قوله** فيه ان النفس والنفوس خارجان عن التوفيق ايضا
الا انه كلام على السند لا على **قوله** وكنت هو القليل وقد ترك بالنص **قوله** وهو
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدتن جد الحديث **قوله** ولما قيل ان
اقام الدليل مقام الدلول لوران الحكم عليه آه **قوله** العلانة صدر الشريعة
بغض صحته دوران وجوب الاستبراء مع دليل تشعل التزم ايضا والتفصيل
كتاب الكرامة من شرح الوقاية ذاجحه ان شئت **باب ما يكون عينيا وبالكلام**
عينيا **قوله** مثل ان يقول والبنى والوثان **قوله** القرآن كلام الله غير مخلوق ليس
غير تعالى فانه من صفاته الازلية ولذلك لم يجعله مع النبي والكعبة في قرن
بل ذكره مستقلا وعلقه بعدم التعارف فليس الالهي **قوله** في التفسير **باب**
الا انيس قيل الكلام على **قوله** فان الله تعالى اذا اصموا آه **قوله** في تمام الا
بقوله تعالى اذا اصموا وقوله تعالى يحلفون لكم بآياتهم لا بد منها آه **قوله**
وسمى من الشرح في ادراك كتاب السبع ما يرفع هذا القول **قوله** كذا قوله لعمرك
دايم الله **قوله** قال العلانة الطيبي في شرح المسكنات في بابا لايها والله نفل
عن الموت البمين تجع على اي كره غيف دار غفا دايم مخلوق منه والحق يقطع
وهو قول الكونيين الذي ذهب الزجاج وعند سيبويه على كلمة بنفسها وضقت
ليست جمعا لشيء والخبرة فيها الموصول انتهى **قوله** وقد امكن القول بوجوده لغيره **قوله**
المتناع عن البراة عما ذكر واجب ليعينه لا لغيره كما لا يخفى **قوله** وهذا هو الموعود
فيما تقدم **قوله** راد به ما تقدم بنقض وثق وهو قوله ولما قيل ان يقول سئل ان
منها الى قوله ولما سمي **فصل في كفارة اليمين قوله** فكان من باب ذكر الكل
وارادة البعض **قوله** راد من الكل اليمين ومن البعض المقسم عليه **قوله** ينبغي ان يش
وكيف عرفنا عينه **قوله** فانه اهل الشرين وارتكابه واجب ذالم يكن بل من احد
في اويل كتاب الطحا من الكافي كلام متعلق بالمعجم فواجبه **قوله** وان راد
معه فانه آه **قوله** فيه يجوز ان يراد حرم ما فيه من حيث الدراية لنزع التعارض
من حيث المعنى الفقهي **باب اليمين في الذحول واليكني قوله** لما كان اليمين

اتفاقا واليمين على فعل شئ وتركه لم يكن بل من ذكر انواع الاعمال **قوله**
 ويعلم منه التروك **قوله** مستبها لاهله **قوله** احراز على المكوث في السوق على سبيل
 فانه لا يقدر على الا ان يذكره لا يشعل يني غير المتاهل فيسأل **قوله** ونحوه
قوله في باب اليمن في الاكل والشرب **قوله** واغرض بوجهن احدهما ان الضقة
 لو كانت معتبرة اه **قوله** انت خير بانه بعد تخصيص الحكم بالملوف لا بد ان
 الاول نعم اقوال في الكافي فاني سئل وكرت ان الضقة في اليمن غير معتبرة
 لا يصح فانه لو حلف ان لا ياكل هذا الرطب فاكله بعد ما صار تراجعا لا يثبت
 ولو كانت الضقة ملغاة حلت قلنا الضقة في المعين لقوا الا اذا كانت معتبرة
 الى اليمن كافي ميته الرطب . فربما يفره اكل الرطب . دون التزم
 كوني الدار منيته لانه عوا الى ترك الدخول فتعلق اليمن بالاصل دون الوصف
 كما لو حلف ان لا يتكلم بهذا البصري لم يتقدم بزمان صباه لان البصري لا يدعوا
 الى اليمن لانه دافع الى المبرة والرحمة والتلطف قولا وفعل قال النبي
 عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا وفي ترك التكلم ترك
 الترحم فتعلق اليمن بالثبوت دون الضقة كانه قال لا اكلم هذا ونحو ذلك
 اذا حلف ان لا ياكل ثم هذا الحل لان الضقة الصغرى لانه عوا الى اليمن
 لان المتشع منه اكثر امتناعا من ثم الكسب بخلاف ما اذا حلف ان لا يتكلم صيا
 فكم شيئا فانه لا يثبت كان الضقة في النكرة معتبرة ثم هي فاني سئل ان
 من كون الضقة داعية ان اردت صلوحها للدعوة فالتفت في الدار كنه
 اما الوصفي البناء او ضيق او معني ببعثه الى ترك الدخول وان اردت
 حقيقة الدعوة فالرطب ليس كذلك لانه كما يفره فربما لا يفره ايضا ولذا
 ذكر بكلمة ربما في الكتاب فيمنعني ان يثبت قلنا اصل البناء للدخول
 والعوارض المذكورة لا تعارض الاصل بخلاف الرطب هكذا قيل عليه
 بالمثل **قوله** واجيب عن الاول **قوله** جوابا يمنع جواين الدليل اذ لو
 ما بكن في الدليل هو المسمى من كل وجه **قوله** على ان البناء ضقة **قوله**
 باجبار الشق الثاني ومنع عدم وجوب اختلاف الحال في عدم الدخول

قوله ان النقص على ثلثين الحصة
قال الزمخشرى قال في السبب
السبب البينى

یلم وں

ليزول الجراء، والكناح العاصم لم ينفذ حكمه ومع ذلك لم يغير حكمه
إذا علق به العلق قبل جواز البيع باعتبار الماتية وليس في الماتية معنى
عن قبول حكم المايجاب والقبول وجواز الكناح باعتبار الماتية
لا يرى أنه يختص في آدم وفيها ما ينسب عن قبول حكم المايجاب والقبول
لأنها تقضي الحرية والكناح رقيق فلا يثبت إلا إذا كان صحيحاً كذا في الفروع
الطهرية **قوله** وقد انتهى ذلك إلى الكناح بالاعتاق والتدبير **قوله** فيه بحث
فإن الملك كمثل التدبير كما سن في الباب السابق والمطهر أن يقول
ولا يكتن البيع بعد الاعتاق والتدبير **باب البيع في الطح والصلوة والصوم**
قال الحنفى وفي الفتن لا يذم شيء لأنه الزم باليس بقرته واجبه ولا سقوطه
في الأصل **قوله** في مثل شكل هذا بالاعتاق فقد فتح النذرية وإن لم يكن واجب
من جهة فصد أقننا الاعتكاف يتبع آتاً بالصوم والصوم من جنس القرب
المقصود به فإن قيل الاعتكاف يتبع في الليل وإن كان الصوم لا يتبع فيه فتا
صح الاعتكاف في الليل تبع لصحة الاعتكاف في اليوم ولهذا لو نذر
الاعتكاف في الليل منعوا عن اليوم لا يتبع وفي فصل العقاب بالمو
من شروح الهداية كلام متعلق بالاعتكاف **قوله** وفيه نظر لا يذم
المجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** والذي يعلم من الكافي أن اللفظ كناية للمجاز
فلا يذم المجمع بينهما **قوله** جازت هذه الشهادة وإن قامت على الشيء **قوله**
في الكافي فإن قيل ذكرنا في المبسوط أن الشهادة على الشيء تسمع في الشروط
ولهذا لو قال لعبد أن لم أدخل الدار اليوم فأنقضت أنه لم يدخل
اليوم يقبل قضى بقبوله وما يمكن بصده من قبيل الشروط فلهذا
عن أثر ثابت معين وهو كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قدمه
من أن لا يؤخذ وإن كان ثبوتياً لكنه لا يدخل تحت القضاء ولم يكن مقراً
بقضي الشيء مقصوداً كما لا يخفى فإن كونه خارج الدار لا يدخل تحت القضاء
أيضاً **قوله** وأجاب لا ثم فافضحنا **قوله** أن كان قوله لا نقضاً
على شيء أنكر كونه في السر الكبري لا يستقيم جواب فافضحنا **قوله**

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is arranged in several lines, following the curve of the page's binding. The script is dense and characteristic of early modern European handwriting.

[illegible][illegible][illegible]

قوله الى ان ذكر الكافي النوني يعني الى ان ذكر المالك الكافي النوني
اجب بان ثبت ليس بطريق لا حيا بل بطريق التوثيق **قوله** ولا ينبغي عليك ان تصح
من تعيل الجس احيا كما بقوله لانه لو حكي بسببه هو ان يكون الجس حيا لا غير
فليس **قوله** فان قال قائل ان لم يثبت كذا بآثاره **قوله** هذه معارضة **قوله**
ولان شهادة فيه اختصت بزيادة العدد وكذا الاقرار اعطاه لانه الزنا **قوله**
ليس فيه اثبات التغير بالقياس بل اثبات الزيادة على الواحد بل تعيين عدد
اذ بذلك يتم نفى مذهب النفاذ في **قوله** فيل لو سألته جاز **قوله** قال
الزلي واللاح انما له لاحتمال انه زنا في صراح **فصل بكتبة كدو واجاته**
قوله وقوله وعلى هذا اجماع التهامه رضي الله تعالى عنهم اي على وجوب
الي اقول على ان حديث ما عر رضي الله تعالى عنه **قوله** في المبسوط انه البرجم فهو
شروع في حق المحض ثابت بالمشة الا على قول الجواز فانه ينزوي البرجم
لا يتم لا يقبلون الاخبار اذ الم يكن في خبر التواتر انتهى قال ان راح ان راد
بقوله على ان حديث ما عر الرد على الجواز كما هو الظاهر فيه بحث لا يخفى **قوله**
ويتبدى الشهود برجمه ثم الامام ثم الكس هكذا روي عن علي رضي الله
قوله في المبسوط كنهنا نستدل بحديث علي رضي الله عنه فانه لما اراد ان يبرجم
الطهارة قال البرجم رجاء برجم ستر ورجم عذرية فرجم العذرية ان
على المرأة بافي لبطنها ويعرف بذلك فيبداء به الامام ثم الناس ورجم البير
ان شهادته على الرجل بالزنا فيبداء الشهود ثم الامام ثم الناس
وفي محيط الرخسي بعد هذا الكلام وقول السجاني فيما لا يدرك بالقياس حجة
بالاجماع انتهى **قوله** واحده الرق اثنتين عن ابي يوسف رحمه الله **قوله** ولم
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى غير هذه **قوله** فعلى هذا ما قيده بطاهر الروا
قوله في المبسوط وعن ابي يوسف قال يوم اشهد بالبدية اذ كانوا
حاضرين حتى اذا استغوا ليقام البرجم فاذا ماتوا او غابوا يقام البرجم
لانه قد تعذر البدية بهم بسبب لا يتحقق فيه فقه فلا يعتنع فاقامه البرجم كما لو
مقطوع اليد او مرضى او عاجز عن الحضور فخلق ما لو استغوا لهم

قوله الى ان ذكر الكافي النوني يعني الى ان ذكر المالك الكافي النوني
اجب بان ثبت ليس بطريق لا حيا بل بطريق التوثيق

قوله في المبسوط انه البرجم فهو شروع في حق المحض ثابت بالمشة

قوله في المبسوط كنهنا نستدل بحديث علي رضي الله عنه فانه لما اراد ان يبرجم

قوله في المبسوط وعن ابي يوسف قال يوم اشهد بالبدية اذ كانوا حاضرين

قوله في المبسوط وعن ابي يوسف قال يوم اشهد بالبدية اذ كانوا حاضرين

صاروا متعينين بذلك ولكن نقول جنى كانوا مقطوعين الايدي في الماتبة
لم يستحق البدية لتعذر فاما هنا فقد استحق البدية لم يستتر ذلك عند الحكم فاذ
فاذا تعذر ذلك بطلوا او الغيبة لا يقام كما لو اتعذر ذلك ما شاعهم
انتهى ونقول فعلى هذا التقييد بظاهر الرواية مختص بقوله وكذا اذا
او عابوا كما هو ظاهر المتبادر من قوله اقتداء بما في المبسوط **قوله** وعلم ان ظاهر
الرواية بغض الى اقباب شبهة المشبهة وهي غير معتبرة فاقبل **قوله** في صورة
الموت والغيبة احدها شبهة الاتساع عن البدية وانما شبهة
الاتساع رجوعا فيقال في محيط الرخسي وروي عن محمد بن محمد الله
لو كان الشهود مقطوعين الايدي او مرضى لا يستطيعون الرمي قال
يرمي ثم الكس لان ذوات البدية باعها رعدا طاهر لا يورث تهمه كذا
الموت والغيبة لانه من الجائز ان لو كان حيا ففرض عليه ان يمتنع عن كذا
انتهى الا ان المفهوم من كلام القاضي لفتوا الشرط فاما ذكره الشرح **قوله**
وفي حديثها لقد ماتت توبة لو تابها صاحب كس لغفر له **قوله** في المحاسن
الشرا وكس اخذه **قوله** فكان هذه الآية سنحت عدم حكم قوله كذا
فاخذوا في غير المحسن **قوله** فيه بحث والصواب في المحسن فاقبل **قوله** وهذا
لاروي اه **قوله** فيه بحث اذ لا دلالة في ذكره على ادعاه اصلا كما لا يخفى
قوله حق الله مشدوع **قوله** حق الله مبتدء وقوله مشدوع خبره **قوله** في
البرجم مشروطا وفيه نوع فخاله لما في الهداية **قوله** بسبع شرايط ان يكون
قوله فيه مسامحة الا ان يحل على حذف الجار **قال المفسر** احصان البرجم
ان يكون حرا عاقلا مسلما بالغيا قد تزوج امرأة كانا حيا **قوله** في
الاجماع الرازي لا يشترط قيم النكاح لبقاء الاحصان كذا في الفتاوى
للمرثني **قوله** ودخل بها وهي على صفة الاحصان **قوله** اطله حال عن اذ دخل
والدخول ونظيره لقيت زيدا راكبين في المحيط واما طريق ثبوت
قيس ان الاقرار والبينة انتهى وقال الامام الترمذي في شرح اللامع
ولو اردت المحصن بطل احصانها فان اسلام يكونا محصنين لا يجزى

قوله في المبسوط وعن ابي يوسف قال يوم اشهد بالبدية اذ كانوا حاضرين

قوله في المبسوط وعن ابي يوسف قال يوم اشهد بالبدية اذ كانوا حاضرين

وكذا الكاذب ان يسلّم والمذلول ان يعترفان وقد كان جاسعا قبل ذلك
 محضين فان جاسعا بعد القتل والاسلام يكونان لتحقيق انتهى **قال** العقل
 والبلوغ شرط المأثلة العقوبة **اقول** قال مولانا علاء الدين الاسود في شرح
 الجراح الصغير قال الامام قاضيان في الجراح الصغير وانما يصدر اجلا في
 عن الزنا اذ انوفرت عليه النعم الرق اجركا لعقل فانه مانع عن ارتكاب كل
 عقوبة ذميمة وكذلك الدين والطرية لان الطرية لا يمنع عن ذهاب ماء الوجه والعبد
 لا يبالى به وكذا البلوغ لان الصغير لقلة عقله فلا يقف على العواقب كذلك
 الدخول في النكاح بعد البلوغ لانه يقع الغيبة على الزنا فاذا اجتمعت السيرة
 يصير محصنا انتهى **قال** ولان الطرية ممكنة **قول** ينبغي ان يتأمل في تعيين المعطوف
 لقوله ولان الحرية **قال** والمعبر في الدخول بل الجرح في القبل على وجه
 الفصل **قول** ويجوز الشهادة بالدخول بالتامع ولا يكتفى بطاهر الى
 المعاينة كما سيجي في كتابنا الشهادي **قول** فان الشبهة انما يكون بالانزال
اقول الانزال لا يمكن بشهود بخلاف الدخول فيقيم سببه المفضي اليه اكثر مما يقام
 فليشمل **قال** وفي المملوكة هذا راعى ان اولادها لا يكون لها في المملوكة
 الزوجية حرة والزوج مملوكا اذ الولد يشيع الام في الطرية والرقية ولو
 وفي المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى **قول** والجمعة اي على
 يوسف رحمه الله تعالى **اقول** قال الاتفاق في قوله والجمعة عليه ما ذكرناه اي الجمعة
 على ابي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس له حصن انتهى
 خبر نبأه والصحيح ما ذكره الشيخ الكليني **قال** لان فيه حسم باب
 الزنا لقلة العار **اقول** الحسم القطع والانسب سد باب الذنوب **اقول** والعمل
 بالحيثيات رواه نسخ للكتاب وهو لا يجوز **قول** وفيه نظر كما سيجي في انفس
 بنسخ ذلك الخبر بعينه قوله تعالى فاسكوتوا في البيوت لان يقال المراد آية
 غير متاخرة عن تلك الآية فلا يجوز ان يكون ما سمي لا هو غير متاخرة عنه **قول**
 وجه الكسر ان الحسم اه **اقول** الحسم نكح الثقل عنه وهذه الجملة لا يوجبها
 فان طريق ثبوت الثقل هو رواية العدول **قول** مع ان النبي ليس بحكم **اقول**

وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى
 وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى
 وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى
 وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى

لعل مراده نفي القتل **قول** ففي مثل هذا الموضع **اقول** لا بد من التامع في هذا المقام
قول يعني طريقه الخلف **اقول** صاحب القيل واليها وقال الاسود في شرح قوله
 اذ انزى البصير والمجنون او غيره طريقه الخلف اسم كتاب لاسلام علاء
 الدين العالم **قول** وصاحب ذلك ان الحكم زنا اه **اقول** قال الامام في الدين
 الذي يحكم الزنا كان في الابتداء الايداء بالثبوت كما قال الله تعالى فادعها
 ثم نسج بالجس في البيوت بقوله تعالى فانك من في البيوت الاية انتهى فغيره في قوله
 لما في النكاح والغيبة فليشمل **قول** فانسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم **اقول**
 فحالف لما سلف من ان الحديث بيان لقوله تعالى ويجعل الله لهن سبيلا وكما
 جوابه **قول** وهو جواز المسئلة فكذلك ههنا **اقول** ههنا خفاء لا يخفى ثم
 في قوله جواز المسئلة بارى من الهي غيبا بعده لا كلام فيه وانما المراد في
 في حق حل الانتفاع بابوال لا يلحق لا يظهر الا يدل عليه قليلا **باب** **لو**
الدين يوجب الحد والدي لا يوجب القتل وطى الرجل المرأة في القبل
 في غير الملك **اقول** قوله في غير الملك لعله حال من المرأة او القبل ثم **اقول**
 الاول ان يقول المشتهة احراز اعني وطى سببه لا جامع منها فان
 لا يوجب لوطي كما سيجي الاثارة الاثارة ثم الاول ان يقول طى
 احراز اعني وطى المكره حيث لا يوجب الحد وسيجي وقد سبق من ان روح
 ما يتوهم كونه جوابا عن هذا في بابي ليهين في الدخول والكنى الا في باب
 كلاما مع ان المعنى اسند الى المكره الزنا فيما سيجي في البدائع الزنا في عرف
 الشرع اسم لوطي اطرم من قبل المرأة الجبهة في حال الاختيار في الدخول
 مع الزم احكام الاسلام العاري عن حقيقة الملك وعن شبهة من
 وعن حقيقة النكاح وعن شبهة وعن شبهة الاشياء في موضع الاشياء
 في الملك والنكاح جميعا انتهى وفيه ايضا قوله وعن حق الملك احراز اعني طى
 رجل من الغائمين جارية من المضم في الملك والنكاح قبل كونه لوطيا
 بدار الاسلام او قبله فانه لا حد عليه وان علم ان وطى عليه حرام لثبوت الحق له
 بالاسناد لا نقا سببا لثبوت فان لم يثبت فلا اقل من ثبوت لثبوت

وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى
 وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى
 وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى
 وقوله في المملوكة حرة ودانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى

فيورث شبيهه ولو جات هذه الجارية بولد فادعاء لا يثبت نسبته منه لان
لان ثبوت النسب بعد الملك في المحل اما من كل وجه او من وجه واحد
قبل ثبوت النسب بل الموجه حتى عام وانما ينبغي سقوطه ولا ينبغي ثبوت النسب
انتهى قوله من التزم احكام الاسلام اه اقرار عن طريق وسعي وقوله وشبهه
في قوله وفي حقيقة الخارج وشبهه اقرار عن انما اوطى المحارم بكا ح وحي
وعن حقيقة الاشبهاء في موضع الاشبهاء في الملك الخارج جميعا اقرار
عن وطي المرفوضه الي غير زوجها ووطى الاعمى من اجانبه انها امره وسعي
قوله لان الزنا يصدق في فعل المرأة **اقول** اي يتحقق فان الصدق المعدي
ينبغي يكون بنفسه التحقق كما تبين في كتب الميراث **قوله** هذا الفصل وطهرا
فاذا قلنا بالزنا **اقول** لعل المثل رايه بقوله هذا في قوله هذا الفعل هو
لدرجل المضموم من التوفيق المذكور قال في النهاية لا يرى انه يجب عليه طهرا
ولو قد قضا قاذن بالزنا يجب عليه القذف **قوله** اذا كانا غفيرة عن فعل الزنا
وغير الشرح الى قوله ولهذا لا يجده ان السقوط مقصود الزنا على فعله وحد
قاذن بالزنا لا يدل عليه صريحا لاحتمال ان يقال لحد القذف بالزنا يصدق
ولا يتصور صدوره بجلال في ما ذكره الشرح فيسئل ثم لا وجه لحد الفعل
بوجوب حد الزنا عليها بل هو النافع في هذا المقام فانما يصدق بيان بوجوب
وزنا حاشه فلا بد من بيان معنى **قوله** والمرأة تدخل فيها **قوله** قوله والمرأة
اي وزنا المرأة قوله تدخل فيها تبعا اي يفهم توفيق الزنا **قوله** ما سجي بهذا
اقول لعل تعليل الاصل انه الرجل المنفهم من التفرقة **قوله** وكل موضع لا يثبت
على الرجل لا يجب على المرأة **اقول** سجي من المم ان الزنا فعل الرجل حقيقة وتسمية
المرأة زانية مجاز ثم سجي وان الطرقي اذا زنى بذميمة وانكره بمطاعة
نحو الدية والمطاعة دون الطرقي وانكره عند ابن حنيفة رحمه الله
وهذا الذي ذكره ان رجلا نكح ما سجي وجوابه انه موجب فيها
وانما السقوط لما منع سقوط القصاص من الاصل فانه **قوله** انما هو
اعتبارهم انتفاء الشبهة في حقيقة الزنا **اقول** الاول ان يقول لبيان اعتبارهم

في قوله والمرأة تدخل فيها
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة
قوله والمرأة اي وزنا المرأة

انتفاء الملك

انتفاء الملك شبهة حتى يباح كلام المنص لان يقال المقصود بالبيان انتفاء
الشبهة وانتفاء الملك امر طاهر لا يحتاج الى البيان وايراد المنص
التعليل يكون كالتحديد لذكر الشبهة فتبطل وتقرير كلامه **قوله** يكون
تعليل الحكم الضمني الذي يفهم من التوفيق **قوله** لانه فعل محذور يوجب الحد
فيه **قوله** اي يقرر في الطهر **قال المنص** النسب يثبت في الكا اذا ادعى الولد لولا
في الاول **قوله** في الكافي اذا ادعى الطهر له ولده لانه لا يجد الشبهة
جلبت وذلك لا يثبت نسبه عند قيام ابلا وتصل صاحب النكاح عن فراجه
الفقيه ابي الليث انما اذا زنا بجارية نكحها وبلا في الاجابة وقال
انها على حرام لا يثبت النسب انتهى وفي عوارج الدرر ذكر اليرودي
وطي جارية حازه والاب من الاجابة لا يجب الحد باعتناء الولد
والشبهة نشأت من لا يوه وهي قائمه ولهذا يعنى عليه كمن يسلم
ولادة الملك حال قيام الاب لا قرب فلا يمكن تحقيق التوفيق
مسائل الحاجة فبقى وطنا في غير الملك كونه شبهه الملك فيبقى له
الحد ولا ينبغي لانها تنسب النسب انتهى قال لا لها طهرا اذا وطى جارية له
ولده لا يثبت نسبها ولا يجب لها دكان الاب في الاجابة كذا ذكره
الفقيه ابو الليث في شرح الجابح الصغير انتهى **قوله** وقبل هذا السج
على عموم **قوله** وهذا القول غير معتدل عند الشارح كما سجي في الورق
الاتي **قوله** لان هذا ووطى في شبهة العقل **قوله** فيه كذا **قوله** فما اورد
فيها في المحل شبهة حكيمه **قوله** لفظه ما في قوله فما اورد انما فيه **قوله**
ان لم يكن سببا في ارتضى **قوله** لانه انما يملك لاية المرحون لعل
وذا لا يقتل ملك المتفق كما سذكره **قوله** والمحذور في حق الزوج
اقول اي التي جعلت مورا **قوله** قبل القبض **قوله** اي قبل الزوجه
قوله هو ما كان راجعا الى العمل **قوله** كانه ينير الى دفع احتلال الحجر
بقيد المقسم بما يكون راجعا احدها **قال المنص** ثم الشبهة غيبني
رحمة الله عليه ثبت بالبعد **قوله** اي الشبهة في المحل وعند ما ملك شبهه

قوله هو ما كان راجعا الى العمل
قوله كانه ينير الى دفع احتلال الحجر
قوله بقيد المقسم بما يكون راجعا احدها
قوله قال المنص ثم الشبهة غيبني
قوله رحمه الله عليه ثبت بالبعد

اشبهه فلا حرج الاخرى فوعى كما لا يخفى ولو سلم انها معايرة لها فالمعصية
التي لا اختلاف فيها **قوله** هذا من باب شبهة في المحل **اقول** فيه بحث بل الط
انه من باب شبهة الاشياء كما صرح به الزيلعي والنسفي في الكفاية وحاشا
الايضاح لا يرى ان الظاهر انه انما يلزم لثبوت احدى جملته وذلك يكون في
في شبهة الاشياء ليس **قوله** بناء على دليل اطلق الشرع به **اقول** نعم
مع دليل قيام اطرافه والشبهة في المحل يكون مع قيام الدليل انما لا يحرم
قوله ولو كانت الشبهة الفعل لاثبت **اقول** فيه ان اليقين كل في كذا
الانه ثبت على خلاف اليقين فعلا لضر العزور كما اقر به **قوله** وطحا
الاقوله ولا يقيم له على قاذره **اقول** فيه بحث **قوله** اجيب بان موافقة شبهة
حضت من ذلك الى قوله وفيه نظر **اقول** قوله حضرت يعني بالاجتماع كما ذكره
الكافي فيندفع نظره بذلك **قوله** خرج منه من لم يكن رجلا **قوله** فيثبت
فان الرائي لم يباول ولا خروج الآ بعد الدخول في التخصيص **قوله** فانه
يعتقد ابا حنيفة **قوله** ونحن مأمورون بهنكم وما يدسون **قوله** قلت المعنى باعتبار
الابا حنيفة **اقول** الاكد ان يجب ان الكف عنها دخل فيها التزمه لاننا عطينا
الابان على ذلك ولا كذلك الشرع اذ لم يفرقه كالذي **قوله** وقبل النفس
والعدو حرام في دينهم **اقول** ان اراد مطلقا فليس كذلك اذ مفيد فليعتبر
لانه لما دخل الاطعام اه **اقول** دليل على ان التزمه حقوق العباد **قوله** وحاشا
من حقوق العباد **قوله** اي فيه حقه **قوله** الص **قوله** ولان حنيفة رج فيه ان مصل
من رنا لانه مخاطب بطرما **اقول** قال الشارح المراد بطرما ترك الاشتغال
بالاشغال بالاداء والالتجى على النواصي فان مخاطبوا بالعبادة من حيث
تضعيفا للعبادة عليهم انتفى وفي النهاية الكفاية رجحان طردوا بالعبادة من حيث
وهذا ايضا يجب ترك الصلاة والزكاة قال الشارح ما سلمكم في شوقا لو انكم
المصلين الآية وقال فيه لهما بياول المناهي نحو قوله كذا ولا تقربوا
وقوله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ويتناول ترك الاداء من نحو ترك
وترك الصلاة والصوم انتهى **قوله** قوله ما هو على الصحيح اخر اربع نغمات

اقول فيه بحث اذ ليس في قول المصنف لانه في طلب ما يدل على ان النفس بحد ذاتها
 يصح الاخر اذ يقول على هو الصحيح عن قولهم بل الاخر اذ عن قولهم يحصل بقوله على
 فليقل **قوله** فاعرض عليه من وجهين احدهما **اقول** فيه توجيه هذا الاخر اذ على
 على فان لم يطرأ ما يدل على ظاهره منع للمقدمة التي استدل عليها بما مضى
 لدليله وذلك لا يجوز **قوله** والثاني ان البصير **اقول** لعل الاخر اذ الثاني
 ما يستلزمه طاعة ما تقر عندهم من ان الوطى لا يخفى على احد الموجبين او ما
 عليك بالنيل في التوجيه **قوله** لان الوطى لا يخفى على احد الموجبين او ما
 في دار الاسلام **قوله** واجيب عن الاول بانه لا يلزم من احصاء الرأى
اقول الا ان يقول لا يلزم من عدم احصاء الرأى عدم احصاء المتبقي
 ويلزم من عدم تحقق الرأى الوطى عدم تحقق الموطوء لانها تابعة له
 فيه كالحق ولا تبعيته في الاحصاء كما لا يخفى **قوله** وعلى اي بانها لو اوجبا المحرر
اقول خلاصة جوابا خفيص قولهم الوطى لا يخفى على احد الموجبين ومنع عمومها
 لا يخفى **قوله** فلا يفيد الايجاب **اقول** اي الايجاب المحرر **قوله** ان ليس لوطى البصير
اقول وكذا الحال في الجنون والشرأح كلهم تصرف واجيب لم يتوالت الخوف
 نصف شفعه مع انه يكون في سؤال ايضا **ق** **الصفحة** لان الاثر
 قد يكون طبعا لا طوعا كالنابم فاو رث الشبهة **اقول** اي للمحاكم وهذه
 غير داخله في الشبهة المنقطة الى تبيين المراد منها كان شبهة الوطى **قوله**
 واذ تحقق الملزوم **اقول** يقع سقوط **ق** **الصفحة** فيو فر على كل واحد
 حكمه **اقول** ذكر واحد وخير حكمه على ما يدل الجوابه بالبعدى او لان الجنين
 صهرا اثرنا والقفل قال العلالة الزيلعي لا يقال انها لما ماتت بفعل اثرنا
 صارا اثرنا قتلما فوجب الا يعبر الا القفل وسقط اعتبارنا ازاها كقطع
 اذا ايسر واما رقتلما وسقط اعتبار القفل حتى لا يوجب الاضمار
 النفسانية او القفص لا نقول ضمان اليد بدل اليد وضمان القفل
 النفس واليد تابعة للنفس كاسير الاعضاء فكل بجلال النفس بقاء
 ضمانها في ضمان النفس علاقه الحد وضمان النفس لانها حقان مختلفان جوا

[illegible]

وجب بسبب غلقين الرنا والقفل فصارت شرب خمر ذميمة فانه يجهل
 فيه الحزم للذم لا قلنا انتهى واجاب في النهاية ايضا بان الوطى على موضوع
 لا زمان الروح ظاهرا وجد في الحمل الحالى على احد المكين كان زمانا عند وجوده
 ولا يتقلب قلنا اذا اتصل به الموت بخلاف القطع لانه سبب لتكوينه
 جرحا واجرح سبب للموت فاذا اتصل به الموت صار قلنا من لا يتبدل
 لكونه علمه العلة كانه الرمي قلنا من وقت الرمي اذا اتصل به زهوى الروح
 فان خللت الوسائط لكونه موضوعا للقفل فعمل الرنا هنا لما لم يكن موضوعا
 للقفل لم يبر قلنا من لا يتبدل لعدم صلاحته الاضافة اليه وان صلبا
 هنا باعتبار اتفاق الحال وكذلك لم يتبع وجوب الحد باعتبار وجوب
 اتبع والتحويل عندى على جواب الرمي **قوله** بل يشترط الوجود **قوله** جنس البين
قوله كافي الحيز اه **اقول** قد سبق في باب البين في العلق والطلاق **قال المصنف**
 فاوردت شبهته **اقول** اي شبهته كون منافع البضع في ملكه وانما محل النزاع
 في الملك ايضا شبهته فالثابت في المنافع شبهته شبهته ولا اعتبار له **قوله**
 واما حد القذف فالغلب فيه اه **اقول** وبسج في باب حد القذف **باب**
الشهادة على الزنا والرجوع عنها **قوله** قد ذكرنا ان ثبوت الزنا **اقول** في اوائل كتاب
 الحدود **قوله** واخر الشهادة هذه **قوله** اي فيما يتعلق بالرجوع والى
 ففي اول كتاب الحدود دين الشهادة او لاثم الاقرار والرجوع عنه واما
 الاقرار فعمل الواحد والشهادة فعل المتعدد وايضا المباحث المتعلق
 بالرجوع عن الشهادة كثيرة بخلاف الاقرار **قال المصنف** والاصل فيه ان
 الحاصل الى قوله وهو يغير بمحقق العباد وبالاقرار اه **اقول** اي الشهادة
 فالصنف مقدر بقرينه هو يغيره بالاقرار **قال المصنف** وان كان التأخير لا
 لا لتبرير فالتا **اقول** فيه بحث فان وجوب اداء الشك في الحدود
 وقد اشج فكيف يصير بالتأخير فاستفاد في الكافي وشرح الرمي ايضا
 وان كان لا لتبر صارا واثنين فانقض بالتأخير لان اداء الشك
 من الواجب وتأخير ما مضى ولهذا الواو الثاني في حقوق العباد

المدعى بلا عذر لا يقبل شهادته انتهى ولا يخفى عليك ان اداء الشهادة ليس به
 هنا كما يدل عليه قوله ثم خبرنا من سبب من ذكرنا اني كتب الشهادة من كون الوجوب
 في حق الحد ومنه خالف حقوق العباد فانه واجب فيه فظهر العوق قبيل في
 في جوابه فانه يمكن ان يبدأ فيها الاداء يصير واجبا كافي التوصل لجبايته
قوله جواب عما يقال الدعوى بشرط **اقول** والادوية ان يوجه السؤال
 توضيح ما ذكرتم لرم ان تتبع الشك بالبرقة المتعادية **قوله** فذلك كان
 الاستفاء من عمدة القضاء في حقوق الله **قوله** وذكر في الفوائد
 المحترمة والفقه فيه ان المقصود من التلفظ بلفظ القضاء علم الشهود
 تحقيقا بالشهادة او اقراره على استيفاء ما ادعاه وفي الحدود لا يسيل
 كل واحد منهما اما العلم فلا يشهد له في باب الحد وهو الله تعالى قال الله
 واقبلوا شهادته والله لا يخفى عليه خافية وثانية القاضي وانه يستفيد العلم
 بالشهادة فلا تستلحقه الى التلفظ بلفظ الشهادة وكذلك لا اقرار
 الاستيفاء فان القاضي دون التلفظ به قادر على الاستيفاء كذا في الشيخ
 الحداية واما في مواضع الدراية والاستلحق الى التلفظ بلفظ القضاء
 وهو المناسبات والسيات كما لا يخفى ثم قال الكافي ولهذا يجوز له الاستيفاء
 بدون التلفظ بلفظ القضاء فاذا كان كذلك كان قيام الشهادة شرطا
 حاله الاستيفاء كما كان شرطا حاله القضاء اجماعا ولم يبق بالتفاهر من الشهادة
قال المصنف معنى شرط في السيرة **اقول** لتقطع للشهادة حتى ينافي ما روي في
 في زعمهم نظرا **اقول** فيه تامل **قوله** تيسر الحاصل **قوله** صاحب القيل هو الله
قوله الهاشمية من وجه دون وجه **اقول** اي الهاشمية صورة وجه
 وان لم يكن شهادة حقيقة **قوله** ولا يقال ان ذلك احتيال اه **اقول** سيجب الشك
 عن هذا السؤال لجواب اخر في باب الاختلاف الشهادة من كتاب الشهادة
 مراجعه **قوله** اجيب بما ذكره اه **اقول** ويجوز ان يعرف ايضا بان الطوعية
 داخلية في صلب الشهادة ولهذا بساط العلم الامام عن الكيفية كما مر جوابه بخلاف ذلك
 البيت فانه لو سكت عنها تقبل شهادته فاكتمى بان ان التوفيق في المجلس

فيها صونا بفتح الشريعة عن البطلان بقدر الامكان ولم كيف به فيها هو دخل بظن
 المشهود عليه ورعاية لجنبه فيقال **قال المصنف** وان شهدا ربه على رجل بالزنا وعلم
اقول العيان والمحدودون في قذف ليس من اهل الشهادة لكنهم من اهل التحمل فلهذا
 منعوا الكفار بحضرة ابيهم والعبد ليس من اهل التحمل والاداء والغنى من اهل التحمل
 والاداء **قال المصنف** لان الزنا ثبت بالاداء **اقول** اي عند الله كما فسر شيخ
 المصنف قوله في اول كتاب الاداء والزنا ثبت بالبينة والافواه حيث قال والمزني
 ثبوت عند الامام فراجع **قال المصنف** وصار كما ترجم والقصاص **اقول** وقد سبق
 وسبق في آخر باب التبرك كلام يتعلق بهذا المقام **قال المصنف** الا انه لا يجب عليه
 الصلوات في الصحيح **اقول** قال لا يشك استثناء من قوله تقتصر عليه وهذا جواب
 سوال ان يقال لما اقتصر عليه كان ينبغي ان يجب عليه الصلوات وهو الصواب في بابها
 عنه وقال كفى لا يجب عليه الصلوات في الوجه الصحيح وهو الاستحسان كذا تنص عليه
 انتهى وفسره غيره بالصحيح بالصح من الرواية **قال المصنف** لما فيها من زيادة الشبهة
اقول يعني ان في جمع الشهادة الكذب لكنها تتخذ ليل فليزاد بالادلة
 وفي الشهادة على الشهادة شبهة عدم التحمل ايضا فيها زيادة الشبهة لا
 ولا يحمل **قال المصنف** ولا ضرورة الى تحتمل **اقول** يعني ان الشهادة على الشهادة
 سرعت اليها ولا حاجة هنا لان الاداء واليمين لا يشانهما **قال المصنف**
 واما الله فذهب اليه ابا علي بن ابي حمزة وابو يوسف وحمد بن محمد
اقول عطف على قوله اما الزنا فبما يدل اما الزنا فذهب جميع علمائنا لا يري
 من يبيحه واما الله فذهب اليه من علمائنا وهم ابو حنيفة وابو يوسف وحمد بن محمد
قوله ولما قيل ان يقول القضا لو كان قايما في رعيتهما وجب الحد **اقول** فيه ما
 الا ان يكون وجب بغير سقط **قوله** فان قيل هذا اه **اقول** فلا وجه في الحقيقة
 التمرين **قوله** لما تقدم ان كلام كل منهم **اقول** في رأس الحقيقة **باب حد البتة**
قال المصنف ومن شرب الخمر فانه رجمها موحدة **اقول** حين لاخذ ولائس الحاجة في
 عند الحضور الى مجلس الله كما ستعلم عن قريب **قال المصنف** او ما سكران
اقول الباء لتعدي **قوله** وجود الراية من باب قوله تعالى **اقول**

في اول باب حد القذف **قوله** وكفى لا دليل على ان الشرط الذي شرطه
 ابن مسعود رضي الله عنه **اقول** شرط ابن مسعود رضي الله عنه الراية وقيل
 عن غيره خلافة تحمل على الاجماع ويقرب منه ما ذكره في باب الشهادة على
 في باب الاستدلال روي عن علي رضي الله عنه على كفاية الاثنين في الشهادة
 على رجلين عندما فراجع **قوله** وايضا ذكره في اول باب **اقول** ذكره في الباب
 الا كونه سند الاجماع الذي ثبت به الحد لا كونه ثابت به الحد ابتداء
 لما تمكنت فيه الشبهة بالتخصيص لم يجز الجواب لحد وقوله والاصل فيه لا يبعد
 ان يكون صحيحا ذكرنا فليتنبه **قوله** وايضا شرط الراية سابق لاطلاق قوله
 صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده **اقول** وجوابه انه خص منه بشر
 اضطرارا واكراما تمكنت فيه الشبهة فلا يوجب الجواب لحد به كذا في الكافي
 ويجوز ان يقول ايضا ما خص منه ما ذكره يجوز ان يخص بالراية بالعلم
قوله فان قيل **اقول** السؤال مع جوابه في المحاضرة **قوله** والتميز هو
 على وجه الاستقصاء **اقول** وليس الاستقصاء بثبوت في الحدود واما ان
 شهدوا على الشراب فيجوز الاستقصاء صونا للحد الشرعي عن البطلان
 كما سبق فظهر في باب الشهادة على الزنا وكذا الحال في الافواه به حصل الجواب
 عما اورده الاتفاق **قوله** واقول الجواب اسهل الى قوله على مذهب محمد **اقول**
 فيه رد على الاشك **قال المصنف** لان السكر المباح لا يوجب كالبسج والبن
اقول يعني من المص في كتاب لا شرية ان لا يحل ان يجد فيها ينخدع من الخمر
 والعسل **قوله** وكلام المص يدل على ان البسج مباح اه **اقول** البسج ايضا
 في الفوق الا ان يقال مراده بالمباح ما اجتمعوا على اباحته وليس البسج كذا
قوله نص قاطع **اقول** قوله قاطع احرار عن قوله صلى الله عليه وسلم من شرب
 الخمر فاجلده فانه خبر الواحد **قوله** والبيان ان قوله انا اطهرنا التحقيق كلام
 عن ابن الجعفي **اقول** الاجماع لا ينسخ به فكيف يستقيم الاجماع على
 ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فلم يقدروا على **اقول** اي عن
 انفسهم **قال المصنف** ومن اقرب بشر الخمر والسكر **اقول** السكر يقين

فَأَوْفُوا

قذف الآخر حسنة لانه لو كان يظن انهما يتصافيان فلا يقع القذف الشبهة
والحجب والرتبة فلا يلا يتحقق الشبهة العارية بقذفها بالزنا لان الزنا
لا يتحقق استحقاقه الجواب عن الكل انه لم يجب الحد على من تزنى لما منع وقيد
المانع غير لازم في الاحكام الجدية كما سيجي في ادراك الوكاته ثم اقول فيه ما لم
لا يخفى ان الاظهر في الاخرس ان يقال فيه شبهة البدنية فان اثبتت
نظام العبادة والحد وتندري ما يشبهان الى هذا الشرح في الكافي في ادراك
الوكاته **قوله** بطريق الكفاية **اقول** فانها تقابل العرج **قوله** يعني الوكاته
كما في قوله ثوابه **اقول** مستحب يظفره في باب حد الشرب **قوله** من قد فاجتنب
زنى حال جنونه اه **اقول** الفاعل ان يقال ومن قد فاجتنب الذي زنى حال
جنونه وهكذا في النكاح ويجوز ان يكون من قبل كمثل المار بمجل استغفار
المقصود من تقي نسب غيره وقال لست لا ياب **اقول** اي لست لا تصك الذي
من ماله وانما ينقطع نسب عن صاحب الماله او احصل بانها حتى لو قال لست
علا بان اليقين يكون على تعصل العصب وعدمه كما سياتي انفا **قوله**
وهذا اذا كانت امه حرة **اقول** الاول ان يقول محضه ليعلم **قوله**
وخيل يجب ان لا يجب الحد عنها وان قد قد في حاله الغضب لجواز ان يقع السب
من ابيه من غير ان يكون الامر رايته من كل وجه بان يكون موطوءة بشبهة
في عدة الواهي **اقول** فاجب في الكافي بانه اذا وطئت بشبهة كان الولد تابع
من الاب اذا كانت الام رايته حول انه قد قد انه بهذا اللفظ يؤيده
قول ابن مسعود رضي الله عنه لاحد الانبياء في فرق محضه او تقي رجل من بني اسرائيل
كان الولد ثبات النسب من ابنه اي ان كانت تحت زوج نسبته منه وان
دان لم يكن من الوهي فكان ثباته من انسان فروده هو ابوه **قوله** وانما لا
لا يجوز ثبات النسب من الاب اذا كانت الام رايته يقع وهو قد قد ينبغي نسبة
عن الاب قال ذلك على انه لم يرد بقذفه كون امه موطوءة بشبهة
من ثبوت النسب ايضا ثم اقول لا يذهب عليك ان فرض المسئلة فيما ذكره
يرفع هذا السؤال ولا يحتاج الى الجواب **قوله** ونقله غيره من الشافعيين

[illegible]

وقدم من الترخ في باب الشهادة على الزنا ما يقارب هذا فذكر قوله ولما
 ان يقول سمعنا **اقوله** ان خير بان المردود وليس هذه الشهادة التي حدثت
 بعد حصول عدالة الاسلام **قوله** فكيف يتقبل موجبا للزواج **اقوله** كل من
 في دار الحرب ثم خرج ثم جدد فثبت **قوله** مردودة بعد القذف قبل الا
 الاسلام وبعده **اقوله** فيه شيء او اليست له تلك الشهادة بعد الاسلام
 حتى ترد **قوله** والشهادة المقبولة **اقوله** وسبني ان شاء الله تعالى ما بين
 يقبل شهادته ومن لا يقبل كلامه متعلق بمقام **قوله** وقيل في الجواب
اقوله جوابه بيمين كون الرصعة للمقام قبل الاسلام ثم لا نفخ في هذا الجواب
 غير ما سب في الهداية فمثل **فصل في التقدير** قال الامام
 في شرح الجامع الصغير آخر باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب كل
 صنعة الامام ليس فوق اهم مما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه ولا
 ان يستوفى من نفسه واستيفاء نائيه عنه كما استيفاء من خلافة القضاة
 وحق العباد لان استيفاء ذلك الى اربابها وقال الشهيد على هذا
 حد القذف ينبغي ان لا يجب على الامام لان المصلحة حق الله تعالى وذكره المفسر
 ولهذا الوعي لا يصلح على الثاني لانه بالعفو رضى بانهاك عرضه وهذا لا يمنع
 وجوب الحد فانه اذا رضى بقذفه لا يمنع وجوبه ولا يعاص عنه ولا يورث وفي
 التحليف لا ان ثم ذكر وكان المصلحة فيه حق العبد بل لئلا لا يسقط بانعام ولا
 ولا بالردة ويقسم الله بعد لا يصلح الرجوع عنه بعد الازار ويشترط فيه الكفر
 ويقام على المسانن ولا يقام للاب على الابن ولا للمولى على عبده ويقدم
 استيفاءه على حد الزنا بشرط الحرق لان المصلحة حق العبد الاصول
 يشهد له فان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يغلب حق العبد لما جنة
 غير ان الامام يستوفيه دون المقدوفه وان كان حقه لانه لو فوض اليه فاته
 على استد الوجوه غيظا فيلغى وهو كالتقدير انه حق العبد واثامته
 للامام بخلاف القضاة فان الاستيفاء للمولى فانه مقدور بخلاف التقدير والواجب
 حقه كذا لانه على اقامته كل اخذ بعلة البناء عن الله تعالى وشمل الحد

هذا هو المقام الذي لا يقبل كلامه متعلق بمقام
 جوابه بيمين كون الرصعة للمقام قبل الاسلام
 ثم لا نفخ في هذا الجواب غير ما سب في الهداية
 فمثل فصل في التقدير قال الامام في شرح
 الجامع الصغير آخر باب الوطى الذي يوجب الحد
 والذي لا يوجب كل صنعة الامام ليس فوق اهم
 مما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه
 ولا ان يستوفى من نفسه واستيفاء نائيه عنه
 كما استيفاء من خلافة القضاة وحق العباد لان
 استيفاء ذلك الى اربابها وقال الشهيد على هذا
 حد القذف ينبغي ان لا يجب على الامام لان
 المصلحة حق الله تعالى وذكره المفسر ولهذا
 الوعي لا يصلح على الثاني لانه بالعفو رضى
 بانهاك عرضه وهذا لا يمنع وجوب الحد فانه
 اذا رضى بقذفه لا يمنع وجوبه ولا يعاص عنه
 ولا يورث وفي التحليف لا ان ثم ذكر وكان
 المصلحة فيه حق العبد بل لئلا لا يسقط بانعام
 ولا بالردة ويقسم الله بعد لا يصلح الرجوع
 عنه بعد الازار ويشترط فيه الكفر ويقام على
 المسانن ولا يقام للاب على الابن ولا للمولى
 على عبده ويقدم استيفاءه على حد الزنا بشرط
 الحرق لان المصلحة حق العبد الاصول يشهد له
 فان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يغلب حق
 العبد لما جنة غير ان الامام يستوفيه دون
 المقدوفه وان كان حقه لانه لو فوض اليه فاته
 على استد الوجوه غيظا فيلغى وهو كالتقدير
 انه حق العبد واثامته للامام بخلاف القضاة
 فان الاستيفاء للمولى فانه مقدور بخلاف
 التقدير والواجب حقه كذا لانه على اقامته
 كل اخذ بعلة البناء عن الله تعالى وشمل الحد

رجل واحد رجل مع امرأة اجل له قتل قال ان كان يعلم انه يترفع عن الزنا
 ما يصاح والعرب بما دون السلاح لان ان علم انه لا يترفع الا بالقتل
 حل له القتل وان طلاقه المرأة حل له قتلها ايضا قلته وهذا تنصيص
 على ان الضرب تقويم اليك ان شاء الله تعالى ان لم يكن تحسبا وكذا القتل ثم
 المستثنى في المتقي عن ابي يوسف رحمه الله كذلك لكن وضوحا
 رجلا مع امراته او مع حرم له او مع جارية وفي نوادر ابن سبويه
 عن محمد بن ابي حفص بن زياد ان يرميه ويقتله وفي جامع قاضي خازن
 في باب من الشهادة في الحدود وان الاصل في كل شخص اذا اراد
 يترفع ان اجل له قتل وانما اتسع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله انه
 يترفع وفي الثاني ليس للمولى ان يحد عبده او امته لانه حق الولاء وهم
 الذين يولي ذلك لانهم الخلفاء في الشرع وله ان يورثها لان التوريث
 فجاز ان عليه المولى على اهلها رجلا يترفع او يشرب لم حد استيفاءه في حد
 الحد وهو العباس اعتبارا بام الحقوق وحد القذف والفصل في
 الاستيفاء الاستيفاء الى القاضي والقاضي مندوب الى الامام
 فحفظ الحق فيما يستوفيه ولا يستوفى وفي تفسير بركاتهم الامام اعظم
 احد نفوس الى غيره اقامته لا يعمه بنفسه ولا يشتم وفي اداب اهل القضاة
 اذا ادلى غيره في العقب له وعليه جاز ويجوز قضاء المصلحة للمقتل عليه
 كان للمقتل الخليفة او قاضي القضاة لان المقتل ليس نائيه عن المقتل بل هو
 عن المسلمين ولذا لا ينزل بونه وكل من يقتل شهاده له يقتل
 ولا فلا وفي المظن وكذا اقضاه لثامته وفي جمع الشئ لا تقتضي
 المقتل واستد من توكل بشئ ثم استيفى بعض الموكلة في كل المادية
 لم يجر لاقضي لمولاه وكل وكذا ما نأب القضاة قال وقت هذه الحادثة
 القضاة القضاة المردوي فقال لي يجب ان يجوز لان نأب ببل للشرع
 لا لي فقط هل انتا زان نفسك لتفك فانت نأب الشرع فاقطع فالوجه
 لمن اتى بثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا

هذا هو المقام الذي لا يقبل كلامه متعلق بمقام
 جوابه بيمين كون الرصعة للمقام قبل الاسلام
 ثم لا نفخ في هذا الجواب غير ما سب في الهداية
 فمثل فصل في التقدير قال الامام في شرح
 الجامع الصغير آخر باب الوطى الذي يوجب الحد
 والذي لا يوجب كل صنعة الامام ليس فوق اهم
 مما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه
 ولا ان يستوفى من نفسه واستيفاء نائيه عنه
 كما استيفاء من خلافة القضاة وحق العباد لان
 استيفاء ذلك الى اربابها وقال الشهيد على هذا
 حد القذف ينبغي ان لا يجب على الامام لان
 المصلحة حق الله تعالى وذكره المفسر ولهذا
 الوعي لا يصلح على الثاني لانه بالعفو رضى
 بانهاك عرضه وهذا لا يمنع وجوب الحد فانه
 اذا رضى بقذفه لا يمنع وجوبه ولا يعاص عنه
 ولا يورث وفي التحليف لا ان ثم ذكر وكان
 المصلحة فيه حق العبد بل لئلا لا يسقط بانعام
 ولا بالردة ويقسم الله بعد لا يصلح الرجوع
 عنه بعد الازار ويشترط فيه الكفر ويقام على
 المسانن ولا يقام للاب على الابن ولا للمولى
 على عبده ويقدم استيفاءه على حد الزنا بشرط
 الحرق لان المصلحة حق العبد الاصول يشهد له
 فان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يغلب حق
 العبد لما جنة غير ان الامام يستوفيه دون
 المقدوفه وان كان حقه لانه لو فوض اليه فاته
 على استد الوجوه غيظا فيلغى وهو كالتقدير
 انه حق العبد واثامته للامام بخلاف القضاة
 فان الاستيفاء للمولى فانه مقدور بخلاف
 التقدير والواجب حقه كذا لانه على اقامته
 كل اخذ بعلة البناء عن الله تعالى وشمل الحد

في لا يخصه ان اليه فيضي او يحكم واحد انتهى **قوله** وقد قيل روى عن
 ابي يوسف ان النفر من السلطان باخذ المال حائر **اقول** قال الرازي
 في شرح القوري في بحث النفر بالمال ولم يذكر كيفه احد المال والى
 باخذ ما ويسكنه فان ليس من توهم يفرق الى ما يرى بين النفر باخذ
 كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ انتهى المراد من قوله شرط شرح الطحاوي
 وذكر الامام الميركشي **اقول** في باب الوطى الذي يوجب الحد **قوله** والمقتدر
 من بيع النفر **اقول** هو كلام صاحب النهاية **قوله** فصرناه اليه وذلك روى
اقول للشيخ قال لا تفتني قوله فصرناه اليه اي عرف ابو حنيفة ومحمد
 التعزير اذ في الحد نقصا منه سوطا انتهى والادج ان يقال اي صرفا للملك
 في الحديث الى ادنى الحد **قوله** والكبر في الحديث نيافته **اقول** المطلق
 الى الكامل كما بين في علم الاصول **قوله** والتكبر بانه ممنوع **قال المصنف**
 وهذا لم يخفف من حديث التفرق على الاعضاء **اقول** قال صاحب الكافي في
 الاصل يفرق النفر على الاعضاء وفي شجرة الاصل يفرق النفر في موضع
 واحد وليس في مسئلة اختلاف الروايتين وانما اختلف الجواب لاختلاف
 الموضوع فوضع الاول اذ لم يجمع النفر اقصاه بان اعتبار في الاجنية كل حرم
 غير الجماع او احداث في بعده اجمع المتابع قبل الاخراج وموضع
 الثاني اذ لم يجمع اقصاه بان كان فيما سدا حد من الموضعين انتهى وفي مقابلة
 الامام الميركشي في النفر لا يفرق لا يفرق الفرمان لانه قيل ولو فرقا
 لم يقع به الزجر وبغرب على الاطراف والايه وفي التفتي قالوا هذا في
 النفر وهو سوط او سوطين او ثلثه فانما في اقصاه يفرق انتهى **قال المصنف**
 ومن جده الامام او عذره فان قدومه هدر **اقول** يقال ذهب دمه هدر
 اي باطلاق علم ان هذا ينبغي ان يكون قول ابي حنيفة في قطع لا مرقى بالسياسة
 على الزمان التي عاينها لئلا تكون من جلد **قال المصنف** فربما لئلا يكون في قوله
 في ما له كاسبت في باب الشماق على الزمان **قال المصنف** من غير واسطة
اقول اي من غير واسطة جلد الجلاء فلا يكون الا تلافى خطا منه **قوله** واما

في النفر من السلطان
 باخذ المال حائر

في النفر من السلطان
 باخذ المال حائر
 في النفر من السلطان
 باخذ المال حائر

فاسقاط **اقول** الطلاق رجع القيد **كتاب السرقة قوله** لما قرع
 من ذكر الزور او المتعلقه بصيانة النفوس **اقول** اراد بصيانة النفوس
 ما يشمل صيانة ما المعدل والاعراض ايضا فان لا اول صيانة جريها والى
 صيانة ما يتصل بها فانه صيانة ما الوجه **قوله** لان صيانة النفس قد تم من صيانة
 المال **اقول** لان المال ذوات النفس فان الله تعالى خلقكم في الارض جميعا
قال المصنف اصون غرضي بالى لارسته لا بامر الله بعد الوضوء **قال المصنف**
 وقوله وقد روى عنه اوصاف في السير وحي ان يقال السرقة **اقول** فصار
 مسامحة في العبارة **قوله** السرقة اخذ المال الغير **اقول** هذه هي السرقة
 التي توجب القطع والافيرة ما دون تصاب بالسرقة سرقة ايضا لانه
 وشرا فان العبد اذا سرق ما دون التصاب يرد على ما به عيب
 السرقة ولا يقطع كذا في الخلاصة وغيرها **قوله** محرزا للمولاه **اقول**
 احقر عن سرقة المصحف وصحيفة الحديث وصحائف العربية والشوافع
 وكتب الحديث ميرحان لقراءة لا للمول وكذا غيره لا يقصد به المول
 موقه الحكم والاشكال **قوله** غير شرع اليه الفس من غير ما **اقول**
 اخرز عن اخذ صاحب التي خلا في جنس حقه اذا قال اخذت للرجل
 فانه اخذه متادلا **قوله** فان الصلوة شرعا عبارة اه **اقول** قال
 العلامة في الدين الربيعي في اول كتاب الصلوة في التمهيد الفقيه
 قال الله تعالى وصل على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى
 باعتبار لفظ الصلوة وفي الشرع عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة
 وفيها زيادة مع بقاء معنى التمهيد فيكون تغيير لا نقلا وفي القاية والظاهر
 انها متقولة لوجود ما بعده في الاية انتهى وفيه ما لم قال الدابة متقولة
 الى ذوات القوام الاربع مع وجود المعنى المسمى فيها **قوله** و
 والثالث ما ابناءه مرقاه **اقول** اي ما ابناءه النعمة **قوله** وهي موقرة
 في الشرع **اقول** فيه ان الصلوة ليس يرم ان تشمل على معنى الدعاء كما
 في الامم **قوله** وان وجد وقت الدخول لم توجد وقت الاخذ **اقول**

في النفر من السلطان
 باخذ المال حائر
 في النفر من السلطان
 باخذ المال حائر

في النفر من السلطان
 باخذ المال حائر

فكان فيه شبهة العدم والحدود تندي بالشبهة **قال المصنف** واذا اسرنا
 العامل بالبيع اه **اقول** قال في الكفر السرقة اخذ مطلق خفية في سرقة
 وراحم مفروبة حرزة بكان او حافظ اتفق قال العلامة الرطبي في شرح قوله
 مفروبة اشارة الى انه اذا سرقة فقتة غير مفروبة وزنها عشرة او اكثر
 وقيمتها تسع من عشرة مفروبة لا يقطع بخلاف المهر حيث يصح جعلها مهر
 بينها ان الحدود ونذرا بالشبهة فيتعلم بالكل والمهر حيث مع الشبهة
 كغيرها كان وهذا او ان الفقة والزيوف او اسرها ونحوها فاشارة في
 اقل او قسبتها اقل عشرة ووزنها اقل لا يقطع اتفق وان كان خيرا
 من الهدية اعتبارا بقتة فقط فبذلك يقال ذلك فيما اذا لم يكن اسرق
 من قبل المهر والماتفق الشبهة **قوله** لانه خطأ في الشرع اه **قوله** في
 ان الخطأ بالعمامة لا لسرق **قوله** لانه مشتق **اقول** بالاشتقاق الكبر في
قوله من السرقة اه **اقول** لعل هذه معاملة ما يشبه من سرقة اللفظ **قال**
المصنف غير ان الشا فني **اقول** انت خير على انه لا يدل على اعتبار التعديل في
 بل وجهه ام آخر وهذا الذي اتفق بين الروايتين **قال المصنف** وقد تأيد
 بقوله سبحانه الله عليه وسلم **اقول** فيه انهم حرروا بان ما يصح عنه لا يصح
قال المصنف اشارة الى ان غير الاسم يغير قيمته لجا وان كان فيها **اقول**
 فيه مثل ما في المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا الا في دينار وعشرة
 فلما لم يغير القيمة بالدينار مع تقدمه في الذكر والاجتال للدين في
 ولم يغيروا حبس الذهب بالدينار وحبس الفضة بالدرهم وغيرهما
 باطلها ابا كان لم اتفق على وجهه الى الان في كتبهم والعل مستعمل ان
 ان تقوم لهم وقع بالدرهم في الزاوية التي اخذوا بها وفيه مثل وجوبه
 يكون في الكافي فراجحه **قوله** الا في ثمن عن جمة **اقول** بالتحريك بجمع **قوله**
 ولما تعارضوا ولا مرجح صرحوا الى اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم **اقول** فيه
 اما ولا طائفة قوله ولا فرج ممنوع واما ثمانية فلانه شرع لا يقطع بشرع
 الا يري الى قول صاحب الهداية ان لانه بالكثر في هذا الباب او لاه **قوله**

قوله في الكافي فراجحه قوله الا في ثمن عن جمة اقول بالتحريك بجمع قوله ولما تعارضوا ولا مرجح صرحوا الى اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم اقول فيه

وهو ان العمل في هذا يستلزم العمل اه **اقول** فيه بحث اذا ادعاه من الكمال
 غير قابل للحاكم وكذا ويجوز ان مراده العمل في هذا على ما يفتق عليه دون
 مدعيها فانه يفتق فيه وادنى درجات الخلاف ابراف الشبهة مثل قوله
 وجدت الاخر اصل الى قوله س فقط **اقول** الاخر اصل لسفاهي **قوله** لان السرقة
 منه حاضر في صمها **اقول** فيه مثل **قال المصنف** ويجيبه **اقول** لعمري لا يفتق
 في الاصل ما يفتق على قوله ان يس لها وانما يجيبه الى ان يس لها
 الشبهة لان الكون شيق بالبحث ليس بمتروك فيها بناء على الادعاء
 وقد مر في اوائل الحدود ما يتعلق بالتمام فراجحه **باب يقطع فيه ما يقطع**
قوله ولا يرد به مثل **اقول** اراد ان لا يقطع في السرقة غير منقول
 قال الكافي وصاحب الهداية قوله عمر بالبضبة صفة لقوله ما بها واما ان
 جعله حالا **قوله** لحقوق الملاثة **اقول** الطاهر ان يقال لحق في المسئلة **قوله** في
 لا كان الامر كذلك اه **قوله** الا في ان يقال ولما كان الامر كذلك كان
 في خروجه نقصان فان قوله لا يري لطيفة تنوير النقصان لمر **قوله** و
 المعارف الا في المهر **اقول** ما بعين محله **قال المصنف** ويقطع في سرقة العبد
 الصغير **اقول** فيه بحث لانه يمكن ان يتناول في اخذه مكانه كما في اطار الصغير
 في جوابه **قال المصنف** لا انه انضم اليه منع الادبته **اقول** والانه في غير
 تمثل وقوله لان غدها لا قيمته لها دليل ان منعه لا يفتق **اقول** اي يدل عدم
 تعيين المستف عندهما على ان مدعيها ذلك يعني لا قيمة لهذه الاشياء غدها
 فلا يقطع **قوله** من اقل الباب **اقول** ولا يقال قتل الا اذا لم
 الا يوا لان التعديل للثمن ومثله اعتق ابنا وعلق ابنا **قوله** بينا ما
 في البسوط **اقول** اي بيان قوله في الصحيح حيث يفهم منه ان من علم
 من قال ليس هذا على خلاف **قوله** لما بينا اشارة الى قوله ثم لا يقطع على
 المتحقق والمعتق اه **اقول** ولعل الا ان يقال لا يفتق من لا دونه من الجاني
 لانه على كونه على الخلاف ووجه ما ذكره الشرحون هو حمل قوله على
 على معنى انما يحلفان ابا يوسف والشافعي ولا يوافقهما **قال المصنف** ولو كان

قوله وسألت في المردية من لانه اذا ادعاه من الكمال غير قابل للحاكم وكذا ويجوز ان مراده العمل في هذا على ما يفتق عليه دون مدعيها فانه يفتق فيه وادنى درجات الخلاف ابراف الشبهة مثل قوله وجدت الاخر اصل الى قوله س فقط اقول الاخر اصل لسفاهي قوله لان السرقة منه حاضر في صمها اقول فيه مثل قال المصنف ويجيبه اقول لعمري لا يفتق في الاصل ما يفتق على قوله ان يس لها وانما يجيبه الى ان يس لها الشبهة لان الكون شيق بالبحث ليس بمتروك فيها بناء على الادعاء وقد مر في اوائل الحدود ما يتعلق بالتمام فراجحه باب يقطع فيه ما يقطع قوله ولا يرد به مثل اقول اراد ان لا يقطع في السرقة غير منقول قال الكافي وصاحب الهداية قوله عمر بالبضبة صفة لقوله ما بها واما ان جعله حالا قوله لحقوق الملاثة اقول الطاهر ان يقال لحق في المسئلة قوله في لا كان الامر كذلك اه قوله الا في ان يقال ولما كان الامر كذلك كان في خروجه نقصان فان قوله لا يري لطيفة تنوير النقصان لمر قوله و المعارف الا في المهر اقول ما بعين محله قال المصنف ويقطع في سرقة العبد الصغير اقول فيه بحث لانه يمكن ان يتناول في اخذه مكانه كما في اطار الصغير في جوابه قال المصنف لا انه انضم اليه منع الادبته اقول والانه في غير تمثل وقوله لان غدها لا قيمته لها دليل ان منعه لا يفتق اقول اي يدل عدم تعيين المستف عندهما على ان مدعيها ذلك يعني لا قيمة لهذه الاشياء غدها فلا يقطع قوله من اقل الباب اقول ولا يقال قتل الا اذا لم الا يوا لان التعديل للثمن ومثله اعتق ابنا وعلق ابنا قوله بينا ما في البسوط اقول اي بيان قوله في الصحيح حيث يفهم منه ان من علم من قال ليس هذا على خلاف قوله لما بينا اشارة الى قوله ثم لا يقطع على المتحقق والمعتق اه اقول ولعل الا ان يقال لا يفتق من لا دونه من الجاني لانه على كونه على الخلاف ووجه ما ذكره الشرحون هو حمل قوله على على معنى انما يحلفان ابا يوسف والشافعي ولا يوافقهما قال المصنف ولو كان

قوله في الكافي فراجحه قوله الا في ثمن عن جمة اقول بالتحريك بجمع قوله ولما تعارضوا ولا مرجح صرحوا الى اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم اقول فيه

در اعم فسرقة و ناسرقة **قال** كان لا لبس ذكر هذه المسئلة مقدما على قوله وان
 وان سرق منه عوضا الا انه لم يستحسن ان يفصل بين كلامي الجاهل بسئلة
 غير مذكورة فيها **قال المصنف** والقياس ان يقطع **اقول** فيه اشارة الى المصلحة
 في الاستدلال على انفسه وهذا لم يجب عن كذا بناء على انه مطلق **قوله**
 وجه الشبهة هو ان المتعاراه **اقول** هذا الاشياء المعصومة في السرقة
 الردود وتوطية لبيان وجه الشبهة **قوله** والمستوفى في المرة الثانية **اقول**
 منافع النفع **قوله** لان الاول فلا شيا **اقول** لكونه عن مائة **قوله** وان
 باقره **اقول** ولعل الحكم يقول يقطع في الاول على اعتبار سرقة الاول
 فاشت فالتأنيده غير قابل **فصل في الخسر قوله**
 وخرج من ذكر الموصوف الى قوله الوصف **اقول** المراد من الموصوف المال
 الوصف الخسر **قال المصنف** والاول وهو الولاد **اقول** اي عن ذي قرابة
 الولاد **قال المصنف** وهذا باب اشهر النظم الى مواضع الزينة الطاهرة
 محناه **اقول** لعل المراد بالزينة الطاهرة منها ما يظهر عند ترك التكليف الا في
 الكلام بكت **قال المصنف** والقرينة بدو لا يحرم **اقول** فيه مثل **قوله** ان
 من الرضا **اقول** اي حرمة الاقت **قال المصنف** خلاف ذلك في بسوطيها
 في الاموال عادة وولاته **اقول** وكنها بذكر نفقاتها وهي نفقات
 اولي كذا قالوا كمنه خاص اذا كان سرقة من الزوجة **قال المصنف** ولو
 المولي من كتابه لم يقطع الى قوله وكذا السارق من المغنم **اقول** فيه بكت لان
 القلع في تلك المسئلة على مقتضى هذين التعليقين لا يكون لانها في
 فلا بناسب ذكرها في هذا الفصل بل الموضع المكسب كذا في الباب
 السارق عند قوله ولا يقطع السارق من بيت المال والنظر ان ذكرها في
 استظهار **قال المصنف** لان له فيه نصيب **اقول** هذا التعليق يدل على ان
 يكن فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقه في قصص القدر وشرح الطحاوي
 فلا بد من تعليل **اقول** المصنف لانه يجوز بدونه وهو البيت **اقول** قال الشيخ
 لان الخسر به فوق الخسر بالخط لان الخسر بما يشي وصول اليد الى المال وبتبع

من احتقانه عن اعيانهم كما ان الخسر بالخط وانه فيكون كاليدل فيه فلا يغير
 الاصل انتهى لا يقال اذا كان في الخسر بالخط شبهة البدلية لم يجب
 ان لا يقطع ان رقي منه ان الحدود وودد ري بشيها لانها من كذا
 حذيت صفوان **قال المصنف** ومن سرق شيئا من حرز **اقول** يغير وجه
 لما قاله اوله بقوله اطر على نوعين **قوله** وكان قوله المصنف سرق
 بعد قوله انما اشارة الى ما بين اليقين **اقول** في الدخول بالليل جواز
 والاحتقانه على اعيان الناس **قال المصنف** وهو بناء على مسئلة **اقول** يظهر بناء
 عليها باو في ناسل لكن لا بد في قطع الدخول داخل الخرج به من الاحتقانه
 قوله او ادخل الخسر حادثة **قال المصنف** لان في الفصل الاول الرباط
 فانه يتحقق الاحتقانه بوجوده **قوله** فيه بكت يذبح باو في بل فانه
 لا بد خلعه في الحرز حينئذ لعدم قابلية الحرز لذلك اذا كان المظن خارج
 فلم يوجد هناك اطر على الكمال **قال المصنف** لانه حرزا ما بالكم **اقول** قال الشيخ
 اي في صورة طرما خارج الكم او بضاجبه اي في صورة طرما داخل الكم بل
 حرز بضاجبه والمال تبع انتهى بل الطاهر عكس ذلك وايضا لا يلزم قوله
 لانه الخسر هو الكم ان ابو يوسف لا يميزه **فصل في كيفية القلع قال المصنف**
 لان الاسم يتناول اليد الى الابط **اقول** ولعل المراد ان يقطع اليد
 بين الكمل والخسر كلفظ القرآن فالاعلان الكمال اليد قد يكون من الكسب
 من المرقق وقد يكون من الكسب ما يستعمل في الموب والنفقة والشرع يكتفي
 زال هذا الابهام بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعمل الصحابة
 الله عليهم واجمعهم انتهى قوله لان الاسم اي اسم اليد وقوله يتناول اليد
 اي المكسبة **قوله** ان الله صلى الله عليه وسلم من يقطع السارق
 من الزند والجسم **قوله** فيه شئ فان طرما سلوبه يوجب ان يكون قوله
 معطوفا على قوله يقطع وليس كذلك بل على قوله من الزند **قوله** يوجب
 جميعا **اقول** يقع على سبيل البديل كما في قوله تعالى فاعلموا وجوهكم وان
 وانما خص بالحققة **قوله** **اقول** قال الشيخ الامام السفا في قوله

قوله ما يورث الى الميراث من كذا قال في الخسر
 ان كذا كذا حال فانه ان كان من كذا
 ما يورث من كذا الى كذا كذا
 ما يورث من كذا الى كذا كذا
 ما يورث من كذا الى كذا كذا
 ما يورث من كذا الى كذا كذا

وإنما خص أبو حنيفة رحمه الله لما ان شبهة عدم وجوب الصلوات على كل رفق
انما تر على من معه لانه يقول بعدم وجوب الحد فليس كان ان القطع وقع حدا
فلا يلحق الرق استدلالا بعدم وجوب الصلوات انتهى وغدى ان ما ذكره السبكي
ان نسب بالقام بما ذكره الشرح تبعا لما في فتاوى ائمة **قوله** فان قال قائل
بيان وجوب الصلوات ايرانا اه **اقول** فيه بحث فان الظاهر في ذلك **قوله**
فتا في طرفي ابي يوسف ومحمد رحمه الله **اقول** وجه التخصيص غير فاني كنت
في طرف ابي حنيفة **قوله** ايضا **قوله** ومعنى قوله لان الاستيفاء في الصلوات
الحدود قد تقدم **اقول** في باب الشهادة على الزنا **قوله** احيى
الفرق بين حيث انما نحن فيه قد ظهرت فيه السرة عقيب خصوصه مقبرة **اقول**
اقول قد مر في ظهر هذه الحقيقة ان الخصومة شرط لظهور السرة لعدم
احتمال رد الامر والاقرار له بالملك بعد اداء الشهادة فمثل هل ينبغي
ذلك للاضطرار لان دون ان يخفى ما كلف **قال المصنف** انما جعلت تجزؤة
وقطع المنازعة **اقول** فان قيل ان ايرادها جعلت حجة للملك المخرورة
في حقوق العباد فسلم ولا يفيد لان القطع من حقوق الله وان يرد في
في جميع الحقوق غير مسلم موطنا لم اذ لا دل على ثبوت حق الله بها يكون
في حق العبد في المرسوم ولذا لو شهد شاهدان على رجل بالسرق
والشهود يكر السرة لا يقطع ان يصرح به الزعيم فبالتالي **قال المصنف**
بدليل حجة الرجوع بعد الاقرار **اقول** فيهم بما ذكره هنا ان حجة الرجوع
بعد الاقرار في الحدود متفق عليه بيننا وبين الشافعي وقد صرح بخلافه في
في اوائل كتاب الحدود لكن القبول على فهمهم هنا وهو المخرج به في كثير
قال المصنف ومعناه **اقول** قال الله تعالى في الاختلاف انتهى وفيه هل
بدليل انه يبطل بالتجاوز **اقول** فيه بحث **قوله** وبدليل انه لو قال
المال **اقول** فيه بحث **قوله** حتى تمنع فيه الخصومة بدون القطع **اقول**
اي بدون الخصومة في القطع وان لم يسقط القطع كما مر **قال المصنف** في
فهمه المال اعتباره **اقول** معارض با اذا اقر ثم رجع ثبت المال

القطع وجوابه لا يلحقه ادلا بقاءه اذ ارجح **قال المصنف** واذا قطع الباق
والجفن قائمة في يده **اقول** لو اطلق عن قوله في يده كان اشمل قال صاحب الجليل
والخلاصة السكاكي ولو مانع الباق لسرق من انسان ولو كسبه
منه يوجه من الوجه فان كان قابضا صاحب ان يأخذه لانه عينه عليه ولا يجوز
منه ان يبرج على الباق بالثمن الذي دفعه لان الرجوع بالثمن لا يوجب ضمانا
على الباق في غير المسروق لانه يبرج عليه بثمن المسروق لا بقيته انتهى **قوله**
لا يزغف بالاستقواء **اقول** منقوص بجزء الذي **قال المصنف** الا ان القيمة
لا يقطع سقوطها في حق الاستحلال **اقول** وانما خبر بان الحديث والتعليل
لا يفرق بين الحلال والاستحلال **قوله** وجبان لا يجبا الضمان عند الاستحلال
اقول لجبا الضمان بالاستحلال خبر الذي كما سبقي انما **قوله** لان
الى قوله بالضي **اقول** يعني قوله تنعفا عنه واعليه قبل اعذى عليكم **قوله**
وساكن رحيين من اجل **اقول** اراد الاشارة باب ما حكى في السارق الرقيق
قوله داود وعلي هذا الجواب **اقول** المورد وهو الكاكي في مواج الدرية
تقرير الجواب الذي هو مورد هذا الالزام وليس على هذا النطافيه **قوله**
وعن هذا ذهب بعضهم اه **اقول** اراد الجبارة في قال الكاكي في الجبارة
وفي الصحيح ان لا يضمن التقصا كيدا يجمع القطع مع الضمان **قوله** لما ان
الضقة تبدل العين اسما وحكما **اقول** اما تبدله حكما فلان التبريد
رأس المال في المصارف والشركات بخلاف المفرد **قوله** فان سرق ثوبا
وضمعه احمر لم يؤخذ منه بثو **اقول** وفي الكثر ولو ضمعه احمر قطع لا يبر
ولا يضمن قال الربيعي في شرحه اي لو سرق ثوبا وضمعه احمر قطع لا يضمن
رؤه ولا ضمته وهكذا ذكره في المحيط والكاكي ولفظ صاحب الهداية وان سرق
ثوبا فقطع فضله احمر لم يؤخذ منه بثو ولا يضمن باخيره البضع عن القطع
ولفظ محمد سرق الثوب فقطع يده وقد ضمعت الثوب امره دليل على
لا فرق بين ان يضمنه قبل القطع او بعده انتهى وانما خبر بان عبارة الهداية
ليست على نقله **قوله** وهو لا يدل على التعقيب **اقول** بل يضمنه المفسر

قوله هو او كان يا جيلد اما قال اربع دان لم يجر
 يقطع بضم الهمزة والواو والياء في قوله
 وحكا وكذا في قوله
 كذا
 قوله هو او كان يا جيلد اما قال اربع دان لم يجر
 يقطع بضم الهمزة والواو والياء في قوله
 وحكا وكذا في قوله
 كذا
 قوله هو او كان يا جيلد اما قال اربع دان لم يجر
 يقطع بضم الهمزة والواو والياء في قوله
 وحكا وكذا في قوله
 كذا

على التقدم على ما في مباحث المال قوله انما يستقيم اذا كان صورته مستمرا
اقول فيه بحث **باب قطع الطريق قال المصنف** ولان الجباية مستمرة على
حوال **اقول** يخلف على التوهم كانه قال المراد الله علم التوزيع على الاحوال
الا انما يخبر لان الاجرة المذكورة في الآية الكريمة اربعة والاحوال
ايضا اربعة فالقطع انما هو الاجرة عليها ولان الجباية **قال المصنف** وليست
اقول وفي فتاوى قاضي خان انهم يقتلون قصاصا فيها ما لا يلزم من
المخاتلة **قال المصنف** والرابطة اذا اقتلوا واخذوا المال ما لا يملك بالمرء **قوله**
فيه ان هذا التحريم ينافي لما ذكره اتفاقنا من ان المراد التوزيع على الاحوال فيقتل
على التوزيع **قوله** اي مثل ما نقل عن ابي يوسف ر **اقول** فيه بحث
فانه المراد ما قال القدوري **قال المصنف** وانما السطر القتل من واحد
اقول لعل فيه نسي والمعاد ط اي من واحد منهم لا تسئل **قوله** لاني
الارسل **اقول** الخامس ان يقال بوجوب الجرح **قوله** وان كان الاول
لنا ان ثمة الاول وتمنع قوله كان الوجه انما داخل فان دخل فيه
على المقدمة الاول فقط فان تقرير الوجه انما ان النية يكون به المال اذا دار
المال فلا حصونه فلا قطع كما ذكره على ان توفيقا عليه في نفس المال
وملاحظته امر آخر ولا يستلزم الاول انما وهذا الكلام اجماعا
يلقيه الاشارة **قوله** واقترض بان وجوب الفحان اه **اقول** المتعسر
الكافي والاشارة **قوله** واجيب بان نقض مسئلة **اقول** المجيب الكافي
والا تفتاني **قال المصنف** قول ابي حنيفة ر وزفر **اقول** اي قوله قولاه
فلا عبارتي قوله وعني ابي يوسف ر **قال المصنف** لو بشر العقل **اقول**
اطلق العقل ليدل على الكمال فالمراد العقل الباليون **قوله** ذي
الحرم من احدهم **اقول** اي ذي رحم من احد السراق **قال المصنف** فقصار
كدار واحدة **اقول** الاول كبيت واحد لانه قد يكون في الدار الواحدة
مقاصير كاسبق **كتاب البسر قوله** وذلك لغير تباين
بفعل الماورية امر آخر عن مثل الوصوفان ذلك لغيره لاني في

هذا الكلام
في قوله
لو بشر العقل
قوله ذي
الحرم من احدهم
قوله الاول
كتاب البسر
قوله ذلك
لغير تباين
بفعل الماورية

المأونة

المأونة بل يقتصر الى اثنين به على حدة وهو الصلوة وتفصيله في كتب الاموال
في باب الامر **قوله** الا ان الحد ومعاملته مع المسلمين **اقول** اي على
شيء اجنبي ينجح فلا يرد ان يقال يكفي في بيان وجه التقديم ان يقال لاني
معاملته مع المسلمين وما عداه غير محتاج اليه **قال المصنف** الجها فرض على
الكفاية **اقول** اي فرض لاجل كفاية نعم ونفي على ان يكون على تسهيل كما
قوله مع وبكم والسد على ما يحكم اي لحد آية اياكم ويجوز ان يكون للمصاحبة
كما في قوله في المال على حدة ويجوز ان يكون المصاحبة مقدرا وعلى حدة
اي على اصل الكفاية على ان المصدر يمنع اسم الفعل اي على الكفاية فيكون
تقرير الفريضة والافق فرض على الكل ابتداء على المتأخر وفي الجها
والاجرة قال ابو حنيفة ر الجها واجب على المسلمين فاجا والتفرض
فريضة وقدق هذا القائل بين الفريضة والواجب والفرقة بينهما في نظرنا
الى الاحكام حتى ان الصلوة المفردة لا تؤدي بعد صلوة العصر
الفوايب بعد العصر وبعضهم قال الجها قبل النفر تطوع
وبعد النفر فرض عين ومنه سمي القراءة مطوعة اي متطوعة قال
الذين يملكون المطوعين من المؤمنين ارادوا المطوعين واكثرهم فرض على كل
غيره قبل النفر فرض كفاية وبعد النفر فرض عين وانما عطف فريضة
بالكتاب قال الله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم انتهي من قول
هذا يدل على ان مراد صاحب الهداية بقول الجها وفرض على الكفاية هو
العرض القطعي الذي يكفر جاحدا فان قيل يقتضيه من قال بوجوبه او
او استحبابه من استحبابه ومن غيرهم حيث قال السرخسي في الخطباء
فريضة محكمة وفريضة مخفوفة بكفر جاحدا ويضلل عابدا وقال كذا صاحب
الاحتياط الجها وفريضة محكمة بكفر جاحدا ما شئت فريضة بالكتاب
والسنة واجماع الامة قلنا انما يكفر منكر الفرض لو لم يكن مؤلا
قال في مواجح الدرر والجمع الامة على فريضة الجها وفي الاصل
خبر الواحد اذا ناهى بالكتاب والاجماع يفيد الفريضة وضيق

قوله وهو الوجه وفرض على الكفاية وبه قال اكثر اهل العلم بالابن المسيب
فانه قال فرض عين للمعصية والنصوص وحكي عن ابن شبرته والثوري
انه غير واجب وهكذا روي عن ابن عمر عن عطاء وعمر بن الخطاب
ان لغزو واجب قال لا ما علمناه واجبا قالوا قوله نعم كتب عليكم
القتال للذهب كما في قوله نعم كتب عليكم اذ احضر احدكم التماسا ترك
خير الوصية انتهى فان قيل واجتمع الامة على فرضه للجهاد والجهاد
لما يقوله بعد من انه حكم عن ابن شبرته والثوري انه غير واجب
وهكذا روي عن ابن عمر عن عطاء وعمر بن الخطاب ان التوجه
قال لا ما علمناه واجبا قلنا قوله حكمي على ان الجهاد لا آخره هو الوجه
منها وهو القول لوجوبه وسواء كان كلام ابن عمر وعطاء وعمر بن الخطاب
بان مرادهم الفرضية على الكفاية نعم لا يلزم ذلك التاويل قوله قالوا
قوله نعم كتب عليكم القتال للذهب كما في قوله نعم كتب عليكم احضر احدكم
الموت ان ترك خير الوصية قليل **قوله** قيل الجهاد وهو الداء **اول**
صاحب الفقيه صاحب الكفاية تعلقا عن التهمة وهو توخي الجهاد والشرع
الى دين الله **اقول** اي الى حكم الدين **قوله** بالنفس والمال **اقول**
الواو معنا بمنع او **قال المصنف** اما الفرضية فتقوله كما اقتوا المسكرين **قوله**
فان قيل انه عام فرض منه البعض وهو كونه جزءا منها **قوله** لا يلزم
دليل الوصية وانما قلنا انه فرض منه البعض فانه قد فرض من قوله نعم اقتوا
الصبيان والجنين والعبيد والنساء والاعمى والمعمى ونحو من المبركين
ايضا المشركين والوثني قلنا اما تخصيص الصبيان والعمى من الامم
فما الفعل كما صرح به في كتب الاصول فلا يقطع في تطبيقه في تخصيص الامم
فلان ان لم يكن بطريق الشيخ وايضا لان لم انه فرض المشركين والوثني فوجها
من المشركين ثم لا يجوز ان يكون العلم للمعصية المعصودون هم الذين ذكروا
في قوله نعم وما عوامي قيل الله الذين يقاومون قتال على انه لا بعد ان
لم لا يجوز ان يكون المص من غير طائفة من العلماء انما يلزم بان يخص العلم بالجهاد

في كون العلم قطعيا في الباقي وما ذكرناه هو المخلص عما ورد على الشرح
الاكمل حيث قال وهو دليل قطعي **قال المصنف** وقوله عليه السلام الجهاد
ماض الى يوم القيمة اراد به فرضا باقيا **قوله** الفرضية تنفذ من قوله ما
اي فذوالنفا وانما هو في الفرض من بن الاحكام فان في المذهب والابا
لا حيل لاقتال والبقاء من كلمة الى فانه يدل على تضمن معنى الامتناع
والبقاء وقوله صلى الله عليه وسلم الجهاد ماض من مضى الامر نفذ
فليتأمل وفي الايضاح خبر لواحد اذا ما بالكتاب والابحاج
الفرضية وهما كذلك كذا في معراج الدراية **وقال** الشريفي رضي
محيطه قال عليه السلام الجهاد ماض منذ بعثني الله الى يوم القيامة حتى
يعاقب عصاة من امتي الدجال واراد بقوله ماض اي فرض واجب سبق
فان قيل لم لا يجوز ان يكون المص من معنى الذهاب في الصحاح معنى
الشيء مضيا ذهب الى ذهابه الى يوم القيمة فلا تجوز الاستدلال
قلنا الذهاب في تفسير المص كما في الصحاح بمعنى اخلت لك قد غلت
قال المصنف لانه ما فرض لعينه آه **اقول** يقرر الدليل ان الجهاد مفروض لغيره
وكل ما هو مفروض لغيره فهو فرض الكفاية اذا حصل المقصود ببعضه وانما
قلنا ذلك للملا يتقصد لتبيل بالغير العام فانه مفروض لغيره مع انه فرض
لعدم حصول المقصود والابقام لكل شيء الى ذلك قوله وهذا لان
عند ذلك لا تحصل الا باقاة الكل فلتأمل **قال المصنف** كصلوه الجنازة ورد في
اقول فانها في نفسها ليس لها حسن يدل عليها انها بدو وليت وكره
عبث بل حسن المعنى في غيرها وهو قضا حتى المسلم الميتة والحي كذا
القاضي الامام ابو زيد رحمه الله **قال المصنف** ثم جمع الناس بتركه لان الوجوب
على الكل **اقول** لا ينبغي ان نفهم منه ان الوجوب على جميع اهل الارض كما قد
سقط عن اهل الهند بقاء اهل الروم فلا يندفع بقاءهم الشرع ليهوديين



وان قوله تعالى فأتوا الذين يلوونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل
قطر يقربون الكفار هذا ما نسخ به الحائط الفاتر بعون الله الملك القادر و
الحمد لله ثم اقول في قوله انتم جميع الكفار لان الوجوب على الكل بحث لان
قال الوجوب على البعض بقول يكون الجميع انما على تقدير الترك ايضا على ما بين في
الاصول **قال المصنف** ولان في اشغال الكل آه **اقول** ان قيل الامر لا يدل على
فلا يلزم من كونه فرض عين ان يجب على الكل في كل وقت حتى يلزم ان ينقطع
مادة الجهاد ولم لا يجوز ان يحث العزم قلنا بسبب جهاد وكون الكفار
حر باعلينا وسومعة وفتح الوجوب ثم في هذا المقام قصة عجيبه وهي ان يريم
ابن المقتول عتد مجلسا عاليا في حيوة فخر اكثر الموالى وكان البحث عن
كتاب جهاد واعترض محمد بن يرياشا على قوله وهو دليل قطعي آه بان يقال
هذا مخالف لما سيجي من شرح نفسه من ثم اجمعوا على انه مخصوص خصمه
ولست من فجاز ان يخص منه الاسير قاسا واجاب عنه انك افظ الجحيم
بانه يجوز ان يكون بالنسبة الى الفاعل قطعاً وبالنسبة الى المفعول ظنيا ماد
التخصيص فانما القائل بذلك الكلام لكنه مردود فان المأمورية وهو قتل
ان يكون فرضا يفرح به وواجبا لا يكفر عانين وذا لا يقول به الا المتقو
بل المعلوم من قواعد الاصول ان العام اذا دخله الخصوص سواء كان فاعلا
او مفعولا يخرج الدليل المشتمل على ذلك لعام من ان يكون قطعيا فلا
به الفرضية **قوله** فان قيل كيف يصح التمسك على دعوى لفرضية خبر الواحد
اقول ثبت خبر الواحد الفرضية على زعم المجتهد صرح به في كتب الاصول والمسئلة
اكثر من ان يحصى **قوله** اجيب بان خبر الواحد **اقول** المحجب السائل هو صاحب النها
قوله وبالاجمال **اقول** فنه بحث فان من اصحابنا من قال انه مندوب ومنهم
من قال انه واجب غير فرض صرح به في المحيط والذخيرة **قوله** ويمكن ان يقال
ان خبر لم يذكره للدلالة على الفرضية آه **اقول** ويؤيد ما ذكره ان الحديث

ما يدل على ارادة الفرضية وقول المصنف اربعة فرضا باقيا لا يدل على
الفرضية من سياق الحديث بل من لدلائل الاخر فان النبي صلى
عليه وسلم مبعوث لبيان الاحكام قلنا ذلك ايضا لا يدل على تعيين
الفرضية لجواز ان يكون الذنب والوجوب مع ان فيه تأملا لجواز ان يكون
من قبل الاجار عن الغيب ثم المراد من قول المصنف ما الفرضية الفرضية
بدليل اخر كلامه تأمل ولكن بقول لفرضية تتفاد من قوله عليه السلام
ماض فانه من ماضي الامر اذا نفذ والناقد من من الاحكام هو الفرض الذي
لا مرد له والبقا يستفاد من كلمة الى فانهما يتعلق بمعنى الامتداد كما
قوله فان الدلائل القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك **اقول** لا
ذلك فان امر الى الشق تفيد عليه الماخذ كما في السارق والسارقة
الزانية والزانية **قال المصنف** الا ان يكون لغيره **اقول** اي خروج الى
من نفر القوم في الامر او الى الثغر نفر او غير اي خرجوا **قوله** وقوله انقروا
خفا فاثقا **اقول** من الآية في سورة التوبة **قوله** لان النبي صلى الله
وسلم كان يخرج مع خلف كثير من اهل المدينة آه **اقول** فنه بحث فان
كلهم كان لحفظ المدينة ممن حولها من الكفار فهم ايضا مجاهدون
ليسوا سوار في احسن للذين خرجوا فان افضل الاعمال اخرا واجواب
النفر هو الخروج قتال **قال المصنف** فيفرض **قوله** اشار بصيغة الافعال الدالة
على المبالغة الى الكمال في الفرضية وهو ما لا يسقط بفعل البعض **قوله** ولان
الله تعالى لا يستوي القاعدون الى آخر الآية **اقول** من الآية في سورة
الف فنه بحث فان هذا مبني على ان يكون قوله تعالى لا يستوي الاية
من حيث النزول عن قوله تعالى انقروا الاية فان المتقدم لا يخص المصارع
ممنوع كنه هو مذکور في سورة النساء المنزلة في المرتبة السادسة
وهذا في سورة التوبة التي هي اخر ما نزلت وايضا لان خلف كثير من اهل

الدعوة والالم يتم الاستدلال بما رواه ابن عباس رضي الله عنه وصرح
به ايضا في مبسوط الامام السرخسي ولا استدراك كما لا يخفى على المتأمل في
ساق الكلام فان الفرض من بيان انهم اذا دخلوا دار الحرب ودعوا اليهم
الاسلام فان قبلوه كفوعن قتالهم والادعوم الى جبهة فان بذلوا ما كانوا
ايضا والا فالتونهم ولم يعلم منه ان ذلك لا دية والندب والوجوب
فبينه انه بطريق الوجوب بقوله ولا يجوز ان يقال **قال المصنف** حتى
لا آله الا الله **اقول** فان قيل لا يكفي قوله لا آله الا الله بل لابد من ذكر
محمد رسول الله قلنا اجزاء الاول صار علما للجمع كما يقال قرأت قل هو الله
احصرح به الكرماني في شرح البخاري **قال المصنف** والمراد بالبذل القبول
اقول بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب **قال المصنف** انهم للمصنف **اقول** تحتل
بناء على ان الامر بالشئ مني عن صنع فتأمل **قال المصنف** وعنده الى ساقه ان يغير
على ابا صباحا **اقول** ابا بالضم والقصر اسم موضع من فلسطين بن عسقلات و
الرملة وقيل موضع من بلاد جصية وهذا اقرب ولم يبلغ غزواته صلى الله
عليه وسلم الى بلاد الشام في حيوة **قال المصنف** لان في الرمي دفع الضرر **اقول**
هذا تعليل في مقابلة النصوص الدالة على تحريم دم المسلم بغير حق فكيف يصح
فان قيل تلك النصوص قد خص عنها قاطع الطريق والباغي قلنا من منسوبة
في حقها وايضا انما يصح اذا علم اننا لو تركنا اسم استولو على ديار المسلمين
عام ليس له خصوص واللازم من هذا التعليل سوجوا الرمي **قال المصنف**
ولانه قلنا نخلو حصن من حصونهم الى قوله لا سند اذ بابه **اقول** وفيه نظر فان
ابن الزيات انما يجوز الرمي اذا علم ان فيهما مسلما وعلم انه يتلف بهما
ولا شك في ان العلم لهما لو كان لكان في غاية الندرة فمن اين لم يزم السناد
باب الاجتهاد **قال المصنف** وما اصابوا منهم لاديه عليهم ولا كفارة **اقول** قوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتل لانه يوجب القود اذا اصابوا منهم عمدا

تلك من قبل مؤسسا خطا فمحرير ربه مؤمنة الالة يوجب لكفارة والدية
اذا كانت الاصابة خطأ والتعجيل في معاملة مستها ينبغي ان لا يقبل فالاول
قوله والجواب انه اذا كان عالما بحقيقة حاله **اقول** فيه نظرا لانه يجوز ان
من العلم المقصد لما مر من قوله في المتن ويفقد واما لرمي الكفار
وح فيراد من العلم حقيقة ولم يقل احدا بان عدم العلم بالمصدا بشرط في تحقق
الخطا فانهم قالوا الخطا على نوعين خطأ في المقصد وهو ان يرمى شخص بظنية
صيدا فاذا هو ادعى وظنية جريتا فاذا هو سلم وخطا في الفعل وهو ان
غرضا فيصيب دينا ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل ولو كان كما
قال للزم ان من راي سائما وعلمه ثم رمى غرضا غير قاصد ذلك لانه ان صا
ان يكون فعله خطأ ولم يقل به احد **قوله** ولما ان اجما وفرض الى قوله وبسبب
الغرامات عدوان محض منهى عنه **اقول** منقوض عنه باكل مال الغير حالة المحضة
فانه ليس عدوانا منسيا عنه مع انه سبب للغرامات والجواب بانه مخصص
منهى عنه في الامل لا يفيد لان قتل المسلم ايضا كذلك **قوله** وما نحن فيه ليس
بدار الاسلام **اقول** يريد عليه ما لو كانوا في دار اسلام وترسوا فانه لا يخ
ان يكون الحكم واحدا ولا فان كان الاول فظاهر وان كان الثاني فلا شك
ان الدليل عن الدليل ويمكن ان يجاب بانهم انما يمكنهم التسلسل اذا كانوا في
المدنية ونحوها اما اذا كانوا في الصحراء فلا لما كان الهجوم عليهم ومضاقتهم
فلا يمكنهم ذلك لكن لا ياتي هذا فيما اذا تغلبوا على حصن ونحوه من دار الاسلام
بحيث لم يصردا رعبا في حيفه ربه الله ثم يقول كيف خلاف الامل
ولا يصار اليه الا عند الضرورة من دلالة القواطع على خلافه **قوله** جواب
عاقس عليه حسن وقال اطلاق الرمي لضرورة اه **اقول** الظاهر ان الكلام
الرامي والافا حسن لا يجوز الرمي فتأمل **قال المصنف** ولا يعامل المرأة اه **قوله**
الظاهر ان هذا مستدرك وقد علم من قوله ولا تباشرن القتال من كلام

This image shows a detail from a manuscript, likely a historical text. The handwriting is in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is written on aged, yellowed paper. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, with some words being larger and more prominent than others. There are some red markings, possibly indicating corrections or specific words.

وهذا كلام المص **قال المص** لقوله تعا وصاحبهما في الدنيا معروفا **اقول** قد
في كتاب نفقة من الكتاب لا يجب الاتفاق على الابوين اكرهين وان
مستامين وصرح الشراح ان قوله تعا وصاحبهما الالية مخصوص بال
المدة دفعا للتعارض فامل في جوابه **قال المص** ولانه يجب عليه جباؤه
اقول ولا يرد النقض بالابن فانه ليس كالاب وان شئت مزيدا **لنقض**
فراجع الى غاية البيان في كتاب لفقود ومرتفي النقض ايضا **المادة**
ومن يجوز قوله ويجب بان من الالية محمولة على ما اذا كانت في المصلحة
للمسلمين الى قوله هي قوله تعا فلما تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الا
اقول فنه يجب لان المنهي عنه في هذه الالية مواليد بالعودة الى السلم
من جانب المسلمين والمأمورية في الالية البتة سؤليل اليها اذا
ما لو اباها اولافلا مخالفة بينهما حتى يحل بالمصلحة ويرفع لها فاة ولعل البني
انما مولان فيه احكاما للمذلة بالمسلمين كما يدل عليه قوله تعا ولا تسخروا
يكن ان يقال ان في من الالية دلالة على انه لا يجوز الدعوة الى السلم اذا
بهم ضعف فان النهي يقتضي المشروعة كما تبين في الاصول وبديل الالاي
الموجبة للقتال معلوم التاخر عن السلم كما صرح به في النهاية وايضا
ات السلم نزلت مع الايات المزلية في شان بني قريظة ومن نزلت في
سورة التوبة منه قوله تعا قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
ولا يخرجون ما هم من الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
الكتاب حتى يعطوا الجزية الاله فيكون ملك لاله ناسخة لها فكيف
يستدل بها **قوله** وقوله بخلاف ما اذا لم يكن خيرا حث لا يجوز للامام
يقال ان من الالية الكرم لا تدل على عدم جواز المسالمة اذا طلبوا منا **قوله**
ولان الموادة ترك الجهاد صورة اه **اقول** فنه بحث **قوله** وهو من ذلك
الى آخره **اقول** اي لنبد معنى نقص العمد من لبند بمعنى الطرح **قال المصنف**

لم يثبت في الكتاب
في جوابه

ولا ياخذ عليه لاله لانه لا يجوز اخذ احرة منهم لما تبين **اقول** هذا انما يدل على
جواز اخذ المال منهم قبل الاحصار ولا دلالة فيه على عدمه بعده فامل قل
في الكافي ولاخذ منهم على ذلك ما لان اخذ المال تقر لهم على ذلك تسبي
بحث فان الموادة يكون بزمان معين فلو اخذ منهم مال مقدرا الى ذلك لكان
كفيا يكون تقدير لهم **فصل** واذا من رجل حر **قوله** وهو الايمان اي الصديق
اقول قال لا تقاني وسوالا لمان اي عطا الا مان انتهى وانت خبير انفسر
الشرح اولى منه يدل عليه قول عمر رضي الله عنه انه رجل من المسلمين على
سجي **قوله** الا ان يكون مفسدة استثناء من قولهم صح اما بهم
اقول استثناء من قوله ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم **قوله** قل قوله ولو
الامام **اقول** صاحب لقليل هو الاتفاق **قوله** واقول يجوز ان يكون ذلك لي قوله
ان يكون آه **اقول** في كلا الوجهين بحث **قال المص** فلا مان لكونه شرطا للعبادة
والجهاد عبادة **اقول** سجي ان الا مان نوع فامل **قوله** وهذا هو الموعد وبعده
فما تقدم وسجي في كلامه اشارة الى هذا **اقول** يعني تقدم تخمين بعشرين سطرا
قوله والسبي متى على عدمه عند شرطه وسجي في كلامه اشارة الى هذا **قوله** ولو
قال المص انه يجوز عن القتال اه **اقول** راوانه يجوز عن القتال الحقيقي وكلمتي
فهو ممنوع من موال المسئلة وان اراد انه يجوز عن الحقيقي فسلم وليس لان
منه ولعله انما مر بالتامل لذلك **باب الغنائم وقيمتها قوله** وهو لازم
متعد **اقول** دليل ثان على انه ليس تقصرا **قوله** ففعل النبي عليه السلام احدا
وعمر رضي الله عنه الاخر **قوله** فنه نظر لان الاله ان افادت القطع بطريق
الاشارة بطل العمل بالمحدث لانه ظني والافيعود السؤال وايضا كواجب
التعارض الترجيح والعدول الى دليل الاخر لا تخير والالبث في كل موضع
حصل فيه التعارض وليس كحصال الكفارة اذ لا تعارض هناك بل دليل
دل على الخير ولم يدل دليلان على شئ من متنافيين كما هنا **قوله** وقوله الا

والغنية ما قبل من اهل الشرك غنوة آه وفي القاموس
غوب فم غوا وغاربت فم غم غيب غيب
وغفت وغفيت اما والغنى الغنية و
افرجته والغنى الغنى و
منه والغنى الغنى

شركي العرب شيا من قوله اه **اقول** فنه بامل والظاهر انه اسنا من قوله
 وهو في الاسارى باختيار **قوله** والامام مخير بينهما كما في الواجب **قوله** وانما
 الدليل وكل يدل على خلاف ما يدل الاخر وجوبه يكون ذلك بالمعارضة لا من الوجه
 المخير فان الدليل في الواجب المخير واحد دل على شى واحد وهو المخير وبما ليس
 كذلك فلم يدل دليل من الادلة المذكورة على التخيير ولا مجموعهما اذا تعارضت الادلة
 لا يقتضى التخيير بل يهتد الى الترجيح ان امكن والامالى دليل اخر من الادلة الاربعة
 كما قرر في الاصول **قوله** ولما قل ان يقول قد اجمعا **اقول** مخالف لما اسلفه في
 اول الكتاب من انه دليل قطعى فيفيد الفرضية **قال المصنف** ولا بأس بان
 العسكر في دار الحرب وماكلوا اه **اقول** اي لا بأس بان يعلف العسكر واهم
 العلف فلم يتناول لهما مخدوفان علف الدابة لعل علفا من باب ضرب اذا
 اطعمهما العلف **قال المصنف** ويستعملوا كخطبه اه **اقول** معطوف على قوله بان يعلف
قوله قيل ليس يصح **اقول** القائل هو الاتفاق في **قوله** واذا لم يكن ما كولا الى
اقول كد من البفشيح واكرى **قوله** ولا يتم لونه اي يبيحونه بالعروض **قوله** قوله
 ولا يتم لونه عطفت على قوله ولا يجوز لا على قوله ان يبعوا فقامل **قال المصنف** قوله
 عليه السلام من سلم على مال الحديث **اقول** اي مع مال **قال المصنف** او ودعه **قوله**
 عطفت على في بيع **قال المصنف** ولنا ان العقار في يد اهل الدار وسلطانها
اقول قوله وسلطانها معطوف على اهل **قوله** فان الاسلام لا ينافيه كما تقدم **اقول**
 اي في هذا **قوله** باعتبار قول محمد **اقول** فنه شى **قوله** واجيب بان يقيم بالمودع
 اه **قوله** خلاصه الجواب ان العمل بوصف الاصل انما يكون اذا لم يكن معارضه بها
 وجب المعارض وهو الاباحة الاصلية **قوله** مع الاحترام **اقول** اي احترام المبدء كحقيقى
قوله لعدم الاحراز **اقول** اي لعدم احراز الحزنى الذى سلم **قوله** وتقرره لانها
 صارت معصومة اه **قوله** الظاهر ان مرادها معصومة النفس عن اثبات المبدء وظل
 انه لا محال للمنع **فصل في كيفية القسمة** **قوله** ثم قال فان لله خمسة مكان بيان

في قوله لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر

في قوله لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر

ضرورة ان لقيمة الخامس للغة **اقول** كقولهم تتجاوز ورثة ابواه فلهما الثلث **قوله**
 ولان الاربعة الخامس للغامين بالاجماع **اقول** في العبارة مسامحة وكان الظاهر
 ان يقول واما بالاجماع فلان اه **قوله** والمسلك المعهود **اقول** لو اوجاه له **قال المصنف**
 فيكون غناؤه مثل غنا الراجل فيفضل عليه بسهم **قوله** قال الزملي مع اننا منع ان يرا
 الغنا استحقاق الزيادة ولان الغنى سبب فلان يزيد سهمه على الاصل وما
 محمول على النفي كماروى انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضى الله عنه
 سهم الغارسة والرجل وهو كان رجلا اجير الطلحة رضى الله عنه والاجر لا يستحق
 سهما من الغنمة واما اعطاه رضى الله عنه في القتال وقال خير رجالتنا سلمة بن الاكوع
 وخير فرساننا ابو قتادة انتهى فيه بحث ان شئت فانظر الى شرح الاتفاقى حيث
 قال فان قلت لسوقى من اهل سوق العسكر والاجر لخدمة الغارى لا يسهم
 اذ لم يقاتلوا كالعبد ثم اذا قاتلوا يسهم لهما كما يسهم لساير الغزاة والعبد اذا قاتل
 لا يسهم له بل يرضخ في الفرق قلت ان العبد تبع فانه لا يملك رتبة بخلافه فها حين القتال
 لانه لا يتبعه حذو مما كسرت الغزاة ولهذا يسقط اجرة زمان القتال مع العبد
 من مستاجر انتهى قال الزملي لاجر لا يسهم له لانه دخل لخدمة المستاجر ولا
 له اجر ونصيب في الغنمة انتهى **قوله** لان نفس الافراسين محموداه **اقول** كان
 فنه اشارة الى جواب قوله والفرار في موضعه محموداه فانه ممنوع ولا يتم استلزام
 تركه ارتكاب للنهي كيف وقد وقع من الصحابة رضى الله عنهم **قوله** فلا يكون السبب
 الظاهر **اقول** اي لا يحقق الغنمة **قوله** والموقوف على الجين اه **قوله** في
 والقائموس لا قران من قبيل الفعل والسجدة من قبل الام كان في الشرح مخالف
 لما فيها **قال المصنف** ولنا ان الجائزة لنفسها قال **قوله** لم يحسب عن قول الشافعى
 وتعلق الاحكام اه اذ هو ايضا لم يقل بموجبه حيث لم يعبر نفس القتال في استحقاق
 الغنمة فليتيل **فصل في النفل** **قال المصنف** فيقول من قتل اه **قوله** النفل
قال المصنف فحمله على الثمن لانه وبناه **اقول** فنه بحث **قال المصنف** ومركبه **اقول** بالرفع

في قوله لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر

في قوله لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر
 يعلف العسكر اي لا بأس بان يعلف العسكر

باب ستين **الكهار قال المصنف** والمحذور لغيره اذا صلح سببا لكره
اه قول قال في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز
بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير
ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام
ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل
قوله كالصلوة في الارض المعصومة **اه قول** مخالف لما في كتب لاصول **قوله** و
فيه لا عادة الى قديم الملك **قوله** ذلما ملك فيه قديما **قوله** اجبت ان احاق سببه
اه قول وحقيقة الفرق ان وجوب الرد في الشفعة يسري الى اول البيع بخلاف
شري التاجر فان وجوب الرد مقتصر عند طلبه **قوله** فلم يكن مخالفا **اه قول** فالحق
مخالفا لشفعة **قوله** لا يقره يعود في الالف **اه قول** يعني لو لم تثبت له حق الاخذ من
اشترى الثاني **قوله** فان قيل لانم الى قوله واجيب بان من الدارين هذا الى
اه قول لسوال واجواب في شرح الالفاني **قوله** كالذي تسلم عبد **اه قول** فانه
يجر على بيعه **قوله** وجب عليه اجباره على الحق **اه قول** تخلصا للمسلم **قوله** لازالة
عصمة ماله **اه قول** الظاهر ان يقول لزوال **قوله** مقام علة الازالة **اه قول** في النهاية
مقام علة الزوال **قوله** ومضى لعتاق لان الشرط قد تقام **اه قول** فنه بحث ثم قيل
قال العلامة الكاكي في المبسوط فان قيل بارتفاع الامان زال صفه الخطر لا
الملك كمن ابلح لغيره شيئا لازول اصل ملكه به فملكه المباح في دار الحرب بقاء
ما كان من الملك له لاشات ملك له فيه ابتداء قلت ما كان ملكه بعد اسلام
في دار الاسلام الا باعتبار الخطر فانه لو لم يكن مستائنا لكان العبد المسلم
له وكان حرا فاذا زال الخطر بزوال الامان زال الملك الا يرى انه في دار الحرب
لو قيل مولاه واخذ ماله وخرج اليها كان حرا وكان ما خرج به من المال الى البيع
كلام الكاكي بحث **قوله** وانما جعلناه قايما معهم المزيلة **اه قول** فنه بحث فانه اذا
مقيم المزيلة يكون الازالة مستند اليه **باب المسامحة من قال**

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل

فاداه عني **اه قول** وفي المصادر الادانة وام داود انتهي وفي النهاية
الادانة البيع بالدين والاستدانة الاتباع بالدين وقولهم دا
بالتشديد من باب لا فتعال ي قبل الدين انتهي **قوله** واعطى كل رجل
الى قوله فانهم يملكونه **اه قول** وكذا في النهاية وفيه بحث **اه قول** المصنف و
المسلم دار الحرب بامان فعصب حربيا **اه قول** اي مال عربي على حد المصنف
واقاة المضاف اليه مقامه **فصل** واذا دخل الحرب **اه قول** المصنف واذا دخل
الحرب الى ما لم يمكن ان يقيم في داره سنة **اه قول** قال العلامة
الكاكي في فتاوى العتبات لو اقام سنين من غير ان تقدم عليه لمام
فله ان يرجع انتهي وفي النهاية لفظا المبسوط يدل على ان تقدم الامام ليس
بشرط لصيرورة الحرب في المستامن ذميا عند اقامته تمام السنة في دار
الاسلام بل بصير ذميا اذا اقام سنة فيها وان لم يقدم اليه الامام بقوله
ان امت تمام السنة وضعت عليك بخرية انتهي وقوله المصنف لانه لما اقام سنة
تقدم الامام اشير الى اشتراط التقدم فعمل فيه روايتين فلتدبر **قوله**
اجبب الاطلا به **اه قول** الجلب فعل بمعنى المفعول صرح به نقلة اللغة وما ذكر
الشارح مع انه خلاف المنقول لا يناسب للمبيرة **اه قول** المصنف وما اوحف عليه
من موال هل الحرب **اه قول** انت خير بان من السنة ليست مما يتعلق بالمتهمين
قوله والعصمة الموثمة تعلقت بالاسلام **اه قول** لم يظهر فاذكره كون وجوب
منبيا على العاصم الذي موالا سلام **قوله** فاذا كان كافيا **اه قول** قد
الشارح فاما الاستقرار في كتابه ودفعه **باب العشر واجرا**
قوله وذكر العشر استطرادا **اه قول** فيه عنوان الباب ليس مقصودا
منه وقد استبحر الشرف الاجراني في قول مباحث الكليات من حاشية المطبع
قوله الى مشارف الشام **اه قول** لا يخفى على كل من هذا الكلام انما يناسب مندب
محمد والافا بولوسف لا يعتبر السقي من نار اخرج فلا وجه ليراده في هذا المقام

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخ امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مروا ان لم يزل لغير ملكها كافي سببا لبغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول ان جوابه على الترتيل

ظاهره **قال المصنف** واذا دخل المسلم من غير كراهة **قال** لا تسألوا
 من المسلم كان او لم يكن في نفسه تامل **قال المصنف** وعلى هذا الخلاف في الزكوة
اقول حتى لو اشترى ارضا عشرة او مائة او مائة الف فقيمتها يخرج دون
 زكوة التجارة عندها وعند غيره زكوة مع احد هما ومحمد لا معه فيه
 دلائل الطرفين مذكورة في الشرح **باب الجحمة قوله** اجيب ان الجحمة
 لم تكن بدلا الى قوله وهي عقوبة على الكفر فيجوز كالاسترقاق آه **اقول** هذا
 الجواب مع سؤالي في شرح الالقاء في الا ان الاظهر في الجواب هو الشايع
 حيث يوسم الثاني في جواز وضع الجحمة على النسيان والرمس والاشغال ثم يجوز
 ان يجاب بانه بدل عن النفرة كما سيحكي فليتل **قال المصنف** كما صرح النبي
 صلى الله عليه وسلم **اقول** الكاف للسبيل ولذلك عطف عليه قوله وان
 الموجب **قوله** لانهما يجب بدلان عن النفرة **اقول** من هنا الى قوله قام مقامه
 عبارة الالقاء في **قوله** لان كل من كان من اسرار الاسلام يحب عليه
 للشارع النفس والمال قال الله تعالى **اقول** في الدلالة بحث **قوله** فان النفرة
 طاعة **اقول** السؤال والجواب المذكوران في النهاية **قال المصنف** فانه يجب
 نودي الى المسلمين **اقول** دليل على اشتغال ضرب الجحمة عليه **قوله** فكان
 قسبه لذي سوسب حياة الى المسلمين دارة رابعة في معنى اخذ النفس
 كلها **اقول** قوله داره حال وقوله رابعة حال ايضا وقوله في معنى خبر كان ثم
 اقول وفي الكافي لما جاز استرقاقهم بالاجماع جائز ضرب الجحمة عليهم
 بعد لان معنى فارقيق يصير منا دارا كالذي ورفقه يهودنا داره كما
 تقولون رابعة انتهى فعلم منه ان لا ولي للشارع ان لا يذكر دارة **قوله** هذا
 ليس بدافع آه **اقول** فنه بحث فانه لم لا يجوز ان يقال المراد وكل من يجوز
 اسرقاقهم يجوز ضرب الجحمة عليهم اذا كانوا من اهل النفرة فانهما بدل
 النفرة في حق المسلمين كما سبق انفا **قوله** وايضا الفصل بينهم وبين عبدة

الاوثان من العرب يجوز اسرقاقهم **قوله** من العرب بيان للتصير في قوله
 بينهم وبين عبدة الاوثان **قال المصنف** لانا ابا بكر رضي الله عنه **اقول** الدليل
 من المدعي ويمكن التعميم بالقاس **قال المصنف** اسرق نسيان بن حنيفة **قوله**
 قال في القاموس حنيفة كسيفة اقبل ثمان بن بجيم ابي حتى منهم حوله بن جعفر
 ام محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه **قال المصنف** ومن سلم وعلمه جرحه
 عنه وكذا اذا مات كافر اخلافا للشافعي فيها **قوله** في وجيز الشافعية لو اسلموا
 بعد مضي السنة استوفى ولو مات في ثمان السنة طوبى بسقط على احد القوم
قوله باعتبار الاصل **اقول** الذي هو الاسلام لان الدار دار الاسلام **قوله** هو
 الاصح اه **اقول** بالنسبة الى قول الثاني كما يفهم من دليله وايضا نحن لانفي كونها
 بدلا عن لقتل **قوله** وهو مطلق فيجوز على طلاقه **قوله** فتقضي عند ابدار وبقا
قال المصنف ولا تقام بعد الموت اه **اقول** يعني من قبلنا بل الله تعالى يقيمها قال
 تعالى ولقد نقضهم من العذاب لادني دون العذاب لا كبر علمهم يرجعون **قال**
 وقد اندفع بالموت والاسلام **قوله** لم يجوز ان يقال المقصود دفع شره
 وذلك لا يندفع بالموت **قوله** والاسلام ينافي الصغار اه **اقول** اس خبير بان
 نفسه صغار بل اصغار فوفقه فالاولى ان يجاب بجواب غيره **قوله** لما مر انه خلق
 متحملا **اقول** في اواخر باب مستامن **قوله** ولكنها سقطت بالكفر **قوله** كما سبق
 في باب المستامن **قوله** لا سبيل الى الاول وهو ظاهر **قوله** فنه بحث الا يري الى
 قول الشافعي وقد وصل اليه المعوض **قال المصنف** والاصح ان الوجوب عندنا في
 ابتداء الجول **قوله** سجي في اخر كتاب الكرامية ان في زماننا يؤخذ الخراج في آخر
 السنة الماضية سواء الصحيح **قال المصنف** وعند الشافعي في اخره اعتبارا بالزكوة
اقول قال الالقاء في قياسه ممنوع لان الزكوة يجب في اول الجول عندنا وشرطا
 الجول للتخفيف انتهى قال الرزقي ولا يلزمنا الزكوة لاننا انما وجبت في اخر الجول
 ليحقق النما وهي لا يجب لاني المال النامي انتهى **فصل** ولا يجوز احدا

بيعة ولا تبيعت في دار الاسلام **قول** والمناسبة بين ذكر الحضا والنية
 الى قوله فالمناسبة ظاهرة **قول** فمضد يكون كقول علي عليه السلام لا يركب
 في الاسلام **قول** كما نوافين في المدينة **قول** في بحث **قال المصنف** لا يركب
 الا للضرورة **قول** في فتاوى الامام الترمذي قتل فراك كتاب بورقين
 وفي شرح اكلوا في ولا يمينون من ركوب كمار لان ركوب كمار ذل غير انه
 يمنع من ان يضع عليه السرج وكذا ركوب لبغل والبرزون بمنزلة الكمار الا
 انه يوضع عليه لكا في بخلاف الفرس لان ركوبه عز وركوبه يحمل جمل
 يمينون عنه الا عند الحاجة اليهم بان يستعين بهم الامام في الحاربة و
 للذب عن المسلمين فلا بأس ان يركبوا وهذا كله اذا وقع الظفر عليهم
 ومن عليهم فاما اذا وقع الصلح معهم على بعض من الاشياء فانهم
 يتركون على ذلك انتهى **فصل** في بشاري بن تغلب **قال المصنف** يؤخذ من
 ضعف ما يؤخذ من المسلمين **قول** اي من اموال المسلمين على تقدير المضايقة
 والظاهرة لا حاجة الى ذلك لاستعانة الكلام بدونه **قال المصنف** لان عمر
 صالحهم على ذلك بخبر من الصحابة **قول** فان قيل هذا الصلح مخالف لقوله
 حتى يعطوا الجزاة قلنا ذلك مخصوص بالامات الدالة على جواز الصلح كما
 في باب الموادة **قال المصنف** ولنا ان هذا مال وجب للصالح **قول** ليس
 ذكر من قبلنا جواب عما قاله عمر ربه وما مل انت فيه **قال المصنف** والمراه من
 وجوب مثله **قول** لعل لفظ مثل محتم **قول** فان قيل حرية الصدقة ليست
 اه **قول** في بحث فان الاثم ليس ثابت قبل الحركة حتى تخلص بها عنه
 بثوته بها فالحركة ليست تخفيف بل تعليل على لا يخفى والقول بان المراد
 حرية الصدقة اه ليس فيها جوابا عما ذكره الشارح **قول** وقوله في حقه
 فيما حق مولاه **قول** الاظهر ان يقال اي في حق حرية الصدقة وامر التذكير
 والثاني سهل فان الحركة في تأويل ان يحرم او يحرم ان **قول** لا يرداد

في بيان ما يؤخذ من المسلمين
 في باب الموادة
 في بيان ما يؤخذ من المسلمين
 في باب الموادة

قول فيه بحث فانه لو اردوا غنى لا يفسد ايضا اذ لا يتعلق له بالحق في كونه
 منع ذلك فان الغنى من لوجه المشروع محمود فاقبل **قول** فوجب لنا ولنا
 محمول على التعاون والتضام **قول** فان قيل بنى عليه السلام مبعوث
 لبيان الاحكام قلنا ما نحن فيه ايضا كذلك حيث يدل على المعنى عاقلة المتفق
 فان العقل باعتبار الفترة **قول** الا ان ورود احد يث كان في حرية الصدقة
 على بني هاشم وهو ما روي ان ابا رافع رضى اه **قول** الاظهر ان يقال على ما روي
 نحوه ثم اقول فيه بحث لان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب لان عموم
 مستند ابانه يحمل فلتل **باب احكام المرتدين قال المصنف** لان العرض
 ما قالوا غير واجب **قول** قوله على ما قالوا متعلق بغير واجب لمقدر **قول** الا ان
 يستحب ان يستأب لانه بمنزلة كافر لمعة الدعوة اقول تغسل لقوله يستحب
 ان يستأب **قول** اجبت ان هذا من قبيل اثبات الحكم بدلالة النص
قول فيه تامل فان المصلحة في الحمار لدفع احتمال العيب وسوءفق وفي المرتد
 منع الحمار عند ما غير مقصرة على ملته ايام **قال المصنف** وهذا لانه لا يجوز تأخير الواجب
 الامر موموم **قول** بخلاف ما اذا استتم فان الاسلام حنن لا يكون موموما
 فان الاستتمال للتامل ودلائل الاسلام ظاهرة ولكن تبقى هناك من
 اما اولا فلان هذا التعليل يقتضي كراهية الامهال ملته ايام وسوء خلقه
 واما ثانيا فلان الامر لا يدل على الفور الا اذا حيف لفوات الا ان يقال
 الفور يفهم من الفاء في فاقطوه **قال المصنف** وكيف توبة ان يترأعن لا وياك
 كلما سوى الاسلام **قول** قال الكاكي وفي المينة هو ان يقول بتور
 الى دين الاسلام وانا بري من كل دين سوى دين الاسلام والاقارب
 والنشور مستحب انتهى قال لا يفتي في نقل الناطق في الاجناس عن كتاب
 الارتداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل
 ملث مرات وفي كل مرة طلب من الامام لتأجيل اجله الا ان ملث ايام فان

الى الكفر رابعاً ثم طلب لتأجيل فانه لا يوجب له فان اسلم والا قتل وقال الكفر
 في محنته فان رجح ايضاً عن الاسلام فاقى به الى الامم بعد ملته استجابة
 ايضاً فان لم يبت قتله ولا يوجب له حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله
 حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك على سبيله فان عاد بعد ما حلت عليه
 فعل به مثل ذلك بدأ ما دام رجح الى الاسلام ولا يقتل الا ان يابى ان يسلم
 قال ابو الحسن الكرخي وهذا قول اصحابنا جميعاً ان المرتد يستأبب بدائنته
 وفي معراج الديرية وفي الزنديق لنا روايتان في رواية لا قبل توبته كقول
 مالك واحمد وفي رواية بقبل كقول الشافعي انتهى **قوله** ولما ناصى الله عليه
 منى عن قبل النساء **اقول** لكنه مخصوص فانها اذا قلت نفياً مجردة عما يقتضى فجاء
 تخصيصه بالهتيسل كذكره الشافعي **قوله** خوفاً من حوالة **اقول** اي خوفاً من
 في الدنيا **قال المصنف** وانما عدل عنه دفعا لثبوتها **اقول** قال ابن السكيت
 لا جواز على فعل الكفر فان جراه اعظم عند الله تعالى من ذلك لاسي في كل
 لانه لا ياباه ظاهر قوله وانما عدل عنه **قوله** وعند سما لا يزول لانه مكلف
 محتاج اليه **اقول** منقوض بملك لرفوق كما سير اليه دليل اني حنفية روي
قوله واجماع ان كلامهم مكلف مباح الدم **اقول** فيه بحث **قال المصنف**
 هذا يوجب زوال ملكه وما لكمة **اقول** قوله وما لكمة كانه عطف تفسري
قوله يستلزم ارتفاع الملك **اقول** لعل المراد ارتفاع اضافة الملك له
 والافطه ان الملك نفسه غير مرتفع **قوله** وقوله ويستند معنى التورث
 اه **اقول** فيه بحث فان المرتد قبل ردته حتى حقيقه وحكما فكيف يستند
 التورث فانه يستلزم تقديم الحكم على السبب فيقال في جوابه فالشرع جعل
 موجزاً المقدم على الردة من زمان لئلا يلزم تورث المسلم من الكافر
قال المصنف ويرشاه وجهاً للمسلم ان ارتدت **اقول** وفه انه يلزم تورث
 المسلم من الكافرة واجب بان ردته في حكم العدم واسلامها باق حكماً لانها

وقال ابو الحسن الكرخي في معراج الديرية في الزنديق لنا روايتان في رواية لا قبل توبته كقول مالك واحمد وفي رواية بقبل كقول الشافعي انتهى

وقال ابن السكيت لا جواز على فعل الكفر فان جراه اعظم عند الله تعالى من ذلك لاسي في كل لانه لا ياباه ظاهر قوله وانما عدل عنه

بعد الردة تجر على الاسلام وتجس باعتبار الجبر والكس كما ناسله الى هذا
 اشار في المبسوط **قوله** وهم كالميت في حق المسلمين قال الله تعالى ومن كان ميتاً
 فاحياه **اقول** فيه بحث **قوله** وجب به المسح وسواله **اقول** قوله راجع الى
 المسح **قوله** اجاب بقوله كالميت اه **اقول** فيه بحث لوضوح الفرق بينهما **قوله**
 ما قد لا اتفاق كالاستداد اه **اقول** في الكافي وتسليم شفعته والجبر على عين
 الماذون انتهى وعد الامم التمرأشي الجبر على الماذون من المختلف في توقفه **قوله**
 وان كان المراد بها الملة السماوية اه **اقول** وايضاً المرتد اذا ارتد الى الفرية
 او اليهودية كان له ملة سماوية الا ان يقال الشرع لم يجعلها له ملة حيث اجر على
 العود الى الاسلام **قوله** واحيث ان اطراد بالملة ما يتدينون به كخاها اه **اقول**
 كخاها حال ثم اقول فيه ما مل فانه اذا اريد بالملة ذلك ينبغي ان كل ذباح الجوى
 المشركين وليس كذلك قال في النهاية فاحصل ان الذي يصفى ملة يتلقى من
 الكتاب وصحة المكاح يقضى ملة لو مات عليها يرثه من كان عليها بذلك لانها
 انتهى فانظر لا يلزم حينئذ الجمع من حقيقة والحجاز او بن معنى المشترك **قال المصنف**
 والنفاذ الملك **قوله** بالرفع عطف على الضمير في قوله نعمته ولا يجوز المنصب على
 المذهب المنصور لئلا يلزم العطف على معنوي عاملين مختلفين وبهذا تبين ما في
 شرح الالتفات من التحل وانت خبير بانح يكون معنى الكلام ان الصحة تعمد النفاذ
 الملك لان يقال يقدر في الثواني ما لا يقدر في الاوائل وفيه بحث **قوله** واعتر
 عليه بان الجبري **اقول** المعترض هو لا لكان **قوله** وصار كالمتردة **اقول** انت خبير
 قوله وصار كالمتردة ليس قولهما بل هو قول ابي يوسف **قال المصنف** اه
 في يدوشه من ماله بعينه اخذه **اقول** قال في الكافي ولكن انما يعود الى ملكه بقضاء
 اورضا **قال المصنف** والمسلم يرث المرتد **قوله** وهذا يستقيم على رواية محمد
 اشراط كونه وارثاً عند الموت قال الامام العلامة الكاكي فعلم بهذا ان حج
 محمد عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** لانها لم يهد راه **قوله** فيه نوع مصادرة **قوله**

وقال ابو الحسن الكرخي في معراج الديرية في الزنديق لنا روايتان في رواية لا قبل توبته كقول مالك واحمد وفي رواية بقبل كقول الشافعي انتهى

وقال ابن السكيت لا جواز على فعل الكفر فان جراه اعظم عند الله تعالى من ذلك لاسي في كل لانه لا ياباه ظاهر قوله وانما عدل عنه

لان قطع اليد صار نفساً **قول** الطاهر ان يقال صار قللاً **قول** سواء مات من قبل
 او لم يميت اه **قول** لا ولا كذا لا كذا بقوله اذا مات من لقطع وبيان حكمه فان
 نعمه يوم ان لا يكب عندهم وزفر نصف الدنيا ايضاً بناء على ما ذكره في قل
قوله كاستياد والطلاق **قول** الاولى ان لا يذكر الطلاق فانه
 من بعد ايضاً كما مر **قوله** عدم منع الرد عنه اه **قول** اي ردة المكاتب وان
 بان اخر كلامه لا يلزم اوله لدلالة اخره بكون لما منع مجموع الرق والارتداد
 لا الارتداد فقط والامر سهل **قوله** واري ان يكون بحسب نظره اه **قول**
 لعل مراد المجيب ان الرق لو كان في درجة الكتابة في القوة معارضتها
 لم يخرج عليها باضمان الردة التي هي من جنسه ومثله في المنع عن البصر فلان
 لا يخرج عليها بزيادة ولو لم ينع مرتبة في القوة الاولى بالطريق فتأمل
 ولي التوفيق **قوله** تعارض على الإطلاق **قول** الذي هو الكفاية **قوله** ولعل اه
 الاحتمال اه **قول** فيه منع ظاهر **قوله** قيل قوله فجلت المرأة اه **قول** صاحب
 هو الكفاية **قوله** ولعله ذكره اه **قول** قوله ولعله ذكره اه ما خوذ من الكافي مع
 سير عبارة فراجع ان شئت **قوله** بل يجب فطرة الكافذ عليه **قول** اذا لم يكن
 مال **قوله** فلانة اذا اعتق الكفاية فذكر اه **قول** بان كانت امة معتقة تزوجت
 فولدت فان ولادته لمولى الامة **قوله** هل يكون ولا الكافذ لمولى الكفاية **قول** يعني
 عن **قوله** بطريق التبعية موجود **قوله** فيه بحث **قال المصنف** ولنا فيه ان علياً رضي
 الله عنه اسلم صبياً وسمح النبي صلى الله عليه وسلم اسلمه **قول** قال العلامة النسفي في
 الكافي والعلق به بشكل اذا لم ينقل صلى الله عليه وسلم صحاح اسلامه في احكام الدنيا
 من حرمان الميراث ووقوع الفقرة وان قلت صح في احكام الاخرة فكذا مسلم
 كلام فيه وانما الكلام في احكام الدنيا فان قلت ذكره مطلقاً فانصرف اليها
 قلت هي كحالة حال فلا عموم له واحكام الاخرة مرادة فلم ير غير ما انتهى قال
 العلامة الكاكي اجيب انه صلى الله عليه وسلم صح صلواته وصوته وغزوه حتى

ان من عصى الله ورسوله
 فليكن من المجرمين
 ان من عصى الله ورسوله
 فليكن من المجرمين

ان من عصى الله ورسوله
 فليكن من المجرمين

ان من عصى الله ورسوله
 فليكن من المجرمين

اعطى له السهم فعلم انه صلى الله عليه وسلم صح في احكام الدنيا الصانع
قال المصنف واقتضاه بذلك مشهور **قول** ولشدة ذلك سبقتكم الى الاسلام
 علماً ما بلغت او ان علمي **باب البعثة** **قوله** اخبر هذا الباب عن
 المرتد لقطه وجوده اه **قول** ويجوز ان يقال بحري مباحث البعثة من حيث
 المرتد بحري المركب من المفرد لا شرائط الاجتماع في البغي دون الارتداد
 وانما المرتد كما في كتاب سير في بيان جهاد مع الكفار بخلاف الباغي فانه
 فليتدر **قوله** وذلك بطريق الاستحباب **قول** اشار بقوله ذلك الى قوله دعائم
 الى العود **قوله** وفي التحكيم بقوله كما يحكم به ذوا عدل منكم **قول** هذه الامة في
 المائدة ثم **قول** ظاهر هذا الكلام لا يدفع شبهتهم على ما قرأنا فانما يدل
 على جواز التحكيم في الجملة لا على جواز ترك لما مورته بالتحكيم فلما مل واستوف
 اسطر ان الامر في قوله كما فتوا لوجوب **قال المصنف** وبحسب الامام هو المصنف
 ريد ما عليهم ولا يقتضيهما حتى يتوبوا **قول** قوله ولا يقتضيهما تكرار محض مع انه يوم
 ذكره هنا من قول الامران يكون حتى يتوبوا غائبة له وليس كذلك بل قوله حتى
 يتوبوا غائبة لقوله وبحسب فلا رد ما كما يدل عليه قوله فرد ما واسد اعلم باه
كتاب اللقط
قوله واللقط اسم لشئ مبنو ذاه **قول** لامن حيث انه مبنو ذبل من حيث انه سلقط
قوله لان امر القاضى ما فذ عليه كامر بغيته ان لو كان من امله ولو كان من امله
 وامر بالفاق عليه كان ما منفق عليه دناء **قول** يعني ان امر القاضى ما فذ على
 كامر للقط فانه ان لو كان اللقط من اهل المرأة **قال المصنف** لقوله اليد المار
 ان بجنة الابوين **قول** فيه بحث فان التبعية في الابوين للبحرنة لا للبيد بحري **قال**
المصنف فوق السعة الدار **قول** لان بنة وبين الابوين جرئة ولا جرئة بنة والمكا
قال المصنف ويأجر **قول** بالنصب عطفاً على قوله ان يقبض **قوله** لانه بمنع عنه **قول**
 يعني بمنع عن المدعي **قوله** لان الاول لا يستلزم **قول** اذا لم يستلزمه فكيف تضمنه

ان من عصى الله ورسوله
 فليكن من المجرمين
 ان من عصى الله ورسوله
 فليكن من المجرمين

كتاب اللقطات
واللقط بغير التمييز بينهما **قول** فيه انه اذا عكس لوجد التميز ايضا فلا يدل ما ذكره
على تخصيص المطلوب والا والى في غاية البيان ان فعله يدل على معنى الفعل كما
واللمزة والصحة بفتح الحاء والمال المبني ذكاته يلقط نفسه لكثرة رغبات الناس
وسيلان الطباع اليه فملي لقطه على لسان الجازي وفي المبني من بني آدم
في القلوب عن قبوله للزوم نفقته وموته من لقطا اي لقطوطا على سبيل
المقاول وارادة الصلاح في خاله كما يسمى للدين سليمان والمملكة مفارقة
انتهى **قول** كذا صح في المغرب ثم قوله للقطه متبدا وقوله امانه خبره **قول** كذا
في بعض الشروح **قول** يعني شرح الالفاظ **قول** وهو لا يناسب قوله وكذا اذا انشأ
الى آخره **قول** انما لا يكون متسايا لو كان قوله وكذا لو تضاد عطف على
اذا شهداه **قول** ويجوز ان يكون معناه اه **قول** وعندي هذا اظهر مما ذكره
فعلى هذا يكون معنى قوله وكذا اذا تضاد وكذا يكون اللقطه امانه اذا
تضادقا ويوجد التناوب والتلايم لكونه عطف على قوله اللقطه امانه اه
وعلى الوجه الذي ذكره قبله يكون المعنى وكذا لا يكون مضبوته عليه اذا
تضادقا نوعا مل **قول** قيل هذا لاختلاف في الاشهاد اه **قول** اي في وقت
انفراد الاشهاد ففيه حذف مضافين **قول** لان البجرة بعموم اللفظ **قول**
فان لمكة اذا وقعت في ساق الشرط تعم على ماصروا به وشيا في الحديث
المروني كذلك **قول** واول ما احدث اه **قول** فيه بحث اذ يجوز ان يقال
للحدث دلالتان على ما مر مثله في السير **قال المصنف** وقيل الصحيح ان شأنا من
المقادير ليس ملازم ويؤخذ الى راي الملقط يعرفها الى ان يغيب على
ظنه ان صاحبها لا يطلبها **قول** قال شمس لائمة السرخسي مبسوطه قال
ابن كعب رضي الله عنه وجدت مائة دينار فاجرت ابني صلى الله وسلم
قال عرفنا سنة عرفتها فلم يعرفها احد فاجرت فقال عرفنا سنة اخرى عرفتها

في بعض النسخ
اللقط بغير التمييز

في بعض النسخ
اللقط بغير التمييز

في بعض النسخ
اللقط بغير التمييز

ثم اجرت فقال عرفنا سنة اخرى ثم قال بعد ثلث سنين اعرف عددا ووكنا
واخلطها بالكل فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا فانقع بها فانها رزق
ساقا الله اليك انتهى ثم قال في الحديث الذي رواه ابني بن كعب رضي الله
دليل لما قلنا ان التعذر بما يحول في التعريف ليس ملازم ولكنه يعرفها بحسبها
صاحبها لا يرى ان المائة الدنيا لما كان مالا عظيما كيف امره رسول الله
عليه وسلم بان يعرفها ثلث سنين انتهى ففهم منهم ان اللاقط ان يعرف احدا
حول عند شمس لائمة بحسب ظنه وفي المحيط البرهاني والفقهاء ابو جعفر كان
يقول اذا بلغ مالا عظيما بان كان كيس فيه الف درهم ومائة دينار عرفته
اذا كان كان القاضي الامام ابو علي النسفي حكى عن الشيخ الامام انه كان يروي عن
محمد بن عرف اللقطه ثلث سنين قل وكثر **قول** فالظاهر انه ما القام **قول** بل سقطت
منه **قال المصنف** فلا توقف على قيام المحل **قول** والظاهر عندى ان فاعلا لا يوقف
هو الضمير الرجوع الى الاجازة **قول** لان التعريف اذا لم يكن في ضمن عقده لا
يوجب شيئا **قول** لعل المراد عقد المعاوضة **قول** في البعير كده ونفخه **قول**
الكدم العقب ياد في الغم النفخ بكاء الممثلة الضرب بالرجل **قال المصنف** وكذلك
بالعبد السابق **قول** قال لاسعا اي يوجر السابق ونفق عليه بامر القاضي والاو
ان يامره القاضي بان يوجر البعير والثور فينفق عليه من غلته ثم قال والعبد
لذلك ثم قال والابق لا يوجر فان تقا ولت المدة فان يبعه انتهى وعلته
في المحيط بانه لا يمين ان يابق ثانيا **قال المصنف** فلا بد لبينة لكشف الحال **قول**
يقول القاضي للملقط **قول** يعني عند الثقات **قول** اشارة الى قوله لانه
بفقته اه **قول** فيمل بل مواشاة الى قوله كانه استفاد الملك من حصة
قول يقال نشدت الصالة اي عرفتها **قول** في الصحاح نشدت الصالة انشد
نشدة ونشدا اي طلبتها وانشدتها اي عرفتها واما قول ابني داود وصح
احيانا كما استمع المفضل لصوت ناشد فهو المعروف منها والبقال هو الطالب

ان يقدر بتسعين لانه اقل ما ذكره **اقول** في التعليل نوع قصور والاول ان يضمن
اليه والتخص عن حال الاقران انهم ما توالوا ولا غير ممكن عادة كما صرح به العلامة
ولكن لا يخفى ان سلب الامكان انما يصح اذا اعتبر اوانه في جميع البلدان ثم ذكر
في شرح الفرائض المراجعية انه اذا ذهب بعضهم الى انها سبعون سنة كما
في الحديث المشهور في اعراضه الالة ففي تعليل الشرح بحث الا ان هذا
المراد المقادير التي يعتد بها وهذا ليس كذلك فلتأمل **قال المصنف**
ولا ينزع من يد الاجنبي الا ان يظهر منه حيا **اقول** وفي العقار خلاصتي
في فصل العقار بالمواريث اذا جرد من في يده والظاهر ان المراد بالجنسية
منها ما هو غير الكجود وان كان المقنوم من كلام بعض الثرحين انها موهبة
قوله لو ترك امرأة حاملا واخا او عا **اقول** لم يذكر ابن الابن هنا لانه علم حاله
انما ما ذكره في المفقود **كتاب** **المشركة**
قوله وهي عبارة عن حطاط نصيب **اقول** فيه تسامح فان الاختلاف صنفه اربع
والشركة صنفه صاحب نصيب **قال المصنف** فسرته الاملاك لعين **اقول** اي شركة
العين فالصنف مقدر **قال المصنف** يرثها رجلان او يترثا بينهما **قوله** رثا
صنفه العين كما في قوله تعالى كمثل اكل رجل اسفارا **قال المصنف** وكذا في التصرف **قوله**
عطف على قوله وذلك في المال **قال المصنف** وكذا في الدين **قوله** عطف على قوله
وذلك في المال **قال المصنف** لما تبين ان شاء الله تعالى **قوله** اشارة الى قوله ولا
بن المسلم والكافر **قال المصنف** قال مالك رد لا عرف ما المفوضة **اقول**
قال في الكافي وهو تافض لانه اذا لم يعرفه كيف يكلم بالفضا اذا لا يصدر
مما يصور وروى هذا ان قوله لا ادري ما يكون حكما بالفضا ولا بابجوا حتى
يلزم التافض انتي وفيه بحث **قوله** على ان يقيم بنفسه او بنابه **اقول** فيه
فان المسلم ايضا من اهل ان يشتري الخمر والخمر بنابه كما سيخفي في كتاب
الوكالة وجوابه ان اجارة نفسه صحيحة دون اشتراك المسلم الخمر فتأمل

قال المصنف والبائع ان ياخذ باليمن ايها شيا المشري بالاصالة وصاحبه كذا
ويرجع الكفيل على المشري بحصته مما ادى **اقول** ما ثبت بالضرورة يقدر بقدر
ولهذا لم يبعد الى الكفالة وبقيت على مقتضى العتاس فلتأمل **قال المصنف** مما
الاشترك فيه الشراء والمبيع والاستيجار **اقول** قال لا يفتاني ولنا في عبارة
صاحب المدة نظرا لان حق الكلام ان يقول مما يصح فيه الاشتراك ثم المشتري
واجرة ما استاجر لانه سوا الدين الواقع بدلا عما يصح فيه الاشتراك لا الشراء
نفسه ولا الاستيجار كذلك حق الكلام ان يقول ومن لقسم الاخر اشرك في
والمرء والنفقة لانهما هي الدين الواقع بدلا عما يصح فيه الاشتراك لا الجنسية
والكساح والخلع نفسها الى اخر ما قال فاعلم بادي فكر ان شاء الله تعالى انتهى
وفي قوله لانه سوا الدين الواقع بدلا عما يصح فيه الاشتراك لا الشراء نفسه ولا
الاستيجار بحث لان الكلام فيما يصح فيه الاشتراك لاني الدين الواقع بدلا
عنه فينبغي ان يقول فيما يصح الاشتراك فيه المشتري والمستاجر وقس عليه **قوله**
وانما قيد بحال المرض **قوله** يعني انما قيد بالصحة ورجال المرض **قال المصنف** لانه لا يوجب
الضمان **اقول** لتقلل كونه الكفالة معاوضة بقا **قال المصنف** بالنظر الى الابداء لم
يصح ممن ذكره **اقول** قال لا يفتاني اي ذكره ابو يوسف ومحمد وكان لقائل
يقول ذكره بضمير الاثنين والقياس ان يترك الضمير المنصوب ويذكر الفعل على
ضيعة المبني للمفعول فلتعلمه وقع هكذا من قلم الكاتب نسي والامر فيه سبيل في
الضمير المستتر راجع اليهما باويل المذكور بل من ذكره **قوله** والاستهلاك كونه
التجارة **اقول** لا يلايه قوله فيما سياتي لهما ان ضمان الغصب والائتمار
ضمان تجارة فليست في التوجيه **قوله** يظهر لك سقوط ما اعترض به **اقول** فيه بحث
والعرض لا يفتاني والكاكي **قوله** فانه يجب باصل السببه **اقول** فيه اشارة
الى جواب سؤال بان المستهلك لا يحتمل الشركة اذا المعلوم غير قابل للملك **قوله**
ولهذا ملكك لعضوب اه **اقول** مستند الى اصل السبب **قوله** وكذلك يصح اقرار الضمير

والمادون اه **قول** الظاهر ان من الملو وذا من وان اتفقت على ثباتها
 المنع والمادون صفة المص **قول** تذكر سقوط ما اعترض عليه **قول** المعترض
 صاحب النهاية **فصل** ولا يتعد الشركة اه **قول** قوله ثم قوله لانها
 معنى الشركة بالعروض والمكيل والموزون يعنى جوارها **قول** قوله ثم
 مبتدأ وقوله يعنى جوارها خبره **قول** وان كان الجنس مختلفا ولم يقبل
 مالك **قول** فان المالك لشترط الخلط وحققه في الجنس الواحد **قال المصنف**
 بخلاف المضاربة **قول** في النهاية في كتاب المضاربة ان العروض يصلح
 راس مال المضاربة عند مالك الا ان يثبت عنه روايتان انتهى ثم
 راي السوال والجواب بعينها في غاية البيان في كتاب المضاربة **قال المصنف**
 لان القياس بانها فيه من ربح ما لم يضمن اه **قول** لزوم ربح ما لم يضمن
 في الشركة اذا كان الشري بالمقتدين في غاية على مذمب لك اه فان
 يلزم في المضاربة اذا كان راس مال احد المقتدين ربح ما لم يضمن
 كما لا يخفى على المتأمل في دليله فلا بد له من الفرق ولم يعلم فليست برز والف
 هو انه لا بد عنده من خلط فلا يؤدى له وفيه تأمل **قول** فلا يستحق ربحا
قول فيه بحث والصواب ان يقول فلا يستحق المضارب والشارح انما
 عن هذا لان البيان الفرق بين المضاربة والشركة متوقف عليه على ما
 لانه فزار من المطر الى الميزاب فليتل **قال المصنف** و مراده التبرؤ
 قال في الكافي التبرؤ ما كان غير مضروب من لذنوب والفضة المكن
 اذا قبل بالشفرة يراد به الذهب لغز المضروب **قول** بدلالة السياق **قول**
 ولانه اقرب **قول** حتى جازا لبيع بهاديا في الذمة **قول** ويلزم محمد ارجح ما لم
 يضمن ذاباع احد صاحبته بنصف ما باع به الاخر فليست بر **قول** وهذا
 اضافة العقد **قول** اي عقد الشركة **قول** فتوقف على ما يقوله **قول** اي و
 بثوبها **قول** وبان العروض لا يصلح اه **قول** تأمل في هذا العطف **قول** وقال

احزون **قول** اراد صاحب الكتاب في **قول** ونظم كلام المص لا يساعده **قول** فيه
 بحث فان مراد ذلك لقال ايضا ان المصنف لم يقبل كلام القذوري وشيخ
 الشرح اليه ايضا في آخر كلامه **قول** وانا اذكر لك ما ذكر شيخ شيخ العلامة
 عبد العزيز اه **قول** شيخ الشارح الامام العلامة قوام الدين الكاشغري صاحب
 الدراية في شرح المهدية وشيخه هو الامام مولانا عبد العزيز البخاري صاحب
 كشف اليزدي **قول** والثاني جهات راس مال **قول** كما يدل عليه **قول** المصنف
 فيمكن الجها لهما في العروض **قول** شرح الطحاوي اه **قول** اراد به الامام ابابكر
 الرازي المعروف بابجصاص فانه قال في شرحه لمحق الطحاوي قال محمد
 ان اراد الشركة في العروض باع كل واحد منهما نصف عروضة بنصف عرض
 الاخر وتقا بصاحته في تفسير ذلك كله بينهما ثم شرع ان بعد ذلك فكون الشركة
 جازة قال ولو اشتركا هكذا مفاوضة جاز حتى ذلك ابو الحسن ثم قال ابو بكر
 وانما جازت لانها مستساويان في المال شريكان فيها ولا يحتاج عند القسمة الى
 القيمة لان جميع ما يحصل من ثمن يكون بينهما نصفين الى هنا لفظ ابى بكر نقله
 عنه اذا علمت هذا علمت ان قوله وسواء قرب الى الفقه لبقا اجماله منظومة فانه
 جازة لا تقضي الى النزاع والمفسد الحقود من الجاهلات ما يفيض الى المنازعة وانما
 قلنا لا يفيض الى النزاع لانه لا يحتاج عند القسمة الى اعتبار القيمة لتحصيل راس المال
 حتى يطرأ المرح فقسمة بخلاف الرنت والسمن المحلوطين فانها متساوية وان في
 فؤدي الى النزاع حين لقيمة لتحصيل راس المال وعلبك بالتأمل الصادق **قول**
 على صاحبها لئلا يمشي **قول** الذي مؤلف مال صاحبه **قول** وكان المرح الحاصل مالهما
قول الظاهر انه يلزم هنا ايضا ربح ما لم يضمن ذاباع احد صاحبته من ملك بمائة
 مثالا والاخر بائنت فان حصته الاخر غير مضمون على الاول مع انه يكون شريكا
 معه في المائتين فليتل **قال المصنف** او يشتركان في عموم التجارات **قول** قال لا تعا
 عطف على كسبل لقطع تقديره او مما يشتركان انتهى قد يسهل ان المصدرية تشبهها

وقيل بانها من عنان الفضل اه قال في كتابه
 عن الفضل انما هو من عنان الفضل اه قال في كتابه
 عن الفضل انما هو من عنان الفضل اه قال في كتابه

لها باد المصدرة وعلية قوله تكلمن ردوان تيم الرضاة فمن قرا برفع تيم قوله
ويكون مال لذي لا عمل عليه بصاعة **اقول** يعني لا شركة **قول** ويكون مال الذي
عند العال مضاربة **اقول** يعني لا شركة **قال المصنف** وحكم المصنف لا ثبت بخلاف
مقتضى اللفظ **اقول** فيه بحث الان يقال المراد لا ثبت بلا دليل خارج
لم يوجد **قال المصنف** اذ الضمان بقدر راس المال **اقول** هذا ممنوع وقد
بعض التفصيل **قال المصنف** فعلمنا بشبه المضاربة **اقول** قال لا تعلق هذا جواب
لقول زفره وآله فتى ان التفاضل في الرجح مع تساوي المال يؤدي الى
رجح باليمن بعد التسليم انتهى وانما قال بعد التسليم لانه بين في وابل
العقل عدم لزوم رجح مالم يضمن **قول** يعني اذا لم يعرف انه اذى الشمن من
مال نفسه **اقول** وفي شرح الاكشاف اذا كان لا يعرف اذى الشمن من مال
نفسه لا من مال الشركة الا بقوله انه انتهى الظاهر ان هذا هو الصحيح لان مال الشركة
امانة في يده والعقول للامين مع اليمين تأمل فان مراد الشارح من مال الشركة
هو مال نفسه الذي عقد عليه الشركة فكلما هو صحيح ايضا **قول** فانها تبطل بطلان
ما يضمنها **اقول** وان لم يقض المال **قول** كمن وكل رجلا بشرا عبد ووقع
اليه **اقول** مخالف للمشروع الا يرى الى قول المصنف وانما يتعمان بالقبض ولكن
ان يجاب بان الدفع قد يكون بلا قبض فانه يوجد بالتحلة والوضع بمن يده
صح بذلك المصنف كتاب لا وار **قال المصنف** بخلاف المضاربة **اقول** قال لا تعلق
فيه نظر لان النفود تعين في المضاربة والشركة جميعا قبل القبض والتسليم
حتى اذا ملك قبل التسليم بطلت بض عليه في الزيادات في باب من لو كاله
بالشي يكون على غير امره انتهى قال لا كمل ولعل في روايتين **قال المصنف** خلافا
للحسن بن زياد **اقول** قال لا تعلق فان عنده شركة ملك فقط حتى لا يسهل
احدهما الا في نصيبه وجه قول الحسن ان الشركة التي عقدت ما ارتفعت بهلاك الآخر
وانما بقي ما هو حكم الشراء وهو الملك فلم يجر احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر انتهى

ويؤيد قول الحسن له واما الامور المستمرة الغير اللازمة حكم الابد فليقل له فنعه فان
راس المال لم يقدم هنا لصلاحيته المشتري له بقاء **قوله** وقوله لما بينا اشارة الى قول
لانه وكل من جهته **قوله** والاقرب ان يجعل اشارة الى قوله انما لانه اشترى بصفته
قوله وما اعتبر العيين الا لكون الشركة في الثمرة اه **قوله** الانسب للرفع ان يعلق
الا لكون الشركة مستندة الى المال **قوله** وكل ما هو مستند اليه هو الال **قوله** كما
الاطر ان يقول وكل ما مستند الى العقد فالحق اصيل له فاقبل ثم قوله مستند اليه فتح التو
قوله فلا بد من تحقق معنى الالم فيه **قوله** وذلك لا يكون الا بجعل الشركة في الربح مستند له وعلى
ما قالاه لا احتياج في الشركة في الربح الى العقد اصلا او الشركة في الملك كما صلته بالخطا
كافية فيها **قوله** يتصرف في الكل **قوله** في كل مال الشركة **قال المصنف** فلا يستفاد الربح برأس
المال **قوله** فقوله الربح فرع المال ممنوع فذكر صدر الشركة حتى يطهر لك ولو دمج **قوله**
فاذا بطل ذلك لال **قوله** يعني اصل زفر والشافعي **قوله** واجب بذلك جواب المشهور
قوله وسبجي نظير هذا من الشارح ايضا في احو كتاب الشركة ثم اقول فيه بحث **قوله** وفي
الاتحسان مصادرة على المطلوب فاقبل **قوله** يمكن ان يستعاب في دفع ذلك المصادرة بما
ذكره الشارح الزنطي في شرح الكخر **قوله** قل هو اشارة الى ما ذكره في شركة التقبل بقوله اه
قوله وفيه بحث فان الاستحقاق في شركة الوجوه ليس بالعمل **قوله** وقيل هو اشارة الى
قوله بخلاف شركة الوجوه **قوله** انه بحث **قوله** فانه يصح فيها ما ذكرنا **قوله** في راس الصفحة
قوله والجواب ان العنان بالعروض اه **قوله** والا لعندي في الجواب ان يقال جواز
مالم يضمن في المضاربة على خلاف القياس ولهذا يقتصر على مورد النص وهي الدراهم
والدينير فاشبه بها ليكون علته لا التجوز فيه فتاوى زفنه فليقل **فصل في**
الشركة العاقسة **قوله** لانه صادف غير محل ولايته **قوله** وفيه بحث لانقاضه بالوكل
باشرة وكذا الدليل الثاني **قوله** والجواب ان معناه يملكه اه **قوله** فته تل فان الموكل هو
الشراء والوكل يملكه فلان دفع النقص **قوله** قل تقدم ذكر محمد **قوله** الفاعل هو الاتقاني
فصل وليس لاحد الشركين **قوله** واجب ان الوكيل اه **قوله** وفي شرح الكفا

[illegible]

والجواب عن مسئلة كتاب الوكالة قال صاحب الجاس من صحابنا قال ان هذا الجواب
 على قولهما فاما على قول أبي حنيفة وهو يصنع الوكيل في جميع الاحوال فعلى هذا لا يحتاج
 ابو حنيفة الى الفرق **قوله** واعترض عليه ايضا الى قوله واحب عنه بانه امره **قوله**
 هذا لا تعرض والجواب للاتفاق **قوله** وفيه بحث من وحين احد هما ان من قال
 عندك عنى **اقول** المسئلة المذكورة في الاصول **قوله** وعن الثاني ان المصلح اشار الى
 ذلك بقوله في ضمن لاذن وجاز ان ثبت الشيء منها ولا ثبت قصدا **اقول** وقد
 يظهر هذا الجواب من الشارح قبل بث ورفات ونحن نقول فيه بحث فان التبيه اذا
 ثبتت حكما لا حال يكون ثبوته ضمنيا ايضا والاولى ان يقال ان الجارة المشتركة
 لتلك الشريك لها من الجارية التي لا يملكها المخطب بالاطلال شقضا منها ولا
 كان احد الشريكين يملكها بالاستيلاء دون الاجتناب **كتاب الوقف** قال
 الاتفاق الوقف كجس من قولهم وقفت الدابة اذا منعت من السير قال صاحب
 الجريدة الوقف مصدر وقفت الدابة اقفة وقفا وكذلك كل شيء جسسه وهذا
 احد ما جاء على فعلته ففعل وقال ابن جنبي في شرح المبتهى اجزى ابو على الفارسي
 ابى بكر عن ابى العباس عن ابى عثمان المازني قال يقال وقفت دارى وارضى
 ولا يعرف الوقف من كلام العرب انتهى وفي شرح الكاكي الوقف في اللفظ
 مصدر وقفه اذا جسسه وقفا وقفا بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى ومنه
 ارضه على ولده لانه جالس عليه وقيل للموقوف وقف كقوله نسج اليمين وضرب
 الامير وجع على وقاف كوقت واوقات **قوله** وهو مصدر وقفت الدابة وقفا
اقول فيه بحث فان مصدر وقف لازم كجى وقفا على ما عرفت به لا وقفا والجواب
 ان مقصوده انه مصدر وقفتا انا وذكر وقفت الدابة للتوطئة يدل على ذلك
 مصدر الاول دون الثاني **قوله** الا ما قام عليه دليل **اقول** كالوصية **قال المصنف**
 والملك فيه للوقف لا يرى ان له ولالة التصرف شرعا في المحل **قال المصنف** وقوله
 من ملك الواقف يحب ان يكون قولهما على الوجه الذي سبق تقرر **اقول** يجوز ان يكون

هذا الجواب من الشارح قبل بث ورفات ونحن نقول فيه بحث فان التبيه اذا ثبتت حكما لا حال يكون ثبوته ضمنيا ايضا والاولى ان يقال ان الجارة المشتركة لتلك الشريك لها من الجارية التي لا يملكها المخطب بالاطلال شقضا منها ولا كان احد الشريكين يملكها بالاستيلاء دون الاجتناب

هذا الجواب من الشارح قبل بث ورفات ونحن نقول فيه بحث فان التبيه اذا ثبتت حكما لا حال يكون ثبوته ضمنيا ايضا والاولى ان يقال ان الجارة المشتركة لتلك الشريك لها من الجارية التي لا يملكها المخطب بالاطلال شقضا منها ولا كان احد الشريكين يملكها بالاستيلاء دون الاجتناب

المراد بالصحة الصحة المستقرة بقرينة الاطلاق فان ما هو على شرف السؤال كما
 ليس بموجود وبقرة النسخة الاخرى فان الاستحقاق بعد الصحة المستقرة
 فيكون ذلك قول ابى حنيفة **قوله** ايضا فلما مل **قوله** سلمنا ان الصحة ههنا بمعنى
اقول فيه تامل اذ حنيفة لسكل امر الاستثنا بقوله الا ان يحكم به حاكم كالايجزى
قوله وذلك يمنع الخروج للحالة **اقول** لانه ذلك فانه يجوز ان يكون المعرف هو
 المصدر ترى اعني احداث الوقف وانشاءه او يكون المعرف هو حقيقة الوقف
 مخالطة امر اخر من حكم الحاكم فلما مل **قوله** وعن الثاني بان خروج الملك **اقول**
 فيه بحث فانهم عرفوا الملك بالقدرة على التصرف في المحل شرعا فلو صح ما ذكره لا
 تعريف الملك ويجوز ان يحاب ملاحظة قوله سولييه الشرع بان يراى بالقدرة
 الاصلية لا القدرة استفاضة كقدرة الوكيل بالبيع ونحوه **قال المصنف** لهما ان
 موجب الوقف روال الملك **قوله** انت خير بان هذا لا يستقيم على قول ابى حنيفة
 وجوابه مذکور في الشرح **قوله** وقيل راد ههنا ما اذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولو
اقول فيه انه اذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولو فيه ما اذا تسمى جهة ينقطع معنى
 ان تم الوقف لمصادفة حكم محلهما فيه **قال المصنف** ولابى يوسف **قوله** لا خير
 ولابى يوسف يدل على ان قوله هو المختار **قوله** والجواب ان المروى **اقول**
 هذا ما يسم في كثير من المواضع **قال المصنف** والبناء في الوقف **اقول** فيه نوع مصداق
 لان البناء مما ينقل تامل في جوابه فانه بتعبية البناء **قال المصنف** فلان يجوز الوقف
 فيه تبعا ولى **اقول** هذا فيما فيه تعامل سلم واما مطلقا فلما تدبر **قوله** يعنى
 ان من شرطه التابيد والتابيد لا يتحقق في المنقول **قوله** تامل تحت وجهه
 الجواب عن دليل الشافعي على ما حكي **قال المصنف** ولا بد منه على ما بيناه **اقول** لا
 من دليل موثقا بالوقف من بعض الموقوف وذلك موجود في محل النزاع
 ايضا فلما مل **قوله** استشار من قوله لم يخبره **اقول** بل من قوله ولا تملكه كما يدل
 عليه ول كلام المصنف نعم يفهم من غرضه كونه استشار من الجميع والامر سهل

هذا الجواب من الشارح قبل بث ورفات ونحن نقول فيه بحث فان التبيه اذا ثبتت حكما لا حال يكون ثبوته ضمنيا ايضا والاولى ان يقال ان الجارة المشتركة لتلك الشريك لها من الجارية التي لا يملكها المخطب بالاطلال شقضا منها ولا كان احد الشريكين يملكها بالاستيلاء دون الاجتناب

هذا الجواب من الشارح قبل بث ورفات ونحن نقول فيه بحث فان التبيه اذا ثبتت حكما لا حال يكون ثبوته ضمنيا ايضا والاولى ان يقال ان الجارة المشتركة لتلك الشريك لها من الجارية التي لا يملكها المخطب بالاطلال شقضا منها ولا كان احد الشريكين يملكها بالاستيلاء دون الاجتناب

قال المصنف قل ان الاختلاف بينهما بآه **اول** في هذا الباب نوع تامل ظاهر
 لكن يظهر وجه البتة بما ذكره الخبازي **قال المصنف** قد قيل مو على الاختلاف
 ايضا وهو الصحيح **قول** مخالف رواية الكتب المذكورة **قول** لان اشتراط اسم
 حيوة **قول** ذكر الضمير قوله لم تغلبا للذكور على الاناث **قال المصنف**
 وجه قول محمد بن الله ان الوقف تبرع على وجه التملك **قول** فيه نوع مخالفة
 لما سبق من ان موجب لوقف الملك بدون التملك ولما قاله الشارحون
 ان في الوقف اباة المنفعة لا تملكه كما مر في الدرس السابق وجواب المنفعة
 غير العلة **قول** فانه لما جاز ان يستثنى الواقف لنفسه العلة ما دام حيا فذلك يجوز
 اشتراط اختيار نفسه ثلثة ايام ليروي النظر فيه الى قوله ايضا **قول** وفي الملازمة
 الاكواع تامل **فصل** واذا بنى مسجدا **قول** وقوله وقد بينا من قبل اشار
 الى قال عند قوله ولا يتم **قول** فيه بحث بل مو اشارة الى قوله واذا كان
 الملك يزول عند ما يزول بالقول عند ابى يوسف **قال المصنف** ولو حرر
 المسجد واستغنى عنه بقي مسجد عند ابى يوسف الى قوله وعند محمد يعود الى ملك البنا
قول قال الكاكي حكى ان محمد بن مزبله فقال هذا مسجد ابى يوسف وابو يوسف
 مر باصطبل فقال هذا مسجد محمد لانه لما عاد الى ملك لواقف ر بما جعله اصطبل
 بمرور الزمان انتهى في توجه طعن ابى يوسف تامل فان الاستبعاد في بقا
 مسجد على ملك كمال كمال في المزبله على قول ابى يوسف ليس لاصطبل كذلك
 محمد فانه خرج عن ان يكون مسجدا **قول** سقط ملكه في ذلك لمقدار **قول** من الزمان
كتاب البيوع بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي حل البيع وحرم الربوا والصلاة على محمد الذي فهم خصا من
 العرب العرباء وعلى جميع الاصحاب والاولاد والاقارب **وبعد** فان الاستاد
 المرحوم لما صار مدرسا بمدرسة سلطان في محروقة بروسته وانتهت
 من كتاب لمدية الى والبيع فشرح الدرس في المدرسة المذكورة وابتدا

هذا هو الكتاب
 الذي هو
 في البيع

من اول البيع من كل وعقد مجلسا عاليا مستمى في هذه المدرسة بالدرس العام
 وحضر مجلس الشرف فضلا المدرسين وبنلاء سائر الامام من الاعلام
 فحق المرحوم وافادة ودقق واجاده وحرر المرحوم في كل بحث رسالة لطيفة
 لكن لم تشتهر ولما انتهيا الى ذلك البحث وجدنا من الرسائل من الاوراق
 بخط الشرف فخرنا بتركها وتينا هذه الرسالة بعينها في قول كتاب البيع بدو
 رعاية ترتيبها بالبرهان عن تغير ترتيبها لفايق فها انفس عبارة المرحوم المعفو
 بلا زيادة ولا قصور **قال صاحب لمدية** رحمه الله تعالى **كتاب البيوع** يعني من البنا
 المحصورة بخروف مجازها من هنا الى كتاب لصف في بيان انواع البيوع غير
 الصف اذ عقده كتابا على حدة وما يتعلق بها من الخيارات وغيرها والبيع في
 الاصطلاح هو مبادلة المال بالمال على طريق الاكتساب ولا يخفى عليك ان
 بالمبادلة المذكورة تسامح والمراد مبادلة التام فلا يرد النقض بالشري
 ان البنا الداحلة على المال سى بالعوض والمقابلة والاكتساب هو طلب الرخ
 والمراد من كون المبادلة بطريق الاكتساب ان يكون على طرزه وشكله
 سواء كان فيه للاكتساب ولا يخرج به الهبة بشرط العوض والتبرع من الجانبين
 والقرض لانه اعارة ابتداء على سبيل في هذا الكتاب وكتاب لصف ولاد
 لتفسير الاكتساب بالتجارة فانها على ما ذكره المصنف وغيره في كتاب الماذون بي
 المبادلة المذكورة فيكون معنى البيع هو المبادلة المذكورة على طريق المبادلة
 ثم ان قيد التراضي قد اعتبره بعضهم احترازا عن المكره مع انه سهل لغو من
 البيوع الفاسدة تسمى لما وقع في القران المجيد من تقييد التجارة به ونظرا
 ان بيع المكره لم يتعرض له في هذا الكتاب وانما هو مذکور في كتاب الاكراه
 ولان سمة الشرع يعقني اعتبار شرط التراضي دون غيره واسقطه بعضهم
 روبا للتعيم المطلوب في التعريف وعدم ذكر بيع المكره هنا لا يستدعي خراجه
 من التعريف فان الصف ايضا غير مذکور فيه مع ان التعريف يشمله ونظرا ل

من لاضرر او يطلق على خراج المبيع من الملك ببدل وعلى دخاله فيه به وجوب
الى المفعول الثاني بلا واسطة نحو باع الشئ اياه وبواسطة نحو باع الشئ
وجعل ضمير المتباع مفعولا ثانيا على ان المفعول بلا واسطة مقدم رتبة على
بواسطة ولهذا يعود الضمير من الثاني الى الاول اذا قدم عليه نحو اخذت من قومه
زيد واخترت قومه زيدا **وجازة ثابت بالكتاب** لقوله تعالى واحل الله البيع
وبقوله تعالى ان يكون تجارة عن تراض وبالسنة فانه صلى الله عليه وسلم باع
قدحا وجلسا وقررا المتبايعين على حالهم والقرار احد وجوه السنة وبالسنة
فانه لم يذكره احد من مجتهدي ائمة محمد عمو بالمعقول فان تعلق البعء بالمقدّر
للانسان متعلق بتعاطيه وركنة الايجاب والقبول او ما يغني عنهما وشروط
الانقضاء اما من جهة العاقد فالعقل والعدوان في مسائل تتولى فيها الواحد
طرفي البيع واما من جهة المحل فكونه مالا متقوما مملوكا مقدرا تسليم حكمه
وقد اذوا وضعا فاداة الملك وهو القدرة على التصرف شرعا ولا ينقص
الملك بملك المشتري للبيع قبل قبضه حيث لا يقدر على التصرف فيه ببيع ويملك
الجارية قبل الاستبراء واسقاطه بحيلة حيث لا يقدر على تصرفها بوطئه
ونظائرهما لان ما ذكر من مسائل ذنك التصرف ليس بشرعي ولا يلزم
عن التصرف الغير المشروع العجز عن التصرف المشروع فلا حاجة الى قيد اخر
ما توضحه وجه اعني قولهم الا لان هذا وفيه بحث اما اوله فلا يوافق التصرف
وجعل قولهم شرعا قيد للقدرة لا ينقص التعريف ايضا اذا لا يلزم من انقضاء
القدرة على التصرف المحض انتفاء القدرة على التصرف مطلقا والى جواب
ان الامل في لام التعريف اذا لم يكن ثم معهود هو الحمل على الاستغراق
عند الجمهور وان كان العهد الذهني مقدما عند صدر الشريعة واما ثانيا
فلان من القدرة قد توجد في صورة الاباحة لا يرى ان القدرة على الشرب
من الماء المباح والتوضي منه واخره في الاماء فالتعريف غير مانع فلا بد

هذا هو الوجه في صحة البيع

ان البيع لا ينافي في صحة البيع

اعتبار قيد بوصف لا خصاص على اعتباره العلامة النسبية في الكافي ثم يعتم
البيع باعتبار المبيع بمعنى ان التقسيم لا يخ عن ملاحظة خصوصية المبيع الى
اقسام اربعة ايضا وهي المساواة والمراعاة والتولية والوصية **قال**
البيع نقيض لا يخ اما ان يراد بالبيع مجموع الايجاب والقبول مع الارتباط
الشرعي بينهما كما هو الظاهر والاتساق فقط او ما يقول البائع حال العقد
وعلى التقدير الاول ينبغي ان يكون نقيض بمعنى يحصل على طريق ذكر المقيّد
وارادة المطلق او بمعنى يحصل لانقضاء فيه او يجعل من قبيل وصف الكل
بحال بعض افراده وعلى الثاني يتعين وعلى الثالث يكون المعنى ان قو
حين قصد انشاء البيع انما يربط بكلام المشتري ويحصل منهما معنى شرعي
اذا كان كلامهما بلفظ الماضي وقول الشراح الانقضاء هنا تعلق كلام
احدهما قدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في المحل لما لم المعنى الثالث
اذ لا يظهر العايد الى المبتدأ في الجملة المجعولة خبرا على المعين الاول كما
لا يخفى **قال بالايجاب والقبول** الايجاب هو كلام اول من يتكلم من المتبايعين
حال انشاء البيع سمي الايجاب مبالغة لكونه موجبا اي شيئا لا يخرج عن القبول
وهو كلام ثاني من يتكلم في تلك الحال **قال اذا كان بلفظ الماضي** الباء اشارة
اولا لمباشرة فان العام ملابس للخاص ثم هذا القيد ان حمل على افادة
على ما هو الشأن في الروايات فلا بد من اعتبار قيد وحسن في قوله و
للاخبار وقوله فيعتقد به لئتم التقريب وحسن قوله ولا ينعقد بلفظ واحد
لفظ استقبال اي الامر على ما يدل عليه احواله على كتاب النكاح على ما
ما علم من الكلام السابق لانتظام شأنه فان الشافعي بخلافه في عدم
انقضاء البيع بقول المشتري بيع هذا الشئ متى بكذا وقول البائع بعثت
قول البائع ابيعك وقول المشتري اشتريه اذا كان المراد هو الايجاب
الحال ولا يفهم من قوله والمعنى هو المعبر في من العقود فلو جاز ان لكل

على قصر بقرينة قوله والمعنى هو المعبراه ويكون قوله لان لبيع انشاء
مصرف آه وليلا على حجة وانعقاد البيع بلفظي الماضي فلما حجة الى اعتبار
قيد اخر في الموضوعين المذكورين ولا يكون قوله ولا يخفى بلفظي حد لفظ
استقبل تكريرا والانعقاد بلفظ استقبل اذا اريد به الاجاب في الحال
يفهم من قوله والمعنى هو المعبراه فليتب ر **قال لان البيع انشاء يعرف ان**
بالبيع مجموع الاجاب والقبول مع الارتباط او الارتباط فعمل الانشاء عليه
اما مبالغة لاشتماله على لعلقه به او بما يليه بمعنى المفعول وجعل ال
من صفة الصفة الى الموصوف وان اريد احداث البايع البيع بقوله
مثلا فلان نحال حال الشراء المقايمة ليتم التيقن **قال ولا يتعقد بلفظي**
لفظ استقبل اي الامر كما يدى عليه كحالة على ما نبهناك عليه لاما وظه
السن وسوف ولا صيغة المضارع مطلقا فمن شرح كلام المصنف بقوله
وانما لا يتعقد بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل في لفظ الماضي الذي
يدل على تحقق وجوده فكان الانعقاد مقتضا عليه ولان لفظ استقبل
ان كان من جانب البايع كان عدة لابياع وان كان من جانب المشتري كان
مساواة ولم يات بما يطابق المشروع على ان قوله فكان الانعقاد مقتضا
ممنوع والسند ان المعنى هو المعبر في هذه العقود كما ذكره المصنف ثم
من قال هذا اذا كان اللفظان او احدهما مستقبلا بدون نية الاجاب
في الحال واما اذا كان المراد ذلك فيخفى به اراد بالاجاب في الحال معنى
احداث البيع او الشراء الذي يدل عليه لفظ بيعت واشترت لاما لقبال القبول
في الحال ومن قال في تعليقه لان صيغة الاستقبال تحمل الحال فصحت النية
اراد ان صيغة الاستقبال تحمل الانشاء ويراد منها فصحت النية والارادة
واذا صحت النية جاز انعقاد البيع به اذا المعبر هو المعنى فعلى ما ذكرنا لا يتوجه
مثيل المذكور لفظ استقبل وهو ان يكون بالبين وسوف وللحاصل

في الحال

الى اخر ما قال فان مراد الشيخ صيغة المضارع الموصوفة للاخبار ولا نفيها
حقيقة عند الفقهاء في معنى الانشاء على ان كلامه محاسن وجوه اخر اما اولها
قوله فان اراد الشيخ رد يد قبيح اذ لا احتمال لارادة ما ذكره بعد احواله كما
نبهت عليه واما ثانيا فلان قوله لاشتمالنا على عمل آه لا يدل على ما ادعاه عن عدم
القول بالحوار به وذلك ظاهر لا يخفى على احد الا ان يقال دليل على تساوي
النية وعدم المفهوم من قوله وان كان بالنية واللسل على اصل المدعى
قوله لما مر من الاثر والمعقول وقوله ولا يخفى به تكرر للمدعى بلفظ تذكير الطول
العدل ولا يخفى عليك واما ثالثا فلان قوله لما مر من الاثر والمفعول غير
فان صيغة المضارع اذا كانت حقيقة في الحال على اعتراف به لا يكون قد
رابعا فلان قوله لان في الحقيقة محتاج الى ما ينفي ارادة المجازم فان المجاز
المتعار يلعب على حقيقة عند ما فتحنا الى ما ينفي قال في البدائع وانما اعتبر
النية وان كان صيغة افعال للحال هو الصحيح لانه غلب استحسانا للاستعمال
اما حقيقة او مجازا فوفقنا الحاجة الى التعيين انتهى ثم قال ذلك لقال فان
فيل في وجه ما ذكر في شرح الطحاوي فاجاب ان يقال المضارع حقيقة في
في غير البيع والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ الماضي والمضارع فيها مجازي
الى النية انتهى وانت خبير بان لا مانع من حمل التعليل الاول على هذا المعنى
وانه ليس فيما ذكره ايضا ما يدفع فلا وجه لرد ذلك ثم قبول هذا ويمكن
يدفع بان الرد كان على من شرح كلام الشيخ المصنف بهذا الوجه على ما فهم القائل
من كلامه من المقتيد والقصر على ما من يدل عليه فكان الانعقاد مقتضا عليه
وقوله لم يقل بالحوار به والقبول بالنسبة الى شرح كلام الطحاوي والظاهر
ليس كلامه ما يدل على انعقاد البيع على لفظي الماضي فليقال كما رتبة
قال المصنف السع صيغة بالاجاب والقبول آه **اقول** يحى من المصنف في اعراب
كث في الشفعة وما لا يجاب ان حد البيع مبادلة المال بالمال بالراضى **قوله** فقيل

هو مبادلة المال بالمال **اقول** سيصح التشرح في فضل البيع من كماله
الوكالة بان هذا أحد حد كل واحد من البيع والشراء فكل ما صدق عليه هذا
أحد مع من كل وجه وشراء من كل وجه فراجع **قول** فان تعلق البقاء المقذور
اقول من لغدر **قول** ومن جهة المحل كونه ما لا يتقوما **اقول** التقوم بشرط البيع
الكلام فيما يعي الفاسد ايضا **قول** بيع السلع بمثلها **اقول** المراد بالسلعة هو
تجربة مطلقا وصفا وعقارا لا ما يقابل العقار فلا يحل المحرور سجي في هذا
الكتاب بعد ورقتين نقيم السلع للدور والعبيد والسياسة **قول** والشرع قد
استعمل الموضوع لاختبار لغة في الانشاء فيعقده **اقول** يجوز ان يقال راد
الشيخ بالموضوع لاحراز المعهود وهو لفظ الكمال والمراد بالاختبار الاختبار عن
الكائن **قول** والفعل المضارع عند الفقهاء حقيقة في كمال **اقول** في جميع العقود
وفي غير البيوع والاول مخالف لما يذكره في توجيه كلام شرح الطحاوي والثاني
لا يتم به التقريب **قول** هو اللفظ **اقول** اي في البيوع **قول** والمضارع فيها
اقول ضمير فيها راجع الى كمال وكذلك ضمير فيها في قوله والحقيقة الشرعية فيها
الى كمال **قول** لان المعنى هو المعبراه **اقول** فيه لا اعتبار في المعايضة ايضا للمعنى
كما صح به المصنك وسلس الحاجة الى اللفظ انما هو ليعين عن علم العوام **قال**
لحقق المراضاة **اقول** سيصح في باب الوكالة بالشرا كقوله استسلم على وجه
البيع للعاطي وان لم يوجد نقد الثمن وفي النهاية في فضل ما تحمله الشاهد بغير
بيع حكى وليس مع حقيق **قول** وسد لانه لم يكن مختارا في الرد والقبول **اقول**
انت خير بالانفرض في صورة الرد بغير حتى يلزم خلاف المفروض مع ان صورة
الرد لم تعرض لها المص ولا تعلق بها العرض فالاولى على ذكره من البين واليقين
في القليل يلزم ان لا يوجد مع اصلا فلتأمل **قول** فما فرضناه بغيرا لم يكن بغيرا هذا
خلف **اقول** انما يلزم ذلك لو كان اسفا التراضى مستلزما لانفساء البيع وموهم
الا يرى ان مع المكره متعقد **قول** فاجواب بان الاكباب **اقول** الطاهر هذا

جواب تغير الدليل **قول** لانه يلزم البيع بالحصة ابتداء وانه لا يجوز **اقول** يجوز
بقايجي **قول** فاذا اتحد الجميع اتحد الصفقة **اقول** تأمل في هذا التغير **قال** المص
الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني **اقول** سجي في آخر باب البيع
الى لا يعقد الصفقة بمجرد تفصيل الثمن فالمراد هنا كثر لفظ البيع والشراء
مع بيان ثمن كل واحد **قول** واما تعدد البائع مع نقد الثمن اه **اقول** ويعلم
هذا حال تعدد الثمن والبيع بدون تفرق البائع والمشتري بالطريق الاول
وفيه شيء يمكن دفعه ولعل الاوان لا يتعرض لتعدد البائع والمشتري
وقد تقدم تفسيره اه **اقول** الكد تقدم لتفسيره كان مختصا بجانب الجيب المذكور
في الحديث نية في جانب الموجب فالحق ان ليسر خيار القبول هنا بعموما
ذكر ومن خيار الرجوع كالاخي **قول** والثالث حقيقة **اقول** فبه بحث **قول**
ومذا الكلام منقول اه **اقول** اي ويل الخيار المذكور في الحديث بما ذكر **قول**
والتفرق تفرق الاقوال اه **اقول** الا تفرق احد الاكوان الاربع المعلوم وجوب
بالضرورة عند المتكلمين واجبان اسما والتفرق والتفرق اه **قول**
اسماء التفرق الى القول مجازا بالسببية لا يستلزم وجود التفرق حقيقة كما
في قوله اقدمني بديك حتى لي على فلان **اقول** او نقول التفرق يطلق على الا
والمعنى **قول** فلا بد من لزوم قيام العرض بالعرض من مدفع والظاهر ان مدفع
ما يطلق التفرق مطلقا من الاعراض **اقول** ثمة كانت او ممتنا **قول** وتقر
صدر الشريعة صرح في ان المراد بالاعراض الاثمان فتأمل في الصحيح **اقول** فان
جماله الوصف اه **قول** والظاهر ان قول المص وجماله الوصف اه كلام مستأنف
اقى به بناء كمال جماله الوصف فيه **اقول** ناجز في البيع **قول** اي حاضر الجماله اه
تمنع الصحة **اقول** اذا بيعت بحسبها **قول** تمنع حصوله باجماله اه **اقول** اي بجماله ذلك
الواجب **قول** الى النزاع **اقول** في ذلك الواجب **قول** والتمن ما لم يتقين **اقول** هذا
ايضا منقوض بالسلم وراس مال السلم اذا كان عيبا **قول** وهو منقوض
بالسلم فيه فانه ثبت في الذمة **اقول** ان يقال المعروف هو المبيع المطلق
والتمن المطلق وهو ما يكون ثمة بكل حال فعنى التعريف ما كان في الذمة على حال

بقوته الاطلاق الذي يعرف على الكمال **قوله** وقوله ابتداء احتراز عن المستح
 اه **اقول** ويجوز ان يكون احتراز عن المشن **قوله** والممنون بقوله **قوله** في نقل
 ما كمل العقد بان يذكر حين العقد في مقابلته **قوله** واقول لا عيان ثلثه **قوله**
 ولعل وجه العدول عما ذكره استدلاله فقد ان المبيع في مع النقيضين
 وفقدان المشن في المقايضة بخلاف ما اختاره **قال المص** والاختلاف بين
 العدلي بفرع **قوله** لظاهره جملة معترضة لبيان مكان يوجد فيه الاجل
 من لفظة في المالية ان ثبت اختلافها فيها **قوله** وظهر من هذا التقيد كلام
 الى قوله هذا ما نسخ في كل هذا الموضع والى ما علم بالصواب **قوله** فيه يجب
 اسم الدرام كما يطلق على اثنين من الثاني وثلاثة من الثاني كما صرحوا في
 نظر استواءهما في المالية وانه ليس في كلام الشيخ تعقيد فليتأمل **قوله** وان كان
 مما يدل على صحة **قوله** لا يقال لادالة الحديث على المنع اه **قوله** انت خبرنا ان
 الحديث ليس للدلالة على المنع بل للدلالة على الجواز اذا بيع بخلاف جنسه واما
 الدليل على المنع فهو قوله لما فيه من احتمال الربو اما من يظهر لك سورتين الشا
 في تقرير الكلام محال لما اختاره المص من النظام **قوله** وسو عدم الحقوقي عليه
 لكونه غير عين في الاولى اه **قوله** اذا كان عرعين يكون مجهولاً وسبجي ان
 الفساد فيه للجمله **قوله** لا يفي حصة في قوله جملة تفضي الى المناقضة **قوله**
 ولعل لا ولي ان يقول جملة بفضي الى استماع تسليم المشن الواجب العقد
قوله لان الباع يطلب تسليم المشن اولاً اه **قوله** هذا غير معقول **قوله** الا ان زول
 الجمله اه **قوله** تأمل في هذا الاستثناء **قوله** فان قيل سلمنا الغطاء فاسداً
 لكن نقول جازاً **قوله** لا يقتضي الجلبس **قوله** كما اذا كان فاسداً الجكم اجل جبول اه
قوله كان مبيع الى النيروز والمهرجان وقدوم الحجاج ثم اسقطا الاجل قبل حلوله
 وسبجي تفصيله في واخر البيع الفاسد **قوله** احب بان الفساد وفي صلب العقد
 قوته **قوله** ويرى ان يقال اذا كان الفساد في العقد ينبغي ان لا يرتفع أصلاً
 كما في مع الدرم بالدرمين واسقاط الدرم الرائد ويجوز ان يقال ان
 ما محل خلاف فضعف بخلافه ثم **قوله** لان المتفرق وان كان في حقه ايضا لكنه

في قوله لا يفي حصة
 في قوله جملته
 في قوله لا يقتضي الجلبس
 في قوله كما اذا كان فاسداً الجكم

جاز من قبله بالامتناع عن تسميته جملة العقدان فكان راضياً به وهذا صحيح
 اذا علمها ولم يسم اه **اقول** وعندى ان كى المتفرق من قبله بالامتناع عن
 التسمية بغير صورة عن عدم علمه بجملة فانه كان يمكن ان يزيل ذلك بجل
 بطريقه ثم بشرع في البيع فثبت لم يفعل ذلك ولم يسم كان راضياً بجملة
 فتأمل **قوله** فالوجه انه نزل منزلة من باع ما لم يره لما ياتي فلا خيار له **قوله**
 قوله فلا خيار له ان اراد الاخبار له مطلقاً ولو اذا تفرقت عليه وليس كذلك
 وان اراد ان ليس خيار الرؤية بتفرق الصفقة ثم لا تأخير قوله لما
 فلا خيار له فلما لم **قوله** وعن الثاني بان الفرق البيع الى قفر واحد مجتهد
 اه **قوله** قل لا انصرف الى نصيب الشريك فيما سبق مجتهد فيه ايضا ولهذا
 لا شيع الفساد على ما سجي في باب بيع الفاسد في الفرق **قوله** وهذا
 ضعيف لان قولهما ان الكل مبيع فمن بن التفرق **قوله** فله ان يجوز ان
 مراد الجلبس انما يقتضي ان كون الكل مبيعاً على مدعيهما والعلم حكيم من حيث
 حقيقته فيتفرق الصفقة عليهما فليتأمل **قوله** واما ما منع شرعي عن الفرق
 الى الجمع اه **قوله** فيه بحث فان الجمله مانعة كما اعترف به **قوله** وقد تقدم
 في صدر هذا البحث عنه **قوله** وقد تقدم ما في الجواب كذا اختاره ايضا **قوله**
 فهو جاز في الكل لما قلنا **قوله** من ان اراد الجمله بديها **قوله** وان كان
 حيزاً المشتري من اخذ الموجود وكيفية من المشن ومن افسخ لمتفرق الصفقة اه
قوله قوله لمتفرق الصفقة ينبغي ان يكون على الفسخ لا لقوله خير اذا لم ي
 وايضا لا يكون الكلام مطابقاً للشروح **قال المص** لتفرق الصفقة عليه
قوله فرق بين التفرق والتفريق فلما لم يسبق **قال المص** لا يرى انه
 عبارة عن الطول والعرض **قوله** الا ان فيما نحن فيه عبارة عن الطول **قوله**
 والا لا وان يقال يعني الارض **قوله** فله ان قول المص فزل كل ذراع منزلة ثوب
 ينبوع رجاء الضمير الى الارض كما لا يخفى ثم يجوز ان يرجع الضمير الى الثوب
 باعتبار كونه مائة ذراع او كونه بمنزلة الكيا حيث نزل كل ذراع منزلة ثوب
 لعل تأويل في النهاية **قوله** وفيه نظر لان قوله من حيث **قوله** مسامح في العبارة

فان معلوم الوصفية هو عدم مقابلة شئ من الشئ لا هذا القول **قول** فلا يكون علته لها **قول** يجوز ان يكون العلم بالوصفية معلولا لما ذكر من كون نفس الوصفية علته بل لزوم المصادرة **قول** فسد البيع اذا وجد ما اكراهه او **آه** **قول** ممنوع كما ينظر في مسئلة اشتراط العدل على انه عشرة اشواب **قول** وعن الثاني بالذراع **آه** **قول** ويجوز ان يجاب عن الثاني بانه لما كان في الذراع جهتا الاصلية والوصفية حكم بدخول الزائد بزيادة الثمن مراعاة لمتين كمتين ولعل هذا اولى مما ذكره الشارح **قال** ولا الذراع اسم لما يزرع به واستعمل ككله الذراع **قول** قال لا لثا كان الفليس ان يقول استغرت لانه انما الى ضمير الذراع وسمى مؤنثة لكن ذكر الفعل تأويل الذراع بما يزرع به انتهى لكونه في العاموس الذراع بالكسر من طرف لرفق الى طرف الاصبع الوسطى والساقد وقد ذكر فيها **آه** **قول** ودرعان بالضم انتهى وذكره باعتبار الخيرة **قال المصنف** **آه** **قول** قال ابن الهمام ليسكون الرأ نسبة الى قوتية من قوتية الكوفة اما النسبة الى مروم مخروقة بحراسان وقد التزموا فيها زيادة الزاى فيقال مروزى وكأنه للفرق بين لقرتين انتهى وفيه كلام **قول** لان المروى غير مذكور في العقد فشرط قبوله ما لا يقضيه العقد **قول** لا يقال اذا كان غير مذكور فبأي شيء علم الشرط لانه يعلم من اشارته اليها حين البيع فليتأمل **قول** كما لو باع عشرة بعشرة فنقص ذراع **قول** لا وهو تقيم الكلام لكلا طرفي الزيادة والنقصان بان يقول كما لو باع عشرة بعشرة كل ذراع بدلهم فراد او نقص منها ذراع ولا بد للمحمد من فوق بن هذه المسئلة وبن ما تقدم من انه اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة فان ضرورة مقابلة الذراع بالدرم ثابتة هناك ايضا ولعله يمنع ذلك للفاو في اطراف الثوب الواحد ولا كذلك اطراف الذراع الواحد منه غالبا **قول** واذا باع على انه كذا ذراعا **آه** **قول** ولم يعين لكل ذراع ثمن بل بيع على انه عشرة اذرع بعشرة وراهم مثلاً **فصل** ومن باع دارا **قول** مسائل هذا الفصل **آه** **قول** اي بعضها والا فبعضها بل اكثرها لا يتنى على واحدة منها **قول** منتهى على قاعدتين **قول** يعني انها لا تخ على البناء على واحدة منها على معنى ان ما وضع **آه**

قول لان تناوله اياه باعتبار كونه صفة لها **آه** **قول** لعل خلاصته انما عارض ذلك لعرف عفا قوتى منه في السمن اذ هي لا متصلة عن الشئ والبناء لا يعلو واعيانا الى البين في امثال قولهم والله لا اقبل من الدار في عرف الناس فليست ثم **قول** ويجوز ان يجاب بقبول كون البناء جزءا من الدار فانه ركن زائد لا يخرج اسم الدار بتغيره الا يرى ان من حلف لا يكلم زيدا فكلمه بعد ما قطع بينه وبينه لم يحنث مع كونهما داخلين في زيد واذا بيع دخل بينه وبينه في البيع كما لا يخفى وهذا الكلام اجماع واصلا ما ذكرنا في كتب الاصول في باب لا يحكم **قول** اذ لم يكن دأية لا تقيد بها **قول** اي لا تقيد بها في العرف **قول** ولان البناء متصل به بالارض على تأويل الحكماء لم مقدم ذكر الارض والا لكان يقال اي العرصة نعم ما ذكره صحيح في قوله لانه متصل به للقرار **قول** وفيه دلالة على ان ما وضع للقرار **آه** **قول** فيه تأمل فان خفض الثمن بالذرا لا يدل على نفى الحكم عالم بذكره على ما هو المذهب **قول** وقد عارضه دلالة الرضا بذلك **قول** خير بانه لا يظهر لقوله وقد عارضه دلالة الرضا وجه بعد تسليم ان العرف في امثال ذلك عدم القطع الى وقت البدو والاستصحاب فتأمل والله الموفق **قال المصنف** فلما هناك التسليم واجب ايضا حتى ترك باجر وتسليم العوض تسليم للعوض **قول** لا يقال لاجر عوض لمنفعة لا الارض فلان التسليم لان العوض قيم مقام المنفعة فيها على سبيل **قول** لا يقال فليكن فمما نحن فيه كذلك لمسا في **قول** يعني ساقى من ان يكون صفة في صفة ثم قوله لمسا في جواب عن قوله لا يقال **قول** وصح بعض الشرحين **قول** اراد الاتفا **قول** لما هو متبع **قول** اي للبيع **قول** واما البناء الى قوله نفى الى نفى جواز المروم والخش وهو ثابت بالاتفاق **قول** انما يسقط ان لو جاز تركه الى الزمان الثاني كما في المقيس عليه **قول** واجواب عن الحديث اذ باع بشرط الترك **قول** فيكون التقييد بقوله قبل ان يبدا وصلاحه با على ان اشترط الترك في الاغلب يكون فيه **قول** وانما يتوهم هذا **قول** اي اذ باع لثمرة **قول** فقد فسد البيع الى قوله لان مطلق البيع يقضى تسليم المعقود عليه **قول** انت خير من شرط الترك على النخل لا يان في تسليم المعقود عليه على سبيل في مسئلة حد وثمرة اخرى من ان تسليمه يتحقق بالتخلية ففي نقرته وكالة لا يخفى وصحة كلامه لمصغبة عن مثاله

قوله وانما خلاصته انما عارض ذلك لعرف عفا قوتى منه في السمن اذ هي لا متصلة عن الشئ والبناء لا يعلو واعيانا الى البين في امثال قولهم والله لا اقبل من الدار في عرف الناس فليست ثم

قوله يعني ساقى من ان يكون صفة في صفة ثم قوله لمسا في جواب عن قوله لا يقال

قوله وفيه تامل لان ذلك مما يكون صفته ان لو جازت اعادة الاستحجار واجازتها
 وليس كذلك **قوله** اعادة الاستحجار ينبغي ان يجوز ويدل عليه ما نقله العلامة الكاظمي عن
 الجراح الاصغر فراجع **قوله** ومنها يمكن للمشتري ان يشترى الثمار مع اصولها الى
قوله انما يمكن للمشتري ذلك ان لو باع البائع كذلك وبلغ ما يقدر عليه المشتري
 من النقود الى مقدار قيمته ويكون له عوض في اصولها وليس كذلك ولا يشترط
 الاستحجار بالباذن والبطيخ كما لا يخفى ثم اقول لو صح ما ذكره لم تنجح الاجارة مطلقا
 بهذا المخلص فبطل المخلص فيه ما نقلوا عن ابي الليث السمرقندي **قوله** وكان شمس لامة
 اكلوا في نقي كجازه **قوله** في الصورة الاولى ايضا **قوله** وهذا يدل على ان الحكم فيها
 سواء **قوله** فيه بحث فان اللازم منه ان من قال بالاول قال بالثاني والعكس
 بل لازم **قوله** وهذا يدل ايضا **قوله** فيه بحث **قوله** فيبطل الاستحجار **قوله** فيه
قوله ويجعل له ما لا يجوز **قوله** ليس ما ذكره عكس تلك القضية **قوله** واستشنا وباجا
 لكن لانه **قوله** فيه بحث فانه بعد تسليم جواز الاستحجار لا معنى للمنع فلتأمل **قوله** وفيه
 لانه استدلال بمفهوم الغاية **قوله** في نظره نظران **قوله** والا لو ان يستدل بقوله
قوله فيه بحث فان في الاستدلال بما ذكره اعراضا بقضا والعقد **قوله** والدال
 في الدخلاء **قوله** كيف يكون داخلا وقد قال كالجرح منه قائل **قوله** والثالث سلم
قوله ولعل مثل هذا الترويد جاز في المتنازع فيه فاقابل **باب اخبار الرضا**
قوله ولما كان اللازم اقوى في كونه بيعا قدّمه على غيره **قوله** ما قدّمه ليس هو البيع
 اللازم بل البيع المطلق المتناول للزوم وغيره فلما يكفي في التقدم تناوله اللازم
 وامر العبارة سهل **قوله** وابجواب ان حديث جبان مشهور فلما يعارضه حكاية
 ان عمر رضي الله عنه **قوله** فيه بحث او لا معارضة بينهما حتى يحتاج الى الترحيح فان مفهوم
 العدد ان كان حجة لاسا ولا منطوق حتى يعارضه فلتأمل فان للمنع مجالا ثم اقول
 وذكر حكاية الحال بياسا بجواب الثاني والملايم لهذا المقام تعرضه لعدم الشبهة **قوله**
 لكن لو ذكرنا اكثر فلها واجاز من له الخيار في الثلث جاز **قوله** فيه بحث لكن لو ذكرنا اكثر
 ان الاستحجار منقطع والظاهر ان كل على الاتصال اي لا يجوز اكثر منها في وقت
 من الاوقات في وقت اجازته في الثلث فليدبر **قوله** والا لو ان ولي لعوله خلا فافرق

وهذا هو الوجه في الاستحجار

وهذا هو الوجه في الاستحجار

وهذا هو الوجه في الاستحجار

فقال **قوله** يعني ان ذكر الخلاف يدل على تعلق الاستحجار بتقرير المسئلة على ما هو
 وادلم في نفع الخلاف وقوله فيقتصر على المتك المذكورة من تمة الدليل فلا يلزم ذكر
 الخلاف في خبر الاستحجار المعلق **قوله** وابجواب عما قاس عليه زفر من المسائل ان
 الفساد فيها في صلب العقد **قوله** وكذلك الفساد في البيع بالرقم في صلب العقد لهما
 فلا بد من الفرق **قال المصنف** ولو اشترى على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلثة ايام **قوله** قال
 الامام القائلين من هنا مسئلة لا بد من حفظها وهي انه لو لم يقدر الثمن الى ثلثة ايام
 لفسد البيع ولا يفسخ حتى لو اعتقه المشتري وهو ان يده نقد عتقه وان كان في البيع
 لا يفسد ولا هذا اذا اشترى عبدا ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن فلا يفسخ
 جازا لبيع بهذا الشرط بتملة شرط الخيار حتى اذا قبض المشتري يكون مضمونا عليه
 بالقيمة ولو اعتقه المشتري لا يفسد ولو اعتقه البائع ففسد انتهى ولا يخفى عليك
 هذا المنقول لاشارة قول المصنف واكحاجة مست لا انفساح عند عدم النقد وتصح
 الشرايين انه يفسخ عند عدم النقد الا ان ثبت في المسئلة روايتان **قوله** قال
 قيل احاجة من دفع الى قوله حتى يجوز البيع قايما تحت ما من غرطاف فيه **قوله**
 ويبحث لان شرط الخيار مخالف للقاييس لكن المراد قياس زفر **قوله** اجب ان
 الخيار لا يقدر على الفسخ في قول ابي حنيفة ومحمد ربه البخره الاخر الى قوله **قوله** فيه
 بحث فانه ذكر ظهير الدين انه لا يفسخ بمضي المدة بل بعينه العقد نقل عنه في
 النهاية وغيره **قوله** وفي من المسئلة قياس آخر تقدم معناه **قوله** يعني تعهد
 في هذا القول بنصف ورق تخمنا ومو قوله والعكس وسو قول زفر انه لا
 يجوز لما يبيع **قوله** لكن الرضا واخلا في حقيقة الشرعية ولا يتم المراضاه بالخيار
 فيه بحث فان مع المكرة مع ترتيب عليه حكاية ولا رضاء **قوله** لان البيع به يصير علة
 استمارة **قوله** تامل في صحة هذا التعليل **قوله** وقيل وانما ذكر الصحيح مع ان الحكم في القاء
 كذلك حلالا لحال المسلمين على الصلاح **قوله** ولانه يعلم منه حاله بالذلة **قال**
المصنف والعقد قد انيزم **قوله** انيزم مطاوع قوله لم يرتب الامر ابراما اذا حكته
قوله لانه لو اجريا على ظاهر اللفظ **قوله** يعني الاطلاق **قال المصنف** لان الرد امتناع
 المتملك **قوله** لانه ان يقال عن التملك **قوله** وسو قياس منه لاح شرط في العقد

وهذا هو الوجه في الاستحجار

قول فيه تسامح لظهور ان الفسخ ليس شطرا للعقد **قول** لان ذلك من الاستسقاء
وهو كذلك ليس فيه شيء من الزام **قول** العلق اثبات القوة الاحتككية على ما
لا يمسع طر والظاهر ان يقال ليس فيه ضرر **قول** لان النكاح من عوالم النعم
قول فيه بحث **قول** اوله غير زائد على موجب **قول** وكذلك الفسخ في مستلزام
ان يقال اوله مرضي به ولو لاه لما قدم على الجواب **قول** او هو مرضي به بالاد
على سببه **قول** سبب لاعتق لا النكاح **قول** حذره لدلالة قوله **قول** ويجوز
ان يكون قوله فايها اجاز جاز بالثابت والمشتور في وقوع الانشاء خبر
تقدير القول **قال** لان الخيار من موجب العقد **قول** فيه بحث والظاهر ان
الكلام على التثنية والمبالغة فيه اي كجذب موجب العقد **قول** يصحح له بقدر
الامكان **قول** وهذا وجه بوجه اقتضا **قول** وانما ان اشراط الخيار للغير لو جاز
اقتضا يصحح لجازا اقتضا **قول** في ظاهر عبارة تناقض بينه جعل الخيار
ثابتا للعقد اقتضا ثم جعل اشراط الخيار للغير اقتضا ودفع السا وقيل ان
ثبت اقتضا وان كان شرط الخيار مثبت بصرح اللفظ للغير واما اشراط
الخيار للعقد فثبت اقتضا لانه لم يثبت صريحا فامل ذلك **قول** فاجواب ان
اصل **قول** فيه بحث فانه لم لا يجوز ان يقال هنا ايضا الاعتبار للقاصد والغير
مقصود الباع بمطالبة الثمن على المشتري بحسب وضع الشرع **قول** لان عدم رجحان
نصف المالك **قول** حاصله انه لا مدخل لعدم ثبوت الرجحان هناك لنصف المالك
في ترتيب قوله رجحانه وكلمة لما تدل على الترتيب **قول** لان فيها تفصيل الثمن
قول والسلب في تصور الاجابة **قول** وكان الداخل في العقد **قول** اي في حق
قول وانه لم يفته فضل يامل منك فاحط **قول** وجه التامل ان شرط الخيار فيه
لمن له الخيار حيث يترقى واجواب ان شرط الخيار لما كان مجوزا شرعا على خلاف
العتيق غير مقصد للعقد لم يبرهنه فنادى الى لا فقه بتر **قول** بعثرة وراهم الى
ايام فابيع جاز استحسانا **قول** فانه ينبغي ان يزيد قوله ولي الخيار كما فعله
فان المفهوم من كلامه توقيت خيار التعيين الا انه غير الى هذا اشار الى وجود
توقيت خيار التعيين اذا انفرد عن خيار الشرط كما سيجي **قول** فهو مجبول جها

مفوضية

مفوضية **قول** لو كان منع الجمالة لا فضاها الى المازعة فقط لم يحجج جواب
البيع في الاربعة الى مرتحل وليس فيه منع الجمالة كما فعله المصنف **قول**
او اخبار من يشتره لاجله كأمراة وبنته والبايع لا يمكنه من الحمل **قول** ان
راجع الى شيء من تشريه **قول** وان لم يذكر الزيادة **قول** يعني قوله ولي الخيار
امام **قال المصنف** وهو المذكور في الجامع الصغير **قول** لم لا يجوز ان يكون المذكور
في الجامع الصغير هو الخيار المعهود خيار التعيين **قول** وفيه نظر **قول** ولكن ان
راد الاولين من اشراط الخيار لنفسه وقفا معلوما اشراط خيار التعيين لا
خيار الشرط على فورة العلامة الزيلعي في شرح المختصر فلما ورد النظر اذ يعود للصغير
على هذا الى توقيت خيار التعيين **قول** وحجة الاخوين ان خيار التعيين مما لا يوق
فلا يتعلق جواز العقد بتلك الزيادة ومعناه ان العقد **قول** كما لو ثبت هذا
الخيار بسبب لاحتياط كذا في الذخيرة والمحيط البرماني وهذا هو الوجه واما
الشارح فخلله بين فان الوقت المذكور فمما اجتمع فيه الخيار ان توقيت لهما
ولهذا استدلل على وجوب التوقيت في خيار التعيين بعبارة محمد في الجامع الصغير
على فضل في المحيط والذخيرة فيجبر على التعيين بعد مضي الايام الثلثة وهذا هو
وقت خيار التعيين كما اذ لم يذكر خيار الشرط معه ووقت ومضت مدته بظاهر
فامل ثم قول محصل كلام الشارح انه سقي خيار التعيين بعد انقضاء مدة خيار
اذا كان محابا معاملة على ما كان قبله اذ لم يعين المشتري احدهما فظهر انه ينفيك عن
الشرط فليتأمل **قال المصنف** والاول يجوز واستعارة **قول** ويجوز ان يكون
حذف المضاف والقرنة القرنية **قول** فكان التعيين خيارا دلالة **قول** فيه
قول لانه لو لم يقبض الاخر ليشتره **قول** لي استدليم اشترائه فان مقصوده
استدائه اشترا احدهما وقد تضمن ذلك لاحد بالتعقيب فبقى الاخر امانة **قول** احب
بان المرأة اذا اشرفت على الهلاك خرجت عن محليته وقوع الطلاق **قول** في
فان خرجها عن محله الطلاق بالاشراف على الهلاك غير مسلم **قول** واما اذا
خيار الشرط **قول** معطوف على ما تقدم في هذا القول بنصف ورق تحيها هو
قوله فان لم يذكر فلا بد من توقيت خيار التعيين بالثلث **قال المصنف** لان الباقي

خيار التعين للاختلاف **اقول** يعني لا للشرط ولهذا لا يوقت في حق الوارث
 فقولنا ولهذا يصح كون الباقي خيار التعين للاختلاف يعني ليس الباقي
 خيار التعين الشرط من له الخيار بل خيار ابتداء في محاسن هذا لا يوقت
 وهذا ظاهر للماتل فلا وجه لما قاله الاتفاق في **قال المصنف** ومن اشترى دارا
 على انه بالخيار فبيعت دارا الى جنبها فاخذ ما بالشفقة فهو رضاء لان طلب
 يدل على اختياره الملك **قول** لا يخفى عليك ان اللازم من هذا الدليل سقوط الخيار
 بطلب الشفعة بدون اخذ ما بها فليما تل والظاهر ان المراد بالاختلاف
 منه بطلبه **قال المصنف** فثبت الملك من وقت الشراء **اقول** فما قال من وقت
 اذ لا يخرج لاثبات الملك في الاوقات التي بعده حتى يتعين له لا يثبت الا لدفع ضرر
 الجوار **قول** يعني فلا بد من الجوار **اقول** فيسقط الخيار ومثت الملك آه ولا
 يخفى عليك ان بن سقوط الخيار وبثوت الملك من وقت الشراء فيما لا يتج
 الخيار يكون بعد ثبوته لا يجامع الملك عند اني حيفه **قال المصنف** فليس للاجوار
 يرد عند اني حيفه **اقول** لعل ان يقول لم لم يذهب بوجهه رضاءه اذ اراد
 احد مما ليس للاجوار ان يرضى وما الذي يخرج به جهة الرضاء على الرد **قول** وفيه نظر
 لاننا لم ان اثبات الخيار لهما **اقول** ولكن تقول لو لم يثبت لكل منهما الخيار
 لما انعقد البيع في نصيب من رضى بالمبيع لكنه منعقد ولا كذلك الوكيلان فليما تل
قول وليس لاحد مما ان يقرق دون الآخر **اقول** فيه ان ذلك ايضا لما فيه من
 ابطال حق الآخر **قول** فزال المراد **اقول** لم يرد الرد **قول** لان تفرق الملك انما هو
اقول ان اراد تفرق الملك بين المشتريين فالمانع من رد ليس ذلك وان
 اراد تفرق بين البائع والراحي فلان انما بالعقد بل بفعل المشتري **قول** ليس
 ان يرد آه **اقول** يعني وكذا لا يرد اذا كان الرد موجبا للعب **قول** ليس في
 وسح البائع **اقول** لا يطره فانه هذا القيد فليما تل **باب خيار الرد**
 قال العلامة الكاكي وفي المبسوط الاشارة اليه او الى مكانه شرطا يجوز حتى يلزم
 بشرائه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى **اقول** في كون الاشارة الى المسح او
 الى مكانه شرطا يجوز سيما بالاجماع كلامه فاما **قول** فان قيل هو معارض آه

هذا هو المختار في البيع
 وهو ان الخيار لا يثبت
 الا بالشرط والوقت
 في حق الوارث

هذا هو المختار في البيع
 وهو ان الخيار لا يثبت
 الا بالشرط والوقت
 في حق الوارث

هذا هو المختار في البيع
 وهو ان الخيار لا يثبت
 الا بالشرط والوقت
 في حق الوارث

اقول فيه كلام لان المتن يقتضي المشروعية **قول** وفيه نظر لان عدم لزوم هذا
 العقد باعتبار الخيار **اقول** بل ذلك لعدم وقوعه بمر ما لو باه فيه على ما فصله في
 الجب غارة ما في الباب ان عدم الالتزام باعتباره سبب في الخيار وهذا
 لا يستلزم عدم وجوده بدون فليما تل **قول** والخيار معلق بالرؤية لا يوق
 بدونها **اقول** هذا ايضا مما لا ينبغي في الصفحة المقابلة ان العلق بالشرط
 يوجد قبل وجود الشرط بسبب **قول** ولان الرضاء بالشئ قبل العلم بوصفه لا
 لا يتعلق **اقول** فانه ان عدم العلم بوصفه غير مقرون فان غير المرئي قد يعلم
 ويجوز ان يقال المراد هو العلم الشخصي بوصفه **قول** فاشبه الرد بهيب
اقول فيه تأمل **قول** والصابط في ذلك **اقول** يعني ان الصابط فيهم كما ذكر
 الى قوله ويعلم **قول** ويحل في غير الملك في الجملة **اقول** يعني باجازه الا لك **قول** بل
 يشكل على هذا الحكم مستلذان احدهما الى قوله والثانية اذ عرض لمبيع آه
اقول ولكن تقول هما الصابطلانه بعد الرؤية وذلك يكفي في صحة الكلية
 فانه لم يقل بطل خيار الرؤية مطلقا **قول** والعرض على البيع آه **اقول** لانم ان الجوار
 على البيع ليس من التفرق في المبيع والسند ما يذكره المصنف من جعل
 منه **قول** مانع من الفسخ **اقول** اي فسخ البائع استقلال **قول** لا يمكن رفعها
اقول مطلقا او من التفرق مستقلا **قول** ومن الثاني بان دلالة الرضاء آه **اقول**
 واجواب عن الثاني عند ان يقال ليس بطلان الخيار رهنا لدلالة الرضاء
 حركية بل لصورة تغذ فسخ من التفرق فاعلى يدل عليه مساق كلام المصنف **قال**
 كما بيع بشرط الخيار والمساواة **اقول** قال الاتفاق في سام البائع السلعة عنهما
 وذكرتهما وسامهما المشتري بمعنى استامهما سويا ومنه ولا يسوم الرجل على يوم
 اخيه اي لا يشتري كذا في المغرب انتهى وقال العلامة الكاكي المساواة طلب
 البائع المشتري لمبيع سلعة كذا في الفوائد انتهى **قول** فان في رواية جميع بد
 رؤية عورتها آه لا يخفى عليك ان الكلام في الرؤية التي بطل الخيار معها
 اذ وقع البيع بعد ما والا فلا يسقط الخيار برؤية وجه العبد بعد البيع ولو
 رآه الف مرة فلا يسقط هذا الكلام الذي ذكره الشارح بل لا وان

هذا هو المختار في البيع
 وهو ان الخيار لا يثبت
 الا بالشرط والوقت
 في حق الوارث

فان في رواية جميع بدنها روية عورتها وهما في ملكها وهي حرام فليسا
 يمكن ان يقال المقصود اثبات المدعى بالطريق الاول وفيه ما فيه بل المراد
 بعد البيع وهي تسقط الخيار اذا قبض بعد ما **قوله** يشترط روية الكل **قوله**
 من كلام بعض المشايخ على ما يعلم من معراج الدراية ثم **قوله** كلام
 في هذا المعنى كما في المشروح **قوله** اذا قال امرك بقبضه **قوله** فلا يسقط
قوله وهذا اشار الى نوعه بالنوعين **قوله** ولعله اشار الى كون
 وسويراه تائلا **قوله** والثالث فان من توكل بشي **قوله** لم يصح هذا الم
 لا يتبني التوكيل بالعصا لقولنا كنه كلام على السند الاخص فلا يجدي
قوله لان الاختيار آه **قوله** السماع بالآية منقطعة نقطتين تحتين بعد الثا
 والاحتياط بالآية المنقطعة بنقطة تحتية بعد الثا من الجبر **قال المصنف** وبمع
 وشراؤه جازوله **قوله** فنه بحث فان الخيار معلق بالروية ولان
 قبلها كما سلف الا ان يراى بالخيار حتى الفسخ مجازا وان كان ان يجاب
 المراد بالروية العلم بالمقصود مجازا على ما قالوا فلا اشكال لان قوله اذا
 ياتي عن هذا النوع فليسا **قوله** وفيه نظر لان قوله صلى الله عليه وسلم لم
 سلبه **قوله** وفيه بحث فان التصور لا يستلزم التحقق الا يرى ان قولنا
 شركا لبا ليس بموجود في الخارج صادق ومتنع وجود الموضوع فيه
 الاولى ان يراى النظر بقوله صلى الله عليه وسلم فله الخيار اذا رآه فان
 اذا استعمل في التحقق فليسا فان المراد بالروية العلم بالمقصود على ما
قوله وقد تقدم لنا معنى تمام الصفقة **قوله** يقدم بوزن تجنيا وهو قوله لا
 الصفقة مع بقا خيار الروية لان تمامها في الزوم **قال المصنف**
 لان الصفقة لا تتم مع خيار الروية قبل القبض وبعض **قوله** قال العلامة
 معنى فيما اذا قبضه مشورا كذا قيل ولا حاجة الى هذا لان خيار الروية
 ان يوجد ما يبطله وفيه بحث يظهر بملاحظة ما مر في مسألة نظر الوكيل **قوله**
 فان يفرق الصفقة من غير آه **قوله** يقبل بقوله لا يلزم تفرق الصفقة قبل
 التام **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره احدث يدل على

في الاول كمال البيع

له ان يرد الذي لم يره ووجه فوجه ترجيح حديث النبي **قوله** و
 خبر بان المقصود لا يعارض المنطوق حتى يحتاج الى الترجيح وايضا
 هنا هو المجموع دون كل واحد فروية احد هما دون الاخر فروية وجه
 الدابة دون كنهها او بالعكس فليسا **قوله** اولانه ما خرج عن المسح **قوله**
 وفي الموضع في فصل المعارضة والرجح كلام متعلق بهذا المقام فراجع
قوله واجبا بان النبي انا هو عن التفرق والمقيد بما قبل التام بالكتاب **قوله**
 تقيد المطلق بشي وذلك لا يجوز بالكتاب ثم لا يظهر ما ذكره في معرض الجواب
 دفع ما قيل **قوله** يندرج بالاستشكل **قوله** اي يظهر انه فاعه **قال المصنف** لان
 الروية لم تقع معلما **قوله** الظاهر ان لقول معلما **قوله** وصل هو الروية السابقة
قوله لا يظهر الفرق بين المعينين الاولين لان المراد بروية جوه من
 عليه من الروية السابقة وبالروية السابقة من روية جوه المعقود عليه **قوله**
 وقيل هو البيع لبات الخالي عن الشروط المعقود **قوله** وعندى البيع
 الكتاب الخالي عن المعقود الواقع في محل مرفى فليسا **باب حيا العيب**
 العيب ما يخرج عنه اصل الفطرة السليمة **قوله** لان الرضا داخل في حقيقة البيع
قوله اي البيع الملازم **قوله** يتفق الرضا **قوله** اي ظاهر **قوله** اذا اقضى وصف
 السلام كان مستلزما **قوله** هذا غير مسلم وانما يكون كذلك لو اقتضاه
 تائلا لا يجوز ان تختلف عنه ومن اين ثبت ذلك **قوله** وفي ذلك كله فوات
قوله وكون فوات بخلاف فوات الوصف يعلم مما سلفه الخارج في
 اوائل كتاب بيع **قوله** لما يردى الى مراعاة البيع الاصل **قوله** ان خبر
 بان المراجعة في الاول وفي الثاني ترجيح البيع على الاصل فليسا **قوله** كما
 يقدم **قوله** ومنه مسكاذ فوه هو مراد الفقهاء من قولهم آه **قوله** فليسا
قال المصنف والزنا وولد الزنا **قوله** اي كون البيع وولد الزنا فخذ في المصا
 والمصا ليه **قوله** والثالث بطلب لولد آه **قوله** خص الكتاب بالجلال طلب لولد
 مع ان الاول محل به ايضا لاختصاص كتابه **قوله** فان الولد لعزب آه **قوله**
 وباني النفس من الاستيلاء ومن غير لسانية ذلك الى ولده **قوله** ولا

واجبان النبي طر آه قال المصنف
 انما هو الاول على ما
 في المسألة

قوله ان النبي كان العدا
 في البيع
 انما هو من العدا
 في البيع

قوله في ان النبي كان العدا
 في البيع
 انما هو من العدا
 في البيع

قوله في ان النبي كان العدا
 في البيع
 انما هو من العدا
 في البيع

ولا يمنع من كفاية العقل **قول** الا وان يقال يمنع من كفاية العقل
ولا يمنع من كفاية العقل **قول** اي عند التجار **قوله** وبان دعواه مشتبهه **قوله**
معطوف على قوله بان يكون المدعى بعد المتق **قوله** لان الارتفاع بدون
الامر من لا بعد عيبا **قول** فيه بحث الا يرى ان التعليل الذي ذكره بقوله لان
ارتفاع الدم علامة المدعى لان العادة اه **قوله** وكذا اذا بلغت المدعى
قول المقيد بالبلوغ الى المدعى المذكورة في الاستمرار صانع بل محل فان الاستمرار
قبله عيب ايضا **قال المص** هو الصحيح **قول** قال ابن المهام اخره بقوله هو الصحيح
روى عن ابى يوسف انه رآه قبل القبض يقولها مع شهادة القابلة وعن محمد
اذا كانت الحفوة قبل القبض فيصح بقول النساء انتى وله كلام متعلق
بعد صحيفة **قال المص** ولا بد من دفع الفرعة **قول** اي على المبيع ويجوز ان يعود
الى المشتري والثاني اولى عندي فان ما يتعلق بحال المبيع ثم عند قوله فان منع
لا يخفى **قوله** فان قيل قوله والامتناع حكم لا بفعله يدل على ان الامتناع اذا
بفعله لا يرجع بالنقصان اه **قول** ان اراد دلالة من العبارة على كون الامتناع
بفعله سببا مستقلا لعدم الرجوع فهو ثم وان اراد دلالة الامتناع على سببه
بجمله ولو بالضم ثم شرط او دفع مانع فسلم ولا يرد النقص والرد الذي
اورده على جوابه ولكن ان تقول لك الباء فيه للامتناع ولا يلزم الاطلاق في
وانت خير بانه لو اورد النقص على قوله لان الامتناع بفعله لكان اظهر
لا يردح ما اوردناه **قوله** واكتفى ان يقال في الجواب عدم الرداه **قول** انت
خير بان عبارة الجواب السابق لا يابى عن الحمل على هذا المعنى **قوله** فضا
حاشا **قول** فيه بحث لعدم مناسبة المقام **قوله** فاجواب بان الالتهاء بحاشا
اه **قول** فيه بحث فان مراد العاقل كيف يكونان كالا عاقل ولا يجري فيها
وجه الاحتمان فيقتل على العاقل فليتل **قال المص** وجه الظاهر ان العقل
لا يوجد اه **قول** ولعل ان يقول المعنى يستفيد بامانة الوفاء فلم يحل
مستقيما **قوله** وان تناول منه شيئا بعد ما ذاقه صار ضاها اه **قول** في بحث فانه
اذا لم يكن مالا وكان سعيه باطلا لا يفيد رضاء صحة البيع كما لو رضى بشرائه

فان قيل قوله لا يردح ما اوردناه
قوله انت خير بان عبارة الجواب السابق لا يابى عن الحمل على هذا المعنى

فان قيل قوله لا يردح ما اوردناه
قوله انت خير بان عبارة الجواب السابق لا يابى عن الحمل على هذا المعنى

والدم حيث لا يصح الشرع برضا فالتقيد بما لا يستلزم الرضاء صانع
بل محل لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه اقاله اه **قول** لعل المراد لانه كالا قاله
قال المص لكنه صار مكذبا شرعا **قول** قال ابن المهام وقد يقال تكذب شرع
ايه باثبات العيب يرفع مساقته وكونه مواخذا في حق نفسه زعموه
الدافعة لخصومة المبيع الا قول انتى وفيه بحث **قوله** وان كان الثاني
فليس لان يرداه **قول** معطوف على ما تقدم في هذا القول وهو قوله فان
كان الاول فاما ان يكون باقراره **قوله** واجابوا بوجه بانه من باب علقها
اه **قول** هذا الجواب للامام طهيري الدين **قوله** او بان جعل الكلام منضمنا اه **قوله**
هذا الجواب منقول عن العلامة حافظ الملة والدين الكاكي فنه **قوله** فيها
لم يجز على دفع الثمن اه **قول** اي لم يجز شيئا **قوله** واقاله البنية حكم من الاحكام
قول اي وجه حكم فالمصنف محذوف **قوله** واكتفى الاستشكال انما هو بمنزلة
مفهوم العاية وهو ليس وهو ملازم **قول** فيه بحث فان مفهوم العاية لزم
متفق عليه على ما صرح به في التلويح خصوصا في الروايات وكلام المصنفين **قوله** لان
المشتري انكر وجوب دفع الثمن لانه انكر بعين حقه **قول** ضمير حقه راجع الى
المشتري **قوله** فاجواب الاعتبار بالمعنى اه **قول** ولعل الصحيح في الجواب
ان يقال انه صفة الاشكار انما يقتضي اسناد الثمن اليه لو لم يكن نكارة
في ضمن دعوى الخلاف الظاهر ومهنا في ضمن ذلك فان الظاهر في المبيع
السلامة **قوله** وان كان في الصورة منكر **قول** فيه بحث فانه مدعى صورة
الا يرى انه يدعى وجود العيب وثبوت الحق **قوله** وان كان موهوما لكن
حجب على القاضي اه **قول** اذا سلم كونه موهوما فلا حجب على القاضي اعتبارا به والا
فقطا حجبا على موهوم فلعن الخصم مدعى ان يفرق بين موهوم وموهوم
واكتفى منع تحقق موجب كونه البع لليسلم او موهوم قبضه وفيه النزاع
كما ذكره ابن المهام **قوله** قد قضى دار الثمن الى حين حضور الشهود لاطلاق
اه **قول** واذا كان كذلك فلا يلزم البطلان في الصورة لا اولى ابطل لا
لعل الوقت منها لفرورة دفع الضرر والاصل الاطلاق ولا ضرورة مناه

قال ابن المنذر
في قوله لا يردح ما اوردناه
قوله انت خير بان عبارة الجواب السابق لا يابى عن الحمل على هذا المعنى

قوله وعن الثاني بانه في دعوى عينيه الشئ ودمه **قوله** ولكن ان يحبس
بالا لم تنف لم يضر عن المشتري بل قلنا ان ضرر البائع اكثر من ضرره حيث ان
المدان في يد المشتري دون البائع فليقل **قوله** يجوز ان يكون ذلك
طله **قوله** اذ ليس له غاية معلومة **قوله** هذا العيب في الحالة التي كانت
قوله بعض في الكبر والصغر **قوله** وفيه بحث من وجب ان يثبت ان سلامة الذم
قوله ولما ان نجيب عن هذا البحث الكتابان في الرد بالعيب بان يوجب
عند البائع ويعود عند المشتري حتى يرد ولا يلزم ثبوت الدين في الكتابين للعيب
بالا لبقاء بل كيفه وجوده في الحال **قوله** وقبل المراد بالكتاب **قوله** القائل هو
قوله لان شمس لانه ذكر في العبارة الى قوله ثم قال والاصح عندنا **قوله**
بصحيح شمس لانه لا يكون حجة على غيره **قوله** وهو المذكور في النوادر **قوله** اي
الاخلاق هو المذكور **قوله** وصل لا خلاف في سن المسئلة **قوله** بل قوله
كقولها **قوله** والفرق ان الخلف شرع لقطع الكسوة **قوله** وكذلك ايضا فاذا كان
لها حكم مخصوص منها فلم لا يجوز ان يكون للخلف حكم كذلك **قوله** لا يتينا الى قوله
منها اولى **قوله** فيه ما مل **قال المصنف** و مراده بعد القبض **قوله** ما قبل القبض
فاحكم في غير المكمل والموزون الصاك كذلك **قال المصنف** وسيل هذا اذا كان في
واحد **قوله** اختار هذا القول في فتاوى قاضي خان ولم يذكر غيره **قوله** لان رد
اجزاء العيب **قوله** فيه بحث **قوله** والنصف الآخر **قوله** يعني الذي لم ينفق
فان قيل اما يذكرون ما تقدم ان حكم العيب والاكسحقا في سبوتان **قوله** يعني
ما تقدم بوبرق تخمينا وهو قوله وتنبه لكلام المصنف حكم العيب والاكسحقا
سبين **قوله** لسفوف القبض من الاصل لما رآنا **قوله** يعني ما تقدم بصحيفة تخمينا
هو قوله لسفوف القبض من الاصل لعدم مصادفة العقد محله **قوله** قبل فيه نظر **قوله**
فما قاله في الماسلام **قوله** واجواب ان كونها صحيحا او صحيحا **قوله** لا تخفى عليك
ان نزاع القائل انما هو في صحة الدليل فلا مسلك لجوابه الاول فليقل **قوله** وقوله
في النظر وهذا عيب ممنوع **قوله** انت خير بان منع السند مما لم يجوز احد قوله
مخرج عن الاداء وجوابه ان المنع متوجه الى ما جعله المحض مني لمنه لا الى سندها

هذا هو الوجه في قوله
قوله لان شمس لانه
ذكر في العبارة الى
قوله ثم قال والاصح
عندنا قوله اي
الاخلاق هو المذكور
قوله وصل لا خلاف
في سن المسئلة قوله
بل قوله كقولها
قوله والفرق ان
الخلف شرع لقطع
الكسوة قوله
وكذلك ايضا
فاذا كان لها
حكم مخصوص
منها فلم لا
يجوز ان يكون
لخلف حكم
كذلك قوله
لا يتينا الى
قوله منها اولى
قوله فيه ما
مل قال المصنف
و مراده بعد
القبض قوله
ما قبل القبض
فاحكم في
غير المكمل
والموزون
الصاك كذلك
قال المصنف
وسيل هذا
اذا كان في
واحد قوله
اختار هذا
القول في
فتاوى قاضي
خان ولم
يذكر غيره
قوله لان رد
اجزاء العيب
قوله فيه
بحث قوله
والنصف
الآخر قوله
يعني الذي
لم ينفق فان
قيل اما
يذكرون ما
تقدم ان
حكم العيب
والاكسحقا
في سبوتان
قوله يعني
ما تقدم
بوبرق
تخمينا
وهو قوله
وتنبه
لكلام
المصنف
حكم
العيب
والاكسحقا
سبين
قوله
لسفوف
القبض
من الاصل
لما رآنا
قوله
يعني
ما تقدم
بصحيفة
تخمينا
هو قوله
لسفوف
القبض
من الاصل
لعدم
مصادفة
العقد
محله
قوله
قبل
فيه
نظر
قوله
فما
قاله
في
الماسلام
قوله
واجواب
ان كونها
صحيحا
او
صحيحا
قوله
لا
تخفى
عليك
ان
نزاع
القائل
انما
هو
في
صحة
الدليل
فلا
مسلك
لجوابه
الاول
فليقل
قوله
وقوله
في
النظر
وهذا
عيب
ممنوع
قوله
انت
خير
بان
منع
السند
مما
لم
يجوز
اخذ
قوله
مخرج
عن
الاداء
وجوابه
ان
المنع
متوجه
الى
ما
جعله
المحض
من
منه
لا
الى
سندها

فرق بقى الكلام في صحة المنع بعد اقامة الدليل على مقدته المنوعة بدون التعرض
للدليل فليقل ثم اقول بقى ههنا شئ آخر وهو ان كونه عيبا لا يمكن ان يزرع فيه
صدق تعرفه عليه وايضا عادة الفقهاء اعتبار الشبهين ومراعاة الجبذ
وليس في الدلائل المسقطة ما يقتضي العارضة العيب لم يطل المحض من كل
كما لا يخفى **قوله** ارايت لو ان بعض حرم المؤمنين **قوله** ليس في هذا كسرة شائعة لاذ
لم يروى البائع والمكلى لو اشترى بعض حرم الامير المؤمنين عبد الله كان يلزم ان
ذلك **قوله** ولما اذ اطلق نسائه واعاق عبيد وسولاد يري عدد **قوله** ان
زوج اولياءه في صغره لسنة لا يعلم كم من **باب البيع الفاسد**
قوله ولقب فاسدا **قوله** ولعل الا ولى ان يقال في وجه التقييد راد بالفاسد
الاعم للبطل لا المقابل **قوله** كاستبلم والتسلم الواجبين به **قوله** ضمير به راجع
الى **قال المصنف** كايضا لم يمتد في اللغة وسواك ما ت حقا انفة فلا يرد المحققة
واسما لها التي كالدخول عندهم حيث جازيها فيها بينهم فانها ليست متبعة لغيره
كاشية عندهما **قوله** وعلى هذا الى قوله والبيع باخر فاسدا **قوله** فيه بحث
فان البيع باخر واخر من مقتضى بطلان الذمة فكيف يستقيم ارادة العوم
انه ليس محض ما عندهم بل فان فيه ما لا يخفى **قوله** اي المذكور من اخر واخر من مال تقوم
اه **قوله** وانت خير بان قيد المقوم محالا حاجة اليه في اثبات المطلوب **قوله** وانما اولنا
قوله اشار به الى قوله مقوم **قوله** لانه مال عندنا بلا خلاف **قوله** فلا وجه لتخصيص البعض
قوله فاجواب عالم كل وطهرا **قوله** وسجي في فضل احكام البيع الفاسد منع عدم
حل تاويل الطعام المشتري شرافا سدا وعدم حل وطى التجارة المشتراة كذلك **قوله** لا
غير مقوم اي غير معزوز **قوله** غير لازم فالظاهر ان يقول غير معزوز **قال المصنف** وسجي
والمدبر والمكاتب فاسد ومعناه باطل **قوله** قال الزيلعي اي في حق نفسه لاني جازيها
يعايله انتهى فان ما يعايله ملك بالقبض لا اية سجي في هذا الكتاب ان البيع فيما ذكره
قوله لا يدخل عليها الا بطلان **قوله** ولتخصم ان يزرع فيه **قال المصنف** وقال عليه
وهو رواية عنه **قوله** قوله وهو اي يقتضين فبينة المدبر دون ام الولد ففي كلام
تسايل وسجي في باب كتابة العبد المشترك من الاكل وغيره ان في تقديم ام الولد

عن أبي حنيفة **قوله** فيمكن من الرجوع ويحقق المناقضة **قوله** فيه بحث فانه اذا
 مستمكن من الرجوع شرعا لا عبرة بما زعمت اذ لا وجه لها والاولى عندى ان يقال
 بدله ولا يكون لازما والبيع اذا لم يكن مشروطا فيه ان يكون لازما فمطلبا
قوله قال وبيع المراتة الرفع فيه واكثر الرفع فيما تقدم جاز والمراثة الى قوله
 المحذوذ لا يجوز **قوله** الرفع فيه وكذا وقوله واكثر الرفع كلاهما وقوله
 المراتة مبتدأ وقوله لا يجوز جزؤه **قوله** واي ثوب بنده **قوله** فيه مسأله لا يخفى **قوله**
 لعدم ما يمنع عنه **قوله** عن الانتفاع **قوله** قيل قوله لا يجنيه احرازه **قوله** القائل
 هو الاكف والخبازي **قوله** وفيه بعد خروجا **قوله** فيه تأمل فانه يمنع عما يخرج
 منها في مستقبل الزمان من اولادهما فلا يخرجان به **قال المصنف** ولا يجوز بيع دود
 القرد عند أبي حنيفة **قوله** لا بد لابي حنيفة من الفرق بين بيع النخل وبيع دود القرد
 حيث جوز الاول بقا دون الثاني **قوله** ومنه العبارة بيشارة **قوله** فيه تأمل **قوله**
 والابن الذي لا يكون مطلقا الى قوله ثم هل يصير **قوله** فيه تأمل **قوله** له فاعلم
 ان تؤسمه **قوله** هذا التوهم بعيد جدا بعد ما سبق ولا اللبس في الفرع **قوله**
 لا يشترط هروبيع مثله جاز **قوله** اما مشروطا فهو ولا يجوز بيعه قبل الا حرازها
 فعلم ان مجرد ذلك لا يكفي **قوله** ولقريره الا دمي بجميع اجزائه مكرم **قوله** فيسير
 من السكك **قوله** لا يرد عليه الرق **قوله** يعني استقلا **قوله** فليس بالمال **قوله** في
 مقوم **قال المصنف** وقد قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة الحديث
قوله قال الزيلعي اما لعنا للانتفاع به لانه من امانة المكرم انتهى فيه بحث **قوله** واحتمل
 مبادله فلما بد منه من المسألة **قوله** فيه بحث اذ لو نم ما ذكره لكان البيع مائلا في الحق
 العظيم جاز وليس كذلك الا ان يقال لا نظير لذلك في الفسخ وفيه تأمل او يقال
 ما ذكره كلام على السند ولعل الاولى ان يقال في جواب اصل السؤال ان بعض
 خلق كان فجعله مملوكا امانة له لكونه خطا عن درجته وبعض الاشياء اخرج
 الله عن دائرة الانتفاع والمملوكة فجعله مملوكا رفع له عن مرتبة ولا بعد في الجاني
 الشيء الواحد امرين متمايين في محلين مختلفين الا يرى ان الشمس تبغض الشمس
 وتبغض وجه القضا ويعقد الملح ويدب الشمع فليتأمل **قوله** فليس كذلك **قوله** في ما ذكر

من الامانة والاغراض **قوله** من البيع حتى **قوله** لعل المراد ان البيع ليس موجبا
 تاما لها حتى يرد السؤال **قوله** فاجوابه نهى **قوله** فيه بحث **قال المصنف** لانه
 خط من الماء **قوله** فان قيل سلمنا انه يضيئ لكن ليس كذلك لانه يضيئ ملكه وقت
 وان وجد في ارضه فالأمر ليس بملك له فلا يجوز بيعه لاتباعه لا منفردا فقلت
 الى وجود العين في ملكه للبيع وقت البيع كما في الاستصناع والسلم فخرج
 اما قوله والامر ليس بملك فلما اذا وجد في ارضه والمفهوم ان يضيئ علم انه ملكه
 في شرح شامان الا انه كالف لما ذكره في شرح قول المصنف ولا يجوز بيع امر
 كما سبق فليتأمل وسجي في آخر كتاب الشربانه لا يضمن اذا سقى من شرب غيره **قال**
المصنف والودازي والزندنجي على ما قالوا حبسا مع اتحاد اصلهما **قوله** الودازي
 يفتح الواو وكسر ما والال المعجمة ثوب منسوب الى وذار قرية من سمرقند والزند
 سجي ثوب منسوب الى زندنة قرية بجازي كذا في المغرب **قوله** والاكاف جازا لانه
 مطلقا **قوله** الامن وارثه نفس عليه لا الكاف وغيره **قوله** فقالت عايشة رضي الله عنها
 بسما شربت **قوله** اي جبت فان الشراء من الاخذ **قال المصنف** ان الله اطلع
 وحبا به مع رسول الله **قوله** هذا على سبيل التوضيح والتمهيد **قوله** فلما
 كذلك بل لانهما نظرا **قوله** فلهذا يكون اي الوعيد قوله لذلك اي لكون البيع
 الى العطاء قوله تطرفا به اي بالبيع الى الطعام **قوله** دليل على انه للربوا لا لعدم
 القبض **قوله** فيه بحث **قوله** وبانه اما لو جعلنا بارا ما بعها **قوله** انت انظر
 الراجح الى الموصول باعتبار كونه عبارة عن الجارية **قوله** والاولى ان يقال حبسا
 الجارية بقبضه وجه الف وقبضه **قوله** فيه بحث ثم اعلم ان الضمير الاول
 في قبضه راجع الى الجوز والضمير الثاني في قبضه راجع الى الفساد **قوله** وفيه
 اما اول فلان كونه مجتمدا فيه **قوله** يجوز ان يقال المراد من قوله مجتمدا فيه
 انه محل للاجتهاد قابل له وقوله خلاف دليل على ذلك فانه لو لم يكن محل
 لم يخالف فيه الشافعي فليست بر **قوله** ومع ذلك تعدى فساد ذلك **قوله** واما
 بان السلم مباه على المصايقه فلذلك اعتبر فيه شروطا لم يعتبر في مطلق البيع
 فبما سببه لسراية بخلاف ما نحن فيه واجبا في الكافي جوابا عن فراجعه **قوله**

لان ثمن المائة قال البيهقي في المدبر **قول** يعزل لقوله ولا تشكل **قوله** والثاني في
قول معطوف لقوله احدهما انه قابل للمتن **آه قال المصنف** ومن اشترى سبعا في
 فرد الطرف **قول** ذكره استطراد في فانه ليس من مسائل البيع الفاسد
قال المصنف كما اذا ورثها **قول** وصورة ارثها بان كان له في فاسم فاقبل
 التحليل والسبب في ورثها الوارث **قوله** لا يقال الورثة الى قوله لان ثبوت
 الحكم **قول** قوله لان ثبوت الحكم آه جواب لقوله لا يقال الورثة آه **قوله** لانه في
 الحقيقة آه **قول** جواب لقوله لا يقال بنى لبي حتى يد عليه ولم **قوله** لانه في
 آه **قول** جواب لقوله لا يقال فساد البيع آه **قوله** كما مع كونه شرطا آه **قول** مقتضا
 الزيادة العارية عن العوض وفيه بحث **قوله** لانه مال **قول** جواب لقوله لا يقال
 يطبق آه وقوله مال اي في حكم المال **قوله** فلما بد ان يفسر قول المصنف **قول** كيف يستقيم
 هذا الكلام بعد ما فسر المصنف فسر **قوله** وبيان احكامه بالادلة آه **قول** في
قال المصنف لان الاجل في البيع العين **قال** قيد المبيع به احراز عن المصنف
 فانه مبيع دين وصح الاجل فيه بالنص **قوله** والمرث بجرى آه **قول** ان اراد
 بجرى فيه تبعا لانه فلما عين وان اراد جريانه بطريق الاستقلال فظاهر
 لذلك فليتا مل في دفعه **قال المصنف** ومن شرى نغلا على ان يحدوه البايع وشركه
 فالبيع فاسد **قول** اراد بالنقل المصروف سمية للشئ باسم ما يؤول اليه كذا في شرح
 الحاكي وضير بشركه للنقل بمعناه الحقيقي على طريقة الاستخدام **قال المصنف** وقيل
 قدوم الحاج حاجز البيع ايضا **قول** لعط ايضا من كلام صاحب الهداية **قال المصنف**
 ولنا ان الفساد للمنازعة وقد ارتفع قبل تقررته وسنده الجحالة في شرط
 زائد لاني صلب العقد فيمكن اسقاطه **قول** يعني على صلحكم ما عند زفر
 فالنكاح الى اجل حايروا الشرط باطل كما صرح في النكاح **فصل في احكام**
قوله والبيع عندنا آه **قول** اي يطلق عليه البيع **قوله** غير ما **قول** في اول البيع
قوله بخلاف الصريح **قول** منها نوع مساجحة **قوله** وقد ان يكون في العقد مالان
 لعائق سند ذكره **قول** ذكره بعد ورق تخميناً وهو قوله وشرط ان يكون
 في العقد عوضان كل واحد منهما مال لتحقيق ركن البيع آه **قوله** وقد تقدم الكلام

فيه **قول** في اول البيع الفاسد **قال المصنف** لان النبي نسخ للمشروعة
قول جوابه وبالله العون ان اراد بالمشروعية ترتيب لثمرات المطلوبة
 من النبي عنه عليه شرعا فلان ذلك ولان التقادير بين النبي والمشروعة
 بهذا المعنى كيف وهو اول المسئلة وان اراد بها الماذونية شرعا
 فنفسه ولا يلزم من انتفاء الماذونية شرعا انتفاء ترتيب الاحكام فليقال
قوله او بالميتة **قول** ظاهره عطف على بالدارهم ولا يوافق للمتن اذ لا
 تخصيص فيه للميتة بجعله ثما للشمول عام **قوله** ولنا ان البيع الفاسد مشروع
 باصله **قول** لعل قوله مشروع باصله مجاز عن مفيد الملك بقرينة اخر كلام
 لوجود التلازم من كلامه فتأمل **قال المصنف** وركنه نيابة المال بالمال **قول**
 معنى حقيقة والا فركنه الاحاب والقبول او ما دل على ذلك **قال المصنف** وفي
 الكلام **قول** اي الكلام مفروض فيما اذا كان في العقد عوضان مما بالان
قال المصنف والنبي **قول** معارضة للدليل الثاني **قال المصنف** بقرينة المشروعة
قول معنى ترتيب الاحكام المطلوبة منه عليه شرعا لا بمعنى الماذونية شرعا
المصنف لاقتضاء التقصور **قول** يعني تقوره موجودا شرعا تقورا مطابعا
 فاذا كان موجودا شرعا يترتب عليه لانا والاحكام المطلوبة اذ معنى الوجوب
 الخارج على بن في موضعه **قال المصنف** فففس البيع **قول** مع قطع النظر عن ضعفه
قال المصنف مشروع **قول** اي ماذون فيه فقوله فففس البيع ما قصه واثارة
 الى الجواب عن دليل الثاني والعا لم يستللف بل عطفه للتعقيب لذكر
قوله ليكون النبي مانعا عن ذلك **قول** اي عن المشروعة **قوله** لكن لا بد فيه من نسخ
 مقتضى المصنف **قول** قوله مقتضى النبي حال **قوله** لانها من مواجب العقد **قول** الظاهر
 ان يقال من مواجب الملك لانه اراد بالعقد الملك لما ثبت به مجازا كما في
 عين **قوله** والجواب عن الاول انه ممنوع آه **قول** لا يرد عدم ثبوت الملك بالقبض
 في البيع لما بطل كونه كلاما على السند **قوله** لان الشرط مقرر الغير **قول** ولهم
 ان يقول الفساد اسد الغير ايضا **قوله** فان قبض يوجب لصحان **قول** ان
 بعد الملك ففسد ليس الكلام فيه وان اراد حين قيام البيع وان لم يملوا

رد عينه فلا يلزم اجتماع البدلين في ملك شخص ولو صح ما ذكره لملك المعصوب
 بالقبض لجرمان ما ذكره فيه فليتأمل فان جواب القصد يظهر مما سبق في
 باب خيار الشرط من قوله حكاه للمعاضة والمهام بعد محل كلام **قول** بيان لباب
 اشارة الى صحة الاذن **قول** في حصول الاشارة مما ذكره خطأ ولعل مراد
 هذا القول **قول** كما اذا قبضه **قول** ينبغي ان يكون الكافي زائدة على ما يدل
 عليه الاذن دلالة في اول الفصل **قول** والقاسد يجب عداه فلم يقتض
قول في التفرع كلام فان للبايع القاسد وجوداً شرعياً ولم يكفي ذلك في ثبوت
 المقضي ثم اقول قوله يجب عداه فلم يثبت المقضي بمعنى يجب عداه شرعاً
 فلم يثبت المقضي شرعاً **قول** ليحقق ركن البيع **قول** ليظهر تحققه فان القاسد
 في المعنى العام للبطل ايضاً **قول** فان كان الاول كان آه **قول** كان الظاهر
 يقول فان كان الاول فذلك لقوة الفساد لانه عدل عنه الى ما يرب بعد لم يثبت
 من قوله اما اذا كان بعده ولست اقل به قوله بحضرة صاحبه فليتب **قول** فكل
 منهما ذلك اذا كان قبل القبض آه **قول** لا يخفى عليك ان الكلام فيما بعد القبض
 مر مع دليله في تقريره كما ذكره ظاهرة **قول** كذا في الذخيرة والا يصحح والظاهر
قول وهذا ظاهر كلام العدة ايضاً ولا يخفى عليك ما دليلهما من لقوة **قول** وكل
 من ملك بالقبض **قول** ليس في تعيده بقوله بالقبض كثر فائق **قول** وجواب
 آه **قول** لعل المراد من جواز القرف هو ان يرتب عليه لا تركب ثبوت النسبة **قول**
 لانه عند صحة الاخذ آه **قول** الكلام في صحة الاخذ بعد ما تعلق بالدار حتى الغير
 لا يظهر ان يعطل الرجحان بسبق حق الشفع كما ساقى في كتاب الشفعة
قول على ما مر انما من قوله لتعلق حق العبد **قول** والاولى ان يجعل قوله على ما مر
 اشارة الى الادلة الثبوتية التي ذكرها المصنف **قول** بل المراد به ما اخذه لبايع
 في مقابلته لم يبيع عوضاً كان او لعداً ثماً او قيمة **قول** فيه بحث **قول** والقول
 الى قوله على الروايتين **قول** قوله والقرض مبتدأ وقوله على الروايتين
قول وفيه تأمل **قول** لانه انما قال ما رويت لان النزاع كان في الرواية لانه
 بيان المذهب معجوز ان يكون الشك في المذهب يصح بل لا يبعد ان يقال ذلك

هو الظاهر من قوله ما رويت صريح في نفي الرواية لانه في الشك فيها الا ان راوينا
 خلاف اليقين مطلقاً **قول** انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انما لا يتبين
قول فيه بحث فان عدم اليقين سواء كان في المعصوب او من المبيع لفساد
 موافق العقد الثاني ولا يضر تعينه في الاول فقوله انما يستقيم آه فيه
قول لا على الصريح وهو الذي تقدمت آه **قول** يعني تقدمت ذكر ما يورق في تحجب بقوله
 ثم ان كانت دراهم الثمن قائمه بما خذ ما يعينها لانها فيه تعين باليعين على ما
 ابي سليمان وهو الصحيح **قول** لان البحث لما كان لعدم الملكة **قول** بحث في
 ما مشى من الاجت ما هو صورته وقد استشكل قوله بعد ضمان فتمت بان الحكم
 في البحث لعدم الملك واذا ادى الضمان فقد ملك على اصلها ثم اذ يرجع بعد
 ذلك لم يكن البحث لعدم الملك واجواب ان التقديس ليس من باب الملك
 انما ثبت الملك مستنداً بالضمان وفي المستند شبهة العدم وشبهة العدم ملحق
 بحقبة العدم فيما يتبين على الشبهات والصدقة تبين عليها فكان الربح فيعلم
 عدم الملك بالنسبة الى الربح فالملك بعد الضمان يفيد طيب المعصوب لا يرب
 الربح الحاصل لانه بالنسبة اليه كعدم انتهي ونحن نقول فعلى هذا يكون في
 الربح المعصوب المضمون شبهة بحث وفي ربح الدراهم المعصوب المضمون شبهة
 الشبهة او على مقتضى تقريره يكون فيها شبهة الملك ولا تنفعه المبالغة
 ادعائها في كلامه حيث لا يخفى الى كحقه فليتأمل **فصل فيما ذكره قال المصنف**
 والبيع عند اذن الجمعية قال الله تعالى وذر والبيع آه **قول** قال الربيعي وذكرني
 في النهاية انهما اذا تباعا واما يشيان فلما باس به وعزاه الى اصول الفقه
 لابي البير وهذا مشكل فان الله تعالى قد نهي عن البيع مطلقاً فمن اطلقه في بعض
 الوجوه يكون تخصيصاً وهو نسخ فلا يجوز بالراي انتهى وفيه بحث **قول** لقوله
 من فرق بين والتم وولد ما فرق الله بينه احدث **قول** قوله فرق الله
 كوزان يكون دعا على من فرق وكوزان يكون خبر **قول** والاصل فيه ما قال
 صلى الله عليه وسلم **قول** على ان يكون ما مصدرية **قول** ووجه الاستدلال بالاول
 آه **قول** لاحاجة في صحة الاستدلال بادرك وارود الى التكرار نعم تقوى الاستدلال

بكرار الامر **قوله** بقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والته وولدهما استحدث
اقول الدعوى عامة واكثرت مخصوص بالوالته والولد **قوله** فهو بيان لك
بجوزها كالحاق الغير بالدالة اذا ساواه **اقول** دعوى المساواة فيها اذا كان
عما او حال المور والنفس شكلة وللإشارة الى ذلك قال عيسى **قوله** ان
الترام القول بتخصيص العدل **قوله** فانه ظهران العلة هي الرحم المحرمة غير المبتر
فرا بالمالك وبالصغر قصد **قوله** واما الثالث فلان منع التفرق آه **اقول** فيه
بحث **قال المص** لا الضربة **اقول** قال لابن النعمان بالمالك المفهوم من قوله ومن
ملك مملوكين انتهى وفيه بحث **قوله** واطلاق التفرق يدل آه **اقول** لا يخفى ان
قوله وجاز البيع يدل على التقيد نعم لا كلام في اطلاق التفرق الواقع في البحث
قوله واجواب عن الحديث انه محمول آه **اقول** في ادرك وارود **قوله** اوسع
الاخرا **اقول** في ادرك ثم لفظه هنا منع اختلفوا **باب** **الافالة** فان قيل
بالاجواب عن انقاص حد البيع بالافالة قلنا المراد من المبادلة في تحديد البيع
ما كان مبادلة ابتداء لا تراجا بطريق الرفع بقوته مقابلة الافالة للبيع **قوله**
ويمن القبل لامن القول **اقول** في مجموع اللفظ قال البيع قليلا واقالة فسخه **قوله**
والهجرة للسلب **قوله** قال بمعنى زال القول الاول وهو البيع **قوله** وشروطه ان
يكون بالتمسك الاول آه **اقول** لو كان شرطا لا تنقضي بانقضاءه وليس كذلك بل الظاهر
انه من احكام **قوله** واستدل ابو يوسف بمعناه آه **اقول** منقوض بما اذا كانت الافالة
بلفظ فاسخكا وتاركك فانه فتح جميعا مع جريان الدليل فيه **قوله** فلا يلزم
من ارادة المحاذ **اقول** اي المعنى المحاذ **قوله** وذلك مصير الى المجاز مع إمكان العمل
بالحقيقة **اقول** لا يرى انه كعله فسخا اذا لم يكن بيعا ولكن ان تقول بجوز ان
يكون لفظ المجاز محاذ عن المنقول بعلاقة المشابهة فالمعنى لا يلزم من ارادة
المعنى المنقول اليه في موضع لوجود الدلالة على ارادة بعني النقل اليه ارادة المعنى
المنقول اليه في سائر الصور عند عدم النقل عليك بالتدبر فان قيل باذنا
النقل قلنا باستعماله في عرف الشرع في مبادلة يفتقر على مبادلة سابقة فثبت
احكام البيع عليه على ما يقتضيه من كلام ابى يوسف فعند مجاز شرعي في الفسخ **قوله**

لو كان القول بالافالة مبادلة لكانت المبادلة في تحديد البيع
ما كان مبادلة ابتداء لا تراجا بطريق الرفع بقوته مقابلة الافالة للبيع
ويمن القبل لامن القول

معناه على ذلك لتقدير بيعك هذا العبد **اقول** مستعينا بالله لانهم ان معناه
بل معناه بيعك هذا العبد لكتبت بعتة مني سابقا فانه ليس محاذ عن مطلق
بل عن بيع كاي بعد بيع بينهما في هذا المحل على ما يردى عليه كلام المحب ايضا
خلف عن الحقيقة في حق الحكم عند ابى يوسف ومحمد كما حقق في علم الاصول
قوله وذلك يقتضي نفى سابقة العقد **قوله** الاول ان يقول لا يقتضي سابقة
قوله لانه ليس لهما ولاية على غيرهما **اقول** ليصرفا موجب لبيع عنه **قال المص** اما لا
يمكن اثباتها في الرفع **اقول** لفظه اما هي ليست في مقامها والظاهر ان يقول
لكن **قوله** والاول رد المخلف على المخلف **اقول** رد المخلف على المخلف ليس محذورا
ولنه نظار في هذا الكتاب مع ان المقصود من هذا الكلام اثبات ان ذلك مذهبه
اثبات مذهبه فليثبت **قوله** معنى بالاتفاق **اقول** اتفاق ابى يوسف لا يخفى عن بحث
ظهور المانع من البيع **قوله** لان الافالة وان كان لها حكم البيع **اقول** بتعيل لقوله
ولا يشكل بالمقابلة **باب** **المراجعة والتولية** **قوله** وغير اللازمة آه **اقول**
من الذي فيه التحذير ومن القاسد **قوله** اما الاول الى قوله واما الثاني فلان
اقول والمسئلة في قاضي خان **قوله** وذلك لان قوله بالتمسك الاول **اقول** التمسك
غير متعين فكيف يكون عليه ملكا للبايع ولشبهه عليه تعقل عدم جواز المراجعة في
والا وان يقول لا سبيل الى الاول اذ لا يتصور ذلك **قوله** من جنس راس المال
الدرهم **اقول** قوله الدرهم بدل من راس المال **قوله** من الدرهم **اقول** بيا
للجنس **قوله** او من غير الدرهم **اقول** عطف على من جنس **قوله** من الدرهم **اقول** بيا
قوله وعلى العكس **اقول** بان يكون راس المال دنانير ولا يخفى عليك ان
نقله من ذنك الكتابين اما يدل على عدم اشتراط مماثلة الرج راس مال جنس
لا عدم شرطية مماثلة التمسك الاول في الجنس **قوله** واجواب عن الاول اما لا
صدق التعريف عليه آه **اقول** فيه بحث فانه لا يجوز البيع القاسد ويصدق عليه
مبادلة المال بالمال ويجوز ان يعال المعرف هو المراجعة الصحيحة والمراد بالنقل
هو النقل الصحيح الشرعي لان المطلق ينصرف الى الكمال ثم قول ويكن ان يجاز
عن اصل الاعتراض الاول بان يقال المراد بما ملكه هو المملوك المعهود الذي كان

الكلام الى هنا فيه اعني السلع او المراد بالعقد الاول العقد المبرور الذي كان
شككتم فيه وهو بيع العين بالتمش فان السلم والصرف لم يسبق الكلام فيها
بن الجواين ظاهر فان الاول اشمل **قول** واذا لم يكن التمش بنفسه مراد يجعل
اه **قول** لا بد للجار من قرينة وهي غير ظاهرة هنا **قول** شبهة حصول النسخ
بالعقد الاول فبأنه بالعقد الثاني **قول** قوله بالعقد الثاني متعلق بحصول **قول**
سبحي نظيره في كتاب الاكراه **قول** وانما قد بالدين المحيط برتبة الى قوله
الصدر الشهيد وقاضي خان ولم تقيد الطحاوي والعايني واكتفى فيه لما ذكرنا
قول انما لم تقيد اوله داخل في حق الحكم المذكور وهو عدم جواز بيعه راجحة الا
على التمش الاول وانما فائدة لبثت صحة العقد الثاني وعدم تأمل نعم في قوله
والصدر الشهيد بحث وان شئت فعليك بمطالعة البيان **قول** وسيشتر المص الى
بقوله ولو لم يكن الاجل اه **قول** في الاشارة خفاء **فصل** ومن اشترى
مما يقبل **قول** اخرا عن المدبر **قول** فانه لا يقبل نقلا شرعا **قول** فان خفض الطعام
يرى على ان الحكم اه **قول** فيه ان احضرت نازع في كون المفهوم حجة ولو سلم فلا حجة
المنطوق **قول** معروف فابن لصحابة **قول** فيه تأمل **قول** واجيب ان عدم جوازه اه
قول لا تعرض متوجها على الدليل المعقول لا على الاستدلال بالكديث فلا يسم
هذا الجواب **قول** فلم يلحق به **قول** اي بطريق الدلالة **قول** رجوعا الى اطلاق الحديث
قول اي عمومه **قول** ولهما ان ركن بيع اه **قول** اذا استدلل محمد بانه اذا اشترى
العقار الغير المقبوض ببيع بزم ربح ما لم يقين وهو منهي فاجابها عنه **قول** وسع
المانع في العقار فانه عر النقصان وقد يوجد بالرد بالعيب واجيب بانه لا يمنع
قول المحجب هو التام صمير فانه راجح المانع وصمير بانه في قوله واحسب بانه راجح
الى الرد **قول** لكن لتحضض لبيان انه لم يدخل في العام اه **قول** فيه بحث قال
لفظ ما لم يقين تناول العقار ايضا والعكس كخصه بالمنقول **قول** وان لم يكن وقع
التعارض اه **قول** فيه تأمل اذ لا يظهر التعارض بينه وبين ما روي سند
الاعرج **قول** وبه وبين اوله الجواب **قول** ان كان محضه لا دولة الجواين كيف
يوجد التعارض **قال المص** والاجارة قل على هذا الخلاف **قول** قال العلامة

لا كان على شرط الاول

الكافي وفي الايضاح ما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لان صحة
بملك الرقبة فاذا ملك المقر في الرقبة ملك المقر في التابع وما لا فلا
وفي القواعد الظهيرة وقيل الاجارة لا يجوز بلا خلاف وهو الصحيح لان المانع
لمرلة المنقول والاجارة مملكتا لم يقع فيمنع جواز ذلك وفي الكافي
وعليه انتهى قوله لان المانع بمنزلة المنقول اه في الفصل التاسع عشر
من الأصول العبادية والشيخ الامام ابو الفضل الكرماني اورد عليه اشكالا
انه اذا اجر المسمى جوب قبل القبض يجوز ولو صح ما قال لا يجوز انتهى قال ابن
البرارني وانت خير بان العين فليتم مقام المنفعة في حق ارتباط الاليتين فمطر
اذن الى ما قام به المنفعة انتهى وما ذكره تأييد للاشكال لاجواب عنه كما يوتيه
ظاهر عبارة **قول** لعدم تعينها بالعين اي في النفوذ **قول** فيكون الدليل
من المدعي **قال المصنف** وكذا الخط لان كل التمش صار مقابلا بكل البيع فصار
رامبتدا **قول** قوله وكذا الخط اي لا يلحق باصل العقد قوله فلا يمكن اخراجه
اي خارجا عن التمش عن المعاملة بكل البيع قوله فصار اي كل واحد من الزيادة
والخط قال في الذخيرة وفي المحيط البرماني في الفصل الحادي عشر من كتاب
البيع واذا وحب بعض التمش قبل القبض وبراءه عن بعض التمش قبل القبض
فموجب ايضا وان كان البايع قد قبض التمش ثم حط البعض وحب البعض
بان قال ومبت منك بعض التمش او قال حطت عنك بعض التمش صح و
على البايع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابرأك عن بعض التمش بعد
القبض لا يصح الا براءته ووجه الفرق مذکور في الكتابين المذكورين فانه
فانه مهم في العاية **قول** واذا صح يلحق باصل العقد لان الزيادة في التمش كما
لوصفه **قول** الزيادة في الكميات والموزونات والمعدودات ليست
لوصف فكيف يصح الالتحاق اذا كانت مبيعة ووصف الشيء يقوم بذلك الشيء
قول وعندئذ المراد بالوصف هو كون العقد حاسرا او راجعا وعد لا على
عكس سياق الكلام ولو صح ما ذكره لبقى التماس الخط بلا دليل ولا يخفى بانه
قول فان قيل لو كان حط البعض صحيحا لكان حط الكل كذلك اه **قول** اعني بطريق

الاتحاق والاختصاص الكلي صحيح بطريق البر والصلة بالاتفاق **قوله** فالشرط
 فيه قيام الثمن **اقول** والالم يكن بيا **قوله** لانه اما ان سقى بيا باطلا **اقول**
 كما سبق في احكام البيع الفاسد **قوله** فيلحق حط البعض **اقول** لا يكفي لثبوت
 الاتحاق عدم المانع منه بل لا بد من المقضي ايضا ولم يثبت فلا يستقيم
قوله والزيادة في البيع جازة **اقول** بعد الهلاك **قوله** حيث يلزم من ثبوت
 بقرضه **اقول** العبارة الصحيحة بقرضه من ثبوتها يلزم تقدم معمول في خبر
 عليه وتصحيح ما في الكتاب جعل المذكور تفسير للمقدّر قبل ان **باب**
قوله لما فرغ من ذكر ابواب بيع التي امر الشارع بمباشرتها **اقول** لا يقال
 الفاسد من جملة تلك الابواب وليس مما امر الشارع بمباشرتها لان كون اكثر
 الامور بالمباشرة يكفي لغرضه **قوله** عن العوض المشروط **اقول** صفة العوض يدل عليه
 تعريف السفاح في الكتاب بقوله الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين
 في المعاوضة الكاف عن عوض شرط فيه تدبر وبذلك عرف المصنف في هذا
 الصحيفة **قال المصنف** الربوا محرم في كل ميكيل **اقول** في اكثر النسخ الربوا في كل
 ميكيل وموزون مع كونه ومعناه حكم الربوا وهو ثبوت الحركة ثابت او حال
 او جارا يستقر في كل ميكيل **قال المصنف** هذا مثل **قوله** قال ابن السهم كمثل
 الذرع والعدولياس من اموال الربوا انتهى ويمكن ان يقال لالف في العدد
 للعدد والمراد الميكيل والوزن **قوله** ومعنى التامير **اقول** كان الظاهر هو
قوله وكذلك في الموزون **اقول** اي وكذلك المراد بالمانعة في الموزون المانعة
 من حث الوزن بدليل وزنا بوزن حذف قوله بدليل لدلالة سياق الكلام
 على تقديره **قوله** حيث لا يكون لها اثر في تحريم النساء **اقول** ضمير لها راجع
 قوله واجنبية شرط **قوله** ولعل ان يقول الى قوله لانها لا ينفك عن التقابل
اقول فيه بحث فانه اذا لم يجد الجنب لا يظفر انتقاء التقابل والتوى وانتقاء
 تقيم العائق **قوله** ولعل ان يقول فاما يلزم حرمة الربوا عند فوت شرط اكمل
اقول اذا كان مراعاة شرط اكمل واجبا على ما يدل عليه كحديث فترك الواجب
 حرام لا كرهه **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحركة ما هو حرام لغرضه وهو معنى

الكراهة **اقول** فيه بحث فان احكام ما ثبت بدليل قطعي وهو المكروه هو التاب
 بطني كالغرض والواجب لا يرى الى مقابلة البيع المكروه بالفاسد فيما سبق
قوله ولعل ان يقول قد تبين ان الممانعة شرط لجواز البيع في الربوا وعلته
 واجنبية **اقول** فيه بحث فان المعدل هو وجوب الممانعة لانفسها **قوله** وان كان
 علة ذلك عنده غير القدر **اقول** اذا كان علة ذلك غير القدر صدق ان القدر
 لا يحرم النساء فلا يظفر وجه التحصيص **قوله** وشبهة العلة ثبت بها شبهة اكمل
 الى قوله لمحقق شبهة الوجوه الربوا **اقول** انت خير بان التاب حقيقة العلة
 حرة الفضل لا حقيقة الفضل فبني ان ثبت لبشبهة العلة شبهة حرمة العوض
 لبشبهة الفضل فلا يجوز بيع المردوي بالمردين والعبد بالعبد فقي ما ذكر
 الشارع معاملة لا يجد شيئا الا يرى الى قول المصنف بعد سطور فاعلم
 لو باع الحنفية بجنسها الى ان قال توهم الفضل فليتب **قوله** وهو ما ذكرنا **اقول**
 قوله قبل نسخة اسطر كتمان وهو قوله وما جرى فيه ربو النسبة مال الربوا من وجه
اقول فاجواب بان الجملة التارخ وتطرق احتمال التاويلات معناه ان
اقول اذا تعارض المحرم والمبيح فالمرجح للمحرم احتياطا على ما فصل في كتب الاصول
 وهذا يكفي للاستدلال بالاشافعية يستدلون بما يروى عن عبد الله كما
 يكفي على من نظره كجهم **قوله** فان قيل اجماع الصحابة على حرمة النساء **اقول** قوله
 الصحابة مبتدأ وقوله على حرمة النساء خبره **قوله** واما الثاني فلان الرغوان
 ممتنع **اقول** لا يظفر كون هذا اختلافا في معنى الوزن بل ذلك اختلاف في
 من الموزونين **قوله** لان انطلاق الوزن في عليماح بالاشراك للفقهاء لا يكفي
 عليك ان نفى اشراك معنى الوزن مما يفهمه المبداء **قال المصنف** وعن ابي يوسف
 انه يعتبر العرف على خلاف المصنف لانه ان المصنف على ذلك لمكان العادة وكما
 هي المنطوق اليها وقد تبدلت **قوله** استقرض الدرهم عددا ووسع المديق
 على ما هو المتعارف في زماننا ينبغي ان يكون مبنيا على هذه الرواية **قال المصنف**
 صلى الله عليه وسلم العضة بالفضة ما وما **اقول** قال لا تنافي في المطرزي ما
 بوزن ما مع معنى خذ منه قوله لثما ما يوم اقروا كتابه اي كل واحد من المتعاقدين

قوله وكيفية القول لا تخرج في ذلك
 من علة ذلك فلو كان
 القول ان العلة
 ان كان

قال المصنف في قوله
 والاشافعية يستدلون
 بما يروى عن عبد الله
 كما يكفي على من
 نظره كجهم
 قوله فان قيل
 اجماع الصحابة
 على حرمة النساء
 قوله الصحابة
 مبتدأ وقوله
 على حرمة النساء
 خبره قوله واما
 الثاني فلان
 الرغوان ممتنع
 قوله لا يظفر
 كون هذا
 اختلافا في
 معنى الوزن
 بل ذلك
 اختلاف في
 من الموزونين
 قوله لان
 انطلاق
 الوزن في
 عليماح
 بالاشراك
 للفقهاء
 لا يكفي
 عليك ان
 نفى اشراك
 معنى الوزن
 مما يفهمه
 المبداء قال
 المصنف وعن
 ابي يوسف
 انه يعتبر
 العرف على
 خلاف المصنف
 لانه ان المصنف
 على ذلك لمكان
 العادة وكما
 هي المنطوق
 اليها وقد
 تبدلت قوله
 استقرض
 الدرهم عددا
 ووسع المديق
 على ما هو
 المتعارف في
 زماننا
 ينبغي ان يكون
 مبنيا على
 هذه الرواية
 قال المصنف
 صلى الله عليه
 وسلم العضة
 بالفضة ما
 وما قوله
 لا تنافي في
 المطرزي ما
 بوزن ما مع
 معنى خذ منه
 قوله لثما ما
 يوم اقروا
 كتابه اي كل
 واحد من
 المتعاقدين

يقول لصاحبه ما قيتا بيان والقصر خطا انتهى وفي شرح المسلم للنواوي فيه
 لغتان المد والقصر فصح واسمهما واحد ما كان فابدت اللين من الكفا
 ثم قال دخلتا الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر وقالوا الصواب المد
 والفتح وليست بخلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وان كانت قليلة انتهى **قوله**
 وقد تقدم دلالة على الوجوب **قوله** في اويل هذا الكيا وهو قوله فان قيل قد
 بيعوا بوجوب البيع وهو مباح احب بان الوجوب يصر الى الصفة **قوله** و
 ما مد ود على وزن ماع ومعه خذ **قوله** فمضى الحديث والبيعوا
 بالفضة فانما كل مسلم لصاحبه ما يؤمن وفيه بحث بل المعنى متقابلين ما دونهما
قوله اي كل واحد من المتقدين يقول لصاحبه **قوله** لو صح هذا التفسير
 ان يكون القبض شرطا في غير الاثنان ايضا اذ لفظ ما وما مذكور في الخط
 والشعر بالشعر فليتا **قوله** المدلول عليها **قوله** يعني ظاهرا **قوله** واما عنده فبا
قوله فيه بحث فان القبض اذا كان شرطا عنده يكون التعيين ايضا كذلك
 اذ لا يوجد القبض الا وان يوجد التعيين فان قيل مراده اشتراط التعيين من
 حيث دلالة الحديث قلت انتقاده ايضا ثم عنده **قوله** ولا يقال لمك
 العمل بعموم المشترك **قوله** لا يقال فيه بحث فان عموم المشترك ارادة كذا
 معني المشترك من لفظ واحد وما نحن فيه ليس كذلك وكذا الكلام في
 الجميع من الحقيقة والمجاز لاننا لم ان ما نحن فيه ليس كذلك لا يرى الى قوله
 صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر
 بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يابى الحديث على ما ذكر في الكتب
 المبسوطة **قال المصنف** ويجوز مع الفلاس يفلسن باعيانها **قوله** الصير راجع الى
قوله اما الاول فلان الفلاس **قوله** ولانه كالي بكالي **قوله** واستدل على
 بقاء الاصطلاح **قوله** لكن يقول ليس قصد المصنف بذلك لاستدلاله
 المبالة في السند **قوله** والاول مره **قوله** الظاهر انه لا مجال للمنع فان لا
 في جميع العقود هو العمل على الصحة ما امكن العمل عليها حملا لامور المسلمين
 الصلاح وتحسينا للنظر بهم ولا يخفى عليك ان كان حملا عليها هنا فان الوزن

ليس مخصوصا عليه في النحاس والتعارف في المسكوك مشترك بارة تكون وما
 بالوزن فليتا **قال المصنف** لانه كالي بكالي وقد نهى عنه **قوله** روى عن
 الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الكالي بالكالي قال ابو عبيد هو النسبة
 بالنسبة وقال صاحب الفائق كلا المدين كلوا فهو كالي اذا اخرجه
 كلوا الله بك كلا العراي الطوله واشتهر وتأخر او كالة النساء وكالات
 في العظام سلفت **قال المصنف** لانها من اجزاء الخط **قوله** وانما لم يقل اجزا
 لان من اجزائها التحالة ايضا **قال المصنف** فكذلك اجزائها **قوله** كان الظاهر ان
 يقول فكذلك اجزائها لانه عدل الى هذا الشارة الى انها مبيعة ايضا في
 امثال هذا البيع **قوله** واجبيان حرمة الربوات تناسي بالمساواة في الحقيقة او
 الشبهة **قوله** قوله في الحقيقة او في الشبهة يحتمل ان يكون قيد للمساواة بمعنى
 قوله فان حرة النساء لا تناسي بالمساواة اي بشبهة المساواة التي في
 النساء لا استدلال بشبهة الفضل شبهة المساواة ايضا ويحتمل ان يكون قيدا
 للربوا وهو الاسباب لقوله فان حرة النساء **قوله** والاول اقرب فليتا
 خير بان قوله ويجوز ان يقال له يعين الاحتمال اشك والالزام التكرار **قوله**
 ويجوز ان يقال احرة تناسي بالمساواة فلا بد من تحققها **قوله** بان يكون
 كلا المدينين نسبة فانه لا يجوز للزوم الكالي بالكالي **قوله** ومتساويا وكليا
 قيل حالان متداخلان **قوله** فليتا يعني ان يكون بمعنى مكملين لكن الظاهر
 عندي ان اصفا كليا على التميز على النسبة اي متساويا وكليا مامل وسجي
 من الشارح تفسير كليا بقوله اي من حيث المكيك في شرح قوله والرطب
 يجوز متماثلا وكليا فذلك كالتفريق كليا بتميز **قوله** لقيام المجانسة من وجه
 مع انتفاء المسوى **قوله** باجزاء بعض اخر **قوله** كذلك ايضا **قوله** لانها جنسان
 لا خلاف لمتن **قوله** لا يقال اخلاف المقاصد حاصل في الخط مع ليق
 مع انها جعلتا مما متحدى الجنس من وجه اذ المسئلة اتفاقية فباللهما
 لم يجعلتا الدقيق والسويق كذلك لان الخط اذا قلت صارت بالعلم بها
 جنس اخر لا خلاف للمقاصد فاذا اوقت الاجزاء يصير المتفرق غير مجتمع ايضا

ففي الخط مع الدقيق سبب الاختلاف من وجه حاصل مرة وفي الدقيق مع السو
 مرتين فافرقا قليلا **قوله** والذي يظهر من ذلك ان الوزن يشمل الكل اي
قوله اي وزن السمس في الحال عند المبالغة يشمل اي يظهر مثوله اما عند
 التميز **قوله** وهذا لان الكل والسمس بوزان **قوله** يعني بوزن الكل الذي
 جعل شيئا فيعلم مقداره وبوزن السمس الذي جعل في مقابلة ويعلم قدره
 ايضا ثم يخرج الدهن من السمس فيوزن النجيم فيعلم مقدار النجيم
 يعرف قدر الكل المستخرج من غير احتياج الى وزنه ثانيا بل يكفي الوزن
 للسمس لسلك الموقفة فلعل المراد من تعريف الوزن اياه في الحال هو هذا
قوله وفي ذلك اختلاف الجنبين ايضا **قوله** هذا طريق اخر لها لا يثبت
 مدعاها **قوله** لا اذا **قوله** مقول لقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** فاورد عليه
 حديث سعيد **قوله** الظاهر ان يقال بعد **قوله** من اطلق الاسم عليه **قوله**
 اسم التمر **قوله** ولعل غير باختلاف دون الاختلاف **قوله** الفرق بين كلامي
 والاختلاف سبق في باب الوحي الذي يوجب كجده والذي لا يوجب
قوله ومن الرواية يعقوب قول من قال **قوله** في بحث فان تقويتها
 انما هي باعتبار التقاوت الصنعتي اذ بذلك لا يمكن الوقوف على المساو
 سواء اطلق الاسم ولا بعد ان يكون من جنسه **قوله** ولعل ان يقول
 هذا انما يستقيم **قوله** ولكن نقول المراد بالضمير الرجوع الى الاسم في
 عقده عليه هو معنى المسمى بطريق الاستخدام او يقال المضاف مقدرا
 على سماه بقرينة جعله معقودا عليه لظهور ان ما عقده عليه لعقده
 حقيقه لا الاسم فانه وقع الاشكال **قوله** لان ذلك باعتبار انه لا يوزن
قوله وينبغي ان يستثنى منه لحم الدجاجة فانه يوزن في اكثر البلاد **قوله**
المص وكذا جروا وما اذا لم يتبدل بالصنعة **قوله** ولعل المعنى وكذا يختلف
 ملك لاصول بحسب اختلاف الاصول لا كما دأبوا معها اذا لم يتبدل بالصنعة
 فان ملكه لا جراه اذا تبدلت بالصنعة زال الاتحاد مع اصلها فلا يكون
 احلاها لاختلاف اصولها بل للصنعة كما يجزوا لآلها والفقهاء على ما يفسر

قوله في البحث
 في قوله في البحث
 في قوله في البحث

قوله قل مراده **قوله** القائل صاحب النهاية **قوله** فكأنه يقول اختلافي الاصول
 اه **قوله** ما هو من الجبزية **قوله** لا يقال لو اختلف الجنس **قوله** يعني اذا
 غلب جانب المقصود على جانب السائل حتى عد المختلفان مقصودا مع
 اصلها جنسين مختلفين ينبغي ان يعد مختلفان فيه متحدين في الجنس اذا
 المقصود منهما **قوله** على ذلك لتغليب فلا يجوز بيع لبن البقر بلبن الغنم
 واذ كان مراد القائل ما سمعت فلا يذفع ذلك بما ذكره الشارح في خبره
 الا وكما لا يخفى بل لابد من بيان الفرق **قوله** فلان الصورة ما يحصل منه
 في الذهن اه **قوله** فعلى هذا يكون ذكر المعاني مستغنى عنه لعموم الصور
 لها ولا فخر ان المراد بالصور الاسكال **قوله** قال **المص** ولا ريب ان المولى
 اه **قوله** قال العلامة الكاكي وفي المبسوط فلو كان على العبد دين فليس
 ربوا ايضا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد لان كسبه مشغول
 بحق عتائه فلا يسلم له ما لم يفرغ من دينه كما لو اخذه لايحتمل العقد سواء كان
 اشترى منه درهما بدرهمين او لالا ما اعطى ليس بعوض سواء كان
 او اكثر فعليه رد ما قبض كحق الغنم وكذا ام الولد والمدر بلان كسبه
 بخلاف المكاتب لان المكاتب صار كاسحر يدا ومرتقا في كسبه فنجري الربو اليه
 وبين مولاه كما يجري بينه وبين غيره انتهى وفيه اشارة الى انه لا ريب ان
 المولى وعبد اذا كان على العبد دين وما ذكر في الكتاب يدل على
 جريان الربو بينهما اذا كان عليه دين لعل ما في المبسوط على مذهب الامام
 فان المولى يملك كسب لمديون عندهما كما يحكي في الماذون فراجع **قوله** لا
 العبد وما في بين ملك لمولاه فلا يحقق البيع **قوله** اي مع عدم تعلق حق
 احده به وانما قيدنا بذلك لئلا يرد على التفرع اسكال بان مجرد الملكية لا يفي
 البيع لا يري ان ما استدلل به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على تحقق الربو
 بينهما اذا كان العبد مديونا فليقال **قوله** وعدم تحقق الربو **قوله** فاما
 في صحة هذا التفرع فانه يلزم منه المصادرة **قوله** بعد وجود البيع بحقيقته
قوله اي صورة وظاهر **قوله** فصار كالا جنبي صحق الربو **قوله** اي شبهته

اتخذ

اذا شبهه كافي في المحرمات **قال المص** ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا ربوا
 بن المسلم واخرى في دار الحرب **قول** قال ابن القز قال في المغني ان من
 جبر مجبول لم يرو في صحيح ولا مسند ولا كتاب موثوق وهو مع ذلك
 محتمل ويحتمل ان المراد بقوله لا ربوا النبي عنه الربا كقوله تعالى فلا رقت ولا
 فزون ولا جدال في الحج انتهي وعلى تقدير صحة لا يصلح مقيدا للمطلقا مثل لا
 تأكلوا الربوا اذ لا يرا ديجز الواحد على الكتاب قبل المراد من المقصود
 الربوا في مال محظور ومال اهل الحرب غير محظور الا لعارض العذر فليقل
باب الحقوق قوله وفسره كل واحد **اقول** بكل حق هو له **قوله** لا يفتقر
اقول لان المراد بالبيع هنا **قوله** نقل لقوله ولا يفتقر **اقول** واحتج ان يتم
 المشا اذ ذكر ما يدل على توابع الشيء تحت التوابع **قوله** لانه ليس لفظ عام **اقول**
 نقل لعدم جواز البعثة بالمعنى المذكور **قوله** ولا من لوازمه **اقول** اي من لوازم
 المعنى الموضوع له **قوله** يدخل الطولية بتعا **اقول** فبحث فانه يدخل في اللفظ
 الدال على التوابع اصلا لا في المنزل بتعا **قوله** لا يذكر ما ذكرنا وهو قوله كل حق
اقول لا يستأثرناظر الى قوله ولا يدخل الطلقة وقوله هو راجع الى قوله فاذكر
قوله واما البيع فتمليك العين اه **اقول** معقضي كلام المصنف ان كليهما معتقد
 للانتفاع لكن الانتفاع في الاجارة لا يمكن بدونه بخلاف البيع فشرحه لطلب
 ظاهر المشروع وايضا ان اراد بقوله لا المنفعة انه ليس بتمليكها فقط
 فم ولا يفيد وان اراد انه ليس بتمليكها اصلا فم لم هو لملك العين والمنفعة
 ايضا والانتفاع بالمرور والارض السخنة فمكن على ما ذكرناه ويدفع بان اراد
 المنفعة في الحال فليقل فان البيع من غيره ليس منفعة في الحال **قوله** لا
اقول يعني في الحال **قوله** ووجد الضمير اه **اقول** اي وجد الضمير في قوله بشرط
 وفي قوله بدونه ونحن نقول فيه فان توجيه الضمير لكونه للطريق يشهد
 لذلك قوله لا بشرط الطريق وحكم الشرب والسبل يعلم بالمقاييس كما لا يخفى
باب الاستحقاق قال المص وقيل بشرط القضا بالولد **اقول** في
 النهاية ومعراج الدراية ثم القضا باستحقاق المبيع على المشتري لا يوجب

قال المصنف في البيع
 والانتفاع بالمرور والارض
 السخنة فمكن على ما ذكرناه

الفسخ العقد الذي جرى منه ومن البايح ولكن يوجب وقعه على
 اجازة المستحق انتهي وفي غاية البيان خلاف ذلك وفي الفتاوى
 طاهر الرواية انه لا يفسخ وقال ابن الهمام وفي الذخيرة مما يجب اعتبار
 فصل الاستحقاق وان استحقاق المبيع يوجب توقف العقد السابق
 على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه في ظاهر الرواية انتهي واعلم ان المستحق
 في ان البيع متى يفسخ **اقول** قيل اذا قبض المستحق وقبل ففسخ القضا وانما
 انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعة بالتمسك حتى لو جاز المستحق بعد ما قبضه
 او ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعة يصح انتهي كلام ابن الهمام **قوله** ومجي
 فيكون له **اقول** الواو في قوله ومي حاله **قوله** والاخبار لا بد له **اقول** اي
قوله من مجزبه **اقول** يعني محقق **قوله** اما اذا ادعى الولد كان له لان الظاهر
اقول لكن الظاهر لا يصلح حجج الاستحقاق **قال المص** وعن ابي يوسف لا يرجع فيها
اقول قوله فيهما اي في البيع والرهن ولا يخفى عليك في قوله او قال رهن
 اه من جعل الشيء مقيما عليه نفسه فليقل فانه يجوز ان يقال تقدير الكلام اما
 في الرهن فبالاجماع واما في البيع فلان الرجوع اه وترك التفصيل للاجتماع
 المضم **قال المص** ل هو وثيقه لاستيفاء عين حقه اه **اقول** وفيه بحث وان
 وراجع آخرت باجر **قوله** لقضته تحريم فوج الام لان الشهود في شهادتهم
 الى بعين **اقول** انت خير بان التضمن المذكور حاصل بدون التعيين ايضا
 كما في تحريم فوج الاخوات والبنات ولعل المقرض للاحتياج الى التعيين كقول
 التضمن فيه اظهر **قوله** والدعوى ليست بشرط **اقول** في حقه الفرج **قوله** لم ي
 التناقص مانعا **اقول** اذا ادعى اكرهية ولا يتقضى طرية اذا لم تدع **قال المص**
 وقيل هو شرط **اقول** تذكير الضمير لراجع الى الدعوى كونه في تأويل ان ي
 وهذا مطرد في المصادر الموثقة او في تأويل الادعاء او باعتبار آخر **قوله** وقيل
 يوم او يومين **اقول** من وقت الخلع **قوله** واما في الثلث فلا يمكن ذلك **اقول**
 اي فرض المسئلة فيما اذا لم يمكن انقضاء العدة والتخلل بعد الطلاق الذي
 اقامت البنية عليه **قال المص** وذلت المسئلة على ان الصلح اه **اقول** وسجي

قال المصنف في البيع
 والانتفاع بالمرور والارض
 السخنة فمكن على ما ذكرناه

قال المصنف في البيع
 والانتفاع بالمرور والارض
 السخنة فمكن على ما ذكرناه

ايضا في مسائل شتى من كتاب ديبك **فصل في بيع العتق**
لان بيع العتق في صورة اه **اقول** لان الاستحقاق قد يكون بالمهبة **قوله** لا
يستحق انما يستحق اه **اقول** كلمة انما لا تلزم قوله من صور الاستحقاق
قوله لا يملك بالملك وبادن المالك **قوله** ونحن نمنع انحصار طريق ثبوت الولا
الشرعية في ذنك **قوله** لان التملك من غير المال لا يتصور **اقول** فنه منح في
وصي اليتيم مثالا ليس بالملك لال اليتيم وملكه بالبيع بالاتفاق وايضا
كان اضافة من قبيل العلم الى الفقه يكون قولنا بقر فملك في معنى
تملك ذمعا به بقر هو تملك **قوله** فلان اهلية التصرف بالعقل والولي
اقول الاولى هو القصر على العقل على ما سيجي في المادون ليشتمل بيع الصبي
العقل الفضولي **قوله** واجواب ان قوله لا يتبع منى عن البيع اه **اقول** وانما
لم يجب ان النسي يقضي المشروعية كما سبق لانه يحكم الى فساد البيع قليلا
قوله والقدرة على التسليم اه **اقول** فيه بحث فانه ذكر في مسئلة بيع الاباق
عاد من الاباق حيث لا يتم العقد في ظاهر الرواية ويحتاج الى عقد جديد
وقع باطلا فان جاز المحل القدرة على التسليم وقد فات وقت العقد
فانعدم المحل فافرة من مخالفة لذلك لان يكون هذا مبني على غير ظاهر الرواية
وهو غير ظاهر **قال المص** وهو قول محمد لان الاصل بقاء **اقول** اذ الظاهر
ما وجد **قوله** لان محل العتق هو الرقبة اه **اقول** لتعيل لقوله ولا يشك اه **قوله**
ولهذا لا يصح ان يعتق اه **اقول** وعندى معنى قوله ولهذا لى ويكون محلا
هو الملك الكامل لا الملك المستند **قال المص** ولما ان الملك ثبت موقفا
اه **اقول** لعلمنا بقولان في اجواب عن تعلقه بالحديث ان المراد بالعتق هو
العتق الكامل النافذ وهو عندنا والعتق مالك له ملكا تاما وان عثم
العتق للنافذ وغيره يعم الملك ايضا بل فرق فليسا **قوله** وهذا بعيد
الا **قوله** اه **اقول** لان في الاول البائع مالك لرقبة المبيع والوقف حتى الممن
قوله ولهذا استحق الزوائد المتصلة والمنفصلة **قوله** الى هنا كلام صاحب
النهاية **قوله** بل يكفي فيه حكم الملك والغصب يعنده **اقول** يعني الغصب يعنده حكم

المراد بالعتق هو العتق الكامل النافذ وهو عندنا والعتق مالك له ملكا تاما وان عثم العتق للنافذ وغيره يعم الملك ايضا بل فرق فليسا قوله وهذا بعيد الا قوله اه اقول لان في الاول البائع مالك لرقبة المبيع والوقف حتى الممن قوله ولهذا استحق الزوائد المتصلة والمنفصلة قوله الى هنا كلام صاحب النهاية قوله بل يكفي فيه حكم الملك والغصب يعنده اقول يعني الغصب يعنده حكم

قوله الاول ان الغاصب ذاباع ثم ادى الضمان اه **اقول** انما قال ثم ادى الضمان
لانه لو ملك الغاصب لم يضمن من جهة المالك ببيع او هبة وارث بعد ما
من غيره بطل ذلك لبيع لان الملك لبات طرا على الملك لموقوف فابطله
في فتاى الامام التمر تاشى في باب بيع عبد غيره **قوله** والمنع انما يكون بعد
اقول فسر العلامة الكاكي قول صاحب النهاية بعد الوجود بقوله اى بعد
التعارض ومنه يتبين له فع نظر الشارح فتبينه **قوله** وفيه نظر لان ما يكون
الوجود رفع اه **اقول** وفيه بحث فان توجه السؤال من الظهور بحيث لا يمكن
ان يخفى على احد لاسيما اذا نظر الى قوله لعدم تصور اجتماع الملك لبات و
الموقوف على محل واحد **قوله** فقال سيفد وقفه على طريقة الاستحسان فان
اولى **اقول** الموقف تحرير الارض كما ان العتق كحر العتق تحرير العبد
الاولية من حيث لزوم الوقف يحتاج الى امور غير لفظا وقفت بخلاف
قوله وقيل بخلاف لا عناق **اقول** القائل هو الاتفاق في **قوله** وهو ارب **قوله**
معنى وان كان ابعده لفظا **قوله** اذا المشتري الاول لم يملك حتى يطلب مشريا
اخر **اقول** فيه ما ل **قوله** لغز الانفساح فلم يخفد **قوله** منظور فيه فان الشرع
صرح في كتاب الاكراه ان المخصوص منه اذا جاز بيجا من البيوع لو تسانحت
المقصود بالعقد نفذ ما جاز حاصه ولو لم يخفد لما نفذ **قال المص** قال
فان لم يسه المشتري فوات في يده اه **اقول** قال لا تقاى لم يذكر محمد من المسئلة
في الجامع الصغير ولكن ذكره ما في شروحه وصاحب الهداية ايضا ذكرنا
تقريرا انتهى فلما يكون قوله قال في محله لما ذكره الاتفاق في نفسه في اول باب
الوطى الذي لوجب كذا ان كل موضع يذكر فيه لفظة قال يريد به محمد او
المقدورى **قوله** قبل في هذا الفرق نظرق **اقول** القائل هو الاتفاق في **قوله**
وما قيل الى قوله كتاب عنه لم يمتري اه **اقول** هذا الجواب المذكور في النسخة
وزيادات قاضى ثم قوله يحاب عنه خبر لقوله وما قيل ان السا قضا مسئلة
من وجه اى من حيث الظاهر **قوله** دون وجه **اقول** اى من حيث الحقيقة
باب التسليم **قوله** هو اخذ عاجل باجل **اقول** يجوز ان يقال المراد اخذ من

عاجل باجل بقرينة المعنى اللغوي والاصل هو عدم التبعية الا ان ثبت بدليل **قوله**
 قيل من هو المعنى اللغوي **اقول** العاقل صاحب لهنية **قوله** ورد بان السطحة **قوله**
 صاحب لهنية هو الاتفاق **قوله** ولو قيل مع اجل عاجل **قوله** ولو قيل **قوله**
 ايضاً من كلام الاتفاق **قوله** فان قيل الاستدلال بخصوص السبب
 معتبر **اقول** ان اراد انه لا معتبر مطلقاً فظاهر ان ليس كذلك وان اراد
 انه لا معتبر في نفي تناوله لما عد ذلك لسبب فمستقيم ولا يفيد اولاً يارفع
 احد في تناوله للسبب وان نزع ففي تناوله كما لا يخفى فلا حاجة الى اعتبار
 عموم اللفظ مع ان وجوده فيما نحن فيه محل تأمل وايضاً لو كان الاستدلال
 لم يكن وجه الاستدلال ما روى عن ابن عباس في تفسيره فافض اخذ كلامه **قوله**
قوله وهو يتبين كجواب **قوله** فان وجوب الوصف شرعاً يقتضي جواز موصوفه
 شرعاً هذا هو مراده ظاهر **قوله** فاجواب ان الدليل قد دل **قوله** وايضاً
 اكدت الشريف تعليم طريق السلم فظاهر ان ذلك لا يكون الا بعد الجواز ولا
 شبهه لاية الكريمة **قوله** فاجواب بالانتم صلاحية ما ذكرت **قوله** من منع
 لا يضر **قوله** فصل الا لا كان من دار الحرب **قوله** يعني الآلات المتمة في تحجير
 حبس الاسلام من المحل والجمال وغيرهما فكان الامر لهم ورضاه عنه بشرائهم
قوله لا يقال في كلام المص تسامح **قوله** فيه شيء لان يقال في قوله تسامح
 والمعنى في كلام المص اعراض **قوله** لان ذكر ذلك **قوله** جواب لقوله لا يقال في كلام
 المص تسامح **قوله** لان معناه انه عدوى **قوله** جواب لقوله ولا يتوهم **قوله**
 وهذا يتقسم ستة اقسام **قوله** بل الى ثمانية اقسام والصفان الاحمر
 ان يكون موجوداً عند العقد وما بعده دون المحل وان يكون موجوداً عند
 المحل وما قبله دون وقت العقد الا انهما مندرجان في قوله عند العقد
 المحل وبالعكس **قوله** فليكن وجود المسلم فيه **قوله** فيه تأمل فيه فعل على المقيد
قوله على من ذهب لسأني **قوله** لا يذكره **قوله** اشارة الى ما ذكره في خبر فان قيل
 وجواب لقوله لا يقال مطلق فيعمل على المقيد **قوله** لان قوله رخص في السلم **قوله**
قوله وايضاً العمل بالبدليلين يوجد محل المطلق على المقيد على احوال كالمسلم

تم قوله لان قوله رخص جواب لما سبق من قوله لا يقال العمل بالبدليلين **قوله**
 لان العقد الموجب للتسليم الى قوله ولانه لا يراحمه **قوله** والظاهر عند
 ان المجموع دليل واحد للمدعي اذ لا يتم احدهما الا بالآخر فليست **قوله** قال
 ارايت لو عقد السلم **قوله** ناظر الى قوله ولابي حنيفة روي عن قال ابو حنيفة
 ارايت **قال المص** لانه لا يختلف قيمته ويؤديه في المكان الذي اسلم فيه
 هذا لا يلزم لما ذكره ابو حنيفة في تغلغل المسئلة الثالثة فامل **قوله** وقيل فيما
 ذكرنا من المسائل وهي السلم والمغن والاجرة والقيمة **قوله** ولا يخفى عليك
 بعد هذا القيل **قوله** فاذا اقر فاكذلك **قوله** يعني اذا اقر قاض غير قبض **قوله**
 هذا وجه الاحتسان **اقول** اشار بقوله هذا الى قوله فلان السلم اخذ عاجل باجل **قوله**
 والقياس حازه **قوله** اذا كان راس المال عينا **قال المص** ولانه لا بد من تسليم
 راس المال **قوله** في دلالة هذا على وجوب القبض قبل المفاضة كلام كما لا
 ثم اعلم ان قوله ولانه لا بداه في كلام الشارح معطوف على قوله فلان السلم اخذ
 عاجل باجل **قوله** لان خيار الشرط يمنع تمام القبض كونه مانعاً من الانعقاد الى
 قوله والقبض ينشئ عليه **قوله** فيه انه حينئذ يكون مانعاً عن القبض نفسه لكن
 ما **قوله** احدهما ان الضمير في قوله فيه **قوله** حيث قال وكذا لا ثبت فيه خيار
 الروية **قوله** ويجوز ان يعود الى راس المال الى قوله لا فضا الى التهمة **قوله** فيه
 بحث **قوله** لا يجوز التصرف في راس المال قبل القبض لانه شرط صحة السلم **قوله** يعني
 لان القبض شرط صحة السلم **قوله** لقوله صم لا تخذ الا سلك وراس مالك
 حالة البقاء وعند الفسخ **قوله** حالة البقاء ناظر الى قوله الا سلك وقوله عند الفسخ
 ناظر الى قوله او راس مالك **قوله** فيما هو موع من وجهه دون وجهه **قوله** هو
 الاقالة **قوله** لان عند الاقالة ليس في حكم الابداء من كل وجه لانه بيع في محل
قوله ضمير لانه راجع الى الابداء **قوله** وسيطرقة قوله **قوله** ليس ذلك على طرقة
 كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** ومن كان محاصماً هو الذي ينكره **قوله**
 لا يخفى عليك مما لفة تعريف المحاصم لقوله وان كان حصة هو المنكر ظاهر وضعه
 باعتبار المعنى والصورة كما سيجي **قوله** لان رب السلم شغف في انكاره

قوله ونسب العمل الى المص
 وذلك عن العلامة كذا
 قال العلامة كذا
 قال العلامة كذا
 قال العلامة كذا

صحة السلم لان السلم فيه الى قوله فانما لما اتفقا على عقد واحد **اقول**
 هذا التقرر يكون المقرض لعتت رب السلم ضاميا لعتت المقصود بدونه
 وان كان رديا **اقول** مسلم اذا علم اشتراط العاقلين رداءة السلم فيه
قوله فنكر الصورة آه **اقول** لا صوابا يقال فالمدعى صورة منكر في المعنى
 لي مطابق السؤال والاشتهاد **قوله** لكنه مدعى **اقول** ان له حق الفسخ **قوله**
 والثاني ان الاقدام على العقد التام بشرائط **اقول** بشرائط العقد او بشرائط
 صحة الاول مسلم وليس الاجل من شرائط العقد بل من شرائط صحة والثاني
 غير مسلم **قوله** احدهما انه عكسها آه **اقول** فيه انه ليس عكس لا قول بل الحكم الحكمي
 في الثاني لانها الشرط فتأمل **قوله** ثبت لكل واحد منهما الخيار **اقول** كما في
 عن ابي حنيفة **قوله** لا يرى انها اذا اتبعا آه **اقول** وللحكم الشهيديان يقول
 فيما ذكرتم كل واحد من المشتري لالم يره فخر لذلك وفيما نحن فيه لا يمكن
 بجعل الصانع مشتريا لالم يره فلا وجه لخياره الا ما قرره فقام **قوله**
 فان قيل انما يصح ذلك آه **اقول** انما يصح فانه يجوز ان يعتبر الصانع المعلوم
 موجودا لان يقال المشار اليه بقوله ذلك كونه بيعا لا اعتباره موجودا
قوله وعن ابي يوسف انه لا خيار لهما اما الصانع فلما ذكرنا **اقول** ذكره قبل
 اسطر وهو قوله لانه بايع باع مالم يره آه **قوله** اختار بعض المتأخرين آه **اقول**
 بل هو ظاهر الرواية عن ثمة الا انه لا ممانعة بينهما فتأمل **قوله** وفيه نظر لان
 غير الالب **اقول** لا تخفى عليك على ان مال هذا النظر التكلم على السند
 الاخص وانه لا يجدى نفعا **قوله** فيعتبر شرط السلم **اقول** من تعجيل راس المال و
 استقصاء الوصف وعدم جواز خيار الرؤية **قوله** يريد به ان في فعل الصحابة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع في علمهم الاستصناع شبهة **اقول** ظاهره ان
 لما سلفه في راس الصحيفة السابقة من الفرق بين الاستصناع والمرارة ثم
 اقول قال الاتفاقي في تعجيل البشنة لان الشافعي يكره الاستصناع انتهى انت خير
 بان قول الشارح اقرب من قول الاتفاقي **مسألة** مشورة **قوله** وترك التا
 احياءه **اقول** ويجوز ان ترك التا في بني كترك التا في حامل وحائض **قوله**

في البيع والشراء
 في السلم
 في الخيار
 في الفسخ
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في الميراث
 في الوصية
 في الزكاة
 في الحج
 في الصوم
 في الصلاة
 في الطهارة
 في النية
 في الإكراه
 في الغش
 في القمار
 في الربا
 في المضاربة
 في الوكالة
 في الجارية
 في العتق
 في النسيئة
 في اللعان
 في الزنا
 في القذف
 في السرقة
 في الخلع
 في الحضانة
 في النفقة
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في الميراث
 في الوصية
 في الزكاة
 في الحج
 في الصوم
 في الصلاة
 في الطهارة
 في النية
 في الإكراه
 في الغش
 في القمار
 في الربا
 في المضاربة
 في الوكالة
 في الجارية
 في العتق
 في النسيئة
 في اللعان
 في الزنا
 في القذف
 في السرقة
 في الخلع
 في الحضانة
 في النفقة

كقولهم ملحقه جدين **اقول** ويجوز ان يكون ترك التا فيه على تأويل ملحقه
 بالحق **قوله** قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلب ربيعين درهمي آه
اقول ولو سلم فمذا حكاية حال فلا عموم له **قوله** ويجوز ان يقال آه **اقول**
 الجواب عن استدلال الشافعي بالحديث المروي **قوله** والتمس بالحقيقة لا
 يكون آه **اقول** له ان يقول اطلاق التمن مجاز لكونه مصورا بصورة
 قونية المجاز قوله صلى الله عليه وسلم ان من التمت كما في سر البغي وفي
 حرم سبيها واكمل ثمنها **قوله** دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه آه **اقول** نعم
 هذا الحديث في كتاب لعن ابن عباس **قوله** لا تقبلوا ذلك ولكن ولو ابرأ
 بجمعها ثم خذوا التمن منهم **اقول** مقول قول عمر **قوله** بل على الاصل المأثر
اقول في فضل بعد باب لراحة **قوله** وهذا التمر ويج **اقول** الظاهر الاشارة الى
 الوطى **قوله** والثاني ان البيع مباح غير مقصود آه **اقول** تأمل فيه **قوله** وعن
 اثبات الوصف تابع آه **اقول** هذا راجع الى تغيير الدليل والله اعلم
كتاب الصرف
 وقد تقدم ما يدل على تأخيره عن السلم **اقول** لذى ميمته هو بيان سبب تأخر
 عن كتاب البيوع كما لا يخفى لكن لعلم ايضا فاكثري به **قوله** ما كان فيه فائز
 فلا يكون مشروعا **اقول** لا ظهران يقول فلا يصدر من العاقل **قوله** وقد دل
 على مشروعيته قوله تعالى ولعل البيوع الفاسقة والبيع وقت
 بيع وليس بمشروع فان قيل ما ذكرته مشروع باصلا قلنا فليكن ما كان
 فيه كذلك ايضا وعليك بالتأمل الصادق **قوله** وشروطه على الاجمال التقاضي
 قبل الافراق بدنا وان لا يكون فيه خيار ولا تأجيل **اقول** والشرط الاول لا
 يعني عن الثالث اذا المراد عد شروط الصحة كحتم لا يكون فيه فساد اصلا
 كان فيه تأجيل ثم اسقطا ووقع التقاضي برزول الفساد فتأمل **قال المصنف**
 تحقيقا للمساواة فلا يتحقق الربوا **اقول** سيجي بيان لزوم الربا من الشيخ
 المحمل لدين في شرح قول المصنف ومن كان له على عشرة دراهم فراجعه
قوله قيل هو منصوب **اقول** صاحب ليل هو الاتفاقي والظاهر ان يكون

عقدا على قوله حقيقة لساواة بحسب المعنى **قوله** فان قيل فعلى هذا التقدير
يلزم في مع المضروب بالمصوغ النسبية اه **اقول** المراد بقوله نسبية انتفاء القبض
لا التاميل كما لا يخفى على المتأمل في السابق **قوله** فاذا بيع مضروب بمصوغ
نسبية **اقول** اي بلا قبض **قوله** كان بالنظر الى كونه متما شبيهه عدم المتعين اه
اقول فاذا بيع بدون القبض لزمت شبهة النسبية وتام تحقيق الكلام وتوضيح
المرام يظهر بالمراجعة الى ما سبق في باب الربوا من تفصيل المتعلق بخلاف
الواقع بينا وبين المتأخر في عدم اشتراط القبض **قوله** بقوله يدا بيد **اقول** اذ
معناه عينا بعين على ما سلف في باب الربوا والتعين في المضروب لا تحقيق
الا بالقبض كما بينت فثبت اشتراط القبض فيه بالنقض بخلاف المصوغ فان
لا يتوقف على القبض اذ هو مبيع متعين في نفسه لا ان فيه شبهة لعدم
بالنظر الى اصل خلقه فعدم جواز بيعه بلا قبض جاز من من الشبهة فليقال **قوله**
يرجع الى قوله لم يطل الصرف **قوله** بل يرجع الى قوله المراد منه الا قرأت بالان
تأمل تدبر ثم قوله بالابدان يعني دون المكان **قوله** بخلاف من يقول ان القبض
شرط الصحة فان شرط الشيء نسبية اه **اقول** فيه بحث وجواب ظاهر **قوله** وما اوجب
به بان شرط الجواز **اقول** قوله وما اوجب متبدا وجزه كجى بعد اسطر وهو قوله
فعلى ما ترى من التحل اه **قوله** فعلمنا الجواز اه **اقول** في التفرع تأمل الجواز ان شرط
القبض بالراضى قبل العقد واما لو قال لما فيه من الجواب ثبات اليد على
الغير مع حذف قوله من غير راض لا يذفع ذلك **قوله** وكانه راجع الى ان في
الاول استحقاق فانت وفي الثاني القبض مستحق شرعا فانت **اقول**
قوله استحقاق فانت اي لعدم الملك وقوله القبض المستحق اي كونه ملكا
وقوله شرعا فانت اي التاميل **قوله** حقا لله تعالى **اقول** اذ القبض واجب لسياسة
ولكن القول الثمن في باب الصرف مبيع **اقول** ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة
فلما تركونه مبيعا فيما اذا جعل في مقابلة الثوب كما لا يخفى ويؤيد ذلك ما سجد
في مع الدراهم الغالبة الغش بمثلها متفانلا حيث شرط القبض في
قوله اذا كانت دينا **اقول** وقابلها مبيع **قوله** اذا عرف القاي بالوزن جاز

اقول فيه بحث فانه اذا لم يوزن اصلا فالعقد محكوم عليه بالجواز كما هو
بالتأويل وغيره في مسألة السيف والجملة فلا وجه لتعليق الجواز بمعرفة
الوزن فليقال في جوابه **قوله** وان قال عن ثمن السيف الى قوله لا يان
اقول فيه بحث **قوله** والدليل على ذلك وقوع اه **اقول** لا يطابق المصوغ
قوله لما ذكرنا ان قضية من المقابلة اه **اقول** ذلك في الثالث غير ظاهر
ليس فيه مقابلة الجملة بالجملة فليقال **قوله** فلان كل مطلق يحمل المقيدة اه **قوله**
فيه بحث **قوله** فمنع لما تقدم في باب زيادة الثمن **اقول** لعل مراده هو منع
اللعو في فلا يرد انه يؤل الى مقابلة المنع بالمنع **قوله** وهو لا يتحقق في المسئلة
المقيدة اه **اقول** فيه بحث **قوله** وهو على ثمة قسام اه **اقول** ان اعتبر ما سيف
اليه لعقد فان الاقسام ثمان سابق ومقارن وان اعتبر ما وقع بالمقابلة
فذلك سابق ولاحت فلا وجه لجعله ثمة **قوله** ويشترط قبض الاخر احراز
الربوا وذلك اه **اقول** اشار بقوله ذلك الى الربوا **قوله** بان اطلق العقد
اقول فانه اذا اطلق يكون بدل لذي يار وهو العشرة دينا في ذمة المشتري
معارنا للعقد فان القرض انه لم ينقذ بل تقاضا **قوله** ما لم يقاضا **اقول** انذار
قوله يقول صلى الله عليه وسلم يدا بيد **اقول** لا ولي ان يقول بقوله صلى الله عليه
وسلم ما رواها فان لفظ الحديث الدال على وجوب قبض العوضين في المجلس
بيع الذهب بالفضة وعكسه على ما رواه المصنف هنا الا ان يكون من
النقل بالمعنى **قوله** فكان لها تغيير وصف لعقد **اقول** فانه ان هذا ليس تغير الوصف
قال المصنف وفي الاضافة الى الدين يقع المقاصة **اقول** فان اخرج في بالكسبة
في صحة المقاصة في سن الصورة فاعلم ان في الاضافة الى الدين لا يتعين له
ولهذا اذا تصادق ان لادين لا يبطل العقد كما كجى في باب لو كالة فكان الاطلاق
والتقييد سواء فليقال **قال المصنف** على ما بينه **اقول** قال لا تنافي اشارة الى قوله فكني
ذلك للجواز انتهى وفيه بحث **قوله** فاجوابه انه يدل على المقاصة وليس دفع
اه **اقول** لاطلاق وترك التفصيل في موضع يحتاج اليه كفى لصحة الاستدلال
قوله ويقوى هذا الوجه **اقول** اي وجه الاصح **قوله** وهذا يشير الى ان الاستهلاك

مستعلق بقوله عدل في قوله وعدل عن عبارة محمد **قوله** واما قال بالكتابة
اقول فيه رد لصاحب النهاية حيث قال التحفيس بالكتابة غير مفيد فانه كما
 يجوز الكتابة بالكتابة عن الكاتب للمولى لا يجوز بدين آخر للمولى سوى بدل
 الكتابة على الكاتب ذكره في المبسوط انتهى لان في تعميم مال الكتابة لما سوي
 بدل الكتابة تأملا **قوله** اما في بدل الكتابة فلانه دين غير مستعلق بقوله دليل
 على المدعى وهو عدم صحة الكفالة ببدل الكتابة وتقرره ان الكفالة ان صحت
اقول وتقررا لا اقل عندى مال الكتابة ومن ثبت مع المنان في البض وكل ما هو
 لا يظهر في غير مورد البض فهذا الدين لا يظهر في حق الكفالة وتقرر الثاني
 انه دين لوجر نفسه سقط وكل ما هو كذلك لا يصح الكفالة به لانه لو كان بثبوت
 على الكفيل على وجه بثبوت على الاصيل والكفالة لتوفيق المطالبة فلا فائدة
 فليقال ثم اقول قوله ولانه دليل اخر على عدم استقراره محل بحث اوله
 بنوكلام المصنف ذكره بل الظاهر ان قوله ولانه دليل اخر على المدعى وقوله لا
 اثباته يتيم للدليل والله الهادي الى سقيم السبيل **قوله** اما الاقل فظاهرا
 اه **اقول** فانه تامل **قوله** واما في غير بدل الكتابة فلانه اذا عجز اه **اقول** معطوف على
 ما تقدم بنصف صحيحة وهو قوله اما في بدل الكتابة فلانه دين غير مستعلق
كتاب الاحوال
 قال في البدائع الاصل ان كل دين لا يصح الكفالة به لا يصح احواله انتهى وفي
 التاخرانية انه يجوز احواله المكاتب سدين على رجل مقبض يدين او غضب
 وديعة واذا صحته احواله برضى الكاتب وعق و قال فيه وان احال سدين
 غريم على مكاتبه ولم يقيده ببدل الكتابة لا يصح وان قيد ببدل الكتابة صحته
 وصار المكاتب وكيفا عن السيد باء بدل الكتابة الى غريمه ولا يعتق ما لم
 فان مات سيد قبل الاداء الى اخر ما ذكر في التاخرانية **قال** لا انا
 تحتاج ههنا الى معرفة اربعة اشياء المحيل وهو الذي عليه الدين والمحال
 له وهو الدين والمحال عليه وهو الذي قبل احواله والمحال به وهو المال
 وفي معراج الدراية يقال احلت زيدا بما له على رجل فاحال الى قبل فانما

في قوله عدل عن عبارة محمد
 في قوله عدل عن عبارة محمد

محال ومحال والمال محال به والرجل محال عليه ومحال عليه وتقدر المحال على
 على المحال كجبرلوا وفي المفعول بالفتح وقوله للمحتمل له لعل لانه لا حاجة الى من
 الصلة ويقال محتمل **قوله** والبرأة بقوله الكفالة **اقول** اذ لم يكن بار **قوله** وفي
 اصطلاح الفقهاء التحويل الدين من ذمة الاصيل الى ذمة المحال عليه **قوله** هذا
 التعريف بار على الصحيح مما اختلف فيه المشايخ على ما سجي **قوله** وقلنا انه الرام
 الدين ولا لزوم بدون الالتزام **اقول** فيه بحث فان الدين كان ثابتاً في ذمة
 فليقال قال صاحب البدائع ولما ان احواله تصرف على المحال عليه بنقل الحق الى
 ذمته فلا يتم الا بقبوله ورضاه بخلاف التوكيل بقض الدين لانه ليس تصرفا عليه
 بنقل الواجب ليه بل هو تصرف باء الواجب فلا يشترط قبوله ورضاه متى
 فيه تامل **قوله** قيل ومما يكون فائض اشتراطه اه **اقول** ضمير اشتراطه راجع الى الرضا
 ثم ان القائل هو الكافي **قوله** وقيل لعل موضوع ما ذكره اه **اقول** القائل هو الكافي
 نقلنا من الاوضح **قوله** وهذا اشتراطه مطلقا الى قوله ليس على ما ينبغي **اقول** قوله
 اشتراطه متبادر وقوله ليس على ما ينبغي جزمه **قوله** لان انتقال الدين بلا مطالبة اه **قوله**
 لا يقال لو كانت المطالبة لازمة للدين لم يكن القول بانفعال المطالبة دون
 الدين محالا لا استمرار ما ذكرتم لان المطالبة ليست لازمة للدين لنفسه بل
 لانقله اذ لا فائض في اسقاله بدونهما بخلاف وجود اصل الدين بدونهما فان
 فائدهما الرجوع على تقدير السوى فليقال فان للكلام محلا بعد **قال المصنف** كل
 منهما عقد وثق **اقول** وليس من الوثيقة براءة الاول بل الوثيقة في مطالبة
 الثاني مع بقا الدين على حاله في ذمة الاول من غير تعين كما في الكفالة فيها كما
 تقدم **قوله** كان له على رضى مدعنه دين فاحاله اه **اقول** ليس في حديث ما يان
 ما قلنا لعدم لالته على موت المحال عليه مفسدا كما لا يخفى **قال المصنف** فصار كوصف
 السلامة في البيع **اقول** بان اشترى شيئا منك قبل القبض فانه يفسخ العقد
 ويعود حقه في المثل وان لم يشرط ذلك لفظا لما ان وصف لسلامة مسجى
 هذا التقدير ما ظر الى الكلام الاول فالصحيح بن طريقي المشايخ واستحسنت
 فصار كوصف السلامة في البيع فيها بعض مختلفين **قوله** فان لفظ احواله

في قوله عدل عن عبارة محمد
 في قوله عدل عن عبارة محمد

في قوله عدل عن عبارة محمد
 في قوله عدل عن عبارة محمد

اقول الظاهر اسقاط ان في قوله الى ان آه ثم اقول وعلى الاقل يدل عبارة الكافي
 حيث قال ولو كان القاضي عدلا ففسد باخذ الرشوة او غيره لا يقول ويستحي
 الغزل في ظاهر الرواية انتهى **قوله** ويجوز ان يكون اشارة الى ذلك **اقول**
 سابقا وما ذكر **قوله** والاول لظهور لقوله اه **اقول** فيه تأمل لحفظ دلالة ما ذكره
 الاطرية **قوله** وقيل هذا با على ان الاماين يرنم ويقض **قوله** فيه بحث
قوله والاول ثابت **اقول** يعني قوله البقاء سهل **قوله** وامتنا عابدا **اقول** يعني
 امتناع الكناح لما يشود **قوله** ويجوز الشيع في الهبة آه **اقول** كما اذا جرح
 الواسع في البعض السابق واستحي البعض السابق **قوله** واما بنسب القضاء الى
اقول اذا كان عدلا وقت التعبد **قوله** ويحتمل ان يكون المراد به من لا يحفظ شيئا
 اه **اقول** فيه بحث فان مقصدي التشبيه بالبحري ان يراد بالكل غير المجتهد لانه لا
 يحفظ شيئا من اقوال الفقهاء **قوله** ولا قدرة ووقف العلم ولم يقل دون لا
اقول لعل المراد بالعلم هو العلم العمومي اعني العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها
 التفصيلية بقرينة المقام **قوله** وبشبهة بالبحري **قوله** يعني شبهة المص على ما وجد
 بعض النسخ بعد قوله وول العلم فصار كالحري فانه لا يصلي بحري غيره **قوله**
 فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط **اقول** الكلام في صحة ولا يه المتسم
 الجمل **قوله** ولا يلتفت الى ما قيل انه خارج عن المدونة **اقول** وقد مر في باب
 الاحرام من كتاب الحج **قال المص** وحاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بفتح
اقول قوله له خبر بعد خبر ويجوز ان يكون حالا وان يكون صفه بل سوابي
قوله من عرف وعادة **اقول** للتجيز في التعبير **قوله** وتعاظم العجين **اقول** الى استقراء
 فان القياس باني جوازه لعدم امكان معرفة المساواة فيه لعدم معرفة ما
 دخل في كل هذا من لآ **قوله** وقال النبي انا انزلنا اليك الكتاب بالحكمة
 بين الناس **اقول** فيه تأمل **قوله** فكان بعباس **قوله** سبق من لشارع في اول
 فصل الفيل ان قوله من قال كلمة لا بأس تستعمل فيما يكون تركه اولى
 بحري على عموم **قوله** كلما يعبر الدخول شرطا في وسيلة الى مباشرة البقي **قوله**
 فيه بحث فان شرط مباشرة البقي على ما ذكره ليس الدخول في القضا فلان

في قوله الى ان آه ثم اقول وعلى الاقل يدل عبارة الكافي حيث قال ولو كان القاضي عدلا ففسد باخذ الرشوة او غيره لا يقول ويستحي الغزل في ظاهر الرواية انتهى قوله ويجوز ان يكون اشارة الى ذلك اقول سابقا وما ذكر قوله والاول لظهور لقوله اه اقول فيه تأمل لحفظ دلالة ما ذكره الاطرية قوله وقيل هذا با على ان الاماين يرنم ويقض قوله فيه بحث قوله والاول ثابت اقول يعني قوله البقاء سهل قوله وامتنا عابدا اقول يعني امتناع الكناح لما يشود قوله ويجوز الشيع في الهبة آه اقول كما اذا جرح الواسع في البعض السابق واستحي البعض السابق قوله واما بنسب القضاء الى اقول اذا كان عدلا وقت التعبد قوله ويحتمل ان يكون المراد به من لا يحفظ شيئا اه اقول فيه بحث فان مقصدي التشبيه بالبحري ان يراد بالكل غير المجتهد لانه لا يحفظ شيئا من اقوال الفقهاء قوله ولا قدرة ووقف العلم ولم يقل دون لا اقول لعل المراد بالعلم هو العلم العمومي اعني العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية بقرينة المقام قوله وبشبهة بالبحري قوله يعني شبهة المص على ما وجد بعض النسخ بعد قوله وول العلم فصار كالحري فانه لا يصلي بحري غيره قوله فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط اقول الكلام في صحة ولا يه المتسم الجمل قوله ولا يلتفت الى ما قيل انه خارج عن المدونة اقول وقد مر في باب الاحرام من كتاب الحج قال المص وحاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بفتح اقول قوله له خبر بعد خبر ويجوز ان يكون حالا وان يكون صفه بل سوابي قوله من عرف وعادة اقول للتجيز في التعبير قوله وتعاظم العجين اقول الى استقراء فان القياس باني جوازه لعدم امكان معرفة المساواة فيه لعدم معرفة ما دخل في كل هذا من لآ قوله وقال النبي انا انزلنا اليك الكتاب بالحكمة بين الناس اقول فيه تأمل قوله فكان بعباس قوله سبق من لشارع في اول فصل الفيل ان قوله من قال كلمة لا بأس تستعمل فيما يكون تركه اولى بحري على عموم قوله كلما يعبر الدخول شرطا في وسيلة الى مباشرة البقي قوله فيه بحث فان شرط مباشرة البقي على ما ذكره ليس الدخول في القضا فلان

المشروع ولا بعد ان يدعي كون الدخول شرطا لصديق تفرقة عليه **قوله**
 الا يرى ان ابا حنيفة **قوله** فيه ان قصة ابي حنيفة لا تدل على جواز الدخول
 فيه ولو لم يكن الا يرى انه اكره عليه ولم يدخل **قال المص** الصحيح ان الدخول فيه
اقول فالحديث محمول على الكا كجارا والطالب **قوله** لانه قد يحفظ طه فيما اجتهد
 لا يوفق له اذا اجتهد **اقول** فيه بحث فان المجتهد اذا اخطأ شيئا عنده لا صواب
 لقيل لعله سخط طه اي طه قبل الدخول في القضا بانه يقتضي باجتناب لعله سخط اذا
 يظهر الطم الكامن الذي كان عافلا عنه وغير ذلك من الغضب والتعصب
 والميل الى بعض الاشياء واخوف **قوله** ان كان السلطان بحيث لا يفصل بينهم
اقول اي لا يفصل خصوصاً بين الناس كما ينبغي **قوله** اخر ازا عما يقول الرواس
 اه **اقول** ويحتمل ان يكون اخر ازا عن خلافه معاوية استعلا **قوله** والا لا يفيد **قوله**
 يعني فانه ما المطلوب منها **قوله** لانها قول اليها بالتذكر **قوله** لم يذكر البنية لان
 عندنا قيم البنية هي البنية لا الكتاب لشرعي بكتابات صورة التذكر فانه لما كان
 سببا للتذكر الذي هو كجته حقيقة جعل حجة قتال فان في عبارة اليها نوع نبوة عما
 ولكن لا مرسل ولكن بقي منها بحث لان كجته بالتذكر انما يكون بالنسبة الى
 القاضي الذي وصفها فيها ووقعت كحادثة بين يديه فلا فائدة في تسليم القضا
 كجته يد اياها **قوله** لانه ملكه او ملكه اه **اقول** لو اقرر على قوله لانه ملكه لاس
 الصورتين وانما ذكر قوله او ملكه تنبيها على طريق تملكه اذ ربما يخفى على بعض
 الافهام قتال ثم قوله لانه ملكه اي في الثاني وقوله او ملكه اي في الاول **قوله**
 وهذا السؤال في سوال المغرول **قوله** او سوال امنيته فالسوال هنا مضى
 الى مفعوله **قوله** قيل قوله وهذا السؤال لكشف الحال يدل على ان السؤال
 الاستعلام **قوله** ولا بعد ان يكون السؤال بمعنى الاستعطاء اي يستعطيان
 القضا المعقول نوعا من كراهات فتوعا اخر بعض مثلاً يستعطيان او لا يطلب
 السجلات ثم حريطه الصكوك وعلى هذا ومعنى هذا السؤال لكشف الحال
 اي الاستعطاء على هذا الوجه ويؤيد كونه بمعنى الاستعطاء قوله ومن قبله
 القضا لئلا يوان فافهم **قوله** شيئا فشيئا منصوب **قوله** يعني منصوب

قوله كذا دعي محمد بن ابي عبد الله الى القضا فان كان
 حتى فانه ينبغي ان يكون في يد ما
 في رواية شيخنا واخي
 قوله

المصلحة **قوله** لان الما قارو الى الواجد كل عرضة **اقول** قال صاحب البديع قال
الى الواجد كل عرضة وعقوبة انتهى فان قيل من اين علم انه واجد فلكا من حسن القاع
فان الظاهر ان لو لم يعلم سياره لم يحسبه **قال المص** لم يقبل قول المعزول عليه لانه
اقول فيه تباحظ لظهور ان الحق في البنية لا قول المعزول **قوله** فان لم يحضر حل
خضمه **اقول** يعني بعد النداء **قوله** على ما سيجي **اقول** في فصل القضا بالمواريث
من هذا الكتاب **قوله** فان الحق للعاب ثابت يتعين **اقول** اطلاق القضي على ما
ثبت نظر الى الظاهر ليس على الحقيقة كما لا يخفى **قوله** ثم يضمن قيمته للكتاب واداره
وتسلم الى المقر **اقول** يعني تسليم القيمة **قوله** وهو المذكور في الكتاب ولا اه **اقول**
فيه ما ل فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص بما ذكره بل يعنى الصورتين لاخر
ايضا **قوله** وروى عن ابي جعفر انه قال والمسجد الجانح اولى **اقول** يعني انه قال
المسجد عطف على الكلام السابق **قوله** تقيعن الثاني الى قوله مكره لانه اعانة
اقول قوله تقيعن الشاهد مبتدا وقوله مكره خبره **فصل في كسب قوله**
وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحسن جلالة **اقول** وقد مر ذلك
المصنف اوال كتاب كد و **قوله** فسماه تحييا **اقول** حسن تحييا ولا تحييا
المعجم قال في القاموس تحييس كعظم انتهى قال في النهاية التحييس من التحييس وهو
وروى بفتح الياء وهو موضع التحييس وهو الذي اختاره في المعزول بالكره
المذلل **قوله** فقال بعضهم كل دين ارضه بعقده **اقول** العقد قول يكون له
في المستقبل فلا عقد في صورة التقاضي فلماذا قال بل القدوى ما اتره بعقده
ما لانه بدلا عن مال قال **قوله** يعني ضمان الغصب **قوله** فيه ان ضمان الغصب
دين ارضه بدلا عن مال حصل في يديه فوجد فيه دليل لبيان فينبغي ان يكون
قول المدعي كما صح به في البديع وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
المعصية او غصبه منه عند القاضي وما في البديع فيما اذا باعه لآخر مثلا **قوله**
والمدعي يدعي غارضا **اقول** ولا يخفى ان الغارض ثبت بدليله الذي ذكره
انفا والاصل بقاؤه حتى يظهر خلافه **قوله** ولم يعرف قدره على القضا **اقول**
بل علم باقداه على التزامه باختياره **قوله** فلانه جعل القول قول الزوج **اقول**

قوله لان الما قارو الى الواجد كل عرضة وعقوبة انتهى فان قيل من اين علم انه واجد فلكا من حسن القاع
قوله فيه تباحظ لظهور ان الحق في البنية لا قول المعزول
قوله ثم يضمن قيمته للكتاب واداره
قوله وتسلم الى المقر
قوله وفيه ما ل فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص بما ذكره بل يعنى الصورتين لاخر
قوله ايضا
قوله العقد عطف على الكلام السابق
قوله تقيعن الثاني الى قوله مكره لانه اعانة
قوله وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحسن جلالة
قوله المعزول بالكره
قوله المذلل
قوله في المستقبل فلا عقد في صورة التقاضي فلماذا قال بل القدوى ما اتره بعقده
قوله ما لانه بدلا عن مال قال
قوله دين ارضه بدلا عن مال حصل في يديه فوجد فيه دليل لبيان فينبغي ان يكون
قوله قول المدعي كما صح به في البديع وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
قوله والمعصية او غصبه منه عند القاضي وما في البديع فيما اذا باعه لآخر مثلا
قوله والمدعي يدعي غارضا
قوله انفا والاصل بقاؤه حتى يظهر خلافه
قوله ولم يعرف قدره على القضا
قوله بل علم باقداه على التزامه باختياره
قوله فلانه جعل القول قول الزوج

قوله لان الما قارو الى الواجد كل عرضة وعقوبة انتهى فان قيل من اين علم انه واجد فلكا من حسن القاع
قوله فيه تباحظ لظهور ان الحق في البنية لا قول المعزول
قوله ثم يضمن قيمته للكتاب واداره
قوله وتسلم الى المقر
قوله وفيه ما ل فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص بما ذكره بل يعنى الصورتين لاخر
قوله ايضا
قوله العقد عطف على الكلام السابق
قوله تقيعن الثاني الى قوله مكره لانه اعانة
قوله وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحسن جلالة
قوله المعزول بالكره
قوله المذلل
قوله في المستقبل فلا عقد في صورة التقاضي فلماذا قال بل القدوى ما اتره بعقده
قوله ما لانه بدلا عن مال قال
قوله دين ارضه بدلا عن مال حصل في يديه فوجد فيه دليل لبيان فينبغي ان يكون
قوله قول المدعي كما صح به في البديع وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
قوله والمعصية او غصبه منه عند القاضي وما في البديع فيما اذا باعه لآخر مثلا
قوله والمدعي يدعي غارضا
قوله انفا والاصل بقاؤه حتى يظهر خلافه
قوله ولم يعرف قدره على القضا
قوله بل علم باقداه على التزامه باختياره
قوله فلانه جعل القول قول الزوج

لا يخفى ان ما ذكره معاملة مشا وما اشترك لفظا السيار والعصار بين الغنيين
المراد بالسيار في قولهم وقداه على التزامه باختياره دليل سياره هو القدرة
على الايقاع ولا كذلك المسعة **قوله** انها باشر عقد الكفا والاعتاق **اقول**
وانت خير بان الالتزام في صورة الاعتاق موقوف على ثبوت سيار المحقق
فلماذا الاعتاق نجوا على الالتزام فلما نقص **قوله** بدل المراء **اقول** الظاهر
بدل النقص **قوله** فعلم ان الصحيح هو القولان الاخران **اقول** كيف يجتمعان
على الصحة وهما متساويان الا ان يطول المراد ان الصحيح لا بعد وهما لا ان
منها صحيح **قوله** اي النقص على ما قيل لا اتفاق ليس بين مطلق بل في معنى
المصلحة **اقول** الاتفاق لا يكون دينا فلا وجب لهذا التأويل والاصوب
لقال على ما ويل الدين وان يرجع الضمير الى كل من النقص وضمان الاتفاق
وقد تقدم ان الدين الصحيح **اقول** اي في الكفالة **قوله** وروى عن التقييد
بشترين او ثلثة بشر **اقول** قوله بشر متعلق بمقدور **قوله** وفي بعض الشروح جعل
قوله يعني بعد معنى المتعلق بقوله على سبيله فقال المفهوم من
انه لا تخليته ما لم تمض المدة وليس كذلك الى قوله وعلى ما ذكره لا ريد عليه
عليه شئ من ذلك **قوله** المراد من البعض هو الاتفاق وسيظهر جوابه في
انفا بان ما في الكتاب على رواية الاصل فاندفع الاشكال على ان ثبت
الاغسا يكون بالبنية وعدم الظهور لا يلزم ان يكون بها فالمراد على
سبيله بجر وعدم ظهور المال على ما يفهم من الشرطية فافهم وقوله
اصحابا ذكره وانما نسخ ادب لقاو قالوا او اذا ثبت اعسان اخرجه من
الحبس ثم فانه يفهم ما ذكره ايضا انه اذا لم يظهر له مال قبل معنى المتعلق لا
كله **قال المص** ولا يقبل في رواية **اقول** وهذا اذا كان امره مشكلا فلا
غير ظاهرين الكتاب والا فلا يحسن **قوله** وهذا الكلام يعني المنع عن طاعة
المدعيون **اقول** لعل الصواب يعني عدم المنع كما لا يخفى **باب كتاب القضا**
القاضي **قوله** ليحكم المكتوب اليه بها **اقول** وما يفعله القضاة من ارسال
عليه مع المدعي الى القاضي الكاتب فاطلب ذلك منهم فلعن مستند فيه

قوله لان الما قارو الى الواجد كل عرضة وعقوبة انتهى فان قيل من اين علم انه واجد فلكا من حسن القاع
قوله فيه تباحظ لظهور ان الحق في البنية لا قول المعزول
قوله ثم يضمن قيمته للكتاب واداره
قوله وتسلم الى المقر
قوله وفيه ما ل فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص بما ذكره بل يعنى الصورتين لاخر
قوله ايضا
قوله العقد عطف على الكلام السابق
قوله تقيعن الثاني الى قوله مكره لانه اعانة
قوله وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحسن جلالة
قوله المعزول بالكره
قوله المذلل
قوله في المستقبل فلا عقد في صورة التقاضي فلماذا قال بل القدوى ما اتره بعقده
قوله ما لانه بدلا عن مال قال
قوله دين ارضه بدلا عن مال حصل في يديه فوجد فيه دليل لبيان فينبغي ان يكون
قوله قول المدعي كما صح به في البديع وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
قوله والمعصية او غصبه منه عند القاضي وما في البديع فيما اذا باعه لآخر مثلا
قوله والمدعي يدعي غارضا
قوله انفا والاصل بقاؤه حتى يظهر خلافه
قوله ولم يعرف قدره على القضا
قوله بل علم باقداه على التزامه باختياره
قوله فلانه جعل القول قول الزوج

مسجى في هذا الكتاب والنهاية وغيرها في شرح قوله ولا بقضي القاضي
 على الغالب **قوله** والافلا **قول** بان كان مما اختلف فيه الفقهاء **قوله**
 اجيب بان الاشارة الى الخصم شرط **قول** فان قيل اذا كان شرطاً ينبغي ان
 لا يجوز بدونه فليجوز استحساناً على خلاف القياس **قال المصنف** لا قبل
قول اي لا يعمل به لانه لا يخلو لغيره بل مسجى من قوله فاذا سلمه **قوله**
 الا يرى انه لو قضى بالشهادة اه **قول** في هذا التفسير بحث فان صحته التقضا
 امر والا لرام بعد ما يكون بها ايضاً **قوله** قيل قد يشترط **قول** في وجه الا
 حقا لا يخفى **قوله** في حق لزوم الفقهاء بينة **قول** على كونه رسول القاضى
قال المصنف ويسلم اليهم **قول** قال في النهاية اي الشهود وعمل الفقهاء اليوم
 انهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول ابي يوسف وهو اختيار الفتوى
 قول شمس لانه وعلى قول ابي حنيفة يسلم المكتوب الى الشهود وكذا وجدت
 بخط مسجى رويته ثم قال واجبوا في الصكوك ان الاشارة لا يصح ما لم يعلم
 الشاهد ما في الكتاب فاحفظ من المسئلة فان الناس عما وواجلت
 ذلك انتهى **قال المصنف** واذا وصل الى القاضى لم يقبله الا بحضرة الخصم **قول** وفي
 المحيط لو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز ولو سمع البيعة على ان هذا الكتاب
 كتاب القاضى من غير حضرة خصمه لا يجوز فحضرة الخصم شرط بقول البيعة على القاضى
 لا شرط بقول الكتاب انتهى وفيه ايضاً الا ولى ان يكون الفسخ بحضرة الخصم وان
 فتح غير محض منه جاز انتهى **قوله** لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القاضى
 الكاتب شرح في بيان المتعلقة بكتاب المكتوب اليه **قول** وانت خير ان قوله
 ولا قبل الكتاب لا يشهد رجلين اه من الاحكام المتعلقة بالمكتوب اليه و
 جوابه ان قوله لا قبل على بناء المفعول والمقبولية وعدمها من حكم الكتاب
قوله فاما اذا لم يكن شرطاً **قول** كما هو مذهب ابي حنيفة على مسجى في النهاية
قوله وقد استدلل على ذلك **قول** قوله وقد استدلل اي بوجه آخر وقوله
 على ذلك اي على شرط العدالة بان كانت احوالهم نوع عمل من الكتاب اه
قول لا يخفى عليك عدم تكرار حد الاوسط فان الباء في الصغرى للملابسة

في هذا الكتاب والنهاية وغيرها في شرح قوله ولا بقضي القاضي
 على الغالب قوله والافلا قول بان كان مما اختلف فيه الفقهاء قوله
 اجيب بان الاشارة الى الخصم شرط قول فان قيل اذا كان شرطاً ينبغي ان
 لا يجوز بدونه فليجوز استحساناً على خلاف القياس قال المصنف لا قبل
 قول اي لا يعمل به لانه لا يخلو لغيره بل مسجى من قوله فاذا سلمه قوله
 الا يرى انه لو قضى بالشهادة اه قول في هذا التفسير بحث فان صحته التقضا
 امر والا لرام بعد ما يكون بها ايضاً قوله قيل قد يشترط قول في وجه الا
 حقا لا يخفى قوله في حق لزوم الفقهاء بينة قول على كونه رسول القاضى
 قال المصنف ويسلم اليهم قول قال في النهاية اي الشهود وعمل الفقهاء اليوم
 انهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول ابي يوسف وهو اختيار الفتوى
 قول شمس لانه وعلى قول ابي حنيفة يسلم المكتوب الى الشهود وكذا وجدت
 بخط مسجى رويته ثم قال واجبوا في الصكوك ان الاشارة لا يصح ما لم يعلم
 الشاهد ما في الكتاب فاحفظ من المسئلة فان الناس عما وواجلت
 ذلك انتهى قال المصنف واذا وصل الى القاضى لم يقبله الا بحضرة الخصم قول وفي
 المحيط لو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز ولو سمع البيعة على ان هذا الكتاب
 كتاب القاضى من غير حضرة خصمه لا يجوز فحضرة الخصم شرط بقول البيعة على القاضى
 لا شرط بقول الكتاب انتهى وفيه ايضاً الا ولى ان يكون الفسخ بحضرة الخصم وان
 فتح غير محض منه جاز انتهى قوله لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القاضى
 الكاتب شرح في بيان المتعلقة بكتاب المكتوب اليه قول وانت خير ان قوله
 ولا قبل الكتاب لا يشهد رجلين اه من الاحكام المتعلقة بالمكتوب اليه و
 جوابه ان قوله لا قبل على بناء المفعول والمقبولية وعدمها من حكم الكتاب
 قوله فاما اذا لم يكن شرطاً قول كما هو مذهب ابي حنيفة على مسجى في النهاية
 قوله وقد استدلل على ذلك قول قوله وقد استدلل اي بوجه آخر وقوله
 على ذلك اي على شرط العدالة بان كانت احوالهم نوع عمل من الكتاب اه
 قول لا يخفى عليك عدم تكرار حد الاوسط فان الباء في الصغرى للملابسة

وفى الكرى للبيعية وايضا للقاء لعدم الاشراف منع الكبرى فليست **قوله** وفيه
 لان فكنا نعلم اه **قول** فيه تأمل **قوله** بخلافنا اذا كتب بكذا الى كل من يصل اليه
قول قال ابن الهمام في شرح قوله ولا قبل الكتاب اه واجازه ابو يوسف ايضاً
 قال في الحاشية وعليه عمل الناس اليوم انتهى **فصل آخر قوله**
 والا ولى ان يجعل هذا فضلاً الى قوله وهذا فضل آخر **قول** نعم هذا فضل آخر
 في ادب القاضى لكن الفضل من لفضل باب كتاب القاضى الى القاضى دون
 لويده عقيب الفضل الاول يحتاج الى سبب ذلك قاله صاحب النهاية **قوله**
 وقيل اراد به الى قوله وقتاً وما مستقاً ومن شها وتمامه اه **قول** لعل صاحب
 النهاية وفيه تأمل **قال المصنف** بخلاف لما مورباً فاه الجمعية **قول** في الكافي طلقاً
 انتهى اي مطلقاً عن لادن بالاختلاف **قوله** وان احكم لذي اذن له القاضى
 اه **قول** التعليل على الجواب لثاني **قوله** فيكون الموصى راضياً **قول** كماله
 مصاحبه **قوله** وقيل القاضى يملك لتوكيل والا ايضاً اه **قول** المذكور في القاضى
 ان القاضى لا يملك لرضى لوصى ذالم يكن ذلك مكتوباً في منشوره فلا يخرج
 الى الفرق **قوله** والتعليل المذكور في التقليد بحرى فيما **قول** لغير قوله لا يملك
 القضا دون **قوله** وهو تعليل الاستسنا **قول** فيه بحث بل هو احرار عن
 الاحكام المحرفة للكتاب ولسنة او لاجماع لكنها مستندة الى دليل قوى من
 ملك السيرة ايضاً قال في الكتاب بان يكون قولاً لا دليل عليه اي لا دليل يعتمد عليه
 انتهى فليست **قوله** اذا لم يعلم بوضع الاجتهاد اه **قول** انت خير بانه لا دلالة في عبارة
 الجامع على كونه عالماً باختلافهما مفاده ان ما اختلف الفقهاء فيه في نفس الامر
 قضى القاضى بذلك لذي اختلف فيه عالماً بانه مختلف فيه اولاً فانه اعم من كونه
 عالماً نعم ربما يفيد كون الثاني عالماً باختلاف وليس الكلام فيه بل في القاضى
 الاول قائل **قوله** ورواية القدورى ساكتة عن القاضى جميعاً **قول** عبارة
 القدورى اعم من قولنا اذا كان موافقاً لاه او مخالفاً وليس في عبارة
 الجامع الا التضييع على اذا كان مخالفاً ويعلم حال الموافقة بالاولوية كما ذكره
 الا انه لا يثبت بهذا القدور اولوية عبارة الجامع من عبارة القدورى فينبذ

في هذا الكتاب والنهاية وغيرها في شرح قوله ولا بقضي القاضي
 على الغالب قوله والافلا قول بان كان مما اختلف فيه الفقهاء قوله
 اجيب بان الاشارة الى الخصم شرط قول فان قيل اذا كان شرطاً ينبغي ان
 لا يجوز بدونه فليجوز استحساناً على خلاف القياس قال المصنف لا قبل
 قول اي لا يعمل به لانه لا يخلو لغيره بل مسجى من قوله فاذا سلمه قوله
 الا يرى انه لو قضى بالشهادة اه قول في هذا التفسير بحث فان صحته التقضا
 امر والا لرام بعد ما يكون بها ايضاً قوله قيل قد يشترط قول في وجه الا
 حقا لا يخفى قوله في حق لزوم الفقهاء بينة قول على كونه رسول القاضى
 قال المصنف ويسلم اليهم قول قال في النهاية اي الشهود وعمل الفقهاء اليوم
 انهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول ابي يوسف وهو اختيار الفتوى
 قول شمس لانه وعلى قول ابي حنيفة يسلم المكتوب الى الشهود وكذا وجدت
 بخط مسجى رويته ثم قال واجبوا في الصكوك ان الاشارة لا يصح ما لم يعلم
 الشاهد ما في الكتاب فاحفظ من المسئلة فان الناس عما وواجلت
 ذلك انتهى قال المصنف واذا وصل الى القاضى لم يقبله الا بحضرة الخصم قول وفي
 المحيط لو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز ولو سمع البيعة على ان هذا الكتاب
 كتاب القاضى من غير حضرة خصمه لا يجوز فحضرة الخصم شرط بقول البيعة على القاضى
 لا شرط بقول الكتاب انتهى وفيه ايضاً الا ولى ان يكون الفسخ بحضرة الخصم وان
 فتح غير محض منه جاز انتهى قوله لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القاضى
 الكاتب شرح في بيان المتعلقة بكتاب المكتوب اليه قول وانت خير ان قوله
 ولا قبل الكتاب لا يشهد رجلين اه من الاحكام المتعلقة بالمكتوب اليه و
 جوابه ان قوله لا قبل على بناء المفعول والمقبولية وعدمها من حكم الكتاب
 قوله فاما اذا لم يكن شرطاً قول كما هو مذهب ابي حنيفة على مسجى في النهاية
 قوله وقد استدلل على ذلك قول قوله وقد استدلل اي بوجه آخر وقوله
 على ذلك اي على شرط العدالة بان كانت احوالهم نوع عمل من الكتاب اه
 قول لا يخفى عليك عدم تكرار حد الاوسط فان الباء في الصغرى للملابسة

قوله لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلا منهما يحتمل الخطا **قوله** فيه
اعتقاد المذهب غير ان خطا يحتمل الصواب ومنه صواب يحتمل الخطا فليكن
الثاني كالاول عندنا **قوله** ويؤيد ما روى عن عمر رضي الله عنه الى قوله
ربيد بن ثابت رضي الله عنه الى اخر الحديث **قوله** قال الزبيدي وقد صح ان عمر
لما كثر اشتغاله قلد القضا ابا الدرداء رضي عنه وساق القصة **قوله** وان كان
عامه افضيه روايتان **قوله** قال النسفي في الكافي وفي الصوري اذا قضى
محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه سيفه عند ابي حنيفة رحمه عليه
الفقوى انتهى قال ابن الرهم الوجه في الزمان ان يعفى بقولهما لا يترك
لمذهبه عمدا لا يفعله الا لموى باطل لا يفعل جميل ثم قال واما الناس في
المقصد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا يذهب غيره هذا كله في القاضي بمجتهده واما
المقلد واما ولاه ليحكم بمذهب في خيفة مثلكم في الحائفة فيكون معروفا
بالنسبة الى ذلك حكم انتهى **قوله** بطريق الاولي **قوله** وجه الاول
الاستدراك ان لموى باطل بخلاف النسيان **قوله** لان لكما سنشأ **قوله** انظر
ان يقال منتهى **قوله** لانه يترجى **قوله** اي من وجه **قوله** اذا دخل بها لا يكل **قوله**
لوجوبها لعق كالمنكحة اذا وطئت بشرته **قوله** قلنا اذا كانت شرطية
قوله فيه تأمل ثم انظر ان يقال اذا كان بدله قوله اذا كانت **قوله** وبما
مفيداه **قوله** ومن هذا يعلم وجه ما يفعله قضا زمانا حيث يرسلون
المدعي عليه مع المدعي الى القضا الكاتب اذا طلبه لك منهم **قوله** والصبر الثاني
قوله فيه بحث فان اجلة تعين يحل ضميره الا ان لا يراى بصير النسيان ما هو
المصلح **قوله** ويجوز ان يتنازع ان وشبهه في وجه القضا واعل الثاني **قوله**
وان بصير في الاول والاضمار قبل الذكر جائز في باب تنازع الا ان جواز
تنازع الحرف والفعل في اسم بعد ما يحتاج الى البيان **قوله** وعن حديث
بان رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ولانه لم يكن قضا واما كان قولا
قوله وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول **قوله** وفيه تأمل **قوله** واعلم ان
اكثره **قوله** كانه يشير الى ان المضاف مقدر قبل قوله ومن يقوم مقامه

قوله لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلا منهما يحتمل الخطا
قوله فيه اعتقاد المذهب غير ان خطا يحتمل الصواب ومنه صواب يحتمل الخطا
قوله الثاني كالاول عندنا قوله ويؤيد ما روى عن عمر رضي الله عنه
قوله ربيد بن ثابت رضي الله عنه الى اخر الحديث قوله قال الزبيدي
قوله وقد صح ان عمر لما كثر اشتغاله قلد القضا ابا الدرداء رضي عنه
قوله وساق القصة قوله وان كان عامه افضيه روايتان قوله قال النسفي
قوله في الكافي وفي الصوري اذا قضى محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك
بل يرى خلافه سيفه عند ابي حنيفة رحمه عليه الفقوى انتهى
قال ابن الرهم الوجه في الزمان ان يعفى بقولهما لا يترك لمذهبه
عمدا لا يفعله الا لموى باطل لا يفعل جميل ثم قال واما الناس في
المقصد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا يذهب غيره هذا كله في القاضي
بمجتهده واما المقلد واما ولاه ليحكم بمذهب في خيفة مثلكم في
الحائفة فيكون معروفا بالنسبة الى ذلك حكم انتهى قوله بطريق
الاولي قوله وجه الاول الاستدراك ان لموى باطل بخلاف النسيان
قوله لان لكما سنشأ قوله انظر ان يقال منتهى قوله لانه يترجى
قوله اي من وجه قوله اذا دخل بها لا يكل قوله لوجوبها لعق
كالمنكحة اذا وطئت بشرته قوله قلنا اذا كانت شرطية قوله فيه
بحث فان اجلة تعين يحل ضميره الا ان لا يراى بصير النسيان ما هو
المصلح قوله ويجوز ان يتنازع ان وشبهه في وجه القضا واعل الثاني
قوله وان بصير في الاول والاضمار قبل الذكر جائز في باب تنازع
الا ان جواز تنازع الحرف والفعل في اسم بعد ما يحتاج الى البيان
قوله وعن حديث بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ولانه لم
يكن قضا واما كان قولا قوله وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول
قوله وفيه تأمل قوله واعلم ان اكثره قوله كانه يشير الى ان
المضاف مقدر قبل قوله ومن يقوم مقامه

وقيم من يقوم **قوله** والعقار فيها على كاخرا **قوله** خبر فان كان في قوله
فان كان سببا لازما الى اخره المتقدم عليه بسبعة اسطر تحبنا **قوله** والتوقف
اكثر لكونه من جانبين **قوله** فيه تأمل **قوله** واخرج المصنف الى قوله كالاوصي
قوله فيه شيء فان كاف التشبيه يدل على ما ذكره **قوله** وبكت الصك لاجل ذكره
الحق اه **قوله** فيه اشارة الى ان انتصاب ذكر الحق لكونه مفعولا لا بكتب
ان قوله ذكر الحق علم للصك كما يفهم من قول المصنف في اخر مسائل شتى
باب التحكيم قول وعموم ولاية القاضي **قوله** المراد بعموم ولاية القضا
موتعدى الحكم الصادر عنه اي غير المتخصصين كما في صورة الفصل خطا واسيا لا
يجب ان يكون مولى على احد كثيرة من الناس فانه قد يفوض اليه الحكم في
واحد من الشخصين لمعين كما لا يخفى الا انه يمكن ان يقال لا يطلق اسم القضا
لمثل ذلك المولى كما يعلم من لبس **قوله** المصنف في اهلية القضا **قوله** في
المحيط بشرط ان يكون الحكم اهلا للشهادة وقت الحكم ووقت الحكم جميعا
انه اذا لم يكن اهلا للشهادة وقت الحكم اهلا للشهادة وقت الحكم
كان الحكم عدا فاعتق وحكم لا ينفذ حكمه هكذا ذكر صاحب لا قضية في الا قضية
الشيخ الامام شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلح وقد ذكر ما مسئلة في فصل التقليد
والعزل بخلاف هذا انتهى المذكور في فصل التقليد هو ان الاستقضى البصري ثم ادرك
ليس ان يقضى بذلك الامر في باب بجهة من صلوة المشتق رواه ابراهيم عن محمد
اذا استقضى ثم عتق كان له ان يقضى بذلك الامر انتهى واشترط اهلية الشاهد
وقت التحكيم والحكم المذكور في معراج الدراية والنهاية ايضا **قوله** ولا يجوز
والعبادة **قوله** في المحيط ويجوز تحكيم المكاتب البصري المادون كما يجوز تحكيم
انتفى وفي شرح الكافي في المعنى يجوز تحكيم المكاتب والعباد المادون كما هو
في النهاية مومن قبيل اضافة المصدر الى الفاعل ناك انتهى فلما خالفه كما توهم
ثم قوله حكم الكافر من قبل اضافة المصدر الى المفعول يقال حكمه اي فوض الحكم
قوله فلا يجوز تحكيم الكافر والعباد الذمى اه **قوله** المراد بالكافر ما عدا الذمى
المعاقبة **قوله** وعلى هذا يسقط ما قيل من ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما

قوله لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلا منهما يحتمل الخطا
قوله فيه اعتقاد المذهب غير ان خطا يحتمل الصواب ومنه صواب يحتمل الخطا
قوله الثاني كالاول عندنا قوله ويؤيد ما روى عن عمر رضي الله عنه
قوله ربيد بن ثابت رضي الله عنه الى اخر الحديث قوله قال الزبيدي
قوله وقد صح ان عمر لما كثر اشتغاله قلد القضا ابا الدرداء رضي عنه
قوله وساق القصة قوله وان كان عامه افضيه روايتان قوله قال النسفي
قوله في الكافي وفي الصوري اذا قضى محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك
بل يرى خلافه سيفه عند ابي حنيفة رحمه عليه الفقوى انتهى
قال ابن الرهم الوجه في الزمان ان يعفى بقولهما لا يترك لمذهبه
عمدا لا يفعله الا لموى باطل لا يفعل جميل ثم قال واما الناس في
المقصد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا يذهب غيره هذا كله في القاضي
بمجتهده واما المقلد واما ولاه ليحكم بمذهب في خيفة مثلكم في
الحائفة فيكون معروفا بالنسبة الى ذلك حكم انتهى قوله بطريق
الاولي قوله وجه الاول الاستدراك ان لموى باطل بخلاف النسيان
قوله لان لكما سنشأ قوله انظر ان يقال منتهى قوله لانه يترجى
قوله اي من وجه قوله اذا دخل بها لا يكل قوله لوجوبها لعق
كالمنكحة اذا وطئت بشرته قوله قلنا اذا كانت شرطية قوله فيه
بحث فان اجلة تعين يحل ضميره الا ان لا يراى بصير النسيان ما هو
المصلح قوله ويجوز ان يتنازع ان وشبهه في وجه القضا واعل الثاني
قوله وان بصير في الاول والاضمار قبل الذكر جائز في باب تنازع
الا ان جواز تنازع الحرف والفعل في اسم بعد ما يحتاج الى البيان
قوله وعن حديث بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ولانه لم
يكن قضا واما كان قولا قوله وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول
قوله وفيه تأمل قوله واعلم ان اكثره قوله كانه يشير الى ان
المضاف مقدر قبل قوله ومن يقوم مقامه

الكل من الكل كما مر **قول** فيه ما مر **قول** لا يصح اسماؤه **اقول** مطلقا او اذا
 كان دخول في المشتى منه تبعا لا مقصودا والثاني مستم ولا كذلك فما نحن فيه
 والاول ممنوع **قول** فلا بد من كجة **اقول** كيف يقبل حجته وهو ما قضى دعواه
 تأمل في جوابه **قول** فان العزم والنقل **اقول** النقل قد يكون بالامر للعلم
 نفسه وبغيره والامر في مكانه **قال المص** ولما ان التوفيق ممكن لان غير الحق
 قد يقضى ويبرأ منه **اقول** مخالف لما سياتي في الاقرار في تعليل قول
 قضيتكما اقرار **قول** وكذا اذا قال ليس على شيء قط لان التوفيق اظهر **اقول**
 لان ليس لنفي احوال في وضع اللغة فلا يكون ما قصا في دعوى العقيدة لا
 ظاهرا ولا حقيقة بخلاف ما كان لا لنفي الماضي فيكون من قصا من حيث الظاهر
قال المص ولما ان الكل كشي واحد بحكم العطف فيصرف الى لكل كما في الكلمات
 المعطوفة مثل قوله عبيد حر و امرأه طالق وعليه شي الى بيت الله ان شاء الله
اقول لا يقال كيف خالف ابو حنيفة اصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة لا
 على امله لان ذلك في الاستثناء بالاول وقوله ان شاء الله شرط شاع اطلاق
 الاستثناء عليه في عرفهم ليس به حقيقة فتأمل **فصل في القضاء في الموات**
قول كان القول للآجر وهو صاحب الطاحون **اقول** انكر صدر الشرعة في سراج لوقا
 صحة اطلاق لفظ الآجر على المورج فراجع قال في النهاية ومعراج الداراية فان
 الماء اذا كان جاريا في مسألة الطاحونة يجعل حجة لصاحب الطاحونة فتحتي الآجر
 فقد تمسكتم باحوال الثابتات استحقاق الآجر قلت اتفعا على سبيل الوجوب وهو
 العقد ولكن اختلفا في التاكيد والظاهر يصلح حجة للتاكيد في مسألة الميراث
 في وجود السبب وهو الزوجية مع اتفاقهما في الدين عند الموت فلا يصح الطاهر
 حجة فان قيل يشكل هذا بمسألة ذكرنا حجة في الاصل اذ مات وترك ابين
 فقال احداهما مات ابني مسلما وقد كنت مسلما حال حيواته وقال الآخر صدقت
 واما ايضا اسلمت حال حيواته وكذب الابن المتفق على سلامه قال لعل قول
 الابن المتفق على سلامه ولم يجعل احوال حكما على سلامه فقيما مضى مع قيام السبب
 في احوال وهو البنوة قلت ما ذكرنا من لطريق انما يصار اليه اذا اختلفا في احوال

في احوال

في ثبوت ما هو ثابت في احوال اما اذا اتفقا في الماضي على خلاف هو ثابت في احوال
 غيرهما اختلفا في مقداره فلا يصار الى حكم احوال وان كان السبب كما لا يري
 ان في مسألة الطاحون اذا اتفقا على الانقطاع في بعض من الاجارة بان قال
 المستاجر كان الماء منقطعا شهرين وقال الآخر بل انقطع شهرا فالقول للمستاجر
 مع يمينه منقطعا كان وجاريا في احوال لانهما اختلفا في جريان مقدرا وانقطع
 مقدرا وذلك غير ثابت للحال وفي مسألة الابن ومنسلة الكتاب حاصل احوال
 واقع مقدار من الاسلام لا في نفس الاسلام والثابت في احوال نفس الاسلام لا
 اسلام مقدرا فمذا هو الماخذ في المسئلة وذكر الامام الترمذي في مسئلة وهي ايضا
 شبهة على الاصل وهو ان الاستحقاق لا يثبت بالظاهر فقال لو ادعت المرأة
 بانها في المرض يعني صار هو فارابه وقالت الورثة في الصحة فالقول قول المرأة
 لانها انكرت المانع وهو الملاق في الصحة يعني الاصل عدم المانع انتهى وفيه ثبوت
 ثم قول في قوله فان قيل يشكل هذا الى قوله مع قيام السبب في احوال وهو البنوة
 بحث ظاهر اذ يجوز ان يقال السبب من هو البنوة مع الاتفاق في الدين عند
 الموت كما في الزوجية لا البنوة فقط **قول** قوله وهذا يعني حكم احوال الى قوله
 وفيه نظر لان زفر لم يجعل اسحقا قها للميراث باحوال بل بان الاصل في احوال
 الى اقرب لا و **اقول** فالصير للبارز في يعتبره راجع الى الظاهر لا الى احوال كما لا
قول كان في الاقرار اشك ملكه باشرعاه **اقول** واما في المسئلة المتقدمة فلم يكن
 شرعا في قوله سلمتها من القاء اذ لما فاة من تسليمها منه وكونها لمن قوله فانهم
قال المص واذا قسم الميراث **اقول** فيتمسح **قول** ولم يقل الشهود ولا العلم واثره
اقول وغيرهما كما يعلم من لوقاية **قول** هل يؤخذ منه كعيله **اقول** وفي الدرر المنثور
 وان كان الاول يؤخذ الكيفيل بالاتفاق لكون الاقرار حجة قاصرة **اقول** قال
 النهاية قال الامام الترمذي لو قال المودع لرجل موابن لميت ولم زد عليه
 القاضى ياتي في ذلك زمانا على حسب يرى وذكر كبران في كل موضع ذكره ليعلم
 القاضى يكون ذلك مفوضا الى القاضى وقد روي الطحاوي مدة التلوم بانقول
 وان لم يظهر له وارث آخر اريد دفع المال وياخذ كفيلا لاحتمال ان يظهر وارث

قوله كان في احوال ما الظاهر اذا اختلف في احوال
 قال المص في احوال ما الظاهر اذا اختلف في احوال
 منقطع فاما في احوال ما الظاهر اذا اختلف في احوال

قوله في احوال ما الظاهر اذا اختلف في احوال
 واما في احوال ما الظاهر اذا اختلف في احوال
 في احوال ما الظاهر اذا اختلف في احوال

افرق من قولها وعند ابن حنبل لا يأخذ وقيل يأخذ عند الكل لان الثابت
 بالاقراء دون الثابت بالبينة انتهى **قوله** اجيب نه اذا اقرب اه **قوله** في
 في مسئلة الابن واللقطة ثم الكفالة يكون بالدين الصحيح **قوله** وعورته
 القاض **قوله** ويمكن توجيه نقص كما لا يخفى **قوله** واجيب بن التلوم ليس للمح
 الموموم **قوله** لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا
 اخر **قال المص** والظاهر عدم الجود في المستقبل لصورة الكا دة معلو
 له اه **قوله** قال في الكافي اي لذى ليد وجوده باعتبار اشتباه الامر عليه
 وقد زال انتهى يعني ان الظاهر ذلك انت خيرا به يعظم من ذلك مكان
 منع قولها احاجد حان **قال المص** والترغ بلغ فيه **قوله** اي في المنقول كذا في
 معراج الدراية والنهاية الظاهر ان يقال اي في الحفظ كما يدل عليه تقرير
 الكافي **قوله** او لزمه انه ملكه **قوله** ان كان عدله **قوله** فاذا ترك في من كان
 مضمونا عليه **قوله** يعني بجوده السابق وفيه بحث فانه قد ارتفع مع لزم
 الذي هو احجانه بعضا القاضى كما صرح به انفا فبغى ان لا يضمن **قوله**
 اخذ الكفيل **قوله** الا ولى طلب الكفيل **قوله** والقاضى يطالب به **قوله** فيه شارح
 ان ما في النهاية من قوله والاح كاخضر يطالبه بالكفيل ليس مانع لعدم
 المشروع **قوله** فان قيل بان القاضى ينصبه **قوله** ويمكن ان يجاب بان كان
 ليس بحضرم عن العائب في استيفاء ملكه فليس المطالبة بالكفيل **قوله** هو
 مشروع لقطع الخصومة **قوله** اي لقطع الخصومة المتقدمة ثم قول فيه بحث لانه
 اراد كلياً ممنوع لا يرى الى ضمان الدرك وان اراد جزئياً فم ولا يفيد للبحر
 الا ان يخص بحيث يشتمل محل النزاع ثم لانتم انه ليس مما خصومة متقدمة الا
 يقال ارتفع ذلك بقضاء القاضى فليست **قوله** اذا قام كاخضر البينة على اقل باب
 عمدا اه **قوله** لتفصيل في باب الشهادة في القتل **قوله** وجوابه ان السائل اه
قوله اعرف بورو والسؤال على كلام المص والحق الى جوابه خروا وتعلم
 كونه تابعا عن غيره فرع التوكيل من غيره ولم يوجد فليست ولا مجال لقيام مقام الميت
 لان الاستيفاء ليس له بخلات فليست **قوله** يعني انه لو ادعى احد الوارثة

قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا
 قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا

قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا
 قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا

قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا
 قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا

ويا اه **قوله** فيه انه يجب ان يكون المراد دعوى العين فان الدين مثبت على الوا
 كاخضر وغيره وان لم يكن في يد كاخضر شئ على مخرج او يمكن ان يجاب بن المراد كون
 حضا في حق الاستحقاق عليه وتقتصر القضا بالاستحقاق عليه في حق
قال المص ومن قال ما في المساكين صدقة فهو على فيه الزكوة **قوله** وفي
 مسئلة النذر في فضل القضا بالمواريث نظر ولعله ذكر ما باعتبار الفرق بينهما
 وبين الوصية التي هي تحت الميراث **قوله** وجه الاستحسان ان اجاب لعبد مقبره **قوله**
 ليس معناه ان اجاب لعبد معتبر من كل الوجوه باجابه لله تعالى والالم يجب له
 التصديق بكل ما له وهو ظاهر **قوله** واجاب لشرع في المال اه **قوله** اذا عجز عنه
 بلفظ المال كقوله تعاخذ من اموالهم صدقة **قوله** فله الاجاب **قوله** اذا اصابه
 الى لفظ المال **قوله** وفيه نظرا لانه حثيث لا يكون اجاب لعبد معتبر باجابه لشرع
 ممنوع فان اجاب لله صدقة في حثيث لا يملك يكفي لا اعتبار باجابه العبد
 كما في الاجاب لا اعتكاف على امر انفا لا يرى انه لو قال كل مال ملكه فما يقصد
 به فهو صدقة يتصرف بالمال الزكوة والبذلة والمهنة كما صرح به في النهاية مع انه ليس
 من الله تعا اجاب على هذا الوجه فليست **قوله** انه ثبت ضمنا **قوله** اي في ضمن امر
 بالعرف **قوله** والكلام في الوكالة ثبت قصد **قوله** قوله ثبت حال **قال المص**
 احد شرطيه وهو العدد والعدالة **قوله** فيه إشارة الى ان العدالة لا يشترط في
 العدد وان قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو الاصح **قوله** كعبارة المرسل
 الحاجة **قوله** فكما لا تشترط العدالة في المرسل لا تشترط في الرسول ايضا **قوله** اذ رجلا
 اه **قوله** على كون عبارة كعبارة المرسل للحاجة الى الارسل **قوله** والثالثة العبد
 الجاني اذا اجر المولى اثنان او واحد عدله اه **قوله** قوله اثنان اي فضوليان وقوله
 واحد عدل اي فضولي **قوله** اذا اجره اثنان او عدله اه **قوله** وفي كشف الزوائد
 قال صلى الله عليه وسلم نظر الله امر سمع منا معاه فوعا بها سمعنا ثم اذا ما الى
 لم يسمعها وفي حديث آخر لا يبلغ الشاهد العائب نتي والاكوا الاستدلال
 بقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا عني ولو آية فليست **قوله** وشمس لانه السرى
 جعله رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم فالزم **قوله** لعدم شرط العدالة في الرسول

قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا
 قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا نعلم له ورا

فصل آخر قول ما لم يكن لشهادة بجفرتك **قول** والاقرار بجفرتك **قول** لان
 قوله يحتمل الغلط **اول** لعل المراد بالغلط ما يعم الكذب **قول** وهي يعقضي ان لا قيل
 ايضا **قول** يعني مطلقا **قول** ومن يمكن من الانشاء عما اخبر به **اول** فيه ركاكة
قول ويكذب في حقيقته **قول** لا يقال لاحتمال الاول **قول** لانه ثبت فعله **قول** في
 حيث غير ترتيب لمص فلم يظهر كون قوله لانه ثبت اه تعليل لا شئ **قول** ولا يمكن
القول قال في الكافي لانه لو رزقه اليمين لصار حضا وقضا، اخضم لان هذا سببي
 والا وان يقال لا مالوا وجبا اليمين والضمان عليه في مواضع اليمين والضمان لا
 الناس عن لدخول في القضا فيتعطل امور الناس **قال المصنف** ولو زعم المقطوع من
قول وقال شمس لانه السرخسي اذا زعم المدعي ان الكفا فعل ذلك بعد العزل كان القول
 قول المدعي لان هذا الفعل حادث فيضات الى اقرب وقاته ومن ادعى تاريخا سابقا
 لا يصدق الالبته لان الاصل انه متى وقعت لما زعم في الاسناد حكمه كالحال كما
 اختلغا في جريان ما الطاحونة وهو لو فعل في من الحاله بحسب الضمان فلا يصدق
 في الاسناد الالبته بخلاف المسئلة الاولى لانه ثبت الاسناد بمصدا وقها وفي
 هو الاول وهو اختيار فخر الاسلام على البردوي والصد لشهيد ونظيره اذا قال لعبد
 غيره قطعت يدك وانا عبد وقال للمرتبة بل قطعتا وانت حر كان لقول قول العبد
 كذا اذا قال المولى اجد قد اذنت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد
 المعق اذنتها بعد الحق كان لقول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال لعبد
 قبل العزل والموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستملا وان كان
 قال لقول الموكل لانه اخبر عما لا يملك لانشاء فيصير مدعيه وكذا في مسئلة العلة لا يصدق
 في العلة القائمة لانه اقرب لاخذ بالامانة يدعي عليه التملك كذا في شرح الزيلعي
 النهاية ومعراج الدراية والعبارة للزيلعي **قول** الزيلعي اورد في النهاية على المسائل
 المتقدمه ما اذا اعتق الموانة ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي فقالت مي
 وانا حرة كان القول قولها وكذا في كل شئ اخبر منها عند ابني خنفره وابي يوسف
 مع انه سكر للضمان باسناد الفعل الى حاله متافية له فاجاب لفرق بينهما حيث من
 ان المولى اقرب اخذها ثم ادعى التملك لنفسه فقد في قراره ولا يصدق في دعواه

التملك له وكذا لو قال الرجل اكلت طعامك ذك فاكرا لاذن يعين كذا
 الفرق ليس بخل تصد اشد انتهي لعدم جريانه في صورة النزاع في اخذ غلة العبد
 قطع يد الالة كما لا يخفى **قول** كاسا ومن عهدهم الجنون **قول** في التشبيه لطفه
 في من الصورة **قول** في الاطلاق **قول** لان اقرار الرجل على نفسه بسبب الضمان
 قطعية وقضا الكفا بجه ظاهرا والظاهر لا يعارض القطعي **قول** لا توار دليل ظاهر
 في قول كتاب كذا ولا ان يروى بالقطعية كونه اقوى من قضا الكفا **قول** لكن يورد
 اليه صرح الحق آه **قول** هذا جواب عن النقص بتغييره ليل والاولى ان كتاب كذا
 النهاية يمنع قوله لانه والقاطع اسند الفعل الى حاله متافية للضمان فان حاله
 لا ياتي في الضمان في حق غير القاضى لانه كم من غاصب يغيث لغيره والكفا في
 القضا قائم واخذ بالمرء لم يثبت لعدم الحاجة اذ الكلام فيه وكذا حال القطع
كتاب الشهادات
قول اذ القاضى في قضاة يحتاج الى شهادة الشهود **قول** لا يقال فيلزم ان يقدم
 على ذلك كذا لان المقاصد تقدم على الوسائل مع ان المحتاج هو الكفا فيلزم كحقه
 واليه يشير عبارة الشارح **قول** ومن محاسن لشهادة بالحق آه **قول** اي ومن محاسن
 حسنه ويؤيد قوله فلا بد من حسنه والا فيكون الحسن عبارة عن نفس كونه مأمورا
 مذهب لا شعري ولا ترقينه الحنفية **قول** فلا بد من حسنه **قول** ان كصير الشهادة بما
 انها ما مور بها **قول** بصحة الشئ **قول** انها مشتقة من المشاهدة **قول** بالاشتقاق الكبير **قول**
 وفي اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اجبار صادق **قول** فاطلاق الشهادة على الزور
 محاز من قبيل الطلاق البيع على بيع اخر وطلاق اليمين على العنوس وقد تفرق
قول فالاجبار كالجس شلها **قول** ويشمل سائر الاجاز الصادقة **قول** وسبب تحليها
قول تحمل الشهادة التي هي الاخبار مبني على الكلام النفسي والشهادة يطلق على ما
 يتحمل بالاشراك للفظي **قول** معانية ما يحملها له **قول** اي لاثباته **قول** وسبب دأها
 الظاهر ان المراد وجوب دأها **قول** اذ لم يعلم المدعي كونه شاهدا **قول** ان كمال
 لم يشهد لغوت حتى المدعي **قول** والقدر على التمييز من مدعي والمدعي عليه **قول**
 يعني التمييز بالبصر **قال المصنف** الشهادة فرض يلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا طأ بهم

قال في النهاية وشيئا بالان السلك
 لا والامانة في الادلة
 الحاشية على
 كذا
 قوله والضمان لا يلزم
 الحاشية على
 قوله والضمان لا يلزم
 الحاشية على
 قوله والضمان لا يلزم
 الحاشية على

المدعى **قول** الظاهر ان الواو ليست في محلها كمال الاتصال بل جملتين فان قيل
 تأكيد للاول الا اذا جعل قوله اذا طالبهم قيداً للشأنية فقط فليقل **قول** واستدل
 نقلاً ولا يابى الشاهد اذا ما دعوا الى لقيموا الشهادة او ليقموا **قول** لا استدلال
 الكريمة على المطلوب موقوف على ان يكون المراد اذا ما دعوا ليقموا الشهادة فلا
 وجه لقله وليتجوز ما في هذا التهام بل الوجه ان يقال لا يستلزم الا انهم قبل التحمل ليسوا شهداء
 ولا ضرورة تدعو الى ارتكاب مجاز **قول** وسموا شهداء باعتبار ما يؤول اليه **قول**
 على الاحتمال الثاني **قول** يدل على النسي عن كتمانها على وجه المباعدة **قول** حيث كذبت
 بتأكيد بعد تأكيد وهو قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قبله لا يرى الى نسبة الاثم الى
 الكاتم ثم الى قلبه لذي هو اشر فاعتصم اذا فسد جميع **قول** والشيء
 احد النقيضين **قول** واحصر منه ان يقال النسي عن احد النقيضين يستلزم تسامح
 شرعاً فوجب لنقيض الآخر **قول** كان للاختصاص ثاباً **قول** في معراج الدراية النسي
 التي يكون مرابضة اذا كان له مقصود بمرآة ومنها كذلك ان الاداء مقصود
 بقوله تعالى اقيموا الشهادة **قول** وما لم يكمل ثبت **قول** الى لا يلزم ثبوت فجوز ارتقاء
 النقيضين **قول** ليس بالصحيح من المذهب **قول** ل هو الصحيح من المذهب على ما
 في التوضيح وغيره قال شيخ الامام سراج الدين الهندي في شرح المعنى اما النسي
 التي فامر بصدقه اذا كان له ضد واحد باتفاقهم كانهي عن الكفر يكون مرابلاً
 وان كان له اصدا وفيه اختلاف انتهى **قول** على ان طلبه شرط وهو غير السبب **قول**
 ولكن نقول اطلق الشرط على السبب **قول** لان معنى كلامه وانما بشرط وجود
 الاداء وهو طلب المدعى فالطلب سبب وجوده شرطاً فلما لم يخف خيئ **قول**
 بحث فان سببية الشيء لا تكون الا بعد وجود الشيء الاول فالوجود داخل
 في جملة السبب لهذا لم يعد العقل وجودات العلل عللاً اخرى فانهم **قول** نعم لا يجاب
 وضع يدل على سببية غيره **قول** الاول مسلم وليس ثانياً كذلك قال في التوضيح
 في تعريف الحكم الخطاب نوعان اما التخيبي وهو المتعلق بافعال المكلفين بالاقضاء
 والتحجير واما وضعي وهو الخطابي بان هذا سبب لك وشرط ذلك كالدفع لسبب
 والوصو شرط لها **قول** ورد بان الاعتبار لعموم اللفظ **قول** لعموم منع يجوز

ان يكون الالم للبعد اعني شهداء الدين **قول** وقيل ان اكبر الاول ورد في ما عدا **قول**
 اذا كان وارداً في حكاية ما غرضه في الله ولم يثبت زناه بالشهادة فلهما **قول** الذي
 شهد عنده فقل **قول** وفيه نظر لان شهادة حكاية ما غرضه لا تستلزم شهادة اكبر الواو فيها
 بالستر **قول** الظاهر ان يقال لا تستلزم شهادة اكبر الوارد فيها بالستر **قول** والكتان انما يحكم
 بخوف فوت حق المحتاج **قول** التحصيل صافي فان في عتق الالة وطلاق المرأة يحرم المستر
 والكتان وليس ثم خوف فوت حق المحتاج فقل ومحصل الجواب ان التحصيل صافي في
 الله تعالى التي يستوفى للاحق في ايقول المراد بالخوف والكتان في الحق التي يستوفى في
قال المصنف لانه يحبان يشهد بالمال في السرقة **قول** ستر اكرم من قوله محيرة الجور
 اذ قد يتوهم انه لا يشهد في السرقة مطلقاً لا ستر اكرم محذوف قال يجب له فعه **قول** ولفظ
 نفي العدد والذكرة **قول** فيه بحث الا ان يراد النقص المصطلح او يكون الكلام على
 التشبيه **قول** فالظاهر منه ان الله تعالى يحب ستر على عباده **قول** اذ وقت الاربع على
 من الفاحشة فلم يحقق **قول** وانما قال شبهة البدلية لان حقيقتها انما يكون
 اشنع العمل بالبدل مع اكان الال **قول** فيه ان ذلك في الحلف لا في البدل فان
 اخف بدل عن غسل الرجل مع انه يهمل اليه مع اكان المبدل منه فليقل **قول** لما من
 عموم اللفظ **قول** فيه بحث **قول** والذكرة والبلوغ **قول** في قاموس اللغة الرجل
 بضم الجيم وسكونه م وانما هو اذا احتلم وشب وهو رجل ساعه يولد انتهى فقي قوله
 البلوغ **قال المصنف** ولما ان الال فيها القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة
قول يعني اهلية قبولها فالمصنف مقدر **قول** والمشاورة والضبط والاداء ليست
 لذلك **قول** والا لكان العبد والصبي عاقل والكافر اهلاً للشهادة **قول** لعدم
 توقفها عليها **قول** لتقدم اهلية الشهادة على الاداء **قول** كذلك **قول** لا يجاب ولا فر
قول لا يلزم من وجوده وجود المشروط **قول** يعني اهلية الشهادة **قول** فانما لو فرضنا وجود
 اهلية الشهادة **قول** اللازم من هذا التعليل المتوقف على العلية الا ان سركب التباد
 في كلامه بان يراد بالعلية المدخلية فيها **قول** وهو القبول **قول** اي اهلية القبول
 ولم يذكر الجواب عن قوله **قول** لنقصان العقل **قول** فيه بحث **قول** والجواب عن الاول
 انه لا نقصان في عقله من **قول** في صحاح كتاب لايمان من المصاحح عن ابي سعيد الخدري

قال جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في اضحى و فطر الى المصطفى فمرا الى النساء
فقال يا معشر النساء لقد قن فاني اريكن كثر الشاكر ففطنن و بم يا رسول الله
فقال ليكن اللعن وتكفرن العشير ما ريت من ما قصات عقل ودين ودين
للب رجل احازم من احد يكن قنن و ما لققان ديننا و عقلمنا يا رسول الله
قال ليس بشهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك
من نقصان عقلمنا قال ليس اذا حاضت لم تقبل ولم تقم قلن بلى قال قد
من نقصان ديننا انتهى الحديث الشريف وانت جبريان ما ذكره الشارح
مخالفا لظاهر الحديث **قوله** في تحصيل البديهيته **قوله** فيه انهن لو جوبن
وسترن اكثر البديهيته محجوبة عنهن كما لا يخفى **قوله** لكان تكليفهن دون تكليف
الرجال في الاركان ليس كذلك **قوله** فيه ان تكليفهن دون تكليف الرجال
الا يرى انه لا تفرض لمن الصلوة ايام حيضهن فتأمل جوابه **قوله** ولذلك لم يفت
للولاية والحلافة والامارة **قوله** ولا يخفى عليك ان الشهادة ايضا ضرب من الولا
قوله والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه رجال **قوله** في موضع قيد للعيوب
لا تحراز عن مثل الجمع الا في **قوله** فهو قرا فواد الموصوف على الصفة **قوله** في شيئا
ما ذكره هو قرا الصفة على الموصوف ثم لا يخفى انه ليس في عبارة الكتاب بلفظ
اصلا بل مراد صاحب النهاية المختص بالذكرى فانه يفيد نفى الحكم عما عداه في
الروايات فالاصح ان يقال سكوت عن قبول شهادة الرجل الواحد بناء على
ما ذكره بطريق الدلالة فليتأمل **قوله** لا عكسه كما فهم صاحب النهاية **قوله** عبارة النهاية
ثم اعلم انه ذكر ههنا ملته اشياء ثم خص شهادة امرأة واحدة وهذا التخصيص
في حق البكارة لا في حق الولادة والعيوب فان شهادة رجل واحد لا يصح
فيما لا يذكروا في الاصح مطلقا بقوله وتقبل شهادة رجل واحد على الولادة
لانه اذا جاز قبول شهادة امرأة واحدة فنقول شهادة رجل واحد او وكذا
ذكر في باب شهادة النساء من شهادات المبسوط قال ولم يذكر في الكتاب ان
لو شهد بذلك بالولادة والعيوب في موضع لا يطلع عليه رجال رجل واحد
قال فاجابها فاتفق نظري ليرى واجوابه لا يمنع قبول شهادة اذا كان عدلا

في مثل هذا الموضع ثم الصحيح انه لا يشترط العدد لان شهادة الرجل احدى من شهاد
المرأة فلما ثبت المشهود به ههنا بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل واحد
وقد قال بعض مشايخنا انه وان قال بعدت النظر تقبل شهادته في ذلك كما في
انتهى بعبارة **قوله** القليل على سائر المراتب لفتقنا ذكره في النهاية **قوله** لقوله عليه السلام
شهادة النساء **قوله** دليل لاسل الدعوى **قوله** سيفر الى الجحش **قوله** اذا كل نفس
قطعا **قوله** فعلمنا بهما **قوله** فيه بحث اذ لم ثبت بما ذكره احولية العدد **قوله** وان قلن
انها ثبتت **قوله** وفيه بحث يعلم دفعه من قوله يعني في حق سماع الدعوى والتحليف
قوله فاذا قلن نهايت ثبت العيب في حال آه **قوله** فيه خيفة لا يستقيم قوله وشهادة
حجة ضعيفة فان الحكم في شهادة الرجال بالعيوب كالاباق على ما ذكر ههنا ملا
فليتأمل واجواب ان الفرق فيما اذا كان النزاع قبل القبض حيث يلزم المشري
حلف لبايع كاف في صفة محبتها وفيه تأمل **قوله** ثم حلف لبايع على انه لم يكن
ذلك العيب في الوقت الذي كانت في يد الى آخره **قوله** فما اجواب فجمال
القبض **قوله** واما اشراط العدالة فلقوله تعالى من رضون من الشهداء **قوله**
لا يكون مرضيا **قوله** فيه بحث **قوله** المص فلقوله تعالى واشهدوا ذوى عدلكم
قوله فان قبل بعض المصوص وردت مطلقة كما سبق واذا دخل المصطلق
والمقيد على السبب لم يحل المطلق على المقيد عندنا فكيف ثبت شرط العدالة
فلما المطلق ينصرف الى الكمال **قوله** وما سوا ما معدت **قوله** فيه بحث لان
يحل على المعد المصطلح **قوله** المص ويمنع عن كذب بمروية **قوله** في المسئلة في باب
من يقبل شهادته وفي التعليل مغايرة **قوله** بوجه مكفر **قوله** في شديده العوبة
قوله المص اذا الامر فيها بمن اللفظ **قوله** فيه كلام لانه ليس معنى امر شهد قل
اشهد بل معناه اجزه فلما ثبت الاشراط بجرده ما ذكره وجوابه ان الشهادة
هو الاخبار عن مشاهد وعيان وهو المألوم للقاضي لا مطلق الاخبار قال
قوله ولان في لفظ الشهادة **قوله** لا ولي ان يجعل هذا وجبا لدلالة النص
على الاشراط اذا لا يظهر تلك الدلالة بدون ملا حظته ولا يجعل ذلك مستقلا
على المدعى كما فعله **قوله** بخلاف لفظ الكبرية **قوله** اجاب عما يقال ما الفرق من

قوله ولا بد في ذلك من العدالة في مبسوط الالهي
والاشارة الى ان ما كان جائزا للصدق في الجحش
الذي هو صدق ولا طريق لمؤنة الصدق في الجحش
من غير مضمون وعن التعليل لا العدالة
والعدالة على الاستقامة فانما
كما لا يخفى

انما جازها فاتفقنا على اني في ذلك من العدالة
الاشارة الى ان ما كان جائزا للصدق في الجحش
الذي هو صدق ولا طريق لمؤنة الصدق في الجحش
من غير مضمون وعن التعليل لا العدالة
والعدالة على الاستقامة فانما
كما لا يخفى

فإنه لا بد من أن يكون
القول في الاستدلال
مستقلاً لا متعللاً

الاول المستقلة من شهادة وبين غير ما من لا وامر حتى روي في الاول
الذي ورد به لا مردون الثانية مثل **قول** اذ لا وصول الى القطع **قول** لكن
الوصول الى القطع بالتواتر فالاول ان يقال كيتي بالظاهر للامتناع
اذ لم يكن ثم مازع كالشفع يستحق الشفعة بظاهره اذ لم يكن له مازع
وهنا كذلك في الكلام فيما اذ لم يطعن بخضم في الشهود **قول** وبما انه لو لم يكتف
اه **قول** والظاهر ان بين عدم امكان الوصول الى القطع ولو زكي ان لم
يخرج عن عدالة متمسكاً بظاهر حاله لان اقصى ما يستدل به على عدالة ائمه
عن مخطورات دينه واجتهاده على الطاعة وهي دلالة ظاهرة عليها ليست
اذ لا يستد احتمال فساد الاعتقاد مثلاً فاقول **قول** واجواب اشترائها اليه بقوله
قول الظاهر ان يقال ما اشار اليه بقوله **قول** ويدور ويتسلسل **قول** مع
حاصل **قول** ونظائر العدالة اندفع معارضة الذمة فكان دافعا **قول** في
قول استثناء من قوله ولا يسأل **قول** بل من قوله ولا يقتصر الحكم **قول** لان
الشبهة فيها دارية اه **قول** فنه بحث فان وجه السؤال اذا كانت الشبهة دارية
فيها ليس لانه محال لا سقاطاً فاندرج هذا التعليل في التعليل الاول
وجه عن تعللها مستقلاً فلا واسطة الواو من البين وجعل من الكلام من تيم
التعلل الاول لكان اولى **قال المص** لابد ان يسأل عنهم في السر والعلانية
قول لعل الواو بمعنى ولمنع الخلو حتى يرتفع الحائفة التي تضمنها الكلام فقل
قال المص ثم الزكوة في السر ان بحث المستور الى المعدل **قول** فيه تسامح فانه
زكوة بل الزكوة فعل الزكي لكن لم ادر معلوم **قول** كيلا يظن فيجذب **قول** بالرشوة
قول او يقصد اكداع **قول** الصواب او يقصد بالاذى على تقدير اكداع **قال المصنف**
وهذا **قول** لا يظن ان يعمل بالتعليل الاول في ديارنا **قول** على قول من يقول
بالسؤال اذ اسأل **قول** يعني اذ اسأل القاضي **قال المص** ووجه الظاهر ان في زعم
المدعي وشهوده ان الخصم كاذب في الكاره مبطل في امره **قول** قال العلماء
علاء الدين الاسود في شرح الجامع الصغير وهذا الشؤ قد علمه صحيح وكان كافياً
عند ابى يوسف ربه وعند محمد يضمن الى ذلك اخرج حتى يتم التعديل انتهى وبغيره

فإنه لا بد من أن يكون
القول في الاستدلال
مستقلاً لا متعللاً
فإنه لا بد من أن يكون
القول في الاستدلال
مستقلاً لا متعللاً
فإنه لا بد من أن يكون
القول في الاستدلال
مستقلاً لا متعللاً

فإنه لا بد من أن يكون
القول في الاستدلال
مستقلاً لا متعللاً

من اشارة الهداية ايضا **قال المص** وموضوع المسئلة اذ قال انهم عدول
اه **قول** المقصود من التعديل هو حصول العلم للعدالة الشهود فاذا كان
عدلا يعرفه القاضي بالعدالة ينبغي ان يقبل قوله الا ان يقال شهادة الشهود
جوه **قال المص** وكذا العدد بالاجماع **قول** لا يرد شي من يحتج بالاول
فصل ما يتعلمه الشاهد **قوله** في بيان انواع ما يتعلمه الشاهد **قول** اذ كان
معنى المثني كما لا يخفى **قال المص** احدهما ما ثبت بنفسه **قول** اي ثبت حكمه كما في القسم
المقابل ولعل المراد بالحكم هو جواز الشهادة على الفهم من تقرير الكلام قال صاحب
الهداية في شرح قوله ما ثبت بنفسه اي لا يحتاج الى الاستدلال بل يجوز للشاهد ان
يشهد بلا استناد بخلاف الشهادة على الشهادة انتهى قال الفاضل الشيرازي
كذا في الهداية وليس كما ينبغي بل معنى ثابت الحكم بنفسه انه ثبت ما وضع الشارع
وحكم ترتيبه عليه من غير ان يحتاج الى غيره من قضا، قاض كالباع فانه ثبت حكمه
الملك بنفسه وكذا الاقرار يفيد ظهور المقر به بنفسه وكذا الغصب ثبت وجوب
العين او القيمة بنفسه وعلى هذا اختلاف الشهادته اذ يتعلمها الشاهد فانها لا
الحكم بنفسها بل اذا نقله مجلس القضاء وحكم القاضي بها ولعمري ان هذا من الظهور
حيث لا ينبغي ان يخفى على من له اذ في مسكة فضلاً من هؤلاء الاعلام انتهى وقيل
ان حكم الباع بثبوت الملك للمشتري في البيع وفي الثمن للبايع ثبت بنفسه العقد وكذا
في نظائره اما الشهادة فما لا يثبت حكمه بنفسه بل بقضا، القضا هذا والظاهر في
الهداية لما ان الذي يتعلمه الشاهد هو الشهادة بناء على الكلام النفسي لا المشهود
ولان تقرير الكلام يشهد له كما لا يخفى **قال المص** مثل البيع **قول** الظاهر ان المصنف
مخذوف اي مثل شهادة الباع على ما هو المتأصل لقوله مثل الشهادة على الشهادة
ذلك ما ولى اي مثل ما يتعلم فيها **قول** كالباع اه **قول** اذ كان بالعقد كالغصب **قول**
وكالباع اذ كان بالتعاطي **قول** بما يوجب **قول** متعلق بعلم **قال المص** قال الله تعالى
من شهد بامتنع وهم يعلمون **قول** وانت خير ان العلم هنا وفي الحديث غير متقد
بالعلم لما هو موجب بنفسه فلا بد للتعلم من دليل قاطع **قول** قبل جعل العلم
لموجب ركناً في الاول **قول** بل هو ركن في اطلاق الاداء اي في جواز الاداء

قوله واذا موضوعه للشرط المصطلح في عرف لفظها، فم والسند طاهر وان را
 انها موضوعه للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقهي كقوله
 لقا اذا قتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صرح به في
قوله وشهد عند اثنان **اقول** الطاهر ان يقال او شهد فان في الصورة الاولى
 لا نفس الحاجة الى الشهادة اذ اعلم ان الكائن في داخل البيت من هو **قال المصنف**
 سمع شاهد يشهد بشئ لم يجز ان يشهد على شهادة الا ان يشهد **قوله** عليه السلام
 في الكافي بقوله لانه يعرف على لاصل من حيث زوال ولايته في تنفيذ قوله على
 عليه وازالة الولاية الثانية للغير ضرر عليه فلا بد من الولاية والتحليل منه انتهى
 لانه ما ترك دليل صاحب الهداية الى هذا فليتل في انه هل يمكن وجاع ما في الهداية
 الى ذكره صاحب الكافي بان يجعل دليلا على صحة تفرغ قوله فلا بد من الولاية و
 التحليل على ما فرغ عليه كما يفهم من الشرح **قال المصنف** ولما يصير موجبه بالنقل الى
القول قال الريني وصاحب الهداية ولما يعتبر عدالة الاصول انتهى وقال
 ابن العماد وهذا الاطلاق بعضه انه لو سمع يشهد في مجلس لقا حتى حل له ان
 على شهادته لانها حينئذ ملزمة انتهى وفيه تأمل سيجي في العناية في باب الشهادة
 على الشهادة نقلها عن الفوائد الظهيرية وقد قصد تزييف هذا الدليل ان
 لا يسهل الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهد باحدى عند القاضي في مجلسه
 انتهى وفي لطائف الاشارات ولا يشهد على شهادة غيره بلا اشهاد الا ان ينقل
 فلا بد من التحليل عند من صح لو سمع يشهد بمجلس حكم **قوله** لم يجعله بطريق
 بل بطريق التحليل **اقول** ولما لو ينفي عن الشهادة بعد استناده لا يصح نهيه ويجوز
 له ان يشهد **قوله** لكن تعلم انما يصح بعيان ما هو حجة **اقول** اذ لا فائدة في تحمل ما لا
 حجة ثم المراد من قوله ما هو حجة كونه حجة في المال **قوله** والشهادة في غير مجلس
 ليس حجة الى قوله فيتين ان التحمل حصل بما هو حجة **اقول** اذ لا علم لهم قبل النقل
 بكونها حجة فقلل التمسك لا يقبلها لانه لا يحيط به علم الشاهد **قوله** لكن توفيق
 على التحليل محتاج الى بيان **اقول** ويمكن ان يبين بانه اذا لم يكن بد من نقل شهادته
 الاصول وظاهر ان نقلها تصرف على لاصل من حيث زوال ولايته في تنفيذ

قوله واذا موضوعه للشرط المصطلح في عرف لفظها
 قوله وشهد عند اثنان
 قوله وشهد عند اثنان

قوله على المشهود عليه وازالة الولاية ضرر عليه ولا ضرر في الاسلام فلا بد من التحليل
 في سائر الولايات **قوله** فلو سلمنا فيه ان لقول الشهادة على الشهادة تحصيل **اقول**
 كيف يتحد آن والشهادة صفة الفسخ والتحليل صفة الاصل الا ان يقال انها حكم
 والايجاب والوجوب وفيه نظر نعم لا يشهد على الشهادة تحصيل كسائر الشهادات
 لكن الكلام في احتياج الشهادة الى الاشهاد **قوله** لانه لا يفي بها الا ذلك **اقول**
 يعني على مذهبهما ثم نقول فيه بحث فان احتياج الشهادة على الشهادة الى اهل
 محتاج الى البيان بل يجوز ان يقال مواعيل المسئلة **قال المصنف** وانما اختلاف فيما اذا
 وجد القاضي شهادة في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قطره فهو تحت حتم
 لو من عليه **اقول** قوله او قضيته اي حكمه يعني بما جازاه لا ما يكون اه ودليل
 حقيقته لعدم التجوز قد مر انما هو مشابته الخط الخط فذلك لم يتغير لم يها
قال المصنف ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا بالنسبة الموت والكنان
 والدخول وولاية القضا **اقول** سيجي في اخر من الصحة جواز الشهادة
 الاموال بالتسامح **قوله** وقد تقدم ان العلم شرط اداء الشهادة **اقول** في الدرر
قوله مشتق من المشارة بالاستشفاق الكبير وقد تقدم معناه **اقول** حيث
 يتكلم في اول كتاب لطهارة على اشتقاق الوجه من المواجهه وقال هناك لا
 الكبير هو ان يكون من كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى ويجوز ان يكون الكلا
 مشتقا من منشعبه بهذا الاشتقاق **قوله** وكان من باب القلب **قوله** يجوز ان
 الباء للملازمة فلا قلب حينئذ **قوله** ويجوز ان يكون معناه المشارة فيكون سبب
 من اسباب العلم ولم يحصل الى آخره **اقول** السماع من سبب العلم وقد حصل
 الا ان يقال لالف واللام عوض عن المضاف اليه اي من اسباب علم المشارة
قال المصنف وجه الاستحسان ان من امور تحقق معانية اسبابها خواص من
اقول الظاهر ان اعتبار الاسباب لا يستقيم في غير الغيب والقضا الا ان يحل على
 الغيب وفيه **قال المصنف** ويتعلق بها احكام تبقى على انقضاء القرون **اقول**
 بمعنى بعد كما يفهم من تقرير الهداية الا انه لم يثبت ولعل ما ذكره صاحب الهداية
 بيان حاصل المعنى **قال المصنف** وباجاز من يثق به **اقول** لعله عطف على قوله بالاشهاد

قوله واذا موضوعه للشرط المصطلح في عرف لفظها
 قوله وشهد عند اثنان
 قوله وشهد عند اثنان

قوله وشهد عند اثنان

قوله وشهد عند اثنان

قوله وشهد عند اثنان
 قوله وشهد عند اثنان
 قوله وشهد عند اثنان

فان يثبت لشدة باخبار عدلين لا يخفى عن بعد ثم بقي ههنا بحث لان اخبارنا
يثبت لا يفيد العلم والالتصاع الشهادة بذلك في البيع وامثاله واشترط التواتر
بيد من سبب الاستحسان ويمكن ان يقال المراد بالعلم هو العلم الميسر في حق
به ففي حق من الاشياء المقدرة الميسرة من المرتبة وفيما هو فيها خرج بخلاف البيع
وامثاله **قوله** يشترط ان يكون الاخبار **اقول** اي اخبار عدلين **قال المصنف** اما
اذا فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته **اقول** لان اساده دليل
الضعف يريد ان يجعل الحق على غيره **قوله** فعلى الرواية او **قوله** فحج شهادته
على احدهما **قوله** لانه لما قال لم نغضن العقد من للقاضي انه يشهد بالتسامع
اه **اقول** فيه بحث لانه يجوز ان يشهد بالرواية **قوله** ولو قال لا نشهد ان فلانا
مات الى آخره **اقول** المسئلة في النهاية نقلا عن صاحب الحق **قوله** ان الولاء
يتبين على ازالة ملك ليمين **اقول** يعني ازالته بالاعتاق **قوله** مقام البينة **اقول**
الظاهر ان يقال مقام المعاينة **قوله** ويدل عليه عبارة الكتاب **قوله** يغني
الاستشهاد **قوله** وقال بعضهم يقبل في اصله **اقول** في شرح الوقاية لصدر الشريعة
والمراد باصل الوقف ان من الضيقة وقف على كذا فبيان المصروف داخل
في اصل الوقف **قال المصنف** ومن كان في يده شئ سوى لعبه والالة **اقول** لعله
انما لم يقبل ومن عاين في يد رجل شئيا وسعه ان يشهد له ليشمل الصورة
الثانية اذ لا معاينة فيها **قال المصنف** لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك ذوى
مرجع الدلالة في اسباب كلها **اقول** قال في الكافي لان اقصى ما في الباب
يعاين اسباب ملك من البيع والهبة ونحوهما لكن البيع انما يفيد الملك اذا
كان المبيع ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كون المبيع ملكا للبايع ولو
ملكا للواهب بين بل ما ساقه انتهى فان قيل بل يعرف كونها ملكا لمتصرف
ذو اليد بعبارة هبة لا مجرد اليد قلت لا تعرف في صورة الارث وهو كفيها
في نفي قول الشافعي رحمه **قال المصنف** فكيفها **اقول** قال العلامة النسفي في الكافي
وبغني ان لا تفيد الشهادة بما استفاد العلم به من معاينة اليد حتى لو
بين ذلك تردد كما مر في التسامع لان معاينة اليد في الاطلاق مطلق للشهادة

هذا هو العلم الميسر في حق به

المراد بالعلم هو العلم الميسر في حق به

لا موجب لتأليفه القضاة بالملك لشهادة انتفى وفيه بحث لم لا يجوز ان
يكون كالقضاة بشهادة الفاسق كما سبق فاقبل والقول الفصل
والحكم الجدل في شرح الكثرة لا يلحق وعبارة الكثرة وان فسر للقاضي
انه يشهد له بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبل انتهى وعبارة الرتبة
فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع او فسر انه يشهد له
بالملك بروايته في يده لا تقبل شهادته لان التسامع او الرواية في اليد
لشهادة والقاضي يميزه القضاة بالملك بالشهادة اذا كان اذا كان عن
ومشقة او اطلاق لاحتمال المشقة اما اذا كانت عن تسامع او رواية
في يده فلا يراد علم فلا يجوز له ان يحكم بها الا يرى انه لا يجوز له ان يحكم بها
نفسه ولو تواتر عنده ولا بروايته نفسه في يد انسان فاولى ان لا يجوز بسما
غيره او بروايته غيره وهذا لان القضاة يجب بما يجب به الشهادة وفيما لا
يجب لا يجب فكذا ينبغي ان لا يجوز الشهادة فيما لا يجوز القضاة به الا ان
استحسن في المواضع التي تقدم ذكرها للضرورة التي ذكرناها وبقي القضاة
على اصل القياس انتهى فليقهم فان فيه نقفا في هذا المقام حيث ينبغي ان
الاوامام قال في النهاية ثم كما يحل للشاهد ان يشهد بحكم اليد بالملك فيحل للقاضي
ايضا القضاة به حتى ان القاضي لو عاين يده في حال فقائه يحل له ان يقضي
كما يحل للشاهد ان يشهد انتهى ولا يتوهم الخ لانه من مذكره الزيلعي ما
في النهاية فان ما في شرح الكثرة هو ما اذا راى القاضي قبل حال القضاة
ثم راى حال قضاة في يد غيره كما لا يخفى **قوله** لما يلزم اسنادا وباب لشهادة
اقول كيف يلزم الاسناد اذا شرط مع ما ذكره ابو يوسف وانخصر
قوله لان العيان ليس سببا للوجوب **قوله** قال في النهاية لكنه سبب للجواز
انتهى فيه بحث **قال المصنف** لان اليد متنوعة الى اربعة وملك **قوله** لعل المراد من
النيابة وقد فترت بها في فضل القضاة بالمواريث وفي الكافي لان اليد
تنوع الى ملك وامانة وضمان **قال المصنف** قلنا والتعرف يتنوع ايضا الى نيابة
واصالة **اقول** فيه ان شبهة الشبهة غير معتبرة بل الشبهة واحتمال كون

قوله ليس سببا للوجوب اي لا يلزم على الحاكم ان يشهد

قوله لان اليد متنوعة الى اربعة

والمحل الذي لا يحل له ان يقول

بما من قبل الاول دون احتمال لتصرف فلا يثبت به الملك فيش على
ان محل النزاع من قبيل المشبهة وشبهة الشبهة ام لا **قوله** فيه تامل فان
ضم الخبر المحتمل للكذب الى مثله فلا يفيد نفى الاحتمال كما في الاخبار المواترة
قوله بان عوف لما لك توجهه واسمه ونسبه **قوله** ليس معرفة الاسم والنسب
مدخل في المعايير لتحقيقها بدونها **قوله** واجيب ان الشهادة بالنسبة الى المال
اه **قوله** فيه بحث فان المقصود بالشهادة ليس النسب بل الملك في الصيغة
والظاهر ان الجواب بطلانها جواب لقياس وهذا جواب لا يستحقان كمالا
يصنع الحق **قوله** والتامع انما هو بالنسبة الى النسب **قوله** لان الشاهد
اذا سمع ان هذا الملك المحدث ومنسوب الى فلان بن فلان فان الذي يستفيد
اولا من سماع هذا الكلام هو العلم بنسب منسوب اليه وعلمه بالتضمنه الكلام
من نسبة الملك اليه انما هو في المرتبة الثانية اذ لا يعرف النسبة الا بعد
المتشبهين **قال المصنف** ان كانا كبيرين فكذلك **قوله** في الكافي او صغيرين
عن النفسهما انتهى والظاهر ان المصنف راو بالخير هنا من يعبر عن نفسه
كان بالغا او لا كما يشير اليه كلام صاحب المعاني **باب من قبل**
شهادة ومن لا يقبل قوله والشروط مقدمة على الشروط **قوله** المشروط
هو الشهادة لامن يسمع منه الشهادة **قوله** واصل والشهادة ومبناه التهمة
اه **قوله** لا دلالة فيه على الاصل **قوله** وقد يكون المعنى في الشهود له من
اه **قوله** او ملكا وشركة ففي التخصيص بالقرابة بحث **قوله** سهم باثبات المشهود
له **قوله** اي سهم الشاهد **قوله** وقد يكون بالعجز عما جعل الشرع اه **قوله** وهو
الاثنيان باربعة شهداء **قال المصنف** ولا يقبل شهادة الاعمى **قوله** ولو قيل
شهادة الاعمى وحكم بها يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك يقبل شهادة
مطلقا كالصبي **قوله** لم يقبل بالاتفاق **قوله** المراد اتفاق غير مالك والاعمى
مقبولة قياسا على قبول رواية **قال المصنف** لو عمى بعد الاداء لم يتنع القضاء **قوله**
وقال ابو يوسف لا يتنع بل يفتقن بها لانها ادت بشرايطها فلا يتغير بانها
بعين كما لو كانت اعدا وعاب وقال صدر الشريعة وقول ابي يوسف اظهر

قوله والجواب ان من لا يقبل شهادته اه **قوله** ولزوان يمنع ذلك الفارقين
محل النزاع والفتن عليه ظاهرا وليس واحد منهما من اهل الولاية بخلاف الاعمى **قوله**
وسيا في جواب **قوله** في قوله ولنا ان الاداء يفسده **قوله** والمانع وهو
التعريف اه **قوله** لظا هان يقول والشرط وهو التعريف موجود **قوله** وفيه
اي في النغمة بآويل الصوت **قوله** ويجوز اعادة الضمير الى التمييز بالنغمة فلا حاجة
الى التاويل **قوله** والمراد بالتمييز بالاشارة التمكن منه **قوله** فيقول الكلام الى نوع
مصادرة **قوله** واما وجه ابى حنيفة ومحمد اه **قوله** عدم قبول شهادة الاعمى
لانها لا تثبت انما يقوم مقام الغير كما تروى ليس كذلك لاما مال لا يرى
انما ثبتت بالنسبة في كتاب القاضى الى القاضى مثلا فكيف يلحق بها **قال المصنف**
ولا المملوك لان الشهادة من باب لولاية اه **قوله** الوكالة ولاية كما يعلم من
او ايل باب عزل الوكيل والعبد محجوزا كان او ما ذونا كحزوك كالتة قائل في
جوابه **قوله** ولان معنى قوله لهم للمجدودين في القذف والتوبة لم يخرج عن
كونه محجودا في قذف لعل مراده ان نسبة امر الى المشتق يفيد عليته
الماخذ بمعنى الالية ولا يقبلوا شهادتهم لكونهم حذوا في القذف والتوبة
يرى من العلة فكذا معلولها **قال المصنف** ولانه من تمام الحجة **قوله** دليل على
المدعى مع قطع النظر عن لفظه ابد بخلاف الدليل الاول **قال المصنف** لان رد
للفسق **قوله** لالانه من تمام الحجة **قوله** اذ الحكم ثابت له التوقف اه **قوله** فيه
تأمل اذ لا منافاة بين التوقف والنهي عن قبول وسجى في شهادة اهل البيت
في هذا الباب لو دما قلت **قوله** فان قلت فاجعله بمعنى الطلبى اه **قوله** اي
بمعنى فسقوا فتقدير الكلام حينئذ فاجله وهم ولا يقبلوا شهادته ابداء فتقوم
ويكون اثنا رصيعة الاخبار للمبالغة **قوله** كما في قوله وبأول الدين احسانا **قوله**
حيث اول باحسنوا **قوله** سلماء لكنه كان ذاك جوا فلا يرتفع بالتوبة **قوله**
لا يلزم من كونه جوا ان يكون حذوا فان احدهما العقوبة المقدسة وعدم قبول
الشهادة ليس كذلك مع ان اصل الحجة هنا يسقط بعض المقدوف واحكامه
اليه بقوله كذا واصحوا من جملة الاصلاح الاستحلال اشير اليه في التلويح

اقول اي الافعال التي تكون سببا لنسبة صاحبها الى السخف ورقه العمل
ثم اقول يمكن ان يكون السخف بالتخفيف على وزن المفعول كالمستند
بفتح النون من السخف والسين حينئذ يكون اصلية واما السخف بالتشد
على صيغة المفعول كمستند بفتح القاف فالسين فيها زائفة **قال المصنف** واذا
كان لا يتبع عن مثل ذلك لا يتبع عن الكذب **قول** قال العلامة الكاكي وفي
الحيط لا تقبل شهادة الخائين والدلائل لانهم يكذبون كثيرا فاما من
عدل منهم تقبل شهادتهم انتهى وفيه لا يقبل شهادة الطفيلي والمشعوذ و
الرافع والمسخرة بالاحلاف وفي ما قبله في حيفه لا تقبل شهادة الخيل
قال مالك بن افرط الخيل لا يقبل قال الزبيعي وفي النهاية شهادة الخيل لا
يقبل فالظاهر ان اراد به من يحل بالواجب كالزكوة ونفقة الزوجات والاعقاب
انتهى **قال المصنف** وقال الشافعي لا يقبل شهادة اهل الهوان لانه اغلظ وجوه
الفسق **اقول** عدم شهادة اهل الهوان مذموم لك وابي حامد من الشافعية
واما قول الشافعي فكقولنا بجا اختلاف **قوله** فانه معطوف على قوله ما لكم من
ولايتهم من شئ لانه **اقول** هذه الآية في سورة التوبة **قوله** فاعطف قربة
يراعى تناسبا لمعاني **اقول** وللخصم ان يقول القرآن في النظم لا يوجب تولد
في الحكم وقد ورد نص على عدم القبول فليتأمل ثم لوح ما ذكره جاز شهاد
المستامن على الذمي وشهادة مستامن من دار على مستامن من اخرى
قال المصنف قال الله تعالى والكافرون هم الفاسقون **اقول** هذا معنى القرآن
القرآن والكافرون هم الظالمون **قوله** جاز شهادة المضرا في **اقول** الظاهر
ان يقال جاز شهادة المضرا **قوله** ولان الذمي من اهل الولاية على نفسه
واولاده الصغار **اقول** قال في النهاية المسلم اذا حطبت الى كتابي ابنة
الصغير فزوجها منه جاز النكاح **قوله** فله اهلية الشهادة **اقول** لان الشهادة
من باب الولاية **قوله** فاجواب بان القياس في الذمي **اقول** وفيه تحق
الشهادة من باب الولاية ولا ولاية للذمي على المسلم فكيف يكون القياس
في الذمي كذلك ثم لو نفى شهادة المستامين لمختلفين وارا حيث لا يقبل

مع انهم من اهل الولاية بدليل قبول شهادة المتفقين وارا لا يتشبه هذا الجواب
اذ لا نص على خلافه فالتعويل على جواب المصنف **قوله** والجواب انه ليس بمضري
لا يخفى عليك انه ليس المراد كونه مرضيا من حيث الشهادة والافساح
من المحضوم راضيا للشهادة على نفسه بل كونه مرضيا من حيث احواله فالأول
ان يجاب بما في سائر الشروح من انه مرضي من حيث المعاملات والشهادة منها
وجوابه ظاهر **قوله** ومن بعد ذلك على ان الحق ما هم عليه **قول** قوله ومن بعد ذلك
وقوله على ان الحق آه خبر ثم بقي هنا بحث فتأمل **قوله** منع لوجود المذموم **قوله**
يعني منع لوجود الولاية **قوله** وقد مر لنا جواب هذا **اقول** مرافقا **قال المصنف** لانه
لغبطه **اقول** قال الكاكي المسلم وفي النهاية للشان اي لسان هو ان سقط الذمي
قوله آياه **قوله** لانه ما خذ قرا **اقول** جواب لقوله لا يقال يجوزاه **قال المصنف** لان
الذمي من اهل دارنا **اقول** قال الكاكي وانما يجري لوارث بن الذمي مستامن
لان المستامن من اهل دارنا فيميرج الى المعاملات والشهادة منها ومن
دار الحرب في الارث والمال انتهى فلم لا يقال مثل هذا في المستامين من دار
مختلفين **قوله** لانه لا ولاية له على الذمي **اقول** لم لا يخفى كونه من اهل الولاية مطلقا
على ما ذكره في الذمي والمسلم من كون القياس قبول شهادة على المسلم
ويقبل شهادة الذمي عليه **قوله** لا يستفاد من هذا التقرير ما اراده بل مغاؤ
ان يكون علة كانه قطع الولاية لعدم قبول شهادة المستامن على الذمي **قوله**
وفيه نظر لان اختلاف الدارين حكما علة مستقلة اه **اقول** ثم لم لا يجوز ان يكون
العلة فيه احتلا فهاذا راجع اتفاقا كون احدهما حالا من الاخر اعني تساويا
في الحال **قوله** فان قلت اما يجوز ان يكون علة لقبول شهادة الذمي على
اه **اقول** لم لا يجوز ان يكون علة اخرى لعدم قبول شهادة المستامن عليه
قوله فله الولاية العامة **اقول** انت خير بانه مخلف لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم
من شئ الاية وايضا مخلف لما نص عليه المصنف لغا من سلب ولاية الذمي
بالإضافة الى المسلم فهذا شرح للكلام بما لا رضى صاحبه فالاولى ان يعول
فله الولاية على غير اهل دارنا **قال المصنف** فلا بد من توقي الكبار كلها **اقول**

وفتح ولعل المراد غير ما ذكره من استعمال شرب الخمر سراً وهو قول آخر
أصحابنا في البديع ومن أصحابنا من قال إذا كان الرجل صالحاً في أمور الغيب
حسنة سيئة ولا يعرب بالكذب ولا شئ من الكبار غير أنه يشرب الخمر
لصحة البدن والتقوى لا للتكسب يكون عدلاً وعامة مشايخنا على أنه لا يكون
عدلاً لأن شرب الخمر كبيرة محضة وإن كان للتداوي انتهى ولعل هذا إذا
هو الأول ويغنى ذلك من قوله هذا هو الصحيح في حد العدالة فليقل **قال المصنف**
إذا ذكره **قول** أي كتمان المعلوم من الكلام **قوله** سلمناه لكن لا نسلم أن العدل
يحتاج ذلك إلى آخره **قول** فنه بحث إذا وجه لهذا الكلام بعد تسليم ما سلمناه
وأجاب أن المسلم هو عدم كون الفتح معنياً بالتحديث يعني سلمناه أنه يؤخذ
قبل الحديث فيفتح العدالة إلا أن الموافق في إرادة ذلك واختياره كان
محذوراً كحب الطبعي ولأن أن العدالة يريد ذلك **قال المصنف** قال وإذا شهد الرجل
أن أباهما وصى إلى فلان **قول** يقال وصى إليه أي جعله وصياً ووصى له
أي جعله موصياً **قال المصنف** والوصى يدعي وهو جائز استحساناً **قول** قوله
والوصى يدعي أي الوصي يرضى بهذا نسخ للبال ثم رأيت في شرح الجامع الصغير
لمولانا علاء الدين الأسود ما نقله والمراد من الدعوى في قوله والوصى يدعي
هو الرضا وإذا جاز أن لا يتوقف على الدعوى بل يكفي أن يرضى وصياً
إذا رضى هو به انتهى **قوله** لأنه ليس بفسد ولاية الوصي **قول** الظاهر أن
ليس له ولاية بفسد الوصي **قوله** فوقفه أو زناه **قول** أي زناه في زمان
مستقادم **قوله** أجيب بأن من شرط ذلك في زمانه **قول** فيه أن التقيد
في زمانه يدل على جواز تقنينه لشد عدلانية في الزمان الأول وهو المعقول
أيضاً من الكتب مع أن الدليل المعتمد يفهمه كما لا يخفى فليقل في جوابه **قوله** لا
استثناء من قوله لأن الفسق أه **قول** في نسخ الهداية إلا إذا أه فقول
الشارح قوله لا أنه ليس كما ينبغي بل الصواب أن يقال لا إذا ثم إن قوله
استثناء من قوله لأن الفسق أه ممنوع بل هو استثناء من قوله ولا يسمع لعاقبي
البنية **قال المصنف** كذا الوافق ما على في صاغت المشهور **قول** لعل المراد بصاغت

أعطيت الرشوة لدفع ظلمه والافقاص بالمعنى الشرعي بينهما **قوله** ولما قيل **قول**
القائل سوا الكافي **قوله** وليس له ذكر في المتن **قول** والامرفية بين يديها فإن
المعلومية بالالتزام يكفي في ذلك لأن تخصيص عدم سماع منه يخرج المجرى بالذكر
يدل عليه دلالة واضحة فإن التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفى الحكم
عامة المذكور **قوله** وقيل لما قلنا من دليلين في الجرح **قول** والمجرى
أن يقال لما مر من أن عدم سماع منه يخرج المجرى مبني على هذين الدليلين
قلنا كيت كيت لعدم جريانها لأن الأصل هو القبول ولما منع وأما قلنا
أن الظاهر ذلك لما لا يخفى مما في تقرير الشارح حيث يدل على أن ما ذكره مبني
على ذلك دليلين وليس لأمرك ذلك **قوله** وكان المناسب أن يقول
لذلك **قول** ليكون إشارة إلى بعده **قوله** أو شارب خمر أو سارق أو قاذف
أو شرك المدعي **قول** قوله أو شارب خمر أي ولم يتقدم وقوله أو سارق أي
من المدعي عليه وقوله أو قاذف أي والحال أن المقذوف يدعيه وقوله
شريك المدعي أي والمدعي مال **قال المصنف** من شهد ولم يبرح حتى قال وأمت
بعض شهادتي **قول** مسلوب على نزع الخافض أي في بعض شهادتي **قال المصنف**
قوله وأمت أي خطأت **قول** الأولى حذف أي التفسيرية كما لا يخفى فيكون
محذوراً من باب ذكر الكاخر وإرادة العام لأن أو هم بمعنى اسقط **قال المصنف**
أو زيادة كانت باطلة **قول** جملة كانت باطلة صفة لزيادة **قوله** إذا قال
المجلس كسج ما شهدوا **قول** أي ألفاً وخمسة **قوله** وبما بقي أو زاد عند آخرين
أه **قول** والظاهر عندي قول الآخرين فإن على قول بعض المشايخ يكون
الشاهد كذا في قول الثاني فنحن أن لا نقبل شهادته مطلقاً ثم إن المراد
من قوله وبما بقي خمسة ومن قوله أو زاد ألف **قوله** وبعد **قال المصنف**
أن يقال بعده **قوله** وفيه إشارة إلى ما لا يسمع لائمة
قول بل في الدليل الأول أيضاً إشارة إليه يظهر ذلك بالتأمل **قال المصنف**
ومن إذا كان موضع شبهة **قول** أي شبهة التلبس وفي النهاية
موضع الشبهة هو موضع الزيادة والنقصان انتهى فيه بحث

باب لا خلاف في الشهادة قوله والاختلاف انما هو بعارض كقول
اقول وايضا الاختلاف هو بسلب الاتفاق والاتحاد اي ملزومه وايضا
الاتفاق من الاختلاف كما لمفرد من المركب والاتفاق هو الاتحاد و
الواحد مقدم على المتعدد فليقل **قال المصنف** الشهادة اذا وافقت الدعوى
قبحت **اقول** صدر الباب بهذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشاؤ
لكونها كما لا دليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا يرى انها لو اختلفا لزم
اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة **قوله** وقد
مضى الشهادة **اقول** في اول كتاب الشهادة **قوله** فاعلم ان الدعوى هي المطالبة
حق في مجلس من له الكمال **اقول** اي من له خلاصة كقولته تعالى
فان اجمعه هي المادى **قوله** او ادعى شق زفة **اقول** فيه بحث **قوله** وشهد
بالشهادة **اقول** اي من غير شقة **قوله** او ادعى انه ملكه **اقول** لا يخفى ان المسألة
كون الاختلاف في الملك الذي هو احدى مقولات العرض وليس كذلك
بل ما ذكره من قبيل النسبة **قوله** اما ان يقدّم **اقول** الظاهر ان يقال بقدّمها
قوله فلان التعنى لقب بفضائل الخصومات فلا بد منها **اقول** هذا لا يدل
على شرطية التقدم بل على شرطية وجود ما مطلقا والاصوب ان يقال لان
الشهادة سرعت لتحقيق قول المدعى في حقوق العباد ولا يكون ذلك الا
بدعواه سابقا **قوله** واما وجود ما عند الموافقة **اقول** كذا ذكره الشارح
وعندى لا ولى ان يقال اما وجود ما عند الموافقة فظاهر واما عدمه عند
الخلاف فكل ذلك لظهور ان ليس المراد من تقدم الدعوى تقدم اية
دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود فحينئذ لا يرد البحث
الثاني اصلا على ان الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لو اتى المدعى
شاهدين اخرين وايضا ما ذكره في الجواب مخالف لما سأل في مسئلة
الشهادة بالالف واكتسامة اذا ادعى المدعى الف حيث جعل سكوت
المدعى عن اكتسامة كتمه نيا للشاهد وتضييقا له ولهذا لم يقبل فليس **قوله**
وعن الكتابان الاصل الى قوله فرج حابب الشهود علما بالاصل **اقول** مخالف

لما سأل ان الكذاب المدعى شاهدين تفتين له فواجهه **قال المصنف** ويعتبر اتفاق
الشاهدين في اللفظ **اقول** المراد منه تطابق اللفظين على عادة المعنى
الوضع لا بطريق التضمن فلا يفرخ لفظ اللفظ اذا اتحد المعنى كما في الهبة
والعطية والكساح والتزويج **قوله** الموافقة بين شهادة الشاهدين شرط
قبولهما كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة **اقول** في العموم بحث
فان موافقة الشاهدين في الكيف ليست شرط القبول عند اهل حنابلة
على ما سياتى في مسئلة سرقة البقرة وشرط بين الدعوى والشهادة
كما صرح به الامام الترمذى وكذا الموافقة في الكم من الدعوى والشهادة
ليست بمشروطة كما يجى من المبسوط وصرح فاضل خان نعم للشارح ترد فيه
قوله واما الاختلاف بحيث يدل بعضه على مدلول البعض الاخر بالمتضمن
اقول كتب في مائتين الكتاب من خط الشارح ما هو صورته اطلاقا
هنا ليس على اصطلاح اهل المعقول لانها نوعان عندم على ما عرف في
موضع انتهى فاقول في قوله نوعان عندم بحث **قال المصنف** وذلك يدل على
اختلاف المعنى **اقول** فيه اشارة الى ان المعبر عن هو الاتفاق في المعنى
واعتبار اتفاق اللفظ ضرورة ان اتفاق المعنى لا يحصل الا عند
قال المصنف هذا لان الالف لا يعتبر به عن الالفين **اقول** وايضا ان شرط
الشهادة خالف كما لان المدعى يدعى الالفين وهو اسم لعدد معلوم لا
على ما دون ذلك فلم يكن لالف المفرد مدعى فانفردت لشهادة عن
قال المصنف وصار كما اذا اختلف جنس المال **اقول** ولا يخالف الشاؤ
فيها الدعوى كما لان الالف واكتسامة اسم للعددين الا يرى انه يعطف
احدهما على الاخر فكلان كل بانفراده داخل تحت الدعوى فالشهادة
القائمة عليها يكون قائمه على كل واحد منهما مقصودا فاذا شهدا جميعا
بالف فقد شهدا باحد العددين الداخلين تحت الدعوى فحصلت الموافقة
في عدد الالف **قوله** لا حقيقة ولا محاجة **قوله** ممنوع الا يرى الى قوله
فقال بك من ذكرى جيب ونزل **قوله** قيل ذكر في المبسوط اذا ادعى الفين

الى قوله واجب **قول** ذكر قاضي حان في قفاواه ان كان المدعي بدينا
باقل مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى الف وحسبنا فشهدوا بحسبنا
ليقتضي بحسبنا ولو ادعى الف فشهدا احدهما بالالف والا فحسبنا لا يفتي
بشي في قول ابن حنيفة لان عن اخلاق الشاهدين على المشهود به
شروط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثم اتفق الشاهدان على
بن الدعوى والشهادة لفظا ليس بشرط عند فقهاء شافعيهما على
الحسبنا بغير توفيق انتهى قوله وجوب موافقة الواو والياء **قوله** ولما
ان يقول قد تقدم اه **قول** قبيل باب بحسب في كتاب دلي القاضي **قوله**
انه لا يجوز بالاتفاق **قول** اي التلقين اذ الكلام فيه ليس فيه نفي قول
الشهادة حتى يثبت الثاني وجوابه ظاهر فانه اذا كانت الشهادة مقبولة
في من الصورة لم يكن موضع التهمة ولا يكون التلقين غير جائز كالا
قوله فوقت واحدة **قول** وذلك لكون التمس صارت في يد ما مع
الباقي منها كمن ملك عبد يملك رجله ويده فلها ان يوقع كلهما او بعضها
قوله لان الاكثر في ذلك ثابت **قول** ان اراد ثابت لفظا ففي محل الزعم
كذلك وحكما ففيه بحث اذ ليس في الشرع الف طلاق **قوله** وذلك لغير
العين مكان الدين المؤخر **قول** قوله الذي مؤخر اه الضمير المرفوع
للدين والمجذور للعين وكوزا العكس **قوله** وجوابه ما قلنا انها اتفقا
على وجوب لالف اه **قول** فان قيل ان اريدا انها اتفقا على وجوب
الالف الا ان فم وان اريدا على وجوبه سابقا فلا يتصلح لا يكون
حجة للاستحقات قلنا الظاهر هو الاول فان قضاء الدين اذا كان
مبطلق المقصود بثبت لوجوب لان كما لا يخفى والمراد من كون
اللفظا تموا للوجوب ترتيبه عليه ترتيبا لا زمانيا فلما **قال** المص
ذكر الطحاوي عن اصحابنا انه لا يقبل **قول** والاشبه ان يكون مذكورا
ابن يوسف **قال** المص ومثله لا يمنع القول **قول** والمفهوم من كلام
قاضي حان انه انما لا يمنع اذا لم يقبل الطالب شهدا باللفظا بابل او زور

قوله وحاصله ان الكذاب لم يدعي شهوده تفسيق له **قول** الظاهر ان يقال
لتفسيق لهم **قوله** واما الكذاب لم يدعي عليه فليس بتفسيق **قول** اي حكما
قوله قد ذكرنا ان اختلاف الشاهدين اه **قول** اي علم مما ذكرنا الترتيبا
قوله فاذا شهدا على رجل اه **قول** هذا لا يفرق على ما فرغ عليه فانه اذا
القبول بحبان لا يقطع الا ان يقال ضمير اختلافهما راجع الى الشاهد
والمدعي لا الى الشاهدين لكن لا يخفى عليك بعد **قوله** فلم يتم على كل واحد
قول الاول في حذف كلمة كل **قال** المص لان الامر اكد اسم **قول** لعله من لمة
او من الهم بمعنى احزن **قوله** احدهما ان طلب لتوفيق ههنا احتيال اه **قول**
في الكافي الاستقبال بالتوفيق بن كلامي الشاهدين احتيال لا الجأ
اكد واحد محال لدنه قلنا الشهادة من حج الشرع والاصل من حجج
الشرع قبولها لا رد ما فبشغل بالتوفيق صيانة للجهة عن التعطيل لا الجأ
اكد ثم اذا اتفقا وقبلنا الشهادة بحبان كذا ضرورة لا فقد انتهى العمل
هذا الجواب وجه القيس الذي ذكره المشرح في جواب بحث الثاني ثم
المشرح قد اجاب عن السؤال بجواب الكافي ايضا في باب الشهادة على
الزمان من كتاب كذا ودفعه **قوله** والظاهر ان التوفيق وان كان ممكنا
ليس بمعتبر ما لم يصرح به اه **قول** كما سلف في الدرس السابق **قوله** وكذا التوفيق
على ذلك بالقرب منه كيف يستقيم **قول** قوله فيما سبق لان التحمل في الكلام
من بعيد **قال** المص ولم يتم العدد على كل واحد منهما **قول** لفظه كل مما لا فاق
اليها **قوله** اجيب ان دعوى السبب المعين دليل على ان بثوته هو المقصود
قول وفيه بحث فان دعوى السبب المعين لانتم انها مل على ما ذكره بل ذلك
لفرودة انحصار الوسيلة الى المقصود فيها فانه لو ادعى الملك المطلق فيها
ملكه بسبب بيع لم يشهد شاهداه به تحزرا عن كذب الملك المطلق غير
بسبب فانها مختلفة ان حيث ثبت الملك المطلق من الاصل حتى سخر المدعي
زواجره ولا كذلك الملك كذا وتفصيله في الكفر وشرحه للامام الرضوي
في اول باب لاختلاف في الشهادة ثم **قول** اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدا

بالملك سب قبلت لان الملك سب قل من المطلق ولو ادعى الملك سب
 فثبت وبالمطلق لا يقبل وبه يظهر جواب البحث **قول** فان قيل التوفيق ممكن
اقول امكان التوفيق لا يفيد كما سبق عن قريب **قول** واما اذا اشترى بال
 ثم راد حسنة فلا يقال اشترى بالف وحسنة ولهذا يأخذ الشفع باصل الثمن
اقول فيه ان ما ذكره لا يتم في احتمال ان يكون الثمن اول الف وحسنة
 ثم خط حسنة لا باخذ الشفع باصل الثمن وايضا اذا كان الثمن اول الف
 الفانم راد يكون المراجعة والتولية بالزيادة مع ان المراجعة نقل ملكة العقد
 الاول بالثمن الاول بزيادة ربح والتولية ذلك غير زيادة ربح وانما يأخذ
 الشفع باصل الثمن في الزيادة لما في الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا
 يمكنه وجوابه ان قوله ولهذا آية توير لا يجب طرده **قول** ولان المدعى
 احدا شديدا دليل آخر **اقول** ان لم يلاحظ مقصود السب لمدعى غير
 الاكثر فلان الكذاب والسند ظاهري وان لوحظت يؤول الى الدليل
 الاول وجواب اختيار الشق الثاني والاكذاب مرعاير لما ذكر في الدليل
 الاول **قول** ان المقصود هو السب **قول** وان المدعى يكذب حدشا مديه
قول وفيه نظر لفظا ومعنى **اقول** في كونه نظرا لفظا منظر اذ لا حل في اللفظ
قول العتق لا يثبت قبل الاداء **اقول** فيه بحث فان معنى كلامه ان العتق
 لا يثبت قبل اداء كل البدل مجر دعف الكتاب او باده بعض البدل
 حتى يؤول دعوى المولى الى دعوى الدين ويكون مقصوده الدين لا
 السب كما في دعوى الماعاق على مال فلا اشعار لما ذكره ولا حاجة الى
 تقدير شى **قول** بدل العتق لا يثبت اه **اقول** اي لا يحصل في يد المولى **قول**
 ان مقصود المولى العتق **اقول** اي العتق بعد اخذ المال **قول** يجوز ان لا
 يجزى الفسخ ويخبر **اقول** لا يقال فيكون العبد مدينا ايضا لانه لا
 منع الا انه لم يكن بدين القفيل وقد ذكرت مسند مطلقه **قول** لا وفي
 الدين **اقول** وانت خير بانه لا يخلو اما ان يقيم بنية على ادنى البدلين ولا
 فان كان الاول فلا يفيد شأ هذا المولى كما لا يخفى اذ يوفق بينهما بانه سقط

بعض البدل بعد العتق الاول بل يقول بقبول شأ هذا المولى في التحالف في الشرح
 وان كان الثاني فلا يفيد ايضا لعدرة على الاستخدام بدونه اذ لا سب
 يخرج عن بين وايضا من الحاشية تنزل منزلة العدم لما ان عقد الكتابة ليس
 ملازم في حقه لتمكنه من الفسخ متى شاء كما سيجي انفا في مسئلة الرهن وجواب
 غير خفي على المتأمل **قول** لان الرهن لا يكون لا بد من **اقول** مخالفا لما سلفه
 في جواب النظر الثاني انفا فانه في جوابه **قال المصنف** وان كان بعد مضي المدة
 والمدعى هو الاجر فهو دعوى لدين **اقول** في شرح الوفاية لصدر الشريعة في اول
 الاجارة ان الاجر هو معطى الاجرة فيكون استعماله معنى الموجه غير صحيح الا
 ان يكون كلامه واما ويؤيد انه استعمال الاجر بمعنى الموجه في هذا المقام
قول ان المال في النكاح تابع **اقول** اي غير داخل في صلب العقد بخلاف البيع
 المال فيه داخل في صلب العقد **قول** والاصل فيه اكل **اقول** اي حل من المبيع
 او من هو بتر لهما للاخر واذا واه احداهما بالآخر بخلاف البيع **قول** دليل اخر
اقول في صحة كونه دليلا اخر مستقل بدون ملاحظة الاول تامل **قول** ولا
 خلاف للشامدين فيها **اقول** الظاهر تذكر الضمير وتانيته باعتبار كون كل
 عبارة عن الامور المذكورة **قول** واحببته فيما ليس بمقصود **اقول**
 المحبب صاحب النهاية **قول** والجواب ان المال اذا لم يكن مقصودا **اقول** اي
 من العقد فان العقد يصح بدونه وحقق الجواب وتفضله ما ذكره صاحب
 النهاية تعلقا عن الفوائد الطهيرة واما لم يذكره ثانيا خذرا عن التكرار فلا وجه
 لا يراى النظر عليه بعد ذلك فليتأمل **قول** كان كالدين **اقول** المراد من الدين
 هو الدين المنفرد عن العقد **قول** ولسوى دعوى قل المايلين واكثرهما بكلمة او
 والصواب بكلمة الواو **اقول** وفيه بحث فانه من قيل قوله سياتي كسر غيفه او
 كسر عظم من عظامه وفي الفرائض السرجية وذلك في مسلتين زوج واثق
 او زوجة وابوين فان ادعى الواو قال الزبقي رحمه الله ولا يكون بدعى
 الاقل مكذبا لثأه يجوز ان يكون الاقل هو المسمى ثم صار اكثر للزيادة التي
 وفيه تامل فانهم لم يجوزوا ذلك في البيع كما صرح به في الشرح وجوابه ان النكاح

ليس كبيع فانه يجوز النكاح بدون تسمية المهر بخلاف البيع بلا تسمية المهر
 فثبت **قال المصنف** وهذا الصحيح والوجه ما ذكرنا **اقول** قال الاتفاق ولنا في قوله
 هذا الصحيح نظر لما انهم لم يذكروا الاختلاف في سريته الجامع الصغير وكذلك لم
 يذكره في شرح الطحاوي فيما اذا كان المدعي هو الزوج بل قالوا لا يقبل الشهادتان
 لان الاختلاف وقع في العقد انتهى وفيه نظر فانه قال الامام الترمذي في
 شرح الجامع الصغير وان كان المدعي هو الزوج اختلفوا على قول ابي حنيفة
 والصحاح انما تقبل عنده لان المال تابع **فصل في الشهادة على الارث**
قال المصنف ومن اقام بنية على دار انما كانت لابيه **اقول** واصله ان
 ثبت ملك الموت لا يقتضي للوارث حتى شهد الشهود انه مات وترك ميراثا
 له لان الملك للمورث قبل موته بزمان فبما هو الى زمان الموت بطريق
 الاستصحاب والثابت بطريق الاستصحاب لا يبنى عليه غيره الا يرى انه لو دعي
 الفاعل ان كان له على الف درهم فامرأة طالق فشهد شاهدان بالف
 عليه عام اول يحكم بالمال دون الطلاق ولو شهدوا بالالف لان الحكم
 بالطلاق ويعين حق الوارث بخلاف ما لو شهدوا انه كان في يد مودعه
 او سعيه عند الموت لان يدما يدين كما لو شهدوا انه كان له عام اول
 لان الثابت سبق ما لم يوجد الدليل المزيل ولم يوجد ولم ينف شئ بخلاف
 المسئلة الاولى لانه في الارث في الثابت بالاستصحاب والمضي هذا لان
 ما ذكره الشراح ان ملك الوارث يتجدد استدلالا بوجوب الاستبراء في الجارية
 الموروثه وحل كل ما كان صدقه على المورث لان الاستبراء يقتضي تجديد
 ملك اليد لا يرى ان من اشترى جارية فلم يقبضها حتى حاضت عند البايع
 مرارا فانه يستبرئها وان لم يكن غير مستحدث وحل التناول لا يتوقف
 على تجديد الملك لا يرى ان المورث الذي اجتمع عنده اموال الصدقة ثم نفق
 بالارث او غيره محل ما عنده من الصدقة ولا يتجدد **قوله** بحسب مقتضى الواقع
اقول فان تقدم احكام الحيوة على احكام الموت **قوله** مات وتركها ميراثا
 له **اقول** ان الشفيعين باويل التركة **قال المصنف** وحل للوارث الغني ما كان آه

اقول قال الزبيدي ولو تجدد الملك لما حل له اكل ما عنده من الصدقة ولا يتجدد
 ملك **قال المصنف** لان الايدي عند الموت ينقلب بملك **قوله** في الكافي لان
 الايدي المجعولة ينقلب بيد ملك عند الموت لانها لا تخلو من ان تكون
 بيد ملك وعصب وامانة فان كانت بيد ملك فظاهر وكذا اذا كانت بيد
 لانها لا تغير بملك لان بالموت يتقرر عليه الصمان ويصير المضمون ملكا له
 كانت يد امانة فيصير يد عصب بالتجسس فصارت بيد ملك ايضا فصارت الشهادتان
 بيد مطلقه عند الموت شهادة بالملك عند الموت انتهى وفي قوله لانها لا تغير
 ملك تسامح **قوله** اذا الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت اه **اقول** في دلالة
 على المدعي ما لم لا ان تميم بقولنا فيكون تاركا للحفظ وترك الحفظ تعديا
 الصمان ويملكه فثبت **قوله** لان اليد منقضية ترؤل باسباب الرزوال اه **اقول**
 قوله ترؤل باسباب الرزوال يعني بالبيع والهبة وغيرهما ولكن بقي ههنا
 بحث لان الملك ايضا يرؤل باسباب الرزوال فربما زال بعد ما كان والظاهر
 ان قوله اليد منقضية ليس دليلها مستقلا بل من بعض مقدماته وتقرره
 ان يد المدعي زائلة في الحال ولا يؤمر بالاعادة اليه الا عند التيقن بكون
 الشئ حقا له ولم يتيقن بذلك لان الايدي مختلفة اه **قوله** ويد المدعي مشهود
 به **اقول** لظاهره ان يقال مشهود بها **قوله** وليس الخبر به لاحتمال رزواله **اقول**
 بل لاحتمال كذب الخبر في نفسه **باب الشهادة على الشهاد** **قال المصنف**
 الا ان فيها شبهة من حيث البدلية اه **اقول** فان الشهادة عبادة
 ولا تجرى البدلية في العبادة وليس في وجه الاستحسان ما يدفعه
قوله لعدم الاجبار **اقول** اي لعدم الاجبار على الشهادة **قوله** اي لكن
 فيها شبهة البدلية **اقول** اما قال شبهة البدلية لما سجي من ان البدلية
 حقيقة ليس الا في المشهود به او الاضافة ببيانته **قوله** لعدم جوازه **اقول**
 فيه اعمال الضمير في الطرف **قوله** من البديل والمبدل **اقول** كالتيتم والمو
 وغسل الرجل وسهما **قوله** واجيب بان البدلية انما هي **اقول** وكجوز ان يجاب
 بانه ليس فيها ذكره من الصورة الجمع من البديل والمبدل لظهور ان العزم

ليس بديل عن الذي شهد معهما بل عن الكد لم يحضر بكذا نسخ للبال القاتر ثم رآه
 في شرح الكفر للعلامة الزليجي انه اجاب بهذا فذكرت الله **قوله** فان المشهود
 اه **اقول** فعلى هذا يجب ان لا يجوز الجمع من ذينك المشهود بهما فليتأمل **قوله** و
 اذا ثبت البدلية **اقول** اي شبهتهما **قوله** فانه باطلا فانه يفيد الاكتفاء باثنين اه
اقول فيظهر فيه **قوله** وذكر التحميل **اقول** يكفي في ذلك التحميل اشد في على شهادة
 او اشد على شهادتي فاحدهما معن عن الاخر فينبغي ان يكتفى بثبت شهادتي
قوله يعني تخير المشهود عليه اه **اقول** كما يجب في باب الرجوع عن الشهادة **قال**
المصنف فيظهر تحملا هو حجة **اقول** فنه بحث فان المقصود اثبات وجوب التحميل
 يستقيم قوله فيظهر تحملا هو حجة ولا سعدان بجعل التحميل بمعنى التحمل كما في قوله
 تعالى لعلنا حشنة بينة ويصح الكلام على ما اشار اليه الشيخ الكليني في فصل عليه
 الشاهد وقال لا لائق في قوله فيظهر بالنصب جواب للمنفى وهو قوله لا بد
 ويجوز ان يقال انه عطف على قوله ليصير انتهى وفيه بحث **قوله** وذلك يقتضي
 ان يكون التحميل مما يحصل بعد النقل اه **اقول** هذا ممنوع بل اللازم ظهور كون
 التحميل لما هو حجة بعد النقل اه **قوله** الثاني هذا الموضع اه **اقول** على ما في الهداية
 في فصل ما عمله الشاهد واسا راليه هنا ثم اعلم ان قوله قولهم فخره قوله
 من ريف **قوله** فلا يحصل العلم للقاضي **اقول** هكذا فيما اذا ظفرا به من نسخ لغا
 ومعراج الدراية وعلته هو الصحيح فلا يحصل العلم للفرع **قوله** لان الفرع
 لا يسهل الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهدا بحق عند القاضي
 في محله **اقول** فنه بحث لانه لو اراد انه لا يسهل بعد ما شهد في مجلس القاضي
 ولم يحكم بموجبها فذلك كذلك لانه لا يلزمهم فان مرادهم انها لا تكون
 حجة الا في مجلس القاضي اذا حكم بموجبها وان اراد انه لا يسهل بعد احكامها
 فذلك لكونها لغوا من الكلام اذ يجب عليه ان يشهد بحكم القاضي فليتأمل **قوله**
 وجه ذلك ان الالاه **اقول** مراد القوم ايضا ليس لاذلك كما لا يخفى
 على ذي تأمل فان الولاية سيفذ القول على الغير شاءوا ابى فانه لم يحكم القاضي
 بشهادة لا يظهر ان للاصول ولاية ولا يوجد ابطال ولاية فقوله لم

180
 يكون حجة الا في مجلس القاضي اشارة الى هذا المعنى **قوله** لما فيه من بطلان
 الولاية عليه **اقول** الى هنا كلام الفوائد الطهرية **قوله** وقد تقدم لنا في
 البحث كلام **اقول** في فصل ما عمله الشاهد وقد تقدم لنا كلام على كلامه
 هناك فراجع **قال المصنف** وبهذه الاشياء يتحقق الخبر **اقول** الظاهر ان يقدم
 الجار لا قاعدة احصر **قال المصنف** الثاني ارفق **اقول** اي بارباب حقوق من
 الناس فان الشهود ربما لا يقيم الحسبة من مسيرة السفر لما فيه من خرج
 فيستوي الحقوق خصوصاً في ذلك الزمان كد طهر التواني في الامور الدينية
 والمراد الرقي بالشهود حيث لا يكلف ما فيه خرج عليه ولا يلزم مشقة
 والظاهر هو الاول بشهادة السابق **قوله** وكأنه اشار الى اه **اقول** و
 الاشارة انهم لو عرفوا لا خبروا بها نعم لو قال فاذا لم تجروا بها لكان
 اوضح في ذلك **قال المصنف** وان انكر شهود الاصل الشهادة **اقول** قال الزليجي
 اي الاشهاد ومعناه اذا قال شهود الاصل لم تشهد سم على شهادتنا فأتوا
 او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند احكامكم لم تقبل شهادتهم لان التحميل
 شرط ولم يثبت للتعارض بين الخبرين انتهى وفي الكافي معنى المسئلة انهم
 قالوا لما لنا شهادة على منع الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا
 على شهادتهم بسند احكامهم اما مع حضرهم فلا يثبت الى شهادة العود
 وان لم يكرهوا انتهى فظهر ما ذكره الزليجي وما في الكافي ان احكام واحد
 انكر الاصول شهدا وتهم بنفس الحادثة او انكروا اشهادهم الفروع على شهادتهم
 نعم ظاهر كلام الهداية على ما صورته في الكافي لا على ما صورته الزليجي فانه
 قال الشهادة لا الاشهاد **قال المصنف** فاما بامارة **اقول** لعل القائل للترتيب
 الذكرى فلا يسمع الشهادة قبل حضور احضرم وقوله شهد الرجلان معنى
 اراد الشهادة ولعل هذا هو الاولى ويدل عليه قول الامام المتري يمكن
 للشاهد الاشارة اليها في الشهادة **قال المصنف** ونظيره هذا اذا تجلوا الشاهد
 بيع محمد وديكر حد وما شهدوا على المشتري لا بد من اخرون يشهد
 على ان المحمد وديكره في يد المدة على **قوله** قال في النهاية ثم فانه كون

المحدود في يد المشتري حالة الدعوى تطرأ إذا ادعى الشفعان ان فلانا باع
 والمحدود في يد المشتري ولي حق المشقة واما لو كان المدعي هو البائع ليطالب
 المشتري باليمن فلا حاجة الى كون المبيع في يد المشتري لان للبائع ولاية
 مطالبة اليمن من المشتري سواء كان في يد البائع او في يد المشتري انتهى
 بطريق ايضا اذا ادعى المدعي الاستحقاق واثبات المبيع حينئذ لان كون
 المحدود للبائع قد يكون مشهورا والمدعي عليه يد فعه با عليه بان يمسك
 يد حضوة ولا يدفع ذلك الا باثبات المشتري فتأمل **قوله** فجاء المدعي بالمرأة
اقول نكرت انما اباها **قوله** ونظير هذا اذا اتهموا الشهادة ببيع محدود ويذكر
 حدودا وشهد واعلى المشتري بعد ما انكر المحدود بها في يده **اقول** فيه
 ان دعوى العقار لا يداين بشهد واعلى كون المدعي في يد المدعي عليه وان
 اعترف هو به على ما سجي **قوله** وكذا اذا قال المدعي عليه الذي في يدي غير
 محدود بهن المحدود **اقول** قوله الذي في يدي متبادر وقوله غير محدود خبره
قوله ودفع اليه الكتاب **قوله** وانكر المدعي عليه كونه فلان بن فلان **قوله**
 قال في الصحاح اخذ اخر القبائل الست **اقول** هذا يدل على ان القبيلة
 قد تطلق على كل واحد منهن الست فيكون مشتركا ومجازا على سبيل التعليل
قوله والقبائل تجمع العاير **اقول** والظاهر ان يقال والقبيلة **افضل**
قوله لان مقصودهما **اقول** جواب لقوله لا يقال الاستدلال به آه
قال المصنف اجمع ما كانوا **اقول** حال من الطرف اي حال كونه اجمع الاوقات
 التي كانوا فيها او اجمع اوقات كونهم على ان ما مصدرية كما في احطيت
 الامر قايما وهذا اولى ويجوز ان يكون بدلا من بعد العصر لصفته **قال**
المصنف يقول ان شربكم يقركم السلام **اقول** قر عليه السلام بالغة ولا
 يقال قره الا اذا كان مكتوبا كذا في القاموس فخذ يكون استقامة
 ما في الكتاب بان يكتب شرح اليهم كما ينفق رسول الله ما فيه الى الصوم **قوله**
 اجمع ما كانوا اي مجتمعين **قوله** فيه بحث بل المعنى ما ذكرنا **قوله** فيمن
 كان تابا ومرا **اقول** وقع في بعض النسخ بالفاء والعجمة وهو غير صحيح

قوله وان رجع على سبيل الاصرار **اقول** وفي بعض النسخ وقع لفظ الاقرار
 بدل لفظ الاصرار والصحيح الاصرار **كتاب الرجوع عن الشهادات**
قوله واما المدعي فلان الشهادة **قوله** طاهره لا يوافق الدعوى
قال المصنف فلا تنقض الحكم بالمتناقض **قوله** لعل المتناقض بمعنى المناقض
 لكونه تناقضا لجملة عقلا وشرعا لا في الاقرار كما سيصح به انفا **قوله**
 للسلاوي الى التسلسل **قوله** كلام قليل الجدي مع الغناء عنه **قوله** كما
 لجأ من جوتهم **اقول** اي من جهة الشهود **قوله** واكتفى عن ذكر التغير في بعض
اقول اي في فصل الرجوع قبل الحكم بها ولعله **قوله** وهو ممنوع فاني
 الرجوع اقراره **اقول** ويجوز تقريره معارضة **قوله** والجواب ان الاجابة
اقول انظر في هذا الجواب **قوله** ولان الرجوع توبة **قوله** عطف على
 لانه نسخ للشهادة **قوله** ومعناه حكم عليه **قوله** فعلى الاول يكون معطوفا
 على قوله رجع وعلى الثاني على قوله اقام البينة **قوله** ومعناه لان سبب
 الضمان صحيح **قوله** وفي غاية البيان لان سبب الضمان وهو الرجوع
 عند القاء **قوله** فانها قبول البينة **اقول** فنه بحث فان المعنى حينئذ بقبول
 لان المدعي اعني دعوى الرجوع صحيحة لصحة الرجوع الذي هو سبب الضمان
 فليتأمل **قوله** فيمثل الضرر كما هو **قوله** لعله يريد به يقين الشهود **قوله**
 ترك اصله المعهود في الشهادة **اقول** قوله في متعلق بقوله ترك **قوله** او
 صار شبهة كما سجي **قوله** اي كما سجي في هذا الكتاب ايضا في الدرس
 الثالث **قوله** والجواب انه كان على سبيل التمهيد **قوله** هذا جواب عن
 دليل الشافعي **قوله** قد استوفى **قوله** المقضي عليه **قوله** ولا مماثلة بينهما
اقول اذ العين خير من الدين **قوله** فبازالة العين عن ملكهما باخذ الضمان
 الى قوله فبازالة العين عن ملكهما قبل القبض **اقول** الضمير في قوله والمؤمن
 راجع الى الشاهدين في قوله والشاهدان بشهادتهما اياه **قوله**
 لان وجوب البحث **قوله** لا يخفى عليك فتصور هذا الدليل على اثبات
 المدعي لا خفا فيه بما يقتضي الرجوع من رجع ففساد الشهادة والا

ان يبين بوجه يعبر الصورة كلها ثم يرفع عليه مسائل **قوله** وعلى هذا اذا
شهداه **قوله** ينبغي ان يكون تعريفا على الذي ذكره المحقق لا على ما اقامه
الدليل لظهور عدم تفرقه عليه فليست **قوله** فكذا بقاء **قوله** فينبغي ان
الراجح كل الحق لا بصفة **قوله** اذا تلف لسان مال ريد فقطضي القاضي
قوله الضمير في قوله راجع الى ريد **قوله** سقط الضمان الثابت لريد
قوله مع ان الالتاف ليس لظهور فيما نحن فيه بقاء استحقا **قوله**
عليه كجه بل انما هو بحسب عدم الراجح فقط **قوله** فلا يمنع بطريق الاول **قوله**
الضمير في قوله يمنع راجع الضمان في قوله واستحقاق التلف يسقط
الضمان **قوله** ثم اذا رجع الاول **قوله** الاظهر ان يقال اذا رجع الاول
لم يظهر الالتاف فضلا عن الالتاف لبقاء استحقا المدعي به بالجهة الثانية
رجع الثاني ايضا تبين سببه لا قول في الالتاف ايضا لعدم الاولوية
فليست ثم ما ذكره هنا لا يخرج عن نوع مخالف لما اسلفه انما من انه اذا رجع
واحد من الملتزمين زال الاستواء وظهر صفة القضا الى المشي والجواب ذلك
فيما اذا استمر لاثان على شهادتهما ومنه ليس كذلك **قوله** ثابت بطريق
التبين **قوله** التبين انما يكون في حكم معية بغاية ينتظر الوصول اليها فان
وصل حكم بثبوت والا فلا كذا في هذا الكتاب قبيل باب لشهادة على الزنا
قوله واحتمل كذب غيره اه **قوله** احتمالا اكثر من الاحتمال الثابت قبله لكن
فان مع هذا الكلام غير ظاهرة **قوله** كان شهادتهما **قوله** لاستواء حالهما **قوله**
فقد رجوع الاول وجد الالتاف **قوله** اي علم وجوده بل علم فقد الالتاف
كما لا يخفى ففيه بحث ويمكن ان يقال لعل المراد وجد الالتاف الرغوى ثم
المراد مواخذ برئته واقراءه فكان ينبغي ان يعنى ولكن مانع وهو التقاطع
مكذا ينبغي ان يفهم المقام والعلم عند الخبير العلم **قوله** فاذا رجع الثاني اراد
المانع **قوله** كمنع الخلف في السمع ومعنى الوقت في المستحاضة **قوله** قال
صلى الله عليه وسلم في نقصان عقلين **قوله** في قوله صلى الله عليه وسلم في نقصان
عقلين **قوله** سببية **قوله** وانما تم ان لو قال عدلت شهادة كل اثنين اه

قوله فلما لم يقل ذلك احتمل ان يكون لعدد ليس ان في مرتبة ما يكون فيه
النساء كما لرجال فاذا اردن عليه كان حكمه حكم العدد المذكور كما في عدد
اليوم او في ملك السفر واكتفى **قوله** فالرجل سقى بقاءه **قوله** الضمير في قوله
راجع الى الرجل **قوله** لان الضمين يقتضي المماثلة بالنفس **قوله** قال بعد
قاعد واعليه مثل ما اعتدى عليكم **قوله** ووجه ذلك **قوله** ما ظاهرا ما تقدم
وهو قوله عما يقال اه **قوله** ابانه لخطر محل **قوله** حتى يكون مصونا لا ابتداء ولا
عليك بما فان ما يملك لم يجبا لا يعظم خطره عند ثم لا يخفى عليك ان ذلك
ليس بوجود في الالتاف فلا جل ندا كان مستقوما على مالك دون المتلف
قوله لانه محل خطر **قوله** يعني مثل النصوص **قوله** معناه ان الالتاف بغير عوض
قوله انت خير بان ما افاده شرح بنية وبن المشروح ما بن الضمير النون من
المماثلة فان معنى كلامه انما لوضعت الشاهدين في الصورة المذكورة كانا
لما لها بغير عوض وما اتلفا مال الزوج بعوض هو البضع فيفوت المماثلة
في معنى الضمان فليست فانه لو كان المراد ما ذكره لقال المصل لان بنى لا يحق
المماثلة **قوله** ثم رجعا ضما الزيادة لانها اتلفا ما **قوله** الضمير في قوله اتلفا ما
راجع الى الزيادة **قوله** او فيه خيار البايع بان شهداه **قوله** قوله بان
ما ظاهرا قوله او فيه خيار البايع فاعلم **قوله** **قوله** وان كان باع من القيمة
اه **قوله** قال ابن المهمل هذا اذا شهدا بالبيع ولم يشهدا بفقد الثمن فلو شهدا
به وبفقد الثمن ثم رجعا فان ينظرا في شهادة واحدة بان يشهدا به باع
بالف وادفاه الثمن او في شهادتين بان شهدا بالبيع فقط ثم شهدا بالمشرك
او بالثمن فن الاول يقضى عليهما بقيمة المبيع لا بالثمن وفي الثاني يقضى عليهما
بالثمن للبايع ووجه الفرق ان في الاول المقضى به البيع دون الثمن لانه لا
يمكن القضا بالبايع لثمن لا قرانه ما يوجب سقوطه وهو القضا بالبايع
ولهذا قلنا لو شهدا اثنان على رجل انه باع من هذا عبدا وقاله شهادة
واحدة لا يقضى بالبيع لانه قارن القضا به ما يوجب نقضا وهو القضا
بالا قلة فكذا هذا اذا كان المقضى به البيع فقط وزال البيع بلا عوض

فبعضنا ان القيمة بخلاف ما اذا كانا شهادتين فان الثمن يميز مقتضيا به لان
القصاص بالثمن لا يعارنه ما يسقطه لانها لم يشهد بالايها بل شهدا بعد
ذلك واذا صار الثمن مقتضيا به ضمنا برجوعهما انتهى فيه نظر **قوله** اذا العاقل
تجرز عن الانتساب الى الكذب **قوله** فيه ان حكم القاضي ينبغي ظاهرا وباطنا
في امثاله عند ان خضه رد فلو فسخ البيع في المدة لم ينسب الي الكذب أصلا
عن بل عند الامامين ايضا اذا جعل الفسخ مبينا على حكم القاضي بالبيع
الاخيار فليست **قوله** فلو وجب البيع في المدة **قوله** في مدة الخيار **قوله** لانها اذا
ما كان على شرف السقوط **قوله** يعني كذا المكره كان على شرف السقوط
قال الزبيعي وينتقض هذا بمسئلتين ذكرهما في الخبر احدى امرأة لها على رجل
الف درهم مؤجلة فيشهد الشهود انها حالية فاخذت المالك منه ثم ارتدت
وحقت بدرا حارب وسببت ثم رجع الشهود عن شهادتهم لا يضمن وهذا
الدين كان على شرف السقوط لانه لو كان مؤجلا على حاله لسقط بارتدادها
والثانية لو ان رجلا قتل امرأة قبل ان يدخل بها زوجها حتى لزمه جميع مهرها
يرجع على العاقل وان وجد التاكيد منه اذ لو كان احتمال السقوط ثابتا ولكن
بقول القتل منه للنكاح والشيء بانسائه يقرر والدين المؤجل ثابت في اي
اما آخرت لمطالبة ولهذا الواس عليه الدين كل ولم يؤكد ابشها ودهما شيئا
اذ يحصل الحال او تقول لان بان دينها يسقط بل يكون لو شهدا
ببعضها دونها فلا يسقط فبطل الانتقاض من الاصل **قوله** ولكن يقول
القتل منه للنكاح اه حمل تحت **قال المصنف** لانها اتفقا مالية العبد عليه من غير
قوله والولا لا يصح عودها لانه ليس بالمتقوم بل هو كالنسب بالحديث
الشرف **قال المصنف** اذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية **قوله**
ابن الهمم والدية على عاقلة الشهود انتهى وفيه لان العاقلة لا تعقل اقرارا
قوله وقيل شبه المولى المكره وهو ليس بشي لانه ليس بجاني القتل
قوله نعم لانه كالجاني من حيث ظهور اثاره في كلام المصنف عن قوله لان
الولي يعاناه لا يسترد في اظهرية ارادة الولي من المكره على تقدير كونه

اسم مقول ثم اعلم ان صاحب القيل السفاح **قال المصنف** ولما ان القتل
لم يوجد وكذا التسبب **قوله** في تسببها بوجوب القصاص من ذلك الكلام فيه لا يخلو
فانه مما لا مجال للاختار **قال** الامام السفاح في ذكر في الاسرار ومن مث نجتها
من قال في تعليل المسئلة بان الشهود مسبونون الا انه ضعيف لان المذهب
ان المسبب المباشر واحد لا يرى انه يلزم الكفارة الا ان خافا المبرنة
القاتل بسقوط صغيره لان كحولا بعد للقتل وضعا كما ضرب بسقوط صغيرة
او مرتين فاما الشهادة فغيره مسلوب لا قدما ثبت بالشهادة فكان
لضرب بما يقصد به القتل وفي الكافي قوله في الهداية ولما ان القتل
قوله يؤثر حيوة ظاهرا مشكلا لان الامر على القلب فالظاهر ان الولي يقدر
على القتل لكونه صبا حاله وبه يدرك ثاره والظاهر ان المكره لا يقتل لانه لا
يباح له قتله وكجمل ان سر مدع المكره عنه او يلحقه العوذ انتهى **قال المصنف**
السبب **قوله** المالك واللام بدل من المضاف اليه والصغير في الآية لا
سبب لقتل ما يقضي اليه غالبا وهو السبب الملقى او ما جرى مجراه **قال المصنف**
ما يقضي اليه غالبا **قوله** منقوض كما في البهر والجواب ان المراد ان سبب
الدين وجب لقصاص ما يقضي اليه القتل غالبا فليست وان شئت التفصيل
فراجع الى الكشف شرح البيهقي في مباحث السبب **قوله** ولعل ان يقول
ظهور اثار حيواته اما ان يكون شرعا او طبعيا الى قوله والكا مسلم وكما
معارض طبع ولي المقتول فانه يؤثر التشفي بالعقاص طاهرا **قوله** من
الطووين فرق طاهر فان اثارا حيوة مطبوع عليه كحيوان لا يرى
المكره بالقتل يكون كسلوب لا اختيار بخلاف اثار التشفي فانه ليس بشي
لثبته او يمنع عنه كثر اثار العفو ابتعا الشوا مع انه مطبوع على حب الشا
في العاقل واطهار الساحة والكرم ايضا وذلك يدعوا الى العفو فليست
قوله ولهذا ينزل فعال ولان الفعل الاختياري **قوله** اي ولو كان هذا السبب
متوجها ينزل المصنف **قوله** يعني سلما ان ثم تسببها **قوله** اذا كان كلام المصنف
يكون اعراض الشارح خارجا عن الاو **قوله** واجهان متغايران **قوله**

غاية المصنف

المراد بالجمنين هو ما ذكره المصنف من وجوب محمد والاما بين **قوله** فان شئنا
على الركنية فلان ضمان عليهم اه **اقول** سبق هذا البحث في باب الشهادة
على الزنا **قوله** او قال ذلك لامرأة آه **اقول** ههنا نوع مسامحة او تديل
ان يقول لامرأة ان وفدت لدار فانت حرة والمراد واضح **قوله** كما فرأى
مع الملقى فان الضمان عليه **قوله** لانه سبب قريب والعلة الثقل واذا
ضمن مثبت السبب لقرب فيما اذا اجتمع المسببان لقوله فلان يضمن
العله دون مباشر السبب **قوله** وان لم يشهد بالدخول **اقول** فيه تل
كتاب الوكالة
قوله والشهادات من التعاضد اه **اقول** لان الشهادة من التعاضد
دون الوكالة فانها كما سيجي آفا عقد جارف فاستحقت التأخير **قوله**
فدكون فيها التعاوض ايضا **قوله** كما اذا كان وكيلها بابيع او الشراء مثلا
قوله وسي عقد جاز بالكتاب وهو قوله تعا فابعثوا احكم بؤركم الالية **اقول**
فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسالة قلنا الرسالة تبليغ الكلام الى الغير بلا
دخل له في النقر والمبعوث الى المدينة كان مورا بشراء الطعام **قوله** من
صا بطة يتبين بها ما يجوز التوكيل به وما لا يجوز **اقول** مخالف لما سيجي من قوله
ان العكس غير لازم وغير مقصود **قوله** وقد يتفق **اقول** الى العقد **قوله** فلان
الانسان جاز له ان يستقرض بنفسه **اقول** والاستقراض من العقود **قوله**
التوكيل به باطل **قوله** كما سيجي به في الهداية فيقول باب الوكالة في البيع والشراء
قوله وليس يجوز **اقول** يعني شرعا **قوله** لان الدرهم التي يستقرضها الوكيل
ملك لمقرض والامر بالنقر في ملك الغير باطل **قوله** متفق بالتوكيل بالاستحابة
والاستيداع وسجي ما ذكره الشارح في معرض الجواب **قوله** والجواب انه
يعني عن الرد **قوله** وان محل عقد الوكالة في الشراء هو التمس **اقول** سيجي تحقيقه
من الشارح في الدرر الثاني من فضل البيع **قوله** وفي الاستقراض
الدرهم المستقرض **اقول** فيه تأمل **قوله** لا يقال ههنا جعلتم المحل فيه مد بها وهو
الموكل لان ذلك اه **اقول** قوله لان ذلك اه جواب لقوله لا يقال ههنا جعلتم

والصنف **قوله** فيه راجع الى الاستقراض والصنف في مد بها راجع الى الدرهم
في قوله وفي الاستقراض الدرهم المستقرض **قوله** والذمي جاز له التوكيل
والتمتع بتوكيل المسلم عنه اه **اقول** وهذا على تقدير صحة يكون جوابا عن النقض
ايضا لانه لما كان محالفا لم يسمي من المصنف ان التوكيل بالاستقراض
باطل لم يذكره الشارح في معرض الجواب ولم يحجب بما اجاب به غيره من الشارح
لذلك ايضا واحتج في الجواب بان يقال لم يقل جاز ان يوكل به كل احد صحيح
النقض والذمي يمكن ان يوكل غيره وهو ذمي مثله قتال ثم اقول بقي في بحث
اخر اذا التوكيل والتوكيل كالسكر والا لكانا رثم ليت شعري ما معنى جاز
قوله واجب بان ذلك بيان حكمته الحكم اه **اقول** في التمتع حكمه المجرى لا
يغير في كل فرد لحفاها وعدم انضباطها بل في الجبس فيصنف الحكم الى
طائفة منضبطة يدور معها او يغلب جود ما عين كالسفر مع المشقة انتهى
خير ان اصناف الحكم الى الوصف منها غير واضح قتال **قوله** ويجوز ان يقال
ذكر الحاص واراد العام وهو الحاجة لان الحاجة للغير اه **اقول** ههنا كلام
الا ان يقال قد للتحقق كذا وفيه بحث لان التوكيل ليس بالنسبة الى احوال
التوكيل بل بالصفة الى احوال الانسان **قوله** فلانه جاز ان يباشر بنفسه اه **قوله**
الا طر ان يقال فلم حجة ايضا ادنى المال كما لا يخفى **قوله** لان احد وندري
بالشبهات **اقول** وكذا العصاص كما ترو ويصرح به الآن فلان وجه تخصيص
الاول باحد **قوله** لان احد ولا يعنى عنها **اقول** غير متفق بهذا القدر
حد السرقة لان احوال صار له سحابة وحده حتى لو على السرقة عنه لا
ملفت اليه ولقطع اليه **قال المصنف** باب الاستيفاء اه **قوله** فيه شي
لكون الاسناد وبالنسبة الى الدلالة يحسنه كما مر حواه **قوله** عند حضوره
استحباب **اقول** والصواب ان لا يجوز للبدلية **قوله** وهذا الذي ذكرنا ما يعنى
التوكيل باثبات احد ودوالقصاص **قوله** لا يخفى عليك ان المشار اليه هو جواز
التوكيل في الحقوق كلها لانه هو المذكور صرحا وهو الا بيق لان يجعل لذلك
بمنزلة المحسوس المشاهد مع ان ذلك هو منسب في حقيقته واما عند ان يد

لا يجوز التوكيل في بعض الحقوق وهو ما ذكره المصنف في الشرح بتعاقب
تكاليف ظاهر فليست **قوله** واستثنى ايضاً المحذور والقصاص **قوله** الطاهر
من سياق كلام المصنف ان المشتري هو استيعاؤها ولا يتوهم جواز التوكيل
باليضاها حتى يحتاج الى الاستثناء **قوله** بقى المحذور والقصاص **قوله** الطاهر
ان يقال بل الخصوصية في المحذور والقصاص **قوله** وفيه نظر لان المانع ان يكون
لازم للزوم **قوله** الطاهر انه محل الجواز على الايمان العام المفيد بحاجته لعدم
ولانه للزوم مما لا يقبل المنع **قوله** ليس بجواز **قوله** بل كناية كما صرح به في المفتاح
وفي بحث فانهم مرخوا بان التمسك في الفرق بين الجواز والكناية هو جواز
ارادة المعنى الموضوع له وعدم جوازها لا يتوكل على ما ذكره السكاكي كيف
قد اعترف هو ايضا بان ما ذكره تكلف ارتكبه للضبط فراجع **قوله** وان كان
قوله لا يجوز التوكيل بالخصوص الا برضا المحضر في قوة قولنا التوكيل بالخصوص
غير لازم **قوله** فيه نظر فالمانع انه في قوة ما ذكره فان مدلوله اشتراط
صحة التوكيل برضى المحضر لا اشتراط لزمه به واحاصل ان نفى الجواز اخص من نفى
المرزوم والمقصود بالافادة هنا هو التاكيد الاول اذ لا خلاف فيه **قوله** والا
فلا **قوله** هذا ما صنف لخصه **قوله** لانه وكما في الجواب والخصوصية **قوله** ان تبخير
بعض الدلائل عن افادة المدعي فانه كان مانعاً لتوكيل المدعي ايضاً **قوله** المستثنى
للغير **قوله** يعني المستثنى للمدعي **قوله** وكان حاله حق **قوله** الطاهر ان يعاقبها
الا انه راعى عبارة الدليل فافهم والضيف قوله حق راجع الى الموكل **قوله** قال
صاحب النهاية ان هذا القيد **قوله** في الكافي اعلم ان من شرط الوكالة ان
يكون الموكل من يملك المقرف لان الوكيل يستفيد ولاية المقرف منه
عليه من قبله ومن لا يفيد على شيء كيف يفيد عليه غيره وقيل هذا على قول ابى
يوسف ومحمد فاما على قول ابى حنيفة فالشرط ان يكون التوكيل حاصل بالملك
الوكيل فاما ان يكون الموكل مالكا للمقرف فليس بشرط حتى يجوز عن التوكيل
المسلم الذي بشره المحذور وتوكيل التوكيل المحرم للمحال بيع العبد وقيل
المراوون يكون مالكا للمقرف نظراً الى اصل المقرف وان امتنع لعارض

بيع المحذور للمسلم في الاصل وان امتنع لعارض انتهى فغلب هذا لوجوبه للمالك
للعهد يستقيم الكلام على ذهاب في حقه له ايضاً فليست **قوله** ومنشأ هذا
التوهم **قوله** سبقه الالتقاء في **قوله** حتى يكون معناه يملك جنس المقرف **قوله** ان
منعني ان يراد بجنس المقرف جنس المقرف الذي يتعلق بكل التوكيل لظهور
ان التوكيل لا يملكه غيره **قوله** احراز عن الصبي **قوله** يعني المحجورة **قوله** فان
لكلمة من جنس المقرف **قوله** لا يخفى عليك ان مدخل كلمة من هو قوله من يملك
وون المقرف والجواب ان مراده ان المالك للمقرف المخصوص لا يقيد حتى
يستقيم اذ حال من في من يملك لكن طاهر ان المراد ايضاً جنس المقرف المحصور
فلذلك قال فان الانسب ثم ان الانسبية قد فات في قوله ويعقده كما لا
قوله يحتمل احكام ذلك المقرف **قوله** اي المقرف الموكل به **قوله** وجنس الاحكام
قوله وجنس احكام جنس المقرف **قوله** فالاول **قوله** يعني به قوله يحتمل احكام
ذلك المقرف **قوله** لانه لم يلزمه الاحكام **قوله** حتى لا يملك الوكيل بالشئ المبيع
ولا الوكيل بالمبيع الثمن **قوله** والثاني **قوله** يعني به قوله وجنس الاحكام **قوله** ان
عن الصبي **قوله** يعني الصبي المحجور لعل مراده انه مؤيد لاحترازهما لا يقال
قد يلزمه الاحكام كما اذا باع او اشترى ابوه لانه المراد بجنس احكام المقرف
ببشره بنفسه **قوله** وهذا صحيح **قوله** ويؤيد تخصيص المعطوف عليه بانه
الدليل **قوله** قوله لان الوكيل دليل **قوله** صورة القياس الموكل بملك المقرف
للكيل وكل من هذا شأنه يجب ان يكون مالكا للمقرف فقوله لان الوكيل
اشارة الى دليل الصغرى وقوله فلان بد الى اخره الى الكبرى **قوله** ما شرطت
به **قوله** يعني ما شرطت الوكالة به **قوله** والجواب ان الوكيل من حيث هو وكيل
قوله كيف يقال هذا اذ كل ذمياً يبيع هذا المحذور فانه لا يعقل فيه ما ذكره **قوله**
عليك جنس المقرف من جهة الموكل على ان الملك مثبت له خلافاً **قوله** اي يملك
من جهة الموكل على الوجه **قوله** بحيث يلزمه احكام ما بشره الوكيل **قوله** في
لاستمراره ان لا يصح توكيل الوكيل المادون له بل يفقد شرطه في اسرع ما ينسى
ما قدّمته **قوله** ويعقده **قوله** في تأمل والطاهر ان قوله ويعقده

عطف تفسيرى على قوله من يعقل العقد لا شرط اخر ويؤيد انه لم يستدل
عليه بدليل حقيقى وايضا عدم كونه نازلا في العقد شرط صحة ذلك العقد لا شرط
صحة الوكالة **قوله** لانه يقوم مقام الموكل اه **اقول** هذا تعليل لقوله ويشترط
يكون الوكيل اه **قوله** وهذا **قوله** يعنى التعليل اشارة الى قوله لانه يقوم مقام
الموكل اه **قوله** يشير **قوله** حيث اكتفى بذكر كونه من اهل العبارة **قوله** الى ان معرفة
الغبى اليسير من الفاحش ليست بشرط اه **قوله** ولهذا لم يذكر ما العلامة المستغنى
في الكافي ولم يزد في تفسير قوله يعقل العقد على ان قال اى يعرف ان الشراء
جانب للبيع سالب للشئ والبيع على عكس **قوله** ومعرفة ان ما زاد على
ده يتم الى قوله لا يطلع **قوله** ومعرفة مبتدأ وقوله لا يطلع خبره **قوله** محال
عليه احده **قوله** منفع فاما نرى كثيرا من البيان يعرف ذلك من غير
علم الفقه بل بالسمع من الثقة وكثرة المباشرة بالمعاملات ثم قد يقال ان
من الشئ مقام ذلك الشئ كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة لا علم في
هذا الكتاب اما في ما نحن فيه فالتكهن من معرفة بالعقل وذلك موجود في الصحة
الذى كلامنا فيه **قال المصنف** واذا وكل احرار البالغ او العبد المادون مثلها جاز
قوله قال صدر الشريعة ولو قال كلامهما كان اشتمل لانه لو وكيل احرار البالغين
مثلهم والمادون ولو وكيل المادون وشبهوا احرار البالغ والمراد بالمادون بقى
العقل الذى اذنه الموكل والعبد الذى اذنه المولى انتهى وفيه تأمل **قوله** او
المادون البالغ **قوله** لعل قيد البالغ هنا وقع سهوا **قوله** ويفهم جواز توكل
من كان فوقهما بطريق الاولى **قوله** ما فوق احرار البالغ الكائن من اهل دار الاسلام
المسلم فان النوع قد تنقسم رتبة على الجنس كما مر في موضعه **قوله** لان الموكل
مالك للمصرف والوكيل من اهل العبارة اه **قوله** قوله لان الموكل يعقل لقوله
جاز ولكن بقى هنا بحث فانه لو صح هذا الدليل لزم صحة توكل الوكيل الغير المالك
بجراية فيه بعينه لان يعنى قيد عدم المانع في الكبرى او يقال المراد بالوكالة
المصرف هو المالكية استقلاله من غير استفادة من غيره وفيه شئ يخرج
توكل الوكيل المادون به والظاهر ان الاستول له مقصود وايضا **قال المصنف**

والعبد من اهل المقر **قوله** كان اللائق بحسب الظاهر ان يقول والعبد
من اهل العبارة الا انه سلك هذا الطريق لتكليف بيان اهلية العبارة مع دفع
ما يرى ظاهرا من عدم جواز هذا التوكيل لكونه بمنزلة جهاد لا يقدر على شئ فليتنا
قوله العقود التى يعقد ما الوكلاء على ضربين **قوله** الظاهر ان القسمة الى الفريضة
باعتبار الاتفاق الى نفسه والى الموكل لا باعتبار تعلق الحقوق بل بموكلهم القسم
وانما سلك المصنف من الطريق للمساواة حيث تنبئ القسم ضمنا وحكمه صريحا بكلام
واحد فليتأمل ثم لما كان الحكم مقصودا ذكره صريحا **قوله** جواب عما قال الشافعي
قوله فخلصنا بحجاب نعم ان اردتم ان الحقوق تابعة حكم المقرف الثابت بها
فمنسلم وما نحن فيه ليس كذلك وان اردتم مطلقا فمنوع وهل النزاع الا فيه
قوله وتقريره ان الملك يقع للموكل ولكن بعقد الوكيل على سبيل اختلافه **قوله**
قوله على متعلق بقوله يقع والمعنى ان الملك للموكل يقع على سبيل اختلافه **قوله**
والسبب بغيره موجبا حكمه للموكل **قوله** قوله للموكل متعلق بقوله موجبا **قوله**
فان قيل قول ابى طاهر الى قوله فانه يقول اه **قوله** الضمير في قوله فانه يرجع
الى ابى طاهر **قوله** وهما ان الملك مثبت للوكيل اه **قوله** وقد سبق انقائه
مقتضى الهائس **قوله** وفيه نظر لانه مخالف اطلاق قوله صلى الله عليه وآله
اه **قوله** المطلق ينصرف الى الكامل كما نص عليه في كتب الاصول والملك
الكامل هو الملك المستقر **قوله** وقال الكاظم ابو زيد الوكيل نائب اه **قوله** قوله
يفهم من كلام المصنف انه اختار قول ابى زيد الا ان بول قوله كان اصلا
في الحقوق ويحمل على العبارة في التشبيه **قوله** ثم يتقبل الى الموكل من قبله
قوله يعنى بان يوكله **قوله** قال المصنف في مسئلة العقب قيل نذكره الى قوله
واذا اشترى الوكيل ثم اطلق اه **قوله** المقر عليه فقور بل الظاهر عموم قوله
لما ذكره في تفصيل البيع لقوله ومن امر رجل ببيع عبدا فباعه وقبض من
اوله يقبض فدية عليه المشتري بعيب **قوله** لكونه من جنس آدم **قوله** قوله
بالنكاح بشرى العبد وبيعها في الفرق **قوله** ان الحكم يتقبل الموكل **قوله**
هذا على قول الكرخي **قوله** او ثبت له خلافا **قوله** هذا على قول ابى طاهر

قال المصنف والضرب لثاني من اخوات العتق على مال آه **اقول** والضرب
 واجملة التي تعين يعني قوله من اخواته خيره وقوله والضرب لثاني العتق
 التي ذكرت في الضرب لثاني لاسن اخواته كما لا يخفى قال العلامة السبكي
 في الكافي والمحقوق في كل عقد بصيغة الوكيل الى موكله كالنكاح والصلح
 عن دم العمد والعتق عن مال والكتابة والصلح عن النكاح يتعلق بالموكل
 دون الوكيل **قوله** واما الصلح الذي هو جار مجرى البيع وهو الصلح عن اقرار
اقول فيه بحث فانه ليس كل صلح عن اقرار جار مجرى البيع كما سيجي ان
 كل شيء وقع الصلح عليه وهو مستحق بعقد الهدية لم يحل على المعاوضة فقيس
 به ليس بجيد **قوله** ويرهنه فقبض الوكيل **اقول** زيادة من عند محله فان حكم
 كذلك وان لم يقبض الوكيل **قال المصنف** لان الحكم فيها ثبت بالقبض **اقول** اي
 قبض الوكيل وفيه بحث بل المراد قبض الموصوب له واشتباها به **قوله** فتقوله
 فلا يجعل اصيلا متعصا اصيلا في الحكم وليس الكلام فيه ويدفع ذلك بان
 الحكم **اقول** اذ لم يكن اصيلا في حق الحكم لا يكون اصيلا في حق المحقوق والوكيل
 في الضرب لاول اصيل في حق الحكم ومثبت للموكل خلافة عنه كان اصيلا في حق
 المحقوق فلما عاوجه الى ما ذكره مع توجه المنع الى ما اشار اليه من حديث
 الالوية بذلك ان تمنع صحة القياس فضلا عن الالوية اذ ليس لعله
 فيها لا يقبل الانفصال عنها الا التلاشي وكونه اسقاطا لا ضعف العلية و
 التلاشي بها مفقود فابن الجايع **قوله** يجعل العبارة وسفاره فيها اصيل
 الى القبض اولى لضعفها في العلية **قوله** الضمير في قوله لضعفها راجع الى العبارة
قوله ورد بالتوكيل بالشراء فانه امر يقبض المبيع **اقول** هذا نقص جازي
 ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الرد انه امر يقبضه قبل العقد فليس كذلك
 وان اراد انه امر بعد العقد فلم يكن ليس حينئذ ملكا لغيره ولا ملكا
 في الاستقراض فان المستقرض لا يكون ملكا للمستقرض بمجرد العقد فليس
قوله واجيب بان محله هو الثمن **اقول** منع مجريان الدليل مستندا بان محله آه **قوله**
 واورد بانه هلا جعل محله **قوله** فيكون الصوري ممنوعه مع السند

قوله واجيب بان ذلك محل ايقاع القرض **اقول** يقول الى ابطال السند ثم **قوله**
 سجي التفضيل المتعلق بالشراء وان الامر بالشراء صادف ملكا لغيره فلم يصح
 كيفية تصحيجه من الشارح في الدرر الثاني من فصل البيع فراجع **قوله** باق
 الموكل **قوله** مضاف الى الفاعل **قوله** فاجواب بان اعتبار العبارة محلا للتوكيل
 في الاستعارة وكذا ضرورة صحة العقد خلفا عن بدل آه **اقول** وفيه نظر
 فانه لو سلم ما ذكره من قصة الخليفة فانما يخلف عن بدل يصلح ان يكون
 محل التوكيل لا مطلقا والبدل في الاستقراض لا يصلح لذلك فلا يلزم
 الاحتمال المحذور فليتأمل **قوله** قال في الايضاح التوكيل بالاستقراض
 لا يصح آه **اقول** بخلاف التوكيل بالاستعارة والانهاب حيث لا يلزم فيها
 التبليغ على وجه الرسالة وفيه بحث فانه قال في الكافية ان وكل ما كان
 ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فحال ان قلنا استقرض منك
 كذا وقال اقرض فلما كان كذلك كان العتق للموكل وان لم يصف الاستقراض
 الى الموكل يكون القرض للموكل انتهى **قوله** الا اذا بلغ على سبيل الرسالة **اقول**
 تصحى الحكم العاقل بقدر الايمان يحل توكيله على الرسالة مجازا فقال
قال المصنف ان كان المقامه عند ابي خنيفة ومحمد لما انه يملك للابرا عندهما **قوله**
قوله ان للوصل في قوله ان كان قال في النهاية قوله ان كان يقع المقامه
 آه يعني اكره دين مشتري بدين وكيل مقامه في شود وقتي تنها دين وكيل
 بود بسبب نكاح وكيل مرابى مشتري را مالكت بنزد ايشان ولكن وقتي كه
 مشتري را بر موكل و بر وكيل دين بود دين مشتري با دين موكل مقامه
 شود و بدين وكيل في انتمى وانت خير بان الحق ان يقول موضع قوله
 ولكن وقتي كه آه ولكن وكيل صا من مبيد و مر موكل را بخلاف موكل فانه
 ليطالب بالشرح المشروح لكنه يضمن للموكل في الابرا والمقامه **اقول** فانه
قوله واجواب بقوله بالموجبه **اقول** لعل منها مساجحه **باب لو كان البيع**
والشراء **فصل في الشراء** **قوله** وقدم فصل الشراء لانه ينبغي آه **اقول**
 ولان الوكالة بالشراء اكثر وقوعا ومساجحه من التوكيل بالبيع لا يرى

ان اكثر الناس توكل وذل وعادة لشرا الخبز واللحم وغيرهما كل يوم مر
ولا كذا **قال المص** وصفة **اقول** اي نوعه كما سيفرضه بعد اسطر **قوله**
والمراد بهما بجنس ما يشتمل احصاها **اقول** سواء كان نوعا او احصا منه
كالريق **قوله** وبالنوع المصف **اقول** وفيه بحث اذا كان نوعا وليس يصنف
منطق **قوله** والاول لاحاجة فيه الى ذكر شي **اقول** من الجنس والنوع والحق
مري ولا بد من ذكر بعضها مري في التثنية فلان يقال في التثنية لا تحس اليه
الى تسمية الجنس ما سيجيء ان اذا سمى نوع المداية يصح الوكالة فان علم
الذكر للفتى ايضا يقال الجنس النوع المذكوران ههنا في الاول فليست **قال**
المص والاصل بجهالة **اقول** والاكتفاء بمعلومية الجنس والنوع او الجنس
ويبلغ الثمن على ما علم فيما تقدم من قوله ليصير الفعل **قوله** فلو اعتبرناه لكان
فرضا توسعة ضيقا وخرقا وذلك خلف باطل **اقول** فيه شي **قوله** وان بين النوع
ولم بين الوصف كاجودة وغيره وكذلك **قوله** يعني وكذلك كانت الوكالة **قوله**
فتعذر الاشتغال **اقول** وان بين الثمن **قوله** الا اذا وصفها **اقول** مع ذكر
الثن **قال المص** وان سمى الثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازعا
نوعه **اقول** وفي شرح الجامع الصغير للامام الترمذي ولو قال اشترى خمارا او
فرسا او ثوبا يردى او هرويا صح التوكيل وان لم يبين ثمن لان من جهالة
سيرة يمكن دركها بحال الامر ولو قال اشترى جارية او عبدا او لؤلؤة او
او دارا ان بين الثمن صحت الوكالة والا فلا لان جهالة ههنا لا شي
اكثر من جهالة الفرس واقل من جهالة الثوب فان بين الثمن اتى بجهالة
الفرس وان لم يبين الحق بجهالة الثوب انتهى ولا يخفى عليك مخالفة المذكور
في المداية لما في هذا الكتاب ثم اقول ويحتمل ان يكون الواو في قوله
المص ووصف الجنس الدار بمعنى او حتى لا يخالف لما في سائر الكتب كالكتاب
وغیره نعم الموافقة للكلام السابق ابقاء الواو على معناه فليست **قوله** و
ارجح بالاخبار من القيس **اقول** الاولى ان يقول من حقيقة **قوله** واقول
في تحقيق ذلك العرف يعرفه **اقول** نسبة هذا الكلام الى نفسه عن صاحب

النهاية ذكر ما يدل على ما له من البسوط والذخيرة فقال بعد نقل كلام البسوط
وذكر في الذخيرة فاذا وكل رجلا بان يشتري له طعاما ودفع اليه الدراهم
صح التوكيل استحضارنا ويفرض التوكيل الى الحنطة ودقيقها وخبزها ويحكم
الدراهم في تعيين واحد منها ان كانت الدراهم قليلة بحيث لا يشتري بها
في العرف الا الخبز فالنوكيل يصرف الى الخبز اه ولا يذهب عليك ان ما ذكره
بقوله اه هو ما في الذخيرة بغية **قوله** الى الحنطة ودقيقها **اقول** لا وان يقول
وخبزا ايضا **قوله** ولهذا اي ويكون كحقوق كلها اليه **قوله** الشارح تبع في
هذا التفسير للاتفاق وفيه بحث فان الاول ان يقول لما ذكر من الاول على
جواز الدوقل تسليم وعدم جوازه بعين الا باذنه اذ لا يتفرع قوله لا عن
على ما ذكره مع انه مذكور في خبر التفرع وتفظنه على ذلك لم يذكر الشارح
قوله لا بعين بخلاف الاتفاق فليست **قال المص** فان الوكيل يبيع طعاما في ذمته
على ان يكون الثمن لغيره **اقول** لان الحقوق ترجع اليه فيكون الطعام ذميا
في ذمته كما ان الثمن يكون ذميا في ذمة الوكيل بالشراء فليست فانما لان
الثن دين في ذمة الوكيل **قوله** فلم لا يجوز ان يكون لماله **اقول** يعني ان
يكون الثمن **قوله** وبالنص على خلاف القياس **اقول** المراد من النص هو ما رو
عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان يبيع ما ليس عند الانسان ويخصه السلم
كما مر في باب السلم **قوله** فاجواب هو الجواب عن السؤال اه **اقول** جواب
بتقرير الدليل واعترف بعدم تمام الدليل الاول **قوله** وهو شكل فان
اصيل في باب البيع اه **قوله** وهذا الاشكال توارى على الرتبة ايضا ونص
عبارة وقال في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد واما
اذا كان حاضرا في مجلس العقد يصير كان الموكل صارف بنفسه فلا يعتبر
مفارقة الوكيل وغراه الى خواهر زاده وهذا مشكل فان الوكيل اصل في باب
البيع حضر الموكل اذ لم يحضر ثم ذكر فيه بعين باسطر فقال المعتمد في المتابعة
في المجلس وغية الموكل لا يضر وغراه الى وكالة البسوط والطلاقة
سائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر صلا ولو كان حاضرا انتهى

وعليك بالتمسك **قوله** لانه كما لا يجوز الوكالة من جانب مسلم اليه فكذلك
الرسول **قوله** لعموم الدليل لنفي الرسالة ايضا كما يفهم من قوله لا طلاق ما يدل
على بطلانه فليتأمل والمراد من الدليل في قولنا لعموم الدليل اه **قوله** ما ثبت ضرورة
او على خلاف القياس لا يعتد **قوله** والالكان افتراق اه **قوله** فان ذلك ما
يكون اذا عقد المرسل بنفسه ولم يقبض وفارق صاحبه ثم ارسل اذ لا
لارسل قبل المفارقة **قوله** اي صار الوكيل كالبائع من المشتري **قوله** الظاهر ان
يقال كالبائع من الموكل **قوله** وتحقيقه ان البيع انما يتحقق اذا كان البيع
بغير اذن الموكل والاذن ثابت ههنا دلالة **قوله** الاظهر تبديل الاذن بامر
الارسل الى قوله امر به **قوله** والجس في المسلم غير مستور **قوله** يعني غير متصور
قوله لان المبادلة يقضي الرضا اه **قوله** فيقال **قوله** والثاني ان يقال اه **قوله**
جواب يمنع قوله لان الموكل صادق بصائبين كما ان الاول جواب بعد تسليم
قوله ويرجع الموكل على الوكيل ان كانت قيمة اكثر **قوله** مخالف لشرح الوفا
لصدر الشريعة قال فيه وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة فيطالب
الخمس من الموكل انتهى اراد بقوله بالعكس ان يكون القمة عشرة والتمن خمسة
عشرة **قوله** وليس حتى يحبس فيه صار غاصبا **قوله** الاظهر ان يقال فصا
غاصبا **قوله** لنفي قولها **قوله** يعني مريكا **قوله** يعني ان المشتري **قوله** المشتري
المحبوس كما يدل عليه كلام الالهة **قوله** فردة ورضي به **قوله** يعني على الوكيل
قوله في يد الوكيل بعد الحبس **قوله** وكذلك لا يفسخ اذا ملك قبل الحبس فلا
يكون كالبائع مطلقا **قوله** ولان خضه امره بشر عشرة ارطال اه **قوله** يعني
لان امره بعرف الدرهم الى اللهم فان الشرا جالب للملك فالتمويل يجب
عشرة ارطال للسلب الدرهم الا انه ظن ان ذلك المقدار يساوي درهمي
قوله لم يثبت لعدم التوكيل اه **قوله** لم يثبت على الموكل او مطلقا انما يمنع
والاول لا ينفعه **قوله** واجاب عن الاول الامام حميد الدين اه **قوله** وجاب
ايضا بان العشرين هنا مثبت والعشرة داخله فيه بخلاف الطلاق فانها
ينفذ على الوكيل لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الامر والمواخفة شرط فيه فليقل

قوله واجواب ان الزيادة ثم تبدل منه لا بدل فكان لفرق ظاهرا **قوله** ذكر
العدد ويكون لمنع الزيادة والنقصان وذلك هو الاصل لان العدد خاص
في بدوله على ما عرف في الاصول وقد يكون لمنع النقصان وقد يكون لمنع الزيادة
اذا دلت قرينة وفي صورة التوكيل يبيع العبد معلوم ان ذكر العدد لمنع النقصان
فقط اذ لا ياتي احد عن زيادة في ماله وفي صورة التوكيل بشر اللهم لا دليل يدل على
الحمل على خلاف الاصل اذ الظاهر ان عشرة ارطال يكفي في مقصوده وماله هو
نصف درهم سبق له فيحمل عليه فتأمل **قوله** بخلاف اللهم **قوله** مخصوص بمثل اللهم
يسرع اليه الغناء ولا يعلم ما ليس كذلك من المثل كما ثم يجوز ان يبيع باللفظ
حكم مثله فانه يكون للموكل ايضا **قال المصنف** ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه ال
قوله وما سجي من ان العزل الحكم لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما فيه
اذا المراد هنا ان العزل الحكم من الموكل لا يتوقف على علم الوكيل **قوله** لان
المعارف نقد البلد **قوله** والمعروف عرفا كالمشروط شرط **قوله** لكونه غصبا
قوله قوله لكونه غصبا اه ثم وانما يكون غصبا اذا نقده وليس يلزم **قوله**
لوقوع الشراء لصاحب الدرهم **قوله** قوله لصاحب متعلق بقوله لوقوع **قوله**
وجوز ان يكون قوله حملا اه **قوله** حتى لا يلزم الفصل بكلام اجنبي هو قوله
او بفعله اه بين المحلل وهو قوله على ما حمل له شرعا وتعليقه وهو قوله اذ اشتر
لنفسه اه **قوله** ويضيف التمن الى غيره اه **قوله** الاظهر في العبارة ويضيف
الى دراهم غيره **قوله** والا قول اولي لان بالاول يصير غاصبا دون الثاني
قوله فيكون الاول صوابا **قال المصنف** لانه دلالة ظاهرة على ما ذكرناه **قوله**
قوله على ما ذكرناه حال وليس صلة دلالة واراد بقوله ما ذكرناه قوله حملا
كما لم على ما حمل له شرعا او بفعله عادة اه **قال المصنف** وان توافقا على انه محضر
النية **قوله** هنا احتمالا لان احدهما ان يقول الوكيل لم يحضر النية
فقال الموكل بل نويت له والثاني عكس هذا **قال المصنف** قال محمد هو للعاقبة
قوله لا بد لمحمد من فرق بين صورتين التكاذيب المتصادق وهو ظاهر
فان النية متقدمة على الاصل وتأتي كلام من ادعى النية لم ينفذ من

قوله لانه اذا كان المقدم من مال الموكل والشرائه **اقول** ان الموكل **قوله** خلا
 فيما اذا تقادقا **اقول** معطوف على قوله لتفصيلا اذا اشترى اه **قوله** واجيبنا
 لا نقول ان الشراء بتلك الدراهم تعين **اقول** بحث يكون هي صحة البتة **قوله**
 وانما نقول الوكالة بتقيدها على سببي من اثنا تعين في الوكالات **اقول** ولا
 يلزم من تعيينها في الوكالة تعينها في الشراء **قوله** واذا تقيدت بها لم يكن الشراء
اقول الاظهار ان يقول واذا تقيدت بها فاذا اضاف الشراء اليها تعين ان
 ان يكون بموجب الوكالة فقدر **قوله** نقيا لقول بعض مشايخي **اقول** انت خير
 بان نفى ذلك البعض ان يحصل بيان الخلاف في مسئلة الشراء في صورة النقص
 انه لم يحضره النية الا ان يقال مراده تأكيد ذلك النفي حيث جعل مسئلة الشراء
 شبهتها به **قال المصنف** لا يملك استيفاء **اقول** قال صد الشريعة اخبر
 لا يملك استيفاء انتهى بدل عن البايد وهو **قال المصنف** وهو الرجوع بالتمن
اقول ان الاخبار المذكور اسند اليه الرجوع اسنادا وجازيا وراجع الى ما
 لا يملك والمراد بالرجوع بالتمن سببه عن العقد او يقد المضاف في قوله
 استيفاء ان استيفاء سببه **قوله** لان المأمور اجزعا لا يملك استيفاء سببه
 وهو الرجوع بالتمن اه **اقول** الاظهار ان ارجاع ضمير موال الاخبار المذكورة
 ضمن اجزوع جعل اسناد الرجوع اليه من قبل الاسناد والمجازي فلا يلزم فيه
 ارتكابا بخلاف ما قرنته ظاهرة ولا المجازي في جعل الرجوع مخبرا عنه سلكا قبل
 وانت خير بان ذلك ليس او 2 منها حتى يقال لا يلزم اه **قوله** وان كان الموكل
 بشراء عبده بغيره ثم اخلقه والعبد حتى قال للمأمور **اقول** هذا هو الموعود
 بقوله والاول سببي **قوله** واما عند ابن حنيفة فلا لانه لا تتم فيه اه **اقول** انما
 بتوزيع التوكيل الى دفع ما يعرض به من ان الاصل في الدلائل لا يطرد
 وهذا لا يطرد على اصل ابن حنيفة فان الا باذا اقر على الصغير والصغير
 بالكاح لم يصح الاقرار بالبنية وكذا وكيل الزوج او الزوجة ومولى ان
 العبد اذا اقر بالكاح لا يصح الا بنية عند ابن حنيفة خلافا لصاحبه مع ان
 المقر يملك استيفاء العقد قال لا تقا في قوله لانه يملك استيفاء

العقد مطلقا بل يملك مقيد بحفرة الشهود ولم يكن شهود الكاح حضورا وقت
 الاقرار فلم يملك الاقرار لانه لم يملك لا نشاء لما بهتوا وانتهى وفي قوله لانه ان
 يملك استيفاء العقد مطلقا بل يملك مقيد بالبحث فان ملك الاستيفاء لا يرد
 مع المصور كما ذكرنا ثم قال لا تقا وقول بعض الشارحين ان قوله يملك
 استيفاء وقع على قولهما وقوله ولا تتم فيه وقع على قول ابن حنيفة بعيد
 عن التحقيق لان المجموع وليس ابن حنيفة لا قوله ولا تتم فيه وحسن انتهى **قوله**
 ان لم يوجد في مواد النقص تتم فالنقص متوجه ايضا وان وجدت فلا حاجة
 لدفع السؤال الى التوزيع **قوله** لان الموكل يشترى شي بعبته لا يملك شراءه بنفسه
 بمثل ذلك المثل في حال غيبة الموكل **اقول** لم لا يجوز ان يشتري الموكل بالوكيل
 ذلك المثل وهو محال لانه ايضا كما سبق **قوله** وان كان غير مفقود فالقول للامر
اقول فيه بحث فانه اذا تقادقا على الشراء او انبته الموكل بنفي ان يلزم الامر
 لما ذكره ابو حنيفة من الدليل فيما اذا كان حيا فليتأمل قال الظاهر ان مراد
 الامر من قوله اشترى لنفسك انك خالفتي الا ان الظاهر من حال المبيع
 ان يفي وعه ولا يغيره والقول قول من يملك الظاهر والقول بان الظاهر
 لا يثبت الاستحقاق مشترك لا لازم **قوله** ان لا ان يسلم المشتري له **اقول** قوله
 متعلق بالمشتري ان المشتري لا يملك فلان **قوله** ويجوز ان يكون معاه الا ان يسلم
 فلانا العبد المشتري لا يملك **اقول** الضمير في قوله لا يملك راجع الى قوله فلانا **قوله**
 بناء على الروايتين بكسر الراء ونفتحها **اقول** قال لا تقا في الكاكي في شرحهما
 والمشتري بكسر الراء وهو الظاهر من كلام محمد وان كان للفتح وجه على معنى
 الا ان يسلم المشتري العبد المشتري انتهى وهذا هو الوجه لتعين لغو قول بلا
 واسطة للمال وبعده على صرح به النخبة **قوله** له وجه التراضي الذي هو ركن في باب
 البيع **اقول** هو شرط وسماه دكنا مجازا **قال المصنف** ومن امر طابا ان يشتري له
 عبيد من بعبته **اقول** من قبيل فقد صفت قلوبكما فان صغره اجمع استقلت
 في المشن مجازا **قال المصنف** فاشترى احدهما جازا **اقول** ان يملك القيمة او يتعاقب
 فيه الكس بقرينة الاستثناء **قوله** فقد لا يتفق اجمع بينهما في البيع ان المشتري **اقول**

لا حاجة الى اخراج كلام المص عن ظاهره بتفسير البيع بالشري بل يجوز ابقاء كلام
المص على حاله كما لا يخفى **قال المص** لان شراء الاول قائم **قول** في الكافي فان قيل
الاخلاف قد تحقق والشراء لا يتوقف فكيف يكون كله للموكل قلت العمل بالبيع
اولى من العمل بالدلالة والموكل صرح باكتساب العبد بباب وانما علمنا بالدلالة
اذ لم يعارضها الصريح فاذا جاز الصريح بطل العمل بها انتهى فلا يعتبر مخالفة الدلالة
اذا حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل التبيين **قوله** لان التوكيل وان حصل
مطلقا لكنه يقيده بالمتعارف **قوله** في تقريره فصور **قال المص** كما اذا اشترى
بين علي غير المشتري **قول** قال في النهاية تقديره كما اذا اشترى المشتري شيئا
بين علي غير نفسه انتهى وقال لا تفتني يعني كما اذا اشترى الوكيل بين علي
غيره كما اذا امره زيد مثلاً ان يشترى بين علي الوكيل عبد بغير عنيه انتهى فبين كلامه
وكلام النهاية تفاوت لا يخفى **قوله** وانما خصها بالذكر لرفع ما عسى يتوهم
قول فيه تأمل **قوله** قال في النهاية هذا **قول** اي التيقين **قوله** ثم قال والاصل
ان الدر اسم **قول** يعني قال في الذخيرة **قوله** لان المراد به هو الوقت بعبارة
اه **قول** فيه نظر فان الوقت عادي لا شرعي فافهم ثم علم ان الضمير في قوله به
راجع الى التيقين **قوله** وقطع الرجوع اه **قول** عطفت على قوله وقت بعبارة
الوكالة كما لا يخفى وقائمه ثمانية **قوله** على الموكل **قول** متعلق بقطع **قوله** الظاهر
ان يقال عن بدل على **قول** ولعل ان يقول **قوله** تأمل فيه **قول** واجواب بان
لم يتعرض بان ذلك قول بعض المشايخ اه **قول** فيه نظر اذ لا يفصل ما وانما
بين ما قبل القبض وما بعده كما مره **قوله** من التيقيد بعد التسليم **قول** حيث
قال فلم يسلمها **قوله** ورد بانه مخالف **قول** الرد للاتفاق في اخر قوله بل
انما قيد المص **قوله** بطلت الوكالة **قول** ويدل عليه ظاهر القائق الاولى
قوله لما يتوهم ان الوكالة لا تبطل اذا استتمت اه **قول** فيكون استتمت
على بناء المفعول **قوله** لانه يفهم لدر اسم اه **قول** بخلاف ما اذا ملك فانه
لا يضمن **قوله** وذلك ليس بملك اه **قول** اذ يقول اذ قبضه يكون عيناً
قوله واعرض لو اشترى شيئاً اه **قول** مخالف لقوله فانه لا يجوز لذلك **قوله**

واجب ان عدم الجواز معاً لكونه بيعاً بشرط وهو اذا التزم على الغير **قول**
المفتوق ولا يتحقق في العاوصة فكيف يصح حديث لا شرط **قال المصنف**
فالقول قول المأمور **قول** قال صدر الشرعة بما عمن **قال المص** و مراده **قول** يعني
مراد محمد بن **قال المص** لانه امين فيه **قول** ولم يتجرها المبادلة الحكيمه لستة
الامانة المبادلة والسبق من اسباب الترجيح **قال المص** فالقول للمأمور **قول**
يعني لا يلزم الامر فيكون قوله مقبولا مع اليمين **قال المص** لانه خالف حيث اشترى
اه **قول** ولان فيه غنبا فاحشا فلا يلزم الامر **قوله** فغني قوله فالقول للمأمور
تجالفان وانت جيرانه يلزم حنيفة اجمع من الحقيقة والحجاز لكن المحذور
اذا كان سببين مختلفين والكلام في وجود القرينة الصادقة فانها
بطاهرة هنا لظهورها في المسئلة الثالثة **قال المص** وقد ذكر معظم المتخالفين
قول ونظيره ما سيجي في باب تخالف من قوله صلى الله عليه وسلم اذا
اختلفت متبايعان فالقول ما قاله البائع **قال المص** وهو اظهر **قول** وانما
كان اظهر لان تصديق البائع لورفع الخلاف وصار لقادقهما بمنزلة انشاء
العقد بقي قوله مع مينة بلا فاسق **فصل في التوكيل بشراء نفسه**
قوله لما كان شراء العبد من مولاه اعاقاه **قول** اي وكاله قتيلاً وللمسكتين
اذ في الاكشاف نفسه بوكيله وفي الثانية وكيل ايضا لانه خالف الموكل
ولا يخفى عليك فيه بل لا يتناول الكلام الا المسئلة الاولى ان اريد الشراء
وكاله والا فللثانية لا غير محتاج الى ان يكون تقدير الكلام في قوله لم يكن
مسائل لم يكن التوكيل به من مسائل اه والاظهر ان يقال لما كان مقرفا الوكيل
في هذه الوكالة شري على تقدير واعاقا على تقدير بخلاف غيره فاسباب ذكر
في فصل على حل وفي قوله من مولاه اعاقا على مال ه مسامحة فان الاعاق
انما هو بيعه من نفسه **قوله** وكلام المص تبا ولهما **قول** على جليل ابدال **قوله**
وجعل المصدر مصفا فالفاعل والمفعول وذكر احدهما متروك **قول** و
الاولى ان يقدر المص الى والمزوك كلاهما مراعاة بائنا ان يقول في تو
شخص شخصاً واحداً حتى تبا ولهما كلام المص على انه لا يجد ان يزل

التوكيد منزلة اللازم كان اعماً قابلاً لبديل لان الالف المؤدى ملك
قبل الاعاق كونه كسبب ولا يصلح ملكه بدلاً عن ملكه **قال المص** لان
ماله في يده حتى لا يملك لبايع المحبس بعد البيع **قول** قال الربيعي كونه قابلاً
لنفسه كونه العقد كالمودع اذا اشترى المودعة لا يكون للبايع حبس
لوجود القبض كجرّد العقد سواء اشترى لنفسه او لغيره انتهى وفي الكافي
المبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضر في مجلس الشراء لا يكون للبايع
حق الحبس لانه بنفس العقد يصير مخلصاً من البيع والمشتري فصار قابلاً
لشراء وصار كالودعة اذا اشترى المودع لنفسه ولغيره والودعة
في مجلس البيع فانه لا يكون لرب المودعة حبسها بالمشي كذا هيما انتهى ولعل
ذكر حبس المبيع في مجلس الشراء ليتصور الحبس فانه اذا كان في بيت المشتري
دون مجلس العقد لا يتصور ذلك غالباً لان المحبس شرط لعدم الحبس **قول**
مسألة اليه **قول** يعني بالتحلية **قول** كما قلنا في قبض الوكيل **قول** يعني في الفصل
قول للوكيل حق الحبس **قول** طافاً لفرقة **قول** اجيب ان كون مال له العبد
في يده حراً لا مرد له **قول** اي منزلة الامر احسن لانه في يده حقيقة فمال
هذا الجواب لي بالاستصواب ايضا ويكفي ان يجاب عن قوله فان قلت لا حراً
بوجاهة وهو ان الحبس هنا يؤدي الى حبس الوكيل والموكل به ولا نظره بجلالة
حبس الوكيل على الموكل **قول** لا مرد له **قول** اي للحبس **قول** فكان الامر يتغير
قول انما يكون كذلك لو كان قبض الموكل حراً لا مرد له **قول** فكان
فيذ عليه كما تقدم **قول** يعني في الفصل السابق **قول** وهي صفة العبد العقد
الى نفسه **قول** فان حقيقة بالنسبة اليه غير متصورة **قول** فيه ان الكلام في
الاطلاق عن الاضافة الى نفسه والى الموكل **قول** ورضي المولى بذلك **قول**
ان اراد رضى المولى مطلقاً فسلم لكن لا يصلح ان يكون دافعاً للمعنى الحقيقي
وان اراد رضاءه دون المعاوضة فغير مسلم لان رضاءه بالاعاق و
المعاوضة انما يصح ان لو تعين المعنى المجازي اذا اطلق وهل النزاع الا فيه **قول**
بذلك **قول** اي بالمعنى المجازي **قول** لان الاحتمال انما هو من حيث اطلاق اللفظ

قول فيه ان المعنى الحقيقي متعين من حيث اللفظ اذا قطع النظر عن القرينة
قال المص وكذا لو قال بعني نفسي ولم يقل لفلان فهو حراً **قول** لا يقال البيع
حقيقته فيه والعقود مجاز فينبغي ان يحل على حقيقة عند الرد اذا اكمل على حقيقة
هو المصلح بالاتفاق لاننا نقول الاصل ان الانسان يتصرف لنفسه فقار
الاصل ان فساداً فميرج الى غرض المولى فانه لما اختلف لمصر فان فساداً
ان المولى يريد الاعاق اذ بيع العبد من نفسه مطلقاً اعاق واقصاه
على صفة الى العبد دليل عليه لا يرضى بخروجه عن ملكه الا الى آخره ليست له
فصل في البيع **قال المص** والوكيل بالبيع والمشتري لا يجوز ان يعقد مع
وجوه **قول** واذا كان البيع منهم بغن يسير لا يجوز على ذكر في شرح الطحاوي
موا فاعلم في الهداية وذكر في الذخيرة ان ذلك يجوز عندهما وهو مقصود
المذكور في الكتاب **قول** عند ابى حنيفة بمثل القيمة **قول** متعلق بقوله ان
قال المص قال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة **قول** تخصيص لبيع بالذكور من
الاكتفاء بذكره من المشتري والافيه خلاف ايضا كما يعلم من الشرح **قول**
وعبارة الكتاب **قول** المراد منه قوله بقتني حوازه فالظاهر حملها في الكتاب
على رواية الذخيرة واكاف الغن اليسير بمثل القيمة **قول** وعكسه غير جاز **قول**
يعني فاحش **قول** كذلك **قول** يعني بلا حلا **قول** والمطلق يعمل باطلا **قول** خرج
الشارح في كتاب الرجوع عن الشهادات بان الاطلاق كلمة كل فذكر **قول** لا
ان يكون من حيث ايتار العين **قول** اي من حيث ايتار هولا وبالعين
او بالمالية فيه بحث بل الظاهر ان المراد ايتار نفسه باحدهما **قول** اما الاول
فلان الاطلاق متبانية **قول** فلانفع له في ايتار العين فلانتم **قول** ولا
له وطى جارية **قول** فيه بحث **قول** واما الثاني فلان التقدير **قول** ولا
لا يثربف بالمالية ثم ان المفهوم من تعليقه انه لو لم يقدر بمثل القيمة لوجب
ايتار المالية لنفسه وليس كذلك ولا مجال لحمل كلامه على ايتار من يرد منها
له كما هو متفق تقرب بعض الشارحين وهو الظاهر لان قوله وليس شي منها
بوجود يمنع عن الحمل عليه والجواب ان المراد من قوله وليس شي منها اي

التمتين من تيك كيتين قائل **قوله** يعني الذي لا دين عليه **قوله** فيه تأمل
 فان العبد الذي عليه دين محيط ما في دين ملك لمولاه عند ابى لوسيف ومحمد
 فلا يطهر للقبيل فائق **قوله** لان الواحد اذا اتى طرفيه **قوله** ولا في
 مانع التهمة وهو ايار العين لكن ما ذكره الشارح ان حيث نفي جوارزه وان
 صرح به الموكل الا انه بقي فيه بحث لان الاب والوصي يتوليان طي في العقد
 كما اذا اشترى لابل ولده الصغير لنفسه او باع ماله منه وكذا الوصي الا ان
 يقال بعد واجبة تجوز للاجتماع فلي تأمل **قوله** وفي ذلك من القابل الذي لا
 قيام مقابله **قوله** الضمير مقابله راجع الى القابل **قوله** وهي موجودة ههنا **قوله**
 قوله وهي راجع الى التهمة في قوله لكن مواضع التهمة مستثناة **قال المص** ولان
 المانع منهم مقابلة **قوله** هذا الدليل لا يجري في الاجير **قال المص** فيقيد بموا
قوله فيه بحث **قوله** فمن ان الحكم كمو فيما سواهما **قوله** قوله فيما سواهما معلق
 بقوله هو وقوله كمو معلق بقوله الحكم **قوله** لكن المطلق يجري على طلالاه
قوله الا وجهان يوجه بان التوكيل بالبيع مطلق والعرف العملي لا يصلح لقبيل
 المطلق كما قالوا في كتاب الامان بل الذي يصلح لقبيل هو العرف المطلق
 ولو سلم فالعرف العملي مشترك فلا يجوز لقبيل المطلق مع التعارض فلي تأمل
 ثم اقول مرجح في اوان فضل الشرايف دليل مسلمة اجماعية بان العرف ملك ولا
 مخالفة لان مرادهم العرف اللفظي لا العملي **قوله** او لغيرنا **قوله** المحقق بالبيع
قوله بل المشارع فيه يكون داخل تحت ما يدعيه **قوله** من قوله يقيد بموا **قوله**
 ان كلاما في الامر المطلق **قوله** في مناسبة الحجاب للسؤال بحث يظهر حكمة
 السؤال ومورده **قوله** وهو مبادله المال بالماله **قوله** في نظر فان التبا
 في قوله بالى بالمقابل والعوض فلا يتناول الحذ الشري ثم ان اراد ان
 الحذ كور حد لكل منها على حدة كما هو المفهوم من ظاهر تقريره لزم اخلاصة حيث
 يصدق على مقابل المرف وان اراد انه حد للمعنى لاعم من كل منها يكون قوله
 وكل ما صدق عليه هذا الحد فموجب من كل وجهه بمغزل عن الحق لظهور
 بطلان القول بان كل صدق عليه هذا الحد الحيوان انسان من كل وجه فوسن من

كل وجه **قوله** وكلاهما صادق على المقابلة **قوله** بل على جميعها كما في تقريره
 فقصور **قوله** فالبيع والشرايطقان على عقد شرعي يرد على مجموع ما ليس
 باعتبارين يتعين كل منهما باطلاق لفظ خصه عليه **قوله** قوله باعتبارين معلق
 بقوله يطلقان والضمير في قوله يخصه راجع الى قوله كل والضمير في قوله عليه
 الى قوله عقد **قوله** وذلك لان الموكل اطلق في توكيله البيع فيعتبر ذلك يخرج
 جانبه **قوله** هذا تعليل بقوله السابق باسطر وهو قوله فيسقط ما قيل وقوله
 فيعتبر ذلك يعني بغير البيع وقوله ويخرج جانبه يعني يخرج جانب البيع **قوله** فالس
 الشرايطقان على عقد شرعي **قوله** ما اشبه كلام الشارح هذا بما قال
 شارح رسالة ادب البحث التعليم والتعليم يتحدان بالذات ومتغايران بالآثار
 ومهديه عذر الاكتفا مصنف الرسالة بذكر التعليم حيث قال يحتاج اليه كل
 متعلم وبين اتحادهما بالذات بعض الافاضل وهو مولانا معين لدين **قوله**
 يتعين كل منهما باطلاق لفظه **قوله** اي في المقابلة بخلاف غيرهما مما يقال
 فيه السلع بالفقود فان التعيين فيه لا يتوقف على اطلاق المختص بل صاحب
 بايع وصاحب لفقود مشتر **قوله** لا يجوز ان يبيع بالافل **قوله** اذا كان كجنسه
قال المص والوكيل بالشرايع كوز عقد بمثل القيمة وزايادة يتعابن الناس في مثلها
قوله قال لا اتفاق في قال الشيخ الامام حواهرزاده جواز عقد الوكيل بالشرا
 زايادة تعابن الناس في مثلها فيما ليس فيه معلومة عند اهل البلد فاما
 فانه قيمة معلومة عند سم كالجوز واللحم اذا زاد الوكيل بالشرا على ذلك لم يلزم
 الا مرفقت الزيادة او كثررت قال في سوغ التهمة وبه يفتي انتهى وقال الزيلعي هذا
 كله اذا كان سعره غير معروف من الناس ويجتاح فيه الى اقوم المقومين و
 اما اذا كان معروفا كالجوز واللحم والموز والبجن لا يعنى فيه الغبن وان قيل
 ولو كان فلسا واحدا انتهى **قال المص** ولا يجوز بما لا يعابن الناس في مثلها
قوله قال الزيلعي وكذا لا يجوز شراؤه بغير المقدرين لعدم التعارف انتهى
 وقد علم ذلك ضمنا في التوكيل بالشرا في شرح قوله ولو وكله بشرا شي بعينه
قوله او قد وجد خاسرا **قوله** فيه ان المراد بعدم الموافقة في عبارة الهيد

سواء خاسرا ولا لا يكون دليلا لمداواة وجه لكلمة او والظاهر ان او
تصحيف الال من اذ قد وجب نعم يمكن ان يمنع عدم كونه دليلا لمداواة قال
قال المصنف وكذا الوكيل بالزواج اذا زوج امرأة باكثر من مهر مثلها جازع عن
وكان ينبغي ان لا يجوز عن ابيها لان الوكيل من قبل الزوج في معنى الوكيل
قال المصنف الذي لا يتجانس في مثله **اقول** قال لا تقاني قال الشيخ
ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير ومحمد قدس في هذا الكتاب بنى على
في الجامع الكبير وشيخ بلخ فصولا ذلك على ما قال الفقيه ابو القاسم بن شيبان
اوريس على غنم انهم قدروا اليسير في العقار ربع دوازده وفي الحيوان بـ
بازده وفي العروض بـ ربع ثم هذا كلامه انتهى هذا مخالف لما في الهداية في
المفهوم منه ان المقدار ما ذكر هو الغبن لفاحش **قوله** قال شيخ الاسلام هذا
التحديد فيما لم يكن له قيمة اه **اقول** هذا التحديد للفرق وازالة الاشتباه
بين الغبن اليسير والفاحش فلما يرد ان قوله لان هذا مما لا يدخل اه لان
على اعتبار هذا التحديد لان المراد بهذا التحديد تحديد كل واحد منهما للفرق
بينهما واذا لا يسير فماله قيمة معلومة بل كل زيادة فيه غبن فاحش لا تنسح الحاجة
الى الفرق **قوله** وقبل الغبن اليسير اه **اقول** اراد صاحب الهداية **قوله** وهو ظاهر
قوله يعني من سائر الكتب **قوله** ويساعد سوق الكلام **اقول** يعني في الهداية
والكافي **قوله** في العروض **اقول** مقول القول **قوله** فاذا كان الغبن الى هذا
كان يسيرا اه **قوله** ترجع للعقد الاول **قوله** فاذا باع المصنف به او **قوله** من
علم انه باع الا ان بيع المصنف لاخر قبل ان يكتفيا **اقول** اراد به الاختصاص الى
القاضي ونقص الحكم بالبيع كما يدل كلام بعض الشرح وقول المصنف قل نقص
البيع **قوله** فلعله اشتراه لنفسه اه **اقول** وعدم الموافقة هنا لتعيبه بالشركة
فتدبر **قوله** وفرق آخر ان الامر في البيع اه **اقول** وحقيقه ان العبد لما كان
ملك لبائع وملك الوكيل التقرف في كله ملكه التقرف في بعضه ايضا والعرف
لا يصح عقيد اللفظ لمن قال لامرأة طلق نفسك ثلثا فطلقها واحدا حيث
بيعت ومرات مسئلة في الاختلاف في الشهادات بدليلها ولما لم يملك

الموكل للبشر ما يشري لم يملك التقرف فيه حتى يملكه الوكيل فيقال تملكه
في الكل ستمن تملكه في البعض فلم يكن اعتبار الامر ففي اعتبار العرف العلوي
الحمد لله على ما هذا **قوله** فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق **اقول** اطوارا اعتبار
الطلاق الامر وتعيين فرع على صحة الامر **قوله** واذا صح فلا بد من محل فجنبا
التمن **اقول** ولا يمكن ان يجعل المحل عبارة الموكل ولا يلزم ان يكون الوكيل
بالشرا سفيلا لا يتعلق به الحقوق وقد مر من لشارح كلام متعلق بتحقيق
فتذكر **قال المصنف** بعيب كحدث مثله **اقول** اي في تلك المدة كما يفهم من المقابلة
ويدل عليه قول القاضي يعلم انه لا يحدث في مدة شتر وهذا اعم مما لا يحدث
او يحدث لكن لاني ملك المدة **قال المصنف** فيفتقر اليها **اقول** قال لا تقاني فيفتقر
المشتري الى الحجة وهي نكول البائع عن اليمين مثالا رد البائع انتهى ولعله قصد
قال المصنف وان كان ذلك باقرار لزوم المأمور **اقول** قال العلامة الكاكي واذا
عيبا لا يحدث مثله فزده باقراره بقضا يكون رد اعلى الموكل باتفاق الروايات
لان القاضي فسخ العقد بينهما بعلمه بقيام العيب عند البائع لا باقراره فيلزم الامر
كما لو رده بيمينه انتهى بقي ههنا امر وهو ما اذا كان علم القاضي للعيب لقديم باقرار
الوكيل بان كان تجارته ملكا للوكيل ثم باعها من الموكل ووهبها له ثم باعها لغيره
بالوكالة من آخر فاذا المشتري ارد عليه بعيب القرن او الرق او الفسق و
اقرار الوكيل عند القاضي بالعيب ففي مثل هذه الصوق ينبغي ان يلزم الوكيل وكما
له ان يحاصم الامر بجريان الدليل بعينه فليت **قوله** او بنكول الموكل **قوله** لم يرد
الاقرار اذا لافاق في تخاصمه ههنا اذا مقرر بخلاف الوكيل **قال المصنف** ومن حيث
القصور لا يلزم الموكل لا بحجة **اقول** وعدم الاضطراب له وهذا مراد ايضا كما
يفهم من تقرير المصنف والافيني ان لا يلزم الموكل في صورة النكول ايضا لا بحجة
لان النكول حجة قاصرة ايضا خصوصاً على اصلها فانه اقرار عند **قوله** لانه
لقبله لا لحالته **اقول** اذ لا يتم ان يقبله بدون القضاء لتلايفوت تلك القارة
قوله ثم تنقل الى الرد ثم الرجوع **اقول** اذا انتزع الرد وتيجيب ببيع عند المشتري
بعيب آخر **قوله** قيل المراد بالكهانة ههنا الكهولة لان الوي لا يتحقق في الكهولة

لان الاصل لا يرى وقيل بل سى على حقيقتهما والتوى فيها ان يموت الكفيل
 والاصل مفلس وقيل التوى فيها هو ان يأخذ كفيلما ويرفع الامر الى
 حاكم يرى براءة الاصيل فيحكم على ما يراه ويموت الكفيل مفلس **قول** قوله
 يرفع الامر الى حاكم يعنى الى حاكم ما لى يرى براءة الاصيل ولا يرى الرجوع على
 الاصيل بموت الكفيل مفلسا ورجع الرئى القيل الثالث لان المراد التوى مقبلا
 الى اخذ الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيلما لم يبق دينه كما فى الرهن ولا يتحقق ذلك
 فى القيل الثالث لانه لو لم يأخذ كفيلما لتوى بموت من عليه الدين مفلسا وفي
 الاحوال لا يتوى بل يرجع به على الخيل **فصل** واذا وكل وكيلين **قول** يعنى
 احد الوكيلين اه **قول** لعله بيان تخلصه المعنى والابكون الاستثناء منقطع
 بالنسبة الى الطلاق والعق بغير عوض من غير ضرورة داعية اليه المستثنى
 وهو كلام القدر ورى مطلق عن الاحتياج الى الراى كما لا يخفى **قول** ووجه ذلك
 ان المقصود اه **قول** ناظر الى قوله اشارة الى دفع قول من قال اه **قول**
 ولو كانت قبض الوديعه فقبض احدهما **قول** اى نصفه فيما يقسم والكل فيما لا
قول لانه ما مور قبض النصف اه **قول** بن فيما يقسم ادغم من اول الكلام حال
 ما لا يقسم وبالاولوية ولا يجد ان يقال احد الوكيلين فيما لا يقسم ما مور قبض
 النصف ايضا وفي النصف الاخر ما نب عن وكيل الاخر فيقسم الكلام لكلا القسمين
 فافهم ثم اعلم ان قوله لانه ما مور قبض النصف اه جواب عن سؤال مقدر **قول**
 الا يرى انه تملك مقتصر على المجلس اه **قول** منقوطين بقوله طلقا ما فانه تملك
 ايضا كما سبق في باب لا خلاف في الشهادة ولا مدخل للامتناع على المجلس
 في كونه تملك **قول** فان قيل فاجله **قول** الصغير في قوله فاجله راجع الى قوله
 طلقا ما في قوله فان قيل فنق قوله طلقا ما اه **قال** المعنى لانه رضى برأيه **قول** الدليل
 حاصر ما يحتاج الى الراى والمدعى عام غير اه **قول** في زمان يكون الوكيل
 اشياء اقوى رايا اه **قول** فيكون الرضا بتوكيله تابا بطريق الاولى **قول** ايضا
 الرضا برأى الوكيل اه **قول** لا يذنب عليك انما رضى برأيه في القرف فيما كان
 وليس التوكيل منه والناس متفاوتون وليس كل من اهدى بطريق

المعاملة اعرف وابصر بحال الرجال فليتأمل فانه ينبغي ان يحل كلام الشرح
 على هذا **قول** لو لم يكن اقوى رايا او قوته **قول** الصغير قوله وقوة راجع الى قوله
 رايا **قول** انه ظن ان لاشته من يفوته من هذا المقرف **قول** الظاهر ان يقال
 هذا المقرف **قول** فقبول توكيله حثيثا من قبض لظنه فلا يجوز **قول** يعنى قبول
 توكيله جبر من الشرع **قال** المصنف حتى لا يملك الاول غزله **قول** فيه انه ينبغي ان
 يملك غزله فيما اذا قال الموكل عمل براك **قول** واجيب بان صاحب الغزلة
 قال محمد قال في الجامع الصغيرة **قول** قول محمد مقول قول ومبتدا وقوله قل
 في الجامع اه خبر **قول** وعاد الوكيل الثاني فضوليا وعق محتاج الى الاجارة البتة
قول الصغير في قوله وعق راجع الى قوله فضوليا **قول** وهو **قول** الظاهر
 ان يقال وهو حاصل **قول** وفيه نظرا ما فيما نقل عن محمد فانه قال والوكيل الاول
 حاضر وعائبا جاز الوكيل ليس ذلك نصا اه **قول** انت خير بان قوله جاز
 الوكيل عطف الى قوله اذا باع الوكيل اشياء اه فيكون متعلقا بكل منهما نعم لو كان
 العبارة واجاز بالواو فيجوز كونها حالية لاحتمال ما ذكره فتأمل ثم اقول لا
 يخفى عليك ان مال ما ذكره تخطئة مشايخنا في مثل ذلك الامر الذى لا يخفى على
 اصاغر الطلبة والظاهر ان فهمهم من المعنى ليس من تلك العبارة فقط
 بل بانضمام قرآن في اثنا تقرير دليل المسئلة او غيره بل الظاهر ان ما ذكره
 عبارة محمد بعينها بل تصرفوا فيها واخرجوا **قول** فلانه معارض بان المقصود
 هو الراى اه **قول** واذا تعارضتسا قضا وبقي كون الاصل في التوكيل
 سالما عن معارضة فلا يجوز لما اجارة فتأمل **قول** وتوجيه كونه فضوليا في
 احد كسب البيع ليس كوكيل الوكيل لانه ما مور من موكل في الجملة بخلاف وكيل
 الوكيل **قول** موخر ما مور بالمقرف استقلا لا فيكون في بقره كذا فكيف فضوليا
 الا ترى ان احدهما اذا قبض نصف الوديعه ضمن كما سبق في صحيفة المسئلة
قول حتى لو مات الموكل الاول انغرل الوكيل اشياء بموته ولا ينغرل بموت الموكل
 اشياء **قول** فيه نظر اذ يقال ثبت العرش ثم انفسه **قول** فبعد ذلك لا يابى
 بناية الاخر عنه في مجرد العبارة **قول** اختيار المشتري ايضا من مغطا امورا **قول**

فلما تم انه بعد تقرير الوكيل الاول المتين يكون لنيابة في محجور العارفة
باب الوكالة بالحضوة والقبض قوله لان الحضوة تقع **اقول**
اي قد تقع **قوله** اولانها مجورة شرعا **اقول** قوله اولانها معطوف الى قوله
لان الحضوة اه فيه بحث لاننا لانم ذلك كيف وقد وقعت من رسول
الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وانظر الى تفسير الحضوة
هل فيه ما يوجب **قوله** لان الحضوة قول يستعمل في اطلاق الحق والقبض
فعلى حسي **اقول** ولنا ان الوكيل مادام وكيلنا بحب عليه القيم اه **اقول** بخلاف
لما سلفه في اويل كتاب الوكالة من قوله وحكم الوكالة جواز مباشرة الوكيل
ما فوض اليه **قوله** والحضوة لاتتم الا بالقبض **قوله** ان اريد قبض الوكيل فغير
مستلزم وان اريد ما يعمه وقبض الموكل فليس كذلك لا يترتب عليه مطلق **قوله** لئلا
الانكار بعد ذلك اه **اقول** فتسبق من الشارح في فصل القضاء بالموارث
ان اسأل ذلك در والناور لا حكم له فراجع **قال المصنف** لانه في معناه وصفا
اقول ولان الوكيل بالتقاضي ما مور يقطع مما طلة المطلوب وانما يحصل هذا
القطع بالقبض كذا في المحيط وهذا التعليل السبب اصل الاماين اذا لم يشترط
اولى عند سما **قوله** وفيه نظر لان الحقيقة مستعملة اه **اقول** وفي نظره نظر
لظهور طرق المنع على قوله لان الحقيقة مستعملة كيف والربيعي وصاحب
المحيط وغيرهما مصرحون بانها مجورة ونفس عبارة الربيعي ومعنى التعليل
الطلب في العرف فصار بمعنى الحضوة وهي في اصل اللغة القبض لانه تفاعل
من قبض يديه واقبضت منه ديني اى اخذت والعرف الملك فكان اولى اولى
مجرة فصار بمعنى الحضوة مجازا اه **قوله** والجواب ان ذلك وجه الامل الرواية
اه **اقول** النظر على قوله والعرف قاض على الوضع وليس في الجواب ما يدفعه
الجواب ان مراده انه قاض على الوضع بحسب الفتوى **قوله** لانه وكيل بالقبض اه
اقول لا يذهب عليك ان ما ذكره في صورة التعليل المستعمل ينبغي ان
يجعل تعليل واحد لا ثبات المطلوب لا اول لانها الوكالة بالحضوة عا
والثاني لانها دالة واقفا **قوله** اذ قبض نفس الدين غير مستقورا اه

اقول قال في اليدايح في تعليله لان الدين اما ان يكون عبارة عن العمل
ومستلزم المال واما ان يكون عبارة عن مال حكمي في الذمة وكل ذلك
لا يتصور استيفاء **قوله** والتوكيل بقبض الدين **اقول** عطف على قضاء
دين **قوله** والوكيل بالتملك اصل في حقوق العقد والاصل فيها حصر فيها
قوله يعني والاصل في حقوق العقد حصر في الحقوق ثم اعلم ان قوله الوكيل
بالتملك كبرى قوله والاصل فيها حصر كبرى للتفصيل الثاني **قال المصنف** وهذا
المبادلة يعقبي حقوقا وهو اصل فيها فيكون حضا فيها **قوله** فنه تحت فان
المبادلة لم تقع من الوكيل بل من موكله فكيف يكون الوكيل اصيلا في حقوق
فان قيل المبادلة في الملك باخذ الدين قلنا ذلك لم يقع بعد فماتل **قوله**
وهذا الاشارة الى ما اشترط اليه **اقول** الاشارة الى اليسر المذكور **قوله**
اذا اراد الوكيل بنقل المرأة الى زوجها نقلها اليه **اقول** قوله نقلها مفعول
اراد **قوله** قال واذا اقر الوكيل بالحضوة اه **اقول** لا يذهب عليك ان ذكر
في وجه الاستحسان لا يعمها بل يخص بما اذا كان الموكل هو المدعي عليه فلا بد
من ارتكاب تأويل وتقييم الجواب لا يتكلم به المدعي والمدعي عليه **قوله** ولو
ادعى بعد ذلك الوكالة واقام على ذلك بنية لم تسمع بنية لانه زعيم انه
في دعواه **اقول** وفيه تأمل **قوله** وجه التفسير ان الوكيل اه **اقول** فان قيل
قول المصنف وهو القياس المنفهم منه قصر القياس على قول والشافعي وشريك
ابي يوسف مع ابي حنيفة ومحمد في وجه الاستحسان يا في ما ذكره قلنا
المقصود على قولهما هو القياس النسخي الذي لا يشوبه شيء من استحسان
والتمسك المذكور لا ينافي كون شمول الوجود ثابتا بالقياس المتفق
على الاستحسان فان صرف التوكيل بالحضوة الى التوكيل بالجواب ثابت بحسب
وعدم اختصاص قراره بحسب ثابت قياسا ويفهم ذلك من قوله فيعد
يقول ابو يوسف فليست **قوله** ما مور بالمنازعة لانها الحضوة **اقول** ان
في قوله لانها راجع الى المنازعة **قال المصنف** والامرا بشي لا يتبادل ضل **اقول**
لتقرير دليلهم ان الحضوة مستدلا لقرار وكل ما هو ضد لشي لا يدل

في الامر بصد **قوله** ولو كان الاقرار من حقوق التوكيل اه **اقول** فان حق
 الشئ يدخله فيه بالبنية وما هو كذلك لا يصح استثناءه الا ان كان كونه
 من حقوق الجواب غير مسلم ولم يدع ذلك احد بل ذلك من جريئة كمال
 من تقرير المص وجاه الاستحسان **قوله** كما لو استثنى الاقرار استثناء
 الاقرار ايضا فختلف فيه بين ابى يوسف ومحمد في الاصح والتوصل في كتب
 الاصول **قوله** وفيه نظر لانه لو لم يتبين الوجه الاستثناء المستصل حتى يرد النظر
قال المص وكذا لو وكله بالجواب مطلقا **اقول** والظاهر من سياق العبارة
 السفي في الكافي ان من المسئلة ذكرت اشتها فانه قال ولو وكله
 واستثنى الاقرار يصح التوكيل ولو كانت حقيقة المحضوة مجورة لما صح استثناء
 الاقرار ولانه لو استثنى الاقرار فكذا اذا استثناء دلالة والظاهر ان
 مستثنى في توكيله الاقرار وللهذا لو وكله بالجواب مطلقا ينصرف الى جواب
 هو محضوة اذا العادة في التوكيل حرت بذلك وللهذا احتار الاهدى فانه
 والوكالة متعبد بدلالة العرف انتهى فليتأمل فانه يجوز ان يكون نظير ذكر
 مسئلتى الفهم واجد على ما سبق قبل ورقتين فتذكر **قال المص** وصحة تبيين
 ما يملكه قطعا **اقول** ولا يبعد ارجاع الضمير في قوله يملكه الى الوكيل فلا يرد
 التوكيل بالضمير **قوله** وصحة تبيين ما يملكه الموكل قطعا **اقول** اي ما يملكه الموكل
 شرعا ثم اعلم ان الضمير في قوله يتبين له راجع الى التوكيل في قوله وجه الاستحسان
 ان هذا التوكيل صحيح **قوله** وان اختلف في ذهابك صحة توكيل المسلم ببيع اخم فذكر
 ما تقدم فيه **اقول** في الورق الثاني من كتاب الوكالة فراجع متبنا بذيل
 الصانع هل تجد هناك ما ينفع في دفع النقض هنا وعندى ان تقييد قوله صحيح
 بقوله قطعا اي جاعا متكفلا لدفع النقض فان صحة توكيل المسلم ببيع اخم
 فختلف فيه واقل درجة الخلاف ايراث الشبهة فلا تكون قطعة فليتأمل
قوله لانه لا يملك الاستثناء لان ملكه اه **اقول** الضمير في قوله ملكه راجع الى الاستثناء
قوله وعند الاطلاق يحل على الاولي كمال المسلم **اقول** فيه انه لما لم يحل في
 الاطلاق على انه يعلم يقين ان خصمه مبطل حمل الامر المسلم على الصلاح

ان في الاطلاق ايضا دلالة على ذلك كما يدل عليه قول المص للتفصيل زيادة دلالة
 ويمكن ان يقال فلو لم تحققة الحضم كثيرا منع الاعتداء بتلك الدلالة بخلاف التخصيص
 فليتأمل قال في الكافي لان صحة اقرار الوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى الجواز
 حملا على ما هو الاولي بالمسلم اذا المحضوة من رغبة والمباذنة حرام والتوكيل باجرام
 حرام فحملناه على المجاز بظاهر حاله انتهى يعني غلبت دلالة ظاهر حاله من الديانة
 على دلالة الاطلاق فافهم الا انه بقي البحث في قوله والمباذنة حرام لان حرمته
 المباذنة ممنوعة على الاطلاق فليتأمل **قوله** فلا يفيد استثناء الاقرار فائدة **اقول**
 فانه لو لم يقر الوكيل بقر الموكل ولا فرق بين الاقرارين فيقوت فائدة الاستثناء
قوله والجواب ان المطلوب مجبوره اه **اقول** لا يقال اذا كان المدعى عليه محققا لا يقر
 الوكيل فلا فائدة في الاستثناء ايضا لانه لا يقر مجبورا ان يحذره الطاب
 باعطاء الرشوة مثلا فمقتضى العمل لعل مراد صاحب النهاية ان الظاهر ان الوكيل
 المحدث لا يقر كادبا على موكله بل انما يقر اذا كان الخصم محققا وفي تلك الصورة
 يضطر الموكل على الاقرار بعرض اليمين فلا يفيد استثناءه ويندفع عنه ما ذكره
 الشارح كما لا يخفى فيكون المراد بقوله مجبور عليه انه مجبور على الاقرار وجوبا
 وعدا ما **قوله** اذا عرض عليه اليمين وهو مبطل اه **اقول** فيه اشارة الظن بالمسلم
 لا يلزم مما ذكره عدم صحة استثناء المطلوب مطلقا لا بتعليق جانب مبطلية الظن
 على محققته فلا علم لنا بتعيين مواضع محققية ومبطلية كيمكن لقول بصحة الاستثناء
 في الاول دون الثاني وفيه السعي في العار كلام العاقل مع ما ذكرنا من اشارة الظن
 ويمكن ان يقال جانب المطلوب يعارضه جانب الطالب ويترجح جانب الطالب
 باقرار الوكيل **قال المص** اما لانه خرج في مقابلة المحضوة **اقول** فيكون مجازا على
 سبيل المشاكلة كقوله تعالى وجزايتهم شيئا **قوله** لا يكون حصونه مجازا
 الا في مجلس القضاء **اقول** لا يذهب عليك ما في كلامه من الركاهة ظاهر ويندفع
 بجعل قوله الا في مجلس القضاء حاله من اسم لا يكون **قوله** فلا اقرار محضوة
 اه **اقول** من قبيل قياس المساواة المنتج **قوله** اما انه حصونه مجازا **اقول** اي
 من حيث انه جواب ويفهم من بيان المجوز اعتبار تلك الحثية فافهم **قوله** فلا يخرج

خرج في مقابلة الحصة **قول** اي جوابا عنها **قول** فكان مجوزة المقادير **قول**
 الظاهر ان مجوزة المشاكلة **قال المص** لان الظاهر انية بمسحق **قول**
 تعيل لقوله والاقرار في مجلس العقدا حصوة مجازا بملحظة القصر
 التقييد بقوله في مجلس العقدا، يعني لا الاقرار في غيره فتأمل **قول** ولو
 قال لان الواجب عليه ثيان بمسحق بدلا لان الظاهر كان او في اية
 المقصود **قول** ان لم يقل لان الواجب له لتطرق المنع على دعوى الوجوب
 سند ما ترفي اول كتاب لو كالة من لشارح حين تن حكمها **قول** لا
 براءة الكفيل **اه** **قول** ان ابراه المكفول له عن الكفالة **قال المص** لان لو كفل من
 غيره **قول** ولا واحد من الكفيل من يعل غيره فهذا قياس من لشكل الثاني
 او هو قياس من لشكل الاول على من الصورة لو كان الكفيل وكفلا لصا
 عاملا لنفسه وكل من صار عاملا لنفسه فليس يوكل اذ لا شئ من هو عامل
 لنفسه يوكل وهذا اليم بعض عبارته فتأمل **قال المص** ولو صح ما صار عاملا
 لنفسه في ابراه ذمة فانعدم الركن **قول** قال الزملي فان قيل الدين اداو
 المدين بابر الغن عن الدين يفتح وان كان عاملا لنفسه ساعيا في براءة
 ذمة قلت ذلك تملك وليس يوكل كما في قوله لامرأة طلق نفسك فتني
 بحث لانه ان اراد انه تملك للدين ثم لظهور انه ليس بملك لا ان يقال انه
 من قبل المبالغة في التشبيه وان اراد انه تملك للابرا كما في طلق نفسك
 عليك للطلاق فالوكل ايضا تملك للعرف الموكل به كما علم ذلك في الدرر
 السابق ايضا **قول** ونوقض يوكل المديون **قول** التوكيل مضاف الى المفعول
قول لما لكن لا براء تملك بدليل **اه** **قول** يعني لان سلم كون الابرا من
 الاسقاط بل هو من جنس سائر التملك كما قوله طلق نفسك لانه محل تأمل **قول**
 واعترض بان عمل الوكيل **اه** **قول** هذا الاعتراض معارضة **قول** بل لا يصل وقوع
 المعرف لفضل الفاعل **قول** اذا كان المخل قباله وفيما نحن فيه كذلك كونه كفلا
قول فاجواب بان النسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ **قول** قال الله تعالى
 ما نسخ من آية او نسخا من نجر منها او مثلها **قول** ولا يجوز ان يكون لو كالة

ناسخة **اه** **قول** وفي الكفاية شرح المقدوري واذا ضمن لو كفل بالبيع الشئ عن
 المبتاع فضمانه باطل لانه امين فلا يصير ضمانا انتهى فيجاء ذكره الشارح بحث
قول فاداه المديون مثل مال رب المال لا عينة وقد تقدم **قول** اي في هذا
 الباب **قول** لان القول في ذلك قوله **قول** قوله القول اسم ان وقوله قوله
 حصة **قول** والمطلوب لا يظلم غيره **قول** متمسكا بانه ظلم **قول** فان قيل هذا الوجه
 نقضي **اه** **قول** انت خير بان الظلم في التقنين بعد الهلاك في بين لا في الكا
 حال قايه اذ لا ملك ولا حق للوكيل فيه ولعل ما ذكره الشارح الى هذا **قول**
 اما ظاهره وهو في حالة التصديق او محتملا وهو في حالة الكذب **قول** وفي
 حالة السكوت **قول** فان دفعها اليه فحضر الغائب **قول** يعني ان دفع اليه
اه **قول** ان لم يكن العين في بين باقية **قول** قوله ان لم يكن ما ظرا الى قوله لا
 يرجع والى قوله يرجع معا **قول** واما الاستدوا وقبل حضور الغائب فغير
 لما مر **قول** فيه بحث مذکور وجهه في شرح الكفر للزملي في فصل القضا بالوكيل
 وراجع **قول** واما قوله لا يبقى مال الوديعه الى قوله والظاهر في اعارة الرخ
قول فيه بحث فان استقامة المعنى لا يمكن بكاره والنفي متوجه الى التقييد
 على ما هو الاصل بل من رفع لا يستغنى عن ملا حظته ذلك المعنى ايضا لظهور
 ان المال عينية باق وغير الباقي منسوبة اليه وتلك من احوال ذلك المال
قول اي لان الموضوع لا يبقى **اه** **قول** ولان الشان **قول** فكان ذكرهما
قول والا لا ولي ان يقال ذكرهما استطراد في تقريرهما على مسئلة المقدوري
 ولهذا لم يذكرهما في البداية فليتأمل **قول** ومن اقر **قول** اي بعاه **قول** لان
 الوكالة قد ثبتت يعني بالبنية **اه** **قول** معقوده دفع الاعتراض المذكور
 في النهاية ونقض عبارته فان قيل لانم ان الوكالة قد ثبتت فباي دليل
 يعلم ثبوت الوكالة ولو قبل بسبب دعاء المديون ان صاحب المال قد سواه
 فذلك لا يصلح ولما على صحة ثبوت الوكالة بل هو دليل على عدم صحة الوكالة
 لان الدين اذا كان مستوفى من جانب من له الحق كان التوكيل بالاسقاط
 باطلا لا محالة فكيف ثبتت لو كالة بهن الدعوى قلنا لما ادعى الغريم

استيفاء رب الدين ودينه كان هو معترف لا يصلح الحق الا يرى ان قول المدعي
عليه قد قفيتكما اقرار بالدين عند دعوى المدعي ذلك فلما ثبت لدين باور
ولم يكن الوكالة كان للوكيل ولاية الطلب فيقتضي عليه بالايضا وكذا عند
دعوى وكيله لان الوكيل قائم مقام الموكل انتهى وكذا اقرار الزليقي بتجاء
لصاحب النهاية لكن الحق ما في شرح الاتفاق والاكمل نقلا عن اجماع الصغير
ان المراد ثبت بالبنية ثم لا يخفى عليك ان جواب صاحب النهاية لا يخفى عن البحث
قال المصنف لا يختلف الوكيل لانه ثابت **قول** ذكر في الشرح ان الوكيل لا يختلف
على العلم **قوله** لان الوكيل لو اقر بذلك بطلت وكالته **قول** يعني لو اقر بالاستيفاء
قوله واعلم من بان الوكيل اذا ردناه **اقول** بقضا القاضي على خلاف قول
حنيفة **قوله** وقالوا هذا اصح **قول** اي كونه قول الكل اصح **قوله** في الفضلين فصل
الجارية والدين **قول** قوله في الفضلين متعلق بقوله متحد في قوله يجب ان يحث
الجواب **قوله** فالعشرة الذي انفقه من ماله بمقابلة العشرة التي اخذه من
الموكل **قول** والاولى ان يقال فالعشرة التي اخذها من الموكل بمقابلة العشرة
التي انفقها من ماله كما يظهر بالتأمل قال الاتفاق اي يكون العشرة التي
جسها عنده بالعشرة التي انفقها من خالص ماله انتهى وهذا اولى ايضا
عما ذكره الاكمل فتأمل ليظهر لك وجه الاولوية **قوله** فكان في التوكيل بذلك
يجوز الاستبدال **قول** يعني يجوز دلالة ليظهر لك **قوله** وفي العباس
ليس ذلك **قوله** هذا القياس يجري ظاهرا في التوكيل بالشر **قوله** وفي الكا
له ذلك **قول** ووجه الاستحسان ان المأمور بقضا الدين مأمور بشر
ما في ذمة الامر بالدرهم كذا ذكره الاتفاق نقلا من شرح الاستيعاب في
الكا في الحكم الشهيد **قوله** وذلك لان قضاء الدين **قول** اي كونه مبررا في
العباس **باب غل الوكيل قوله** وهو المذكور اولا **قول** في ثبوت
المذكور اولا ليعتد غل الوكيل بالبيع والشر مثله العموم كلام القدر
وجوابه ان القصر اصاب في اي لا غل وكيل المطلوب **قوله** وان كان المطلوب
فان لم يكن بطلت من جهة الطالب **قوله** قال الزليقي في تعيل صحة غره

لعدم تعلقه بطلت بالوكالة اذ هو لم يطلب **قوله** فكان الغل استيعابا **قول** اي
فكان الغل للفظي استيعابا حقيقه لا غلا واحكام كذلك وسجي التعيل في
الرسن **قوله** ثم اراد الراس ان يغزله **قوله** لا يظن ان يقول بدل قوله ثم اراد
اه فانه اذا اراد **قوله** ليس ذلك **قول** استيفاء بيا في **قال المصنف** بحاقه بدار
مرتد **قول** للحاق بفتح اللام مصدر كالدنا ب قال الزليقي المراد بحاقه واد
الحرب مرتد ان يحكم الحاكم بحاقه لان حاقه لا تثبت الا بحكم الحاكم انتهى هذا لا يلا
ما في الهداية كما لا يخفى اذ يكون الحكم المذكور في الحاق على قولهما حينئذ فان
بطل صفة الاستقبال **قوله** اذ اللزوم عبارة عما يتوقف وجوده اه **قول** فيه
مساحة لعل مناسبها والصحيح عما يتوقف رفع وجوده والا فالبيع بالخيار
وجوده على رضاء الجانين ويصح بعد اسطر بانه غير لازم **قوله** لان كلامه متغير
في نسخنا **قول** مع ان افراد احد هما يكفي في انقار اللزوم **قوله** فكذا فيما هو بمنزلة
قول الغير في قوله بمنزلة راجع الى قوله ابتداء في قوله بمنزلة ابتداء العقد **قوله**
ونوقف بالبيع بالخيار فانه غير لازم وتقرر بالموت **قول** فيه مغالطة فان المتقرر
هو البيع لا الخيار وهذا هو خلاصة الجواب **قوله** وكلام المصنف عن بيان التقسيم
سأكت اه **قول** لا يقال انما يصح بالتقسيم لانقسام من التعيل مع ما سلفه
من قوله لا اذا تعلق به حق الغيرة لانه لا دلالة فيما سبق من كلامه على لزوم
بعض الوكالات اصلا فلا ينفهم التقسيم كما لا يخفى فليتأمل **قوله** سقط به جميع العباد
قول حتى الزكاة **قوله** وان قل او حتى بدار الحرب بطلت **قول** ما سبق وظل
ما بعده **قال المصنف** وان قل او حتى بدار الحرب مرتد اطلت الوكالة **قول** لانه
اصاب بالجرحت اخرا صيغة المضى منها وصيغة الاستقبال في بيان مذهبهما
لان عند بطل بقر فاته السابقة فليتأمل **قوله** فكذا اذا وكل احد المتعاضدين
وكيلا بشي هو وليه **قول** قوله هو راجع الى احد المتعاضدين والضمير في قوله
وليه راجع الى شئ قال في النهاية او الشريكان فافترقا اي وكل احد
الشريكين الثالث فمنع الوجوه تبطل الوكالة على الوكيل علم ولم يعلم هذا
فيما لم يله الوكيل نفسه وما في الذي وليه الوكيل نفسه في المعاضضة فلا تبطل

الوكالة بالافراق لانه ذكر في باب وكالة المضارب من وكالة المبسوط
واذا وكل احد المتضاربين وكيله بشئ هو وليه ثم تفرقا واقسم واشهد
الى قوله فلا يغزل بنقص الشركة بينهما انتهى ولا يذهب عليك ان صاحبها
ارجع الضمير المستتر في قول المبسوط وادله الى الوكيل وهذا الشارح الى احد
المتضاربين والاصح عندي ارجاعه الى ما ارجع الشارح اليه وعليك بالتأمل
الصادق **قوله** لم يطل الاخرى وهي مستثنى **اقول** قوله سبى راجع الى قوله الاخر
قوله وكلام المضارب كالتفصيل في المسئلة جميعا **اقول** الظاهر انه
اراد مسئلة الشريكين ومسئلة المكاتب والمأذون عدما واحدا لا اتحادهما
في الملوكة وانما **قوله** وقد اقول بعض الشارحين **اقول** يعني الاتفاق في **قوله**
على انه مخالف لعبارة الكتاب **قوله** فان المعنى المفهوم من قوله اذا وكل احد
الشريكين انه اذا وكله بعد عقد الشركة كما في توكيل المأذون والمكاتب ايضا
لا يصح ان ينفرد احد الشريكين بفسخ عقد الشركة بدون علم صاحبه فلا يقيم
قوله علم او لم يعلم ويمكن ان يحل على ما اذا ملك لما لان اواحدهما قبل الشراء
فان الشركة بطلت به وبطلت الوكالة التي كانت في ضمنها علما بذلك ولم يعلم
لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصحبا بعقد الشركة **قال المضرب** بطلت
الوكالة لا يصح امره بعد جنونه وموته **اقول** يعني لم يورث منه ففي قوله لانه
لا يصح امره بحث **قوله** ومعناه الامر الذي كان مأمورا به **اقول** الضمير في قوله
به راجع الى قوله الامر **قوله** وانما عبر عنه بذلك **اقول** اي عدم بقا الصحة
فان قولنا لا يصح سلب حدوث الصحة **قوله** وهذا ينزع الى تخصيص العلة **قوله**
وفي مباحث تقسيم العلة من التلويح ان الخلاف في تخصيص العلة انما هو في الاول
المؤثرة في الاحكام لا في العلة التي هي احكام شرعية كالعقود والفسوخ
قوله ومخلصه معلوم **قوله** وهو جعل ارتفاع المانع جزاء من العلة والتفصيل
في كتب الأصول **قوله** ولا يابى يوسف انه اثبات ولاية التنفيذ ومعناه
ان التوكيل اه **اقول** لا يقال بعض المقدمات مستدركة ككفاية ان يقول
انه اثبات ولاية التنفيذ ولا ولاية بالحاق فلا يوكيل لان الاحاق بملكه

سلب الصحة

في المدبر وام الولد في عدم العود واما مقتضى الملاحظة كونه ملكا **قوله** وكان
الوكيل بالوكالة **اقول** فيه نوع مضادة حيث كان اثبات المقدمة الاولى بهذا
المقدمة فليتأمل **قوله** للتنفيذ بالوكالة **اقول** اي بالوكالة لاية التنفيذ **قوله** ورد
عليه حسب **اقول** من المسئلة متفق عليهما بن ابي يوسف ومحمد علي ظاهر
الرواية ولذلك قال المضرب وعن ابي يوسف فيصالح للاستشهاد **قوله** وقد زال
بردته اه **اقول** وزال الامر بالبرق ولم تجدد **قوله** جرد ذكرنا في هذا الموضوع
الضمير في قوله ذكرنا راجع الى المسئلة في قوله ولعل ايراد من المسئلة **قال المضرب**
لان الحاجة قد انقضت **اقول** قال لا اتفاق في ولو ارتدت فلحققت بدرا محراب
ثم سببت واسلمت فزوجها اياه الوكيل جاز في قاييس قول ابي حنيفة ولم يخبر
في قول ابي يوسف ومحمد لانهما صارت امة ونكاح الامة غير معهود وغير المعهود
خارج عن راد المكتم عندهما انتهى وقد سبق ادلة الجاهل لاصلهما في النكاح
كتاب الدعوى
قوله وهي مطالبة حتى اه **اقول** فيه اشارة ان المطالبة من شرايط صحة الدعوى
كما سيجي فلا يستقيم تعريفها بالمباينة الا ان يؤول بالمشروط بالمطالبة **قوله** اما ان
يكون راجعا الى النوع **اقول** كما في دعوى النسب **قوله** بل من حيث **اقول** للتفصيل
قوله يعني البينة او الاقرار **اقول** اي باقرار المدعي عليه **قوله** لعدم ثبوت صورته
اقول فلا يصدق عليه انه لا يثبت الا بيمين لا يثبت الا بيمين **قوله** ايضا مع من يثبت
هو لا يثبت بشئ وهذا هو الاول في توجيه النقض **قوله** اذا ادعى رد الودعة
قوله فانه لا يثبت بشئ **قوله** ولعله غير صحيح لان المدعي عليه من يدفع استحقاق
غيره **اقول** قد مر في الدرس السابق ان لدوام الامور المستمرة الغير المارة
حكم لا بد مع ان في العدول من ان يقول من سخط بقوله من يكون مستحقا
ايما الى دفع هذا الكلام لان معناه من يكون مستحقا دائما لدلالة الاسم
على الدوام والاثبات **قوله** ولعله منقوض بالمودع اه **اقول** ويندفع باعتبار
قيد ايجته في كلا التعريفين **قوله** يعني اذا تعارض اجمعا ان اه **اقول** المراد
باجتهين سى لا يخار الصوري والاختار المعنوي لا الادعاء الصوري

ولا لا لكار المستحق على ما يتوهم من ظاهر كلامه فان كلامهما معتبر حيث جعل
بنية الرد ايضا فلا يظهر ترجيح المعنى **قوله** فان كان المدعى عينيا في يد المدعى
عليه كلف احصاء رما الى مجلس القاضى للاشارة اليها **قوله** يعنى كلف المالك
عليه احصاء تلك العين للاشارة الى تلك العين **قوله** والاشارة ابلغ في التعريف
لكونها اه **قوله** يعنى لكون الاشارة اه **قوله** لان الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم جميع فعلوا ذلك **قوله** فيه تأمل **قوله** على هذا القصة من اولهم الى اخرهم
قوله الموافق لظاهر الهداية عبارة الهداية من اخرهم الى اولهم **قوله** اى جمعا
قوله يجوز ان يكون تفسير المتعلق على هذا القصة وان يكون تفسير القول من
اولهم الى اخرهم **قال المصنف** ان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها ليصير المدعى معلوما **قوله**
قال العلامة النسفي في الكافي ان المدعى ان لم يبين القيمة وقال غضب عيسى
كذا ولا ادري انه مالك وقايم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عاتة الكتب
انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة
لتضرر به انتهى وغراه الى القاضى فخر الدين وصاحب له خيره وقال العلامة الرضا
في شرح الكفر فاذا سقط بيان القيمة عن المدعى سقط عن الشهود ايضا بل اولى
لانهم بعد عن ممارسة **قال المصنف** والقيمة تعرف به وقد تعدد مسائل العين
قوله حال من الضمير المستتر في قوله يعرف به والعين يقوم مقام العاقل الى دنى
الحال لا تحادده معه ويجوز ان يتنازع قوله يعرف بالوصف وقوله يعرف
بالحال **قوله** اذا وقع الدعوى في عين عاتة الى قوله لان العين لا يعرف بالوصف
وان بولغ فيه لا مكان المشاركة فيه كما مر فذكره في تعريفها غير معتد والقيمة
يعرف به العين فذكره يكون معتدا **قوله** يعنى ان العين لا يعرف بالوصف و
بولغ في الوصف لا مكان المشاركة في الوصف وذكر الوصف في تعريف
العائنة غير مفيد والقيمة شئ يعرف به العين فذكر القيمة يكون مفيدا **قوله** جملة
حالية من قوله لان العين لا يعرف بالوصف **قوله** بل من قوله والقيمة يعرف
فانه اقرب لفظا ومعنى **قوله** فانه صحيح الصالح عن المعصوم على اكثر من قيمة **قوله**
كما سيجي من كتاب الصلح **قوله** وذلك فانيكون مذكر البلدة اه **قوله** يعلم وجوب

ذكر البلدة والموضع الذي هو فيه بطريق الدلالة فانهم **قال المصنف**
لتمت المواضعة اذ العقار عساه في يد عرسا **قوله** قال ابن البرزاني في كتاب
في كتاب له دعوى في اواخر الفصل الخامس عشر في نوع من كتمان عشر ذكر
المصدر وغيره في الفرق بين المنقول وغيره ان النقلي لو كان قائما لا بد
احصاءه فتعابن احكامهم وان كان مالكاً فقد اقر بزوج الصانع على
واقاره على نفسه حجة وفي العقار رتبة المواضعة ثابتة لانه ليس في يد
المالك بحسب حقيقة بل اليد عليه بالحكم وبما يتوهم المدعى مع غير المالك حتى يقر
باليد ويقوم عليه شهودا ورافيا محمدا المدعى عليه ويتصل به الحكم ثم يخرج على
المالك بحكم قاض عند اخره ويرهن عليه فان القضاة من سباب الملك لطلب
للتا هذا الادبانه ملكه بحكم القضاة ولو فتره ايضا على احكام ان يقبله فصار حكم
فوق معانية اليد حتى لو فتر به يشهد له بالملك بادل اليد لا يقبل كما علم
وسمى التهمة في المنقول منفية لان المنقول يكون في يد المالك حقيقة
فلا يقوز فيه تلك التهمة لان المالك لا يمكنه من النقل والاحصاء من يدي الحكم
فلا يرد ما اعترض عليه في بعض الشروح من كونه تهمة المواضعة متصورة في العين
ايضا انتهى كلام ابن البرزاني **قوله** ليحكم القاضى باليد **قوله** فيه بحث اذ لا حكم
من كلف المدعى عليه ولو سلم فهو قصدا ترك لا قصدا استحقاق ولا فساد
في نقص قصدا الترك لا يرى انهما اذا ترا فعا الى القاضى وعجز المدعى عن البينة
فكلف المدعى عليه ترك المدعى في يده ثم اذا جاب المدعى بشهود يؤخذ منه وانما
ما في النهاية اخذ من المبسوط فراجع متاملا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المطالبة
مصدر بمعنى المفعول **قوله** ولا بعد ان يكون المطالبة اسم مفعول والتايت
بما ويل الارض ونحوها ثم انظر طهرا من غير طلبه راجع الى المدعى لا الى الحق للامانة
يلزم التفتك فلان **قال المصنف** وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يكون
في يده بغير حق **قوله** قال صاحب لوقاية وفي المنقول يريد بغير حق قال صدر
الشرعة في شرحه فان الشئ يكون في يد غير المالك حتى كالرهن في يد المرتهن
والبيع في يد البائع لاجل الثمن **قوله** من العلة تشمل العقار ايضا ولا ادري

فان كان يقر ان يتوهم جرحه اذ بان مستعير الشئ
من تملكه فيفسد بحسب حكمه ويقوم صاحبه ببنية انه ملكه
وحكم القاضى به ثم يحكم بهذا الحكم عند اخره
محمدا على ما ذكره في مواضع تصوره في يد المصنف
المراد منه الرافعة وقسمه اصيل له

ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم انتهى ونحن نقول فان احتمل كون المنقول
 يد المدعى عليه حتى يرزول بالمطالبة على ما صرح به فوجه من الزيادة حتى يحلوا
 بوجوبها كما صرح به صاحب الهداية واجاب صاحب العرف عن اعتراض صد الشريعة
 بان يقال ان دراية وجهه موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان
 الاعيان لا يتبع الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينتقب حصصا اذا كان
 في يده والثانية ان الشبهة معتبرة بحجب فعلا لا شبهة الشبهة كما قالوا
 شبهة الربو ملحقه بالحقيقة لا شبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد
 على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فانه فيه مشاهد فوجب
 دفعا في دعوى العقار بالثبوت بالبنية ليصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال
 كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعبر واما اليد في المنقول فلكونه مشاهدا
 لا يحتاج الى اثبات لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعا ليصح الدعوى
 ورد هذا الجواب بانه قد صرح في الهداية والشروح بانه لا بد من المطالبة في
 العقار ايضا ليرزول احتمال كونه مرهونا او مجبوسا بالتمسك ويعلم من هذا
 اعبر واذكرك للاحتمال وواجب ادفعه في العقار ايضا وهذا ليس من
 الشبهة التي لم يعبر وما كما لا يخفى على المتدبر فقد برأنتي وارجو ان يتحقق
 المقام وتخصيص الكلام فاستمع لما يتلى عليك مستعينا بالملك العلم ومستندا
 من ولي الفيص والالهام فاقول لاشك ان في العقار شبهة في ثبوت اليد
 المدعى ثم شبهة في كونها بغير حق وان الثانية شبهة الشبهة وذلك ظاهر من
 تتبع اقاويلهم وان شبهة الشبهة غير معتبرة الا اذا اندفعت شبهة فان شبهة
 الشبهة حينئذ يكون شبهة معتبرة لا يرى انهم اذا شهدوا على رجل بالزنا لم
 غايته فانه يجد لان الذي فيه شبهة دعوى النكاح اذا حضرت ثم شبهة صدق
 في تلك الدعوى فلا يعبر لكونها شبهة الشبهة واما اذا حضرت قبل الاستيفاء
 وادعت النكاح لا يجد الرجل اعتبارا بشبهة الصدق اذا تحققت هذه المقدمات
 فنقول لو اتى مدعى العقار بهذه الزيادة وقال هو في يدي بغير حق وقد دع
 سمك من علما العربية انه اذا كان في كلام مثبت ومنفي لقيت بوجه من الوجوه

فانه لا فائدة هو ذلك لتقديره على المقصود وهو الاهتمام بدفع
 شبهة الشبهة بجملها فاحالوا دعوا الى كلام مستقل متأخر بحسب الرتبة عن
 ثبوت اليد وهو قول المدعى اطال به فان في تلك المرتبة اندفعت شبهة بطريق
 ولقيت شبهة الشبهة شبهة معتبرة بخلاف المنقول فان ثبوت اليد فيه مشاهد
 لا شبهة فيه فاجوبك الزيادة ليدفع شبهة كون اليد حتى ونقول لو ارد
 المدعى قوله بغير حق في دعوى العقار وهو متعلق بالكلام الاول من جملة ولم
 يذفع في تلك الحال شبهة كونه في يد غيره يلزم اعتبار شبهة الشبهة والمطالبة
 مرتبة عن ثبوت اليد فلا يلزم من اندفاعها به محذور كما ثبتت عليه بخلاف المنقول
 فانه ليس فيه شبهة كونه في يد غيره فانتم هذا فانه هو الكلام الفصل والقول
 بحرجل الحمد الذي هدا لنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ثم علم
 ان المطالبة في المنقول كالمطالبة في الديون ليس له دفع الاحتمال بل مخصوص
 بالعقار **قول** اذا صححت الدعوى شروطها سأل القاضي المدعى عليه عنها ليكشف
 له وجه الحكم فانه على وجهين اما ان يكون امرا باخراج اه **اقول** يعني فان الحكم على
 وجهين اما ان يكون الحكم امرا باخراج اه **قول** فان كان اثباتا فالحكم فيه ان يجعل
 القاضي الشهادة الى قوله اذا قضى القاضي بها حجة **اقول** قوله حجة مفعول ان يجعل
المصنف لقوله عليه السلام المك بنية فقال لا فقال لك بيمين **اقول** الرواية في المصباح
 فلك بيمين وهذا اظهر في الدلالة على الترتيب **قول** قيل فاجعل من المنكر **اقول**
 هذا القيل لصاحب الهداية واصله في المبسوط **قول** وفي ذلك فقفاحه باليمين لكان
اقول انتهى كلام النهاية مع تغيير يسير في بعض عبارته **قول** نقل من خط الشارح ما هو
 ووجه ذلك ان الشرح لو ورد بتقديم اليمين لما كان اقامة البنية بعد ذلك مشروعة
 كما اذا اقام السنة فان اليمين بعد ما ليست بمشروعة انتهى قوله لما كان اقامة
 البنية بعد ذلك مشروعة اه فيه بحث بل يكون مشروعية البنية اذا عجز عن اليمين
 بان نكل فليأت **باب اليمين** **قول** فانه ذكر اليمين بعد ما عجز اه **اقول** فيه تأمل
 فان دلالة ذكر اليمين بعد ما عجز المدعى عن البنية على ان لا يكون حقه دونه ليست
 في الظهور بحيث لا يقبل المنع **قال المصنف** فلما يكون حقه دونه **اقول** لعل ياتوا

يقول من الصيغة كقولنا ما شئنا واشتد من جالكم فان لم يكونا
ونجل وامراتان ثم هناك بقت شهادة الرجل مع الفتى بدون العجز عن شهادة
الرجل فكذلك ما ينبغي ان يجوز الاستحلاف دون العجز عن البينة فليقل فانه يجوز
ان يجاب عنه باجوبة عديده منها ما يشترط اليه قوله كما اذا كانت **قوله** كما اذا كانت
البينة حاضرة في مجلس القضاة ومحمد بن ابي يوسف **قوله** ولعل ابا يوسف يكتب بالبعض
المجلس فان المجلس حضايص **قال المصنف** **قوله** استيفان باني **قال المصنف** وفيه
خلاف السابق **قوله** قيل اذا انكل المدعي عليه عن البين وطلب رد ما على المدعي
صار الطاهر من المدعي وصار المدعي من سنن الحيشة منكر فان المنكر
يتك بالظاهر وحيد يرفع الخلف ويكون النزاع لفظيا قلنا على تقديره
ذلك لا يرفع الخلف فان الخلف بينا وبين الشافعي في جواز رد البين على
المدعي وعدمه وهذا تحققة وانما يكون تسليم ذلك رافعا للخلاف لو كان
الخلاف في جعل حبس الايمان على المنكرين وعدمه وليس كذلك بل الخلف
جواز رد البين وعدمه في الجمع ولا يجوز رد ما على المدعي فالصواب عدم تسليم
المدعي منكر من حيث سبب الخول اذ يلزم منه عدم تعيين المدعي والمنكر وعدم
لزوم البين على معين ويلزم التسلسل في رد البين وكل ذلك باطل وكذا ما يروى
اليه **قال المصنف** ولا يقبل بنية صاحب اليد في الملك المطلق **قوله** بل عليه لبين ان
عجز الخراج ولهذا المعنى اوردنا هنا ويجوز ان يكون ذكرنا استطراد للسلسلة
السابقة كانه قيل لا يقبل عين المدعي ولا بنية المدعي عليه متجه وفي كليهما خلافا
الشافعي **قوله** فهو من تلك الجهة مدعي **قوله** لو كان مدعيها لصدق لعرفه عليه
وليس كذلك فانه لا يجوز الخراج على الحفوة ويجزى عليه ولا بد من المرجعة
الى الكتب المبسوطة بل يصح قولنا فانه لا يجوز الخراج على الحفوة **قوله** قلت لا
لان البين **قوله** انت خير بان مراد السائل فليجب على الخراج البين عند عجز
وفي البين البينة والافلامشية لسؤاله اصلا فليقل **قوله** فبينة الخراج ولو
لعدم زيادة يصير بها ذواليد مدعي **قوله** يعني لعدم زيادة بصيرتك لزيادة
ذواليد مدعي **قوله** وانظر اياه **قوله** لعل لا ظن ان اول التحية والتحية **قوله** لا

هذا هو الوجه في الاستحلاف
والجواب عن قوله لا يجوز
الخارج على الحفوة
انما هو ان الحفوة
هي التي لا يملكها
المدعي ولا البين
ولا يجوز الخراج
عليها

قد رما اثبه اليده **قوله** يعقل لقوله ان بنية الخراج اكثر اثباتا **قوله** وما هو اكثر
الى قوله لاجله فيه **قوله** الضمير في قوله فيه راجع الى الموصول في قوله وما هو اكثر
وانما يصير حجة عند انقال الفقهاء بها كما تقدم اه **قوله** في الورق التبعي
شرح قول المصنف واذا سحت كدعوى بشر وطها **قوله** وهما قد استويا في ذلك **قوله**
يعني استويا في الولاة وقوله وسما راجع الى البينتين في قوله ومعناه ان البينتين
في الاعتقاد اه **قوله** اذ لم يقض الى الضرر بالغير **قوله** فيه بحث فان ما ذكره من
الافضاء بالضرر الى الغير طاهر **قوله** واعترض بان الاكراه بالكل آه **قوله** منذ
الكلام لا يتوجه من طرف الشافعي اذ ليس في الاية دلالة على الاكراه بالكل
ايضا الا ان يكون الرأيا ويقال العقضاء بالكلول زيادة على الكتاب وهي
نسخ عندكم فليقل **قوله** والاجماع يدل على جوازه اه **قوله** الاجماع لا ينسخ ولا
ينسخ **قوله** فقال له على رضائي مدعته قالون وهو بلغت الى الروم صبت **قوله**
بل معناه في لغتهم جيد **قوله** فان للشافعي خلافا لما مر **قوله** فان زمانا لثافعي
متأخر ولا وجه لكون كلام ابي حنيفة رديا عليه وانما قال اولى دون البين
لان مبني قول ابي حنيفة رديا كون الحكم بالكلول محل الاجتهاد دون خلاف الشافعي
وخلاف الشافعي يستدل به على انه محل الاجتهاد فقول مجتهد فيه معناه انه
يمكن الاجتهاد فيه فقل **قوله** ثم العرض ثلث مرات ولي ليس شرط لجواز القضاة
بالكلول **قوله** جواز القضاة متعلق بقوله بشرط **قوله** وليس التكرار بشرط
شي منها **قوله** يعني من البديل والاقوال **قوله** وصورة ذلك **قوله** اي صورة العذر
ثلث مرات **قوله** الا في الحدود واللعان **قوله** استثناء من قوله وقال لا يختلف
قال المصنف ولا يختلف عنده في النكاح والرجعة والفني في الايلاء والرق
والاستيلاء والنسب والولاة والحدود واللعان **قوله** قال الزبيدي قال
انما الامام فخر الدين العنوي على انه يختلف المنكر في الاشياء الستة يعني
في من الاشياء التي عدنا سوى الحد واللعان استثناء ما قال في الاشياء
الستة نظر الى اتحاد النسب والاستيلاء **قال المصنف** وقال ابو يوسف ومحمد
يختلف في ذلك كله الا في الحدود واللعان **قوله** قال في النهاية لا يختلف

في الحدة وبالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبدا بالزنا فقال ان يثبت
فانت حر فادعى العبد انه زني ولا بنية عليه ستخلف لمولى حتى اذا انكسر ثبت
العتق لا الزنا انتهى ينبغي ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى بما علق عليه
ولا يقول انه قد زني كيلا يصير قاذفا مولاه **قال المص** وصوت الاستيلاء
ان يقول اه **اقول** يفهم من تصوير الاستيلاء فيما ذكره ان لا يصح عكسه فلو كان
قال لانه لو ادعى المولى اه **قوله** واللعان في معنى احد **اقول** قوله واللعان مستند
وقوله في معنى احد جزه **قوله** وعلمه نفوذ اجمالية **اقول** بل الظاهر ان ملك لاسوة
الثلة معارضات كما لا يخفى على من له ادنى تأمل ودرية **قوله** ولو كان النكول
اقرارا للقضي به **اقول** قال الزيلعي لو كان اقرارا بجاز مطلقا بدون القضا انتهى
واحال انه ليس كذلك فانه لا يجوز الا في مجلس القضا وقضاؤه فافهم وتعل
اجواب هو اجواب وايضا الذي جعلناه اقرارا هو النكول عن ليمين الواجبة
ووجوبها انما هو في مجلس القضا فلو كان كذلك كان بدلا عن اقرار **اقول**
اي خلفا عنه فيقوم النكول مقام الاقرار بعد راحة يعني انه خلف ضروري
لا مطلق **قوله** يقطع الحفوة **اقول** الظاهر ان يقال يقطع الحفوة **قوله** ومن هذا
يسمى في علم النظر تغير المدعى **اقول** بل هو تغير الدليل والحمد جواز الاستخلاف **قوله**
وما كان كذلك فهو ما يزل واقراءه **اقول** تقريره لا يطابق المشروح **قوله** اذا
استحق ما ادى بقبضه اه **اقول** كما اذا ادى من الدرام المودعة **قوله** الثاني
لو كان بذلا كان ايجابا اه **اقول** الملازمة ممنوعة ان اريد كان ايجابا من ليل
وان اريد في زعم المدعى فليس بزمه ابتداء واجواب ان المراد هو الاول ولو
لوجب لم يحكم القاضي به فائلا فلا يفتقر بالندرا ولا يحكم فيه القاضي **قوله** بل هو
صحيح كما في حواله **اقول** لم يذكر الكفاية لان الاصح انها ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة
لا الدين تأمل **قوله** وسائر المدانيات **اقول** وفيه تأمل فان قيد ابتداء يدفعه نعم
عن النكار كذلك **قوله** لان باخفه لم ينف وجوب ليمين فيها اه **اقول** هذا جواب
لقله لا يقال الجنيعة ترك الحديث المشوراه واجاب العلامة الكاكي بخبر
من حديث احمد ودبالاجماع فجاء تخفيض سنن لصور بالقيس لم يذكره الشرح

لان المختص بحب ان يكون مقارنا والاجماع ليس كذلك وفيه تأمل **قوله** ولا بد
لا يجري فيها **اقول** اي في الاوصاف **قوله** ووجه ذلك ان البذل في الدين آه **قوله**
لم يخرج الجواب لشرح عن السؤال على ما قرره **قوله** يريد به النكول **اقول** فثبت
قوله والقطع لا يثبت به **اقول** فيه شبهة التناقض والاصوب تفسير فعله بفعل
قوله وفيه نظر لان الاطلاق عن ذلك اه **اقول** فيه بحث فانه لو اطلق لربما
الوسم الى الطلاق بعد الدخول لغلبة بل ولكماله ايضا فقيده به ليعلم حكمه بطريق لا
فانه اذا استخلف قبل تاكم المرفوع اولى كما لا يخفى لكن بقي في قولنا بل كماله
فائلا **قوله** وكذا في النكاح اذا ادعت الصداق لان ذلك دعوى المال ثم ثبت
المال بنكوله ولا يثبت النكاح **اقول** فان قيل يلزم على هذا ان يتحقق للزوم بدو
المكروم قلنا يجوز ان يحكم بثبوت النكاح في حق المهر لا مطلقا على ان المهر
يستلزم النكاح القائم بقاء حال الفرة والطلاق **قوله** قلت البذل لا يجري
فيه كما تقدم **اقول** فبني ان ثبت النكاح عند ما **قوله** فانه يستخلف على النسب
فثبت بل يستخلف على حاصل عند ابي حنيفة فيستخلف بالله ماله في ذلك
المال الذي يدعيه حق نص عليه لا نقا نفقا عن خواهر زاده جوابه ان كلام
الشارح مبني على ما يحكى من ان السبب اذا كان لا يرتفع برفع يكلف على
بالاجماع **قوله** فادعت اخوة حرة **اقول** او ادعى ذلك ذلك **قوله** فان
فيه تحمله على الغير وهو لا يجوز **اقول** لا ظن ان يقول بدله فان البذل لا
فيه كما قاله نقا في صورة دعوى النكاح فان ما ذكر من لتعليل فيه قصور
لان المدعى في صورة دعوى النفقة وامتناع الرجوع في الهبة اذا قال
للمدعى عليه انت ابني مثلا فان المسئلة بحالها وليس فيه تحمیل النسب اما
مذهب الامامين في نفى الاستخلاف اذا ادعى المدعى الاخوة فيقوم بتعليله
من قوله وانما يستخلف فافهم **قوله** ولهذا **اقول** اي لعدم اجواز **قال المهر**
لان في دعواه **اقول** في النهاية اي في اقرار ما انتهى وفيه كلام **قوله** فان
دعواها اه **اقول** فيه ركعة ظاهرا ويندفع باعادة الضمير الى الولائية ولو
في ضمن لمولى والزواج كما في قوله تعالى اعدوا لها **قوله** اذا كان متناع

العقاص قول اي امتنع العقاص لذلك المعنى **قوله** وفيما نحن فيه كذا **قوله**
اي الامتناع لمعنى من جهة من عليه **قوله** لانه لم يصرح بالاقرار **قوله** بل اني فاته
شبهة البدلية او شبهة الانكار وهو الكول **قوله** فاشبهه بخطا **قوله**
في كون الامتناع لمعنى من جهة من عليه **قوله** فان قيل الى قوله حيث ثبت
المال فيها **قوله** اي في السرقة **قوله** اجيب بان المال ثم اصل **قوله** ما يؤخذ من
النهاية **قوله** واذا قصر لم يتعداه **قوله** اي اذا ثبت قصور في ثبوت المال
بان كان كحة فيما شبهته ثم اقول لا يذهب عليك ما في هذا التقرير المقصود
قوله وهو ان يكون مشروعا بطريق المنة اه **قوله** لعل المراد ان يكون شريفا
بقيل يكون المال مشروعا فيه بطريق المنة اه كما يلوح اليه قوله لعدم شبهتها
بخطا **قوله** لعدم شبهتها بخطا **قوله** فانه ما جاء بقدر العقاص من قبل
القاتل ثم اعلم ان الضمير في قوله شبهتها راجع الى صورة في قوله ولم يوجد
في صورة الشهادة **قوله** لو قال اقطع يدي فقطعها لاحتج الصانع **قوله**
ولكن يا ثم فيه **قوله** كما ز قطع يدي من غير ثم **قوله** الاولي ان يقال بجواز
بذل يدي من غير ثم وليس كذلك فيرتبط الجواب بالسؤال فان ضمير لا يباح
عائدا الى البذل على ما يقتضيه كلام المصنف ايضا فالقطع لقطع الخصومة اذا
لم يكن المدعى محملا ليس بمباح واما قوله كالقطع للاكلة فامر بهين فانه
من سبل اسناد الفعل الى السبب لا امر وهو البذل والتشبيه في مجرور
الاباحة **قوله** لانهم لم يحتجوا اليها **قوله** يعني الى الاطراف **قوله** فيثبت
بالشبهة كما لا موال اه **قوله** يعني فيثبت لقطع بالشبهات لكن بقيها بحث
اذ يلزم حينئذ ان ثبت بشهادة رجل وامرأتين مثلا وليس فليس بل
الاصواب ان يقال ان الاطراف لكونها بمنزلة الاموال يصح فيها البذل
اذا كانت هي المدعى والمدعى في السرقة هو المال لا القطع لكون القطع
حقا لله تعالى فلا يستلزم فيه حتى يذل يدي لاندفاع الخصومة فان
مناط التخرج في من المسائل على مذاهب في حنفية وجوان البذل القاطن
وعدم لا ثبوت الشبهة وعدمها فلتسأل ويمكن ان يجاب عن أصل البحث

وهو قولنا فلزم ان ثبت بشهادة رجل وامرأتين بان يقال ان القياس كما
ان يقبل وعدم القبول كحديث الزهري وقد مر في اول الشهادة ثم قول
يمكن البحث في بعض مقدمات الجواب لا قول وهو قولنا لا ثبوت الشبهة وعدمها
قوله والقطع في السرقة خالص حتى لا يتعداه وهو لا يثبت بالشبهات **قوله** يعني
في كون الكول بذلا شبهته لكن فيه بحث فانه لو صرح بالبذل في حقوق الله
لا ثبت القطع ايضا فالاولى طرح الشبهة من لبين والاكتفاء بعدم تأني البذل
قوله وجه ذلك **قوله** يعني وجه الاستحسان **قال المصنف** واذا قال المدعى لي بنية
حاضرة **قوله** ليست المسئلة من باب اليمين فذكر ما هنا استطراد في **قوله** هو
الصحيح **قوله** فيه بحث فان الحكم عليه بالصحة في الكتاب هو التقدير بثلاثة ايام
احراز ما روى عن ابي يوسف فالشرح لا يطابق المشروح وجوابه اظهر من
ان يكتب **فصل في كيفية اليمين والاستحسان قال المصنف** واليمين
بالله **قوله** واليمين متبدل وقوله بالقد خبره **قوله** لكنهم قالوا ان تكلم
اليمين لا يفيضي عليه بالكول **قوله** على ظاهر الرواية وهو الصحيح **قوله** لانه تكلم
عما هو منهى عنه شرعا **قوله** فكيف سوغ للقاضي التكليف لاثان بما هو منهى
شرعا ولعل ذلك لبعض يقول المعنى تزيهني **قوله** وفي الجواب خرج على التقاطع
قوله الباب للسمية والضيم في قوله وفي الجواب راجع الى لعل اليمين **قوله**
فان كان التاكيد التحليف على السبب لا لاجماع **قوله** اي على ظاهر الرواية **قوله** اه
القاضي **قوله** مقول قول **قوله** هذا هو الظاهر **قوله** اي ظاهر الرواية **قوله** يحلف على
السبب لعدم تكرره **قوله** وان اكره الحكم **قوله** والالة مطلقا **قوله** اي كافتة
سنة **قوله** وعليها بالردة والحق **قوله** اذا تكررت على سنة فعلى الحق
اولي فلان يريد ان هذا التعديل لا ياسب قوله مطلقا **قوله** واذا ادعت لمثبتة
النفقة اه **قوله** وفي الثانية في باب اليمين امرأة ادعت على زوجها انه طلقها
بعد الدخول وعليه نفقة الحق فانكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك
تسليم النفقة اليها الا اذا ادعت المرأة فقوله انه من صحاب الحديث
يريد انه لا نفقة للمبتوت ولو خلف على المحصل يحلف بآية على زعمه فيحلف

الله على السبب لئلا يطلعا بعد الدخول انتهى فاقول فلا يخفى عليك من
 المخالفة بين هذا والمذكور في الكتاب ويجوز ان يقال ما في الحاشية فيما اذا
 لم يعلم الله سبب الزوج وما في الهداية والشروح فيما اذا علم كما يفهم
 من قوله والزوج من لا يرا ما قال المصنف وهذا قول ابي حنيفة ومحمد **قول**
 في التحليف على الحاصل وليس معناه ان التحليف على الحاصل في جميع الامور
 المذكورة قول ابي حنيفة حتى يفرض بانه مخالف لما سبق من انه لا يحلف
 في الكحل عنه ولو سلم فيجوز ان يكون بناء على قولهما كما في المارعة فثبت
قال المصنف فثبت تحليف على السبب للجماع **اقول** في باب اليمين من فتاوى
 حان ما يخالفه واجعه وتبرق في دفعه **قوله** يحلف على البتات بالله ما لا ينفي
اقول لظاهر ان يحلف على الحاصل بالله ما عليك حق الرد فان باحلف على
 السبب يتفرز البايع اذ قد يبرئ المشتري عن العيب **قوله** وفي صورة النقص
 يدعي العلم **اقول** غير مسلم في الرد بالعيب **قال المصنف** لا علم له بما صنع المورث
 فلا يحلف على البتات **اقول** قال الريتي اخذ من النهاية ثم في كل موضع وجب
 اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالكنول
 ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب فيه اليمين على العلم فحلف على البتات
 يعتبر حتى يسقط عنه اليمين على العلم ويقضي عليه اذا نكل لان الحلف على البتات
 اكد فغير مطلقا بخلاف العكس انتهى فثبت اما اوله فلان قوله لا يقضي
 عليه بالكنول ولا يسقط اليمين عنه ليس كما ينبغي بل اللائق ان يقضي بالكنول
 فانه اذا نكل عن الحلف على العلم ففي الحلف على البتات اولى واجواب المنع كونه
 ان يكون كونه لعلمه بعدم فائق اليمين على العلم فلا يحلف حذرا عن التكرار
 فليست اولى واما ثانيا فلان قوله ويقضي عليه اذا نكل محمل ما لم يفتأ
 عليه كيف يقضي عليه اذا نكل **قوله** فلما خرج المقداد قال عثمان لعمر بن الخطاب
 انها كانت سبعة آلاف الى آخره **اقول** فيه نظر فانه اذ قصاه اربعة آلاف
 كيف قال عثمان انها كانت سبعة آلاف ثم ان القصة ليست مما نحن بصدد
 اذ ليس فيها الا الكنول لا الافتداد والمسلم والله اعلم بالصواب

باب الخلف قال المصنف لان في الجاني لا يخرج من الدعوى **اقول** ولو
 ظاهرا فلا يخالف لما سجي بعد اسطر لان المشتري لا يدعي شيئا اه اذ المراد
 لا يدعي ادعاء معنويا وبه يندفع ما عسى يقال كيف يقبل بنية المشتري بعد القبض
 وهو ليس بمندفع والبنية على المدعي فانه ان اريد انه ليس بمندفع حقيقة فسلم ولا
 يفيد لانه يسمع بنية المدعي صورة فيسلم كما لا يخفى **قال المصنف** ولا تعارض في
 الزيادة **اقول** فيه شيء جوابه لا يخفى **قوله** ومن جهة فيه **اقول** انت اسم لشارة
 باعتبار الجواز وعلى تأويل القول بالمقالة **قال المصنف** لان البايع في زيادة الممن
 والمشتري يكره **اقول** ذكر الضمير راجع الى الزيادة لا كتابة لتذكير من لمضاه
 اليه ولو جوه اخرى **قوله** ولعل ان يقول هذا الحديث مخالف للمشهور فان لم
 يكن مشهورا **اقول** قال في النهاية والحديث صحيح مشهور **قوله** لعموم المشهور
اقول فيطلب المخلص ويصح بينهما ما يمكن على ما بين في الاصول وذلك يحل المشهور
 على ما عدا اختلاف المتبايعين **قوله** او يتجاره فان ولا نرجح **اقول** فهو معمول به
 فيما عدا محل النزاع وهذا الحديث ليس كذلك **قال المصنف** وكان ابو يوسف
 الى قوله واقل فائدة تقديم **اقول** وقد ترقبيل فضل التوكيل بشري نفس العبد
 ما يمكن ان يكون جوابا عن تمسك بهذا الحديث **قوله** وفيه نظر لان ذلك لا ينافي
 التأكيد **اقول** واجواب ان اخرج الاشياء الى التأكيد امر الم لا يظم موقعه
 علوقه فاذ اقرر في التحليف به على النفي دل على ذكره دلالة واضحة
 ولو سلم فقول المصنف والاصح دون والاصح للشارة اليه فثبت فانه يجوز
 ان يقال قوله ذلك لشارة الى قوله لان الايمان وصنعت للنفي اه فان
 الوضع للنفي لا ينافي التأكيد بالاثبات كما ان الوضع للاثبات لا ينافي التأكيد
 بالنفي فانه يقول الشاهد اشبه ان فلانا وهذا وارثه ولا نعلم له وارثا غيره
 هذا في شرح الاتفاق وفيه نظر فان تعرضه لحديث القصة وعدم الاكتفاء
 بالعتس على البيئات لرفع هذا الكلام مع ان قولهم لا نعلم له وارثا غيره في معنى
 الاثبات حيث ثبت به استحقاق المشهود له بجميع الزكاة **قوله** واذا اختلفا في الا
 في اصله او قدره **اقول** الضمير اصله وفي قدره راجع الى الاجل **قوله** فلا يخالف



بينهما والقول قول لبايع **اقول** ليس بسد يد لانه قد يكون القول قول المشتري
اذا كان منكرا كما اذا كان مدعي الخيار هو البايع **قوله** فان الثمن يزداد عند
زيادة الاجل آه **اقول** فيصير الاجل كالرذاة حيث يزداد عدد الثمن بها فلا
يرد ان الاجل على ما ذكره يكون كالقدر **قوله** فيما يتم به العقد **اقول** يدل عليه
عنون المتبايعان **قوله** والوصف لا يغير في الموصوف **اقول** مبني على الفرق
بين الوصف والعارض **قوله** والحكم باستيفاء **اقول** الظاهر في استيفاء **قوله**
بعض الثمن كذلك لان بالغداه اه **اقول** الضمير في قوله بالغداه راجع الى بعض
قوله لبايع ما يحصل ثما **اقول** فيه شيء يجوز دفعه بارجاع ضمير بالغداه الى الاستيفاء
قوله ثم اختلفا لم تحيا لفا **اقول** يعني ثم اختلفا في قدر الثمن **قوله** اجاب بقوله
وانه لفي التحالف فيقد دفع زيادة الثمن آه **اقول** فان قيل دفع زيادة الثمن
المدعاه حلف المشتري ليس الا قلنا اذا حلف البايع بعد حلف المشتري فسخ
على القصة ويندفع الزيادة المدعاه **قوله** بالكنول **اقول** اي بكنول المشتري وقوله
بالكنول متعلق بزيادة في قوله يدفع عن المشتري زيادة الثمن **قوله** واذا حلف
البايع **اقول** يعني بعد حلف المشتري **قوله** والابن حفيظه وابي يوسف ان لا
العتلى والعقلى يفصل بينهما فالحاق احدهما بالآخر جمع بين امرين حكم الشرع بهما
بينهما اه **قوله** انت خير بان الفصل بينهما سوال القياس على ما ذكره لا الدليل
العتلى **قوله** وكذلك قوله عليه السلام والسلمة قائمه اه **اقول** فيه تأمل فان
الفضل لا يفهم الا بطريق المعنوم وهو ليس بحجة شرعية فلا يلزم من لا يحاق
فساد الوضع **قوله** ولا كذلك بعد هلاكها **اقول** لظهور انه لا يعود كل منهما الى
راس ما له **قوله** اي سلمنا ذلك لكن لا يفرنا اه **اقول** قال العلامة الزيلعي في باب
المراجعة ولا معنى لقوله ان كل واحد منهما يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر فان
العقد لا يختلف باختلاف قدر الثمن من جنس واحد الا يرى ان الوكيل
بالبيع بالبيع بالعين وان البيع بالبيع بالعين بالزيادة في الثمن و
بجسمائه بانحطاطه وفيه تأمل فان التوكيل بالبيع بالبيع يجوز له البيع بالعين
ولا كما سبق تفصيله ولا يلزم منه اتحاد البيعين **قال المص** وانما يراعى

من لفائدة ما يوجب العقد **اقول** فيه تأمل **قوله** ومعناه ان المراءى من لفائدة
فيه بحث لانه ان اراد ان المراءى من فائدة التحالف لا يستقيم قوله ما يكون من
موجبات العقد وهو ظاهر وان اراد المراءى فائدة العقد فليس الكلام فيه
بل في فائدة التحالف قليلا وجوابه اما نحنا را لا قول وعدم اسعاقته قوله
منوع **قوله** فانه من موجبات الكنول **اقول** لعل المراد كنول البايع لظهور انه
موجب كنول المشتري لكن فيه تأمل فان الظاهر انه موجب حلف المشتري
كحلف يكون من موجبات الكنول فانه اذا لم يسجل احد سجال حلف كل منهما يحصل
ودفع الزيادة المدعاه وجوابه انه مبني على التزل وارضا العنان للمخصص لكنه
قال في تقرير محمد والشافعي واذا حلف البايع انه دفع الزيادة **قوله** والكنول
من موجبات التحالف **اقول** فيه بحث **قوله** فلا يترك به ما هو من موجباته اه **قوله**
فيه ان ملك المبيع وقبضه باق على حاله على تقدير التحالف غايته انه يملكه بالقبضة
فلا يلزم ترك موجب العقد به **قوله** وليس من موجبات العقد **قوله** بل من
فانه تبين بالتحالف فساد على اثر في الدرس السابق وموجب العقد
الفسخ **قوله** والكتاب نه ثبت بالبض على خلاف القياس **قوله** فيه تأمل فاقبل
القبض على وفاق القياس **قوله** بل بطريق تصديق المشتري قوله **اقول** الضمير
في قوله راجع الى المشتري **قوله** لما قال شيخ الاسلام انه لو كان بطريق الصلح
كان متعلقا بمشيئتهما **اقول** فيه ان احدا مني يكون متعلقا بمشيئتهما البتة وانما له
لا يتعلق بمشيئة المشتري اخذ باقرب من ثمن المالك **قوله** قبل والصحيح هو
الثاني لان البايع لا يترك من ثمن الميت شيئا مما اقربه المشتري اما يترك ثمن
الزيادة **اقول** القائل صاحب النهاية وفيه بحث لانه يجوز ان يكون المالك فتيمة
شيئا قليلا لصغره او كونه مريضا او موقفا ويكثر الرغبات في الحي وزيادته
فرضي البايع ان ياخذ صلحا عن جميع ما ادعاه طمعا في زيادة قيمة الحي فانه لو
الصلح لا يعطيه المشتري الحي اذا القول قوله مع ميمه فاقبل **قوله** قول المشتري في
المالك **اقول** اي في حصة قيمته **قوله** والكتاب ان هلاك البعض اه **اقول** ان
بان المقسم عليه عند محمد ليس لعيته حتى يلزم ذلك عليه والظاهر ان التعليل

لابي حنيفة الجواب عن ابي يوسف لما قال في التنازع **قوله** فكان استيفاء بعض
 النفقة كملك احد العبدين وفيه التحالف عند ابي حنيفة **قوله** ايضا يعني
 كصاحبيه ثم الضمير في قوله فيه راجع الى استيفاء بعض النفقة **قوله** لا يتعد
 البتة **قوله** فيه تأمل فان حصته الباقي لعلم بالحز والظن وذلك مجمل في المقسم
قوله والثاني ينبغي الاحتياط بالادلة **قوله** هذا معطوف على تقدم بحصة
 اسطر وهو قوله ان احد الدليلين المذكورين في المتن لا ثابت المدعى نفى الصلح
قوله وهذا ليس بصحيح لان المشتري لو حلف بالله ما اشترت العاقبة بحصة
 من الثمن الذي يدعيه البائع حلف وكان صادقا **قوله** لا يجوز ان يخلف
 ان حصته ليست بالف والبائع ان حصته ليست بنحوه ولا يرد ما يقال لكن
 ان يقال بل يرد ايضا فان ما يخص كل واحد منهما لا يعرف الا بالحدس والظن
 كل منهما على اليقين لا النقص **قوله** دل على ذلك مسائل الزيادات **قوله** في باب
 الزيادة في البيع من كتاب البيوع **قوله** وهو التحالف **قوله** وهو راجع الى
 ما في قوله ما يوجب الفسخ **قوله** اما في النجى **قوله** اي ما كون التحالف موجبا لفسخ
 في النجى **قوله** لكان الملك **قوله** اي الملك الذي هو مانع **قوله** لم يتعد اعتبارها
 من لوازم الفسخ **قوله** اي من روافده وتوابعه ليس المراد اللزوم الميراثي
 ثم قول قال محمد فباي ذلك وجد عيبا يريده بحصته من الثمن فالعيب ان كان مما
 يوجب الفسخ لم يصح قوله ان فيما ذكر من المسائل لم يتحقق ما يوجب لفسخ فيما
 مقصود بال عقد وان لم يكن مما يوجب يحتاج الى الفرق بين ما في الزيادات و
 المسئلة المنقولة من مجموع الاصل اذ قد اعتبر فيها قية الملك يوم القبض كما
 صح في النهاية **قوله** فبني الايمان على حقيقة الحال لا يلزم الاقدام على التمسك
قوله لا يخفى عليك ان العمة تعرف بالحز والظن ولو حلف يلزم الاقدام
 على المبين بجملته **قوله** لانه مكر حقيقة اذ هو علم بحال نفسه **قوله** فيه شي **قال** المصنف
 ولو قضى البائع بعد الاقالة **قوله** فان قيل الاقالة بيع عند ابي يوسف
 يكون تناولا للفسخ فنحن ان جرى التحالف عنده بعد قبض البائع ايضا فلما
 لما وقع الخلاف لا تناوله النص لو ارد في البيع المطلق للشبهة فليست

قوله لما يدعيه الاخر **قوله** وهو العقد كما مر **قوله** لان فائدة التحالف الفسخ
 لقوله صلى الله عليه وسلم تحالفوا وتزادوا لكن بقي منها بحث لانه ان اراد كل
 ممنوع والسند التحالف اذا اختلفا في المهر وان اراد جريا فسلم ولا يفيق
 وجوابه يعلم من تعميل الاختلاف في المهر فافهم **قوله** وهلك قبل التسليم الى
 رب السلم لا يرتفع الاقالة **قوله** يعني ان يرتفع من هنا **قوله** واحب ان لا يقال
 في السلم **قوله** فيه ان محمدا يرى النص معلولا وذلك لتعجيل جاريها فان كان
 منها مدعى عقدا غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر نكره وسجى جوابه في
 الاختلاف في الاجارة **قال** المصنف **قوله** اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعت المرأة
قوله قال الكل الدين وان لم يكن اقل فالبيعة للزوج لانها مثبتة بالخطبة
 لا مثبتة بشيئا لثبوت ما ادعت بشهادة مهر المثل انتهى قال الامام الترمذي في
 بنيتها او لانها مثبتة لزيادة انتهى ولا يخفى عليك ان اطلاق القدوري
 لا يلزم هذا القول فقول المصنف ومعه اه محل كلام **قال** المصنف وسقوط اعتبار ما
قوله لو سقط اعتبار ما بالتحالف لكان الواجب في الصور الخمسة المثل
 لظهور ان في الحكم اعتبار التسمية فليست بل وجوابه ان المرأة مواخذة بقوله **قوله**
 وذكر في بعض الشروح **قوله** يعني غاية البيان **قوله** وقول ان اراد بقوله هو
 الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام **قوله** فيه بحث **قوله** ويمكن ان يجاب
 بان مهر المثل امر معلوم ثابت يقين اه **قوله** فيه شي ظاهر بل الفارق ان المهر
 الاصل في باب النكاح هو مهر المثل بخلاف البيع فان الاصل فيه هو الثمن المسمى
قوله في باب المهر **قوله** متعلق بما سبق من قوله كما ذكرناه وذكرنا خلافا في
 يوسف اه **قوله** مثل ان يدعي هذا شهر بعشرين وذلك شهرين بعشرة **قوله**
 قوله هذا اشارة الى المجرى وقوله ذاك اشارة الى المستاجر **قوله** يقبل الفسخ
قوله والاجارة بعد الاستيفاء لا يقبل الفسخ **قوله** واجب ولا على الاخر **قوله**
 فهو السابق النكاح **قوله** فهو السابق النكاح فليست به **قوله** مع تعجيل فائت للقول
 ايضا **قوله** لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة **قوله** لكن يتوقف على قبضها
 فيتمتع قبله كيف ولو صح ما ذكره لم يكن المجرى في معنى البائع اذ لا ينكر حينئذ وجوب

تسليم المعقود عليه بما عين من الاجرة فلا يستقيم هذا خلف **قال المصنف** لان
المعقود عليه التحالف عندهما وكذا على اصل محمد **واقول** لم يستدل على عدم
التحالف بعد الاستيفاء بكونه على خلاف القياس بعد القبض كما سبق مع انه المكسب
لتعليل المسئلة السابقة فلا يتم مذهب محمد فانه يرى المرض معلولا بعد القبض على
ما مر فليست **قول** سمي بذلك لانها بقي احكاما **واقول** يعني انما سمي بالوقاية لانها بقي
احكاما **قول** قال الامام النعماني الا اذا كان الرجل صابغا **واقول** قال الرقي
الا اذا كان الزوج بيع من الاشياء فلا يكون القول قولها لتعارض الطائفتين
انتي بل يكون القول قوله في ذلك انتي بل يكون لقول قولها مع بعضها **قول** لان
بهما هو بالاستعمال **واقول** فيه تأمل فاما لم نشأ استعمال في متاع البيت
ايضا بل استد لنا على الاستعمال بالصلاحيات مع ان المرأة وما في يديها في الزود
وهنا الامارات في ايديهما على السواء ثم اعلم ان الضمير في قوله لان المراد به الرجوع
الى الاختصاص في قوله ولم يخرج بالاختصاص **قول** فلا تعارض بينهما **قول** يعني
ان يخفى بالمشكل والانتقاص ما يصلح المرأة **فصل فيمن لا يكون خصما**
قول لا من حيث التقصد الاصل **واقول** كما يشهد العنوان **قول** وقال ابن شبره الى
قوله وقال ابن ليلى **واقول** في القاموس البشرية بالضم السخرة وما انتشر من اجل
والغزل قال العلامة الاتقاني ابن ابى ليلى وابن شبره من فقهاء التابعين
بالكون ولد عبد الله بن شبره سنة اثنتين وسبعين من الهجرة ومات سنة
اربع واربعين ومائة ومحمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى قاضي الكوفة ولد سنة
اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا في كتاب طبقات الفقهاء
انتي **قول** وقيل لقب بذلك لوجه المحنة اه **واقول** الايداع والرسن والغضب
والاجارة والاعارة **قول** وجه ظاهر الرواية اه **واقول** فيه انه لم يثبت ما ذكره
رواية غير ظاهرة عن اصحابنا نعم ما ذكره عن ابى يوسف خلاف ظاهر الرواية عنه
به عليه في النهاية وغيره فكان الاليق بهذا الشارح ان يثبت ايضا **قول** و
سابقا الثاني على الاول منوع لانها كذا عنه **واقول** فيها اذا كان المدعي وفعلا على حد
التعريف او شرابا باختيار ولا خيار للبائع فاقام ذوال اليد البينة على ان المتسما

او المشتري او دعه **قول** كالمكيل بنقل المرأة **واقول** في صلاح السند للسندية كلام
لا يخفى لعدم ما لغة للمقدمة المنوعة وجوابه انه نظير لا تمثيل لانها كالمكيل
فليست **قول** ولكن سلمنا البتة اه **واقول** فيه بحث **قول** لكن المقصود المدعي
باقامة البينة ليس اثبات الملك للعائنه فما مقصوده اثباته ان يرد يد حافظة
لا يد حصة فيكون ذلك ضميا ولا معتبر فيه **واقول** فنقول اثبات الملك للعائنه بدو
حضم معتزاه ان اريد اثبات الملك له فقد افسد ولا يفترنا وان اريد اثباته ضميا
فلانك تم المراد من الضمني خلاف القصد والمراد بذلك في قوله فيكون ذلك
ضمينا اثبات الملك للعائنه فحصل المعنى فيكون اثبات الملك للعائنه ضميا ولا يعتبر
قول وهو غير معهود في الشرع **واقول** قد سبق في اول كتاب المدعي ان اليد لا تثبت
في العطار الا بالبنية ولا يعتبر اقرار المدعي عليه باليد **قال المصنف** واخره شهوده
واقول اي شهود المدعي فالصافه للملابسة او شهود المدعي عليه ولا يخلو عن
قول لانه دليل الملك لا انه يحتمل غيره **واقول** الضمير في قوله غيره راجع الى الملك **قول** و
لهذا صحت الدعوى **واقول** اي دعوى الفعل **قول** اجيب ان وجهه انه اذا جعل خصما الى
واقول بان جعل سارقا ثم قول فيه بحث فانه ان اراد ان في ذلك جعله سارقا
في حق القطع فليس كذلك وانما يلزم ذلك ان لو قال المدعي سرقة ولما قال
سرق على باب المحمول وشهد شهوده كذلك لم يظهر كون ذى اليد سارقا لاحتمال
كون السارق غيره وانما يعارض ذى اليد منه واحد وديدرى بالشبهة فليد
لا حاجة الى ما ذكره في معرض الجواب مع ان فيه ما لا يخفى **قول** ان ظهر سرقة
واقول اي سرق العين باقرار ذى اليد او غيره **قال المصنف** الا ان يقم البينة ان فلا
وكله **واقول** فان قيل يلزم حمله الحكم على العائنه وكلمة قلنا لاحمد ذوقه
ما يدعي على العائنه وهو لتوكيل سبب لما يدعي على المحضر وهو التسليم وقد مر
قبيل باب الحكيم انه يجوز فليراجع **باب يدعي ارجان** **قول** بمنزلة الاتحاف
في ايجاب بحث **واقول** قوله في ايجاب متعلق بقوله بمنزلة **قول** ولان كذا جازما
يبقى **واقول** فيه بحث فان الكذب هو عدم مطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقة
كلام احد النفس الامر من اجل الواضحات فكيف يمنع وليس فيما ذكره في معرض

السند ما يدفع ذلك كما لا يخفى والجواب ان المانع عن قبول الشهادة هو كونه
شرعاً وهو مفقود هنا والالزام اجتماع الشهادة وتكذيبها شرعاً فالذي لا
الشارح هو الكذب لشرعي فليتأمل **قوله** فكانت لشهادتان صحيحتين **قوله** يعني
شرعاً **قوله** وان اقاماه **قوله** الاظهر ان يقرر سكتا وان اقاماه فان ارتجى
وكان تاريخ احد هما اسبق كان سواولى وان لم يورثا واستوى تاريخهما
مع احد مما قبض كالدخول بها ونقلها الى منزله كان سواولى وان لم يوجد شيء من
ذلك يرجع الى تصديق المرأة وانما قلنا الاظهر ذلك كما لا يخفى عليك في تقرير الشارح
من الاطلاق والانتشار قال لا اتفاق في نقلها عن فضول الاسترواشي وان
احدهما ولم يورث الاخر فضا حبل التاريخ اولى انتهى والظاهر ان يقيده **قوله** ان
اريخ احد هما بلايد ولا اقرار ولا افضا حبل اليد والاقرار اولى **قوله** فان كان
ذلك ففي المرأة **قوله** ولا يعتبر قولها وتقد يقيدها **قوله** وان لم يكن ذلك **قوله** معطوف
على قوله فان كان ذلك وقوله ذلك اشارة الى قوله فاما ان يكون في بيت
او دخل بها **قوله** وان لم يذكر تاريخا **قوله** واستوى تاريخهما **قوله** والجواب ان
ذلك بما يعتبره **قوله** اشارة بقوله ذلك الى قوله يجوز ان الاول طلقها **قوله**
لان شرط العقد الذي يدعيه **قوله** الظاهر ان المراد من شرط العقد هو الرضا
وقد تغير لانه ما رضى بالعقد لا يسلم له كل المبيع واذا لم يسلم احتل رضاءه بتغير
الصفة فليست برضا صريح به العلامة الكاكي وفيه قول المصنف فلعن رغبة في ملك
الكل وايضا الاتحاد وصف للعقد فكيف يكون شرطه **قوله** اجيب انهم لم يشهدوا
بكونها في وقت واحد **قوله** فيه بحث فانها اذا شهدا بكونهما في وقت
واحد فالجواب ذلك ايضا وسجي من الشارح في الصحيفة الثانية من لو في
الآتي قال لا اتفاقنا قلنا عن مبسوط شيخ الاسلام ابي بكر المعوض بخلاف
راؤه فان ادعى الشراء من واحد والعين في يد ثالث ولم يورثا او
ارثا وتاريخهما على السواء فانه يقتضي لدار بينهما نصفين ثم يخرج كل واحد منهما
ان شاء اخذ نصفها بنصف الثمن وان شاء ترك فالجواب لشارح لا يفي
بدفع ما اذا ورد عليه فليتأمل وقوله حيث يكون له ان يأخذ الجميع يشير الى

ان الخيار **قوله** والافصح ان ينبغي ان يقول حيث يأخذ الجميع ولا بعد حمل
المص على المشاكلة **قوله** وذكر بعض الشارحين **قوله** اراد الاتفاق في **قوله** وبينة
غير القابض قد يكون بما سمع ليد **قوله** اذا كان شهدا بتم بالشراء المقدم **قوله**
وقد لا يكون اذا كان المشهود به شراء المتأخر اثبات الملك الى الملك
المطلق فاجتمع في حق الباعين سنة الخيار وذو اليد اي على الملك المطلق
قوله وهما ليس كذلك **قوله** لا اتفاقهما على ان الملك كان للبائع **قوله** وقوله لما
بيانا اشارة الى قوله لان تمكنه من قبضه يدل اه **قوله** لا بد من التأويل انه هل
هنا حقيقة المبني على مقدمتين بل الظاهر اشارة الى قوله لا ينقض اليد الثانية
بالتك لان قوله لان الصريح اه يؤيد الاول **قوله** ولان الشراء مثبت الملك
والهبة لا مثبت الا بالقبض فكان الشراء والهبة ثابتين معا اه **قوله** بل ثبت
الشراء مع القبض اذا كانت ايضا فالى اقرب لا وفاقا على ما مرنا فلا ثبت
مطلوبه الذي هو سبق ملك مدعي الشراء هذا والظاهر ان قوله ولا ثبت
الملك بنفسه دليل اخر لكون الشراء اقوى لالكونه اولى فافهم بشبه ذلك
قوله في دليل المسئلة الآية لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما عقد
معاوضة مثبت ملك بنفسه كما لا يخفى **قوله** دون الهبة لتوقفها على القبض
قوله فكان ملك مدعي الشراء سابقا **قوله** المص واذا ادعى احد هما قبضها
عوضا عن هبته والاخر الشراء فكذا جواب المسئلة لمدين الدليلين بعينهما
قوله وتقرره ان ترجيح بالضرورة ترجيح ما يرجع الى المال **قوله** لا ترجح ما يرجع
الى المال بل المرجح انما يكون بمعنى قائم في الحال **قوله** اذ للزوج عبارة عن عدم
صح الرجوع في المستقبل **قوله** فان قيل ظهور الاثر في ثانی الحال فما بالقوة
العقد في الحال مثبت المطلوب قلنا لانهم لم يحصلوا الاجر للمتصدق وهو
كحصول العوض للواهب فامل **قوله** وعند اختلاف العقدين لا يجوز الهبة **قوله**
اريد بالهبة ما يعم الصدقة على سبيل عموم الحجاز **قوله** فان قدما النكاح اه
قوله كيف يقدم اذا رثا وتاريخهما على السواء وتخصيص بخلاف ما اذا
لم يورثا خلاف الظاهر من تقريره ويمكن ان يقال معنى الشهادة على التاخير

المحدثين ان يقولوا مثلاً كان العقد في اول النظر من اليوم الغدا في والظاهر
انه يسع فيه العقود المتعددة على التقدم والتأخر اذ لم نر شأ من شئ
على وقت مضيق لا يسع فيه عقدين اثنين وبه يظهر الجواب عن السؤال
المذكور في راس الصفحة السابقة بوجه آخر **قوله** وذكر في الاسرار جواب
ابن يوسف ما قال عن محمد ربهما انه ان المقصود من ذكر السبب ملك
العين والنكاح اذا تأخر لم يوجب ملك المسمى **قوله** فيه بحث اذ لا يندفع به
ما ذكر محمد فانه اذا تأخر النكاح ثبت ملك لعين في المسمى لمدعي الشراء
ومعنى ولمدعيه لمعنى فوجد العمل باليتين بعد الامكان بخلاف ما اذا
سويا **قال المصنف** لو ادعى الشراء من واحد معناه من غير صاحب اليد واقا
البنية على تاريخين فالاول **قوله** قال العلامة الكاكي تعالى صاحب البنية
وفي هذا الحكم لا يتفاوت ان يكون بايعهما واحداً واثنين لما ان صاحب
التاريخ الاقدم اولى واما يتفاوت الحكم بينهما فيما اذا وقت اخذ في
ولم يوقت الاخرى على ما ذكر بعد هذا بقوله بخلاف ما اذا كان البايع
واحداً انتهى قال العلامة النسفي في الكافي وان ادعى الشراء من واحد
ولم يورثا وارثا تاريخاً واحداً فهو بينهما نصفان لا ستوانهما في البعثة
وان ارثا واحداً هما اسبق تاريخا يقضي لاسبقهما تاريخا اتفاقاً بخلاف
مالو ادعى الشراء من رجلين لانهما شبا ان الملك لبايعهما ولا تاريخ لملك
البايعين فالتاريخ ملكه لا يعتد به وصار كأنهما حضرا واقا ما البنية على الملك
بما تاريخ فيكون بينهما انتهى وسكت في الكفاية وشرح الكثر ليرى ثم قال
في الكفاية الاسبق اولى رواية واحدة فيما اذا كان البايع واحداً
وفيما اذا كان البايع اثنين اختلفت روايات الكتب فما ذكر في الكتاب
يشير الى انه لا بركة لسبق التاريخ والمبسوط ما يدل على ان اسبق التاريخ
اولى في ذلك ايضا انتهى فظهر ان ما في النهاية ومعراج الدرر مبنى على رواية
وما في الكافي والكفاية وشرح الكثر على رواية اخرى وهو مختار صاحب البنية
ايضا على ما يشير اليه كلامه الا ان في الدليل الذي ذكره على عدم اعتبار سبق

في ذلك بحثا فان بينه مدعي الاسبق ثبت لبايعه ملكا سابقا اذا
احد مدعي الملك المطلق تاريخا اقدم فهو اولى فليتأمل بقوله ولا
تاريخ لملك البايعين غير طاهر بل الطاهر خلافة حيث يتضمن ثبات تاريخ
ملك مدعين اثبات ملك لبايعين **قال المصنف** وان اقام كل واحد منهما
البينة على الشراء من آخر وذكر تاريخا فيما سواه **قوله** قال الرزيعي حتى
يكون بينهما بضعين سوا كان تاريخا اقدم او لم يكن انتهى قال
الاتقي في تاريخا واحدا وان كان تاريخا اقدم اسبق كان
اولى على قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف آخر وهو قول محمد في رواية
ابي حنيفة وحمهم الله وعلى قول ابي يوسف الاول يقضي بينهما انتهى
ولا يخفى ان المدعى بين لكلامين فقيل في دفعه ان الكلام مبني على
روايتين فما في رواية البيان مبني على رواية وما ذكره الرزيعي فهو كذا
يشير اليه كلام المداية مبني على رواية اخرى فليست بروايت خير بان
من دليل صاحب المداية خلاف ذلك **قوله** قيل لا يتفاوت **قوله** القفا
صاحب النهاية **قوله** ليس فيه زيادة فائدة اه **قوله** فائدة دفع توهم
الكرار في كلام القدوري **قوله** ورتب عليه الاحكام **قوله** الى هنا كلام
النهاية مع تغير لسير **قوله** لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك
اي ملك بايعه فانه يرجع الى دعوى الملك المطلق لبايعها وتوقيت احدهما
في الملك المطلق لا يفيد الاولية لما سبق انفا وسجي ايضا **قوله** لا
الثابت بالبنية كالثابت عينا **قوله** بل الحق تيممه بقولنا لان الشراء
حادث فضا في اقرب لا وقتا اذ لم يبين وقت فمؤخر شراء غير المؤخر
كلما الا اذا تبين اه فلا يرد حمدا سواه المصد ربقوله ولعل ان يقول
فليتأمل **قوله** يجوز ان يقال من ثبت له الملك اه **قوله** يعني في المستلزم
قوله لان البايع اذا كان واحدا كان التعاقد ضروريا **قوله** فيه بحث
جواز ان بيع وكيلاه لشخصين في زمان واحد كما اشار اليه صاحب
النهاية **قوله** وملك غيره مشكوك ان تأخر **قوله** اي ان تأخر الملك

والمراد سببه اعني الشراء فيقوله نوع من الاستخدام **قول** وان تقدم ملك
اقول لكن لم يملك الوقت لانه لم يلق الملك من جهة **قول** فرج بالوقت
اقول فيه تأمل فان الملك لم ينع له الوقت مشكوك ايضا لما ذكره
فكيف يصلح الوقت مرجح **قول** جازان بيقعا معا **قول** فيه بحث ولا
يتصور ان يملك الشخصان عينا واحدة في زمان واحد حتى يتصور وقوع
البيعين معا وجوابه ان لم ندع صحة البيعين معا كما اذا وقع على العاين
فلا يضر ما ذكرت **قول** لان البيعتين قامتا على مطلق الملك **قول** فاعمل
لقوله وعنه انه لا يقبل بنية ذي اليداه وقوله عنه يعني عن محمد رحمه الله **قول**
فكان التقدم والتأخر سواء **اقول** يحتاج الى البيان **قول** انما يقبل اذا
تضمنت معنى الدفع لما مر **اقول** انفا **قول** والا لازم سلسلة الاول **اقول**
وجوز ان يكون النكته لابي خيفه ووجه محمد غير مذكورهما وقوله لهما
من قبل يخرج منها اللؤلؤ والمرجان **قول** واجيب بان ذلك **اقول** فيه
بحث فان اولوية الخارج على قوله الآخر الذي لا يعتبر فيه التاخر يخرج
عليه لعلامة الاتفاق في غاية البيان فراجع **قال المصنف** قال محمد الذي اطلق
اولي **اقول** هذا قول الاول الذي يعتبر فيه سبق التاخر على ما ذكره
الاتفاق فاعلم انت وقال الاتفاق في ما على قول الآخر يجب ان يقضي
لصنفين ثم اعلم ان سبق التاخر قد يكون من حيث النص وقد يكون
من حيث المعنى فابو خيفة انما يعتبر سبق من حيث النص ومحمد على قول الاول
يعتبر سبق المعنى ايضا فليقال **قول** فكان ملكا لاسل **قول** الظاهر ان يقال
فكان ملكا من لاصل **قول** لاشت بها استحقاق الملك لثابت للخارج بوجه
اقول فلا يكون قوله اكثر استحقاقا بمعنى التفصيل ثم اعلم ان قوله بوجه ما
متعلق بقوله الثابت **قول** ووجه الاستحسان **اقول** فيه بحث اذا لم يظهر فيما
ذكره من وجه الاستحسان ما يصلح ان يكون جوابا عن وجه القياس فليقال
قول لان نيته في نفسه لا مردافعة **اقول** فان قيل ما الفرق بينه وبين ما
اذ لم يكن لذي اليد بنية على يد اع الغائب عنه حتى قضى لقاضي به للندعي

ثم وجد ذواليد بنية على لا يداع لا تتمع والقضاء للندعي ماض والكيل له
ذكره جاز فيه قلت ما امكن ينبغي ان يصان القضاء عن لبطلان وحفظ
الحقوق عن التوى وفي مسئلة لا يداع ذلك فان الغائب اذا جازوا
بنية يحكم له بخلاف ما نحن فيه **قول** كسلة كوفه ومكة **اقول** يعني في التساوي
قول ليست بمعانة الانفصال **قول** يعني لا يلزم فيها معانة الانفصال
المصنف وان يكرر قضى به للخارج **اقول** فيه ان الشراء سبب تكرر مع ان نيته
في اليد اولي فلا بد من لفرق **قال المصنف** بمزلة الملك المطلق **اقول**
قال في النهاية والمعنى فيه ان الثوب الذي يشيع مرة بعد مرة يجوز ان
يصير لذي اليد بالبيع ثم يخضبه الخارج مرة وينقصه وينسجه مرة اخرى
فيصير ملكا له بهذا السبب بعد ما كان ملكا لذي اليد فكان بمعنى ذي
الملك المطلق من هذا الوجه انتهى فيه بحث ما اول فلان السبب
حكمه كما سجي بعد اسطر واما ثانيا فلانه يلزم نقص اليد الثابتة بالشك
قول كان ذا اليد قد اشترا ما من خارج وقبض ثم باع ولم يقبض **اقول**
يعني ولم يقبض الخارج **قول** ولان السبب ميراد حكمه وهو الملك **قول** قوله
موراجع الى الحكم **قول** اما اذا شهدوا به فلا اشكال **قول** فيه بحث **قول**
وقد اتفق الفريقان اه **اقول** في غاية البيان تفصيل متعلق بالمقام
فراجع **مض** في التاخر بالايدي **قول** لان الركوب تحقيق الملك
اه **اقول** قال العلامة الرليقي بخلاف ما اذا قاما بالنية انتهى المعنى
بالحام والكم ثم قال الرليقي حيث يكون منه الخارج اولي لانه محققا
ومنه الخارج اكثر اثباتا واما المتعلق فليس كحجة وكذا التصرف كحجة
يستدل بالتمكن من التصرف على انه كان في يده واليد دليل الملك حتى جاز
الشهادة له بالملك فيترك في يده حتى يقوم الحجج والتراجع انتهى فاقول
المعقود منه ان القضاء للراكب واللابس قضاء ترك فاعلم فيه فاعلم
خلاف ما يفهم من الكتاب **قول** حيث لم يقبض بها اه **اقول** بل يجعل في يدها
وفوق ما بين الجعل في ايديها والقضاء بينهما قضاء الترك كما سجي في

آخر من الورقة **قوله** واذا كان صبي في يد رجل يدعي رقة **قول** يعني
يدعي ذلك لرجل **قوله** اما ان يكون الصبي ممن يعبر **قول** اي سيكلم
يعلم ما يقال **قوله** فيل الاقرار بالرق من المصارح والمحالمة واقراره
فيها غير موجبة كالطلاق والعاق والهبه والاقرار بالدين
يعني واقرار الصبي فيها غير موجبة اه قال الزملي اخذ من النهاية والام
ان الاقرار بالرق من المصارح لانه يمكن التذكار بعينه
الحجة اذا التمس قضي فيه لا يمنع صحة الدعوى بخلاف الاقرار بالدين
انتهى لانه لا يمكن تذكركه وكذا الطلاق والعاق **قال المصنف**
متصل بمائة **قول** في صحة العطف تأمل **قوله** ومعناه اذا عرف كونه
في ايديهما قضى بينهما قضاء ترك **قول** فاذا ادعاه ثالث لطلب
البنية على انه في ايديهما ليصير حصما له لمفرقة القاضي بذلك واذا ادعاه
الى قاض آخر فاقام المدعي بنية بقضاء القاضي الاول بينهما قضاء
ترك يكون حصما له **قوله** يجعل في ايديهما لانه لا مازع لهما **قول** فاذا
ادعاه ثالث يطلب منه بنية على انه في ايديهما حتى يصير حصما له و
كان القاض الذي ترفعوا اليه غير القاضي الاول لا يسمع حضوته البتة
باقاة البنية على ان القاضي الاول جعله في ايديهما فليدبر **قال المصنف**
ولا يعتبر بالكثر منها بعد الثلاثة **قول** من من من التبيينية لا الدالة
على الفضل عليه فلا يلزم الجمع بين الالف واللام ومن لفظية
بعض نسخ بآخر منها فمن حينئذ تفضيلية **قوله** فهو مصدر ميمي **قول** قوله
موراجع الى موضع في قوله وللآخر موضع جذوة **قوله** وقد اشار اليه
المصنف **قول** بقوله فهو لصاحب لثلاثة **قوله** واكثر ثم على انه يقضي به
لصاحب الكثير لان احكامها **قول** وفي تأخير المصنف دليل القيل الاول
اشارة الى رجحانه على ما هو دأبه وعادته **قال المصنف** ووجه الثاني ان المال
من كل واحد بقدر حشيه اه **قول** لم يظهر جواب وجه القيس **قوله** على
الثانية وجه الثاني **قول** يعني في بعض النسخ والا في بعضها وقع على الثانية

وجه الاول ولهذا صح صاحب النهاية النسخة الاولى دون الثانية
بان الدليل لا يوافق ذلك لترتيب **قوله** لعدم القائل بالاشراك
فيه بحث **قوله** وفي يد الاخر مبدية **قول** المدة يقال له بالتركي حتى **قوله**
اجيب بانه حضم باعتبار من اذعته في المدة **قول** قال في النهاية لا
يري انه يمكن من ابات اليد بدعواه ولم يذعها الاخر انتهى ونكت
لما لفته لما صرح به فتبيل هذا الكلام **قوله** بانه على مسئلة اخرى **قوله**
هذا ما ظر الى قوله قال بعض مشايخنا **قال المصنف** فلا يستحق لاحد مما عني
جته **قول** لا يخفى عليك ان هذا الكلام في غير محله **باب دعوى**
النسب **قوله** وجه الاستحسان انما يتقيا بانصال العلوق في ملكه
الظاهر بملكه بدل قوله في ملكه **قوله** لان الانسان قد لا يعلم ابتداء بكون
العلوق منه **قول** الكتاب رائق **قوله** ولا كذلك لعق والتدبير **قول** لا
فعل **قوله** ولا يخفى عليه فلا يعذر **قوله** وصار كالمراة اذا قامت البنية
قول فان بنتها تقبل مع التمس قضي في الدعوى للتحقق عليها لان لو
يفرذ بالطلاق **قوله** ولا تغارض بن دعوة التحريم ودعوة الاستيلاء
قول يعني دعوة الاستيلاء واقرى لسبقها فلا يجارضها ودعوة
التحريم اذا لمساواة في القوة **قوله** واذا لم تقصم ولد بقى الدعوى
الولد اه **قول** شرح لا يطابق المشروح كما لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه
لا صافتها اليه حيث يقال ام الولد واستفادتها احرته من جهة
اه **قول** الدليل ان الاخير ان لا يدلان على لاصالة في النسب بل في العلق
قوله في هذا الكتاب اعني بثبوت حق العلق اه **قول** لا ظن ان يقال يعني
به باب لدعوة والاستيلاء وهو الولد اه فان الولد هو المقصود
من الدعوة كما لا يخفى على المتأمل **قوله** موثوت حقيقة العلق **قول** قوله
هو راجع الى اصل **قوله** اي ليس بثبوت الاستيلاء وفي حق الام من
ضرورات ثبوت العلق **قول** وان كان من حكمه **قوله** وكما في المستند
بالكاح بان تزوج امرأة على انها مارة فولدت فاذا هي **قول** في ان

على ما ذكره من قبيل ولد المعذور كما لا يخفى في آخر الفصل فلا بد للمقالة
والطاهران حرية الولد لا تنس إليها الحاجة وذكرنا في المثال الأول
استطردت فليتاقل **قوله** واجيب بان التوأمين في حكم ولد واحد
ضرورة بثوت نسب حد مما في الحكم بصيرة حوالا لثبوت نسب
للاخر **قوله** يعني ان مرادنا من قولنا العتق لا يحتمل النقص انه لا يحتمل قصد
وفيما ذكرتم النقص ضمنى لا قصدى وكمن شئ لا يثبت قصدا وثبت
ضمنا **قوله** ولما قل ان يقول اذا كان كذلك **قوله** اشارة بقوله كذلك
الى قوله بان التوأمين في حكم ولد واحد **قوله** فمن ضرورة ثبوت العتق
في احد مما بثوته **قوله** يعني يجب ان يكون كذلك والا لزم **قوله**
يمكن ان يجاب عنه بانه ان ثبت العتق في الاخر لزم **قوله** اي لزم المشتري
ضمان قيمة الولد الاخر فيما اذا باع احد التوأمين ثم ادعى البائع الذي
في يده واعتق المشتري ما اشراه **قوله** وفي ذلك ضرر زائد **قوله** ولما
لم يجعل من ضروراته استحسانا والا لكان العتقين كفتية ايضا فليسا
ثم قوله ضرر زائد معناه للمشتري **قوله** فان عورض **قوله** يعني هذا الجواب
قوله اجيب بانه غير مقصود **قوله** بل ضمنى ثم ان الضمير في قوله بانه راجع الى
في قوله كان سعياءه **قال المصنف** والثابت في الام حق الحرية وفي الولد
للبيع حق الدعوة واحق لا يعارض بحقيقة **قوله** وربما اذا باع جارية
جبل فولدت ولدين في بطن واحد لا قل من ستة اشهر فاعتق المشتري
احد مما ثم ادعى البائع الولد الاخر صحت دعوة فيها جميعا حتى ينيل عتق
المشتري وذلك لنقص العتق كما يرى واجيب بان التوأمين في حكم ولد
واحد فمن ضرورة بثوت نسب حد مما في الحكم بصيرة حوالا لثبوت نسب
للاخر **قوله** وفيه نظر لان الفرض ان احقته اولى فاجمع بينهما تسوية للرأى
والمرجوع **قوله** انت خير بانه لا يلزم التسوية مطلقا لا يرى انه اذا لم يكن
الجمع فعل باحققة دون الحق وعند ذلك يظهر رجحان احققة على الحق
قال المصنف قوله في الفصل الاول رد عليه بحصة من ثمن قولهما **قوله**

مبتداء و قوله قولها جرة **قوله** **قوله** هو الصحيح احتراز الى قوله انه يريد بما يخص الولد
من الثمن **قوله** **قوله** قال في غاية البيان وهكذا ذكر محمد في الجامع الصغير
قال فيه محمد عن يعقوب عن أبي خنيفة في الرجل يشترى كجارية فقلده
عنده ولدا وقد كان اصله يجلب عند البائع واعتق المشري لأمه لم
البائع الولد قال هو ابنه ويرد عليه حصته من الثمن في هب لفظه
وهكذا ذكر المحاكم الشهيد الكافي والكرخي والطحاوي في مختصرهما وكذلك
ذكر الفقيه بوالله في شرح الجامع الصغير وكذلك في كرتشمال لأمه
البسقي في الشامل والسداية **قوله** وكيف يسترد كل الثمن **قوله** قال لأمه
الزليقي بل يرده حصته الولد فقط بائتم الثمن على قيمتها بعبر قمتهم
يوم القبض لأنها دخلت في ضمانه بالقبض وقمة الولد يوم الولادة
لأنه صار له القمة بالولادة فبعبر قمته عند ذلك انتهى وفي غاية البيان
نقلنا عن مختصر الكرخي وكفاية شمس لأمه البسقي انه يقيم الثمن على قيمة
الأم يوم وقع العقد وعلى قيمة الولد يوم ولد **قوله** ولقال ان يقول
الثابت بالاعاق حصة الحرة وبالردوة حقها فاني يساويان **قوله**
فيه بحث فان الثابت بها في حق الولد حصة الحرة ايضا بل حرة الاصل
كما سجي **قوله** لاشتمالها على صورة بيع احدهما **قوله** ولا شتمالها
زيادة وهي قوله ولد اعنده والعقد ورثي ساكت عنها وجواب مسئلة
الجامع منية على من الزيادة **قوله** قال شمس لأمه يجوز ان يقال علما
توأم وتوأمان **قوله** وفي المغرب لتوأم اسم للولد اذا كان معا غير يمين
واحد يقال مما توأمان وقولهم مما توأم ومما زوج خطأ ويقال للثاني توأم
انتهى فاني المغرب بخالف ذكره شمس لأمه الحسن **قوله** وقد تقدم
الكلام **قوله** في ظر من العهبة **قال المصنف** هنا ثبتت بتعابير **قوله** **قوله**
من شئ ثبت ضمانا وتبعوا ولا ثبت قصدا واصالة **قوله** ثبت بطلان
المشري في المشري **قوله** قوله في المشري متعلق بقوله ثبت **قوله** والصبر
للمشري كذلك **قوله** في المشري بالفتح **قال المصنف** لو لم يكن صل العلوق

في ملكه **قول** قال الرقيق بان اشتراهما بعد الولادة واشترى امتهما
 وهي جلي لهما وابعدها فجاءت بهما لاكثر من سنتين فثبت نسبهما لهما
 لانهما لا يفرقان فيه لكن لا يعتق لهي ليس بملكه انتهى وهذا الاحتمال
 لا يلزم ما نحن فيه **قول** فكان قوله هذا ابني مجازا لقوله هذا دعوة محررة
قول فيه بحث لانه لو كان مجازا كما ذكره لما ثبت نسب له ليس عنده
 بل نسب لذي عنده والمصرح خلافا فليتنا مل ثم قوله دعوة بدل من قوله
 مجازا او جبر بعد جبر وخبر وقوله مجازا حال **قال المص** لا يرى انه يعمل فيه
 الاكراه والنزل **قول** وان كانا لا يعلمان فيما لا يحتمل النقص **قول** بخلاف
 ما اذا صدقه **قول** اي صدق المقر له بالنسب لمقر **قال المص** ولا يبي خففتان
 النسب لا يحتمل النقص **قول** ولا جواب فيما ذكره عن قولهما لا يرى انه
 يعمل فيه الاكراه والنزل **قول** لعدم احتمال النقص **قول** فيه نوع مصادرة
قول واما السائل فلانه ليس حقه على المخلص **قول** لا يخفى عليك عدم ملأية
 الشرح للمشرح **قال المص** ثم ادعاه لنفسه **قول** فانها لا تصح لكن ذكر علماء
 الدين الاسيحياتي في شرح الكافي للحاكم الشهيدان مسلمة والشمس
 ثم الادعاء على الخلف ايضا لا يقتل عنده خلافا لهما **قال المص** وهذا لانه
 يعلق به حق المقر له **قول** قال لا تقا في اشارة الى قوله لا يحتمل النقص انتهى
 وفيه بحث بل هو اشارة الى قوله والاقرار بمثله لا يرتد بالرد **قول** ولم يقرر
 لانه على غرضية التقديرات **قول** تامل في صحة هذا التعليل فان سقامه ظاهرة
 ولو كان اللفظ لانه لم يتوجه **قول** وقد اعترض عليه هو اقوى وهو دعوى
 المشري لان الملك له قائم في الحال **قول** فيه بحث كيف يقوم الملك وهو
 بانه معتق قال في الكافي ان المشري اذا اقر ان البايع كان اعتق ما باعه
 وكذا البايع فانه لا يبطل ذلك لكنه يعتق عن المقر انتهى ولا يخفى ودلالته
 على ما قلنا فليتنا مل **قال المص** اذ لا دلائل لوجوبية ظاهرة **قول** الظاهر
 يقال دلائل لاسلام لان مجرد التوحيد لا تحقق لاسلام **قول** ولما
 ان يقول هذا مخالف للكتاب وهو قوله تعالى ولعبد مومن خيرا من مشرك **قول**

فيه بحث لانا نقول ان الامان ليس خيرا من لا شر له حتى يخالف
 بل نقول كما ان ذلك خيرا منه كذلك شرف الحرته خيرا من ذل الرقية
 وكسب لاسلام في وسعه دون كسب الحرته فالنظر للبصيرة يقتضي الحكم
 فليتنا مل **قول** لان دعوته لا يحتمل النقص فتقارصنت اه **قول** مهيا
 مصادرة **قول** ولم يترجح جانب لاسلام **قول** بل ترجح خلافا **قول** ولما
 هو ان لاصل **قول** يعني الفرق بين الرجل والمرأة **قول** وتاويل الحديث
قول اي على تقدير انه حديث **كتاب الاقرار**
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اقر بوجدانية كل مخلوق
 لمسان حاله وقاله والصلاة على محمد الذي ادعى النبوة وشهدت النبوة
 بعلو شأنه وصدق مقالته وعلى له واولاده واصحابه الامرين ثم
 دقايق الشرع وجلالة المجتهدين في تفهيم بدايع معانيه المستنبطة من البصيرة
 بيان دلالة **وبعد** فان الاستاد المرحوم حرر رسالة متعلقة بمسئلة
 المذكورة في المبسوط وهي رجل قال لا خري عليك اثني عشر الف درهم
 وصدق في تصحيحها وحقق في توضيحها بالقول لفضل الكلام بجل
 وذييل بعض المسائل المهمة المتفرقة المنقولة عن كتب المعبرة المتعلقة
 بمسائل الاقرار ولكن لم ينظر تلك الرسالة الشريفة في الزمان السابق
 فلم ينتهي الى هذا المقام وجدنا من الرسالة بن الاوراق بالتمام فخرنا
 بتركها وتيمنا في اول ذلك الكتاب ولم نغير ما اختاره من الترتيب المستطاب
 وهذا نص عبارة الاستاد بلا انقاص ولا ازدياد **بسم الله الرحمن الرحيم**
 سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم نسلك ان يصلي ونسلم على
 سيدنا محمد وآله وصحبه فضل صلوة واكمل تسليم ويرشدنا الى سبيل
 السداد والصلوب ويهدينا الى الصراط المستقيم رجل قال لا خري عليك
 اثني عشر الف درهم فانكر وقال كان ديني لك خمسة الاف درهم وقد
 دفعها اليك واديتها لك فقال تلك خمسة الاف التي اديتها هل هي من
 ذلك لاثني عشر الفا فقال نعم هي منها فهذا قرار لاثني عشر الفا لظهور ان

اشارة المدعى في الاستفهام الى الاثني عشر الفا الذي كان موصوفا
بالجواب في ذمة المدعى عليه والا لكان كلامه لغوا محض لا فائدة فيه
وكلام العاقل لا يحيل على اللغو الا اذا تغذر حمله على الصحة كذا في المبسوط
باب ما يكون اقوار فصار اجاب المدعى عليه بقوله نعم هي منها بانيات
لفظ نعم على ما في بعض صور الاستفهام او لقوله هي منها يكون ما تقدم
من كلام المدعى كالمعاد فيه فكانه قال نعم هي من ذلك الاثني عشر الفا
الذي كان لك على فلو صرح بهذا لكان اقوارا فكذا هذا قال الامام
شمس لامة السرخسي في المبسوط رجل قال لا خرافة في الف الف التي
عليك فقال نعم فقد اقربها لان قوله نعم لا يستقل بنفسه وقد اخرج
الجواب وهو صالح للجواب فيصير ما تقدم من الخطاب كالمعاد فيه فكانه قال
نعم اعطيك الف الذي لك على ثم قال وعلى هذا الاصل يتبين مسائل البلاء
وبعض المسائل مبنية على انه متى ذكر في معرض الجواب كلاما يستقل بنفسه
يكون مفهوم المعنى يجعل متبدا فيه لا مجيبا الا ان يذكر فيه ما هو كناية
عن المال المذكور فحينئذ لا بد من ان يحيل على الجواب الى ما عباره وقيل
الشيخ قوام الدين الاتقاني في غاية البيان الاصل هناك ان ما لا يصلح
من الكلام ويصلح للبلاء فانه يجعل مربوطا لما تقدم ذكره ويعبر به عن
ولا يلغو لانه لا يلغى من كلام العاقل ما يمكن واذا كان يصلح للابتداء
ويصلح للبلاء فانه يجعل للابتداء ولا يجعل مربوطا بما تقدم ولا يعبر به
لا يلزم المال بالشك في الكافي للعلامة السنفي لو قال له رجل لي عليك
الف فقال اترن او انتقم او اجلني به او قد قضيتك فهو اقوار لان الكناية
مصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالجواب فكانه قال انتقم
او اترن او اجل او قضيت الف الواجب لك على وفي شرح الكاشغري
المحقق الريني الاصل فيه ان الجواب ينظم عادة الخطاب ليفيد الكلام
فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا يصلح
لما فانه يجعل ابتداء لوقوع الشك في كونه جوابا فلا يكون اقوارا بالشك

مذا اذا كان الجواب مستقلا واذا كان غير مستقل لقوله نعم يكون اقوارا
مطلقا لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا وهو غير صالح له فصار ما تقدم من
الخطاب كالمعاد فيه وذكر الامام فخر الدين المسترقي في حاشية الكلام
خرج على وجه الكناية عن المال ادعاه المدعى يكون اقوارا الى غير ذلك
فما ذكر في الكتب المعبرة والربط المطولة والمنقورة ثم اذا كان هذا الكلام
اقوارا لا لغوه الا بخار سابقا كان او لاحقا بيا على اطلاق الكتب في
يكفي دليلا لما في امثال لك ومن ادعى لتقيد بعدم سبق الاشارة عليه
البين والاطهار وما يجري مجرى الشاهد لما ذكرنا من ان ذلك بقرار
ما ذكر في اكثر كتب لغت وى وهو لو قال مرا ازين جملة بنج درم داوود
يكون اقوارا بجميع ما ادعى لان الجملة اشارة الى ما ادعى من حقه عليه فانه
في غاية القرب من تلك المسئلة المتنازع فيها فان قيل قد ذكر فيها
ايضا انه لو قال بنج درم داوود نيت از انجبه دعوى ميكني لا يكون اقوارا
في الفرق بينهما حتى يكون احديهما اقوارا دون الاخرى وفي الكناية
ادعى على رجل الف فقال المدعى عليه قد اعطيتك عواك حتى تقدم مالي فانه
فاعطيكها يكون اقوارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيك دعواك فليس
باقرار انتهى قلت الفرق بين جلي فان اسم الاشارة في الاولى كناية عن
المال الموصوف بالجواب على الخصم في الواقع وفي الثانية الى المال الواجب
زعم المدعى كانه قال من ذلك لمال الذي يزعم وادعى وجوبه على وتوحيه
ان قول المدعى لي عليك عشرة دراهم مدلوله وجوب عشرة دراهم في ذمة
المدعى عليه وذلك لوجوب موصوف بكونه في زعم المدعى وادعاه فاذا اثار
الى المدلول نفسه يكون الكلام الاول كالمعاد ويتضمن الجواب لا اعتراض
بالوجوب فيكون اقوارا واذا اثير اليه موصوف بكونه في زعم المدعى لا وجوب
الاغتراف فلا يكون اقوارا فان قيل ذكر في الكناية قال لاخرى عليك
الف درهم فقال لا اعطيكها لا يكون اقوارا وفي التاخر كناية والبرارية
اذا قال لاخرى عليك الف درهم فقال ما حسمه منها فلا عرفها فقد اقر بحسمها

مع ان الضميمة عن المال الموصوف بالوجوب في الذمة فانقص ما ذكرتم
قلنا لا نلزم الانقضاء فان في صورة النفي كمثل توتبة النفي الى جمع ما سبق
ذكره كما في قوله تعالى لا يسلون الناس كما في قوله الشاعر على الجبل
يبتدى بمباريه قال الامام سمش لائمة الخس في المبسوط في مسألة
ما لو قال اسرج وابتى من اواجم بغلي هذا واعطى اسرج بغلي هذا وطام بغلي
فقال لا حيث لا يكون اقرارا في عاة الروايات ان لا جواب هو نفي يكون جواب
ضد موجب جواب سوأ ثبات و هو قوله نعم فاذا جعل ذلك اقرارا عرفنا
هذا لا يكون اقرارا وهذا لا يفي بجمع ما سبق ذكره فكانه قال لا اعطيك
وليس لعل والاسرج واللجام لك لان هذا اللفظ صالح للنفي جميع ذلك تسبيح
ان قوله لا اعطيكها اقرارا في بعض الروايات وقد استدل بعض اعظم العلماء على
كون الجواب المذكور اقرارا بانه اذا قال هي منه لزمه القول والاعتراف
بانه قضى خمسة الاف فهذا اقرارا بالمدعى كما في قوله قضيتك بعضا منها او
شما منها اقول فيه تامل فانه اذا قال ما خمسة مائة منها فلما لزمه القول
بان خمسة مائة منها فمع انه ليس اقرارا بالالف يجوز ان يجاب بان لزم
لقيد الا بانه بقوله منها غير مسلم بل اللازم اما حتمية فمع فليست بترتيب
قال في المحيط في اول باب لاقرار بالبراة وغيره ما قال هو براني من مال عليه
تتاول الديون لان كلمة على لا تستعمل لافي الديون فلا يدخل تحملا الا ما
ولو قال من مالي عند تتاول الامانات دون المصنوعات لان كلمة عند
يستعمل في الامانات لافي المصنوعات لا ترى لو قال فلان عندى الف
درهم كان اقرارا بالامانة والبراة عن الاعيان بالاسقاط والابراء بالطله
حتى لو قال براتك عن من العين لا تفصح لان العين لا تقبل الاسقاط فاما
ثبوت البراة عن الاعيان بالنفي من الاصل وبرء العين لي صاحبه صحيح حتى
لا ملك لي في من العين ثم ادعى انها لم يصح دعواه وقوله هو براني من مالي
عنه اخبار عن ثبوت البراة وليس بالاشارة للبراءة في سبب يتصور البراة
بذلك وهو النفي من الاصل والرد الى صاحبه بضميمة المقررة وقال في المحيط

في هذا الكتاب لو قال كل من لي عليه دين فهو براني منه لا يبرأ غناه من دينه
الا ان يقصد رجلا بعينه فيقول هذا براني مما لي عليه وقبيله فلان وهم
مختصون وكذلك لو قال استوفيت مالي على الناس من الدين
لا يصح لماعرف في كتاب لهبة في باب هبة الابن وقال في المحيط في باب
الاقرار بالعق والكتابة والتدبير اقرانه اعتق عبد امس هو كاذب يعق
قضاء لادبائه لان الظاهر ان العاقل صادق في اقراره واخباره بما
عقله ودينه فادعى الكذب فيه فقد ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق
القاضي لانه مطلع على الظاهر لا على الضمير ويصدق ديانة لان المدعى
مطلع على ضميره اقرانه اعتق عبد سند الابل مذاعتق لان كلمة لابل
للرجوع عن الاول واقامة الثاني مقت واقامة الثاني مقام الاول
صحيح والرجوع عن الاول لا يوجب كما في الطلاق تمت لرسالة
قال المصنف واذا اقر العاقل المبالغ بحق لزمه اقراره **اقول** قال الربيعي
كون المقر ليس بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ في احوال فما لا يثبت
فيه كالحمد ودد والقصاص وفما فيه شبه لا يؤخذ به في احوال لانه اقرار على
وهو المولى ويؤخذ به بعد العتق لرؤا المانع وهو نظير ما لو اقر احرارا
بعين مملوكه لغيره لا ينفذ للحال واما اذا ملكها يوما وتسليمها الى المقر
لرؤا المانع انتهى ولا يخالف هذا ما ذكره المصنف جعل احرار شرط للزوم
موجب اقراره في احوال على ما هو المفهوم من قوله لزمه اقراره لا يصح الا في
قليلا فان ظاهره قوله ليصح اقراره مطلقا وقوله لا يصح اقراره بالمال
مبنوعا ذكرنا وباب التاويل مفتوح **قوله** وفي الشريعة عبارة عن الاخبار عن
ثبوت الحق **اقول** لعله يتحقق بالاقرار بانه لا حق له على فلان وبالأبراء
واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة لا ان يقال المعروف
الاقرار في الاموال كما يدل على ما ذكر في الدليل المعقول ووجه المقدم
وفه تامل قال العلامة الكاكي في شرح قوله لم عبارة عن الاخبار عن ثبوت
الحق اي الحق المعين على نفسه انتهى اقول وفي اعتبار العيين تامل لانه لا

من قد على نفسه ليمتدعى والشهادة وقال الكاكي وسببه
ارادة اسقاط الواجب عن ذمته انتهى وقال في النهاية وركنه الالفاظ
المذكورة فيما يجب به موجب لاقرار على المقر انتهى **قوله** فيه نوع مصادرة
ويذفع بالحقيق الذي تذكره بعد اسطر **قوله** على الخبر **قوله** كوجوب المال
اذا قال له على كذا **قوله** اما حجته فلما بين انه ملزم **قوله** دليل من لسلك الشك
قوله ولعله لا يحتاج اليه الى قوله فساكت عنه فلما يرد عليه شئ **قوله** انت خير
بانهم صرحوا ومنهم صدر الشريعة في باب المهر بان التخصيص بالذكر في الروايات
يدل على نفي الحكم عما عداه بخلاف فقوله ساكت عنه غير مسلم ولو سلم
فالسكوت في هذا المقام يحتاج الى المезде **قوله** ويصح ان يقال ليس بمعد
سواء الظاهر الجلي **قوله** وانما هو لبيان التفرقة بين العبيد **قوله** التفرقة الاولى
ليست بين العبد بل بين اقراره لعبد المحرور ولعل قوله بن العبيد من قبيل
التغليب **قوله** وحجرا المحرور **قوله** عطف على صحة **قوله** تعلق الدين برقبته
مال المولى **قوله** وهو راجع الى الرقبة **قال المصنف** خلاف المادون **قوله**
فيما سوس من باب التجارة واما فيما ليس كذلك من المال فيما خر كما قرره
بالمربوط الى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذلك اذا اقرت بجمية موجبة
للمال **قوله** لان الاذن بالتجارة اذن بما يملكها وسودين التجارة **قوله**
لان الناس لا يبيعون اذا علموا **قوله** فيه تأمل **قوله** لان وجوب العقوبة
سواء على الجبائية والجبائية سواء على كونه مملوكا **قوله** ما ذكره لا يدفع ما
قيل في اقراره بالقصاص املاك رقبته التي هي مال المولى فيكون قرا
على الغير والاولى ان يستدل عليه بما في كتب لاصول **قوله** لانه حكم الادب
يلحق بالبايعين **قوله** لدلالة الاذن على عقله **قوله** وعورض بان الشهادة
الى قوله وليست بصحة **قوله** ويجوز توجيهه نقضا بل ذلك ظر ثم قوله
بصحة ممنوع كما نص عليه ليرتفع في قول الدعوى **قال المصنف** بخلاف الجمالية
في المقر **قوله** هذا الكلام في الشرح ناظر الى قوله ولا يشترط كون المقر
معلوما قال لعلنا النسفي اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد

قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله

من الناس لان المجول لا يصلح مستحقا وان لم يكن بان اقراره عصب العبد
من هذا ومن هذا فانه لا يصح هذا الاقرار عند شئ لانه الحسنة لانه
اقرار المجول وفائدة الجبر على البيان ولا يجبر على البيان فلا يفيد وقيل
يصح وسواء الصح لانه يفيد لان فائدة وصول الحق الى المستحق وطريق
الوصول ثابت لانها اذا اتفقا على اخذ فلها حق الاخذ انتهى وظاهره
فخاترا المصنف وما ذهب اليه شئ لانه **قوله** فاجواب بان ذلك حقيقة وقد
ترك الحقيقة بدلالة العادة **قوله** يعني ان ذلك حقيقة شرعية وقد ترك الحقيقة
بدلالة العادة والعرفان لفظ العصب في العرف على المعنى لا على المعنى
الحقيقي **قوله** قيل هو الصحيح **قوله** القائل هو لا تعاني **قوله** وهو المال الذي يجب
وهو الزكاة **قوله** قال لا تعاني لانه اقل مال له خطر في الشرع انتهى وفيه نظر
ولما لم يذكره الشارح **قوله** وحكم الشرع كذلك تارة يتعلق بال عشرة وباقله
كما في السرقه والمهر على مذهبه **قوله** قوله كما في السرقه مثال العشرة يعني على مذهبنا
قوله والمهر نظير الاقل على مذهبه **قوله** لا يعدل الى غيره **قوله** خبر ان في قوله لان
العمل عادل **قال المصنف** لان اللفظ يحتمل مجازا **قوله** فيصير كانه قال لفلان على
حفظ الالف **قوله** ولو قيل المقر فيها بقوله وديعة **قوله** وديعة بضم
او الرفع معا **قوله** لا يجب حفظ المضمون **قوله** اي الذي من شأنه الضمان
وسواء **قوله** والمال محله **قوله** فيكون من ذكر المحل واردة الحال والضمان في قوله
ومحله راجع الى حفظ المضمون **قوله** وحمل الدين على الوديعة حملا للام على
الادنى وسواء يجوز **قوله** وفيه بحث والاولى ان يقال ان حمل الدين على
الوديعة لزم ارتكاب مجازين فان قوله قبلي قرار بالدين بخلاف العكس
قال المصنف وقال له رجل في عليك لفظ فقال اترتها **قوله** الالف مذكور
الضمير تأويل الجملة وفي القاموس الالف من العدد مذكور وان كانت عبا
الدرهم حازا انتهى **قوله** لان ما خرج جوابا اذا لم يكن كلاما مستقلا
قوله بان يشتمل على الضمير مثلاً **قوله** لان الدرهم معطوف عليها بالواو
العاطف وذلك لسبب تفسيره لا قضاة المعايير **قوله** اي لا قضاء العطف

المعارفة بخلاف التفسير فانه يقتضي الاتحاد **قوله** واكتفى بذكره عقيل بعد
آه **قوله** لا تخفى عليك ان الاكتفا عقيل بعد دين لا تختص بما ثبت ديناً
في الدقة في جميع المعاملات بل يعنى مثل الثوب والثاة وغيرهما ثم ما نحن فيه
لم يذكر فيه عددان فلا يباين سبب هذا الكلام ظاهر **قال المصنف** وجهه
القصور وعادة **قوله** بخلاف قوله على درم في فقير خبطة فانه يلزمه الدائم
والقفر باطل لانه اقرب درم في الدقة لا مقصور ان يكون مطروفاً في شيء آخر
وجه التفسير بما ذكره يعلم من هذا قليلاً والمسئلة المذكورة في غاية
في شرح قوله له على خمسة في خمسة **قوله** ومن اقربتين لم يكن كذلك **قوله** اي
احدهما طراً والاخر مطروفاً **قوله** قيل هو منقوض على اصله **قوله** اطلاق بعض
ليس موافق للاصطلاح فان اللازم فصور الدليل عن المدعى **قال المصنف**
فوقع الشك **قوله** لتعارض الحقيقة لكلمة في والعادة فان الثوب الواحد
لا يصان في عشرة اثواب عادة **قال المصنف** على ان كل ثوب مرعى **قوله** لفظ
هنا لتكثير **فصل قال المصنف** ومن قال محل فلانة **قوله** قال لا تعاف
لو اوصى لداية رجل ان يعلف بعد موته جازت الوصية لانهما وصية لصاحب
الداية لان الداية لا يصح تصحيحه فصور ذكره بالتعيين لمصرف انتهى وفي
المحيط في باب اقرار الصبي والمعتوه والسكران والاخرس والافواه
لو قال لداية فلان على الف درهم او اوصى لها بالعلف فاستلمته صح
ويكون لصاحبها انتهى **قوله** واحتمل بها مسئلة اختيارها بما في المبسوط
في ايراد مسئلة اختيار عقيل مسائل الحمل وان خالف المبسوط حيث ورد
في فصل واحد وفي المبسوط عقد لكل منهما بما على حق فعنون مسائل الحمل
باب لا قرار لما في البطن ومسائل اختيار بقوله باب اختيار **قوله** بان ولد
لا قل من ستة اشهر من وقت الاقرار لزمه **قوله** الصواب ان يقول
وقت موت الموصى والمورث كما قال العلامة النسفي في الكافي حيث قال
في المبسوط وهذا اذا وضعت لقل من ستة اشهر من حين ما الموصى و
المورث حتى علم انه كان موجوداً في ذلك الوقت وان وضعت اكثر من ستة

اشهر لم يسحق شيئاً الا ان يكون المرأة معتدة فخذ اذا جارت بالولد لا قل
من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكماً بوجوده في البطن حين
مات الموصى والمورث انتهى وذلك هو الموافق ايضا لما سيجي في كتاب
الوصايا فوجه **قوله** وان كان احد ما ذكرنا والاخر انشئ في الوصية كذلك
وفي الميراث للذكر مثل حظ الانثيين **قوله** اذ لم يكونا من اولاد ام الميت
صريحاً من ذكرهم واما ثم في الاستحقاق والقسمه سواء **قوله** قيل
كان ذلك رجوعاً وهو في الاقرار لا يصح **قوله** انت خير بان هذا السؤال
يتوهم ورواه على مذهب محمد بن ابي يوسف روافيه لا يصح الاقرار
اذا ابره حتى يكون بيان السبب المستحيل رجوعاً **قوله** احب بانه ليس رجوع
بل ظهور كونه مقيناً **قوله** في مبسوط سمش لانه قلنا لا كذلك بل هو بيان
لسبب محتمل فقد يشبه على الجاهل فيظن ان الجنتين ثبت عليه لولايته كما انفصل
ففيما مله ثم يقر بذلك لمال الجنتين بما على ظنه وتبين سببه ثم يعلم ان ذلك
السبب كان باطلاً فكان كلامه بياناً لا رجوعاً فلهذا كان مقبولاً منه انتهى
مذا الجواب يعلم ان قوله بل ظهور كونه مقيناً محل كلام وان شئت زيا
لنقصيل فراجع الى ما قالوا في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن
في جواب ذي البدين **قوله** فيصير مدالة العرف فيما يتصور فيه بسبب التجارة
واما فما نحن فيه فلان لم تكن لداية فليقل **باب الاشتناء**
ما في معناه **قوله** قوله تعالى الليل لا قليلاً نصفه **قوله** قوله نصفه بدل من قوله
قليلاً **قال المصنف** لدخل تحت اللفظ **قوله** فاعل دخل ضمير المستثنى المفهوم
من الاشتناء فيكون المرجح حكماً ويجوز ان يعود الى الاشتناء مراداً به
المستثنى على طريقة الاستخدام **قال المصنف** اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط
قوله وفي الكافي وكان ينبغي ان يجب لمال كما في شرط اختيار الا ان التعليق
يدخل على اصل السبب فينبغي كون الكلام اقراراً واختياراً يدخل على حكم السبب فاذا
لغى اختياراً بقي حكم الاقرار بما على السبب انتهى وفيه شيء **قوله** لان البناء
لم تنأ له لفظ الدار مقصوداً والاشتناء بيان ان المستثنى **قوله**

قوله لبيان ان المستثنى محذوف ثم اقول قد كتبت في ما مشي الكتاب في هذا
من خطأ المؤلف ما هو ضرورة وتلخص بجته ان البناء هنا ليس متناول
اللفظ والمستثنى متناول اللفظ ينتج ان البناء ليس مستثنى انتهى والظاهر
الموافق للشرح ان يقال تخصيص البناء داخل في الدار معنى وكل ما هو
داخل في الشيء معنى لا يصح استثناؤه منه **قوله** لان الاقارب **قوله** الصغير
قوله به راجع الى المتبوع في قوله وان قدم المتبوع **قال المصنف** العبد **قوله**
اي التزم تسليمه **قال المصنف** ولا فلا شيء لك **قوله** اي وان لم يلزم فلا مخالفة
لما مر في البيع **قال المصنف** احد ما هذا وهو ان يصدقه ويلزم العبداه **قوله** فيه
انه اذا سلم العبد كيف يقال له ان شئت فسلم العبداه فالظاهر هو الاحتياط
بقوله وهو ان يصدقه **قوله** وفيه نظر لانها اذا تصادقا وثبت البيع بينهما
شرط فالحكم لا يرتب تسليم الثمن على المقر **قوله** لا التحريم بان يقال ان شئت فسلم
العبد ولا تسليم العبد ولا ثم اخذ الالف **قوله** واجواب ان ذلك حكم ما اذا
ادعا المقر **قوله** ولست شغري ان ما ذكر في الكتاب حكم اية مسئلة **قال المصنف**
لانه رجوع الى قوله لان اجماله مقارنه **قوله** في تمام التقرب كلام فان
اجماله لا يلزم ان يكون بالقبض بل باعتراف المشتري بانه هذا واحضار
البايع فليتأمل فانه يجوز ان يقال لظاهر هو عدم الاعتراف فيبقى على اجماله
قوله فان اقراره رجوعا **قوله** لا ولي ان يقول كما في الهداية فانه اقرب
بوجوب الالف وتوجيه كلامه ان صح بمعنى ثبت اي ثبت اقراره بوجوب الالف
قوله والموعود هو معنى قوله **قوله** يقول الشارح انفا كما سماه **قوله**
وفي عبارته نظرا الى قوله وكذلك قوله فيكون لوجود الفاء **قوله** في او
القسم الثالث من المفتاح وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام فيه كلام
من القبيل الثاني فيوقف لغرضه له سابق ويتبدل او يدور وقال
السيد الشريف من شرح دخول الفاء في قوله فيوقف لوقوع الفصل
ان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الشرط للجزاء انتهى فعلم من هذا جواب
الشارح **قوله** بخلاف الاقارب بوجوب الثمن فان من ضرورة القبض هذا

مفهوم كلام المصنف اه **قوله** المراد هو الاقارب بوجوب الثمن في البيع المعين
فان انكار القبض فيه ينافي بوجوبه بالصلح كما سبق فلتأمل والمطلق
مصرف الى الكامل فيكون المراد بوجوبه لما ذكره **قال المصنف** معنى المسئلة
اذا قال لقمان على الف درهم من ثمن خمر او خمر لزمه الالف ولم يقبل
تفسيره عند ابن حنبله وصل ام فضل **قوله** يجوز التوكيل بشيء خمر عند ابي حنبله
فجوز ان يصف الاقارب الى الموكل كما سبق من الشرح في فصل الاقارب
للمحل نظير هذا لكن وضع المسئلة فيها اذا كان كل من المقر والمقر له سائلا
قال المصنف لانه بين باخر كلامه انه ما اراد به الايجاب **قوله** يعني الايجاب الشرعي **قوله**
فيجمل انه بني اقراره على من العادة **قوله** يعني وحسبنا بحسب الثمن به **قوله**
هذا بطلان والالبطل رجوع والرجوع بعد الاقرار غير صحيح موصولا ونفصلا
قوله مخالف ظاهر لما سبق في الاستثنا ان شاء الله من قوله فان كان
الاول فقد بطل لان يقال كان ذلك قول بي يوسف **قوله** فان في قوله
عنه لا يصدق وان فصل **قوله** يعني لا يصدق في السوق والرصاص
وايضا اذا اقربا لفلوس لا يصدق في الفلوس كما سبق **قال المصنف**
المصنف وعلى هذا اذا قال الا انها زيوف الى قوله لهما انه بيان مغير
فيصح اه **قوله** قال في النهاية ومعراج الدراية فان قيل استثناء
الوصف لا يصح بالاجماع فكيف صح استثناء الزيادة منها قلنا
صح ذلك من حيث المعنى ومن حيث المعنى الزيادة عين ليست بوصف
فان قوله على الف من ثمن متاع الا انها زيوف بمنزلة قوله الا انها
لقد بلد كذا ونقد ذلك للبد زيوف وهناك صح الاستثناء موصولا
بالاجماع وهذا في معناه فينبغي ان يصح فصار ذلك نوعا للدرهم لا
بمنزلة قوله في المحنطة الا انها ردية اليه اشارة في الاسرار والفوائد
الطهارة انتهى وهما بحث اوحيد ينبغي ان يقبل اذا فصل قائل **قال المصنف**
بخلاف الجردة **قوله** اي بخلاف ما اذا قال الا انها زيوف فانه فيه
الدرهم الجعقة عن الوجوب في الذمة والجودة صفة ولا يصح استثناء

الوصف كذا في شرح الكاكي وخيذ كان المناسب في فصل المحطة لان
 الجوده بدل قوله لان الرداءة لكن المصنف لعن فذكر فيه المستثنى
 الصور ثم اعلم ان في دعوى الرداءة المحطة تصدق موصولا ومفصلا
 لانه بيان تفسير لكل مقام التفصيل يطلب في غاية البيان **قوله** اجب بان
 الرداءة في المحطة متوقعة لا عيب وفي الدرهم عيب **قوله** هذا ليس على
 اطلاقه كما سيجي في الصفحة الثانية **قوله** لم يكن مقتضى مطلق العقيد
قوله اي لم يكن ما يحيل لف اعني الجوده **قوله** فليست بباية تغيير **قوله** بل
 تفسير **قال المص** وقيل لا يصدق لان مطلق لا قرار يصرف الى العقيد
 اه **قوله** اي عند ابي حنيفة رد وصل ام فصل وعندهما يصدق اذا وصل
 بيان بعرض ثم اقول يشبه ان يكون القول الاول لمحمد والثاني لابي يوسف
 كما مر في مسأله ابيهم لا قرار للحل في الورق السابق **قوله** والضابط
 في ذلك ان ينظر في الجهة الموجبة لها **قوله** للموصوف وانت الضمير
 كون ذلك الموصوف دراهم وما يشبهها **قوله** والا كانت نوعا **قوله** اي
 منوعا **قوله** لما اقتضتها تعدت بها **قوله** يعني لما اقتضت السلامة تعدت
 بالسلامة **قوله** فلا يمكن ان يكون الزايفه نوعا منها **قوله** فيه شيء الا ان
 بالضمير المرجع اليها السليمه على طريق الاستخدام **قال المص** كذا مر
 لانه وصفه **قوله** في بعض ما ذكر وهو البيع والقرض وانما قلنا ذلك لما
 سبق انفا من انه في العصب والوديعة بيان النوع فينبغي ان يصح لا
 قتال **قال المص** والايدي اثبات اليد **قوله** قال لا يفتي في معنى ثبوت الملك
 انتهى ولا خطر ان يقال يعني في حق الحكم باليد للمقرله **قال المص** كان على
 المحل **قوله** على هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كما لا يخفى **قوله** اشارة الى
 الرد على الامام القمي **قوله** القمي بضم القاف هو علي بن موسى القمي تلميذ
 محمد بن شعاع البلخي وهو تلميذ حسن بن زناد وهو تلميذ ابي حنيفة وهو تلميذ
 معروف **قال المص** وذلك ما يكون بقض مضمون **قوله** لعنه من قبل
 مغم ان كان التركيب توصيفا وكوزان يكون اضا فيا **قوله** وعليك تطبيق

ما ذكرنا بما في المتن ليظهر التقديم والتأخير الواقع في كلام المصنف
 بحسن التدبير ان شاء الله تعالى **قوله** فيه بحث **باب قرار المرض**
المص واذا اقر الرجل في مرض موته يدعي ان الى قوله فدين الصحة و
 الدين المعروف لاسباب مقدم **قوله** لتغيير عن المقربة تارة بصيغة
 الجمع وتارة بصيغة المفرد للدلالة على انه لا فرق بين الدين والدين
 في الحكم **قال المص** قال الشافعي دين الصحة ودين المرض لسواءهما
 سببهما وهو الاقرار الى قوله كانت الضرف مبايعة ومنها **قوله**
 المدعي عام لما ثبت بالاقرار وبالمانعة والدليل خاص فينبغي ان يضم
 انه لم ينفصل احد من الثابت بالاقرار في دين الصحة والثابت بالمانعة
 فكذلك يجب ان يكون حال الثابت في المرض وكوزان يكون من التنبية
 الاواني على حال لا على قيم قول القياس على المبايعة والمناكحة يد لان على
 كون الاقرار سبب ملك عند الشافعي رد على ما ذهب اليه بعض اصحابنا
 لا دليله على ما هو المختار واثار اليه المص في تقرير دليل **قوله** هو ال
 الصادر عن الامل اذ الفرض فيه المضاف الى محله **قوله** اي هو الاقرار الصا
 عن الامل والاقرار المضاف الى المحل ولكن بقي هنا شيء وهو ان ظاهر هذا
 الكلام لا يطابق المشروح **قال المص** لان حق غرما الصحة تعلق بهذا المال
قوله وبهذا يخرج الجواب عن قوله ومحل الوجوب لذمة فان الدين يعلق
 بالمال عند الموت بخلاف لذمة وسبب الموت لمرض فيستد حكم انخراب
 الى اول المرض ويصير كان الدين متعلق بالمال عند الاقرار اليه اشير في
قال المص ولذا منع من التبرع والمحاباة الابعة الثالث **قوله** لتفرع بظا
 غير مستقيم كما لا يخفى على المتأمل ثم راي في الكهانة ما يتوهم كونه جوابا عن ذلك
 وهو هذا الاستدلال بالعام لحصل التقريب بالاولوية وهو ان المرض
 لما تعلق به حتى الوارث لا يعبر بترعه الامن الثالث فاذا منع من التبرع فيما
 اذا تعلق به حتى الوارث وهو اضعف الحقيقت فلان يمنع فيما اذا تعلق حتى
 الغريم وهو اقوى ولي انتهى وانت خبير بان عدم استقامة التفرع باقى

قال المصنف خلاف النكاح لانه من الحواج الأصلية **قول** سجي ان قضاء الدين
 ايضا من الحواج الأصلية وابطال حق الغرماء مشترك فان البضع ليس
 مقوم فالفرق وجوابه انه لم يظهر ثبوت الدين من مكان التمتع حتى يكون
 قضاءه من الحواج الأصلية فليتأمل **قوله** قوله وهو بمثل **قول** من
 جملة معترضة **قوله** يجوز ان يكون حالا **قول** يعني من مستتر في المحرور
 يعني ان النكاح من الحواج الأصلية حال كونه بمثل **قول** ونحو
 فان النكاح من الحواج الأصلية مطلقا **قال المصنف** لان الاول حال اطلاق
 ومنه حالة **قول** لا نسب لقوله حال اطلاق ان يقال هو حالة حجر سبقي
 الله لا تقا في **قوله** وهذا الدليل فاد التفرقة من دين الصحة ودين المرض
قول الثابت بالاقرار والاضافة للعهد **قوله** لا بينا انه من الحواج الأصلية
 يعني في النكاح ولا تتم في ثبوت في غيره **قول** فيه بحث فان الظاهر من كلام
 المصنف ان قوله لا تتم في ثبوتها نعم النكاح وغيره قال لا تقا في قوله لا بينا
 اشارة الى قوله اذا المعين لا مرد له انتهى وفيه بحث ايضا **قوله** لا تقا
 من ما اشترى كذلك **قول** يعني يقدر في مرضه **قوله** ليس من ذلك كما سيجي
قول في اخر الصحة **قال المصنف** لانه اظن ان حق ثابت اه **قول** فيه دلالة على
 الاقرار من غير هذه ايضا لاسبب الوجوب كما يغف من تقرره دليله المذكور
 في اول الكتاب ولعل فيه قول من عن الشافعي رحمه الله تعالى صحا بانهم لا يقدر
 المضاف هناك والمعنى لا سوا سببي ظهور ما **قوله** لا يرى انه ان كبريا
 فأت فوجب الصمان **قول** وبهذا خرج الجواب عن قائل الشافعي محل
 النزاع بالاقرار باستلزامك وديعة معروفة للوارث فلا يناسب ذكره
 في تقرره دليله **قوله** ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الحديث
قول رواه الدارقطني كذا قال لا تقا في **قوله** لكن سئل لائمة قال من
 الزيادة غير مشهورة **قول** يعني في المبسوط **قوله** والمشهور قول ابن عمر رضي
 وارا به **قول** يعني اراد بقول ابن عمر انه **قال المصنف** ولهذا يمنع من ترجيح
 على الوارث اصلا **قول** اي منعنا كليا لا بالهبة ولا بالوصية ولا من الثلث

ولا بما زاد فانه اذا لم يوصى بالثلث يعلق به حق الوارث ايضا **قال المصنف**
 ففي تحصيل البعض اه **قول** الظاهر ان يقال وفي بالواد **قال المصنف** لان
 حالة المرض حالة الاستعداد **قول** عطف على قوله ولهذا اه فانه كان
 دليلا انيا وهو ليس لمي **قوله** يورث تتمه تحصيله **قول** يجوز ان اراد الاقرار
 بهذا الطريق حيث عجز عنه بطريق الوصية **قوله** لان الشرع قصر تصرفه عليه
 كما مر **قول** في اخر الصفحة السابقة **قوله** وما لغيره **قول** اي لغيره **قوله** واما
 ان يكون **قول** معطوف على قوله واما ان يكون وارثا حالة الموت وهذا
 القول معطوف على قوله واما ان يكون وارثا حال الاقرار **قوله** كما اطلق
 زوجته في مرضه ثلثا بامرنا **قول** لا بد من التأمل في ان الصورة المذكورة في
 الكتاب بقوله ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقراه في اية من الصور
 تدرج فانها لم تدرج فيما ذكره الشارح لمكان ثم في عبارة الكتاب المذكور
 في الشرح لما كان المقربة وارثا حالة الاقرار **قوله** كما اذا اقر لاجنبي في مرضه
 ثم ادعى نسبة ثبتت نسبة فبطل اقراره **قول** والاقرار للابن المحرم اذا لم
 او علق بعد الاقرار من هذا القبيل عنده على ما يجي في كتاب الوصية **فصل**
 ومن اقر بغيره **قوله** لقلته **قول** هذا وجه التأخير واما وجه ذكره في فصل علي
 فلم تعرض له لظهوره **قال المصنف** ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة
 والمولى **قول** وفيه بحث فان الاقرار بموت المرأة فيه تحصيل النسب على وجه
 منفي ان لا يقبل فان قيد بعدم الزوج لم يبق فرق منه وبين اقراره بالولد
 فانه يصح ايضا اذا اخذ بهذا العهد فلا يظفر وجه لا ثبات هذا وفي ذلك فتايل
قوله ليس فيه تحصيل النسب على الغير **قول** فيه تأمل فان الاقرار بموتية المرأة
 فيه تحصيل النسب على الغير اذا كانت متزوجة وان قيد بعدم التزوج فاقرا
 بالولد بهذا القيد صحيح في وجه قوله ولا يقبل بالولد كما فصلناه في القول
 السابق **قوله** ومعناه ان المصدق اه **قول** فيه بحث **قوله** ولما قل ان
قول هذه المعارضة مدفوعة عن المصنف انه لم يعين ان المراد من حكم النكاح
 باق هو العدة فلعله اراد به مثل حرمة التزوج بزوجة اخرى وحل عليها فانه

في حال النكاح ايضا ولو عينه لا يمكن ان يقال اراد بالعدة ما يلزمها من
امثال ما ذكرنا مجازا فلا اشكال **قوله** لان الاستسقاء ان يكون بقبض
مصنوع على ما **قوله** في او اخر الاشياء **قوله** استغرق الدين نصيبه **قوله**
يعني نصيب المقر **قوله** ولما قل ان يقول اذا كان من زعم المسكر ان اباه لم
يقبض شيئا كان من زعمه ان اخاه في اقراره ظالم **قوله** فيه شئ فانها
لما تضاد قاعلي كون المقبوض مشركا لم يكن لزعمه ان اخاه فمما يقبضه منه
ظالم فحال ظالم **قوله** لان المظلوم لا ينظم غيره **قوله** العزيم لم يوف بما عليه
عنده فلا يكون مظلوما اذا رجع عليه في رغبة وهذا هو مراد الشارح

كتاب الضلع

قوله لانه سقط بقولنا نجيبا **قوله** فنه بحث اذا لا يكون احص ختمه ضروريا
قال المص لا طلاق قوله تعالى والصالح خير **قوله** اي لقوله المطلق فالاضافة
من قبل اضافة الصفة الى الموصوف وتام الالية وان امرأة خافت
من بعلها استوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصليا منها صلحا واصلح
خير **قوله** احب ان لا اعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب **قوله** انت خير ان
المانع يمنع عموم اللفظ مستندا بان اللام للعهد فانما يحجب تضمن المصادرة
على المطلوب فليتأمل **قوله** وبانه ذكر التعليل **قوله** فنه بحث لانه لو كان
لا بدل العا بالواو **قوله** والصالح خير كان في الحال **قوله** ان اراد ان احكم
بالجمل على الموضوع كان في الحال فسلم ولا يفيد تجوزا ان يكون المحكوم
هو الصالح الاستقبالي وان اراد ان احكم على الصالح الكائني في الحال
حققت الصالح حينه كما في قوله لم الرجل خير من المرأة فلتخصم ان يميغه
قوله فانكرت لا يجوز **قوله** بل يجوز كما سجي عن قرب **قال المص** ولنا ما تدونا
واول ما روي **قوله** وهما كمار وكان الاولى ان لا يذكر ذنوبك لليلين
فما تقدم حتى لا يلزم ذلك **قال المص** وتأول اخره احل حراما لعينه كالحرام
حرم حلالا لعينه كالصالح **قوله** وحمله على هذا الحق لان احرام المطلق ما هو عام
لعينه والحلال المطلق ما هو حلال لعينه كذا في الكافي ثم قال وما ذكره غير

محتمل اذا الصالح مع الاقرار لا يخلو عن ذلك فالصالح يقع على بعض الحق
في العادة وما زاد على الماخوذ الى تمام الحق كان حلالا للمدعي اخذ
قتل الصالح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعي عليه منعه قتل الصالح
وقد حل بالصلح انتهى **قوله** لانه لو حمل على الصالح على الاقرار خاصة لكان
كالصالح على غيره **قوله** يعني لكان كالصالح على غيره الاقرار في البطلان
على زعم الخصم **قوله** لان الصالح في العادة لا يكون الا على بعض الحق **قوله**
هذا كحقن الدن لظهور عدم جوازه في العين فلا يلزم بطلان العمل به
اذ لا يجوز الصالح على بعض الحق في العين الا بالبراءة عن دعوى الباطل كما
سجي **قوله** لانه محمول على ما اذا كان على صاحب الحق اه **قوله** فيه ان لمعبر
هو عموم اللفظ وما الدليل على انه محمول على ما ذكره غير مجرى على عموم **قوله**
لانه ما حده الى قوله ويدفع المال **قوله** ويدفع معطوف على قوله حده
قوله فسقي في من غير مشتمل على عرض المدعي عليه **قوله** يعني متى العوض في يد
المدعي **قوله** فلا يسترده **قوله** اي لسبب لا سحقا **قوله** ثم استحققت
فان المدعي رجع **قوله** صوابه ثم استحق اذا الصيرفة راجع الى العبد **قوله** و
نقل بعض الشارحين عن لواقعات **قوله** القائل هو الاقاضي عن لواقعات
الحسنة **فصل** والصالح جاز **قال المص** والصالح جاز عن دعوى
الاموال لانه في معنى البيع **قوله** يعني اذا لم يكن بالمسافع والافو بمعنى
الاجارة **قال المص** قال والمسافع لانها تملك بعقد الاجارة فكذا بالصالح
قوله قال العلامة الاقاضي قال شيخ الاسلام علا الدين الاجاللي
في شرح الكافي واذا اوصى لرجل بخدمته عبده سنة وهو كرجل من
وضا كنه لوارث من خدمه على دراهم او على سكنى مت او على خدمته
اخر او على ركوب دابة او على بس ثوب شرا فهو جاز والقائل
لا يجوز لان الموصي لم يميزه المستعير والمستعير لا يقد ر على تملك المنفعة
من اخذ بديل ولهذا الواجب منهم لا يصح الا ان يقول بان هذا ليس
بتملك بل هو بديل بل هو اسقاط حقة الذي وجب بعقد الوصية

ولفظ الصلح لفظ يحتمل التملك ويحتمل الاستحقاق فان لم يكن يصح
تمليكاً امكن بفتحها اسقاطاً فصحها اسقاطاً وهو حق معسر يورث
الملك فاحتمل التقديم بالشرط ولهذا جاز على حدة بعد آخر فلو كان
هذا تملك لكان باطلاً لان بيع الحصة باخذته لا يجوز وكذلك لو نقل
ذلك وصى الوارث الصغير لانه تصرف نافع في حقه فان مات العبد
الموصى بخدمته بعد ما فتن الموصى له ما صالحه عليه فهو جاز لانه عقد
اسقاط وقد تم بالموت لان حقه في منفعة ما دام حياً وقد اسقط
كل ذلك بالصلح فيسلم له انتهى . قال العلامة النسفي في الكافي و
الصلح جاز عن دعوى لما فاع بان ادعى في دار سكنى سنة وصية
من رب له ارجح او اقره فصاحه الوارث على شئ جاز لانه جاز
اخذ العوض عنها بالاجارة فكذا بالصلح انتهى . وانت خير بما بين ما
نقل من الاسجاني والكافي من الحائفة ولعل في جواز الاجارة
روايتين فلتأمل . ثم اعلم ان ظاهر ما ذكره الاتفاق من قوله لا انا
نقول بان هذا بملك ياهم بديل بل مواسقات حقه اخالف لما ذكر
في الهداية كما لا يخفى . وفي مبسوط الامم سمش لائمة السرخسي ولو
ان الوارث اشترى منه الحصة ببعض ما ذكرنا لم يجز لان السرا لفظاً
حاض وضع لملك بالمال والموصى له باخذته لا ملك تملك الحصة
بعض من غير الوارث بطريق البيع والاجارة فكذلك لا ملك تملكه
من الوارث بخلاف لفظ الصلح لا يرى ان المدعى عليه بعد الانكاح
لوصاح المدعى على شئ لم يصير بمقراحتي اذا استحق ما دال على راس الدعوى
ولو اشترى منه المدعى صار مقرا له بالملك حتى لو استحق البديل رجح المدعى
انتهى **قوله** فمن عطي له في سهوله من اخيه **قوله** من حنك كانه عن لولي
قوله فمن عني عنه **قوله** فيكون له بمعنى عنه **قوله** ولا تؤتم لزوم العكس
غير لازم ولا هو ملزم لا يرى ان الصلح عن القتل العمد على قل من عشرة
صح وان لم يصلح صداقاً **قوله** لكن قال في المحيط اذا صالحه على وصيف

عن دم العمد فهو جائز والاسل في جنس من المسائل ان ما صلح مهران في
الكناح صلح بدلا في الصلح عن دم العمد وما لا فلا والوصيف يصلح مهران
في الكناح وينصرف مطلقاً الى الوسط فكذا يصلح بدلا في الصلح عن دم
العمد ومطلقه منصرف الى الوسط انتهى والمقصود قوله وما لا فلا فليست
فان فيه مخالفة اخرى لقوله عند فساد الشبهة بصار الى الدية **قوله** وبما
ان الصلح على ما لا يصلح بدلا يغو من له الحق **قوله** في نوع مصادرة **قوله** بل
القصاص لمن مال **قوله** وبهذا يظهر وجه بطلان الصلح عن كفاية **قال**
المص وكذلك لا يجوز الصلح عما شرعه الى طريق العادة **قوله** قال العلامة
النسفي في الكافي بخلاف ما لو كان الى طريق غير نافذ فصاحه رجل من اهل
الطريق فالصلح جاز لان الطريق مملوكة لاهلها انتهى **قال المص** لانه حق
قوله في الكافي بديل قوله لانه حق العادة لان الحق في الشارع كما علم
انتهى يعني منه ان الشارع يطلق على طريق العادة مطلقاً حيث قبل تغيير
قوله والثاني كما اذا صالح على مكمل اه **قوله** هذا معطوف على ما سبق
تخيلاً وهو قوله والاول اما ان يكون منفرداً ومتضمناً الى الصلح
العمد **قوله** لان الظلم اذا كانت على طريق غير نافذ فصاحه رجل من اهل الطريق
قوله يعني من اهل طريق غير نافذ **قوله** والوطى الاحرام في جانبها **قوله** فيبحث
فانه لا يكون حراماً اذا كان بالقصاص وجوابه ان المرأة يجوز ان تعقد
ذلك على اي من قال لا نفذ القصاص باطناً **قوله** فكان رشوة **قوله** اي رشوة
محفظة **قوله** فصاحه كانه مملوك للولي ولهذا كان له ان يملكه **قوله** الضمير في قوله
له راجع الى الولي **قال المص** ولهذا لا يملك لتصرف فيه **قوله** قال في النهاية
اي في رقبته بتاويل العضوا واجزا انتهى فيبحث فان الرقبة بتا مجاز عن
قوله وهذا اي الصلح كانه شراؤه ومو يملك ذلك **قوله** فاشار الشارح الى
ان الكلام على التشبيه **قوله** فصاحه كانه صاكه على بديل مؤجل بواخذ به بعد
العتق **قوله** قوله بواخذ به صفة اخرى **قوله** وفي كلام المصرتاح لانه وضع
المسئلة في القيتي وذكر في الدليل المشي فان وجوب المشي صورة ومعنى

انما هو في المشتك **قول** وفي الكافي وحقه في الاصل صورة ومعنى اذ البوا
صمان العدو ان وهو مفيد بالمثل كما نطق به النص واجاب بجواب
الثوب في الذمة ممكن كما في الكناح والذمة انتهي وبه يذفع ما ذكره
الشايح فان قوله وجوب مثل صورة ومعنى انما هو في المشتك غير مسلم
وعليك بالتأمل **باب التبع بالصلح والتوكيل قوله** وهو المراد بالبر
بالصلح **قول** فيه بحث **قال المص** لم يلزم الوكيل ما صالح عنه **قول** اي
عن وكل فالعائد الى اسم الموصول محذوف اي ما صالح عليه عن
قوله وروى غيره **قول** يعني لا قطع **قوله** وهو ان يكون المصالح في
المعاوض **قول** الظاهر ان يقال الصلح في المعاوض **قوله** وان كان
قول الضمير في قوله فيها راجع الى المعاوضات **قوله** فصالح ان يكون
في هذا الضمان **قول** فيه شئ والظاهر ان يقول في هذا الصلح **قوله** ص
فلما نأ على الف درهم من دعواك على فلان **قول** يعني فلانا الاول
قال من دعواك عليه لكان ابعد عن التشوش **باب الصلح**
في الدين قوله فعمل على التأخير **قول** بالنصب **قوله** كما في العكس **قول** **باب**
الى قوله ولو كانت بالعكس **قوله** ففعل فهو برى قيل معناه فقبل
قول فالفعل مجاز عن التراه في الدين **قوله** ويجوز ان يكون معناه
اليه ذلك غدا فهو برى من الباقي فان لم يدفع اليه غدا حسنه عا
الالف **قول** فيكون العود مجازا عن البقاء كما كان الا ان مقضى كلمة
عاد هو المعنى الاول ويدل عليه ما سيذكره في الفرق بن التعليق
والنقد **قوله** حيث ذكره بكلمة المعاضة وهي على **قول** اي في المعنى
والاف في اللفظ دخل كلمة على في الابرار دون الاداء **قوله** والاداء
عليه لم يستفد به شئ **قول** فيه شئ بل يستفاد به البراءة والناظر لم يستفد
بشئ ثم قول والاداء **قوله** الاولى ان يقال المراد وجوده لفظا **قول**
يعني ان حمل كلمة على على الشرط لاحد معين اما لوجود المقابلة واما لان
هذا الشرط في الصلح متعارف **قوله** تأمل هل يمكن ملاحظة المعنى الثاني بدو

الاول والاقرار ان يجعل عطا على قوله تصحى لتصرفه **قول** وان ذكره فهو
الوجه الثاني **قوله** فان قيل لم يبداء في الوجه الثاني بالاداء بل بالمصاحبة
فلما خفي جعله قسما مما بدى فيه بالاداء قلنا ذلك مبني على اتحاد مع ما بدى
فيه بالاداء حكما فلي تأمل **قوله** فان لم يبداء فالوجه الرابع **قول** فيه بحث لان
الوجه الرابع مما بدى فيه بالاداء فكيف يحل قسما مما لم يبداء به لا يقال
قسما منه بناء على انه لا تغر الجواب ذالم يبداء به بل يبداء بالبر لان الوجه
الصالح كذلك كما يظهر من اجامع التمرات **فصل في الدين المشرك**
قوله ان شأ اتبع الذي علمه لدين بنصفه **قول** الا ان يضمن له شريكه
ربع الدين فانه لا خيار لشريكه **قول** اشارة الى ان الاستثناء من
فتركه بالخيار قال صاحب النهاية والافان الاستثناء من قوله فتركه
بأخيار انسي والظاهر من تقرير الكافي انه استثناء من قوله ان شأ
اخذ نصف الثوب فانه قال اذا كان الدين من شركن فصالح احدهما
بنصيبه على ثوب فتركه بأخيار ان شأ اخذ منه نصف الثوب لا ان يضمن
له شريكه ربع الدين وان شأ اتبع غيره نصف لدين انتهي فاعلم في
الترجيح وفي الكفاية استثناء من قوله ان شأ اخذ نصف الثوب فان
الشرك اذا ضمن له ربع الدين لاسقى للساكت ولالة الشركة في الثوب
بحوزان يكون من قوله ان شأ اتبع الذي عليه الدين بنصفه فان
اذا ضمن له نصف المقبوض لابقى له ولاية الرجوع بنصف الدين بل رج
بربعة والاحسن ان يكون من قوله فتركه بأخيار الا اذا ضمن له شريكه ربع
الدين في لابقى له الخيار البتة انتهي **قال المص** وله حق المشاركة **قول**
الظاهر اسقاط لفظ الحق فان المستحق في لولد والثمره حقيقة لا حقها
قوله اجاب بقوله والاستيفاء **قول** فيه تأمل **قوله** واجاب عنه ان
تأخر البعض **قول** اختار الشق الثاني ثم الضمير في قوله فيه راجع الى الدين
قوله فان قيل يجوز ابرار احد هما عن نصيبه وذكرنا لابرار لوجب لتبر **قول**
وحوزان يقرر السؤال بان تصحح لابرار عن نصيبه يستلزم تبر الدين في

في نصف الدين قوله

ذمته قبل الابراء والا فكيف يعلق الابراء بنصيبه خاصة فليسا يل في جوابه
قوله احب ان القسمة تقتضي وجوب النصيبين اه **اقول** ولو احب ان
 المحال قسمه الدين في الذمة ولا يلزم ذلك في صورة الابراء لم يحتج الى
 ذلك لتطويل **قوله** لا يقال لو كانت القسمة امرا وجوبا لزم ما ذكرتم **قوله**
 يعني من اقتضا وجوب النصيبين **قوله** فلانتم انما تقتضي وجوب النصيبين
اقول لعل هذا المنع خارج عن قانون التوجيه **قوله** فمحقق القضا والامور
اقول اي القضا من المرأة والاقتضا من الرجل **قوله** لان الارش قد
 يلزم العاقلة فلم يكن مقتضا لشئ **اقول** فانه ان العاقلة لا يعقل صلحا على
 ما سيجي **قوله** رجح المصالح بذلك على الغرم **اقول** اطلاق المصالح يجوز
 الا ان يكون المراد الاستغفار بطريق الصلح **فصل في الخارج**
قوله ووجه تأخير قوله وقوله ويجوز ان يكون التأخير لا حقا صا بتركه لم يثبت
قوله وقد بذلك لانها لو كانت من النفوذ **اقول** اثار بقوله بذلك
 الى قوله حال كون التركة عفا راء **قوله** فضايج **اقول** لضمه قوله صا
 راجع الى احدي نساء **قوله** وسي تأخر كان طلعا في مرضه الى قوله ولم يغير
 ذلك في الكتاب **اقول** هذا الكلام الى قوله وثانين الف دينار ذكره خمس
 الائمة الحسن في شرح المبسوط واراو بالكتاب المبسوط وانما كتبت
 لئلا يتوهم ان المراد بالكتاب لهداية وتعرض على الشارح بانه مفسر فيه
 كما فعله البعض ثم قوله ولم يفسر ذلك في الكتاب يعني لم يفسر محمد رحمه الله
 في مبسوطه **قال المصنف** قال واذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه
 في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه كون الدين لهم فالصلح باطل **اقول**
 اي في الكل في العين والدين اما في الدين فلكونه تملك لدين من غير
 من عليه الدين واما في العين فلا تملك والصفقة وفي مبسوط شيخ الاسلام
 ومذهبه المسئلة يرد نقضا على ابي يوسف ومحمد رهما فيها اذا سلم خطه
 في شجرة ونيت حيث قال لا يصح في حصته الرنت ويعينه في حصته الشجرة
 ههنا فسد الكل وهذا محفظ وفي الكافي قل هذا عند ابي حنيفة رحمه الله

سقى العقد صحيحا فيها وراا الدين وقيل هو قول لكل والفرق لهما ان يح
 الدين باطل لا فاسد فصار كسح الحز والقن بتمن واحد انتهى فظهر في
 الكافي جواب نقض شيخ الاسلام خواهر زاده فلتأمل ثم ان عبارة
 المصالح في قول المصنف هو على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر اللام على صنعة اسم
 الفاعل **قال المصنف** وفي الوجين ضرر ببقية الورثة **اقول** قال في الكفاية لعدم
 رجوعهم على الغرماء انتهى هذا هو الحق لا ما في سائر الشروح من لزوم النقذ
 بالنسبة في الصورة الثانية اذ لا نسمة عند التبع قلنا مل **قوله** وفي الوجين
 الثاني لزوم النقذ عليهم **اقول** فنه بحث **قوله** اكثرهما اخذا وقل **اقول** فنه
كتاب المضاربة
قوله وفي الاصطلاح دفع المال الى من يتصرف فيه **اقول** فنه مسامحة فانها
 في الاصطلاح هي العقد المخصوص **قوله** وركنها استقال الالفاظ يدل
 على ذلك **قوله** لعل المراد الالفاظ المستعملة **قوله** وحكمها الوكالة عند
 الدفع والشركة بعد الرجوع **اقول** قال صاحب الكافي المضارب ولا يمين
 لانه قرض المال بان ماله لا على جهة المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض
 على سوم الشراء لانه قبضه بدلا وكلف المهرين لانه قبضه وشقة وغذ
 الشرع في العمل ويكيل لانه يتصرف فيه له بامره حتى يرجع لما يلحقه من
 على رب المال كالوكيل اه انتهى هذا الخالف ما في الشرح من انه وكيل عند
 الدفع فلتأمل **قوله** لئلا يخالف الكل اجزا **اقول** قد سبق في كتاب الوكالة
 ان الاصل في المضاربة العموم وفي الوكالة المخصوص فيلزم مخالفة لكل
 اجزا **قوله** واذا لم يصح كان المشتري للمشتري **اقول** الاظهر ان يقال اذا لم
 يصح التوكيل لم يصح المضاربة لان عدم صحة الاجزا مستلزم لعدم صحة الكل
قوله ثم فسر ذلك بقوله فان شرط اه **اقول** فنه اشارة الى ان الغاء
 لنفسه **قوله** وقيل المراد بالعقد المشروط ما وراا العشرة **اقول** في القاموس
 وراا مشقة الاخر بنيت والاول مهور لا معتل وواهم الجوهري ويكون
 خلف واما مضمونه وبنوا انتهى فورا ههنا يعني القدام والمراد

بما ورا العشرة ما شرط من لرج لاحدهما من لثنت والمصنف والعشرة
 زيادة على ما شرط من الشركة في الرج **قوله** لان ذلك يعتبر للشرع **اقول** ان
 شرط العشرة **قوله** يفقد شركة لا اجارة **اقول** يخالف ما اسلفه
 من ان عقد المضاربة مستقل على التوكل والاجارة فلتأمل **قوله** وانما
 ان راس المال عن استوثر المضارب **قوله** فيكون سببا جرة
 في قول المصنف عين مستأجرة صفقة جرت على غير من له وهو من سبل
 سبل مضمون ولعل هذا اولى **قوله** وهذا التعليل شرطي ان المضارب **قوله**
 في وجه الاشارة خفاء لا يخفى فتأمل **قوله** لان العين الواحدة **اقول** فيه
 تأمل **قوله** وكانت حصته العمل مجبولة **اقول** فان سبل من جهاته لا تقضي
 النزاع فتسعى ان لا يكون مضمون قلنا لعل فسادا من حيث جواز ان لا
 له من الزبح الاقدار جرة الدار والارض فلا توجد الشركة فيه اذ لم
 انه اجرة الدار وحصته من الزبح فهذا معنى قوله فيكون حصته العمل مجبولة
 فلتأمل **قوله** واجوابه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة **اقول** فيه
 فان هذا الكلام وان كان صحيحا في نفسه لكن لا ياسب هذا المقام لان
 وغير ذلك من الشروط ولا تقصد المضاربة بل سقي المضاربة صحة ويعيد
 الشرط فليدبر **قوله** لان المضاربة تقسمت لامة او لاولا والوكالة ثانيا
 وليس للمودع والوكيل الايداع والتوكل **قوله** خلافا لما ذكروا
 الثابت بالاذن فكما جرت ثم العبد بعد ذلك يتصرف بحكم المالكية
 الاصلية ولما كان كذلك كان فكما جرت عن التجارة بمنزلة اسقاط
 عن العبد بالاعتاق لان فكما جرت عبارة عن اسقاط ثم الحق يعق
 عبده فكذلك المادون باذن عبده فلا يخفى عليك في غير الشرع
 من القصور **قوله** واجواب عن الباقي سبجي مواضعها **قوله** من اتي مو
 السقف من اجواب حتى يحيل بالاجواب عن البواقي على سبجي فلتأمل **قوله**
 احب ان كلاما من جهتي اجواز صاحبة للعلية فلا تخرج غير ما **اقول** لافظ
 فلان تخرج احدهما بالآخرى **قوله** وفي التخصيص في بلد بعينه **قوله** في تخصيصه

بالبلد كلام والظاهر هو التخصيص للسلطة ايضا فان السلطة متفاوتة يكون
 رغبة الناس الى بعضها اكثر **قوله** وغيره **اقول** اي غير المفيد **قوله** كذلك
اقول اي من كل وجه **قوله** فان البيع نقدا بتمن كان تمن النسبة **اقول**
 حيلة كان صفة بتمن واسم كان ضمير راجع اليه وقوله تمن النسبة خبر كان
قوله فجعل قوله على ان يعمل شرطا **اقول** شرطا مفعول ثان لجعل **قوله** وقوله
 يعمل في الكوفة لقصر المفعول هذه مضاربة **اقول** ويجوز ان يكون استيفا
 بيانيا **قوله** واما بالواو فلانه مما يجوز لا ابتداء به **اقول** اذا كان الواو للتعطف
 كما ذكره المصنف لا يجوز لا ابتداء به وان لم يكن فلا يطابق الشرح المشرع **قوله**
قوله لان العمل انما يكون بعد الاخذ لا حال الاخذ **اقول** وجعله حال لا مقد
 خلافا لظاهر **قوله** وفيه نظر لانا اذا جعلنا اجارية راس المال وقد
 عتقت بالاستيلاء **اقول** وحياته ان الاستيفاء مقدم لان الواو
 اصل في الدعوة والحرية والام تبعه وينبغي ان يكون مراد الجيب بهذا
باب المضارب يضارب قال المصنف وبعده البصاع **اقول** فيه بحث
 والظاهر ان يقول توكل كما في شرح الكثر للعلامة الزليقي **قوله** واعترض
 الى قوله واحب خلافا لجملة **اقول** المعارض والمحب هو الاتفاق **قوله** و
 الظاهر عنه **اقول** اي عدم التناقض **قوله** ويجوز ان يكون الشخص عالما بالغير
 لمنفعة نفسه **قوله** الظاهر ان اللام للمنفعة **فصل** واذا شرط المضا
قال المصنف ولعبد رب مال ثلث الرج **اقول** قال الكاكي قد بعيد رب المال
 لان فيه خلافا لبعض اصحاب الشافعي وبعض اصحاب احمد وجه قولهم
 ان يد العلم كيد سيده فلا يجوز اشتراط عمله كاشتراط عمل رب
 المال انتهى وفيه بحث لانه لا خلافا في جواز اشتراط عمل المضارب
 او الاجنبي على ان يكون له الثلث **قوله** يجوز ان يكون احرارا عن ليا
اقول فيه تأمل **قوله** فانه اذا شرط ذلك للاجنبي **اقول** عبدا او عرا ابن
 المضارب وزوجه او غيره **فصل في الغزل والقتمة** **قوله** ثم عاد
 مسلما كالوكيل **اقول** قال لا تقا في فانه اذا رجع الموكل مسلما لا تعود

الوكالة في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد وقد مر في باب عمل الوكيل
قال المصنف على هذا موت رب المال وحقوقه بعد الردة في سح العروض
 ونحوها **قول** الضمير نحو ما راجع إلى الموت على تأويل الميتة ويجوز أن يرجع إلى
 بيع العروض على اكتساب لثمنت من مضاف وفيه شئ **قال المصنف** وإن لم
 يكن ربح لم يلزم الاقتصار لانه وكيل محض والمتبرع لا يجبر على بيع ما يتبرع به
قول منقوض بالفضل فانه متبرع ويجبر على ايفاء ما تبرع به فقام ثم المضاربة
 لا يجبر على الاقتصار اذ لم يكن ربح ويقال له وكل وعلى هذا سائر الوكالات
فصل فيما يفعل المصارف **قول** اي السفينة والذو بملطفا **قول**
 اي سواء كان في نوع خاص ومطلقا **قال المصنف** وله ان ياذن لعبد المصنأ
 في التجارة **قول** اي يصاح آخر لقوله لان له الامر العام المعروف عطف
 على قوله ولهذا كان له ان يشتري **قول** اذ لم يصحح به **قول** فيه بحث
قول فان الوكيل قد يجوز ان يوكل **قول** وكذلك يجوز للمصارف ان يفتا
قول وجعل احدا الفاضل الى قوله وهو منزلة السوق **قول** فيه بحث **قول**
 ما شيا في حواججه **قول** اي بنفسه **قول** وسائر الالوان كالحمرة **قول** قوله
 وسائر مبتدأ وقوله كالحمرة خبره **قول** لان الصبح على قائم اه **قول** تغسل لقوله
 وهو شركه **قول** لما تبين انه خرج عن كونه غاصبا **قول** هذا ناظر الى قوله
 وبهذا اندفع ما قبل المصارف به **فصل آخر** **قول** وصوله الى الانف مع
 بقا العقد **قول** اي عقد المضاربة **قول** فانه لو لم يجعل مستوفيا لبطل حق
 الموكل **قول** يعني حقه في الالف لم يوقع **قول** بخلاف الوكيل لانه منزلة التاجر
قول حيث جرى بينهما مبادلة حكيمه كما تقدم **كتاب الوديعة**
قول قد ذكرنا ان الوديعة في الاصطلاح هو التسلط على حفظ وادارة
 يكون بالعقد **قول** مخالف لما تقدم في الاقرار من ان الوديعة قد يكون
 بغير صفة **قول** والامانة اعم من ذلك الى قوله واذا كان كذلك جاز حمل
 الاسم على الاخص **قول** فانه ان الامانة مبني للوديعة بهذا المعنى لا
 انها اعم منه بل المراد بالوديعة ما ترك على الامن **قول** لان الايداع اخص

لا حفظا **قول** فيه تأمل **قال المصنف** ولا معتبرا بقسمه لانها من موجبات الشركة
 فلا يصلح موجبة لها **قول** فيه تأمل فان المعلوم هنا جواز الشركة والعلم كان
 القسم والقسمه نفسهما من موجبات نفس الشركة **قول** لان احدهما لا
 عن حاشات الاخر **قول** هذا تعجيل لقوله ومن هذا القبيل الى اخره **قول** لا يقال
 فاجعل الرد قصدا لا خطا لعدم نفوذه اه **قول** قوله لعدم نفوذه جواب لقوله
 لا يقال فاجعله **قول** ضرورة بثوت نقصه وهو الامانة بالحق نقه **قول**
 الظاهر ان يقال وهو الحجابة **قول** قل لان هذا الفصل **قول** قاله السيد
 الجلال **قول** وان لم يكن وسافر بامه لا يضمن وان سافر بغير ضمن اه
قول مخالف لما في غايته البيان **قول** لان ولا يمتها في مال الصبي نظرية **قول**
 لقوله لعل ولا تقربوا مال اليتيم لا بالتي هي احسن ولولا انه من الاحسن لما
 جاز ذلك لهما **قول** لان المذكور رفته **قول** يعني المذكور في اجماع الصغير
 اي حتى المديون **قول** وفيه نظر لان الانسان لا يؤمر بالتصرف في ماله بالبيع
 الى من لا يجب عليه ذلك **قول** تكفل بدفعه قوله لان الذي يوجب تقضيها
قال المصنف ومن ادع رجل وديعة فادعها آخر اه **قول** في اوائل كتاب البيع
 من المبسوط المودع اذا وقع الحريق في بنية فاول الوديعة جازا له كان حيا
 في العائش انتهى لان المودع امره بان يحفظ بنفسه نقدا وان لا يدفع الى
 اجنبى ثم قال في المبسوط وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لان الدفع
 الى الغير في منع احكامه من حفظ انتهى والمسئلة المذكورة في كتاب
 البداية في اوائل الوديعة **قال المصنف** ان دعوى كل واحد منهما صحيحة لانها
 لصدق **قول** بان يودعه احد هما يشتري المودع به سلفه من الاخر
 ويملكه اليه من ثمة فنقصه ثم يودعه ايضا **قول** قوله تغاير الحقن لان كل
 واحد منهما يدعي العا **قول** بل يدعي الالف لمعين الا ان يراد باعتبار المال
 والظاهر ان تغاير الحق لغاير الحق فكل منهما حق في يمينه على ما مر
 في الدعوى لك يمينه **قول** تعضي بالالف للاول والثاني **قول** في قوله
 الاول الثاني بحث **قول** لا يفيد اقراره به **قول** فيلغو ذكر العبد **قال المصنف**

ينبغي ان يحلض عند محمد الى قوله بئرا على ان المودع **اقول** قوله قال جواب
 في قوله وهل خلف بالله وقوله بئرا مفعول له لقوله قال او حال من قلته
كتاب العارية
قال المص وفي تلك المنافع الى قوله يقول هو اباة الاستفاد اه **اقول** كما
 المناسب ان يقول في الاول هو تذكير بحيز و هنا **قوله** ويمكن ان يجاب
 عنها فان هذا التعريف اما لفظي او رسمي فان كان الاول فاذا ذكر في
 جعل البيان المناسبة لا استدلالا **اقول** ولا يخفى ان التعريف للفظي
 الاستدلال لكونه لقدها لا تصويرا **قوله** لوجعلنا المذكور في الكتاب حكم
 العارية وعرفنا بانها عقدها **اقول** انت تعلم ان حكم الشيء لا يجعل عليه
 بالمواطة **قوله** كان سالما من شكوك **اقول** اما من الاول فسلم وان
 الاخير فلا **قوله** فكان له الرجوع عما ملك **قوله** فبجث **قوله** فلا
 اذن بن العارية **قوله** اي اعرتك واظمتك **قوله** والجواب كلاهما
 صرح لكن احدهما حقيقة والاخر مجاز فاش ر الى الثاني بقوله مستعمل
 اي مجاز ليعلم ان الاخر حقيقة **قوله** فيه تأمل فان تخصص الاول فيكون
 بوسم ان الثانية ليست كذلك فلما يخصم ما دة الاشكال **قوله** ما علم
 مثلها **قوله** الضمير في قوله يحله راجع الى ما **قوله** لانه قض مال غيره لنفسه
 استحقاق فضمن **قوله** ونحن نمنع الكبرى كما يظهر فتأمل **قوله** فلان اللفظ
 الذي يخفف به العارية اه **قوله** فنه بحث **قوله** وما وضع لملك المنافع
 لا تعرض للغير حتى يوجب لصمان عند هلاكه **قوله** لم تعرض للاباة وكما
 المناسب ذلك كما لا يخفى **قوله** وان كان وقت العارية **قوله** معطوف
 على قوله فان لم يوقت فلا ضمان **قوله** هو ما كان في ضمن عقد المعاوضة
 كما **قوله** في باب المضارب يضارب **قوله** واذا قلح في الحال يكون قومه
 السقض ويارين رجع بهما كذا ذكره القدر **قوله** في كلام وهو
 القلع ما نقص يارين بل ثمانية ومانير فينبغي ان يرجع بهما كما لا يخفى هذا
 اشكال الغاضل الحشي الشهير بجقوب باشا فا قول الطاهر ان قوله

الشقق من اضافة الموصوف الى الصفة اي القيمة المنقوصة فلا اشكال
قوله ويجوز ان يتعلق بقول الحاكم الشهيدي الى قوله وسوالا نظرا **قوله** المفهوم
 من كلام الرضائي ان يتعلق بقول القدر **قوله** وكلفه قومه البناء والغرم
 فراجع **قال المص** لان له نهاية معلومة **قوله** قال ابن الغرم مقتضى هذا
 ان لا يجوز الرجوع قبل الوقت في الموقفة لان لها نهاية معلومة ولا
 الوقت منصوص عليه هنا وفي الاعارة للزرع الوقت ثابت دلالة و
 النص قوي من الدلالة انتهى والجواب ان الضرر لصاحب البناء والغرم
 متعين سواء وقت او لا وليس لها نهاية معلومة فلا يمكن مراعاة حق
 كحلاف الزرع فتأمل **قوله** والغرم با زاد الغرم **قوله** تأمل فيه **قوله** فيكون
 عليه مؤنة ردة لما ذكرنا **قوله** من ان الغرم بالغرم **قوله** وفي الصلح
 صا من لانه تضييع لار دالي قوله لانه لو ارتضى بالرد الى عياله لما ارعاه
 اياه **قوله** وفيه بحث فان هذين التعليلين يقتضيان التنبية على الفرق
 بالمقتضى والمقتضى عليه فلا ياسب ذكرهما هنا **قوله** فكان اذ ذاك
قوله بل يكون اذ ذاك متعدها حتى اذا ملكت في يد من فكذا اذا تركها في يد
 الا جنى فكره الرضائي فراجع نعم كونه كالمودع بعد انقضاء الحق قول
 الاصحاب لكن الرجحان للمضمن وهو قول المسرحسي واخا ر قاضي خان
كتاب الهبة
قوله قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا **قوله** وظاهر ان الولي ليس مال
 ولا بملك **قال المص** وتصح بالايجاب والقبول **قوله** قال العلامة الكاكي
 قوله وتصح بالايجاب كقوله وهبت ونحوه كما يجي اي تصح في حق الواهب
 بجره بالايجاب وفي حق الموهوب له بالقبول والقبض لان الهبة عقد
 تبرع فيتم بالتبرع فصار موهوبه بالقبول لا قرار والوصية ولكن الموهوب
 له لا يملك الا بالقبول والقبض وثمره ذلك فمن خلف لا يهب فوجب
 ولم يقبل الموهوب له بحث او حلف على ان يهب فلما فوهبه ولم يقبل
 بر في يمينه عندنا انتهى ولا يذهب عليك عدم مطابقة الشرع للمشروح

قال المص وهو التبرع فلا يصح **قول** قال الكاكي لا يقال ان الملك يتبرع
 على وجه لا وجب لتبرع لانه لا يعيد اذ فائدة الملك التمكن من التبرع
 وذا انما يكون اذا كان بسبيل من قبضه انتهى وفيه بحث **قوله** فقوله
 في الهبة متعلق بقوله ان القبض لا بقوله القبول **قول** ولا ادري
 ما لما منع عن تعلقه بالقبول فان التوقف لا يستلزم الاجاب لان
 قال العلامة الكاكي وصاحب النهاية قوله في الهبة متعلق بالقبض لا
 بالقبول اي القبض في الهبة كمرلة القبول في البيع وبه صرح في المبسوط
 واشتد رايه في الايضاح انتهى وليس فيما قاله ما يدل على عدم
 المعنى اذا تعلق بالقبول **قوله** وفيه بحثان الاول لو كان القبض كمرلة
 القبول لما صح الامر بالقبض بعد المجلس كما بيع **قول** فيه نوع ركائز **قوله**
 واجب عن الاول بان الاجاب من البايع شرط العقد **قول** ولهذا
 لو حلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري لا بحث **قوله** وفي الهبة وحسن عقد
 تام وهو متوقف على ما وراه **قول** هكذا وقع في هذه النسخة متوافقا
 في سائر الشروح وفيه بحث فانه لو صح ما ذكره كاجاز القبول بعد المجلس
 الواجب والصواب هذا الكلام ما قضى من المص من انه عقد والعقد
 سعة بالاجاب والقبول واما قصة الحلف فارها اسهل كون
 مينا على العرف ولعل الاولى ان يقال في اجاب القبض كمرلة القبول
 وليس به حصة فبالنظر الى كونه كمرلة يجوز القبض في المجلس بل لا بد
 الواجب وبالنظر الى التغير حصة صحيح الامر بالقبض بعد المجلس في مال
 رتبة عن القبول فتأمل وقع في بعض النسخ وجد عقد تام فلا يراد
 هذا البحث نعم يرد على ما في الشرح الاخر قد بر **قوله** وعن الثاني بان مال
 ان مقصود البايع اه **قول** ولو سلم ان المقصود ذلك فبالقبول
 يتم المقصود ويحصل الملك للمشتري ولا توقف على القبض حتى يرد ما ذكر
 واما حق الاسترداد فلو كان البيع قبل نقد الثمن كالمهر فانه قبل
 الرجوع ثابت في الهبة ايضا فلا مانع في ذلك كون الاجاب تسلط قلنا

ذلك في الهبة ليس بجلي الى يرى الى موانع الرجوع في الهبة بخلاف البيع
 فتأمل **قوله** وقد تقدم لنا القول اه **قول** في اوائل العارية **قال المص** بالاول
 فلان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عنه يراد به تملك العين **قول** في التلويح
 قالوا والصواب انه اذا ذكر المفعول الثاني فهو للملك والا فلا باحة
 انتهى ولعل المراد من لاصافة الى ما يطعم عنه ما ذكر في التلويح من جعله مفعولا
 ثانيا فلما رده ما ورد في المولى يعقوب پاشا في حواشي شرح الوتاية **قوله** لان
 الحمل هو الاركان بحقيقة يعني انه تصرف **قول** ضمير انه راجع الى الحمل **قوله** لما
 اشتد رايه اه **قول** جواب لقوله لا يقال هذا ما قضى ما تقدم اه **قوله** ولعل
 بينهما ان قوله سكنى اسم فخران يقع تفسيره لاسم اخر خلافا لقوله تسكنها
 لكونه فعلا **قول** لا يقال له نظار كثيرة من حملتها هل اذ لكم على تجارة تبيعكم
 من عذاب ليم تومنون بالله الاله لانه تبين لا تفسير وبينهما فرق **قوله** و
 قل لان قوله تسكنها فعل المخاطب فلا يصلح تفسيره لقول المسكن **قول** وفيه
 ومخالفه لما سبق من لمصر في كتاب المضاربة **قوله** اما ان تحمل القسمة او الى
 فان الثاني كالعبد والحيوان والبيت الصغير والاول كالدابة اه **قول** قوله
 فان الثاني ناظر لقوله ان تحمل القسمة **قوله** ويصح بما ذكر **قول** اراد به قوله
 ومعناه هبة مشاع لا تحمل القسمة اه ويجوز ان يكون المراد ما لا يتم به
قال المص لان المشاع قابل للحكم وهو الملك **قول** فان قيل نحن لا نعلم
 في كون المشاع محلا للعقد فلا ماسس لهذا الكلام هنا قلنا يظهر
 بتوجيه ما في تأمل **قوله** وبان اوصى لرجلين بالف درهم **قول** معطوف
 على قوله بان دفع الف درهم **قوله** اجب بان المرضي منه ليس القسمة
 وكما انها يسلم بها كذا ان يكون راضيا بالملك المشاع الى وهو لا يتحقق به
 مؤنة القسمة **قول** وفيه بحث فانه يعلم انه اذا طلب شريكه القسمة لا ينفذ
 اياه على ان له ان يرجع عن هبته ولا يلزمه المؤنة فلتأمل **قوله** فان قيل
 لزمه المما بارة وفي اجابها الزام ما لم يلزم **قول** ثم فان الاقدام على
 الهبة الترام **قوله** واجاب بتخصيصه بذلك اه **قول** اشتد رايه بقوله

الى قوله يعود اه **قوله** لان ذلك لا خلاف **قوله** يعني ليس لك حكم العقد
 بخلاف القسمة فانها من احكام الملك لذى هو حكم العقد **قوله** فان قيل
 القبض في الصرف مضموم عليه اه **قوله** فانه لا نسلم كون القبض مضموم
 عليه في الصرف ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم يد بيد عينا بعين ولو
 القبض لصورة التمسك على حقيقة المص في باب الربو **قوله** وفي الصرف
 لبقائه في ملكه **قوله** فيه بحث **قال المص** ولو وب لشركه لا يجوز **قوله** قال
 الرزقي في شرح الموجز الشايع يجوز بته كما يجوز ببيع ولا فرق من المنقسم
 المنقسم ولا بين ان يهب من الشريك وغيره وبه قال مالك واحمد وعند
 ابى حنيفة لا يصح منه المنقسم من غير الشريك وبالحق فقال لو وهب لشيء المنقسم
 من اثنين لم يصح ايضا انتهى في قوله وعند ابى حنيفة اه بحث لا يخفى **قال المص**
 وبه اللين في الموضع **قوله** قال صاحب التيسير قول في البوع ان النوى
 في التمر لا يجوز بعه وان اخرج به وسلمه لا ان يجزأ بيا جديا للشك
 في وجوده واللين في الموضع كذلك فيبغى ان لا يصح بته وان سلم
 كبيع انتهى قال المولى الشريف خضر بايضا والفرق ظاهر اذ الوجود بالفعل
 كاف في الهبة وان متقن به بخلاف البيع لانه عقد معاوضة والجهة عقد
 تبرع ويشترط في انعقاد البيع المقدرة على التسليم دون الهبة والعقد
 بعد هذا واضح **قوله** لا يحتاج الى قبض **قوله** كما يتبين ملك **قوله** لا يتقيد بالمانع
قوله ووجود المقتضى وهو ظاهر لكن بقي ههنا بحث لا يظهر ان يقال
 لوجود الشرط وهو القبض **قوله** او يبيع فاسد **قوله** بلا اذن المبيع **قوله**
 فلان ان القبض في البيع الفاسد يكون ملكا للقبض على ما سيجي
 بعد اسطر فكيف يبيع بته **قوله** قل اطلق **قوله** القائل هو صاحب النهاية
قوله للعلم بان اجد الصحيح كالاب في اكثر الاحكام **قوله** فانه مشهور ان اجد
 الصحيح كالاب لا في اربع مسائل **قوله** وكذا اذا كان في حجر اجني **قوله** كما
قوله وحبان لا يجوز اعتبار الحلف لكنه معتبر ولهذا يملك لقبض الاب
قوله فاجواب ان عقلة الى قوله ولهذا لم يعتبر في المتردد اه **قوله** يعني لم

عقلة في المتردد **قوله** قال صاحب النهاية الى قوله لست رواية اخرى يخفى
 قوله في الصحيح اخر ازا عننا **قوله** قال الامام جلال الدين الجبازي من
 مشايخنا من سوتى من الزوج ومن الاجنبي والام واجد والام في انه
 يجوز قبض هو لا على الصغير متى كان الصغير في عيالتهم وان كان الاب
 حاضرا كما في الزوج ومنهم من فرق الى اخر ما ذكره فح في قوله لست رواية
 اخرى بحث **قوله** وهذا استدلال من جانب ملك **قوله** لو كان تغير
 الدليل ما عرته الشارح لعا قوله المص فيكون التملك كذلك والطا
 من مساق المص ان كلا الدليلين استدلال من جانب التملك **قوله** فان كان
 لا ولم يخرجنا خلا سوا كان التفصيل بالتفصيل كقوله وبه لك ثلثة تخبر
 وبه لك ثلثة لاخر او بالتساوي كقوله لشخص وبه لك نصف
 والاخر كذلك ولم يذكره في الكتاب **قوله** لشخص متعلق بقوله كقوله
 وقوله لاخر متعلق ايضا والمعنى كقوله وبه لك ثلثة وقوله
 اخر وبه لك ثلثة وقوله التفصيل بالصاد والمهمل وقوله بالتفصيل
 بالصاد والمهمل وقوله او بالتساوي معطوف على قوله بالتفصيل والتفصيل
 قوله ولم يذكره راجع الى الاول في قوله فان كان الاول لم يخرجنا خلا
قوله ليس بظاهر **قوله** اي ما ذكره صاحب النهاية **قوله** لان المص عطف
 ظاهر القربة على التفصيل بعد الاجمال **قوله** فان قيل ممنوع وما المانع عن
 على قوله ولو وبه هـ قلت اتحا والتعليل اي تعليل المفاضلة والمساواة
 فاقول **قوله** وعلى صورته بالتساوي **قوله** الباء متعلق بالغير في قوله صوة
قوله وبهذا التوجيه يظهر خلل ما قيل **قوله** القائل صاحب النهاية **قوله** وذلك
 لانه استدلال **قوله** هذا ما ظر الى قوله وبهذا التوجيه يظهر خلل ما قيل اه **قوله**
 خلا انه يسوي فيه المساواة **قوله** يعني يسوي في الرهن المساواة الى اخر
باب الرجوع عن الهبة **قوله** وهذا الكتابية **قوله** فيه بحث **قوله** فاحرم
 محرم **قوله** جرح على الجوار **قوله** وجرح بالتذكر في قوله وبه واجنبي الزوج **قوله**
 فانه لو صح ما ذكره طريح المثلان وكل رجل وامرأة يهب احدهما لآخر بل لو

بل حاله خروجه الى العقد الذي لا بد منه فان السناد قد خلت في
 ملكه لمصلحة بالتبعة على ما علم **قوله** احد ما وسلمها الله **اقول** لا بد من
 هذا العقد والا لا يكون رجوعا بل امتناعا ولا خلاف في جوازه **قوله**
 والثاني لم يقر من مواعيد الرجوع شي حال عقد المتهمة **اقول**
 فيه شي **قوله** والعقد لا يقضي ما يصح **اقول** من الذي اتي بالانقضاء
قوله اي على الشافعي **اقول** الظاهر ان يقال اي على اصل الثالث فقي **قوله**
 فان من اصله **اقول** بل الظاهر ان المراد اصله في نحو الرجوع **قوله**
 لنا قوله عليه السلام الواهب حق بهبته **اقول** ولكنه ان تنازل في حقيقة
 الواهب بعد التسليم فان الثابت للموهب له حقيقة الملك وللواهب
 حق التملك لقضاء او الرضا فكيف يكون الثاني احق من الاول الا
 ان يقال الاحقية باعتبار ان الواهب حق الملك بالملك لازم **قوله**
 ولا حق لغيره قبل التسليم **اقول** فنهكت لان للموهب له حق القبض
 للملك في المجلس عندما على ما مر **قوله** ولانه لو كان كذلك لملا قوله
 ما لم يثبت منها عن لسانه **اقول** هذا يجر الى القول بمفهوم العاية وقد
 اشرح **قوله** لان العادة الظاهرة ان الان يهدي الى قوله
 ليصونه بجاهه **اقول** المفهوم من هذا التقرر خلاف المدعى حيث حصل
 التعويض المتساويين والمدعى كان اعم **قوله** وان لم يكن رجوعا في حكم
اقول بل شرا **قوله** وهذا لا سقابة لا تحريره **اقول** فنهكت **قوله** بل
 قوله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر **اقول** لا يظهر ان يقال في رواية
 اخرى **قوله** هذا نوع من الزيادة المتصلة فكان حقها التقدم **اقول** ان
 المصنف قصد سرد اصول المواضع ثم التفرع على المرتب وتأخر التعويض
 لما فيه من كثرة التفصيل **قوله** لا يمنع الرجوع في غير ما **اقول** ليس في محله **قوله**
 ولا ان يخبر العوض له **اقول** معطوف على قوله ان يساوي الموهب **قال**
المصنف كبدل التمتع والصالح **اقول** قال في الكافي عن عدم العهد وانما قد
 يستقيم معنى الاسقاط **قوله** لكنه شرط فيه **اقول** بغير شرط في العوض

قوله لا نعلم من ان فقد الواهب من هبته لم يكن ذلك **اقول** يمنع
 هذا اليقين احده الواهب عوضا عن هبته **قوله** فلا يحصل به **اقول** فنهكت
قوله واجواب ان الرجوع فيه قبل العوض صحيح **اقول** فنهكت **قوله** ولما
 ان لنا يصلح ان يكون عوضا عن الكل من الابتداء وما يصلح **اقول**
 وكذلك في مع العرض بالعرض وجوابه بان المراد ان الباقي مما ليس
 بالباديات غير مفيد فيما بل **قوله** ولان ما يصلح ان يكون عوضا عن الكل
 الابتداء **اقول** فنهكت فان احد الوجهين لا يستقل وجها لا بطلان
 الاخر ووقع في نسخة مفروقة على الشارح هكذا ولما ان الباقي يصلح
 ان يكون عوضا عن الكل من الابتداء وما يصلح ان يكون عوضا عن الكل
 من الابتداء يصلح ان يكون عوضا عنه في الباقي بالاسحقاق اذ
قوله فلم يعمل من في اجاب حكمه **اقول** فنهكت لان الرجوع ليس
 حكمه والمراد في احكامه موكله **قوله** لكونها بتر عالم فقد حكمها ما لم تنضم اليها
 القبض **قوله** منقوض مثل مع الباقي فلا واجوز واللوز في قشره فانه لا يجوز
 عند الشافعي مع انه بعد حكمه عندما بلاء انضمام قرنة **قوله** وفيه منظر تقديم
اقول يعني ان خلاف الشافعي متأخر فكيف مبنى احكامه لتقديم على ما لم يمتنع
 بعد **قوله** والمخلص حله على اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ان ثبت **اقول** اوليا
 بل هو ولي لما خالف ادعاء اصحابنا الاجماع على جواز الرجوع من الصحابة
 رضي الله عنهم **قوله** لانه مثب خلاف القياس **قوله** فنهكت لانقضاء بكل ما ثبت
 بالنقض خلاف القياس **قوله** قال في المغرب لوما بالمد خطا وانما هو ولي
 وسو خطا لان مد المقصور السماع ليس بخطا وسخطه ليس بخطا **اقول**
 قال مولانا اياس هذا خطأ عظيم لان الوصي على وزن الرمي يكون
 ومد مثله خطأ لا محالة انتهى **اقول** والعدول للمصان المد للمرا وجه **قوله** فانه
 رتد ولا بد من لفصله **اقول** ظاهره ان قوله فلا بد من لفصله تفرع على قوله
 وفي حصول المقصود اه ليس كذلك بل هو متعلق بعطل الملك **قوله** ولو
 فملك قبله الى قوله بعين **اقول** يعني ملك قبل القضا وبعد القضا **قوله** وجواب

الى التراضي على سبب موجب للملك **قول** جواب ببدء الفرق من
 والمقتس عليه **قول** فضحة دليل على بقا العقد في النصف **قول** فيك
قول وما جاز النسخ يقتضي جواز استغناء حتى ثابت له **قول** الضم في
 له راجع الى صاحب الحق **قول** ولا فرق في ذلك بين الرضا والقضا
قول في بحث **قول** لانها يفعلان بالتراضي ما يفعل القاضى وهو النسخ **قول**
 قوله هو راجع الى ما **قول** اجاب بان الغرور الى قوله وقد تقدم **قول** يعنى
 تقدم في المضاربة **فصل** ومن ذهب جابة **قول** فالاول ما نحن
 فيه من لهبة ومن النكاح **قول** الاول ترك كلمة من الا ان يقال المراد
 في بيان جنس **قول** واجيب بان ما في البطن ليس بالصل ولا يعلم
 وجود حقيقة بخلاف الصوف واللبس **قول** انه ان عساه استفاد على ما
 في البيوع **قول** قوله وهذا اى صحة اصل العقد وبطلان الاستشهاد
 الحكم في النكاح **قول** فان قيل الظاهر ان الاشارة الى عدم بطلان
 بالشروط الفاسق قلنا فليتم المصادرة **قول** فيكون قوله وارى
 به **قول** قوله به خبر يكون **قول** وانما يكون عارية عن كونه للمعمران
قول في بحث والظاهر للمعير **فصل** في الصدقة **قول** فان جوب
 في الاخرة فضل من ليس بواجب فلا يقطع بحصوله **قول** كان يكفي
 الايراد ان يقال حصول الثواب فاما في الاخرة فكيف يصح ان يقال
 وقد حصل مع انه مقصود المحصول فيها لان الله تعالى لا يخلف الميعاد
كتاب الاجارة
قول وقدم الاول على الثاني لان الاعيان مقدم على المنافع **قول**
 والعدم ايضا مقدم على الوجود وايضا بحرى الهبة من الاجارة بحرى
 المفرد من المركب حيث لا يشترط فيها العوض وحيث يلزم سى دون
 الهبة **قول** ذات افراد **قول** الظاهر ان يقال ذات انواع **قول** نوع يرد
 على منافع الاعيان **قول** الى المنافع التى ليست من الاعمال **قال** المص **الاجارة**
 عقد على المنافع بعوض **قول** ولو قال تملك المنافع وكونه لكان اولى

في النسخ يقتضي جواز استغناء حتى ثابت له
 في النسخ يقتضي جواز استغناء حتى ثابت له
 في النسخ يقتضي جواز استغناء حتى ثابت له
 في النسخ يقتضي جواز استغناء حتى ثابت له

لعدم تناول النكاح فانه ليس بملك وانما هو استباحة المنافع بعوض
 كما صرح به الزليعي بخلاف تعريف كتاب حيث شمله الا ان يقال المراد
 تملك بقرينة الشبهة فليقل ثم اعلم ان ما ذكره الزليعي من قوله النكاح
 بملك بل هو اياحه مخالف لما سبق في اويل كتاب النكاح من انه سبب
 للملك ولهذا لا انعقد لمفظ الاجارة فذكرتم قول لم يقد المنافع بالمعلومية
 كما فعله البعض قصد الى تعميم التعريف للاجارة الفاسقة على ان من قد
 ان اراد تعريف الصحة لم يعم له قوله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالبيع
 الاصلى وان عزم فلا حاجة الى التقيد **قال** المص لان الاجارة في اللغة بيع
قول في بحث اما اوله لانه لا بد من ضخمة لهذا التعليل حتى تم كان يقال
 تمت نقله في الشرع الى معنى آخر واما ثانيا فلا بد من مخالف لما في كتب اللغة
 كما مضى وغيره انها اسم للاجرة **قول** لان اللغوى هو الشرع بل ما نفع **قول**
 في بحث **قول** فالشرع اولى بالتقدم **قول** في بحث **قال** المص والاعتبار
 باني جوازه **قول** ذكر الصير راجع الى الاجارة باعتبار انها عقد **قال** المص
 وقد شهدت بصحتها الاثار وهواة **قول** قوله هو راجع الى الاثار والاثار
 والتذكير باعتبار انحراف **قال** المص ونعقد ساعة على حسب حد وث المنفعة
 والدار اتمت مقام المنفعة **قول** لا بد ان يتأمل في هذا المقام فان
 الانعقاد هو ارتباط القبول بالاجاب فاذا حصل الارتباط باقايها
 مقام المنفعة تحقق الانعقاد فامى معنى للانعقاد ساعة فاعية بعد
قال المص وما جاز ان يكون ثما في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة
قول قال في المحيط البرياني الاصل فيه ان ما يصلح ان يكون ثما في البيع
 يصلح ان يكون اجرة في الاجارات الا بالمنفعة فانها تصلح ان يكون
 اجرة اذا اختلف الجنس ولا يصلح ثما انتهى ومنه العبارة احسن
 من عبارة المص **قول** كالمحيوان والثاب مثلا **قول** قال في المحيط البرياني
 في الفصل الاول من كتاب الاجارات واذا كانت عروضا او شيئا بشرط
 فيه جميع شرائط السلم وفي هذا كله اذا كانت الاجرة عينيا فالعلم بالار

واذا كانت الاجرة حيوانا لا يجوز الا اذا كان عيبا انتهى قوله واثباتا
يعني بالتبليغ ليس له مثل كما علم من تقررات **رح قوله** ويمكن ان يقال
عنه بان الثمن مشروط بكونه مما يجب في الذمة **اقول** فليزحم حلوا البيع
الثمن فمما اذا بيع الدار بالدار اذا لا يجب لعقار في الذمة كما لا يخفى
باب لاجرم متى سحى قوله وجب واذا **اقول** اي افراد المصلحة
قال المص الاجرة لا تختب بنفس العقدة **اقول** قال في الوفاة وكذا
الاجرة بالعقد بل بتبليغها انتهى قال صدر الشريعة في شرحه قال المتأخر
اذ تجل الاجرة فالمجل هو الاجرة الواجبة بمعنى انه لا يكون له حق الاستدراء
انسي وفي الفصل الثاني من اجارات المحيط البراءة في يجب ان يعلم ان الاجرة
لا تملك بنفس العقد ولا يجب لها واما لا بعد استيفاء المنفعة اذا
لم يشترط التجمل في الاجرة سواء كانت الاجرة عينا او دينا هكذا ذكر محمد
في الجامع الصغير وفي كتاب التحري وذكر في الاجارات ان الاجرة اذا
كانت عينا لا يملك بنفس العقد واذا كانت دينا يملك بنفس العقد
فكون نمرة الدين الموصل عامة المشايخ على ان الصحيح ما ذكر في الجامع
وفي كتاب التحري وبعضهم قالوا ما في الاجارات قول محمد بن اولاد
ما ذكر في الجامع والتحري قوله اخر انتهى **قوله** فان قلت فاذا لم يستلزم
نفي الوجوب نفي التملك كان اعم منه **اقول** الظاهر ان مراده العموم من
نفي التملك بدون نفي وجوب التسليم في العين مستاجرة بلا شرط التجمل
فانها واجبة التسليم ولا يملك كما لا يخفى **قوله** ليس بما زنايع **اقول** المشيوع
لا يمتنع **قوله** لعدم دلالة الاعم عليه صلا **اقول** ان ارادته لا يدل عليه
فليس ولا يفتد وان ارادته لا يدل بقرينة ممنوع وان ثبت فمخرج كيت
علم البيان خصوصاً في المنقح وشرحه **قوله** وهو مستلزم نفي التملك لا محالة
اقول ممنوع فان في صورة التجمل بوجوب الملك بلا وجوب **قوله** وقال في
ملك بنفس العقد والالم يكن محل اختلاف متخذاً **اقول** وكذا ان تقول ان كتاب
الاجاز في موضع واحد من اركانها في ملته موضع وحصل اتحاد محل الحكم

انما فان المراد بنفس العقد انما لي عن المعاني الملتزمة وتسليم العين
الى المستاجر بحسب تسليم الاجرة للموخر عند الشافعي فلتأمل وفي شرح المحامد
للقنوي اعلم ان الاجرة اذا كانت في الذمة فهي كالثمن في الذمة في انها
ان شرط فيها التجمل او التجسيم كانت موجلة او مبنية وان شرط فيها التجمل
كانت مجلة وان اطلق ذكرها تجلت ايضا وملك جميعها المكري بنفس العقد
واسحى استيفاء ما اذا سلم العين الى المستاجر لانه عوض في معاوضة
تجمل بشرط التجمل فتجمل عند الاطلاق كالثمن **قوله** لوجود المقصود وانتفاع
اقول ثم فان اسما لوجود حقيقة مانع عنه **قوله** وافادة الملك من لوازم
الوجود عند العقد **اقول** ان اراد من لوازم الوجود حقيقة قسم ولا يفيد
وان اراد من لوازم الوجود ولو حكما فغير مسلم **قوله** فان تجمل البديل وال
لا يخالف **قوله** فيه بحث وكف لا يخالفه وقضيتها المساواة وظاهر ان شرط
التجمل قبل ثبوت الملك في البديل الاخر بقوت المساواة نعم مطلق شرط
التجمل لا ينافيها ولكن ذلك لا يفيد فليتأمل **قوله** من حيث المعاوضة **اقول**
كما في البيع **قوله** لان العقد سببه **اقول** قال صاحب البدائع ولان اللابراء
لا يبيع الا بالقبول فاذا قيل المستاجر فقد قصد صحة تقررهما ولا صحة
الا بالملك فيثبت الملك مقتضى التصرف بصحها كما في قول الرجل لغيره عني
عندك عني باللف درهم فقال اعقت انتي وفيه بحث فانه لا توقف على
القبول كما مر في او اخر الهمزة الا ان يراد بالقبول معنى يعم عدم الرد **قوله**
فظهر لا انعقاد في حقه **اقول** ان اراد الانعقاد في حق الحكم فليس منعقد
في حق الحكم باجماع علما وان اراد غيره فليبين على انه مخالف لما سبق
في كتاب الاقرار من ان قوله ابرأني اقرار بالمال المدعي فليتأمل **قوله**
يصح الاقرار لوجوده بعد السبب **قوله** كما لا يبرأ عن القصاص بعد الحجج
قوله والمنازع ليست كذلك **قوله** هذا مما لا بد عليه من دليل في البرازية كما
دابة مسماة بغير عنيها من كونه الى ملة ذكر في الكتاب به يجوز وذكر شيخ
الاسلام ليس بقدر ما ان يواجر بالبايع عنيها الى ملة فانه لا يجوز لانه يجوز

الناس ثم قال فلا يجوز استجار الاشجار لتخفيف ثياب عليها ولا لتسفلان
لان من منفعة غير معقودة من الشجر ولو اشترى ثمرة شجرة ثم استاجر الشجرة
لبقعة ذلك فيه لم يحل لانه لا يعقود من الشجر هذا النوع من المنفعة عادة **قوله**
وان كان الثاني فله ان يعزيم فيه ذلك مقلوفا **قوله** وان شأ رضى
تتركها على حالها ولم يذكره الشارح لقوله على نفقائه من الكلام **قوله** على التو
الذي قلنا **قوله** انفا **قوله** او لقدرا **قوله** كما في الوجه المذكور في الكتاب
او لا **قوله** ليس بواضح **قوله** وفيه بحث فان صاحب النهاية يدعي ان خمسة
اققرة من الشجر مثل خمسة اققرة من نخلة في الضرر فاجواب منع ذلك لا
ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** لانه انما لا يعقود الرضا فيه **قوله** الا ان لفظ
ولا يرضى به الموجه **قال المص** وان استاجرنا ليركبها فارادف معه رجلا **قوله**
قال صاحب الكفاية قد بقوله رجلا لانه لو ارادف صبيلا لا يستمسك ضمن ياراد
الشغل وان كان يستمسك فهو كالرجل انتهى لان الدليل الثاني يدل على
خلاف ذلك **قوله** قل وانما قد يكون رجلا لانه اذا ارادف صبيلا ضمن بقدر
ثقله اذا كان لا يستمسك بنفسه لانه بمنزلة الحمل **قوله** لان قوله ولان الاد
غير موزون يدل على خلاف ذلك ولعل مصدر الكلام بصنعة التمر نص ذلك
قوله لعدم الاذن فيها اصلا بخروج عن العادة **قوله** انه تأمل ولعل المراد
لعدم الاعتبار الاذن فانه لما كان ماحمله خارجا عن العادة ظهر ان قصد
الدابة فلم يتق لاعتبار الاذن معنى **قوله** وفي عبارة تسامح لان المصادر
مراد بطلق العقد لا داخل تحت **قوله** وسجوز ان يقال المراد بالدخول عدم
قوله واجواب ان اللام في المتعارف للعهد اي الكسح المتعارف **قوله** لعل
الاولى ان نقول اي الفعل المتعارف **قوله** بقدر بشرط السلامة اذا امكن بحقق
المقصود بها **قوله** الضمير قوله بها راجع الى قوله السلامة **قوله** ان يتحقق
بدونه **قوله** اي بدون الضرب تحريك الرجلين والصياح **قوله** فانه لما كان
مودعا معنى فهو نائب لما لك **قوله** تأمل في هذا التعليل **قوله** ونوقص بعاصب
العاصب ذاردا المعصوب على العاصب فانه يبرأ وان لم يوجد الرد على

احد هذين **قوله** لا سجدان يقال ان العاصب في عرضته ان يكون ما لك سبب
نقرا الصمان عليه فكان الرد اليه كالرد الى المالك **قوله** يجوز ان يحصل البر
بسبب **قوله** لا يقال فكيف يستقيم المحصر المدلول عليه بقوله ولا يبرأ الا
بالرد الى المالك ونائبه لظهور صحة بالنظر الى ما نحن بصدد ونعم قد
يكون المستاجر الذي فعل ما فعل مستاجر من عاصب لدابة فذكر
قوله قيل اعاق العار **قوله** القائل عيسى بن ايان **قوله** واجواب ان كان
من الشئ من كل وجه **قوله** انه نوع تأمل فان مراد القائل انه اذا
كان ما لم يستاجر كالمالك سبب ان يبرأ المستاجر عن الصمان فيمن
فيه بالرد الى يده ولا كذلك العار فاما سبب في اجواب هو التعرض له
بانه لا يلزم منه مطلوبة كما فعل غيره من الشراح فلما قل **قال المص** ومن كثر
حمارا سرح **قوله** اذا استاجر حمارا سرح فاسرحه بسرح لا يسرح بمثل الحمار
فهو من بقدر ما راد بلفظ الروايات بالاجماع وان كان السرح الثاني
اخف من الاول ومثله فلا ضمان كذا في الفصل السابع والعشرين من
الحيط البرهاني ولا يخفى عليك مخالفة لما في الهداية **قوله** يعني لا فائت في
القول بان هذا مقيد بان لا يسرح بغير هذا السرح **قوله** ولا يسجدان
يعال الضمير قوله في غيره راجع الى سرح يسرح بمثل الحمار لصار السرح
فالمراد بغيره هو غير السرح الذي عينه صاحبها فتأمل **قوله** لان صاحب
اه **قوله** لعل لقوله يجب جرم المثل بعد ما علق بقوله لقصور جهة الموافقة اي
يجب جرم المثل ولا يجب المسمى لقصور جهة الموافقة لان صاحب لثوبه وانما
باب الاجارة الفاسقة **قوله** وانما جعلت اللام في قوله في الاجارة
الفاسقة للعهد كما رأت لسياق الكلام ودفعنا لما قيل الاقل من الاجارة
اذا فسدت بشرط اما اذا فسدت لجملته المسمى **قوله** وان كان بعضه
معلوما وبعضه غير معلوم كما اذا استاجر الدار والحمام على اجرة معلومة
بشرط ان يغيرها او يرميها وقالوا اذا استاجر دارا على ان لا يسكنها
فسدت الاجارة ويجب عليه ان يسكنها جرم المثل بالغا ما بلغ كذا في

الرضى قال اذا كان الحال ما سمعت هل يندفع ما دة الاعتراض كحل للم
 للعهد قال في المحيط البرماني اذا تكاثر ارا من رجل سنة بمائة درهم على
 ان لا يسكنها فالاجارة فاسقة لانه شرط في الاجارة ما لا يقتضيه العقد
 والمواجر منه منفعة فاذا لم يسكن فيها المستاجر لا يمتلي بر الوضوء و
 المخرج واذا سكن يمتلي واصلاح ذلك على الاجر فكان للاجر فيه منفعة
 من ذلك لوجه انتهى قال لا يفتاني في شرح قوله ومن دفع الى حاكم
 غز لا يسجد بالنصف اه لو قال اخرجتك هذا لدمر شراب عشرة على ان
 فندت من الاجارة وان سكنها كجبر المثل بالغ ما بلغ راد على
 المسمى ولا ينقص عنه وهذا ايضا يرجع الى جملة المسمى في الحقيقة كذا قال
 الامام في الدين قاضي جان انتهى ولعل وجهه ان العاقدين لم يجعل
 بمقابلته المنافع حيث شرط المستاجر ان لا يسكن ولا بمقابلته التسليم
 لا يتحقق مع فساد العقد لان التسليم هو الخلقة وهي المتكينة كما سيجي
 وذلك لا يحقق مع الفساد لوجود المنع من الانتفاع به شرعا فاشبه
 المنع بحس من العباد وقد ترافاذا سكن فقد استوفى ما دفع ليس بمقابلته
 بدل فحجب المثل بالغ ما بلغ كما اذا لم يذكر في العقد تسمة اصلا ولا ينقص
 عن المسمى لان المستاجر رضى بالمسمى بدون الانتفاع فعند الانتفاع
 اولى فليقتدروا الله الهادي **قوله** بالغ ما بلغ **قوله** لا انتفاع المرجع **قوله**
المص لان الفاسد تنحل **قوله** معنى ان يكون ههنا مقدرة مطوية مثل
 يقال ولا يلزم عدم اعتبار الفاسد وفي بعض النسخ الا ان الفاسد تنحل
 ومن النسخ ظاهرة **قوله** والبعض غير مخصوص كذلك **قوله** وجمل **قوله** و
 محصور اخرج لما خرج **قوله** في مساجد والمراد في اعتباره ترجيح لما خرج **قوله**
 لذكر الشرح **قوله** في بحث فان النذر ايضا كذلك **قوله** **المص** وهو
 ان يواجر فحلا **قوله** كان المص يريد ان في الكلام مجازا حيث اطلق
 واريد مطلق الخ كاطلاق المرسن واردة مطلق الالف **قوله** ولا يجوز
 اخذ اجرة عسب الخ اي ضربه وهوان يوجر فحلا ليسز على لانات **قوله**

قوله وهوان يوجر فحلا اه يدل على ان العسب بمعنى الاكرام على ذكره اربا
 للفظ فلما وجه لتفسير الشرح بقوله اي ضربه ويجوز ان يقال ظاهره
 الاجرة الى العسب بمعنى الضرب فقوله المص وهوان يواجر يكون قبل
 الاستخدام **قال المص** والمراد اخذ الاجر عليه **قوله** اي المراد من عسب التيسر
 يعني ان المضاف مقدرو في الصحاح العسب لكر الذي يؤخذ على ضرب
 الخ ومنه عن عسب الخ تقول عسب فحله يعسبه اي اكرامه وعسب الخ ايضا
 ضربه ويقال ماؤه **قوله** لكان وجوب ما سمي المراد به عقابا **قوله** قوله عقابا
 مفعول سمي **قوله** احد هما ان يكون معا رضة **قوله** وهو الظاهر من كلام
قوله وتقرره اجمالا لا يقد ر على تسليم **قوله** اي على تسليمه وح **قوله** وما لا
 يقدر تسليم **قوله** اي وح **قوله** لعدم الانتفاع به **قوله** اي لعدم الانتفاع
 به على الوجه الذي يقتضيه العقد فلا يرد شي **قوله** وبقرره لان انتفاء
قوله فلي هذا يكون قوله وهذا لان تسليم المشاع اه من قبل المبالغة في السند
قال المص واما التما في فاما سمي حكما للعقد بواسطة الملك وحكم العقدين
قوله فنه بحث فانها لم يقلوا ان التما في هو القدر على التسليم بل يقولوا
 يحقق التسليم به فكا ان التسليم حكم العقد والقدره عليه شرط فكذلك
 في التما في **قوله** لانه لا يمكن ان يكون ثبت الشيء بما يخر عنه ثبوتا **قوله** يجوز
 ثبوت العلم بالشيء بما يخر عنه ثبوتا وما نحن بصدد منه **قوله** واحب ان المراد
 لا شوع يمنع التسليم وهو المعقود فاما نحن فيه اه **قوله** فيه تامل **قوله** لانه في
 الشايع غير مقصور والشريك والاجنبي فيه سواء **قوله** فيه بحث **قوله** ليس له
 يعلق ظاهر **قوله** خير لقوله وقوله وبخلاف الشوع اه **قوله** الا ان يجعل
 للجواب عن قوله او من رجلين اه **قوله** الظاهر ان جواب لما عسى يستدل
 به الا ما ان على مدعاها يجوز الاجارة في صورة الشوع الطاري بان يموت
 احد المواجرين بعد فاجر دارهما من رجل مشكلا وان لم يكن مذكورا
 في تقرره ليلهما في هذا الكتاب لان له نظرا كثيرة **قوله** وهو فاسد لان
 الغير لازم هو ان يكون للبقاء فيه حكم لا ابتداء **قوله** لعل المراد المحجب به

الجارية حكم لا يبداء في جعل المحققة وعليه عين مستأجرة مقام منفعة
 كان يكون العقد لازما فيكون ذلك لعقد باقيا حكما كما في سائر العقود
 وقوله من وجه لومي الى ما ذكرنا ايضا فنبه فلا يرد ما اوردوه الشارح **قوله**
 تقدم في الوكالة **قوله** في باب عزل الوكيل **قوله** وانما انخفض بقول لا يبقا
 فيها **قوله** لا معتبر بكلام انخفض بعد قيام الدليل على خلافه **قوله** والصواب
 ان يقال الطرفين انما هو على التسليم لا على العقد **قوله** بوضوح انه اذا عقد
 الجارية في حق احمي وان كان ذلك حال بقاء العقد **قوله** يعني بعد
قوله يعني بعد الطلاق البائن اذا لا يجوز بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء
 العقد **قوله** وهو مقتضى صرف **قوله** يعني لشمس لامة **قوله** فجعل العن لامة
قوله قوله فجعل مبتدأ وجزه بجي بعد سطرين وهو قوله ليس بواضح **قوله**
 ولقضى القاعن الحكمة **قوله** اذا جعل اللبن منفعة لا مقصدا لقاعده الحكم
 الا ان يقال المراد موانع حقيقته ولكن انخفض من وراء المنع **قوله** و
 لا يثبت **قوله** ناظر الى قوله ان عقد الجارية عقد على تلف المانع **قوله**
 دليل على انه لا يجوز بيعه **قوله** لانه دليل على كونه من المانع والبيع ريد
 الاعيان دون المانع **قوله** على انه لا يجوز استحقاقة لعقد الجارية
قوله لان الاعيان لا يستحق به بل الذي يستحق به انما هو المانع **قوله** لانه
 ليس بظاهر الرواية **قوله** ناظر لقوله ولا يثبت **قوله** وليس في كلام
 ما يدل على شيء من ذلك **قوله** بل يدل على استحقاقة من حيث كونه مقصدا
 لظهور ان استحقاقة لا يدل على عدم جواز بيعه كما في الصنيع **قوله** قوله
 مثبت ما ذكرنا يعني من جواز الاجاق باحد الطرفين **قوله** ولعل مراد
 هو الاشارة الى ما صححه واختاره من الطرق الا قول كما يفهم من مقتضى
 فليتأمل **قوله** وكذا ان يكون توطئة لقوله ويجوز بيعها **قوله** يا عني
 قوله اعتبارا بالاسحار على المحذرة فاقول **قال المصنف** وفي جامع الصغير فان
 الطعام وراهم **قوله** يجوز ان يكون الطعام منصوبا على نزع النافعة اي
 او المراد بالتسمية هو النعنين اي عن الطعام بدراهم وقد تته الى وراهم

باعتبار معناه الاصل **قال المصنف** ثم يدفع الطعام مكانه **قوله** هذا لا يفهم
 عبارة الجامع وانما يفهم منه انه سمي بدل الطعام وراهم لا غير **قوله** ولكن
 يحتمل ان يكون معناه سمي لدراهم المحذرة بمقابل طعامها **قوله** بان يكون
 المضاف مقدرا في كلام الجامع اي سمي بدل الطعام وهكذا ذكرنا في
 التقدير لا بد له من وثنة فاقول هل هنا ما يصلح ان يكون وثنة لذلك **قوله**
 بانه اجير خاص **قوله** ولعل الاولى في الجواب هو ان يقال ان قدم المستأجر
 وذكر المنة بان يقول استأجرتك سنة ليرضخ ولدي هذا يكون خاصا وان
 قدم ذكر العمل يكون مشتركا على قاييس ما قبل في استجار الراعي **قوله** وقوله
 لانه قال لانه بمنزلة الاجير الخاص **قوله** لعل مراد الحجب من دلالة لفظ المبسوط
 ودلالة قوله فان العقد قد ورد على منافعها اه وقوله والاجر الخاص من
 فليتأمل **قوله** وهذا يدل على انها الى قوله وما ثم بما فعلت منظر الى الاجير
قوله وفي الفصل الثامن والعشرين من اجارات المحيط البراءة في الراعي
 اذا كان خاصا ان يرعى غنم غيره باجر فلو انه اجر نفسه من غيره لعمل الرعي و
 مضى على ذلك مشهور ولم يعلم الا قول به فله الاجر كمالا على كل واحد منهما لا
 سقدق شي الا انه يا ثم انتهى وفي الرأية ليس للواحد ان يرعى غنم
 فان رعى بحب لاجر كاملا ويا ثم ولهذا قالوا الخاص لا يلي ان يواجر نفسه
 آخر في مدتها ولو اجر من آخر فيها له الاجرة الثانية ايضا ويطلب له الاجر
 ولا صدق به وان كانت منافع بدنه مشغولة بجري الغير انتهى ذاعرفت
 هذا عرفت ما في كلام الشارح **قوله** وكذا اذا استأجر حمارا لحمله طعاما
 من قبل احد فوالا يصل **قوله** قل لانه في معناه من كل وجه **قوله** في
 الجواب نوع مساحته والظاهر ان يقول نعم ترك به القاييس لان ما نحن
 فيه ليس ثابتا بالقاس بل بدلالة النص وهي لا يترك به **قوله** ومثله لا ترك
 بالعرف **قوله** سمي من المص في ادليل كتاب لمارعة بائنا لفا ما ذكره السابق
 حيث اطلق القاييس في معنى فقير الطمان وقال يترك بالعرف كالتنصيص
 ووجه **قوله** فان قل لا تركه بل تخصص عن الدلالة بعض ما في فقير الطمان بالعرف

كما فعل بعض مشايخنا في الشياطين عرفهم بذلك **قول** الحاق بعض المحمول
 بقدر الطمان بالدلالة محلها وكيف والتغير بعد الطمان شي آخر حتى يمكنه الكتاب
 به ولا كذلك المحمل في المحمول **قال المصنف** وهذا خلاف ما اذا استاجر ليعمل نصف
 طعامه بالنصف الآخر حيث لا يحب لاجر لان الاجير ملك لاجر في الحال **اقول**
 قال العلامة الرزقي في اشكاله ان الاجارة فاسدة والاجرة
 لا تملك بالعمق منها بالعقد عندنا سواء كان عيناً او دينا على ما بينه فكيف ملكه
 من من يتكلم شرط التجيل والتمسك انه قال ملكه في الحال وقوله لا سمحى الاخر بنا
 في الملك لانه لا يملكه الا بطريق الاجرة فاما لم سمحى شيئا فكيف يملكه
 وباني سبب يملكه انتهى لعل مراد من نفى الملك لان وجوده يؤدي الى عدمه
 وكذلك يبطل فقولهم ملك لاجر في الحال كلام ورد على سبيل الغرض والعقد
 والظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام وانما في بعض
 والالهام فيكون تقدير الكلام لو وجب لاجر في الصورة المفروضة لملك
 الاجير الاجرة في الحال بالتجيل والتمسك بالباطل او حينئذ يكون مشتركاً بينهما
 فنقض الى عدم وجوب لاجر وكل لازم لو أدى فرض وجوده الى انقائه
 باطلاً فكذلك هذا فلتساؤل **قال المصنف** ومن استاجر رجلاً ليعمل طعاماً مشتركاً بينهما
 لا يحب لاجر لان ما من جرائل لا وهو حال نفسه اهـ **اقول** فيه بحث فانه
 في كل جرائل لغيره ايضاً فلا معنى للحصر واشتات المطلوب لا توقف عليه الا
 ان يجعل على المبالغة في الشبهة اي سوكا مل نفسه وسبجى من الشارح
 المحمل لدين جواب هذا البحث فراجع وتأمل فيه **قال المصنف** ولا يجاوز بالاجرة
 فقير **اقول** قال في النهاية لقب فقير على قول من يجوز اسناد الفعل الى
 والحج ورمح وجود المفعول بدون الجارة وهو ضعيف انتهى وفي شرح الركن
 ان ذلك مذهب لكونه وبغض المتأخرين فراجع **قال المصنف** وذكر العمل
 لوجب كونه معقوداً عليه ولا ترجح **اقول** لم لا يجوز ان يكون تقدم ذكر
 مرجحاً كما قالوا في مسئلة الرابع **قوله** وطوبى بالفرق من مسئلة ومن اذا
 قال ان حطة اليوم فلك درهم **اقول** ولا بد من الفرق فالاعتبار للمقدم منهما

استأجر من قام في سنة الراي اذا اجمع استأجر من المثل والملك

كون الاجير خاصاً ومشاركاً فلتساؤل **قوله** وكذلك بينهما وبين الثانية **اقول** في
 البرئاني في الفصل السادس من الاجارات وفي اجارات الاصل اذا
 استأجر الرجل رجلاً كل شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قيفراً الى الليل
 فانه ذكر المسئلة من غير ذكر خلاف فمن مشاغلنا من قال بهن المسئلة
 ومن تلك المسائل ومنهم من قال بما ذكر في من المسئلة قايين قولها وذكر
 فما تقدم استحقاقاً على قولها لا فرق بين من المسئلة من تلك المسائل وانما
 انتهى وانت خير بانه لا بد من الفرق من من المسئلة الثانية في الشرح حتى
 ملك بالاجماع بخلاف من **قوله** دل على ان مراده بالتجيل **اقول** لكونه وصفاً
 مطلوباً **قال المصنف** لان مواجر الارض يصير مستأجراً مستأجراً **اقول** هذا
 دليل اخر على اصل المدعى فالظاهر ان يقال ولان بالواو **قوله** فانه لا يفيد
 العقد لان الاول حينئذ من مقتضية والثاني ليس فيه لاحد المتعاقدين
 منفعة لعدم بقاء اثره بعد المقتضى **اقول** وانت خير بان الثاني ايضاً مقتضى
 العقد وقوله ليس فيه لاحد المتعاقدين منفعة ممنوع بل فيه نفع للمستأجر حيث
 لا تأتي زراعتة الا به **قوله** دون الاول **اقول** ولين بقى فذكره من مقتضيات
 العقد كالكراب بخلاف الانهار والعظام **قوله** ولهذا جازت الاجارة
 بدلين اي باجرة هي دين على الموجه **اقول** يعني كان للمستأجر على الموجه دين
 فاستأجر منه واراد بذلك الدين الذي في ذمته **قوله** اما علمت ان السكنى
 بالسكنى **اقول** الظاهر ان المصنف مقدراً اي مبادله السكنى بالسكنى **قوله**
 واحب عن الاول بانها لما اقدما على عقد تاجر المعقود عليه فيه وكذا
 شيئاً فشيئاً **اقول** لا نسب ان يقول تاجر مقابل المعقود عليه عنه كما يعلم من
 جواب البحث الثاني **قوله** ودون الثاني بان الذي لم يقبضه المالك يقيم
 العين مقام المنفعة **اقول** فانه اذا اقيم العين مقام المنفعة لم يحقق
 المجانسة المحرمة للنساء او لا المجانسة من العين والمنفعة ووجوده الحكمي
 لو سلم لورث شبهة في الحاقه فحققت شبهة تامل وانما قلت
 لو سلم لانه يجر الى مذهب الشافعي ظاهراً **قوله** ضرورة محقق المعقود عليه

دون ما يصحبه لفقدانها **قول** لصيغة قوله لفقدانها راجع الى قوله ضرورة
قوله ويجوز ان يسلك طريقا اخر اه **قول** فنه بحث **قوله** فان كان لزم المنار
 وهو باطل اه **قول** هذا لا يتجوز اذ ما على الباحث فانه تحت رندا الشق و
 استلزامه للفناء مستند بان مثله موجود في مبادلة السكنى بالزعة
 مثلا وهو جائز بالاجماع فلنا **قوله** لا يقال قسمه غير حارة يجوز ان يعتبر
 موجودين **قول** الاظهر ان يقال في تقرير السؤال انما يستقيم ما ذكرتان لو
 انخر صديق المقسم الثاني في عدمهما وليس كذلك يجوز ان يكون صدقه بال
 وجودهما وانما قلنا ان الاظهر ذلك لظهور كون العتمة حارة **قوله** يعني
 الطعام المشترك **قول** وعندي لاحاجة في انما الكلام الى جعل الطعام مشركا
 فانه لو كان للمستاجر خاصة متوجه الزام الشافعي بان وضع الطعام فعل حتى
 والمستاجر هو النقيب لا يتبع من الدار ولا سقوطه الفعل الحسن بل لا
 ان يدعى ان نقد الطعام بالاشراك محل فلنا **قوله** احب ان حمل الكل
 معين **قول** في هذا الجواب نأمل فانه ظاهر ان النقيب لا يتبع غير خارج
 عن الكل بل داخل فيه فاذا حمل الكل كان هو مجموعا معه ويكون كاجارة لئلا
 فان اللازم هنا الصانع تقدير التسليم على الوجه الذي يقضيه العقد حتى
 ان يكلم باجر المثل **قوله** بان هناك تسليم المعقود عليه متعذر **قول** هذا ما
 لقوله ووفق من هذا اه **قال المصنف** ولان ما من جر بحيلة الا وهو شريكه
قول الاظهر ما من تقرا وما من حبة لان الاجر ينطلق على الشايع **قوله** ومن
 على نفسه لم يستحق اجرا على غيره واللازم العوض والمعوض في شخص واحد
قوله وسيمنع بجعله عاطا لنفسه لمحصل مقصود المستاجر **قول** كيف يحل
 مقصوده والاجر اذا علم انه لا يعطى له بالاجر لا يحمل نصيب المستاجر بل تمام
 وكل نصيب نفسه **قوله** والملك امر حكيم يمكن القاعة في الشايع كما في البيع **قول**
 الحياطة امر حكيم يقو من الشايع **قال المصنف** وفي القاس لا يجوز **قول**
 قال الكافي اي لا يجوز العقد اي لا يتطابق في وجوب المثل لا المسمى انتهى
 وفي شرح الشافعي ان اي لا يجوز ان يكون له المسمى انتهى فاما **قوله** ان

اجماله قد ارتفعت قبل تمام العقد يقضي انما **قول** العقد لا يتحقق
 انما حكم بل ينسخ من الاصل **قوله** لان كل جز منه نمزله ابتداء **قول** في ذلك
 على المدعي تأمل بل فيه نوع مغالطة **قال المصنف** وصار كما اذا سقط الاجل
 المحمول **قول** قال في النهاية بان يبيع او آجر الى وقت الحصاد والديار
 ثم اسقط ذلك لاجل قتل ان يأخذ الناس بالحصا دانتي وفي شرح الشافعي
 والديار انتهى **قوله** لان ذلك وضع العقد وري اه **قول** جواب لقوله
 لا يقال ذكر من المسئلة اه **باب ضمان الاجير قوله** شرح في بيان حكم
 بعد الاجارة **قول** وهي الضمان **قول** اطلاق الاحكام على الضمان انما يجر
 كثره ازاوه او المراد وهي الضمان وجودا ووعدا **قال المصنف** الاجر على
 حزين اه **قول** من قبيل تقسيم الكل الى اجزائه **قوله** وهو على نوعين **قول** انما
 قال وسواء الاجير على نوعين لان الاجر لو كانت على نوعين كان كل
 من المشترك والخاص كذلك ولزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لكن
 اللام اذا دخلت الجمع ولا معدود انخرت الى الجنس هكذا قيل قوله
 كل من المشترك والخاص كذلك ممنوع فان المقسم هو جميع الاجر احدث لا
 منه شيء لا ما يطلق عليه لفظ الاجر، مطلقا **قوله** والسؤال عن وجه تقديم
 المشترك على الخاص وورق **قول** يعني لو قدم الخاص لتوجه السؤال عن سبب
 تقديمه على المشترك ايضا لان لتقديم كل منهما على الآخر وجهان اما المشترك
 فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثره صاحبه واما الخاص فلانه
 بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا لان الباب باب ضمان
 الاجير وذلك في المشترك فتأمل فان بما ذكره الشارح لم يظهر وجه احق
 بتقديم المشترك كما لا يخفى وكان لا بد منه **قوله** واحب ان قد علم ما سبقت اه
قول وانت خير بان قول المصنف لان المعقود عليه انما هو العمل فكيف له
 هذا السؤال فانه يعلم تصرف من لا يستحقها حتى يعمل بمن استوجبه على العمل
 او اثره على المرد ولا حاجة الى احواله **قال المصنف** فالمشرك من لا يستحق
 الاجر **قول** ظاهره منقوض بالاجر المشترك اذا عمل له الاجر او شرط العمل

فجاء الى نوع عناية كان يقال لا يبيح الاجر بالنظر الى كونه اجيرا مع
النظر عن الامور الخارجية **قال المصنف** لان المعقود عليه انما هو العمل **قول** عند
فريضة الى دفع التوال بان التعريف ووري فان عدم استحقاق
الاجر حتى يعمل يكون المعقود عليه العمل فاقول **قول** لان العقل على التعريف
غير صحيح **قول** يصح ذلك باعتبار الحكمي الصفتي **قول** لان المعقود عليه او كان
العمل الى قوله بيان لمناصفة التهمة **قول** وعندى انه يعقل للحكم الصفتي
المستفاد من التعريف وهو ان بعض الاجزاء لا يستحق الاجرة قبل العمل
لان قصته عقد المعاوضة هو المساواة كما تقدم بيانه ولو استحق من شئ
على العمل قبله بطل المساواة هذا هو مراد المصنف الا ان المصنف فرغ على ذلك
العقل قوله فكان له ان يعمل للعامة لبيان مناسبة التهمة فلما لم يتم قوله
بيان لمناصفة التهمة خبر لقوله لان المعقود عليه **قول** وتويع قوله
هذا الوجه يسمى شركا **قول** لا بعد ان يقال ذلك لو يده خلافة ولا سترام
الكرار **قال المصنف** لهما ما روى عن عمرو بن عبد الله عنهما **قول** قال الربيعي
يقولهما بفتى اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم انتهى وفي
روى عن عمرو بن عبد الله عنهما كانا يصيخان الاجير المشترك ما صنع على يده وعن
رضي الله عنه كان لا يفتن القضاة والصايغ ونحوهما ولا لاجل اختلاف الصحابة
اختار المتأخرون الفتوى بالصلح عن النصف فكان في القول بالصلح على
عمل باقوال الصحابة رتبة بعد الامكان انتهى كلام صاحب النهاية قال
البرازي معاه عمل في كل نصف بقول حيث حظ النصف واوجب لنصف انتهى
فكانه اراد بالصلح مجازة وهو الخط في فتاوى قاضي خان الفتوى على قول ابي
حنيفة **قول** الوسيلة الى الاثر الحاصل في العين من فعله انه هو المعقود عليه
قول قوله الذي صفه للآثر **قول** لا يمتنع عن التبرع ويناخذ فيه يعمل بالاجر كما
تقديم **قول** وللمتبرع ان يترجم جوازا لا سماع عن التبرع فيما يحصل به المضرة
لغيره من تبرع **قول** الحكم يدبر على وليه وان كانت الحكمة اخفى كما سبق نظيره
في الاماين فقوله لا يمتنع ايهان حكمه عدم التبيين **قول** وهي لا يقتضي السلامة

قول قال المصنف ما على الحسن من سبيل **قول** فلانة اذا انكسرت الطريق راه
قول يعقل لقوله واما انكاره مع ان القياس **قول** واما في الجامع الى قوله
قول فنه بحث **قول** ويعيد انهما اذا لم يكن با مره من **قول** لان التخصيص
بالذكر والروايات ليعيد نفى الحكم عما عداه **قول** ووجه ذلك ان الملاك
ليس بقا برن **قول** لا تخفى عليك ان انقضاء المقارنة لا توقف عليه تمام
الدليل واما ذكره لزيادة التوضيح فاقول **قال المصنف** لانه يثبت على قوة
الطبائع وضعفها **قول** ذكر الصنيع كونهما في تاو ل ان مع الفعل والمرا
لان السراة وجودا وعدما يثبت **قول** حتى ان اختلفا اذا ختن فقطع
قول وفي صحة التفرع كلام ثم قوله اعشقه باحما المهملة **قول** فعليك بمثله
هنا **قول** فنه بحث **قول** ولو كان اجيرا حاضا فقطعه **قول** يعني نقصه اجني
قول لحصول القبض باذنه **قول** القبض بالاذن حاصل في المودع باجر وهو
لما تلف في يده فكان المناسب ان يقول ولا اجر للحفظ الا انه لم يذكر
مما سبق **قول** وقد عجز عن قضاء حق الحفظ فيها فضمن حتى لا يفقر في حفظها
اه **قول** فنه بحث فان حكمها بالضمن انما نشأ من الدليلين المذكورين
في الكتاب وما ذكرهنا يدل على ان ذلك لكما لقرا لاجرا في الحفظ واللا
ان يقال وكذا عندهما لعدم جريان وجوب الاستحسان في اجير المودع في
الصك **باب** لاجارة على احد الشريطين **قول** اذا قال لرجل الخياط
خطت هذا الثوب **قول** فان قيل ليس هذا تعليقا ولا جارة لا قبلتنا
ليس هذا تعليقا لعقد لاجارة باجر آخر كان يقول ان جاء زيدا ففقد اجر
وارى بكذا وهو كذلك لا لعقد العقد اما ذكر العقد بصيغة العلق فلما
منه **قول** عزانه لا بد من اشتراط انكاره في البيع **قول** يعني خيار التعين **قول**
والاجواب ان اجماله لا يوقع العمل فيما نحن فيه لاجتماع التمسيتين في كل يوم
فالاولى هو التعرض لمقدمات دليله ومنع اجتماعهما في كل يوم **قول** كما تعي
قول انفا **قول** فكون مراده لكونها حقيقة **قول** فنه شي بل حقيقة التعليق
ان جوابه ظاهر فانه قال ذكر العقد لاصافه وهي حقيقة ودخل ان بعد التعيد

بالعقد **قوله** فيكون مراده التجليل **قوله** لا يقال هذا مخالف لما قاله أنفاس
 ان ذكر اليوم للمسايق لانه ليس معنى كلامه ان التجليل معنى مراده بذكر اليوم
 بل انه لازم من لوازم معناه فتأمل ويجوز ان يجعل الكلام على اللازم **قوله**
المص ولا في حقه ان ذكر العقد للتعلق حقيقه ولا يمكن حمل اليوم على التمسك
قوله قل اذا تأملت في كلام الهداية اعني قوله ولا يمكن حمل اليوم على اليوم
 لان فيه فسادا لعقد الاجتماع الوقت والعمل ظرك ضعف ما ذكره صاحب
 العتاة فان صاحب الهداية جعل ساط استماع حمل اليوم على حقيقه اعني
 لزوم فساد العقد ومنه نفهم انه حمل على مجازة لهذا الساط اذا القرينة لما
 عن رادة المحقق في صورة بعض المجاز كفاية في الحمل على المجاز على ما عرف نعيم
 لو جعل الساط من اول الامر ما ذكره الكافي حيث قال لانه راد له في الاجر
 حاط في اليوم ونقص متى آخر وهو دليل ان اليوم للتجليل لا للتوثيق لا استقام
 الكلام من غير رتبة ولكن على ما ذكره في الهداية الفرق شكل على ما لا يخفى
 ثبوت الفرق من وجه آخر لا يبين قائل وفي كتاب يعرف في مسئلة سج استيف
 المحلى تفصيل متعلق بالمقام خصوصا في شرح ابن الهمام **قوله** لان التمسك الاول
 باقية وانما يحيط النصف الاخر **قوله** فتأمل كيف يجتمع خيذ في الغديتين
 حتى يفسد **قوله** وهو قبل التاخير **قوله** كان الظاهر ان يقول وهو يقبل
 كما لا يخفى لكنه ليس كذلك لما فيه من شبهة القار على ما مرارا **قوله** وقام
 الدليل على المجاز وهو نقصان الاجر للتاخير **قوله** ولا بد لابي جعفر من بيان
 المجاز فيما اذا قيل حظه اليوم بدرم حيث حمل ذكر اليوم على التجليل ويجوز ان
 الدليل عليه صفة الارفانها تدل على كون الحاطة مطلوبة فلا يكون ذكر
 اليوم للثاقت وفيه تأمل **قوله** بخلاف ما نحن فيه فان نقصان الاجر دليل
 يعني دليل على المجاز **قوله** زائد على نحو اربطها بحال **قوله** قوله على نحو متعلق
 بقوله زائد **قوله** وفي الجامع الصغير لا يراى على درهم ما بلغ للفرق الظاهر من
 فان بهما بعض التعين بل كل التعين بالنظر الى لفظ الموجه **قوله** واستلهم في
قوله فيه شئ وكان الظاهر ان يقال والتسليم في الدابة والله اعلم بالصواب

باب جارة العبد قوله تاخير ذكر جارة العبد **قوله** اي نفسه جارة
 الغير اياه و ذكرت استطرادا وقد تقدم في الذكر ما يذكر استطرادا كما سبق
 باب لعشر والمخرج فعلى هذا الاجارة مصفا الى الفاعل **قوله** واعترض بان
 المستأجر **قوله** معارضة **قوله** واحب ان مؤنة الرد في باب لاجارة
 على الاجارة **قوله** في الفصل المحادي عشر من محيط البرهان واذا
 عباد بالكوفة ليستخذه ولم يعين مكانا للمخدة كان له ان يستخذه بالكوفة
 وليس له ان يستخذه خارج الكوفة فان سافر بها ضمن هكذا محمد لمسلمة
 في اجارات الامس و ذكر في صحيح الاصل ان من ادعى دارا وصالحه
 المدعى عليه على خدته عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله فالشيخ
 الامام الاجل شمس لامة اكلوا في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله يخرج
 بالعبد الى اهله ان سافر به اراد به ان يخرج به الى اهله في القرى والبلد
 قال رحمه الله وهذا كما قلنا في باب لاجارة من استأجر عبد الخدم ليس
 ان سافر به وله ان يخرج الى اهله في القرى واقية البلدة وكان شيخ الامام
 شمس لامة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح ومن مسئلة الاجارة وكان
 يقول مسئلة الصلح لصاحب مخدة ان سافر بالعبد وليس للمستأجر ان يبا
 بالعبد المستأجر للمخدة وحكي عن الفقيه ابي اسحاق كما فطانه كان يقول لا
 رواة عن محمد في فصل الاجارة فلعل ان يقول للمستأجر ان يخرج بالعبد
 المصر كما في الصلح ولعل ان يفرق بينهما وقد عثرنا على الرواية في الاجارة
 في اجارات الاصل على نحو ما كتبنا انتهى فعلم من ذلك مكان المنع في الصلح
 فتأمل **قوله** لان المنفعة في النقل كانت له **قوله** يعني كانت للاخر **قوله** واما في
 مؤنة الرد ليست على المدعى عليه **قوله** الصلح بحمله على اقرب العقود اليه و
 شبهها لما انه ليس عقدا براسه فهذا الصلح محمول على الاجارة فلما بد ان يكون
 مؤنة الرد على المدعى عليه والافا الفرق والجواب ان الفرق واضح فان لم يكن
 عليه يزعم انه يملك المخدة بغير شئ والتفصيل في النهاية **قوله** ويلزم مؤنة الرد
قوله اي يلزم الاجر **قوله** وليس المستأجر كذلك **قوله** والمصالح ايضا ليس كذلك

قال المص ولان المفاوت بن اخذتين ظاهر **اقول** الفرق بين المصدق
واضح ظاهر **اقول** اجبت انه تابع للام بكونه جزءا منها وسيحرز **اقول** لا يتألف
منه مخالف لما قاله لان من ان العبد لا يحجز نفسه لان احرازه لنفسه لا
كونه محرزا في حق المالك **قوله** قيل منى هذا الكلام على انه ذكر مسكرا مجموعا والمذكور
في الكتاب ليس كذلك **قوله** فنه بحث فان المص فاستدل بكثير شر لا كثير
فلا ماسس لهذا السؤال ظاهرا وبجوز ان يقال قوله شر وشرا تفصيل
لشترين بلفظ التكثير فاعتد بهذا الاعتبار لكن لا تخفى عليك انه لو ذكر المتبهم
لفظ الشترين مع فاما في الكتاب فجو اب المسئلة ايضا ما ذكر **قوله** وجيب
بان المذكور في الكتاب **اقول** الجيب هو الامام محمد بن الحسن بن الفضل في حاشية
على الهداية ثم قال قال مولانا طبري الدين وقد رايت من الكتب نحو المص
والجامع الصغير للعتابي والسبجاني والمغنية في الفقه انه لم يقرض لقوله
مدين بل فيه استاخر عبد اشترين شرابا ربعة وشهر اجنسه فقال مولانا
تأملت فلم اجد له خلاصا سوى هذا انتهى ويقول الضعيف مستقيا بالله يجوز
ان يكون وضع المسئلة فيما اذا ذكر المساجر لفظ الشترين بالسكندر واما ذكر
المص مع فانظر الى لغته الما الى حيث سيفر الى ما يلي العقد فلا يكون قوله
هذه الشترين من كلام المساجر بل هو لفظ المص فليت **باب**
الاخلاف في الاجارة **قال المص** لا يرى انه لو انكر اصل الاذن كان لقول
قوله **اقول** في شرح الشارح ان اي لو انكر عقد الاجارة اصلا كان القول لصاحب
الثوب انتهى في بحث **قوله** واعترض بان هناك اتفاق المتفق قد ان **اقول** و
ان نقول اذا كان الحكم ذلكا وانها فبا لطريق الا و ان اذا اختلفا مع
الشعبية غير ودليل السكتين ما سيجي في العصب من رعاية حق الجانين **قال**
وقال محمد ان كان الصانع معروفا بجهن الصنعة بالاجرة فالقول **قوله** **اقول**
قال الزيلعي والفتوى على قول محمد انتهى واما في النهاية والكفاية وعناية البيا
قال شيخ الاسلام وعلمه الفتوى واما في شرح الشارح والفتوى على قول
محمد ذكره حبي الشيخ الامام المجتبي سقى الله ثراه في شرح الجامع الصغير **قوله**

وما ذكره من الاستحسان مدفوع بان الظاهر يصلح للدفوع والحاجة ههنا لا
للا دفع **اقول** و فرق بين الظاهر والاستحسان فالاول يصلح للاستحسان كاجبا
الا حاد **باب** **فتح** **الاجارة** **قوله** لانه لو بقي العقد صار المنفعة المملوكة له او
الاجرة المملوكة لغيره فانه مستحقه فان المنفعة ليست مملوكة للوارث بالعقد
وهو ظاهر وعلمه زيادة من النسخ وبجوز ان يقال للام متعلق بمسئلة لا بالملك
وقوله المملوكة وقوله لانه متعلق على الفرض والقدر والمعنى لو بقي العقد
ان يصير المنفعة التي ملكها المساجر بالعقد لقام العقد وبقائه مستحقه لغيره
بالعقد ثم **اقول** المراد من غير العاقد في قولنا مستحقه لغيره العاقد بالعقد واث
المساجر **قوله** ان المنافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها **اقول**
مدونة اقامة الدار مقامه مثلا **قوله** وفيه ما ترغره **اقول** من ان خلاف المسئلة
متأخر فكيف بنى انما ما قالوا من جواب المسئلة على خلافه وجوابه حمل الابهام
على اجتماع من تقدم ودعوى اسفاهه غير مسلمة **قال المص** ومن استاجر دابة
ليسير عليها ثم بدله **اقول** فاعل بدله مضمر والمعنى بدله راى اى ظهر له راى
يمنعه من السفر **مسائل** **منشورة** **قوله** فيكون العامل اجرة بالصف وهو محمول
اقول وايضا هو في معنى فقير الطمان **قال المص** لان هذه شركة الوجود في حقيقة
اقول قال صدر الشريعة في شرح الوفاية ففي الهداية حمله على شركة الوجود وفيه
منظر لانه شركة القبول والصايح فكان في صاحب الهداية اطلق شركة الوجود عليها
لان احدهما سفل العمل بوجاهته انتهى ولا تخفى عليك ان في قوله في الحقيقة نوع
عن هذا **قوله** واحد مما يتولى القبول من الناس **قوله** فنه بحث فان لعين
لتولى القبول ليس لما يزم في شركة القبول والعمل مراده كونه من متساوي لا من
ففي العبارة مسامحة **قوله** واحب ان الشركة في الخارج **اقول** يعني خارج من العمل
كتاب
قال لم يرى في المنهاج الكتابة تعليل عتق بصفة تضمنت معارضة بتمتة وانها
اسلامى لا يعرف في اجابة قتل وقول من كوت عبد عمر رضى الله عنه تعالى له
ابو امية **قوله** وذكر في بعض الشروح **اقول** يعني عاتة البيان **قوله** ولهذا ذكره

الشبهة في الكافي عقيب لعنا قاه **اقول** عبارة الاتقان ولهذا ذكرها
الشبهة في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقيب كتاب لعنا ولان
الكتابة تاتى الحق بمال والاولا حكم من احكام الحق ايضا انتهى وبهذا
ميطر لك تصرف الشارح في عبارة وغيره الى لا يرصاه صاحبه فان ذكر
الاولا لسان من سببه للعناق لا لسان من سببه المكاتب للعناق وقوله
الكتابة ليست كذلك ان اراد انها لا اخراج فيه فهو كما لكبرة الا يرى انه
اخراج اليد حالا والرقبة مالا وان اراد انها ليست بلا عوض فليس
الحاجة الى المناقبة في جميع اجزاء معناه مع ان اعتبارها في العوض في
مفهوم الحق غير مسلم ايضا وكيف والعناق على مال باب من ابواب وقوله
لان نسبة الذاتيات اولى من نسبة العوضيات محل قلنا بل **قوله** وتغير
ان في الحمل على الاباحة الغاء الشرط **اقول** فيه ان مفهوم الشرط لا اعتبار
عندنا مع ان الشارح ذكر انه ذكر على وفاق العادة **قوله** وذلك لان
المراد بالبحر المذكور على ما قال بعضهم انه لا يضر بالمسلمين **اقول** فيه ثبوت
على هذا المقرر لا يلزم الغاء الشرط لو حمل على الاباحة فانه اذا لم يعلم فيه
يكون ترك الكتابة منه وبالا مباحا كما لا يخفى **قوله** وعند ابن عباس لعنا كما
اخذ الصحيفه من مولاه يعني نفس العقه لان الصحيفه عند ذلك كتب **اقول**
فيه **قوله** ولما ان موجب لعقه ثبت من غير تصريح **اقول** قال في الجواب
الحكائية نقلا من المبسوط فكان حاصل الاختلاف بينا وبينه راجعا الى
الكتابة فعند ما تفسر ما شرعنا ضم حرية اليد الى حرية الرقبة عند الاداء فكان
قال اوجبت حرية اليد في الحال وحرية الرقبة عند الاداء ولو كان نص على
هذا لكان لعنا عند الاداء كذا عند الشافعي تفسر ما شرعنا ضم نخم الى نخم
لا ضم حرية الى حرية انتهى لا يخفى عليك ان ما ذكره من الضم ليس تفسيرا
بل موجب لعقد كما نص عليه المص **قوله** وان جوابا بل دلالة الآية على ذلك
جدا **قوله** الا نسب لسباق كلامه ان لقول لا دلالة في الآية على ذلك
وقوله فكاتبوم وانه لذلك **اقول** فيه ثابا بل فان كونه قرينة مانعة للحمل على الوجوه

غير مسلم **قوله** وكتابة العبد الصغير الذي يعقل البيع والشراء جازة لتحقيق
اقول فيه بحث ثم الظاهر ان يقال فيما يدل قوله منه **قوله** بيان ما يفيد
الكتابة بلقطعا **اقول** ما نظر لقوله قوله ومن قال لعنا **قوله** لا يستعمل للتفسير
وذلك في المال **اقول** معنى في المال الواجب وشار بقوله ذلك الى التفسير
والتجيم لس من خواص الكتابة **اقول** والتجيم في العبد يوجد في الرقبة وفي
ما بل **قوله** احب ان مالكة النفس قبل القضاء ثابته **اقول** فيه بحث وما اسرع
ما نسى التي تحصل عند الاداء ولا يخفى عليك ان اجواب عن هذا السؤال
لا يحتاج الى هذا بل يجوز ان يقال الضم انما يحقق حين وجود مالكة النفس
على فليس ضم النخم الى النخم ثم وجوب الارشس ولزوم العقول لما لكة اليد
لما لكة النفس **قوله** ونعدم ذلك في المساواة باعتبار التساوي **اقول**
فان قل اذا ادى المكاتب بعض البدل ملكه المولى ولا يحصل مقابلة شي
للمكاتب فيبقى التساوي قلنا بل يحصل له تاكده المالكية ولهذا لا يبقى محلا
كما سبق في باب الكفارة **قال المص** واذا اولى المولى مكاتبته لزمه العقر **قوله**
قال صاحب التمهيل ولو شرط وطها في العقد لا يضمن العقر انتهى وفي غاية
البيان في اوائل ما يجوز للمكاتب ان يفعل ما يحل له فراجع **نص**
المكاتبه المفسر **قوله** واما اذا كان بدلا عن النحر كما ذكر في بعض الشروح
ونظيره ما سجي رواية عن ابي يوسف فيما اذا كاتب عبده على عين بعينه لغرة
يجوز في رواية عنه اجازة ذلك صاحب المال او لم يجز فانه عند الاجازة يجب
تسليم عينه عند ما يجب تسليم قيمته كما في النكاح ثم المراد من بعض الشروح
هو غاية البيان قال في المجمع ويحكم به لا دار عينها وقيمتها انتهى قال ابن ق
اي قيمة عين النحر انتهى قوله ويحكم به اي يحكم ابو يوسف رحمه الله اي الحق
قال المص ولا تنقص عن المسمى وترا وعليه **قوله** قال صدر الشريعة من مسألة
مستدعاة لا تعلق لها بمسئلة النحر والنحر ومعها ما ان القيمة في الكتابة
اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ما قصه عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان
كانت رائقة ردت عليه ووضع المسئلة في المبسوط فيما اذا كان عبدا

على ان كونه ابدًا فالكفاية فاسدة فحب لعمه فان كانت ما قصته عن لا
 لا تنقض وان كانت زائدة زديت عليه انتفى ولا يخفى عليك ان ما ذكره
 من انه لا تعلق لها بمسئلة المحرم والمحرم من مخالف لما في شروح الهداية **قول**
 وهذا اي وجوب القمة بالغة ما بلغت **قول** لا يخفى عليك ان قوله لان يكون
 مارضى بالفقان لا يلائم هذا التفسير والظاهر انه اشار الى مضمون
 ولا تنقض عن المسمى وزاد عليه قوله فوجب لعمه ما بلغت تفرع على قوله
 والعبد رضاه **قول** لانه يخرج ملكه في مقابلة بدل اه **قول** في دلالة على
 عدم رضا المولى بالفقان في المستحق بل وقوله فلا يرضى بالفقان ان
 اراد عن المسمى فسلم لكن مدعا عام وان اراد عن القمة او العلم فممنوع
 ولا دلالة عليه في قوله لان بعدم الاعراض اه **قول** فانه ان لم يرض بها
 تمتنع المولى عن العقد ففوت له ادراك شرف الحرية **قول** كانه يريد ان
 الرضاء بالعقد الفاسد رضاء بالزيادة سواء كانت في القمة او في المسمى
 ذلك موجب لكتابة الفاسد تمتنع المولى عنه ففوت ادراك شرف الحرية
 فليتل **قول** فان تعين فاما ان يجزه **قول** اي يحرم العقد **قول** وان تعين به
 ولم يجزه ولم يملكه لم يجز الكتابة في ظاهر الرواية **قول** الشارح تصرف في
 نقل كلام المصنف واحل به فاقض آخر كلامه اه **قول** والظاهر ان كلام
 مجرى على عمومه و مراده بالجواز على رواية الحسن هو جوازه ابتداء
 قوله ولو اجاز جاز هو اجواز انتهاء على ان يعقد العقد موقوفًا وانما كنت
 في تفصيل ملك المكاتب العين عن رواية اجواز وهو رواية الحسن للعبسية
 بذكر ما **قول** روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز حتى اذا ملكه اه **قول** كما
 اجماله فلما فتح المولى لابرص العبد كما هو حكم الكتابة اجماله ثم اقول ان
 ظاهر الفرض عدم الملك فاقبل في دفعه **قول** اذا كان العقد يحتمل الفسخ **قول**
 احتراز عن النكاح **قول** ليس بشرط **قول** خبر ان **قول** وهو ظاهر الرواية **قول**
 فلانما سب كلمة عن في قوله فعن ابي حنيفة **قول** وانما يصح باعتبار رقبته وي
 لا يصلح بدلالة لقاوت اجماله **قول** لموضح هذا الدليل لم يحرم الكتابة اذا كان

العبد معينا لعين هذه الدليل فان قننه العبد المعين مجهوله جهالة خسته
 وقد سبق في قول الفصل **قول** وان شمل اجناسا سافله كالعبد **قول** انه
 شمل التركي والهندي وسما حسان سافلان **قول** وفي التسليم تملك المحرم
قول الاظهر ان نقول وتملكها لمطابق المشروح الا يرى ان المسلم اذا كان
 المولى فاللزام هو تملك المسلم المحرم وانما جعل التسليم طرفا للتملك لا
 اياه كانه مشتمل عليه **قول** فان الملك ثبت فيها بجر وعقد الكتابة **قول**
 اي على رواة جواز الكتابة على عن في يد المكاتب **قال المصنف** ولو اذنا
 عتق **قول** قال لا يفتى لو ادى عن المحرم عتق ايضا فيما اذا سلم احدهما
 لان في الكتابة معنى التعلق وبه صرح فاصحى فان في شرحه للجامع الصغير
 وعلى شرحه يكون في كلام المصنف نوع تعقيد بخلاف شرح السفاقي ما قبل
باب بجواز المكاتب ان يعقده **قول** فان جواز التصرف بتسليم على
 الصحيح **قول** هذا الوجه بطايره لا يعقضي بقدم باب لكتابة الفاسد على
 هذا الكتاب بل يعقضي عكسه فلما بد من ملاحظة امر آخر فذكر **قول** قد تقدم
 هذه المسئلة في كتاب المكاتب **قول** لا يخفى عليك انه ما ذكره هناك نظر
 وانما محل ذكره اصالة هنا وهذا لفظ القذوري هنا **قول** ولا فيما يقابله
قول قوله ولا فيما يقابله ممنوع فان مقابلة فك الحرة والبيد والمبيع
 من المحرم فمخصص للعتك والحرية فلتأمل فان مراده بما يقابله هو المكاتب
 الا ان هذا الشرط محقق به ايضا كما سيجي بعد اسطر **قول** من حيث المعاوضة
قول حيثية المعاوضة مشتركة منه وبين النكاح فلما يكون وجه شبه الكتابة
 بالبيع دون النكاح الا ان يكون وجه الشبه مجموع المعطوف عليه اعني
 وعدم صحتهما بل بديل **قول** وعدم صحتهما بل بديل **قول** اعني ذكر بديل **قول** و
 احتمالهما الفسخ قبل الاداء **قول** واحتمال البيع الفسخ بعد الاداء ايضا لا
 يفرق **قال المصنف** ونقول ان الكتابة في جانب اعداء في **قول** قال لا
 لو قال في جانب المولى اعناق او قال في جانب العبد عتق كان اولى انتهى
 والامر سهل **قال المصنف** فاعتبرنا في حق هذا الشرط **قول** قال لا يفتى

ولعل ان يقول اذ كان لشبهه بالحق اشرى ان لا يفسد الكتابة ايضا
اذا دخل الشرط الفاسد في صلب عقد الكتابة فعلم ان هذا الوجه من البطلان
ضعف انتهى ولا يخفى عليك انه يجوز دفعه بملاحظة قوله من جانب العبد فانها
من جانب المولى معاوضة فلذلك فسدت بالداخل في صلب العقد وتقول
مذفع بقوله في حق هذا الشرط والتفصيل في حواشي حميد الدين الفريز
قال المص ويجوز باذن المولى لان الملك له **قول** تأمل هل يمكن تقييد هذا
الدليل لعدم جواز تزوج المكاتبه نفسها ولا يخفى انه لا يمكن **قوله** بخلافه
على ما لا فانه يمكنه **قول** الاعناق مصدر من المبنى للمفعول اى لم يحصل له
في الحال العتق على المال حتى يملكه غيره **قوله** انما يملك ما كان من التجارة
قول الاول ان يقال من الاكتساب بدل قوله من التجارة حتى يستقيم الكلام
فان الاكتساب عام من التجارة كما سجي بعد سقوط ويملكه المكاتب **قوله**
الما دون له فظاهر **قول** لا وجه للقاء اذ لا ضمن المتدا، معنى الشرط **قوله**
وكرر في بعض الشروح **قول** معنى عامه السان **قوله** وفيه فيه **قول** فان دلالة
ترك ذكر الخلاف على الاتفاق في منوعة لكن العلامة لا يفتا في لم يقتصر على
على ترك ذكر الخلاف من الكرخي وغيره بل نقل عن شرح الجامع الصغير للفي
ابن الليث وعن شرح الطحاوي للامام السجستاني ما يدل صريحا على الاتفاق
وما ذكر عن الكرخي ايضا يصلح مؤيد لذلك ولكن ذلك لذكره في هذا المقام
ثم قوله بجوزله ان يكاتب عبد الشريك سهو من قلم الكاتب والصواب
بجوزله تزوج الالة اذ الكلام فيه **قوله** وقل استعمل القياس **قول** القائل
السخاقي **قوله** لان المماثلة منها ليست الا من حيث الفعلية **قول** في محصر
كلام فانما مماثلان في كون كل منهما من طرف الكسب **قوله** لان الاجابة
معاوضة مال بالبخلاف الزوج **قول** لا يدل على المحصر الذي ادعاه **قوله**
وغيره لان المراد بالقياس ان كان هو الشرعي اه **قول** المراد به
الشرعي وقوله لا يكون بن عيين ان اراد انه لا يكون من عيين حقيقة فلم
ولا يخفى وان اراد انه لا يجعل العيان مقبولا عليه فحازا ففساده

ظاهر والحكم بالاولوية لظهور المماثلة في الاول دون الثاني **قوله** وان كان
غير ذلك فلان اولوية **قول** فيه بحث **قال المص** ولانه مبادله المال بغير المال
فغير بالكتابة دون الاجارة اذ هي مبادله المال بالمال **قول** فيه بحث
لانه في لف لما ذكره الشارحون في وجه مناسبة الكتابة بالاجارة
فلست **قول** ولهذا اى ولان الروح ليس من الاكتساب **قول** ان لا
تزوج الالة فلا تسكنه من الاكتساب وان اراد مطلقا فلم يدع
احد من الاكتساب **فصل** واذا اشترى المكاتب **قوله** والمولود مقنن
قول اى المولود في الكتابة اه **قوله** فانه يحرم سعة حال حواء **قول** يعني
حال حواء الاب **قوله** على نحو الاب **قول** يعني بعد موته **قوله** ولان منع
اى قرابة الاخوة **قول** الانسب ان يقال اى قرابة المحرمية غير الولاد
قوله قبل ان يملكها المكاتب بوجه من الوجود **قول** اى بالشرع والابوة
او الاجارة وقوله بوجه متعلق بقوله يملكها **قوله** والاول هو الوجه
لان فائق الدخول هو الكسب **قول** فيه تأمل اذ يجوز ان يقال فائدة
ان يعق بعقما سواء كسب ام لا بان لم يبلغ مبلغ الكسب مثلاً **قال المص**
ومذا ليس معناه لان حق المولى مجبور بعبته باجرة ومنها بعبته
اى ما بعد الاعناق فسق على الاصل ولا يلحق به **قول** قيل وعلى تقدير
ان يحب لعمته عند محمد حاله فيقول ولد المكاتب ليس في معنى الحر
لانه اخلق من ما رقيق وولد الحر اخلق من ما احرقا فرقاً من هذا
الوجه فلا يلحق حمله بولد الحر المعذور بالهتس والدلالة **قال** **قوله**
وهذا لان الاصل في الولد ان يتبع الام في الرق والحرية **قول** قد
الولد حر من زوجين فحين بلا تحرر ووصيته وصوته ان يكون للحر
وهو قن لاجنبى فزوج الام منه من ولد بربها مولاه فولدت
الالة ولدا فهو حر لانه ولد للمولى كذا في الجامع الفصولين ولا
مدانقصا على الكلية لانها مقتضى بانها المانع **قوله** تقرره الكتابة او
الشرع **قول** فيه بحث الا ان يقال المراد اوجبت صحة الشرع **فصل**

واذا ولدت المكاتبه **قوله** سواء صدقته اذا ادعى او كذبه لان للمولى
اقول قوله لان يعقل لقوله او كذبه **قوله** فعلمنا بالسبين **اقول** نظر اليها
قوله والعق الواحد لا يثبت بهما فكانا متسافين **اقول** ان اراد الحق
 الشخصية فغير مسلم كفت وفي الحق بالكتابة يسلم له الاكتساب بخلاف
 بامومية الولد وان اراد النوع فلا في **قوله** على سبيل البذل **اقول**
 وتوارى علتين تمنعني الاجتماع على معلول واحد شخصي لا تمنع **قال** المص
 غير انها يسلم لها الاكتساب والاولاد **اقول** قال الا لاني لم كذبه لولا
 المنصوصة ولعل ان يقول النظر لها في ايها حقها اليها وحقها احرته
 حصل لاني ابطال حق الغير لان الكسب حصل لها قبل موت المولى وكذا
 فنه ولم يعق من قبل موت المولى بل من مملوكة خنيد فيبقى ان يكون لكسب
 للمولى لانهما عتقت بالاستتلا ولا بالكتابة ولما في قوله يسلم لها الا
 ايضا نظرا لانه لا حاجة الى رد ذكر الاولاد بالتعليل الذي ذكره لان
 الكتابة لو اجترت مفسوخة ايضا في حق الاولاد يكون النظر لها باقيا
 لان حكم ولد ام الولد حكم الام لانه تابع للام حاله الاولاد انتهي كلاما
 وانت خير باليس فنه ابطال حق الغير فانها عتقت وهي مكاتبه وكذا
 منع من ثوت ملك الغير في تأمل **قوله** فكيف يتصور بطلانه وعدم بطلانه
 في حالة واحدة **اقول** امتناعه غير بين ولا مبين في العتقة والسرعية
 فكم لها نظائر **قوله** والثاني ان يبطل بانتهائه بالبقاء **اقول** فنه شي فان
 بالابقاء يقرر ولا يبطل وانما ان يبطل ان الثاني في حصول المعلول وهو
 العتق بعلة اخرى فالسعي في ابقائها بعد يكون سعي في تحصيل الحق
 وهذا هو الذي اشار اليه المص على ما وثره الشارح **قوله** وكان النظر
 في الثاني دون الاول حرمانا له **اقول** وفيه انه ليس في الثاني ابقا
 الكتابة مع بطلانها وكان الكلام فيه وجوابه ان عتقها كانت بامومية
 الولد حقيقة لكن جعلت الكتابة باقية ثم منتهية باطلا بالابقاء نظرا اليها
 فليس لابقاء ولا لابطال في زمان واحد حتى سنا في تأمل **قوله** والمعلول

الواحد بالشخص لا يعقل بعتن مختلفتين **اقول** اذا كانتا قريتين ولا يملك
 فمما نحن فنه **قوله** لان للكتابة جنتين جهة هي للكتابة وجهة هي علمه **اقول**
 اراد من قوله هي اولا العتق ومن قوله هي ثانيا البذل **قوله** فان البذل
 بالتدبير مجرد استحقاق احرته **اقول** وعلى هذا فقول المص اذا احرته
 غير ثابتة اه تعليل لوجوه المقضى والظاهر انه تعليل لاسفاه المانع فانه
 لو ثبت لها حقيقة احرته بالتدبير امتنعت الكتابة به او بكليهما **قوله** ونفا
 المانع **اقول** معطوف على قوله لوجود المقضى **قوله** قد سلم لها الثلث
 بالتدبير اه **اقول** فيه تأمل **قوله** لان اخراجها عن الملك **قوله** اي لا الى
 مالك **قال** المص والظاهر ان الانسان لا يملك المال اه **اقول** لا يملك
 على اصل ابني يوسف فانه استحق حرية الكل عن عدم تجرئ الاعاق
قوله لان هذا الصلح اعتاض عا ليس بمال هو مال **اقول** اراد بقوله
 بمال هو مال الخمسة المتروكة **قوله** وذلك في عقد المعاوضة لا كحرق
 انما ربقوله ذلك الى قوله عتاض عا ليس بمال هو مال ولكنه منصرف
 بالمهر والمال المقابل بالطلاق الا ان يقال ذلك على خلاف العاين
 لكن حسنا لا يحتاج الى قوله واذا لم يجر ذلك فانه اذا لم يجر اخذ
 المال عوضا لاجل يكون الخمسة المتروكة تمثالا لاجل ربوا **قوله**
 لان الاسقاط انما يحقق في المستحق والمجمل لم يكن مستحقا **اقول** لو صح
 هذا لم يجره المهر الموجل واسقاط الدين الموجلة وكلام المعاكب
 صوته عن الاغاف فالكاتب يعتبر مسقطا حقه الذي هو التاجيل والمو
 مسقطا بعض حقه وهو خمسة **قوله** وقد اختلف الجنب فلم يكن ثم ربوا **قوله**
 لو اتحد الجنب لم يضر بعد حصول الاعتدال **قوله** وقد اسعفه باللام **قوله**
 يجوز ان يكون رافع كما في رد فكم **قوله** الاول ان يقال لانه شرع
 مع المنة في كماله غيره **قوله** فكون من هذا الوجه ميسرا **اقول** المين ايضا
 من العقود **قوله** بخلاف العقد بين احرين لانه عقد من كل وجه **اقول** و
 الجواب ايضا عن مكاتب غير فلي تأمل **قوله** والاخذ بالشفعة **اقول** فيه شي

والا مرسلا **باب من يكتب عن العبد قوله** ذكر في هذا الباب
 احكاما متعلقا بالكتاب فيها **قول** كان الاظهر ان يقول بالبيع وانما عدل
 عنه للملاحظة عنوان الباب **قوله** فان سح الغنم في موقف على اجازة
 الجير فماله **قول** كثوت الملك **قوله** واما في الاستحسان فانظر الى
 هذا العقد بالبيعة في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة اصله ولا
 لغيره للعقد **قول** قوله بغيره فانظر الى قوله فالنظر والضمير في قوله فيه
 راجع الى البعض **قوله** ولا شمله على المساحة **قول** عطف على قوله بغيره
قوله في انفق والعقد عليه **قول** الضمير في قوله عليه راجع الى الغائب في قوله
 ولا يكون على الغائب من البدل شي **قوله** فان قل حق احرية الى قوله آ
 بانه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا ثبت به **قول** الضمير في قوله بانه
 راجع الى قوله حق احرية والضمير في قوله به راجع الى قوله متوهم **قوله** و
 من الولدان اذى آه **قول** الظاهر ان يقال وظلال **باب كتابة**
 العبد المشترك **قوله** ذكر كفاية الاثنين بعد الواحد لان الواحد قبل الاثنين
قول الاظهر ان يقال ذكر كفاية المشترك بعد غير المشترك لان الاشتراك
 طاف الاصل ولان المشترك من غيره كالمركب من المفرد قد بر واما
 قلنا الاظهر ذلك لان مقصود الباب بيان حال كفاية العبد المشترك
 سواء كان المكاتب واحدا كما في المسئلة الاولى على مذهب في حنفية
قوله اذا كان العبد من شركن **قول** اي بن رجلين **قوله** والاذا كان العبد
قول اي على مذهبهما **قوله** فهو زان يكون له حكم مختص به وهو ولاية الفسخ
 لمعنى لوجه وهو الحاق الضرر بطلان حق البيع للشرك الساكن بالكتابة
قول قوله هو في قوله وهو ولاية الفسخ راجع الى قوله حكم قوله بطلان
 متعلق بقوله الضرر وقوله للشرك متعلق بقوله الحاق وقوله بالكتابة متعلق
 بقوله الحاق ايضا **قوله** مقتضى مقتضى **قول** معنى الحاق الضرر **قوله** وانفق
 المانع **قول** يعني عدم قبول الفسخ **قوله** لكن ليس فيها ضرر **قول** فلم يمتنع
 فيها مقتضى **قوله** واما الاعتاق فظاهر اما التعلق فلا يمين **قول** فلم

سلف فيها المانع **قوله** وهو اي البدل **قول** او العقد والمكاتب ولو تن
 قوله وقال لا هو مكاتب بينهما **قوله** كان المصطلح الى قولها فافره **قول** فيه
 كلام لانه يابى عنه ترجيح قول ابى حنيفة في كتاب لعاق **قوله** اي صحت دعوة
 وثبت نسبة **قول** فنه بحث **قوله** اي صحت دعوة ايضا **قول** فنه بحث ايضا
قوله لا يفسخ الا بفسخ الكتابة **قول** دون ان يعجز نفسه على ما هو المفروض في
 المسئلة **قوله** ويكون الولد انه بالنظر الى الظاهر **قول** اي ما ذكر من ضمان
 كمال العقروقة الولد وكون الولد ابنة ثابت بالنظر الى الظاهر والحقيقة
قوله لان حكم ولد ام الولد حكم امه **قول** سبق في منع الكرامة ان الاوصاف
 القارة الشرعة في الامهات تسرى الى الاولاد **قوله** وقيل عن ابى حنيفة
 في يقوم ام الولد روايتان فيكون الولد مقوما على احدهما **قول** هذا
 لما سلفه الشارع في باب بيع الفاسد من ان الروايتين في حق المدبر
 اما في حق ام الولد فانفقت الروايات عن ابى حنيفة انه لا يمين بالبيع
 والغصب لانه لا يقوم لما ليتها **قال المصنف** وخلاف بيع المكاتب **قول** جواب
 عندي عن قبايس في حنفية نقل الكتابة المفروضة من ملك الثاني الى
 ملك الاول على بيعها ووجهه ان في النقل لا يفسخ الكتابة مطلقا كما فصل
 بخلاف بيع **قوله** وانها سقي مكاتبه بينهما **قول** مخالف لقوله وهي مكاتبه
قوله قيل هو جواز **قوله** اذ اقيمت **قول** قوله هو راجع الى قوله قيل **قوله** على ذكرنا
قول يعني في شرح قوله وسقي فيما وراه **قوله** على ما بينا يعني في تعليل قول
 حنفية **قوله** فنه بحث والاولى ان يقال في تعليل القولين **قوله** وهذا
 قولهم جميعا لان الاختلاف مع بقاء الكتابة **قول** فيه انه ينبغي ان يكتفى
 محمد روبا لا قل من نصف لقمة ونصف بدل الكتابة فليس على **قوله** لان الا
قول يعني من ابى حنيفة وصاحبه رحمهم لا **قوله** وغيرهما **قول** معطوف على قوله
 وفي اخبارات وقوله وفي اخبارات معطوف على قوله في الرجوع **قوله**
 يعني الولاء وترويدا الاستسقاء **قول** فانه ان ترويدا الاستسقاء
 عن اخبارات المثلث كتر ويد العتي **قال المصنف** واذا كان العبد من رجلين

قول لمبت المسئلة من كتاب العبد المسترك وانما ذكرنا استقرا **قول** وا
 ويزال قوله وهو ان يقيه كان قناه **قول** الصمري قوله نصيبه والصمير
 المستر في قوله وبر راجعان الى قوله لاخر في قوله كان للآخر الخاير اب
 الثالث اه **باب موت المكاتب وعجزه** **قول** والمديون بالخبر
 على كمال **قول** فنه مساجحة لطوره انه معطوف على المحض **قول** يعني اذ
قول يعني باقرار عليه **قول** وقال ابو يوسف لا بعجزه اه **قول** سوا كان
 وجه ام لا على يفهم من دليله **قال المص** لان من عجز عن ادائهم واحد يكون
 اعجز عن ادائهم **قول** فيه تامل فانه اذا كان له دين يقيضه او مال بعد
 عليه لا يسلم من الشرطة **قول** لان دليل ابي يوسف **قول** يعني دليله **قول**
قول لان تمام العقد بوقوع الفراغ عن استيفاء احكامه **قول** من
 جملة احكامه احرته رتبة عند الاداء **قول** واستدل ذلك بالمعقول فاني
 المقصود من الكاتبة عتقه وعتقه باطل فالمقصود منها كذلك **قول** لا يظن
 المشروح له لانه على انه استدلال بترديد بالمعقول حيث قال المص
 المقصود بالاول والعاطفة والموافق للمشروح فسطل الكاتبة لان العقود
 انما شرعت لاحكامها فبطلان احكامها بطلان العقد **قول** وهذا الشيء
 لم يثبت بعد **قول** بل متعذر البثوث في الحال على علمه **قول** يجوز ان يكون
 جوابا عما يقال ليس موت المكاتب كموته العاقبة **قول** هذا لا يخفى عن بعد
 بعد قوله لا سطل بموت احد المتعاقدين فكذلك بموت الاخر فانه صريح في عدم
 كون المكاتب معقودا عليه اللهم الا ان يحل على الكلام المنزلي **قول** و
 الحاجة الى ذلك بعد موت المكاتب **قول** الى في قوله الى ذلك متعلق
 بقوله ادعى واشتار بقوله ذلك الى البقاء والمعنى والحاجة الى البقاء
 ادعى اه **قال المص** واستدركه باسناد سبب الاداء الى ما قبل الموت
قول فان قل من اين يخرج الجواب عن قول الشافعي الشيء ثبت ثم
 يستند قلنا الاداء ثابت في الحال فان اداء خلفه كما داه فثبت
 ما قبل الموت وثبوت احرته ليس بطريق الاستدراك فمدا جواب

الشا في من التزويد واصنافه السبب الى الاداء ببيانته او نقول المراد
 من سبب الاداء سبب لا واسنا وسببية عقد الكاتبة اذ هو موجود قبله
 ليس بسبب ان العلقا لست اسبابا عندنا في الحال بل عند وجود الشرط
 فاذا اسند الاداء الى ما قبل الموت فتأمل مراجعنا الى شرح الاتفاق
 ثم اعلم ان الاستدراك ان ثبت الحكم في الزمان المتأخر ويرجع القدر
 حتى حكم شئوه في الزمان المتقدم كذا في التوضيح في فصل المأمورية نوعا
قول او استدركه باستدراك سبب الاداء فهو عقد الكاتبة الى ما قبل الموت
قول ثبوت عقد الكاتبة قبل الموت ليس بطريق الاستدراك وهو ظاهر
 واحتج ان يجعل اصنافه السبب الى الاداء ببيانته وقوله ويكون اداءه
 دفعا لما يقال انه لم يوجد من المكاتب الاداء بعد المات **قول** ولم يصر
 بان المكاتب ليس معقودا عليه **قول** ولعله انما لم يقرض له لان سلامة
 ملكية المديون فانت نفوه اذ لا مال له لئلا يمتد في المقرض جعله
 باقيا حكما مشترك كما لا يخفى والجواب بانها حصلت له بالعقد والتفصيل في
 النهاية **قال المص** ولا يبرى حكمه اليه **قول** ونحو **قول** ذكر من المسئلة
 والتي بعد ما **قول** وسي قوله وان اتهم موالي الام **قول** لانه لو ترك عينا
 لم يأت العضا **قول** اي على مذهبه **قول** مات رقنقا الى قوله مات رقنقا
 والاولا لما فعنى بولاه **قول** الصمير في مات رقنقا والمستر في مات رقنقا
 راجعان الى الاب والصمير في قوله بولاه راجع الى الولد **قال المص** لان
 اخلاف في الاول مقصودا اه **قول** لا يخفى عليك ان مقصود كل واحد
 من تنبئك لطائفين وارا لولا عليه فاحتماسهم بالحقيقة فيه يرد الى
 يقصور الاول للموالي الام على تقدير بقاء الكاتبة قل يقال لاداء
 يستقيم قوله وذلك مبتنى **قول** لا سفا لازمها وموانعها جبر الاول
 لما تقدم في المسئلة الاولى ان ذلك جبر لازم **قول** منها مساجحة حيث لا
 يطابق تقيله للعقل ظاهر فانه جعل احتمال جبر الاول لان ما في المدعى
 وجوب اللازم في الدليل توجيه غير خفي **قول** رعاة حتى الكاتبة **قول** ما طر

الى قوله ما يجب رعاية **قال المص** ولا يجوز ذلك للفني من غرضه ولها
 زيادة حرمة فعلى هذا لو باع الفقير للفني او الهاشمي سني ان يطيب
 عنده اذ لا اخذ منها كما لا يخفى **قول** لان البحث ليس في نفس الصدقة
قوله لعل لقوله وكذا عند ابن يوسف **قول** وفيه نظر لاننا لم
 ذلك بتدل ملك لبيد لا يقبل المنع وكون مثله بمنزلة بدل العين ايضا
 كذلك فان ذلك يجعله حلالا طيبا للمولى وهم يجعلونه حلالا بدو لا
 هذا التبدل كما في ابن السبيل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استغنى
 مثله اولى **قوله** ولعل الاولى ان يقال اه **قول** ان ارادته لم يكن له
 ملكا صلا فمولا يوافق المذهب وان ارادته لم يكن له ملك تام كونه
 عن احوال المنظور فيه فلتأمل **قوله** اذ اجنى العبد فكاتبه مولاه ولم
 يعلم بجماله لم يحل محاراة الفداء وكحب عليه قتمه **قول** اي اذا كان قيمة
 اقل من رشتل مجبته والا فلو اوجب عليه الاقل من قيمة ومن
 الجبته ثم اعلم ان الضمير في قوله عليه راجع الى المولى **قوله** وكذلك اي
 وكما مر من عود الحكم الاصل **قول** والاولى ان يجعل الاشارة الى ما ذكر
 من المسئلة والشجيه في عود الحكم الاصل **قوله** وهو دفع الرقبه الى
 اه **قول** لا يخالف لما قال آنفا ان الموجب لاصلي احدا لا من كان
 دفع الرقبه وقد نقل منه الى القتمه ثم اعلم ان قوله الى العمة متعلق بقوله قد نقل

كتاب المولات

قوله استدلالا بقوله عليه السلام **قول** وكى جواب استدلالهم بعد سطور
قوله فجعل العتق سببا اولى لهوه **قول** الا صوب بتدليل الاولى بالصواب
قوله بيان لسبب النوع **قول** الى سببية سببها **قوله** ووجه الاستدلال
 ان الحكم اذا ترتب على مشق **قول** وانت خير بان المراد من قوله واذا
 اعنى العتق ليس بيان علة المولات حتى يكون وجه الاستدلال ما ذكره
قوله فاجواب بان الاصل اه **قول** في تأمل **قوله** واذا اعنى الاصل هو
 حامل **قول** اي طاهرة المحمل كما يشير اليه قوله فان كان المحمل طاهرا وقت

الاعتاق **قوله** لانها لما ولدت لذلك لم يتيقن بقيام المحمل وقت
قول لا يخفى عليك ما في هذا القليل من عدم المطابقة للعقل والظاهر
 ان يقول فولاؤه لمولى الامم تعا حتى يحصل المطابقة **قوله** ونوقض
 قوله فاذا صار له مملعا والولاد الله اه **قول** الظاهر ان النقص على
 قوله اذا لم يتيقن بقيام المحمل وقت الاعتاق يعنى المحمل معا وتجرأ
 ولاره فانه اذا جازت به لاكثر من ستة اشهر لا يتيقن به فانما منع
 عدم اليقن فاقبل **قوله** لانه ذى الرحمه **قول** الظاهر ان يقال ان
قوله لانه اثر الكفر **قول** يعنى الرق **قوله** حتى اعتر الكفاة الى قوله
 والنسب ليس كذلك **قول** فيه بحث **قوله** قال المص اختلف في مطلق
 العتق وانما قال ذلك **قول** يعنى انما قال المص ذلك **قوله** ليعتق
 جعل الانسان عصبه ومنه قولهم الذكر يعصب لانشي **قول** والظاهر
 ان المصدر هنا بمعنى الفاعل **قوله** وكل من مبث من جمته شئ يست
 لانه عتقه **قول** المستتر في قوله نسب راجع الى قوله شئ والضمير في قوله
 وفي قوله لانه راجعان الى قوله من والضمير في قوله عتقه راجع الى قوله
 شئ **قوله** وصورة امراة اعتقت عبدا **قول** وكذا احوال في رجل
 اعتق عبدا ثم مات اه **قوله** والاين هو العصبه دون الاب **قول**
 فضلا ان يكون اقرب لعصبة **قوله** لانه يورث الاخوة والاحوات
قول يعنى مع ابجد **قوله** ولو ان امراة اعتقت عبدا ثم مات **قول** الا
 ان نقل حاشية الحق على احينا لانه من قوم ابيها **قول** ضمرا لانه راجع الى
 على صيغة المفعول **فصل في وآل المولات** **قوله** وله ثلث شرط
 احدها ان يكون مجهول النسب بان لا نسب له غيره **قول** صرحوا بان
 للابن ان يعقد المولات او يتحول بمولاه الى غير مولى الاب والمعلم
 المولى عن ابيه فمذا الشرط لا يوافق **قوله** والثالثة ان لا يكون عتقا
قول فيه بحث فان الشرط الاول يعنى عن هذا **قوله** فان قيل من شرط
 عقل الاعلى وحرته **قول** فيه بحث فان العقل والحكمة ايضا يحتاج اليها

في كل واحد من الصور واذن المولى والمولى **قوله** فان موالاتي ليس
والعبد باطله **اقول** اما الصبي فلا ليس من اهل البص ولذا لا يلزم
في العاقلة واما فهو ايضا لا يملك الترام النمرة الا بالاذن مولاه **قوله**
احييت ان المذكورة انما هي الشروط العامة اه **اقول** فيه بحث **قال المصنف**
ولا بد من شروط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب **اقول** اشار به
الى ما ذكره القدر في قبل هذا واذ اسلم الرجل على يد رجل ووالاه
على ان رثه ويعقل عنه واعترض لا يفي على وجوب شرطهما في صحة العقد
ولا يخفى على المتأمل وقع اعتراضه لان الفرية متفق على ثبوتها شرعا اه
قوله بحث ترتب عليها الاحكام كحرمة المصاهرة ووجوب النفقة في
مثل النعمة والحالة وغيرها **اقول** وعقد الولاء مختلف في ثبوت شرعا **قوله**
بحث يرتب عليه الاحكام **اقول** فانها خلافة في المال مقصود **قوله**
الظاهر ان يقال استخلاف بدل قوله خلافة **اقول** وخلا قوله الالة
شترط في هذا **قوله** معطوف على قوله خلا في قوله وكلامه في الفصل واضح
لا يحتاج الى تفسير خلا قوله وان كان له وارث **قوله** وخلا قوله لانه فسخ
حكيم اه **اقول** وهذا القول معطوف ايضا على قوله خلا فيما سبق واقدم
كتاب الاكراه

قوله وتفسيره ان يحمل المراد غيره على المباشرة اه **اقول** فيكون في قوله اهم
لفعل اه مجاز **قوله** وذلك لتلزم نفي عدم الرضا **اقول** فيه ما لا يخفى الا
ان يقال لا استلزام ملاحظة مقابلة قوله او يفيد لقوله سفي به رضاه
اذ لو لاه لم يصح المقابلة وفيه ما فيه **قوله** لكن لا بد من تقدير لا في او
به اختياره **اقول** لا يخفى عليك بعد ما ذكره وخفا القرينة على تقدير لا في او
ان المراد من قوله سفي به رضاه انتقاء الرضا فقط بدون فساد
بعبارة المقابلة واما لم يقرر للقسم الثالث مثل الاكراه بضرب سوط
او حبس يوم على ما يحى لعدم ترتب احكام الاكراه عليه **قال المصنف** فينبغي
به رضاه **اقول** فقط دون ان يفيد به اختياره فانه اذا فسخ المحاض

ما بعهم ما عدا ذلك انما خص **قال المصنف** والى قال ابو حنيفة ان اكره
الا من السلطان **اقول** الفتوى في تحقق الاكراه من غير السلطان على
قولهما **قوله** ومنهم من جعله بيعا باطلا اعتبارا بما لهما زل اه **اقول** لا يخفى
على من يعرف معنى المنزل ان هذا القدر لا يكون للكل بل لا يزال
فكان لكل منهما ان يفتح بغير رضا صاحبه **اقول** اذا كان باطلا لا يفتق
والفسخ نوع لا يفتق **قوله** وتبقى المشتري رد الباع على الباع من غير
امتناع ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج عن ملكه **اقول** الضمير ملكه را
الى المشتري **قال المصنف** بخلاف ما اذا اكره على الهبة **اقول** واذا اكره
على الهبة والتسليم فالهبة فاسدة وان اكره على الهبة لا يفسد
المكره بعد ذلك ان سلم والمكره حاضر فالتسليم ان يجوز الهبة
تكون الهبة طائعه وفي الاستحسان لا يجوز ولو سلم والمكره غائب
لا يعود جازت الهبة فقياسا واحتجنا **قوله** بآ على اصلنا ان فساد
السبب يمنع وقوع الملك بالقبض **اقول** هذا على احد الروايتين وعلى
الرواية الاخرى لا يثبت الملك بالقبض في الهبة الفاسدة على ما ذكره
العلامة الاتفاقي في باب احكام الباع الفاسد فنجد ان يكون كلام المصنف
منبيا على تلك الرواية وفي البرازة في كتاب الهبة ايضا تفصيل يتعلق
بالمقتسم فانه يفتى ما ذكرنا اذ فيها ترجيح رواية عدم ثبوت الملك
قوله والقرى الى قوله وفي الباع بالعقد **اقول** فيه بحث لان يعلق الاصل
في الباع الفاسد ايضا بالقبض على ما مر في احكام الباع الفاسد والباع
المكره عليه فاسدا بل في جوابه لنظر لك فان المراد ما يتعلق به لا يتعلق
في اصل الوضع وقد صرح به في بعض الشروح وتنبه عليه المصنف بقوله على ما سأل
ثم لا يخفى عليك ان الاكراه اذا كان على الباع الفاسد سفي ان يكون حكمه
حكم الهبة المكره عليها الا ان يقال الباع في اصل الوضع سفي لا
وعدم الاستحقاق لعارض كخيار الشرط والشرط الفاسد لا يفسد هذا هو
الصحيح **قال المصنف** لان الاستناد الى وقت قبضه **اقول** اي تساوى ملك

المشترى قال صدر الشريعة في شرح الوفاية فيستدل الى حين العقد
لا قبله انتهى وفيه ما لا يخفى **قوله** وقال الشارحون وان ضمن المشتري
يعني في صورة الغصب وما عرفت احوال لم على ذلك اهـ **قوله** لا يقال
احمال هو قول المصنف لانه ملكه بالصفان فان المشتري في صورة الاكراه
يملكه بالقبض لان قوله ملكه محاذ عن بقدر ملكه بحيث ينساق اليه
كل احد لو صرح القرض فلا يكون حاملا على العدم ول عن المنهج الواضح
ثم اعلم ان لفظا في قوله وما عرفت نافية **قوله** **قوله** لا يقال
المحرم فيما وراء **قوله** الضمير في وراثة راجع الى الضرورة في قوله انما
بما عذ الضرورة **قوله** حتى لو خاف على ذلك **قوله** اي النقص العوضي
لان ذلك يغيب المقدار بالراي **قوله** هذا ما نظر لقوله ولا معتبر من قدرني
ذلك وفي الحديث **قوله** فصار الترك حراما **قوله** فكان الفعل واجبا
والمباح ما استواطرافه ههنا وان اراد انه قد ينقلب واجبا فلا يصح
فما نحن فيه الذي فرضناه سببا لا باجته هو سبب لوجوب بعينه
المنع فان الاباحة اصلية حيث لم يتبين له النقص المحرم قاتل **قوله** فجازان
يكون المراد بهما ههنا اطمئنان القلب **قوله** فيه مسامحة **قوله** وجازان يكون
الاثنيان فيقطع تحتل معنيين اهـ **قوله** قد يكون الاكراه على سجود الضم
الصليب مثلا ولا يصح التورية بهذا المعنى في احكام القرآن قال محمد
بن الحسن اذا اكرهه الكفار ان يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فخطب اليه
ان يشتم محمد آفرغوه فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كان
وكذلك لو قيل له لتسجدن لهذا الصليب فخطب اليه ان يجعل السجود لله
ففعل وسجد للصليب كان كافرا فان اعجلوه على الروتة ولم يحيطر به شيء
ففعل ما اكره عليه وقال لم يكن كافرا اذا كان قلبه مطمئنا بالايان انتهى
قوله على المعنى الثاني **قوله** يعني هذا الرد يد والتسوية بين كونه مورثا او
في التورية بالمعنى الثاني لا اول فانه لا بد منه **قوله** لان ادنى درجاة الامر
الاباحة فيكون اجراء كلمة الكفر مباحا **قوله** فيبحث فانه قد يكون الامر

قال العلامة النسفي في اول كتاب لطلاق من الكافي الامر بالشي لا ينبغي
فان المخطور قد يرخص بصفته الامر حتى لا يقع في مخطور فوجه كاعتك في يمين
وقطع الصلوة الى اخر ما ذكره هناك فلم لا يجوز ان يكون هناك ذلك فليست
فان الكلام محال **قوله** لان التكرار ليس بشرط **قوله** نعم الا ان عدم طرياق
ما فيه شرط وهذا قد طرأ واجاب انه كلام الناس وجوده بمنزلة العدم **قوله**
واحسان في الالة تقدما وتأخيرا ولقد يره من كفر بالله من بعد ايمانه
وشرح بالكفر صدرا الى قوله لا من اكرهه وقلبه مطمئن بالايان **قوله** يعني
لان ان الاستثناء لما ذكرتم لم لا يجوز من قوله تعالى فاعليم غضب من الله
ولهم عذاب عظيم لكنه فصل سندا لم يبع بعض التفصيل وانت خير بان
اعتبار التقدم والتأخير خلاف الظاهر لا يصح رايه لا لدليل **قوله**
كما في شهود الشرف في حق المسافر والمريض **قوله** الاظفران يقول كما في
صورة العفو فان احكم فيما ذكره ليس معه وما بل تراخ نعم يعود
الآن **قوله** وفيه نظر لان المراد بالعلة ان كان هو المصطلح فذاك مستغنى
التخلف **قوله** ذلك في العلة اسما ومعنى وحكما دون العلة اسما ومعنى
كما فصل في الاصول **قوله** وعن هذا ذهب ابو بكر الرازي الى ان الامر في قوله
صلى الله عليه وسلم فان عادوا فعادوا للاباحة **قوله** قال في احكام القرآن قول
النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله من عادوا فعادوا فعادوا هو على وجه الاباحة
لا على وجه الاجاب ولا على الذب روى القاضي في تفسيره بهذا اللفظ
فعدهم بما قلت وكذا غيره من المفسرين فلما جال لما ذكره المصنف من
الاتكلف بعيد **قوله** ولكن الكلام في اجراء كلمة الكفر مكرها لا في الكفر
قوله اجراء كلمة الكفر كفو وان كان مكرها غائبة انه لا ترتب حكم الكفر عليه
ولذا قيل لا قرار ركن زائد والتفضل في الاصول **قوله** واجاب بان دليل
قوله فيبحث **قوله** ونسبه شيخ شيعي عماد الدين عبد العزيز الى السيو
ريدي الامام العلامة قوام الدين ابى عبد الله محمد بن محمد احمد الكاكي مضاف
معراج الدراية في شرح البداية **قوله** ومنع صلاحته لذلك **قوله** اشياء

لذلك لي قوله صلح الله من حيث الاتفاق **قوله** والتلفظ قد سبق عنه
في الجملة كما في عناق الصبي والمجنون **قوله** فيه تأمل فان الذي يمتثل
الاتفاق لا في ضمن الحكم كما اذا ورث القريب **قوله** فكيف يكون المكره
معوضا عن التلف بما لا يعلق له به اصلا **قوله** وكذا اطعام الغير وسائر البضائع
لها بالمكره فالسداد علم ولعله لذلك بارادى التسليم **قوله** بخلاف اذا كان
العبد مريونا فأكراه الراهن على اعاقه فانه يجب على العبد السعاية **قوله**
ان ثبتت الرواية في هذه المسئلة فلا كلام ولا فينبغي ان لا يجب لسعاية
العبد بل يكون ما ضمنه المكره للمكره رهنها بدل العبد فليتل **قوله** ولا يتعلق
حق الغير **قوله** اراد من الغر الوارثه والدين في المريض واراد من
في الرهن **قوله** تطير الجواب فمما كره على عتق العبد في حق وقوع الطلاق
الناظر ان يقول في حق وقوع المكره عليه ورجوع المكره على المكره **قوله** فمفسد
به الاختيار **قوله** انت خير بان القاء هنا ليست في محلهما والاحسن تبدلها
قوله بيان لما يعل في الاكراه وما لا يعل **قوله** بان في الاول التراخي وفي الثاني
صرحا **قوله** فان اتفق في موضع لا يمكن من ذلك فهو ما ذكر لاحكم **قوله** فان
الاتفاق في الاكراه من غير السلطان لو كان في غير المصراع اعتبر بالاجماع انتهى
فقول الشارح فان اتفق في موضع منفي ان يكون معناه حينئذ في موضع من
المصراع **قوله** وقال المصنف واذا اكرهه على الردة لم تبين امراته منه **قوله** قال العلما
ان يلقى هذا اذا لم يحيط به الى شئ ونويت ما طلب مني وقلي مطئن بالايان فان
حينئذ لا تبين امراته ديانة ولا قصدا لانه لم يقرب على نفسه بوجود المخلص واجابة
ما طلب منه في حالة الاكراه من خصل دون غيرهما من الاحوال حتى لو خطر بآل
انه لو اكرهه العبد وعلى كلمة الكفر لا جرى على لسانه وثلبه مطئن بالايان
كفر من ساقته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من اكراه فصار نظيره
لوني ان يكفر في وقت في المسقبل انتهى وفيه بحث **قوله** ويجوز ان يجعل كلاما
وليس احد هما **قوله** لا فرق بين مدين الدليلين في المعنى بل في اللفظ
فقط كما لا يخفى **قوله** وكان في هذا اشارة الى ما قاله الامام ابو منصور المازني

قوله فبحث كما في الاشارة لظهور ان هذا الكلام مستقيم على تقدير
يكون لا قرار كذا فان الحكم به اذ هو الظاهر لنا وليس كلامه يدل على شرطه للحكم
كتاب **قوله** **الحجر**
وهو حسن لكونه متفقه على خلق الله تعالى وحي احد قطبي امر الدين والاف
التعظيم لامر الله تعالى وهو في اللغة عبارة عن المنع **قوله** قوله هو في الموضع
راجع الى الحجر وقوله اي راجع الى الشفعة **قوله** وكذا ذكر شي في شره **قوله**
اراد الكافي **قوله** يعني ما ردد منها من النفع والضرر **قوله** الا ولى عندي هو
نظم الاقوال لما يخص حررا وما ردد من النفع والضرر ونفاذ طلاق العبد لغيره
لما سيخصه المص من هذا العموم **قوله** فانه لوجب لاعد من الاصل **قوله** فلا
يغفر **قوله** في حق الصغير والمجنون دون العبد **قوله** في البعض كالطلاق
البعض كالعتاق **قوله** لان اعتبار ما حال كونها موجوده **قوله** لا يخفى عليك
ان موجودة مفعول ما ان للاعتبار اي اعتبار ما مفيدة للاحكام بالشرع
ومعنى الوجود ما يرتب عليه الآثار والاحكام **قوله** فممكن ان يجعل القول
الموجود ثمة له المعدم **قوله** لم تبين مما ذكره سبب شرطية القصد في اعتنا
موجودة شرعا **قوله** فلا بد من القصد **قوله** السؤال انه لم يكن بد من
قوله قال والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ارا وبعدهم الصحة عدم النفاذ
اي **قوله** واذا اريد بالصبي والمجنون الصبي الغير العاقل المغلوب لا يحتاج
تأويل عدم الصحة لعدم النفاذ وكخلص كلام المص عن وصية المكرر **قوله**
باعتبار موافقة الاخلاق **قوله** اي وجودا وعدما **قوله** لكن لاوقوف
له على عدم التوافق على اعتبار رغبته حد الشهوة **قوله** يعني ان الطلاق
ليس من تلك المصالح التي توقف عليها في الحال **قوله** وقوله وان
شيا بيان لتفرع الافعال على الاصل المذكور **قوله** فيه بحث
باب **الحجر للفساد** **قوله** واجيب بانه قال مخاطبا **قوله**
الا ولى ان يقال المراد مخاطب في حق تصرف يتصل به اذا الكلام فيه
فخرج العبد اذا مال له ولا خطاب فيه **قوله** لسقوط المحامات الماله

قول فيه بحث **قول** ومعناه ان القاضي ان حجر على السفينة على رآه **قول**
 الضمير في رآه راجع القاضي **قول** فضا رجلا **قول** يعني فضا رجلا لفقفا
 محلا **قول** وتساخ عبارته في الجمع من الابد وحتى طاهر **قول** اراد
 بالابد الزمان المديد بقوله حتى **قول** سلمناه لكم شكر رآه
 ادنى ما سئل عليه **قول** المطلق منقذ الى الكمال كما سلف من الشارع في
 او اخر الصيغة السابقة وجوابه ظاهر فانه مذکور عند المصنف هنا ويكتفي
 الاحتمال فيه **قول** او كان البيع حاسرا **قول** فيه بحث **قول** واستدل على
 الجواز والتوقف بقوله لان الزكركن **قول** هذا انما يدل على الجواز
 فقط ثم المراد من قوله الجواز لا انعقاد **قول** بل اختار عن قولهما في سائر
 البصر **قول** فيه ما فيه حيث لا يظهر وجه الاختار عن قولهما في سائر البصر
 بل هو اختار عن قول الشافعي ليس لا كما يدل عليه بصره بخلاف الشافعي
قول الاول ان السفينة لو حثت في يمينه واعقب رقبته لم تنقذ البقاضي
قول اي لا يجعل اعتاقه عن كفارة يمينه لانه لا ينفذ اعتاقه اصلا فانه
 نافذ وحكم عليه السعامة وعلى السفينة ان كانت الصوم كالمعبر اذا حثت
 في يمينه او ظاهرا عن امرأة **قول** والصحيح فيه ان يقال لقصد للعباءة **قول**
 فيه بحث اذ هذا المعنى لا يوجد في السفينة ولا بد من الاشتراك **قول** والبيان
 على ملك المولى لا استوجب لمولى عليه دينا **قول** ولا سقش بالمكاتب كقول
 علي خلاف القياس على ما تم تفضيله **قول** لانه جعل بينهما سببا فله ضرورة
قول اي ضرورة ان لا يقع السبب بعد زوال الاهلية فانما زوال المولى
قول لانه من ضرورات النكاح **قول** والظاهر انه يشير الى الدلائل السابقة
 بجواز النكاح وجهه تسمية مقدار مهر المثل وبطلان الفضل **قول** وبه وجه المسئلة
 اعتقدا بوجوه رآه **قول** قال لا لافاقى لكنها بقولان السفينة ليس
 بهذا الطريق لان السفينة المعقود ما يحصل له نوع عرض صحيح كان او قاصدا
 وليس في الطلاق قبل الدخول على وجه لا يصلح له لثقة او راحة عرض وبعده
 الدخول ان تحقق عرض لكنه محصور لا يتصور فيه المجاوزة حتى والسفينة

تجاوزة عن الحد في كل باب او يقال انه لا يمكن رده بعد راسفها لان
 طريق رده ان يلحقه بالمازل والممازل واجبا وفي هذا سواء انتهى فيه
 تأمل **قول** قال صلى الله عليه وسلم لعن الله كل ذواق مطلق **قول** لعنة
 النساء **قول** فلما لم يرم فراره شيئا الا في الولد **قول** في غايته البيان ثم لا
 يصدق السفينة في قراره بالنسب اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء
 في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة وان كانت المقسقة امرأة
 فانها يصدق في ثلثة اشياء بالوالد والزوجة ومولى العتاقة انتهى فتنبه لما
 مبهما من المحالفة الا في اربعة مواضع **قول** يعني سوى الوصية حيث علم لها
قول كذا ارشد وهو باطلا فتنه ول القليل والكثير **قول** وللخصم ان يبيع مشددا
 باضرار المطلق الى الكمال **قول** ومن اصرح في ماله **قول** وكذا من اصرح
 دينه دون ماله كالمغفل فما ذكره منقضى به فاقبل **قول** ورويان ذلك
 لمنع المال **قول** وكذا ان يقال يفهم منه انما ايضا بطريق الدلالة واللام
 المنع كما سبق من وليهما **فصل في حد البلوغ قال المصنف** وبني
 الحكم للتيقن به **قول** فيه بحث **باب** كبر سبب الدين **قول** فلما ذكر
 الاعلى للا دنى **قول** فيه بحث ولعل العبارة فلما تركب وقوله فلما تركب هو
 من النسخ **قول** وانما يكون الاول اعلى ان لو كانا في شخص واحد **قول** في
 بحث **قول** ولو لم يكن اعلى **قول** من ضرر الدين **قول** واسدرا لاهلته اعلى
 من الجبن فكون اعلى من ضرر الدين **قول** فيه بحث **قال المصنف** لانه
 تجارة عن تراض **قول** قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا
 ان يكون تجارة عن تراض **قال المصنف** ولكن بحسبه ابدأ حتى يبيع **قول** فان
 يحبس ايضا لعدم الرضا كما سبق في الاكراه فلما يبيع البع فلما يحبس لفقفا
 الدين بما تحتاره من الطريق فلا يكون اكراه على البيع فلما **قال المصنف**
 دفعا لظلمة **قول** فان قضا الدين واجب عليه والمما طلة ظلم **قال المصنف**
 يحبس لفقفا الدين بما تحتاره من الطريق **قول** لكنه حالف لما سبق انفق
 قوله ولكن بحسبه حتى يبيع في دينه والامر بهين **قال المصنف** فلا يكون مشروعا

اقول لكنه مشروع بالاجماع فلا يصح البيع **قوله** لان الشبهة ترد على قوله
اقول فيه بحث **قوله** يؤخذ بصحانه قبل قضاء الديون **اقول** فيه بحث **قوله**
 في المعبر هو خطأ **قوله** ويوجه هنا بانه على سبيل الارواح كافي قوله
 صلى الله عليه وسلم ارجع ما جورات غير ما زورات **قوله** والدان كل
 الامايزم المدبونة لاستلزامها الحلو بالاجنبية لكن سعت امينة لما رماها
اقول معنى لاستلزامها الملازمة الحلو آه والضمير في لما رماها راجع الى المدبونة
قوله واجماع بينهما عقد معاوضة **اقول** فيه بحث بل اللغة اجماعية
 العجز عن التسليم وقوله وهذا لانه عقد معاوضة ايه لبيان صحة القياس فيقال
قوله ويوضح ذلك ان موجب لعقد ملك لثمن وهو ملك **اقول** الضمير في
 قوله به راجع الى العقد **كتاب** **الما ذون**
قوله وفي الشرع فلك الحجر واسقاط الحق عندنا **قوله** لا يخفى عليك ان اذن
 البهي والمعتق ليس فيه اسقاط الحق وسجي تفصيله ثم اعلم ان قوله واسقاط
 الحق عندنا كما تنفس لقوله فلك الحجر **قوله** كما اشرنا اليه **اقول** معنى بقوله وضح
 ايه **قوله** ولهذا لا يرجع بالحكمة من الغنم على المولى **اقول** قال صاحب
 البداية في اول الوكالة ان وكل صبيا محجورا عليه لعقل البيع والشراء
 عبد المحجور عليه جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق بكليهما **قوله** وهذا لان
 اول تصرف يباشره العبد الشري **قوله** بل اذن تصرف يباشره مواجزة نفسه
 والحوال بانه عند الخصم فان مواجزة نفسه فخر جارة عند في احد قوليه على ما
 ثم اعلم ان قوله هذا اشارة الى قوله وصح كونه **قوله** والرضى بالضرر
 ولا سفاوت ايه **اقول** فيه بحث **قوله** اذا الناس يعايلون العبد حين عليه
 سكوت المولى ايه **اقول** لهما ان يقولوا ذلك حكمة المعامل حيث افتتح بحج
 السكوت ولم يسأل من المولى ولذلك نظائر **قوله** وليس للمولى ضرر حتى
 لان الدين قد لحقه وقد لا لحقه **اقول** وان كان يحق الدين غير محقق كان
 الضرر في حق الناس ايضا متوقفا فكيف يقطع به الحق الثابت للمولى على
 لاتبين التامل **قوله** وقيل فيه نظرا لانه لا كلام في ان كان الحق ايه **قوله**

ان الضرر غير واردا لان كون الملكوت اذا كان لاجل دفع الضرر حيث
 لا ضرر سبقي على الناس ولا يجعل اذا **قوله** اذ ذاك تصرف في ملك الغير
 وهو لا يجوز **قوله** لا يقال فبقي ان لا يجوز الحجر بعد الاذن لان التصرف
 في ملك الغير انما يكون اذا كان ملك وفي الحجر بعد الاذن ليس كذلك
 تامل **قوله** واحيب ان الاذن فيه تصرف ايه **قوله** معنى لانتم انتم فلك الحجر
 اسقاط الاذن بل هو توكل وانابة **قوله** فليس لسؤال واردا **قوله**
 معارضة فاعلم بظهور قوة هذا الدليل لانه دفع السؤال **قوله** لعدم لانه
 عليه **قوله** فلا يمكن حمله على الاستخدام اذ لا ملك له فيه **قوله** لانه لو كان
 عليه دين قلنا كان او كثيرة **قوله** قال العلامة الزيلعي وهذا مستعمل
 فان الدين اذا لم يكن مستغفرا رقبته ولما في بيع لا يمنع الدخول
 في ملك المولى بالاجماع اصحابا حتى جاز للمولى عتق ما في يده فكيف يتصور
 منه المسئلة على قول من سياتي هذا وانما الخلاف في المستغرق
 فعند ابني حنيفة يمنع من دحوله في ملك المولى وعندهما لا يمنع انتهى **قوله**
 قل الدين او كثر **قوله** فيه بحث **قوله** بخلاف بدل الكتابة فانه يؤدى ايه
اقول فيه نوع تامل فانه اذا كان مديونا لا يجوز الكتابة الا ان يكون
 الكتاب لدين بعد الكتابة وفنه وجه اخر فقه برا **قوله** هذا اشارة
اقول ولعل الاولى ان يكون اشارة الى تعلق الدين برقبته **قوله**
 دفع الضرر **قوله** يعني الضرر بالحاصل سقلى لدين برقبته **قوله** قيل وليس
 بواضح لانه لا دليل ايه **قوله** وفيه بحث فان ندور الشري بعين صحة
قوله ومعنى هذا الكلام ايه **اقول** فيه تامل **قوله** والجواب لا قول على مد
 ايه جنسه وهو مخصوص بما ذكر المعترض واكتفى عام لكنه انما يقيم على
 مدبها ايه **قوله** قوله الاول اراد به ما تقدم بتسعة اسطر تخننا وهو
 قوله واجيب بان المراد به مبيع قبضه ايه وقوله بما ذكر المعترض اراد
 ما تقدم تسعة اسطر تخننا وهو قوله على انه مخصوص بما اذا قبض مبيعا
 ايه وقوله واكتفى اراد به ما تقدم باسطر وهو قوله بل الواضح ايه **قوله**

سبيل لهم **قول** باخذكم به **قول** فلم يكن راضيا ببيع **قول** اذا علم
 ساع ثانيا يكون راضيا به **قول** فكان ككسب غير متبرع **قول** طاهر المشية
 يدل على انقضاء القليل بالهبة وفيه بحث فالحق تقمته التعلق بكسبه الضا
قول ومعناه انه ان يأخذ القرينة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما نزل
 الدين اياه **قول** **قول** بعد ما نظر الى قوله ان يأخذ **قال المص** وان
 الذي علم كجره **قول** لفظه ان للوصل **قول** وصار كما لعصب فان المولى
 لو اذن لعين المصوب **قول** الاولي ان يقول لو عصب لعبد المادون
 سعى لا اذن على ما كان او لا خلاف في صحة الاذن بعد الاباق حتى يخرج
 الى دليل **قال المص** وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من ماله **قول**
 مخالف لما سبق في المسألة **قول** فان لم يكن المانع متحقق **قول**
 يعني المانع عن ثبوت الملك **قول** ليس بصحيح لانه معطوف بلا معطوف
 عليه **قول** فيه بحث فانه معطوف على قوله ككسبه ما اذا جازى به
 ان سئل الفد وري ملقبه بخلاف هذا باعتبار جزمها ثلثا وبجملها
 بيع المريض باعتبار جزمها الاول **قول** **قول** ان كان البيع مثل القيمة **قول** يعنى
 سطرقي الدلالة **قول** قلت ذلك وجه من حيث اللفظ بالقرب من
 المعنى لان المفهوم **قول** ويعنى منه جواز بيعه للاجنبي بمثل قيمته ولا
 كما لا يخفى **قول** ولا يردع المريض من وارثه **قول** بل يقال اذا جازى
 المادون من الاجنبي بالجأبة سعى ان يجوز بيع المريض من وارثه لها
 وبدونها ايضا فاجاب بقوله بخلاف ما اذا باع المريض من الوارث
 بمثل قيمته حيث لا يجوز فكيف بالجأبة **قول** والطاهر عدم الواو الى
 وفي كلامه تعقد **قول** فيه بحث **قول** فافرقاى المولى والمريض **قول**
 الطاهر ان يقال اى العبد والمريض **قول** واما على رواية صاحب الكفا
قول يعنى العتورى **قول** لانهم يستونه **قول** وعلى هذا ففى الغليل
 الذى ذكره المص وقصور **قول** فاذا حل ضمنه **قول** **قول** فيه تامل **قول**
 واجيب عن ذلك بان حقه لم يخضر **قول** قد علم هذا الجواب مما سبق

في اخر الصفحة الباقية ومكراره لافاق الفرق مع الوصى **قول** ولعل
 الصواب ان يقال قوله ولا جأبة في البيع **قول** فان قيل كيف
 نيدفع بهذا الذباب بفائق قوله ولا جأبة قلت لان الوصى
 لا يستلزم القبض فانه يكون باحضار الثمن والتخلية بينهم وبينه فليس
قول دليل قوله والثاني **قول** دلالة لا تخلو عن حفاء **فصل**
 واذا اذن ولى القبي **قول** والقبي الذى يعقل العجز اليسير من القاش
قول الطاهر ان يقول الذى يعقل ان البيع سالب للملك والشرابا
 له ويعرف العجز اليسير من القاش لانه اقصر على المأق ما على
 لسلم الاول **قول** وكذا الوصية على اصلى مع قلت بصحتها **قول** الصغير
 في صحتها راجع الى الوصية **قول** صح تقره بنفسه فيه **قول** ان لم يكن مفرقا
 من كل وجه فلا يقيق بالطلاق والعتاق **قول** وتقرره ان بقا
 ولاية **قول** وعندى انه جواب عن ثاني دليل الثالث فتنع المناقاة
 من كونه ولما موليا عليه مستندا بان كون موليا عليه لا يستفاد
 المصلحة بطريقين اه لا للجر فلتا **قول** لا استقفا المصلحة بطريقين **قول**
 لعقل لقوله للنظر **قول** ولا احتمال تبدل الاحمال **قول** معطوف للنظر
قول الى آخره كذلك **قول** يعنى تقدم ذكره **قول** لكن يرد عليه ان التميم
 ليس مستقيم فان المولى يجوز عن الميراث في مال العبداه **قول** هذا
 وقد مر من الشارح نقلنا من شروح الجامع الصغير قبل الله اوراقنا
قول ودين العبد سعلق بكسبه **قول** يعنى تعلق بكسبه ايضا اى سعلق
 بدته لان ذمته ضعيفة بخلاف العبي حر ثم **قول** ولعل خلاصته نحو
 الثاني منع دلالة الكلام على التميم ولا فلا يظهر صلاحته للجواب
قول والمولى اجنبي منه اذا كان الدين مستقرا **قول** هذا مسلم اذا
 مستقرا لرتبته ايضا واما اذا لم يكن كذلك ففقه كلام وفيه الكلام
كتاب الغصب
قول ابراء والغصب بعد الاذن في التجربة لوجوب احدهما الى الغصب

قول وبان دين العبي كونه مستقرا بدينه قول يعنى فقه

من انواع التجارة مالا اه **اقول** ويجوز ان يقال نقاد تقرر العصب
 يكون بالاذن كما وتقرر لما دون الا ان في العصب لا ذن الا
 وفي المادون بالاذن السابق فيكون بينهما نسبة او يقال
 ذكره بعد لما بينهما من المقابلة فان العبد المادون يتصرف في مال
 الغير باذنه والغاصب سرق فيه لا باذنه **قوله** فكان ذكر النوع
اقول فمكت **قوله** الا انه قدم الاذن في التجارة **اقول** هذا لا يحتاج
 اليه بعد ما بين وجه تاخر المادون من الحجر **قوله** وفي الشريعة اخذ مال
 محترم بغير اذن المالك وجيز يله الى قوله وثمره الاختلاف تطر
 روائد المعصوب **اقول** قال الامام الرضائي حتى لا يضمن الغاصب وايد
 المعصوب اذا هلك بغير تعد لعدم ازالته المالك ولا ما صار مع المعصوب
 بغير ضعه كما اذا غضب دابة ففعل اخرى او ولد مالا يضمن البائع لعدم
 الضع فيه وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى خاعت لا يضمن المالك
 ولعدم اليد المبطله انتهى لكن ذكر في فتاوى قاضي خان مسئلة خالف
 الاصل فانه قال لو غضب عجولا فاستهلك حتى يس لين اه قال ابو بكر
 البلخي يضمن قتل العجول ونقصان الام ولم يفعل في الام شئ **قوله** وكذا
 اما ان يكون له مثل اي يكون مما يضمن بمثل **اقول** فمكت لا فضاء الى
 الله ور **قوله** لان المحودة ساقط العبرة في الرويات **اقول** وفي لفظ
 الاشارات ضمن النجدة بمثل لا روى رعاية للمماثلة **قال المصنف** وقال ابو
 يوم العصب **قوله** وفي شرح الموقاة لصدرا الشريعة من سب في يوسف
 اعدل اذا لم يمت شئ من يوم المحضوة والفته تعتبر بكثرة الرغبات قلها
 وفي المعلوم هذا تغذرا وتغذرو يوم الانقطاع لا ضبط له وايضا
 لم يتقل وعنده لافته له انتهى ولكن ان يحاب عنه بما ذكر في النهاية
 قال وحده الانقطاع ما ذكره ابو بكر البلخي هو ان لا يوجد في السوق
 الذي ساع فيه وان كان يوجد في السيوت وعلى هذا انقطاع الدائم
 انتهى **قال المصنف** لانه مطالب بالفته **اقول** فمكت فانه مطالب بالعين

في انواع التجارة مالا اه
 في انواع التجارة مالا اه
 في انواع التجارة مالا اه

في انواع التجارة مالا اه
 في انواع التجارة مالا اه

اذا كان قائم على القول لا قوي لان الذي لا مثل له على الحقيقة هو
 الله **قوله** اذا الاجسام تتماثل لتجاسس بخواهر الفردة والمجردات غير
 ثابتة **اقول** وذلك كالعديدات المتفاوتة **قوله** اشار بقوله ذلك الى
 في قوله ان معناه الشئ الذي اه **قوله** قيل وانما قصر على المكيل ولم يقل
 والمورون لان من الموزون ما ليس مثله وسواء في تنقيصه ضرر كما في
 من القم والطحش **قوله** الا ان بينهما فاقا فان البر والشعر مختلفان
 من الاصل بخلاف لقمه والطحش الممولين من اصل واحد كالحناس
 فان اخلافاهما ليس الا اخلافا لصنعه **قوله** ولعمري ان لقيم هذا
 القسم **قوله** وانما قدم المصنف قدما اهتماما بكثرة الاختلاف فيما سئل به و
 كون الكتاب من اخلافا فاقا **قوله** كان انساب **قوله** لانه موجب **قال المصنف**
 ويظهر ذلك في بعض الاحكام **اقول** منها لو ابراه عن الضمان حال قيام
 العين يصح حتى لو سكت بعد لا يحب الضمان ولو لا ان الواجب لا يضمن
 القم لما صح ذلك ومنها لو كفل بالمعصوب يصح ولو لم يكن الضمان
 واجبا لكان كفاؤه بالعين وذا لا يبيع ومنها انه لا يحب لزكوة على العا
 في فضا ب في يد الغاصب كذا ذكره النهاية واجواب ان ما هو بغير ضمة
 ان يوجد فله شبهة الوجود في الحال والفته كذا **قوله** ورد القم فله
 حقا لانه قاصر **اقول** يعني لان رد الفته قاصر **قوله** لا يحس عليه الزكوة اذا
 اسعق لصا مقابله فله المعصوب **اقول** كما اذا اسعق له من **قوله** اصل
 والصحيح **اقول** القائل هو الا لاقا في **قوله** لان المصير في الخلف انما يكون
 عند عدم القدرة على الاصل وليس كذلك **قوله** رده العلامة الرضائي
 وقال كونه لا يصير له مع القدرة على رد العين لا يدل على انه ليس
 باصل كالنظر مع الجمعة فان الطر سوا الاصل واجمعه خلف عنه ولا
 الا عند العجز عن اقامتها الى هنا عبادة وكذا ن تقول شئ ذلك على خلاف
 القاصر بالنسبة فقطر على موده **قوله** وعن مسئلة الكمال ان الكمال
 بالاعيان المصفونة بنفسها صحيحة **اقول** وان خير بانه يجوز ان يحاب

اذا اسعق ذلك الضمان بغير رد وجهه فله المعصوب حال قيام المعصوب به

عن ابن المسئلة بما جيب به عن مسئلة البراء **قوله** و قتل المذكور في الدرر
جوابا بجواز **قول** يعني لو قضي لما توفى كقول **قوله** والمذكور في الكتاب جوابا
لا فضل **قول** يعني لا فضل هو المطلوب **قال المص** والغضب فيما نقل ويجوز
قول والغضب مبتداء وقوله فيما نقل خبره **قوله** لان الغضب حقيقة
قول نقل لقوله الغضب كان فيما نقل وبحول لاني العفا **قال المص**
واذا غضب عفا **قول** اطلاق لفظ الغضب هنا مجاز على ^{المشكلة}
قال المص لتحقيق اثبات اليد ومن ضرورة ذوات المالك **قول** هو تعليل
قول محمد لا تعليل قول الشافعي فان عنده يحقق الغضب باثبات
اليدين وان ازاله المالك كذا في شرح الكاكي وقال الاكل وكان الكلف
باثبات ازالة الدم من جانب الشافعي للارام فانه يكتفي في الغضب
اليدين بالطله كما تقدم **قال المص** ولهما ان الغضب ثبات اليد بالزالة
لمالك بفعل في العين **قول** وليس يخفى باني لو ثبت كون ازالة
يد المالك بفعل في العين ومتى ثبت بل مفهوم ازالة اليد حقيقة في اخرج
المالك اظهر ويجوز ان يقال لو اوجب ضمان المحل فاذا لم يكن له فعل
في المحل من في ملكه لا يجب ضمان المحل **قال المص** وهذا لا يتصور في العفا
قول الخضم ان يقول انما لم يضمن فيه لاسفائات الدفاتل **قوله** اي
سبب ذلك **قول** فيه تامل فان السببية غير ظاهرة بل الظاهر ان المالك
او للمصاحبة **قوله** فاذا لم يكن للمالك بنته يحقق الغضب **قول** فيه محبة
لواقام البنت **قول** يعني المالك **قوله** على المالك لنفسه **قول** يعني بعد اثبات
والعفا **قوله** لان المقصود حصل من قبل العفا فيقتل الى هذا المكان
فكان له ان يلزم الضرر والمطالبة بالقيمة **قول** الضمير يرجع الى الغاصب
والضرر في راجع الى المالك المقدم ذكره والضمير في المطالبة راجع الى
الغاصب **قال المص** قال رضي الله عنه وهذا عندنا ايضا **قول** الظاهر
لقد تم ايضا على قوله عندنا **قوله** لكنه بسبب حيث **قول** اي لكنه حصل
اولا لكن الحصول **قوله** واصله حديث الشاة المصلحة **قول** سجي الحديث

سفسله في الدرر لاني **قال المص** والمالك ما قضي **قول** حيث لم يملك
العبد ككلمة بل ما نقضته العلة اذا لم يضمن غيره نعم لا عموم لهذا الوجه على هذا
المعنى لما اذا ضمن قيمه العبد ككلمة وفي اكثر النسخ والمالك مستند ما قضي فلما حال
للحمل على هذا الاحتمال لا يجعل اللام عهدة **قوله** اجاب بقوله والمالك مستند
ما قضي يعني لكونه ثابتا فيه من وجه دون ولهذا يظهر في حق القايم دون
الفاث **قول** المضمنون هو ما نقضته العلة وهو فانت غير قائم فاقبل فانه
اذا غضب جارية ووطئها ثم ضمن قيمتها لم يغير المالك في حق حل الوطئ الذي
فات **قال المص** فزول الحث بالادارية **قول** رال الحث بلهسته الى
المالك لتناوله مال نفسه لا لوجب جوار الاستيغانة للغاصب في اداها
عليه تلك العلة كمن ادى دين زيدا بماله الاخر فلتسأل فان جوابه غير خفي
المص لا اطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة **قول** هذا يقتل لعدم
قبل الضمان ويعبر لا نقوله بكل حال ولا للمجموع كما لا يخفى **مض**
ما يتغير عمل الغاصب **قوله** والظاهر انه ما كذا لان قوله زال اسمها يتناول
قول انه ان الشاة اذا رتب بعد زيجها وسليها رويل عنها اسم الشاة
لان المنافع كما سجي من الشارح فالاولى ان يقال قوله وعظم منافعها
اختر ازا عما اذا غضب شاة فزيجها واربعها فاقبل **قال المص** وقال السكا
لا ينقطع حق الملك **قول** الاظهر لازول ملك المالك لتغير كونه مقابلا لما
عن ابي يوسف ثانيا فانه لا ينقطع حق المالك ايضا نعم ينبغي ان يكون المراد
حق الملك ملكه **قال المص** غير انه اذا اختار اخذ الدقيق لا يضمنه النقصان
عنه **قول** الظاهر ان المراد نقصان القيمة **قوله** لكنه ساع في دية **قول** فلو
لكنه ليس في محله والظاهر ان يقول فباع في دية **قوله** ولشافعي
عطف على قوله لانه يؤدي الى الربوا **قول** ملزم ان يكون بغيره
جواز النقصان عند ابي حنيفة ومف وليس له في نسخا موجودة
وهو لا يجوز **قوله** وحقه في الصنعة قائم من كل وجه **قول** قال اكل الدين
اي حق النقصان انتهى لكن الظاهر ان يقال والصنعة قائمة من كل وجه فاقبل ما وجب

العدول **قول** كان الرجاء في الذات احق منه في الحال **قول** قوله في الموضع
اي في الوجود وقوله في الحال اي البقاء والصغير في قوله منه راجع الى الرجاء
قال المصنف ولا يجعله سببا للملك **قول** اي لا يجعل الصنعة باويل الفعل
اعتبار المفعول **قول** وقرره ان لهذا الفعل جتين حجة تقوت بهما
عن المحل **قول** الاظهر ان يقال جنة كونه تصرفا في ملك غيره على سبيل المودع وان
والا ففوت به المالك حصل بالنقل فيكون تحصيل المالك لان تالكه في ملك
المقوت وكان على شرف السقوط **قول** باق كما تقدم **قول** في قول المصنف
الربوا ايضا **قول** بل يقال لم يارب **قول** انظر مودعة وسور **قال المصنف**
وعضبه **قول** او اسئلة خالف فيما الشافعي صاحب المذهب لا كذا في وقت
العلوم للامام الرازي **قول** في قوله وجه آخر لنا فيه **قول** يعني في الجواب
ذكر فيه عن السؤال **قول** قلت في كل واحد منها حق المالك وغيره **قول**
من العتق اعمى التلق ومملك العصب **قول** وجعل حق غيره اولاه **قول** كيف
يعاين ذلك ولو كان الباء والساجدة كلاما للشخص واحد مباح له بغيره واخر
الساجدة من تحت خلاص اللوح والسفينة والحنطة والجارية فانها لو كانت
لمالك واحد لا يباح له نزع الحنطة واللوح فلتا **قول** وقال المصنف والجواب
الكتاب في قوله قيل لانه تصرفه **قول** قل يريد عليه ان من التصلاحة باقية
في الساجدة بما لها غاية ان الباء عليه مانع عن ذلك كالساجدة على الساجدة
نقل للزراعة كالساجدة والباء مانع كما مضى عليه فلتا **قول** وانما خصه برفع
ان يتوهم ان غاصبه **قول** لا مجال لهذا التوهم اصلا لان فعله لو لم يكن غاصبا
فموتع لا يستحق به الاجرة فالاولى على قضيته اسحقا للمشاكل من البين
ونقول بدله ذاك بحسب ان لا يكون غاصبا **قول** قل ليس لتعديده بغير ما كوله
الحكم فائدة **قول** القائل هو صاحب لهاته **قول** ومن الشارحين من قال
هذا **قول** ان كان المراد بعض الشارحين العلامة لا في فلا رد على كلامه
ما ذكره من وجهي نظر ان شئت فراجع **قول** فيومر صاحب بدفع قيمة الاخر
الى صاحبه **قول** اي يومر صاحب لاكثر قيمة ما يجري والصغير في قوله الى

راجع الى الاخر **قول** قوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق حقه في المغرب الى قوله
بل يومر بقطعة **قول** ولا مجال لكونه نفعاً لذى لانه معرفة **قول** قال ابو عصمة
قول هو سعد بن معاذ المروزي لم يذرا باسم من يوسف لم يذرا بن يوسف
روى **فصل** **قول** لما فرغ من كيفية **قول** الظاهر بتدليل كيفية البيان
قول ما يوجب ملك **قول** اي يعمل الغاصب **قول** فانه لا ملكه بالاتفاق **قول**
لكن العقيل مختلف فعند الشافعي لان الغصب لا يصلح ان يكون سبب
الملك وعندنا لان المدبر لا يقبل النقل كما يجي **قال المصنف** والمبدل قابل للنقل
قول قوله والمبدل حال او اعطف **قول** واللام يكن يعقل الشافعي مناسبا
قول فنه بحث فان عدم مناسبة لا يمتنع عاتق ان يكون وجهاً اخر لنا
في الجواب **قول** وقيل فنه نظر **قول** القائل هو الاتفا **قول** بل بطريق الاستسار
والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر اثره في ثبوت الزيادة
المنقصة **قول** وكذلك في السع الموقوف يمكنه مستند كما ترى في السع مع
عليك لزيادة المنقصة **قول** فلا يكون في معنى المودع **قول** سيظهر فان الغاصب
مدع صورة ومن سنده اجمعه قلت بنية المودع ومنته مدعي الثمن ليس
اذا اختلفا في ثمن السعة كما ترى الدعوى **قول** حيث لم يذكره وهو كما
قول فنه تامل **قول** دون الاعاقي بالضم **قول** قال السيوطي صلى الله عليه وسلم
لا عاق فيما لا ملك ان آدم **قول** سلمنا ذلك لارائه فنه ظاهر **قول**
فه بحث فان لازمه عن الكل ازالة عن الجز **قول** فان نفوت بين
محصل **قول** فان قيل ما كانت بين ثمة حتى نفوت قلنا فوق بين
النفوت والازالة فالاول لا يعنى النفوت **قول** واحسب ان الضمان
لصنف فائدة في الام بل هو لروم حق اه **قول** في تامل **قول** والمعروف
اذا منع الولد ضمن به الولد **قول** فان ولد المعزور حر بالقيمة **قول** الجواب
ان يكون الضمان حكما نوعيا اه **قول** فنه تامل اذ حنك لا يستدل بانفا
العصب على سفا الضمان كما في سلفنا مع ان المستلزم لاولين
دنا على ان حر داثات اليد كاف في الضمان **قول** فيضمن لذلك محذور

قول الاول ان يقول كير الزمان مدالة ما قبله وما بعده **قول** معناه
 سكر وجوب لارسال **قول** وعلى هذا ملزم فكيف لصائر **قول** فعليه رد الجواب
 ورد الولادة الذي ثبت فيها بسبب الولادة **قول** قوله الذي صفته
 النقصان وصير فيها راجع الى الجارية وقوله بسبب لولادة متعلق بقوله
 ثبت **قول** بما زاد من القيمة فيه **قول** قوله بما زاد متعلق بقوله لا ينجر **قال**
المص وسقطت شيئا ثم ثبت **قول** قال الرزقي او قلعه العاصي فثبت
 مكانها اخرى فزاد ما سقط منها عنه انتهى وفيه ان السبب ليس بمقتضى
 والفرق ان الثبوت لا قيمة لما يجلف القوائم والصوف **قول** اجيب
 المص شار الى جوابه بقوله لا بعد نقصانها **قول** ويجوز ان يحال منع فانه
 يجوز مع المادون من مولاه **قول** كما سبق وسع المضارب من رب
 المال مع انه شرى ماله ماله وقد مر تفصيله في باب المراجعة والتولية فراجع
قول لما بقي ملكا للمولى عند ارتفاعه **قول** فنه بحث **قول** لصاحب العاصي
قول اي على مذهب زوال الشافعي **قول** بل هو بدل من حيث الذات **قول**
 ونبحث **قال المص** وردت وفيها ذلك **قول** لا يحسن عليك فمما لهذا
 الحكم لما سبق انفا من وجه الرواية الظاهرة من الامام ان الولادة
 ليست بسبب موت الام فاقبل في دفعها **قال المص** وفي فضل الشرع
اه **قول** قال الرزقي وفي فضل المهر الموت يحصل برزاق القوى وانه يزول
 برزاق الام فلم يكن الموت حاصلا بسبب وجع في بطن العاصي
 عليه ضمان قد رما كان عنده دون الزيادة انتهى وفيه تأمل **قول** اي
 الببيع على الوجه الذي وقع عليه العقد **اه** **قول** بشرط فيه ايضا تسليم
 السلامة **قول** اذ لا وصف لا تدخل في الشرع **قول** فنه بحث فانه يرجع عليه
 نقصان العيب **قول** من الحي والضعف **قول** اي ضعف الطبيعة عن دفع
 اثار الحي المتوالة **قول** ويحتمل ان يكون سببه **اه** **قول** فنه بحث **قول** لانها
 اعراض لا تبقى **قول** وان لم يمت لا تضمن ايضا لانها ردمع اصلها **قول**
 وما حدث في مكان الرجل فهو ملكه **اه** **قول** الكبري محاجة الى البيان

قول وهذا راجع الى انها تنقسم بين جوهرين لا بين جوهر وعرض **قول**
 ويعضده ان الاجسام تتماثل تركيبها من الجواهر المتجانسة وكذلك الجواهر
 والعرض **قول** الا يرى ان بيع الثابت لدرهم جائزة **قول** فنه بحث فانه
 يجوز بيع المنافع بالدرهم ايضا فلا يصلح ما ذكره للتبوير **قول** سوما لاي
 غش في التبرقا **قول** ولا لعرضي المماثلة بخلاف ضمان العدو وان فانه يمتنع
 على المماثلة بالنص **قول** او ما ذكره او لا بقوله لانها حصلت **اه** **قول** فنه
فصل في عصب لا يتقوم **قال المص** قال واذا اتلف المسلم خمره
 او خيرة ضمن **قول** في شرح الكافي لصدر الاسلام لو اتلفه مسلم على
 خمره على قول ابي حنيفة لا تضمن شيئا وعلى قول ابي يوسف ومحمد تضمن قيمته
 قال لا لاقافي وهذا خلاف ما ذكره القه وري في محتمره وفي شرحه تحقيق
 الكرخي ولكنه قاييس قول ابي حنيفة الذي مرقبيل باب كالح الرقيق
 فراجع **قال المص** وعلى هذا الخلاف اذا اتلفنا ذئبي على ذئبي **قول** ولقد
 بحث ابي في المسلم باللام وفي الذي بعلى **قول** دل على ذلك قول عمر
 الى قوله لا تفعلوا **اه** **قول** قوله لا تفعلوا مقول قول لا تجادلهم على
اه **قول** اي ترك ما يدعون **قول** واحب باننا لانهم يعقدون التوبة
 الى آخره **قول** فنه ان مرادنا قضاء اذا حكمنا بينهم على شرع الاسلام
 بطلبهم ذلك لا نورثها **قول** قوله وهذا خلاف الرأى متعلق بقوله لان
 الذي غير ممنوع عن ملكك كغيره اقل والاولى سعل بقوله نحن **اه** **قول**
 بل الاولى ان سعل بقوله فضمنه والاشارة الى ما ذكر من انخر وانخر
قول ولما قل ان يقول لاننا ان ولاية الحاجة ثابتة **اه** **قول** الاولى احكام
 مزوك التسمية فالحالف لنفس الكتاب وانضم من به فثبت ولاية الحاجة
قول واحكام الى قوله وهو متصف في حق المجتهد **قول** فنه بحث فان
 القاضي متصف ما حكم به قاض اخر على خلاف مذهبه **قال المص** وعند سماع
 المالك **قول** قال التيسيل سكل هذا بما مر من اصلهم وهو انه اذا عيره
 بفعله حتى زال اسمه ومعظم ما فعه ملكه فمتقن الضمان واكمل كنه لروا

اسم الحكر ومعظم ما يقصد به من الاعراض بفعله وهو اقا الملح ونحوه فنجد
ان لا يافى ويكن ان يقال كانه تكل بنفسه لان طبيعته ان تكل بنفسه
انما لا يستتبع خلاف التكل انتهى ويكن يعلق بقاء صورته وعدم
منافعه فان منافعهما الغير المشروعة كلاهما منع **قال المص** لان السلم يمنع
عن ملك عينه **اقول** لعل المراد بالمنع هو الكراهه **كتاب الشفعة**
قوله لكن توفرا حاجته الى معرفة للاخر اعنه مع كثرة آه **اقول** لكن ياذر
في بيان وجه تأخير العصب عن الماذون يعني عن بيان سبب تقدم
على الشفعة ثم يكن ان يقال في وجه التقدم ان العصب يعم العقار
والمنقول بخلاف الشفعة والاعم سبب التقدم **قوله** من الاستحقاق
في البيعة والاشربة آه **اقول** فمحت الا ان يقال كلمة من التعليل **قوله**
او حب بغيره **اقول** الظاهر بقديه **قال المص** الشفعة مشتقة من السبع
اقول يقال شفتت كذا بكذا اذا جعلته شفعاً **قوله** وفي الشفعة عبارة
تملك المرء **اقول** قال لا تافى الشفعة عبارة عن حق الملك في العقار
خزر الجوار انتهى ولعله اولى مما ذكره غيره من انها تملك عقار **قوله** على
بشره او جوار **اقول** لعله لم يذكر قد جبر اكفا عنه بكلمة على فانها تدل على
الاستغناء المبني عن الجبر **قال المص** الشفعة واجبة **اقول** اي ثابتة وفي
قول المص فاد هذا اللفظ ثبوت حق الشفعة اشارة اليه واصانة
حق الشفعة بآية **قال المص** فاد هذا اللفظ **اقول** اللفظ مصدر في الال
تينا ول اكثر ايضا **قال المص** فلقوله عليه السلام الشفعة لشرك لم يقيم
اقول قوله لم يقيم لدفع احتمال المجاز ولا شركة بعد القسم **قوله** للشرك
اقول اللام للاستحقاق كما في امثاله **قوله** ثبت الشفعة للشرك لاخر
اقول تكرير للتذكير **قوله** اما اذا باع بعد ما فلم يبق للشريك لاخر حتى لا يخل
ولا في نفس الدار **اقول** هذا قول بمفهوم الصفة ونحن لا نقول به الا ان
التخصص بدلالة اللام لا اختصاصية **قوله** في لا شفعة **اقول** فمحت الا ان
يقال لمراد لا شفعة للخلطة **قوله** لا يري انه فسر لاحق بالانظار **اقول** بشر

الى ان قوله ينتظر له جملة تفسيرية **قوله** اذا كان غائباً **اقول** مقتضى كلمة
الوصلية اذا لم يكن غائباً ينتظر له بالطريق الاولى ففي كلامه بحث تأمل
قال المص ويروي الجارح بشفعة **اقول** ينبغي ان يكون احق صفة
لا اسم للتفصيل اذ لاحق في الشفعة لما دون الجارح **قوله** وانه قال فاذا
وقعت الحكة وداه **اقول** معطوف على قوله ان اللام للجنس **قوله** و
الشريك حق البسج والجارح حق كل منهما مقسوم **اقول** فان قيل كيف يكون
حق الشريك في حق البسج مقسوماً قلنا مراده حق كل منهما من الملك **قوله**
وهذا اي الجارح يعني شفعة الجارح آه **اقول** الاولى ان يقال اي محل النزاع
قوله وقوله تأيد اخر از عن المنقول والسكنى بعبارة **اقول** ليس للسكنى
ملك حتى يحترز عنه ثم قوله السكنى اراد به المسكونة بهما **قوله** وهو اخر از
عن الاجارة **اقول** فيه انه ليس للسكنى جروا المرتهن ملك في رتبة المستأجر
والمرهون فلما مضى للاخر اعنه ثم ليس فيها انقال تأيد الا ان يقال
المراد بالدار المجولة اجرة ثم قوله واحترز بهذا القيد ايضا عن المورد
والمرهونة والموصى بها **قال المص** لان الضرر في حقه بازعاجه عن خطه آه
اقوى **اقول** الدليل اخف من المدعى فان الشفع لا يلزم ان يكون في حطة
الباء بل قد يكون مالكا بالشري والمهبة **قوله** وحاصله ان الاصل دافع
والدخيل رافع **اقول** فيه ان الاصل رافع لملك المشتري وهو دافع **قال المص**
وضر القسمة مشروع آه **اقول** ذاحل كلام المص على المنع والسند لا يرد
عليه شئ مما يتوهم وروده **قوله** لتحقيق ضرر غيره وهو التملك **قوله** قوله هو
الى الضرر **قوله** لانه عليه السلام علق عدم الشفعة بالامر **اقول** الاصل
اللام اذا لم يكن ثم معهود ان يحل على الاستعراق كما بين في الاصول وقد
سبق ان استدلاله على طلبه بهذا الطريق **قوله** وذلك يقتضي انه اذا
وقعت الحكة ودولم يصراف الطريق بان كان الطريق واحداً تجب الشفعة
اقول لا اعتبار بمفهوم الشرط عندنا وعند الشافعية لا عبارة شرطاً ولا
منوعة بها فلفظ ذكر صرف لطرق لكونه موجوداً غائباً عند القسم فهو خارج

مخرج العاوة فليسأل **قوله** وانما نفي الشفعة في هذه الصورة **اقول** في قوله
 القصة **قال المص** وجه الظاهر ان السبب تقرر في حق الكل اه **اقول** وانما
 بن الميراث وما نحن فيه حيث لا يرث المالك مثلاً اذا سقط المالك لآل
 وام حقه مع تقرر السبب في حق الكل وهو الاخوة ان الميراث ملك
 اضطراري لا يسقط باسقاط العبد بخلاف حال الشفعة وبالحكمة انما انزل
 انهم مجبون به بل له حق التقدم فقط فاقول **قوله** وفي ببت منها شركة
اقول فرق بين البيت والمنزل على ما مر في باب حقوق من كتاب البيع
 يجوز ان يقال المراد البيت مع توابعه **قوله** اراد الموضع الذي هو شركة
 بن البائع والشفعة **قوله** الاولي ان يقول الموضع الذي بعضه مشترك
 بينهما والا فافتركا به كخلاف ظاهر **قوله** فاذا صار حتى بالبعض كان
 احق بالجميع **اقول** هذا مثل الشركة في حقوق الدار كالطريق مثلاً كان كان
 في ببت من الدار شركة لرجل وباب هذا البيت الى الطريق العام وفي حاش
 اخر من الدار طريق خاص فيها شركة لرجل آخر فاذابعت الذي فادى
 له شركة في البيت مقدم على من له شركة في الطريق مع ان هذا الدليل
 يتطرحهما والامر فيه سهل كما لا يخفى اذا المقصود بها الفرق من الشركة والحق
 وهو حاصل بهذا الدليل **قوله** وعورض بان الرتبة الاجتماعية قد تسلم
 ما لا يستلزم الافراد اه **اقول** وهما ايضا كذلك فانه عند الاجتماع لا يمتنع
 الجميع **قوله** يعني ان الممكن من التملك لا يجعل الشفعة من ثمرات ملكه كالأل
 اه **اقول** فبحسب **قوله** لانها انما يجب له فخرز له خيل الى قوله والفرار
 تحقيق اه **اقول** فيه تأمل **قوله** ولا كلام فيه وانما هو في شرط الجوار **اقول**
 قوله هو راجع الى كلام **قوله** لان عرض الواهب لكافة **اقول** فيه شيء فانه
 لا يمتنع ذلك في الرتبة للعرب لمحرم وفي اخذ الواهب لبعض **باب طلب**
الشفعة قال المص لانه لا يثبت خيار التملك لادمين زمان التأمل كما في الحرة
اقول تحققت ان الشفعة واجب له حق التملك ببدل ولو وجب للبائع له ذلك
 بالجواب لبيع كان له خيار القبول ما دام في مجلسه فهذا مثله كذا في شرح الكاش

والافارق ظاهر فان الشفعة لا تملكه بطلب لمواثبه فقط بل بالاختيار
 او بقضاء القاضي فله بعد طلب لمواثبه زمان التأمل بخلاف المشتري عند
 البائع والخبرة **قال المص** لان الاعتبار للمعنى **قوله** والمعنى المراد من التأمل
 التأمل في الطلب لا الخبر منه ليكون كذا وكذا الثاني وليس بعين على ما
قال المص ويشهد على البائع اه **اقول** قال لا تأمل في وسعي ان يذهب الي
 اقربهم وذهب الى الابد واستعمل على الطلب سطل حقه قالوا هذا اذا كان
 على طريق واحد فاما اذا كانت الطرق مختلفة في الدنا بالبيع لا سطل حقه
 بالذات بل لا بعد لانه ربما يكون به عذر في طريق لا يكون ذلك في طريق
 اخر كذا في شرح الكافي انتهى ثم نقل عن الفتاوى المصرية ان الشفعة اذا
 ترك الا قرب وطلب عند الابد فان كان الشفعة والا بعد خارج المص
 سطل الشفعة وان كان كلاهما في المص لا سطل استحساناً انتهى **قوله** عليه
 الفتوى **اقول** الفتوى على قول محمد في انه اذا طالت المدة لا تفت القصة
 الى دعواه **قوله** وهذا لا يلزم المص اه **اقول** اشار الى قوله ثم يقول له متى اخترت
 بالشري اه **قوله** لانه ذكر ان الفتوى على قوله ان حنفية في عدم التطلكال
اقول لا على قولهما حتى يلزم السؤال عن زمان الاختيار **قوله** سأل عن طلب
 الا شهما **اقول** الظاهر ان يقال عن طلب لمواثبه **قوله** لم يكن للشفعة خيار
اقول كما لو وكل اذا تملك المشتري من الوكيل بقول الصفقة فانه لا يثبت له
 خيار الرتبة اذا لم يثبت الوكيل **قوله** فتحوت الصفقة الى الشفعة **اقول**
 واما مسألة الوكيل فان الموكل اقام الوكيل مقام نفسه ورضى بما فعل
 سقط الخيار من الموكل خيراً مرضياً بتوكيله فلم يكن له الرد بخلاف الشفعة
قوله اذا كانت الورثة كباراً لا يجوز بيعه **اقول** اذا لم يكن على الميت دين
فصل في الاختلاف قال المص ولا نص هنا فلا تخالفان **اقول**
 او انفس في البائع والمشتري مع وجود معنى الاختلاف في الطرفين هناك
 الخالف ذلك ولم يوجد الاختلاف ههنا في طرف الشفعة لان المشتري لا
 عليه شيئاً **قوله** كما ان تحقيق البعير مرة بالف واخرى بلقين **اقول** ثبت

بجدة الشفع البيع بالف وثبتت كحة المشتري البيع بالفين فكان الشفع
مخير ان شاء اخذ باثبت بنية الشفع وان شاء اخذ باثبت بنية المشتري
قال المصنف كيف وانها ممنوعة فلا يرد ذلك علينا وكيف يرد وانها ممنوعة
فصل فيما يوجه به المشقوع **قوله** قبل القبض سقط ذلك **قوله** اي
قبل قبض المشتري الثمن من الشفع **قوله** والثمن ما بقي واذا حط بعين حج
اه **قوله** لفظ ما في قوله ما بقي موصولة والضمير في قوله بعين راجع الى المصنف
في قوله اذا حط عن المشتري بعض الثمن قبل القبض **قوله** ليلا يخرج العقد
موضوعه **قوله** لانه يصير مية لانه بقي تملك ما عوض ولا شفعة في المية
قوله الا يرى ان الشفع لو سلم الشفعة الداراه **قوله** فيه يال فان
المذكور لا يطابق لما ادعاه بظاهره **قوله** على ان لا يخذ منها بيعة
بعينه **قوله** اي بالشفعة **قوله** ووجهه ان مراعاة ذلك غير ممكن **قوله** فيه
يحت **قوله** وقوله وليس الرضى دليل **قوله** الاظهر ان جوابه على
الشرط وان لم يثبت صريحا فقد ثبت دلالة لان الرضى باصل المشتري رضا
بأجل الشفع **قوله** لتفاوت الناس في الملااة **قوله** اي في المعنى **قال المصنف**
وليس لاجل وصف الثمن اه **قوله** سبق ما يتعلق بعدم وصفية الاجل
باب التحالف **قوله** لان الطلب ما هو للاخذ **قوله** وهو المقصود من الطلب
قال المصنف هو ممكن من الاخذ في الحال **قوله** وهذا دليل على ثبوت حق
الشفعة له في الحال **قوله** وتقرره لان المقصود به الاخذ **قوله** فيه
لان المراد الاخذ في الحال **قوله** واجيب ان مراعاة حق الشفع واجبة بقدر
الامكان ومن ضرورة ذلك دفع قه تخير **قوله** وتقرر الجواب في شرح الحكم
بهذا فتمت تخير كغيره معنى ولكن في كونها بمنزلة تخير شبهة فلما كان
ابطال حق العبد لم يعمل لغيره الشبهة بل يعمل بالشبهة فيما اذا لم يكن متصفا بال
حق الغير وفي مستلزمات حق الغير فلم يعمل بها بخلاف ما اذا تقرر على الجاهل
انتهى وفي شرح الكفر لليلقي انما يحرم عليه تملكها اذا كان العبد بدلا عن كونه
واما اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم ومنها بدل عن الدار لاعتبار كونه

الخير بقدر بقية بدل الدار فلا يحرم عليه تملكها **فصل** واذا
المشتري **قوله** فانه ليس له ان تكلف قلع الزرع **قوله** يعني ليس للشفع ان
اه **قوله** قتل فيه نظر **قوله** القائل هو الاتفا في **قوله** تعسفا لعله التام **قوله**
قوله تعسفا اسم ان في قوله وبالتام فيه يرشدك الى ان في قول من قال
باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب **قوله** واجبة وهي انما تكون
كان العوض بالاه **قوله** وقوله واجبة خبر ان في قوله لان مراعاة شرط الشرع
قوله كافنا **قوله** خبر كان في قوله وكان تفرع من المسائل اه **قوله** وفيه
الدار والعبد **قوله** كان الكلام في منه الاعراض لاني قيمة الدار والعبد
قوله وانما افرادهما لان تقدمهما العبد **قوله** فيه شيء كخفي جوابه **قال المصنف** لان
الشفعة شرعت في المبادلة المقصودة **قوله** تأمل في التعاير من الدليلين
قوله يلوح الى ان عدم الشفعة اه **قوله** حيث اتى بالجملة الفعلية الدالة على
المحدوث لا الاستمرار **قوله** او قبض الدار ولم يقبض الحكر اه **قوله** فاسننا او سلم
احدهما **قوله** يعني الاخذ بالشفعة **قوله** الاظهر يعني اثبات حق الشفعة **قوله**
فلو اسقطنا العوض لفساد فيه اه **قوله** فيه بحث اذا لاجبة الى اسقاط العوض
بل يكفي اسقاط الشرط كما في شرط الخيار واعتبار قيمته مثل الحكر قد بر **قوله** وما
قوله وهو الفساد هنا **قوله** ومن فرض عدمه وجوده **قوله** فيه بحث **قوله** وما
اعترض بابا لا نسلم انه ممنوع عن المقر **قوله** لفظ الاخ لا يحفل بدفع
الاعتراض فانه لا يبقى لقرف للبايع فيما اذا كان الخيار للمشتري كخلافه في
البيع الفاسد فليتأمل فان قوله وفي الفاسد ممنوع عنه لا يتوقف عليه
الاستدلال **قوله** واجيب ان لا نتم ان ذلك **قوله** ظاهر مقابلة المنع بالبيع
فلا بد ان يحل السؤال على المعارضة وقوله لانتم تسام **قوله** ولكنه اتى بالكلية
والجواب بان اه **قوله** واستظهرنا ايضا وقد سبق مثله في هذا
الباب ثم قوله اتى بالسؤال يعني ضمنا **قوله** وفيه نظر **قوله** يعلم **قوله** بعد
باب ما يبطل الشفعة **قال المصنف** واذا ترك الشفع الاستعداد
حين علم بالبيع اه **قوله** قوله حين علم شارة الى ما عليه عامة المشايخ

من ان طلب الشفعة على الفور خلاف ما اشار اليه في باب الشفعة فنذكر **قوله**
يعني طلب لمواثبة **اقول** يعني ترك نفس طلب لمواثبة مطلقا استهزاء ولا **قوله**
حق الشفعة ليس حتى متقرر **اقول** على هذا التقرر لا يوجد شرط انتاج الشكل
الاول الا ان يجعل الصغرى موجبة سلبية المحمول والاحسن ان يقرر
بهذا حق الشفعة ليس حتى متقرر وكل حق يصح الصلح عنه حتى متقرر حتى يكون
من الشكل الثاني **قوله** واما رد العوض فلان حق الشفعة اسقاطه لا يتعلق
اقول واحتج عندي ان قوله لان حق الشفعة اه دليل على رد العوض وقوله
لا يتعلق وقوله لا يتعلق اسقاطه اه على بطلان الشفعة على عكس ما قرره
الشراح وعليك بالتأني ولكن احكام الفصيل ثم قوله اسقاطه مبتدأ بـ **قوله**
لا يتعلق اه جزه **قوله** وهو ان يتعلق اسقاطه بشرط ليس فيه اه **اقول** لا يخفى
عليك ان الشرط المذكور في قول الشفع اسقطت شفعتي فيما اشتريته على
ان سقط شفعتك فيما اشتريته ملايم على ما ذكره من التفسير وغير ملايم على
ما ذكره في بيان الفاصل فليتأمل **قال المصنف** فبالفصل **قوله** وهو شرط
الاغتياض عن حق ليس بالان فان قلت متى ثبت فسادك قلت في اليد
الاول فليتأمل **قوله** وكذا هو ملايم **اقول** كما لم ازرعه والمعاملة **قوله** لا
لم تمت فساد هذا الشرط اه **اقول** اذا كان المراد بالفساد عدم الملائمة
لا توجه السؤال **قوله** لانا نقول ثبت بالهليل الاول **اقول** دلالة الدليل
الاول على فساد كلا الشرطين لا الثاني فقط فامل **قوله** اذا كان على حق
الدارج **اقول** لان بعض الشيء لا يكون عوضا عنه **قال المصنف** وكذا الوبايع
بالماثية **اقول** يعني انما وانت تعلم ان ما بينه وبين المدعي اذ لا استعانة
في البيع فلا بد من ملاحظة مقدة اخرى **قوله** فكان حقا متقرا **اقول** يعني
العقاص حقا متقرا **قوله** واما في الشفعة فان المشتري يملك لدار قبل الصلح
اقول وبجث ادحق الشفعة انما ثبت للشفيع لا للمشتري وذلك بخلاف
حسب سقوط ولم يبق له قدرة الملك جبرائيل بئله وبعبارة اخرى ان الذي
كانت بماله الملك جبرائيل بئله وبالصالح خرجت عن كونها كذلك فامل

فيه فجوابه عميق **قوله** ووجهه ان حق الكفيل في الطلب اه **اقول** ولعل لا يمتنع
لا في ملازمة والمعنى حق الطالب على الكفيل **قوله** ولهذا لا تسقط بالكون
اقول اي بسكوت الطالب **قال المصنف** ولانه بالموت ردول ملكه **اقول** اعطى
على المعنى كانه قال لما مر في البيوع ولانه **قوله** لان العلم بالمسقط ليس شرط
لصحة الاسقاط **اقول** لعل المراد بالمسقط موصف كونه مسقطا **قوله** وان
كان الثاني لم يبطل شفعة **اقول** معطوف الى ما تقدم ثمانية اسطر تخمين وهو
قوله فان كان الاول بطل شفعة لزال السبب **قوله** لو ضمن المشتري الدرر
رجعا عن البايع وهو الشفع **اقول** قوله هو راجع الى قوله رجعا **قال المصنف** ويؤيد
المشتري اذا تابع فله الشفعة والاصل ان من باع الوبايع له لا شفعة له **اقول** قال
في غاية الوفاية من باع عقارا وهو شفيع كما لو كيل بالبيع او بيع له كرت المال
بايع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفيعها فلا شفعة ومن شري
كوكيل المشتري واشترى كالموكل بالشر اه فله الشفعة اه انتهى كلامه معناه
الموكل بالشر اذا كان شفيعا ولذا اراد المشفوعة شفيع آخر فلموكل الشفعة
فان كان الاخر اذ في منه سقط به وان ساواه تماصفا **قوله** وتكلف ذلك
كثير اه **اقول** هذا لا يدفع كلام صاحب النهاية فانه لا كلام في ايهام هذا الحق
من اول الوهله ما ذكره والاولي هو الاطلاق **قوله** وكما يرى ما قص قول
المصنف فيما تقدم اه **اقول** وانت خيرة فارق ما بين شرط وشرط فاستبين
من الشرط التي تدل على الاعراض عن الاعراض عن الشفعة والرضا يجوز
مطلقا بخلاف ما ذكرها فانه اذا لم يتيسر الشفع او ايا ما اشترى به الدار لم
يدل سلمه على الاعراض اذ لا قدرة له لا خلع وكذا تسليمه لزيد لا يدل
على الرضا بجوازهم فليتأمل **مفسر** قال واذا باع **قوله** لا يخفى
ان يكون الحجاز فاسقاطا ذاتي به **اقول** في استغناء الثمن ويجوز ان
ذلك فيما اذا كان للبايع دار اخرى دار المبيعة فذكر **قوله** واستحقاق
الشفيع الحجاز الاول لا يبطل شفعة المشتري في الحجاز الثاني قبل الحفوة
لكونه في ملكه **اقول** قوله قيل متعلق لقوله شفعة والضمير في كونه راجع

الاول والضمير في ملكه يرجع الى المشتري **قوله** تقرره اذا اراد ان سح الدار
 اه **قوله** انت خير بان ما ذكر ليس تقررا لما في الكتاب بل ذلك لتقر حجة
 اخرى نعم الجار والشرك على ما ذكره الامام الربيعي وتقررا في الكتاب بان
 اليه بدل الدار بهم البش الدنا ينزقد رمية العقار تبين ان لا دين على المشتري
 فمطل الصرف للافراق قتل القبض محب رد الدناير لا غير فليت على **مسائل**
متفرقة **قوله** يتفرقه الدخيل ضرارا اذا **قوله** يعني على الاخذ **قوله** فيتفرق
 عليه لصفقه اه **قوله** وجوابه ان له ان يحبس الجميع الى ان يستوفي جميع
 فلا يؤدي الى تفرق المدعى **قوله** فانه لم يجز من المتعاقدين **قوله** الى المتعاقدين
قوله قد ذكرنا ان الحمل اه **قوله** لم يذكر فيما تقدم معنى في باب حب فيه الشفعة **قوله**
 وقال محمد وزفر **قوله** خالف الشارح هنا ترتيبا لمشروح **قوله** قائم مقام الموكل
 في الحفوة ومحلها مجلس القاء **قوله** يعني ومحل الحفوة اه **كتاب القسمة**
قوله وقدم الشفعة اه **قوله** او يقال قدم الشفعة لعمومها الشركة والجماع
 بخلاف القسمة **قوله** لان بقاء ما كان اصل **قوله** يعني الشركة وانت جبران
 في القسمة ايضا بقاء الملك **قال المص** لانه ارفق بالناس وابعدهم عنهم
قوله لعل المراد منه الاخذ على ما هو من حبس القضا اراء **قوله** لا يمسى
 اليه اجر عليه على كل حال اه **قوله** فيه بحث **قوله** لا يميل باخذ الرشوة **قوله** الى الايل
 لفقره **قال المص** والكيل والوزن ان كان للقسمة فهو على خلاف **قوله**
 وهذا مناسبتا لعلق الحكم باصل التمييز **قال المص** وهو العذر لو اطلق **قوله**
قوله والاطلاق غرضنا سبب للخلق المذكور لانا ان يقال احكامه لا تراعى
 في كل فرد لكن تراعى في الانواع المضبوطة والوزن والكيل كذلك فليست
 ولا يمكن جعل التمييز حكمه كما لا يخفى **قوله** وعن هذا قالوا اذا وصى بجزية
 لانتان فولدت قبل القسمة اه **قوله** سجي السئلة في كتاب الوصية **قوله**
 كانت القسمة قضا على الميت فلا بد له من حجة **قوله** يعني لا بد للقضا من حجة
قال المص فالأقر ليس حجة عليه فلا بد من البينة **قوله** لا يلزم من هذا البينة
 وجوب قاة البينة على عدد الورثة فتأمل **قال المص** وهو مفيد لانه لبعض

بان يكون مدعى وللاخر يكون مدعى عليه فكلما جعلوا بطلا فالحق عليه
 لتقنين المدعى والمدعى عليه هناك وجوابا له فان القاضي اذا قال لا اقسام
 حتى تقوم البينة على الموت وعدد الورثة ثم يجعلون احد هم مدعى يحصل
 مقصودهم **قوله** فانها لما لم يذكر السبب احتمل ان يكون ميراثا
 الى آخره **قوله** فيه بحث بل المحتمل هنا ان لا يكون ملكا لارثا ولا
 كيف ولو كان ملكا لهما لتعرضا له وبه يظهر وجه التوفيق بين الروايتين فان
 في الاولى ادعوا الملك **قوله** فيكون ملكا للغير **قوله** يعني للميت **قوله** ولا ملك
 البينة فامتنع الجواز **قوله** مما يقولان لان اليد دليل الملك فلا شبهة في
 كما تقدم وجوابه ان اليد لا يصلح حجة للاسحق في بل للدفق تامل **قوله** لكهتس
قوله لكان الورثة قبله **قوله** يعني فيما اذا كان معهما **قوله** تفسر لقوله ايضا
قال المص فلا يصلح الجاهر خصما عن الغائب فوضح الفرق وفي صورة الارث
 يقوم لأخر مقام الميت وثبت حق الغائب على طريق البيع **فصل فيما**
يقسم وما لا يقسم **قوله** وذكر الجاهل خاص على قلب من ذاهو وان يطلب صاحب
 القليل القسمة اه **قوله** في عبارته مسامحة والاطراح ان يقول وهو ان يقسم
 بطلب صاحب القليل واما صاحب الكثير ولا يقسم بطلب صاحب الكثير واما
 صاحب القليل **قوله** لم يقسمها الا بتراضيهما **قوله** مخالف لما في شرح الكفر
 للربيعي **قوله** ولقسم العروض اذا كانت من صنف واحد كالشباب مثلا
 به جبر على ذلك لان في حق الراضى لا شرط اتحاد والصنف لان عند اتحاد
قوله **قوله** لان في حق الراضى اه قليل لقوله ويقسم العروض اه **قوله** او
 لاحدهما **قوله** لانا سبب لمشروح مع انه قد سبق انه اذا اتفق احدهما
 دون الآخر يقسم بطلب صاحب الكثير فليتأمل **قوله** لا يبين اشارة الى ما
 في اول هذا الفصل بقوله وان كان كل واحد يستقر لصغره لم يقسمها الا
 براضيهما **قوله** بل اشارة الى دليل تلك المسئلة اولي قوله لان الحق لهما
 فتأمل **قوله** واستشكل كلامه **قوله** هذا في الكافي **قوله** ويمكن ان يقال **قوله**
 يعني في جواب الاستشكل **قوله** لان المراد بشبهة المجاشة البشنة الثابتة

اقول يعني انهما متحدان في الجنس نظر الى اصل السكنى فبني حرمه الربوا عليه و
نظر الى اختلاف المقاصد فاعتبر ذلك في القسمة فلما لم **فصل**
كيفية القسمة قوله اي يكتب على كاعده اه **اقول** هذا ليس بصحيح ففسر التقدير
ما يقسم كما لا يخفى **قوله** صورة ارض من جماعة اه **اقول** فيه نقص **قوله** وليس
التقار لان اصل الاستحقاق فيه **اقول** الضمير في قوله فيه راجع الى التقار
قوله الا يرى ان ذكرنا عليه سلام **اقول** الظاهر ان يقال لا يرى اه **قوله**
لقول لم يدخل الدراهم في القسمة **قوله** كذا في بعض الشروح **اقول** يعني غايته
قوله سواء كان ذلك مستوطا **اقول** بذكر المحقق **قوله** امكن تحقيق معنى القسمة
الى قوله بان لا يبقى لكل واحد منهما تعلق بنصيب لا يفر بصرف الطريق اه **اقول**
قوله بان تعلق بقوله تحقيق وقوله بصرف الطريق متعلق بقوله لا يبقى **قوله**
فلما دخل الا بالشرط **اقول** في التفرع نوع تامل **قوله** او هو معنى فقهي **قوله** معطوف
على قوله اختلاف عادة اهل العصر **قال المصنف** وكذا السفلى في منفع البناء السكنى
اقول مخالف لقوله والمراعى المستوية في السكنى لان في المرافق الا ان يفرق
من ما ذكره محمد وما ذكر ابو حنيفة وهو غير ظاهر **قوله** في السفلى المجرى **اقول**
الظاهر ان يقال من السفلى **قال المصنف** والسفلى المجرى ستة وستون اه
اقول قوله والسفلى المجرى مستدرك لاحاجة اليه كما لا يخفى **باب**
دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق قوله فان كان الاول مخالفا اه **اقول**
فيه بحث فانهم اذا اختلفوا في القسمة بالراضى او لغيره القاضى
الغنى يبيح له مخالف فيه ولا يثبت ولا من كما يجي **قوله** وان عجز عنها اختلف
المشرك لانهم لو اقر والزمهم اه **اقول** لو صح لدل على وجوب خلف المقوله
اذا ادعى المقرانه كذب في اقراره مع انه لا خلف عليه عند ابو حنيفة ومحمد
قال المصنف معنى لا تقبل دعواه **اقول** قال صدر السرقة في شرح الوقاية وفي
المبسوط وفي فتاوى قاضي خان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على
فعل القاسم في اقراره استيفاء حقه ثم لما تامل حتى التامل ظهر الغلط في
فلا يؤخذ بذلك لا اقراره عند ظهور الحق انتهى وفيه بحث فان شئت لانا

لا يشترط اقول

ان كان ما نفا عن صحة الدعوى لا تتبع البينة لا تبناه على صحة الدعوى وان كان
ما نفا عن ان يخالف **قوله** ووجه الاشارة ان هذا المعنى اه **اقول** بل وجه
انه فهم من تقصد المسئلة قوله ولم تشدد على نفسه بالاسسفا انه ان شهد
لا تخالفان على ما هو المقرر في الروايات لان دعواه لم تصح للقسمة فاذ
منع الساقض الخالف يمنع قبول الدعوى ايضا تامل **قوله** لانه يدعى فسخ القسمة
بعد وقوعها **اقول** فسخ القسمة ليس بطاهر فان المدعى شئ معين وهو
فاذا نورد دعواه بالبينة يحكم بالبيت للمدعى **فصل** **واذا استحق بعض**
نصيب حدهما بعينه قوله ففي الاول الى قوله وفي الثالث **اقول** اراد بالاول
قوله استحقاق بعض معين واراد بالثاني رده واستحقاق بعض شائع
في النصيبين واراد بالثالث قوله واستحقاق بعض شائع في احد النصيبين
قوله ففي الاول لا يفسخ القسمة بالابقاء **اقول** في شرح الوقاية لصدر السرقة
ما يوافق بعض عبارته وان استحق البعض من نصيب كل واحد فان كان
شائعا ففسخت القسمة وان كان معينا لم يذكر من المسئلة فاقول لا يفسخ
القسمة بل يجعل هذا المستحق كان لم يكن فان كان التبا في يد كل واحد
نصيبه فلا رجوع لاحد مما على صاحبه وان نقص من نصيب حدهما رجوع
بالحصة كما اذا كانت الدار لفضن واستحق عشرة اذرع خمسة من نصيب
مذا وحسنه من ذلك فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من
رجع الثاني على الاول بذراع وفي غاية البيان والحاصل ان المسئلة
على ثلثة اوجه ففي استحقاق بعض معين في احد النصيبين او فيهما جميعا
لا تنقض القسمة بالاتفاق انتهى **قوله** ليس ينقض ذلك **قوله** لكنه ظاهر فيه
ويكنى ذلك للمصنف **قوله** بل ازان يكون قوله بعينه متعلقا بنصيب حدهما **اقول**
الاصل في امثاله تعلقه بالمضاف على ما بين ثم اكمل على التاميس خير من التاكيد
فامل **قوله** لان موضوع المسئلة فيها اذا تراضيا على القسمة **اقول** لاحاجة الى
القول بوضع المسئلة في صورة الراضى فانها اذا كانت بقضاء القاضى
تقبل ايضا اذا لم يرض الغائب على ما يجي في شرح قوله ولو ابراء الوفاء **قوله**

لانه اعتبر القيمة فيها فلا بد من الرضا **قول** فيه بحث فان القيمة معتبرة فيما
 كانت القسمة تقصا القاضى ايضا بل اعتبار ما فيها اكد ولست اكون باقرب
 الفخس في احد الطرفين يفسخ على ما ترى في الدرس السابق **قول** فاقسما
 الاثنان **قول** الطاهران يقال فاقسم الاثنان **قال المص** لان القسمة تقبل
 فاسق عن **قول** يعنى في حق المقاسم لاني حتى استحق فلا يكلف لما ترمي
 ان القسمة بدون رضا باطله **قول** وابحو ابانه اذا ثبت الدين بالنية لم
 القسمة تامة فلا يلزم ذلك **قول** انت خير بان استماع البينة بعد تبين صحة الدعوى
 لا على العكس ومن الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السقي في نقص ما من
 ثم فكيف تتسع البينة وما وى ان يجب منع استلزامها ذلك يجوز
 ان يظهر له مال آخر او يوديه سايرا لورثته من مالهم فليست **فصل**
في المحاباة **قول** لانها مبادلة المنفعة بحسبها **قول** يعنى نية **قول** يجوز ان يكون
 توفيقا لكونه افوازا الى قوله ومن حديث المصنف على ملكه جاز ان يستقل
 لم بشرط في العقد ذلك **قول** منقوض بالاعانة **قول** ولم يذكر الى قوله فكان
 معلوما **قول** فيه بحث **قول** فان كانت المحاباة **قول** من حيث الزمان **قول** فيها
 هو مبادلة على الاعيان من كل وجه **قول** من مقلتي بالمبادلة لا بالاعان
قول فلا يتعدى الى غيره **قول** قيل اجابة السكنى بالسكنى لست بمبادلة الاعيان
 فنفى ان يجوز **قول** وان كانت في الحبس المختلف كالدور والعبيد يتعين مبادلة
 من كل وجه **قول** فصح ان لا يجوز كاجارة السكنى بالسكنى ثم هو مخالف لقول
 المصنف باسطر وبغير افرازا وجوابه ظاهر فان ذلك ليس من حيث الزمان
 بل في المكان **قول** بان يطلب احد هما ان يسكن في مقدمتهما **قول** الاولى
 ان لا يعين المقدم والمؤخر **قول** قوله في الاصول **قول** اي قول ابي حنيفة
 لا يقسم الدور **قول** لما تامل **قول** على ما ذكرنا لكرتخي **قول** وذلك توارد
 على اثنين مسقطن على حكم واحد بالشخص وهو باطل **قول** في تامل **قال المص**
 ادق من المشاع جائزا **قول** نعم لكن تجبيل القرض ليس بجائز
 الا ان يقال ليس قرضا من كل وجه **كتاب المزارعة**

والمبادلة مفاعلة من الهيئة وهي
 الظاهرة للتمتع بالشئ وقد
 تبدل المحنة الفا

قال المص ولان الاجر مجهول او معدوم وكل ذلك مفسد **قول** فان لم ينضم
 بالمصارفة فاجاب طاهر **قال المص** ومعاملة البني اهل خير كان خارج بمقام
 لطريق المن والصلح وهو جاز **قول** فما لعل ما اسلفه في باب العشرة واجزا
 ان ارض العرب كلها رضى عشر فان خير من ارض العرب فاشمل **قول** لان معنى
 الاجازة فيها اغلب **قول** ليس فيها ذكره ما يدل على الاغلبية بل على وجود من لا
قول منقوض من غضب بذرا فزعه الى امر قوله فجعل العمل مصفا الى الامر **قول** وكذا
 ان يجب منع كون الارز غدا ملك صاحب لبذر فان الغاصب ملكه بالزرع كما سبق
 في الغضب **قال المص** والفتيس ترك بالتعامل **قول** لكن النص لا يترك به الا يرمى الى
 سبق في باب الربوا ان النص قوى من العرف ولا قوى لا يترك بالادنى
 وسجي ايضا في فصل في الوطى والنظر من كتاب لكو اهية انه لا معتبر بالعادة مع
 النص **قال المص** لانه عقد على منافع الارض **قول** ذكر الفيرم الراجح الى المزارعة
 باعتبار الجهر او لكونها في معنى ان مع الفعل **قال المص** هي عند ما على اربعة اوجه
قول اي المزارعة استقله من الناس اربعة فلا يرد شئ على احصر **قول** لان
 المزارعة شركة اه **قول** ولا يمكن ان يتخذ اجارة ايضا كما لا يخفى **قول** وهي جارة
 الا الرابع **قول** اي الوجه المذكور جارة الا الرابع **قول** والمذكور من
 الرابع **قول** لفظ من بيانه **قول** لانه استجار بعض الكارج والفتيس يتحقق
 ان لا يجوز **قول** يعنى ان لا يجوز الاستجارة ببعض الكارج **قال المص** لانه يتم
 شركة بين البذر والعمل **قول** لم يقل يتم شركة بين البذر من جانب والعمل من
 والارض من جانب ما البذر من جانب والعمل من جانب وزرع في ارض ساجية
 فهو معبود لا لاجل هذا حصل البذر من جانب والعمل من جانب ومع كونه معبودا
 لا يجوز لعدم ورود الشرع بهذا ولعل الاولى ان يقال انما لم يقل كذلك لان المزارعة
 عقد شركة بين المال والعمل عندهما كما لمصارفة فليست **قول** ولكن المنطوق اليه
 ذلك **قول** كما سيوضح وبقوله ذلك اشار الى استجارة الاخرى **قول** والمنطوق
 اليه الاستجارة لجعل كان العامل استاجرا لارض **قول** فيه بحث اما اولها فلان
 مخالف للمشروع وامانها فلان مخالف لما صرح به نفسه مرارا ان المستاجر

صاحب البذر **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان النص في المزارعة لما ورد على خلافه
على ما ترصع عن العمل به مع وجود المعارض **اقول** وفيه بحث فان امور المسلمين
يجل على الصلاح ما يمكن **قوله** وتبقى عليه شكال **اقول** يعني على الرواية الاولى
قوله وهو ان صاحب الارض لم يستلم الارض الى صاحب البذر ويستوجب عليه
اجرا **قوله** لا بد من التأمل انه لم لا يحكم باخر شل العامل مع انه قال يتم شركة
من البذر والعمل **قوله** وجعل لصاحب البذر اجرا **اقول** البذر البذر الذي
حركت به على وزن الفعل بالتشديد **قال المصنف** وكذا لو شرط للاحدهما ان
قوله ان كان المراد من احدهما الاحد المعين وهو غير صاحب البذر فليس
لكن ظاهر التقرير ياياه وان كان ما يقيم له ولصاحب البذر ففساده ممنوع مطلق
فان التبين فاما البذر فالشرط حينئذ حكم العقد على سبجي فلا يدل القليل
ذكره على فسادده وان كان المقصد قطع الشركة فيما هو المقصود فلا خلاف
لعدم انعقاد الحب اذا لم يعقد بقصد ايضا كما لا يخفى **قوله** واجيب ان الاجر
اه **اقول** وهذا الجواب لا يتشبه اذا ورد الاشكال لصاحب الارض والبذر
والعمل والبقر من المزارع فقاتل **قوله** والاجر العيني اذا هلك بعد تسليم
اه **اقول** وفي قول المصنف ان اجر البذر في الذمة اه اشارة الى ان الا
الصورة المتقدمة ليس في الذمة وذلك بالتسليم كما لا يخفى **قوله** ثم قال
لا يجاوز بالاجر فقير اه **اقول** فيه شي وجوابه ان معقول ذكر محمد في القيد
ذكره **قوله** فخرج هذا الذي ذكره في الاجاب يعلم ان عند محمد لا يبلغ اجر
بالغا ما بلغ ثم ذكر في الاجارات الفاسق **قوله** فيه شي والظاهر ان قوله
ثم ذكر سهو من قلم النسخ **قوله** لان الاجر غير معلوم قبل خروج الخارج اه
اقول لا يلزم القليل المذكور من قبله هنا **قوله** وان امتنع غيره اجيره احكام على
العمل **اقول** الظاهر لا طلاق عن هذا القيد فقد يكون العمل على صاحب البذر
ايضا ويكون من اجانب لا فخر الارض فقط **قوله** ضرر سوى التزمه بالعقد
اقول فيه بحث **قوله** لعلوا الزرع وتقرر به المزارع **اقول** القلع مخصوص
عما اذا كان البذر من قبل العامل اما اذا كان من جهة رب الارض فالقلع

اطلاق لا لهم ولا يركبة عما قل فوجهه صنفه لو فتح العقد مذهب عليه عمدا
بعد ما ظهر حقه **قوله** اعتمادا على دخوله في الطلاق اول المسئلة **اقول** فيه تامل
فان التعليل برأية المحققين يشتمل ايضا فكيف بدليل في الطلاق اول المسئلة
وسبجي في هذا الدرس من الشارح في مسئلة الضمخ بعد راء ما يؤيد
ما قلنا **قوله** لا يحتاج فيه الى ذلك اه **اقول** كما في الاجابة **قوله** وحكمه ان لا يبلغ
اقول اذا لم يتبع لم يفسخ العقد **قوله** وان بقيناه بلا اجر تقرر رب الارض **اقول**
حيث يكون ارضه مشغولا بملك الغير جبر **قال المصنف** لان ابقاء العقد بعد حو
المسئلة **اقول** فيه نتائج فان العقد قد انتهى **قال المصنف** لان بكل ذلك يشتمل
الفرز **قوله** فيه شي فان قولنا لصاحبها اقلع الزرع الضرر وجوابه ان المراد
بكل ذلك على وجه التجربة **قوله** وقال شمس لائمة هذا هو الاصح في ديارنا
اقول وفيه بحث لان كونهما صحيح اما ان يكون رواية او رواية ولا يصح
شي منهما لان الرواية والدلائل لا يعلق بديار دون اخرى ويمكن ان يقال
دليل هذه المسئلة العرف وهو يختلف باختلاف الدار **باركت**
المساقاة **قوله** يعني شرائطها هي شرائط التي ذكرت للمزارعة **اقول** فيه
قوله ولم يذكر دليل الخيل والرطوبة **اقول** فيه بحث **قوله** وشرط قيام الله
اه **اقول** زايده على شرط قيام الدلالة التنبيه بن وصف ووصف على ان
هذا الوصف هو مناط الحكم **قوله** خوف دين فاوخ **اقول** بالقاد **قوله** وقوله
ولم يرد به الشرع لانها اه **اقول** فيه بحث **قال المصنف** ويرجعوا ذلك في حصته
العامل **اقول** قال العلامة الريلقي في رجوعهم في حصته فقط اشكال وكان
منعني ان يرجعوا عليه بجميعه لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله
عليه ولهذا اذا اختار المصنف ولم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو رجعوا
رجعوا عليه بخصته فقط يؤدى الى ان العمل يجب عليها حتى يستحق الموبة
بخصته فقط وهذا خلف لانه يؤدى الى استحقات العاقل بل العمل في
بعض المرق وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا انتهى قلت
لا اشكال او معنى الكلام يرجعون في حصته العامل بجميع ما انفقوا لاجسته

كما فهم هذا العلامة ثم اقول قوله لانه يؤدى الى استحسان العمل
في بعض المراته يعني بعض من المساواة فانها تبقى استحسانا بطلان
ما اذا انقضت مدة العقد في المزارعة على ما مر لكن لكان يقول بقاء
استحسانا كان نظر للعامل فاذا التزم الفرض تنقضى العقد صرح به في
النهاية **قوله** فانه لو وقع الغراس وسلمها لم يكن تسليمها للشجر بل يكون
تسليما لقطعة خشبة ولم يكن شروطا **قوله** فنه بحث اذ لا يتم انه حينئذ لم يكن
تسليما للشجر ولعل معنى كلام المصنف ان العامل لما غرسه بامر رب الارض في
كان رب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قايما للغرس باقتضائه بارضه
له بالعلوق فيها فتعذر له رد لعدم مكان تخلصه من الارض بما به كلفه
من الثوب **قوله** بل المشروط تسليم الشجر بقوله اه **قوله** فنه بحث فان تسليم
الشجر ليس بالشرط لانه كان ملكا للعارس **قوله** قوله واشرأه جميع
العارس **قوله** منظور فيه اذ لا يمكن ان يكون طريق تخرج مسئلة الكتاب
لان العارس فيها بينهما كتاب **الذبايح**
قوله المناسب بين المزارعة والذبايح اه **قوله** كان ينبغي ان يبين لكسبة
بين الذبايح والمساواة فانه ذكر بعد كتاب المساواة ويقول في كليهما
اصلاح ما لا ينتفع به بالاكل في الحال للانتفاع في المال **قوله** لانهم كانوا
باسماء الاصنام **قوله** ولكن تقول حرة ما اهل به لغير الله علت بالشرع
فلا يمنع اكل ذبايح المشركين قبل ورود الشرع بحرمها **قوله** يجوز ان يكون
ما كان باكل ذبايح اهل الكتاب **قوله** لفظا بمعنى لدى وقوله باكل اى اكله
وقوله ذبايح خبر يكون والمعنى انه كان باكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجوز ان يكون ذبايح اهل الكتاب لا ذبايح المشركين **قوله** والمرتب على شئ
معلول الصفة مشتق منها لكن لما كان محلا ثابا بالشرع جعلت شرطا **قوله**
فيه بحث فان الثوب بالشرع لا ياتي في كون المشتق منه علة للحكم وذلك لا
على احد **قوله** ولان غير المذكور في نسخة **قوله** فنه بحث **قوله** كما ان الذبيحة بالذكو
منظور وتطيب **قوله** فيه ان جعلها مشبها بها لا لما يرام المقام اذ المطلوب

270
اثبات طهارتها **قوله** كالكتابي فانه مدعى ملة التوحيد **قوله** فيه شئ فان
شئته فكيف يدعون ملة التوحيد **قوله** ولما استشعر ان يقال لاما ذكرتم
عام **قوله** ويمكن ان يقال بل الذي استشعر ان يقال المحظ في ذكرتم
للمؤمنين كالحطاب في علمهم فلا يدل على حل ذبيحة غيرهم وما ذكره لذكر
لا يلحق عن العبد ان يكون الظن في استئله مع انه مشترك بحرج ما لم يذكر
اسم عليه من ذبايحهم من الالية الثانية ايضا فاقبل **قوله** ولا يكون قاطعا
في الافادة ضمن الية قوله تعالى اه **قوله** وانما لا حاجة الى بيان العذر
اثبات المطلوب بدلائل من الكتاب العزيز غير **قوله** والذبيحة بمعنى
على **قوله** فيكون الكلام من باب غفلة ثباتها **قوله** ويمكن ان
يجاب به شرط في معنى العلة **قوله** ويجوز ان يحاب بها باطلا مانع يتصور
من حل ذبيحة اذا اتي سائر الشرائط غير قصته الملة فاذ لم يكن مانعا ايضا
يحل **قوله** المسلم يدع على اسم الله تعالى سمي ولم يستم **قوله** ظاهره افاية الاستلام
مقام التسعة **قوله** دفعا للتعارف من بينه وبين حديث اه **قوله** ولما
تخصص الكتاب بجز الواحد **قوله** واستدل مالك بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
ما لم يذكر اسم الله عليه **قوله** ظاهر كلامه يدل على ان المراد بقول المصنف مالك
اجتج بظاهر ما ذكرنا هو الالية الكريمة فحالف لما اسلفه في الدرر السابق
ان عادته في مثله لما تلونا **قوله** ووجه الاستدلال ان السلف **قوله** يعني
القرن الثالث والاربعون عطاء **قوله** لا يجوز اكل شئ ما دون ذكر
اسم الله عليه او المراد اكثر السلف وفيه ما فيه **قوله** وهو النسيان فانه من الشرع
قوله الفير في قوله فانه راجع الى النسيان **قوله** وقال بعضهم على قيس
ماروي عن محمد انه لا يرى حظا في النحر مقبر في باب لصلوة ونحوها لا يحرم
قوله اذ يجوز ان يكون قصص افادة معنى المرفوع على ما هو المأثور
الظن من المسلمين وحل اسمهم على الصلاح لا المحذور واخره لاثبات
قوله لان في رواية القدرى الذي بنى على اه **قوله** فيكون المراد
في كلام القدرى مبداه **قال المصنف** فيثبت قطع الحلقوم باقتضائه **قوله**

فهو بحث لان المقوم من كلام المصنف الذي سيذكره في تعليل ابي حنيفة رولا
حل الاوداج على الاستغراق حيث بني تعليله على قيام الاكثر مقام الكل
فمنه ثبت قطع الحلقوم تناول اللفظ لا بالقضاء **قال المصنف** وما هو المقصود
بحصل بها **قول** اي بقطعها على حذف المضاف **قال المصنف** والتوجيه **قول**
التجليل بانما المصلحة **قال المصنف** لانه لا يجزى بعد قطع جري النفس والطعام **قول**
لعل الواو بمعنى او **قول** وحصل بهذا جواب ابى يوسف **قول** انما يحصل جواب
اذا كان الواو في قوله والطعام يعني او **قول** وليس ثم معهود **قول** قبل لان
ليس ثم معهود فان العروق التي يقطع في النزع معلوم معهود **قول** لان ما
ليس افراده حقيقة وانصرف الى الجنس فيما يكون كذلك **قول** فثبت
فانه انما يحل على الجنس اذا تعدد حمله على الاستغراق وهناك كذا كذا لا يخفى
ثم قوله ليس افراده اي ليس من افراد مفردة وقوله حقيقة يعني ليس من افراد
حقيقة لان هذا الجمع من باب التعليل **قول** ورد بان يدين الحيوان مركبا
قوله وما ثم شيء يسمى بالخطا أصلا **قول** وفي القاموس الخاع شلثة الخطا
الابيض في خوف الفقار غدر من الدماغ وشعب منه شعب **مضطرب**
فيما يحل اكله وما لا يحل **قول** ان الاختلاف من فعل الطيور والانتهاين
فعل سباع البهايم **قول** قول المصنف كل محتلف منتبذ على وجودها في
سبع **قول** والبغات ما لا يصيد من صغار الطير وهذا **قول** فثبت
فانه يصيد على ما يؤكل لحمه ايضا كما تصفون **قول** ولم يذكره في الكتاب **قول**
قال الريعي في شرح الكثر ونوع يحل بيدها وهو ايضا يؤكل عند ابي حنيفة وهو
العقوق فعلى هذا لا يصح قول الشارح ولم يذكر في الكتاب **قال المصنف** وانما
يكبر الحشرات كلها استدلالا بالقب لانه منها **قول** قال العلامة الكاكي اي
لان القنب من الحشرات فاذا رتب حكمه على الجنس شجى جميع افرادها كما اذا
قال طبيب لمريض لا تأكل لحم البعيرتيا ول منه كل الافراد انتهى وفيه بحث **قول**
اما الآية فلما كان يكون قبل حرمه حكم الحكم **قول** والدليل عليه ان سور
سكية وفتح خير كان بعد الهجرة **قال المصنف** ولا في حنيفة قوله تعالى ولا تأكلوا مما
يقتل

ولم يذكر ما وزينه خرج من الاثنان والاكل من اعلى منا فجماعه **قول**
قال القاضي في تفسيره واستدل به على حرمه نحوها ولا دليل فيه ولا ينافي
من تعليل الفعل بما يقصد منه غالبا ان لا يقصد عليه غيره أصلا ودل
عليه ان الآية ملكية وعامة المفسرين والمحدثين على ان الحرام الاهلية تحريم
عام خير انتهى وقال الكاكي فان قيل انما يستقيم هذا ان لو كان
المقصود من المنع الاثنان بطلت النعمة اما لو كان المقصود الاثنان
بالنعمه المحصورة فلا يستقيم هذا ولن سلمنا لكن لا ثم ان منفعة الاكل
واكل فوق منفعة الركوب والرنه اما قوله منفعة الاكل يتعلق بها
في الجملة فممكن غير مسدده فيها وهو الغنم والبقر وغيرهما اما
منفعة الركوب والرنه في التحليل يحصل على الكمال حتى جعل له الشرع سمها
من الغنمة كالادنى فثبت ترك الاثنان في التحليل بالاكل لا يدل على حرمه
كترك الاثنان بنعمة الرز والشل والبيع وحمل الثقل قلت وجه الاستدلال
لا يتعلق بخصوص من المنافع بهن الاشياء بل يتعلق برجوع المنافع
الى العباد ومنفعة الاكل بالاضافة الى العباد فوق منفعة الركوب والرنه
في النعمة على ما نقول ان الركوب والرنه لا تخص بهن الاشياء بل
يوجد في غيرها وهو البقر والضأن والابل فلا يكون المقصود منها
المنافع الخاصة بها ومنفعة الاكل في التحليل فوق الركوب لتعلق البقاء
دون الركوب واما قوله غيره سيد حسن في تعلق البقاء قلت ذلك
لا يخرج كون منفعة الاكل فوق منفعة الركوب واما منفعة البيع والتحليل
فقد ذكر ما دلالة لانه متى ثبت كونه ركوبا منتفعا به في ذاته ثبت انه
مستقوم وحل للبيع وفيه كلام لا يخفى **قال المصنف** وميتة البحر ما لفظه ليكون
موتة مصفا الى البحر **قول** فثبت فان الظاهر ان اضافة ميتة البحر
اضافة قولي الطيف في كونها اضافة الى المكان وجوابه ان مراده لانهما
فيه بغير اضافة توفيقا بين الروايتين **كتاب الاضحية**
قول اوردا الاضحية عقيب لدناج **قول** الاولى ان يقال الاضحية

الذابح لاسها ذبيحة خاصة **قوله** وفي الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص
اقول في معراج الدراية المراد من قول اصحابنا الاضحية واجبة التضيعة
 على حذف المضاف كقوله تعالى انما اشترى بثمن معلوما اذا لا فعال بوصف بالوجوب
 لا الاعيان وحتم ان يرا حقيقتها لان الاعيان توصف بالحركة فيوصف
 بالوجوب ايضا انتهى وهذا الكلام منه بعد ما فسر الاضحية في عرف الشرع
 بما ذكره هذا الشارح ففيه ما ترى ثم اعلم انه لا بد في التعريف من قيد
 وهو ان يقول بن مخصوص لئلا ينقض التعريف **قوله** لان السبب في
 يعرف بنسبة الحكم اليه **اقول** باصاغة اليه او عكسه **قوله** اذا اهل في
 اصاغة الشيء الى الشيء ان يكون سببا **اقول** اي ان يكون المضاف والمضاف
 اليه **قوله** حتى مضت ايام النحر ثم افتراه **اقول** انه ان المشتري اذا كان
 فقيرا حين شرائها لم يفتح حتى مضت الايام فكذا الحكم ففي دلالته ما ذكره
 على مطلوبه بحث اذ ليس في الفقير قدرة لا يمكنه ولا يسيرة فذلك
 لا يشترطه الاضحية لا للقدرة فليست ثم ظاهرا قول المص ويغوت بمضي
 الوقت يدل على ان وجوبها ليس بالقدرة المحتمة والالم بسقوط وكما
 عليه ان يفتح وان شتر شاة في يوم النحر وسيقول انما تشبه الزكاة
 من حيث انها تسقط بهلاك المال قبل مضي ايام النحر كالزكاة تسقط
 بالنسبة بخلاف صدقة الفطر لانها لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم
 الفطر انتهى وهذا كما اوضح في ان المعبر فيها هو القدرة ليسيرة **قوله** لان
 اشتراط النص لا ينافي وجوبها بالممكنة كما في صدقة الفطر **اقول** للسائل ان
 ينقل الكلام الى صدقة الفطر فيحتاج الى جواب حاسم لمادة الاعتراض فليست
 وفي شرح المنار للعلامة ابن فرشته وكذا النص ليس بشرط في صدقة الفطر
 ليسير بل يصير الموصوف به اهلا للاغناء او لا غناء لا يحقق من غير العي
 فاني قلت المراد من الاغناء الاغناء عن المسئلة وذلك لا يتوقف على الغنى
 الشرعي قلت ما دون الغنى الشرعي في حكم العدم لان من لم يتقيد به
 اهلا لاخذ صدقة الفطر فلا يكون لوجوبها للتسا في بينهما انتهى ثم اعلم ان

القدر المحتمة والقدرة اليسيرة في باب حسن المأثورية من كتب الاموال
 فراجعوا **قال المص** ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب يمكن ان
 منع ذلك كيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم من اكل من ثمار الشجر
 فلا يقربن مصلا مع ان اكلها ليس محرم فليست **قوله** احبب بانه محمول
 على ترك اعتقاده اه **اقول** فيه تأمل **قوله** واحبب عن الاول بان المكتوبة اه
اقول فيه بحث فانه روى الدارقطني باسناده عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لست كبت على ومن لكم تطوع احمد بن حنبل **قوله**
 ولهذا لو اشترى الضحية ثم باعها فاشترى مثلها لم يكن به باس **اقول** فيه
قوله ولا شك ان الجمع بين العقرتين اه **اقول** لا يوافق المشروح اذ لا يعرف
 فيه للجمع بين العقرتين فانه يصلح دليلا مستقلا من غير اعتبار فوات نفوت
 الايام ثم لا يستقيم تشبيهه بالطواف كما لا يخفى **قوله** وحسب لصدق العين
اقول لا يلائم الاعتبار بالجمعة والصوم و مراد المص الصدق بالقيمة
 الغير الموجب كما لا يخفى **قوله** واحديث المذكور دال على ذلك **قوله** اثار
 بذلك الى قوله والاصل فيه ان العيب لفاحش مانع اه **قال المص** وانما
 الذنب والاذن او العين **اقول** اطلاق القطع في العين لعد بطريق العيب
قال المص فاعتبر كثيرا **اقول** الذي يعطى له حكم الكل هو الاكثر فلا يتم التعريف
 من باب ذكر الحائض وارادة العام فانه اه **قوله** فيه انه لا دلالة فيما ذكره
 على ما ادعاه لانه يعلم حكم سائر العيوب لما نفع بطريق المقايضة **قوله** لا يوافق
 الارادة ليست من المملوك **اقول** يعني ليست من المملوك لاحد **قال المص** بخلاف
 ما لو ادع شاة ففني بها لانه يضمنه بالذبح فلا يثبت الملك له الا بعد الذبح
اقول قال صدر الشريعة في شرح الوفاية اقول بل يصير غاصبا بمقدار
 الذبح كالاجماع وشدة الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح انتهى واجاب عنه صاحب
 الدرر بان حقيقة الغصب كما تقر في موضعه اذ لا اليد المحقة واشتات اليد
 المبطله وغاية ما يوجد في الاجماع وشدة الرجل ثابت اليد المبطله ولا يحصل
 اذ لا اليد المحقة وانما يحصل ذلك لذبح كما ذهب جمهورنا انتهى وان شئت

في كتاب العصب ونحن نقول الاولى في الجواب ان يقال قد سبق ان
مقدما الذبح في حكم الذبح فلا يعطى له حكم آخر فليست واجبا لحشي الفاضل
يعقوب ياش عن اشكال صدر الشريعة ايضا بان يقال ان العصب ان وجد
بمقدما الذبح لكن لا يتقرر قبل الذبح لان الاجماع وشذرا رجل قد يكون
لا الذبح لان الحفظ يحجب على المودع فلا يتعين العصب لا بالذبح بطلا
العصب بدها فان العصب هنا يتعين قبل الذبح كذا قيل ولا يخفى ما فيه
انتهى كلام يعقوب ياش **كتاب الكراهية** **فصل 2 الاكل والشرب**
قوله الا يرى ان في وقت لاصحها **قوله** الكراهية بالحقيقة في القضية
الوقت ففيه تحوز **قوله** في كتاب الكراهية ايضا كذلك **قوله** فنه بحث الا ان
يحقق فيه الكراهية في شيئا كثيرة **قوله** يريد عليه بن ايجل آه **قوله** فنه
قوله وهو ان يقال بعد قوله فاخذ حكمه فيما لم يختلف ما هو المطلوب **قوله** فيه
بحث والاولى ان يقال اذا وجد جهة اخرى فنه ايضا **قوله** من انه الكذب
قوله والفضة كذلك **قوله** من ان الهدايا بعثت على ايدي مولاه عاده **قوله**
يمكن ان يمنع اشراك العادة **قوله** قل صوت الادمان المحرم هو ان ياخذ
انه الذهب والفضة ويصب له من على الرأس واما اذا دخل من فيها
واخذ الذهب ثم صبته على الرأس من اليد لا يكره **قوله** ويحتمل هذا التفصيل
في الاكل والشرب ايضا **قوله** واري انه مخالف لما ذكره المصنف في الحكمه فان
الحكم لا بد ان يفضل عنها حين الاحتمال ومع ذلك فقد ذكره في احكام آه
قوله لكن لا يكتفى باخذ الحكمه بسيد ويضع فيها الميل بخلاف الآية فلا يجاز
الي لاخذ باليد **قوله** اجيب ان ذلك كان ضيما **قوله** ولا يمكن ان يحايل ان
الكافر قد يكون عدلا لان المراد بالعدل هنا المسلم المرضى كما نقص عليه المصنف
قوله ويجوز ان يقال وجه التشبيه **قوله** فنه بحث الا ان يقال ليس يقا
كما يشير الى قوله وجه التشبيه وفيه انه بقي المسئلة لا دليل **قال المصنف** ولو علم
قبل احضور لا يخبره **قوله** فيه كلام لان الحديث منتظم **قوله** لقوله تعالى
احيوة الدنيا لعب **قوله** المراد بها امور الدنيا اعني ما لا يتوصل به الى الفوز

قوله ليس بجرام **قوله** اعني مطلقا **قوله** لان الحاصل من هذا القياس بعض المبراهين
لكن القياس لا قول يقتضي الحكمه كما لا يخفى ثم ان الاولى ان يحايل ان الحكمه
على التشبيه فليست **قوله** وهو ما استشهد به النبي عليه السلام آه **قوله** فنه
نظر وجهه بالنظر في كتب السير **فصل في اللبس** **قوله** لما فرغ
من مقدمات مسائل الكراهية **قوله** فنه بحث فان اول قوله الفصول
بيان الاكل والشرب كما يرى وقول الاخبار وغيره مذكور لاجل
به والتعظيم بمثل التوضي اذا اخبر بحجاسة الماء لتيمم الفاتح وهو
قوله وقدم اللبس **قوله** بل المقدم هو الاكل والشرب لشدة حاجته
قوله واستدل على احرته بقوله عليه السلام ان يلبس من لاطاله في
الآخرة وهو عام في الذكر والانثى **قوله** لم تعرض لعموم النهي لاطارية
العموم فيما ذكره من انه فسر قول المصنف لهما العموم بالنهي عن لبس
ايضا لاحتمال توهم دعوى الحفوض بالرجال في النهي مستند بالمعنى
لا تلبسوا **قوله** اما ان يكون قبل الاول فينبغي به آه **قوله** فان قيل
فكان منفي ان لا ينسخ ايضا في الوجه الاول قلنا للحرم رجحان قبل
قوله او بعد فتعارضان **قوله** بل نسخ الاول به فلا يشبه لسوا
وهو حاصل الجواب **قوله** وكرار النسخ بالليل غير ممتنع **قوله** على ان
الاباحه الاصلية ليست بحكم شرعي فلا يلزم تكرار النسخ على ما حقق
مقانه **قال المصنف** الا ان القليل عفو مقداره ثلثة اصابع او اربع **قوله** لا
ذكر ويؤث فذكر في ثلثة واث في اربعة **قوله** وقال لا يكره يعني للرجل
المرأة جميعا **قوله** كيف يقولان في قوله صلى الله عليه وسلم حلال لانا تلبس
قوله يريد به قوله نهي عن لبس الحرير **قوله** التوسل والتوم عليه ليس
يسئل به الا ان يقال ذلك في معناه وقد مر مثله في الفصل الاول **قال**
المصنف ولا بأس بان يربط الرجل في اصبعه او حاتمته الحنيط للحاجة ويسمي
الريم والريمه آه **قوله** قال العلامة الزيلعي الرتبة قد يشبه بالتمية
الناس وهو خيط كان يربط في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع

عن أنفسهم على زعمهم وهو منتهى عنه وذكر في حد ودالامان انه كذا انتهى
فصل في الوطى والنظر والمتن قول والاولى على اربعة اقسام
نظرة الى الاجنبية المحرمة **قول** الاولى ان يقول الى من لا يحل من لا
المحرمة **قال المص** فاذا حافت الشهوة لم ينظر اه **قول** تتمم للتبليغ فان
انما دل على تحريم النظر عند تحقق الشهوة ولم يكن المدعى ذلك بل تحريمه
عدم الامن منها وشتان ما بينهما فضعف ذلك لانه ليقوم التقريب **قال المص**
والصغيرة اذا كانت لا تشبه بياض مشها **قول** وحاصله انه شتر حجاز
المسلم ان يكون اكبر من مائتين في رواية وفي رواية كفتى بان يكون احدا
كبيرا ما موالا لان احدهما اذا كان لا يشتهى لا يكون المسببا للوقوع
في القبة كالصغيرة ووجه الاولى ان الشاب وان كان لا يشتهى ان
البحر ز فالبحر ز يشتهى ان تمت الشاب لانها علت بملاذ الجماع فيؤدي
الى الاشتها من احدا بجانبين وهو حرام بخلاف ما اذا كان احدا صغيرا
لانه لا يؤدي الى الاشتها من احدا بجانبين لان الكبير كما لا يشتهى عن
ان تمت الصغيرة لا يشتهى الصغيرة ايضا ان يمسه لعدم العلم كذا في شرح الزيلعي
ما يحاط به في الكتاب في وجه الفرق فيما ذكر في كتابنا بحث من الاصل
قال المص واما النظر لعل الشهادة اذا اشتهى قل بياض **قول** لعل المراد
حاف الاشتها **قول** قال الله تعالى ولا بدن زنتهن لاناظرهن من وراء
اه **قول** يعني فسر قوله تعالى ما ظهر قوله هذا هو القسم الثاني **قول** بل ان
قول قيل عطف لثا فحق **قول** العاقل صاحب العناية **قول** الكاظمي **قول** يفتح
الكاف **قول** عكس هذا القسم الذي نحن فيه **قول** هذا هو القسم الثاني في
ترتيبه وهو عكس القسم الاول **قول** لان الفرض انه لم ينظر **قول** متي فرض ذلك
هو القسم الثالث **قول** بل الرابع **قول** لانه لما ظهرت جنائيه اه **قول** فبحث ثم
الظاهر ان يقال ولانه **قال المص** والحاصل انه يؤخذ فيه **قول** اي في البحث
الذي في اعضائه ليتن وتكثر باصل الخلقة ولا يشتهى النساء على سبيل الام
قال المص حكيم كتاب الله تعالى **قول** اطلاق الحكم على التشبيه **قول** اي لم يطلخوا

قول فقوله لم يطلخوا ومن الطهور بمعنى الاطلاع **قول** لينا ول السعيد **قول**
فيلزم الجمع بن معني المشترك **قول** والحسن وغيرهما اه **قول** عطف على سعيد في
قال سعيد **قول** فلو دخلوا في قوله تعالى او ما ملكتم ايمانهم لزم التعارض **قول**
فيه بحث كفت ولو صح ما ذكره لزم التعارض من قوله قل للمؤمنين الله و
من قوله الا لبعولتهن الله تأمل فاجواب بانه مستثنى اجواب **فصل**
في الاستبراء وغيره قول لانه احتراز عن وطى مقيد والمقيد بعد المطلق
قول فان قلت اين الاحتراز عن الوطى المطلق فيما سبق قلت
فهم ذلك بطريق الدلالة او الاشارة فانه يتضمن لكس فالنهي عن المس
منه عنه فلهمذا عنوانه بالوطى فاقبل ثم قوله وفي مقيد اي مقيد زمان
قال المص والاصل فيه قوله عليه السلام في سبايا او طاس لا لا توطا
الحكامي حتى يضمن حملهن ولا الحكامي **قول** جمع كمال وسي التي لا تلج لها
قتل اما قال الحكامي لتزوج الحكامي والقتيل ان يقال الحواميل لانهما جمع
ونظيره الغدايا والعشايا كذا في شرح الكاظمي والقياس لعدم **قول**
فمن مع وجود الملك المطلق **قول** تأمل في مدخلية هذا القيد في افادة
النهي الوارد على ابلغ وجه وجوب لانتها فانها ليست بظاهرة الا
يقال لو لم يوجد ذلك لكان النهي تأكيد الوجوب لمعلوم سابقا **قول**
وذلك لا يكون الا للوجوب **قول** اي لوجوب لانتها **قول** لانه هو موجود
في مورد النص **قول** في المحرر كلام فان السبي من جملة ما وجد في مورد النص
وهو يصلح للسبية فان الظاهر ان الملك في صورة البيع والهبة والبيع
والكفاية يسبى صيانة لما ثم يباشر السبب فلا حاجة الى استبراء المتكلم حين
نعم يلحق به الارض والوصية فتأمل **قال المص** وهو ان يكون الولد اه **قول**
اي لاستبراء لا يكون الولد اه **قول** وحذف الحار مع ان وان فليس
قال المص لان العلة المحققة ارادة الوطى **قول** لعل ذلك مستقرا ومن حيث
قال المص وهو الممكن من الوطى **قول** لعل المراد هو الممكن الشرعي **قال المص**
وادير الحكم عليه **قول** وجودا وعدما كما يجي في هذه الصيغة **قول** وانما

بذلك وان كان الحكم في غير المحرم كذلك فان اجابته احمال من زنا
لا يحل وطها حلالا على الصلاح **قول** قوله حملا تعليل لقوله وانما قيد
وقوله فان اجابته تعليل لقوله كذلك **قول** لنا فربما عنه **قول** ليطوعها
قول فان صحيح المزاج اذا تمكن منه آه **قول** فنه بحث فان غير صحيح المزاج
ممنوع ايضا عن الوطى ودواعيه ولعل الاولى ان يقول فان الطاهر
ان الممكن منه يريد والممكن انما ثبت آه والمراد من الممكن هو الممكن
الشرعي **قول** وقال ابو يوسف بجوابها **قول** الاولى تأخير عن قوله
ولا بالولادة **قول** اشارة الى قوله لان السبب سخاثة الملك آه
قول فان قيل المشتري ثرا فاسد املكه ليقض على ما سبب موجود
فيه قلت المطلق ينصرف الى الكمال فالمراد اسخاثة الملك الصحيح
قول ولا سعدان يكون للماحق دلالة حكم له ليل آه **قول** لم لا يجوز مثل ذلك
في القياس فانه يكون بدليل آخر وليس بتغير ليلهم فقد ان شرط العا
فتأمل **قول** وقوله على ما بينا اشارة الى قوله والرغبة آه **قول** بل اشارة
الى قوله ولا احتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار ظهور الجمل ودفعه لما
فان بذلك يظهر الفرق بين المسبية والمشتراة ولا وجه يجعله اشارة الى
ذكره كما لا يخفى **قول** ويجوز ان يقال صدر الفصل بالاستبراء آه **قول** لكننا
من سأل بابا لظهار **قول** فقال الكروه من العاقبة ما كان على وجه الشبهة
قول سواء كان في ازار واحد او كان جنة او قبيض فبين ما ذكره الشيخ ابو
منصور وما ذكره المصنف في ظاهره ولعل الاولى ما ذكره الشيخ **فصل**
في البيع **قول** فان قيل قوله وهذا اذا كان ثقة ما قض قوله على اي وصف
قول ممنوع لا غير العدل لا يلزم ان يدخل تحت قوله على اي وصف كان
بما بينه نفسه ولو سلم فلم يقل المصنف لا يقبل قول غير الثقة لا يرى الى قوله
كذا اذا كان غير ثقة وقوله لان عدالة المجزئة المعاملة غير لازمة لكن يرد
على المصنف اذا كان قبول جزمه متوقفا على حصول كراهية على ما رجحنا
ان خبرنا سبق انما يقبل في الديات ما كثر الراي اذا حصل بعد التخرى

ما نحن فيه بحث لا شرط التخرى فتأمل **قول** احب ان معنى قوله ثقة آه **قول**
ونه بحث **قال المصنف** وان كان الذي اتاه بها عبدا آه **قول** قوله عبدا خبرا
واتاه بها صله للذي والمها في آه مفعول وهو الشخص الذي قدم على الشر
من لعبد الذي اتاه باجارية او من اجارية التي اتى باجارية والمها في بها
باب العقدة **مسائل متفرقة قال المصنف** ولان الكافر لا يخلو عن جنابة **القول**
هذا لا يخفى المسجد الحرام **قال المصنف** والاية محمولة على المحصور استيلاء
قول اي على منعه ان يدخلوا مستولين وعلى اهل الاسلام سلعين وايضا
التي تكوني لا تكلفني **قال المصنف** لانه ان قام بها فالسير حرام بالنقض وهو اتم
لكل قارئ وان لم يقاير فهو عبث وهو **قول** وكذلك لم يغز لو قال يا قاهر
لان ابا يوسف قال في رواية لا بأس للعب لستخرج كذا في الحظا السرى
في باب لستخرج وفي صحة التعليل كلام لا يخفى **قال المصنف** ولا يجوز للفقهاء ان يؤا
قول ذكر المصنف في كتابه للقيط ان سنن الرواية سبى لاصح وقال اكل الدين
سابق قوله واجارة الصغار طائفة منهم من حمله على الروايتين ومنهم من
غير لفظ الكتاب الى لفظ الاظار كما تروى منهم من وفق بينهما فحل حوازا جارية
على اذ احققت الضرورة بدليل وقوة في النوع الذي منه تعدد الضرورة
وعدم حوازا على ما اذا لم يكن فيه ضرورة انتهى وقال العلامة الكاكي وهو
المراد بقوله واجارة الصغار تسليم للصناعة حتى يكون من جنس لا بد للصغار
منه انتهى وقد تراءى يجوز في كتابه للقيط **قول** فالاول على رواية القدوري
كما تراءى **قول** في كتابه للقيط **قول** احتراز عما لو اراد به التمس فان لا باح **قول**
سبق من المصنف في فصل الوطى والنظر والمس ان يجوز احققة للبرال العا
على ما روى عن ابي يوسف انه لانه امانة المرض فانه يدل على ان المختار ملك
ويجوز ان يقال المراد اداة مجردة التمسين لما قصه للتدوى وفيما سبق
ليس كذلك **كتاب** **احياء الموات**
قال المصنف الموات ما لا تنفع به من الاراضي **قول** يعرف بالاعم لصدة وعلى
ماله مالك معروف لكن لا تنفع به لاحد الامور المذكورة وكل من يقول هذا

تفسير معنى اللغوي **قال المص** ومعنى العادى ما قدم خرابه **قول** لان يكون منيا
الى عاد وبنسب كل اثر قد يم اليهم لتقدمهم قال صلى الله عليه وسلم عادى الى
الله ورسوله ثم هو بعد منى لكم رواه سعيد بن منصور وابو عبيد كذا في شرح
الحاكم وفي كلامه تناقض ظاهر والظاهر ان مراده من قوله لان ان يكون
منسوباً الى عاد وانتساب للكثرة **قوله** فذا را حكم عليه اي على القرب **قول** الى امر
مرج لضمير عليه حكمي اي مدكوك حكماً لا نقلاً من قوله ويا كقولك تعا اعدوا
موا قرب للفقوي **قوله** واما على مذهب بني حنيفة ففقه نظر لانه حمله على كونه اذنا
قول لم يحل عليه بل قال يحتمل ان يكون اذا لم يكن الاحتمال كاف في ايراد
قوله لكنه اذا اذن له الامام كان شرعاً لا يري ان من قال له الامام من قبل
قتلاً فله سلبه ملك سلب من قتله **قول** فيه بحث فبينما فرق لوجود دلالة
الملك في لفظ الامام هنا بخلاف الاذن في الاحياء فانه لا يلزم ان يكون
بلغض التملك **قوله** واجواب عن استدلالهم ان ذلك مفهوم وهو ليس
كحجة **قول** وانت خير بان المص استدلى على الترك ثلث سنين بهذا الظن
وجوابه ان ثبوت الحق ليس باحد بث بل بالاجماع **قوله** اشارة الى ما ذكر في
كتاب الطهارة **قول** في باب الماء الذي يجوز به الوضوء وفيه رد على علماء
الحاكمي حيث قال في شرح قوله وقد بينا اي الوجه في ان الحكمية تعبر عن
جانب ولكن لم يذكر بيان الذراع انتهى فتأمل **قال المص** والفاة له حرم
ما يصلح **قول** وفي غاية البيان تفصيل حسن في هذا المقام فراجع **قال المص**
لان الانتفاع بالماء في النهر ممكن بدون احريم **قول** الا انه ملحقة بعض النهر
في نقل الطين والمشي في وسطه **قوله** يشير الى ان اختلافه **قول** لا يخفى
ما في الاشارة من التحقار ولكن نقول المراد بالاستواء هو الاستواء
صورة بان لا يرتفع احريم من الارض لا الاستواء في الارضية **قوله** هو الموعود
بقوله على ما يذكره **قول** فنه بحث بل الموعود قوله وله انه اشبه بالارض **قال**
المص وثمرة الاختلاف **قول** فنه بحث اذ لا يظهر كون ما ذكره ثمرة لما فيه
بل لا بعد ان يدعى العكس **فصل في كراهية الانهار** **قال المص** فلا يلزم

انتفاع غيره **قول** المص انتفاع غيره لان الانتفاع في معنى النفع غير مسموع **فصل**
في دعوى الشرب **قال المص** لانه قد ملك يدون الارض اشارة **قول** قد ملك
بالاشارة الى ملكك بالبيع كالتقاضي **قال المص** واذا كان نهر رجل اه **قول**
اي ما ذكر المحل واريد الحال **قال المص** لانه مستعمل باجره اياه **قول** الضمير
في قوله له عاد الى النهر مراداً بالمعنى الحقيقي على طريقة الاستدلال
يكون مثل انتفاع من له قطعة اه **قول** اي لا يكون انتفاعه مثل انتفاع من
اه **قال المص** وكذا اذا كانت القسمة بالكموي **قول** بكم الكاف قال الرعي
اي ليس له توسيع فم النهر لانه محتبس للماء في ذلك الموضع فندخل في كونه
اكثر مما كان يدخل قبله انتهى وقال لا اكل وغيره معناه ليس له ان يوح
الكوة لكن لا يخفى ان ما ذكره الرعي اوجه واولى **قال المص** حتى لا يضمن اذا
سقى من شرب غيره **قول** ذكر المص في باب البيع الفاسد من موع هذا الكتاب
ان الشرب يجوز بيعه مفرداً في رواية وهو اختار مشايخ بلخ لانه خط من الماء
ولهذا يضمن بالائلاف وله حظ من الثمن على ما ذكر في كتاب الشرب انتهى
قل قوله حتى لا يضمن واستقى من شرب غيره تناقض قوله ولهذا يضمن بالائلاف
مناقضة ظاهرة انتهى لا يقال المراد بالائلاف الشرب تلاف بالكلية وسقى
الارض من شرب غيره لا يستلزم لانهم حرموا تجلده فليخرج شرح الكره هناك
وفي الكفاية على رواية الاصل واخيراً في الاسلام انه يضمن انتهى كلام
صاحب الكفاية ثم اقول فعلى هذا لا مانع في اصل الاشارة الكلامين
على الروايتين فان دفع اعتراض صاحب ليقول **قوله** لو انفقوا على جواربع
بكم يشري هذا الشرب **قول** فلعلمهم جوزوا في صوت موت صاحبه مديوناً
استحساناً على خلاف القياس **قال المص** **الاشربة**
قوله ذكر الاشربة بعد الشرب لانها شعبة عرق واحد لفظاً ومعنى **قول** العرق
اللفظي طاهر وهو الشرب مصدر شرب والفرق المعنوي لعلة الارض فان
كلما يخرج منه اما بالواسطة او بدونه **قوله** ومن حجة بيان جرمها
اذ لا شبهة في جنس حريم ما ريل العقل الى قوله فان قيل ما باله حل للماء

مع احتاجهم الى ذلك **قول** الضمير في حرمتها راجع الى الاشربة وضمير بالي
ما في قوله ما رزيل واشتار بقوله لك الى العقل والمعنى ما بال الشئ الذي
يزيل العقل حل للامم السالفة مع احتياج الامم السالفة الى العقل **قوله** في
قبل ملاحمة ابتدء **قول** يعني ملاحمة لنا ابتداء **قوله** اجب لان
بالحجة لم يكن اذ ذاك **قول** الشهادة وان تأخرت وجودا لكنها عامة
لا قول من الامة واخرها **قال المص** سمي بها وهي جميع شراب لما فيه من بيا
حكمها **قول** اي بيان حكم انواعها ولعل ذلك تمهيدا لغير لغوها كذا
بصفة الجمع يعني فاعنون بها لان فيه بيان احكام احكام انواعها كما
البيوع او لاضافة الكتاب الى الاعيان والفقعة بحث عن احوال المكلفين
فوجه حينئذ ان الحكم وهو الحركة هنا وصف لاعيان لا لافعال فلذلك
بالاعيان ويعلم منه حال الافعال والتفضل في كتب اصول خصوصاً في
في اويل القسم الثاني **قال المص** وهو الذي من ماء العنب **قول** ذكر الضمير
الى الخمر باعتبار الخمر او لان الخمر قد يذكر صريحاً في الفا موسى **قال المص**
ولان حرمة الخمر قطعية وهي في غير طينة **قول** هذا العقل سني ان يكون
لا في حنفه ولا فعهدها اذا اشتد ولم يقذف بالزبد هو مخرج من طينة
طينة لشدة الاختلاف المورث للشبهة فينبغي تقليدها لعلامة
فلسا **قوله** وادنى درجات الاختلاف اريث الشبهة فيكون الحركة
قول لا يقول انهم يقطعوه غير التي لا يرى لهم لا يفرقون بين
فلا يتوجه عليهم الا لزام وهذا كما لزام فان حرمة قطعة وحرمة بيع الخمر
متفاضلا مثلاً ليست بقطعية **قوله** وما يدل عليها ظني **قول** الو او لالحال
وانما سمي يعني غير التي خمر الخمر اه **قول** فنه بحث فانه حنف لا يرتبط بها
للحجاب عنه لان تقرير كلامهم فيه كلها كانت الخمر مشتقة من الحى مرة فكل
ما يوجد فيه معنى الخمر فهو خمر لكن لمقدم حق والتالي مثله فليست **قال المص**
وانما سمي خمر الخمر اه **قول** ولكن بقول هذا منع لا يفرق **قال المص** فان الخمر
مشتق من الظهور **قول** اي من الخمر الذي بمعنى الظهور ففي كلامه مساجحة

قال المص واخذت الاول طعن فيه يحيى بن معين **قول** مع انه يمكن ان
كجابه عنه بما احب به اخذت الثاني **قال المص** وعندها اذا اشتد
قول يعني مشت الاسم اذا اشتد والمراد اسم الشرعي **قال المص** لان اسم
مشت به **قول** اي بالاشتد ولكن اباحه لا يمنع من المقدمة ان
كان المراد الاسم الشرعي وكيف لا وفيه المصادرة وان كان اللغوي
يمنع الاستلزام اي استلزام ثبوت اللغوي بوث الشرعية **قال المص**
ولا في حنفه ان العلين بداية الشئ وكما له نقذ الزبد اه **قول**
فعلى هذا يكون تعريف الخمر بالتي من ماء العنب ذاصا رسكرا بقرينة
بالاعم عند ابي حنيفة اه او يقال المطلق سفره الى الكامل وكما لا
نقذ الزبد فالمراد بالسكر عنه هو الكامل في الاسكار فيقيم ذلك
من تقرير دليله **قال المص** والثالث ان عنها حرام غير معلول بالسكر
وفق ما بين السكر والسكر فلا خلاف هذا القول لما مر من قوله وكذا
المعنى المحرم **قوله** وقد ذكرنا دلالة على ذلك في الاشراق شرح بشارة
الانوار **قول** في شرح حديث ان الله حرم الخمر اه **قال المص** والسابق
لعله اليها **قول** انت الضمير الرابع الى سائر الاكسابه التائت من لفظ
اليه **قال المص** والعقل في الاحكام لا في الاسماء **قول** فان قل الشافعي
ايضا بعيد الحكم كما اعترف به المص لفا فوجه هذا الكلام قلت
انما بعيد الحكم بواسطة تعدية الاسم فليست **قوله** كانت الاشربة الحرة
حنفة **قول** كيف يكون حمنة وكل منهما من اقسام المسعى بالطلا **قوله** لا
اعم من ان يكون منفصلا او غيره **قول** فمن رفع لروم كونهما حمنة **قوله** لا
كان منصوبا لقال ايضا **قول** فنه بحث فان المسعى للبادق غير المسعى
بالصنف فكيف يكون لمقام مقام قوله ايضا **قوله** انما فسر التبرار
اه **قول** رد على الالفاني وفيه نظر **قوله** لا السكر وهو طلال اه **قول** في
المغرب السكر بفتح عين صغير لربطه اذا اشتد وفي الطلبة السكر بفتح
والكاف هو الذي من ماء التمر ويقول في ديوان الادب هو غير السكر

انتفى فالتزم معنى الرطب فيه ايضا **قال المص** ويجوز بيعها ولصنعتها اه **اول**
 المراد بالجويز ما ترتب عليه الثمرات المطلوبة لا ما يقابل الحركة **قال المص**
 شهدت له دلالة قطعية **قول** فنه كتح فان الحركة مثبت بالشبهة **قال المص**
 غير ان عنده تحب قمتها لا مثبها **قول** لا يقال منفي ان يجب المثل بدل جواز
 البيع لاننا نقول البيع يجوز مع الكراهة فلو وجب المثل لكان مأمورا
 باتيان فعل مكره وهو تسليم احرام وهذا لا يجوز ومع ذلك لو اتى
 المثل خرج عن العمق ايضا **قال العلامة** الكاكي ان المسلم ممنوع عن
 في احرام فلا يكون مأمورا باعطاء المثل حتى لو اعطى خرج عن العمق لا
 مكره انتفى فيه بحث **قال** ان ما يؤول بحسب معنى ينبغي **قول** ان المسلم ممنوع عن
 السرقة في احرام **قول** فنحن ان لا يجوز بيعها لكن المراد بالجواز في قوله
 ويجوز بيعها ليس ما يقابل الحركة بل ترتب لثمرات المطلوبة كما في البيع
قوله لبيان ان العموم المذكور اه **قول** تغسل لقوله واورده رواية
 الصغير **قوله** وقيل اشارة الى قوله بنزله النائم ومن ذهب عقله بالبيع
 وابن الزماك **قول** وعندى لثالث اقرب والاول ابعد اما لفظا فلكان
 قوله من قبل واما معنى فان علة وجوبها تحذف على السكران ليس دعا القليل
 الكثرة **قوله** والاولى ان يقال احرام هو المسكر واطلاقه على تقدم مجاز
قول اطلاقه على ما تقدم على القدر الاخير مجاز بلا شبهة واما اطلاقه
 على المجموع من القدر الاخير وما تقدم فليس مجاز والكلام فيه **قوله** وعلى
 القدر الاخير حصته وهو مراد فلا يكون المجاز مرادا **قول** ويرتفع
 الشارح ما قاله الامام الترمذ في شرحه اجماع الصغير لا يقال القدر الا
 مسكر بل تقدم لان المسكر ما يتصل به السكر وهو المتخمر من الطعام فان المحرم
 هو المتخمر انتهى **قال** التفتازاني في السلوح ذهب المحققون الى ان اجر الاول
 يصير نكلا لعدم في حق ثبوت الحكم ويصير الحكم مصفا الى اجر الاخير كما ان
 الاخير في افعال السفينة والقدر الاخير في السكر انتهى **قال المص** والحد
 الاول غرثا ثبت على ما بيناه **قول** وكان على المص ان تعرض للحد ثانيا لا غير

ولم يفعل كانه اكفى بمعارضة ما رواه لها **قوله** فلا يكون الذاهب ثانيا
 اي على القطع والثبت **قول** فنه كتح لان الحركة مثبت بالشبهة **قال المص**
 ولو طبخ الغنم كما هو **قول** اي كانا كالدني هو غنم فاجز مخذوف وبتعني
 كون الكاف راس **قال المص** فصار كما بعد العصير **قول** اي صار حكم العصير
 طبخ الغنم حكم العصير بعد العصير قبل طبخ الغنم والادج ان يقال فصار طبخ
 قبل العصير كما يطبخ بعن في انه لا يكمل ما لم يذهب مثله **قال المص** لان الترادف
 يكفي فيه ما دني طبخه اه **قول** هذا العقل لا يفي تمام ما ادعاه لظهوره
 لا يدل على المدعى الثاني ولعل الصحيح اذ من الغنم والزبيب مكان من التمر
 والزبيب فسهي **قول** لنا سمين وتبع الاخر للما تين **فصل في**
طبخ العصير **قوله** وما ذهاب جعل كان لم يكن لانه ما بقي العصير لا غير **قوله** قوله
 لانه اي لان الشان ولقطة ما في قوله ما بقي موصول والله اعلم
كتاب الصيد
 مرفى فضل جنة الصيد من كتاب الحج تعريفان للصيد **قوله** من حيث ان كل واحد
 من الاشارة **قول** ومن حيث ان الصيد من الاطعمة وما سبقتها للاشارة
 غير خفية ثم كما ان منها حلال وحرام كذلك من الصيد ما هو حلال وحرام
قوله الا انه قدم للاشارة **قول** لا يقال كونهما مع الشرب سبعا عوق واحد
 يكفي في وجه تقديمهما على الصيد لانه لم يذبح عدم الكفاية ولا المقصود
 اذ اوجه اخره لا مشبهة فيه **قوله** وان يموت بهذا **قول** قوله وان يموت
 بهذا مستدرك بعد قوله وان لم يذبح جرحا **قوله** قبل ان يصل الى ذبحه **قول**
 والا لا يكون صيدا المحض والكلام في حله **قوله** وفيه تسامح لان هذا
 الاصطلاح لا كل بالكل **قول** فيه تسامح بل شرط حل المصيد **قوله** لا غير **قول**
 يعني لا غير من سباع الطيور **قوله** على انه لو انتفى بعضه لم يحرم اه **قول** مراد
 صاحب مجلسه بيان شرط حل صيده قتله الكلب ولم يكن له غزاة فلما
قوله وكذا اذا لم يميت بهذا **قول** ما ظر الى قوله وان يموت بهذا قبل ان
 يصل الى ذبحه **قال المص** ولقوله غزاة وجل وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراما

اقول ما دام لم يوقت فعل بمدة ثبوت مصدر جزمها لفاعل المصدر فانت
 في قولك اجلس ما دام زيدا قائما ابوه موقت جلوسا لم يثبت مدة
 ثبوت قيام ابى زيد وما التى في اقول ما دام مصدرا تية والمضارع قد
 هو الزمان محذوف اي مدة دوام زيد كذا في شرح الرضوي **قوله** وفيه
 لانه استدلال بمفهوم الغاية وهو ليس بحجة **اقول** في التلويح بمفهوم
 الغاية حجة بالاتفاق مع انه يجوز ان يكون المقصود بيان حجية
 المحرم المعلوم من قوله لغرم المحرم وثبت حوازه لغرم المحرم بالاباحة
 الاصلية وبقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا انتهى وفيه بحث في
 الكلام في حل الفعل ثم لو ثبت بجواز بالاباحة الاصلية لم يحجج الى
 الدليل وذلك لان الاصل في احل بالدرج هو الدخ لا الاختيار والاصل
 خلاف الاصل **فصل في الجوارح** **قوله** فان رواية القدر ورواية
 اه **اقول** تعليل لقوله وانما اورد رواية الجوارح الصغيرة **قوله** لا يعطون
 على قوله احل لكم الطيبات **اقول** فيه تنجح لانه معطوف على الطيبات
 وصيد ما علمتم **قوله** والقرنة على تقدير قوله تعالى فكلوا مما اسكن فيهم
اقول وفيه نظر لان القرآن في النظم لا يوجب لقوان في الحكم **قوله**
 ذلك من القرآن في النظم لان قوله تعالى وما علمتم من الجوارح مفر
 معطوف على الطيبات تقدر المضافة فشر كان في حكم الاحلال ضرورة
قوله ولكن لما كان التاديب لبا في الكلام شق من لفظه **اقول** فان
 ما الحاجة الى هذا العذر بعد ما ذكره المص من ان اسم الكلب في اللغة
 يقع على كل سبع حتى لا سد قلنا لتين اول جوارح الطيور فالمراد بالكلب
 في قوله في الكلام بايعم كل سبع صفور ذي ناب فلتأمل **قال المص** دل
 عليه ما روينا من حديث عدى **اقول** لكن دلالة فيه على عموم جوارح
 الطيور بخلاف الآية **قوله** قتل فيه نظر **اقول** القائل صاحب الزمان
 صاحب الكفاية وصاحب معراج الدراية **قوله** وليس بوار دلالة انما
 ذكره فارق بين الكلب والكل **اقول** لا يخفى عليك في ما ذكره من البعد

والركاكة فان كلا الدليلين لاثبات الفرق بين الكلب والبازي واداء
 عثم الكلب في الاول لسائر ذوات الناب ففي الثاني يكون كذلك لعل
 الاولي ان يحاب ما له لما كانت ذوات كلها جنة واحدا وكان اكثرها
 منها في الصيد الوفاق ان في طبع غيره الالف ايضا على تراه في الذنب
 الاسد وغيرهما اذ ان في من صغره في البيت بخلاف جوارح الطير جعل الكل
 في حكم واحد في التعليم يعني ادير حكم التعليم على حسن الكلب بتسرا كما في نظا
 فلتأمل **قال المص** ولان بدن البازي لا يحتمل الضرب **قوله** يعني لا يمكن تعليمه
 بترك الاكل الا بالضرب حاله الاكل وجنته الضرب فاما جنة الكلب فحتمه
 اه **قال المص** فيضرب لتركه **اقول** فان قيل وجوب ترك الاكل لصيرورة الكلب
 معلى انما هو لان اية التعليم ترك ما هو ما لونه عادة فلا بد من ملاحظة
 الثاني في تمام الا قول فيفوت استعلا له قلنا بل ثبت ذلك بقوله
 فكلوا مما اسكن ان لم يمكن اذ يعلم منه ان ترك الاكل شرط في حل الاكل
 فلا تخفى حجة الى تلك الملاحظة وفيه بحث اذ لا دلالة فيه على كون الامساك
 شرطا للتعليم كما لا يخفى على المتأمل والايتم في الطير **قال المص** كما في مدة انجاء
اقول لا يستحسن هذا على مذهبهما **قوله** وفيه نظرا **اقول** سبق الى هذا القول
 الاتفاق **قوله** واجحج التي **اقول** الظاهر ان يقال واجحج الذي **قوله** واجحج
 احققه والجارح عندنا لا يجوز اه **قوله** ويمكن ان يحاب عن هذا النظر بكل
 قوله يحل على الجارح الكاسب على الجارح اما على طريقة ذكر السبب او السبب
 فيكون المراد شرط الجرح والكسب على طريقة الاستعارة التسمية
 بان يسببه يحل على الجرح المستلزم للكسب يحل على كلا المعنيين فيستعار
 الثاني للاول ثم لستق منه الفعل ولا يخفى عليك اولوية احل على الجرح
 من احل على الكسب لانظر الاول على الثاني بدون العكس ويحتمل ان
 يجوز المص الجمع من معنى المشترك في مثل هذه الصورة كما يجوز في النفي على
 ما سجي في الوصايا وعلى هناك بعدم المناقاة ايضا **قال المص** وهو مويد
 ما روينا **اقول** جعله مؤثرا لاجته اخواني لعدم وفاته تمام المدعى **قوله**

احببته خبر واحد لا يعارض قوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم فان الامساك
اقول فيه بحث فانه لا دلالة في الآية على النهي عن الاكل على تقدير انتفاعه
 الامساك ومفهوم المخالفة غير مقبر فان المعارضة والمنطوق اقوى عند
 المعترض للمفهوم فلما تحقق المعارضة ايضا **قوله** اراد ما ذكره انه كل عند
 ما اصطاده ثلثا اه **اقول** فيه بحث بل الظاهر ان المراد بثبوت التعليم
 عند غلته ظن الصايدانه معلوم وفي رواية اخرى موافقا لمذهبهما ترك
 الاكل ثلث مرات **قال المص** لان الحرقة تنسئ **اقول** فيه بحث **قوله** او خفية **اقول**
 المراد بالحوة الخفية هنا ما هو فوق حوة المذبوح لا ما هو مشكيا او دونها
 ولا لا يجب لزكوة كحاجي **قال المص** ووجه ان الفعل يرفع ما فوقه او مثليه
اقول لكن نقول لا تمس الحاجة الى الرفع بل كفي المشاركة في اثبات الحر
 او شبهها **قوله** ونوقض بالحرمان اذا ذكر كلب حلال فانه يجب عليه الجواز **اقول**
 ولو لم يعتبر الزجر لم يجب الجواز **فصل في الرمي** **قال المص** لان الارسال
 ليس للاباحة **اقول** الا ظهران يقال لان الرمي لان الفصل فضله **قوله** وابي
 الموتى اي المشدود بمنزلة اي بمنزلة الادمي **اقول** ولعل الاولى منزلة الكا
قوله نظر الى فعله توجه الى المسموع حسنه وهو ليس بصيد **اقول** فكان طنه
 هنا ايضا مخالفا لحقيقة فعله فلا يعتبر الظن فلا يكون فعله صيدا **قوله**
 كما لو فرح انسانا فلم يزل صاحب فراشه حتى مات بمجمل قاتلا **اقول**
 لم يظهر فيما ذكره للموت سبب غير غير صحيح بخلاف المسئلة المذكورة **قوله**
 وهو كما يدل على حرمة ذلك اه **اقول** في دلالة على التحريم كلام قوله على
 ذلك اي حرمة ما فيه جراحته اخرى **قال المص** لان الموتوم كما لمحقق لما روي
اقول فلا يكون هذا دليلا **قال المص** والذي روياه حجة على ما لك **قوله**
 في قوله ان ما توارى عنه اذا لم تثبت يحل فاذا بات لسله لا يحل **اقول** جعل
 قاضي خان في فتاواه من شرط حل الصيد ان لا توارى عن بصره فقال
 لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقوله
 عابس رضى الله عنه كل ما اصيبت ودع ما كبت والاصحاء ما رايته ولا

ما توارى عنك وهذا نص على الصيد يحرم بالتواري وان لم يعقد عن طلبه
 واليه اشار صاحب الهداية ايضا بقوله والذي روياه حجة على ما لك
 في قوله ان ما توارى عنه اذا لم تثبت لسله يحل فاذا بات لسله لا يحل وهذا استرالى
 اذا توارى عنه لا يحل عنده وان لم يعقد عن طلبه فيكون ما قلنا لقوله في اول
 المسئلة اذا وقع الصيد بالسهم فتاحل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى صاب
 سبيها اكل وان فقد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل فبني الامر على الطلب وعدم
 لا على التواري وعدم وهذا اكثر كتب فقهاء اصحابنا ولو حمل ما ذكره على ما
 فقد عن طلبه كان مستقيما ولم يتناقض ولكنه خلاف الظاهر كذا في شرح الركن
 واما بعض عبارة قاضي خان والسابع ان لا يتوارى عن بصره او لا يعقد
 عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجع لانه اذا غاب عن بصره
 اه انتهى ونحن نقول ليس فيه جعل عدم التواري شرطا بخصوصه كما نرى
 وما يدل عليه تعليقه الذي ذكره من كونه شرطا بخصوصه فانه سهل او
 اذا غاب عن بصره وهو قاعد عن طلبه بقرنة وضع المسئلة واما اول المسئلة
 ففقه ضرورية فليتأمل وراجع النهاية فانه ذكر حديث ابن عباس رضي
قوله ووجه كون ما رويناه حجة عليه انه كره اكل الصيدا اه **اقول** فيه بحث
قوله فقوله صلى الله عليه وسلم لعل هو ام الارض قلته حجة له على ما تراه **اقول**
 فيه بحث لانه حجة عليه حيث احل وان راي فيه اشرع فان احتمال قتل
 الحوام مع انه لا جراحة فيه اذا كان محرما فقيها اذا وجدت الجراحة او
 ان يكون محرما والظاهر ان يقول كراهية لصيد من حال بينه وبين صيد
 ظنه الليل حجة له **قال المص** لقوله عليه السلام ما انزل الله من وافر الا واد
 فكل شرط الانهارة اه **اقول** قال لا تقاني وهذا ضعيف عندي لانه لا شرط
 الانهارة شرط فري الا وادج ايضا وفي زكوة الاضطرار كما لم يشترط في
 الا وادج فكذا لا يشترط الانهارة انتهى وفيه بحث اذ لا ملازمة بينهما وعدم
 اشتراط الاول في زكوة الاضطرار بدليل ولا دليل في الثاني **قوله** ويؤمر
 سلمنا اه **اقول** هذا التسليم لا يلزم ان يكون مسبوقا بالنعى لانه لا

له **قول** فان اصابه فاما ان يتجنه قبل اصابته الثاني او لا **قول** يعني اذ
 رماه **قال المصنف** اما اذا كان الاول كالحال لا يسلم منه الصيد بان لا
 فيه من الحيوة لا بقدر ما بقي في المذبوح **قول** الا ظهران يقول فان لم يبق
 منه من الحيوة لا بقدر ما بقي في المذبوح كحال وان بقي فيه اكثر مما بقي في
 اه فان ما ذكره بقوله بان لا يبقى اه تفصيل قوله اما اذا كان الاول
 كالحال لا يسلم منه الصيد كما لا يخفى **قول** اعتبار الحاله الرمي **قول** اعتبار حاله
 الرمي هنا ليس لانه لو اعتبر حاله الاتصال لم يحل فانه في تلك الحاله ايضا
 سباح بل يكون المنطور عند المنة ذلك لدليل ساقته اليه كما ذكره **قول**
 يعتبر حاله الاتصال **قول** يعني الاتصال بالحمل **قول** والحمل صيد **قول** الواو
قول وللك حاله الاتصال **قول** عطف على قوله للحمل في قوله ونحن نعبر للحمل **قول**
 وسهم الاول اخرج **قول** الواو حاله **قول** وان لم يتجنه **قول** معطوف على
 قوله فالتجنه اي ضعفه **قول** فحكم ما لو رماه معا هو لهما وحل اكلهما
 لا بد منها من تفصيل فان ذكره اذا اصاب لهما معا واما اذا اصاب الثاني
 بعد اصابته الاول فاما ان يتجنه الاول او لم يتجنه اه **قال المصنف** وان علم
 الموت حصل من اجر احدين ولا يدري **قول** من يهيم ان من المسلمين
 فرقا اعني من ما اذا حصل القتل بالثاني واحده وبها وليس كذلك بل لا
 بينهما لانه في الموضعين يضمن لثاني قيمته غير ناقصة جازية الاول لانه
 من في المسئلة الاولى جمع الحاصل وفي الثانية من طريق الضمان نقل ذلك
 قاضي حان اي عدم الفرق بين مسلمين الى احرار ما ذكره الامام من البيان
 واجبه **قال المصنف** قال قائلهم **مت** صيد الملوك راتب وعقاب فاذا
 فصيد لا يبال **قول** البيت لغبرة وهو جاني ودم كذا يكون الثعلب
 وما هو شرمها وفي تحريم اكل الثعلب خلاف من علماء المسلمين فقد ذهب
 وغيره الى القول بحله وان كان اسد لانه بصيد لا يبال فان قتل لا يبال
 لا يسمى صيدا الا بقرته فهو مجاز وذلك منزلة تسمة الشجاع اسدا
 فلا يصح الاستدلال به على ان الصيد لا يختص بما كوال اللحم واسد

كتاب الرهن **قال المصنف**
 وفي الشرع جعل الشيء مجبوسا بحيث يمكن استيفاءه من الرهن كالدون
قول هذا يعرف الرهن التام واللائم ولا ففي الغنم والرهن لا يلزم
 بل ذلك بالقبض والكاف في قوله كالدون متهم ان كان الرهن بالثمن
 المضمونة بنفسها رهن بالدين والافلا اتمام وسيجي التفصيل في الوقت
 الآتي **قول** لانه عقد والعقد عقد بالاجاب والقبول **قول** منقوض بعقد الرهن
 الا ان يخفى العقد في الصغرى بما سوى البرع وسيجي حقيقته من ثلث رح
قال المصنف لانه عقد برع فيتم بالبرع كالمبنة **قول** في اول كتاب لجهة انما يقع
 بالاجاب والقبول وعلله المصنف بانه عقد والعقد عقد بالاجاب والقبول
 فليتأمل **قول** ما ثبت للرهن من المدة شيئا عليه **قول** صغير عليه راجع الى الرهن
قول وفيه نظر لانه استوجب عليه ضرورة **قول** ضمرا لانه راجع الى الرهن
 وضمرا عليه وضرورة راجحان الى الرهن **قول** وهو مخالف لرواية عامة
 قال محمد لاجوز الرهن الا مقبوضا **قول** سبق في كتاب لجهة ان رسول
 صلى الله عليه وسلم قال لاجوز لجهة الا مقبوضه والقبض ليس بشرط
 اجواز في المنة فليكن هنا كذلك فليتأمل **قول** كما في قوله تعالى من كان يكم
 مريضا او على سفر فعق من ايام **قول** فان التقدير فصوص عرق **قول** لا
 ما قيل **القول** هو الاتقاني والكاكي **قول** ولا حاجة الى الدليل **قول** كيف
 لا يحتاج الى الدليل وهي سلة فرعية لا يسلم الا عن دليلها من الكتاب
 والسنة او الاجماع او القياس **قول** واجاب عن الاول انه مما يقضى منه
 العجب لانه جمع رهن والرهن مصدر فجمعه كذلك اه **قول** فنه بحث فان
 الذي جمع على رهن هو الرهن بمعنى الرهن ويدل عليه توصيفه بمقبوضه
 ومجازي الاستعمال ايضا ولعل الاولى ان يقال التقدير رهن ورهن
 كما في قوله تعالى فعق من ايام اه وذلك مراد المصنف لا يؤيد ما ذكرناه فاما
 القاضي في تفسيره رهن ورهن كلاهما جمع رهن بمعنى رهن انبي وماف
 الامام عمر النسفي في تفسيره رهن ورهن وهو العين المقبوضه بالدين

وما قاله الشيخ برهان الدين النسفي في تفسيره ثم الرهن مصدر والمصدر
قد جعل اسما ويرى قولنا عمل الفعل فاذا قال رهن عند زيد رهن لم يكن
انضابا به اسما المصدر بل اسما المفعول به كما يقال رهن زيدا ثوبا ولا
جعل اسما جمع كما جمع الاسماء من ورهان انتهى وهكذا في التفسير الكبير
المص لانه قض حكم عقد مشروع فاشبه بقض المبيع **قول** منقوض بصورة
الصرف فانه لا بد منها من القبض بالبراجم ولا يكتفي بالتخلية مع جريان الدين
الا ان ثبت رواية كفاية التخلية فيه وكونه حتى رالمص **قول** لانه لم يكن
على الراهن قبل العقد **قول** الاول ان يقال قبل القبض **قول** وما ثبت الا
ثبت به الادنى **قول** لم لا يجوز ان يحتاج الادنى لضعفه الى يقوته ولو
قول فلا يكتفي بدين **قول** فبحسب **قول** يجوز احتراز عن رهن التمر على رهن
النخل ورواها وقوله مفرقا احتراز عن عكسه وقوله متميزا عن الشيوع في
اه **قول** قال صدر الشريعة في شرحه للوقاية فقبض يجوز اى مقسوما غير
شائع مفرقا اى غير مشغول حتى الراهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون
النخل والشجرة بدون التمر ودار فيها متاع الراهن بدون المتاع غير
اى كان متصلا حتى الراهن خلقه كالشر على الشجر يجب ان يميز ويفصل عنه
فالمفرغ يعلق بالحل فوجب فرائغه عما حل فيه وهو ليس بمرهون سواء كان
اتصاله به خلقه او مجاورة والمميز يعلق بالحاصل بالحل فوجب انفصاله عن
حل غير مرهون اذا كان اتصاله به خلقه حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا
كرهن المتاع الذي في بيت الراهن انتهى فاقبل التعاير بين التفسيرين **قال**
وقوله عليه السلام ذاعى الرهن فهو بافيه **قول** اما المقابلة والمعاوضة
قول بل كان الدوام مثبتا بثبات ما يوجب **قول** لا يخفى ان الرهن يدوم
بداوة الراهن واذا فك ريد الدوام ومعنى لا فك كالبقاء ووجه
الرهنية والاحتباس فلا مثبت دلالة لفظ الرهن واباؤه عما ذكره من
الدايم من البيت فلتأمل **قول** لان قيمة الرهن قد تكون اه **قول** ليس
محل كونه لتفصل والاطهر ان يقول يكون اكثر من الدين في الاكثر الا ان

يجل على التحقيق يجعل لنا در معد وما في الحكم **قول** لانه منقوض هذا لا
اى الذى بانحس بالرد على الراهن **قول** قوله بالرد متعلق بقوله منقوض
فان الهلاك لم يتعين لتقرر الاستيفاء **قول** الهالك فيما نحن فيه
ما استوفى منه وفي التوزيع ليس ذلك فكيف يتوزع ولكن تقول يا
جوابه ايضا فلتأمل **قول** واستيفاء الدين لا يكون الا من حبه **قول**
واستيفاء عين الدين **قول** لما تقدم في الهبة **قول** وفي اواخر الصلح
قول وان كان الثاني فهو ممنوع **قول** فبحسب فان الكفاية بالاول صحيحة
دون الرهن فتوجه السؤال الا ان يحفل لكفاية المقض عليها ايضا بما
سبب جوه **قول** ووقع في بعض نسخ القدرى بقل من قوته ومن الدين
وليس بصحيح لان معنى المعروف واحد منها ومعنى المسكنة ثالث **قول** او
يكون من حبيذ تفصيلية لوجوب استعمال الا فعل باجدا لاشياء الثلاثة
ويكون في المعروف للبيان لعدم جواز الجمع بين من وعرف المعروف
كتب النحو وفيه اذ قد كلف من من اللفظ وهما ايضا كذلك القوة
على كلف سثرة المذهب **قول** يعنى ان الراد انما يكون من الجانبين
قول فرجع كل منها على صاحبه بالفضل عندك **قول** او لعدم انعكاسهما عنه
قول معطوف على قوله لانا لو لم نجعل الزيادة **قال** **المص** فصار كان الراهن
رهنه وهو دين **قول** فبحسب فان المعنى علمه وهو رهن لدين عرج
فكف متا حكم في الفرع قيا عليه قائل **قال** **المص** لاستيفاء الدين
قول يعنى المنجم للما يلزم الكسار **قول** وقوله وهذا بخلاف ما اذا قلنا
الى قوله وكذا اه **قول** ولعل الا ان يجعل اشارة الى مع العدل ولكن
الرهن بامر الراهن قال العلامة الحاكي اشارة الى قوله كلف الاستيفاء
نعم قد حل خلاف مسئلة القفل حيث لا كلف لمرتين باحضار الراهن عنده
كل نعم نوذيه انتهى هكذا رأيت في شرح الحاكي وفيه بحث طاهر حيث لا
المشروع **قول** احاب بقوله وصارت فتمت بفعله حتى تنقل اليها الرهنية **قول**
لا يقال الاصل ان يقال حتى يجعل رهنها كانه فانه لم يكن رهنه الثمن في

المسقة بطريق الاستقلال كما حققه لان بين الثمن والقيمة فرقاً ولا يرد من
عدم الاستقلال في الاول عدم الاستقلال في الثاني **قوله** وجعل الثمن رهناً
اقول الظاهر ان يقال وجعل **قوله** وفي النهاية جعل قوله وهذا بخلاف ما
الى قوله تكلف الاستيفاء بنحو الى قوله وهو كما ترى مقتضى **قوله** لا يكلف
المرتين بالاحصاء في مسئلة القفل للعلم بعدم قدرته له قبل مضي ثلث سنين ولا
يجزى الرهن ايضاً على الايقاع وإنما نحن فيه يكلف المرتين فيجوز الرهن اذا
احضر ولعل مراد الامام السعدي في هذا **قوله** وطول الفرق **اقول** نقص جلي
قوله فانه لا ضمان عليه استحساناً **قوله** في المسئلة في آخر كتاب الرهن **قوله**
واذا ابراه عن الدين سقط الضمان وان كان القبض باقياً **قوله** وكنت
فانه ذكر قبل هذا الكلام انه اذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد الابراء يكون
الابراء لغوا لكون الدين مستوفى مستنداً الى القبض وليس للضمان ان
ذلك لكن التحويل على ما ذكره ههنا ويدل عليه كلام المتصنف في آخر الكتاب **قوله**
وكان الكلام متناقضاً **قوله** ولكن تقول الدين باق بعد القضا لكنه
لا يطالب لعدم القاطن والى ذلك اشار صاحب النهاية وسبجى ما ذكرنا في
آخر كتاب الرهن من الهداية ولهذا لم يعد شهادة من شهد بالقبض
خمساً منها تعالى ما في فصل الاختلاف في الشهادة فراجع **قوله** اجيب ان
بعبارة احتمال احتمال اسحق المودى لوجب بعبارة الضمان **قوله** اعرف
بعد العكاس العلة وذلك هو عرض القابل وجوابه تعميم الدين بحجة ايضاً
كما سبجى في آخر كتاب الرهن من المصنف **قوله** معناه اسفاجوازالا اسفاج بالمر
والاستفاج **قوله** سبق من لشارحين كقوله المتصنف في هذا اللفظ في فصل كرى
الانهار ان قيل انما اكرزوا فيه استعمال لا يقع في معنى النفع لا مطلقاً قلنا
لا مانع من ان يرا منه فيه المعنى الذي اريد منه هنا **قال المصنف** لانه علف الحيوان
اقول اي علف الحيوان من قبل زيدا **قوله** لا يرى انه لو باع جاز **قوله** يعني
لو باع الجميع في غير الرهن جاز البيع قبل اداء العشر **باب يجوز ان يربط**
قوله بما على ان القبض شرط عام للعقد **قوله** يعني ان الحكم يكون الباطل

فيما ذكره بآية على ان القبض فانه اذا كان شرط الجواز لم يقع الحكم **قوله**
لا شرط جوازه **اقول** مخالف قد ثبت بديه **قوله** وتقرير الوجه الاول من كلام
حكم الرهن بثبوت يدا لاستيفاء **قوله** مقتضى ظاهر هذا التقرير بطلان
رهن المشاع فامل فانه يجوز ان يقال لمراد حكم الرهن الصحيح بثبوت يدا
الاستيفاء **قال المصنف** لان الشجرة اسم للثابت **قوله** يعني اسم للثابت الى
للارض اذا المشجرة هي الحياطة **قوله** ان قبضه قبل الوجوب **قوله** وذلك
الوجوب بعد الحكم برد الثمن وفسخ البيع **قوله** وذكر في فائدة ضمان لـ
قوله من لفافة ذكر ما العلامة الكاكي محال على فصول الاستروشنى **قوله**
لان احتمال فاقه البايح البينة على المتاج او التلبيس من جهة المستحق قائم
اما اذا قضى القاضى ثبت العجز والفسخ العقد **قوله** والا قرب احتمال اجازة
المستحق البيع **قوله** وهذا اذا ساوى قيمة ما استقرضه **قوله** فيه بحث فانه
اذا كان المستحق اقل من قيمة المملوك باسمي **قوله** وانما اطلق جرياً على ان
الظاهر الغالب **قوله** ممنوع **قوله** وضمان المقبوض على سوم الشراء ضمان مبتدئ
بحسب العقد **قوله** الا صوب وضمان البيع ضمان مبتدئ كما وقع في غيره من شروط
ثم في قوله بحسب العقد بحث **قوله** عند تعذر الجواب المسمى **قوله** لا اسفاج البيع
وجد القبض بحجة **قوله** حتى لم يبق لرب السلم مطالبة المسلم اليه **قوله** فيه بحث
فانه لم يبق ذلك بالتفاح قل ان يهلك الرهن **قوله** ولا يلزم على المسلم اليه
الطعام **قوله** وقوله على المسلم اليه متعلق بقوله رد الطعام ثم اقول الصواب
ان يقال ولا يلزم على رب السلم رد الطعام اذا الكلام فيه كما لا يخفى **قوله** وقوله
لما يبيد به قوله لان الثمن بدله **قوله** بل يريد به قوله لانه رهن به وان كان
مجبوراً بغيره **قال المصنف** لان الاستيفاء من الارشش ممكن **قوله** تامل في تعميده
ذلك بتقدير المضاف الى من رهن الارشش ولو قال لان استيفاء الارشش
من الرهن آه لكان بعيداً من تكلف **قوله** والثاني المكفول به غير مضمون في
آه **قوله** ولا يبعد ان يدعى انطواء القليل الاول على الثاني فان تعذر الاستيفاء
يجوز ان يكون لعدم مضمونية ما يقابل به الاستيفاء تلوا الوجوب على ما مر

قال المصنف عن أبي يوسف في زفرانه لا يجوز ذلك منها وهو القياس **قول** فينبغي
 ان يكون مزارا واية ظاهرة عن زفر فلان سببه ككلمة عن **قوله** لا دين عليه
 في الموصفين **قول** يعني الاب والوصى **قوله** وان كان الرهن يصير مضمونا
 بالقيمة **قول** بل باقل من الدين والقيمة لا يقال بنى كلامه على العلم الا على
 مساواة الدين لانه ممنوع كما سبق **قوله** وان كان الرهن لنفسه **قول** اي
 لمصلحة نفسه **قوله** حازان ثبت لكل **قول** اذا لم يمنع مانع كما في الجمع بين
 وسارما لا يجوز الجمع بينهما **قوله** دون العكس **قول** كما في الوكيلين والوصي
 لا يجوز التصرف لكل واحد **قال المصنف** لما ان له ولاية الاخذ **قول** لم لا يجوز
 اقرارا بالاستئصال في الحاجة فانه متعديه ولهذا يضمنه **قوله** والدرهم والدينار
قول والمكيل والموزون كذلك وانما يذكرهما اكتفا بذكر الدرهم والدينار
قوله واتي برواية الجامع الصغير لاحتمالها في تفصيل ذكره **قول** لا يحكي ان
 القدر ورثي الصالح الى الفضيل **قال المصنف** وقيل من فرقة ما اذا استوفى
 الزئوف مكان الجارية **قول** فان قلت لا اولوية لكونه من فرع
 دون العكس بل الظاهر ان كليهما فرع اصل واحد قلت بن كيفة
 في الشرح فراجعها **قوله** يعني على ان يكون من مسئلة ساء على تلك المسئلة
قول فنه بحث اذ نهيد من حنيفة امر الباء يعني بيا قول محمد رحمه الله لا يحكي
 اولى السني الا ان يقال المراد كونهما ساء عليها على قول أبي حنيفة واتي بـ
قوله وعندهما **قول** على رواية عيسى بن امان **قوله** لعلمه ان بالملك **قول**
 هذا العلم بعد تقرر المسئلة والكلام فيه **قوله** وفي عبارة تسامح وانحى فكان
 التضمن بالقيمة واجبا او صوابا او صحيحا وما شاكل ذلك **قول** فنه بحث **قوله**
 فانما ان يكون مع ذهاب شيء من الدين او مع كماله **قول** يعني او مع كمال الدين
قوله احتراز عن الربوا **قول** فنه بحث بل التقييد بالتحديد للاندان يانه لا يلزم
 الربوا في خلاف الجنبس وان ضمن بالتحديد فلما مل فان مراده تعييل بقصد صحت
 الجنبس كونه خلاف جنبه فان المرتهن يملك عشرة دراهم بصبان ثمانية ضمن
 فتمت جيب من جنبه **قوله** بخلاف جنبه **قول** لما يلزم الربوا فانه اذا ضمن

جنبه يملك المرتهن عشرة دراهم بمقابلة استي عشر ضمنية **قوله** فبعض قيمة خمسة
 اسداسه من خلاف جنبه **قول** احتراز عن الربوا **قوله** ومن الرهن
 عبيد **قوله** وجه الفضل كون الرهن متعديا **قول** او الراسخ والمرتهن **قوله**
 وهذا لان البيع اه **قول** قوله وهذا اي وجه الفرق بين البيع والرهن
 حيث لا يمكن لمشتري من قرض حقه لثمن ببقية في الاول ويمكن الرهن
 باو حقه احد المرتهين من استرداده لانه لا يلزم بقرن الصفقة قبل التمام
 في الرهن على تقدير الاحتياج بخلاف البيع فلا حاجة الى الاحتياج فيه **قوله** فان
 بالملك ينتهي **قول** اي بالملك في يد المرتهن **قوله** فلو تمكن من استرداده
 اي فلو تمكن الراسخ **قوله** لكون القبض لا يدبته في الرهن واليشوع عبيده
قول وكذلك في الهبة فلم يحصل الجواب على قولهما وكان المراد ذلك **قال المصنف**
 وان ساء لكل واحد منهما في نوبة كالعديل في حق الآخر **قول** هذا اذا كان
 مما لا يخترى فظاهره وان كان مما يخترى وجب ان يحبس كل واحد منهما لنفسه
 فان رفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن لرافع عند اي حنيفة خلافا لهما
 واصل المسئلة لو دية فيما اذا ودع رجل عند رجلين شيئا نقل القسمة قد
 احدهما احدهما كله الا فر قبل الرفع يضمن عنده خلافا لهما كذا في شرح الرعي
 قد نص عليه المصنف في كتابه لو دية حيث قال وكذا الجواب في المرتهين **قال المصنف**
 لانه يؤدي الى اليشوع فتعذر العمل وتعين التها **قول** هذا اذا لم يورخا فان
 ارخا كان صاحب التاريخ الاقدام اولى لانه اثبت في وقت لا يارعه فيه
 وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد اولى لان تمكنه على القسمة
 دليل على سببه كدعوى كحاج امرأة او شرع من واحد كذا في شرح الرعي
 واذا ارخ احدهما فنه تفصيل مذکور في غاية البيان **قوله** من عكس المسئلة
 المسئلة وهي واضحة ومن شعبها **قول** الفيزية شعبا راجع الى المسئلة **قوله** وهو
 احد الوجوه **قول** اي كونه في يد رجل **قوله** وجملتها ان العبد اما ان يكون في ايديها
 او لا في يد واحداه **قول** لا فرق بين ان يكون في ايديها فانه لا نقل البنية
 في حال حيوة الراهن على المحتار ونقل بعد ما **قوله** وان كان في ايديها فان علم

الاول منها فهو اول آه **قول** وهذا التفصيل لابد في المسئلة الاولى فان كان
 مسئلة الكتاب على تقدير جعل التاريخ **قول** قال محمد في الاصل وبأي بعيا
 تأخذ **قول** يعني في المسئلة الاولى **قول** لوجود الرضى من كل واحد منهما **قول**
 لتعيل لقوله ثبت في جميع الرهن آه **باب الرهن بوضع على يد**
قول ورضيا ببيع الرهن عند حلول الاجل **قول** الرضا ببيع الرهن عند حلول
 الاجل ليس لازما في العدل فالاولى ان يقال سوار رضيا ببيع الرهن او لا
 قال لا اتفاق في قال الحكم التمثيل في الكافي وليس للعدل مع الرهن ما لم يسلط
 عليه لانه ما مورما يحفظ محسب انتهى **قول** لان المضاربة عقد غير لازم **قول** لتعيل
 لقوله ولا شك اذا سحى بال المضاربة **قول** وهو وكيل الراهن ببيع **قول**
 غير مسلم كليا **قول** على انه سوال ساقط لان الخصم ليس بفاعل **قول** وبه بحث **قول**
 قال في النهاية اي يرفع العدل احداهما الى الكفاية **قول** وهو ظاهر **قول** قال في
 وذلك ليس بشئ لان العدل هو الرضا من القيمة فعدان يرفع الرضا من المطالبة
 نفسه الخصم الى الكفاية وفيه بحث **قول** لو فعل ذلك في حل القيمة في اليد
 رهن **قول** وبه بحث بل المراد اذا جعلت القيمة رهنا برأيهما او برأى الكفاية عند
 الاول وعند غيره كما ذكره العلامة الرليقي **قال المصنف** ثم سحى الرهن فتمت
 كان العدل بالخيار الى قوله وليس له ان يضمن غيره **قول** والظاهر ان يكون
 للمشتري خيار تضمن المشتري ايضا لانه متعدي بالاختار ولست لم يذكر
باب الفرق في الرهن قوله وقوله فاسد محمول على ما لم يخر **قول**
 يجوز ان يقال قوله فاسد محمول على المبالغة في التشبيه فانه كالفاسد في عدم
 الحكم بالفعل او انه مجاز على سبيل المبالغة فانه على شرف ان يفسد اذا لم يخرجه
 قوله جار محمول على انه ليس بفاسد ولا باطل في الحال **قول** اجاب بقوله وانتفاع
 النفاذ الى قوله وليس ذلك بموجود في الاعناق فلا يصح ما نفا **قول**
 وانما الاعناق لا تعيل الرد والفسخ كذا التوقف بجلها فلما قال **المصنف**
 فهو مضمون بعقب السابق لا تراجع السور **قول** هذا مشكل فان النقصان تراجع
 السور اذا لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف سيقط من الدين خمسة تنوي

ما ضمن بالامتنان وكيف يكون ما انقص به كمالها كحتى يسقط الدين بعد
 وهو لم ينقص الا تراجع السور وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط بمقابلته شي من
 كذا في شرح الرليقي ومن تأمل حق التأمل في كلام المصنف ليجوز له ان دفع هذا
 الاشكال **قال المصنف** سقط حكم الضمان لما قلنا **قول** فانه اذا وضع في اليد
 لا يسقط الضمان مع المضافة من يد الايداع والرهن فاقبل فانه ممنوع **قول**
 وحكم المودعة حكم العارية **قول** اذا كان الايداع من اجنى ينبغي ان لا يسقط
 الضمان لانه العدل **قول** فانه يجوز ان يفضل ملك ليد عن ملك لعين بثبوت
قول وبه بحث فان قول المصنف للمرتين يدل على ان المراد بانفسال ملك اليد
 ملك لعين بثبوت ملك ليد لشخص ون ملك لعين فشرحه لا يطابق المصنف
 والمراد من الانفصال ذوالا ان بقي ملك ليد ويزول ملك لعين كما لا يخفى
قال المصنف لو كانت قبة مثل الدين فاراد المعير ان يفتكه جبراً عن الراهن **قول**
 لتعيل عن قوله عن اعسر لان صاحب الهدية اخذ هذا من المبسوط وفي المبسوط
 العسر فخر الاسلام اليزوي ذكر انه من اعسر الراهن لا المعنى لا يستقيم لان المعير
 يفتك جبراً من المرتين لان الراهن لان الرهن ليس بيد الراهن وانما هو
 في يد المرتين ولكنه يفتكه المعير من اعسر الراهن ولعله وقع من الكاتب وصحفة
 القاري كذا سمع نعلته من خط مولانا ابيس قال في الكفاية فاراد المعير ان يفتكه
 نيابة عن الراهن جبراً على المرتين انتهى وقال اكمل الدين افتكه جبراً عن الراهن
 قيل معناه من غير رضاه وليس بظاهر وقيل نيابة ولعله من اجبر ان يعني جبراً
 لما فات عن الراهن من القضا بنفسه انتهى لا صوب ان عن ههنا للبدلية كما
 في قوله تعالى لا تحزني نفس عن نفس وفي قوله صلى الله عليه وسلم صومي عن امك
 فلا عباد اذ يصير المعنى حنذا جبراً على المرتين بدل الراهن والبدلية من الراهن
 والمعير **قول** قال في النهاية ليس يجري على طلاقه الى قوله ليس يرد على المصنف
قول قال الامام الرليقي بعد ما نقل كلام كلام النهاية وهذا مشكل لان تخلص
 الرهن لا يحصل بقاء بعض الدين فكان مضطراً وباعتبار الاضطرار ثبت حق
 الرجوع فكيف يتبع الرجوع مع بقاء الاضطرار وهذا لان غرضه تخلصه ليشفع به

ولا يحصل ذلك لا بداء الدين كله او للمترين ان يحبس حتى يستوفي الكل
ما عرف في موضعنا انتهى وقد سخر لي هذا الاشكال قيل روي في كلامه في هذا المثل
وجوابه المذكور في الكفاية والدرية فراجعهما فنرى عبارة الكفاية والكافي
هو لا يتصل بالتحليل ملكه الا باعيان جميع الدين من ملكه فكان الرجوع عليه
ما يحق به لا بغيره انتهى فتأمل فان للكلام محالا **قول** فكيف يفتح التشبيه **قول** يجوز
ان يكون جهة التشبيه كون القول للمترين ثم رايته في الكفاية الا ان يقال ان
في الاشارة من غير نظر الى كون المكر معرا او مستعرا **قول** وربما يكون له
في ملكه لعين فحصل له **قول** يعني يحصل العرف **قول** ومخلصه المشاكلة **آه** **قول** فيه
بحث يظهر على من علم بالمشاكلة **قول** اما ان يقتضى نصف دينه **قول** لقد اتانا
قول وهذا وجه ظاهر الرواية **قول** ولكن كلمة عن يائي كونه الرواية الظاهرة
قال المص واصله ان الفقهاء من حيث استعر **قول** اي اصله من المسئلة لا
من المسئلة فانه ليس فيه خلاف زفر ولكن تقول الالفاظ في جواب
لا ياتي في الاختلاف وفي التخرج **قال المص** لانه بدل المالية **قول** اي العتمة وانما
ذكر الضريبة ويل الموجب وباعتبار **قول** او يقول لا يمكن ان يجعل مستوفيا
دليل آخر **قول** وفيه بحث **قال المص** فاذا ملك بصير مستوفيا **قول** الغالب للتعقب
الذكرني والالهلاك مقدم **قول** قيل في بعض الشروح **قول** القابل سؤالا
قال المص وان قتله عبد فتمت مائة **قول** اي قتل العبد الذي قيمته الف ولم
يراجعه سوره لئلا يلزم التكرار **قول** وكذلك صاحب النهاية جعل الصورة
فما اذا راجع السعر **قول** وكذلك جعل الكافي في معراج الدراية واما صاحب
فانه مشي على طريق الشيخ الشارح **قال المص** لان دين العبد مقدم على
الدين وحق ولي الجناية **قول** قال الالفاظ في قوله وحق ولي الجناية لهيب
او بالرفع عطفا على لفظ دين العبد ومحل معناه ان دين العبد على دين المترين
كذا حق ولي الجناية ايضا مقدم على حق المترين لان كل واحد منهما مقدم على
حق المولى فلان بقديم على حق المترين او لان حق المالك قوی ويدر على
هذا لتقدم تفرج القدر في ذلك في شرحه وقد مر اتفاقا تحققة ان المص

ذكر جناية العبد المهرين اولا ولقد مر على حق المترين عند قوله واذا قتل العبد
المهرين قتلًا خطئا فضعاف الجناية على المترين ثم ذكر دين ثانياً ولقد مر على
حق المترين عند قوله ولو استهلك العبد المهرين وهذا كله يدل على ان
المصنف ما ذكرنا وقال بعضهم في شرحه قوله وحق ولي باجراي دين العبد مقدم
على دين المترين ومقدم ايضا على حق ولي الجناية حتى لو جنى عليه دين يدفع
ولي الجناية ثم يبيع للحرثا فاقول هذا في غاية الضعف لان المسئلة التي
سها يدفع كلامه لانه قال ودين العبد مقدم على حق ولي الجناية ثم رتب عليه
حق الحرثا وانه ما فقت لا محالة انتهى ونحن نقول فيه بحث فانه تأخير صورة
صورة لكنه تقدم معنى حيث لم يبق في يد ولي الجناية شيء كما لا يخفى **قال المص**
لتقدمه على حق المولى **قول** في دلالة على التقدم على حق ولي الجناية بحث فانه
كما يقال للمولى في الاستهلاك بغير اداء المال كذلك يقال في الجناية اذ دفع اوف
قول وقوله وحق ولي الجناية باجر معطوف على دين المترين **قول** ولعل ليهيب
اولى عطفا على دين العبد اي حتى ولي الجناية مقدم على دين المترين واما قلنا
ذلك ولي لعدم ظهور دلالة قوله لتقدمه على حق المولى على تقدمه على حق ولي الجناية
قول فان المترين يقوم مقام المولى في المالية **قول** وكذلك صاحب بن العبد
قام مقامه في المالية حيث يباع ويعطى ثمنه فلا يظهر بذلك لتقدم خصوصاً على
حق ولي الجناية بل على عكس اظهر لان المولى محاطب فيه يدفع عين العبد وعليه
بامعان النظر **قال المص** فان اجمع على الدفع دفعا **قول** فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمحاذ في قوله دفعا ولا يقال المراد رضا بالدفع بطريق عموم المحاذ لانه لا يكون
مسببا على الاجماع على الدفع والمخلص لتغليب **قال المص** وهذا قول ابي حنيفة **قول**
قال الامام الزليجي وعن زفر عن ابي حنيفة على عكس ان الراهن اذا كان حاضرا
لا يكون متطوعا في الفداء وان كان غائبا كان متطوعا فيه ووجهه ان المحمي عليه لا
المترين حال غيبته الراهن لانه ليس بالملك ولا لفته رعلى الدفع ولا تمكن من اخذ
العبد منه ما لم يحضر الراهن فلا حاجة له الى الفداء فاداه من غير حاجة اليه كما
متطوعا واما في حالة حضرته فالمحمي عليه يني طهرها بالدفع والفداء فلا يتوصل المر

وفي المسئلة تقدم حق ولي الجناية

الى استدانته بالالفداء فكان منقضا اليه فلا يكون منقضا عما عجز له من
 صاحب لهوا واذن السفل ثم بنى عليه علوه انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه مردود
 على ظاهر الرواية ولا يخلو الخلاص عنه عن الاشكال **فصل** ومن رهن
قال المص ومن رهن عصير عشرة وقمة عشرة فتختم صار خلاصا وي عشرة **قال**
 قال الريني يشر الى ان المعبر فيه في الزيادة والنقصان القمة وليس كذلك بل
 المعبر فيه القدر لان العصير واكمل من المقدرات لانه اما ميكيل او موزون
 وفيهما نقصان القمة لا يوجب سقوط شيء من الدين كما مر في انكار الطليق
 لوجب تخاير على ذكرنا لان الغائب فيه جرد الوصف وفوات شيء من الوصف
 في المكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين باجماع الصحابة فيكون
 الحكم فيه انه ان نقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين والافلاقي
 فكان الاصول ان يقول بدل قوله لساوي عشرة اه والمقدار باق على حاله **قال**
المص لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن **قال** منقوض بالبيع وانما
 ان فيه مانعا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بما ذكره فكيف يكون المحل باقيا **قال** كنه
 لان ما ذكره ان يكون السالف وهو تبدل وصف العصيرة الى الحصرية قلنا
 المحلية معني لما والاصل ان يجاب بان المحر فاعلم حكم البيع وهو الملك ابتداء وتعا
 كما اذا كان السلم عصير فتختم فانه لا يخرج به عن ملكه فادامت برته فربيه سلم
 فنشأ له الملك ابتداء والعقد شرعت لاحكامها وانما لم يكن محلا للعقد ابتداء
 للنهي عن الاقرب والاعترار ولا يوجد ذلك في البقاء فليتاقل **قوله** وانما لم
 محل **قال** للرهن ابتداء **قوله** لانها محل بالنسبة اليه **قال** نعم لانه ليس كتحلص الرهن
 من الحناية بالنسبة لكن لا عرف فان كونه كذلك بالنسبة الى الراهن كاف
قوله وانما فرناه اه **قال** اي للارزم **قوله** فانها بثبان في ذمة الكفيل والملك
 لا في عن الامتياز **قوله** هذا يعقل لقوله للملاير واه **قال** يعني لا في جلبتها اجملا
 والام التي ستحق الركة فيها وفيه ما مل فان كونها مالا ثبت فيه حق الركة
 وصف ثابت لجلبتها ثم اقول ولكن لقول كخرج الجواب عن ولد المستافرة
 والموصى بخدمتها لانها لا تثان في عين الامتياز تكون كل منهما عقدا على المنفعة

قوله ولما يرد ولد النجاسة فان من عليه اه **قال** لفظه من عيان عن المولى
 سقط بالابطال **قال** اي بابطال الحناية عن الام بالبراهماني ذمته باحتياط
قوله باختيار الفداء **قال** فعلى هذا لو كانت وصفا فالاريد بقضا لعدم
 ثبوتها للام **قوله** واما في الغصب فلان الضمان يعمد قبضا مقصودا اه **قال**
 واذا انعدم سبب الغصب هو القبض مقصودا انعدم حكمه لا محالة **قوله** وقمة
 النماء يوم الفكاك لانه انما صار مقصودا به **قال** الضمير في نه راجع الى الفكاك
قوله ادانصار مقصودا بالقبض **قال** اذا ماتت الام **قال** المص ويجوز الزيادة في
 الرهن ولا تخوز في الدين **قال** معناه لا يكون الرهن بالزيادة لان نفس زيادة
 الدين على الدين غير صحيحة لان الاستدانة بعد الاستدانة قتل قضاء الدين
 الاول جائزا جماعا **قال** المص وقد ذكرناه في البيوع **قال** المذكور فيه خلاصا في
 زيادة الثمن وحطه لا غير **قوله** ان نقول المولى ردوت لك لانه اخرى **قال** فاه
 ليس فيه لفظ الترويج **قوله** واما انه ليس بمقصود به فلو جوبه **قال** الاصول ان
 اما انها ليست في المعقود عليه فظانها ليست في المعقود به فلان الدين
 واجب بسببه قبل عقد الرهن وانما قلنا ان الاصول ذلك لان ظاهره
 يدل على ان المقصود بالنفي كون الزيادة معقودا عليها وبها وليس كذلك
 لظهور انها ليست بواجبة قبل عقد الرهن فليتاقل وتوجيه ما ذكره المص اجماع
 الضمير الى المحل بالمعلوم من سياق الكلام **قوله** فان مات الولد بعد الزيادة
قال قبل الفكاك **قوله** ولم سق الدين بالاراء **قال** لفظ الاراء ليس في محله
 كما لا يخفى **قوله** اولتم المولى جوبه **قال** فنه بحث وفي بعض النسخ عند توب المولى
 والصحيح **قوله** يسقط الدين اصلا كما ذكرناه **قال** انما **قوله** وبالا ستيفان **قوله**
قال يعني لا يسقط الدين **قوله** لقيام الموجب **قال** يعني الموجب للدين **قوله** فانه
 ان ملك في يده قبل الرد **قال** ولا ينقص الشراء والصلح **قال** المص وكذا لو
 على ان لادين اه **قال** قال الريني قال في الكافي ذكر شمس لانه السخري في
 المبسوط اذا تصادقا ان لادين بقي ضمان الرهن اذا كان تصادقا بعد
 هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين ملك الرهن ووجوبه لادين

طاهر الحق لعينان الرهن واما اذا تصادقا على ان لا دين والرهن قائم ثم ملك
ملك مائة لانه يتبادر قهرا مستقي الدين من الاصل وصحان الرهن لا يبقى يدون
الدين وذكر الاستيعاب انهما اذا تصادقا قبل الملك ثم ملك الرهن حلف
مشائخا فيه والصواب لا يملك مضمونا انتى واختيار المص ملكه مضمونا في القود
كما لا يخفى **قول** يعني بعد التصديق على عدم جواز ان سذكر وجوبه بعد التصديق
على انتفاء **قول** فيه نظر فان الاحتمال الذي لم يشأ عن دليل لا بد لاعتباره
في مثل ما نحن فيه من دليل **قول** قوله خلاف البراءة راجع الى قوله وان استوفى
وذلك لانه من ثم الى هنا نقتض على جواب الاستحسان في صورة البراءة والادعاء
ان يرجع الى قوله فيكون بجهة باقية **قول** قال الاتفاق في قوله خلاف البراءة يقتض
بقوله يملك بالدين **كتاب الجانيات**
قوله والحكمة في اللغة اسم لما اكتسب من الشر **قول** الفقه بحث عن افعال المكلفين
فلو اريد المعنى المصدرى بالحكمة لكان السبب جميعا لجميع الطمات **قوله** لا يخلو
اما ان حصل سلاح **قول** او ما جرى مجراه **قوله** وان لم يكن فهو خطأ **قول** قد يكون
القتل خطأ بغير سلاح كما اذا رمى صيدا بحجر او حشيشة فاصاب رجلا فقتله **قوله**
وان كان فهو شبه العمد **قول** شبه العمد لا يلزم ان يكون على قصد التايب بل قد
على قصد القتل وجوابه ان ذلك بالنظر الى الالة **قوله** فان كان فهو هو **قول** العمد
الشيء بنفسه طاهر **قال المص** فالعمد ما قصد حربه **قول** اي ضربا لمقتول فخرج العمد في
النفس **قال المص** والمارا **قول** ينبغي ان يكون من قبل غلغلة تبا واما باردا او
في صورة النار هو الالقاء فيها لا الضرب بها **قال المص** وموجب ذلك لما ثم **قول**
قال الاتفاق في قال قاضي خان في فتاواه وفي ظاهر الرواية في الحديده والسبب
الحديد كالخمس وغيره لا يشترط اخرج لوجوب العقاص وقال في الاجناس
ذكر في الشروط الكبير لابي جعفر الطحاوي لانه لا يقضض العود من الحديد لانه
لا يخرج بانتى وسبب من المصنوع الباب الذي يليه ان الالحاح رواية الطحاوي
قال المص لقوله تتعا ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها **قول** لا يقال
في المستحل كما ذكر في الكتب الكلامية لانه لو لم يكن حراما لم يكن حال مستحله كذلك

موجب الما ثم **قال المص** والقود **قول** بفتح الواو اي القصاص وسمى قودا لانهم
يقودون الجاني في جبل وغيره قاله الازهرى **قوله** لكنه يقتيد بوجوه العمدية
صلى الله عليه وسلم آه **قول** فبحث فان الما طلاق والمقتد اذا دخل في سبب
نحو اد واصدقه القطر عن كل حر وعبد واد وعن كل حر وعبد من المؤمنين ثم
المطلق على المقيد عندنا بل يجب العمل بكل منهما اذ لا ينافي في الاسباب على فصل
كتب لاصول فكيف سقيت العقل المذكور في الالة بوصف العمدية بالحدوث
لعل لا ينافي ان يقال غير العمد من العقل فاصرفي كونه قتلًا فلاما وله المطلق
لانه ينفرد في الكمال وموضع الاصول ايضا **قوله** وقوله والعقوبة المتأتمية
اخرى آه **قول** فبحث **قال المصنف** لانه حق الله ول الى المال من غير
القتال **قول** يجوز العمد ول الى المال من غير رضاه القاتل مراعاة لحق من له
العقاص عندنا ايضا كما ذكره صاحب الكفاية في مسئلة قتل المكاتب الذي لم
يرك وفاء في البلاء الذي يلى هذا ولا يرد نقضا علينا لما نشير الى دفع ذلك
النقص فيما سجي في بابا يوجب لعقاص في مسئلة قتل المكاتب **قال المص**
ولما ملأ من الكتاب من قوله تتعا كت عليكم العقاص في القتل **قول** قال
القاضي في تفسيره احتج بحقيقة به على ان مقتضى العمد القود وحده وهو ضعيف
اذ الواجب على المختار بصديق عليه انه وجب وكتب ولذلك قتل يتخير من الواجب
وغيره ليس مستحيا لوجوبه انتى والمذهب بخفضه انه وموضع بيانه اصول الفقه
جواب عن قوله لانه يقين مد فاعا للملأك **قول** فيه انه مدفع للملأك اشعر
والقتل المستحق فان القاتل يكون محقون الدم بعده اذا قتله احدا
او غيره يقتض قلنا **قوله** وذلك يجوز ان ما خذ الولى المال من القاتل بدون
رضاه **قول** ضمير رضاه راجع الى الولى **قوله** قبل هذا الوهم موجود فيما اخذ
المال صلحا او قد جاز **قول** جواز الصلح عن دم العمدت بالصلح كما تقدم في كتاب
الصلح مع ان ما ذكره منع على السند بما لا يندشيا **قوله** واجيب بان في الصلح
المراهقة والقتل بعين ظاهر العدم **قول** فبحث لان رضى القاتل لا يفيد
ورضى المولى موجود في محل النزاع والاولى ان اكتفى في الجواب بان في الصلح

المراضاة اذ لا مانع من الاخذ فيه بوجوبه وجدرضى القاتل بخلاف ما نحن فيه **قوله**
قوله واحكامه ان الحديث خبر واحد فلا يعارض الكتاب والسنة المشهورة على
ذكرنا **قوله** على انه يجوز ان يكون المراد ثبوت الحيا عند اعطاء القاتل الدية وكثير
لا يافى في رضى الآخر في غير الواجب وهذا كما يقال للداين خذ دينك ان شئت
وراسم وان شئت وما يروى ان شئت عروضا ومعلوم انه لا يأخذ غير حصة
الابرصى المديون كذا في شرح الريلقي وانما لم ينفذ الشارع لفت هذا الحكم
لانه يريد عليه لزوم عدم تعيين القصاص لموجبه الحمد حيث خير الاولى من القتل
اخذ الدية غايتها ان يكون اخذ الدية برضى القاتل وعدم فائدة الشافعي
لا يفيد ما فان مطلوبنا في القصاص للموجبة تامل **قوله** فانه شرع زجر اعلى كان
عليه اهل الجاهلية **قوله** فنه بحث **قوله** تامل **قوله** تامل ومن يقتل مؤمنا متقدا **قوله** ذكر
في الكتب الكلام ان المراد هو المستحل لان المؤمن بارتكاب الكبيرة لا يجلد في
المراد لو كان ان تقول اريد بالجلد المكث الطويل والله اعلم بمروءة **قال المصنف**
قوله صلى الله عليه وسلم الا ان قتل خطأ الحمد قتل السوط والعصا احدث **قوله**
قال ابن العزائم حديث حمزة عليه لاله فان العصا لا يطلق الا على ما اعتل بها ولا
الحشبة الكبيرة عصا بل جذعا واسطوانة وكونها وعلمها فوق على العصا فلا يثبت
انتهى وجوابه ان العصا الكبيرة اذا ضرب بها عمد عندهما **قال المصنف** والكهانة
بالخطا **قوله** وفيه ان تعينها لرفع الاواني لا تعينها لرفع الاعلى كما سبق انفا
قوله وقد كان قتله عمدا **قوله** بان ظهر ذلك بعد اخذ الدية مثلاً **قال المصنف** اعتبارا
بالخطا **قوله** الاصل في وجوب الدية على العاقل حديث حمزة بن مالك على ما
في المعامل والعقل فيه كان شبه عمدا وفي معراج الدراية روى الطحاوي عن
المغيرة بن شعبه ان امرأتين ضربت احدهما الاخرى بسوط فسطا فقتل صلى الله
عليه وسلم عليهما بالدية على عصبة القاتل متفق عليه وهو حديث حمزة بن مالك في
كما يحيى انتهى فكيف بقياسنا بالخطا **قال المصنف** المشبهة تؤثر في سقوط القصاص
دون جريان الميراث **قوله** صرح المصنف في آخر الكتاب بان القصاص يجوز ان
يخشبته فلا بد من التعلق **قال المصنف** لان فيه اثما فيصح تعلق احكامه به **قوله**

ان يقول لانه قاتل والا فمجرد وجوده لا يوجب حرمان فلا بد من نوع
لكن تعرف من الكفاية **باب ما يوجب القصاص** **قوله** لما بينا من قوله
صلى الله عليه وسلم **قوله** ومن قوله تعالى اكتب عليكم القصاص من القتل ما روي في
كون موجبا لقصاص القود عينا **قوله** واجواب عن الاول ان المراد بالوجوب
ثبوت حتى الاستيفاء ولا منافاة بينه وبين العفو **قوله** لا يخفى ان ما ذكره في
لا ينبغي ارتكابه الا للضرورة ولا ضرورة اذ يجوز ان يقال انه واجب على الامة
لا يخل لهم ان يتركوه اذا ارادوا في الدم استيفاءه او يقال هو واجب على
القاتل اذا لم يسلم نفسه عند مطالبة الولى بالقصاص بانهم وقد فسر بهذين
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اكتب عليكم القصاص **قوله** ما هو مكسب لاصل **قوله**
هنا بمعنى الكثير الرجح كما لا يخفى **قوله** لكنه انقلب لالشبهة الابوة **قوله** الظاهر
ان يقال كرامة الابوة ومراد الشارع للشبهة الناشئة من الابوة في القصاص
وهي شبهة الابوة الناشئة بقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا بيك **قوله**
اجيب بان القصاص في الاطراف يعتمد المساواة في الجراح المبين اه **قوله** يعني
لا يخفى فيما المساواة في العصة بل لابد من المساواة في الجراح المبين في كونه عينا
وسلامته من لعب فطرف العبد معيب بخلاف طرف الحر **قوله** ولان القصاص يعتمد
المساواة في العصة وهي ثابتة نظرا الى المكلف يعني عنده او الدار يعني عندهما
قوله ولهذا يقتل الذمي بالذمي **قوله** قلنا فيكون قبل قتله المسلم معصوما
فحب القصاص **قوله** لم لا يجوز ان يقال يجوز ان يكون قبل قتله المسلم معصوما
نظرا الى مثله وغير معصوم بالنسبة الى المسلم لان يقال العصة لا يتجرى **قوله**
المصنف والعطف للمغايرة **قوله** قال لا تتقوا ولنا في هذا الكلام نظر لا نقول
نعم العطف للمغايرة ولكن لم يعطف قوله لا ذوعمد على كونه لانه لو عطف عليه
بالجرح بل عطف على مومن ولكن نقول ان الذمي يقتل بالذمي بالافاق يعلم
ان المراد بالحقا في الذمي انتهى فنه بحث وفي الكفاية فان قيل جاز
ان يراد بذي العمد المسلم قلنا العطف لعقضى المغايرة انتهى وبهذا يخرج
احكام ما ذكره لا تتقوا في قتل **قوله** فيقتل ولا ذوعمد في عمره بكان

على طريقه قوله تعالى آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون **قول** له ان
 يقول هذا مثل قوله صلى الله عليه وسلم من قتل معاهدا لم يرح رايته الجنة فكذا
 ان الوعيد فيه لمن قتل بغير حق فكذا النبي في هذا الحديث عن قتله بغير حق
 نظائر **قوله** والا لكان ذلك اعم **قول** اي الكافر الذي في المعطوف عليه اعم
 من كبري **قوله** فافضاه دليلا **قول** اي على التقدير **قوله** لا يكون دليلا هذا
 حلف باطل **قول** المقدّر في الثاني لفظا كافيا في الاول فيصلح الاول قرينة
 على تقدير الثاني ولتقين بكبري بدليل آخر فبتر **قوله** لان التقدير المذكور
 ليس بروي **قول** يعني غير المذكور على قصد الرواية بل لتبين التأويل **قال** المص
 العصاص تحقه المقتضية ثم خلفه وارثه **قول** العصاص طريقه اخلافة غلبة
 حقه دون الوراثة كما سيجي في باب الشهادة في القتل فلا يلزم كلام المص
 وجوابه ان فيه شبهة الوراثة وشبهة الاخلافة فتارة تعبّر الاولى وتارة الثانية
 احتيالا في درء العصاص قلنا فان سدا كلام الحجابي بعبارة تذكره **قوله** ولو
 من المحال ان ينسب لغيره **قول** وانت خسران عبارة المص تؤدي هذا المعنى
 اذ معناها من المحال ان يستحق لاجله افادته ولا يدل على كون المستحق مقتولا
قوله لان سقطة الابوة يمنع عن ذلك **قول** اي يمنع عن التقدير **قوله** ويلحق به
 ما كان سلاحا **قول** اي عن المحاق قول المصنف والمراد به السلاح نوع
 ابار **قوله** فان قتل بحمل ان يكون المراد لا قود بحسب لا بالاستيف **قول** لا يمكن
 بورد هذا من طرف الشافعي لان القتل بالثقل يوجب لقوده عنده **قوله** حسب
 بان العود اسم لفعل هو جواز الفعل كالعصاص دون ما يجب شرعا واحكم عليه
 باعتبار ما يؤول اليه **قول** كان مراده ان جبرلا اذا من الافعال الخاتمة تحت
 فقوله بحسب خبر اللابل معتبر في مفهوم العود فانه يصدر ان يجب وان كان
 وجب في مقابلة الفعل بالسيف والخبر هو موجود وفيه بحث فان المراد بالوجود
 الشرعي ولا يلزم اعتبار الوجوب في العود كما في المعنى الاخر فقد برئتم اعلم ان
 عليه في قوله واحكم عليه راجع الى ما في قوله دون ما يجب شرعا **قال** المص
 لم يترك وفاروله ورثته احوار وجب لعصاص للمولى في قولهم جميعا **قول**

المكفاية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله عليه لم يترك وفاروله لم يكن قيمته
 وفاروا بالمكافاة ايضا فاما اذا كان في قيمته وفاروا بالمكافاة لا قصاص فيه ويجب
 على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو العصاص لانه يجوز العمد
 الى المال بغير ضمان القاتل مراعاة حتى لم يعصا كما اذا كانت يد القاتل
 كان للمقطوع بين العمد ول الى المال بغير ضمان القاتل مراعاة حتى صاحب القصاص
 لما لم يجد مثل حقه بكماله فكذا ما جاز العمد ول الى المال بغير ضمان القاتل مراعاة
 حتى من له العصاص لان وجوب لقيمة النفع له لانه يحكم بحرية وحرية اولاده اذا اوى
 بدل الكفاية من قيمة انتى والمراد اذا كان في القاتل ماله حتى لا يخالف مبدأ
 على ما سبق **قوله** ولا يؤتم ان كل من ملك لا يحلح ملكه استيفاء العصاص كما لا يخ
 فانه يملك لا يحلح دون العصاص **قول** قال لا يتقاني قال بعض الشارحين
 في هذا الموضع كل من ملك لا يحلح لا يملك استيفاء العصاص فان الاصل
 لا يحلح ولا يملك استيفاء العصاص فاقول هذا ليس بشئ لان الاصل يملك
 استيفاء العصاص اذا لم يكن ثم من هو اقرب منه كالأب والابن وكذا
 يملك لا يحلح اذا لم يكن ثم من اقرب منه فاذا كان ثم اقرب منه فلا يملك
 ايضا لان من سخطى الدم هو الذي سخطى مال المقتول على وارض الله تعالى
 الذكر والانشى في ذلك سوا حتى الزوج والزوج وبه صرح الكوفي في تحفة
 انتهى وفيه بحث لان ما ذكره فيما اذا قتل الاصل وكلام بعض الشارحين فيما اذا
 قتل ابن الاصل المعتوه والاب حتى **قوله** لانه شرع للتشفي **قول** هذا قيل لقوله
 ولا يؤتم ان كل من ملك لا يحلح ملكه استيفاء العصاص **قوله** فاما ان يكون
 فيهم الاب **قول** اي ابو المقتول او ابو الصغير **قال** المص لشبهة بسبب لا تخفى وهو
 العرابة **قول** كيف يكون سببه لعرابة وهو مست للزوج والزوج **قوله** وان
 بانه لو كان كذلك **قول** اي لو ثبت لكل واحد حكما **قوله** واحبان اي واحد
 يسقط كان ثابتا ساقطا وهو محال **قول** ان اراد كان ثابتا في غير العاني سقط
 في حقه فاستحالة ممنوعة وان اراد كان ثابتا مطلقا سقط كذلك فلان لم يرد
 من عدم السقوط في حق غير العاني فجوز ان يسقط في حق العاني وثمرته انه لا

بعد العقول على القصاص ونشت في غير ذلك ولا يظهر ان يعال لما كان الحق
واحد وسقط العا في اوث الشبهة في حق الباقي لما انه واحد فكان ثابتا
من وجه ما قطع من وجه وما سو كذلك فنه شبهة عدم البتة والشبهة
تورث في سقوط القصاص **قوله** ولن سلمنا فاحد المولدين انما لم يفر دبالا
اه **اقول** فيكون قوله انه حق لا يتجرى خصوصا بما اذا لم يكن السبب لغيره كما
ينبغي **قال المصنف** فيه خلاف في حقه **قوله** في ان قضية المساق ان
وفيه خلاف في يوسف ومحمد فاعلم **قال المصنف** وهي مسئلة الموالاة **قوله**
فه بحث بل تلك اعم منها فان القتل بالسوط قد يكون بدون الموالاة كما اذا
ضرب صغيرا فانه ووجهه ان الضمير عائد الى المثل فنه الشا فحق لا الى سببه
بالسوط مطلقا فانهم **قال المصنف** لهم قوله صلى الله عليه وسلم من غرق غرقاه
اقول دليل الشا فحق فلا يرد ان مذهبا ان لا قود الا بالسيف **قال المصنف** **قوله**
عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا **قوله** واختلفت فيه
والنشا واحد فذلك استدلال به على مطلوبه **قوله** لكن استدلال الشا فحق
واستدلالهما بالمعقول **قوله** وكجزلها الاستدلال باحد بيت في نفي وجوب
الدية واما القصاص بالبعث فلم يعلم به لوجوه دحض قوى منه لا قود الا بالسيف
ولا يلزم منه ان يكون متروكا بالكلية وكجزل الشا فحق الاستدلال بالمعقول
ايضا فحق التوزيع بحث كما لا يخفى **قال المصنف** ومنه الحقيقة للجليلين **قوله** قال الكا
سميت الحقيقة مقصدة لان كل واحد من الحدين مماثل الاخر انتهى وفي شرح
الشا فان لانه سوى بهما بن الثوب ومن لم يقطع له الثوب انتهى ولعل مدلوله
اولى لانه الحقيقة **قوله** وما رواه غير مرفوع لانه يلزم الى قوله انه هو محمول على
السياسة وقد اوت **قوله** وفيه بحث وجوابه ان تته احدث ومن حرق
حرقاه ومن قتل عبده قتلناه كذا في فوائد حميد الدين الضير ثم قوله غير مرفوع
منع وقوله لانه يلزم اه سند للبعث وقوله انه هو محمول على الساسة ضعيف
مع السند وقوله اوست تتم للسند **قال المصنف** واختلف الروايتين في الكفا
قوله وقوله واختلف مبتدا وقوله في الكفاية جزمه **قال المصنف** ولا يصلي عليه

اقول قال الكاكي وهذا اثر كونه فعلة متبرا في حق نفسه لانه صار باغيا على
نفسه انتهى فالباغي لا يصلي عليه **فصل** ومن شره **قوله** الحق بها فضلا
يشتمل على المسائل التي لها عرضية الحجاب لقصاص **قوله** وهو قتل المشهور
عليه بوجوب القصاص ان لم مثبت ما ادعاه من سل السيف عليه ببينة **قوله**
المصنف لقوله صلى الله عليه وسلم من شر احدث **قوله** احدث يدل على ابا حقه
دون وجوبه وكان المدعى ذلك ظاهرا **قوله** ومعنى الوجوب دفع الضرر **قوله**
اي وجوب دفع الضرر فالمصنف مقدر **قال المصنف** ومن شره على رجل سلا
لما اونها را او شره عليه عصا سلا في المصرا ومنها را في طريق غير المصرا فقتله
عليه عدا فلما شئ عليه **قوله** قال الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير فان
عليه عصا منها را في مصر فقتله المشهور عليه عدا قتل به انتهى وفي شرح الجامع الصغير
لقاضي خان رجل شر سلا حيا على رجل في المصرا لهما او نارا او في غير المصرا
المشهور عليه عدا لا شئ عليه لانه قتله لدفع الشر عن نفسه ودفع الشر مناجا
وان شره عليه عصا في المصرا فقتله المشهور عليه باحد يد عدا قتل لانه قادر
على دفع الشر عن نفسه بدون القتل لان العصا ثبت وفي المصرا حقه العوذ
بالنار بجلاف السلاح لانه لا يثبت وبجلاف المغارة او كان في المصرا لهما
لا لحقه العوذ وان كان كحشب او حجر عظيم لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في مذاهم
قوله فقتله الموصول عليه عدا الضمن الدية والقيمة **قوله** الاولي قطع الكلام عند
قوله عدا وتتيمة بقوله وعند الشا فحق لا شئ عليه كما لا يخفى **قوله** يعني ان المكروه لما صار
مسلوبا لا خيرا راه **قوله** هذا الكلام على هذا التقدير كلام الرامي من الشا فحق
والا فعنه بحسب القصاص على المكروه والمكروه كما مر **قال المصنف** انما لا يحسب القصاص
لوجوبه بالبيع وهو دفع الشر **قوله** دفع الشر واجب كما مر فبني ان يراد بالبيع ما
الموجب **قال المصنف** فبني لدية **قوله** لان اثر الاضرار كما مضى اذا اكل مال الغني
لانه اسهل من الابتداء **قوله** فنه شئ اذ ليس هذا المقام محل ذلك الكلام وان
باب القصاص فيما دون النفس **قوله** لما هو بمنزلة التبع **قوله** انما
بمنزلة التبع لان القصاص في الاطراف ليس تابع للقصاص في النفس عندنا

على ما جرى في هذا الموضع **قال المصنف** في قوله **قوله** قال الزبيدي اي وقصا
وقال البرهان النسفي في تفسيره لقصص مما صدر رايه المفعول اي واخرج متصا
بعضها بعض **قوله** ولم يأت من الشارح لكبر راسه **قوله** الضمير في يأخذه راجع الى
قوله ما بن قرني المشجوع وضمير راسه راجع الى الشارح **قوله** لا يمتنع ذلك لثبوت
قوله هذا بقول لقوله ولا يرد الاستحجاء لثبوتها لان المعبر في ذلك وليس فيه ثبوت
المنفعة اليها قال وكفى من المصنف في هذا الموضع ان الشجة موجهة لكونها مشبهة
وبخلاف اليد فان الشئ لا يتفاوت في المد اذا قطع **قال المصنف** في قوله **قوله**
استيف بياقي الاعماء كرم كردن **قوله** وهو اشارة الى قوله وموتني عن المأثم
قوله بل اشارة الى الجرح كما لا يخفى **قال المصنف** ولا قصاص في العظم الا السن **قوله**
اختلف الاطباء في السن هل هو عظم او طرف عصب ليس فمنهم من يكره ان عظم لانه
محدث ومنهم بعد تمام الحلقه ويلين بالجل ومنهم من قال هو عظم وكان وقع
عند المصنف عظم حتى قال والمراد به غيره **قوله** محل الاول على ان المراد به
قوله فبحث بل الاول محمول على ما اذا تعدد وانما سقط القصاص في بعض
المواضع لتعدد اعتبار المأثم وذلك لا يخرج عن العدية كما اذا قتل الاب ببنه عمدا
والثاني على ما لم تعدد وغيره فتدبر اذا الضمير في قوله انما هو عمدا وخطا عاذا فيهما
دون النفس من الجناية لا الى شبهة عمدا كما لا يخفى فلما خالف الثاني الاول انفس
الموضوع فيهما واحدا ويمكن ان يقرر هذا البحث بوجه اخر بان يقال ليس الموضوع
في الموضوعين واحد فانه في الاول شبهة لعمد ومما يوجب فيها دون النفس من الجناية
مطلقا فلما خالف حتى يحتاج الى التفتق وعدم بيان القصاص في بعض صور تعدد
الخارج اكنانة عن العدية فانه لما نفع كما اذا قتل الاب ببنه عمدا فلتا **قوله** وان لم
القصاص جعل خطأ **قوله** بل عمد وسقوط القصاص لما نفع **قال المصنف** ولا قصاص من
الرجل والمرأة فيما دون النفس **قوله** قال صاحب الكفاية فان قتل قوله تعا
بالعين والاذن مطلق مساو لمواضع الزنا فيكون حجة عليكم قلنا حصل خبر
منه والمستامن والنفل لعام اذا حض منه شئ يجوز تخصيصه بالحق الواحد
فخصصناه بما روينا انتهى وفنه انه يجوز ان يكون فردا من هذا الحكم لا يجوز

فما لم يمت قوله فخصصناه بما روينا **قوله** روى عن ابن الحصين انه قال قطع
عبد لقوم فقرا فان عبد لقوم اغنيا فاحضوا الى رسول الله صلى الله
فلم يقص صلى الله عليه وسلم بالقصاص كذا ذكر في الكفاية ونحن نقول لا يخفى ان
لا يمكن تخصيص مواضع الزنا في المال القياس **قوله** والجواب ما قد ذكرنا
الاطراف **قوله** واجاب في الكفاية بان شرع القصاص في الاصل بعقوبة المساواة
فان كان القصاص ثابتا باعتبار الاصل كقصاص طرف الانثى والعبد عن طرف
اخر والذكر منع شرع القصاص لانها محله وان كان التساوي في الاصل
والعقوبات باعتبار امر عارض كان القصاص مشروعا فمتنع استبعاد
بالاقتصاف ونعكسه اذا رضى به صاحب الحق انتهى وكلامه وكلام الشيخ اجملا
الدين محل كلام بعد قتال ثم اعلم ان في الفاظ الكفاية نوع خاص يحتاج الى البيان
فنقول قوله باعتبار الاصل اي لقيمة وقوله منع شرع القصاص له معنى كالمادة
الربوية اذا تولت منها والمساواة في القدر غير معلومة وقوله وان كان
التساوي في الاصل ثابتا اي باعتبار العمة وقوله والتفاوت باعتبار امر
عارض اي كالشغل والصحة **قوله** فاجواب بان يعتبر التفاوت المالى ما نفع
والشغل لمنه **قوله** اي ليس من التفاوت المالى **قوله** لما يلزم ان يكون
بذلك **قوله** يعني بقطع الشغل الزم القاطع بدل الزيادة في من الصحة اذا
اوجبا القطع **قوله** للزيادة في الاطراف **قوله** على بقدر رضاء القاطع بالقصاص
واما بدون رضاء فلا مجال للجبر لانه كما جبر بقاء الجدة في مقابلة الردي **قوله** لانه
اسقاط **قوله** يعني من المقتطوع من الصحة **قال المصنف** وان شاء اخذ الارش
قوله هذا هو ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن علي الرازي البكرية انه قال لا
فان القصاص فيما دون النفس بعقوبة المساواة في المحل ولا يميز الى الضع والكبر
كما في البد البكرية والصغيرة وكذا في شرح الكاكي وذكر الزبيدي الفوق في شرح
الكثرة مسئلة قطع وقال لم يعتبر هنا البكر والصغير في العضو واعتبر في الشبهة
في الراس اذ كانت استوعبت راس المشجوع وهي لا يستوعب راس الشاج فثبت
للمشجوع الحناير ان شاء اخذ الارش وان شاء اقتصر واخذ بقدر رجة وانما كان

كذلك لان ما تحق من لشن اكثر لان الشبهة المستحقة لما بين قرينة شيئا من الشيء
 لا تستوجب قرينة بخلاف قطع العضو فان الشئ فيه لا يختلف وكذا المنفعة لا
 فلم يكن له الا القصاص لوجود المساواة فيه من كل وجه انتهى **قال المص** لان الشبهة
 موجبة لكونها شبهة فقط **اقول** يعني لكونها موقوفة للمنفعة وليس فيها تقويت
 المنفعة كما في قطع اليد ففيه اشارة الى الفرق بينهما فاقبل **فصل** اذا
 اصطلح القاتل **قوله** فانه يراى به البعض **اقول** يويم تجري القصاص **قوله** وان الشئ
 بقول النساء لا يستوفي القصاص **اقول** هذا وجه لثبوت ما ذكره المص في
 القصاص وجه اخر ذلك في كتبهم والصحيح بقاءهما **قوله** والمستور من مذهبهما
اقول بل الصحيح من مذهبهما لثبوت حق القصاص والمالية لكل وارث
 كما هو مذهبنا به خرج في كتبهم **قوله** وقوله لهما ان الوراثة خلافة لستلزم عدم
 لورثت احد الزوجين من الاخر **اقول** ولا المولى المعق وعصبته لكن لهما
 ان يقولوا العكس عدم القوثة والورثت ثبت بالنسبة على خلاف العكس
 فيما يملك المورث وتركه فيقتصر على مورده **قوله** الوراثة فيما يجب بعد الموت خلافة
 وسي فيه **اقول** قوله وهو راجع الى الوراثة وصغيره راجع الى ما في قوله فيما يجب
المص لانه لا تجري **اقول** فيه بحث لان ففته عدم التجري ان سقط في حق القاص
 حكما كقوته له حكما ولا يستلزم ذلك سقوط حق الباقي الا ان يقال لما كان
 واحد اورث سقوطه في حق البعض شبهة السقوط في حق الباقي لثبوت من
 دون وجه فليست وليكن توجيه كلام المص بذلك **قوله** كالالف لموجه الى ثبوت
 سنن فان كل درهم منها كذلك **قوله** فنهى وجوابه سهل **قال المص** واذا قيل
 واحدا اقتض من جاعته لقول عمر رضي الله عنه لو تاملت عليه اهل صنعا لقتلهم **قوله**
 فان قيل لم يستدل بقوله كما كتب عليكم القصاص من القتل قلت لان ما
 ايجز بالحق يعقبي القصاص الاحاد على الاحاد تامل في قوله لقول عمر لو تاملت عليه
 اهل صنعا لقتلهم بحث لانه يجوز ان يكون بطريق الساية بقرينة الاضافة
 الى نفسه كما سبق في باب ما يوجب القصاص **قال المص** ولان القتل بطريق التعاقب
 غالب والقصاص منجزة للسفهاء فحب تحقها حكم الاحياء **اقول** تقرر الدليل القل بطريق

التعاقب فساد غالب وكل فساد غالب **قوله** الى منجزة ومنجزة القتل العمد القصاص
 لا يكون معتبرا في الشرع **قوله** لان العقوبة لا سبت الا بمثل من الاقيسة **قوله** وان كان
 فلما يربو على العكس **قوله** المعقضي لعدم **قوله** وهو انما المماثلة والمساواة **قوله**
 تعاقب النفس بالنفس لا ينافي لانهم في اذناق الروح الغر المتجرى كشخص واحد
 ويجوز ان يقال لما اضيف اذناق الروح الى كل واحد منها حكما كان المقبول كما
 اشخاص متحدة ولعل هذا السبب اظهر مما ذكره الشارح الا يرى الى قوله في
 ان كل واحد قاتل بوصف الكمال **قال المص** ولانه وجد من كل واحد جرح صالح
اقول هذا الوجه بقفس وشرح للوجه الاول كما لا يخفى **قوله** كما ذكره مثلا فانه يجوز ان
 يوصف بالسبعة **اقول** السبعة والبطون من الاعراض النسبية ولا كذلك العمد حكما
قوله وهو لا يكون الا امراد ايراه **اقول** قوله هو راجع الى قوله سببا **قوله** او
 مطلقا الى قوله والرتبة بالنسبة الى الخالف لهما **اقول** قوله ولقصص معطوف على
 لظن الجاني وقوله لهما محظور الى الظن والقصص في قوله لظن الجاني وفي قوله او
 مطلقا **فصل** ومن قطع **قوله** ثم ان كل واحد منهما **قوله** اي من العلما
قوله لان الداخل فاما يكون **اقول** فيه بحث لكن جوابه ظاهر فان المراد بالكل هو
 مصطلح المتكلمين وهو القاتل هنا فان الذي يقوم به القتل **قوله** وصفا ووصفا
اقول كما في احكامه فان موجب لقطع العمد القطع والقتل العمد القصاص
 منى عن المماثلة بخلاف الملية وهذا عند ابي حنيفة **قال المص** فان شاء الامام قال
 ثم اقلوه **اقول** قال الكاكي وقيل معنى ما قال في المتن ان هذا من الامام اجتهاد
 في محله فعليه ان يتبعه فيما يقطع الامام خياريه عليه انتهى قوله في محله اي محله الاجتهاد
 الا يرى الى خلاف الامامين **قال المص** فصار كمثل البر **اقول** منقوض بما اذا كان
 خطأ **قوله** فان قيل الى ففتح قصاص الكل واجز في حالة واحق فلا يجتمعان **اقول**
 معارض بما اذا قتل واحد جماعة عمد حيث يجب قتل واحد وان قتلهم خطأ تجزى بآيات
قال المص والارشاد لما يجب اعتبار الاثر في النفس **قوله** قال في المفردات كان قاتلا
 بقوله لما وجب رش النفس من ان لا تحب حكومتها العدل فاحاب عنه بقوله والارشاد
 انه انتهى شرح كلام المص بهذا الوجه اولى لصدور العكس من القاتل وعلى ما ذكره

يكون ذكر من المسئلة استطراد في صدر الشهيد في شرح الجامع الصغير قال
الغنية بالليل ما قال في الكتاب في كتب فيه دية واحدة فيها اذ ابرار ولم يبق له
اما اذ ابقى له ارضين في ان كسب ريش القرب وهو كونه عدل بالاسود ودية واحدة
بالقفل انتهى **قال المص** وان السرية صفه له **قول** اي صفه منوعة فلا يرد شي **قول** انما
الثابت موجب لقفل وهو الدية **قول** لا يظهر ان يقول وهو القصاص **قول** لا
انه لو وهب شيئا وسلم جاز **قول** وفي بحث لان الهبة في المرض في حكم الوصية على
ما سجي في كتاب الوصية **قول** لانه لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة **قول**
مخالفة لقول المص وقوله بعد اسطر يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف
قول وان كان فلها ذلك **قول** يعني فلها مثل **قال المص** لا سيما على تقدير السقوط
فوجب المثل وعليها الدية في مالها **قول** فانه لما مات المقطوع من بالسرية سقط
قصاص الطرف وبدل ايضا وهو الارش فان القطع كان فلا يجب جزا القفل
لا القطع فوجب قصاص النفس ولعل هذا هو الوجه في توجيه كلام المص به في دفع
الشكوك والاولا ما في هذا المقام **قول** والقصاص يسقط بها اما بقبولها التزوج
انه **قول** بل يسقط بها بموت المقطوع من حيث تبين ان لا قطع على القاطع
فانما لا يجب له ايضا لعدم وجوب لاصل فاعمل **قول** ولا يمكن استيفاء القصاص
عن نفسه **قول** الظاهر ان يقول عن نفسها **قول** اجيب انه ليس متعين بجزا ان يكون
خمس الاف درهم فيكون محمولا **قول** مخالفة لما مر انفا من قوله ويصير الارش
وهو خمسة آلاف درهم مهر لها بالاجماع ثم اجاب انه لا تمنع فيما يسقط لانه لا يقضي
الى المنازعة وذلك وجه الصحة فيما مر **قال المص** اذا وجب لها المثل وعليها
الدية تقع المقاصة **قول** قال الامام قاضي حان في شرح الجامع الصغير ولا تقع
المقاصة لان الدية موجبة ومثل حال واذا حل الاجل يقع المقاصة انتهى **قول**
اذا كان القطع خطأ **قول** التقيد به مما لا يظهر وجهه فانه اذا كان القطع عمدا او
الاتفاق في الجواب على حاله **قول** وذلك يري القاطع عن الضمان **قول** هذا اذا كان
رجوعه فليس البر اما اذا كان بعده بنعي ان يضمن القاطع فانه لا يبرى عن الضمان
فلت مطلقا او بعد البر والثاني باطل وفي الاول ان يبرى لا يجب ضمان القطع

وان لم تبين الحال لا يضمن في نفس كمال الخلق **قول** وانما يبرأ على انها او جبال
بل ابا حقا **قال المص** انما لا يجب في الحال لانه كقول ان يصير قفلا بالسرية فيكون متوقفا
حقه **قول** فيكون عفو له لغو الاستيفاء حقه قبله مستندا **قول** يريد به القطع
قول المصنوع قد راي حال القطع ثم اعلم ان ضميره راجع الى قوله قبل الترتيب
قول او مرتد اسلم بعد القطع **قول** ثم سري الى النفس **قول** وعلى المعلم والقاطع
ضمان **قول** قوله ضمان فاعل لقوله لا يجب معناه لا يجب الضمان على المعلم بل يجب
على الاب ولا يجب الضمان على القاطع ايضا **قول** بخلاف المقصود فانه يقطع بالملك
قول وكذلك القطع باذن المالك الحق والمالك المطلق **قول** دون الاذن **قول**
وكذلك المستأجر والمستجير ملكان المنفعة كالركوب دون الاهلاك **الشبهة**
في القفل **قال المص** لهما في الخلافية ان القصاص طريقه الوراثية كالدين **قول** في
شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد لهما ان القصاص يصير مملوكا للمقتول ثم يصير
مورثا عنه كالدين **قول** ولهذا يكون للمرأة نصيب في القصاص والمرأة لا
ملك شيئا من حق الزوج الا بطريق الوراثة ثم في الدين لا يباقي البينة كذا
هذا ولا يفي حصة ولا يبرى ولكن فيه شبهة لهم ابتداء لان الميت لا يتفقد من منفعة
دنياه ودية ولو ثبت لهم ابتداء لقوله البينة فكذا اذا كان فيه شبهة البينة
انتهى وعلى هذا ينبغي ان كل كلام المص يعني ان القصاص فيه شبهة كون طريقه
اخلافه دون الوراثة فحينئذ تدفع المخالفات والمساقصات كما لا يخفى وفي
شرح الامام الثمري تاشي ولا يفي حصة لان في القصاص شبهة بثبوت ابتداء لانهم
هم الذين يتفقون بالقصاص دون الميت فانه لا يقضي منه ديونه ولا ينفع
وصاياه ومن هذا الوجه لا يتقرب كما مر حضا عن لعاب والقصاص لا يثبت
مع الشبهة ولا كذلك الخطأ والدين لانه مال والميت يتفقد به ثبوت له ثم ينقل
الى الوراث وكذا لو انقلب القصاص لا كان حقا للمقتول يقضي منه ديونه وينفع
وصاياه انتهى وانما اصل ان الامام با حنفية تارة يعتبر الوراثة اذا كان في الغيبة
لنفع في سقوط القصاص وتارة يعتبر شبهة اخلافه اذا كان النفع فيه في اعتبار
وفي غايرة السان ولا يفي حصة ان القصاص حتى الميت من وجهه وحق الوراثة ابتداء

من وجه وذلك لانه شرع للشيء ودر كمال لغا وجه الحق للورثة ابتداء من هذا الوجه
لان الميت لا يتفقد به ومن حيث ان بدل النفس حق للميت ولهذا لو انقلب
نقضى منه ديونه وبغض وصاياه الى اخر ما ذكره قال الامام الرضائي في قوله تعالى
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا بض على ان العصاص ميت للورثة
ابتداء **قول** كما انه ليس لها ذلك **قول** يعني ليس لها تسك كما في حنفية **قول** لا
قول هذا يعقل لقوله وليس لابي حنفية تسك ولقوله كما انه ليس لها ذلك
يعني للتدافع بين المتكئين **قول** وهذا لانه عوض لنفس قال الله تعالى وكتبنا عليهم
فيما ان النفس بالنفس **قول** يعني الباء للعاقبة **قول** ولا تصور الفعل من الميت
قول لا بد هنا من مراجعة الترتيب **قال المصنف** معناه اذا ذكرتهما القاتل ايضا **قول**
قال لا لاقا في فعله هذا يكون تقدير قوله وان ذكرتهما اي المستود عليه وفي بعض
النسخ ومعناه اذا ذكرتهما المستود عليه ايضا وهو اصح انتهى وجب الاحتياط بنسب
الكلام على النسخة الاولى فانه عطف على قوله فان قد هما القاتل له ومقابل
له والفاعل المذكور فيه هو القاتل فالمضمير هنا يكون ذلك ايضا بمعنى ان يقابل
حينئذ وله ثلث الدية دون دون ولا اخذ بـ **قول** وفي بعض النسخ ولكم الى
قوله وصار الالف لفظا نكرا هذا **قول** الى هنا في بعض النسخ **قول** واقول ابتداء
ليس يورد على صاحب الهداية **قول** لكن يرد على المصنف اذا كان جواب المسئلة
ما ذكره الجيب وقد نقض عليه الامام جواهر زاده بكون التقييد بقوله اذا كان عدا
لاخر عن الخطا مما يقدح في ابل خطا لا يهايه خلاف الواقع فاقبل **قول** بجامع ان العفو
مندوب ليه ههنا **قول** ينبغي ان يكون المراد بالعفو درء العقاص والالتص
لوا لوجب بحيث لا جوب للعصاص لا عفونه ويمكن ان يقر هذا البحث بوجه
اخر بان يقال انه لا كذب للعفو لانه فرع وجوب لعصاص والاطهر ان يقول
يجامع ان الترمذ وب ليه او يقال هذا اصلاح معنى حيث يخصه هذا المكذب
عن الفعل الذي لا مضرة فوجه وافي اصلاح بعيد له وانت خير اذا قيل مراده من
العفو الدرء لانه فرع المحذور **باب في اعتبار حال القتل قال المصنف** **قال**
لا شيء عليه **قول** قال الكاكي وبه قالت الامة لثلاثة لان التلف حصل في محل العتمة

لا فيكون هذا كما لو جرح ثم ارتد ثم قتل وكما لو اراه بعد الجرح اي عالج
او حقه وكما لو اراه عن حقه او اجبته ثم اصابه سهم وكما لو اعلق الحالك العبد
المعصوب يصير مالا لفا صلب عن الضمان كذا في جامع صدر الاسلام انتهى وفي شرح
شامان وبخلاف ما اذا ارتد بعد الجرح لان عدم وجوب الضمان باعتبار ان
الارتداد قاطع للسراية كما لعق لا باعتبار انه صار مبرأ انتهى **قال المصنف** لا بد
اسقط بقوم لغف فكون مبرأ **قول** قال لا لاقا في هذا لا يصح لان عندي
عند المرتدان الردة لا تبطل السقوط فكيف يكون مبرأ عن ضمان الجبته كذا
ذكره قاضي خان انتهى وفيه بحث **قول** كما اذا ابراه **قول** اي بالارتداد فانه اذا
ارتد بعد الجرح قتل الموت لا كذب لدية وكذا ان يكون المراد بالارتداد بالاعتقاد
الا قول السب لمقام **قول** وحقه بعد الجرح اه **قول** لا تمس الحاجة الى اخراج الكلام عن
ظاهره هنا فانه على ظاهره يصح ان يكون مقبلا عليه لصورة المراجع بخلاف ما قيل
اي حنفية ومن قوله حتى جاز بعد الجرح قتل الموت كما لا يخفى **قول** اي انقضاء سببه
وهو الرمي قبل ان يصيبه سهم **قول** فيه شيء **قال المصنف** لو رمى وهو مرتد فلم يمت
السهم به فلا شيء عليه في قولهم جميعا **قول** قال الكاكي في مخرج الدراية اي في قول
وقال الشافعي واما حبيب عليه في المرتد اذا اصابه الرمية بعد اسلامها الدية
لان الاعتبار بحاله الاصابه او الرمي بسبب الاصابه جناية والمعتبر بحاله الجناية
كما حضر برأ طرقي فوقع فيها بعد اسلامه وظن ان الرمي لم ينفذ موحبا للضمان
لان الرمي غير متقوم وان اصابه متقوما بعده وان اصابه با اعتبر واحاله الرمي
كما في من المسئلة وكذا مسئلة الرجم على سبجي وكذا في مسئلة الرمي ثم تجس وكذا
في مسئلة الحرم الا انها يقولان في مسئلة رمي مسلما فارتد بالارتداد يصير مبرأ
للامر عن الضمان ولهذا قالوا يصير بالارتداد مبرأ لان عتده يعني عند المرتد
لا تبطل السقوط فكيف يصير مبرأ عن الضمان كذا في جامع قاضي خان والتمسنا في الجواب
الى هنا كلام العلماء الكاكي الا ان قول المصنف يعتبر حال الرمي بنوعه ذلك بعض
بنوة **قول** ومن هذا يعلم ان ابا يوسف اعتبر وقت الرمي لافي صورة الارتداد
المعتبر فيها ايضا عن وقت الرمي لكنه يقول صار بالارتداد مبرأ عن الضمان ولو لم يكن

المعبر وقت الرمي فيما لم يصح قوله صار **قوله** فان لا يبرأ بعد تحقق السبب وانعقاد
كتاب **الديت**
 قال الرزقي الدية اسم للمال الذي هو بدل النفس هو مصدر ليقال ودي لقاتل
 المقتول اذا اعطى وليه ذلك سمي ذلك المال بالدية تسمية للفعول بالمصدر انتهى
 والاولى ان يقال الدية هي المال الواجب بكفاية في نفس او طرف **قوله** لما ان الدية
 احدى موجبات كفاية المسترعين للصيانة **اقول** فان قيل اذا كان الدية واحدة
 موجبا معنى ان يذكر في كتابها في باب ستقل ولا تجعل كتابا حلة قلنا نعم
 انه نظر الى جرم مباحثها وعموم موارد ما ذكرته الاختلاف فيها ولهذا غفل
 محمد بن كتاب كفايات بكر بالديات وذكر احكام الجنايات فيها من نقصان
 وغيره **قال المصنف** دية عند ابن حنيفة **اقول** قال الكاكي الاقتصار على قول ابن حنيفة
 مخالفا لغيره روي انما الكتب من الماسيط واجوامع والاسرار والايضاح فان
 المذكور فيها عند ابن حنيفة وابي يوسف وكتب في بعض النسخ عند ابن حنيفة
 وابي يوسف موافقا لغيره الروايات انتهى يستشهد بقوله ولما جرت شرع
 بقررد ليلها **قوله** وذلك اي كونه اعطى فيها قلنا لا نقول اثنا عشر لانهم لم يوافقوا
 ارباعا **قوله** يعني والاول اكل في العلفه **قوله** لانه بابي التعليل **قوله** ولما
 بطل المقدار الثابت بالنقص لتعاس **قوله** والحجة عليه ما ذكرناه انه لا يتقبح
 الخطا **قوله** الاول ان يجعل اشارة الى قول ابن مسعود والى المعقول قال
 اي يحج على الشافعي قول ابن مسعود والى المعقول قال لا تقا في اي حجة على الشافعي
 قول ابن مسعود وقصده رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فيه بحث **قوله** وكتب
 من وجهين الى قوله وعن الثاني ان شيخ الاسلام قال في مبسوطه يحمل الدر
 كانت وزن ستة الاشارة الى انه اضعف الوزن الى ستة تقريبا **قوله** قال
 الرزقي واذا حمل ما رواه الشافعي على وزن خمسة وما روياه على وزن ستة
 استويا انتهى ولعل هذا الحمل وجه وقال الرزقي كانت الدرام على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثلثة الواحدة منها وزن عشرة والثاني ستة والثلثة
 وزن خمسة انتهى قوله وزن عشراي العشرة منه وزن عشرة وما روياه

خمس اي العشرة منه وزن خمسة **قال المصنف** وقال لا منها ومن البقر ما يات
 بقرة **قوله** قوله ما تاة بقرة خبر مستند لمخدوف اي ما تاة بقرة وكذا في الفاشا
 وما تاة حلة **قوله** انما يظهر فيها اذا صاح القاتل اه **اقول** في المحر كلام فان القاتل
 لا يحكم من غير الا انواع الثلثة عند ابن حنيفة ولا يحكم القاتل الا فيما يختلف مذهبها
قوله احدهما يقرر الستة **اقول** صميم يقرر راجع الى احدهما **قوله** لانه تساقض روي
 كتابه لديات **قوله** يرفع التساقض باكمل على الرجوع الى قولهما **قوله** والصواب
اقول مقول العقول **قوله** ومثل هذا الحكم يحيله عقل كل عاقل **قوله** وهو ان يصل الى
 اذا كان مصابها اكثر والمها اشد على ما مر اتفاقا **قوله** ولو كانت ستة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما حالقوا **قوله** الموقوف في مثله كالموقوف على امر
 مرارا فلا يدخل للرأي فيه خصوصا في مثل هذا الحكم الذي يحيله عقل كل عاقل
 لو لم يكن ستة لما قاله زيد بن اسلم عنده فاجاب بجواب **قوله** والعهد ومن لدية
 في قتل المؤمن **اقول** لانه لا دلالة على العهد وكذا ان يكون الحديث مبيها
قوله ففي النفس ولي **قوله** ولا ينقض بالمرأة لبثتها بالاثرة **قوله** **قوله** **قوله**
دون النفس **قال المصنف** وفي النفس لدية **قوله** اي تحب لدية بسبب تلافيا
 ففي السببية **قوله** كما اذا قطع لسان الاخرس الى قوله والعين لغيره
 السن السودا **قوله** من قبيل غلطتها تبا وما روي الادوية في العين والسن
 القلع والكسر **قوله** او استخلف على البسات **قوله** اي لا على العلم لانه فعل نفسه
 يعني ليس فيها استبعاد كل واحد منها الا في خلاف قتل النفس **قوله** الاول
 اسقاط لفظ كل **قوله** وليس فيه امانة ذنبي لروح **اقول** اذ ليس في الشر روح
 كما تقدم في حق الكا حن **قوله** ولكن نقول في الكا حن منفعه فانه يروى العرو
 عن العين ولفظه ذكره الكاكي لكنه كلام على السند **قوله** الا يرى انه اذا قطع
 اليد الشلابة تحب حكومة عدل لالدية **قوله** ولكن نقول انما لا تحب لدية في اليد
 الشلابة لان الزينة فيها ليست بكاملة الا يرى ان الانسان يتحل بها عند من
 لا يعرف حالها وما عند من يعرف حالها فلا مجال فيها واذا لم يكن الزينة لم يكن
 الارش بل وجب حكومة **قوله** فاذا اجتمعا جعل الجمل تابعا ليعا **قوله** لو كان

ما تعلم بحسب شئ بقوته **فصل في الشجاج** **قوله** ووجه ذلك ان قطع الجلد
اقول فيه ان الحدس لا يطلق عليه القطع في المتعارف والموجود في السنت الاول
 ذلك **قوله** صهر منه راجح الى الجلد في قوله ووجه ذلك ان قطع الجلد **قوله**
 وهو الباضعة **اقول** الباضعة على ذكره المص وغيره هي التي تقطع الجلد **قوله**
 والاول اما ان تقطر على الاظفار **اقول** اي اظفار الجلد الرقعة **قال المص**
 وعن حماد بن جمل المتأخر قبل الباضعة **قوله** وعلى ذكره حماد بن جمل المتأخر في
 في اللحم غير مذكورة الا ان نعم الباضعة لها كما ذكره الامام الزبيدي وغيره من
قال المص ولانه انما ورد الحكم فيها **قوله** دليل على عدم جواز الحاق الجرح
 ولانه ففي قوله ولانه تسام **قال المص** وهو العضوان من ان لا سواهما **قوله**
 ايضا كلك ثم الراس يستمر على الباضعة نعم كشفه اكثر من كشف سائر البدن
فصل في اصابع اليد **قال المص** في اصابع اليد نصف اليد **قوله**
 ولا يعلم فيه خلاف **قوله** واحسب ان رآته خيرا لا دمي **قوله** وجوب كونه
 يدل على ذلك لانه باعتبار النقص في القيمة وذلك بالشئ الا حتى به وقول
 الكرخي لا يمكن اعتباره في غير الراس والوجه كما لا يخفى **قال المص** وقال الشافعي
 بحبته كاملة **قوله** قال الكاكي وبه قال احمد والثوري يعوم الحديث قلنا
 حصى منه لسان الاخرس انتهى وفهنا لا مدفع عموم حديث العن والذكر **قوله**
 ومن حيث ان العقل ليس في موضع لسانه **قوله** قال العلامة الكاكي وفيه
 تأمل ونعني اهل السنة قالوا عقل القلب وبعضهم قالوا عقل الراس
 فكان الاولى ان يقال من حيث بطلان منفعة جميع الاعضاء كما قاله المص
 كلامه بما ذكره لا يطابق المشروح **قوله** وبعض مشايخنا قالوا الاستسناج
 في فصل القطع في البالغ **قوله** يعني بعض المشايخ قالوا الاستسناج حولا انما هو
 الصغير واما في البالغ فلما يستأني **قوله** لقوله عم في الجرح احكامها سيما في حولا
اقول اعلم ان في سن لصبي سيما في حولا لا يوافق وفي سن البالغ خلاف
 يوسف والتفصل في غايه البيان كما لا يخفى عليك ان ما ذكره الشارح لا يدل على
 نفي الاجماع في سن البالغ الا مكلف **قال المص** وان اختلفا في ذلك بعد السنة

قوله والاول اما ان يكون قطع الكاكي في اليد

فلا يقول للضارب لانه يترك اثره **قوله** هذا لا يدل على كون القول للضارب
 كان السقوط قبل السنة والاختلاف بعد ما وسيت ذلك بينه او بالكل **قوله**
 دون الجمل لانه ليس بظاهر فنية حكومة عدل **قوله** صهر فقه راجح الى الجمل **قوله**
 ان كانت مما ترى فالامر بالعكس **قوله** مخالف لما ذكره قبيل فصل الشجاج من
 ان الجمل تابع في العضو الذي يقصد منه المنفعة **قال المص** قال ابو يوسف عليه
 السلام **قوله** يدل على ان ذلك ظاهر الرواية عنه وقوله فما سبق في موضعين
 وعن ابو يوسف على انه غير ظاهر الرواية **قوله** ووجه ان الجمل لا من المسامحة
قوله ما تامل **قال المص** وقال حماد عليه جرة الطبيب **قوله** وعلمه من الادوية كونه
 غلب الاول على الثاني لا طراوة **قوله** وقد يعبرم قسام من المسئلة **قوله**
 في اول فصل ومن قطع يد رجل خطا **قوله** كان حكمه قد علم من الضابطا لكتلة ككتلة
 البيان خلاف الشافعي **قوله** وجوبه في ثلث سنين لم يعلم منها **قوله** فانه رآه على
 من حيث الوصف في المالية **قوله** قوله في المالية متعلق بقوله رآه **قال المص**
 عليه السلام لا يعقل العواقب عند الحديث **قوله** وفي الكفاية ولا عبدا ولا صلي ولا
 ولا ما دون اش الموضحة قوله ولا عبدا اي لا يعقل عاقلة الانسان ما جنى على
 عبده فما دون النفس لان الاطراف في العبد ليسك بها مسلك لاموال و
 العاقلة لا تعقل الخبايا المالية حتى لو قتل عبدا انسان خطا فالقيمة على العاقلة
 لانها بدل الدم ودم العبد ليسك بها مسلك لاموال وقد قيل ان المراد ان
 العبد اذا جنى جناية فالمولى هو الذي يلزمه الدفع او الفداء دون عاقلة
 كذا في الادب انتهى ورد في القاموس ذلك وقال لو اراد هذا المعنى لقليل
 وعن عبده فانه فرق من عقلة عنه انتهى وسجي جوابه على التفصيل **فصل**
في الجنين **قوله** غرة المال خياره كالفرس والبغير الخبيث **قوله** والعبد والامة
 الفارة **قوله** وقل لان غرة الشئ اوله **قوله** اول الشئ الذي يحسب في الادب
 الغرة وبعد ما دللنا ان قبل الجواب لغرة لم ودم فلا يجب شئ **قال المص** قال
 معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى نعم يفرق بينهما في جنين الامة كما
 لا يخفى ويعلم جوابه من شرح الكفر للعلامة الزبيدي حيث قال وللهذا وجب في

الحرة عشر ديتها بالاجماع وهو الغرة وجوابه ان **قوله** العرة مقدرة بديته الامة
بغض الجنتين لو كان حيا فحب نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر دية ان كان
انثى فكذا في حنن الامة تحب تلك النسنة من قتمته لان كل ما كان هدرًا من دية
هو مقدّر من قيمة العبد فحب نصف عشر قتمته ان كان ذكرا وعشر قتمته ان كان
انثى **قوله** الا في قتل هو حي **قوله** اي هو حي يقيت **قوله** قال الظاهر لا يصلح تحت اللها
قوله كونه مقدّر المحو متيقن لمس من قبل الظاهر والظاهر منع وجوب الضمان
باعتبار الاعداد كما في العلقه ولذا لم يعتبر الاعداد في قصه زفر و مرادنا صا
العتل والوجوب على المحرم في كسر بعض الصيد عرف بالاثار على خلاف العتاس **قوله** قل
له السائل اعتقك سائبة **قوله** كانوا في الجاهلية اذا اعتقوا على ان لا ولا للمعتق
قالوا اعتقه سائبا وهو من سبي لما راي جريه وسبي لداية اهلها **قوله** وهذا
على ان قول زفر وجه الاستحسان **قوله** اي الوجه الثالث بالاحتساب **قوله** قال في
الديخيرة قوله وجه القياس **قوله** اي الوجه الثالث بالقياس **قوله** قتل قيده احترازا
عن حنن الامة **قوله** ولعل الاولى ان يقال احترازه فان ما يجب فيه ليس مقدرا
بجسمانية ومعنى قوله اذا كانت جسمانية اذا كانت مقدرة به شرعا **قوله** اذا كانت
قتمته ببلغ جسمانية **قوله** لا تبلغ جسمانية يعني بان لا يكون من مولاها ولا من مخرجه
فما **قوله** من غير مقتد بالبلوغ الى جسمانية **قوله** المضاف مقدرا اي بعدم البلوغ
ثم اقول عدم بلوغ ما يجب في الجنتين الى جسمانية من الامور المقررة الظاهر اذا لم
يكن من المولى ولا من المخرجه فلا حاجة الى التمسك **قوله** وكان في الاصل اذا كانت
جسمانية **قوله** او يسكون الدال ملا لف **قوله** لكونها على العاقلة **قوله** مقتضى
هذا العقل ان يحب ضمان جنن الامة على العاقلة اذا بلغت قتمته دية الرجل فخلص
ما ذكرنا من ملاحظة المقدّر شرعا **قوله** اي حيث قال دوه **قوله** يجوز ان يكون
تقليلا لكونه قضاه ولقوله سماه دية والثاني اقرب ويستفاد العقل الاول
منه ايضا **قوله** او يسطع خيمة **قوله** اي عود من عود الخيام **قوله** فقال اخوانا ان
من لا صاحب ولا استمل **قوله** يعني انودي دية من لا يصح ولا يستعمل بعض لا يرفع
عند الولادة **قوله** وفي بعض الشروح ان يقيم بالكثر ليس مفيداه **قوله** يعني

قمة البيان واجاب في الكفاية بانه ان كان اكثر من نصف العشر مؤجلا الى
قاولي ان يكون نصف العشر مؤجلا بهما **قوله** صورته ان لشرك عشرون رجلا
في قتل خطأه **قوله** فيه ان الاول ان يقول مثلاً اذا اشركه **قوله** قال المصنف
الضمان بالشك **قوله** وفيه ان السبب للموت يوجب ضمان ايضا فنحن ان يجب
وجوابه ان الحاب لغرة تمت باحدث على خلاف القياس فان حيوانه مشكوك
وهذا ليس معنى حتى يلحق به كثرة الاحتمال هنا وانه هكذا قيل ولكن يقول
قوله صلى الله عليه وسلم في الجنتين غرة عام فلا بد للتحقيق من دليل فليست بل يمكن
التخصيص بالمباشرة بان يقال المراد في قتل الجنتين على خلاف المضاف والعقل انما
يسند حقه الى المباشرة **قوله** واجب بان الغرة في نكاح مثبت بالنس على خلاف
العتاس كما ذكرناه **قوله** لقال ان يقول المصنف وهو قوله صلى الله عليه وسلم
في الجنتين غرة يشمله فلا حاجة الى الاتحاق **قوله** اي حنن الامة اذا كان ذكرا
نصف عشر قتمته **قوله** قال الكافي اي اذا كانت حاملا من زوجها لا من مولاها
ليكون الولد رقعا ولا مضرورا لانه لو كان الحمل من مولاها او من المخرجه وجب
الغرة ذكرنا ان وانثى انتهى فلو قال المصنف وفي الجنتين المملوك لكان او اليها
الاحتجاج الى هذا التقيد **قوله** يجوز ان لا يكون حيا فلا يجب قتمته حيا هناك بل يجب
الغرة **قوله** فانه الدفع اسهل من الرفع فبعد ان لا يكون حيا وقت الضرب
لا يكون لضربها نفع من حد وثا الحيوة ويكون بعد حد وثا فاعاله فلما قل **قوله** المصنف
ولان بهذا القدر يتميز من العلقه والدم وكان نفسا **قوله** منقوض بمضغته ان
ان راي التميز التام الكامل **باب** ما يحدث الرجل في الطريق **قوله**
وتعرض للنزع ولم يتعرض للنزع **قوله** يعني ان العصاة تارة يكون للنزع وتارة للنزع
فالص تعرض للاول دون الثاني **قوله** بيان الاباحة وهو طاهر اقول فانه اذا
الاسعاف به وسواء اذ ايضا **قوله** اي اذا شرع في الطريق روي شنا **قوله** اي
هو الراف عن الارزاق وعن العاقبة الصدر الممر على العلود وهو مثل الراف كذا
المعرب في القاموس الردشن الكوة **قوله** يعني يعلم سقن انه قتل بجراحة **قوله**
الظاهر ان يقول قتل الميراب **قوله** وهو على وجهه ان قال المخرج الى اخر قوله وانما يحصل

المنفعة بعد الفراغ من العمل **قول** لا يمتنع في ما ذكر في الكتاب وهذا المنقول
فان ما في الكتاب تحمله مباشرة ولهذا يجب الكفاية فلا فرق علم العمل وعدم علم
بفساد الامر في وجوب الصلوات قبل الفراغ ولا يقوّر مباشرة بعين فيكون
بالتسبيب لا نأخذ بقول اصراع الجراح مطلقا مباشرة فلهذا شبهة بفتح الشارة
وسمي من الشارح ايضا **قال المص** حتى وجب عليهم الكفاية **قول** قال الرضا
ما تقدم من المسائل من اخراج الجراح او الميزاب والكيف الى الطريق فحصل البناء
بسقوط حيث لا يحك فيه الكفاية ولا يحرم الارث لانه تسبب ومنها مباشرة
فما في الفرق بين من المسئلة وما تقدم **قول** والبالوعة ثقب في وسط الميت
وكذا البلوعة **قول** وهذا المعنى لا يلزم المقام **قال المص** فان امره السلطان بذلك
او اجبره عليه لا يصح **قول** الامر من السلطان اكرهه فقولوا واجبره كالعطف
واذا اذن ولم يامر معنى ان لا يكون مقتديا ولا اذنيات **قول** ولا يتوهم من
قول في حقه **قول** اي من تقدم دليل قوله ربه لا **قال المص** وقال يوسف ان
ما جو عا فكذلك **قول** ما ذكر في الكتاب غير ظاهر رواية عن ابي يوسف ومحمد
في ظاهر الرواية فلا يجب الضمان قاله العلامة الاتقا في نقله عن السيبي في
وعن ابي يوسف وعن محمد **قول** وفي عبارة الساجح لان صحة الامر فما نحن فيه لا
يحاج الى كون المأمور به في ملكه **قول** لا الساجح او المراد انه لم يصح امره حقيقة
لا سقا الملك في المأمور به ولا ظاهر لعدم الغرور فقولنا لان صحة الامر كحاج
ان اراد صحة الامر حقيقة فغير مسلم وقد دل عليه قوله سابقا لو توقف على صحة
الامر حقيقة وان اراد صحة ظاهره فسلم ولا يفتن كما لا يخفى **قول** بالنظر الى ما ذكر
بمعنى قوله **قول** في بحث **قول** فيكون الصريح مشترك الدلالة فلا يعارض **قول**
في يفعل بقول المص لانهم علموا بفساد الامر فانه اذا كان مشترك الدلالة لم يعلموا
به اذا العلم لا يجامع الاحتمال **قول** وهو بالنسبة الى الرداء **قول** ولكن ان
تقول المراد قوله فسقط فعطب انسان يعني ان هذا اللفظ يشمل الوجين بخلاف
قوله فسقط على انسان فعطب لمراده الفرق بين اللفظين فمعهما مع قطع النظر
عن المغير ولو سلم عالمه بالرداء مطلقا للكلس مجازا لا خصوصه الا يرى الى

والمنقول عن محمد فشمش مثل الرداء لا بعد موت الانسان مثل الصغار بسقوط
عليه ولا بعد حمل قول الشارح ولعل المص نظر الى المعطوفه على هذا **قال**
وقال لا يفتن في الوجين جميعا **قول** قال الكاكي وهما اذن الامام والعهدة
او عدم اذنها به قال الشافعي في وجهه ما لك واحمد وقال العلواني ان كثرتهما
اخذوا بقولهما في من المسئلة وعليه الفتوى كذا في الدخيرة انتهى كلام الكاكي
قوله وهما اذن الامام اه محل كلام **قول** بل كان قاعدا لغيره **قول** قوله بل كان
قاعدا لغيره لا يطابق المشرح فان العقود لها محل للاختلاف ايضا على غير
المص فالاولى العقر على قوله ولم يكن فيها **قول** قال المص فهو على هذا الاختلاف
اختيار بعض اصحابنا واختاره ابو بكر الرازي ربه لا وقال بعضهم وهو اختيار
ابن عبد الله الحارثي ليس فيها خلاف اه **قول** نظم الكلام في سبط واحد وفيه تفصيل
فانه ذكر شمس لانه ان الصحيح من مذنب في حنيفة الجالس لانتظار الصلوة لا يفتن
وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه
واحدث وذكر الفقه ابو جعفر في كشف الغوامض سمعنا بابكر يقول جالس لقراءة
القران او معتكفا لا يفتن بالاجماع وذكر في الاسلام والصدرا الشهيد انه ان جلس
للمحدث يفتن بالاجماع وذكر في الدخيرة انه اذا قعد في حديث او امام او اقام
فيه لغير الصلوة او مرفية ما رآه عنده وقال لا يفتن وان قعد للعبادة كالصلاة
الصلوة او الاعكاف او قراءة القرآن او للتدريس وللمذكر اختلاف المتأخرين
فه على قوله فقال بعضهم يفتن واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم لا
واليه ذهب ابو عبد الله الحارثي كذا في النهاية وغيره وعلم منه ما في كلام الشيخ
الشارح حيث تبين ان الاختلاف بين الرازي وابكر جاني فانه اذا قعد للعبادة
واذا قعد لغيرها فالاختلاف من ابي حنيفة وصاحبيه اتقا في **قول** يشتمل هذا المذكور
كلمة **قول** فنية لا يشتمل المروء بل النوم فيها فان المستتر في كان ضمير الكلوس او
الرجل الجالس لان يقال للكل كثر حكم الكل **قال المص** لهما ان المسجد انما يبنى للصلوة
والذكر ولا يكره اداء الصلوة بالجماعة الا بانظارا فانه انما يكره مباحا لا
محرورا بالصلوة **قول** لا يخفى عليك حقيقة الدليل من المدعى الا ان يتسار

المسبب مثل المرور والقعود للحدث لان **قوله** هو لا باحة الا يرى الى قوله
 فكان الجلس ساجدا وفيه تأمل فانهما حسنة يحتاجان الى الفرق بين هذا وبين
 سائر المسببات المعتبرة بشرط السلامة واقاما المذكور في الكتاب فهو لا باحة
 بكونه من ضرورات الصلوة فلا يحتاج الى الفرق لان المسبب مطلق لا
 بل لا باحة المقتضى المحللة بما ذكر **قوله** لان المسجد موضع السجود **اقول** هذا
 لغوي **قوله** لا يرى **اقول** هذا دليل شرعي **قوله** وما عرف الناس **اقول** هذا
 عرفي **مض** **قوله** في الحائط المائل **قوله** مسلم كان او ذميا او صبيا **اقول**
 اي ما ذميا او عبدا كذا **قال المص** لا ضمان على المشرق لانه لو لم يشهد عليه
اقول الا ظن ان يقال لانه لم يقدم اليه **قوله** فكان زكاه انظر للمصنف فلما لم يرد
 ضمان **اقول** فان قيل فيبقى ان لا يضر الوصي على النقص لان عدم انظر قلنا
 المراد هو الا نظرية من وجه **قوله** فلم يصب الا شهاد على بعضهم في نصيبه **قوله** و
 يمكن من اصلاح نصيبه بطريقة فتكون المقدمة مفسدة **قوله** المص **قوله** اي
 فعلى كل واحد من حواضره وباني الحائط **اقول** والاولى ان يقول فعلى ذلك
 الواحد اذ مرجح الضم هو لفظ احدهم **باب** **قوله** **جناية البهيمة** **قوله** ذكر
 جناية البهيمة والجناية عليها **اقول** فان قيل ما ذكر في هذا الكتاب جناية انسان
 ولد كد كذب الضمان في ماله او على عاقلة قلنا لما اودع الله سبحانه في البهائم
 ارادة وادراكا صحيحا فانه كناية عليها ولزوم الضمان على غيرها لا ياتي في تلك
 الاضافة كما في الجاني والعاقلة **قوله** وقيل يجوز ان يكون مفعول الابطاء
 محذوفين **اقول** القائل هو الالقاء في **قوله** وان كانت في طريق المسلمين وقد
 او قتها صاحبها فعليه ضمان ما تلفت في الوجوه كلها **اقول** هذا اذا اوقتها
 بغير البول والروث **قوله** وكذا اذا صدمت انه محمول على ما اذا لم يكن الراكب في
 ملكه **اقول** يعلم كونه محمولا على ما اذا كان الراكب في الطريق مما ذكره المصنف في
 العقيل **قوله** وقوله ما ذكرناه يعني قوله فلا يمكن التحرز **قوله** وقوله الضمان ولا
 فيما لا يمكنه التحرز عنه لما فيه من المنع من التعرض وسد باب حتى يتم جوابا حجة
 على السائق في الراكب القاعد والسائق **قوله** ومع ذلك لا يخلو عن ضعف **قوله**

اذ كان سيرا لدابة مضافا الى رجاها يكون اللفظ مضافا اليه **قوله** والجواب
 ما ذكره بقوله واجتبه عليه ما ذكرناه **اقول** جواب بطريق المعارضة **قال المص** وقيل
 الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان **اقول** قال الزيلعي لا يرى ان يحد ذكر
 في الاصل ان الراكب اذا امر انسانا فحس الامر لدابة ووطئت انسانا كان
 الضمان عليهما فاشتركا في الضمان والناحس سابق والا امر راكب فبين
 بهذا انهما يستوفيان والجواب بما لا يضمن مع المباينة اذ كان السبب يعمل به
 في الاطلاق كما في الكفرح الالقاء فان الكفرح لا يعمل بدون الالقاء واما اذا كان
 السبب يعمل بانفاده فشر كان وهذا منه فان السوق سلف وان لم يكن
 الدابة راكب بخلاف الكفرح فانه ليس سلف بالالقاء وهذا الالقاء وجد الملف
 بهما فانصف الى احوالهما كسلة السفينة اذ كل واحد منهما لا يعمل بانفاده وضمان
 فيه يعمل فشر كان انتهى وقرر صاحب الكفاية تعليل وجوب الضمان عليهما بقوله
 وذكره في الاصل ان الراكب اذا امر فحس لدابة فان وطئت انسانا كان
 الضمان عليهما وعلى فقال لان الناحس سابق والاخر راكب ففقد بين ما ذكر
 ان الراكب والسائق في ضمان ما وطئت الدابة لشر كان ولا يخص الراكب
 انتهى وانت خبر بان ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بمعل عن هذا المقرر
 مع انه لا يصلح جوابا عما ذكر في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له وكيف والدار
 منه وجوب الضمان على السابق وهو قد صح عدم الوجوب فهذا من مثله غريب
قوله لما كان موت المصطدين غالبا في الفارسين خفهما بالذكر **اقول** وعلى
 الاول ان يقال انما خفهما بالذكر لان اصطدام الماشين ليس من هذا الباب
 لعدم تعلقه بالبهيم **قال المص** فقارضت روايته فارجح ما ذكرناه **اقول** فثبت
 من وجهين احدهما ان اخفم الضمان جازية بما ذكره من المعنى فقارضت جازية
 المرجح والثاني ان ما ذكرتم قيس والقيسين يصلح حجة لم يصلح مرجحا واكبر
 عن الاول ان ما ذكره منقوض بالواقع في البئر مشيه فكون فاسدا وعن الثاني
 ان القيسين في مقابلة الضمان يصلح حجة كذا في شرح الكل الدين وشرح شامان
 وقال صاحب الكفاية فان قيل القيسين لا يصلح مرجحا لانه علمت به الحكم والرجح

انما يكون بغير علة قلنا معناه **قوله** رويته فسا قطعت فرجتنا
 قلنا بما ذكرنا من الدليل ونقول القائل انما يكون علة عدم النقص فاما عند
 وجود النقص فلما يصلح علة وههنا النقص موجود فاذا لم يصح علة فنصح بالترجيح
 او نقول ما روي انه اوجب لنصف محمول على ما اذا كان عامدين حيث يجب
 نصف دية كل واحد منهما في العمد على عاقلة كل واحد منهما عندنا الصافي
قوله بان كان على العادة ما رواه وحله **قوله** في بحث **قال المصنف** ما الاصل
 للاصطلاح فصح **قوله** نعم لانه لم لا يكون مقيدة بشرط السلامة **قوله** او
 من الارسال واحواتها باويل الكلمة **قوله** الاظهر باويل الفعله اذ ليس
 بالارسال واحواته الا باطل معانيها **قوله** والركوب **قوله** البقرة خلق للركوب
 والحمل الا ان يقال لا قال بالعقل من البقرة والابل **قوله** والحمل والعمل
قوله في بحث **قوله** فان قيل العتاس يقتضي ان يكون الضمان على الركب
 كونه مباشر **قوله** ممنوع بل مسبب منها ويجوز ان يقتضي سائر هذا الشارح
 ان فرض مباشر **قال المصنف** فأنصف فعل الدابة انه كانه فعله بين **قوله** محال
 اسلفه في هذا الكتاب جيبا عن الشافعي وانما قال الفعل يتخلف لعل كما في المكرة
 هذا كحيف بالبر بآمل **قوله** ههنا شامح لان شرطه **قوله** اي شرط سببية
 فعل الركب للضمان وهو التقدي والضمير راجع الى فعل الركب الشرط ليس
 شرط له نفسه بل لا اعتباره في الترخيم فيقول المعنى الى ذكرنا **قوله** لا يصلح معارضا
قوله اي لا يصلح فعل الركب معارضا لفعل الناحس **قوله** ولعل معناه **قوله**
 في بحث **قوله** وليس بشئ فاقول **قوله** لورود النظر المذكور انما **قال المصنف** اذا
 كانت في فورما الذي تحتها **قوله** قوله الذي بدل من الضمير المضاف اليه و
 ذكر اسم الموصول برفع تاويل وصفه له على مذهب الكفا في **قوله** يعني ونحن
 اذن الركب **قوله** في بحث فانه اذا كان التلف بالوحى في فور النخسة
 فعلى عاقلة الركب نصف لدية وفي عتق العبد نصف لدية يدفع مولاه او ينفق
 على صرحوا به اذا كان لنحن بذن الركب قال العلامة الكاكي الا ان المو
 رجع على الاصل لا قل من قيمة العبد ونصف الدية لانه صار عاصبا للعبد باستحقاق

اية في تحمل الدابة واذا حقه من ذلك السبب كان للمولى ان يرجع على
 انتى **باب جناية الملوك والحاكمية عليه** **قوله** فمن ان عكس رضى
 عن مثل مذهبنا قال اذا جنى العبد **قوله** يعني قال ابن عكس رضى الله عنه
 اذا جنى العبد **قال المصنف** والمولى عاقلة لان العبد مستغنى **قوله**
 السكك لعلنا حديث لا يعقل العواقل عدا ولا عبدا **قوله** واما اصل
 فهو ثابت في نفسه مستند الى النفس الذي لا يعقل بطلانه **قوله** بل النفس
 على طاقه وهو حديث لا يعقل العواقل عدا ولا عبدا احدث **قوله** والقسم
 على حبله لوثر الاحجاب **قوله** الظاهر ان يقال لا يورث الاحجاب **قوله**
 والراهن يمكن من قضاء الدان **قوله** تعلق حتى العتق عليه بعض العبد
 على تعلق حق الراهن بوجوب صحة الرهن وان نقص الدين على ما صرحوا به **قوله**
 واما قلنا بجناية توجب لدية لانها لو كانت توجب لعقاص لم يكن اه **قوله**
 لا يلزم ما ذكره وجوب تعلق بجناية موجبة لدية بل اذا كان بالاعم مثل ان
 نقول ان قلنا لما تقتضيه وجود منه بالوجوب لدية كما لعل بالش والعل
 حقا يكون جواب كذلك **قوله** والذى وجد من لعل لم يكن وقت الصلح اه
قوله الظاهر ان يقول لم يقع الصلح عنه **قوله** وبعض الشارحين غير من السنية
 الاولى **قوله** يعني الاتقاني **قوله** واما لا يضمن لقاتل دين قتله اه **قوله** الظاهر
 انه يكفي ان يقول واما لا يضمن القاتل الدين لانه لم ينفق **قوله** فان قلت اذا
 كان تخصيص العلة **قوله** كيف يكون تخصيص العلة والمضمون ههنا ليس هو
 المعين بل العين الذي التفت **قال المصنف** وكذلك كل ما اخذ منها الا اجماع
 العلة استحقاقا **قوله** سبق في كتاب المادون ان للمولى ان يأخذ علة
 منه بعد الدين **قال المصنف** يجب ان يرجع بعد العتق **قوله** قال صدر الشريعة
 في شرح الوفاية واما قال ويجب ان يرجع اه اذ لا روية لذلك قول بنى ان
 لا يرجع بشئ لان الامر لم يصح والامر لم يقع في سلع لورطة كمال عقل المتأ
 خلاف ما اذا كان المأمور صبي انتى اجيب بان امر استخدام وانما يسببه
 مال المو اذا استخدم العبد فوطب من المستخدم كذا هنا قلنا **قوله** فثبت

حتى كل واحد منهما على وجه الكمال فنصر ببيع حقه **اقول** مخالف لما سبق
 في بابا يدعيه الرجلان واجبه **قوله** واما اذا وجب قسمه العين ابتداء
 ولم يكن تعلق الحق بالعين على وجه الشروع لكل واحد في البعض ولا بد من
 التقيد على ما صرحوا فانه اذا كان بثوت الحق في العين على هذا الوجه يكون
 القسم عولية عن وعنهما ايضا لا بد من التقيد بان لا يكون تعلق
 الحق على وجه الشروع في وقت واحد ولا يكون القسم عولية **قوله** فكانت
 القسم بطريق المارة لان حق الثابت اه **اقول** فنه بحث **قوله** ولا جني حقه
 اصل حقه ليس عين العبد بل في الارش الذي هو بدل المطلق والقسم
 في غير العين يكون **اقول** والمضاربة **اقول** سبق من المضاربة
 الكتاب ان الواجب على هو الدفع في الصحيح وان كان للمولى حق النقل الى الغير
 وما ذكره الشارح بخلافه كما لا يخفى ثم قول المصنف هنا لان الحق تعلق بالرقبة
 كما لا يخفى ذكره لشارح ايضا الا ان يراو بالرقبة **قوله** قال المصنف لان
 المولى لا يمنع استحقاق القصاص **اقول** قال العلامة لا تعاقب فاذ عاقب احدهما
 انقلب نصيب الآخر وهو المصنف لا غير انه يتابع في الاكل فيكون نصيبه في
 والمصنف في نصيبه كما يكون في نصيبه فقط ضرورة ان المولى لا يستوجب
 عينه مالا وما كان في نصيبه بغيره ونصف المصنف هو الربع فلهذا يقال في
 نصف نصيبك وافده ربع الدية ولها ان ما يجب من مال يكون حق المقتول
 بدل دمه ولهذا يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند
 الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبيد دينا فلا خلفه الورثة فيه الى
 لفظ صاحب الهداية فيها في بعض نسخها ولم يكتب من النسخة في اكثر نسخها وحق
 ان يكتب لانه اذا لم يكتب كالمسئلة اعجاب الصغير عن الدليل اصلا انتهى وانت خير
 بان لتقل المذكور تحت بوضع الداية وسبق مسئلة اعجاب الصغير فالتعجيل
 المسئلة **فصل** ومن قتل عبدا خطأ **قوله** لان الادنية اصل لقيام المالكية
 بها وفيها هدار الاصل اهدار التابع **اقول** منقوض بصوت العصبان فيها
 الاصل دون التابع **قوله** ولا بالكفارة فلماذا كان الواجب اه **اقول** فنه بحث **قوله**

والاموال ليست كذلك **قوله** فنه بحث بل كذلك لا يري انها مثبت بشهادة
 رجل وامرأتين على ما تترفعه ولعل الشبهة انما نشأت من استنباط الشبهة
 فانها بالثاني دون الاول فاقبل **قوله** فانه استشهد بعد حمل المولى **اقول**
 بعدم حمل المولى فالمضاف مقدر **قوله** وما ثبت بالبشوات **اقول** لفظة ما نافية
قوله فان الشرع قد اوجب كمال الدية بتقويت جنس المنفعة بتقويت الاطراف
اقول فنه بحث **قوله** وفيما قاله الشافعي العاقبات لما لمية اصلا حيث جعله
 فقي عياها **اقول** الشافعي اعتبر المالكية فيما اذا قتل العبد خطأ فباله اعتبر بها لا
فصل في جناية المدبر وام الولد قوله وهو العبد **اقول** الاول وهو
قوله ذكر فضل هو حظ رتبة في اسم المملوك وهو المدبر وام الولد **اقول** فيه ان
 الملك كمال في المدبر وام الولد دون الرق على ما صرحوا به بخلاف المكاتب فانه
 على العكس **قوله** وحسن يعمل لشبهه لمقارنته **اقول** قد عمل في حق تشريكه لمولى
 الجناية الاولى بتدليل المصنف ببعض **باب غضب العبد والمدبر**
واجب في ذلك قال المصنف ولما وجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السر
 مصافة الى البداية فصار المولى متلفا فيضير سره **اقول** هذا الفرق مشكل لان
 السراية انما ينقطع باعتبار تبدل الملك لا اختلاف المستحق والغضب ليس بسبب
 الملك وضعا والغاصب لا يملكه الا بادر الضمان ضرورة كمالا حتى لا يبدل ان في
 ملك واحد وذلك بعد ملك المولى البديل ولم يوجد بحقيقة ان معنى قولهم بقطع
 السراية ان ما حصل من التلف بالسراية يكون هدارا الا ان ثبت ذلك الى غير
 الجاني كذا في شرح الرنقي وقيل ان المراد بقطع السراية ليس ما هو المعروف بل ان
 لا يجعل المالك مصفا الى قطع المولى في الغاصب عن الضمان فانه يجعل حتى
 الغاصب كائنا مات فيه بافتماوية قصص فلما قيل **قوله** لان السراية انما ينقطع
 به **قوله** ضمير يرجع الى العصب **قوله** ولا ثبت على الشئ الواحد يدين حكمان **اقول**
 قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى يرتد **قوله** قيل هو الصحيح **اقول** القائل
 هو الاتفاق **قوله** قوله فنه نظر فان الجناية الثانية اه **اقول** فنه نظر فانه لما
 ولي الجناية الاولى ما رجح به المولى اول مرة على الغاصب عوضا عما سلم له

الثانية لوجدها شيئا فارغا من العسل في يد المالك رجح المولى الثاني
 على العاصب لان الاستحقاق كان بسبب كان في يده ولا يلزم في ذلك ان
 يبقى لولى الثانية استحقاق كما لا يخفى **قوله** ولو كان لتسليط **قوله** في
قوله فنه نظر لان اقامة غيره مقام نفسه اه **قوله** في تشيئة النظر تأمل
باب القسمة **قوله** وشرطا بلوغ المقتسم وعقله وحرثه **قوله** وذكر
 ويجوز ان يقال ان المنة بلفظ المقتسم وفه شيء والا صواب ان يقال
 المرأة من اهل القسمة في الجملة لا يرى اذا وجد قتل في قرعة لامرأة فخذ
 ابن حنبل ومحمد بن القاسم عليها كما يجي في آخر الكتاب **قال المصنف** وان لم يكن
 الظاهر من هذا **قوله** الظاهر ان يقول وان لم يكن ثم لو شئت فان
 المكرة اذا اعيد معرفة يكون عين لا دل لكن المراد من الظاهر هو اللوث
 كما لا يخفى **قال المصنف** ولنا انه جمع من الدية والقسمة في حديث ابن هبل
قوله فنه بحث فانه لم يحر القسمة بينهم بالكلية وانما رواه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من عنده وفي رواية من ابل الصدقة على ما ذكر في الصحيحين
 وغيرهما ونقل الشراح هنا **قال المصنف** ثم حبس عليه القسمة **قوله** فيه انه كثر
قال المصنف لان الاكثر حكم الكل بعظما لا دعي **قوله** فيه بحث لان هذا
قوله ويجوز ان يكون مراده القسمة من الدية لان على القسمة كذا
 في حنبل فنه **قوله** جرد الدية لا يستمي دية حتى يقال سكر في حنبل فنه
 تأمل **قوله** اعترض عليه بان الظاهر الى قوله واجيب عنه **قوله** الا اعراض
 واجوب للماتقا في **قوله** واما اذا انفصل ميتا **قوله** وهذا كما رى مع
 تطويله لم يرد السؤال وربما قواه **قوله** بل يرد فيه فان حاصله كون الظاهر
 حجة للاستحقاق هنا تعظيما لامر القسمة ومنع كلمة القسمة القاتلة
 انه لا يكون حجة للاستحقاق ويعقوب هذا المنع ما سبق من المصنف في
 الدرس لا مستي ثم الدية بحسب القتل الموجود منهم ظاهرا فلي تأمل **قوله** فلان
 لا يكون فيما هو اعظم حطرا اولى **قوله** الاستحقاق هنا للمال ايضا لا غير
قوله واما ما حدث الاستحقاق في حديث حمل من مالك **قوله** ذلك في الغرة

والقسمة والدية ليستا في معنى ما **قوله** لتعرف والراى والتدبير الى من
 الدية **قوله** انما اجواب اذا كان المالك مع الراكب بسوق الدابة او يقودها
 او يكون الراكب هو المالك والاخر يقود او يسوق فان اطلاق الكتاب
 يشتمل من الصور قال لا اتفاقا فيما سجي من مسئلة السفينة لو كان صاحب
 السفينة معهم سجي ان يحب عليه كما في الدار فنه ان يكون هناك ذلك **قوله**
 وفي الاخرى على عاقلة **قوله** لا ظهران بقول وفي الاخرى عليه وعلى عاقلة
 حتى يستقيم لقرع الدية افع عليه **قوله** وان كان الثاني فهو على عاقلة من
 في يده **قوله** لا يورى ما فات هذا الفصل والايهام فان اليد للبايع
 اذا الغرض انتقا فحق المشتري ففي الصورتين اسما على عاقلة البايع و
 الركاكة مخصوصة بقريره وسياتي المصنف على ما لها **قال المصنف** لانه لا يه
 من الملك لصاحبه اليد حتى يعقل العواقل عنه **قوله** ما قضى ما تقدم فان البائع
 اذا لم يقبض المشتري الدار صاحب يد ملابك مع انه يعقل عواقله وكذا في
 بعض صور البيع الخ **قوله** لما علة غير مرة ان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق
قوله مع ان استعظام امر الدم باق على حاله حيث يحب على اهل المحلة القسمة
 والدية **قال المصنف** وان كان القوم لقوا قاتلا **قوله** قال في النهاية انتقا
 قتالا محتمل ان يكون على الحال اي مقاتلين وان يكون على المفعول به كما في
 بعض وان لم يلقوا عدوا وان يكون على المفعول له اي للقاتل انتهى المفعول
 محذوف في لقوا العدو **قوله** وقوله لان الظاهر ان العدو وقلة فكان هبة
 يرجح الى ذكر الفرق بين من ومن المسلمين اذا قتلوا عصابة في محلة **قوله** في
 ظاهر فان الظاهر هنا حجة للدفع عن المسلمين فنه حجة لو كان حجة لكان
 حجة للاستحقاق وذلك غير جاز فنجب على اهل المحلة للنص **قوله** واما في المسلمين
 من الطرفين الى قوله فنه في حال القتل مشكلا **قوله** ولكن تقول العداوة
 يرفع الاشكال ولا يلزم من انتقا حجة احل على الصلاح كون حال القتل
 ولو صح ما ذكره لكان الامر كذلك اذا كانت احدى الطائفتين انخارج **قال المصنف**
 وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان اه **قوله** قال الزيلعي وان كان

مالك وجب على المالك لاجل ان كان فلان يرحم المالك في القنات
والدية وهذا عندنا ظاهر والفرق بين يوسف بنه وبين الحلة والمدان
العسكر تزوا فيه للمساقل والارقال للمقار فلا تعتبر الا للمروزة بخلاف
الدار والحلة فانهم سيكونون فيه للمقار فلا بد من اعتباره انتهى ولا يخفى
مخالفة لما نص عليه المصنف من خلاف ابي يوسف **قال المصنف** لما اقر بالفضل على
واحداه **قول** اطلاق الاقرار هنا على التجوز كما لا يخفى **قال المصنف** ولو وجد رجل
قتلاني وار نفسه فدية على عاقلة **قول** اي عاقلة ورثته على تقدير ان
وانما قال هكذا بناء على الظاهر من اتحاد عاقلة الورثة مع عاقلة القتل حتى
لو اختلفت العواقل يكون على عاقلة الورثة كما صرح به المصنف في تقرير الدليل **قال**
المصنف وتمة العقل من المرأة متحققة **قول** مخالف لما مر في بيان قوله ولا قسامة
على المرأة واشتراكها في جوازها في الدرس الثاني من المعامل
كتاب المعامل
كان الاول ان يقال العواقل لان المدعى جميع معقله وهي الدية كما قال
وكناه قال كتاب لدية فصار كذا را والعواقل جمع عاقلة وهي من تحمل الدية
وهذا هو المناسبات كما لا يخفى **قول** وهو الذي ضرب بالسوط الصغير **قول** وفيه
قول وقوله لما ذكرنا اشارة الى قوله لان الوجوب بالقضاء **قول** ولعل الا
ان يكون اشارة الى قوله لمحصل المقصود **قول** وكون التأجيل للتخفيف حكمه
لا يرتب الحكم عليها **قول** يعني لا يرتب الحكم على الحكم **قال المصنف** لان الواجب على
المثل والتحول الى القيمة بالقضاء **قول** بل الواجب لا على الدية قال الله تعالى
ودية مسلمة الى اهله فليس التحول اليها بالقضاء فان القضاء قضاء الله
لا حكم الالحكم **قال المصنف** ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبله لان نصهم
به **قول** اي بالقبيلة ويحتمل ان يكون الباء للملازمة والمعنى لان نفرة القبيلة
مطبقة به **قول** فايهم من اشارة كلام القدرى **قول** وقيل الفرق بين
العطية والرزق ان العطية ما يفرض للعاقلة والرزق ما يجعل لفقير المسلمين
اذا لم يكونوا مقاتلة **قول** فيه بحث لانه لا يلزم لقوله وان كانت لهم اراقة

من النساء في قوله في قوله

قال **قال المصنف** ثم نظران كانت ارضهم تخرج في كل سنة **قول** في قوله
الرزق ما يخرج للجندي عن راس كل شهر وقيل يوما بيوم والمرزقة الذين
باخذون الرزق يوما بيوم وان لم يشبوا في الديوان وفي تحضر الكرخي
العطاء ما يؤمن للمقاتلة والرزق للفقراء انتهى **قال المصنف** قال الله تعالى
ولا ترزروا رزوة وزرا اخرى **قول** قال القاضي في تفسيره اي لا تحل نفس
انتم نفس اخرى انتهى وقال القاضي في تفسيره سورة الانعام جواب عن
اتبوا سبلنا ولحق خطايكم انتهى فلي هذا لانه المتكبر بها في هذا المقام لا
الملازمة واما المصنف لم يحل على هذا المعنى بل قال اي لا تحل نفس حاملة لنفس
اخرى فاستدل بها فلم يمتنع الشيخ او التخصيص **قول** وهي قاطعة حقيقة **قول** الاول
حالية **قول** او بالمدخل في العاقلة عندنا بالاستقرار **قول** فيه بحث لا يرى
انه لا يجب على تلك المرأة دية على رواية الاصل بل ادخلها المتأخرون
في حكمها مع عاقلة **قال المصنف** والغرض لهما من العطايا للمعونة لا للنفقة
كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهما **قول** قال القاضي
بانه ان يشتما يصلح لمعونة اجمدة بالطبخ والحماية وحفظ المنزل ونحو ذلك
ولا يصلح للنفقة لضعفهما فكان الغرض للمعونة لا للنفقة وكذا ان يقال
الغرض لهما من الامام على سبيل المعون لهما كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
لا لوجوب النفقة منهما لغيرهما فلم يدل فرض العطايا للنفقة انتهى والتشبيه
في قول المصنف كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهما على الا
الاول في كون الغرض لا للنفقة في كونه للمعونة كما لا يخفى **قال المصنف** والكفا
سقاطون فيما بينهم وان اختلفت مللهم **قول** مخالف لما سبق في اول باب
حالة الملوك ان اهل الذمة لا سقاطون فيما بينهم وجوابه ان ذلك مبني
على العالين **قال المصنف** فاذا كان كذلك يحل عنه من يكون عاقلة عند القضاء
قول فيه ان تحل العاقلة للفقير هم في تركهم مراقتة على امر غير مرة وهذا
انما وقع من اهل الكوفة فسعى ان يحجب عليهم **قال المصنف** ومولى الموالاة
يعقل عنه مولاه وقبيلة **قول** لا بد على قول من يقول لا يدخل الاء والاء

في العاقلة لانهم لا يكرهون من لفظة بن المولى وبينهم ولعل التزاه لا وادار
 في العقد هو الفارق ولا جل ذلك لم يقل في المعقود مولاه وقتله اذ
 لا التزم بالعقد فيه فاقول **قوله** ولا عبدا قال ابو عبيد اخلفوا في ما قيل
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يعقل للعقود اقل عدا ولا عبدا فقال لي محمد بن حسن
 انما معناه ان يعقل العبد حرا اه **اقول** قال الاتقاني واجج محمد في ذلك بشي
 رواه عن ابن عباس قال محمد بن عبد الرحمن بن ابى الزيا عن ابيه عن
 بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يعقل العاقلة عدا
 ولا صليا ولا عترافا ولا جنى المملوك قال محمد فلا ترى انه قد جعل الجنا
 جناية المملوك **قوله** والسبب عقلة يستعمل في معنى عقلة عنه وسباق
 الجديث وهو قوله لا يعقل العاقلة عدا اه **اقول** فنه بحث اذ يجوز ان يكون
 المعنى لا يعقل العاقلة من قبل عدا ولا من صوح عن **قوله** ولا من اعترف بقله
 فان اعظم مذهب لي ان المعنى ذلك **قوله** وفي الفصل معانية الدية **اقول** ليس
 كلام المص في الدية بل في التأجيل كما لا يخفى لعل الاولى ان يقال اذا ثبت
 القتل الخطأ بالبنية لمزم الدية العاقلة ومع هذا لو جل الى ثلث سنين يحفظ
 للخصم ففي الثابت بالاقرار او الى ان يوجل للخصم لان الوجوب حينئذ
 على المقر وحده دون العاقلة فليقل **قوله** ففهم من هذا انه يلزم موجب الايراد
 اه **اقول** الفهم منه بعيد ولعل المراد به قوله ومن يصل خطأ الى قوله قضى عليه
 في ماله **قوله** اجيب ان هذا السقيم فيما اذا كان اصله دينيا لدفع النوى **اقول**
 قوله لدفع النوى متعلق بقوله يستقيم **كتاب الوصية**
باب في صف الوصية بما يجوز من ذلك وما يجب وما يكون رجوعا قوله
 وسيبها سبب التبرعات **اقول** وهو طلب زيادة الزلفي في العقبى كما مر في الو
قوله وشرايطها كون الموصي هلا للبرع ولا يكون مديونا **اقول** اي دينا
 تركته **قوله** واجنبيا عن الميراث **اقول** اي وقت الموت **قوله** وان لا يكون
 قاتلا **اقول** قال في البدائع وان لا يكون حيا غير مستمرا فان كان لا يصح
 الوصية له من مسلم او ذمي اذا كانا من لاريثون بسبب الكفر والرق **قوله**

فلو كانت ملكا الوصية باقية الميراث لرب من الوصية **اقول** ولعل هنا سهوا
 والعبارة الصحيحة رتبة عليها **قوله** بل بعد اي وصية كانت نصيبها **اقول**
 ولما فيه بحث فان دلالة ما ذكره على عدم بقاء لزوم الوصية المفروضة
 ممنوعة وانما دلالة على تأخر الميراث ليس على الوصية المفروضة فقط بل
 بل متأخر عنها وعن غير ما ايضا ان وجدت كف ولو رتب ميراث على الوصية
 المفروضة لم يدل الكلام على تأخر الميراث عن الوصية بالبرع عما ان مقتضوه
 وعليك بالتأمل **قال المص** ولا يجوز بما راد على الثلث لقوله عليه السلام في حديث
 سعد رضي الله عنه الثلث والثلث كثير **اقول** قال النووي يجوز رفع الثلث
 ونفسه فالرفع على انه فاعلى اي بكفك الثلث او على انه متناه فيكون الجواز
 والمقرب على الاعراض او على تقدير اعط الثلث **قال المص** وهذا لانه الغنة
 سبب لزوال السبب **اقول** فرق بين الغنة والسبب وتحققه كما يعلم من الكتاب
 حيث قال لان المرض سبب لموت وبالموت يزول ملكه لاستغنائه عنه
 ولو تحقق السبب لزوال من كل وجه فاذا الغنة ثبت ضرب حتى انتهى وفي
 مباحث العدة من كتب الاصول ان المرض علة تشبه الاسباب **قال المص** وان
 احققه ثبت عند الموت وقلة ثبت جرحا حتى **اقول** طاهره في لف كسوف
 من قوله اذا حتى ثبت عند الموت الا ان المراد هنا بثبوت بطريق التنازل
 بخلاف ما سبق كما لا يخفى **قال المص** فلو استند من كل وجه **اقول** لو حدثت
 الشرطة واكتفى بقوله والرضا بطلان الحقيقة كما في الكافي لكان له
قال المص سبب حقيقته فله **اقول** في الملازمة كلام **قوله** فلو استند ملكه الى اول
 المرض **اقول** فنه بحث **قوله** فان قيل لو ادرت اذا عني عن جرح ابيه **اقول** اه
 جرح خطأ **قوله** واما ان يكون هذا القلب ناعا **اقول** الاولى واما ان لا يصح
 هذا العفو او تبديل ما ناعا بقوله باطلا بل فان لما في الكتاب وجهها طاهرا
 ثم قوله هذا القلب يعني لزوم القلب وقوله ما ناعا يعني عن صحة الاجابة **قوله**
 لان السبب مع مرض الموت ومرض الموت هو المتصل بالموت **قوله** وكذلك السبب
 الجرح المتصل بالموت فلا فرق وكذلك قال فخر بن امرين **قوله** وفي ذلك بطلان

اقول يعني الحقيقة **قول** ليس شرط الموت بل كونهما ميتة **قول** كفي يكون رد
ردا اذا الشافعي يقولون يكون القبض من شرط **قول** لا لعنكت من الاحكام
اقول كما عند الشافعي **قال المصنف** لا يستعمل ما اخذه الله كما في حرم الوصية **اقول** فيه
ما قل فان هذا مذهب المقرئ والاصل عند واحد والجواب باننا نقول العبد قطع عليه
كما نقوله المقرئ بل نقول كما قلنا في تأويل قوله صلى الله عليه وسلم الصدقة ترد
في العمر **قول** معاشة قاتل ابيه **قول** مثله **قول** وسلوك طريق الدلالة اسهل **اقول**
نعم لو ثبت شرط الدلالة وذلك محل نظر **قول** فبالنظر الى وقت الموت كان
القبول مؤثرا في الوصية **اقول** فيه تأويل سابقا ويل لا يعاود المذكور **اقول**
الوصية هي المذكورة بالمرء المذكور فالاولى او ما ذكر **قول** ثم من ذلك في
مريض اقربا له العبد فاعتق فانت الابطح الاقرار **اقول** قوله اقربا له العبد
اي لانه الذي ليس عليه دين قال في الكافي في فصل في اعتبار حال الوصية
باب العتق في المرض واذا اوصى المريض لابنه الكافر والرفيق او وبيت سلم
او قوله بين فاسلم الابن او عتق قبله **قول** ظل ذلك كله اقا الوصية والوصية
فلما نزل المعبر فيها حال الموت واما الاقرار وان كان مكرها فليس
سببا لارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فثبتت اثم الاقرار فصار
التمتع طعنا بالوصية او ذلك كمن اقر لاحيه وله ابن فملك لابن ثم ملك المقر
والاخ المقر له وارثه انما بطل ما قلناه انتهى ولا يخفى عليك مخالفة لما ذكره صاحب
النهاية فتأمل **قول** وكلامنا فيه والاصل ليس بحرم له **اقول** فيه بحث فانه يعق
لا يجوز الوصية للاخ ولا الاقرار له اصلا مع وجود الابن فليست فان مراد
فيكون وارثا عند الاقرار بالبنين واما اذا لم يمت الابن بين ابي ليس وارث
فصح **قال المصنف** الثاني لانهم يعتقدون انهم مسلمين في المعاشة **اقول** لا
اختصاص لهذا الدليل بالثاني بل نعم الاول ايضا **قول** واجعل هذا البهجة في ائيل
اقول فيه بحث **قال المصنف** قد قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم
اقول هذا الحديث لا يفي تمام المدعى ولذلك لم يصير ربا داة القليل **قول** ثم
شاي من الحركة **اقول** اي ما في الوصية **قول** لا يرد على الوصية **اقول** يعني بعد موت

الموصي **قال المصنف** لانه قرض والوصية ببيع **اقول** فيه ان بعض الوصايا واجبة
كالوصية ببيع والزكاة فالدليل قاصر كما لا يخفى **قول** ورد بانها صح في رواية
الحديث انه كان غلاما الى قوله نقله معناه **اقول** الرد للاتفاق وفي شرح الخو
لرافعي في وصية لصتي الميز و تدبيره قولان اجماعا عند الاستاذ ابى المصور
انما صححان لما روي ان غلاما من غلمان خزيمة الوفاة وله عشر سنين فاد
لنبت عم له وله وارث فوفعت العقيقة الى عمر رضي الله عنه فاجاروه عن عثمان
رعى الله عنه انه احاز وصية غلام ابن احد عشر سنة ولان الوصية لا ير
ملكه في الحال ويعقد الثواب بعد موت فقبح كسائر القربات **اقول** قال
مالك و احمد والشافعي وهو الاظهر عند الاكثرين وبه حال الوجبة انها باطلان
واعتاقه وذلك لانه لا عبارة له ولهذا لا يصح بيعه وان كان فيه غبطة
قول وقوله انه اوصى لابنه عم له بمال لانه في ان يكون مما يتعلق بتجيزه و
دفنه **اقول** لو اريد ذلك لعقل الى ابنة عم له **قول** وهو مخالف لقوله تعالى وابتلوا
اليتامى الالة **اقول** من الآية وابل سورة النساء **قول** اولسا وبها فاه **اقول**
فيه بحث فان التساوي فيه ضعيف ولذلك اورد المصنف بغيره التمرض **قول**
كانه يقول سلمنا ان بالوصية يحصل الثواب **اقول** فيه بحث فان الوصية نوع مضبوط
للسك الطلاق وغيره فليست **قال المصنف** يجوز الوصية للحمل وبالحمل اذا وضع لا
من ستة اشهر **اقول** هذا اذا لم يكن المرأة التي اوصى عليها معتقة فانها حنفية اذا
اذا ولدت لاقبل من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما لو حوذه في
البطن حين الوصية وحين موت الموصي ففي كلامه نوع فقور **قول** واحارها
النهاية **اقول** وصاحب الكافي ايضا **قول** فان وضع المسئلة فيها اذا وضعت قبل
من ستة اشهر من وقت الوصية او الموت وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية لا
اقول فيه بحث فانها اذا وضعت لاقبل من ستة اشهر من موت الموصي لا يعلم وجود
الحمل وقت الوصية اذ قد يكون بين الموت والوصية شهرا وشهران او ازيد
فلست **قول** فاجوب بستمعة **اقول** في اقربا بالوصية بالخذلة والسكنى حيث في
المصنف من الشرة المعدومة والولد المعدم **قول** ولا هو داخل في الموضوع

اقول عطف على قوله ليس موضوع **قوله** وما لا سبيل له اسم الجارية صح استثناء
اقول الاستدلال بهد على عدم صحة الاستثناء اظهر كما لا يخفى على من يعنى
الاستثناء ثم قوله صح استثناء وده يعنى لتقرر الملك **قوله** لان اسم الجارية سبيل
اقول ان اراد مقصود فليس كذلك وان اراد تبعا فاحمل كذلك **قوله** او
اوصيت لفلان الف درهم الا فوسا **قوله** فبحث فانه صرح في كتاب لا فوسا
ان ما لا سبيل له اللفظ مقصود ابل يدخل فيه تبعا لا يصح استثناءه لان استثناء
صرف لفظي ولو صح الاستثناء باعتبار تقرر الملك لصح في الاقرار ايضا استثناء
البناء من الاروال فقر من الحائز والخلة من البستان فلتسا في الفرق **قوله**
اعلم ان محمدا وراثة ذكر في جامع **قوله** يعنى في الجامع الكبير **قوله** وهو راجع
في الروايات كلها **قوله** على قول سولا المشايخ **قوله** واذا كان الكذب ثابتا في
الحال **قوله** لا يخفى عليك ان الكذب غير مذكور هنا ولا هو في المذكور حتى يخرج
الضمير وايضا اذا كان المراد ذلك كان التقيد بقوله في الحال خاليا عن الغرض
قوله وكلاهما مصدق على المطلوب **قوله** فكذا ما اذا جعل اسم كان ضمير الوصية
واستدل على صدق المقدم بما ذكره كما فعله الاتفاق لا يلزم المصادرة فان
هو عدم كون الحج ورجوعا كما لا يخفى **قوله** واجواب عن الاول ان قوله اه **قوله**
وكجزان نجاب عنه ايضا بانه مبنى على التزل والتسليم **قوله** وعن الكا بان الرجوع
واجب والنظر الى الماضي اه **قوله** وقد سبق منه ايضا في باب لو كاله بالحنو
والقبض **باب الوصية ثلث المال** **قوله** اى لا يحل من ضرب في مالهما
قوله المراد بالضرب لضرب المصطلح بين الحساب وتفصيله في شرح الوقي لصد
الشرعة **قوله** وصورة الدرام المرسله اى المطلقة **قوله** يعنى غير المقيدة بالشرعة
او نصف او نحو ما ذكره في صدر الشرعة **قوله** صوة نفق يرد على المسائل المجمع
قوله اى على دليلها **قوله** ولم يجوز الفقهاء عن السدس **قوله** الى هنا لفظا
الكافي **قوله** وقوله لا يرا عليه اه **قوله** فانه تامل فان الظاهر ان المرأة يعنى
الزيادة على السدس اذا انفصلت السهام عن السدس مطلقا فحينئذ يكون ما
الكاتب رواية الجامع الصغير **قوله** وقد قال في الكتاب ولا يرا عليه **قوله**

فهو بحث السدس المراد نفى الزيادة مطلقا **قوله** تقدير كون اخس السهام ما يقص
السدس فصح ذلك ولما في الكتاب نفى ريد عليه ان العمل بالليلين يوجد
اعطى السدس اذا كان اخس السهام اكثر واعطى ذلك اذا كان اقل مع ان
العمل بالمتيقن فجعل ما ذكره ليلا رواية المبسوط اولى كما لا يخفى **قوله** وايضا
ما ذكرناه اه **قوله** لما لا يجوز ان يكون معنى الكلام ان السهم يذكر ويراد السدس
وذكر ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى السدس لتخيه باثر ابن مسعود فلتسا
قوله وارى ان المراد بقوله ما ذكره هو الاقل **قوله** كيف راينا ذكره واثران
مسعود يدل على يقين السدس فلا يستقيم التفرع في قوله فيعطى اى ان ذلك
ليس شارة الى رواية المبسوط ولا الى رواية الجامع الصغير والآخر
الخالفه بين الدليلين فتدبر **قوله** على رواية الجامع الصغير يعطى السدس **قوله**
بل ذلك رواية المبسوط على ما نقله من الكافي وعلى رواية الجامع الصغير يعطى
له الربع **قوله** واما على رواية الاصل فتخرج اه **قوله** فيه نظر بل على رواية الجامع
تخرج كتحريجها **قوله** لان كل واحد من الهالك والباقي **قوله** ويجوز ان
يكون المعنى كل فرد من نوعي الدرام والغنم بل هذا المعنى اليم لقوله يتوى ما
نوتى اه قال العلامة الاتفاقي وجه قول زفران الموصى لما تبقى المال شتركا
بن الورثة والموصى له والمال المشترك اذا ملك بعضه ملك على الشركة وما بقي
بقي على الشركة فكذا ملك ههنا الذي ملك ههنا الذي بقي ثلثا والذي بقي ثلثا والذي
زفرنا خذوه والعائين متى وفيه فوايد لا تخفى **قوله** وظهر من هذا قوله **قوله**
قوله قوله فاعل ظهر **قوله** فان الماتى نصف الثلث لوجود المزا حمة بينهما **قوله**
قد سبق ان الوصية ملك بالقبول الا في مسئلة فتذكر فانه سيفك **قوله** حال
الملك **قوله** يعنى حال موت الموصى **قوله** قال الفقيه ابو الليث **قوله** في كتاب
مكت الوصايا **قوله** والوصية لامه بشي غير رقيتها باطلة **قوله** وفه بحث لان
بطلان الوصية لامه بشي غير رقيتها انما هو لانها ليست من اهل ان يملك ما يوصي
رقيتها ولانها كون وصية للوارث وليس احدى تنيك لتعليق بموجود
في ام الولد اما الاول فلان الموصى له ملك الوصية بالقبول وهي حرة اهل

قوله اى يدون اجزاء الترخي وجمعة من راجع اه في كتاب الام
الشرعية وقيل هذا قول الكل لان عندنا لا يجب على الفقهاء
القبض على كل واحد من الاجزاء ويجوز ان يدل على ذلك
فصل في الوصية له الميراث والدور والارضا فلتسا
بشي

لان يملك واما الثانية فلا تنفذ الى الورثة حتى يلزم الوصية فلتا بل
فان قيل الوصية بثلث المال لعبد جارة ولم تحقق بعد موته **اقول** وفي
الكتاب المتوفقات من كتاب الوصايا ولو اوصى بثلث ماله لعبد عتق
منه بعد موته عند ابن حنبل لانه من جملة مال الميت فملك ثلث نفسه كما يملك
ثلث سائر اموال ومن ملك نفسه عتق وسعى في ثلثي قيمته للوارث وملك
ثلث سائر امواله لانه كما لكانت عبده والوصية لمكانه صحيحة وعند بعض
كله ويبدأ بالعتق من ثلث فان فضل شي دفع اليه وبقي فزاع تجزئ العمل
انتهى وفي الحديث ولو اوصى لعبد بشي من رقبته يبع ولو اوصى له بشي من
لا يبع لان العبد من اهل ان يملك رقبته وليس من اهل ان يملك ما سوي
رقبته ولان الوصية لعبده بمال وصية لورثته لان الملك في العبد يورث
به يقع لوارثه والوصية لوارثه باطله فاما الوصية بالرقبة وصية لوارثه
لان الوصية بالرقبة احق ولو اوصى له ثلث ماله ورقبته اقل من ثلثه
عتق لانه اوصى له بثلث رقبته فان رقبته من مال الميت والوصية للعبد
برقبته جائزة وسحق ثلث باقي المال لانه عروا وكان الثلث اقل عتق
بعده الثلث وله ثلث ما سوي رقبته من مال لانه حر عندهما وبخر له كما
عند ابن حنبل والوصية للحر او للكاتبة جائزة وان كان ثلث ما بقي من
المال مثل ثلثي السعاية يفيضان وان كان اكثر اخذ الفضل منهم وان
كان اقل اعطى الفضل انتهى كلامه **قوله** فبا عتق رقبته الوصية لا يصدق في
الزيادة **اقول** فبحث فانه لا يؤخذ بقوله في من الموصية لاني الثلث
ولا اقل منه بل يؤخذ بقول الورثة واصحاب الوصايا فقل **قال المصنف** ولا
لوقبض الاجنبي شيئا **اقول** منعي ان يتايل انه هل يمكن جعله دليلا بل
الدليل الاول **قال المصنف** حتى يبطل الكل فلا يكون مفيدا **اقول** لانه لو صح
في نصيب الاجنبي فاخذ ما اخذ الوارث لنفسه منه لانه اخذ بعضه
مشرك في زعمه فبطل ذلك لنفسه ويصير للورثة فخرج الوارث تأويله
مبصف ما بقي في يده لانه لم يسلم له ما اخذ اوله واستحق هكذا الى ان تبقى في

يده لانه لم يسلم له ما اخذ اوله هكذا **قال المصنف** ان بقي في يده فليس فلا يكون مفيدا
في حق الاجنبي فافهم لانا ان هذا المقرر لا يلائم ظاهر كلام المصنف ثم لا يزال
بعض من سئل ذلك لقد ركن الامر سهلا **قال المصنف** لانه اما ان يكون وسطا
او ديا ولا حق له فيها **اقول** ويحتمل ان يكون اجنبي هو اجنبي الاصل **قوله**
فاذا كان حقه يعلق اه **اقول** مثلاً سئل باجنبي حال كون المالك حوله
به حال كونه وسطا وحال كونه ردا من الردى وفن عليه تعلقه بالردى **قال**
المصنف وعند مالك يسلم على احد عشر سهما لان الموصي له يضر ثلث عشرة وبهم خمسة
واربعين فنصير لسهام احد عشر **اقول** قال لا تعلق له ولما فيه **قال** نه على هذا
التقدير كان سعي ان يكون نصيب شريك الموصي ستة واربعين ذراعا فيعقر
اذن منه خمسة اذرع لان نصيبه من جمع الدار خمسة ذراعا كما سئل وقد
نقص خمسة فلما يجوز لانه حينئذ يلزم تملك الموصي ملك شريكه وليس له ذلك
اذا كان للموصي له سهمان من احد عشر فنقص نصيبه لاجل حاله لان سهمين من
عشر اقل من خمسة وايضا يري حق الورثة الصا لان لهم ما وراء قدر الثلث
من نصيب الموصي ونصيبه خمسة ذراعا وربع للموصي عشرة من نصيبه فحق العون
اخذوا خمسة اخرى **قال** بعض المشايخ يقسم نصيب الموصي من الموصي له
والورثة على خمسة سهم عند انا فالعشرة اذرع للموصي له والاربعون ذراعا
لورثة فجعل كل عشرة سهما ومن القسمة صح عند ابن حنبل ان هذا المقرر يد على تقرير
ورود اظهر **قوله** وحق الموصي له في خمسة تمسكا بمذهب محمد وزعم الموصي له
حقه في عشرة **اقول** فبحث فلم يعبث زعمه تمسكا بمذهب محمد اذا وقع البيت
في نصيبه **قال المصنف** والامتناع على الورثة اه **اقول** وقد مر في ايل كتاب الوصايا
ان كل ما جاز باجادة الورثة تملكه المجاز له من قبل الموصي عند ما خلا فالبس
قال المصنف اما الموصي له بالثلث شريك لوارث **اقول** وكذا لا يخالف الا اذا اخذ الا
باخوة وانكر الاخر شريك للوارث مع انه يعطى نصف ما في يده فمقر كما سبق في آخر
كتاب لاوار فلا بد من الفرق **قال المصنف** وان لم يخرج من ثلث ضرب بالثلث
واخذ ما حقه منها جميعا **اقول** الظاهر انه باحاء المصنف اي ما يصير حصته منها

حصتي منه كذا اي صارت حصتي منه **فصل في اعتبار حال الوصية وقوة**
 اما اذا قرله يدين ثم اعق قبل الموت لم يذكر هنا **قول** فنه بحث فان لفظنا
 الجاهل الصغير هنا هكذا على نقله الا لاني وقال في المرض قرلانه وهو
 يدين او وسب له به فقضينا او اوصى له وصية ثم اسلم الابن ثم مات الرجل قال
 ذلك كله باطل وكذلك ان كان الابن عبدا فاعقني في هذا انتهى **باب العلق**
في المرض قال المص وضرب مع اصحاب الوصايا **قول** الا ظهران يقال يضرب كل
 من سواه الحكم كل من العلق والحجابه والجهة مع اصحاب الوصايا اي في الثلث
قال المص لان الجاهل بعد الموت **قول** قاي من الشكل الثاني **قول** وغيره
قول اي غير العلق الموقع فيه الظاهر ان يقول اي غير ما ذكرنا من لعلق الموقع
 والعلق المعلق وتقيم الموقع بها خلاف لظاهر **قول** يستوي فيه من سواها اي
 العلق والحجابه **قول** فنه شي فان لفظه من ياتي هذا التفسير **قول** وفي التيم
 اه **قول** فنه شي فان الظاهر التيم للمسلمين **قول** وقوله لانها ثبتت في ضمن
 يعني بالمرض لا لحيته كغيرها **قول** ضمير عنها راجع الى المعروفة **قول** فكان تبرعنا
قول مذكر الضمير راجع الى الحجابه اما باعتبار الجهر او لكونه بمعنى ان مع الفعل او
 ما قبل ما ذكر **قال المص** وهو لا يحتمل المدفع **قول** لكون الحجابه اقوى منه **قول**
 وهو ما قضى له لئلا يثبت نقيض ما اثبت **قال المص** ثم اصحاب
 الحجابه الاخيرة قسم بنين وابن العلق **قول** قال في الكافي فان قيل ينبغي ان
 يكون تمام الثلث للحجابه الاولى عنده لان الحجابه الثانية مساوية للعلق
 والحجابه الاولى مرجحة على العلق والمساوي للمرجوح **قول** وكذا في
 التي قبلها ينبغي ان لا يشارك العلق الثاني الاول عنده لان العلق الاول
 الحجابه والحجابه راجحة على العلق الثاني والمساوي للمراج راجح فلما لا يشارك
 العلق على العلق والحجابه على الحجابه بالاجماع اذا لم يكن الغير محتملا فكذا
 اذا تحلل الغير انتهى وذكر المسلمين فيه على عكس ترتيب الهداية **قول** وفاد
 مرار التقدم بقصص الحج **قول** لم يذكر ذلك صريحا نعم يجوز ان يعنى من قوله
 والعلق متقدم عليه فيقويان فان التقدم اذا كان سببا لمساواة المبرج

هذا هو الوجه في اعتبار حال الوصية وقوة
 فان كان الموصي في مرض الموت لم يذكر هنا
 الجاهل الصغير هنا هكذا على نقله الا لاني
 يدين او وسب له به فقضينا او اوصى له وصية
 ثم اسلم الابن ثم مات الرجل قال ذلك كله
 باطل وكذلك ان كان الابن عبدا فاعقني في هذا
 انتهى

للرجح كون سببا ايضا لرجحان مساوي الجواب ان سببية التقدم لمساواة
 المرجح من حيث انه لا يحتمل دفع المتأخر فثبت المزاية ايضا ولعل هذا الجواب
 اولى ما ذكر في الشرح **قول** والجواب عن الاول ان شرط الانساج ان يترجم
 القايين لانه وقاييل المساواة ليس كذلك عوف في موضعه **قول** فيه تاويل
 فانهم صرحوا بان متى صدقت المقدمة الاجنبية التي نسبتها منج قاييل المساواة
 لزم النتيجة وهي ساقطت مساوي المساوي مساو وهم صرحوا بصحتها ويجوز
 ان يقال ذلك في المساواة الحسية فلتل **قول** اجيب انه لو استرد ذلك منه
 لاسترد منه **قول** يعني نصف اخذ **قول** فوذي الى الدور **قول** لا يسترد منه ايضا
 صاحب العلق الثاني للتجسس **قول** وقوله وهذا ان الى الصواب **قول** الطاهر
 بتدليل بالباء **قول** لانه ثبت بالدليل انه احق العبد فنه بحث **قال المص** ومن وصي
 لعلق عبده ثم مات فحني العبد حياية ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح
 لما ان حق ولي الحياية على حق الموصي **قول** قال في الكافي والاصل في
 الاصل بالاعتاق لا يبطل بلك الورثة فان شاء ودفعوه وان شاء واقتوه
 فان دفعوه صح الدفع لان حق اولياء الجناة مقدم على حق المالك فكذا يتبع
 على من سلب المالك من المالك وهو الموصي له وبطلت الوصية لان الدفع بطل
 حق المالك لو كان حيا فله ابطال حق من سلب المالك من جهة الا يرى ان الموصي
 لو باعه وبيع بعد موته بسبب له من سلب الوصية فله ابطالها وان اختار والفقهاء
 فعليه المديونية لانهم وجازت الوصية ولا تخفى عليك مخالفة بنيه وابن ياتي
 الهداية والتوفيق ان العبد وجب عاقبة بالوصية فقضا سعلق بالنفذ تنفي
 على ملك الميت وفيما وراء ذلك عليهم بفض عليه لاما م التمر تاشي **قال المص** وعلى
 الخلاف اذا مات الرجل وترك الف درهم **قول** قال في المنظومة في كتاب الف
 في بابي حسم خلا فاصاحبه رحمهم الله كما لو تركت الف وهذا يدعي دينا
 ذاك قال هذا مودعي والابن قد صدق هذين معا استويا واعطيا من
 او دا عا **فصل** ومن اوصى بوصايا **قول** والصدقة على الفقراء **قول**
 فانها تقع في كف الرحمن فهي حق الله تعالى **قول** وان لم يكن له فان كان كطبا

قول الكلام يحتاج الى توجيه كما لا يخفى **قول** لان السرخسية هم من لنا فله **قول** لعمري
بالفرقة بينهما ما يتم الواجب فلا يكلف جعل الكفارات من لغز الصلوات المستغفرا
من عدم ما من الواجب والفرقة لتلك الارادة مقابلتها بالنا فله **قول** فان قيل ان
وذهب **قول** يعني في الفصل السابق **قول** ففي من المسئلة حجة لابي حنيفة عليها
قول ابو حنيفة لم يعتبر التعذر في الذكر والا فلو اصى ثلثة لسان ثم به لا خول
ان يقدم المقدم وجوابه اعتبار عدم الجانسة عنده فيه صرح به الجبازي فراه
قول احبب ان هذا محقق بحقوق **قول** فله بحث **قول** وروى الحسن بن علي بن
ابن سينا بالافضل فالافضل بيد بالصدقة اه **قول** قال السرخسي في حيلة لان الصدقة
افضل الطاعة واجود الخيرات قال صلى الله عليه وسلم بتا بهت العبادات عند الله
فقلت الصدقة اما افضلها ولان لغتها عائد الى غيره ونفع غير ما مقصود
وقال صلى الله عليه وسلم خير الناس من ينفع واجب افضل من يعنى لانه من الاركان
الحسنة والبدية بالافضل اولى لانه اجر لثوابه **قول** اعظم اجر انسى وانت خير
بان قوله ونفع غير ما مقصود عليه منقوض بالعبارة **قال** المصنف لهما ان السفرية كج
وتنه اه **قول** وقر العلاء السنفي في الكافي دليل الطرفين هكذا لهما ان السفر
سنة الحج وقعه ووقعه اجره على الله لقوله تعالى ومن حج من سنة مهاجرا
الاية ولم ينقطع بموته بل كتب له حج مبرور فيبدا من ذلك المكان كانه من اهل
وذلك المكان بخلاف ما اذا خرج سنة التجارة لانه لم يقع وقته فيج عنه من بلده
وله ان الله ينقطع بموته لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا
والحرف الحج ليس من الثلثة ولا يابى على المنقطع وظهر موته ان سفره كان سفر
لا سفر الحج فكان هذا في المعنى وفوجه للتجارة سواء وثمة حج عنه من بلده فيها
كذلك **قول** حتى ان المأمور بالاطعام اه **قول** يعني في كفاية الظهار والاف
باب الوصية للقارب وغيرهم **قول** كان حق الكلام ان يقدم
القارب نظر الى رتبة البنا **قول** فانه نص على خصوص القارب وقدم
على غيرهم المذكور مجمل وكل ذلك يدل على ائتمنه وما ذكره لعمري ويجوز لانه
وكذا قوله وان يعاينهم نعم يمكن ان يقال لكل من القارب واجبر ان حصو

هذا هو الوجه في قوله لان السرخسية هم من لنا فله
بالفرقة بينهما ما يتم الواجب فلا يكلف جعل الكفارات من لغز الصلوات المستغفرا
من عدم ما من الواجب والفرقة لتلك الارادة مقابلتها بالنا فله
وقال الحسن بن علي بن فضال في قوله فان قيل ان
وذهب
ابو حنيفة لم يعتبر التعذر في الذكر والا فلو اصى ثلثة لسان ثم به لا خول
ان يقدم المقدم وجوابه اعتبار عدم الجانسة عنده فيه صرح به الجبازي فراه
احبب ان هذا محقق بحقوق
ابن سينا بالافضل فالافضل بيد بالصدقة اه
قال السرخسي في حيلة لان الصدقة
افضل الطاعة واجود الخيرات قال صلى الله عليه وسلم بتا بهت العبادات عند الله
فقلت الصدقة اما افضلها ولان لغتها عائد الى غيره ونفع غير ما مقصود
وقال صلى الله عليه وسلم خير الناس من ينفع واجب افضل من يعنى لانه من الاركان
الحسنة والبدية بالافضل اولى لانه اجر لثوابه
بان قوله ونفع غير ما مقصود عليه منقوض بالعبارة
قال المصنف لهما ان السفرية كج
وتنه اه
وقر العلاء السنفي في الكافي دليل الطرفين هكذا لهما ان السفر
سنة الحج وقعه ووقعه اجره على الله لقوله تعالى ومن حج من سنة مهاجرا
الاية ولم ينقطع بموته بل كتب له حج مبرور فيبدا من ذلك المكان كانه من اهل
وذلك المكان بخلاف ما اذا خرج سنة التجارة لانه لم يقع وقته فيج عنه من بلده
وله ان الله ينقطع بموته لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا
والحرف الحج ليس من الثلثة ولا يابى على المنقطع وظهر موته ان سفره كان سفر
لا سفر الحج فكان هذا في المعنى وفوجه للتجارة سواء وثمة حج عنه من بلده فيها
كذلك
حتى ان المأمور بالاطعام اه
يعني في كفاية الظهار والاف
باب الوصية للقارب وغيرهم
كان حق الكلام ان يقدم
القارب نظر الى رتبة البنا
فانه نص على خصوص القارب وقدم
على غيرهم المذكور مجمل وكل ذلك يدل على ائتمنه وما ذكره لعمري ويجوز لانه
وكذا قوله وان يعاينهم نعم يمكن ان يقال لكل من القارب واجبر ان حصو

يستدعي الا انما فيه على انهما من وجه بطريق حيث قدم الاقارب في
الاجمال والبيان في المفصل **قول** اشار الى احوال الاربعة **قول** وفي بعض
اشار الى احوال الثلثة من وبيار وحلف **قول** وقول ابن قدامه **قول** ليس كذلك **قول**
من كلام ابن برك بن شا هو **قول** واقول ينبغي على قول
محمد بن لا يدخل الذمي **قول** لا ادري ما وجه تخصيصه بالذمي **قول** لان الصفة في
اللغة هي بمعنى الحسن ايضا **قول** بدليل قولهم بت لكل ابن بيت اذا ما ترعرت
ثلثة صهارا اذا عذر الصهر فاولهم حد وثانيهم اسروا وثالثهم القبر وخير القبر
من شح الزنا واللعاب **قول** فضا عدا الاقرب لا قول **قول** يعني يقدم الاقرب
فالاقرب اجملة منه شرايط الا قول ان يكون اثنا ساعدا والما في كونه
قريبا والثالث كونه من ذمي حم محرم والرابع كونه من جهة الاب والام
الخامس كونه غرا والدين والسادس كونه وارثا **قال** المصنف قال صاحبنا
الوصية لكل من ينسب فقبلي ب له في الاسلام **قول** قال في الكافي يستوفى
فيه الاقرب والابعد والوحد والجمع والكا فاولهم اسرى وهذا الكلام محتمل
لخالف لما قاله ابو الوصي جل لهما اولاده الثلث وللغفر والمساكين
معنى الجمعة ولم يعتبر بها في الاستدلال **قول** هو لا نقاني **قول** على ان
لا استدلال عليها **قول** ان اراد انه لا استدلال عليها بالقياس فسلم ولكن ليس
بالا لانه اكرهية كلك بل من قبيل السماع وان كان مطلقا في غير مسلم **قول** كالاية
التي استدلت بها **قول** منها ما ذكره في الكتاب منها فنجية اه اهله الا امرته
ومنها ووهبها له اهله ومثلهم معهم كذا قال الاقاني وقال ولم يرد في من
المواضع الزوجية خاصة فيجلى على الكل الا ان المالك لا يدخلون لانهم خدم
يتبع له **قول** اليتيم اسم من مات ابوه قبل الحكم **قول** قبل طرف لاسم والظاهر ان
باب التنازع قال المالك اليتيم صغير لا اب له وفي اجماع الكبير لشمس لانه فان
اليسان الكفا رستمون رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيم اني طالب قلنا
هذا لطف من الله تعالى صلى الله عليه وسلم فانهم كانوا يتيمون اليتيم وليس
يتيم فلما تاملنا سبهم كاسيون مذموم وليس كذلك بل كان حجة اصل عليه

قوله والاصل مولدي لا يقدر على شيء رجلاً كذا **قوله** امرأة اه **قوله** في الخطا
كل امرأة فقيرة بلغت فارقتها زوجها او مات عنها دخل بها ولم يدخل وقول
محمد حجة وهكذا قال صاحب الزاهر ان الارملة التي لا زوج لها ما حرم
من قولهم ارسل القوم واذا في رادهم والذكر يسمى رجلاً حجازاً خلافاً للشيعة
وابن قتيبة قال صاحب الزاهر لا يقال رجل ارمل الا في الشذوذ ومطلق الكلام
يجل على الشاع المستفيض من لباس لا على الشاذ والناور انتهى **قوله** والجنار
عند المص هو الاول حيث قال دكورهم وانا شتم **قوله** في دلالة ذلك على
حيث فان الظاهر ان كلامه على التوزيع بناء على عدم الالتباس وانظر الى
الكافي **قوله** وقال بعض هو مقوض الى رأي لقاضي **قوله** وعلته لقوي **قوله**
دخل في الوصية فقرأوه **قوله** هذا جواب بان كان الاول **قال المص** في الوصية
للفقراء والمساكين يجب لغيره الى اثنين **قوله** يخالف لما سبق في باب الوصية
ثلاث المال فيما اذا اوصى لامهات اولاده وللفقراء والمساكين لا ان
هذا قول محمد ثم رأيت في عمارة البيان ان المسئلة تختلف فيها وان هذا قول
محمد والحمد لله **قال المص** ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الاماثة في قول ابني حنيفة
اول قوله وهو قولهما اه **قوله** وفي الكافي ما يخالف لما في الكتاب فقهه لو
اوصى لبني فلان فهو للذكور لا غير عند ابني يوسف وهو قول ابني حنيفة **قوله**
للحققة وقال محمد يدخل الاماثة وهو قول ابني حنيفة او لا انتهى فلعل فيه
روايتين **قوله** فهم ذلك من قوله تنكح يوسفكم بعد في اولادكم **قوله** اي
يؤثرنكم فان ولد الابن يدخل في الميراث مع البنت الصلبة والحوال يدخل
في الميراث مع البنت بدليل اخر كذا في معراج الدراية وعندى ان الفهم
اخر فانه اذا لم يكن للبنت صلبى وكان له ابن ابن وبنت ابن شلا يكون الميراث
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بهن الالة ففهم ان الاولاد يتساوون اولاد الاولاد
قوله لان فلان اذا كان فخذ افنوه وبنا لا يخلو عن الاولاد عادة **قوله**
فنه بحث فان اخلو وعدم اخلو لا مدخل له في كون اولاد الاولاد واردة
اذا كانت معنى جازماً لا اولاد الا اذا قامت قرينة على رادتها ايضا

ان يقال اذا كان فلان قد يكون ادا مجرد والاشتبا فدخل الكل
خلاف ما اذا كان اباً حاضراً فليسا مل **قوله** فمصر بذلك المعنى لشي وقدر
في التفسير **قوله** قال في التفسير تناول الموجودات المختلفة باعتبار معنى
واحد انتهى ثم قال كذا في اصول فقه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه الى حوايز
ارادتها فيما يقع الجمع بينهما وليس بقول به الا اذا جعل معنى كلام الكلام
سرتوك بدلالة اليقين الى مجازيها وهو ان يكون المولى من تعلق
به عنق وهذا المعنى يعنى بتساوي الاعلى والاسفل انتهى ما في التفسير
قوله وهو ان ولا الاعلى في منزلة النسب لا يحتمل الفسخ بعد ثبوت ولا
الموالات اه **قوله** فيه بحث **قوله** لان الحققة اذ لم يكن وجب العمل بها
قوله يخالف لما ذكره انفا من القول بالاشراك الا ان معنى تسليم
والتميز **قال المص** ولو كان له مقن واحد ومولى المولى فالصنف لمحققة
والباقي للورثة تغذر من محققه والمجاز **قوله** لم لا يجوز ان راد المعنى
العام لكليهما بقرينة صفة الجمع وانحصار المعنى في الواحد وجوابه ان
وقت الوصية لا يمنع صفة الجمع في معناه ما يباد على يجوز ان يوجد له مقن
حين الموت **قوله** لانه ثبت بهذا الفرق **قوله** الفرق فاعل ثبت **قوله**
وذكر بعض الشارحين **قوله** ارادوا لا لاني **قوله** لان مقن البعض كالكتاب
قوله الظاهر ان يقال لان مقن البعض عند ابني حنيفة وكما لمكان **قوله**
بالسكنى واخذته والشره **قال المص** وجه الظاهر ان حق الموصى له ثابت
في سكنى جميع الدار بان ظهر للميت مال آخر **قوله** قال الكاكي وقبر هذا الاحتمال
لانه نشأ من دليل وهو ايضا الميت بكل ما يقع الدار مع علمه ان الايض
بارادة على الثلث حرام شرعاً فلم يكن له مال سوى من الدار لم يوص
بجمع منها ففهم احرازاً عن المحرم شرعاً انتهى وفيه تأمل **قوله** فاستخدم العبد
الموصى بعبته الموصى له **قوله** الموصى له فاعل استخدم **قال المص** وقيل يجوز
ذلك لان قسمة الميراث في حق الموصى له لا تخفى ان المناسب
للمقام كان ان يقول لان عين الميراث كقمتها كقمتها على قوتها العين

وجازنا بطريق الاولى فلتنا **قوله** وتذكر المصير ما قيل المال او نقل
الى البحر **قوله** يعني من البحر قوله بدل المنفعة **قال المصنف** لانه اوجب لكل واحد
منهما شيئا معلوما عطف منه **قوله** اي من محمد او الموصي فانه عطف قوله
ولا فرقتة بالواو على قوله اوصى له بجدته عبيد كذا في شرح الكاكي والكاكي
عندي هو الثاني **قوله** ومعنى ذلك انه عطف اه **قوله** يعني ان محمد اعطى
قال المصنف وكذلك في اخواتها **قوله** والصواب في اختياره هو انما هو مع
والقصور مع التمر كذا في شرح الكاكي قال لا تقي اراد باخواتها
مسئلة انما تم مع النقة ومسئلة القصور مع التمر ومسئلة الشاه مع
ومسئلة الدار مع البنات لانه السيف والحكمة والبستان والتمر الموجود
ذلك والارض والخل مثل ذلك وكل شئ يشبه هذا مما يكون الاسم في الوصية
عامة فالوصية الثانية بتمر له لاسمها كذا قال الكرخي في حنفية الى ابن
كلام الاتفاق **قال المصنف** وكذا اسم الجارية يمينه وما في بطنها **قوله** يعني
مما له لما سلف في الوصية بجارية حملها اسمها مسئلة **قال المصنف** واسم القصور
كذلك **قوله** فكان كل منها كالعام الذي اه ولا ينبغي ان ينظر ان تلك
الاسماء عموما فان لم يسم كذلك كما لا يخفى **قوله** ذكر الابداء ولم يذكر
قوله يعني اطلق ولم يذكر قيده **باب وصية الذمي** **قوله** او اضعه
بيته او يضرب في كنيسته **قوله** فيه نوع في اللغة لما سلفه في كتاب السير والاول
ان يجعل من قبل الف والنشر غير المرتب **قوله** واما عندنا فلان هذه
الوصية معصية فلا يصح **قوله** في بحث اذ لا وصية بها والظاهر ان عبارة
الوصية سهو من السامع والاصل ان من الصنعة نعم لو قال الان
بالمعصية لا يصح فهذا اولى كان صحيحا **قوله** يعني الاستحلاف والتملك محليا
من الثلث نظر الى الاستحلاف **قوله** في تأمل فان الاعتبار من الثلث انما هو
لتعلق حق الورثة بما راد عليه مما سبق ولهذا لو ملك في حصة حال
المرض جبر من الثلث ايضا ولا فائدة ان النظر الى المعين في التجوز والتفصيل
كاديل عليه عبارة المصنف والاعتبار من الثلث يعلم مما سلفه **قوله** والمصنف

في قوله لانه وضع وفي قوله بثبوت مقتضاه وفي قوله فنفق على مقتضاه
كلها راجع الى الوصية **قوله** المناسب لكلمة كلها ان يقول والضمير بصيغة
الجمع وان يقول راحة **قوله** والظاهر انه لا مسافة بين كلاميه لانه قال انما
الصحيح ومنها المصحح وما يصح قال **قوله** في بحث فانهم اذا قالوا هو
الصحيح فهو في مقابلة الخطا خلافا للصحة المفقودة من الحكم بالاصح لا المصحح
قال المصنف وذلك من حق المستأمن ايضا **قوله** لاس من حق ورثته حتى ياتي
قال المصنف ولهذا يصح عقود التملكات منه في حال حوثة **قوله** في شئ فان
هذا الكلام انما ياسب لاثبات جواز وصية المستأمن او الذي
ولكن التوجيه كما اشترطه فليسا بل **قوله** ولان رضى اداوصى اه **قوله** في
صحة هذا العطف تأمل **باب الوصية ما يليك** **قوله** وعن مذاق بعض
الشارحين **قوله** يعني الاتفاق **قوله** وقوله الا ان القاضى اذا اخرج
من قوله فله ذلك **قال المصنف** قيل في العبد معناه بطبيعة
لعدم ولانته واستبداده غيره معناه سبيل **قوله** فلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز فان اسم القاضى على حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال و
الحكم على عموم المجاز محل تأمل يعلم الجواب مما ذكر في شرح الاتفاق وهو ان
محمد اذكر في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في المسلم يوصى الى الله
قال الوصية باطل وكذلك ان اوصى الى عبد غيره فالوصية باطل الى هذا فقط
اصل الجامع الصغير وذكر محمد في الاصل واذا اوصى الى عبد غيره فالوصية باطل
واذا جاز مولاة وقال في الاصل ايضا واذا اوصى المسلم الى ذمي او
حرقي مستأمن فهو باطل وقال في الاصل ايضا ولو اوصى الى فاسق مرتجع
مخلف على ماله فالوصية اليه باطلة انتهى **قال المصنف** ومن اوصى الى عبد نفسه في
الورثة كما لم يصح الوصية **قوله** لا يخفى عليك ان وجه صحة الوصية الى عبد الغير
جازها الا ان ياول ويقال اذا كان للقاضى ان يخرجه لم يستقر على الصحة
فكانه لم يصح من المبدأ حيث كان على شرف الرضا اه **قوله** وفيه شأن
الى انه لا ضمان عليه اذا كان مما افرزه للورثة في **قوله** لا يقال هذا

لما ذكره سابقا من قوله فاعطى **الوجه** حقه لانه يندفع باذن ما على **قال**
لانه هو العاقد فيكون العمد عليه **قول** العمد استحقاق حقوق يرم
بالعقد وقيل هي نفس العقد لان العقد والعمد سواء والعمد المتبعية
ايضا غير ان في حقوق العباد المقصود منها المال وفي حقوق الله
المقصود استحقاق الاماكن في كشف اليزدوى وذكر في المغرب
وقوله عمدته على فلان فعلة بمعنى مفعول ومعناه ما ادرك فيه من درك
فاصلاحه عليه **قوله** لان الاذن فكما **قول** في بحث فان الكلام كان
للمعنى المأمون والى الكاتب **قال** المص كان القياس ان لا يملك الو
غير العفار ايضا لانه لا يملكه الاب على الكبير **قول** في قضط انه لقوله لان
الاب على ما سواه ويتفصى عنه بان الاب لا يملكه بالولاية المحققه وملكه
بحجة الحفاظ والنظر كذا في الكفاية ولا يوافق قوله ولا علمه **فصل في**
الشهادة **قوله** معطوف على المشتبه منه وهو قوله فالشهادة باطله **قول**
يعني انه معطوف عليه بتقدير بالشرط كما تين في عطف قوله تعا ولا يشا
كتاب **اخشى فصل**
في احكامه **قوله** قبل منه نظرا الى قوله فليس للملك تاثير في اباية نظر المملوك الى
سيدتها **قول** نعم الامر كما قال وقد مر تفصيله في كتاب الكراهية في شبه
النظر الاله يمكن ان يجاب عنه بان مراد المص من قوله لانه يباح للملوك النظر
رجلا كان او امرأة اباية النظر سيد تامطلقا ولستيتها بالضرورة
ممنوعة يندفع الاشكال بالكلية **قوله** يعني اذا كان مرافقا الى قوله لان ذلك
لا يحل لغير اخشى ايضا **قول** اذا كان الكلام في المراهق فافعاله لا توصف
بالحل والحرمة **قال** المص لم يقبل قوله اذا كان مشكلا الى قوله فانه يمكن
مشكلا **قول** يعني اذا علم الاشكال ولم يعلم الاشكال **قال** المص لانه علم
بجمله من غيره **قول** قال لا لائق وفيه نظر لانه انما لا يكون مشكلا اذا
ظهرت فيه احدى العلامات فبعد ظهور ما حكم بانه ذكر او انثى فلا حاجة
الى قوله بعد ذلك انتهى **جوابه** ان المراد اذا لم يعلم كونه مشكلا كما اشار

اليه فافهم **قوله** اسسا من قوله وميراث الانثى **قول** ينبغي ان يكون
استثنا من قوله فاجبنا المتيقن لان المراد المتيقن المعهود وهو ميراث
الانثى وانما قلنا ينبغي ان يكون آه لانه اقرب وابعد من التكلف فتا
سأل شتى **قوله** بان يرك راسه طولا **قول** من فوق الى تحت وانما
عكسه فدلالة الانكار **قال** المص ثم الفرق بين الحدود والعقاص فمنه
العوذية لانه شرع جائزا في زمان ثبت مع الشبهة كسائر ما
قول وقد صرح في اوائل الحجابة ان الشبهة تؤثر في سقوط
العقاص ثم الكتاب بعون الله الملك لونا
في العشرة الاخير من شهر صفر
لستة تين
وتسعة



ولا اقرار للملك لان الشبهة في طوله
غير العوذية في الشبهة العوذية العوذية
والعقاص في كبر راسه طوله
ليس الا في تحت وفيه الذي ذكرناه
هو الذي اورد في مقدمهم وان
فالنتيجة هو الواجب

Süleymaniye Kütüphanesi
KİT. AMCA ZADE
HÜSEİN PAŞA
Yeni sayı
183